



5995  
511





﴿ الجزء الاول ﴾

﴿ من الفتاوى الاستيعابية في فقه ﴾  
﴿ الحنفية للمحقق العلامة والحبر ﴾  
﴿ الفهامة مفتي الانام بمدينة المصطفى ﴾  
﴿ عليه السلام مولانا السيد أسعد ﴾  
﴿ المدني الحسيني - بترتيب تليذه الاستاذ ﴾  
﴿ الكبير والعلم الشهير الشيخ محمد بن ﴾  
﴿ مصطفى أفندي قنوي زاده خليفه ﴾  
﴿ مفتي الحنفية بمدينة خير البريه ﴾  
﴿ رجهما الله تعالى ونفعنا بهما ﴾

﴿ طبع ﴾

﴿ بالمطبعة الخيرية ﴾



الحمد لله الذي أنار منار العلم وأعلى أعلامه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار منار العلم وأعلى أعلامه وجعل في الاشتغال بالفقه منه دليلا واضحا على الخير وعلامة  
أخذه سبحانه وتعالى على أن جعل علماء أمته كآية بني إسرائيل وأقلامهم آية يهتدى بهم في فهم آي  
القرآن ومرجع عند إطلاق قيد الأفهام من يد الإجماع ثم هلاطل مشكلات القضاء والحكام من  
الاختصاص وقوة فضلهم بآية هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وأرشد إليهم على محملهم بآية  
فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون وأشكره على ما فضل به من الهداية بالعناية وقبح التقدير وأكل  
الدين بمراجع الدراية والسراج المنير محمد أسعد الخلق وجوهرة الصدق ووكاية الأمة من نار السعير  
ومجمع البحرين بل ملقى الأبحر وتلاصة نقاية الرسل البشير التذير المتعالي بمنح الغفار وتنوير الأبصار  
والإسعاد بمن وقف نفسه في طلب مرضى الملك الغفار فهو أنفع الوسائل وأنجع المقاصد لكل راج  
وسائل نفسه تغير بحر العرفان وانصير بحر أهل الإيمان وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
ولا ضد ولا ند له شهادة تنفع قائلها في الموقف بالمقاصد والتوحيد ورفع طلها إلى حظيرة القدس  
من خضيب التقليد وأشهد أن سيدنا محمد أسعد مرسوق وحبيب وخليفة الساطعة بدور  
جائه في معاء الكمال السالمة شهوس كاله من الزوال ألقا النسب والعباد قواخلوة طفلا وقطري مرآة  
الغفار قرأى مثالهم لره مثلا اللهم فصل وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومحبيه وأزواجه وأخزابه  
سلاة تكون ذخيرا قورا زاد المعاد ووسيلة لمصالح كل مرام ومراد أما بعد فيقول أقترع بآية الله  
وأحوجهم إليه والمتوكل في جميع أموره عليه محمد بن مصطفى أقندي فنوي زاده خليفة مفتي المدينة  
المنورة سالا وفقه الله لسلك طرق السداد حالا وما لا انه لما كان الاعتناء بالتأليف من أهم الأشياء  
لكل ذي همة عليسة وأهم المصالح الدينية بل والدينية وكان أهمها علم الفقه الذي عليه مدار  
الأمور وأهمها فائدة تلواص البشر بل الجمهور وكانت فتاوى شيخنا وأستاذنا العلامة الأوسع  
والفهمية الأبحر ذي الفتوى التي لا تحصى فيها عوجا والفتاوى التي أنصت بصلاته العوائد في ليل  
الحادثات سريتا الجامع لفتون الفضايل الساطع في عبود الفواضل قنسا كاملا نحر المدرسين  
عين أعيان العلماء المقدسين مولانا المرحوم المبرور السيد أسعد المدني بن المرحوم أبي بكر  
أقندي حلي القيسراني الإسكندري الحسيني المدني الأصل والوفاة مفتي المدينة المنورة المدرس



هو الشيخ المظهر صاحب كتاب التكميل في معرفة الرجال وهو من أصحاب الأئمة  
 والشيخ حيث أمنت من الشيخ والتبديل وتكون من أصحاب الأئمة وهو من أصحاب  
 من الحقيق أهل مرتبة قادر على جميع الأمور وهو من أصحاب الأئمة وهو من أصحاب  
 القضاة مخلص في ذلك إن شاء الله تعالى الشيخ صاحب الفتاوى الأسدية في فقه الحنابلة والفتاوى  
 وبنيته أوصل أن ينفع بها كما نفع بأصلها أن ينفع بها قريب

### مقدمة في ترجمة مولانا المذکور

هو السيد أسعد بن أبي بكر أفتى مولده سنة سبع وخمسين وألف هـ من أهل العراق الشرف وأخذ  
 العلم عن علماء كثيرين من أهل الحرمين ورحل إلى مصر والروم وأخذ عن أهلها من علماء الحرمين مولانا  
 الشيخ صالح قاضي زاده وبه تخرج في الفقه ومولانا الشيخ محمد بن سليمان ومولانا الشيخ يحيى الشاذلي  
 المغربي ومولانا الشيخ عبد المالك المغربي ومن علماء مصر الشيخ علي الشبراخيتي والشيخ أحمد السقاء  
 وغيرهم كما هو مسطور بخطه وأجازة كلهم إجازات عامة وخاصة وقول الفتوى بالمدينة المنورة في غرة المحرم  
 سنة اثنتين وتسعين وألف بعد صهره المرحوم رئيس زمانه مولانا محمد أفتى الشهير بمكي وله من العمر  
 حينئذ خمس وثلاثون سنة وانتقل إلى رحمة الله تعالى في ليلة تسعة وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة  
 ستة عشر ومائة وألف ورثاه كثير من معاصريه منهم العلامة مولانا الخطيب خير الدين أفتى خادم  
 الشريعة الغراء بقصيدة حسنة مشتملة على تاريخ وفاته وهي هذه

على مذهب النعمان بهذا يحب \* ويكي دما لو كان يجدي ويندب  
 وأخرى بأن يرثي لمجد طيبة \* لفقدك اذ غلى الحديث وتكتب  
 وأعجب أن الدهري يتي وروحه \* ثوت في الثرى لكن من الناس أعجب  
 وعامات من أبق الجليل مخلا \* ولا عاش من أضفى إلى القبح ينسب  
 خليلي أن جزا على الجسد الذي \* حوى بحر علم منه للناس صيب  
 قفا واسألاه كيف تحوى طباقه \* أمامه طاب الوري وهو طيب  
 لئلا تترك منك البدور طوالها \* فها أنت للشمس المنيرة مغرب  
 حويت الذي قد نافستك لقربه \* معالي فلم تبرح تنوح وتعب  
 وإن كان في الدنيا سعيدا فانه \* وحقق هذا اليوم بالسعد أنسب  
 عليه والا فالدموع شحبة \* وعنه والا فالحدث يكذب  
 وفيه والا فالمراتي كواذب \* ومنه والا فالكارم خلب  
 لقد كان صواما لمولاه قابلا \* مدى العمر قوامتي جن غيب  
 لقد كان في علم الحديث مقدما \* فإسلم أن عد في الحفظ يحسب  
 اسأل ميونا من عيون الوري ولو \* اسألوا نفوسا أنصفوه وأطيبوا  
 ولو كان في الشمس المنيرة ضاحيا \* لما طلعت شمس ولا لاح كوكب  
 ولم أدر ما بالبدن من كاف ترى \* أثوب جداوله عليه ترث  
 نعم سقمه يوما فيسوما أظنه \* عليه ولكن قبل ذابت قرب  
 يزعلني الدنيا فراقك فالعزا \* لها واجب والدهر ما زال يندب  
 بحقها تيك الطروس التي انطوت \* على شرققوا تنوح وتعب  
 ومن عجب أن الطروس حدادها الشيباض على أن السواد الحبب  
 وقد قيسل تاريخ لعام وفاته \* أحاب لسان الحال عن ذاك يعرب  
 وأزعه علم المدينة مات فاستغمه لما يكيك حزنا وطرب



سقاء الحيا من صيب المزدرجة \* مناهاها بالعفو تصفو وتغذب  
وأسكنه من جنة الخلد منزلا \* به يردى حسنا ويرى هوى

\*(كتاب الطهارة)\*

((سؤال)) في حكم طهارة المني من الانبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين هل هو طاهر أو هو خلاف ذلك فإذا قلتم بطهارته فواجه الاستدلال من ساداتنا الحنفية على طهارته بالقرآن بحديث السيدة عائشة رضي الله عنها بينوا توجروا ((الجواب)) اعلم هذا الله إلى صواب الصواب أن منى نبينا صلى الله عليه وسلم وكذا ما تفضلاته طاهرة عند علماءنا الحنفية كما سنده ذكره ولكن هناك طهارة خفيت على كثير من الناس لشدة غموضها وببها يقع البعث عن المسئلة حتى قال السائل فواجه استدلال ساداتنا الحنفية الخ والطهارة هي أصل قرره مشايخنا رحمهم الله تعالى وأدام الفع بهم هو أن قولنا بالطهارة ليس هو على إطلاقه بل هو في حق غيره صلى الله عليه وسلم وأما في حق نفسه صلى الله عليه وسلم فهو باق على حكمه الأصلي أما الدليل عليه فما أسوقه لك ألا ترى تقريره صلى الله عليه وسلم فعل السيدة عائشة رضي الله عنها قال المحقق الكمال بن الهمام عند قول صاحب الهداية لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها الخ الذي في صحيح أبي عوانة عن عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابس أو أمسه أو أغسله شئ الحميدى إذا كان رطبا ورواه الدارقطني وأغسله من غير شئ فهذا فعلها وأما أنه صلى الله عليه وسلم قال لها ذلك فالله عز وجل أعلم لكن الظاهر أن ذلك بعلم من النبي صلى الله عليه وسلم خصوصا إذا تكررت منها مع اتفانه صلى الله عليه وسلم إلى طهارة ثوبه وخصه عن حاله وأظهر منه قولها كدت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة وإن يقع الماء في ثوبه فإن الظاهر أنه يحس ببلل ثوبه وهو موجب الالتفات إلى حال الثوب والفحص عن خبره وعند ذلك يبدؤه السبب في ذلك وقد أقرها عليه ولو كان طاهرا أي في حقه صلى الله عليه وسلم لم يمنعها من اتلاف الماء من غير حاجة فانه حينئذ سرف في الماء إذ ليس السرف في الماء إلا صرفه بغير حاجة ومن اتعاب نفسه فيها لغير ضرورة على أن في مسلم عن عائشة رضي الله عنها ما أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه فإن حل على حقيقته من أنه فعله بنفسه قطاهر أو على مجاز وهو أمره بذلك فهو فرع عليه انتهى ما قاله ابن الهمام وأما الدليل على طهارته بأي الفضلات في حق غيره فلما روى أن غلاما لبعض قريش حشم النبي صلى الله عليه وسلم وشرب الدم فقال لنبي صلى الله عليه وسلم بعد أخباره بذلك أذهب فقد أحرزت نفسك من النار وأورد مالك بن سنان الانصاري رضي الله عنه من دم النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقال صلى الله عليه وسلم من أراد أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا وشرب عبد الله بن الزبير دم النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وبل لك من الناس وويل للناس منك وفيه زيادة فلا تخل النار وشرب أبو طيبة رضي الله عنه دم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشكر عليه وشرب بول النبي صلى الله عليه وسلم أم أيمن رضي الله عنها فلما علم صلى الله عليه وسلم ذلك منها فعل حتى بدت فواجده فقال صلى الله عليه وسلم والله لا تتجن بطنك أبدا وشربت بوله صلى الله عليه وسلم أم يوسف رضي الله عنها فلما علم ذلك منها قال لها حمة فاحرقت قط حتى كان مرضها الذي مات فيه فهذه الأحاديث تفيد طهارة فضلاته صلى الله عليه وسلم قياسا وبه قال أبو حنيفة كما قاله العيني ونقله عنه في المواهب اللدنية وإذا تحققت الدليلين وجدتهما أثبتا بالتقرير وهو أحد وجوه الحديث كافي المصطلح والله الهادي ((سؤال)) في بخور عود وقع في خرومك فيه مدة فأخرج منه ونشف فهل يجوز بيعه والانتفاع به أم لا أقنونا ((الجواب)) أما استعماله والانتفاع به بالحرق فدخانه طاهر ولا يدخل بالعود المسجود وأما الرائحة فلا يضر وأما بيعه فجائز ولكن أن علم المشتري له الردان كان بالغسل ينقص ثمنه عند التجار والأفلا وما طربق غسله فانه يغسله ثم يتركه حتى ينقطع التقاطر ثم وثم ثلاث مرات أو حتى يغلب على طنه أنه طهر وهذا عند أبي



يوسف وعبد محمد رجا الله لا سبيل الى تطهيره وأما دخانه فظاهر كذا كذا في قوله تعالى **﴿سؤال﴾**  
 في يروقع فيها سخل ولم يتفحخ والبئر من كذب السبيل الى تطهيره اقتونا **﴿الجواب﴾** يخرج منها ما تبادل  
 بدلوها فظهر والله أعلم **﴿سؤال﴾** في رجل يسبل منه البول ويحشى بطنه ويصيب البول الطرف  
 الداخل هل يتقضم وضوءه أم لا اقتونا **﴿الجواب﴾** لا يتقضم وضوءه ما لم يتسل طرفه فطنة الخارج  
 وليس هو بصاحب عذر فإذا ابتل الطرف الخارج اتقضم وضوءه كذا كذا في تنوير الابصار وغيره  
 والله أعلم **﴿سؤال﴾** عما قال في شرح الوقاية وان اغتسل قبل أن يبول ثم خرج بقية المني يجب عليه  
 الغسل ثانيا عند هذا لا عند قال شيخ الاسلام ناقلا عن قاضيان ان خرج بقية المني بعد البول  
 أو النوم أو المشي لا يجب الغسل اجماعا وقال البرجسدي والزيلي ان خرج يجب الغسل لان المني  
 لا يخرج بغير شهوة فعلم انه انفصل من مكانه بشهوة في الغسبة وخرج الا بغير شهوة ثم ما قال في  
 هذا الباب ويشكل ما قال البرجسدي فيم يال وذ كره منتشر ان خرج المني بعد البول يجب الغسل  
 لان الانتشار قائم مقام الدق والشهوة وهذا يشكل على عباد الله تعالى لان كون الانتشار موجبا  
 للغسل بلا تلذذ ودق خرج عظيم اقتونا **﴿الجواب﴾** اعلم رحمك الله تعالى اني لم أقف في الزيلي على  
 ما أسندته اليه بل عبارته غيرها وهي قوله ولو خرج منه بعد البول وذ كره منتشر وجب الغسل انتهى  
 زاد في قاضيان وان لم يكن ذ كره منتشر لا يجب الغسل قال في البحر على عبارة الزيلي محله انه لو وجد  
 الشهوة يدل عليه نعليله في التجنيس لان في حالة الانتشار وبعد الخروج والانتقال جيعا على وجه  
 الدق والشهوة وهذا يقيد اطلاق ما قدمناه من العبارة التي نقلها عن الزيلي قال في فتح القدير ولا بعيد  
 صلاة صلاها بعد الغسل قبل خروج ما تأخر من المني اتفاقا وقال أخى زاده والزيلي بدل اتفاقا اجماعا وقال  
 في التبيين فانه اغتسل الاول فلا يجب للثاني حتى يخرج فاذا خرج وجب وقت الخروج ابتداء انتهى انظر  
 حيث جعل الانتشار والخروج علامة لشهوة مبتدأة بعد الغسل الاول وبخروج المني على الوجه  
 المذكور يجب الغسل له لانه لم يكن جنبا من قبل لانه لو كان كذلك لما حلت مسلاته التي حكموا بها  
 بالاجماع فاذا تحرر هذا اندفع المخرج ولا يقال انه بقية المني الاول الذي اغتسل لاجله بل هذه جنابة  
 مبتدأة كما سبق وأما قول السائل وقال البرجسدي والزيلي ان خرج يجب الغسل لان المني لا يخرج  
 بغير شهوة لم أجده أيضا في الزيلي الذي يبيد والبرجسدي ليس هو عندى والله لم أمانة ولئن صح ما ذكر  
 فهو ممنوع عند الفقهاء لانهم صرحوا بأن المني يخرج بغير شهوة في مواضع وان كان مجردا من شهوة  
 كذب صريح وبه علم انه لا يقال ان الخارج بقية المني الاول الذي اغتسل لاجله فقول الزيلي ولو خرج  
 بعد البول أو النوم أو المشي لا يلزمه الغسل اتفاقا لان ذلك يقطع مادة المني الزائل عن مكانه بشهوة  
 فيكون الثاني زائلا عن مكانه بغير شهوة وهذا ثمرة التقييد بالانتشار فافهم والله الهادي الى الصواب  
**﴿سؤال﴾** في مريض جامع زوجته مع عدم قدرته على الاغتسال هل يحل له ذلك ويجوز مسلاته بالتيمم  
 مادام يحضره أم لا اقتونا **﴿الجواب﴾** نعم له ذلك والله أعلم **﴿سؤال﴾** في رجل عنده أربعة مواعين مهن  
 واحتاج الامر الى البيع فافرج الاربعة واحدا بعد واحد ثم أحس السمن وأعادها الى المروء الاول لاجل  
 تنظيفه فوجد فيه فأرة ميتة ولم تتفحخ ولم يتناثر شعرها فهل تجس الاربعة مرار ودو هل له وجه للتطهير  
 بقول من الاقوال اقتونا **﴿الجواب﴾** ان كان مهن كل مررد مفرغا في اناء على حدته ولم يختلط بغيره  
 ببعض وقد علم مهن كل مرود فمن الثلاثة مرار دطاهر وسمن فأرة هو التجس وان اختلط السمن ببعضه  
 ببعض تجس كله وطريق طهارته عند الامام أبي يوسف أن يصب الماء عليه ان كان مائعا والايذاب  
 ان كان جامدا فيكسب عليه ماء مهن ويحرك ثم يترك حتى يساوي السمن فوقه فيأخذ الدهن ويكب الماء  
 ويفعل هكذا ثلاث مرار فيطهر السمن والحالة ما شرح والله أعلم **﴿سؤال﴾** في غسل الجمعة والعيد  
 هل ينال ثواب الغسل من اعتسل بعد صلاة الجمعة والعيد أم لا وكيف تحرر الخلاف الجارى بين  
 الامامين أبي يوسف والحنبلين بن زياد أفيدوا ذلك مفصلا واكم الثواب **﴿الجواب﴾** هذه المسئلة قد أطل  
 الكلام فيها العلامة الشيخ زين بن نجيم في بحره الرائق فقال بعد ايراد دلالة السنية ثم اختلافه وافهم



يوسف الغسل في الجمعة والعيد بن سنة للصلاة لا اليوم لأنها أفضل من الوقت وعند الحسن اليوم  
 اظهار الفضيلة هكذا في كثير من الكتب وفي بعض الكتب كما نقله في المعراج ذكر محمد مكان الحسن  
 وقالوا الصحيح قول أبي يوسف وقطهر مرة الخلاف فيمن لاجعة عليه هل يسن له الغسل أولا وفيمن اغتسل  
 ثم أحدث وتوضأ وصلى به الجمعة لا يكون له فضل غسل الجمعة عند أبي يوسف خلافا للحسن وفيمن اغتسل  
 بعد الصلاة قبل الغروب فعند أبي يوسف لا وعند الحسن نعم كذا ذكره الشارحون والمنقول في فتاوى  
 قاضيان في باب صلاة الجمعة انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر بالاجماع وهو الاولي فيما يظهر لي لان سبب  
 مشروعية هذا الغسل لاجل ازالة الاوساخ من بدن الانسان واللازم منها حصول الاذى عند الاجتماع  
 وهذا المعنى لا يحصل بالغسل بعد الصلاة والحسن رحمه الله وان كان بقول هو اليوم لا للصلاة ليكن  
 بشرط أن يتقدم على الصلاة ولا يضر تخلل الحدث بين الغسل والصلاة عنده وعند أبي يوسف يصر  
 وفي الكافي للمصنف وخلاصة الفتاوى تظهر فائدة الاختلاف فيما لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة  
 نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند الحسن لا وتعقب الزيلعي الحسن بان هذا مشكل جدا لانه  
 لا يشترط وجود الاغتسال فيما سن الاغتسال لاجله وانما يشترط أن يكون متطهرا بطهارة الاغتسال  
 ألا ترى ان أبي يوسف لا يشترط الاغتسال في الصلاة وانما يشترط ان يصلح بطهارة الاغتسال فكذا ينبغي  
 أن يكون هنا متطهرا بطهارته في ساعة من اليوم عند الحسن لا أن ينشئ الغسل فيه اه وأقره عليه  
 في فتح القدير ويمكن أن يقال الا ما استشهد به بقوله ألا ترى الخ لا يصلح الاستشهاد لا وما سن الاغتسال  
 لاجله عند الحسن وهو اليوم يمكن انشاء الغسل فيه فلو قيل باشتراطه أمكن بخلاف ما سن الاغتسال  
 لاجله عند أبي يوسف وهو الصلاة لا يمكن انشاء الغسل فيها فافترا لکن المنقول في فتاوى قاضيان من  
 باب صلاة الجمعة انه ان اغتسل قبل الصبح وصلى بذلك الغسل كانت صلاة غسل عند الحسن \* (قلت) \*  
 ولا يساعده أيضا قول قاضيان انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر بالاجماع اه وفي معراج الدراية  
 لو اغتسل يوم الخميس أوليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الروائح اه ولم ينقل خلافا  
 وينبغي أن لا تحصل السنة عند أبي يوسف لا شرطه ان لا يتخلل بين الغسل والصلاة حدث والغالب  
 في فعل هذا القدر من الزمان حصول حدث بينهما ولا تحصل السنة أيضا عند الحسن أما على ما في الكافي  
 قظاهر وأما على ما في غيره فلا يشترط أن يكون متطهرا بطهارة الاغتسال في اليوم لا قبله ولو اتفق يوم  
 الجمعة ويوم العيد أو عرفة وجامع ثم اغتسل ينوب عن الكل كذا في معراج الدراية ثم في البدائع يجوز  
 أن يكون غسل عرفة على هذا الاختلاف أيضا يعني أن يكون للوقوف أول اليوم كافي الجمعة قال ابن  
 أمير حاج والظاهر أنه للوقوف وما أظن أحدا ذهب الى استنائه ليوم عرفة من غير حضور عرفات وفي  
 المنبع شرح المجمع فان قلت هل يتأتى هذا الاختلاف في غسل العيد أيضا قلت يحتمل ذلك  
 ولكني ما ظفرت به اه (قلت) والظاهر انه للصلاة أيضا ويشهد له ما في موطأ مالك عن نافع ان  
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ما كان يغتسل يوم الفطر قبل ان يغدو اه وعبارة المجمع أولى من  
 عبارة المصنف حيث قال وفي عرفة تبين انه لا ينال السنة الا اذا اغتسل في نفس الجبل بخلاف عبارة  
 المصنف فانها صادقة بما اذا اغتسل خارجه لاجله ثم دخل (قلت) وصرح الشيخ حسن اشربلالي  
 في شرح مقدمته وبين غسل عرفة بعد الزوال اه وبه علم أن السنة لغسل عرفة كونه في عرفة  
 وكونه بعد الزوال ويستفاد مما ذكر أصحاب المناسك أيضا وكونه محرما بالحج قبل الغسل وهذا يفهم من  
 قولهم لاهل عرفة والله أعلم ((سؤال)) في ماء السانية الذي لم يخل من أثر الروث فيه من الرشاء الذي  
 يقال له الزمام الملوث من مجرى الدواب فان الناظر يراه ينغمس في الحضيصة التي يجتمع فيها الماء ويجري  
 في القنطرة مع الاثر فيه و يراه أيضا يتقاطر في البئر في حال نزول الغرب مع بقاء الاثر فيه كل ذلك بتأمل  
 دقيق من الناظر بما الحكم في ماء البئر هل يعني عن ذلك لعدم التعرض عن التقاطر أم لا وما الحكم في الماء  
 المخرج منها بالغرب المنصب في الحضيصة هل يعد جاريا في حال جريانه أم لا وما الحكم فيه اذا تجمع في  
 حوض قدره عشر في عشر وما الحكم فيه اذا تجمع في أقل من ذلك اقتونا ((الجواب)) الماء المخرج من



البئر طاهر لكونه جارياً غير متغير بالتجسس لكن لو فضل في اناء مثلاً أو اجتمع في مكان أقل من عشر في عشر وفيه من عين التجسس شيء فهو نجس وأما البئر المذكورة فهي في حكم الجاري والله سبحانه وتعالى أعلم  
 ((سؤال)) فيما إذا أراد الشخص الاستنجاء هل يغسل ذكره أولاً أم دبره أفتونا ((الجواب)) يغسل دبره أولاً عند الإمام الأعظم وعند الإمامين ذكره قال في الدرر يغسل المستنجي الدبر أولاً عند أبي حنيفة وعندهما ثانياً اهـ والله أعلم ((سؤال)) في كيفية الاستنجاء بالماء ما صورته ((الجواب)) قال العلامة الفخر الزيلعي وصفه الاستنجاء بالماء ان يستنجي يسده اليسرى بعدما استرخى كل الاسترخاء اذا لم يكن صائماً ويصعد أصبعه الوسطى عن سائر الأصابع قليلاً في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعها ثم يصعد بنصره ويغسل موضعها ثم يصعد خنصره ثم سبابة فيغسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر ييقن أو غلبه ظن ويبالغ فيه الا ان يكون صائماً ولا يقدر بالعدد لان هذه التجاسة من رتبة فالمعتبر فيها زوال العين الا ان يكون موسوفاً في شقه اهـ وقال الشيخ علاء الدين في شرح ملتقى الأبحر وكيفيته ان (يغسل يديه أولاً) ليتناول بالآلة طاهرة (ثم) يغسل (المخرج بطن أصبع) ان كفى ليكون التلويث بقدر الضرورة (أو أصبعين) ويصعد الوسطى قليلاً والمرأة تصعد البنصر أيضاً وتستنجي البكري باطن كفها (أو ثلاث) من اليد اليسرى بعد الاستبراء من البول بمشي أو تنجخ أو قوم على شقه اليسرى (لا برؤسها) ثلاث تلوث (وبرخي) المخرج (مبالغته) في التنظيف (ان لم يكن صائماً) مخافة الاقطار بدخول البيلة ويغسل الدبر أولاً عند الإمام وقال ثانياً ثم يغسل اليد ثانياً النزول الى الخفة فان زوالها عنها وعن موضع الاستنجاء شرط الا اذا عجز والناس عنه غافلون اهـ والله أعلم ((سؤال)) في امرأة بلغت من العمر خمسة وخمسين سنة وقد انقطع حيضها منذ اثنتي عشرة سنة والا ترى ان الدم من حركة عنيفة كيف حكمها أفتونا ((الجواب)) حيث بلغت السن المذكور كان هذا دم استعاضة لا يمنع الصلاة والصوم والوطء وتوضأ لكل صلاة وقال في التنوير وعليه المعول والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿كتاب الصلاة﴾

((سؤال)) في القعدة الاولى من النوافل هل هي واجبة واذا قلتم انها واجبة فماذا يترتب على من أنكرها رأساً وقال ليست بشيء واذا تركها هل يلزمه سجود سهو أم لا ((الجواب)) القعدة الاولى من رباعية النافلة واجبة ثبت وجوبها بالسنة ومنكرها اما جاهل منغمس في غمرة الجهالة لا يدري ما يقول فيعلم بالضرب والتعزير حتى لا يتكلم في دين الله بما لا يعلم أو مبتدع منكور السنة مفارق للجماعة ضال مضل يجب رفعه للهاكم الشرعي فيعززه بما يليق بحاله وجراله عن قبيح اعتقاده وسوء فعله وهذا لا يخفى على من تلذذ في فراءة شيء من مذهب النعمان وأخذ عن الاساتذة أهل العرفان ثم انه اذا تركها سهواً لا تفسد صلاته ويجب عليه سجود السهو عند الامامين وعند زفر قسدت صلاته وهي رواية عن محمد وان تركها عمداً فصلاته على النقصان يجب اعادة عند الامامين وعند الامام زفر ورواية عن محمد قسدت صلاته والله أعلم ((سؤال)) في الذين يصلون أيام الموسم في السوق خارج باب السلام مع اتصال الصفوف والامام في محراب سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه هل تجوز صلاتهم أم لا أفتونا ((الجواب)) لا شبهة في جواز صلاتهم والحال كما ذكر قال في شرح منية المصلي الكبير وكذا الوصل في دكانه خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جاز والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل أنكر صلاة التراويح للمستجلين كونها خالية عن الختم أخرجها عن التراويح فهل يسوغ له ذلك أم لا أفتونا ((الجواب)) انكار صلاة التراويح مع المستجلين مع عدم الختم انغماس في غمرة الجهالة نعم لم ينل ثواب سنة الختم وأما ثواب صلاة التراويح فثبت ولو نظر هذا المتكلم في كتب المذهب مثل شرح منية المصلي والبحر الرائق وفتاوى قاضيان وغيرهما من الكتب المعبرة لظهر له خطؤه والله أعلم ((سؤال)) فيمن طلع حيداً فاجرة رضي الله عنه قبل يوم الجمعة ثم لم ينزل لصلاة الجمعة هل يصد في ذلك ولا تجب عليه الجمعة والنزول لها أم لا أفتونا ((الجواب)) اختلف العلماء فمن يجب عليه الجمعة من أهل قنات المصير قال في البحر الرائق واختار في البسائر ما قاله بعضهم انه ان أمكنه أن يحضر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكلف تجب عليه الجمعة وهذا أحسن اهـ



ونقل بعده أقوالاً أخر ثم قال واختلف الجميع والفتوى كما رأيت ولعل الاحوط ما في البسائط فكان  
أولاً اهـ وكان شيخنا العالم العامل المولى الصالح فقيه النفس محمد صالح قاضي زاده رحمه الله تعالى يقول  
الاحكام المذكورة في حق أهل القرى لا في حق من خرج لمجرد الهوى وكان ينسكرك على من تخلف عن  
الجمعة في سيدنا حجة أشد الانكار ولا يلتفت الى ما يتعللون به من الاستنذار والتعليقات الموافقة  
لاهوائهم ليجعلوا ذريعة الى ترك فرض من فرائض الله تعالى وكان يغضب من ذلك غاية الغضب  
فرحم الله روحه ونور ضميره آمين والله أعلم ((سؤال)) في رجل له وظيفة خطابة ولم يكن معه  
اذن من جانب السلطنة العلية بل معه اذن من حضرة مولانا الشريف حفظه الله تعالى فهل له أن يباشر  
من غير اذن خاص مع وجود أمر سلطاني باذن عام وعلى تقدير عدم وجود الأمر العام هل له أن يباشر أم لا  
أقنوا ((الجواب)) نعم الاذن العام كاف في صحة الجمعة وهذه من جملة معروضات المرحوم المولى أبي  
السعود العمادي مفتي السلطنة العلية بالديار الرومية وعليها تقرير سلاطين الزمان أيد الله ملكهم  
وأيدهم بالنصر الى انتهاء الدوران وصرح العلامة ابن الشلي ان الاذن من السلطان لصحة الجمعة انما  
يحتاج اليه أول مرة عند بناء المسجد فاذا أذن السلطان مرة لا يحتاج لكل خطيب اذن خاص وعلى  
هذا جرى التوارث في جميع بلاد الاسلام والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في صلاة عبد الرحيم الجبار  
القمي الحنفي المباشر لصلاة المغرب والعشاء والتراويح في ليلة الجمعة طائر شهر رمضان هل كان فيها  
اختلال شرعا من جهة تعديل الاركان قياما وقراءة وركوعا وسجودا أم لا وهل يجب على الامام اتباع  
هؤلاء المكبرين وان خرجوا عن القوانين الشرعية باتباعهم الانغام الموسيقية أم يكلف باطالة الركوع  
والسجود حتى يتقوا نغماتهم وهل للامام المذكور منهم وزجرهم عن ارتكاب هذا المنكر وهل يجب على  
ولاة الامور سددهم الله تعالى رفع هذا المنكر أم لا ينبغي الجواب مبسوطا ((الجواب)) اما ما ذكره من  
صلاة المغرب فقد كنت حاضرا في الروضة المطهرة في الصف الاول عند المحراب النسي خاف الامام  
فدخل الامام في المحراب وأقيمت الصلاة وأحرم للصلاة وأحرم المبلغون الذين هم المكبرون وقرأ الامام  
الفاحة والسورة وركع مكبرا ورفع رأسه مسمعا وانحط للسجود مكبرا والمكبرون مشغولون بلهوهم فلم  
يفيقوا الا عند انحطاطه للسجود فكبروا وسرعين للركوع وحملوا وكبروا للسجود سرعا على ادراكهم  
الامام في السجود فن كان قاصيا عن الامام ظن ان هذه الانتقالات صدرت من الامام وكان الامر على  
خلاف ذلك بل كانت صلاته بتعديل الاركان وهذا ما شاهدناه والتشويش انما كان من المكبرين فجهم  
الله تعالى خاصة وأما صلاة العشاء فقد وقفه الله تعالى لادائها على الوجه المطلوب وأما التراويح فقد أداها  
على وجه غير مخل ولا ممل وأما حركات المكبرين وصنعهم فانا أبرأ الى الله تعالى منه وحالهم أشبه بما قاله  
العلامة ابن الهمام مطولا بما تقوم به القيامة وحكم بفساد صلاتهم وللامام منعهم وزجرهم بل وذلك  
لكل مسلم وأما الحكم سدهم الله تعالى فانهم يبالغون في زجرهم بما يرونه والله الموفق ((سؤال)) في صبي  
قدر عمره خمس عشرة سنة ونصف وقارئ القرآن وقارئ ربيع العبادات هل يصح أن يقيم بالجماعة أم لا  
((الجواب)) نعم يصح منه ذلك والله أعلم ((سؤال)) فبين لف رقبته من البرد هل تكره صلاته أم لا وان  
رجلا من الاروام أهان الامام في هذه المسئلة ورفع عليه النعل ورمى هامته فما يستحق في فعله ذلك أقنونا  
((الجواب)) مكروهات الصلاة سبعون مكروها كما في نور الايضاح وليست هذه منها بل وجميع المسلمين  
من سادات العلماء وغيرهم يدفون رقبتهم بالفراء ولو كان مكروها حاشا لله ان يرتكبوه ولكن هذا جهل  
محض من المعارض حيث لم يكن مع السدل وبناب الحاكم سده الله تعالى في تعزير هذا الرجل المرتكب  
للقبيح التعزير اللائق به الزاجر له جسم المادة الفساد والله أعلم ((سؤال)) في رجل وهو في الصلاة تارة رفع  
احدى رجليه وتارة رفع اصابع رجليه هل يجوز الاقتداء به ام لا أقنونا ((الجواب)) ان كانت حركته تفسد  
صلاته كما اذا رفع رجله ثلاث مرات متتابعات تفسد صلاته وصلاة القوم والا فلا وأما حركة الاصابع مع  
ثبات الرجل فلا تفسد به الصلاة وأما الكراهة فظاهرة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل امام صلى  
العشاء بالقوم فقرأ في الاولى انا انزلناه فزاد في مطلع الفجر الفا فقال القاهر وقرأ في الثانية والعصر ووقف



على خسرو زادي آخرها ألفا كذلك فقرأ بالصبر هل تبطل صلاته أم لا أقتونا ((الجواب)) أما الزيادة المذكورة فقد قال في الذخيرة فصل في ترك المد والتشديد في موضعهما والالتيان بهما في غير موضعهما ان كان لا يغير المعنى ولا يفتح الكلام لا يوجب فساد الصلاة وان كان يغير المعنى ويصح الكلام اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد صلاته دفعا للخروج وقال عامة منهم تفسد صلاته انتهى كلام الذخيرة ولا يخفى تفسير المعنى وفتح الكلام في قوله القاسم وأما الوقف على خسرو فهو القبح من أنواع الوقف قال شيخنا محمد أفندي بجازي زاده في شرح الجزرية والوقف على الكلمة التي لم يفهم منها المعنى أو لم يفهم منها المقصود قبيح يجوز للقارئ ان يقف عليها ان كان مضطرا بان عطس أو صعل أو انقطع نفسه أو غلب عليه الغيابة أو عرض عليه شيء آخر من الأعذار التي لا يمكنه ان يتم ما بعده فحينئذ يجوز له الوقف لكنه يبدأ بما قبله انتهى ثم قال وانما تطيل هذا الباب ليسهل فهمه على الناس لانه ربما يعسر على الحفاظ المخصوصين بتعليم علم التجويد والقراءة فكيف على العوام منه ثم عمل رسالة عظيمة من سورة الضحى الى آخر القرآن وبين فيها الوقوف شكر الله سبحانه والله أعلم ((سؤال)) في بلدة لها قاض وأمير وحكام وليس للقاضي قدرة على تنفيذ الاحكام الشرعية واقامة الحدود مع علمه بها ومن جهة عدم القدرة خوفا من الحكام وأهل البلد فهل الجمعة جائزة في هذه الحالة ويسقط فرض الظهر عن مصلحتها أم لا أقتونا ((الجواب)) المراد من الأمير الذي ينفذ الاحكام أي يقدر على تنفيذها ولا يشترط تنفيذها بالفعل ولا منافاة بين صحة صلاة الجمعة وكون الحكام ظلة وأهل البلد فسقة والجمعة صحيحة يسقط بها الظهر وأما لو اعتبرنا عدالة الحكام لوجب الحكم بفساد الجمعة في أكثر الاقطار بل في كلها فكيف تنكر المكوس ذات المكوس والله لطيف بالعباد ((سؤال)) في رجل صلى بالناس صلاة الجمعة اماما وقرأ في الركعة الثانية سورة الفاشية فلما وصل الى قوله تعالى لست عليهم بمسيطر ابدل الطاء باثاء فهل قرأها السبع أو الرواة وهل تفسد الصلاة أم لا أقتونا ((الجواب)) قوله بمسيطر ما قرأها أحد من السبعة ولا من العشرة بل ولا من الشواذ فتفسد الصلاة به لانه يغير المعنى تغيرا فاحشا وليست هذه من كلمات القرآن العظيم فينبغي ان يكون الفساد بالاجماع والله الهادي ((سؤال)) في القراءات العشر التي يقرأها اليوم هل هي متواترة كلها عندنا أو غير متواترة وهل كل ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا وإذا كانت متواترة فما يجب على من جدها عندنا أو عرفها منها وهل تجوز القراءات الشاذة ما عدا العشرة أيضا في الصلاة وخارجها عندنا أم لا أقتونا ((الجواب)) أجمعوا على نواتر العشرة لموافقها الرسم العثماني والعربية المشهورة وتلقى الجمل العفيرة لها عن رواها وان خالف في ذلك قليل وكذا ما انفرد به واحد من العشرة متواتر لدخوله تحت مجموعها وأما من جدها أو عرفها منها فجدها جميعها كفر وحذف منها إذا لم يقع بينهم خلاف في حذفه كفر والا لا وأما القراءة بها في الصلاة فثبت علم انها لم تخالف الرسم الخ والقراءة بها في الصلاة وخارجها جائزة معتد بها عندنا لما في الظهيرية وينبغي للمصلي ان يقرأ ما في مصحف عثمان رضي الله عنه لانه هو المتفق على صحته بل ولو قرأ بما في مصحف أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما مما هو موافق لمصحف الامام معنى تجوز صلاته به في قول أبي حنيفة ومحمد ولا تجوز في قياس قول أبي يوسف كما بسطه قاضيان قبيل مجود السهو وأما القراءة الشاذة والقراءة بها في الصلاة ان وافقت معنى العشرة وان اختلفت الالفاظ محت كما سبق وان اختلف اللفظ والمعنى ووافق العربية فلا يعتد به ولا تفسد الصلاة بقراءته ولا يكفر حادثة في الاصح من المذهب وبشما صنع وان خالف العربية والمعنى فلا يقبل مطلقا وان وافق الرسم كقراءة تحييل بالله جملة بدل تحييل فلا تفسد به الصلاة قال في الدراية لو قرأ بقراءة ليست في مصحف العامة تفسد عند أبي يوسف والاصح لا ولا يعتد به من القراءة وفي المحيط وتأويل ما روى عن علمائنا انه تفسد صلاته اذا قرأ هذا ولم يقرأ شيئا من مصحف العامة اما لو قرأ تجوز في البزازية لو اقتصر على القراءة الشاذة تفسد لخلاف الصلاة عن القراءة مع القدرة انتهى والمفهوم من هذا انه لو قرأ بالشاذة خارج الصلاة بنية التعبد لا ثواب له ومن أراد زيادة الفائدة فليراجع رسالة العلامة الشيخ حسن الشرنبلالي في قراءة القرآن وكتابته والله أعلم ((سؤال)) في امامة الاعشى اذا كان اماما راتبيا في مساجد



الجماعات هل هي مكروهة أو جائزة من غير خلاف وإذا قلتم قد اختلف فيها فبعضهم قال بكرهاتها خوف وقوعه في التجاسات وعدم تحرره من ذلك وهو لا يشعر وبعضهم قال بالجواز إذا أمن ذلك فهل إذا أتى بعض أئمة الراتب في المقام المقامين فوابا عن السلطنة العلية على الدوام رجلاً أعمى يصلي بالناس نائباً عنه وامتنع البعض الآخر من تمكين الأعمى المذكور يصلي بالناس في المقام هذه الصلوات لكونه قد وقع الاختلاف في جميع المذاهب في جواز امامة الأعمى وكراهتها وعين رجلاً سالماً امامة سالم من جميع الأئمة فان جمعا على جواز امامته وصحتها فهل يجب لذلك ويمتنع الأعمى من الصلاة بالناس في المقام المذكور أم لا يمنع ويترك يصلي مع وجود غيره على غير الأيام والدهور وإذا قلتم الصلاة خلف الصحيح أولى ومنع الأعمى من الصلاة بالناس أحق وأحرى فإذا لم يمتنع وزاحم الصحيح وصلى فهل يجب على ولي الأمر منعه وتزيره بما يليق بحاله أقتونا ((الجواب)) الصلاة خلف الأعمى مكروهة لقلة رغبات الناس في الاقتداء به فيؤدي إلى تقليل الجماعة المطلوب تكثيرها فكثير اللابصر قال في الكنز وكره امامة العبد والأعرابي والفاسق والأعمى وولد الزنا وقال في البحر الرائق بعد كلام طويل فالحاصل أنه يكره لهؤلاء التقدم ويكره الاقتداء بهم كراهة تزويه فان أمكن الصلاة خلف غيرهم فهو أفضل والا فالأقتداء أولى من الانفراد انتهى وقد علل غيره بعدم صحابيه عن التجاسات ولا ريب في أن صاحب الوظيفة حيث عين له باربعاً سالماً من جميع الأئمة الخ فهو أحق وأولى وإذا لم يمتنع الأعمى بعد انذار الحاكم وقصره عن المباشرة عزوه بما يليق به لمخالفة أولى الأمر في موضع يجب فيه الامتثال والله أعلم ((سؤال)) في امام غياث فعند الفتح عليه قال نعم هل تفسد صلاته وصلاة القوم أم لا أقتونا ((الجواب)) قال في البحر الرائق ولو جرى على لسانه نعم إذا كان هذا الرجل يعتاد في كلامه نعم تفسد صلاته وإن لم يكن له عادة لا تفسد لأن هذه الكلمة في القرآن فتجعل منه اه وكذا في تنوير الابصار وشرحه منع الغفار ولنا في هامش المحرر كلام فليظروا اه والله أعلم ((سؤال)) في امامة الاتع بالفحصاء هل هي صحيحة أم لا يبنوا الحكم بالقول المفيدة ولكم الثواب ((الجواب)) نعم امامة الاتع بالفحصاء الذين حالهم فوق حاله غير صحيحة ولا يصح شروعه في صلاة أنفسهم قال في تنوير الابصار في باب الامامة ولا يصح الاقتداء بمجنون إلى أن قال وغير الاتع به وإذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه على المذهب اه قال في شرح المنية للعلامة الحلبي في الصغير الاتع بالثاء المثلثة بعد اللام من اللثغ بالتصريف وهو اللثغة يضم اللام وسكون الراء وهو تحول اللسان من السين إلى الراء ومن الراء إلى الغين أو إلى اللام أو إلى الباء أو من حرف إلى حرف ذكره في القاموس والمختار في حكمه انه يجب عليه بذل الجهد دائماً في تصحيح لسانه ولا يهمل في تركه فان كان لا ينطق لسانه فان لم يجد آية ليس فيها ذلك الحرف الذي لا يحسنه لا تجوز صلاته به فلا يؤم غيره فهو بمنزلة الأعمى في حق من يحسن ما عجز عنه هو وإذا أمكنه اقتداؤه بمن يحسنه لا تجوز صلاته منفرداً وإن وجد قدوماً تجوز به الصلاة بما ليس فيه ذلك الحرف الذي عجز عنه لا تجوز صلاته مع قراءة ذلك الحرف لأن جواز صلاته مع تلفظ ذلك الحرف ضروري فينبغي عدم بانعدام الضرورة وهذا هو الصحيح في حكم الاتع اه وقال العلامة بالي زاده في شرح الكنز عند قوله وقد اقتداء رجل بامرأة وسبي وطاهر بمعدور وكذا لا يصح اقتداء فصيح اللسان بمن كان في لسانه خلل زائد لا يقدر على أداء الحروف على ما هي عليه كاللكن الزائد وغيره اه وقال في نور الايضاح وشروط الامامة للرجال الاصحاء ستة أشياء الاسلام والعقل والبلوغ والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرطاف والفأفة والتمتمة واللثغ وقد شرط كطهارة وسرعة اه وبما تقر ظاهران هذا هو المذهب وحكي في الخلاصة والخاتمة أن الفضلي أجاز امامة الاتع لأن اللثغة صارت لغة له وقال في المجتبى والصحيح عدم الصحة كما في البحر الرائق اه ولا يحل العدول عن المذهب لقول الفضلي والموضع موضع احتياط وهي الصلاة خوفاً من وعيد قوله تعالى تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً صدق الله العظيم والله أعلم ((سؤال)) في رجل في الصلاة وغلب عليه الرجح فغضبها وضبطها وحر في صلاته أصحت صلاته أم فسدت وإن صحت فله بهذا الوضوء أن يصلي صلاة أخرى



أم لا وإن فسدت فما حال ذلك الرجل الساجد بلا وضوء أنه قد اختلف في تكفيره وقد رأينا في بعض الكتب أن حقن الریح لا يمكن لأنه يحفظ الرمل في القبضة وأنه لا يمكن لأن بعضه يسقط بالاريب والاحتياط في العبادات يقتضي أن يعيد الصلاة ويتوب لأنه مجتهد فيه لكنه القنوي على ما ذابنوا وتوجروا وأيضا رجل مبتلى به ریح فحكمه ماذا حكم الله أن يكتبوا الروايات المصريحة في الباب لينجو عباد الله من العذاب ولكم مزيد الثواب ((الجواب)) اعلم أن كل صلاة أدت مع الكراهة التبريمية فهي صحيحة يسقط بها العرض ولا ثواب فيها والصلاة مع المدافعة الانبئين صحيحة مع الكراهة سواء شرع في الصلاة مع المدافعة أو طرأت عليه بعد ذلك كما صرح به في شرح منية المصلي مطولا وهذا آية صحة صلاة أخرى بذلك الوضوء وأما وجوب إعادة الصلاة احتياطا فقد قال علماء نازحهم الله تعالى كل صلاة أدت مع الكراهة التبريمية يجب إعادة ما دام الوقت باقيا وإذا خرج الوقت أجزأت اسقوط الفرض ولا تقضي بعده وقول السائل وإن فسدت الخ لم أر أحدا من علمائنا صرح بفساد الصلاة وأما كفر المصلي مع المدافعة فلم أره أيضا بعد تتبع المطولات المتسبرات التي بيدي ومن وقف على نقل صحيح في المذهب فليقدنا وله الثواب الجزيل وأما من صلى مع غير طهارة فربما ابتلك الصلاة القربة فهو كافر وأما من تحرك بصورة الصلاة ولم يرد القربة فلا يكفر وأما ما ذكر من أن حقن الریح لا يمكن الخ هذا ممنوع شرعا لأنه لا يعتبر ذلك لوجوب ابطال كلام الفقهاء فاطبة في حكمهم صحة الصلاة مع المدافعة ويمنعه الحس أيضا كما لا يخفى وأما المبتلى بداء الریح فحكمه كالمعذورين وتحرير المسئلة فيه أن له حالتين حالة ابتداء وحالة بقاء أما الأولى فيعتبر نفسه وقتنا كاملا يجتهد فيه أن يتوضأ ويصلي ذلك الفرض مع عدم ذلك الحدث فإن لم يتمكن إلا ومعه ذلك الحدث صحت الصلاة التي في آخر الوقت وبه يحكم أنه صاحب عذر وأما الثانية وهي حالة البقاء أن لا يتخلو وقت كامل إلا ومعه ذلك العذر فيجب عليه أن يتوضأ لكل وقت ويصلي به ما شاء من الفرائض والنوافل ولو مع وجود ذلك العذر ولا ينتقض به وضوءه مادام ذلك الوقت باقيا وبخروج الوقت انتقض وضوءه عند الإمام الأعظم وأبي يوسف ومحمد وعند أبي يوسف بالدخول أيضا وعند زفر بالدخول فقط وصورة المسئلة لو توضأ بعد الفجر يصلي به إلى طلوع الشمس وبالطالع ينتقض عند أئمتنا الثلاثة لوجود الخروج وعند زفر لا ينتقض لعدم الدخول وإذا توضأ قبل الزوال ثم زالت انتقض عند أبي يوسف وزفر خلافا للإمامين ولو توضأ وقت الظهر ثم دخل وقت العصر انتقض وضوءه عند أئمتنا الثلاثة خلافا لزفر والمسئلة صريحة في المطولات والحالة هذه والله أعلم

### ﴿باب أحكام المسجد﴾

((سؤال)) في مسجد خارج المدينة المنورة لا يفتح إلا أوقات الصلوات وتدحل فيه الكلاب فجاء إليه رجل فقيه يعلم الصبيان القرآن فجلس فيه يعلمهم وكنت المسجد وقتحه ورجل فيه سيد للوضوء وصارت الناس تهرع إليه للتنفل ويقرؤون فيه وصار بحال لو نظر إليه سليم الطبع لاستحسن ما ذكر فجاء إليه بعض الناس من له علاقة خدمة بالمسجد قائلة لا تجلس في هذا المسجد ولا تعلم الصبيان محتجبان الصبيان ينصون المسجد وإن غلقه أولى مما ذكر فهل له ذلك والحال أن المسجد بيت الله تعالى يعلم الفقهاء فيه الصبيان ولا أنكر ذلك أحد وأيضا مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الفقهاء فيه الصبيان ولم ينكر ذلك أحد من الناس أوله ذلك ويكون تعليم الصبيان في المساجد حراما لزمه ما ذكر ويجب على ولاية الأمور أن يخرجوا الفقهاء والصبيان من المساجد وهل احتجاجة بان التعليم فيه حادث يكون موجبا لحرمة تعليم الصبيان فيه أم كيف الحال اقنوا وأوضحوا الجواب ولكم مزيد الثواب ((الجواب)) اعلم أن هذه الأمة اتفقت على تعليم الصبيان العقلاء القادرين على الطهارة القرآن في المساجد فلم ينكر ذلك أحد والعلامة تقي الدين بن الضياء الحنفي كلام طويل يزيل الريب عن القلوب أبدى فيه عجب الحجاب في الرد على من منع تعليم الصبيان في المساجد من الرد البليغ وحاصله أن المعلم إن كان لا يعلمهم بشرط الاجرة وانماهم بأثوبه بشئ من غير اشتراط فقرائهم في المسجد أمر مستحسن أذ فيه أحياء المساجد



بالذكر وتأليفهم المساجد وأما قول المعترض كون الباب مغلق كاذر خير من قراءة القرآن فيه فهذا  
 القائل يدخل في سلك من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وقوله تعليم الاطفال فيه حادث هذا كلام  
 لا يسمع لأن هذا المسجد أمام المساجد المأثورة فليس لأحد فيه حجرا المصلحة الحفظ من السرقة وأما  
 من أوقف المسلمين فلم يعلم أحد من المسلمين يمنع من تعليم القرآن في مسجده اذ لو منع من تلاوة القرآن فيه  
 كان الشرط باطلا فكيف وهذا المعلم ساع في اجلاء هذا المسجد بماء الطهارة والتلاوة وغير ذلك من  
 المصالح كما شرح في السؤال والله أعلم بحقيقة الحال (سؤال) في رفع الصوت بالذكر في الحرم الشريف  
 أهو حرام مطلقا أم مباح أم مكروه اقنونا (الجواب) اللهم اهدي فيما اختلفوا فيه من الحق باذنك  
 انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم سألت رجلا الله عن رفع الصوت بالذكر في الحرم الشريف الخ  
 وحيث كان سؤالك اجابا كان الواجب تفصيله وشرحه لاتفاق أئمتنا انه لا يجوز تأخير البيان عن  
 وقت الحاجة حدوا من الدخول تحت وعبد من كتم علما وقوله تعالى ان الذين يكتمون ما أنزلنا الآية  
 فان كان سؤالك عن الذكر الذي يفعله المبلغون وهم المكبرون في مقامى الحنفى والشافعى رحمهما الله  
 وفي ضمن الحرم الشريف في أثناء الترويحيات وعند ختم التراويح فلا شك في حرمة لان فيه شغل قلب  
 المصلين عن صلاتهم ولا يهتم بتبعض القواعد الموسيقية حتى لا يكاد يبق في قلوبهم لصاحب المقام  
 العظيم هيبه ويشهد هذا كل من نور الله قلبه بنور العلم ولهذا منعه شيخنا الولي الصالح محمد صالح قاضي  
 زاده رحمه الله تعالى حين ولايته خلافة الحكم الشرعى وان كان سؤالك عن تكبير بعض المكبرين في  
 داخل الصلاة فظاهر فساد صلاتهم لانهم يعططون التكبيرات التي هي مدطبيعى فوق الحاجة حتى  
 يجاوزون بذلك أوقات كثيرة وقد اتفق علماءنا ابان الابن والتأوه بلا عذر ففسد الصلاة ويعنون بالعذر  
 ذكر الجنة والنار وأما تنعيمهم القائم مقام قولهم اسمعوا حسن نعمتنا وأوزان توبعنا المواقفة للقواعد  
 الموسيقية فهو خارج عن القوانين الشرعية قال السكال بن الهمام في باب الاذان ويدخل في الخيار أيضا  
 ان لا يلحن الاذان لانه لا يحل وتعمين الصوت مطلوب ولا تلازم بينهما وقيد الطوائى بما هو ذكر  
 فلا بأس بدخال المد في الطبعين يظهر من هذا ان التحين هو اخراج الحرف عما يجوز له في الاذان وهو  
 صريح كلام الامام أحمد رحمه الله فانه سئل عنه في القراءة فنع فقبل له لم فقال ما سمك قال محمد قال  
 أبي عبد الله ان يقال لك يا محمد قالوا اذا كان لا يحل في الاذان في القراءة أولى اه وقال العلامة  
 العيني في شرح نفسه المولود والترجيع في قراءة القرآن حرام وكذا في الاذان حرام على المؤذن والسمع  
 وكذا في منع الغفار والبحر الرائق وحيث لا يحل في القراءة والاطلاق بفقد وان كان خارج الصلاة  
 فكيف بالتكبير الذي هو في داخل الصلاة وقال العلامة ابن الهمام في باب الامامة وفي الدراية وبه  
 يعرف جواز رفع المؤذنين أصواتهم في الجمعة والعبدن وغيرهما اه (أقول) وليس مقصوده خصوص  
 الرفع الكائن في زمانا بل أصل الرفع لا بلاغ الانتقال اما خصوص هذا الذي تعارفوه في هذا البلد  
 فلا يبعد انه مفسد فانه غالباً يشتمل على مدهمة الله كبر أو بانه وذلك مفسد وان لم يشتمل فلا يمتنع  
 في الصباح زيادة على حاجة البلاغ بالانتقال بقرارات الانعام واظهار الصناعة النغمية للاقامة  
 العبادة والصباح ملحق بالكلام الذي يسطه ذلك الصباح وسيأتى في باب مفسد الصلاة انه اذا ارتفع  
 بكاؤه من ذكر الجنة والنار لا يفسد ولمصيته بلغته تفسد لانه في الاول تعرض لسؤال الجنة والتعوذ  
 من النار وان كان يقال ان المراد اذا حصل به الحروف ولو صرح به لا تفسد وفي الثاني لاظهارها ولو صرح  
 بها فقال وامصيته أو أدركوني تفسد فهو بمنزلة وهذا معلوم ان قصده إعجاب الناس به ولو قال أعجبوا  
 من حسن صوتي وتحريرى فيه تفسد وحصول الحروف لازم من التحسين ولا أرى ذلك ممن فهم معنى  
 الصلاة والعبادة كما لا أرى تحرير النغم في الدعاء كما يفعله القراء في هذا الزمان يصدر عن فهم معنى الدعاء  
 والسؤال ومثل ذلك الانوع لعب لانه لو قدر في الشاهد سائل حاجة من ملك أدى سؤاله وطلبه بتحرير النغم  
 فيه من الرفع والخفض والتغريب والرجوع كالتغنى نسب البتة الى قصد السخرية واللعب ومقام طلب  
 الحاجة التضرع لا التغنى اه كلامه (فان قلت) وأى مسلم يخطر بباله السخرية والتغنى في مقام الدعاء

قوله ويدخل في الخيار يعنى في  
 حديث يؤذن لكم خياركم اه  
 من هامش الاصل



والطلب (قلت) لو قصد ذلك لكفر لكنه لما كان يشبهه الهزيمة حكم بما ذكرنا أيضا من المشاهد  
 ان هذا التكبير يتعكس الموضوع فيصير الامام تابعا للمكبرين فلا يتقل من ركن الى ركن الا بعد  
 تعظيقات المكبرين فيخالف قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام اماما ليؤتم به ويحكم بعدم انعقاد  
 صلاة من كان في صفه المسجد وهو مقتد بالامام الراتب من غنى عليهم حال الامام الا بواسطة المكبرين  
 اذ لم يحرموا في الصلاة بتكبيره الاقتراح فانما شاهدتهم يكبرون ويريدون به الاعلام ان الامام أحرم  
 وهم يتصدون فاذا قارب الامام الركوع أحرموا لان فروع المذهب قاضية بانه لا يجوز لمن في الصلاة  
 الاخذ بقول من كان خارج الصلاة فيما يتعلق بنفس الصلاة ولو انهم راعوا جميع ما ذكرنا لتقل صلاتهم  
 عن الكراهية التحريمية وهي انهم يرفعون رؤسهم من الركوع والسجود قبل الامام ولا يخافون من  
 وعيد قوله عليه الصلاة والسلام أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه رأس جبار  
 وقد أرسلت مرة لرجل منهم بالمتن من التقيط المحرم الذي يفعلونه فاجاب بقوله هذا شعار الاسلام كذب  
 والله بل خير الهدى هدى النبي صلى الله عليه وسلم وشرا الامور محمد ناتها وكان عذره أقبح من ذنبه بل  
 واعتقاده المعصية طاعة هو شر من المعصية وانما أطببت الكلام في ذلك تأثرا وفرارا من وعيد قوله  
 تعالى تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة ومن الدخول فبين ضيع الصلاة فهو لما سواها أضيع  
 والواجب على حكام الاسلام حتى الله بهم بيضة الدين على الدوام النظر في مثل هذه القبايح القائمة  
 عند خرج هو أشرف الصرائح والنصيحة لكل مسلم ان لا يصلي حيث يخفى عليه حال الامام ويعتمد  
 على المكبرين ان لم يتركوا هذا الباطل ومن جملة أبا طيبلهم تليث الاذان يوم الجمعة وهو اذا هم في  
 المكبرية عند اذان المؤذن على المنارة فانهم ذلك وقد زال هذا المنكر بحمد الله تعالى أسأل الله تعالى  
 أن يزيل غيره من المنكرات كما أزاله آمين وان كان سؤالك عن الذكر الذي يكون خارجا عما ذكرناه  
 لا يخفى انما أن يكون في وقت صلاة أو تعليم علم فهو حرام حيث يشوش عليهم وان خلا عن ذلك فله العلم فيه  
 كلام كثير وقد رفع سؤال للعلامة الرمي فاجاب بقوله فقد جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهر ونحو وان  
 ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منه رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد  
 بنوه باسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا  
 خلق الذكر وطواف الملائكة بها ما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذ كر وهناك  
 احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بأن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال كما جمع بين  
 الاحاديث الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار بها ولا يعارض ذلك خبر الذ كر الخفي لانه حيث خيف  
 الرياء أو نأذى المصلين أو التباين والجهر ذكر بعض أهل العلم انه أفضل حيث خلا عما ذكرناه أكثر  
 عملا وله عدى فائدة الى السامعين ويوقظ قلب الذ كر فيجمع همه الى الذ كر ويصرف همه اليه ويطرد  
 النوم ويريد النشاط وقوله تعالى واذ كر ربك في نفسك أجيب عنه بانها مكينة كآية الاسراء ولا تجهر  
 بصلاتك ولا تخافت بها زلت لسلاي سمعه المشركون فيسبون القرآن ومن أنزله فامر به سد الذريعة كما  
 نهى عن سب الاصنام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهم احوال الآية على الذ كر حال  
 قراءة القرآن تعظيما له يدل عليه اتصالها بقوله تعالى واذ قرأت القرآن الخ وقالت السادة الصوفية الامر  
 في الآية خاص به صلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوسواس والخواطر الردية فأمر بالجهر  
 لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البراز من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تصلي بصلاته  
 وتسمع لقراءته وان مؤمنى الجن الذين يكوفون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويسمعون  
 قراءته ويطرد بجهره عن داره والدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله  
 تعالى لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الرابع في تفسيره التجاوز عن المأمور به أو الاختراع فيما  
 لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قررنا واجب (فان قلت) صرح في الحاشية  
 بأن رفع الصوت بالذ كر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذ كر انك لا تدعو أصم ولا



حائبا وقوله عليه الصلاة والسلام خير الذكرك الخ لانه أبعد من الرياء وأقرب الى الخضوع محمول على  
 الجهر الفاحش المضمر وفي البرازية نافلا عن الفتاوى ان الذكرك بالجهر في المسجد لا يمنع احترازا عن  
 الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود يعني  
 اخراجه جماعة من المسجد منهم يمالون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم جهرا يخالف قولكم  
 قال (قلت) الانحراج من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لاعتقادهم العبادة فيه  
 وتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز أن يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذا غير الجائر يجوز أن  
 يجوز لغرض كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الأفضل تعليم الجواز ثم قال وما روى في الصحيح انه عليه الصلاة  
 والسلام قال لرافعي أصواتهم بالتكبير ارفعوا على أنفسكم انكم لا تدعون أصم ولا غائبا الخ يحتمل انه لم يكن  
 في الرفع مصلحة فقد روى انه كان في غزاة وله رفع الصوت لم يكن فيه مصلحة حيثئذ لان الحرب خدعة  
 وأما رفع الصوت بالذكرك فخائر انتهى ملخصا وهذا تمام كلام الرملي في الذكرك بالجهر والله أعلم  
 (سؤال) في مقبرة لها نحو مائتي سنة وبوسط هذه المقبرة مسجد يصلى فيه ثم ان المسجد انهدم فأراد  
 بعض الناس اعادته فتسلط عليه رجل وأمنكر عليه وقال هذه مقبرة لا يجوز البناء فيها والحال انه لم يتحقق  
 هل المسجد متقدم أم المقبرة متقدمة والشائع بين الناس ان هذه الارض أصلها موات فدفن فيها ولي  
 من أولياء الله تعالى ثم بنى الى جانبه المسجد المذكور ثم تابع الناس بالدفن فيها الى جانب ذلك الولي تبركاه  
 فهل المنكر مصيب أو مخطئ وهل للباقي ثواب وأجر على هذا البناء أم لا (الجواب) المنكر مخطئ ليس  
 بمصيب لانه جرى التوارث بين هذه الامة بل جميع الامم ان المطلق يتوارثون الاخبار عن السلف وبه اتصل  
 البناء هذا الدين انقويم وحيث كان الشائع ما ذكرنا فظاهر ان الاجر لا يتضاءل وخصوصا استحباب الحال  
 كاف لبقاء ما كان على حاله فحيثئذ الباقي للمسجد المذكور يرجح له أن يدخل في وعد قوله تعالى انما يصبر  
 مساجد الله من آمن بالله الآية ويخشى على المانع ان يدخل في وعيد قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد  
 الله ان يذكر فيها اسمه الآية والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (سؤال) في قراء غرياء مجاورين  
 ليس لهم مكان ولا خادوة هل يجوز لهم أن يناموا في المسجد وبأكلوا ويشربوا فيه أم لا وهل للحكام أن  
 يمنعوا الفقراء الغرياء عن الافعال المذكورة ويضربوهم عليها ويخرجوهم عن المسجد لاجلها أم لا  
 افتونا (الجواب) لا يمنع الغريب عن الاكل والنوم في المسجد كما أفاده في الاشياء والظواهر ولكنه قيده  
 في البصر ارائق ثم ارائق اغلق بابه ليلا خوفا من السراق فحيثئذ لا يجوز للحكام ضرب الفقراء الغرياء نهرا  
 ولا منعهم مما ذكر ولا اخراجهم عما ذكر والحالة هذه والله أعلم

### باب الجنائز

(سؤال) في امرأة ماتت وهي حبلى والولد يتحرك في بطنها كيف الحكم فيه افتونا (الجواب) يشق  
 بطنها من الجانب الايسر ويخرج الطفل ولا يحل قتله في بطنها باتفاق علمائنا رحمهم الله تعالى والله أعلم

### كتاب الزكاة

(سؤال) في رجل دفع زكاة ماله لا تنرو ذلك المدفوع اليه بملك أثاث منزله وما لا بد له من خادم وغيره  
 ودار يسكنها وكل ذلك لا بد له منه وعليه دين له مطالب من جانب العباد قدرا كثيرا وما أخذ من  
 تلك الزكاة لا يفي ببعض الدين فهل هذا المدفوع اليه الزكاة مصرف لها والحالة هذه فتسقط الزكاة  
 عن الدافع أم ليس بمصرف فلا تسقط عن الدافع افتونا مثابين (الجواب) قال في تنوير الابصار في  
 مصارف الزكاة ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه فاذا كان كذلك فانه يجزئ عنه اذا الحرم لاخذ  
 الزكاة هو النصاب الفاضل عن الخواج الاصلية ولو غير نام فان لم يفضل عن الخواج الاصلية ما قيمته  
 نصاب بعد أداء الديون يجوز له أخذ الزكاة فتسقط باعطائها عن المظني والحالة هذه والله أعلم (سؤال)  
 فيمن وجبت عليه الزكاة فهل يجب عليه ان يدفع زكاة ماله الى جميع الاصناف الثمانية أو الى صنفين



أو ثلاث أو صنف واحد متعدد أفراد أم يجوز له أن يدفع كل زكاة ماله إلى أي واحد من أي صنف كان  
وإذا دفعها إلى مديون وكانت لا تفي بمقدار دينه لكون دينه أكثر مما أخذ هل يجوز أم لا اقتونا (الجواب)  
يمكن أن تعطى لشخص واحد من صنف من الأصناف الثمانية وحيث كان الاعطاء المذكور للمديون  
فهو أفضل قال في البحر الرائق وفي الفتاوى الظهيرية والدفع إلى من عليه الدين أولى من الدفع إلى الفقير  
انتهى والله أعلم (سؤال) في رجل يملك دارا يسكنها هو وعائلته وله أثاث وسلاح ومما يملك للخدمة وعليه  
دين فهل يكون مصرفا لزكاة أم لا وهل إذا دفع له من زكاة ماله على ظن أنه مصرف له أن يسترد ما  
منه أم ليس له ذلك اقتونا مأجورين (الجواب) إن لم يكن في مسكنه ولو أزمه من أثاث ومحتاج يحتاج  
إليه مالوباعه ينقص به دينه ويبقى في يده ما قيمته نصاب ولو غير نام يجوز له أخذ الزكاة وإن فضل المبلغ  
المذكور واعطاءه على ظن أنه فقير قطهراته غنى أجزاءه عند الإمام الأعظم ومحمد وعليه المتون المقررة  
للمذهب والله أعلم (سؤال) في رجل يملك نصابا في بلد وله مال في يد وكيله ببلد آخر فأخذ دينه من آخر  
وأحالته أن يأخذ من وكيله واستهلك المديون المال قبل تحصيل الدائن المال من الوكيل وما أخرج صاحب  
المال الزكاة في المدة التي كان المال فيها في يد الوكيل ولا قبل الاستهلاك فهل يجب عليه الزكاة للأعوام  
التي مضت والسنة التي استهلك المال فيها أو لا يجب عليه شيء اقتونا (الجواب) تجب زكاة المال  
للسنين التي لم يخرج فيها الزكاة بحسابه حيث لم ينقص عن نصاب الزكاة وقت الاستهلاك قال في البحر  
بعد قوله ولا الهالك بعد الحول وقيد بالهلاك لأنه لو استهلك بعد الحول لا تسقط عنه لوجود التعدي  
انتهى وقال في المنع ولا شيء في الهالك بعد حو بها بخلاف المستهلك بعد الحول حيث لا يسقط عنه  
لوجود التعدي وقال في فتاوى قاضيان ولو حال الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل أداء الزكاة  
ثم استفاد مائتي درهم وحال الحول على المستفاد لا يجب عليه زكاة المستفاد لأن زكاة نصاب الأول  
دين في ذمته فمضت زكاة المستفاد انتهى انظر إلى قوله لأن زكاة الأول دين في ذمته ومنه في كثير من  
المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سؤال) في رجل له على رجل آخر دين فأمر فقيرا بقبضه منه عن  
زكاته أو أمره أن يدفع إلى فقير غيره فهل يحتاج إلى نية مقارنة عند الدفع أم يكفي مجرد الأمر ويسقط  
عنه الزكاة إذا دفعها اقتونا (الجواب) نعم يسقط عنه بقبض الفقير من المديون قال في المحيط  
الرضوي لو كان له دين على رجل فأمر فقيرا بقبضه منه عن زكاة ماله فقبض أجزاءه لأن قبض المأمور  
بمنزلة قبضه فكأنه قبضه بنفسه ثم صرفه إليه بنية الزكاة فيكون مؤديا العين عن الدين انتهى  
وقوله فهل يحتاج إلى نية مقارنة الخ قال الشيخ علاء الدين في شرح تنوير الأبصار وشرط صحة أدائها بنية  
مقارنة له أي للأداء ولو كانت المقارنة حكما كالودع بلا نية ثم نوى والمال قائم في يد الفقير أو نوى عند  
الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلا نية أو دفعها الذي يبدفها للفقراء جاز لأن الاعتبار بنية الأمر وكذا لو قال هذا  
تطوع أو عن كفاري ثم فواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح اه والله أعلم (سؤال) في رجل عنده فقيه  
وتجب عليه الزكاة والفقيه مستحق الزكاة وله فقيه أقدم من هذا تجب عليه الزكاة فهل يؤدي الزكاة  
للفقيه الأول أم للمستحق الذي في بيته اقتونا (الجواب) لا يجوز أخذ الزكاة لمن يملك النصاب وإن كان  
غير نام فكيف يجوز لمن تجب عليه الزكاة ومصرف الزكاة هو الفقير فيعطى للتأني المستحق دون الأول  
الذي تجب عليه الزكاة والله الموفق (سؤال) في رجل أعطى من زكاة المفروضة أجيرا له مسلما فقيرا غير  
هاشمي هل يسقط عنه الزكاة بقدر ما دفع إليه بنية الزكاة أم كونه أجيرا مباومة أو مشاهرة أو مسانحة  
يمنع صرف الزكاة إليه اقتونا (الجواب) نعم يصح صرف الزكاة إليه حيث لم يحسبه له من أجرته والحال  
ما شرح والله أعلم (سؤال) في صغير يملك مالا كثيرا هل يجب فيه الزكاة ويؤمر وصيه بدفع الزكاة عنه  
أم لا (الجواب) لا زكاة في مال الصغير ولا يؤمر وصيه بدفعها عنه لعدم وجوبها عليه كما أفنى به العلامة  
زين بن نجيم والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل عليه زكاة وعنده صغير يتيم يعوله فيطعمه ويسقيه  
ويكسوه من زكاة ماله هل تسقط عنه ويجزئه ذلك أم لا اقتونا مابين (الجواب) نعم يجزئه والله أعلم  
(سؤال) في رجل يملك مالا وجبت عليه الزكاة فيه ولزوجته أولاد من غيره فقراء هل يجوز دفع الزكاة



لهم أم لا ((الجواب)) نعم يجوز له دفع الزكاة إليهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل تصدق بشئ من المسائل بنية التطوع ولما هل عليه الشهر وجبت عليه الزكاة وأراد أن يحصل ما تصدق به سابقاً من الزكاة يجوز أم لا أقتونا ((الجواب)) ان كان ما تصدق به قائماً بيد الفقير له ذلك على أحد القولين وان هلك فلا والله أعلم ((سؤال)) عن مقدار الحنطة التي تؤدي عن الفطرة بكيلة المدينة المسورة ومتى وقت الوجوب وعلى من تجب ولمن تعطى أقتونا ((الجواب)) مقدار ما على مذهب الامام الاعظم على ما حررناه بحضرة مولانا وأستاذنا الولي الصالح المتفق على علمه وورعه المرحوم الشيخ محمد صالح قاضي زاده كيلة واحدة ونصف شطراً أي ربع كيلة وعن كيلة تقريباً يزيد شيئاً يسيراً وذلك من الحنطة الخالصة من الطين والشعير وان كان من الشعير أو التمر فضة ولا عبرة بجودة التمر وردائه والزبيب مثل الحنطة على الصحيح ودقيق كل منهما كالمسحوق وكذا سويقه ووقت الوجوب طلوع فجر يوم الفطر فلا تجب على من مات قبله ولا على من أسلم أو ولد بعده وتجب على كل مسلم حر مالك لنصاب ولو غير نام فاضل عن حوائجه الأصلية يؤدى ما عن نفسه وولده الصغير الفقير ومما يليه للخدمة ولو كفاراً ومدرية وأمّهات أولاده والقول العام فيه انه تجب عليه لكل رأس عونه مؤنة تامة ويلى عليه ولاية تامة تخرج به الزوجة والولد الكبير والمكاتب ويصح تقديمها ولو على رمضان على الصحيح وكذا تأخيرها بعد يوم الفطر والاولى ان اخرجها قبل صلاة العيد والافضل اعطاء الثمن وهي الدراهم عند الامام أبي يوسف وعليه الفتوى وتعطى لمصارف الزكاة المذكورين في الآية والله أعلم ((سؤال)) في رجل أعطى صدقة فطره لا أكثر من واحد فسأل رجلاً فاجابه بانه يجب عليك اعادة الصدقة وذلك لا يجوز لك كيف الحكم أقتونا ((الجواب)) المسئلة ذات خلاف والمذهب انه يجوزته قال في تنوير الابصار وجاز دفع كل شخص فطرته الى مساكين على المذهب كما جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد بخلاف اه وصدر المسئلة هو الجواب والله أعلم ((سؤال)) في دفع الزكاة الى الشريف الفقير هل تجوز وتسقط عن المؤدى ويحل للشريف أخذها في زمانها تكون خمس الخمس انقطع عنهم أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يجوز دفع الزكاة اليه وتسقط عن المؤدى ويحل للشريف أخذها قال العلامة محمد بن عبد الله الغزالي قبل قد خالف في فتواه هذه ظاهرة الرواية فان المحزوم به في سائر المتون والشروح الموضوعة لنقل المذهب ان الصدقة لا تحل لبني هاشم ومواليهم لكن نقل في شرح المجمع لابن هاشم عن شرح الآثر رواية عن أبي حنيفة فائدة بان الصدقات كلها جائزة على بني هاشم وان الحرمة كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لوصول خمس الخمس اليهم فلما سقط ذلك بموته صلى الله عليه وسلم حلت لهم الصدقة قال الطحاوي وبالجواز نأخذ وهذا سند شيخنا كما ذكره صاحب اجابة السائلين ناقلاً عن العلامة المحقق زين بن نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل لا يؤدى زكاته هل للمعاكم جبره أم لا ((الجواب)) اذا قامت عليه البيدة ان له مالاً وأنه لا يؤدى الزكاة أجبره الحاكم على اخراجها بنفسه كما في اجابة السائلين والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أو ان من فضة تريد على مائتي درهم هل عليه زكاة فيها أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم تجب عليه فيها الزكاة بشرط حولان الحول في ملكه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل من طلبة العلم لحقه دين وله كتب عاق بعضها على استأذه وأصلح بعضها بنفسه هل يعد متمكناً من قضاء الدين حتى يلحقه الحبس بسبب ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) هو مومر في حق قضاء الدين وان كان معسراً في حق الصدقة وجوب الزكاة قال في التوازل بشرط ان لم يكن له كتب زيادة على قدر حاجته بان كتبها مرتين فانه ربما يعيدها غنياً والله أعلم ((سؤال)) في رجل دفع زكاة ماله لزوجه هل يصح أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يجوز ذلك قال شارح الكنز وأصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجه وزوجها والله أعلم ((سؤال)) هل يجوز أن يدفع زكاة ماله لجدة أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يجوز ذلك قال شارح الكنز عند قوله وأصله وان علا لا يجوز الدفع الى أصوله وهم الابوان والاجداد والجدات من قبل الام والابوان علا والله أعلم ((سؤال)) في رجل لم يكن مالاً لنصاب الزكاة من التقيدين هل تجب عليه صدقة الفطر أم لا أقتونا ((الجواب)) نصاب الزكاة ليس معتبراً في وجوب صدقة الفطر لان الانصبه عندنا ثلاثة نصاب الزكاة وهو ان يكون مالاً للنصاب وان يكون النصاب حولياً قال في الكنز ومالك



نصاب حولي فارغ عن الدين وحاجته الأصلية تام ولو تقديرا ونصاب صدقة الفطر والاضحية هو أن يكون مال الكالمقدار النصاب فاضلا عن حوائجه الأصلية قال الشارح العيني هو على ثلاث مراتب الأولى ما يتعلق به وجوب الزكاة والثانية ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر والاضحية وهو أن يكون مال الكالمقدار النصاب فاضلا عن حوائجه الأصلية وهو المراد هنا لان حرمان الزكاة يتعلق به قال في فتح القدير وما يتعلق بهذا النصاب أيضا وجوب نفقة ذوى الارحام والثالثة ما يحرم به السؤال وهو أن يكون مال الكالمقدار فوات يومه كما في اجابة السائلين والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في الرجل يكون من أهل بلدة مثلاً فيرسل بعض زكاة ماله الى جماعة من فقراء المدينة المنورة فهل يجوز له نقل تلك الزكاة من بلده على الوجه المشروح ويسقط عنه الواجب بذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يجوز له ذلك من غير كراهة ويسقط به الواجب بلا شك قال في مختصر القدوري ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا أن ينقلها الى قريه أو الى قوم هم أحوج اليها من أهل بلده قال في الجوهره لما فيه من الصلة وزيادة نفع الحاجة اهـ وأي صلة أقوى من صلة جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم ((سؤال)) في رجل له على آخر دراهم فطلبها منه وليس مع المطالب تلك الساعة شئ وقال أنت تقبل ما في ذمتك من حق الله تعالى فقبله منه وقرأ الفاتحة فرجع بعد أيام يطلبها فهل له الرجوع بعد ذلك أم لا ((الجواب)) ليس له الرجوع عليه بعد الاسقاط لان الساقط لا يعود ولا يسقط به عن الزكاة شئ والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في أراضي السوارقية وأعمالها هل هي عشرية أم خراجية فان كانت عشرية أو خراجية فما الحكم فيها كالوقف وغيره في الوقف وصحته والبيع والشراء والملك والتسليم بينوا على كلا التقديرين فاذا كانت خراجية فما حكمها وان كانت عشرية فما حكمها أقتونا ((الجواب)) أراضي السوارقية عشرية بالاجماع لانها من جزيرة العرب وحكمها وجوب العشر فيما يخرج منها بعين أو سبع أو مطر قبل رفع المؤنة ونصف العشر فيما يخرج بالالة كدائبة وسانية ويجب ذلك في الثمار والحبوب كما سنفصله من مسلم ولو صيدا أو مجنوبا لمعنى المؤنة وملاك الارض ليس بشرط فيجب في أرض الوقف والمأذون والمكاتب ويجب على المؤجر عند الامام وعلى المستأجر عندهما كالمستعير ويسقط عن المؤجر بهلاكه ويصح بيعه وشراؤه ووقفه كارض الخراج وليس في الخضر اوان عندهما شراذع عند الامام وزفر لا يشترط النصاب والبقاء وعندهما يشترط ووقت وجوبه عند الامام الاعظم وزفر وقت ظهور الثمرة والامن عليهما من الفساد والانتفاع بهما وعند الامامين باستحقاق الحصاد اذا بلغ خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وأما الارض الخراجية فان كانت مقامية فتعين أخذ بعض الخارج المعين كالخمس ونحوه وان كانت موظفة فالواجب في جريب يبلغه الماء صاع من برأوشعير ودرهم وبلجريب الرطبة خمسة دراهم وبلجريب كرم ويخل متصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران وبستان طاقته والتنصيف عين الانصاف والله أعلم

### ﴿كتاب الصوم﴾

((سؤال)) عمن أصبح جنباً في رمضان عن وطء هل يصح صومه أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم صومه صحيح ولا قضاء عليه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا ابتلع الصائم ريق نفسه هل يفسد صومه أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يفسد والله أعلم ((سؤال)) في رجل وطئ زوجته في نهار رمضان ست مرات ولم يكفر هل تجزئه كفارة واحدة أم لكل وطء كفارة وما هي أقتونا ((الجواب)) تجب عليه كفارة واحدة وهي عتق رقبة ان وجد ولو للخدمة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين غير رمضان وأيام منية فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من برأودقيقه أو سويق أو صاع من تمر أو شعير أو دقيقه أو سويق وان شاء أطعمهم أكلتين مشبعتين من أوسط الطعام وهو خبز البر أو خبز الشعير مع الملح ويجب عليه الاستغفار والله الهادي ((سؤال)) في استعمال الطبيب في رمضان هل يفسد الصوم أو يكره استعماله أقتونا ((الجواب)) هذه المسئلة كثيرا ما أسهرت عيون في مراجعتها من بطون الكتب فلم أظفر بها الا في روضة العلماء للعلامة الزندوسني قال بعد ذكر الاستيلاء والاكتحال



قال في الخزانة عن شمس الأئمة  
المكروري شمس الورد وريح العطر  
والغالبية للصائم في شهر رمضان  
لا يكره عند أهل السنة والجماعة  
لما روى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه شمس الورد في شهر  
رمضان وهو صائم وقال بعض  
الروافض يكره ذلك للصائم لانه  
يقوى الدماغ وشم الكافور كرهه  
بعض الناس للصائم وهذا يخاف  
للسنة والجماعة لعدم الاطوار  
والدخول في المنافذ وفي السراج  
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أشتم الورد الصائم فقال كريحانة  
أحدكم شمها الباسية اه من  
هامش الاصل

٣ قوله قال في البحر واليسين الخ  
فيه ان ما نقله على تقدير ثبوت  
رمضان بواحد والذي في مسئلتنا  
انه ثبت بثلاثة وقد قال في التنوير  
وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين  
حل الفطر اه ومثله في الخلاصة  
فكان ينبغي في مسئلتنا أن يصح  
الافطار ولو لم يكن بالسما علة اه  
ملخصا من هامش الاصل

المتطيب اذا طيب نفسه أو دهن نفسه أو رأسه أو شاربه أو اغتسل لم يفسد صومه انتهى وحيث  
عطفه على المباحات عند ذكرها علم انه من المباحات والله أعلم ((سؤال)) جرى في آخر شهر رمضان  
بالمدينة المنورة سنة خمس وتسعين وألف صورته شهد عند القاضي ثلاثة رجال ليلة السبت ليلة نقص  
شعبان انهم رأوا هلال رمضان وليس في السماء علة قبيل القاضي شهادتهم وأمر الناس بالصوم فأكوا  
عدة ثلاثين فهل يفطرون يوم الاثنين مطلقا أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) حيث حكم القاضي برواية  
القبول حيث لا معارض له في القضاء صح ووجب على الناس الامساك يوم السبت وأما الافطار يوم الاثنين  
فلا بد وان يكون في السماء علة ليلتها والافطير لا يجب الامساك لتيقن خطأ الشهود ٢ قال في البحر واليسين واللفظ  
له ثم اذا صاموا بشهادة الواحد أو كالأثلاثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون في رواية الحسن عن  
أبي حنيفة للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد وعن محمد انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على  
ثبوت الرضاينة بالواحد وان كان لا يثبت به ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة  
القابلة وان كان الارث لا يثبت بشهادتهما ابتداء والاشبه ان يقال ان كانت السماء معجزة لا يفطرون  
اظهار غلظه وان كانت متعينة يفطرون لعدم ظهور الغلط وأما هلال الفطر فانه يتعلق به نفع العباد وهو  
الفطر فاشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط في سائر حقوقهم من العدالة والحرية والعدد والفظ  
الشهادة الخ انتهى والله أعلم (وقد صمنا) في سنة إحدى وتسعين وألف بمكة المشرفة أحد أو ثلاثين يوما  
وهو انه جاز رجل من جدرة أخبر القاضي انه ثبت الشهر بحجة هذه الليلة وكانت صبيحة الاربعاء وبالسما  
علة فنادى الحاكم بالامساك وكنت صائما فأفسد الناس من ضيقة الاربعاء فأكلوا عدة ثلاثين ولم يروا  
ليلة الجمعة الشهر لثرا كم الغيوم فصعد نائب القاضي جبل أبي قبيس مع جماعة كثيرين فلم يروا شيئا ثم بعد  
صلاة المغرب والعشاء جلس القاضي في محض المسجد الحرام ونادى المؤذن من رأى الهلال فليستقدم على  
جرى نادتهم فلم يثبده أحد ولما كان نحو ثلث الليل جاز رجال وشهدوا انهم راوه قبيل لهم أين كنتم  
فأجابوا بقولهم في المسجد الحرام فلم يقبل القاضي شهادتهم للثمة بسبب التأخير بلا حاجة وكان صيامنا  
أحدى وثلاثين يوما كذا كرنا وكان اللذان بالقاضي وجوب الحكم بالفطر لعدم معارض صحة الحكم الاول  
وهو ثبوت الغرة فافهم والله أعلم ((سؤال)) عن ذرعه التي مرار في نهار رمضان هل يفطر ويحب عليه  
القضاء أم لا اقتونا ((الجواب)) لم يفطر ولا قضاء عليه في الحالة المذكورة والله أعلم ((سؤال)) على قول  
العلماء رحمهم الله تعالى الشيخ الفاني أفطروا كقوله قدر له من أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم قال في  
القوهستانى هو الذي جاوز عمره خمسين سنة والله أعلم ((سؤال)) في رجل حضرته الوفاة فأمر زوجته أن  
تصوم عنه خمسة أيام من رمضان وأعطاهما على ذلك نخلة قيمتها ثلاثة جمر فحضرته زوجته الوفاة أيضا  
فأمرت ابنا أن يصوم تلك الخمسة الايام عن زوجها وأعطته تلك النخلة والولد لها من غيره وكذلك أمرته  
أن يصوم عنها أربعة أيام وأعطته هي نخلة فأنكر الورثة ذلك فهل تطيب له النخلة وقيمته اماذا كرو كذلك  
النخلة الاخرى أو يستحق أجره المثل فقط وتقدر من قيمه النخلين أو يكون اجارة بغبن فاحش في حال المرض  
المخوف وهل له الاجرة من غير النخل ان أراد الورثة أو يستحق هذه الاجرة في النخلين اقتونا ((الجواب))  
لا يصوم الحى عن قضاء دين صوم الميت عندنا ولكن حيث أوصى بقضاء صومه بتصدق الوارث عن  
الميت لكل يوم نصف صاع من خنطة وهو كيلة ونصف شطرب كيلة المدينة المنورة أو قيمتها لكل فقير ولا  
يصوم عنه الفقراء والنخلة ميراث ولا تملكها المرأة ولا يملكها ابنا ولا علة النخلة الثانية أيضا الا ان تميز  
الورثة ذلك فيبتدعوا ما والله أعلم ((سؤال)) في عرمة لها نخلة وأعطتها ولدها أعطاهم وأنه يصوم لها  
خمس أيام وكذلك قد أعطاهما زوجها نخلة في صيام وأعطتها ولدها عن صيام فحضرها جماعة من الورثة  
ورضوا بالصلم كذلك في حق المرأة دون ما هو للزوج فهل ينفذ برضاهم أم لا اقتونا ((الجواب)) النخلة  
التي أمضاها الورثة نفذت والتي ردها الورثة بطلت وصارت من جلة الميراث والله أعلم

كتاب الاعسكاف

((سؤال)) في رجل اعتكف ثلثين يوما أو يومين واستثنى في نيته خروجه من المسجد للعبادة وتشجيع



الجنابة وغسل الجمعة وحلاقة الرأس فخرج لها هل يفسد اعتكافه أم لا وكذلك نذر الاعتكاف يوماً أو يومين واستثنى في نذره مخرج لما ذكره من فصل يصح نذره أم لا وهل يكون استثناءه لغوا ويلزمه الاعتكاف قضاء أن خرج لما ذكره من النايأ ما شافياً أنا بكم الله في الدارين ((الجواب)) اعلم أن الباب واسع في الاعتكاف النفل وفي السنة المؤكدة كما سنقره وإنما الكلام في المنذور ولم أر فيما يبدى من الكتب المعبرة مسألة الاستثناء في النذر على الوجه المذكور بل أطبق كلام علمائنا رحمهم الله تعالى أنه أن خرج ساعة في الاعتكاف المنذور بلا عذر فسد عند الإمام الأعظم وهو القياس وعندهما أكثر النصارى وهو الاستحسان إلا حاجة شرعية كالجمعة أو طيعة قال في الجوهرة كداء الشهادة أن لم يكن مع المدهى من قطع الحكم بأداء شهادته يرجع مريعا وصاله جنازة أن لم يكن معها غيره ويخرج مقدار الدفن وقال في القوهستنا في قضاء الدين وحل الطعام والشراب إذا لم يكن له خادم كافى النظم والخطوف على النفس والمال وإخراج ظالم كافى المضمرات وكأجابه السلطان والبول والغائط والغسل والوضوء انتهى وإطلاقه في الغسل يشمل الجمعة والجمابة وقال في نور الإيضاح فإن خرج ساعة بلا عذر فسد الواجب أي المنذور وهو أن كان اعتكاف شهر بعينه يقضى قدر ما فسد لا غير ولا يلزمه الاستقبال وإن كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه الاستقبال كافى البحر وانتهى به أي بالخروج بلا عذر غيره وهو السنة المؤكدة في العشر الأخير من رمضان والنفل وحيث انتهى لأقضاء كما هو ظاهر وقال في البحر في سياق اعتكاف النذر ولو فوى في الأيام النهار خاصة تحت نية لأنه فوى حقيقة كلامه انتهى وحيث يجوز للإنسان الاستثناء أن كان الذي فواه حقيقة كلامه يقضى الجوارى في المسئلة المذكورة ولم أقف عليه أيضاً ولقائل أنه ليس له ذلك لأن مسألة الكف في الأيام وهي حقيقة في بياض النهار ولا كذلك مسئلتنا لأنه استثناء بعض النهار والعلم أمانه والاحتياط في الترتك والله أعلم بحقيقة الحال (ثم ظفرت) على المسئلة بعد ثلاث سنين من كتاب جاء من الهند ونصه ولو شرط وقت النذر والالتزام أن يخرج إلى عبادة المريض وصلاة الجنابة وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك كذا في التاتارخانية ناقلاً عن اللجنة انتهى ولم يكن في المدينة المنورة الكلبان المذكوران والله الحمد على الظفر بالنفل والله الموفق

### \* (كتاب الحج) \*

((سؤال)) في الفقير إذا دخل أرض الحرم وأراى الكعبة الشريفة هل يلزم عليه الحج بدون الزاد والراحلة أم لا وذكر في مناسك المنلا رجة الله وشرحه للمسألة على القارى أنه يشترط الزاد بعد وصول الميقات أن قد رعى على المشى والأفان إذا راحلة كلاهما شرطان كالاتفاق والغرض أنه هل توجد رواية أخرى أنه يفرض على الفقير بعد مشاهد الكعبة المعظمة بدون تقييده بالزاد والراحلة أو الزاد كما ذكر في المناسك المذكورة ينشأ وتجرى ((الجواب)) المحفوظ من مناسك البحر العميق أن الفقير إذا كان بمكة المشرفة ويقدّر على المشى ومن ماله التكدى فله يجب عليه الحج ولا يسقط عنه بقدر الزاد والله أعلم ((سؤال)) عمن وجب عليه بدنة هل يجزئ عنه سبعة دماء من الغنم أم لا اقنونا ((الجواب)) لا بد من البدنة لا طلاق العلماء رحمهم الله تعالى في تعيين البدنة ولم يقل أحد منهم غير هذا كما يقولون فيمن وجب عليه هدى يجب عليه دم أو سبع بدنة والله تعالى أعلم ((سؤال)) فيمن قدم الوزر على العشاء فهل يعود الوزر صحيحاً كما لو قدم العشاء على المغرب بمزدلفة حيث يصح إذا طلع الفجر كما أفاده العلامة المرشدى في شرحه على كتاب الحج من الكنز بقوله ولو قدم العشاء على المغرب بمزدلفة يصلى المغرب ثم العشاء فإن لم يعد العشاء حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز انتهى فهل تكون هذه المسئلة مقبولة عليها أم لا وإن قلتم بالقياس على المغرب فهل الجامع بينهما هو أن العلة فيهما واحدة وهي أن الوقت رقتهم ما مورى في صورتين بالتقريب اقنونا أنا بكم الله تعالى ((الجواب)) سألت رجلاً من علماء الله تعالى عن قدم الوزر على العشاء فطلع الفجر فهل الخ فراجت ما يبدى من كتب المذهب المعبرة كالتخيرة وقاضيجان والبرازية وشرح الهداية للعسنى وغاية البيان والنهاية وقص القدير والبحر الرائق والنهر واليبين والجوهرة والشمسنى

٢ قوله سؤال فيمن قدم الوزر الخ  
ذكر هذا السؤال مع جوابه هنا  
سهو من مرتب الفتاوى رحمه الله  
تعالى والصواب ذكرهما في  
كتاب الصلاة المتقدم اه معصمه



والقوهستانى والايضاح والاصلاح وشرح المنية الكبير للعلوى والدور وغيرهما فلم أجدها المسئلة صريحة بل لم يتعرض بعضهم لها أصلاً وبعضهم أفاد عدم الجواز فيها لا تصرحاً وأما قياسها على مسئلة من قدم العشاء على المغرب لبسلة من دلفة ثم طلع الفجر التي ذكرها العلامة المرشدى المنقولة من الفتاوى الطهيرية حيث يعود الى الصحة فلا يجوز لأن الأصل عدم الجواز وحيث جاءت هذه المسئلة على خلاف القياس لا يقاس غيرها عليها كما هو مقرر في كتب الأصول ولم أقف على الفرق بين المسئلتين في الكتب المذكورة ولا في المناسك المشهورة والذي يظهر للعبد الضعيف ان العشاء والوتر حكمهما الاصلى باق وهو الترتيب وأما حكم المغرب في هذه الليلة فقد غير الشارع صلى الله عليه وسلم وصار وقته وقت العشاء لا قبل العشاء وأما وقت الوتر فهو بعد أداء العشاء قال في الكتز والملتقى وتووير الابصار ولا يقدم أى الوتر على العشاء للترتيب وحيث اختص مغرب هذه الليلة بتغير الحكم الاصلى ترتب عليه أحكام آخر كالزمان والمكان والوقت وتقدم أسرار الحج كما ذكره شيخنا رحمه الله تعالى في شرحه على منسك ملتقى الأبحر وهذا آية ان الوقت مشترك بينهم وأول هذا الوصلى العشاء قبل المغرب فيها صرح المغرب ان لم يعد العشاء قبل الفجر ولا يقال كان ينبغي ان لا يؤمر بالاعادة وكره قبل خروج الوقت لانه وقته لان رعاية الترتيب من حيث هو مطلوب كالوصلى الفرض بترك واجب من واجبات الصلاة يؤمر بالاعادة في الوقت لان المقصود الاداء على وجه الكمال واذا خرج الوقت كفى وهذا مثله وجه هذا بين ان العلة فيه ما ليست بواحدة وهى الوقت والترتيب كفى السؤال اذ لو كان مأموراً بالترتيب حتماً لوجب عليه اعادة العشاء ولو بعد طلوع الفجر لرعاية الترتيب وهذا ما ظهر للعبد العاجز ومن وقف على شئ من كلام العلماء فليغذ ناوله الثواب الجزيل والثناء الجليل والله أعلم ((سؤال)) فى رجل توفي وعليه حجة الاسلام فأوصى أن يخرج من تركته ما يحج به عنه ثم دفع الوصى الى من يحج عنه مبلغاً فأتى الجير في الطريق فهل اذا أوصى هذا الثانى أن يحج عن الميت الاول ويدفع له ما كان أعطى له من عليه الحج هل يجوز أم لا فتونا ((الجواب)) قال شيخنا العلامة محمد صالح قاضى زاده فى شرح منسك ملتقى ومنها أى ومن شرائط حجة الحج عن الغير ان يحج المأمور بنفسه فلو مرض أو عرض له مانع فدفع المال لغيره فحج لا يقع عن الآخر والاول والثانى ضامنان الا أن يأذن له بذلك انتهى والله أعلم ((سؤال)) فيمن بلغ سبع عشرة سنة ولم يحتم هل يحكم عليه بفرضية الحج فاذا سقط عنه الفرض أم لا فتونا ((الجواب)) ان كان مستطيعاً يجب عليه الحج فاذا سقط عنه الفرض وبه يقتضى كفى القايه والله أعلم ((سؤال)) فى المتمتع هل عليه هدى أم لا فتونا ((الجواب)) نعم يجب عليه الهدى وهو دم شكر وله الاكل منه ويطعم منه الاغنياء والاولى ان يأكل الثلث ويهب الثلث للاجباء ويتصدق بالثلث على الفقراء ان لم يكن له ماله والا فهم أولى ويجب ان يذبح بعد الرمي قبل الحلق عند الامام الاعظم رحمه الله والله أعلم ((سؤال)) المفرد بالحج هل له ادخال العمرة عليه أم لا فتونا ((الجواب)) نعم له ذلك ويكون سبباً كما ذكره شيخنا فى شرحه على مناسك ملتقى والله أعلم ((سؤال)) فى القارن اذا حلق يوم التحرى قبل سعى العمرة ماذا يجب عليه أم لا فتونا ((الجواب)) يجب عليه دمان ان حلق ولبس فى موضعه ذلك والله تعالى أعلم ((سؤال)) فى امرأة اشتاقت الى بيت الله الحرام تريد صوم رمضان بمكة المشرفة وهى وأمها فى المدينة واخوتها وأقاربها بمكة فهل يجوز لها ان تذهب الى مكة بغير محرم وزادها الشوق والقلق فلا صبر لها على القعود فتونا ((الجواب)) يحرم عليها السفر بغير محرم أو زوج ولا عبدة لدعوى الشوق والقلق والله أعلم ((سؤال)) فى امرأة أسهرت بالعمرة وطافت وسعت وما قصرت وأتت جميع ما كان محرماً عليها لاجل الاحرام من الجماع واللبس والطيب وغيرها وتعدت هذه الاشياء منها فى مجالس متعددة فهل عليها الكل هذه الجنائيات دم واحد أم يتعدد والحال انها فقيرة لا تقدر على قية دم واحد ينشوانا جواباً شافياً أنا بكم الله الجنة ((الجواب)) كل جنابة ارتكبتها قبل التقصير يجب عليها جزاؤها وان تكررت يتعدد الجزاء عند الامام الاعظم وأبى يوسف وعند محمد تتداخل اذا كانت من جنس واحد فاذا قصرت خارج الحرم حلت اتفاقاً ويجب عليها دم عند الامام الاعظم ومحمد لتعين مكان التقصير وهو الحرم والفقير والجهل ليسا بعذر وتجب التوبة فوراً



والجزاء على التراضي فان ملكت مالا أعطت منه ما يترتب عليها والا وصت به عند الموت والابقي بذمتها  
 في مشيئة الله تعالى ان شاء أخذ وان شاء عفا يوم القيامة والله أعلم ((سؤال)) فيمن ترك رمي يوم من أيام  
 الرمي وهو الثاني أو الثالث ما الذي يجب عليه أقتونا ((الجواب)) ان أمكنه ذكرك ما كان ولو ليس لافلا  
 شيء عليه ولا فعله دم والله أعلم ((سؤال)) في المرأة اذا حاضت وهي محرمة ما حكمها أقتونا  
 ((الجواب)) تعمل جميع ما يعمل الحاج من الوقوف بعرفة والفعل والوقوف بمزدلفة والرمي والتقصير  
 غيرها لا تطوف طواف القدوم ولا طواف الافاضة حتى تطهر ويسقط عنها طواف الوداع ان لم تطهر  
 قبل ذلك وأما طواف الافاضة فلم يسقط بحال وان لم تطهر يقال لها ترهبى حتى تطهرى وتطوفى والا  
 تطوفى وعليك بدنة والله أعلم ((سؤال)) فيمن غطى رأسه ليلة كاملة من المطر حيث أضر به البرد ما الذي  
 يجب عليه أقتونا ((الجواب)) هو مخير ان شاء ذبح شاة بمكة أو تصدق بستة أصوع من شعير على الفقراء  
 أو بثلاثة أصع من بر على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والله أعلم ((سؤال)) فيمن خرج من  
 هرفة قبل غروب الشمس ولم يعد ما يجب عليه أقتونا ((الجواب)) يجب عليه دم والحالة هذه والله  
 أعلم ((سؤال)) في رجل أهل بعمره وطاف وسعى وحلق أحد أبيه ثم حلق رأسه وحلق ابنته الاخر  
 ماذا يجب عليه أقتونا ((الجواب)) يجب عليه دم والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فيمن أخرج  
 الحج الى أن أدى حجه أخرى هل يجب عليه شيء أم لا ومتى زمن سعي الحج أقتونا ((الجواب)) لا شيء على  
 من أخرج سعي الحج ولو الى أعوام وزمنه هو ان يكون بعد طواف كامل كائن بعد الاحرام أو بعد طواف  
 كامل كائن بعد الوقوف ونعني بالسكامل أن لا يكون طوافه جنباً فإنه ان طاف جنباً وسعى بعده لا عبرة بهذا  
 السعي فافهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أرادت أن تنج عن فرضها وعند هذا القدر الذي تنج به  
 وعند هذا الذي تنج معها وعند هذا طفل فهل للزوج منعها عن الحج أو منع طفلها أم ليس له ذلك أقتونا  
 ((الجواب)) ليس له ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تريد الحج ولها محرم عمره خمس  
 عشرة سنة فهل يكفي هذا المحرم أم لا أقتونا ((الجواب)) قال علماءنا وشرط أن يكون المحرم عاقلاً بالغاً  
 لان المقصود من المحرم الحفظ والصيانة لها فان كان هذا المذكور موصوفاً بهذه الصفات فانما تنجج معه  
 والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل خرج للحج فوصل الى جدة وركب متاعه بها وتوجه الى المدينة  
 وقصد الرجوع الى جدة هل يلزمه الاحرام أم لا أقتونا ((الجواب)) ان توجه الى جدة ولم يردنكا  
 لا يجب عليه الاحرام حتى لو بداه بعد ذلك دخول مكة لغير التسلل لدخولها بلا احرام وان أراد نكاحاً  
 وجب الاحرام والله أعلم ((سؤال)) في الجاني لغير اضطرار ترتب عليه الدم والمعسر يكون عليه غير  
 الدم والمسئلة مطابقة تشمل الغني والفقير معا أقتونا ((الجواب)) نعم تشملهما معا ولا فرق بين الفقير والغني  
 ولا يجرى الصوم والجزاء متعين حتماً والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فيمن لبست الحلي وهي محرمة  
 هل عليها شيء أم لا أقتونا ((الجواب)) لا شيء عليها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في المحرم في أو ان  
 التحلل هل له ان يحلل غيره قبل ان يحلق رأس نفسه أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك على الصحيح كما  
 ذكره شيخنا في شرحه على منسك ملتقى الابحر والله أعلم ((سؤال)) فيمن وجب عليه دم لبس هل يجب  
 عليه ان يذبحه ويعطيه لعدد معلوم أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يجب عليه ان يعطيه لعدد معلوم وله ان  
 يعطيه لواحد أو أكثر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل دخل مكة حاجاً وطاف للقدوم ثم أحصر  
 الى ان فاتته الحج هل يجزئه الطواف الاول ويحلل بالحلل أم كيف الحال أقتونا ((الجواب)) يجب عليه  
 طواف بعد وقت الوقوف قال في خزانه الاكل محرم قدم مكة وطاف ثم أحصر حتى فاتته الحج عليه ان  
 يحل بعمره يوم النحر ولا يكفيه الطواف الاول كذا في البحر العميق والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))

ماذا يقول السادة الموالى \* ومعدن الكمال والافضال

في مسلم مكلف قد أحرم \* بحجة وقبل ان يتما

نوى بأخرى في أو ان الحج \* ولم يجب رفض ودم شجى

ولا قضاء ثابت للآخرى \* فأرضحوها تغنون الاجرا

قوله ودم بتشديد الميم وقوله شجى  
 ماض مبنى للمجهول أى أرى بقال  
 في التاموس ونجسه أساءه والنج  
 سبلان دم الهدى اه كنبه



(الجواب)

الحمد لله الكريم الفاتح \* نهي الصواب بالجواب الواضح  
هذافتي بحجة قد أحرمنا \* وقيل إتيان الوقوف المأبى  
بفسد الحج في أوامره \* ثم فوي بحجسته من أنه  
بنية القضاء عما أفسده \* فانه يتركها ألبسه  
من غير ان يقضيها أو يرفضها \* أو يهدي النفس وهذا امر تضي  
ثم القضاء ثابت للبابه \* وهدى كذاك وهي فاته  
فاتضح السؤال بالجواب \* والحمد لله المانع للصواب

(سؤال) في رجل قال ان برئت من مرضي هذا فله على أن أحج فبرئ من ذلك المرض وجعل تسقط  
عنه حجة الاسلام أم لا أقنونا (الجواب) نعم تسقط عنه حجة الاسلام قال في البحر العميق ولو قال ان  
برئت من مرضي هذا فله على أن أحج فبرئ فخرج أجزاء عن حجة الاسلام ان لم يكن حج لان الغالب من أمور  
الناس انهم يريدون بهذا الكلام حجة الاسلام اذا لم يكن حج قبل ذلك الا اذا فوي وعني به غير حجة الاسلام  
فهو على ما فوي لانه فوي محتمل كلامه انتهى والحالة هذه والله الموفق (سؤال) في رجل اهل بعمره  
وجامع فيها ثم اهل بعمره أخرى وفوي قضاءها هل تكون الاولى معتد بها والاخرى جارية لها ويلزمه دم  
للجماع أم كيف الحكم أقنونا (الجواب) نعم يكون معتد بها وتكون الاخرى جارية للتقصان وعليه  
دم جبر قال صاحب البحر العميق ناقلا عن الكرماني لو اهل بعمره وجامع فيها ثم اهل بعمره أخرى  
ينوي قضاءها قال هي هي وعليه دم لجماعه ويفرغ مهار عليه عمرة لانه قد فوي تلك العمرة للقضاء فلم  
ينعقد لانه هو شارع فيها وكذلك لو كانت حجة أفسدها ثم اهل بغيرها ينوي قضاءها فلي ما ذكرنا انتهى  
والحالة ما شرح والله أعلم

٣ ينبغي أن يكون الجواب على  
هذا الوجه ليوافق النقل العمرة  
الأخرى والأولى واحدة وعليه  
دم العناية ويخرج منها وتجب  
عليه عمرة أخرى لغير التقصان  
قال صاحب البحر المجلد ١٥ من هامش  
الاصل

### باب الحج عن الغير

(سؤال) في الحاج عن الغير اذا ترك المال الذي أخذه من المحجوج عنه عند أهله وذهب للحج ماشيا  
هل يكون عن المحجوج عنه ويحمل له ما أخذه أم كيف الحكم أقنونا (الجواب) حيث اتسعت النفقة  
وكان يمكنه الركوب وجع ماشيا وترك المال عند أهله يكون الحج المذكور عن نفسه ويضمن النفقة ولو  
أمره وصي المحجوج عنه بغير هذا الأمر كذا ذكره في منسك المنة لرحمة الله وشيخنا ونقله في البحر الرائق  
 وغيره والله أعلم (سؤال) في الحاج عن الغير اذا ملك في الطريق وأقام وصيا له لوصيه أن يقيم رجلا  
مقامه ليحج عن ذلك الغير ولم يصدر من الأمر أن في ذلك أقنونا (الجواب) ليس له ذلك حيث لم  
يصدر من الأمر أن في ذلك وان أحج رجلا يضمن الوصي المذكور المال للأمر وللوصي الرجوع على  
الأمر الآخر قول شيخنا نعمه الله برحمته ومنها ان يحج المأمور بنفسه فلو مرض أو عرض له مانع فدفع  
المال لغيره فخرج لا يقع عن الأمر والأول والثاني ضامنان الا أن يأذن له بذلك انتهى والله أعلم (سؤال)  
في رجل من الحاج توفي في العلى وأوصى لرجل من مجاورى المدينة المنورة بشئ معين من ماله بان يحج عنه  
ثم ان الوصي صرفه لرجل آخر ولم يصرفه لمن عينه الميت هل يصح هذا الحج عن الميت أم لا وان ادعى  
الموصي له بالحج على الوصي هل ثبت له الدعوى في ذلك بان يضمن المال الذي صرفه لغيره أو يدعى على  
الورثة في الوصية المذكورة أم لا أقنونا (الجواب) نعم يصح هذا الحج عن الميت والحال ما شرح  
وليس له وصي له دعوى على الوصي ولا على غيره قال شيخنا في مراحه على منسك ملتقى البحر ومنها ان  
يحج عنه الذي عينه وأمر ان لا يحج غيره عنه فلو مات لم يحجج غيره الا أن يكون الأمر جافيا أمر غيره  
ولو لم يصرح الأمر بالمنع بل قال يحج عني فلان فأتى فأججوا عنه غيره جازا انتهى والمسؤول عنها طبق  
المسئلة الاخيرة والله تعالى أعلم (سؤال) في رجل أوصى بان يحج عنه من ثلث ماله فبلغ الثلث مائة  
غرض فاعطى الوصي للرجل الذي يحج عنه خمسة وأربعين عرشا في الشام فخرج المأمور والوصي مع  
الركب فلما رجع بعد أداء النسك الى المدينة المنورة خلعت الخمسة وأربعون المزبورة فهل يرجع على

قوله في العلى هكذا في الاصل  
مضبوطا بضم العين ولعله اسم  
موضع قرب المدينة وفي القاموس  
المعلاة مقبرة مكة بالجون وقرية  
بالهامة وموضع قرب بدر اه  
تأمل



الوصى بنفقته وكسوته ولوازمه للكرام الى الشام أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك لان تعيين القدر  
 ليس بشرط وله أخذ قدر الحاجة والله أعلم ((سؤال)) في رجل قصده الحج فرض في الطريق فأقام وصيا  
 وقال له ان مت من مرضي هذا فأججوا عني فعاش أياما ومات فأخرج وصيه من ثلث ماله مقدارا وأصح عنه  
 هل للورثة بعد ذلك على الوصى دعوى في المقتدر المنصرف للحج عن الميت الخارج من ثلث المال أم لا  
 أقتونا ((الجواب)) لا دعوى لهم على الوصى والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في سؤال رفع  
 للعلامة الشيخ محمد بن حسين الطوري عن الحاج عن الغير اذا وصل مكة المشرفة قبل أشهر الحج وأراد ان  
 يخرج بعمره ويحل منها ويمكث في مكة الى ان تأتى أشهر الحج هل له ذلك أم لا واذا فعل ذلك هل يكون  
 مخالفا أم لا أقتونا فأجاب ليس له ذلك ويكون مخالفا قال في المحيط ولو أمره بالحج فاعتمر ثم حج فهو مخالف  
 لانه ما مور بالحج المبقي وفي المبتغى وان بدأ بالعمره لنفسه ثم بالحج عن الميت يصح النفقة لانه مخالف  
 أمره فهل جواب الشيخ صحيح موافق للسؤال وقول صاحب المبتغى وان بدأ بالعمره لنفسه قيد شرطي  
 أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس مطابقا للسؤال والدليل غير موافق للمدعى لانه سئل عن صحة ما ذكره  
 ومستفاد السؤال هل للحاج عن الغير ابتداء ان يذهب الى مكة قبل أشهر الحج الى دخولها ومستفاد  
 الجواب ان له ذلك غير ان ليس له بعد وصوله الى مكة الاعتماد من الحل ودليل الحجب بفسدانه لا بد للحاج  
 عن الغير ان تكون حجته ميقانية ولا ريب ان حجة من وصل مكة قبل أشهر الحج مكينة للحوقه بأهل مكة  
 فلم يوجد المأمور به ولا تعلق للعمرة بالنهي بل المنع والضمان قد سبق بدخول مكة وصيرورته من أهلها  
 ما لم يخرج من مكة الى الاقلاق قبل أشهر الحج أو فيها على الخلاف المعروف وأما الجواب فلا يفيد الا المنع  
 من الاعتماد لا غير وهو جواب غير جيد قائله وقوله لنفسه ليس هو قيد شرطي بل لا يصح ولو اعتمر  
 للآخر عند الامام الاعظم فتنبه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أوصت بان ثلث مالها  
 يصرف في حج فرضها وزيارة نبيها عليه أفضل الصلاة والسلام وما بقي من الثلث فهو صدقة فباستحق من  
 الاجرة على الحج أقتونا ((الجواب)) يعطى لمن يحج عن الميتة قدر كفايته ذهابا وايابا للطعام والركوب  
 وما لا بد منه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في الحاج عن الغير اذا حبس الدراهم المدفوعة له عن بدل  
 الحج وأنفق على نفسه من ماله هل يجوز له ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يجوز قال في البحر العميق  
 الحاج عن الغير اذا حبس الدراهم المدفوعة لنفسه وأنفق على نفسه من ماله استحسن أصحابنا انه  
 يجوز كما استحسنوا ذلك في الوكيل بقضاء الدين يقضى ذلك من مال نفسه ويحبس المدفوع لنفسه كذا في  
 التوازل انتهى والله أعلم ((سؤال)) فيمن أقام وصيا في مرض موته على جميع أموره فهل له بحسب الوصاية  
 أن يخرج عنه من ثلث ماله بدل الحج أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس له ذلك والله أعلم ((سؤال)) عن  
 المأمور بالحج اذا وصل الى أحد المواقيت وأحرم لنفسه بعمره بغير اذن الآخر ثم بعد احلاله منها خرج  
 لاحد المواقيت وأحرم بالحج عن الآخر هل له ذلك ويكون عن الآخر أم لا فان قلتم لا يصح احرامه عن  
 الآخر هل يضمن ما قبضه أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يصح احرامه عن الآخر ويضمن جميع ما قبضه من  
 دراهم الآخر قال العلامة الطوري عن المحيط ولو أمره بالحج فاعتمر ثم حج فهو مخالف لانه ما مور بحج فقط  
 وفي المبتغى وان بدأ بالعمره لنفسه ثم بالحج عن الميت يضمن النفقة لانه مخالف أمره اه كذا في اجابة  
 السائلين والله أعلم ((سؤال)) في شخص له ورثة من ذوى الارحام وأوصى في مرض موته لرجل ان يحج عنه  
 من جميع ماله ثم مات فهل تنفذ هذه الوصية من جميع ماله ويحج عنه به أم لا تكون الا من الثلث لوجود  
 الوارث الشرعي وهم ذوو أرحامه أقتونا ((الجواب)) ينفذ من ثلث المال الا ان أمضى الورثة أكثر من  
 ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل أوصى ببذل الحج لعمره فأعطاه نفقة الحج مع زيادتها فقال حج به هذه  
 النفقة عني وما زاد عن هذه النفقة هبة مني اليك فأقبضه فلو مت في الطريق قبل أداء النسك فأعطها  
 أحد الحج عن قبض المأمور بالنفقة بدلا عن الرجل فبات في الطريق قبل الاحرام وأداء النسك فأوصى  
 المأمور لزيد عن الآخر بقبضة النفقة التي قبضها عنه فحج المأمور الثاني بها وأدى النسك فهل يقبض  
 الثاني باقي النفقة من بدل الحج على ما أوصى الآخر الاول أم لا ويرد الى ورثة صاحب المال أقتونا



((الجواب)) نعم يجب عليه ان يرد باقي النفقة لورثة صاحب المال سواء كان المأمور بنفسه أو مأموره  
 لان قول الموصي وما زاد عن هذه النفقة هبة الخ غير صحيح لانه اما أن يكون هبة مشاع فيما يحتمل القسمة  
 أو هبة مضافة وكلاهما غير جائز شرعا فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل خرج الى الحج الشريف في اثناء  
 الطريق مرض فوصى بان يحج عنه و يعطى من ماله ذهابا وايابا فأقام وصيا ومات وأعطى رجلا يحج عنه  
 شيئا بظن انه يكفيه فأخذه ورجع الى المدينة المنورة فماتت راحلته ونفقت نفقته ولم يبق معه شيء منها  
 فهل على الوصي المزبور أن يعطيه ما يكفيه الى منزله الذي مات فيه صاحب البذل أم لا اقتونا ((الجواب))  
 نعم يعطيه الوصي من ثلث مال الميت مقدار كفايته عند الامام الاعظم وان هلكت النفقة مرة بعد أخرى  
 كما صرح به مولانا قاضي زاده في شرح مناسك ملتقى الابحرو الله أعلم ((سؤال)) في رجل خرج للحج الشريف  
 في اثناء الطريق فوعك جسده فأقام له وصيا وأوصى بان يحج عنه و يعطى من ماله ما يكفيه ذهابا وايابا ثم  
 مات فضبطت تركته فبلغت قريبا من ثلثمائة غرش فأعطى لرجل بدل الحج مائة وعشرين غرشا فذهب  
 ورجع الى المدينة المنورة فهلكت راحلته ونفدت نفقته ولم يبق معه من ذلك شيء فهل على الوصي  
 المزبور أن يعطيه شيئا يرجع به الى وطنه من مال الميت المزبور الباقي في يده أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم  
 يعطيه من ثلث ما بقي في يده ولو وقع ذلك مرات حتى يهلك جميع المال عند أبي حنيفة قال فيفيض الانهر  
 شرح مناسك ملتقى الابحرو لا ناصح أفندي قاضي زاده ولو قاسم الوصي الورثة وعزل قدر نفقة الحج  
 فهلك المعزول في بيت الوصي أو الحاج بطأت القسمة ولا تبطل الوصية ويحج عنه من ثلث ما بقي حتى يحصل  
 الحج أو يتوى المال اهـ ورجوع الحاج عن الميت متعين في مال الميت قال في المنسك المذكور ولو  
 أقام بيلادة ان كان لا انتظار القافلة فنفقته في مال الآخر سواء أقام خمسة عشر يوما أو أكثر ان أقام بعد  
 خروج القافلة ففي ماله وكذا الحكم لو أقام بمكة المشرفة فان بد الله ان يرجع رجعت النفقة في مال الآخر اهـ  
 وهذا يدل على ان نفقة الرجوع في مال الآخر والله أعلم ((سؤال)) في رجل عنده مائة قال لو صبه حج عنى  
 فساير الوصي بذية الحج عن نفسه فلما أتى المدينة المنورة أقام رجلا غيره يحج عن المتوفى فحج الرجل عنه  
 فهل هذا صحيح أم لا ((الجواب)) ان كان المال لابن الابي يصح ذلك وان كان بمكة ان يحج به من وطنه لا بد  
 من الاجحاج من وطنه والله أعلم ((سؤال)) في الحاج عن الغير اذا طمع ان يصوم رمضان بمكة المشرفة  
 وقصد جدة ثم دخل مكة بلا احرام ثم في أو ان الاحرام خرج الى مبيقات الا فاقين وأحرم منه ودخل مكة  
 وحج ثم لما ذهب الى وطنه قال له ورثة الميت أنت خالفت ووجب عليك ضمان النفقة هل يكون مخالفا  
 بما ذكر ويوجب عليه الضمان أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يكون مخالفا ويوجب عليه الضمان لانه كان  
 مأمورا ان يسافر من وطن الميت لاجل الحج عنه وحيث سافر الى قصد جدة وجدت المخالفة قال في شرح  
 الوسيط للملا على القارئ العاشر ان يحرم من المبيقات أى من مبيقات الآخر ليشمل المكي وغيره فلو اعتمر  
 وقد أمره بالحج ثم حج من طامه لا يجوز مفهومه انه اذا لم يحج من طامه جاز له ذلك مع انه ليس كذلك حيث  
 يكون مخالفا اذا صرف سفره المأمور به للحج الفرض الى العمرة اهـ وهذا صرفه للعمرة فلم يصح وحيث  
 علم هذا فلا ن لا يصح اذا صرفه بجدة بالاولى والله أعلم ((سؤال)) في رجل أتى في ديار الروم ليحج عن ميت  
 هناك فجاء الرجل المدينة المنورة وأقام بها ثمانية أشهر فسافر الى جدة بعد رمضان لحاجته فأحرم منها  
 مع أهلها بالحج عن الميت فهل الاحرام هناك عنه مع اختلاف الميقاتين ومجاوزة الرجل لميقات المدينة  
 المذكورة في أشهر الحج الى جدة ليحرم هناك صحيح أم لا اقتونا ((الجواب)) الاحرام غير صحيح ولا بد للمأمور  
 بان يحرم من مبيقات الآخر قال في شرح مناسك ملتقى الابحرو لا ناصح قاضي زاده ومن شرائط جواز  
 النيابة ان يحرم النائب من مبيقات الآخر اذا أطلق وأما اذا قيد بمحل فن مبيقات ذلك المحل اهـ والله  
 سبحانه وتعالى أعلم ((سؤال)) في رجل وصى والده ليحج عنه وعين له دراهم كثيرة والده لم يحج عن نفسه  
 فهل يستأجر غيره عن ولده بالدراهم أم بأقل اقتونا ((الجواب)) لا تصح الاجارة للحج عندنا انما يعطيه  
 ما لا ليحج عن الغير بمال ذلك الغير فان أعطى الاب رجلا ليحج عن ولده صح في الصورة المذكورة وان حج  
 عن ولده قبل ان يحج عن نفسه صح أيضا وكره وان أعطى من مال ابنه ليحج عنه بمقدار ما يكفي المأمور من



المال جاز وما زاد فهو للورثة والحال ما شرح **ك** كما صرح بجميعه شيخنا قاضي زاده في مناسكه والله أعلم  
 ((سؤال)) في شخص دفع الى آخر جميع ماله في صحته وأمره ان يصرف عليه وينفق من ذلك في سفره وان  
 مات فيجوز عنه بالجميع الباقي من ماله ثم انه مرض في أثناء السفر ومات بالمدينة وقد كانت الإقامة والامر  
 بالشام والحال ان له وارثا شرعيا فهل تنفذ الوصية من جميع ماله ويحج عنه من كل ماله اولا يكون الامن  
 الثالث لوجود الوارث الشرعي وهم ذوو الارحام اقتونا ((الجواب)) اعلم ان الحاج عن الميت لا يملك أكثر  
 مما ينفقه لسفره ذهابا وايابا وبعد الرجوع يجب عليه ان يرد جميع ما فضل من نفقته نقدا كان أو قريبا  
 أو خمسة وهذا باتفاق أئمتنا وأما الوصية فقد عرفها علماءنا فاطبة انها عليك مضاف الى الموت فاذا علم هذا  
 فلا تنفذ الوصية ولا يخفى ذلك على المتدرب والله أعلم ((سؤال)) في شأن امرأة أقامها زوجها وصية مختارة  
 على ابنه وابنته القاصرين منها وأوصى ان تنج عنه رجلا فاجت عنه رجلا بعد موته ثم مات الابن والحاج  
 عن الميت تزوجت المرأة به فهل لعصبة الابن الاعتراض عليها في ايجازها زوجها أم لا ((الجواب)) ليس  
 لعصبة الولد اعتراض والاحتجاج المذكور صحيح والحال ما شرح والله أعلم

\* (كتاب النكاح) \*

((سؤال)) في رجل له زوجة أرض والحال ان الزوج قريب وهي أي الزوجة من بنات تلك الأرض واراد  
 الزوج ان يسافر بها سفر بعيد او يرجع بعد ذلك الى بلد اهل له ذلك أم لا وهل لها ان تمتنع من السفر  
 أم لا واذا امتنعت من السفر هل لها نفقة أم لا وهل اذا اراد الزوج سفره له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب))  
 ليس له ان يسافر بها بغير رضاها على ما صححه المتأخرون ولها نفقتها وان امتنعت من سفرها كما أشار إليه  
 في البحر والله أعلم ((سؤال)) في رجل أوصى بوصية لجارية معتوقة هي ام ولد بشئ من ماله وادعت انها  
 زوجته وأثبتت شاهدين انه اقراها ملكا عليها من غير عقد ولا مهر ولا شهود **ك** كاح فهل تثبت هذه  
 الشهود أم لا ((الجواب)) هذا كلام غير مستقيم فان قوله انه اقراها ملكا عليها يفيد العقد  
 فان الملك هو العقد وحيث كانت حرة كافي السؤال فان اقامت على الوصي ان سيدها تزوجها تسمع بينتها  
 والا فليس لها غير الموصى به والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة على ملة الله ورسوله  
 وهي بالغة رشدا برضاها ورضاها وكيلها والا نهم له كرهون وجبذوها من يده وتواصلوا الى  
 القاضي ومكن زوجها منها ورجعوا جذاها منه اقتونا ((الجواب)) ليس لهم جذاها في الصورة  
 المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج آمنه من رجل فقال الرجل انما أتزوج هذه الامة  
 الابشرط أن يكون الولد لي ليس لك فيه دعوى فهل يصح هذا الشرط ويكون الولد للرجل أم لا  
 ويكون الولد للسيد وكذلك الحكم في المدبرة المطلقة وأم الولد أو يفترون وهل ولد المدبرة يكون حرا أم  
 عبدا السيد وهل خلوة الحائض اذا قبل أو لمس أو عانق صحيحة أم الحبيص مانع اقتونا ((الجواب)) حيث  
 شرط الزوج حرية الولد وقبل السيد فالولد حر والشرط لازم ولا دعوى للسيد فيه وكذلك اذا تزوج المدبرة  
 وأم الولد بشرط حرية الولد فالشرط لازم وولد المدبرة المطلقة بغير شرط تابع لأمه حكمه حكمها وكذلك  
 ولد أم الولد واما الخلوة بالحائض فليست بصحيحة مطلقة حتى لو طلقها انما يجب نصف المهر وتجب عليها  
 العدة احتياطاً والله أعلم ((سؤال)) في رجل له عمة فتزوج بنت أحدهما وأراد أن يتزوج بنت عمه  
 الآخر هل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة فجاءت  
 امرأة أبيها وقالت لها قومي اخرجي وان لم تخبرجي تعري خلاصتي معي وقال الزوج ان خرجت تكوني ناشزة  
 فخرجت فما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) ان طاعت امرأة أبيها في الخروج فيجب على كل منهما  
 التعزير وان أخرجتها بالاكرام فلا شيء على المرأة وتعزير امرأة الاب خاصة ويجب عليها العود الى محل  
 طاعة زوجها ولا نفقة لها ما لم ترجع والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج جارية معتوقة قرأى  
 عبدا معتوقا يدخل عليها فقال لها من هذا فقالت أخي فعه من الدخول فهل له ذلك أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) نعم له منعه فان دخل به زره القاضي وان رضيت بدخوله تعزيرها أيضا والله أعلم ((سؤال))



في رجل وكل رجلا أن يزوج ابنته من رجل آخر بمهر قدره أربعة وثلاثون ديناراً وكل المتزوج رجلاً في عقد ذلك النكاح له في رابع شوال فعقد الوكيلان بحضور الشهود ثم دخل بها بعد مضي سبعة أيام من يوم العقد وقد قال أبو المرأة للزوج أنت أيضاً زوج أختك من ابني بمهر قدره ثلاثة وثلاثون فلم يفعل فغضب أبوها وقال النكاح بينكما باطل وقد ولدت منه الولد ولذا نأمرني بالولد لا يسه وأخذ بنته مدعيًا أنك دخلت بها قبل أن تعلم وقوع العقد ما الحكم في جميع ذلك اقتونا ((الجواب)) النكاح المذكور صحيح وحيث دخل بها بعد وقوع العقد قد خوله معتبر وهي زوجته والولد ولداً رشداً ولا يحل لا يها من زوجها ويعزرها الحاكم بقوله النكاح باطل والولد ولداً زانياً وأمها الحاكم برد البنت إلى محل طاعة زوجها ويشاب على ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج بنته الصغيرة من رجل بشهود معتبرة فدخل الزوج على البنت المعقود عليها فبعد أن دخل الزوج بها جاء أولادها وأخرجوها من بيت زوجها وضربوها ونهبوها وقالوا لها افسخي العقد الذي عقده أبوك وأخذوها بالقهر والزور غائب فما الحكم عليهم وما يجب في حقهم حيث أنهم معتدون بأخذها اقتونا ((الجواب)) الحكم عليهم أنهم مخطئون بعزهم الحاكم الشرعي أشد التعزير وينزعها من يدهم العادية والنكاح في الصورة المذكورة صحيح لا سبيل إلى فسخه وبنا الحاكم على ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ثيب مكلفة زوجها أبوها بغير رضاها من رجل ووكت وكيلها فزوجها لا تخير بغير رضا أبيها فهل صحيح تزويج أبيها أم تزويج وكيلها اقتونا ((الجواب)) الصحيح تزويج وكيلها باتفاق أئمتنا إن كان الزوج كفواً والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة ولم يقصر في حقها بشئ من أمر كسوتها ومصرفها ومسكنها وغير ذلك فإلا أن تقول إنها كارهة لهذا الرجل وعاقبته فما قول سادتنا في ذلك هل له عليها وجه أم لا اقتونا ((الجواب)) هي زوجته إن شاء أمسكها وإن شاء غير ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل كان مع امرأة بسفاح ولها بنت وأراد أن يتزوجها فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس له ذلك وسرمت عليه البنت على التأيد والحالة ما ذكره الله أعلم ((سؤال)) عن رجل له زوجة وهو غائب عنها سبع سنين ولم يعطها النفقة ولا كسوة وهي فقيرة ومديونة وهو عبد مملوك ولم يعلم في أي بلد هو وهو نكح بغير إذن سيده وقد عقد عليها ولم يدخل بها اقتونا ((الجواب)) حيث لم يدخل بها إلا حكم له هذا النكاح كما أفاده في البصر وكذلك أشار إليه في البرازية فحينئذ ليست زوجته له والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنت فأرضعت والدته البنت ولدرجل آخر ولم ترضع والدته الولد البنت فهل يجوز لأبي الولد أن يتزوج باحت ابنته من الرضاع أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم ترضع البنت من زوجته فهي أجنبية منه وله أن يتزوجها والحالة هذه والله الموفق ((سؤال)) في رجل زوج أخته من رجل آخر فجاءت منه بأولاد ثم إن المتزوج أراد أن يتزوج بتالزوج أخته من امرأة أخرى هل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة بعد أن دخل بها زوجها وجد فيها بعض العيوب وهو أن أصبعين من يدها فاسدتان وأحدى عينيها طافئة أردب هذا أم لا اقتونا ((الجواب)) لا ينقض النكاح بهذا وهي زوجته والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل غاب عن زوجته فجاءت أم امرأته تؤنسها فجاء الرجل بيته ليلا فغشي بها على ظن أنها زوجته ثم تبين لها أنها أم امرأته ما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) حرمت عليه زوجته حرمه مؤكدة والصورة ما ذكره الله أعلم ((سؤال)) في امرأة بكر عاقلة بالغة زوجت نفسها من كفء هل لها ذلك أم لا وهل يشترط فيما ذكر حضور الولي أم لها أن تزوج نفسها بلا حضور الولي اقتونا ((الجواب)) نعم لها أن تزوج نفسها بلا حضور الولي والنكاح المذكور صحيح والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وجدها رتقاء لا يمكن جماعها فهل يجب عليه المهر بالخلوة وما طريق ثبوت الرتق إذا أنكرت الزوجة وهل يخلف الزوج أنه وجدها كذا أم بطريق آخر اقتونا ((الجواب)) حيث وجدها رتقاء لا يجب عليه إلا نصف المهر والخلوة الكائنة بينهما ليست بخلوة صحيحة لأن الخلوة الصحيحة هي التي ليس فيها مانع حسي أو شرعي أو طبيعي كما هو في المتون فاطية والرتق مانع كافي تنوير الأبصار والبحر الرائق وغيرهما وتعرف الرتق كما هو في القاموس امرأة رتقاء بينة الرتق لا يستطاع جماعها أولاً خرق لها إلا المبال خاصة انتهى وأما طريق ثبوت الرتق إذا أنكرت المرأة ذلك



وتخاصها الى القاضي فلهذا في أن يريها النساء والمرأة الواحدة تكتفي والتقتان أحوط وان قلن هي رتقاء  
كان القول قول الزوج والا كان القول قولها في عدم الرق كما صرحوا به في باب العنين فيما اذا كانت بكرا  
وادعى الزوج الوصول وهي تنكر ذلك ومن تأمل ذلك ظهر له صحة المأخذ بالاولى وان طلقها تنجب عليها  
العدة احتسابا كما في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) هندو وكلت زيدا في عقد نكاحها على بكر ولم يشهد على  
التوكيل أحد فزوجها من بكر بمحضرة الشهود فهل العقد المذكور صحيح أم لا اقنونا ((الجواب))  
العقد المذكور صحيح والله أعلم ((سؤال)) في الصورة المزبورة حيث وكلت هندو زيدا بغير شهود هل  
النكاح المذكور فاسد أم لا اقنونا ((الجواب)) النكاح المذكور ليس فاسدا وانما يشترط الاشهاد  
عند العقد وقد وجد قال في البحر الرائق في أول كتاب النكاح ولا يشترط الاشهاد عند التوكيل اه والله  
أعلم ((سؤال)) عن رجل به صرع يعود في الشهر مرتين أو أكثر اذا جاءه بأخذ معه ساعتين أو ثلاث  
ساعات وهو فائح فاه مثل من به ترمات الموت والعباذ بالله تعالى فهل مثل ذلك عيب يفسخ به النكاح اذا  
حصل التنازع بعد العلم به أم لا اقنونا ((الجواب)) لا يخار المرأة بعيب الرجل سواء كان ذلك المرض  
مخوفاً منه أو لا ولا يثبت لها به فسخ النكاح والحالة ما سطر والله أعلم ((٢)) ((سؤال)) في رجل خطب من  
رجل ابنته ليتزوجها فأعطاهما اياه بصداق معلوم بعضه مجمل وبعضه مؤخر ولكن المؤخر لم يتعين له أجل  
بعد ان رأى الزوج البنت مستتره وبرقعها على وجهها ولم يرها مشافهة وذكر أبو البنت ان مهرها عشر  
سنين وشروط عليه الزوج في حين العقد ان يدخل بها حسا ومعنى وان ينال منها ما ينال الرجال من النساء  
فكان العقد على هذا والاتفاق عليه وتوافقا على الدخول بعد ثلاثة أيام من ساعة العقد بمحضرة  
شاهد من قبل ان قبض بعض المهر المجمل منه وطلب الزوج الدخول على ما اتفق عليه فامتنع الاب عن  
الدخول وادعى ان بنته لا تطيق الوطء في هذا الوقت الا بعد قدوم الحاج مع ان عقد النكاح لم ينعقد  
الا على الدخول ولم يرش منه الزوج ذلك فهل يصح النكاح حيث لم يتعين باقي الصداق المتأخر وهل يجبر  
الاب على ان يمكن الزوجة من زوجها ان ثبتت الزوجية وقال له الزوج ان لم تمكني من الزوجة أدخل بها  
في هذا الوقت بطل النكاح لان الشرط على هذا وقع وان لم ترش هذا فأردد على ما أعطيت لان البناء  
على الدخول وقع بين لنا الصواب واطهر لنا الجواب ولك أجمع الثواب ((الجواب)) ان كانت البنت  
تطيق الجماع فالشرط معتبر ويسلم الاب البنت زوجها وان كانت لا تطيقه فلا عبرة بهذا الشرط والنكاح  
صحيح ولا يجب على الاب تسليمها للزوج وان كانت تطيقه ولكن الزوج لم يسلم جميع المجهل لا ترق له حتى  
يوفيه وعدم تعيين الصداق المتأخر لا يضر في عقد النكاح ويجري فيه التعارف ويحل المأثرون أو فراق  
هذا ان أراد به الوقت وان أراد المقدار فهو مهر المثل يكمل به المجهل وان أراد الزوج ابطال أصل  
النكاح لا يمكنه لانه لازم وان أراد الطلاق فهو باليه ويجري بعده أحكامه وهو انه يرجع بنصف المسمى  
مع عدم الدخول لا بجميع ما أعطى على ما ذكره في السؤال والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
خطب بتايتية من أمها وأخيها وهي دون البلوغ وركنا اليه وأعطى لهما كسوة لهما ثم بعد التراكن عقد  
لها أخوها على رجل آخر غير الاول من غير رضا أمها هل العقد صحيح أم لا اقنونا ((الجواب)) عقد أخيها  
صحيح ان كان أخا لباوين أو لاب وهو قائل بالغ ولا يتوقف على رضا أمها والحال ما سطر والله أعلم ((سؤال))  
في جارية مضمى من عمرها نحو ثلاثة عشر عاماً فرجها أبوها برضاها من رجل فهل لموا الى أبيها أو غيرهم  
منعها من زوجها أم لا وهل تنزع منهم جبراً وتسلم لزوجها أم لا وهل يزجرون ويمنعون من هذا الفعل أم لا  
بينوا تناوبوا ((الجواب)) في عرف أهل المدينة المدونة انما يسمون المملوك كجارية والمفتى يعتبر عرف  
أهل البلاد فان كان كذلك فليس لا يبا ولا ية عليها ولا يصح تزويجها اياها وانما ولا ية اتزوج للمالك  
وان كان المراد من الجارية الشابة وهي قبية النساء فالنكاح الواقع صحيح وليس لاحد التعرض وتوخذ  
من يد المتعرضين جبراً وتسلم لزوجها أو يزجرون بما يليق بهم حسبما يراه القاضي والحالة هذه والله أعلم  
((سؤال)) في رجل أخذ ابنته من بيت زوجها لزيارة أهل بيت أبيها فمضت فيه أو زادها ما كانت به في  
بيت زوجها فاذا أراد الزوج نقل زوجته الى بيته في هذه الحالة وامتنع الاب هل يجبر الاب على اجابته أم لا

٢ ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة  
ودخل بها ثم تبين انه عيب مملوك  
وجامس يده وأخذته ولم يجز النكاح  
هل تطلق أم لا وهل عليها العدة  
أم لا اقنونا ((الجواب)) هذا  
تفريق وليس بطلاق أي لا بعد  
طلقة حتى لو أعتق وزوجها تكون  
معه بثلاث طلقات ولا ينقص  
ذلك التفريق عدد الطلاق واما  
العدة فهي لازمة لشبهة الوطء  
والصورة ما سطر ولا يحتاج الى  
تفريق القاضي والمسائل في البحر  
الرائق والله تعالى أعلم اه منه



اقتونا ((الجواب)) نعم يجبر الاب على ذلك وتكون المرأة في محل طاعة زوجها باجماع الامة بل باجماع الامة بل باجماع الامم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أرضعت طفلة مع أولادها ثم كبرت الطفلة وآتت بنت فهل لاحد الاولاد أن يتزوج بنت أخته رضا أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يحل له أن يتزوج بنت أخته رضا كما لا يحل له أن يتزوج بنت أخته نسبيا باجماع المسلمين والله الموفق ((سؤال)) في بالغة أرادت أن تزوج نفسها من رجل فنعته أمها فهل لها ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لها ذلك إن كان من رجل كفء بمهر المثل والله أعلم ((سؤال)) في امرأة زوجت نفسها من رجل فيما بينها وبين الله تعالى بقولها قبلت نكاحك بغير شهود وقبض مهر بل بتعيينه ووقع بينهما خلوة صحيحة وقد أقرت عند بعض الناس أنها قبلت فهل يكون هذا العقد صحيحا في ظاهر الشرع أو فيما بينهما وبين الله تعالى اقتونا ((الجواب)) السكاح المذكور غير صحيح في ظاهر الشرع والله أعلم بما عنده ولكن الشرع حين أوجب الشهود لجمعة النكاح علم أنه لا يصح أبدا عند الله تعالى لأن التراضي لا يبيع ما حرمة الشرع لعينه كالزنا والبا والخلوة ليست بصحة والجماع الواقع محرم ولا يجوز بقاؤه معها إلا بعقد صحيح بحضور شاهدين من المسلمين ولا يفيد اقرارها عند البعض ويستحقان التعزير الثالث يدور في حديث الترمذي البغايا الذي ينسكن أنفسهن من غير بينة ولم يرواه محمد بن الحسن مردوعا لا سكاح إلا بشهود فكان شرط ولذا قال في أمالي الفتاوى لو تزوج بغير شهود ثم أخبر الله لا يجوز إلا أن يجرد العقد بحضورهم وفي الخلاصة والخاتمة لو تزوج بشهادة الله ورسوله لا ينقد ويكفر اه وانظر الى حديث الترمذي البغايا الخ بعد أن سماهم الله تعالى وهم الزناة فكيف يصح بينهما وبين الله تعالى وهذا لا قائل به والله أعلم ((سؤال)) في امرأة بالغة زوجها أخوها بوكالة منها بشهادة عمها فقط وزفت الى الزوج وقبضت المهر يسدها وأقامت عند الزوج ثلاثة أيام ثم أنكرت الوكالة وادعت هدم رضاها فهل لها ذلك وعلى القرض أن المزوج فضولي فهل قبضها وإتيانها الى منزل الزوج رضا منها أم لا وهل يأخذها الزوج جبرا عليهم أو على أهلها أم لا اقتونا ((الجواب)) الشهادة على وكالة السكاح ليست بشرط سكوت البكر إذا سمعت من الولي رضا فكيف بقبض المهر والزفاف فجمعة السكاح متفق عليها عندنا ويجب عليها اتباع زوجها في محل طاعته والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في مملوكة أعتقت فتزوجها رجل فانت بولده خمسة أشهر وأحد وعشرين يوما ولم تكن تزوجت قبله بأخرى حال رقها ولا بعد عتقها فهل يثبت نسبه منه أم لا وهل يكون العقد صحيحا أم لا اقتونا ((الجواب)) إن مضت المدة المذكورة من يوم العقد الى يوم الولادة فالنكاح صحيح ولا يثبت له منه نسب وإن مضت سنة أشهر من يوم العقد ولكن تأخر الدخول فالنسب أيضا ثابت فانهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنت قاصرة فجعل وصيا في حال محنته على البنت ثم بعد موت الوصي أراد الوصي أن يزوج البنت من نفسه هل يصح أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يملك الوصي أن يزوج البنت من نفسه ولا من غيره وانما له ولاية حفظ مالها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) عن رجل مات وخلف ولدا وبقا ثم إن الولد مات بعد أبيه بمدة وعاشت البنت الى أن بلغت ثم إن عمها زوجها من ابن أخيه برضا منها ومن أمها ثم إن أمها قالوا إن عقد عمها أخى أبيها على ولد أخيه لا يجوز فهل العقد جائز أم باطل اقتونا ((الجواب)) العقد المذكور صحيح واقتري من ادعى عدم الجواز والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل عقد بابنته على شخص ثم عقد بها أيضا على آخر فادعى الزوج الاول على الاب وأقام شاهدا على أن العقد كان له أولا ثم أتى بالشاهد الثاني فذكر أن الاب قال لهذا المدعى أدخلت باني بعد الحاج والحال أن ثمة شهودا تشهد على هذا الشاهد أنه قبل حضوره بمجلس الشرع أقربا شهادة على نفس العقد فهل يعمل بشهادة الشاهدين عليه بما أقربه قبل ويبلغ ما شهد به في مجلس الشرع حتى تقوم شهادة أولئك قام الشرط الثاني ويحكم بالزوجه للمعقود له أولا أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) لا بد أن يشهد شاهد النكاح على وقوع العقد في مجلسه وبسماعهما معا فظ العاقدين ولا عية شهادة الشاهد بقوله أدخلت بعد الحاج ولا بشهادة الشاهدين على سماعهما من الشاهد لأن شرط الشهادة على الشهادة عدم انكاره ولا بد أيضا من التكميل على الوجه المذكور في المتن والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص خطب امرأة من وليها فأذن له وتوافقا على قدر



صداق معلوم ثم ان الخطاب صاري سعي لتحصيل المصداق ثم جاء آخر وخطب على خطبة الشخص الاول ثم ان الولي اذعن للثاني فهل الحق للخطاب الاول أم للثاني والحالة هذه اقتونا ((الجواب)) أجاب السيد عمر الامير الشافعي الحق الاول من غير نزاع والله أعلم (وأجبت) الحق في الصورة المشروحة للاول ويستحق الخطاب الثاني التعزير ان علم بخطبة الاول لخالفه منه النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم ((سؤال)) في رجل عقد على امرأة بشهادة ثلاث نسوة ثم طلقها بشهادة ثلاث نسوة وانقضت عدتها هل يجوز زواجها أم لا اقتونا ((الجواب)) النكاح المذكور غير صحيح لان النكاح بحضور الحريم حيث لم يكن رجل غير منقذ كإي خزانة الفقه وللرجل الآخر أن يتزوجها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة بعقد صحيح ثم بعد تفرق المجلس قال الزوج فسخت العقد وأراد بذلك الطلاق أنه يرجع له نصف المهر والتصف الاخر يكون لها ثم بعد ذلك استفتينا علما يركن اليه في مثل هذا فقال له الرجل اني صدر مني لزوجتي لفظ فسخت العقد فما يكون الحكم وقولي ذلك لها قبل الدخول ما فقال له العالم على سبيل الغلط والنسيان قل رددت زوجتي فلانة الى نكاحي فقالوا ودخل بها ومكث معها ما شاء الله ثم طلقها ثلاثا ثم بعد ذلك انكشف الحال للزوج ان دخوله بها كان سفاحا والزوجة المذكورة حامل فهل يصح له ان يعقد عليها عقد جديد قبل فراغ العدة أم لا وهل يصح له ان يدخل بها من غير زوج آخر أم لا وهل اذا صح له وجه مما سبق وأراد التزوج بها وتزوج بها هل تعود له ثلاث أو طلقين وهل عليه في دخوله السابق بعد الاستفتاء عدم أم لا وهل على المفتي الذي أقناه غرم المهر أم لا اقتونا ((الجواب)) قال في الاشباه والنظائر النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده انتهى والمراد من قوله لا بعده أي لا بعد التمام وهو النكاح الذي لا يقبل الفسخ قال الزيلعي هو النكاح الصحيح المأخذ اللازم وما قبل التمام فيقبل الفسخ انتهى فإذا علم هذا ظهر خطأ المفتي في قوله قل رددت زوجتي الخ اذا النكاح الاول صحيح والدخول بها صاف محللا والحمل وقع في محل شرعي وطلاقه واقع لانه صادف ملكه فيها وقوله ثم انكشف للزوج الخ هذا كلام باطل ولا يحل له ان يعقد عليها حتى تضع حملها ثم تنكح زوجا غيره ثم ان طلقها الثاني وانقضت عدتها حلت للزوج الاول كغيره والكلام من قوله فهل يصح له ان يعقد الخ لعول جواب له الاما أفدناه من قبل فافهم والله أعلم ((سؤال)) في بكر بائنة أدت لرجل كفها أو نكاحها فقال لها لا أقدر على صداقك فقالت قبلتك بالقائنة فقال وأنا قبلت على ذلك لدى شهود بينهما هل يصلح هذا اللفظ منهما ان يكون ايجابا وقبولا ويصح العقد به أم اعدم نسبية المهر يكون باطلا فلو صح العقد هل لوليها غير أب وجد كاخ وعم وبنيهما ان يدعي بطلان العقد اعدم عليه به أم يطالب في مهر المثل فقط فلو اعترف بمهر المثل فقال اجعلوا نصفه مؤخر في ذمتي ونصفه مقسطا على في كل عام قدرا معلوما هل يصح منه ذلك أم يطالب بتجديده جميعا أم كيف يكون الحكم اقتونا ((الجواب)) لم أقف على من حكى ان هذا اللفظ يصلح للإيجاب والقبول فحينئذ لم يتم العقد بينهما ولا بد من عقد جديد ان أرادوا ذلك ولا بد من رضا الولي لصحة العقد ان لم يكن كفوا ولا يحتاج الى تعيين المهر ومهر المثل واجب عند عدم ذكره ثم ان شامت طلبته وان شامت أخرى أو بعضه أو قسطنته أو أبرأته منه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة في سن الاربعين عاقلة كاملة خطبها رجل قبلته لها وزوجا وقبلها له زوجة بحضرة جماعة من المسلمين من الاعيان فسألها الحاضرون هل قبلت هذا الرجل لك بعلا فقالت نعم قبلته فحصل القبول من الجانبين وأقوت بوصول بعض المهر ثم ألسها خاتمه فهل هذا عقد صحيح يجوز الدخول به أم لا اقتونا ((الجواب)) راجعت ما بين يدي من الكتب المعتمدة فلم أجدهم - ثلاثة نصوص يحا والفواعل تأبى الصحة والاولى تجديد العقد لان أمر الفروج مبني على الاحتياط والله أعلم ((سؤال)) في رجل أنكر التحليل ولم يحوزه هل يسوغ له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يسوغ له انكار التحليل كيف ينكره وكتب المذهب مشحونة به ولو كان له أدنى وقوف بذهب النعمان رضي الله عنه لما أنكره وانكاره خطأ والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بابنة رجل وهي طيبة وبعد مدة حصل لها غشاء في عينيها ولم تنظر لابس الا ولاها راواها زوجها الى أبيها وأمهها وذهب ولم يترك عندهم نفقة ولا منفقا وهم في بادية في البرجاء والدها للزوج وقال له

قوله سؤال في رجل أنكر التحليل  
الخ المناسب ذكر هذا السؤال  
مع جوابه في باب الرجعة اهـ



أما أخذ أهله والأصرف عليهم فاجاب الزوج بقوله أنا رايح لأهلي أشاورهم في طلاقها فراح ولم يرجع وله  
نحو أربعة أشهر أو خمسة أشهر بلا مصروف ولا معروف فهل قوله أنا رايح أشاور أهلي في طلاقها يكون  
طلاقا أم لا اقتونا ((الجواب)) هي زوجة الرجل ويحرم على الرجل هذا الفعل قال الله تعالى فامسكوا  
بمعروف أو تسريح باحسان وهذا عاص لله تعالى بهذا الفعل ويجب عليه ان يفتق على أهله ويعاشرها  
بالمعروف أو يسرحها بالاحسان والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قبل له نكاحا فقبل فقال كلما  
نخطبتن لي امرأة فتزوجتها فهي حلال أخيري حرام على فزوجته فضولي بغير أمره فلما بلغه بعث اليها  
المهر ولم يجب بالقول فهل يصح النكاح وينعقد وتحلل له من غير حنث أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم  
يصح النكاح وينعقد وتحلل له بغير حنث والصورة ما شرح كما صرح به في البحر الرائق في باب التعليق  
وأشار إليه في آخر كتاب الايمان والله تعالى أعلم ((سؤال)) في رجل أرضعت شقيقته طفلة فهل يجوز  
له ان يتزوج بالطفلة بعد ان بلغت وهل اذا تزوجها غير عالم ثم علم يبطل النكاح اقتونا ((الجواب))  
لا يجوز له ان يتزوج بها واذا تزوجها غير عالم يبطل النكاح فان لم يدخل بها الاثني لها وان دخل بها وقرنها  
فالواجب مهر المثل فاذا كان مثل المسمى فقد وجب ذلك والله أعلم ((سؤال)) حاصله في رجل زوج  
بنته البالغة بغير رضاها من آخر وقبض مهرها فردت البنت النكاح ولم ترض به ومنعت نفسها ثلاث  
سنين ثم مات الزوج كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) بطل النكاح ردوها ولا ترث منه حيث مات ويرجع  
ورثته على أبيها بما دفعه مورثه من المهر والله أعلم ((سؤال)) في الابداد ازوج بنته التي  
فانكرت رضاها بعد العقد ولم يحصل غير شاهد لرضاها فهل يصح العقد أم لا ((الجواب)) العقد  
صح موقوف على تصديقها وحيث كذبت أباها ولم ترض بالعقد ولم يكن غير شاهد واحد وهو كالعدم  
فقد بطل العقد بردها والله أعلم ((سؤال)) في رجل أسكن زوجته في أرض منقطعة ليس له جار هل  
هذا مسكن عدالة أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس هذا مسكن عدالة ومسكن العدالة ان يسكنها بين  
جيران صالحين والله أعلم ((سؤال)) في بكر بالغة عاقلة زوجت نفسها من رجل حر مقل بالغ على صداق  
معين وهو صداق مثلها بحضرة والدماء وبحضرة شهود عدول على قبولها بالصداق المفروض والحال  
ان ليس لها أحد من الاولياء ثم انها أنكرت النكاح لعدم رضا اختها فهل انكارها يمنع صحة العقد السابق  
باعترافها وقبولها لنفسها الذي شهدوها أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يعتبر انكارها مع الثبوت بالبينه العادلة  
بالنكاح المذكور والله أعلم ((سؤال)) في بنت دون البلوغ ولها أخ بالغ ووالدة وأراد أحد الناس أن  
يتزوجها بغير رضا أمها وأخيها فهل له ذلك أم لا وهل اذا تزوجها أحد العصباء ولا علم للأخ والام بذلك هل  
يصح ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يزوج الفاصرة أحد من الناس الا بعقد وليها أو القاضى فاذا تزوجها  
الا بعد مع وجود الأقرب فان كان الزوج كفؤا وورثت بمهر المثل ليس للولي القريب حق الاعتراض والا  
فله ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج بنته وهي بكر من ولد عمها فامتنعت منه وهي منعت نفسها من  
ولد عمها هل يحكم عليها أبوها أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كانت كبيرة ولم ترض به وكان العقد وهي كبيرة  
أيضا فان لها حق الامتناع ويبطل النكاح بردها وان زوجها وهي صغيرة ليس لها حق الامتناع والله أعلم  
((سؤال)) في امرأة تزوجها رجل ومكث معها أياما ثم تركها سبع سنين فسأله بعضهم عنها فقال طلقها  
من زمان مديد وضي من هذا القول أربعة أشهر وقد حاضت فيها ثلاث حيض فهل يجوز لها أن تتزوج  
بآخر أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لها ان تتزوج والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ضرب بالبصر  
له بنت فجاء جماعة من غير ربه وخطبوا منه البنت لرجل لم يعرفه ولم يتحقق باصوله وقرره وكرروا المجيء  
عليه للخطبة فقال لهم ان كان هذا الرجل الذي تقولون عنه كفؤا لبنتي ولا تعرفون فيه عيبا فانا راض  
اسكن بهد مشورتهم ومشورة اخوتها فانا أذنت لانيها في العقد ثم انهم قدموا رجلا أجنبياني غيبة اخوتها  
وأملك بها على هذا الرجل الذي خطبوا له ولم يأذن الاب ولا الاخوة ولم يعرفوا كيف كان العقد فهل  
هذا العقد صحيح أم لا وما يستحقه هذا الفاعل اقتونا ((الجواب)) ان كانت البنت المزبورة بالغة عاقلة ووقع  
العقد المزبور بحضور شاهدين من المسلمين والبنت أو وكيلها حاضر ورضيت به وان كان شرط فهو صحيح



والشرط باطل وان لم تحضر ولم توكلي أولم يكن بحضوره وفالعقد فاسد فان دخل بها الزوج فلها مهر المثل لا يجاوز به المسمى ويعزوف في هذه الصورة والرأى في ذلك للحاكم الشرعي سدد الله تعالى والله أعلم

**(سؤال)** في رجل تزوج صغيرة يتيمة من أمها ودخل بها وسافر عنها ولم يرجع اليها نحو سبع سنين ولم يصرف عليها ولا له في البلاد عقار ولا صر ولا جارية ولا شيء أبدا ولا أحد يدعيها عليه ولا عندها مال تنفق على نفسها منه الى أن يجي موها فقيرة العالمين والحال أن البنت اليتيمة بلغت واختارت فسخ النكاح فهل للحاكم الشرعي ان يفسخ نكاحها عنه وهو غائب أو يقيم له وكيلًا للخصومة ويفسخه بحضرة الوكيل أم لا

**(الجواب)** ان اختارت نفسها حين ما بلغت وأشهدت على ذلك فانها ترفع أمرها للقاضي فيفسخ النكاح بينهما وهو شرط فكيف لا يحكم الحاكم بالفسخ بعد ثبوت اختيارها نفسها بالينة العادلة والله أعلم

**(سؤال)** ما قولكم في البنت القاصرة اذا زوجها غير الأب والجد فارادت فسخ النكاح بعد البلوغ فهل دخول الزوج بها قبل البلوغ يمنع الفسخ وان لم يطأها أم لا وهل اذا أثبتت بالينة بام الاختارت عند رؤية الدم يحتاج اثباتها ان يكون في وجه خصم وهو الزوج أو وكيله أم لا وبعد ان تقيم الينة على ذلك هل يطلب منها عين انها حين رأت الدم لم تسكلم بكلام حتى اختارت نفسها أم لا **(الجواب)** دخول الزوج بها قبل البلوغ لا يمنع الفسخ ولكن عندنا فرق بين ما اذا وطئها أولا وسنينه واذا ثبت بالينة انها اختارت نفسها عند رؤية الدم يحتاج الى الخصم كالينة وبعد ان تقيم الينة لا يطلب منها عين أما برهان الاول فقال العلامة علاء الدين في دره لها أي للصغير والصغيرة خيار الفسخ ولو بعد الدخول بالبلوغ انتهى والفرق في الوطوء عدمه انها اما ان تكون ثيبا وقت البلوغ وهي الموطوءة أو بكرًا وهي غير الموطوءة فان كانت ثيبا لها حق الطلب ما لم يظهر منها الرضا قال العلائي فيه وخيار الصغير والثيب اذا بلغا لا يبطل بالسكوت بلا صريح رضا أو دلالة عليه بقوله أو لمس ولا يبطل بغيرها عن المجلس لان وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا انتهى وان كانت بكرًا فانه يبطل خيارها بالسكوت بعد رؤية الدم قال في التنوير ويبطل خيار البكر بالسكوت ولا يمتد الى آخر المجلس وأما برهان الثاني قال في أحكام الصغار فان أدركت الصغيرة وزوجها غائب وقد زوجها غير الأب والجد واختارت نفسها هل يفرق القاضي بينهما حال غيبة الزوج أشار في الجامع الى انه لا يفرق بينهما ما لم يكن عند خصم أو وكيل لأنه قضاء على الغائب انتهى وأما رها الثالث فقد قال في الفتاوى الهندية ولو وقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي ورددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا بل سكت وبطل خيارك فالقول قول الزوج انتهى وبه علم انها مدعية فتطلب منها الينة ولا تطلب منها اليمين لأنه لا يرى عين على مدع وهذا كان القول قول الزوج أي مع عينه لأنه منكر اختيارها نفسها كما هو ظاهر والله أعلم **(سؤال)** في رجل له أخ سار الى رجدة الله تعالى وترك بنتا ووكله عليها فساقر الاخ لبعض الجهات وجاءه رجل وخطب منه ابنة أخيه فعهدها بشرط رضاها والبنت لم تكن بلغت فحين بلغها الخبر ردت ذلك ولم تنزل رادة للنكاح الى ان بلغت وهي كذلك وجع من الناس يعلمون ذلك منها كيف الحكم

**(الجواب)** لا عبرة برضاها ولا بردها في حال صغرها ولكن ان ردت حين بلغت واختارت نفسها بطل النكاح وليس لها التزوج بغيره من غير تطليق من الزوج الاول والله أعلم **(سؤال)** في رجل تزوج بامرأة عمرها تسع سنوات برضاها ورضا أخيها وجدها أي والدتها وهو وكيلها بشهود عدول بمهر معين ولها مع زوجها ثمان سنوات ولكنه لم يقربها وهي تمنعه من ذلك وقصدت ان يفارق والفسخ وتقول أنا ما رضيت في ذلك الوقت ولا أريده فهل لها الفسخ أم لا ثم بعد ذلك لما أراد الزواج بها شرط أخوها ومن ذكر وقالوا له اعط أمها خمسة حروف وخالها ستين محلقا وجردها خمسة حروف فان أعطينا أمضا بذلك وروجنالك أياها فاعطى فهل له الرجوع فيما أعطى أم لا وهل لها الفسخ أم لا **(الجواب)** ان اختارت نفسها حين ما بلغت بغير تأخير في مجلسها ذلك فلها الخيار ويفسخه القاضي والا فلا ورضاها في الصغير لا عبرة به والنكاح صحيح من أخيها البالغ وأما الدراهم التي أخذتها أمها ومن ذكر في السؤال فيجب ردها لانها رشوة والصورة ما شرح والله أعلم **(سؤال)** في رجل خطب ابنة عمه من أخيها فامهله أخوها فلم يتهل فادخل عليها بعض الحريم واستقرروا فرفضت فاخذوها وذهبوا بها عند القاضي وعقد عليها من غير



حضور الاخ فهل للاخ ان يفسخ هذا النكاح ويبدعها غير رشيدة لخروجها من غير اذن اخيها وهل لها ان توكل زوجها فيما هو لها بذمة اخيها من مالها اقتونا ((الجواب)) ان كانت بالغة فالعقد صحيح والا فلا يخ  
فسخ النكاح المذكور وخروجها الماذكر لا يدل على عدم رشدها ولها ان توكل زوجها فيما هو بذمة اخيها  
والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا تزوج زيد أم ولد عمر والعائيب باجبار جماعة من المسلمين انها  
مأذون لها في ذلك ودخل بها وماتت في عصمته ثم بعد ذلك أتى ولاها وانكر الاذن ولم يثبت الزوج الاذن  
فان قلتم بفساد النكاح فما الحكم في ارثها وما دفع الزوج لها من مهرها وما صرفه في تجهيزها وتكفينها  
اقتونا ((الجواب)) نعم النكاح المذكور فاسد وارثها السببها فان دخل بها ولم يطلأها فلا مهر لها عليه  
والا وجب مهر المثل للسيد لا يجاوز المسمى كما في جامع الفصولين ولا يجب على الزوج تجهيزها وتكفينها  
لانه من غمام البفقه ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في عدته كما في جامع الفصولين أيضا والله أعلم ((سؤال))  
في امر آة استأذنت من زوجها ان تذهب الى أمها وتعود من يومها فأذن لها بذلك فذهبت ولم تعد الى ان  
مضى ذلك اليوم وباتت فارسل لها زوجها ان ترجع الى بيتها فابت ثم أرسل اليها نائيا فابت فما الحكم في  
ذلك وهل نصير نائزة والحالة هذه أم لا ((الجواب)) نعم نصير نائزة ويجب عليها ان ترجع الى بيتها  
وتكون في محل طاعة زوجها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص تزوج بامرأة غنية وسكن  
بها في بيت داخل التكية وقد اشترط على نفسه حال زواجها ان يسكن في هذا البيت الابقية عامه الذي  
تزوجها فيه فمضى عليهم بعد الستة أشهر وهي تطلب منه مسكالا غير وهو يأبى ومع هذا انها متبرعة له  
باجرة البيت الذي يسكن بها فيه لو بلغ ما بلغ وهو مانع عن ذلك فهل اذا أثبت ما اشترطه على نفسه بحكم  
عليه الحاكم الشرعي بالخروج من التكية أم لا اقتونا ((الجواب)) المؤمنون أحق بشروطهم ولا بد وان  
يسكنها في منزل عدالة بين بغير ان صالحين خال عن أهله وأهلها والمعاشرة بالمعروف مطاوعة على كل حال  
كما أمر به ذوالجلال والاكرام والله أعلم ((سؤال)) في امر آة أرضعت ابنا مع ابن لها ثم جاءت بنت من زوج  
آخر فارضعت بنتا أخرى فتزوج الولد الاول هذه البنت ودخل بها كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) النكاح  
المذكور فاسد يجب فسخه وتجب عليها العدة وأولها من وقت تفريق القاضي أو من وقت المنيعة كعدة  
طلاق ويجب على الزوج مهر المثل لا المسمى وكذا يجب عليه نفقة العدة والله أعلم ((سؤال)) رفع الى  
بخط السيد عبد الرحمن ميرغني صورته ما قولكم دام فضلكم في رجلين أجنيين كل منهما من آل آخر من  
قبيلتين تزوج كل منهما بنت الآخر فأتا الرجلين كل منهما عن زوجته فتزوج رجل أجني الزوجتين هل  
يجوز له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) قوله في رجلين أجنيين كل منهما من آل آخر من قبيلتين كلام  
بحرفته ظاهرة وقوله فأتا اثبات ألف التثنية لغة رديئة وقوله الرجلين خطأ صوابه الرجلان لانه فاعل الفعل  
اللازم كما لا يخفى لا يجوز هذا النكاح فانه يتحقق فيه حرمة التناكح من الجانبين ولو بالصهرية كما في حاشية  
صدر الشريعة لحفيد الفتازاني والله أعلم ((سؤال)) في شخص ثبت نكاحه بالبينة الشرعية على ابنة  
شخص آخر بتزويج أمها ثم بعد مدة ماتت فهل يكفي الثبوت الاول للزوجية ويرثها ويجب عليه نصف  
المهر أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يكفي ذلك الثبوت للزوجية وله نصف الميراث وعليه جميع المهر لا نصفه  
لان موت أحدهما كالدخول وهو من جهة الميراث فيرد على الزوج النصف منه بطريق الارث والله أعلم  
((سؤال)) في رجل تزوج امرأة ووهبها بعض أسباب ووهبته بعض أسباب ثم فارقه فهل له الرجوع عليها  
فيما وهبه لها وهل لها الرجوع عليه فيما وهبته له اقتونا ((الجواب)) ليس لأحدهما الرجوع على الآخر  
فيما وهبه له والله أعلم ((سؤال)) في امر آة دخل على بنتها وتعلمها التعوج وعدم الاستقامة للزوج فقال  
الزوج للام لا تدخل على زوجتي الا بحضوري فامتنعت ولم تزل تعلمها فاغلق الزوج الباب وقهقهته بغير  
مفتاحه وأخذتها الى دارها فردها للزوج ومنعها فلم تمتنع فهل للزوج ان يمنعها عن الدخول الا بحضوره  
وهل اذا دخلت بغير اذنه بعزرها القاضي بالضرب والحبس اقتونا ((الجواب)) نعم له اغلاق الباب عليها وله  
منع أهلها من الدخول عليها الا من الضر اليها والكلام معها متى شأوا بحضوره والصحيح انه لا يمنعها من  
الخروج الى الوالدين ودخولها عليها في الجمعة مرة وكيف اذا دخلت بغير اذنه بعزرها بالضرب والحبس



وهل ضرب الام في موضع مشروع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم ((سؤال)) في رجل خطب امرأة فاجابه أهلها وشرطوا عليه جارية فقبل الشرط فزوجوه اياها فطلبوا الجارية منه فقال ما عندي فهل لهم ان يزعوا المرأة منه أم لا فتونا ((الجواب)) ان جرت العادة بتقديم الجارية المشروطة للمرأة لها ان تمنع نفسها منه وتخرج من منزله الى ان يفيها المشروط لان المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض سواء دخل بها أو لم يدخل بها عند الامام الاعظم والله أعلم ((سؤال)) فمن عقد نكاحه بلاشهودا كتفاء الشهرة كما هو مذهب مالك وطلق ثلاثاً هل يقع ويملك ذلك في مذهب أبي حنيفة أم لا ويجب تجديد النكاح في مذهبه فقط واذا عقد النكاح بشهود فساق ثم طلق ثلاثاً فهل للقاضي الشافعي ان يحكم ببطالان النكاح وعدم ملكية الطلاق في هذه الحالة فتونا ((الجواب)) اعلم ان الشهود عند العقد شرط لصحة النكاح عند الامام الاعظم فاذا عقد ذلك لم يصح النكاح فلم يقع الطلاق فاذا أراد نكاحها يجب تجديد النكاح عند قاض حنفى حتى يبطل ما سبق لانه لم يصد وفيه حكم حتى يجري فيه فصل القضاء في المجتهدات واذا عقد النكاح بشهود فساق ثم طلق ثلاثاً للقاضي ان يبعث الى الشافعي ليبطله فقد قال في مجموع التوازل للقاضي ان يبعث الى شافعي يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة انتهى ولا شك ان ابطال النكاح ابطال لما يترتب عليه من ايقاع الطلاق لانه فصل مجتهد فيه وقد أجمع العلماء على اعتبار القضاء في المجتهدات والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامسة عم له قاصرة من غير اذن ابيها وامها جهالة منه بالحكم ثم ان والدها رفع الامر الى القاضي وادعى بطلان العقد ففرق القاضي بينهما ثم طلقها الزوج ثلاثاً بناء على ان العقد صحيح لازم ثم أراد والدها ان يزوجه من رجل آخر فاختارت ابن عمها وهي الاثنان بالغ فانتم رجالا من المسلمين فعقد بها الابن عمها المذكور برضاها فهل لابيها وامها منعها من ذلك وهل يكون ذلك الطلاق واقعاً أولاً لا يكون واقعاً حيث لم يصح العقد فتونا ((الجواب)) حيث حكم القاضي ببطالان العقد وفرق بينهما في الصورة المشروحة لا عبرة بطلاق الزوج وحيث عقدت بابتين عمها برضاها بعد اوجها فالعقد صحيح وليس لابيها منعها بل يجب عليه ان يتركها لتذهب في محل طاعة زوجها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل شافعي تزوج امرأة بغير ولي وهي بالغة عاقلة ثم أقام معها مدة وولدت منه ثم طلقها ثلاثاً والحال ان مذهب الامام الشافعي ومذهب الامام مالك يقتضي فساد النكاح بلاولى سواء كانت المرأة بالغة أم غير بالغة وانه ان وقع كذلك يفسخ ولو دخل بها أو ولدت الاولاد وذلك يقتضي تجديد عقد مستأنف بشرائطه التي من جلته الاولى فاذا رفع الامر الى الحاكم الحنفى الذي يرى صحة هذا النكاح وعدم الفساد والفسخ فهل للحاكم المذكور ان يقيم نائباً عنه شافعيًا أو مالكيًا يقتضي في هذه النازلة يقتضي مذهبه لما ذكر من الضرورة فيها وهي خوف ضياع المرأة وولده منها وعدم قدرة الرجل على التأهل باخرى لاسيما والضرورات تبيح التقليد أم كيف الحال فتونا ((الجواب)) نعم للحاكم الشرعي ذلك ويجب على من رفع البس من القضاة امضائها لانه مجتهد فيه في كثير من الكتب ومنها العمدة ومجموع التوازل للقاضي ان يبعث للشافعي ان يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة والحنفى ان يفعل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا نكاح بلاولى لو طلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بعينه وان لا يقع الطلاق اخذاً بقول محمد فيها لو يبعث الى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالهبة جاز وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام وفيه شبهة وفي صدر الشريعة اذا قضى القاضي ورفع الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه الا ان يكون مخالفاً للكتاب والسنة والاجماع كما في الفتاوى الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل عاى لا يعرف أصولاً ولا فروعاً من الحديث والفقه تزوج بامرأتين عند فقيه شافعي يقتضي مذهبه الجواز بالعقد عليهما حيث لا نسب ولا رضاع من الجهات كلها والمسئلة خلافة فهل يبطل عقده بعد الدخول ويتعلق حكمه في الزوجية باذن الحاكم الشرعي القاطع للخلاف أو ينقد الخلاف بقوله صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وباذن الامام مالك حين أرادوا ان يعلقوا الموطن بغير اب المكعبة ولا يأخذوا بما سواه فنعى مالك رضى الله تعالى عنه عن هذا وسئل عن العلة فأجاب ان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد تمسكوا الارض بالعرف فيها وكل اهل بلدة أخذوا بما وصل اليهم من الصحابي رضى



الله عنهم أجمعين فهم على هدى من ربهم وقوله ويكتفي بأذن الشارع صلى الله عليه وسلم عن المخرج في الدين لقوله تعالى ليس عليكم في الدين من حرج وقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اقتونا ((الجواب)) لا بد من البيان الشافي للمادة والنقل الصريح فيها وحكم الحاكم بعبارة فانه رفع البناء سؤال في ذلك اقتينا برفع الخلاف والافلاها جروا ما ذكره من قضية الموطا وغيرها فان ذلك كان قبل انعقاد الاجماع على المذاهب الاربعه كما يقوله العالمون والله المرشد ((سؤال)) في بنت قاصرة دون البلوغ عقد بها بغير رضاها وليس لها أب ولا جد بل أخبرت بأن أبك آخر فخلوا وان أخاك باع استحقاقه وأنت وكلتي فلا نقالت ان كان كذلك فقد وكلت فلانا على بيعه وأشهدت الرجل المعقود له وأخاه وزوجها الوكيل المذكور على الرجل المزبور فهل يصح هذا العقد أم لا مع كون البنت قاصرة وبغير حضور ولي مجبر أم لا وإذا لم يصح فهل يجب تعزير الوكيل والشهود أم لا اقتونا ((الجواب)) توكيل القاصرة غير صحيح ونصرف وكباها غير معتبر في جميع العقود وعقد السكاح الجاري في السؤال غير صحيح يستحق التعزير كل من باشره من وكيل وشاهد وزوج والبنت القاصرة انما يزوجه الولي المجبر ان وجد وان لم يوجد فالعصمات الاقرب فالاقرب ثم ذروا الارحام عند الامام الاعظم الاقرب فالاقرب ثم القاضي وليس لاحد ولاية العقد على غير الوجه المسطور فافهم والله أعلم ((سؤال)) رجل قال اذا كبرت بنتي تكون لولد فلان فأت أبو البنت وبلغت البنت رشدها فسمعت البنت وقالت أنا لا أريد هذا الزوج الذي قال عنه والذي هل عليها جبر في قبول هذا الزوج أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم يسبق من الأب عقد نكاح لا جبر على البنت في تزوج ولد فلان وان سبق عقد شرعي مشتمل على ايجاب رقبول لدى شهوده فالنكاح صحيح وأما قول الأب اذا كبرت بنتي تكون لولد فلان هذا وعد ولا يلزم الوفاء به والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل غريب جاءه رجل وقال له عندي امرأة حسنة الصورة صغيرة السن عاقلة اعطني أجري وأنا أزوجه بها وواقعه على ذلك ثم عند العقد عليها أنت المرأة بوكيل آخر عقد بها للرجل ودخل عليها وجامعها ليلة واحدة وظهر له خلاف ذلك وليس فيها وصف من هذه الاوصاف والذي غره الوكيل الاول وان عمرها ثمانون سنة وأنار رجل غريب ولا أعلم ما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) السكاح صحيح والمهر بتمامه لازم فان شاء الزوج ابقاها في عصمته وان شاء طلقها والاجر ان يجب على الاخذ ردهما على صاحبهما لانه رشوة محرمة ولا يجوز له تناولهما واستغلالهما والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل كف تزوج بفتاة بالغة عاقلة وكلت وكيل على عقد نكاحها فعقد بها له فبعد مدة طلب الزوج زوجته فنجع أهلها بعد رضاهم وقالوا خذوها منك وطلق بنتنا فهل لهم ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لهم المنع ويجب عليهم تسليم المرأة لزوجها شرعا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل عقد لبنت أخيه بأذنها على رجل آخر والحال انها بالغة ثم ان الزوج دخل بها في بيت عمها المذكور ثم ان الولي المذكور ولد أخ تعرض للزوج وأخذ زوجته من محله بالتعدي ففقدت عنده مدة وهو مانع لها من زوجها ثم بعد ذلك مات الولي المذكور فادعى ولد اخي الولي ان بعض الزيدية يقول ان العقد باطل وان الولاية له فهل يكون العقد صحيحا وان قلتم بعينه فماذا يترتب على تعديهم وأخذ زوجته من محله وهذا يجب عليه رد الزوجة الى زوجها وماذا يترتب على بعض الزيدية في ادعائهم ان العقد ليس بصحيح أو ضحوا الجواب ((الجواب)) العقد صحيح نافذ بخلاف بين علمائنا رحمهم الله تعالى ولا عبرة بخلاف من قال غير هذا والمانع للزوجة عن رجوعها لبيت زوجها يعزرها أشد التعزير زجرا لأمثاله عن هذا الفعل الصريح والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج بنت أخيه من رجل أجنبي من غير رضاها ومن غير شورها ويوم جاءها العلم أنكرت وهي بالغة رشدها وعمرها ست عشرة سنة وبعد صاحبت من الجور وقالت هذا الرجل ما أبغيه ان كان لي زاد ما أكلت وان كان لي ما ما شربت فهل العقد صحيح أم لا ((الجواب)) حيث لم يكن العقد برضاها وحين سمعت باله قد لم ترض فالنكاح ليس بصحيح وأما ان كان برضاها ثم امتنع فلا عبرة بامتناعها والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة في أعلى الحسا ومسكنه في المدينة المنورة وطلبها الى مسكنه فأبت فهل يجبر على موافقة الزوج أم لا اقتونا ((الجواب)) ان أوفاهما محل مهرها يجب عليها اتباعه الى محل طاعته والله أعلم



((سؤال)) في رجل غريب تزوج بامرأة في المدينة المنورة ثم أراد الرجوع إلى بلده فهل له أن يأخذ زوجته ثم يأم لا اقتونا ((الجواب)) ليس له ذلك بل أرضاها كما ذكره الامام الصغار والامام أبو الليث وعليه الفتوى كما في البحر الرائق وغيره من المعتبرات والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها بنت من رجل عمرها ست سنين وبعد الزوج الاول تزوجت بزوج آخر وحملها بطلعها السطح فعثر ففزعته وضعا اليه وقبلها رجسة بها هل تحرم أمها بذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تحرم عليه أمها والصورة ما شرحت والله أعلم ((سؤال)) في رجل خطب امرأة من أبيها وعين المهر المجهل والمؤجل فرضى الأب وبنته بذلك بحضور الشهود فرض الأب وطلب منه تأخير العقد إلى الصلة فأتى في مرضه ذلك ووكل وكيله على ورثته فأراد الوكيل نقض ما أسوه من الزواج والتزوج بالبنت فهل للرجل دعوى في ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ان رفع الرجل هذا الوكيل المخاطب لنفسه بعد التراجع لما حكم الشرع الشريف بعزله القاضي سدد الله تعالى تعزير الاثبات بحاله زاجر له من قبح فعله حيث خالف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطب على خطبة أخيه ولكن حيث لم يقع العقد لا تجبر المرأة على ذلك وله دراهمه التي سلمها ان لم ترض به والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وللرجل بلاد في الجرف وهو مشغول فيها ما قدر على تول البلد وطلبها انها تطلع عنده فاستنعت من ذلك فهل يجوز أباؤها عن الزوج أم لا اقتونا ((الجواب)) ان أوقاها ما يجعل مهرها فله ان يذهب بها إلى مادون السفر وعليه الفتوى كما أفاءه في ملتي الأبحر وقال في الحماينة وله ان يخرجها من المصر إلى القرية ومن القرية إلى المصر ومن القرية إلى القرية لان النقل إلى مادون السفر لا بعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة إلى محلة والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة وله منها ولدان أحدهما ابن أربع سنين والاخر ابن ثلاث سنين فعزم الرجل إلى الجرف وسكن بالجرف وأخذ الولدين وعزم بهما إلى الجرف فطلبها التعزم معه إلى الجرف فقالت له أنت تزوجتني بالمدينة وأنا سكني المدينة ولا أعزم معك إلى الجرف وللجرف نساء معلومات يسكن هناك فسمعها الاولاد لتلق بهم فشكت الضرورة من أقرار به من النساء وتريد بيت العدة فهل لها ذلك ان لا تخرج معه إلى الجرف أم لا وهل له أن يفرق بينهما وبين ابنتها أم لا اقتونا ((الجواب)) قال في تنوير الابصار وينقلها فيمادون مدته أي مدة السفر من المصر إلى القرية وبالعكس أي ومن القرية إلى المصر وبه تبين ان له نقلها فيمادون السفر كما ذكره قاضي خان لانه بمنزلة ما اذا نقلها من محلة إلى محلة انتهى وعليه ان يسكنها معه في بيت ليس فيه أحد من أهله لئلا يلحقها ضرر في ذلك ويكون منفردا بمرافقه بلا مشاركة مع أهله كما في المعتبرات والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجلين لكل منهما بنت وضلام فوقع بينهما الرضا على الزواج فكان أحسدا الاولاد قاصرا ومخطوبته قاصرة فصبروهم إلى حين ادراكهم بعد ما عقدوا عقدة النكاح وزوجوا المدركين وصبروا إلى ان بلغ الصغيران فطلبها وقدمات أبوها فمضى أخوها الزواج وقال بأن البنت كرهت ذلك وهي معقود عقدها اقتونا ((الجواب)) حيث عقد أبوها وهي قاصرة تم العقد ولا عبرة بعدم رضاها والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج على بنت عمرها خمس عشرة سنة بمحضرها وأمها معها وكيلتها من قبل أبيها وعرفه قاضي الشرع الشريف بالحكمة الكبرى بالمدينة المنورة ودخل بها منذ ثلاث سنين وأزال بكارتها بصدق قدره ثمانون دينارا ثم بعد مضي المدة المذكورة ادعت انها مجبورة وانها لم ترض بعقد نكاحه عليها فهل يصح لها ما تدعيه أم تبطل دعواها في ذلك لوجود عقد القاضي المنصوب من جانب السلطان بعقد النكاح بين المسلمين ولوجود الوصية المقامة من جانب الأب التي هي بمنزلة الأب في الولاية بينوا توخروا ((الجواب)) لا تسمع دعوى هذه المرأة لعدم اختبارها نفسها حين بلوغها لكون العقد وقع عند الحاكم الشرعي ولا لكون أمها هي العاقدة فانهم والله أعلم ((سؤال)) في حرمه وكلت ولدها البالغ وهي بالغة رشدها وعارفة بأمور دينها وأشهدت على نفسها بموجب انها تعرف الرجل بأنه كفء لها ولغيرها وعربي من جنسها وشرطت صداقها أربعين دينارا كل دينار أربعون محلقا وكلت ولدها على عقد نكاحها وقبض صداقها وشرطت لو ادتها على الزوج ثوبا معيننا وخمسة دنانير كل دينار أربعون محلقا وسلم لو ادتها ثوبها والخمسة دنانير المعينة وعقد الوكيل للزوج



لدى الشهود بموجب وكالة أمه له ثم ان الزوج بعد عقد الملائكة تأخر نحو عشرة أيام بخاء يبغي بدخول على زوجته فأنه بانها تزوجت من رجل غيره والذي عقد بالرجل الثاني حال الحرمة فكيف الحكم اقتونا

((الجواب)) الصحيح هو النكاح الاول الجارى من ولدها الوكيل عنها في عقده ولا عبرة بنكاح خالها ويعزرها لان علم بالنكاح الاول ويدخل الزوج الاول على زوجته والحالة هذه ان لم يكن دخل بها الزوج الثاني فان دخل بها الزوج الثاني ولم يعلم بالنكاح الاول تستبرئ زوجها بحيضة ثم يدخل بها الاول وان علم لا يحتاج الى ذلك ويعزرها الزوج الثاني أشد التعزير والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج ابنته القاصرة بابتين قاصرو قبل لهوايه والده بمهر قدره مائة دينار سنون مجلدة وأربعون مؤنرة فوكل أبو البنت أبا الزوج بصرف المجل من المهر في جهاز البنت وضرب المدة الى رجب مثلاً فخصت المدة وزيادة ولم يفعل ما أمر به ولم يطلق على البنت نفقة ولا سكنى ما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) ان لم يفعل ما أمر به لم يبلغ المذكور لابي البنت وأما النفقة والسكنى فان كانت تطبق الجماع فلها ذلك والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في حرمه تاشرة عن زوجها قدر أربعة أشهر ثم بعد ذلك طلقها زوجها وبعد الطلاق تزوجت بنحو عشرين ليلة فهل يجوز عقد النكاح عليها من زوج آخر أم لا بد من تمام العدة بعد الطلاق اقتونا

((الجواب)) لا يصح عقد النكاح من الزوج الاخر ما لم تنقض عدة الزوج الاول بالاجماع والله أعلم ((سؤال)) في فضولي زوج بكر قاصرة لا تحري دون مهر المثل فلما بلغت امتنعت ولم تجز العقد فهل يصح العقد أم لا اقتونا ((الجواب)) النكاح المذكور غير صحيح والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة وعندما دخل بها وجدها مريضة مشجورة ولم يقربها لذلك وقصده يطلق فما الذي يلزمه من المهر وهل تلزمها العدة وتلزمه نفقتها أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث كان المانع من قربانها كونها مشجورة وقد خاف حقوق الضرر بنفسه من ذلك ان طلقها لانه نصف المهر وتجب عليها العدة وعليه النفقة الى انقضائه العدة على المذهب والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة فارقتها وهي حامل فوضعت بتناقصام والد البنت ووهب البنت للام هبة لأربعة فيها وانها وليتها تفعل فيها ما شئت وأشهد على نفسه شهوداً كثيرة فبعد خمس سنين قام والد البنت وعقد بها رجل من غير مشورة والدتها ولا استأذنها في ذلك هل يصح العقد بالبنت بغير اذن امها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم النكاح صحيح من الاب ولا يحتاج الى استئذان الام لان الولاية لا تسقط بالاسقاط غير انه ليس له ولا للزوج تزويجها من يد أمها حتى تطبق الجماع وقد يتسع سنين والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج ابنته لرجل وهي حاضرة حال العقد ولم تدخل على الزوج الى وقتها هذا فالآن قد بلغت فابت على نفسها ولم ترض الزوج فهل لها فسخ نكاحها منه أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لها ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل ملك على ابنة من أبيها وهي صغيرة ولها عشر سنين ومات أبوها منذ سنتين ومنذ مات أبوها وقف الزوج على عمها وأماها وأهلها خمس مرات وأبوا ان يعطوها وليس لهم عنده مهر ويقولون مات مصرفاً وقد وصلهم مهرها ليدأبها ثلاثون حرفاً اقتونا ((الجواب)) يحرم على العم والام والاخوة منع الزوجة عن زوجها ويجب عليهم تسليمها لزوجها حيث قبض أبوها مهرها وليس لهم مصرف ونكاح الاب صحيح بالاتفاق والله أعلم ((سؤال)) في رجل له امرأة تشاجر معها فقال لها أنت طالق بثنتين فبعد نحو عشرين يوماً طلب منها الصلح بعقد جديد بمهر مسمى فاذنت له بحضرة شاهدين وجاءت تلك الليلة ودخل بها وبات عندها ليلتين ثم انقطع عنها الى الآن فهل هذا العقد صحيح أم لا ثم انه أنكر المبيت معها هل تسمع دعواه والخير ان يشهدون بالدخول فكيف الحكم اقتونا ((الجواب)) العقد المذكور صحيح ويجب عليه تسليم المهر المذكور ان كان مجلداً ويجب عليه ان ينفق عليها ولا ترفعه لحاكم الشريعة ليقوم بحقوقها ويحرم عليه ان يضيعها ولا يلتفت الى انكاره والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل هلك وخلف ابني وبتين صغيرا وزوجة وأبوا وكل ابني عمه هليبان وسافرا ابني سليمان على الاولاد وجعل لهليبان واحدة من البنتين اسمها حبيسة فزوجها له بسنة الله ورسوله والمهر ما سمعت به نفس هليبان وهي ابنة عمه شقيقة فجاء أبو الميت وقال لهليبان أعطني البنتين وأخذ المال فها عن هليبان وكذا البنتين وزوج البنتين لرجل أعشى فيه أثر الرق ونحن عندنا عيب ان تزوج من فيه أثر



العبودية اقتونا ((الجواب)) يجب على أبي الميت رد المال لو وصى الميت ولا يجوز له أخذه ولا تصرف فيه  
ويجب على هليان وسافر ابني سليمان حفظ المال وأما الأولاد فهم لمن له عليهم الحضنة فإن كانت لهم  
أم غير متزوجة بإجنبي فهي أحق بهم ونكاح الأب صحيح منعقد ونكاح الجد باطل والله أعلم ((سؤال)) في  
امرأة وكلت زوج أمها في عقد نكاحها وهي في عدة الطلاق وعقد عليها بعد انقضاء العدة ولها ولي خاص  
غائب فوق مرحلتين وفي القرية التي هو فيها من يصلح للحكيم وبينها وبين نائب الشرع مرحلة واحدة  
فهل العقد صحيح أم باطل اقتونا ((الجواب)) العقد المذکور صحيح والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في  
امرأة ثيبه بالغه أرادت الزواج ولها عصبية يلحقونها في البطن الخامس ولها ابن عم صغير هل يجوز  
للعصبية منعها من الزواج أم لا وإذا حصل لها كف وأرادت الزواج هل تزوج أم لا اقتونا ((الجواب))  
نعم لها أن تزوج من الكف بمهر المثل والله أعلم ((سؤال)) في الحرة طلقها زوجها في مقابلة مهرها وكان  
من عاداتها أن يسجرها لخص أشهر فاستمرت بعد الطلاق نحو أربعة أشهر ولم ترد ما تزوجت برجل آخر  
ومكثت عنده نحو خمسة عشر يوما فظهر أنها حامل فهل تطلق عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) النكاح  
المذکور فاسد ولا يحتاج إلى طلاق فإن لم يمسها لا يجب لها نصف المسمى ولا تعتد ويجب لها كمال المهر  
والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل حرمت عليه زوجته وخرجت من عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم  
طلقها فهل يتزوجها زوجها الأول أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لزوجهما الأول أن يتزوجها بعد انقضاء عدة  
الزوج الثاني والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق امرأته ثلاثا وتزوجت بزوج آخر وطلقها فهل يشترط أن  
يكون الزوج الثاني كفوًا لها أم لا فإن لم يكن لها بكف هل يحل أم لا وهل إذا سقطت الكفاءة تحل أم لا  
اقتونا ((الجواب)) قال في منع الغفار قال صدر الإسلام لو زوجت المطلقة ثلاثا نفسها من غير كف ودخل  
بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الأول على ما هو المختار إلا إذا باشر الولي العقد فأنها تحل للأول كما في قبح  
التدرياته وبه علم أن حق الكفاءة للولي للمرأة كافي بتويرة الابصار وغيره والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل طلق زوجته وقبل مضي ثلاثة أيام تزوجت برجل آخر فهل يصح النكاح أم لا اقتونا ((الجواب))  
النكاح المذکور باطل بالإجماع وتعزريه الزوج الثاني أن كان يعلم ذلك ولعالم الثواب الجزيل في  
ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة فبعد أن دخل بها وجد بها شجرة فامتنع من وطئها خوفا  
منه فهل يحكم عليه بالأكل معها والنوم أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يجب عليه الأكل معها وانما لها أن  
تطالبه بوطئه أن أحبب والافلا والله أعلم ((سؤال)) هل يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أم لا  
اقتونا ((الجواب)) لا يحل بالإجماع والله الموفق ((سؤال)) في رجل عقد على حرمته وهي بنت بكر بالغه  
ودعى للدخول وطلب منه عادة البلد مما هو متعارف بين أهل البلد وأقرانها وقال ذلك الزوج لا أفعل شيئا  
من عادة أهل البلد فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) إن سبق منه شرط بأن لا يفعل عادة أهل البلد  
من أمثاله مع أمثاله فله ذلك ولا فعليه أن يفعل ما يفعل أمثاله مع أمثاله إلا أن المعروف عرفا كالمشروط  
شرطا والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج ابنته القاصرة بآخر وزفها إلى بيت زوجها ثم أخرجها من بيت  
الزوج بغير إذنه بلا موجب فلما طالبه الزوج ردها إليه أبي وطالب الأب الزوج بالمخالعة فهل يعزرها الحاكم  
ويأمره بردها إلى بيت الزوج أم لا اقتونا ((الجواب)) إن كانت القاصرة تطبق الجماع وقد سلم الزوج المهر  
المجمل ليس لا يها منعهما من زوجها ويعزرها أبي الردون كانت لا تطبق الجماع ليس للزوج طلبها ولا  
عبرة بالزفاف السابق والخلع أمر مشروع لا تعزير على طالبه بالإجماع والله أعلم ((سؤال)) في بنت بكر  
بنية بلغت بلوغ الشرع ست عشرة سنة ولم تحض فذهبت إلى ابن عم لها محرم رضا ما وكلته بعقد نكاحها  
برجل فعقد بها على ذلك الرجل ثم علم أخوها أكبر منها وأمضى ما جرى فهل يصح ذلك أم لا وهل إذا كان  
لها وصي من أبيها عليها يحتاج إلى إذنه في العقد أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث بلغت من العمر ست عشرة  
سنة فقد بلغت البلوغ الشرعي لأن عند الإمام الأعظم وصاحبيه ثبت البلوغ بخمس عشرة سنة وبه يفتي  
والنكاح صحيح ولا دخل للوصي في تزويج اليتامى باتفاق أئمتنا رحمهم الله تعالى وانما عليه حفظ المال  
لا غير والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وسكن بها عند أهلها وأدعى على والدها عند القاضي ومن



قبل وصولهم اليه قال والدها خذ عيالك حيث شئت أسكنها ثم تعرض وكيلها وقال اسبر عليتنا يوما واحدا  
وأعطيتك زوجتك ثم راح الوكيل للقاضي وقال ان زوجة اضر بها وكمرها حتى طرحت وجاء الوكيل بشهود  
زور ولا قبلهم القاضي وقد استوفت المرأة حقوقها التي بذمة الزوج فهل الزوجية تابعة للرجل أم الرجل  
تابع للمرأة أقنونا ((الجواب)) المرأة تابعة للزوج والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنتان في بلدة وهو في بلدة  
فقد بهما على رجلين كفؤين بمهر المثل والبنات صغار حين العقد فهل لهما الفسخ بعد البلوغ أم لا أقنونا  
((الجواب)) ليس لهما الفسخ بعد البلوغ والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ادعى على بكر  
بالغصة بان ابالك حال حياته زوجني منك وأنت صغيرة وأنت زوجتي فأنكرت البنت صدور التزويج من أبيها  
وأضافت الرجل المزور برجلين قائلين ان أبا البنت قال لنا حال كون البنت قاصرة اعلموا اني قد زوجت بتي  
فلانة من فلان وذلك من غير ان يكون فلان حاضرا ولا وقع ايجاب ولا قبول فهل يثبت بقولهما أم لا واذا  
قلم بعدم الثبوت السكاح هل يثبت به مصادقة الاب كالأب كان الاب حاضرا وصادق على ذلك ويترتب  
عليه ما يترتب على مصادقته من الحكم المقرر في المسئلة أم يلغى قولهما وأسالكونها شهادة في غير وجه  
نصم لكون الاب قد مات وبطل دعواه من الاصل ينوأتوجروا ((الجواب)) السكاح ينقض بالايجاب  
والقبول بحضور شاهدين سامعين معا لفظهما وحيث لم يقع ايجاب ولا قبول كأي السؤال لا يثبت  
بالشهادة على اقرار الاب نكاح والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنت صغيرة وزوجها من  
رجل بغير شهود بصح السكاح وينقض بغير شهود أم لا ورجل قال لامرأة زوجيني نفسك فقالت زوجتك  
نفسى من غير شهود فوافقها نكاحه غير صحيح ووطئه زنا أم لا أقنونا ((الجواب)) السكاح في صورتين  
غير صحيح والوطئ مرام وهو زنا ولكنه يسقط الحد بالشبهة وعليه المهر وعليها العدة والحالة هذه والله أعلم  
((سؤال)) في رجل تزوج أم ولد فوفى عنها مسددا بعد موت السيد بشهرين ولم تحض في هذه المدة الا  
حيضتين فقط فهل عقد الرجل في هذه الحالة صحيح أم لا واذا لم يصح في مذهب الامام أبي حنيفة وصح عند  
الائمة الثلاثة فهل اذا تزوجت برجل آخر بعد تمام ثلاث حيض ولم يكن الرجل الاول طلقها يصح ذلك أم لا  
وهل يأثم الرجل الاول لكونه لم يطلقها على رأى المذاهب الثلاثة أم لا أقنونا ((الجواب)) السكاح الاول  
باطل باتفاق ائمتنا وحيث تزوجت بعد انقضاء ثلاث حيض فالتكاح الثاني صحيح ولا يجب على الزوج الاول  
التطليق عند نكاحه بالخلاف مستحب وبتركه المستحب لا يأثم والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة  
من أهل المدينة الممورة وهو من أهل بلدة فطلب منها ان تسافر معه فلم توافقه ونصب معها وكيلها وأبى  
ان تسافر معه فهل للزوج ان يسافر بها وتبقي اليه حيث يعم أم لا أقنونا ((الجواب)) ان لم يشترط عليها  
السفر بها ليس له ان يسافر بها وليس للوكيل في ذلك دخل وانما هو متعلق برضاها والحالة هذه والله أعلم  
((سؤال)) في رجل جاء الى رجل فقال له جئتك خاطبا منك ابتسك فلانة فقال له أبوها زوجتك وكان ذلك  
بحضرة الشهود فهل ينقض السكاح هذين اللفظين أم لا أقنونا ((الجواب)) لا ينقض السكاح بصيغة خاطبا  
سواء كان بحضرة الشهود أم بغيرهم والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة عاقلة بالغت زوجها أخوها  
من رجل وهي غير راضية به ولا قابلة فهل للأخ ان يجبرها على ذلك وهل العقد صحيح أم لا أقنونا  
((الجواب)) ليس للأخ ولا غيره ان يجبرها على السكاح وان ردت به بطل ولا يفيد رضاها بعد ذلك بل لابد من  
عقد جديد وان رده فهي مخيرة بين التمسك بالزوج والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في صغيرة زوجها ابن  
عمها ولها أخ في البلد فرد الأخ السكاح فتشفع عنده بعض الناس فامضاء فهل السكاح صحيح أم لا أقنونا  
((الجواب)) برد الأخ بطل السكاح ولا يعود برضاها ولا بد من عقد جديد والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))  
في بنت بلغت خمس عشرة سنة وعقد بها وليها باذنها والهاوصى من أبيها أجنبي فادعى انها قاصرة وادعى  
الزوج انها بالغت ووجد الزوج شاهدين أحدهما أخو الزوج فهل قبل شهادته لاخيه أم لا أقنونا  
((الجواب)) الحق للوصى المختار في التصرف في أموال القاصرون نفسه وامادعوى عدم البلوغ فلا تسمع  
من الوصى ولا يكون خصما للزوج في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة ثم طلقها  
وهي حبلى ثم أسقطت الولد ميتا ثم جاءها رجل يريد ان يتزوجها هل لذلك أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم

بقوله لا ينقض السكاح الخ فيه تأمل  
قد صرح في معونة المفتي بقوله  
كل لفظ يفيد تلك الرتبة انعقد به  
كقوله بعنوز زوجت ونكحت  
وملكتك ووجبت ونصفت وجئتك  
خاطبا وجعلت نفسي لك كذا في  
البرازية فقوله جئتك خاطبا نص  
صرح في الانعقاد كذا بخط العلامة  
السيد عبد الله بنجل المؤلف على  
طرفة الاصل



له ذلك والله أعلم ((سؤال)) في حرمة تيسر لها اخوة وطلبت التزويج فابوا وطلبت المصروف فابوا لا يصرفون عليها ولا يزجونها وهي ثيب وقد زال أول عمرها وهي قد جاءت بأولاد وقد وكلت ولد عم لها شقيق على عقد نكاحها وتقدم لها زوجها ولد العم ورضي بذلك أحد الاخوة وواحد أبي بل يقول ما يصح عقد هاو الاخوة اثنان وقد قطعوا من مال أبيها كيف الحكم أقتونا ((الجواب)) حيث كان النكاح بكف مع العقد بالاتفاق ويحرم على الاخوة حرمانها من مال أبيها ويجبرهم الحاكم على تقسيمه على القانون الشرعي ويثاب على ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بنت رجل ولاي البنت زوجة غير أمها فأتى الأب فهل لزوج البنت ان يتزوج بهذه المرأة أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك عندنا ثلثة خلافا لغيرنا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في بنت فاصرة ليس لها من الاولياء الا بنو عمها وأم أمها ابوها عليها حين مات فطلبها واحد من بنى عمها فامتنعت الام واقام ابن العم خالها وكيلها عليه حيث كان ابن عمها ولبا لها وعقد نكاحه عليها فامتنعت الام عن تسليمها الزوجها الى ان توفي الزوج فبعد ان توفي الزوج طلعت الام الارث بسبب عقد النكاح فهل يصح هذا النكاح ويصح لها الارث بعد امتناعها عن تسليمها الزوج أم لا أقتونا ((الجواب)) النكاح المذکور صحيح وبموت الزوج يجب للزوجة الارث في ماله باتفاق علمائنا ويجب عليها عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل خطب امرأة من ولي أمرها فقال ان كنت تعطيني شيئا غير المهر مصلحتي أزوجهكها فرضى الخاطب فتزوج فهل له ان يرجع في الرشوة أم لا بل تكون للمهر أم تم للهرمة من مهرها أقتونا ((الجواب)) نعم هي رشوة وله ان يرجع فيها ولا تكون من المهر والله أعلم ((سؤال)) في رجل أراد تزويج بنته من آخر وأراد الاب السفر وقال للرجل بعد مضي سفري بثلاثة أيام أنا أقعد بك ببلدة كذا وكذا وانت ادخل بها بعد مضي المدة فبعد مضيتها دخل الرجل على البنت قبل ان يأتيه خبر العقد ولكن سئل الاب هل عقدت في المدة قال نعم عقدت بهما فهل يصح النكاح والدخول المذکور أم يكون سفاحا أقتونا ((الجواب)) ان ثبت كون العقد صدق قبل الدخول فالنكاح صحيح وله الدخول باهله وان دخل قبل العقد فوقع قبله فهو سفاح وما عداه لا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج أخته البالغة بغير رضاها فقالت البنت أنا ما أَرْضَى بهذا الفعل وأخي الكبير هو وكيلي وما يرضاه لي أنا أَرْضَى بهما الحكم في ذلك أقتونا ((الجواب)) حيث لم يرض بالنكاح المذکور فهو باطل والله أعلم ((سؤال)) في العَم من الرضاع هل يصح نكاحه من بنت أخيه رضاعا أم لا أقتونا ((الجواب)) يحرم ذلك بالاجماع والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ابن ذكروا به كل واحد من امرأته فالولد رضيع من امرأته أجنبية لها ولد وأخته أي الرضيع جاءت ببنت فطلب أخوها من الرضاة ان يتزوج بنت أخت أخيه من الرضاة فهل له ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك والله الموافق ((سؤال)) في رجل جعل مقدم صداق زوجته ثلاثين أحرش رخصيا ودفع منها ثمر رخصيا واحدا وستة ذهب فضة والباقي في ذمته وبعد وقوع النكاح طالبت به ببقية الصداق المتقدم ذكره فصار بعد مواعيد وآخر الامر أعطى بعض حوائج رجل قيمتها ثمانية عشر أحرش رخصيا فقبلها منه أبو الزوجة فخير فصار الباقي في ذمته من المتقدم عشرة حمران فهل اذا لم تقبل الزوجة هذه الحوائج من صداقها لها ان تمنع نفسها من الزوج المذکور حتى يسلم لها صداقها المتقدم جميعه أم لا وهل اذا لم تقبل ان تمنع نفسها منه الا بالذهاب في بيت أبيها فهل ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) قوله فخير ان اراد به خياره ومضى على ذلك ثلاثة أيام بطل خياره وان اراد به خيار البنت ومضت المدة المذكورة بطل واذا لم تقبل الزوجة الحوائج قبل مضي المدة صح وقد بقي من باقي مقدم الصداق عشرة حمران فلها منع نفسها والخروج من الدار بغير رضا قبل استيفاء المجل لان حق الحبس لاستيفاء المستحق وليس له حق الاستيفاء قبل الايفاء كما ذكره في منع الغفار عن فتح القدير والله أعلم ((سؤال)) في امرأة عاقلة بالغة اراد رجل اجني ان يزوجهها باخوات فهل يجبرها احد على هذا أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس لاحد جبرها بل ان شاءت تزوجت وان شئت فعدت والله أعلم ((سؤال)) في رجل له ابن من امرأة وله بنت من زوجة أخرى فرضعت من هذه الزوجة مع بنته بنت أجنبية هل يحل لابنه من المرأة الاخرى نكاحها أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يحل له ذلك لانها

قوله سؤال في رجل جعل مقدم الخ  
المناسب لهذا السؤال مع جوابه  
باب المهر اه

قوله سؤال في رجل جعل له ابن الخ  
المناسب لهذا باب الرضاع اه



اخته من الرضاة لانها رضعت من ابن ايسه الذي في ثدي زوجته ام اخته والحالة هذه والله الموفق  
 ((سؤال)) في رجل طلب ان يتزوج قبيل عقد النكاح حصل له بعض تخيلات في عقله وترك ثم بعد مضي  
 مدة عاد في طلب الزواج على البنت التي طلبها اولاً فاعاد عليه اولياء البنت ان بالابعد فوعجنون ويخشى  
 منه فعل يؤذي البنت فلم يجيبهم بشئ فاعقد النكاح ثم حصل له الفعل الاول كالتخيلات والتكلم بنفسه  
 فلما سمعت البنت ذلك خجلت منه وقالت لا اريده بوجه من الوجوه اخشى منه على نفسي ولا اعطيت رضا  
 الاعاقل برأى بحالي كيف استطيع لذهاب العقل فما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) النكاح صحيح  
 ولا خيار لها على الصحيح والله اعلم ((سؤال)) في رجل له بنت وخطبها منه رجل يتزوجها فاجابه الى سؤاله  
 بالقبول ثم بدد الابي البنت نية الى بعض الجهات يتوجه اليها فاقام وكيله عنه في عقد بته على الرجل الذي  
 طلبها منه على انه اذا جاءه فلان واراد ان يعقد على بنتي فلانة فانت وكيل على في عقد ها عليه وتوجه  
 والدها بعد اقامة الوكيل ثم حدث الخطيب البنت ان يتوجه الى جهة من الجهات فاقام له وكيل من طرفه  
 انه يعقد بالبنت عليه في غيابه فبعد غياب ابى البنت وغياب الخطيب عقد وكيل ابى البنت بالبنت على  
 خطيبها مع غيابه وحضور وكيله فهل يصح العقد مع غياب الزوج وحضور وكيله ام لا اقتونا ((الجواب))  
 النكاح المذكور صحيح والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل عقد على بنت صغيرة دون البلوغ والعقد  
 بها ولدولدها فهل لابن ابن العم ولاية على البنت حيث انها قاصرة وليس لها اب ولا جد ولا اخ فهل لولد  
 ولد العم ولاية حيث ان مالها احد من المذكورين ام لا ثم انه شرط وقت العقد انها اذا كبرت البنت  
 لها الاختيار في ذلك فلما بلغت قالت انا ما مضى هذا العقد وامتنعت فانتقل الرجل بالوفاة ولم يدخل بها  
 فطلبت الارث وانكرت عدم الرضا فهل لها ارث مع عدم رضاها ام لا اقتونا ((الجواب)) نرى لانها زوجة  
 وعدم رضاها واختيارها نفسها لا يثبت به فرقة لان خيار البلوغ شرطه الاشهاد كما بلغت ثم الرفع الى  
 القاضي ليهنخ النكاح ولم يوجد شيء من ذلك فالزوجة باقية والارث ثابت كذا أفنى به العلامة رضوان  
 افندي مفتي المدينة المنورة رحمه الله تعالى والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل يدوي له بنت بالمدينة  
 المنورة قتر كهان من حين ولادتها ومضى الى البر الى ان صار عمرها ست عشرة سنة فوكل وكيله في تزويج  
 البنت فجاء رجل كف فقبل الوكيل الرجل ثم مات الوكيل قبل عقد النكاح ثم ان البنت وكلت خالها  
 في عقد النكاح فعقد النكاح خالها ثم بعد الدخول جاء والد البنت من البر وخاصم خال البنت وقال من أين  
 لكم تزوجون بنتي من غير اذن مني فهل يصح هذا النكاح والحال انها مكلفة ام كيف الحال اقتونا  
 ((الجواب)) حيث كانت البنت بالغة وكلت خالها في تزويجها من كف بمهر مثلها ليس للاب الاعتراض  
 والا فله ذلك والله اعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة ومنعها اخوتها من زوجها وادعوا انها مريضة هل  
 المرض علة في منعها عن زوجها وليس لزوجها طلبها مادامت مريضة اوله رفع المانع الى الحاكم الشرعي  
 وليس له ذلك اقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك والله اعلم

### باب الاولياء والاكفاء

((سؤال)) في رجل له بنت من امرأة مطلقة بلغت من العمر عشر سنين وأكثر فبعد مضي هذه المدة  
 أخذها أبوها وزوجها فهل له الولاية في ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له ولاية التزويج حيث لم تبلغ وليس  
 لامها معارضة وقد عت حضانة الام على الصحيح المفتي به والله اعلم ((سؤال)) في رجل له بنت مع والدتها  
 وهو غائب في بلد وله بنوعم اقرب منه هل لامها ان توكل من زوجها بغير اذن اولياءها وهل يصح العقد  
 أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كانت البنت بالغة فهي وليه نفسها تزوج نفسها بمن شئت حيث كان كفواً بمهر  
 المثل وليس لاحد المعارضة وان لم تكن بالغة فوليها والدها وان كان غائباً غيبة منقطعة فعصبتها الاقرب  
 فالاقرب وليس للام التزويج الا بتنفيذ الاولياء والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل حلاق مغربي  
 تزوج امرأة شريفة من الام وأبوها رجل عاني اسكافي وفي عقله اقليل خلل من وليها اخوها وبعد مدة دخل  
 عليها رجل في بيته فطلقها وبعد عشر من يوم ارجعها وارجعت وما أخذت المصروف والا تخالها يريدان



يطلقها منه ويدعي أنه ليس بكف، ويدعي أنها مجنونة وأخوها أيضا مجنون وأنه وكيلها وكيل مطلق وزوجها  
 لم يرض بالطلاق فهل لحالها أن يطلقها منه لعدم الكفاءة أم لا وهل دعواه أن نكاحها باطل صحيح أم لا  
 وهل للزوج أن يؤذيها ويضربها أم لا اقتونا ((الجواب)) المغربي الحلاق كف، لبنت اليمنى الاسكافي وقول  
 الحال أنه وكيل مطلق يعد دعواه جنونها كلفهم يشبه الجنون ولا عبرة به وإن كان الأخ مستبين الجنون  
 عند عقد النكاح باخته للرجل فالتسكاح باطل وإن كان عاقلا فصحيح وللزوج أن يؤذي زوجته ولا يضربها  
 ضربا مبرحا قال الله تعالى وعاشروهن بالمعروف والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة بالغة رشدها  
 أرادت أن تتزوج برجل كف، يعفها ويحفظ مالها ولها جماعة يمنعونها عن ذلك طمعا في مالها وقصد هوان  
 توكل وكيلها ليزوجها فهل لهم عضلها أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لجماعتها منعها عن التزوج بالكف،  
 الاجنبي أن أعطى مهر مثلها ويحرم عليهم عضلها ويعزروهم الحاكم ويثاب على ذلك الثواب الجزيل  
 والله أعلم ((سؤال)) في بكر شريفة زوجها أبوها قبل البلوغ من رجل ما في طمعا بلغت عرفت أنه غير كف،  
 فأرادت أن تفسخ النكاح فما أسعفها القاضي وما سمع لها دعوى فهل تسمع دعواها وهل يثبت لها الخيار  
 وإذا قلتم نعم هل يفسخ النكاح أم يدوم اقتونا ((الجواب)) حيث زوجها أبوها وهي قاصرة لا خيار لها  
 بعد البلوغ ولا تسمع دعواها ولا يفسخ النكاح لأن الكفاءة حق الولي وهو الأب وهو ككامل الرأي  
 والشفقة فلزم العقد بما شرته والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في صغيرة ليس لها عصبية ولها ذور رحم  
 محرم غير كافل هو زوج أمها فهل له تزويجها بغير إذن القاضي أم لا بد من الإذن اقتونا ((الجواب)) ليس  
 لزواج الأم ولاية التزويج وإنما ذلك للقاضي إذا كتب في منشوره والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في  
 القاصرة إذا زوجها أخا لها قبل بلوغها من غير كف، هل يصح النكاح أم لا وإذا قلتم يصح هل لها الخيار بعد  
 بلوغها اقتونا ((الجواب)) نعم لها الخيار ولو من كف، إذا وجد على فور البلوغ والله أعلم ((سؤال)) في أب  
 زوج ابنته القاصرة من كف، فطلب ابن عمها ففسخ النكاح وتزويجهما فهل له ذلك أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) النكاح ثابت وليس لابن العم ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة بالغة عاقلة زوجها ولها  
 برضاها من رجل ووصف لهما بأوصاف حسنة ثم ظهر بخلاف ما وصف لهما والمرأة هاتمية والزوج  
 المذكور سري فهل إذا ظهر أن الزوج بخلاف الأوصاف التي وصف بها والحال أنه لم يدخل بها يسوغ  
 لهما فسخ هذا النكاح شرعا أم لا اقتونا ((الجواب)) أن كان المقصود من الأوصاف الحسنة انتسابه  
 إلى ما هو أعلى كقوله هو قرشي ثم ظهر أنه عربي فله ما طلب ففسخ النكاح من القاضي وإن كانا يعلمان  
 أنه عربي ولكنهما رغبا في أوصاف حسنة ووجد على غير ذلك فليس لهما حق الاعتراض كما أطال فيه  
 العلامة الزندوبسي في روضة العلماء والله أعلم ((سؤال)) في بنت بكر بالغة لها أب ولها ابن عم من الجد  
 الخامس هل له الجبر عليها أن لا تتزوج بغيره أم لا اقتونا ((الجواب)) البنت البالغة العاقلة ولية نفسها  
 بزوجها أبوها ممن شاءت وليس لابن عمها الجبر عليها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل غاب عن  
 البلاد ولم يترك نفقة لولاده وله بنت ولها أم وهي قاصرة فلزم بسبب موجب أن تنكح البنت من كفنها  
 الصغير فهل يصح ذلك وهل للأب إذا حضر أن ينقض ذلك أم لا ((الجواب)) نعم للام نكاحها من الكف،  
 بعقد وليه حيث كان صغيرا وليس للأب إذا حضر نقضه قال في ملتقى الأبحر ولا يبطل بعوده أي لا يبطل  
 النكاح بعود الأقرب الغائب والله أعلم ((سؤال)) في بنت عمرها اثنتا عشرة سنة ولها أولادهم في غير هذه  
 البلدة وجاءها رجل كف، لها وأراد تزويجها ولها أم فهل للقاضي تزويجها من غير حضور أولادها أم لا  
 اقتونا ((الجواب)) أن ادعت البنت البلوغ فهي وإبنة نفسها أن أحببت فثبت وإن شاءت ردت وإن لم تبلغ  
 فإن انتظر الكف، حتى الولي تعين حضوره والأقرب ولاية التزويج للام عند الامام الأعظم وعند الاماميين  
 للقاضي والله أعلم ((سؤال)) في رجل شريف النسب من الأيوين قديم الأصل في الإسلام هل يكون  
 له الاعتراض في فسخ نكاح بنته التي تزوجت نفسها بزواج مدع أن أمه شريفة وأبوه حديث الإسلام  
 مع أن الأئمة الإسلام يظهر بن الخلاف والامام الأعظم موافق بان من له أب لا يكون كفوا لمنها أبوان  
 في الإسلام ومن له جد لا يكون كفوا لمنها جدان في الإسلام مع جواز الاعتراض في النفقة والمهر اقتونا



((الجواب)) من لم يكن قرشياً لا يكون كفواً للشریفة وإن كان عربی الأصل فكيف من ليس له جسد فی الاسلام ولا عبرة بدعواه ان أمه شریفة ولا یبها الاعتراض والتفریق بحکم القاضی وأما من له جسد فی الاسلام فهو كفء لمن لها جسدان فی الاسلام فی مذهب الامام الاعظم واللاب الاعتراض فی أمر النفقة والمهر والمجمل والله أعلم ((سؤال)) فی رجل له بنت ولها من العمر خمس عشرة سنة وزوجها أبوها بغير رضا منها ولم یکن عندها اختیار الا بعد ان ملكت عقلها فبعد انما أخبرت أشهدت علی نفسها انی ما أراضیة بهذا الزواج ووصفت جدها بأنه یقوم لها بضع العقد الذي بغير رضاها فهل یصح لها ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حیث كانت مراہقة فان ادعت البلوغ لیس لابیها علیها جبر فی النکاح وإن لم تدع البلوغ فالنکاح ماض ولا یعتبر عدم رضاها وإن ادعت البلوغ ولم ترض بالنکاح فبالرد بطل النکاح ولا یجوز له فیراها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فی رجل عقد علی امرأة ودخل بها ولها أنخ ولم یحضر العقد وأراد أن یطلب الکفاءة هل یسمع منه أم لا ((الجواب)) نعم له طلب الکفاءة فان لم یکن الزوج كفواً للمرأة المذكورة ففرق القاضی بینهما والله أعلم ((سؤال)) فی رجل وكل عند موته رجلاً علی أولاده وفيهم بنت بلغت قبل الوصیة والموت ثم بعد الموت برما خطبت البنت وأجابت للزوج ورضیت الام ثم أراد الخاطب ان یعقد فهل لابد من مشورة الوکیل المذکور وإذا امتنع أن یرزوجها من كفء بصداق مثلاً فهل یستقد علیها بغير رضا أم لا والوکیل المزبور لم ینص الاب فی وکالته علی تزویج البنات وهل یصیر وکیلها علیهن فی التزویج بقوله أنت وکیل لی علی أولادی أم لا بد من النص علی التزویج أم لا ((الجواب)) لا یتوقف العقد علی رضا الوصی بل لو نص الاب فی وصایته علی انکاح بنته البالغة اذا بلغت بعد موت أبیها بعد النص بذلك وهی قاصرة لا یعلق ولا ینکح وكذا لا یعلق ولا ینکح الصغیرة التي نص أبوها علی انکاحها لان ولاية الوصی قاصرة علی حفظ المال وأما ولاية انکاح الصغار والصغار فهو منوط بالاولیاء علی الترتیب المشروع ثم بعدهم للقاضی ان كان منهم وصی فی مشوره من جانب السلطان والافلیس له ذلك والله أعلم ((سؤال)) فی ابن العم القریب الذي لیس أقرب منه اذا زوج نفسه من ابنة عمه المجنونة جنونا مطبقاً هل تزوجه صحیح أم لیس صحیح ((الجواب)) تزوجه صحیح لانه أصیل من جانب ولی من جانب كما صرح به فی ملتقى الابحر وذلك باتفاق أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) فی رجل وكل رجلاً علی جاریة له وابنتها وأعتقهما وأسلم البتاریة الی وکیلها وأبى البنت تحت ید زوجها فقام الوکیل وزوج جاریة من رجل وسیدها حاضر فبعد ان زوجها سافر سیدها المعتق وانتقل فی سفره فأرادت الزوجة تبیع البنت فسمع الوکیل فدعاها للشرع وتزوج البنت من یدها وأبقاها عنده فسافرت زوجة الرجل الی مصر ثم رجعت وجاءت البنت الیها لتنهیها بالسلامة فلزمت البنت عندها وأرادت أن تعقد بها علی زوجها فبلغ البنت فهریت البنت الی بیت وکیلها وقالت لم أقبل ذلك وتقول ما أريد الا وکیل لی لا أريد أی ولا شیء ومع ذلك ان البنت دون البلوغ وتقول ما یریدون یرزوجونی الا قصدهم یمعنونی فهل یصح العقد علی بنت دون البلوغ وبغير إذن وکیلها أو تبی تحت ید وکیلها أم عند أمها أم للبنت اختیار اقتونا ((الجواب)) لیس للوکیل ولاية تزویج المعتوقة اذا كانت دون البلوغ كما انه لیس لزوجة سیدها وذلك بالاتفاق وانما ولاية تزویجها لامها خاصة عند الامام الاعظم وتبقی تحت ید من یری القاضی سده الله تعالى المصلحة فی ابقائها عنده والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فی شیعة مضی من عمرها ثلاث عشرة سنة ولها أم متزوجة وحنة وخال وخالات فهل للوصی أن یتزوج بها ولو بعقد القاضی بغير رضاها ولا رضا من ذكر أم لا وهل اذا ادعت البلوغ تصدق ویترفع علیه أن لا یجوز لاحد أن یتزوج بها الا برضاها اقتونا ((الجواب)) لا یعلق الوصی أن یعقد بها لنفسه وكذا القاضی لا یعلق ذلك بل الولاية للام فی الصورة المشروحة لان ولاية القاضی المأذون له فی مشوره متأخرة عن ولاية الام وعن ذری الارحام عند الامام الاعظم وإن ادعت البنت البلوغ وهی مراہقة صدقت وكانت كالبالغة حکماً والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فی بنت قاصرة لیس لها أب ولا جد ولها أم فهل للام الولاية علی بنتها لتزویجها برجل من غیر إذن القاضی أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للام ولاية وهی مقدمة علی القاضی حیث كان المعقود له كفواً والله أعلم ((سؤال)) فی بنت عذراء لیس لها من الرجال



أقربا ساعد أربعة لها هم وهي يتفقون في أربعة حدود الكل منهم يخطبها وفيهم واحد أكبرهم بالسن هو الذي يحكرها وفيهم واحد هو وأياها سواء بالعدد وهي غير مانعة عن الصغير ولها عيب إذا أعقته فهل يجوز لعبدها يعقله عليها أم لا اقتونا ((الجواب)) الحرة العاقلة البالغة ولية نفسها لها أن تزوج ممن أرادت فتוכל عتيقها أو غيره من رباعتها الزوجها من كنف بمهر مثلها وليس لأحد الاعتراض عليها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) بنت قاصرة أبوها مفقود ولها أم هل لها تزويجها أم للقاضي اقتونا ((الجواب)) للام ولاية تزويج الصغيرة عند الامام الأعظم وعند أبي يوسف ومحمد لا ولاية للام عند عدم العصابات بل هي للقاضي والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن بنت ثم بلغت وقعدت فتزوجت سنين في حلال الزوج ولها أعمام يمنعونها من الزواج الابرشوة فهل إذا أخذوا رشوة من الزوج تصح لهم أم ترد على الزوج اقتونا ((الجواب)) لا تباع لهم وهي رشوة محرمة يجب عليهم ردها على الزوج كما أفاده العلامة البرزقي في فتاواه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلبها أكفؤها للتزويج فامتنع أولياؤها وزوجوها الرجل فقير فقال الرجل الفقير ما أملك مهرها ولا أقدر على نفقتها وكفايتها والتموا على أنفسهم أنه يقبل نكاحها وهم يكفونه نفقتها ومهرها وجب ما يحتاج هو والزوجة وإن بلغ ما بلغ فانفقوا على الرجل وأعطوا المهر وقاموا بكفائه مؤنتهم مدة حياة الرجل فلما مات الزوج طلبوا من المرأة ما أنفقوه مدة حياة الزوج فقالت ما أمرتكم بالانفاق على ونفقتي على زوجي وأنتم أنفقتم له وعليه لالي ولا على فما الحكم في ذلك ((الجواب)) ليس للأولياء طلب ما أنفقوه إذا حكم الشرع بقوله تعالى الرجال قوامون الآية وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية وقد اجعت الامة على ان النفقة في مال الزوج لا في مال الزوجة فحينئذ ليس لهم حق الطلب قطعاً وما أنفقوه كان من مالهم تبرعاً منهم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل عاى تزوج بامرأة وهي ثرية هاشمية ثم ان الرجل بعد مدة فارقه بانتمائه أنه أدخل عليها بعد ذلك محلاً ثم تشاجر وأفارقه بالثلاث بنات ثم بعد ذلك أدخل عليها محلاً فراجعها هل يحل للرجل مع الهاشمية ذلك وهل يجوز له في الشرع في الاربعة المذاهب ذلك باطلاع قرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجة على آله اقتونا ((الجواب)) أما دخول المحلل مرات فهو ان صادف القانون الشرعي بان كان المحلل كفواً ووطئ بعد نكاح صحيح وطلق ومضت العدة وتزوجها الاول في كل مرة كذلك فلا كلام في صحة ذلك وأما نكاح العاى الشريفة فلا شك في انه ليس بكفء لها فاذا نكحت غير كفء ولم يصدر من الولي رضا قبل العقد لم ينعقد النكاح أصلاً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو المفتي به وفي رواية يعقود سكوت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك كما في الانساب والنظار وأما ان زوجها الولي برضا فلا خيار له بعد ذلك كما في البحر الرائق والزيلعي ومع الغفار مطولاً والله أعلم

### باب المهر

((سؤال)) في رجل قاطن في المدينة المنورة وتزوج امرأة بدوية قبل بلوغها وعادة أهل المدينة يجهزون بناتهم بمهرهن وعادة البدو يأكلون مهر بناتهم ثم ان أبا البدوية أخذ مهرها وأكله وبعثها زوجها بلا شيء ثم بعد مدة تنازع مع الزوج وقال له افعل لابنتي ثياباً وشياً من الحوائج فقال له الزوج هات مهرها ففعل لها كما يفعل أهل المدينة فامتنع الاب فأنلاه هذه ابنتي أكلت مهرها وأنت أكسها من عندك وافعل حوائج بنتك فقال الزوج نعم كسونها على ومهرها لا تأكله أنا ولا أنت بل يبق لها اقتونا ((الجواب)) نعم للزوج مطالبة مقدار المهر المقبوض من الاب ويحرم على الاب أكل مهر ابنته على عادة الجهلة الاعراب ويجب على الزوج كسوة زوجته والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في حرمة باعثة جارية صغيرة من غير معرفة أن البيع صحيح والمشتري كذلك لم يدرك ثم ان المشتري وطئ الجارية مراراً ثم ظهر للمشتري ان البيع فاسد وطلبت المالكه الرد فردها فهل يلزمه العرق في هذا الوطء لكونه بشبهة أم لا وهل يلزمه في كل وطء أم في الاول واى قدر يلزمه اقتونا ((الجواب)) كتبت أولاً يجب على المشتري مهر واحد ولا يشكر عليه بتكرار الوطء وهو مهر المثل كما ذكره في البحر الرائق عند قوله وفي السكاح الفاسد



الح والى الله أعلم ثم أرسل الى قاضي البلد يطلب النقل فكتبت الى جناب الجواب قال صاحب الكفر في باب المهر  
وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء وقال الشارح ابن نجيم والاصل فيه ان الوطء متى حصل  
عقب شبهة المهر اراد المهر لا يجب الا مهر واحد اه وقال في باب السلم وهب جارية ثم استولدها الموهوب له  
ثم ادعى الواهب انه كان دبرها او استولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقرا انتهى والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل عقد على بنت بكر ثم مات ولم يدخل بها وما سلم من المهر شيئا فهل لها ان تطلب المهر ولها في الميراث شيء  
أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لها المهر المسمى ولها الميراث والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج بنته وأخذ  
مهرها بغير رضا فبعد مدة مات والد وترك مالا فريد على أداء مهرها منه فهل يجوز لها في الورثة أن  
يمنعوها عما كان بذمه أبيها أم تستوفي حقها اقتونا ((الجواب)) ليس لهم أن يمنعوها ان طلبت حقها  
والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تزوجت بنتها الصغيرة قبلت وتدعى على أمها مهرها وأنها قد  
صرفت مهرها لزوجها في جهازها فهل للبنت ان تدعى على أمها مهرها وهل تصرف الوالدة في مهرها صحيح  
أم لا اقتونا ((الجواب)) ان لم تكن الام وصية فتصرفها في مهر بنتها القاصرة غير صحيح كاذ كره العلامة  
الشيخ خير الدين الرملي والعلامة ابن نجيم وغيرهما والله أعلم ((سؤال)) أي طلب الزوج من أبي الزوجة  
التجهيز ان لم يجهزها ولو بمخسفة تجلس عليها أم لا اقتونا ((الجواب)) الاب لا يملك مهر ابنته وانما يصنع  
لها به التجهيز ولا بد وان يجهزها بمهرها وللزوج طلب ذلك وأطال في البحر الرائق في باب المهر في قوله ومن  
بعث الى زوجته فراجع ان شئت والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة بعشرة حروف وعجل لها خمسة  
دنانير والخمسة مئة مائة في كل عام بعضى حروف فطلقها بعد شهرين ونصف هل يحل عليه المقسط أم يبقى  
على تقسيطه اقتونا ((الجواب)) يبقى على تقسيطه حسبما تراضيا عليه كاذ كره العلامة ابن نجيم في بحره  
الرائق في باب المهر فراجع والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وبقي من مهرها على  
الرجل مؤجل هل يحل بقية الصداق المؤجل بالطلاق أو هو باق على أجله وليس للمرأة طلب في المهر  
المقسط الا عند حلول الاجل اقتونا ((الجواب)) ليس للمرأة طلب المهر المقسط الا عند حلول الاجل كاذ كره  
في البحر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج ابنته بمهر قدره أربعون أجرا مقبوض بيدها ثلاثون  
أجرا والباقي عند الزوج عشرة أجرا حالة واجبة والحال ان الرجل يافق ويحسن باغون العشرة الا جرحه هل  
لنا الطلب منه أم لا اقتونا ((الجواب)) ان طلبت المرأة المهر الحال الواجب يجب على الزوج تسليمه والحالة  
هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل أعطى زوجته يئنا بحجة شرعية في مقابل باقي مهرها ثم مات فقال أولاده  
ليس في ذمة زوجهم مهر وانما وهبها ذلك ولا تغني ذلك فهل لهم ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ان صدر  
الاعطاء المذكور في حال صحته صح ولا سبيل للأولاد عليه سواء كان بطريق الهبة أو بطريق العرض  
عن المهر واما ان صدر منه في مرضه فانه لا يصح سواء كان بمنزل مهرها أو لا عند أبي حنيفة الا برضا الورثة  
وان ادعوا انه هبة وقد أوفاهام مهرها وأقاموا على ذلك بينه تقبل بينهم والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال))  
في رجل أراد أن يتزوج بأمرأة وجعل لها مهرامعينا وشيا معيننا تحت قوام العرس فبعد مدة طلبوا خمسة  
عشر أجرا زيادة فقال الرجل ما أفعل غير الشرط الذي وقع القول عليه وقالوا له أنت في بر السلامة ونحن  
في بر السلامة نخذ الدراهم فطلب الدراهم فقالوا له ما عند نادراهم ما عندنا الا أسباب فامتنع الرجل عن  
أخذ الا أسباب فقالوا له ما عند نادراهم هذا القاضي عندك فهل يجبروه على أخذ الا أسباب أم الدراهم  
الذي سلمها لهم اقتونا ((الجواب)) لا جبر عليه في أخذ الا أسباب وانما له أخذ دراهم مثل الدراهم التي  
سلمها والله أعلم ((سؤال)) في امرأة عقدت لها وكيلها على رجل بمهر معلوم القدر عند ما عدا المؤخر منه  
وجعله الوكيل مقسطا وقد طلقها فطلبت منه المؤخر والحال انها لم تعلم الا انه مؤجل بطلاق أو موت فهل  
لها ذلك أم يكون مقسطا كما جعله الوكيل وهل للزوج ان يحلفها على انها لم تعلم انه مقسط وأيضا خرجت  
وهي في العدة للزيارة فهل للزوج ان يمنع عنها المصروف والمؤخر اقتونا ((الجواب)) الوكيل مخالف فيما فعل  
فان أمرته ان لا يكون المهر المؤخر الا مؤجلا باحد أمرين معلومين وهو الطلاق أو الموت فيعطيها من ماله  
ثم يأخذ هو بطريق التقسيط وان لم تأمره بل اطلقت التوكيل وظنت انه يفعل باحد أمرين فعقد



بالتقسيم فانها لا تأخذ الا مقسطا لان الوكيل المطلق ولاية التصرف وللزوج ان يحلفها بذلك ويحرم عليها الخروج من بيت طلاقها الى انتهاء العدة . فقال الله تعالى ولو اذن لها الزوج لا يحل لها ذلك وان خرجت فللزوج ان يمنع النقة لليوم الذي نشرت فيه لالكل يوم والله أعلم ((سؤال)) في رجل من زوج بامرأة ولها في ذمته من المهر المؤجل مبلغ معلوم فأمرته أن يشتري لها مائة فاشتري لها ذلك ونوى ان الثمن يكون من مهرها المؤجل بعد ان كساها كسوة أمثالها فهل له ان يحسب عن الامتعة من المهر المؤجل مع انه لم يصرح بالهبة ولم ينفذها بان ثمن الاسباب محسوب من المهر اقنونا ((الجواب)) الزوج مخير بين ان يأخذ عن الاسباب من حيث أمرته بالشراء وبين ان يجعله من مؤخر مهرها لان له حق التجهيل واما الهبة فركنها الايجاب من جهةه والقبول من جهتها ولم يوجد فلا سبيل الى جعله هبة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في بنت قاصرة زوجها أبوها من رجل مريض فمات منه قبل الدخول فهل لها مهر كامل وميراث كامل ام نصف ذلك اقنونا ((الجواب)) نعم لها ميراث كامل وهو ربع الميراث ان لم يكن له ولد وان كان له ولد فلها الثلث ومهر كامل لاتفاق ائمتنا ان الموت كالدخول فيكون مكمل للمهر والميراث وكذلك تلزم العدة أي لا يجوز لا يهرتزويجها قبل مضي أربعة أشهر وعشرة أيام والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص خطب امرأة من شخص فلان ابنا أخته فوكل الاخ وكيله عنه بعقد ها على الرجل المذكور وقال الوكيل للزوج هي فلانة بنت فلان أخت فلان وان مهر أمثالها كذا قدر من الدنانير وجارية مهريبات عمنها فوافق الزوج المذكور على ما طلبه الوكيل وحين وصل للعقد لم يعقد الا على فلانة بنت فلانة ولم يذكر أباهما ذكر في صلب العقد المهر المذكور والجارية فهل غرره بانها فلانة بنت فلانة شريفة مرغوب في نسبها ثم بعد ذلك تحقق الزوج منهم بانها ليس لها نسب وانها بنت جارية ثم ليس لها والد معلوم موجب لمهر أمثالها واسقاط الجارية أم كيف الحال اقنونا ((الجواب)) لا عبرة بهذا الاعتراض ويجب عليه كمال المهر المسمى ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها قال في الفتاوى الهندية والمهر يتأكد بأحد معان ثلاثة الدخول والحلوة الصحيحة وموت أحد الزوجين سواء كان مسمى أو مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا ببراءة من صاحب الحق كذا في البدائع انظر كيف ذكر المسمى في مقابلة مهر المثل لانه هو الثابت شرعا مع القسمة وأما مهر المثل فلا يصار اليه الا عند عدم ذكر المهر وقد ذكرهنا أو كان مقرونا بشرط ولم يوجد الشرط هنا كما لو تزوج امرأة على ألف ان لم تكن له امرأة وعلى الفين ان كانت له امرأة أو تزوجها على ألف على ان لا يخرجها من البلد وعلى الفين ان أخرجها منها أو تزوجها على ألف ان كانت مولاة وعلى الفين ان كانت عربية وما أشبه ذلك فلاشك ان النكاح جائز وأما المهر فالشرط الاول جائز بلا خلاف فان وقع الوفاء به فلها ما مسمى على ذلك الشرط وان لم يقع الوفاء به فان كان على خلاف ذلك أو فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزداد على الاكثر وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الشرطان جائزان كذا في الفتاوى الهندية عن البدائع والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج ابنته بخمسمائة أشرف في رسلها الزوج ثلثمائة وبقي مائتان صالح بها بنى عمنها فهل الصلح صحيح أم لا اقنونا ((الجواب)) المهر كله للزوجة ولا يحل لاحد من بنى عمنها أخذت منه لانه حرام محض ومستحل كافر ويجب على الزوج اعطاؤها تمام مهرها وله مطالبة ما أخذوه منه والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها بنت زوجها من رجل بعهر معلوم واستلمت المهر وجهزتها وأدخلتها على الزوج فبعد مضي نحو ثلاث وثلاثين سنة ادعت على بنتها بالجهاز والحالة ان أكثر الجاهز قد ذاب واخلاق وأيضا قد استلمت المهر المجل فهل تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة أم لا فاذا قلتم بسماعها هل يقوم ما ذاب واخلاق بثمنه الاصل حال كونه جديدا أم بثمنه حال طلبها لكونها أباحت لها الانتفاع وهل تحاسب على المهر المعلوم الذي استلمته وكل مهر استلمته بعده من الأزواج حيث لا جهاز الا الاول أم كيف الحكم في ذلك اقنونا ((الجواب)) ان كانت البنت معترفة بان الاسباب لاهلها وانما كانت عندها بطريق العارية فان الام تأخذ اسبابها كما هي الآن وليس لها تضمين الثمن الاصل ولا يقوم بثمنه حال طلبها بل يرد القائم بعينه والهالك لا سبيل الى تضمينه وأما المهور التي قبضتها الام فانها تحاسب على جميع ذلك مطلقا لان



الام ليس لها ولاية قبض مهر بنتها سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة لا وصاية للام عليها والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة غريبة مصداقا بقولها أو قول خالها انها مطلقة بانثنية قد دخل بها ثم ظهر  
 انها غير مطلقة ولها زوج في بلادها هل يجب ماسمى لها مهر رابعها والدخول بها أم لا اقتونا ((الجواب))  
 نعم يجب لها الاقل من مهر المثل ومن المسمى فافهم ولا يجب لها عليه نفقة بعد تفريق القاضي أو متاركة  
 الزوج لها بالقول حيث كانت مدخولا بها كقوله ناركنتك أو خليت سبيلك ولا تتحقق المتاركة الا بالقول  
 كما أفاده في البحر الرائق مطولا والله أعلم ((سؤال)) في رجل أرسل لزوجته رجلا بانتهطابت نفسه منها  
 وليس له فيها هوى وقال للرجل اني فارقتها فجاء بردها وأبت لا ترجع عليه الا بمهر جديد وقد طلقها من قبل  
 طلقه وهذه ثانية وقالت هذا طلاق بائن فأعطاهما ما طلبت فالآن قال لها هاتي كل ما أعطيتك من طلاق  
 رجعي ما أعطيتك مهر افهل يصح له الرجوع فيما أعطاهما أم لا اقتونا ((الجواب)) الطلاق المذكور بائن  
 وحيث راجعها بعد جديد ومهر مسمى فلا سبيل له الى الرجوع فيه شرعا والصورة ما شرح والله أعلم  
 ((سؤال)) فيمن تزوج امرأة واتفق معها بواسطة أخيها على قدر معين يكون صداقها وأظهر لايبها  
 وللعاقدة أكثر منه فهل ثبتت على الزوج ما أسره أو ما أعلنه بينوا ((الجواب)) ما أسره لا ما أعلنه والله  
 أعلم ((سؤال)) في رجل خرج بأهله يريد الحج فسار معهم الى بعض الطريق فمن له الرجوع لحاجة له  
 فرجع وسار أهله مع الحج فوصل أهله الى مكة فاجتمع بهم ابن خاله له فقال أنا ابن خال أبيكم وابقوا عندي  
 الى ان يأتي أبوكم فخرج هم ابن خاله وبعده الحج فوجه بهم الى المدينة المنورة والحاصل ان ابن الخال تزوج  
 بابنته وهو غائب وكان ذلك من غير ولي ولا قاض ولا يدري على أي وجه عقد بها ولم ترض البنت ولا أبوها  
 والبنت قاصرة وكان ذلك في مكة وأقدم أيضا على حمل عمر لهم وباعه من غير اذن من أبيها ولا من أحد  
 فكيف حال النكاح هل هو صحيح أم لا فان قلتم صحيح هل تستحق مهر المثل أم لا وان قلتم غير صحيح فهل  
 يجب عليه الحد أم لا وما حكم المهر وهل يجب عليه فيه الحمل التمر أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث رده  
 أبوها بطل النكاح ويجب مهر المثل لما استحل منها ويعزروا الله أعلم ((سؤال)) في رجل جهز ابنته بجهز  
 أمثالها بل أقل منه ثم ادعى الاب بان ما جهزها به انما هو على سبيل العارية فهل تسمع دعواه أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) ليس لايبها انتزاع الامتعة بغير بينة كما صرح به مولانا ابن الشلبي رحمه الله والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل تزوج ابنته من رجل بمائتي دينار فطلب الولي قبل العقد المائتي دينار فاعتذر الزوج  
 عن تسليمها في آن واحد فلم يات دينار لوالدها والمائة الثانية ضمنها أحد الحاضرين قبل العقد حال  
 الخطبة ثم ان العاقدة عقد بمائة ولم يذكركم المائتين في العقد قد دخل بها الزوج فهل تثبت المائة التي لم  
 يذكرها العاقد للزوجة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تستحق المائة ولا المائتين وانما تستحق مهر مثلها  
 قال في الذخيرة البرهانية امرأة قالت لرجل زوجني على ألف درهم فزوجها على مائة درهم ودخل بها ومهر  
 مثلها ألف درهم فلها ألف درهم لان الوكيل لم يزوجها على ما رضيت به انتهى والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل تزوج امرأة ولها في ذمته ثلاثون حرفا مهرام مؤجلة باحد امرين متعارفين موت أو فراق فسرقت أسبابه  
 وأودعتها عند الجيران فادعى عليها وأثبت حقه فأخذت الأسباب ثم ادعت عليه بمهرها المذكور فخكم  
 عليه القاضي ان يعطيها ذلك فهل يجب عليه ذلك أم لا ((الجواب)) لا يحكم عليه القاضي سده الله  
 تعالى بذلك لعدم حلول الاجل بل يحكم على الزوجة ان تكون في محل طاعة زوجها وتنتي الله معه والحالة  
 هذه والله أعلم ((سؤال)) في كشف ما قد صورته عقد نكاح على البلان بمطلقة فاطمة بنت عبد الكريم  
 الجبار صدقاتها ثلاثون دينارا كل دينار أربعون محلقا منها عشرون على حكم الحلول وعشرة مؤجلة الى  
 سابع عشر ذي القعدة الطرام عام تاريخه بذيله وما هو الواقع جرى في عام مائة وألف ثم تراجع الزوجان  
 لدى القاضي سنة واحدة ومائة وألف وادعت عليه بجميع الصداق فهل الحكم عليه بجميع الصداق  
 صحيح أم لا وول العاقد العشرين على حكم الحلول هل يراد به حلول جميع الصداق أو يراد به ان العشرين  
 نحل بأحد امرين اقتونا ((الجواب)) كشف العاقد لا يفي عليه حكم لانه كاعده رسوم وحيث ادعى  
 الزوج انه بأحد امرين فالواجب ان تطلب منه بينة ينور به ادعواه فان اقامها يحكم الحاكم بموجبها واما



الحلول فالمراد به التحجيل كما صرح به في البحر الرائق ولكن ان كتب ذلك وكان غير متراخيا عليه لا عبرة به لان العبرة للاغراض لا للافظاظ الا في كتاب الايمان خاصة والله اعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة عند الاحرام بالحج وجعلت مهرها الفاتحة واشترطت عليه ان يطلقها بعد الحج فلم يطلقوه حتى من حين التزوج ستة اعوام والآن الزوج يطلبها في الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) العقد صحيح ويجب لها عليه مهر المثل اذ ادخل بها وان طلقها قبل الدخول تجب المتعة ولا يجب عليه تطليقها لان الشرط المذكور باطل والمتعة درع ونحوه ولمحضة لا يزيد قيمته على نصف مهر المثل ولا ينقص عن خمسة دراهم فافهم والله اعلم ((سؤال)) في رجل خطب بنتا من ابها فرضى كل منهما البنت والاب فبعد مدة رجع والد البنت عن التزويج فهل للزوج ان يطلب ماساق لهما عند الخطبة بعد رجوعهما ام لا ((الجواب)) ان كان ماساق لهما دراهم واذن لهما ان يتخذوا به طعاما وفسلوا لا رجوع وكذا ان ساق لهما طعاما فأكلوه لا رجوع وان ساق لهما دراهم لا اجل للمهر رجوع به والحال ما ذكر والله اعلم ((سؤال)) في رجل خطب امرأة من وليها فأبى الولي فأعطاه الخطاب كذا وكذا هبة لوجه الله تعالى وأخذ الهبة الولي قبل العقد وقبل رضا المرأة بهذا الزوج ثم حصل الرضا وصحى المهر والعقد ثم بعد سنين ادعى الزوج ان الذي ساقه الى الولي هو من المهر المسمى فهل تصح الهبة أم تصح من المهر وهل هذه الهبة يجوز أخذها على هذا الوجه أم لا اقتونا ((الجواب)) الهبة أعتلت من المهر فان ادعى انها رشوة لا تحل وان ادعى انها من المهر لا يعتبر ويكون المبلغ المؤدى ديناً على العمة لانه ليس للعمة ولا به قبض المهر في الصورة المشروحة فيجب على الزوج اعطاء المهر للمرأة ويطلب الزوج المبلغ من العمة والحالة هذه فافهم والله اعلم ((سؤال)) في رجل له زوجتان واحدة منهما عقد عليها ولا اعترف بها ولا دخل عليها وانتقل وهو ما اعترف بها ولا دخل عليها ومات قبل ان يطلقها والمرأة الثانية في بيت الزوج ما تستحق المرأة التي لم يدخل بها من الميراث وهل تستحق صداقاً كاملاً أو نصف الصداق اقتونا ((الجواب)) موت الزوج قبل الدخول بعد العقد يوجب تمام المهر والميراث تشارك فيه الزوجة الاولى في الثمن ان كان له ولد والا ففي الربع عند عدم الولد وتجب عليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة على أن يكون الطلاق بيدها ثم اختلى بها خوة صحيحة ولم يجامعها ثم طلق المرأة نفسها منه فقال راجعت زوجتي فهل يصح هذا الرجوع أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تصح الرجعة ويجب كمال المهر وتجب عليها العدة ويجب عليه لها النفقة والسكنى الى انقضائه عدتها والحالة ما شرح والله اعلم ((سؤال)) في رجل دفع لزوجته مهرها ومن جلته فراش وأسباب وغير ذلك ثم أراد نقلها الى منزله فتركت الاسباب في منزل أهلها وتبعته بغير صداق فهل له جبرها على الاتيان بالاسباب أم لا اقتونا ((الجواب)) من زفت اليه امرأته بلا جهاز فله طالبة الاب بما بعث اليه من الدنيا يروا دراهم وان كان الجهاز قليلاً لافله المطالبة بما يليق بالمبعوث يعني اذا لم يجهر بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف طويلاً ليس له أن يخاصمه وان لم يتخذ له شيء كذا في البحر الرائق والله اعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة على مائتي دينار مقبوضة وجارية في الذمة ودخل بها فهل يلزمه الجارية أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يلزمه جارية وسط أوقيتها والله اعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة من عشيرته حال غريبتها ودفع اليها مهرها ثم استولدها وجلسا في الغربة مدة ثم أراد الزوج النقلة بها الى وطنهما فافاهما تنعت فهل يجب على الحاكم الشرعي ان يجبرها على ذلك أم لا أفيدوا ((الجواب)) اختلفت الفتيا في ذلك فظاهر الرواية تجبر على ان تسافر معه اذا أوفاهما المجهل وذكر في جامع الفصولين ان الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار وتبعه الفقيه أبو الليث انه ليس له ذلك مطلقاً بغير رضاها وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى وأفتى بعضهم انه اذا أوفاهما المجهل والمؤجل وكان مأموماً ان يسافر بها والا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتي وبه أفتى شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي فاطعاً به وصورة افتاءه حيث لم يكن للمرأة على زوجها مهرها أو مؤجل وكان مأموماً عليها وكان الطريق آمناً فله نقلها حيث شاء وليس لها الامتناع حيث لا كان امتنع فلا كسوة لها ولا نفقة مدة امتناعها ونكروا فتاؤه بذلك كما هو مسطر



بقتاواه كذا في الفتاوى الحيرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة من عشيرته في حال  
غريبتة وغريبتهم في حال العقد قاطا على الاياب معا والآن قضى وطره من الغريبة وأراد الاياب  
فامتنعت وقد استوفت المهر المقدم والزوج موثر يقدر على وفاة المتأخر والحال ان له منها أولاد فهل لها  
الامتناع من السفر أم لا ((الجواب)) انما كان المانع عن اخراجها من وطنها أنه عسى أن يطلقها في  
بلاد الغربة لان ما كل رجل يحسن العشرة وهذه العلة منفية لانه انما ردها الى وطنها وقد اتفق على  
الرجوع الى الوطن معاف كيف تمتنع الا أن الظاهر انه ليس لها ذلك قال صلى الله عليه وسلم المسلمون  
عند شروطهم فقال المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق هذا ما ظهر لي والله أعلم ((سؤال)) فيمن  
تزوج بصدائق معين بعضه مجل وبعضه مؤجل والمؤجل قسط على سنين تأخذ الزوجة كل سنة أحمرين  
اثنين ولم يشترط في العقد ان الصداق يحل بالطلاق ثم طلق الزوجة قبل ان تستوفى الزوجة الكافي من  
الصداق فهل يحل بالطلاق ما بقي من الكافي أم لا وأيضا فهل الزوج المطلق اذا وجد من يرضع ولده غير أمه  
مجانا أو بالعوض فهل له ان يأخذ أم لا أقنونا ((الجواب)) لا تبطل المهر المقسط بل يبقى على تقسيطه  
كما صرح به مولانا ابن نجيم في البحر الرائق وشيخه العلامة ابن السلي في فتاويه وليس له أخذ الولد بل  
يرضعه عند أمه كافي ملتقى الابحروا الله أعلم ((سؤال)) في امرأة تزوجت نفسها من رجل بمهر مسمى في  
ذمة الزوج غير مقبوض ودخل الزوج بها ومكثا مدة ثم طلبت منه المهر وهو معسر لا يملك شيئا فهل يجب  
عليه تجهيل المهر المذكور أم لا وهل اذا وقع هذا العقد بحضور من الشهود يكون باطلا أم لا أقنونا  
((الجواب)) السكاح المذكور صحيح حيث وقع العقد على الوجه المشروح ولها طلب القدر المشروط  
تجهيله أو قدر ما يجعل لمثلها عرفا ولا يمنع نفسها عنه وطلب نفقتها منه ولا تكون بذلك ناشزة واعساره  
ليس بعذر في ذلك والله أعلم ((سؤال)) في بنت مراهقة تزوجت أمها من رجل بصدائق مبین بعضه مجل  
وبعضه مؤجل فهل اذا طلق الزوج بعد ان دخل بها يصير ما هو مؤجل حالا أو يبقى على تجهيمه أقنونا  
((الجواب)) ان كان مؤجلا يحل بالطلاق وان كان مقسطا يبقى على تجهيمه والله أعلم بحقيقة الحال  
((سؤال)) فيما اذا مات أحد الزوجين واختلفت ورثة الميت مع الزوجة في قدر المهر فادعت الزوجة  
خمس عشرة وادعى ورثة الزوج سبعة وشهد شاهدان أحدهما بسبعة والآخر بخمسة عشر فهل لها  
السبعة أم مهر المثل أقنونا ((الجواب)) كل من أقام منها بينة على دعواه قبلت بينته وان أقام كل  
واحد منهما بينة قبلت بينة المرأة وشهادة هذين الشاهدين كالعدم وان عجزا فلها مهر مثلها فان كانت  
خمس عشرة أو أكثر فلها خمسة عشر وان كانت سبعة أو أقل فلها السبعة والافهر المثل ان كان فيما بين  
ذلك كما أفاده في البحر مطولا والله أعلم ((سؤال)) في نفقة امرأة تخرجت ناشزة من بيتها ثم الرجل فارقها  
هل تستحق نفقة أم لا ثم انها أطلقت اسمها على زوجها وهو شريف وقالت ما تساوى بابو ج وانها تكلم  
الا جانب وحال العقد كان الشرط انها بكر فظهرت غير ذلك فماذا يجب وهل يجب المهر كلاً أم يسترد منها  
أقنونا ((الجواب)) مادامت ناشزة لا تستحق النفقة وان عادت تعود لها النفقة ويرفعها الحاكم الشرعي  
يعززها ونحو جهار حرام وكذلك تستحق التعزير بتسلطها على الزوج ولا عبرة بشرط البكارة قال في الدرر  
شرط البكارة ووجدها ثيبا لزم الكل أي كل المهر ولا عبرة بالشرط انتهى والله أعلم ((سؤال)) في امرأة  
زوجتها أمها من رجل وقبضت صداقها وجهزتها بشئ لم يف بما قبضته ونالت شيئا من أناس وعرضا من  
ابن الزوج ثم طلقها الزوج فاستلمت أمها ما ذكر وقبضت مهرها المؤجل ومصرف العدة ومنعته عن بيتها  
فهل للبنت ان تطلب من أمها جميع ما ذكر واذا امتنعت من اعطائها اياه تجبر الام على الاعطاء أم لا وهل  
تقول اني أنفقت عليك حال صغورك والحال انها لم تؤذن لها في ذلك بينوا ((الجواب)) لا عليك الام شيئا من  
مهر بنتها ويجب على الام أن ترد على البنت جميع ما فضل من الجواز ولو ازم العرس وكذلك يجب عليها  
ان ترد الصداق المؤخر وأما مصرف العدة فان أنفقته عليها باذنها فلا رجوع والا فترده ان كان دراهم  
وان كان طعاما فاطعمتها اياه فلا رجوع ولا عبرة بقول الام اني أنفقت عليك الخ حيث لم ياذن لها القاضي  
ليكون ديناً عليها والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة خلا بها الا انه لم يطأها ثم مات عنها وعن أولاد



فهل يكون مهر هادينا يؤخذ من تركته أم لا وهل إذا لم يدفع إليها الأولاد قائلين ربما يحدث دين عليه  
وقد مضى من موته شهور عديدة يجبرون على دفعه إليها مع ما يخصها من الميراث أم لا اقتونا ((الجواب))  
عموت الزوج بعد العقد الصحيح يجب كمال المهر سواء دخل بها أو لم يدخل بها ويجب لها ميراثها ولا يلتفت إلى  
احتمال الديون فيقسم الميراث بينهم بالفريضة الشرعية والله الهادي ((سؤال)) ما مقدار أقل المهر  
وأكثره عند السادة الحنفية اقتونا ((الجواب)) أقله عشرة دراهم أو دينار آجر ولا حد لأكثره كافي  
كثير من المتون والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بكرا بمهر معلوم فلما سرت بينهما الخلوة نفرت نفس  
الرجل منها ولم يقربها ومكث معها أياما فظهر بها داء الطرازير فسأل عنه فاجابت أنه قد يم بها فخالعها وهي  
بكر فهل يجب على الرجل دفع بقية المهر كلالها أو نصف المهر اقتونا ((الجواب)) إن كان قربانها يضر  
بالزوج فليس لها غير نصف المهر والا فجميعه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لامرأته إن أبرأتني أفارقت  
فقال له روح إن كان لي شيء فانا أطالبه منك فطلقها فهل تستحق عليه شيئا أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم  
تستحق عليه مؤخر الصداق إن كان وكذا النفقة والسكنى وأما الكسوة فإن كانت ممتدة الظهر تجب  
والأفلا ولا يستفاد من كلامها هذا إبراء والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج بنتا له وأخذ مهرها بغير عطاء  
منها فبعد مدة انتقل أبوها إلى رحمة الله وخلف تركته تزيد على أداء مهرها فهل يجوز لباقي الورثة أن  
يمنعوها عما كان في ذمة أبيها أم تستوفي حقها اقتونا ((الجواب)) ليس لهم أن يمنعوها إن تطلب  
مهرها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها مهر بذمة الزوج فقالت له انفق على من مهرى  
الذى عندك خسين ديناراً أجمعني بها فأنفق الزوج عليه ذلك فجاء أخوها ووصيها وطلبوا من الزوج  
كل المهر فقال أنفقت عليها في أجمعها خسين ديناراً بأمرها ورضاها فامتنعوا من الرضا وقالوا لا بد من  
أخذ المهر كله فهل لهم أن يطلب ذلك أم لا وهل لها التصرف في مهرها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم  
للمرأة أن تتصرف في مهرها كيف شئت وليس لوصيها ولا أخيها طلب ذلك وسقط عن الزوج القدر  
المذكور إن صادقته المرأة على ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بحرمة وفي صلب  
العقد بهامى مهرها مائتين وثلاثين حرفاً وقد كان توافق مع وليها قبل العقد على أقل من ذلك فهل يلزمه  
ما وقع عليه العقد أو الذي توافقا عليه من قبل ثم إن هذا الرجل بعد أن دخل بها استدان منها حجلاً  
عنه أربعة أخرى وعرضها فيه لبه طفاً فقبلتها في الحجل فتمتع بها مدة ثم باعها بثمانية أجر فقبضها  
الزوج فهل يلزمه دفعها لزوجته أم عن الحجل ثم إن هذا الرجل قد كان ملكاً لزوجته شيئاً من الامتعة  
فهل له الرجوع فيها أم لا وقد كانت الزوجة دخلت عليه بغية فاتممت في بيت الزوج فهل يحتاج للزوج  
أم لها ثم إن ذلك الرجل طلقها فهل يلزمه لعدتها نفقة ومسكن وكسوة أم النفقة والمسكن فقط اقتونا  
((الجواب)) إن اتفقا على أن المهر كذا والزائد سمعة فلا يجب غيرها اتفاقاً عليه كما أفاده في التفسيرية  
وتعويض اللبة عن الحجل صحيح ويلزمه رد ثمنها وهي ثمانية أجر وجميع ما ملكه لها وقبضته لا يملك الرجوع  
فيه لأن الزوجية مانعة عن الرجوع في الهبة كافي جميع المتون وتحتاج الغنمة ملكاً لصاحبها وحيث  
طلقها فإنه يلزمه النفقة والسكنى بالاتفاق وأما الكسوة فإن امتنعت عن القصر المدة كما إذا كانت عدتها  
بالحيض وحاضت أو بالأشهر فإنه لا كسوة لها وإن احتاجت إليها الطول المدة كما إذا كانت ممتدة  
الظهر ولم تحض فإن القاضي يفرض لها وهو الذي حرره الطرسومي في أنفع الوسائل وهو تحرير حسن  
مفهوم من كلامهم كذا في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثاً ولها معه  
مدة طويلة والزوج يأخذ ما كان باسمها من أنفار وصدقات وحصصها من الدشينة وغير ذلك من مؤخرها  
ومصرف العدة وغيرها فهل يجوز له ذلك وهل للزوجة المذكورة مطالبة بذلك أم كيف الحال اقتونا  
((الجواب)) نعم لها مطالبة الزوج فيما قبضه من حصصها وأنفارها وما هو لها من الصدقات ومؤخر  
صداقها وأما مصرف العدة فإن سبق منه راض بمقدار معين أو قاض من الحاكم الشرعي فلها مطالبة  
والأفليس لها مطالبة نفقة لمدة مضت ولها المطالبة للمستقبل مادامت في العدة والحالة هذه والله أعلم



### باب القسم والنشوز

((سؤال)) في رجل عنده زوجتان يمضي عند واحدة منهما ليلا ونهارا كاملا ويجي عند الاخرى نصف الليل واذا اختصمت معه وقالت لاى شئ تجيئني نصف الليل يقول مالك الا الليل فهل له ان يفعل ذلك معها أم يفعل كما يفعل مع الاخرى أقتونا ((الجواب)) يجب عليه التسوية في الليل حتى لو مكث عند واحدة أكثر النهار كفاه ان يمكث عند الاخرى ولو بأقل منه بخلافه في الليل حتى لو مكث عند احدهما بعد المغرب ثم جاء للثانية في الليلة الثانية بعد العشاء فقد ترك القسم كافي النهار وقال في فتح القدير لا تعلم خلافا في ان العدل الواجب في البيوت والتأنيس في اليوم والليلة انتهى والله أعلم ((سؤال)) في الرجل اذا اراد وطء زوجته وما نعتة هل عليها في كل يوم مرة أو مرارا أقتونا ((الجواب)) قال الشيخ العلامة علاء الدين في شرح ملتقى الأبحر ولم أر حكم ما لو تضررت من كثرة جماعه ومقتضى السطرانه لا يجوز له ان يزيد على قدر طاقتها وأما تعيين المقدار فلم أره لا غمنا انتهى وهو ظاهر ملايم للقواعد الشرعية والعقلية والله أعلم ((سؤال)) في رجل تخاصم هو وزوجته وطلبت منه ان يطلقها وأبرأته فلم يطلقها فخرجت من بيته من غير طلاق منه ومكثت عندوكيلها فهل لها أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس للمرأة ان تخرج من بيت زوجها بغير حق وان ساعدها الوكيل على ذلك عززه الحاكم الشرعي ويثاب على ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة خرجت من دار زوجها بغير اذنه مرارا فغناها عن الخروج الا باذنه فخرجت فأمسكها خارجا عن الدار وأشهد عليها الجيران فأخذت ابنها منه وراحت فهل له ان يردها الى الدار ويسد عليها الباب أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم لذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة نشرت فحوا ربع سنين وهي عاصية فهل يلزم زوجها لها نفقة وهل يلزمه لها الوقوف في رأس كل شهر أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يلزمه لها نفقة سواء وقف عليها في رأس كل شهر أو لم يقف والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تخرج بلا اذن زوجها وتغنه من وطئها هل له ضربها على ذلك أم لا ((الجواب)) نعم له ضربها ضربا غير مبرح والحالة ما شرح والله أعلم

### باب الرضاع

((سؤال)) في امرأة ارتضعت من لبن امرأة هي زوجة رجل واللبن منه وارتضعت رجل من لبن امرأة أبي الرجل الذي ارتضعت المرأة من زوجته واللبن منه فهل يحل له مناعتها أم لا ((الجواب)) لا يحل له نكاحها لانها بنت أخيه من الرضاعة والحالة هذه والله الهادي ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة ثم بعد مضي ستة أعوام تشاجر معها ومضت الى بيت أخيها فطلبها زوجها فغناها عن الرجوع وقال للزوج انها اختك أَرْضَعْنَهَا فَلَا تَمَعَ بِنْتُهُ وَتَشْهَدُ بِذَلِكَ الْمَرْضُوعَةُ وَزَوْجُهَا وَأَخْتُهُ فَهَلْ يَثْبُتُ الرِّضَاعُ وَتَقَعُ الْحَرَمَةُ أَمْ لَا ((الجواب)) نعم يثبت الرضاع وتقع الحرمة بهذه الشهادة وان كان بشهادة المرضعة ادلائمة في ذلك وأما وقوع الفرقة فذلك الى القاضي لان هذه تتضمن ابطال حق العباد ولا يحتاج الى دعوى لان أمر الزواج مبني على الاحتياط كما أفاده في البحر الرائق مطولا تفلا عن شرح المنظومة من كتاب الرضاع والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أجنبية أرضعت ولدا أجنبيا ولا راضع أخت والمرضعة ولد فأراد ولد المرضعة ان يتزوج باخت الولد المذكور فهل له ذلك بعد رضاع أخته لأمه أم لا ((الجواب)) نعم له ان يتزوج باخت أخيه رضاعا ونسبا فانهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وضعت بنتا فأرضعت أمها هذه الطفلة فسمع نائب البلد فأرسل لجد الطفلة قائلا له احذر ان تدخل بيتك فان زوجة ابنتك حرمت عليك فقهر الرجل فما الحكم في ذلك أقتونا ((الجواب)) لا يجوز لاحد من الناس ان يحكم بتعريم ما أحل الله تعالى رجبا بالغيب اذ أمها من قبل ارتضعت منها وليس العلة غير الجزئية والجزئية ثابتة من قبل أمها وهذا كلام باطل بالاجماع وهو عن الصواب بعيد ويستلزم العقاب والوعيد والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة ودخل بها ولم يقربها ثم بعد مدة ظهرت بينه شرعية بان أخته أرضعتها مدة قدرها خمسة وثلاثون يوما واعترفت أخته بذلك فلما سمع الزوج بذلك اجتمع هو وجماعة من المسلمين وشهدت



البينة في وجهه كاذ كقترن وقبل كلام الشهود وقال بعد ان صارت أختي تجلس عندى وتعزىنى فنعها  
 أخوها من ذلك وذهبت عند أخوتها فبعد مدة جاء رجل يريد زواجها فحصل منه بعض كلام يدل على  
 المعارضة فهل يسوغ له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث اعترف بعد كلام الشهود وتركها يا قول  
 فانها تبين عليه لا الى عدة وتحمل لكل من يتزوجها ولا يلتفت الى كلامه ان رضى أو غضب وهو أجنبي  
 منها والحالة ما شرح كما أفاده في البحر في كلام متفرق والله أعلم ((سؤال)) في أخوين ذكرين رضع أحدهما  
 من امرأة مع بنت لها فهل للاخ الا تخران يتزوج تلك البنت أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للاخ الا تخران  
 يتزوجها قال في تنوير الابصار وتحمل أخت أخيه رضاعا ونسبا ولا شأن ان هذه أخت أخيه رضاعا والحالة  
 هذه والله الموفق ((سؤال)) في رجل له أمة مستولدة فأرضعت ابنة للغير رضعة أو رضعتين فهل لو دبنت  
 سبدا الأمة ان يتزوج بالمرضعة من أمة جده أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يحمل له ان يتزوج بها لانها خالته  
 من الرضاعة لانها رضعت من لبن جده أبي أمه فافهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها أختان احدهما  
 لها غلام والثانية لها بنت فأرضعت البنت في مدة الرضاع وأرضعت الغلام في غير مدة الرضاع بعد مضي  
 ثلاثين شهرا والحال كان فيها لبن فهل تثبت بهذا الرضاع حرمة اذا تزوجها أم تحرم عليه اقتونا  
 ((الجواب)) قول السائل في غير مدة الرضاع كلام غير مفهوم المعنى اذ قوله في غير مدة الرضاع ان أراد  
 به منذ وضعت المرأة والغلام الذي رضع منها فيمدون السنتين فانه يثبت بهذه الرضاعة الحرمة فلا يتزوج  
 الغلام بالبنت لانها أخته وان أراد بقوله في غير مدة رضاع الغلام بعد مضي ثلاثين شهرا من ولادته فلا  
 عبرة بهذه الرضاعة ولا تصير البنت بذلك أخته والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في عبد خادم اشتراه  
 سيده وله من العمر عشرين ورضع من زوجة سيده وهى لها ثلاث بنات وهو رضيع مع الوسطى منهم فهل  
 تصير البنات من المحارم أم التى رضع معها أم لا يصرن من المحارم اقتونا ((الجواب)) لا تصير زوجة  
 سيده له اما من الرضاعة ولا أحد من بناتها محرر ما بل اذا بلغ يكون في حكم الرجال الاجانب باتفاق الاثمة  
 الاربعة رجعهم الله تعالى والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أخت من أبويه أرضعت بنتا  
 ثم أرضعت هذه البنت من امرأة أخرى بلبن فخل آخر فهل تكون هذه الأخيرة محررا لهذا الرجل أم لا  
 فيترج بها اقتونا ((الجواب)) نعم له ان يتزوج بها كفى طامة المتون والصورة هذه والله الهادى ((سؤال))  
 في رجل تزوج باهرا أرضعت معه من ثدى واحد ومضت مدة وهو لا يعلم بذلك ثم أخبرت المرأة المرضعة  
 انها أرضعت ما هل يقبل قول المرضعة أم لا اقتونا ((الجواب)) قال الفقيه أبو الليث السمرقندى في خزنة  
 الفقه ونقله عنه في البحر والنقل من الاصل رجل تزوج باهرا فقاتل امرأة أنا أرضعتهم فهى على أربعة  
 أوجه صدقها الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها المرأة أما اذا  
 صدقها ارتفع النكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بها فأما اذا كان دخل بها فلها مهر المثل وان كذبها  
 فلا يرتفع النكاح بينهما ولكن ينظر ان كان أكبر رايه ام اصادقه في اخبارها يفارقها احتياطا وان كان  
 أكبر رايه انها كاذبة في اخبارها يمسكها وان كذبها الزوج وصدقها الزوجة يبقى النكاح ولكن للمرأة ان  
 تستحلف الزوج ما تعلم اني أختك من الرضاع فان نكل فرق بينهما وان حلف فهى امرأته وان صدقها الزوج  
 وكذبها المرأة ارتفع النكاح لكن لا يصدق الزوج في حق المهر ان كانت مدخولة يلزمه مهر كامل وان  
 كانت غير مدخولة يلزمه نصف المهر والله أعلم ((سؤال)) في امرأة عمرها ثلاث سنوات أرضعت من امرأة  
 هل تكون أمها وزوجها أباهما وأولادها أخوتها أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تكون المرأة أم هذه البنت  
 من الرضاعة بل هى أجنبية ولا عبرة بهذه الرضاعة فافهم والله أعلم ((سؤال)) في الرضاع كم عدد الرضعات  
 المحرمات وما حده وما قدره وهل تقبل شهادة المرضعة على فعل نفسها اذا لم يكن شاهد غيرها لا ذكر ولا  
 أنثى واذا قالت أرضعت ولا أدري كم عدد الرضعات واذا رضع ذكر من أنثى مع زوج وفارقها الزوج ثم  
 تزوج غيرها وأرضعت أنثى بلبن الزوج المدكور الذى رضع الذكرك لبنه من الزوجة الاولى يحرم أحدهما على  
 الاخر أم لا واذا كان لرجل زوجتان أرضعت احدهما ذكرا والاخرى أنثى يجوز للذكر ان يتزوج بالانثى  
 أم لا بينوا ((الجواب)) اعلم ان هذا السؤال مشتمل على عدة مسائل الاولى في عدد الرضعات فعندنا ثبت



الرضاعة بمصة واحدة اذا وصل اللبن جوف الطفل في وقت حاجته وهو مقدر يستين على الاصح والثانية شهادة المرضعة ولا يجب قبولها الا اذا غلب على الرجل صدقها فانه ينبغي ان يتنزه والا فلا بد من شهادة رجلين أو رجل واحد أو رجلين أو رجل واحد وان كان زوجها والثالثة اذا وضع ذكرا من أنثى الخ نعم يحرم لانهم ما قد اجتمعوا على لبن أب واحد وان اختلفت المرضع وهما اخوان من الرضاعة والرابعة اذا كان لرجل زوجتان الخ لا يجوز منا كتمانها لان زوج المرأتين أبوهما من الرضاعة والكلام هنا كالسكلام في المسئلة الثالثة ان كان لبنها منسبه وان كان لبن احدهما من غيره فانه يجوز لانه ربيبه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل رضع مع بنت عم له وهما في مدة الرضاعة ثم ان ذلك الرجل أنما أكبر منه فاراد ان يتزوج منه المذكرة فهل تحرم عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) لابن عمها الذي لم يرضع من أمها ولم يرضع من أمه ان يتزوج بها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة فجاءت بابن فرضعت منها بنت أجنبية ثم جاءت بنت ثم تزوجت بزوج آخر فجاءت بنت ثم تزوجت البنت الاجنبية فجاءت باولاد ذكور فهل تكون البنت من الزوج الاخر خالة للولاد من الاولاد من الزوج الاخر لم يرضع من لبن ابى البنت الاخر أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) نعم تكون البنت من الزوج الاخر خالة للولاد البنت الاجنبية لانها رضعت من لبن أم البنت وان لم يكن من لبن أبيها لانها اختها من أمها من الرضاعة فافهم والله أعلم

### \* (كتاب الطلاق) \*

((سؤال)) في رجل طلق زوجته وأرسلها الى أهلها فقال له جيرانه له طلاق ما يفدى فقال طلقها طلاقا فائتيا وكانت حبلى فوضعت بعد خمسة أشهر فأراد ان يرجع وقال أنا طلقته باسأني ما طلقته بقلبي كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) وقمت عليها طلاقا وله من اجعتها بعد جديد برضاها والله أعلم ((سؤال)) في رجل مريض طلق زوجته ثلاثا وبعد مدة مات ولها بذمته مؤخر مهرها هل لها طلبه وطلب الميراث وهو مقيم اقتونا ((الجواب)) نعم لها طلب الميراث من ربع ان مات وهي في العدة قبل انقضاء ثلاث حيض كوامل وهي مصدقة بيمينها والافلاشي لها والله أعلم ((سؤال)) في رجل أودع رجلا ناقة فربطها المودع مع جله في جبل واحد معا فاختنفت الناقة وماتت فسمع صاحبها بذلك فحلف بالطلاق من عباده انه لا يسمع بقيمة الناقة ثم انه طاب قلبه بذلك فهل يقع عليه طلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يقع عليه طلاق لانه ليس له على المودع قيمة لانه لا ضمان مع عدم التفريط ولا يجب له عليه شيء ان لم يعلم عدم وجوب الضمان شرطا فلا يقع طلاق عند الامام الاعظم ومحمد وجمعا الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته في مرض موته والحال انه مات ولم تنقض عدة الطلاق هل المطلقة في مرض الموت ادامات الزوج وهي في عدة الطلاق تستحق الميراث أم لا اقتونا ((الجواب)) اذا لم تكن مختلعة بمال أو مخيرة فاختارت نفسها او طلقها وماتت وهي في العدة ترث منه وتعتدله باربعة أشهر وعشرين كان بطريق الصريح وان كان بالينونة تعتد باربعة الاجلين والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها طلاقك بدم يترك فهدمت بيتها ثم قال له وكيلها المفوض كل طلاقها فقال طلاقها بيمينه براءتها فقال له أبرأ الله من الثلاثين حرقا بيمينه مهرها ومن الخمسة والخمسين حرقا التي في ذمتك وليس لها عنده غير ذلك فهل له الرجوع في الزوجه بعد هذا اللفظ المذكور أم لا اقتونا ((الجواب)) بحيث أمضت البراءة وقع تطليقتان تطليقة بدم البيت وتطليقة بالبراءة وله من اجعتها بعد جديد برضاها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثا في حالة الغضب ثم عقب طلاقه بكما احللت لي حرمت على فهل تزون أن يسترداها مطلقا أم بعد زوج وهل كلمة كتمان تقتضي التأييد أم لا اقتونا ((الجواب)) لا نرى ضمن بل ولا جميع أهل المذاهب الاربعة استرداها مطلقا واذا تزوجها بعد عدة زوج آخر طلق عليه لان كلمة كتمان العموم الافعال قال في جامع الرموز كتمان زوجتك فانت طالق فانه يقع طلاقه كتمان زوجها ولو سبعين مرة وينبغي ان يكون في حكم الزوج نحو ان دخلت في نكاحي أو صارت حلالا لي انتهى وهذا



صريح في الباب والله أعلم ((سؤال)) في رجل وزوجته الرجل شافى المذهب وهي مالكية تشابرا  
 فطلبت منه الطلاق فنع الان يكون بإبرائهم فإبرائه فطلقة واحدة براءتها فبعد عدة أيام تطايت الانفس  
 من كل منهما ورجعت في براءتها ورجع في طلاقه فهل تحل له أم لا اقنونا ((الجواب)) وقعت عليها طلقة  
 واحدة وصحت البراءة وله مراجعتها بعقد جديد برضاها عند الامام الاعظم وأصحها به والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل سرق لزوجته شيئا حواشك فقالت له ما أشيل حواشكي حتى تبين لي فقال طلقتك باثنتين اقنونا  
 ((الجواب)) وقع عليها طلقتان رجعتان وله مراجعتها لان قوله شيلي حواشك ليس من كنايات الطلاق  
 ولا من مرادها والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلبت منه زوجته ان يطلقها وتبرئه من بقية مهرها ومن  
 مصرف عدها ومن سكنها ومن دين لها عنده معلوم فقال لها طلاق بعهدة براءتك فهل يصح الطلاق ام لا  
 واذا اراد الرجوع نصح البراءة أم لا اقنونا ((الجواب)) الطلاق الواقع صحيح وهو طلقة بائنة تلك المرأة  
 بها نفسها وبرى الزوج من باقى المهر ومن الدين الذى بذمته ولم يبرأ من السكى بل يجب عليه ان تسكن  
 في البيت الذى كانت فيه ساكنة حتى تستوفي عدها حق الله تعالى وله مراجعتها برضاها بعقد جديد وليس  
 لها طلب ما كان بذمته من المهر والدين لان الساقط لا يعود وقد سقط والله أعلم ((سؤال)) في رجل منع  
 زوجته من الخروج الا باذنه ثم خرجت بغير اذنه فهل تكون ناشزة بخروجها أم لا اقنونا ((الجواب)) نعم  
 تكون ناشزة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثا ثم قال من فوره  
 لا بائنين كيف الحكم اقنونا ((الجواب)) وقع عليها ثلاث تطليقات والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 خدام ضربه مخدومه فلما تم الضرب قال عليه الحرام ما عاد يخدم غير هذه السنة وليس له غيرها منعة  
 فهل يحنث ام يقع الطلاق اقنونا ((الجواب)) ان خدمه في السنة المستقبلية تقع طلقة بائنة ان قوى  
 الطلاق اولم ينوشبأ ولا يجب عليه كفارة عمن وان لم يكن له امرأة يجب عليه كفارة عمن وان قوى بها  
 البين فقط يجب عليه كفارة عمن ولا يقع الطلاق والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق امرأته بواحدة ثم  
 راجعها ثم طلقها ايضا بواحدة كيف الحكم هل يفرض لها صداق وعقد جديد أم راجع حكم الطلقة  
 الاولى ((الجواب)) راجع حكم الطلقة الاولى والله أعلم ((سؤال)) في رجل اختصم هو وجاره والتزم  
 بالحرام انك ما ندخل هذا البيت وان دخلت هذا البيت ليس لك عندي لادعوى ولا طلبة فرفض الزوج  
 والزوجة فدخل عليهم الجيران الذين التزم على زوجته انك لا تدخل بيتهم فشنى الرجل من مرضه فطرد  
 زوجته خوفا انها حرمت عليه اقنونا ((الجواب)) بدخول الجيران عليهم في دارهم لا يقع طلاق وهي  
 زوجته والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل عليه دين فطالبه الناس فجاء الرجل لامرأته فقال لها  
 الديانة يطلبوني بدين فانت اعطيني بيتك أرهنه وأعطى الدين فابت أن تعطيه البيت فقال لها ان كان  
 ما تعطيني البيت فانت حرام على وأنت طالق بالثلاثة بحضرة أمك وأحسنك ولم يصبح الرجل في البلد فهل  
 يجوز شهادة الام والاحت على الرجل بانه رفع عليه الطلاق وله مدة وله مند تكلم بهذا أحد عشر شهرا  
 فهل يقع عليه الطلاق بشهادة الام والاخت أم لا اقنونا ((الجواب)) وقع عليها الطلقات الثلاث لوجود  
 الشرط وهو عدم اعطائها البيت لان المعلق بالشرط كالمجزع عند وجود ذلك الشرط واما الشهادة فان  
 كانت الدعوى من البنت فلا تقبل لها شهادة الام كما صرح به العلامة الزيلعي وشهادة الاخت مقبولة مع  
 تكميل نصاب الشهادة والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته أنت طالق وخرج من  
 عندها فسأله جماعة أنت طلقها واحدة أو ثلاثا وكرروا عليه ذلك فقال بالثلاثة ولم ينو انشاء ذلك ولم يعد مع  
 لفظه أنت أو هي طالق فهل يقع عليه به شيء بعد وقوع الطلقة الاولى أولا ويكون له مراجعتها في العدة  
 أم لا وهل اذا قال الجماعة المذكورة انه مجنون يصح طلاقه أم لا اقنونا ((الجواب)) حيث لم ينو انشاء  
 طلاق لا تقع في الديانة الا الطلقة الرجعية فيملك مراجعتها بلا عقد في العدة ولا عبرة بقول الجماعة انه  
 مجنون وان ادعى هو المجنون فلا بد من اقامة البينة انه يصيبه اللحم قبل اليوم وبعد ذلك يصدق ببينه انه  
 نكلم وهو مجنون والا فلا عبرة بدعواه أيضا فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل منع زوجته من الدخول  
 على أهلها وقال لها ان دخلت فليس لك على دخول ولم يضر بها شيئا في نفسه فهل تجمع من الدخول عليهم



أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يقع عليه اطلاق وان دخلت لاهلها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
تشاجر مع زوجته ففكر رخصها بالطلاق في يتي حرام فخصر أخوها وقومهم وقوع الطلاق وأراد الخروج بها من  
بيت الزوج ففعله الزوج من ذلك وقال يلزمني الحرام منها لا يخرج هذه الليلة وبعد ساعة أذن لها بالخروج  
وخرجت ما الحكم ((الجواب)) حيث خرجت المرأة قبل طلوع الفجر تقع طلاقه بآئنه ثلاثاً بنفسها إن لم ينو  
الثلاث وله مراجعتها بعد جديد برضاها إن لم يقع منه تطليقتان قبل هذه لأن قوله هذه الليلة حقيقة في  
سواد الليل كما هو مقرر في الأصول وقد أكد به بامم الإشارة فلا يخلوها ما إن يكون وقع كلامه في النهار  
في تناول ليلة كاملة عقيب ذلك النهار أو في الليل في تناول باقي الليلة إلى الفجر لأنه مسماه ولا عبرة بأذن  
الزوج في الخروج لأن التعليق لم يقع مقيداً بالأذن منه فثبت أنه كان مراداً للتجيز لأن المعلق بالشرط  
كالمعز عند وقوع ذلك الشرط ولم يرد إلا إيقاع الحرمة كما هو المتبادر والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر  
هو وزوجته وقال لها أنت طالق ثم رجع في طلاقه في الساعة والحين من نهاره ثم راجع زوجته وحصل بينهم  
تشاجر آخر وقال لها أنت طالق بواحدة كيف الحكم ((الجواب)) وقع عليها طليقتان فان طلقها من قبل  
واحدة أبضا حرمت عليه والأفله مراجعتها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته  
وقال لها قومي اخرجي من داري وقشع أسبابها وجعلها على رأسه فقالت له على أي وجه تحمل أسبابي  
وتخرجني من دارك وأنا لي رجال فقال لها روي إلى دار أهلك وكلت لك لحقت فقاتت له على عشرين  
دينار أفراد عليها كلمة قبيحة وأرسلها إلى دار أهلها فهل تطلق منه بهذا الفعل وتأخذ ما هو لها بدينه أم لا  
أقنونا ((الجواب)) إن نوى بهذا القول الطلاق يقع طلاقه بآئنه ثلاثاً بنفسها ويجب لها عليه النفقة  
والسكنى في دار طلقها فيها ويجب عليه تسليم ما هو لها والله أعلم ((سؤال)) في رجل حلف بالحرام في يوم  
مخصوص أنه يوفي فلان حقه فيه فوفاه حقه في اليوم الحالف عليه فادعى عليه أولاده أنه حلف من أمهم  
بالحرام ولم يوف فلان حقه والحال أنه لم يقصد بالحرام الطلاق فتعصبوا مع أمهم على والدهم ومنعوه عنه  
وقالوا طلقته نكاحاً فهل لهم ذلك وهل يحرم عليهم منعها عنه ويلزم الحاكم تأديبهم ومنعهم من ذلك وهل  
يحرم على المرأة مطاوعة أولادها وتعزير التعزير اللائق بحالها وتسقط نفقتها وكسوتها وطاوعتها لهم  
ومخالفتها لزوجها أم كيف الحال ((الجواب)) أما إذا أوفى الحالف مال فلان في اليوم الموعود فلا تقع  
اليمين وأما إذا لم يوف فانه تقع عليه طلاقه بآئنه ثلاثاً بنفسها ولا يملك مراجعتها بغير عقد جديد ولا بد من  
رضاها إن لم يسبق منه تطليقتان والمرأة خصم في ذلك أما الأولاد فلا تقبل شهادتهم لأمرهم على أبيهم كما  
صرح به نفع الدين الزبلي والعلامة ابن الشلبي والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته يلزمني الحرام  
منك يا فلانة بنت فلان أني ما صرت أكسوك إلا دوت في فمك ل إذا كساها غيره من خمار وقمص وسراويل  
تطلق عليه أم لا ((الجواب)) نعم تطلق عليه والمخرج منه أن يعطيها دراهم وهي تكسو نفسها بما أحببت  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فبرزت إلى أهلها فدخل بينم ما جماعة من المسلمين أنه يمنع  
عنها الضرب والتزم بالطلاق أنه لا يضربها في حال الالتزام أضمر أنه ما عاد يضربها بالهصاف دخلت الدار  
ومكثت مدة أيام فبرزت من داره بغير إجازة فضر بها يده فهل يحث وتطلق منه أم لا حيث أنه التزم  
في ضميره أنه ما يضربها بالعصا أقنونا ((الجواب)) حيث نوى بالضرب الضرب بالعصا يصدق فيما بينه  
وبين الله تعالى وما قضاء فغير مصدق والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان خرجت فانت حات  
والحال أن الزوج لم ينو بتلك اللفظة طلاقاً ماذا يترتب عليه من الأحكام هل يقع عليه الطلاق أم لا أقنونا  
((الجواب)) لا يقع عليه الطلاق ولو نوى لا تعتبر نيته لأن هذا ليس من ألفاظ الطلاق الصريحة  
ولا الكناية والله أعلم ((سؤال)) في رجل كان سابقاً شيخ جماعة والتزم بيمين أنه لا يعمل شيئاً عليهم واحتاج  
الوقت بعد ثلاث سنين إليه وجعلوه شيئاً وهو ناسي اليمين ولم يعرف ما التزم به ومنهم من يقول بالحرام ومنهم  
من يقول باليمين ولم يعلم كيف الحكم أقنونا ((الجواب)) إن تذكروا قامت البيعة بأحد الأمرين تعين ذلك  
وإن قامت البيعة بالأمرين جميعاً وقع الطلاق ووجب الكفارة لأن هذا مما يتكرروا أن لم يعلم شيء فلا  
طلاق عليه لأن الطلاق لا يقع مع الشك والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لامرأته أنت طالق يا فلانة



فقالت تطلقني يا فلان فقال أنت طالق فقالت له تطلقني وأنا أم أولادك فقال أنت طالق فهل يكون هذا  
 الطلاق منه طلاقاً واحداً أم ثلاث تطليقات أقتونا ((الجواب)) ان لم ينوشياً أو نوى ثلاث تطليقات  
 فثلاث وان نوى واحدة يصدق ديانته كما أفاده الرمي عن الزيلعي والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق  
 زوجته وهي حامل منه فاسكنها في داره ويدخل عليها فهل له ذلك بعد ان طلقها أم لا وهل للمرأة أن تختار  
 لها داراً بانفرادها أم لا أقتونا ((الجواب)) ان طلقها واحدة أو ثنتين بالصريح فله الدخول عليها ان أراد  
 المراجعة وان طلقها ثلاثاً فلا يجوز له أن يدخل عليها ويحرم عليه ذلك وان كان بالدار سبق ولا يمكنه  
 الخروج منها حتى تمضي عدتها بوضعها حلاً فان لها أن تسكن داراً غيرها والابرة عليه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل تخاصم مع جماعة ثم أراد قوم الصلح بينهم فآخبر ذلك الرجل عن نفسه انه حلف بالحرام  
 لا يصطلم معهم والحال انه لم يكن انشأ قبل ذلك حلفاً وانما أخبر عن نفسه كاذباً فهل يقع عليه شيء بهذا  
 الاخبار الكاذب أم كيف الحال ((الجواب)) قوله حلفت بالحرام انشاء لا اخبار كاذب فاذا اصطلم تقع  
 عليه طلقة بائنة ومن تأمل المتون وجد ما مشحونه بهذه المسئلة والله أعلم ((سؤال)) في رجل حرمت  
 عليه زوجته وتزوجت بزوج آخر ثم طلقها الزوج الاخر فراجعها المشر اليه ثم أبرأته ثانياً فطلقها بهيئة  
 برأته هل يجوز له أن يراجعها اذا رجعت في برأته أقتونا ((الجواب)) لا يصح الرجوع في البراءة والطلقة  
 معدودة فاذا أراد مراجعها بعقد جديد برضاها له ذلك والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل شافى له مدة  
 من الزمن كسـلان وله زوجة ففي يوم من الايام أحضر اثنتين وطلقها بالثلاث فعاش بعد الطلاق اثنتين  
 وخمسين يوماً ومات فهل للزوجة ارث في مخلفاته وهل تستوفي عدة الموت أم لا ((الجواب)) في مذهب  
 الامام الاعظم ان طلق وهو مريض واستمر به المرض ولم يسبق منها طلب الطلاق ولم ترض بشيء ومات  
 ترث منه وتعتد بعد الاجلين أي أربعة أشهر وعشراً في ثلاث حيض وان لم تكمل لابد من كمالها بعد  
 الشهر المذكور ولكنسه يعتبر الحيض من وقت الطلاق لا الوفاة والشهور من وقت الموت والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل عليه دين لزوجه فطلبت منه ما هو ثابت بذمته فقال لها ان لم أوفك ما هو لك قبل  
 يوم الجمعة فانت طالق فسا فرو لم يدفع لها شيئاً ومضت المدة وعندهما من الشهود عدة فهل تطلق  
 أم لا ((الجواب)) تقع طلقة صريحة اذا وجد الشرط وهو دخول يوم الجمعة لان المعلق بالشرط  
 كالمجزع عند وجود ذلك الشرط والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجتان فحصل بينه وبين والدته تشاجر  
 فقال لها الاثنان أي الزوجتان طالقتان فهل يكون هذا الطلاق رجعياً أم لا وهل اذا كان لاحدى  
 الزوجتين مؤخر عشرة ذهب خمسة حالة بموت أو فراق وخمسة مقسطة في كل عام عشرة محقة فهل لها طلب  
 العشرة في الحال أو الخمسة التي هي حالة بموت أو فراق بينوا ((الجواب)) يقع على كل من المراتين طلقة  
 رجعية وللزوج المراجعة ولو بغير رضا منهما ان لم يسبق منه تطليقتان ويحل عليه بالطلاق الخمسة الذهب  
 الحالة باحد الامرين وأما الخمسة المقسطة فلا يجب عليه الا في كل سنة عشرة محقة طبق ما شرطاه  
 كما أفاده العلامة ابن نجيم والعلامة ابن الشلبي في فتاويه والله أعلم ((سؤال)) في رجل دعا رجلين بعد  
 مشاورة وأشهدهما على زوجته الغائبة انها بالثلاثة تدفع الشر هل تطلق أم لا أقتونا ((الجواب)) حيث  
 كان ذلك لدفع الشر ولم ينوطا فلا يقع عليها طلاق فيما بينه وبين الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 تشاجر مع زوجته فقال حرام ما عدت أكل من يدك فهل تحرم عليه امرأته أم لا أقتونا ((الجواب))  
 لا تحرم امرأته ولكنه ان أكل من يدها تجب عليه كفارة يمين والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج  
 ادعت زوجته عليه انه طلقها عشر تطليقات فأنكر الزوج ثم طلب منها بينة فلم تقدر على ذلك والحال ان  
 الزوج منكر فهل يصح قولها وهل للقاضي تخليفه انه لم يطلق أقتونا ((أجاب)) السيد عمر أمين الشافعي  
 لا يصح ادماؤها لالطلاق مع انكار الزوج وللقاضي تخليفه اذا أرادت ذلك والله أعلم (وأجبت) لا يقع  
 الطلاق بدوها وحيث أنكر الزوج الطلاق عند عجزها عن البينة لابد من تخليف الزوج حقا لله تعالى  
 ولولم ترد المرأة ذلك والله أعلم ((سؤال)) فبين طلب من زوجته ان تبرئه من مهرها ثم يطلقها فابرأته مما  
 طلب منها وطلقها بعد ان أبرأته مما شرطه عليها وهي في مرض الموت الذي هو سبب وفاته ادهل برئها



وهو الطالب للاراء أم لا وموتها كان قبل مضي العدة اقتونا ((الجواب)) لا يرثها لانه أسقط بمباشرة الطلاق ما كان يملكه وفعله مضاف اليه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية ثم راجعها ورجعت الى منزلها ثم اتهمها باختصاص فقال لها أنت على طلاقك الاول فهل قوله هذا يكون طلاقا ثانيا أم لا يكون قوله ذلك طلاقا لكون الطلاق الاول قد زال بالرجعة والحال انه لم تكن له نيسة في انشاء طلاق جديد اقتونا ((الجواب)) تقع طلاقه بلا نية رجعية لان صريح الطلاق لا يحتاج الى نية فقوله أنت على طلاقك الاول أى على طلاقك الاول والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج بامرأة حصل بينهما جدال فقالت المرأة للرجل ما عاد لي فيك هوى فقال لها الرجل نبرئيني فقالت له أبرئك فاحضر لها رجلا فقالت المرأة اشهدوا اني أبرأتك من مؤخرى ومهرى ومصرف العدة وككرا البيت ولم يتلفظ بالطلاق فسأله الشهود فقال لهم ثم الحرمة اذا أبرأت الرجل حرمت عليه فهل يقع عليه بهد التلفظ الطلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يقع عليها طلاقه بانه لان السؤال معاد في الجواب فقوله ثم بعد طلب الابراء وقوعه كان قوله ذلك ايقاظا لمرادها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل التزم من زوجته بالحرام انه لا يشرب التنباك فاختصم هو وأبوها فبأهلها فقال لهم ان يتسكم معي على غليون تنباك فاحذ الغليون وشرب منه وقال الله يحرمها كما حرمت المكعبة على الكفار فهل يتم طلاقه اقتونا ((الجواب)) نعم يقع عليها طلاقه بانه بوجود الشرط وهو شرب التنباك ثم قوله الله يحرمها الخ لا عبرة به لانه ابانة والبائن لا يلحق البائن وان لم يسبق منه تطليقتان له من اجمعتها برضاها بعقد جديد والله أعلم ((سؤال)) في رجل أخذ منه اختيار الطلاق قبل العقد بان قال أخ المرأة أنا ما أزوجهك أخشى الا ان تعطيني اختيار طلاقها بيدي ان تزوجت أخرى بعدها قال كذلك فهل يصبر مختارا بأمر الطلاق أم لا وعلى تقدير التسليم هل ينزل بعزله أم لا ((الجواب)) عليك الاختيار على أحد القولين وله عزله لان الوكيل من يعمل لغيره فلو قوض الى أجنبي طلاق زوجته كان نوكيا فيملك الرجوع عنه لكونه عاملا لغيره ولا يقتصر على المجلس كما أفاده في الجبر ثم قال بعد أسطر ومنها لو وكله بطلاق امرأته بطليها عند السفر وسافر ثم عزله بغير محضر المرأة الصحيح أنه بملك عزله لانه لا يجب عليه بطليها انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته لمي حوائجك ولم ينو طلاقا ثم طلقها تطليقتين رجعتين فهل يكون بذلك ثلاثا أم التثنية لا غير وهل يكون له الرجوع بعقد جديد ومهر أم لا ((الجواب)) لا يقع غير طليقتين رجعتين وله من اجمعتها ولا يحتاج الى عقد جديد ومهر والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته على الخروج الى الجيران في غيبته فقالت المرأة لا أطيق الجلوس وحدي فقال الرجل ان لم تطيق الجلوس وحدي فروحي الى بيت أميك تستأسي فيه فهل تطلق بهذا القول أم لا ((الجواب)) سباق الكلام يفيد انه لم يرد بذلك الطلاق بل يفيد ازالة وحشتم بموانستهم في بيت أبيها فلا يقع عليها شيء والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فيمن قال لزوجته لمي حوائجك ولم ينو به طلاقا ثم طلقها طليقتين رجعتين ثم سأله بعض الناس أطلقت فلانة ثلاثا أم لا فيجيبهم انه طلقها ثلاثا وتارة يقول لبعضهم ما صارت تحل لي وكل ذلك بناء على ان قوله لمي حوائجك طلاقه فهل تطلق ثلاثا أم التثنية لا غير وله من اجمعتها بغير عفة ومهر اقتونا ((الجواب)) يقع عليها ثلاث تطليقات قضاء وحرمت عليه وفي الديانة تثان وتحل له بلا عقد ومهر ويقضى القاضى بالقضاء والله أعلم ((سؤال)) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها ما تريد فقالت أبرأك الله فقال لها ان صحبت براءت فانت طالق ثلاثا على سائر مذاهب المسلمين اقتونا ((الجواب)) نعم براءتها صحيحة كما صرح به قارئ الهداية وحيث طلقها ثلاثا على صحة براءتها فقد طلقت عليه ثلاثا والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بنتا قاصرة ودخل بها ثم بعد مدة طلقها طلاقه وراجعها بعد ذلك ثم وقع بينهما خصومة وقال أنت طالق سبعين فهل له رجوع بعد ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تحل له هذه المرأة الا بعد زوج آخر بالاجماع بعد شرائطه الشرعية وهو آثم والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل غريب اختصم هو وزوجته في هذه الديار فبعد ان اختصم قال لها بعد ان أصل مكة نخوي على وتحلي لغيري اقتونا ((الجواب)) صيغه المضارع ليست من ألفاظ الطلاق الا اذا غلب في الحال كما في فتح القدير ونقله عنه في البحر الرائق وفي مسئلتنا



حيث أضاف الحرمه الى وصول مكة تحقق عدم إمكان جعلها المال بل تحضت للاستقبال فيبتدئ لا شيء عليه ولو وصل الى مكة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل غارى هو وأخوه فقال له الرجل أحلف بالطلاق ان كنت مغلوباً بذيعة خلف بالطلاق ولم يسم الزوجه فقال على الطلاق ان غلبت امرأته بالاذبح فقال له رجل آخر استثنى فقال ما فيها تسوى ثم أبى عن الذبيحة فهل يطلق عليه زوجته أم لا اقنونا ((الجواب)) المراءى حرام بلا شئ بالإجماع ويجب عليه ان يذبح الذبيحة فان لم يذبحها حتى مات فان امرأته تطلق عليه في آخر عمره من حياته والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وهو مريض طلاقاً بائناً وماتت فآرادت الزوجه مطالبة الورثة بثمنها فهل ترث أم لا اقنونا ((الجواب)) ان مات وهي في العدة قلها الميراث كافي الهداية والله أعلم ((سؤال)) في رجل مرض نحو ستة عشر شهراً وهو بدوى وبنه لونه من مكان الى مكان وخبث ولا يدري عن نفسه من شدة المرض وجاء جماعة وقالوا له اوص بعالمك وان كان عليك دين اوص به ولا رد لهم جواباً ثم طاب وقالوا له انك طلقتم زوجتك ولا معه محبط انه طلق من شدة المرض فهل يطلق عليه أم لا اقنونا ((الجواب)) ان كانت البينة تشهد انه مامعه من ذنبه شيء وكان خيئاً فانه لم يقع على زوجته الطلاق وان لم يكن له بينة على ذلك فهو مصدق بيمينه فيما بينه وبين الله تعالى والحالة هذه كما أفاده الشيخ خير الدين الرملي والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها واحدة رجعية وماتت وهي في العدة فهل يرثها زوجها أم لا اقنونا ((الجواب)) نعم يرث منها نصف الخلف ان لم يكن لها ولد وان كان لها ولد فله الربع والحالة هذه وبالله التوفيق ((سؤال)) في رجل قال لزوجته حال الغضب طابت نفسي منك اخرجي حوائجك من بيتي يريد بذلك تهديدها ونادى بها فهل يكون ذلك طلاقاً والحالة هذه أم لا اقنونا ((الجواب)) لا يقع الطلاق والحال ما ذكره في الدرر والغرر والجوهره والله أعلم ((سؤال)) في امرأة توفيت في خامس عشر شعبان وقد طلقها زوجها في سادس جادى الثانية فهل يحكم للزوج بالارث منها أم لا وايضاً للزوج بينة تشهد على اقرارها قبل موتها يوم انها باقية في عدة زوجها فهل لبيت المال منه من ذلك اقنونا ((الجواب)) ان كان الطلاق رجعياً فله الميراث وليس لاحد منه من ذلك وان كان بائناً أو تلاً فالا ميراث له كما أفاده في فتاوى قاضيان والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فقامت عليه ومسكنه من زين ثوبه وقطعت أثوابه وقالت له طلقني ولا عرفي بخلص نفسه منها الا بقوله البعده طالق ولم يقصد طلاقها وانما جعله حيلة لخلاصه منها وكان قبل ذلك طلقها تطليقتين فهل تقع عليه هذه الطلقة ويلحق ما سبق أم كيف الحال اقنونا ((الجواب)) نعم تقع عليها طلقة تالفة ولا تعتبر هذه التية وقد أطل في البحر الرائق بحثها فراجع ان شئت وهي من قسم طلاق المكره ولا شئ في وقوعه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته في مرض الموت ثم مات بعد أربعة أيام وتلبست بعدة الطلاق وبعد موته رجعت الزوجه للورثة تطلب ميراثها فقال الورثة مالك في الارث شيء فقالت ما طلقني الا في مرض الموت وأنا الحق في الارث هل تلحق شيئاً أم لا ولفظ الطلاق قال لها أنت طالق طلاقاً مافيه تنوى اقنونا ((الجواب)) نعم ترث منه وتعد عدة الوفاة وفيها ثلاث حيض حتى تستكمل بعد الاجلين والله أعلم ((سؤال)) في رجل مرض مرض الموت وطلبت منه زوجته أن يطلقها فقال لها أنت طالق طلاقاً مافيه تنوى وعاش يومين أو ثلاثة أيام ومات هل يصح طلاقه أم لا اقنونا وهل يلحق الزوجه الارث أم لا ((الجواب)) نعم يلحق الزوجه الطلاق ولها الميراث كافي قاضيان والله أعلم ((سؤال)) عن رجل تزوج زوجة فأخذها بتسكير الخمار منه بينت فأكثرت المخرج فأتعها عن ذلك فأت أن تمنع عن ذلك فأشرف وكيلها وأمرها على ذلك فما كان جوابها له الا منع الفراش فلم تزل تمنعه ثلاثة أشهر شعبان ورمضان وشوال فبعد ذلك ضربها فادعى بعد ذلك وكيلها الى الحاكم الشرعى فادعى ضربها فأله الحاكم الشرعى عن ضربها فقال له منعني عن الفراش فادعى بكلام لا يذ كر سفاهة وكما ادعوا عليه بدعوة لم يثبت لهم فيها وجه فاختار الزوج السكنى عندهم برضاه واختياره حتى يبين له الخلاف يكون ممن فلم يلق من يقوم له بنصره منهم فلقى الاذى من الكبيرة لا من الصغيرة فهل يجبر بالسكنى عندهم أم لا اقنونا ((الجواب)) لا يجب على الزوج ان يسكن بزوجته عند أهلها وله أن يسكن بها حيث شاء بين جيران

قوله نعم تقع عليها الخ أقول ان وقع منه لفظ البعده طالق لا يطلق اه كذاها مش الاصل



اقتونا هل تلحق زوجته او نهى وهل يصح عليها حكم أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم ترث وتعتد عدة الموت ان كان الطلاق رجعي وان كان الطلاق بائناً تعتد عدة الموت فيها ثلاث حيض والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجه المدخول بها يلزمي الحرام منك ما يدخل لك البيت صبي ولا انا بما قد دخل الصبي المزبور البيت بقر به ما فهل تطلق بائناً أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث وجد الشرط وهو دخول الصبي بالماء وقع على المرأة الطلاق البائن في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل أراد ان يسافر فقالت له زوجته انك تريد السفر وتركني بلا شيء فقال لها أغيب عنك ستة عشر يوماً فقالت له ان غبت عنى أكثر من ذلك فاني لست لك بامرأة فقال لها نعم كذلك وسافر فالحال انه غائب نحو ثمانية أعوام ولم تعرف له جهة فكيف يكون حال هذه الزوجة فهل يصير هذا خلعا وتبين منه أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تطلق الابنية وحيث غاب لم تعلم بنبته فلا يقع شيء ودلالة الحال لا تكفي في الصورة المشروحة كما أفاده في البحر مطولا قال فيه عند قوله وتطلق بلسان امرأه واستلحق الزوج ان قوى طلاقاً ثم قال ودخل في كلامه ما أنت لى بامرأه وما أنا لك بزوج ولا نكاح بيني وبينك وقوله صدقت في جواب قولها لست لى بزوج كما في المحيط ثم قال قيد بالنية لانه لا يقع بدون النية اتفاقا لكونه من الكنايات ولا يخفى ان دلالة الحال تقوم مقامها بحيث لم يصلح لرد أو الشتم وصلح للجواب فقط وقد منا ان الجواب فقط ثلاثة ألفاظ ليس هذا منها فلهذا شرط النية للإشارة الى ان دلالة الحال هنا لا تكفي انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجه يلزمي الحرام منك ثلاثا ان اعترضت جرائتك أو قبضت منها شيئا أو تصرفت في شيء منها ثم ان أباه اقبحص جها من الكاتب واسلمه لزوجهما وقال له بعه واعطها غنمه قبض الحب وباعه وتصرف في غنمه ولم يعطها منه شيئا فهل تحرم عليه زوجته بذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم تقع عليها البينة الكبرى حيث وجد الشرط لان الطلاق المعلق بالشرط كالمعجز عند وجود ذلك الشرط والحالة هذه وقد حرمت عليه زوجته بالثلاث بذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها فقال يلزمي الطلاق من ذراعى هل تطلق عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم تطلق عليه طلقه بائنة كما صرح به في البحر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وكل رجلا بمحضرة الشهود ان يطلق زوجته الغائبة وأقر بذلك بمحضرة شهود آخرين من اراقلما وقع الوكيل عليها الطلاق وبلغه ذلك انكر التوكيل بالطلاق رأسا هل يصدق الوكيل أم الزوج المنكر واذا لم يصدق الزوج فهل يستحق التأديب ليكون زجرا لأمثاله أم لا اقتونا ((الجواب)) وكالة الزوج معتبرة وتطبيق الوكيل ماض ولا عبرة بالا سكار مع البينة ويستحق التأديب زجرا له عن قبض فعله والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها ثم قال لها هي طالق ثلاثا في ثلاث كليات تحلى لي تحرمي على ثم عاد في نهاره وقال ما طلقك وسافر الى بلده فحبت المرأة حجة بعده فقال لها بعض جماعة ما يجوز لك حج بغير زوج فبعت الرجل اليها باني واصل البائن استفتى عليها وأرا جعل فهل تحل له بعد ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) هذا الرجل عصي ربه وبانت منه امرأته بينونة كبرى يعني لا يجوز له مراجعتها بغير طريق شرعي والطريق انها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعصى ربه بفعله وحج المرأة صحيح والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج بامرأة وحصل بينه وبينها شئان وقال لها تحرمي على ثم بات وأصبح فقام عليه الناس بالصالح فامتنع وقال لهم انتم ما يطيب خاطركم الا بالثلاث تكوني طالقا بالثلاث فهل له عليها مدخل بباب من الابواب أم لا اقتونا ((الجواب)) حرمت عليه حيث قوى الثلاث كما فهمته من لفظه وقع ثلاث طلاقات والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج بامرأة وحصل بينه وبينها شئان وهو في غيبوبة وتلفظ بطلاقها ثلاثا ولم يصح لنفسه الا فيما بعد فهل له الرجوع في ذلك اقتونا ((الجواب)) ان عرف انه جن مرة فادعى انه عاوده الجنون ونكاح وهو مجنون القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله قضاء الا بالبينة اذ الثابت بالبينة كالثابت عيانا مادىانه فيقبل لانه أخبر بنفسه كما أفاده في الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجه يلزمي الحرام من كل ما أملك بانك مادمت بدمني ما سكن بك في هذا البيت فبرز بها من ذلك المحل واسكنها في محل آخر ثم بعد ذلك تشاجر معها وذهبت الى الدار بغير علم الزوج فهل تطلق عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تطلق والحالة ما شرح لانها لم يسكنها في البيت بل



سكنت هي بنفسها فلم يوجد منه إلا مكان فلا يقع شيء والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثا كلها على حرمت على فهل تحل له بعد وطء زوج آخر وانقضاء عدته والحالة هذه أم لا  
 اقنونا ((الجواب)) نعم فعل له لا تمام الطلقات التي يملكها عليه أو قوله كلما حلت الخ انما قاله بعد خروجها  
 عن ملكه وهو اضافة للمحل وليس هو كقوله كلما تزوجت لأن المحل لا ينعقد به النكاح فلا يمنع من التزوج  
 بها بعد وطء زوج آخر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شخص قال لو كيل زوجته خلاصتي منها وارفح  
 حوائجها ثم قال الزوج ابني اطلق فهل هذا اللفظ يعد منه لا يلزم الوفاء به أم يقع عليه الطلاق اقنونا  
 ((الجواب)) لا يقع بهذا الكلام شيء لأنه ليس من صريح الطلاق ولا من كتابته بل هو مجرد شكاية حال  
 لو كيل المرأة والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال يلزمني الحرام في ما اشتغل بغيره انزل ثم اشتغلها  
 فهل تطلق عليه زوجته طلقه بانه اذا اراد الدخول والتزوج بها لا بد من عقد جديد برضاها ومهر له ذلك  
 أم لا ينو ((الجواب)) نعم يقع طلقه بانه اذا اراد امر اجعتها ولم يسبق منه تطبيقا له ذلك بعد جديد  
 برضاها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأه قالت لزوجها الحري قليل الاصل فقال يجيبا لها ان  
 كنت قليل الاصل فانت طالق بالثلاث ولا اراد به الا الرق فما الحكم في ذلك اقنونا ((الجواب)) لا يقع  
 بذلك شيء وهو مصدق بيمينه حيث اراد به الرق لانه نوى محتمل كلامه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))  
 عن رجل تزوج بامرأة لها بنت وشرطت عليه ان يكفلها هي وبنتها التي هي من الاجنبي ثم تنازعا واخذ  
 عليها لمبارهنه فطالبت به ثم انه رده مغضبا بعد ان قال ان رددت الدملج تحرمي على تكريم الكعبة على  
 الكفار فهل تحرم عليه بهذا أم لا وعلى المرأة ديون استدانها بانه هل تلزم الزوج أم لا اقنونا  
 ((الجواب)) اما تكفله بالبت فهو التزام ما لا يلزم وهو متبرع ان شاء وانفق وان شاء لا واما الدملج فانه ان لم  
 يرد فلا شيء عليه وان رده فقد قال مولانا الكمال بن الهمام صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق الا اذا غلب  
 في الحال وصرح بعضهم بانها لا تطلق بشكوكي طالما حيث لا يسهل له لافي الحال ولا في المال وانت على علم  
 بانه يدين على كل حال ولو غلب في الحال فانهم كاذ كره في الفتاوى الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 قال لزوجته اسمعي لي فيما ياتي لك على من المهر وفي مصرف العدة واما ما محنت فهل هذا طلاق أم ليس  
 بطلاق وان كان طلاقا هل امر اجعتها أم لا اقنونا ((الجواب)) قول الزوج وانا ما محنت ليس هذا اللفظ من  
 صريح الطلاق ولا من كتابته فلا يقع به الطلاق والحالة هذه اللهم الا ان يريد به الطلاق فتقع طلقه بانه  
 غلبت بها نفسها لان المسامحة من ادفة للهمة وله امر اجعتها بعقد جديد برضاها ان لم يسبق منه تطبيقان  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته نادى وكيك وخذى حقت ثم ذكر والله وقالوا له انت طلقت  
 فقال بالثلاث هل يكون طلاقا يقع عليها أم لا اقنونا ((الجواب)) نعم يقع به الطلاق ان نوى الطلاق وان لم  
 ينو شيئا لا يقع ديانته وهو مصدق بيمينه والله حسيبه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقع بينه وبين زوجته  
 خصمه وقال لزوجته انت طالق مني بالثلاث تحرمي على ونحلي لغيري فقال لها ثلاث مرات من غير شهود  
 ولا وكيل الا بينها وبينه اقنونا ((الجواب)) وقعت عليها ثلاث طلقات باجماع المسلمين والله الموفق  
 ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ابرأني مما ياتي من الصداق ومصرف العدة والسكنى فقال لها الزوج  
 طلاقا بعهدة براءتك فهل يصح هذا أم لا اقنونا ((الجواب)) لا يقع عليها طلاق لانه علق طلاقها بعهدة راءتها  
 فلم تصح براءتها في السكنى لان البراءة في السكنى غير صحيحة باتفاق ائمتنا اذهي لانك اسقاطها لانها حق  
 الشرع فلم يوجد بعض المعلق عليه فانتهى المعلق وهو الطلاق لان المعلق بشيئين ينتفي بانتفاء أحدهما كما  
 صرح به في اجابة السائلين والبحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان دخلت دارا منك أو  
 دار زوج أمك تكوني طالقا الا في حزن ثم بعد مدة بعد الحلف أت اليها والدتها المذكورة وأخذتها الى  
 البيت المحلوف عليه ودخلت واباها فيه فبلغ ذلك الزوج فذهب الى المفتي واستفتاه عن ذلك فقال له المفتي  
 أحلفت ثلاثا أم واحدة فقال له الرجل المذكور ثلاثا ثم أعاد عليه السؤال فاباها فقال لا أعلم لي ثلاثا أم  
 واحدة فقال له المفتي هل كان عندك حالة الحلف أحد فقال له الرجل نعم والدي فقال له المفتي تراجعها  
 فراجع والدته في شأن ذلك فقالت له لم أسمع منك الا طلقه واحدة فهل يقول على ما قالت له وهل يقع عليه

قوله صيغة المضارع الخ الظاهر  
 انه في هذه الصورة يقع الطلاق لان  
 قوله تحرمي جزاء لقوله ان رددت  
 واذا وجد الشرط وجد الجزاء وما  
 الخلاف فهو فيما اذا قال اطلقك  
 بدون تعليق فانهم وينبغي كتابته  
 في باب التعليق اه من هامش  
 الاصل



قوله صبغة المضارع لا يقع بها  
الطلاق الخ هذا اذا قال تكو  
طالق بدون تعليق كما هو مصرح  
به في الخبرية وغيرها وما اذا كان  
معلقا كما هو فيما نحن فيه فيقع اذا  
وجد الشرط كما في الصورة  
المشروحة فليشبه لهذه الدقة  
وسياتي في باب التعليق من هذا  
الكتاب انه يقع الطلاق بتكوني  
حراما اذا كان معلقا بذي كابة  
هذا السؤال ايضا هناك اه من  
هامش الاصل وقد كتب ايضا  
بالهامش حذا بحواب المؤلف  
مانعه يقع عليها الطلاق لان  
المعلق بالشرط كالتجيز عند وجود  
ذلك الشرط وان شذخ ما ذكره  
المؤلف ولعله اصلاح من كاتب  
الهامش اه

طلقة واحدة أم ثلاث اقنونا ((الجواب)) صرح العلامة الشيخ خير الدين الرملي بان صبغة المضارعة  
حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط وقال الكمال بن الهمام صبغة المضارع لا يقع بها الطلاق  
الا اذا غلب في الحال ومصرح بعضهم بانها لا تطلق بتكوني طالق حيث لا يثبت له في الحال ولا في المال وانت  
على علم انه يدبر على كل حال ولو غلب في الحال فافهم وان شذخ هل علق بواحدة أو ثلاثة يؤخذ بالاقل  
لتيقنه به والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في رجل نكح امرأة فزوجه فقال لها أنت حرام على حلال الغير  
وكرر هذا اللفظ ثلاث مرات ثم قال لها أنت طالق فهل يحل له مراجعتها أم هي مطلقة بالثلاث لا تحل الا  
بعد زوج آخر اقنونا ((الجواب)) نعم تحل له بعد جديد برضاها ان لم يسبق منه طلاق قبل هذا لان  
تكرار الحرام لا يفيد غير نطقة واحدة لان البائن لا يلحق البائن ثم قوله لها أنت طالق صريح وهو يلحق  
بالباين فيقع عليه تطبيقان والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل أبرأته امرأته من الحق والمستحق  
فقال لها الزوج ان صحت برأيتك تكوني طالق بحجة برأيتك بواحدة ثم رجعت الزوج فقالت  
ما جعلني على البراءة الا والدي وهي بالغة رئيسة وأنا أوكل وكيلاً وأرفع يد والدي لانه يأكل صدقي أولاً  
وثانياً فهل للزوج مراجعتها زوجته أم لا وهل للزوجة ان ترفع يد والدها وتقيم لها وكيلاً شرعياً أم لا اقنونا  
((الجواب)) حيث نوى بقوله تكوني طالق بحجة برأيتك واحدة اجماع الطلاق تقع عليها طلقة واحدة  
وله مراجعتها بعد جديد حيث لم يسبق منه تطبيقان ولا يتوقف على رضا أبيها والحالة ما صرح والله أعلم  
((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثم بعد مدة خرجت من منزله فقال ان لم تجئي اليه وتبتي في البيت والا  
فأهي زوجتي ولا لها عندى بيت فمضت اليه ولم تجئي فسل عن قوله هذا فقال أردت الطلاق فهل  
هاتان الطلقتان بائنتان فلا ترجع اليه الا بعد جديد ومهر وبرضاها أم رجعتان فترجع اليه بلا عقد ولا  
مهر ولا رضاها اقنونا ((الجواب)) قوله والا فأهي زوجتي بعد التعليق بالحيى لم تجئي ونوى به الطلاق  
وقت طلقة بانه عند الامام الاعظم لان البائن يلحق الصريح فتقع عليها طلقتان وليس له مراجعتها الا  
بعد جديد برضاها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلاقاً رجعياً في شهر المحرم ثم  
انه صبر الى شعبان فعقدت المرأة على رجل فبعد ان وقع العقد بخمسة أيام ولم يدخل بها الزوج الثاني ادعى  
انه راجعها في أثناء المحرم وأقام شاهدين بذلك والزوج لم يعلم الزوجة بالمراجعة في هذه المدة بل انه سئل منه  
مراجعة فقال لا أراجعها والشاهدان أيضاً لم يخبراها بالمراجعة في هذه المدة مع ان الزوج بعد ان  
انقضت مدة العدة ثلاث حيض قطع مصرفها ولم يصرف عليها ولم يسكنها ولم يكسها والشاهدان عندهما  
علم بذلك فهل عدم اخبار الزوجة بالمراجعة من الشاهدين العالمين بها والزوجة لا تعلمها حتى تطلب  
نفقتها وكسوتها قدح في شهادتهم ما ومفسق لهما القول العلماء ان من عنده شهادة ولم يعلم بها المشهود له  
يجب على الشاهد اخباره بها وهل يكون عدم اخبار الشاهدين كتمان الشهادة الذي نهى عنه في  
القرآن العزيز والا حاديت الصعبة أم كيف الحال اقنونا ((الجواب)) لا يجب على الزوج ان يعلم الزوجة  
بالمراجعة وان أمم بذلك لعدم اجراء النفقة ودعواه الرجعة مسموعة وان كان بعد مضي العدة ان ادعى  
انه راجعها وهي في العدة وأقام البينة على ذلك وقبولها على خلاف القياس وعدم اخبار الشهود للمرأة  
بالرجعة لا يوجب قدحاً في شهادتهم لانها ليست بشهادة حسبة وأيضاً ليس هذا من قبيل ان من عنده شهادة  
ولم يعلم بها المشهود له الخ بل هي شهادة على المرأة للرجل بالرجعة اذا لحق الزوج لاله حتى يكون كتمان  
لشهادة كآطنه في السؤال وأما أداء الشهادة بالرجعة بعد مضي خمسة أيام من يوم العقد الواقع في شعبان  
فلا يخلو ما ان علموا بالعقد وسكتوا في المدة المذكورة فذلك يوجب القدح في شهادتهم لسكوته عن أداء  
شهادة الحسبة بعد علمهم بورد النكاح على محل مشغول بحق الغير واما ان لم يعلموا بورد النكاح وانما  
شهدوا وقت العلم فهي مقبولة فعلى الحاكم سده الله تعالى التثبت في هذا الامر هذا ما ظهر بعد التأمل  
التمام والمراجعة بحسب ما يسهره الله الملك العلام والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته في أول شهر  
المحرم طلاقاً رجعياً ثم ان رجلاً من الناس في شهر ربيع سأل عن هذا الرجل المطلق هل راجع زوجته فقال  
رجل لم راجعها وقد كتمته في ذلك وامتنع ولكن أعينوني عليه فلما كان شهر شعبان في سنة الطلاق شهد



هذا الرجل المنكر بان الرجل راجع في أثناء المحرم الذي وقع الطلاق فيه وحلف هذا المنكر على زوجته  
 بالثلاث ان المراجعة وقعت في أثناء المحرم والحال ان الشهود يشهدون عليه في ربيع انه منكر للمراجعة  
 فهل تطلق زوجته ثلاثا والحال ما ذكر أم لا أقتونا ((الجواب)) لا تطلق زوجته هذا الشاهد لاحتمال  
 صدقه في أداء هذه الشهادة وفي قبول شهادته كلام كتمان على سؤال آخر رفع البنيان في القضية فليراجع  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وراجعها قبل ان تخرج من العدة من غير علمها على يديته فلما  
 طلب رجوعها أقام بينته التي راجعها بشهادتهم على يد القاضي فلما سمع القاضي شهادتهم سأل القاضي  
 الزوج هل طلقت زوجته طلاقا رجعيا أم بآفاقن الزوج ان البائن معناه الظاهر فقال بآفاقن جاهلا  
 بمعناه كاذر فهل يعمل بهذا الاقرار المصوب بالجهل وتصير الزوجة بآفاقن أم لا يؤخذ بهذا الاقرار وتبقى  
 رجعية على حالها التي شهد بها الشهود أم كيف الحال أقتونا ((الجواب)) قال مولانا قاضيان في فتاواه  
 ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بآفاقن لا تصير بآفاقن لانه لا يملك ابطال الرجعة  
 انتهى وكذا نقله عنه في الفيض والفتاوى الهندية انظر الى كونه بعد الرجعة لم يعتبر به البينة فلم يعتبر  
 بجعله لاستلزامه ابطال الرجعة فكيف يصح ان يقال انها تصير بآفاقن باخبار ليس بمراد بالبينة بل بمراد  
 الظهور وهو حقيقة كلامه قال في القاموس بان بياننا اوضح فهو بين ولا شك ان الاتضاح بمعنى الظهور  
 وهو شائع فيصدق فيما قصد قضاء وديانه لانه قوي حقيقة كلامه فيقتضى زوجته هذا ما ظهر بعد التأمل  
 والمراجعة للكتب المعتمدة والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته واحدة ثم راجعها ثم تشاجر خلف  
 منها بالطلاق ما لبست العمل في داره ولم تلبسه حتى طلقها ثانية ثم لبسته في داره وهي في غير عصمته هل  
 انحلت البين أم لا أقتونا ((الجواب)) ان لبسته بعد انقضاء العدة من الطلقة الثانية انحلت البين لا الى  
 حنث وان لبسته وهي في العدة وقعت الطلقة الثالثة وحرمت الحرمة المغلظة والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل اختصم مع زوجته في منزله فخرج وذهب سوق الباعة فكذب الى وكيل الزوجة ان الحرمة طالق  
 بالثلاث فأرسل له الوكيل بينة من المسلمين فسأله فقال هي طالق بالثلاث فبعد ذلك أنكر الطلاق وقال  
 أنا ما طلقت الا واحدة فادعى الزوج الوكيل الى الشرع بانه راجع زوجته فقال له الوكيل أنت طلقته  
 ثلاثا فاحضر الوكيل البينة وشهدت عليه عند القاضي والقاضي أثبت شهادتهم وقبلها وبعد أيام قليلة  
 ادعى الزوج عند القاضي انه طلقها في البيت قبل ان تخرج طليقة واحدة فهل يعمل بقوله وبمينه وابطال  
 الشهود أو يعمل بقول الشهود ويبطال قوله وبمينه أقتونا ((الجواب)) وقعت عليها الطلاقات الثلاث  
 باجماع المسلمين ولا يحل لاحد سماع الدعوى من الزوج في انكاره ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره  
 بنكاح صحيح وبمينها ثم يطلقها ان شاء ثم اذا انقضت عدتها يجوز ان يكون الزوج الاول خاطبا من الخطاب  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته تطليقة واحدة ثم بعد مدة وهي في العدة ماتت فختم ورثتها  
 على الميراث وطردها الزوج يدعون انها أبرأته وأبرأها وقد أعطاهما نفقة ومهرها المؤخر فهل لهم ان  
 يمنعوه من الارث أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له الميراث وليس لهم ان يمنعوه من الارث والحالة هذه  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل أقر في مرض موته انه طلق زوجته في شهر محرم وكان انتقاله في جادى  
 الاولى وأنكرت ذلك فهل تعتد عدة الوفاة وهل لها ميراث والحال ان للميت ابنا وبنتا أقتونا ((الجواب))  
 نعم ترث منه حيث أنكرت ذلك كما صرح به في الفصول العمادية وتعتد عدة الوفاة وميراثها الثمن من أربعة  
 وعشرين ثلاثة وللابن أربعة عشر وللبنات سبعة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع  
 زوجته وكان لها بذمته صداق مؤجل واعارته مصاعا وأذنت له في رهنه فقالت له طلقني وأبرئت من جميع  
 الدعاوى التي في ذمتك فقال لها طلاقك بيمينه براءتكم سكت فقال له الشهود ما يصح طلاقا الا ان تطلقها  
 بالكل فقال هي طالق بالكل ونوى واحدة في لفظه الاول والثاني ثم انها رجعت في براءتها قبل انقضاء العدة  
 فهل يكون الطلاق رجعيا أو بآفاقن أقتونا ((الجواب)) قول المرأة لزوجه طلقني وأنا أبرئت وعد بالابراء  
 وقوله طلاقك بيمينه براءتكم تعليق فلم يقع الابراء فلم يقع به طلاق والمال باق بذمته ثم قوله هي طالق بالكل  
 طلاق رجعي لان اسم الفاعل صفة له كما اذا قال كل الطلاق فواحدة كذا في البحر الرائق والله أعلم



((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها بالثلاثة وذلك بعد ولادتها منه بأسبوع والماضي الآن تسعة أشهر  
 شهران منها ما حاضت فيها والسبعة تحيض فيها هل لها ان تزوج أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم لها ان  
 تزوج بالاجماع والله الموفق ((سؤال)) في رجل قال لزوجته حال الخصمة ارحي لي أولادي وروحي ولم  
 ينوبه شيئاً فبعد ان قال لها ذلك تكلمت هي بكلام لم يصلح أن يكون جواباً لما قاله لها ثم في أثناء الكلام  
 قالت له بكرة ارحي لك أولادك وأخرج ثم أصبح الصبح وهي ساكنة ولا رمت الأولاد فهل بما صدر يقع  
 شيء أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يقع شيء ديانته والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فيمن قال لزوجته ابرئني  
 فقالت ابرأئك وقال الرجل طلاقك بصفة براءتك فهل يقع الطلاق أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يقع الطلاق  
 وثبت البراءة والظاهر انه تقع طلاقه بآئنة كما هو المفهوم من قاضيان في الخلع مدخول بها سألت طلاقها  
 فقال الزوج ابرئني من كل حق لك علي حتى أطلقك فقالت ابرأئك عن كل حق يكون للنساء على الرجال  
 فقال الزوج من فوره ذلك طلقك واحدة فالواقع واحدة بآئنة لانه طلقها عوضاً عن الابراء ظاهراً انتهى  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق امرأته واحدة عند اثنين فقالا طلقها ثلاثاً فقال لا أطلقها الا واحدة  
 فلما ألح عليه قال لهما انتم تعرفان طلقاها ثلاثاً ناهل يصح طلاقها عنه مع عدم رضاه أم لا أفسدوا  
 ((الجواب)) لا تقع غير واحدة لان قوله انتم تعرفان ليس هو بوكالة فلا يعتبر طلاقها والحالة هذه والله  
 أعلم ((سؤال)) في رجل شافى المذهب طلق زوجته بلفظ أنت طالق ثلاثاً فهل تبين منه بهذا الطلاق  
 أم لا ((الجواب)) نعم بآئنة منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وبطأها ثم يطلقها فتعتد منه وبعد انقضاء  
 العدة تحل له وذلك بالاجماع والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل يضرب امرأته ضرباً مبرحاً  
 ويخنقها خنقاً يجمع الناس ويفعل هذا دائماً من الضرب والشم وعدم الاتفاق وقلة المعاشرة ثم انه بعد  
 ذلك قالت له طلقني أنا ما أصبر على هذا العذاب فقال لها ابرئني ذمتي من جميع مالك عندى من الديون  
 والمهر فأبرأته تحت الضرب والخوف منه وطلقها فهل لها الرجوع عليه أم كيف الحال ((الجواب))  
 حيث طلقها بالصرح في مقابلة المال وهو ابرأؤها مع الاكراه والطلاق واقع وهو رجعي ولها طلب مؤخر  
 مهرها لانه حل بالطلاق الواقع وكذا لها طلب ديونها التي بذمته ويعزرها الحاكم حيث يضربها ضرباً مبرحاً  
 ويأمره بالاتفاق عليها وبمعاشرتها بالمعروف ويحرم عليه اضرارها والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل مالكي المذهب التزم من عياله بالحرام بان لا يخرج من بيت معين فخرجت من ذلك البيت المعين  
 فهل له ان يقاد مذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى وتكون في حقه بطلقة واحدة وان راجع أم على  
 مقتضى مذهبه أقتونا ((الجواب)) ان لم يسبق منه تقليد الامام مالك رحمه الله تعالى في خصوص المسئلة  
 المذكورة فله تقليد الامام الشافعي رحمه الله فيها وليس له بعد ذلك تقليد مالك رحمه الله فيها وان سبق  
 منه تقليد الامام مالك رحمه الله فليس له تقليد الامام الشافعي رحمه الله تعالى قال في تهذيب القدوري  
 وقال الاصوليون وأجمع على أنه لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو المختار في المذهب  
 انتهى وفي التحرير فن التزم مذهباً معيناً كابي حنيفة والشافعي رحمه الله تعالى فقبل يلزم وقبل لا يلزم ان  
 عمله بحكم لا يرجع عنه وفي غيره له تقليد غيره أي في غير ذلك الحكم له تقليد غيره من المجتهدين فافهم والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة فأراد ان يشرد من البلد فلزمته وقالت له أنت تريد تشرد عني هات لي نفقة  
 ثم بعد ذلك اذهب حيث شئت فقال بحضرة الشهود ان غبت عن المدينة ثلاثة أيام فانت طالق فغاب عشرة  
 أيام هل يقع الطلاق أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم تقع عليها طلاقه بغيته ثلاثة أيام لان المعلق بالشرط ينتجز  
 عند وجوده والله أعلم ((سؤال)) في امرأة كرهت زوجها وطلبت فراقه فقال لها ادفعي لي ما خسرت عليك  
 وقد كان اشترى لها ثلاث ثياب بأربعة أجر فطلب منها الاربعة الاجر التي اشترى بها الثياب فقالت له  
 لا أعطيك الاربعة الاجر ولكن هذه ثيابك خذها فأخذها وطلق المرأة ثم عادت عليه تقول اعطني الثياب  
 فهل لها ذلك أقتونا ((الجواب)) ليس لها طلب الثياب وفي الصورة المذكورة وقعت طلاقه بآئنة والحال  
 ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة فاختصمها يوماً فقال لها أنت قبيحة ما تصلح لي زوجة  
 لمي حواشج وروحي الى أهلك وأما قوله لها أنت قبيحة فقد تكرر منه كثيراً بل ربما يقع منه ذلك في السوق



فما بين الناس يقول هي وأما قسبة والحال انها من ذوات الاعراض بل هو لا يصلح ان يكون كقولها فما يلزمه بقوله لمي حوائجك واذهي الى أهلاك وما يلزمه أيضا بقوله قسبة وهذا أقل ما يكون منه من الافعال الرديئة الموجبة لتغيير العقل اقتونا ((الجواب)) أما قوله قسبة فهذه كلمة خبيثة لا يليق بذى عرض ان يجرحها على لسانه ويستحق بها التعزير اللائق بحاله الزاجر له عن قبيح مقاله حسبما يراه القاضي وأما قوله لمي حوائجك وروحي الى أهلاك فان نوى بها الطلاق وقع باثنا وان نوى ثلاثا فثلاث وان لم ينو لا يكون طلاقا سواء كان في حالة الرضا والغضب أو مذكر الطلاق كذا في الجوهرية والعينية وغيرهما والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر هو وزوجته وأبرأته فطلقها طلاقا واحدة ثم ندم الزوج فأراد الرجوع بها والزوجة غير راضية بالمراجعة فهل يصح له مراجعتها بغير رضاها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له مراجعتها بغير رضاها ولا يحتاج الى عقد جديد لان الواقع ليس بطلاق معلق على الإبراء بل الإبراء مستقل بنفسه والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه فافهم ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة قالت لزوجها بيع أمسك فلانة فانها لا تصلح للخدمة فقال لها هي كذلك ولكن يكون في علمك ان أخرجتها وبعيتها ما تقعدى في بيتي هذا فاذا أخرجها وبعها هل يقع عليها من هذا الكلام شيء أم لا اقتونا ((الجواب)) قوله لها ما تقعدى في بيتي مثل قوله تخرجي من بيتي وهذان من ألفاظ الكفاية مشتملان على صبغة المضارعة وفي كليهما يتوقف على نية المتكلم سواء كان في مذكر الطلاق أو في حال الغضب أو الرضا وعند ذلك وجود الطلاق يتوقف على وجود الشرط وهو بيع الجارية والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال طلقت على زوجتي طلاقا واحدة واعتدت وعقدت بها ثم تشاجر فحضر شخص بينهما للصلح فقال له هذه حرمت على فقال له الشخص لماذا تجلس في بيتك اذن فقال لاجل أولادها ثم أحضر الزوج معه رجلا آخر فقال له هذه راحت الآن تخرج من بيتي وقال لها اخرجي اخرجي فان لم تخرجي جئتكم بمحضر فخرجت المرأة وبعد مدة أراد ردها اليه فهل وقع الطلاق بالكفاية حالة الغضب والخصومة قضاء أم لا اقتونا ((الجواب)) يقع بقوله هذه حرمت على طلاقا بآئنة وله ردها بعقد جديد برضاها وقول السائل قضاء فضول لا يليق بمثله لانه مستفيد لا متحكم ومنعت والله أعلم ((سؤال)) في رجل التزم بمين الحرام من زوجته ان دخلت أمها في غيبته في البيت فدخلت عمدا في بيته هل تطلق عليه أم محرم اقتونا ((الجواب)) نعم تطلق عليه طلاقا بآئنة عمك بها نفسها وله مراجعتها بعقد جديد برضاها ان لم يسبق منه تطبيقان والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص قال لزوجته على الطلاق لا سير بك هذا اليوم هذا الدرب ثم ان الزوجة دخلت عند الجيران فنعوه عنها فقالوا له هذا السلاح ان وصلت اليها ذبحناك فهل يقع الطلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يقع عليه الطلاق قال في الفتاوى الخيرية في الطائفة والتاريخانية والقنية وغيرها قال لأصحابه ان لم أذهب بكم الليلة الى منزلي فأمر أتى طالق فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحنث وفي القنية ان لم أعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث فهذان الفرعان صريحان في واقعه الحال وأجاب أيضا السيد عمر أمين الشافعي طلاق المكره غير واقع والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وقع بينه وبينها تشاجر في ساعة فأراد دفع الشر فقال لها روجي تلقى خيرا وتلقى خيرا فقام رجل من أهلها فقال له قل بتاتا وهو لا يعلم معنى البتات هل يقع به طلاق أم لا وهل له مراجعتها اقتونا ((الجواب)) حيث قال لها روجي تلقى خيرا وتلقى خيرا لا يقع الشر لا يقع به شيء وكذا قوله بتاتا حيث لم يعلم معناه لا يقع به شيء ولم تطلق زوجته والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فكان يده ثلاث غروش وقال هذه طالق بالثلاث فأصداها الثلاثة الغروش المزبورة لازوجته فهل تطلق عليه أم لا ((الجواب)) أجاب السيد عمر أمين الشافعي لا تطلق لقولهم يشترط في الطلاق القصد وهذا منتف والله أعلم ((وأجبت)) لا تطلق ديانة أي بينه وبين الله تعالى فيصدق بيمينه وقول المجيب لقولهم يشترط في الطلاق القصد غير صواب قال في البحر الرائق الثالث عدم توقفه على النية ونقل فيه الاجماع فافهم فانه لا يحتاج الى نية في الايقاع بل تطهر نيته في الصرف الى أمر آخر فافهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة قال لها



زوجها يلزم من الحرام منذ ان كملت يوسف وكملت يوسف ولها شهران لا ينقض عليهما ولا يدخل عليهما اقتونا  
 ((الجواب)) تجب عليه نفقتها الباقي مدة العدة وليس له امر اجعتها الا بعد جلد برضاها حيث لم يسبق منه  
 تطبيقان والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو مريض فان من ذلك المرض  
 فهل تعد عدة الحى أو الميت اقتونا ((الجواب)) يجب عليه عدة ابعدا الاجلين وهو أربعة أشهر وعشرة أيام  
 فيها ثلاث حيض من يوم الموت وترثه أيضا ان لم تطلب منه الطلاق المذكور والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 قال لامرأته ان زوجت بقتل فلانا فانا أطلقك ثم انها زوجتها فلانا فهل يقع الطلاق أم لا اقتونا ((الجواب))  
 لا يقع الطلاق لان هذا وعد وليس بتعليق والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شخص صحيح طلق زوجته  
 ثلاثا ثم انها حاضت حيضة فماتت فهل تصيف اليها حيضتين أو تنتقل الى عدة الوفاة اقتونا ((الجواب))  
 يجب عليها تكبيل عدة الطلاق بحيضتين بعد الاولى والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل حلف  
 بالطلاق على ان لا يدخل هذا الرجل الدار وبعد ذلك الرجل الحالف ادخله الدار فستل من ذلك فقال صحيح  
 أنا حلفت باللسان ولكن النية غير ذلك ينني ان لا يقيم في الدار مثل الاول وهو قد ادخله واستخدمه بعد  
 المين فهل يقع عليه الطلاق بمجرد اللفظ أم يبقى على نية التاوى بها اقتونا ((الجواب)) يبقى على نيته لانه  
 قوى محتمل كلامه قال الله تعالى وقال ادخلوا مصر ان شاء الله آمنين أى اقبوا بها آمنين معنى الإقامة  
 ودخول الاجتزاء أحدهما بالآخر انتهى فثبت كان كذلك لا يقع عليه طلاق والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 شاجر هو وزوجته على انا فيه ممن فقال على الطلاق انك أخذت منه رطلا والحال انها لم تأخذ منه غير  
 شيء يسير لم يكن عن رطل فضلا عن رطل ثم بعد سنين قال له رجل عنها فقال ما أريدها وان كانت الناس  
 تطلق بالثلاث فأنا أزيد على الثلاث تسعا فما الحكم اقتونا ((الجواب)) أما تطبيق الناس الثلاث فهو أمر  
 مشروع وأما زيادة التسع فغير مشروع وقد اتخذ بكلامه هذا الطلاق هزوا ولعبا كما قال ابن عباس رضى  
 الله تعالى عنه ويستحق بهذا الكلام التعزير اللاتى به الزاجر ولا يقع عليه طلاق ان لم ينو شيئا لانه بصيغة  
 الاستقبال وان قوى به الحال فهو على ما قوى ووقع الثلاث كحرره الرملى ناقلا عن العلماء الاعلام والله  
 أعلم ((سؤال)) في رجل طلبت منه زوجته ان يارفعها وقالت انى أبرئ من جميع ما يجب لي عليك فقال لها  
 زوجها طلاقك بحجة براءتك فهل يكون طلاقا أم حلقا اقتونا ((الجواب)) لا يظهر وقوع الطلاق لانه أى  
 الزوج حلق طلاقها بحجة براءتها فلم يبرئه بعد ذلك فلم يوجد الشرط وقولها انى أبرئك ردها لان صيغة  
 المضارع حقيقة في الاستقبال كفى الخبرية عن المحبط والله أعلم ((سؤال)) في رجل هو وعياله وقع بينهم  
 خص أفس فقالت الحرمة لرجلها أبرئك قال الرجل ان محنت براءتك تكونى طائعا هل يقع عليها شيء أم لا  
 ((أجاب)) الشيخ أبو السعود بن محمد المنوف مفتى الشافعية بالمدينة المنورة حيث اقتصرن على قولها  
 أبرئك ولم يبرئه براءة صحيحة من شيء معلوم فالطلاق غير صحيح والله أعلم ((وأجبت)) قولها أبرئك وعدو قوله  
 تكونى طائعا فعل مضارع وهو حقيقة في الاستقبال ووعداها لا يقع صحة براءة وهو حلق الطلاق بحجة  
 البراءة فلم توجد وهذا ان أراد به الحال والحاصل انه لا يقع الطلاق والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل طلق زوجته طلقه بآنة ثم طلقها طلقه بآنة وهى في العدة هل تلحق الاولى وتكون ثنتان أم لا يقع  
 عليهما غير الاولى اقتونا ((الجواب)) تقع عليهما تطبيقان لان الصريح يلحق بالباين قال في فتاوى الاسكوبى  
 ولو قال للمبانة أنت طالق بائن يقع عليهما ويلغو قوله بائن ويبقى قوله أنت طالق فصحا اكلامه ولو قال لها  
 ابتئن بتطبيقه لا لالاو القينا قوله ابتئن يبقى قوله بتطبيقه فلا يقع شيء من تمة الفتاوى قبل فصل في  
 الاستثناء قال للمبانة أنت طالق بائن تقع أخرى ولو قال أنت بائن لالانه اخبار بخلاف الاول ولو قال ابتئن  
 بتطبيقه لا يقع من طلاق البرازية انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل له داران واحدة لها علو وسفل  
 والاخرى ليس لها علو فاتفق مع رجل ان يبيعه التى لها علو فباعه الاخرى التى ليس لها علو فقال له المشتري  
 كيف تبيعهنى الاخرى فقال له يلزم منى الحرام من عياله ان ما باعه الا التى لها علو وله زوجتان وكان الامر  
 على ما بسطه فهل تطلق عليه الزوجتان أم لا اقتونا ((الجواب)) تطلق عليه الزوجتان فيقع على كل واحدة  
 منهما طلقه بآنة قال في الظهيرية ولو قال كل حل على حرام أو قال كل حلال أو قال حلال الله أو قال حلال

قوله الجواب تقع عليهما تطبيقان  
 الخ مقتضى هذا الجواب  
 والاستدلال ان معنى السؤال  
 انه قال لها طلقن طلقه بآنة ثم  
 قال لها ذلك في العدة والذي يظهر  
 من السؤال بالبداهة انه قال لها  
 أنت بائن مثلاً ثم قال لها ذلك في العدة  
 وعليه فلا يلحق الثانى الاول اهـ



المسلمين وله امرأة ولم ينوشيا فقال الشيخ الامام الاجل أبو بكر محمد بن الفضل والفقير أبو جعفر وأبو بكر الاسكافي وأبو بكر بن سعيد رحمهم الله تعالى تسعين امرأته بتطبيقه وان نوى ثلاثا قتل وان قال لم أنف الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفا ولهذا لا يحلف به الا الرجال فان كانت امرأته واحدة تبين بتطبيقه وان كن ثلاثا أو أربعاً يقع على كل واحدة واحدة بآثمه وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة أو أكثر بن جميعا وان لم يكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله فهو غموس انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل أراد ان يتزوج قنشا جرم رقيقه فقال يلزمي الطلاق ثلاثا ما عقد على نفسي عقدا في المدينة فهل اذا خرج خارج المدينة وعقد له رجل عقدا النكاح على امرأة يقع عليه الطلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) اذا خرج عن حدود المدينة المنورة هنالك يبرئ عيینه ولا يقع عليه الطلاق والله أعلم ((سؤال)) في رجل سافر عن وطنه فلما وصل الى اليمن قال له بعض الناس كيف زكت أهلك فاجابهم بأنه قد طلقها وكتب لها بذلك كتابا وشهد عندها الشهود على تطبيقه فهل لها ان تتزوج بعد انقضاء عدتها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لها ان تتزوج قال في فتاوى قاضيان ثم المرسوم لا يخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب اما بعد فانت طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة انتهى وقال في جامع الفتاوى ولو شهد اثنان ان فلانا طلق امرأته والزوج غائب فان شهدا عند المرأة حل لها ان تعتد وتزوج بزوج آخر وكذا اذا شهد عند المرأة رجل عدل صادق انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لاجنية يلزمي الطلاق من زوجتي فلانة ان كنت أبغينك فخطب الاجنية وهو متزوج فهل تطلق عليه زوجته أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كان ما يبغها لا يلزمه شيء وهو مصدق في ذلك بيمينه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته لذي شهوده على ما شهدتون انها بالثلاث فستل أي شيء أردت بذلك فقال ما أردت شيئا فهل يلزمه شيء أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تطلق كما لو قال لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث ولم يكن هذا الا خبر في مذاكرة الطلاق كما في الخبرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثا اذا صحت براءتها وكل منهما يشتهي الاخر والرجوع اليه يجوزان يراجعها أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس له مراجعتها الا بعد زوج آخر يدخل بها بنكاح صحيح ثم اذا طلق وانقضت عدتها فله حينئذ ان يتزوجها ان رضيت به ولا بد وان يتزوجها الزوج الا تخرب عدتها قضاء عدتها من هذا الزوج وهذا بالاجماع والله أعلم ((سؤال)) فيمن تعزبه السوداء هل اذا طلق يقع الطلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كان حين اعتربه السوداء ألم به الجنون ولا يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا ويضرب ويشتتم فهو مجنون وان كان قبل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتتم فهو المعتوه وعلى كل من الحالين لا يقع طلاقه اذا المصريح به عدم وقوع طلاق المجنون والمعتوه والمبرم والمدهوش والمغمى عليه والمصرع في حال زول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله الا باليمين وحكم ما ذكر كالمجنون ولا ريب في ان السوداء مادة كل داء مغل بالعقل كما هو معلوم من كتب الطب والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ندعى عليه امرأته انه طلقها وهو ينكر ولم يكن عندهما شهود وتزعم الزوجة ان الطلاق ثلاث والحال انه منكر ايقاعه فما الحكم اقتونا ((الجواب)) قال في فتاوى قاضيان امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو ينكر ولا تقدر المرأة على منع نفسها عنه وسعها ان تقتله لانها عجزت عن دفع الشر عن نفسها فيباح لها ان تقتله لكن ينبغي ان تقتله بالدواء لا بالآلة القتل لانها لو قتله بالآلة جازحة قتل قصاصا انتهى وقال في البرازية ممعت بطلاق زوجها اياها ثلاثا ولا تقدر على منعه الا يقتل ان علمت ان يقربها تقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكرا الا وزجندى انما ترفع الامر الى القاضي فان لم يكن لها بينة تحلفه فان حلف فالاثم عليه وان قتلته فلا شيء عليها والباقي كالثلاث انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل مريض بالحصى وله زوجة اختصم معها فأرادت ان ترمى نفسها في البئر فلزمها الناس وقالوا له فارقها والا ترمى نفسها في البئر وتموت ويحصل عليك خوف من الدولة فخيروه على الطلاق فطلقها بالثلاث وهو من غير شعور من الحصى والخصة فهل تحرم عليه وتحل لغيره أم لا اقتونا ((الجواب)) هذا كلام متناقض



(سؤال) في رجل فخاصم مع زوجته ثم دفع لها ما هو لها عنده من مؤخر صداق ومصرف عدة وقال لها طاب خاطري منك وولي ذاهبا ففسكه وكيلها وقال له أنت ما طلقت فقال مطلقة مطلقة مطلقة وذهب وهي حامل فبعد مدة قال ما أردت بنكر ومطلقة الا اني أحقق عند وكيلها معنى انها مطلقة واحدة فهل يعمل بإرادته هذه ولا يقع عليها الا واحدة ويرجع له مادامت في العدة أم كيف الحال اقتونا (الجواب) الله أعلم بعبه ارادته ولكن حيث ادعى ذلك يصدق ديانته ولا يصدق قضاء والمفهوم من قول علمائنا فاطمة ان المرأة كالقاضي يعني انها ان حلت قوله ذلك لا تصدقه كالا يصدق القاضي فحينئذ لا يمكنه من الدخول عليها بعد علمها بما صدر منه ولا يظهر أزدياته عند علمها هذا مقتضى كلام علمائنا ولقد صدق عمر بن عبد العزيز يحدث في الناس من الاحكام قد رما يحدث فيهم من الفجور ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه منه

لقوله خاف من الدولة ولا شعوره لان من لا شعوره لا يخاف ولا يأمن وانما طلق طلبا للام من فكان مختارا للطلاق لا مجبورا فحرمت عليه وبعد انقضاء عدتها حلت لغيره باتفاق ائمتنا والصورة ما شرح والله أعلم (سؤال) في رجل غائب عن صوابه سكران وطلق عياله بالثلاث ولا يعلم في حال الغيبان وشهد عليه الناس فهل تطلق ثلاثا أم لا اقتونا (الجواب) وقع عليها ثلاث تطليقات بالاتفاق وحرمت عليه حرمة مغلظة والله أعلم (سؤال) في رجل قال لزوجته يلزمني منك الطلاق بالثلاث ما عدت تروحي بيت العالمين ولا بيت الظالمين وكان ذلك من الرجل عقب خصام من جهة خروجها فهل اذا خرجت لبيت قريب لها أو غيره تطلق ثلاثا أم لا اقتونا (الجواب) نعم تطلق ثلاثا لان العالم اسم ماسوي الله تعالى كما هو في تفسير الحمد لله رب العالمين والله الموفق (سؤال) في امرأته مات لها طفل فبكت عليه فبعها زوجها عن البكاء فقال ان سمعت البكاء منك أو من غيرك على هذا الولد فأنت ما أنت في ذمتي فبكت المرأة عليه ما لم يحكم اقتونا (الجواب) راجعت هذه المسئلة فيما عندي من الكتب المعتمدة فلم أجده من ذكرها في الصريح ولا في الكليات وحيث لم يذكرها فلا يقع شيء والحالة هذه والله أعلم (سؤال) فيما لو قال الرجل حال الخصومة وهو مدهوش العقل من الغيظ عليه الحرام ما تخرجني من البيت لاحد هل يقبل قوله انه مدهوش أم لا اقتونا (الجواب) سئل العلامة الشيخ خير الدين الرملي عن مسألة طلاق المدهوش فأجاب بقوله صرح في التارخانية بخلافه عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فقهه وكذا المرحوم العلامة الغزالي في مثله واعلم انهم أجعوا ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر وما هو معصية فانه يقع طلاقه زجرا له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عنه أو برسام أو أعما أو دهنش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلاط العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقل مرة كلام المجانين والبرسام علة يهذي بها العليل والذهش ذهاب العقل من ذهل وولع وغلط من فسر في هذا المحل بالتحير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الامر أو الدهنش ذهاب العقل قال في القاموس دهنش كفرح فهو دهنش تحير وذهب عقله من ذهل أو وله انتهى فالمدهوش هنا الذاهب العقل بسبب فاذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في الجنون انه اذا عرف انه من مرة فطلق وقال عاردي الجنون قد كانت بذلك وأنا جنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الخانية والتارخانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله فضاء الا يمينه اذ التابت باليمينه كالتابت عيانا مادانته فيقبل لانه أخبر بنفسه فاعتنم هذا التحريرا فانه مفرد والله أعلم انتهى ما كتبه شكر الله سعيه والله أعلم (سؤال) في رجل طلق امرأته من أهل المدينة في غير بلادها وهي قد شرطت عليه عند عقد النكاح اهما لم يخرج من المدينة الى غير هاولا الى بلد الفرع قبيل ذلك الشرط الا ان رضيت بطيب نفسها فخذها وسافرت معه ثم طلقها بعد ان أولادها فاشا كسها فطلبت منه الاذن في السفر وهي في العدة الى المدينة المنورة فاذن لها في ذلك فأرسلت الى أهلها لاجل الحرم ليحبها فاستكرى ووصل اليها وسافرها وبطقتها وولده بعد ان تكلفت الزاد والراحلة ولم يعها شيء وهو ذريرة وصنعة فهل يلزمه كل ما تكلفت به حتى الحرم وما تكلفه ومصرف العدة وما يجب للمرضعة أم كيف الحكم في ذلك وهل لها ذلك متى طلبته وان طالت غيبته عن بلاد الحكم أم لا بد من استحكام حاكم شرعي في ذلك حال وصولها ليقض لها عليه بنظره الشريف في الوقت وبحسب حالها وحاله اقتونا (الجواب) طلب الاذن للسفر منها وادنه في ذلك جهل منها وما أنفقته بغير قضاء ولا رضا لا ترجع عليه به ويجب عليه نفقة طفله ونفقته ان كانت في عدة طلاق بائن وان كان رجعا فنفقها لا غير وبعد العدة لا بد من نفقة الصغير وأجرة الحضانه لها بحسب حاله كما اختاره صاحب الهداية والله أعلم (سؤال) في رجل تشاجر هو وزوجته فسألته ان يطلقها وتبرئه من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها وتقبل بولدها عنه فطلقها وقال هي طالق بحسبة براءتها وقد عرفت مؤخر الصداق خمسة أجر وغرشاوا أيضا نفقة العدة والولد ثلاثين محلقا والسكنى بخمسة أجر وأبرأته مما ذكر أو ضموا



(الجواب) طلاقها بيمينه برأيتها أي معلق بيمينه برأيتها مما التزمته وحيث علقه بالأشياء المذكورة ولم يذ كر مدة تحمل الولد فإن كان رضيعا يصح الطلاق ويقتضى إلى القطام وإن كان فطيا لم يقع الطلاق لفقد أحد الأتباء التي علق عليها بالشرط قال في إجابة السائلين وغيرها أن المعلق بشيئين يقتضي بانتفاء أحدهما لا محالة هذا برهان عدم الوقوع وأما برهان عدم صحة التعليق المذكور بالحمل بالولد من غير تأييد له فلما قال في البحر الرائق أما إذا شرط البراءة من نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع إن وقتنا كسنة مثلا صح ولزم واللا يصح وفي المنتقى إن كان الولد رضيعا صح وإن لم يبين المدة ورضعه حولين انتهى بخلاف الفطيم كذا في فتح القدير واقصر في البرازية على ما في المنتقى كذا في البحر فلذا كان معنى الجواب عليه والحال ما شرح والله أعلم (سؤال) في رجل له كذا في أهالي القلعة وأراد بها خلقه القاضي بالحرام من كل امرأة تزوجها على أن يفرغ بكذبه وأنه لا يصير منهم أيضا هل إذا فرغ له أن يسكن في القلعة ولو أخرجه الغير له أن يعود وإن عاد نطق زوجته أم لا أقنونا (الجواب) بسكناء القلعة لا تطلق زوجته وبكونه عسكريا تطلق لأن صبر ورثه منهم إنما هو بالكذب وبالسكنى كما هو معروف والله أعلم (سؤال) في رجل قال لزوجته حال مخاطبة طلاق فلما خرج سأله الجيران عن ذلك فقال خلاص تمام فقال له رجل أنك كنت طلقت زوجتك ثلاثا هل يقع بقوله ذلك ثلاث أم لا أقنونا (الجواب) لا يقع بذلك ثلاث تطبيقات وإنما يقع طلاقه واحدة رجعية إن لم يسبق منه ثلاث تطبيقات والله أعلم (سؤال) قال لزوجته أنت طالق وقد كان من قبل طلقها وأرجعها وهذه ثانية فهل له أن يرجعها من غير عقد أجبته أم كرهت أم لا أقنونا (الجواب) نعم له ما رجعتها بلا عقد وإن كرهت أن لم تغض عنها والافلا بد من عقد جديد برضاها والله أعلم (سؤال) في رجل طلق زوجته المدخولة طلاقا رجعيا فهل يجب لها مؤجل صداقها بالطلاق أم لا وإذا راجعها يعود إلى التأجيل كما كان أم لا أقنونا (الجواب) إن كان مؤجلا صداقها معلقا بموت أو طلاق فإن الصداق يحل بالطلاق الرجعي ويسقط الأجل ويراجعها ولا يعود إلى التأجيل لأن الساقط لا يعود والله أعلم (سؤال) في رجل مصاب بالجنى تشاجر مع زوجته حال إصابته الجنى فقالت له زوجته أعطني كفى وهذا الباب مفتوح فقال لها أنت طالق ثلاثا والباب مفتوح وخرج من عندها فلما أتى أراد الدخول عليها فنعته بعض الجيران وقالوا أنك طلقته ثلاثا وكرهت عليك فأجر لها نفقة العدة فهل والحال ما شرح يقع عليه الثلاث أم لا أقنونا (الجواب) إن أصابه الدهش وكان وقع له مثل ذلك وأقام عليه بينة والقول قوله بيمينه وإن لم يعرف منه ذلك لم يقبل قوله قضاء الأبيسة إذا ثبت بالبينه كالنائب عينا أملايانة فيقبل لأنه أخبر بنفسه كافي الخبر بقول المرأة كالتقاضي فلا تصدقه إلا بينة والحالة ما شرح والله أعلم (سؤال) في رجل التزم من زوجته بالحرام أن دخلت فلانة على زوجته في غيبته إلا بحضوره أو كلمتها وزوجته كذلك فهل له مندوحة في الخروج عن هذا الالتزام من غير طلاق أقنونا (الجواب) تتبع ما يبدى من كتب الفروع والأصول فلم أجده مخرجا والظاهر أنه لم يتق الله فيما التزم فلم يجعل له مخرجا قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا رحمتنا الله ونعم الوكيل (يقول) جامع هذه الفتاوى تلبيد المؤلف عدم وجدان شيخنا مخرجا إنما هو بالنسبة إلى الدخول والكلام أما بالنسبة للدخول فقط وله مخرج وهو ما في شرح التنوير وغيره من أنه لو حلف لا يدخل دار فلان فحمل وأدخل بلا أمره لا يحنث وتكمل الجين كما أفتى به ابن نجيم وغيره أخذا بقول ابن شجاع (سؤال) في رجل التزم من زوجته بالحرام أنه ما فعل الشيء الفلاني والحال أنه فعله فبعد مدة من الزمان ظهر لأحدى زوجتيه أنه فعل ما التزم عليه بالحرام وأوردت رجلين يشهدان بفعله الشيء الذي التزم منه عسدا كما من الأحكام في غيبة الخصم فهل قبل الشهود أم لا وهل يستوجب المكث معها تلك المدة بالحرام أم لا أقنونا (الجواب) لا يسمع الحاكم الشرعي الدعوى المذكورة عند غيبة الخصم بل لا بد للدعوى من حضور خصم حاضر وحيث لم يحضر الخصم لا تطلب من الشهود الشهادة ولا تسمع منهم والحالة ما شرح والله أعلم (يقول) جامع هذه الفتاوى ينظر هذا مع قولهم يجب أداء الشهادة بلا طلب في طلاق المرأة (سؤال) حادثة بمكة المشرفة رجل قال لزوجته في أثناء المشاورة أنت طالق ثلاثا طالق ثلاثا

(سؤال) في رجل تزوج بأمرأة وقبل الدخول بها طلقها هل لها مهر أم لا وهل عليها عسدة أم لا (الجواب) لها نصف المهر ولا عسدة عليها والله الموفق (سؤال) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو مريض ثم مات من مرضه ذلك بعد عشرين يوما أو أقل من ذلك بعد الطلاق فهل يرث منه كما هو الظاهر أم لا (الجواب) نعم يرث منه ونفقه أبعد الاجلين أي ثلاث حبس فيها أربعة أشهر وعشرون إن كانت من ذوات الحيض والافأربعة أشهر وعشرون والله أعلم (سؤال) في رجل تشاجر مع امرأته فقال لو كبلها أحمل منع امرأتك فإني الوكيل إن يحملها إلا بوجه بين ثم رافعا إلى القاضي فأمره القاضي بتجديد العقد إن كان قد قال ذلك فجحد فأمره القاضي بالصالح فلم يقع الصلح ولا التجديد ومضى على ذلك ثلاثة أشهر من غير صلح ولا تجديد عقد ولا إجراء مصرف فالحكم في ذلك أقنونا (الجواب) حيث لم يرضو بذلك الطلاق لا يقع متى وهي زوجته ولا يحتاج إلى تجديد النكاح ولا تجب النفقة لمدة مضت إلا بتقاض أو تراض ولم يوجد شيء من ذلك والله أعلم اه منه



طالق ثلاثا ان شاء الله تعالى في نفس واحد هل يقع الطلاق أم لا ((الجواب)) الطلاق الثلاث واقع عند  
الامام وبطل الاستثناء خلافا للامامين كما صرح به في شرح الباقي على ملتقى البحري باب الاستثناء من  
كتاب الاقرار والله أعلم ((سؤال)) في رجل أخذ أسباب زوجته وطلقها وادعى انها أبراته فترافعا  
للقاضي ويده ورقة بالبراءة فانكرت ذلك وطلبت شهودا لم يمسكه فلم يحضره. ثم جاء بشاهدين عن ميت  
يشهدان على شهادته وعند المرأة شهود يشهدون باقراره انه أخذ أسبابها ظمافك في الحكم في ذلك  
أفتونا ((الجواب)) دعوى الزوج باطلة غير صحيحة اذ البراءة على الايمان باطلة بالاتفاق فيجب عليه تسليم  
جميع أسبابها التي أخذها ولا يلتفت الى بينته والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته  
ونخبت من عدته وبعد خروجها أصلها بشئ معلوم كما هو عادة أهل البلد وعقد عليها بمهر معلوم وأقبضها  
المهر والمصططح عليه فهل له الرجوع فيما أصلها به أم لا أفتونا ((الجواب)) ليس له الرجوع فيما قبضته  
بعد الصلح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أم وزوجة ساكنتان في مخزنين متقاربين في حوش من  
أحواش المدينة المنورة الا ان لكل مخزن غلقا على حدة فانحصنا فقالت الزوجة أنا لا أسكن مع أمك  
وأرادت ان تخرج الى بيت أهلها فقال لها ان خرجت من بيتي فأنت طالق ثلاثا فسمع الجيران عيونه  
منعوها فلم تخرج وأصبح في اليوم الثاني وسأل الجيران عنها قالوا لم تخرج وهي الآن راقدة في السطح  
فقال لهم ان شاءت تخرج وان شاءت لم تخرج أنا ما حلفت الا لاجل أمس فخرجت بعد ذلك هل يقع عليه  
الطلاق الثلاث أم لا أفتونا ((الجواب)) حيث لم تخرج من البيت في وقتها ذلك على فورها ونخبت في  
اليوم الثاني لا تطلق قال في الدر المختار شرح تنوير الابصار وشرط الحنفية في قوله ان خرجت ثلاثا أنت  
طالق أو ان ضربت عبدا فعبدي حر لم يرد الخروج والضرب فعليه فورا الا ان قصده المنع من ذلك الفعل  
عرفا ومدارا لايمان على العرف وهذه تسمى عيّن الفور تغرد أبو حنيفة رحمه الله باظهارها ولم يخالفه  
أحد انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها طلقني واحدة  
فقالت طلقني بثلاثة ولازمة فامتنع فقالت ولا بد فقال لها بثلاثة وثلاثين ولم ينو شيئا ومراده قطع الشر  
منها فهل تطلق عليه بواحدة أو بثلاثة أفتونا ((الجواب)) حيث لم ينو الطلاق بقوله لها بثلاثة وثلاثين  
لا يقع غير الطلقة الاولى قال في قاضيجان قال لا مراة المدخولة أنت طالق فقالت لا أكتفي بواحدة فقال  
لها وبكبر أي خذي اثنين ان نوى اثبات الطلاق طلقت ثلاثا وقال أيضا أنت بثلاث قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل اذا نوى يقع وقال في البرازية قال لها أنت طالق واحدة فقالت هزار قال هزار أي  
قالت ألفا فقال ألفا ان نوى شيئا فعل ما نوى والا فلا شيء انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته  
ثم راجعها ثم طلقها على براءة ثم عقد عليها ثم تنازعها فطلبت من زوجها الطلاق فعسر عليه ردها عن ذلك  
فامسك الزوج سبعة في يده وأشار بها الى الزوجة وقال لها يا حرمه أنت ما عشي مشي النساء فقالت لا فقال لها  
ابرئيني من الحق والمستحق فقالت ابرأئني وبينت وفصلت في براءتها فقالت ابرأئني من مصرف العدة  
ومن السكنى ونحو ذلك فقال مر يد السبعة ان صحت براءة فانك طالق وما في قلبه الا انه طلق السبعة فهل  
تطلق الزوجة وتحرم عليه في هذه الصورة أم لا أفتونا ((الجواب)) لم أر المسئلة صريحة ولكن الذي  
يقضيه القوانين الفقهية انه يصدق ديانة لانه نوى محتمل كلامه ولا يصدق قضاء لان السبعة ليست  
محلا للطلاق والفروع المفيدة للحكم كثيرة منها ما في الفتاوى الهندية روى ابن سماعة في فوائده عن أبي  
يوسف في رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة  
منهما لا أصدقه وأبين ما منه كذا في الذخيرة اظهر كيف لم يرض بابانة واحدة منهما ولم يلتفت الى ارادته  
ولم يصدق حتى ابانها منه لان الواحدة بالتطبيق الاولى بان منه لا الى عدة فلم يبق محلا للتطبيق  
الثانية ومنهما ذكره أيضا فقال اذا تزوج امرأتين احداهما نكاحا صحيحا والاخرى نكاحا فاسدا  
واسمهما واحد فقال فلانة طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسدا لم يصدق قضاء وكذلك اذا قال احدي  
امرأتى طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسدا لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر بل ولو  
قبل لا يصدق قضاء ولا ديانة لكان له وجه لان السبعة ليست محلا للطلاق فطعا والتي نكاحها فاسدان



عقد بنكاح صحيح كانت محلا للطلاق وهذا ظاهر والعلم أماته والله أعلم ((سؤال)) في رجل عليه زوجته دين ومؤخر مهرها فتشاجر بها ودفع لها عروضا كل عرض ثمن مبيع حتى أوفاه دينها ومؤخر المهر فقال لها طلاق بصفة براءتك فقالت أبرأتك فما الحكم أقتونا ((الجواب)) الذي أفتى به العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشدي أن الأبراء عن المهر وما طلق فالمعلق به كذلك انتهى إذا علم هذا ظهر أنه لم يقع عليه طلاق لأنه علق طلاقها بصفة براءتها أي بما في ذمته فلم يصادف في ذمته لها شيئا كما صرح به في قوله حتى أوفاهما الخ والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته في ثامن عشر من ذي الحجة وهو في كال صحته وسلامته وفي خامس عشر ربيع الأول مات هل ترث منه أم لا ((الجواب)) إن مات بعد خروجها من العدة لا ترث منه والارث والحال ما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها عند زوجها درهم ولزوجها عند شخص درهم فقال لها زوجها يلزمني الحرام منك إن أخذت منه ولا أعطينك دراهمك فأخذ منه دراهمه ولا أعطاها شيئا فهل يقع عليه شيء أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم تقع عليها طليقة بآئنة لأن المعلق بشرط يتجزأ عند وجوده والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال عند رجلين اتى فارقتهما ولم ينو طلاقا والحال أنه لم يكن في حالة الغضب فسئل الرجل فقال إنما أردت بهذا القول أن تنتهي عما هي فيه فهل يقع عليها طلاق أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يقع شيء وهو مصدق بيمينه في أنه لم ينو الطلاق والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل قبل له كيف أنت وفلان فقالت إن لم نصبر على خمس سنوات والا أمرها بيدنا فإفلاها ما قاله فاختارت نفسها في المجلس ولم يعلم منه نية التفويض فهل الواقع بينهما بائن أم رجعي فان قلتم بائن فلا كلام فيه وإن قلتم رجعي لها أن تزوج بزواج آخر بعد خروجها من العدة أم ليس لها ذلك لاحتمال أنه راجعها أقتونا ((الجواب)) حيث جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها في المجلس وقع عليها طليقة بآئنة غلظ بها نفسها وله أن تزوج بمن شاءت بعد انقضاء عدتها وليس له مراجعتها إلا بعد جديد برضاها والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته بصريح الطلاق ثم راجعها ثم طلقها كذلك فقبل أن تنقضي عدتها سأل رجل عنها فقال طابت نفسي عنها ولا صرت أريد ها غيرنا وبه الطلاق فهل له أن يراجعها حيث لم تغض عدتها أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له مراجعتها ولا يقع بذلك شيء لأنه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فطلق واحدة ثم طلقها أخرى فادعت أنه طلقها ثلاثا والزواج يدعي اثنين فهل المعتبر قولها أو قول الزوج بيمينه أقتونا ((الجواب)) البينة على المرأة في دعواها الثلاث فإن أقامتها حكم القاضي بذلك والا فالقول له بيمينه فإن لم تغض عدتها الرجعة والا فلا إلا بعد جديد برضاها والله أعلم ((سؤال)) في رجل استأذنت زوجته منه في الخروج إلى بيت أبيها فإذ أذن لها بالخروج فقالت ولا بد من ذلك فقال لها على الطلاق بالثلاث إن خرجت من البيت فخرجت حين سمعت منه ذلك فهل يقع الطلاق بذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) هذه المسئلة لم ينقل فيها عن المتقدمين نقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفتى شيخ الإسلام أبو السعود العمادي مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما فعل كذا وأنه ليس بصريح ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقا على واجب أو لازم أو فرض أو ثابت قبل يقع واحدة رجعية نوى أو لا والمختار عدم الوقوع ولو قال طلاقا على لا انتهى وبعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازية فعلى أن ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال السكالي بن الهمام وقد تعورف في عرفنا الطلاق يلزم أن لا يفعل كذا يريد أن فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله إن فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الأرياف الحلف بقوله على الطلاق لا فعل انتهى قال العلامة الغزي قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتناء بوقوع الطلاق به من غير نية كما هو الحكم في الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف به في ديارهم الشيخ قاسم في صحيحه لمختصر القدوري انتهى (وأقول) الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتهاره في معنى التعليق ولما في القول بعدم الوقوع من تجرؤ غالب العوام بل وكثير ممن نصب نفسه للاقتناء من الجهلة الطغام الذين لا يخافون المهين العلام فنسأل الله الحماية بحوله وقوته مما لديه الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على



الطلاق كناية وقال الصمري انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق به في هذا الزمان لاشتهاره في معنى التعليق وهو موافق لما قاله الغزي ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه مما لا احتياط في أمر الفروج والله أعلم كذا في الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلاقه وراجعها ثم طلقها وراجعها ثم تشاجر وخرج من البيت وقال طالق ولم يقصد هازمها لكنه القرينة تدل لكونه في وقت التشاجر فهل يقع عليه طلاقه أم لا اقتونا ((الجواب)) ان لم يكن له امرأة أخرى فانه يقع عليها الطلاق قال في فتاوى قاضيان رجل قال لامرأة طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلقت امرأته استصاناً فان قال لي امرأة أخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا ان يقيم البينة انتهى وقال في كتاب الايمان من البرازية قال لها لا تخرجي من الدار الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فان القول له انتهى وصرح في قاضيان كما ترى بقوله الا ان يقيم البينة فاني البرازية حيث تمحجول على اقامة البينة ولا يكفي بانه يحتمل الحلف بطلاق غيرها واشترط في القضية الاضافة اليها دلالة لا صريحاً فقال قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع لترك الاضافة انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع امرأته وأبرأته فقال لها طلاقك بحصة براءتك ثم بعد مدة رجعت في برائتها ورجع هو في طلاقه فهل يصح الرجوع أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يصح هذا الرجوع ولم يقل به أحد من أئمتنا رحمهم الله تعالى والطلاق المعلق بشرط البراءة واقع عند وجود الشرط وله مراجعتها بعقد جديد برضاها ان لم يسبق تطلقان والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقع بينه وبين زوجته مشاجرة فخصم بينهما رجل لأجل الصلح فلم يتم فقال الزوج للرجل ان تحملت بولدها فهي طالق فسمعته الزوجة فقالت الحمد لله الذي صدر منك هذا القول ثم الامر وقصدت به التحمل فهل يقع الطلاق أم لا ثم اذا وقع هل يكون بائناً أو رجعي لان الزوج لم يقصد بالتحمل عدم اجراء النفقة بل قصد التربية لانه طفل مع اجراء النفقة اقتونا ((الجواب)) حيث وقع الطلاق صريحاً وليس في مقابلته مال بل يسطرها نفقة الصغير ولذا أراد بقوله ان تحملت اي حضنته فانه يقع طلاق رجعي كما يفيد جميع المتون والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة وطلق ثانية وراجعها في الاول والاخرين فراجعها فهل تحلل له بعقد جديد أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كان الطلاق رجعياً ولم تنقض عدتها لم يراجعها بغير عقد وبغير رضاها وان كان بائناً وانقضت عدتها لم يراجعها بعقد جديد برضاها والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فاراد ان يضربها فجاء رجل أجنبي وحال بينه وبينها فمنعه من ضربها فغضب الزوج لأجل ذلك وقال اشهدوا ان هذه المرأة ليست في ذمتي وانما هي في ذمة فلان الذي حال بيني وبينها ثم بعد ذلك سئل عن نيته فقال انما نويت بهذا الطلاق وانما لما دخل هذا الأجنبي بيني وبينها تعبت من ذلك وأخذتني الغيرة فهل يقع بهذا الطلاق البائن أو الصريح أولاً يقع شيء أصلاً اقتونا ((الجواب)) لا يقع شيء أصلاً حيث نوى عدم ايقاع الطلاق بل أخذته الغيرة قال في البحر الرائق وتطلق باستلزام امرأة وليست لك بزوجة ان نوى طلاقاً يعني ان كان النكاح ظاهراً وهذا عند أبي حنيفة لانها تصلح لانشاء الطلاق كما تصلح لانكاره فتعين الاول بالبينة وقال لا تطلق وان نوى لكذبه ودخل في كلامه ما أنت لي بامرأة وما أنا لك بزوجة ولا نكاح بيني وبينك انتهى ولا شأن ان هذا امر ادق لذلك في المعنى فكان حكمه كحكمه فلا يقع بذلك طلاق صريح ولا بائن والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فسكن الزوج أجنبي فخنقت الزوجة زوجها عند ذلك فقال الزوج اشهدوا ما أفسد زوجتي الا هذا الرجل وهي من ذمتي الى ذمته فهل يقع عليها بذلك طلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يقع بذلك طلاق لانه ليس من ألفاظ الصريح ولا من الكناية والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثم صالحها ثم طلقها ثانياً ثم راجعها ثم طلقها ثالثاً ويريد ان يراجعها فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حرمت عليه حرمه مغالطة فلا يحل له مراجعتها حتى تنقضي عدتها منه فتزوج بزوجة أخرى بعقد صحيح فيمسها ثم اذا طلقها وانقضت عدتها منه حلت لزوجها الاول فيتزوجها بعقد جديد برضاها وذلك باجماع المسلمين والله الموفق ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها وقبل انقضاء العدة لغا عليها مراجعاً لها خلفت المرأة انها ان عاشت به تكون خارجة



من دين الاسلام الى دين الكفر وهي فقيرة فما الحكم في الوجوه الثلاثة اقتونا ((الجواب)) ان كان الطلاق رجعياً أي لم يطلقها قبل ذلك تطليقتين فالرجعة صحيحة وحلفها المذكور ان ارادت به التغليظ على نفسها في عدم رجوعها اليه وهو الظاهر فالواجب عليها كفارة عيّن وحيث كانت فقيرة يجب عليها صيام ثلاثة أيام متتابعات وان ارادت به تسليط اعتقادها والعياذ بالله تعالى فانه يجب عليها البراءة من كل دين سوى دين الاسلام والاثبات بكلمة الشهادة وتجديد النكاح وتسخير التعزير والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في رجل له زوجة ولها أولاد من غيره فقال الزوج ان أقامت أولادك في بيتي هذا فانت طالق والحال ان الزوج خرج من ذلك البيت وسكن في بيت آخر فدخلت في البيت الثاني فهل تطلق عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تطلق حيث خرج من البيت المشار اليه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها في حالة الغضب لمي حوائجك ناريابيه الطلاق ثم بعد مدة طلقها واحدة رجعية ثم أيضاً طلقها واحدة رجعية فهل قوله لمي حوائجك من ألفاظ الكتابات فتقع به واحدة بانه أم ليس من ألفاظ الكتابات فلا يقع الا التطليقتان الصريحتان اقتونا ((الجواب)) لم أقف على قوله لمي حوائجك ولا على ما ارادفه فيما عندي من الكتب في انها من الكتابات والذي يظهر انه لم يقع به زيادة عدد على الاثنتين المذكورتين والعلم أمانة والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلبت منه زوجته الطلاق فقال ان أردت ذلك فانت ابرئني مما يتعلق بالنساء على الرجال من مصرف صدقة ومؤخر صداق وسكني وتردي على الجماعي والحدائد فطلقها ثم أنكرت الحدائد والجماعي ما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) الطلاق البائن واقع والسكني لا تسقط بذلك وان أقام البينة على التزامها بالحديدة والجماعي يجب عليها رد ههما وان تعذر بهلاكهما يجب عليها قيمتهما للزوج والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان ضربتك فانت طالق ثم انه رضخها ورمها الى الارض ولوى أصبعيهما ثم قال أيضاً ان بت هذه الليلة في البركة فانت طالق فبات بها فما الحكم اقتونا ((الجواب)) وقع عليها طلقتان رجعيتان احداهما بالرضخ ومدا الاصبع باللي والاخرى عيتم في البركة وهذا باتفاق أئمتنا وله مراجعتها ان لم يسبق منه تطليقة والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل حدث نفسه بطلاق زوجته ولم يتلفظ بالطلاق وأخبر به بعض أصدقائه على ان نفسه تحسده بطلاق فلانه وشاع ذكر الوسوسة في البلاد الى ان وصل الى أهل الحرمة فامتنعت عنه بأمر وليها وطلبها منه ومنعها عنه فهل له أن يجبرها على الرجوع اليه أم لا ويؤاخذ بهذه الوسوسة فيحكم عليه بطلقة فلا ترد اليه زوجته أو لا يؤاخذ بالوسوسة ولا عليه شيء فترد زوجته اليه على كل حال اقتونا ((الجواب)) الزوجة زوجته ولا يؤاخذ بالوسوسة بالاتفاق فترد عليه زوجته والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته لا انت زوجتي ولا أنا زوجك والحال انها زوجته ولم ينوشباً ولم يكن في مذاكرة الطلاق هل يقع عليه شيء اقتونا ((الجواب)) لا يقع عليه شيء قال في الفتاوى الهندية ناقلا عن البدائع ولو قال لامرأته استلى بأمرأة أو قال لها ما أبر زوجك أو سئل فقيل له هل لك امرأة فقال لا فان قال أردت به الكذب يصدق في الرضا والغضب جميعاً ولا يقع الطلاق وان قال فويت الطلاق يقع الطلاق في قول أبي حنيفة انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل حدث نفسه بالطلاق ولم يتلفظ به فهل يقع بذلك طلاق أم لا واذا لم يقع وطلب الرجل زوجته من أهلها فإمكانه أخوها وليها منها وطلب منه مخالعتها وحث عليه بذلك بالتشفع فخالعه على انه بريء من بقية المهر وعلى شيء معلوم من اثاث معين ودراهم في الذمة فبعد المخالعة على الوجه المذكور ذهب الزوج لباقي بمن يحمل الاثاث معه فلما رجع لذلك لم يمكنه الاخ الولي من ذلك وقال انما خالعتك لتأ كيد ما سبق منك من الطلاق ولا أمكنك الا أن من عوض الخلع ولا من الزوجة وليس بمعلم حاكم شرعي ينقض الحكم ثم ان المرأة لما بانغها الخبر أنكرت فوكيل أخيها في الخلع المذكور وقالت للزوج ان سبق منك طلاق فاعطني بقية المهر ونفقة العدة فهل تصح المخالعة والحال ما شرح ولا يبقى للزوجة شيء أو لا تصح وتبقى الزوجة على حالها تحت عقد اذ لم يسبق منه الا حديث النفس بالطلاق لا الطلاق اقتونا ((الجواب)) لا يقع طلاق بما يحدث نفسه من وسوسة الطلاق وحيث طلب الزوج زوجته من أهلها ومنعها عنه فانه يحرم على المانع ويستحق التعزير والخلع الواقع من أخيها صحيح



وحيث التزم مبلغا يجب عليه اداها ما التزمه ولا يفيد الاخ قوله انما خالفنا الخ لانه كلام باطل ولا بد من تسليم بدل الخلع فان خالف قانون الشرع ولم يكن في بلدهم حاكم يعرض عليه حكم الله تعالى فان قبله وسلم ما التزمه فيها وقعت وان أنكر الحكم الشرعي فهو كافر ولا يلتفت الى قول المرأة بعهد الحكم صحة الخلع فيقع الطلاق ويجب على الاخ ادا ما التزمه كما شرعناه من قبل وبالخلع المذكور وقع طلاقه بآئنة والحال ما شرع والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها شيلي حوايجك ونوي به الطلاق فهل يقع عليه طلاق أم لا اقنونا ((الجواب)) ليس هذه الصيغة من صيغ كنيات الطلاق ولا من مراد فيها فلا تؤثر نيته فلا يقع بها طلاق هذا بعد التأمل والتبصع والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان أبرأتني من مصرف العدة فانت طالق فأبرأته فهل تطلق أم لا فاذا طلقت فهل له ان يراجعها أحت أم كرهت واذا ادعى انه راجعها في اليوم الذي طلق فيه تصح مراجعتها أم لا اقنونا ((الجواب)) نعم تطلق منه بواحدة بآئنة وله مراجعتها بعقد جديد برضاها ان لم يسبق منه تطبيقان وليس له اكرامها على الرجعة ولا يلتفت الى قوله انه راجعها في اليوم الذي طلقها فيه لانه يحتاج الى عقد جديد برضاها كما ذكرناه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان بتي عند اولادك فانت طالق فأخذت بعض الاولاد وأبقت البعض هل يسري الطلاق أم لا اقنونا ((الجواب)) لم أقف للمسئلة على جواب في عينها واما أمثلتها من الفروع فتفيد عدم وقوع الطلاق عليها والصورة ما شرع والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلاقا رجعيا ثم بعد مضي خمسة عشر يوما طلقها ثلاثا ثم بعد مضي نحو خمسة أيام قال كلما تزوجتها ولو بشكاح الفضولي فهي طالق بالثلاث فهل يقع عليها الطلاق الثاني والثالث لو تزوجها أم لا واذا قلتم بوقوعه فهل له سبيل الى تزوجها أم لا اقنونا ((الجواب)) هذا رجل عصى الله ورسوله بهذا الطلاق البدعي بلا ريب حيث أوقع على زوجته الطلقات الثلاث على الوجه المشروح ولو تزوجها بعد ذلك وجأ آخر يقع عليها ثلاث تطبيقات وهم بمرأها كلما مقتضاه عموم الافعال فيقع كلما تزوج عليها ولو بشكاح فضولي لانه ضيق على نفسه شيئا وسعه الله تعالى عليه وهذا باتفاق علمائنا رحمهم الله تعالى وقول السائل فهل له سبيل الى تزوجها لا جواب له لثلاثة طرق البهال الى هدم المذهب كما قاله شمس الأئمة الحلواني وقال الصدر لا يحل لاحد ان يفعل ذلك والله تعالى أعلم ((سؤال)) في رجل تضايق مع زوجته فطلقها ثلاثا ثم انه راجع نفسه وزال غيظه فهل له عليها من سبيل اقنونا ((الجواب)) لا سبيل له عليها الا بعد زوج آخر ويشترط المسيس والخروج من العدة والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج عبده من آمنه ثم أعتق العبد ثم طلق العبد المذكور الامة المذكورة ثلاثا ظنا انه علك عليها ثلاث تطبيقات فهل هي تحرم عليه أم لا اقنونا ((الجواب)) نعم تحرم عليه بتطبيقاتين ولا تحل له الا بعد زوج آخر وانقضاء عدته بعقد جديد والحالة هذه والله الموفق ((سؤال)) في الصورة المذكورة فاذا ملك الجارية المذكورة بشراء أو هبة أو غيرها هل يحل له قربانها بملك اليمين أم لا اقنونا ((الجواب)) لا تحل له الا بعد زوج آخر كما ذكرنا من قبل والله الهادي ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وذهب الى عمها وجاء به معه فلما دخل بيته قال لزوجته غطي وجهك فقالت لاى شئ فقال أنت طالق طالق طالق فترافعا الى القاضي وحكم عليه بالطلاق الثلاث فهل حكمه صحيح أم لا اقنونا ((الجواب)) نعم حكمه صحيح بلا شبهة لان قوله طالق طالق طالق ان نوى التأكيد لا غير يصدق ديانته لا قضاء وقد حكم بموجب ما هو عليه وله الثواب في ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل تخاصم مع زوجته وهو في أشد غيظ وقال لها ان خرجت من هذا الباب فانت طالق فخرجت من حين سمعت اللفظ وهي كارهة تريد الطلاق أيلزمه ثلاث جوابكم الشافي ((الجواب)) تقع طلاقه رجعية والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له أريد حناء فقال اجعني الموجود فان لم يحصل المقصود أو قبنا من السوق فخافت برأهما ودينها لا تجمع شيئا في اليوم الاخر قالت أنا خارجة أسلم فقال لا تخرجي حتى تفعل ما أمرتك به فلم تفعل وقالت أخرج غصبا عليك ما أنا جاريتك تحكم علي فقال لها الزوج ان خرجت من باب الرباط بغير رضائي فمات رجعي الا معسدة ونوي بها طلاق فقالت أخرج ولا أبالي منسل وذبحت في الحين الى بيت أختي فرجع الزوج فقالت لا تدخل أنا خرجت هات نفقة عدتي ومؤخري ما أريدك فكيف



الحكم في ذلك ((الجواب)) الظاهر انه يقع عليها طلقة رجعية وله من اجعتها بلا عقد جديد ولو بلا رضاها  
 وتجب عليه النفقة ان لم يراجعها وتزويجها بغير اذنه ويجب عليه تسليم المهر المؤخر على كل حال  
 والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها غطى وجهك أنت حرام هل تطلق أم لا  
 اقتونا ((الجواب)) نعم تقع طلقة بائنة ان توي والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها  
 زوجها وابرأته ثم مرض ومات بعد سبعة أيام وهي في عدته هل ترث منه أم لا وهل تنقل عدتها الى عدة  
 الوفاة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا ترث منه قال في الخانية وان اباها فان اباها في الصحة ثم مرض ومات  
 وهي في العدة لم ترث انتهى وعليها انعام عدة الطلاق وهي ثلاث حيض من حين الطلاق قال في الخانية  
 ايضا فان كانت ميتة فان كانت لا ترث زوجها لا تنقل عدتها الى عدة الوفاة انتهى والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل له زوجة فحصل له عارض فجاءت أم الزوجة وأعطت الزوج ثلاثة أحرر وقالت له فارق بنتي ففارق  
 الرجل زوجته وأخذ الثلاثة أحرر ثم بعد ان طلق زوجته زال ذلك العارض وله مدة سبعة أيام فهل يصح  
 الطلاق وهل يرد لهم الثلاثة أحرر التي وقع عليها الشرط بالطلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) ان عهد منه  
 الجنون مرة قبل هذه المرة ثم ادعى انه عاوده الجنون وطلق وهو مجنون وحلف بصدق ولا يقع الطلاق ويرد  
 الثلاثة أحرر وان لم يعهده منه الجنون قبل ذلك وادعى انه طلق وهو مجنون لا تسمع دعواه والطلاق نافذ  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل حصل له عارض أولم يحصل له فجاءت أم زوجته وأعطت له ثلاثة أحرر وقالت  
 له طلق بنتي فوقع منه وقال لزوجته أنت طالق واحدة هل يصير هذا الطلاق بائنا بقبوله الثلاثة أحرر أم  
 يصير رجعيًا يصح من اجتهه زوجته اقتونا ((الجواب)) كل طلاق على مال قطع به طلقة واحدة بائنة تلك  
 المرأة بها نفسها وللزوج من اجتهها بعد جديد رضاها ان لم يسبق منه تطليقتان والصورة ما شرح والله  
 أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته تطليقه ولم يسبق قبل ذلك طلاق هل له من اجتهها بلا عقد جديد أم لا  
 اقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع امرأته فقال لها طلاق  
 بعهة براءت فقال له أبرأ أنت ومضى على ذلك مدة شهر فرجعت في براءتها ورجع في طلاقه ومضوا على  
 ذلك مدة ثم طلقها فهل له عليها سبيل أم لا اقتونا ((الجواب)) الرجوع الواقع ليس بشئ والطلقة الاولى  
 هي الثانية وله من اجتهها بعد جديد رضاها والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة في  
 وطنها وطفها فيه وأنت منه بولد ثم أراد الرجوع الى وطنه فاستعطف خاطرها لتسافر معه الى وطنه  
 فوافقت له لاجل ولدها فجلست عنده مدة طويلة غير مر ناحة ومقصودها ان ترجع بولدها الى وطنها الذي  
 نكحها فيه هل لها ذلك أم لا واذا خرجت به هل يلزم والده نفقته وسكناء أم لا بينوا ((الجواب)) نعم لها ان  
 تسافر به الى وطنها الذي تزوجها فيه قال في ملتقى البحر ولا للام أي ليس لها ان تسافر بولدها الا الى وطنها  
 وقد تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير الام انتهى ولها ايضا النفقة على أبيه وان لم يكن له  
 مال وهي الطعام والشراب والكسوة والسكنى كما في البحر الرائق وغيره قال في ملتقى البحر ونفقة الطفل  
 الفقير على أبيه لا يشارك فيها أحد انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فجلس في مكان  
 وزوجته بعيدة عنه وفي يد الزوج ليمونة وعنده رجل أجنبي فقال للرجل يا فلان كن شاهدا هذه طالق  
 بثلاث ورعى الليمونة وقصدها وقال تحرم على ونحل لغيري فكيف الحكم اقتونا ((الجواب)) يصدق بيانة  
 بيمينه ان حلفته الزوجة ولا يقع شئ والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها  
 طلاق بعهة براءت فقال له أبرأ أنت وهي جاهلة لا تعلم مالها بيمينته فهل تصح البراءة والطلاق أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) نعم جازت البراءة وكان الطلاق بائنا كما في البحر ولا يلزم معرفته المقدار الذي لها بيمينته الزوج  
 والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته يلزمه الحرام لم يدخل لك البيت وبعد هذا دخل  
 من غير داع هل يقع الطلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يقع عليها طلقة بائنة والصورة هذه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثا بعد مضي عدتها تزوجت بأخر وطلقها بعد سبعة أشهر جاءت بولد  
 هل هو الاول أم الثاني وهل ينحل الاول أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث جاءت به لسبعة أشهر بعد طلاق  
 الثاني فالولد وحلت الاول والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل غاب عن زوجته سبع سنين ثم

قوله سؤال في رجل الخ الانسب  
 بهذا السؤال باب الحضنة



أرسل مكتوباً على يد وكيله يقول لها إن طلاقاً بجهة براءة تلك فبلغها ذلك فأبرأته من جميع حقوقها فهل يقع الطلاق أم لا أقنونا ((الجواب)) أن أبرأته وهي في مجلسها ذلك فالطلاق واقع باتفاق أئمتنا كما في المتنون المعبرة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها على نصف ما أعطاها وأخذ منها وكانت طليقة واحدة فأراد مراجعتها فلم يرض وليها بذلك قال أنت أخذت المال فهل للزوج الرجوع أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم له مراجعتها بعد جديد برضاها إن لم يسبق منه تطليقتان والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها ولها عليه نفقة مهرها وهو حين العقد سطوة في كل سنة كذا استحق الكل إذا طلقها أو يسبق على ما هو مفسط حتى يحول الحول وتأخذ حكم الدين جوابكم الشافي ((الجواب)) يبقى باقي المهر مفسطاً على ما تراضيا عليه لدى العقد ولا يجب جميعه بالطلاق كما صرح به العلامة زين بن نجيم في البحر الرائق والعلامة ابن السلي في فتاويه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثاً في الليل ومثلها في النهار وهو غائب عن عقله لأنه رجل يأكل المغيرات فحضر عند جماعة أطعموه بلا علم منه فصدروا منه ذلك وهو لا يعرف ما يقول فهل يقع الطلاق المذكور أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يقع الطلاق المذكور كما في الفتاوى الطائفة والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق امرأته بالصرح بلامال وهي حامل هل له مراجعتها أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم له مراجعتها مادامت في العدة بغير رضاها وبغير عقد جديد إن لم يسبق منه تطليقتان والله أعلم ((سؤال)) في رجل أبرأته عياله بطلاق واحدة وفي حينه عقد عقد جديد ودخل بها ثم بعد مدة تخاصم فقال لها تبرئني فقالت لا فقال الرجل لا تخرجي من بيتي فقالت المرأة أنا أبرئك من المصروف الذي تجبني لأجله فقال الرجل إن كان كذلك أنت طالق بالثلاث فهل له بعد ذلك الرجوع بوجه من الوجوه أم لا أقنونا ((الجواب)) هذا رجل عصي الله ولم يجعل الله له مخرجاً من ذلك حتى تنقضي عدتها وتزوج آخر ويحجمها ويطلقها وتنقضي عدتها ثم إن أراد أن يتزوجها لذلك لا غير والله الموفق ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ثم راجعها بعد عقد جديد ومهر ثم بعد مدة تشاجر فحضرها الناس فقال الزوج نطقتي المرأة المهر الذي استلمته مني ومثله معه وأنا أفارقها فقبلت المرأة ذلك وفارقها فذهبت المرأة فحضرها المهر وأحضرتها له فقال الزوج أنا رجعت ولا أفارق وطال النزاع بينهما أقنونا ((الجواب)) حيث فارقها على الوجه المستطوره وقت عليها طليقة بآثمة ملكت بها نفسها ولا يفيد رجوعه وقوله رجعت ولا أفارق علامة على جهله ويجب عليها تسليم المال الذي اتفقا عليه والحالة ما شرحه الله أعلم ((سؤال)) في رجل هددته ظالم بالقتل في تفريق زوجته وأمره بتطليقها ثلاثاً فطلقها ثلاثاً خوفاً من سطوة الظالم هل يقع عليها الطلاق أم لا ((الجواب)) نعم طلاق المكره واقع فإن كان قبل الدخول فلها نصف المهر ويرجع به الزوج على الظالم وإن لم يقدر على الرجوع نأخر حقه إلى يوم القيامة وإن دخل بها فلها كمال المهر ولا رجوع والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق امرأته طليقة ثم راجعها ودخل بها ثم طلقها طليقة أخرى وأخرجها من البيت الذي طلقها فيه ولم يراجعها ثم طلقها ثالثة وأراد أن يراجعها فهل له ذلك والحالة هذه أم لا وهل عليه في إخراجها من البيت الذي طلقها فيه بلاموجب جناح يوجب أدباً من الحاكم الشرعي أم لا أقنونا ((الجواب)) بالتطليق الثالث حرمت عليه امرأته حرة مغلطة لا يملك عليها الرجعة إلا بعد زوج آخر على القانون الشرعي وعصى الله تعالى بفعله ذلك وأما إخراجها من البيت قبل مضي العدة فلا سبب شرعي تكرب البيت فحرام يوجب تعزيره من الحاكم الشرعي ويجب عليه أن يرد هافيه حتى تنقضي عدتها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل اختصم مع زوجته وقال لها روجي في بيت وكيك فامتنعت ثم قال لها أنت طالق بالثلاث فهل يقع عليها الطلاق بالثلاث أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم يقع عليها ثلاث تطليقات في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وعقد بقلبه على طلاقها ولا بين بلسانه وشاع الخبر أنه طلق بالقلب لا باللسان وأصبح اليوم يطلب من ولي المرأة زوجته فقال له ولي المرأة أنت طلق بقلبك ومضت عدة طلاقها وأنت مانع نفسك ومصرفها فهل يصح له الرجوع أم لا أقنونا ((الجواب)) التطبيق بدون أن يسمع نفسه لا يقع على الصحيح على رواية الهندواني وعند الكرخي تصحح الحروف ولم

قوله سؤال في امرأة الخ لا نسب  
بهذا السؤال باب المهر اه



يوجد واحد منهما فلا يقع الطلاق بالاتفاق والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته روي أنت مطلقة هل يقع عليه ثلاث أم لا أقتونا ((الجواب)) يقع طلاقه رجعية وإن نوى البينونة أو أكثر من واحدة أو لم ينو شيئا لأنه صريح لأن الكتابة ما يحتمل الطلاق وغيره ولا يكون الطلاق مذكورا كفا في قاضيان وهنا الصريح مذكور فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل علق طلاق زوجته بالثلاث على تزوجه بأخرى ثم قبل تزوجه بأخرى خالع زوجته بواحدة على مال ثم تزوج وبعد ذلك أراد الرجوع على زوجته التي خالعها فهل له ذلك أقتونا ((الجواب)) إن صدر منه التزوج بالأخرى قبل خروج الأولى من العدة وقع الثلاث تطليقات وإن كان بعد انقضاء عدة الأولى فله المراجعة بعد جديد برضاها والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في امرأة قالت لزوجها في مجلس القاضي أبرأك الله فقال الرجل أنت طالق فلما تفرقا من مجلس القاضي قال الرجل بحضرة جماعة هي طالق بالثلاث فهل تقع الثلاث وتطلق المرأة بالثلاث بعد الطلاق الأول الذي وقع بحضرة القاضي أم لا أقتونا ((الجواب)) تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علمائنا قال في فتح القدير والثلاث من قبيل الصريح اللاحق الصريح وبأن ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الأحكام والبيان لا يلحق البائن اهـ وقولها أبرأك الله ليس من قبيل التعليق لأن قوله أنت طالق كلام مستأنف وهو صريح وقوله بعد ذلك هي طالق بالثلاث صريح أيضا وهو يلحق الصريح بلا خلاف والله أعلم فلما وصل السؤال لرافعه كتب هذا وهو ((سؤال)) في معنى كلام صاحب الكنز والبيان يلحق الصريح لا البائن هل طلاقه لها في مقابلة قولها أبرأك الله يكون بائنا فلا يلحقه الطلاق الثاني أم كيف الحال بينوا تزوجوا ((الجواب)) اعلم أن قول المرأة في مجلس الحكم أبرأك الله كلام مستقل ثبت به براءة الزوج لأنه ثبت للضرورة وهي تتقدر بقدرها تحيها لقولها فيقتصر على موضعه وهو براءة الزوج وأما الطلاق الأول فقد وقعت من الزوج بكلام مستأنف بعد صحة البراءة لا تعلق له بالبراءة وبها تقع رجعية لا بائة نعم لو علق طلاقها ببراءة الله تعالى لوقع ولم يوجد فافهم ولو فرضت البينونة لوقع الثلاث أيضا لأن الثلاث من قبيل الصريح وهو يلحق الصريح والبيان لا من قبيل البائن حتى لا يلحق البائن كما صرح به في فتح القدير والبحر والنهر ومنع الغفار وبسط الكلام عليه في حاشية يعقوب باشا على صدر الشريعة والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج بينت غير بالغة طلبت من زوجها طلاقها فقال لها إن أبرأتني أطلقك فقالت أبرأتك من جميع مالي عندك من فاضل المهر ومن مصرف عدة وسكنى بيت فاحضر رجلين من المسلمين فأتاها فقالت لهما أشهد ابني أبرأت زوجي من فاضل المهر ومن مصرف العدة ومن سكنى بيت فقالت الزوج أنت طالق بحصة براءة هذا الإبراء يصح أم لا وإذا لم يصح الإبراء تطلق أم لا وإن طلقت يكون هذا الطلاق رجعيا أو بائنا أقتونا ((الجواب)) براءة الصغير غير صحيح وحيث علق طلاقه بحصة براءتها لا يقع الطلاق لعدم صحة البراءة وبانتفاء الشرط يقتضي المشروط والحالة هذه كاذ كره في شرح المنار لابن ملط مطولا والله أعلم ((سؤال)) في رجل قالت له زوجته في معرض خصام أبرأتك ثم مضت مدة فاعادت له المقالة ولم تلتقط بالبراءة فقال لها الزوج أنت طالق بحصة براءة فهل يقع عليها الطلاق أم لا أقتونا ((الجواب)) يقول المرأة الذي كان في معرض الخصام أبرأتك برئت ذمة الزوج من المهر إن لم يرد قولها وحيث قال لها بعد مدة أنت طالق بحصة براءة فكأن يقع طلاقه رجعية لأن قوله أنت طالق كلام تام وقوله بحصة براءة تن كلام لغوا عبرة به لأنه قد صحت براءتها من قبل وكان طلاقا صريحا بغير مال فنبه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته بالثلاث البتة وقبل الثلاث طلق طلاقا واستثنى من الثلاثة طلاقا أقتونا ((الجواب)) وقعت عليه ثلاث طلاقات وليس له مراجعتها بعد جديد إلا بعد زوج آخر يطلقها بعد الوطء وتخصي عدتها والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلاقا رجعية ثم طلقها أخرى ببراءة ثم طلقها ثالثة فهل له أن يراجعها بعد هذه الثلاثة أقتونا ((الجواب)) ليس له مراجعتها بإجماع المسلمين بل بإجماع أهل الأديان والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تشاجرت مع زوجها وحصلت بينهما خصمة وتوافقا على الفراق وطلب منها خمسة عشر ذهبا ويفارقها فاحضرت الدراهم هل يقع الطلاق أم لا أقتونا ((الجواب)) هذا وعد ولا يقع الطلاق باحضار الدراهم بل لا يقع إلا بتطبيقه والله أعلم ((سؤال)) في رجل



جري بينه وبين زوجته كلام من جهة دراهم سرقت منه فقالت له ان ظهرت دراهمك تطلقني فقال لها  
 دراهمي ثمانية عشر ذهبا ان ظهرت في هذا الحين وأعطيتني اياها فانت طالق ثلاثا فلم تعطه في يومها شيئا  
 وفي ثاني يوم أظهرت له تسعة ذهبا لا غير وقالت له ما رأيت غير هذا فهل تطلق في الصورة المشروحة أم لا  
 أقنونا ((الجواب)) لا تطلق لفقد الشرط وهو اظهار المبلغ المذكور وتسليمه له في ذلك الحين لقولهم اذا فقد  
 الشرط فقد المشروط والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته عطى وجهك هل تطلق بواحدة أو بثلاث  
 وهل له مراجعتها أم لا أقنونا ((الجواب)) ان وقع منه هذا الكلام في حال الرضا يعني في غير محاصرة ولا  
 مذكرة الطلاق لا بد من نية الطلاق وان وقع في المحاصرة أو مذكرة الطلاق فتقع ثلاث ان فواها ولا  
 مراجعتها وان قوى طلقه واحدة فواحدة وله مراجعتها بعد جديد رضاها ان لم يسبق منه تطليقتان والله  
 أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع بعله فسأله بعض الناس ما لك أنت وبعلك فأجابته بنفسى طابت منها فهل يقع  
 بذلك شيء أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يقع شيء لانه ليس من ألقاظ الصريح ولا الكناية والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل طلبت زوجته الحال الواجب منه وقال لها عطى وجهك وظهر من البيت في الحال فهل تطلق  
 بلفظته أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يقع الطلاق وان فواها وقعت طلقه بائنة كما أفاده في الجوهرة والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل تشاجر هو وزوجته فقال الرجل لزوجته أنت حرام على ققام وخرج عنها وغاب ثلاثة  
 أيام فرجع لها فقالت له لا تدخل على أنت قد وقع منك كبت وكبت فأنكر الكلام فلم يكن ثمة شاهد فهل  
 يسمع قوله أو يصدق كلام الزوجة أقنونا ((الجواب)) حيث لم يكن لها بينة تنور بهادها فالحال رجل  
 مصدق بيمينه انه لم يصدر منه ذلك وان عقد عليهم النكاح كان أحسن والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق  
 زوجته طلقه رجعية فخرجت وأنت بشاهدين وقالت له بحضورهما أبرأك الله فقال انا طلقته فكيف  
 الحكيم في ذلك أقنونا ((الجواب)) وقع بالطلق الأولى طلقه رجعية وصحت براءتها بالاتفاق لانها أنت بكلام  
 مستأنف وقول الزوج انا طلقته بعد براءتها اياه فان قوى التأسيس وهو ايقاع طلقه ثانية وقعت طلقه  
 أخرى رجعية لانه ليس بطلاق معلق على البراءة بل البراءة مستقلة بنفسه فيقتصر على حكمه كاذ كره في  
 الخبر يتوان قوى الاخبار عن الطلاق السابق فهو مصدق ولا يقع غير الأولى لانه قوى حقيقة كلامه لانه  
 أتى بصيغة الماضي وهو حقيقة في الاخبار عما مضى مجاز في الحال فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 طلق زوجته طلقه صريحة ثم مكثت عنده ما شاء الله ثم طلقها واحدة أخرى صريحة وظن انها باتت  
 بالثنتين فهل يعتبر ظنه ولا يجوز له مراجعتها أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم له مراجعتها وظنه لا يغير حكم الله  
 تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وأغلق عليها الباب وراح عنها اكتفاء عن الشرف بعد  
 يومين لقيه بعض أقاربها وتشاجر معه وقال له ان كنت طلقته فخن نبرئك وذهب الى البيت وأخرج أسباب  
 الزوجة وقال ان الزوج طلقها والزوجة ساكت وقال لها ابرئيه فأبرأت ولم يطلق الرجل زوجته فما الحكم في  
 ذلك والرجل ليس له نية في الطلاق ومما الحكم في الرجل المتعرض للطلاق أقنونا ((الجواب)) حيث لم يطلق  
 الزوج فلا طلاق والمرأة زوجة الرجل والبراءة صحيحة ويعززال رجل المتعرض للطلاق والصورة ما شرح  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته بالثلاث وهو متغير فهل يقع أم لا أقنونا ((الجواب)) ان كان  
 تغيره عن مرض لا يقع شيء وان كان عن خرا وحشيش وقع ثلاث تطليقات والله أعلم ((سؤال)) في امرأة  
 قالت لزوجها طلقني وأبرئك فقال لها اطلاقك موقوف على صحة براءتك فأبرأت فهل تطلق عليه كما هو الظاهر  
 ثم بعد المخالعة هل للزوج أو وكيلها ان يجبرها على المراجعة من غير رضاها أم لا بينوا وتوجروا  
 ((الجواب)) طلق عليه طلقه بائنة ملكت بها نفسها وليس لاحد جبرها على المراجعة وانما الزوج  
 مراجعتها بعد جديد رضاها ان لم يسبق منه تطليقتان والله أعلم ((سؤال)) في رجل أراد الحج مع قافلة  
 أهل بلده فنعاه أهله فقال ان لم أخرج مع القافلة من هذا الجسر فأمر أنه طالق ثلاثا فاقضى عدم الحج  
 فاقتاه من ليس عنده من العلم شيء بقوله خالع امرأتك فان خرجت القافلة لا شيء عليك فخالعها وخرجت  
 القافلة وهي في العدة وخرج معها امرأ على الجسر ثم رجع هل يقع عليه شيء أم لا أقنونا ((الجواب)) قوى  
 الملقى المذكور غير صحيحة لاتفاق كلمة علمائنا ان المعلق بالشرط يكون كالمتجزع عند وجود ذلك الشرط



وكيف لا يقع شيء ونخرج القافلة كان في عدتها بل حيث خرج الرجل مع القافلة ومهر من الجسر انفلت  
اليمن ولا شيء عليه وطلاق الخلع واقع فالخا صل انه ليس عليه الا طلاق الخلع ولا شيء عليه من الطلاق  
المعلق بالشرط لانه وجد منه المرور من الجسر والخروج مع القافلة والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلبت  
امرأة منه كلمتها فقال ان أبرأتني بجميع حقوقك أعطيتك كلمتك فقالت له نعم فسأله ثلاث مرات  
فقالت له نعم فقال لها زوجها بالسكاية انا أعطيتك ثلاثاً في ثلاث ولم ينو الطلاق في قلبه ولم يذكره  
بلسانه اقتونا ((الجواب)) لم أر من تعرض لهذا في كلامهم والعلم اماته لكن رأيت فروما متعددة في  
الكنايات تقتضي ان يقع الثلاث عند هذا كره الطلاق لان دلالة الحال محكمة فتعين الاقتران بالوقوع في  
الحادثة واذا علمت ان هذا يصلح جواباً لارداو شتية وتأملت في فروع ذكرها صاحب البحر وغيره قطعت  
بما ذكرنا والله أعلم ((سؤال)) في شخص طلبت منه زوجته انها تبرئه من كل حق لها عليه ليطلقها بذلك  
فقال لها يجيب الكلامها بحجة براءتك هل يكون طلاقاً باجتماع أم لا اقتونا ((الجواب)) المفهوم من كلام  
علمائنا رحمهم الله تعالى انه لا يقع الطلاق قال في الاشياء والنظائر القاعدة الحادية عشرة السؤال معاد في  
الجواب ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى انتهى وظاهر ان قوله بحجة براءتك لا يكون في قوة قوله نعم كما  
لا يخفى ولانها طلبت منه ان يطلقها وهي تبرئه وقوله بحجة براءتك الى آخره الباء لا بد لها من متعلق فقد رنا  
مصدر افكانه قال طلاق بحجة براءتك وهي لم تجبه بعد ذلك بالقبول والطلب الاول ليس هو بقبول لانه  
ليس به ايجاب فلا يقع شيء كما لا يخفى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تركي ما يعرف كلام العرب فصيحاً  
وانما يعرف بعض تكلمهم ومتزوج ببنيت عريسة فقال اخوة البنت التركي طلق اختنا ويتخاصمون  
معه والتركي يقول في حالة الخصومة شيت وهو قاصد من شيت خلون لا بجميته على لغة العرب هل يلزمه  
بهذا طلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم ينو الطلاق لا يكون طلاقاً وان كان في حالة الغضب كما قسمه  
في الجوهره وغيرها والله أعلم ((سؤال)) في رجل يمزج مع جماعة من أصحابه وله عدة عندهم عارية مع  
عدتهم فوق بينهم تشاجر فالتزم الرجل بالحرام من صباه ان لا يمزج معهم في محملهم ولا يلزم عدتهم ما عدا  
اذا كان عدة غيرهم في محل آخر يلزمها فبعدة وقع في محل غير محملهم لعب فراح يتفرج من جملة الناس  
فسكت عدته العارية عندهم فهل تحرم عليه زوجته أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تحرم عليه امرأته لان  
عدته غير عدتهم وهو التزم من عدتهم ولم يوجد منه شرط الحنث والله أعلم ((سؤال)) في رجل خالع زوجته  
ثم سئل عن الواقع منه فاجاب بانى طلقت ثلاثاً والحال انه لم يقع منه الا ينونة صغرى بسبب الخلع فهل  
يكون اخباره بالثلاث مخالفاً للواقع فلا يكون الا ما وقع أولاً أم يكون انشاء فيلحق بينوا ((الجواب)) ان  
نوى الانشاء فهو انشاء فيلحق فتقع ينونة كبرى وان لم ينو شيئاً فانه لم يقع الا ما وقع اولاً ديانته وله امر اجعلها  
بعقد جديد برضاها ان لم يسبق منه طلقان والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل اختصم مع زوجته  
ونادى في الحال شاهدين وقال لها في ذمتي عشرون ذهباً خمسة عشر يدها وخمسة يدها فالتفت وقالت  
وصلني وقال طابت نفسي منك ولم ينو شيئاً وجمع أسبابه وقال الذي يحكم به الشرع كبيرين ثلاثة أعطيتك  
ونخرج عنها في الحال بحضور الشهود هل تبين بذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تبين بقوله طابت نفسي منك  
لان هذه اللفظة ليست من الفاظ الصريح ولا من الكنايات التي ذكرها علماءنا فافهم والله أعلم ((سؤال))  
في رجل فارق زوجته وقال في لفظه فلانة طالق مني تحل لغيري وتحرم علي وحضري في مجلس آخر عند جماعة  
فقالوا له انك ما قلت بالثلاث فقال ان كان ما قلت أولاً فانا الآن قلت قلت مرتين ثم انقضت عدتها هل تحل  
له وهل يكون الطلاق رجعياً أو بائناً اقتونا ((الجواب)) قال في التمهيدية وعلمنا الخاق الوصف والعدد  
بالايقاع كما علمنا أصل الايقاع انتهى وحيث الحق العدد وهو الثلاث بايقاع الطلاق وقع ثلاث تطبيقات  
وقال في التمهيدية ولو طلق امرأته تطليقة رجعية ثم قال جعلتها بائناً أو ثلاثاً تكون بائناً وثلاثاً عند أبي  
حنيفة انتهى وما بعد قوله وهل يكون الطلاق رجعياً أو بائناً والحال انه انقضت عدتها وليست شعري هل  
يفسد ذلك شيئاً أو مجرد هذان والله يلفظ بكل انسان ((سؤال)) في امرأة طلبت الطلاق من زوجها  
والزوج تحت الحن في هدرمة الحن ورفاها بما طلبت من الطلاق وكان الطلاق طلاقاً بحجة براءتها وبعد



مضى ثلاثة أيام حصل عند الرجل الندم بذلك وادعى انه في غير الوجود هل يصح الرجوع أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) حيث جرى منه الطلاق على الوصف المذكور له من اجعتها بعقد جديد برضاها ان لم يسبق  
 منه تطبيقان ويستبعد انه صدرت هذه المحاورة وهو في غير الوجود كما في السؤال وان ادعى ذلك  
 وكان من عادته انه يدّش في الحى وقامت على ذلك بينة فانه يصدق بيمينه انه لم يصدر منه ذلك الا وهو  
 لا يبي بما قال وهذا امر ديني يتعلق بالذمة والله أعلم ((سؤال)) في رجل تخاصم مع زوجته فخرهما  
 رجل وسب المرأة سباً شنيعاً فبعده سبه للمرأة أمر الرجل بطلاق زوجته وقال أنا طلقته ثلاثة قال رجل  
 قد طلق زوجته قبل قوله أنا طلقته بالثلاثة فما الحكم في قول القائل هل يلزمه طلاق زوجته التي تحت  
 عصمته بلفظة أنا طلقته بالثلاثة أم لا وهل له سب الحرمة والحكم عليها دون زوجها ينوا ((الجواب))  
 لا يقع الطلاق لعدم الاضافة كما أفاده في البرازية والقنية وغيرهما ويحرم عليه سب الحرمة الأجنبية  
 باتفاق العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته يلزمني الحرام لا أبيع لك ولا  
 أشتري منك وبعد مدة قال له رجل هل عندك من الحب شيء فقال لا بل عند امرأتى وهى تقول ما يتبعه  
 الا بستة وعشرين وأنا حالف منها بالحرام ما أبيع لها فأرسل خادماً معها وأرسل الدراهم فأرسل  
 الرجل خادمه والدراهم وحضر الزوج فما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) حيث لم يبيع الحب وانما  
 أخبر أن عندها حباً سعره كذا لا غير لا يقع عليه شيء والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 تشاجر مع زوجته فقالت له أبرأتك وطلقني فقال لها طلاقك بعهدة براءتك فقالت له لا بل ثلاثاً فقال لها روى  
 بالثلاث فهل يقع الطلاق الاول أم الثانى أم ما الحكم في المسئلة اقتونا أنا بكم الله ((الجواب)) بالتطبيق  
 الاولى وقعت طقة رجعية وبالثلث بانت بينونة كبرى فوقع عليها ثلاث تطبيقات في الصورة المشروحة  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة على انه يسافر بها الى بلادها وأتى لها برجل ضوى وقال هذا  
 جمالك والحال ان هذا الرجل ليس جبالاً تخافت ان تسافر معه لاحتمال انه يأخذ أسبابها ويرميها فاسافر  
 هو وحده وقال ان لم تسافرى معى فانت طالق ووقع هذا الكلام بينه وبينها وله الآن ستان غائبان ولم  
 يعلم له موضع ولم يأتها منه خبر فهل لمولانا القاضي ان يطلقها عليه ويزوجها من آخر لكونه لم يبق عندها  
 نفقة ولا كسوة ولا سكنى اقتونا ((الجواب)) حيث لم تسافر معه فقد وجد الشرط وطلقت من  
 وقت سفره فان حاضت ثلاث حبض قلها ان تزوج من شاءت ولا يحتاج الى تطبيق القاضي في الصورة  
 المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل تخاصم مع زوجته فأراد ان يقول لها أبرأتني فغلط فقال طلاقك  
 بعهدة براءتكم ولم تسكلم هل يقع عليه طلاق أم لا ثم بعد ذلك طلقها رجعية وراجعها ثم طلقها أخرى  
 والحال ان عدتها لم تنقض لانها حامل كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) بالكلام الاول لم يقع طلاق وانما  
 وقع عليها تطبيقان لا غير كما يفهم من السؤال وان لم يكن بائناً فله من اجعتها بغير رضاها مادامت في العدة  
 والا فبعدها جديداً والله أعلم ((سؤال)) في رجل يعتريه في بعض الاوقات اغماء حتى لا يصير عنده تمييز  
 فوقع بينه وبين زوجته مشاجرة فقالت له طلقني فقال لها أنت مطلقة من أول فلما صحت سأله عما وقع منه  
 فأخبر فقال ما عندي من هذا خبر فهل يقع عليه طلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يقع طلاق في الصورة  
 المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان جامعتك فانت على حرام وجامعها هل تطلق أم لا  
 اقتونا ((الجواب)) نعم تطلق طقة بائة والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا أرسل الرجل امرأته كتاباً وفيه ذكر  
 طلاقها هل يقع الطلاق وتلزمها العدة من حين وصول الكتاب أم من وقت الكتابة اقتونا ((الجواب)) ان  
 وصل الكتاب وصداقته فلها ان تعتمد من حين الوصول وان لم تصدقه لا تعتمد ولا تزوج حتى يظهر الحال  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لرجل اكتب ان فلانة بنت فلان طالق فكتب الكاتب غير ما قاله الزوج  
 فكتب فلانة طالق بالثلاث فقال الزوج أنا ما قلت لك بالثلاث قال صدقت ولكن زل لسانى فقال له الزوج  
 هل سمعت منى ذكر الثلاث قال لا ولكنى غلطت فبعد مدة ثم جاء أحوال زوجته فقال للزوج أنت طلقته  
 فلانة فقال طلقته واكتفى راجعت وأشهدت قبل انقضاء العدة فقال وليها مالك رجوع فقال الزوج لى  
 الرجوع فهل نفوت الزوجة بهذا اللفظ أم لا اقتونا ((الجواب)) العبرة باللفظ الذى صدر من الزوج دون



كتابة الغلط من الكتاب والرجعة في الصورة المذكورة صحيحة ولا تقوت الزوجة والحالة هذه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل له عند آخر دراهم خاء يطلمها والمطلوب في حال السفر وغلط عليه في الطلب فقال يلزمه  
 الحرام ما يباشر حتى يواجبه وعند السفر قش عليه فلم يجده فسا فرقه هل يلزمه طلاق أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) المفهوم من البرازية وغيرها عدم وقوع الطلاق والله أعلم ((سؤال)) في امرأة سافر عنها  
 زوجها ولم يترك لها نفقة ثم بعد مدة أرسل طلاقها وشرط البراءة من بقية الصداق ومن المصروف فأبرأته  
 وهي رشيدة فهل تطلق عليه ثم بعد انقضاء عدتها هل يصح عقد زواج آخر أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث  
 علق الزوج طلاقها بالبراءة وقبلت بما بلغها الخبر طلق وبعد انقضاء عدتها تزوج بمن شئت والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وكان وقت التشاجر غائبا لا يدري كيف يقول فقال لزوجته أنت طالق  
 ثلاثا فكيف يكون الحكم اقتونا ((الجواب)) ان كان يعلم منه دهشة العقل عند الخصامة صادة وأقام  
 على ذلك بينه لا يقع عليه بعد عيونه أنه لا يعقل ما قال والا وقع عليه ثلاث تطلعات والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل قال لزوجته شملي واخرجني من بيتي ثم بعد ان قال لها هذا جاء الى وكيل الحرمة وقال له ارسل الى  
 أهل الحرمة على أنهم يحيوا ويحيوا وشهادة شهودهم كيف الحكم ((الجواب)) ان نوى الطلاق تقع طلاقه  
 باثنية وان نوى ثلاثا وان لم ينو لا يكون طلاقا سواء كان في حالة الرضا والغضب أو مذاكرة كره الطلاق  
 كما في الجوهر والله أعلم ((سؤال)) في رجل له على آخر دين فقال المستدين لرب الدين ان لم أوفك في يوم  
 كذا فبسرته الحرام من زوجته ومن جميع النساء فجاء اليوم الموعد ولم يوفه ما وعدهما الحكم في ذلك  
 اقتونا ((الجواب)) وقعت عليه طلاقه باثنية وان نوى ثلاثا فثلاث ولا يظهر أثر كلامه في جميع النساء  
 والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وكان كثير الضرب لها فرفع أمرهما للقاضي فأمر  
 القاضي باخراجها من بيته فشفع الزوج برجل من أكابر العلماء على أنه لا يضربها وان ضربها فحسى  
 طالق ثلاثا فمضت خمسة عشر سنة وهو لا يضربها أبدا ثم وقع بينهما محارورة فضر بها بغيره فأراد أهلها  
 اخراجها من عنده على الشرط المتقدم فادعى أنه نسي ولم يحضر من الشهود على الطلاق المتقدم الا واحد  
 والباقيون غائبون فهل يعذر في نسبائه واذا عذر فهل يصدق بمجرد قوله أو يبين وان صح عليه طلاق  
 وتعذر احضار الشهود الا واحد فهل ثبت به الحكم أم به وبين حتى يحضر الباقيون فاذا توقف الامر على  
 ذلك فما الحكم في الزوجة هل تبقى عنده ويدخل عليها قبل أن يبين الحال أم تكون عند أهلها اقتونا  
 ((الجواب)) لا يعذر في نسبائه وحيث اعترف بالنسيان وأنه صدر منه اليمين على الصورة المذكورة وقع  
 عليها الثلاث الطلقات ولا يحتاج الى عين ولا شهود ولا يتوقف الامر على شئ أبدا وكتاب الله أحق وحكم  
 الله أوثق والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته لا تخرجي فخرجت فجاء الى رجل من أصحابه وقال له  
 سينها بهذا اللفظ فقال له الرجل لعل ان يكون رجعا فقال ثلاثة ولم يذ كر لفظ الطلاق فجاء والد الزوجة  
 وقال له ادخل البيت فقال صارت غير محرم وأنا طلقها ولم يذ كر غير ذلك فما الحكم اقتونا ((الجواب)) تقع  
 واحدة باثنية وتحل له بعقد جديد برضاها وبصدق ديانته أنه كان كاذبا في قوله ثلاثة وان نوى ثلاثا فثلاث  
 والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) قال لزوجته لمي حوائجك ونوي بهذا اللفظ طلاقه واحدة فهل يكون هذا  
 الطلاق صريحا أو باثنا وقد سبق منه لها طلاقه وعدتها باقية فهل له ان يراجعها بثبوت شاهدتين على  
 مراجعتها أم يكون قوله لمي حوائجك طلاقه باثنية ولا بد من عقد جديد ينو ((الجواب)) لم أقف على الاقطة  
 المذكورة في الصريح ولا في الكفاية ولا فيما رادفه ولكن الاحتياط ان يراجعها بعقد جديد برضاها  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته في شهر شعبان وصرف عليها من نصف الشهر المذكور الى  
 أحد عشر من شهر ذي القعدة ثم ان المرأة تقول انها في يوم طلقها وزوجها كانت حائضا وزوجها يقول  
 انها كانت طاهرة هل يقبل قوله على قول الزوج المذكور أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) لا بد للمطلقة  
 من عدة وهي تربص ثلاث حيض كوامل بعد الطلاق ولا تعد بالحضة التي طلق فيها والقول لها في  
 انقضاء العدة مع عينها في الصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته التي من ذوات الحيض  
 في رابع عشر شوال طلاقا صريحا فطوب بالمهر قال أشهدت على اني راجعت أهلي وكان الطلب في

قوله سؤال في رجل طلق زوجته  
 الخ لا نسب بهذا باب العدة  
 والانسب بما بعده باب الرجعة اه



ثاني محرم فهل يصح رجوعه أم لا اقتونا ((الجواب)) ان صدقته المرأة انه راجعها قبل انقضاء عدتها بحيث الرجعة وان كذبت فاقام بينه انه راجعها قبل مضي ستين يوما من يوم الطلاق فالرجعة أيضا صحيحة والا فهي مصدقة بيمينها في انقضاء عدتها ان لم تكن حبلى والمهر لازم عليه على كل حال والله أعلم ((سؤال)) في رجل اختصم مع زوجته وقال لها ارفعي حوائجك في حال الخصام ثم بعد مدة اختصمها فقال لها اذهبي لاهك فرفعت الزوجة حوائجها ثم جاء أبوها وورد الاسباب كما كانت وذهب ثم أرسل الى أبيها وقال له اني قد فارقت فلانه وأشهد شاهدين على نفسه بلفظ القرعة فهل قوله فارقتها راجعي أم بائن وهل اذا أنكر ايقاع الطلاق في الصورتين الاوليين بالبينه يخالف أم لا يبنوا ((الجواب)) ان نوى الطلاق في الصورتين المذكورتين وقعت طلاقه بائنه وان نوى ثلاثا فلا يكون طلاقا سواء كان في حالة الرضا أو القسب أو مذاكرة الطلاق كما في الجوهره وفي الهداية وفي كل موضع يصدق الزوج على نفي النية انما يصدق مع اليمين لانه أمين في الاخبار عما في صحته والقول قول الامين مع اليمين انتهى كذا في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثم راجعها ثم بعد مدة قال لها اذهبي أنت طالق وابسك ثم أتت الى البيت فقال لها أيضا ما تكفيني شركا أما طلقك فهل له ان يراجعها أم لا يبنوا ((الجواب)) نعم له ذلك والله أعلم ((سؤال)) فبين قال لزوجته ان كنت تريدن طلاقك بالثلاثة فافهميني كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) حيث لم ترد طلاقا في مجلسها ولم يقع ما ذكر لا يقع شيء والله أعلم ((سؤال)) في رجل أقبوني بأكل الاقيون صباحا وظهرا ومساء طلق زوجته ثلاثا ولم يكن صاحبها هل يقع عليه شيء أم لا اقتونا ((الجواب)) وقع ثلاث تطلقات والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وتزوج ثانية فوقع بينه وبين الاولى مشاجرة فقال لها ان أردت طلاقك بالثلاث فافهميني فاجابته بخاطر ك فقال هي طالق بالثلاث ناويابه الزوجة الثانية الغائبة فهل تطلق المخاطبة الحاضرة أم لا وهل اذا شهد عليه شاهدان بقولهما - أئنا عن زوجته فقال هي طالق بالثلاث من غير تعيين الا أن قرينة الخطاب تدل على المخاطبة الحاضرة فهل تقبل شهادتهما أم لا يبنوا ((الجواب)) نعم تقبل شهادتهما ويقع على كل من المرأتين ثلاث تطلقات أما الاولى فيسأل بينة وأما الثانية فباعتراؤه كاذكره في فيض الكرمي والله أعلم

### باب التعليق في الطلاق

((سؤال)) في رجل قال لزوجته اذا ما جئت اى شهر عاشورا فانت طالق وعندى شهود بذلك ومضت المدة المذكورة فهل تطلق أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث مضى وقعت عليها طلاقه بلا خلاف كما أفاده في شرح المنار وغيره وجامع الفصولين والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان فعلت كذا فانت على حرام ففعلت المرأة ذلك المحلوف عليه فلا شك في طلاقها ثم بعد انقضاء عدتها قال لها ان رجعت اليك فانت على حرام ناويابه زواجها فهل يقع طلاق اذا تزوجها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يقع عليها طلاقه بائنه لان التعليق المضاف الى سبب الملك معتبر وسبب الملك هو النكاح وصيغة الرجعة ينعقد بها النكاح قال في البحر فقد صرح في الواقعات والحانية وكثيرا انه ينعقد النكاح اذا قال للاجنية راجعتك فقبلت كما لو قال للمبانة راجعتك انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال يلزمني الحرام ان خرجت وقفلت الباب وجاء ولقيته مقفولا وليست في البيت فهل تطلق اقتونا ((الجواب)) نعم تطلق عليه بواحدة بائنه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان وطئت غيرك حلالا أو حراما فانت طالق ثم بعد مدة ظنت به انه اجتمع بامرأة حراما فأنكر ذلك فطلبت منه ان يخالف لها فامتنع عن اليمين فهل لها تحليفه أم يدين في ذلك اقتونا ((الجواب)) نعم لها تحليفه فان حلف وصدقته لا سلطان لها عليه وان نكل أى امتنع رفعه الى القاضي فان حلف صدقه وان نكل تقع عليها طلاقه ولا يجب عليه الحد فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال ان حملت هذه الجنارة فزوجته طالق طلقتهين وشهد على قوله رجلان بذلك فحمل الجنارة فهل تطلق زوجته طلقتهين أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يقع عليها طلقان لان المعلق بالشرط كالمتجزع عند وجود ذلك الشرط وان لم يسبق منه تطلقه له مراجعتها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان خرجت من بيتي بلا مشورتى فانت طالق فخرجت



وقالت له أما خرجت فقال لها أنا أرا جئت فهل تصح الرجعة من غير رضاها أم لا وهل إذا خرجت في بيوت  
متعددة بتكرار الطلاق أم لا (الجواب) نعم تصح الرجعة ولا يحتاج إلى رضاها لأنه صريح حيث لم يسبق  
منه تطليقتان ولو دخلت في بيوت لا تقع غير الطلقة الواحدة لأن بخر وجهها وقعت عليها طلقة وانحلت  
بها اليقين فلا يقع عليها بعد ذلك ولو خرجت من بيوت شتى والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل قال  
لزوجته ان خرجت من بيتي تكوني حراما علي ولا تستحق علي شيئا مما يستحقه النساء على الرجال فخرجت  
الزوجة من غير اذنه فكيف الحكم هل تطلق عليه وهل تستحق عليه شيئا مما يستحقه النساء على الرجال  
أم لا اقنونا (الجواب) وقعت عليها طلقة بائنه تلك بما تعلق بالشرط كالتجزع عند وجود  
ذلك الشرط ولم يسقط عنه شيء مما عليه لأن قوله ولا تستحق الخ كلام مستأنف لا تعلق له بما قبله ولم يقبله  
المرأة قال في البرازية في النوع الرابع وان قال أنت طالق ان دخلت الدار بغير خسران أو أنت طالق  
ان دخلت الدار على اني بريء من مهرك بشرط قبولها بعد وجود الشرط لأن التعليق انما يصير سببا  
عند وجود الشرط فكأنه صار قائلا عند فاش شرط القبول ثم وكذا لو قال لغائبة ان دخلت الدار فامرأته  
طالق على ان لا مهر لها بشرط عند تحقق الشرط وكذا لو قال أمرك بيدك ان دخلت الدار على اني بريء  
من المهر أو على اني بريء من خسراني اذا وجد الشرط وعليها ابرأؤه عن المهر ثم اختيارها نفسها اه  
والله أعلم (سؤال) في رجل حلف من عبالة بالحرام ان لم أحضر لك التونسية في هذه الساعة فلم يحضرها  
ومضى على ذلك سنة أيام فهل تطلق عليه زوجته أم لا اقنونا (الجواب) نعم تقع عليها طلقة بائنه تلك  
بما نفسها حيث لم يحضرها لأن المعلق بالشرط كالتجزع عند وجود ذلك الشرط والحالة هذه والله أعلم  
(سؤال) في رجل قال لزوجته ان دخلت هذه الدار فأت طالق ثلاثا فمضت ودخلت الدار فهل تصير  
ثلاثا على ما نلفظه الزوج أم نقط اثنتان وهل اذا سقطت اثنتان تصير رجعة من غير عقد ومهر وبغير  
رضاها أم لا اقنونا (الجواب) نعم يقع ثلاثا في قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة  
عن خالفهم في ذلك بل لا يفتي به الا من أضله الله ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض ويفترض  
على حكام المسلمين ان يفرقوا بينهما وقد أطل الشنيع في ذلك مولانا الامام ابن الهمام والله أعلم  
(سؤال) في رجل علق طلاق زوجته على انه ان اشتغل الدوارق والبراريدي بقية سنته فهي كذا ثم  
اشتغل بعد ذلك قبل مضي السنة فأتاه بعض العلماء بانها طلقة رجعة فراجعها واختم معهما بعد مدة  
وحلف بالطلاق منها ان اشتغل في الصنعة في اليوم القلاني فلم يشتغل ذلك النهار في الدولاب والحال انه  
ما نوى بقوله لم اشتغل في الصنعة في اليوم القلاني الا الشغل في الدولاب ثم بعد مدة أيضا اختصم معها  
وقال لها طلاق بعهدة براءته فهل له أن يراجعها بعقد جديد أم ليس له الا بعد زوج آخر لكونه شكا في ان  
الثانية وقعت أم لم تقع اقنونا (الجواب) الذي يظهر انه يقع لأن حروف الجر تنوب عن بعضها ونوى  
التغليظ على نفسه فيصدق على ذلك والله أعلم (سؤال) في رجل قال لامرأته اني أحولك من هذه الدار  
في هذا الشهر وان كان ما حولت لك فأت طالق ثلاثا فحولها في الشهر المذكور فهل يسوغ له الرجوع الى  
الدار القديمة أم لا اقنونا (الجواب) نعم له الرجوع لسكنى الدار المذكورة لأنه قد انحلت اليقين بالتحويل  
الصادر منه ولا شيء عليه بالعود فيها والحالة ما شرح والله أعلم (سؤال) في رجل التزم من زوجته  
بالحرام ان لا تقبل في بيت فلان ولا تدخل بينهم ولا تجتمع بأحد منهم فلور دخل أحد منهم بيتها أو دخلت  
هي عليهم في بيت غير بينهم فوجدت أحدا منهم هل يقع بذلك ما التزمه وما الواقع بذلك عند ساداتنا  
الحنفية اقنونا (الجواب) ان دخلت بيتا غير بينهم فوجدت أحدا من المذكورين فرجعت على فورها  
ولم تجتمع به لا يقع شيء وان لم ترجع على فورها واجتمعت فقد وجد الشرط فتجزع بذلك طلقة بائنه اذا تعلق  
بالشرط يتجزع عند وجود ذلك الشرط والحالة ما شرح والله أعلم (سؤال) في رجل قال لزوجته يلزمني  
الحرام ان تكلمت مع فلان فقالت أكله فقال فان فعلت فرجعت فكأنه ثم ضربها هل يقع عليه طلاق  
أم لا واذا قلتم وقع هل يكون رجعا أم بائنا اقنونا (الجواب) تعليق الفعل المضارع بالشرط يصرفه  
الى الاستقبال بلاريب والمعلق بالشرط يتجزع عند وجود ذلك الشرط طلق واحدة بائنه تلك بما نفسها

قوله الجواب الذي يظهر الخ يتأمل  
في هذا الجواب فانه غير ملاق  
للسؤال والظاهر ان ما حصل منه  
بعد المراجعة من الايمان لا يقع به  
شيء لانه لم يوجد المعلق عليه في كل  
منها فتأمل اه معصيه







وخصي على ذلك سنة أشهر وان  
لتمام السنتين لا يثبت الا بدعونه  
ولا عبوة بقوله لم تكن طاهرة  
لا احتمال انه استخاضه وقد شاع  
جهل مسائل الحيض فيهن بل وفي  
كثير من الرجال والله أعلم (سؤال)  
في رجل اختصم مع زوجته فقال  
لها ان كنت باغية فلانا فانت طالق  
بالثلاث وان لم تبغ فانت في  
عصبي فاجابته انها لم تبغ الرجل  
المشار اليه فهل هي زوجته أم لا  
أقنونا (الجواب) نعم هي زوجته  
ولا وقع عليها شيء والله أعلم منه

العظيم (سؤال) في رجل قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق فتكررت خروجها بغير اذن من  
زوجها الى ثلاث مرات وأكثر والحال ان الزوج لم يعلم فهل يتكرر خروجها يتكرر عليها الطلاق كلما  
خرجت أم تفصل البين بمرة واحدة وهل اذا جامعها يكون وطؤه لها رجعة لعدم علمه بالخروج أم حراما  
واذا لم يجامعها الى انقضاء ثلاث حيض والحال انه يدخل عليها ويبيت معها في فراش واحد قبل انقضاء  
حيضها ثم جامعها بعد انقضاء حيضها لعدم علمه بخروجها هل يكون وطؤه رجعة أم حراما لعدم رضاها  
وتجديد عقد بينهما ولا يشترط عدم علمه واذا أفدتهم بان وطؤه لا يكون رجعة بعد انقضاء ثلاث حيض  
لعدم رضاها وتجديد عقد ولا يعاب بدخوله عليها والمبيت معها قبل انقضاء حيضها ولا يشترط عدم علمه  
وان وطأ حرام فهل اذا نكح في خروجها وراجعها في نفسه خفية بعد ذلك هل يكون هذا رجعة أم يحتاج  
الى انتهاض شهود وعقد برضاها واذا تبين خروجها بعد زمن طويل باخبار عدول رأوها مشاهدة  
وراجعها في نفسه هل يكون هذا رجعة أيضا أم يحتاج الى عقد جديد برضاها لانقضاء حيضها اقتونا  
(الجواب) بالخروج الاول بغير اذن وقعت به طلاقه رجعية وانكحت البين قال في التمهيد ولو قال  
لها ان خرجت بغير اذني فانت طالق فخرجت بغير اذنه حنث ثم لا يحنث بعد ذلك انتهى وقال في البحر  
لانفسال البين لوجود الشرط وليس فيها ما يدل على التكرار انتهى وليست هي ككلها المفيدة لعموم  
الافعال واذا خرجت بغير اذنه وهو لا يعلم ذلك وقعت عليها طلاقه واذا جامعها وهي في العدة كان ذلك  
رجعة منه والعلم ليس بشرط في الحنث واذا انقضت العدة من غير ميسر فيها يحتاج الى عقد برضاها  
ومجامعتها بعد عدتها حرام بموجب الحد والشك لا يثبت به حكم واليقين بقاء الزوجية نعم ان تبين  
خروجها بغير اذنه لم يراجعها وهي في العدة ولو غير رضاها بالقول فيقول راجعت امرأتى والاشهاد  
واجب أو بالفعل كالوطء أو ما يوجب حرمة المصاهرة ولا يكفي الرجعة في النفس وان انقضت عدتها  
تبين العقد برضاها ان أحمر الحال ما شرح والله أعلم (سؤال) في رجل قال لزوجته ان خرجت  
بغير اذني فانت في حكمك ولم يقصد طلاقا ولا في نيته طلاق وانما قصد تخويفها من الخروج فما الحكم  
في ذلك اقنونا (الجواب) ان خرجت بغير اذنه تكون آثمة ولا يقع عليها شيء لان هذه الكلمة ليست من  
الفاظ صريح الطلاق ولا من كنايةه والحال ما شرح والله أعلم (سؤال) في رجل تخاصم مع سكاكر باطه  
وقال ان قضيت لكم حاجة فامرأته طالق بالثلاث وقال لامرأته بعينها منهن ان قضيت لك حاجة فامرأته  
حرام عليه ثم بعد مدة خرج بغيره من الرباط فلما كان ببابه نظر الى غنمه فوجد فيها غنمة المرأة التي حلف  
من شأنها فاستاقها مع غنمه الى الراعي وانفق له عندهم رجعا كذا في الحكم فيه اقنونا (الجواب)  
حيث لم يكن بأمرها لا حنث عليه في ذلك وهي مسئلة دخول اللام على الفعل يقتضي الامر بخصه به  
فلم يحنث في ان بنتك ثوبا ان باعه بالأمر سواء كان في ملكه أولا وهذه هي المسئلة المسئول عنها والله  
أعلم (سؤال) في رجل قال لزوجته ان ما جئت الى شهر عاشورا فانت طالق ومضى شهر عاشورا ولم  
يأت وعند هاشم هو بذلك والرجل الآن غائب فهل تطلق الحرمة أم لا وهل للحاكم الشرعي ان يحكم  
بطلاقها أم لا اقنونا (الجواب) نعم يقع عليها الطلاق لان الطلاق المعلق بالشرط كالمتجزع عند وقوع ذلك  
الشرط ولا يحكم القاضي بطلاقها لانه حكم على الغائب قال في أول الفصل الثاني عشر من جامع الفصولين  
الشهادة بتقوى الامه وبالطلاق تقبل حسبة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة والامه ولكن يشترط  
حضور الزوج والمولى (طرح) تخضر المرأة بشير اليها الشهود (ذ) لو اخرجها عدل ان زوجها مات أو طلقها  
ثلاثا فلها التزوج ولو اخرجها فاسق تحرت انتهى والله أعلم (سؤال) في رجل متزوج بامرأة فاسق الى مكة  
المشرفة وتركها بلا نفقة ولا منفق فبعد وصول من مكة ودخل بيته وجلس ثلاثة أيام عندها ثم خرج من  
البيت وجاء برجلين معه وقال لزوجته بحضرتي ما انا مسافر ولا عندي شيء فقصدى أطلقك وتسامحيني  
فقال الزوج له ما أسألك الا ان تطعني غرضا فوجد عنده غير ستة وأربعين محلقا فدفعها لها فطلقها  
فرجع عن السفر ولزوجته عنده بدمته دين شرعي عشرة أحر وغرض فطالبت الزوجة بالدين والمؤخر  
ومصرف العدة فقال لها أنت ساجحتني فهل يثبت له ذلك بقوله لها تسامحيني أو يثبت لها ذلك أم لا اقنونا



((الجواب)) هذه علق مساحتها باعطاء الغرض والابراء لا يقبل التعليق كما في جميع المتن فبطل التعليق وبطلت المساحة ولها ما طالبة جميع ما هو لها والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال ان هل شهر رجب ولم أقض دينك فامر أنه كذا فعند حلول الاجل لم تيسر الدراهم وأراد ان يبيعه سلعة بالمبلغ المذكور هل يبرأ من الدين ويرأى تعليقه أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يبرأ من الدين ويرأى تعليقه قال في منح الغفار لو حلف بقبض دينه اليوم فباع متاعا لصاحب الدين فقد قضا دينه وبرأ انتهى وهذا صريح في المسئلة والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ضاعت له حاجة من بيته فاتهم بها زوجته فقال لها ان لم توجد هذه الحاجة فانت طالق ثلاثا فما حكم الله في ذلك اقتونا ((الجواب)) ان تحقق هلاك الحاجة المذكورة وقع الطلاق الثلاث والا لا يقع الطلاق حتى يتحقق هلاكها أو يموت أحد الزوجين فان مات هو نزل منه وتعتد باعد الاجلين وان ماتت هي لا يرث منها وتطأ رها في البحر الرائق والحانية وغيرهما وكذا في الدرر والله تعالى أعلم ((سؤال)) في رجل علق طلاق زوجته بصفة براءتها فهل يقع طلاق أم لا اقتونا ((الجواب)) ان أبرأته وكان لها بذمتها مال وقعت طلاقه بانه تملكها نفسها والا فلا وكذا ان لم تبرئه لا يقع شيء قوله والا فلا أي لا يقع طلاق ان لم يكن لها بذمتها شيء لان التعليق على المعلوم باطل كما صرح به علماؤنا ومنهم العلامة عبد الرحمن المرشدي في كلام كثير فراجع ان شئت والله أعلم ((سؤال)) في رجل ترك عند زوجته أمانة للناس وأخذ منها قدر دينار دينار ثم سافر وقال في سفره ان امرأتى فلانة ان أدت الأمانة التي عندي للناس وأبرأتني من الحقوق التي على من حقها فهي على سبيلها ومطابقة عني وأشهد على ذلك فقبلت المرأة فهل تقع الفقرة بينهما أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم تقع عليها طلاقه بانه تملكها نفسها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان دخلت هذين البيتين فانت طالق ثلاثا ولكل من البيتين حائط قبالة بابي تسمى بالدير فدخلت المرأة المحلوف عليها دبر أحد هما هل يقع عليها طلاق أم لا ((الجواب)) لا تطلق ما لم تدخل البيتين المشار اليهما والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وأقام معها مدة ثم ان الزوج خرج لزيارة سيدنا حمزة ونام عنده ليلة كما يفعل بعض أهل المدينة ثم رجع في صبيحة اليوم الثاني الى المدينة ثم خرج الى البادية ليحطب فادعى أهل الزوجة انه قال لها ان شردت من المدينة فانت على حرام فهل يكون مبيته عند سيد الشهداء للزيارة ونخروجه للبادية ليحطب لامر المعاش شرودا وتحرم عليه زوجته فاذا كان الزوج ينكر ذلك هل تصح شهادة أهل الزوجة عليه أم لا ((الجواب)) الخارج للكس حول البلد لا يسمي شاردا لان الشارد هو الفار وهنالك يوجد ذلك فلا تحرم عليه زوجته وأما الأهل فان كان مطعهم واحدا لا يقبل والا فقبضه تفصيل طويل والله أعلم

### باب الرجعة

((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وطلبت طلاقها وحضره جماعة من المسلمين وتوجهوا على الرجل بانك تطلقها وتدفع لك ما يكون لك فدفعت له شيئا وبقي شيء فطلق بطلاقه فهل يصح له الرجوع أم لا اقتونا ((الجواب)) ان لم يسبق منه تطلقان فله مراجعتها بعد جديد رضاها والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وطال التشاجر بينهما فقال ان أبرأتني فانا أسرحك فبرأته فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فقالت له اسمعني فقال لها أنت طالق طلاق واحدة فساذا يترتب عليه هل يقع عليه طلاق وهل له رجوعها أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) نعم يقع عليها طلاقه بانه تملكها نفسها بعد جديد رضاها ان لم يقع منه تطلقان قبل ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثا واعتدت ومضت وتزوجت برجل آخر ثم بعد مدة وقع بينهما تشاجر فقال لها ابرأيني وأطلقك فبرأته وطلقها واعتدت فهل تحل للزوج الاول أم لا اقتونا ((الجواب)) ان انقضت عدتها من طلاق الزوج الثاني تحل للزوج الاول ويكون كغيره من الخطاب والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقع بينه وبين زوجته الفراق ثم ان الرجل المذكور كان الباقي في ذمته أجري من مهرها المتأخر وكان عنده ثوبان وشاية فقال لها زوجها تأخذين هذين الثوبين والشاية عن مهرك وعن نفقتك وكراء المسكن أم تعطينك دراهم فقالت المرأة



قبلت هذا تحت مهرى ونفقى وكراهمسكى وهى رضى برضاها فقال للشهود الذين كانوا فى المجلس  
 ما أقول لهذه المرأة فقال الشهود المذكورون قل لها أعطيتك واحدة فقال على كلامهم أعطيتك وما  
 ذكر الطلاق ولا ذكرك واحدة فلما كان أربع وعشرون من الشهر راجعها الى نفسه وكانت  
 الحصة فى واحد وعشرين فى شوال سنة اثنتين وتسعين والف واشهد على ذلك من كان حاضرا  
 ثم ارسل لها رسولا وطلبها الى منزلها فابت الرجوع هى وابوها فاسدونا ((الجواب)) اتفق علمائنا  
 فى متونهم ان لفظ واحدة من قبيل الطلاق الصريح ولا يحتاج فى المراجعة الى عقد جديد وحيث  
 راجع بحضرة الشهود صححت رجعتة وليس لها ان تمتع من الرجوع الى منزل زوجها وليس لبيها ان  
 يمنعها ويجب عليها ان تطيع زوجها والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) فى رجل تشاجر مع زوجته وقال  
 لها طلاقك فى براءة فأتته فى المجلس من عشرين دينارا ومن مصرف العدة وفارقها مدة خمسة عشر  
 يوما ثم أراد الزوج مراجعتها بعقد جديد والحال ان البراءة كانت بطلقة واحدة فهل له ذلك أم لا اقنونا  
 ((الجواب)) نعم له مراجعتها بعقد جديد برضاها ان لم يسبق منه طليقتان قبل هذه والله اعلم  
 ((سؤال)) فى رجل تناكده ووزوجته أراد أن تسافر معه الى بلاده ومنعت نفسها وغدا الى دياره  
 وكتب لها أنت طالق من يوم منعت فبعد ثلاثة أيام جاء زوجها وأشهد عليها بالمراجعة ورضيت  
 أن تعشى معه هل ينقد الطلاق أم لا اقنونا ((الجواب)) الطلقة محسوبة عليه والرجعة صحيحة والحالة  
 هذه والله اعلم ((سؤال)) فى رجل طلق زوجته واحدة وخرجت من العدة فهل له الرجوع أم لا اقنونا  
 ((الجواب)) لها أن تزوج بمن شاء الله وان كان للزوج الاول غرض لا بد من عقد جديد برضاها والله اعلم  
 ((سؤال)) فى رجل تزوج أمه للغير فطلقها اثنتين ثم اشتراها هل له وطؤها بملك اليمن أم لا اقنونا ((الجواب))  
 لا يحل له أن يطأها حتى تنكح زوجها غيره ويطأها ويطلقها وتنقض عدتها ثم بعد ذلك تحل له قال فى  
 البحر الرائق لو اشتراها الزوج بعد اثنتين لا تحل له بوطئه حتى تزوج بغيره انتهى والله اعلم ((سؤال))  
 فى رجل طلق زوجته طلاقا سنيا وقع الطلاق فى النصف من شهر رجب ووقعت الرجعة فى النصف من  
 شهر شعبان فهل له مراجعتها أم لا والحال انه لم يسبق منه طلاق قبل ذلك أفيدوا الجواب ولكم  
 الاجور والثواب ((الجواب)) الرجعة المذكورة صحيحة ولا يحتاج الى عقد ولا مهر والحالة هذه والله اعلم  
 ((سؤال)) فى شخص خاطب أبا زوجته فقال له ابتك طالق وهذه ثالثة فقال أبوها هذه ثانية ثم مضت مدة  
 قسد كزوجة ونفقن انه أوقع واحدة لا غير واللفظ الثانى ثانية فهل يكون رجعا أم بائنا لا ترجع للاول الا  
 بعد نكاح آخر أم نصح له الرجعة اقنونا ((الجواب)) نعم له مراجعتها لانه لم تقع فى الديانة الا واحدة بعد  
 الواحدة الاولى لانه هو الذى أوقعه فدامت فى العدة راجعها بغير عقد جديد فى الصورة المشروحة والله  
 اعلم ((سؤال)) فى رجل فارق زوجته بطلقة بحضرة يئسه ثم أراد الرجوع فماتت الزوجة المذكورة بأن  
 هذه ثالث طلقة فهل يعمل بقولها أم لا اقنونا ((الجواب)) لا يعمل بقولها ويحلف عينا بالله تعالى ما هى  
 بائن منه الآن فان حلف فله مراجعتها وان نكل فان كانت الطلقة بائنه لا بد من عقد جديد برضاها وان  
 كانت رجعية لا حاجة الى ذلك والله اعلم ((سؤال)) فى رجل طلق زوجته طلقة واحدة راجعها ثم بعد مدة  
 طلقها طلقة ثانية وهى حامل ثم راجعها قبل تمام العدة وهو الوضع فهل له مراجعتها من غير عقد أو  
 يحتاج الى عقد جديد ومهر اقنونا ((الجواب)) نعم له مراجعتها بلا عقد ومهر والحالة هذه قال فى ملتقى  
 الاجمرفن طلقها دون الثلاث بصريح الطلاق أو بالثلاث الاول من كتاباته ولم يصفه بضرب من الشدة  
 ولم يكن بمقابلته مال فله أن يراجع وان أبت مادامت فى العدة الخ والله اعلم ((سؤال)) فى شخص طلق  
 زوجته طلاقا رجعا ثم بعد ذلك طلب منها البراءة فأبرأته ثم أراد الرجعة بها هل يحل له ذلك أم تكون  
 البراءة مانعة من ذلك اقنونا ((الجواب)) نعم له الرجعة لانه ليس بطلاق معلق على الإبراء بل الإبراء مستقل  
 بنفسه والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه والحالة ما شرح كما صرح بذلك مولانا الشيخ خير  
 الدين الرملى والله اعلم ((سؤال)) فى رجل طلق امرأته طلقة واحدة ثم ان امرأته طلبت منه نفقة العدة  
 فقال ما أملك شيئا فقالت اذهب فقد أبرأتك من نفقة العدة ومؤخر الصداق فهل له أن يراجعها من غير

قوله فان كانت الطلقة بائنه الخ فى  
 هذا التريد تأمل لانه ان أبى عن  
 الحلف بانها غير بائن يكون معترفا  
 بائنا بائن اه معصه



رضاها في هذه الحالة أم لا بد من رضاها وإذا قال الرجل سهواً طلقها بعد البراءة ثم تذكروا أنه طلقها قبل  
البراءة كما هو مشروح أعلاه وأيضاً بذلك فهو دليل على كون هذا بائناً أم لا وإذا راجعها فهل يبرأ عما أبرأته  
من النفقة ومؤخر الصداق أم لا اقتونا ((الجواب)) هذه طلاق رجعية ليست مشروطة على مال بل وقعت  
مستقلة وقول المرأة بعد ذلك اذهب فقد أبرأتك كلام آخر مستقل لا يدخل له بالطلاق الرجعي السابق وقد  
سقط به النفقة والصداق وله من ارجعها بغير رضاها بالاتفاق ولا فرق بين تطبيقه بعد البراءة وقبلها في  
الصورة المشروحة وإذا راجعها لا يعود المؤخر السابق من جانبها إلا أن الساقط لا يعود فافهم والله أعلم  
((سؤال)) في رجل وقع منه طلاق وهو أنه قال على ما تشهدون أن فلانة طالق تحرم عليه وتحمل لمن يريد  
هذا ما وقع منه فهل له الرجوع أم حرمت عليه اقتونا ((الجواب)) قال مولانا قاضيان في أول الكنايات  
الكنايات ما تحتمل الطلاق وغيره ولا يكون الطلاق مذكوراً نصاً وفي واقعة الحال الطلاق مذكوراً نصاً  
فلا يكون كناية بل هو رجعي فله من ارجعها بغير عقد ولا رضامنها وقوله تحرم عليه لغو لانه وصفها بخلاف  
الشرع لانها لا تحرم عليه الا بعد انقضاء عدتها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل أتى لرجل  
وعرض عليه امرأة ثيباً يزوجها فافرضي الا آخر وعقد له عليها بطريق الوكالة عنها بعشرة متاقبل ذهب  
مجهلة واعترف الوكيل بقبض المهر وواعد الزوج لغروب الشمس يدخل بزوجته فلما جاء الوقت أخذته  
وأدخله فاعلمه ليس فيها فراش ولا نام فسأل الوكيل أين الزوجة فقال هي عندك فاشعر الا بامرأة  
خرجت عليه فحرق فقال للوكيل أين الزوجة فقال قد دمرت عليك وطلقتك ولم يجتمع بها ولا رآها فهل  
يجوز ذلك في مذهب من المذاهب ان الطلاق في يد المرأة أو بيد الرجل أو بيد الوكيل اقتونا ((الجواب))  
الطلاق بيد من أخذ بالساق وهو الزوج وارتكاب الوكيل هذا الفعل أمر شنيع يوجب التعزير والرأي  
في امثال هؤلاء الى القاضي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج ابنته من بنت عمه فتناجر  
الابن مع أخته وضربه فقال الابن أنت ما ضربتني الا لاجل بنت عمك التي زوجتني اياها وان كان نفسك فيها  
وأنا سلمت من المهر خمسة غروش فاعطى الخمسة غروش وهي بالثلاث طالق ولم يعطه الاب الخمسة  
غروش فسئل الاب هل لك نفس في بنت عمك فقال هل يصح أن تكون نفسي في بنت عمي وهي حليلة ابني  
فهل يقع عليه شيء أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يقع على الابن شيء بما ذكره من الحال ما شرحه والله أعلم  
((سؤال)) في رجل له بنت عم لا ولي لها غيره فأراد تزوجها وهو متزوج فأبى فقال على الطلاق بالثلاث  
ما يأخذ بنت عمي الا أنا أو ما يأخذ بنت عمي غيري فبني أي العبارتين قال فاحكم زوجته ان تزوجت بنت  
عمه بغير علمه أو بغير علمه هل يتغير الحكم بتغير اللفظ أو هو واحد وهل يسمى هذا عملاً مع عدم وجود  
أداته أم لا اقتونا ((الجواب)) هذه المسئلة لم ينقل عن المتقدمين فيها نقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيها  
وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا  
وانه ليس بصريح ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو  
لازم أو فرض أو ثابت قبل يقع واحدة رجعية قوى أو لا والمختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا اه  
وبعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازياً للبرازية فعلم بأن ما في الذمة لا يلزم وجوده  
في الخارج وقال النكاح بن الهمام وقد عورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يريد أن  
فعلته لزم الطلاق ووقع فوجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق وكذا نعرف  
أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعله اه قال العلامة الغزالي رحمه الله قلت وفي ديارنا صار  
العرف فاشياً في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتناء بوقوع الطلاق به من  
غير توقف فيه كما هو الحكم في الحرام يلزمني وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعريف في ديارهم  
الشيخ قاسم في تصحيحه على مختصر القدوري اه وأقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتهاره في معنى  
التطبيق ولما في القول بعدم التطبيق التجرد من غالب العوام بل وكثير ممن نصب نفسه للاقتناء من  
الجهة الطعام الذين لا يخافون المهين العلام فنسأل الله الحماية بحوله وقوته مما فيه له الملام هذا  
وقد صرح به بعض الشافعية في كتبهم بأمر على الطلاق كناية وقال الصمري انه صريح وهو الاوجه وقال



الزركشي وغيره انه الحق به في هذا الزمان لا شتاره في معنى التطبيق وهو موافق لما قاله الغزالي ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط في أمر الفروج انتهى من الخبرية ولا يختلف الحكم بين الا أنا أو غيري في الصورة المذكورة والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلب من زوجته البراءة فيما لها عنده من مهر وفي جميع ما تستحق عليه وبطلانها فاشهدت على نفسها بانها أبرأتها من مهرها وبما تستحق عليه فاشهد الزوج بانها طالق ثم بعد ذلك أشهد بانها راجع في عقد نكاحه قبل ان تنقض العدة فهل يصح له الرجوع أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يصح الرجوع الا بعقد جديد برضاها والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بعض مواش وأراد يبرئ عيهم فريأهم في الجبل وقال لزوجته الحفني بصميل الماء فقالت له ما الحفني فقال لها ان لم تلحقيني فانت طالق فراح ولم تلحقه وطلقت فعقد سبعة أيام أحضر شاهدين وقال أشهد اعلني اني راجعت زوجتي فلانه فراح اليها وامتنعت ثم مرة أخرى فامتنعت هي وأبوها وأمها الى نحو عشرين مرة فتداعى الامر الى ثلاث سنين فلم تسمع له هي ولا أبوها ولا أمها وكما أراد الوصول اليها تمنعه هي ووالدتها فاذ يجب عليهم في ذلك أقنونا ((الجواب)) يجب على المرأة مواقة زوجها الى محل طاعته ويجب على أبيها وأمها نصبة البنات على ذلك وان أبوها عليهم الاثم الشديد والتعزير بالتهديد والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل فارق زوجته ثلاثا ومضت العدة وتزوجت بآخر ثم فارقها ثلاثا ثم جاء زوجها الاول فخطبها فقالت له ان الرجل الذي تزوج بي لم يفرني لضرورة في فهل للرجل ان يتزوج بها حيث اختلا بها خلوه صحيحة أم لا أقنونا ((الجواب)) ليس له ذلك ولا بد من وطء الزوج الا تخرب نكاح صحيح والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته بواحدة من غير ابراء فراجع في العدة ثم بعد مدة حصل بينهما شجر بسبب خلف ان ينقلها وحوادثها الى بيت أهلها بلا طلاق فنقلها وحوادثها لاجل عينة ثم تصالحا ثم بعد مدة طلقها طلقة واحدة أخرى من غير ابراء ثم أراد مراجعتها في العدة فهل له ان يراجعها بغير عقد جديد أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم له ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان دخل سدوك فلان بيتي فانت طالق فدخل ذلك الرجل في غيبه الزوج فوفت طلقة ثم راجعها فبعد مضي ثلاثة أشهر قال لها الزوج ان خرجت من بيتي بغير اذني فانت مطلقة فجاء الى بيته فلم يجدها فسأل عنها فقبيل له دعاها بعض سويحياتها فذهبت اليهم فهل يقع الطلاق وهل له مراجعتها قبل مضي العدة أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم له ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل مالكي تزوج بنتا شافعية من أخيه وأمه قبل بلوغها وأخذ منها مدة وهي ستة أشهر وفارقها وبعد ذلك طلب رجوعها بقوله راجعت فهل له ان يجبر أهلها بردها بعد ان تحقق فساد العقد باعتبار مذهب الزوجة أولا يجبرهم على ذلك وان صح العقد في مذهبه واذ قلتم له ان يلاحظ مذهبه فيردها فكيف يكون حالها هي من قبل الله سبحانه فهذا أمر خطير أقنونا ((الجواب)) التكاح صحيح عندا ما منا الاعظم وأصحابه ولا نظريه وله مراجعتها ولو الخبار اذا بلغت والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أبرأت زوجها من جميع ما تستحق بذمته وقال لها الرجل طلاق بكهنة براءة فلما فعل له مرجع عليها من غير رضاها أم لا أقنونا ((الجواب)) ليس له مراجعتها الا بعقد جديد برضاها ان لم يسبق منه تطليقتان والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته لمي حواشيتي واخرجي من الدار صاحب الدار يريد هاتم ذهب ولم يخاطبها فبعد ثلاثة أيام جاءت أخته وأخذتها عندها فبقيت سنتين بلا نفقة ولا كسوة ولا سكنى ثم طلب الرجل امرأته فهل للمرأة مطالبة فيما تقدم ذكره وهل يقع الطلاق بذلك اللفظ أم لا أقنونا ((الجواب)) حيث لم يسبق قضاء ولا رضاه على نفقة معينة لاشي لها من ذلك كله والظاهر من كلامه انه لم يرد هذا اللفظ الطلاق حيث طلب صاحب الدار داره وان ادعت ابتاع الطلاق فهو مصدق في ذلك بيمينه فان حلف يجب عليها الرجوع الى طاعة زوجها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة ثم أشهد شاهدين بانها راجعها قبل مضي العدة فهل للمرأة ان تتزوج غيره أم لا أقنونا ((الجواب)) الرجعة صحيحة وهي زوجته ولا تتزوج بغيره بالاجماع والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة وراجعها ثم بعد مدة طلبت منه ان يطلقها فقال لها زوجها ان أبرأيني فانت طالق طلقة معلقة بكهنة

((سؤال)) في رجل وقع منه طلاق زوجته بكهنة براءة ثم أراد ان يتزوج بها فهل عليها عدة ويترتب حتى تنقض عدتها أقنونا ((الجواب)) نعم له ان يتزوجها قبل انقضائها ان لم يكن طلقها من هامش الاصل



براهن فقال له أبرأئت من جميع ما استحق النساء على الرجال فطلقها طلاقاً واحدة فهل له ان يراجعها بعد  
جديداً أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم له من ارجعها بعد جديداً رضاها والله أعلم

### باب الإيلاء

((سؤال)) في رجل قال لزوجته والله وبالله ان دخلت دار فلان فأنت حرام علي ولم يدخل و بالتقدير ان  
دخلت هل تطلق بالدخول أو ينظر الى نية الزوج أقنونا ((الجواب)) هو إيلاء ان قوى التحريم وظهر  
ان فواه وكذب ان قوى الكذب وان لم ينوشياً الفتوى على وقوع الطلاق البائن والحالة هذه والله أعلم

### باب الخلع

((سؤال)) في رجل تخاصم مع زوجته فقالت له أبرأئت من جميع ما استحق عليك وطلقتني فقال لها أنت  
طالق ان شاء الله فهل يقع الطلاق ((الجواب)) نعم يقع الطلاق قال في البرازيقي في الصغيرى اذا ذكر  
البدل في الخلع لا تسمع دعوى الاستثناء انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وطلب الرجل  
منها البراءة فأبرأته الزوجة من مصرف العدة ونصف المؤخر على يد شهود ثم بعد ذلك ظهر الرجل وصح بعد  
نصف شهر فهل يجب على الزوج المصروف بعد ظهور الرجل أم لا ((الجواب)) قال في الطهيري ان أبرأته  
من نفقة العدة بعد الخلع وكذا بعد الطلاق قبل لا يصح وقبل يصح وهو الا شبه والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني وأنا أبرأتك فطافها على ذلك وقبلت ثم رجعت في مالها فهل له ان  
يرجع في طلاقه أم لا أقنونا ((الجواب)) وقعت عليها طلاقه بآثمة وسقط المال وليس له من ارجعها بغير  
رضاها ولا بد من عقد جديد ان لم يسبق منه تطليقتان والحال ما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
خالع زوجته على مالها بذمتها ما الحكم فيه ((الجواب)) ان وقع الخلع بالايجاب والقبول فهو يسقط كل  
حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح وتجب نفقة العدة الا اذا شرط اسقوطها وتكون طلاقه  
بآثمة عملت بها نفسها ولا يراجعها الا برضاها بعد جديد ان لم يسبق منه تطليقتان والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل جعل طلاق زوجته بيمينه برأيتها فأبرأته مما شرطه عليها فقد وقعت الخالعة ثم انه بعد مدة عقد عليها  
بعقد جديد ومهر جديد بشهود يشهدون بصددور الايجاب والقبول ثم ان الزوج ضربها الصدور أمر أنكره  
عليها فانكرت الزوجة وادعت ان الخالعة الاولى كانت بينونة كبرى وان العقد لم يصادف محلا للحل  
والحال ان الخالعة كما شرحت فهل يصح قولها أم المعتبر بشهوده أقنونا ((الجواب)) جئت نكحها بعد  
جديد القول قوله بيمينه قال في جواهر الفتاوى رجل وامرأة اختلفا كم كان بينهما من الخلع فقال الزوج  
مرتين وقالت المرأة ثلاثا فان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما فقالت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح  
بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه بعد خلعين فالقول قول الزوج لانه ينكر الحرمة بعد جريان  
الحل بينهما وهو النكاح والمرأة تدعى ذلك والقول قول المنكر انتهى أى بيمينه وهذا صريح والله أعلم  
((سؤال)) في رجل تزوج أمة معتوقة فبعد مدة طلقها بالبراءة منها فجاء وكيلها الذي زوجها وادعى  
انها ليست معتوقة وأراد عدم وقوع البراءة وطلب ما أبرأته عليه وللزوج شهود بانها معتوقة فهل لو كبلها  
ذلك أم على الزوج اثبات العتق وان أثبت فما الحكم في ذلك أقنونا ((الجواب)) ان صح انها معتوقة  
فالبراءة صحيحة والا فلا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها بالثلاث بشرط ان تحمل  
أولادها ووقع الفراق على هذا وهي الآن تشكى العجز هل يجبرها الشرع على تحمل الاولاد أم لا  
أقنونا ((الجواب)) لها ان تطالبه بالنفقة ان كانت معسرة ويجبره القاضي عليها وعليه الاعتماد كفى  
البحر عن فتح القدير والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلبت من زوجها الطلاق فطلب منها البراءة من  
المهر ونفقة العدة وسكنها من غير فرض فقالت نعم فقال لها طلاقك بيمينه براءتك والحال انه قد أوفاهما  
المهر بخضرة الشهود ثم استقرضه منها بعد حين هل يصح هذا أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم تقع طلاقه  
بآثمة ان لم ينو الثلاث وتسقط نفقة العدة بعد ذكرها وأما المهر في الصورة المذكورة فلا يسقط عند  
الامام الاعظم والله أعلم ((سؤال)) في رجل فارق زوجته على نفقة أولاده منها مدة الحضانة فهل

قوله نعم يقع الطلاق الخ في هذا  
الجواب نظر لا يخفى على المتأمل  
كذا في هامش الاصل



يلزمها ذلك أم لا وإذا قلتم بال لزوم وادعت الجزع عن الاتفاق هل يجب على الأب الاتفاق عليهم أم لا وإذا قلتم بال وجوب فهل يرجع الأب عليها بقيمة ما أنفق ويكون ذلك ديناً عليها بذمتها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يكون ذلك ديناً بذمتها قال في الفتاوى الهندية خلعتها على نفقة ولده عشر سنين وهي معسرة فطالبت بنفقتها يجبر عليها وما شرط عليها دين وعليه الاعتماد كذا في غاية السروجي انتهى والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها بعهدة براءتها على ثلاث مرات وكل مرة يتزوجها بعقد جديد فهل يجوز تزوجها به أم لا اقتونا ((الجواب)) حرمت عليه حرمه مغلظة فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بعد انقضاء عدتها من الزوج الأول فإذا وطئها الزوج الثاني وطلقها وانقضت عدتها منه فحل للزوج الأول والحالة هذه والله الموفق ((سؤال)) في رجل طلق امرأته طلاقاً واحدة بعهدة براءتها ثم راجعها ثم حصل لهما ما حصل فطلق ثانية أيضاً بعهدة براءتها ثم راجعها بغير عقد جديد وذلك برجوعها في براءتها فيما تستحقه من اللوازم ثم طلق طلاقاً مطلقاً من غير تعيين فهل يقع طلاقه وهل يجوز الدخول بها من قبل أن تتزوج بزوج آخر اقتونا ((الجواب)) الطلاق بعهدة البراءة يكون بائناً ولا تكون المراجعة بعده إلا بعقد جديد وحيث ارتكبت من الجهالة وراجع بلا عقد وطلق بعهدة براءتها لا يقع هذا ولا يمكنه يستحق التعزير الشديد والضرب لا ارتكابه المنكرو ووصوله إلى ما لا يحل له فالحاصل الطلاق الأولي محسوبة وكذا الثانية أن راجعها بعقد جديد والا فلا والثالثة غير محسوبة وأعوذ بالله من شؤم الجهالة والله الهادي ((سؤال)) في امرأة أرادت زوجها تخالعتهم منه على مالها بذمتهم من بقية مهر وما كان دفعه لها من الخادمة المعتاد دفعها وقت زفافها فأبى أن تترك شيئاً من ذلك فقال لها أبوها بمحضر الشهود دخالعه ولك عندي ما هو لك من بقية المهر والخادمة ودمج ذهب ومسكنك فخالعت عند ذلك زوجها على بقية المهر والخادمة فهل هذا القول الصادر من أبيها يكون التزاماً بجميع ذلك ويكون ديناً يؤخذ منه أو من ميراثه لكونها لم تخالع زوجها إلا بعد التزام الأب ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) لم أقف للسؤال على جواب صريح بعد مطالعتي لما في يدي من الكتب المعتمدة كفتاوى قاضخان والبرازية والمبسوط والفتاوى الهندية والخطيرية واجابة السائلين وفتاوى ابن السلي والبحر الرائق فلهذا لم أكتب على السؤال والعلم أمانة والذي تقتضيه القوانين الفقهية عدم لزوم هذا الالتزام على الأب لأنه لزوم ما لا يلزم لأن اللزوم على الأب إنما يجب بثلاثة أمور أحدها مباشرة للخلع والثاني عدم إجازتها والثالث ضمانه للزوج فإذا عدم واحد منها لا يجب على الأب شيء قال في البحر الرائق بعد كلام طويل ولا فرق في حكم ضمانه أي الأب للزوج بين الصغيرة والكبيرة التي لم تأذن له ولكن إذا أجازته وقع وبرئ من الصداق انتهى وقال في البرازية الكبيرة إذا خلعتها أبوها أو أجنبي بأذنهما جازو المال عليها وإن لم تجز ترجع بالصداق على الزوج والزوج على الأب أن ضمن وإن لم يضمن فإن الخلع ينف على قبولها إن قبلت ثم الخلع في حق المال انتهى وفي السؤال المذكور إنما كان الخلع منها لا من أبيها والضمان إنما يقع لها لا للزوج وصدرت الإجازة منها غير أنها اعتبرت التزام أبيها لها وهو غير معتبر لأنه وعد ولا يجب الوفاء به وأما بعد الموت فلا سبيل إليه والحال ما شرح هذا ما ظهر للعاجز الفقير والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وتحملت بنت له وقت الطلاق بلا مصرف ثم إن زوجته بعد مدة تزوجت برجل آخر وللبنت جدة فادعت جدتها بالحضانة وبالمصرف فهل يصح لها الحضانة والمصرف أم يصح لها الحضانة فقط اقتونا ((الجواب)) حيث تزوجت الأم سقطت حضانتها وانتقلت للجدة إن لم تكن متزوجة بأجنبي وتأخذ النفقة من بنتها إلى أن تنتهي مدة الحضانة وهي مقدرة بتسع سنين أخذنا من قول اجابة السائلين عن التتارخانية حيث قال روى هشام عن محمد فمِنْ خَالِ امرأته على رضاع ابنه ولم يسم لذلك وقتاً قال هو جائز وهو على ستين انتهى اعتبر مدة الرضاع عند ذكره وكذا تعتبر مدة الحضانة عند الحمل بالنفقة والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وتحملت بنت له وقت الطلاق بلا مصرف إلى مضي الحضانة ثم إن زوجته تزوجت برجل آخر فهل يسقط تحملها وتدفع البنت إلى أبيها أم تجبر الأم بحملها إلى مضي الحضانة اقتونا ((الجواب)) حيث خالعتها على أن تحمل بالبنت بغير مصرف إلى مضي مدة الحضانة صح وذلك إلى أن تبلغ البنت تسع سنين وعليه



الفتوى وحيث تزوجت فلاب البنت ان يأخذها ولا يتركها عندها وان اتفقا على ذلك لان هذا حق  
 البنت وينظر الى مثل تلك المدة فيرجع به عليها كما في فتح القدير والله أعلم ((سؤال)) في رجل آذى  
 امرأته بادخال الجوارى عليها ووطئهن في بيتها فلم تزل معه في مشاجرة حتى آتاها برجال وخالها بعشرين  
 أحر خمسة يسده وفي خمسة عشر رهنف مسكة وزنها سبعة عشر مثقالا وحق وقضة وزنه ثلاثة أواق  
 وأشهد الشهود بذلك وهي لا تعرف الخلع بل ظنت انه اذا أخذ هذا المال منها يريحها ولا يؤذيها بما  
 ذكر وأما الخلع فلم ترض به لو عرقته ولم تؤكل به فهل يجوز له ايذاؤها لترضى بالطلاق وهل يصح هذا  
 الخلع المدكور أم لا فتونا ((الجواب)) لا بد للمرأة من معرفة معنى الخلع لان الخلع بمنزلة المعاوضة  
 من جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كالبيع ونحوه انتهى من قاضيان فلا يجب حينئذ عليها المال المسمى  
 وأما ايذاؤها بان يجامع جواريه بحضورها فذلك لا يجوز وأما اخراج الجوارى من بيتها ان كان البيت  
 للزوج فليس لها الاخراج وان كان لها نعم لها اخراجهن وأما اعطاؤها الدراهم لخراجهن فانه لا يجوز  
 للزوج أخذ الدراهم لانه رشوة محرمة وفي اخراجهن تطيب قلبها وهو معاشرة بمعروف وهو مطلوب  
 مروة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أبرأت زوجها من باقى صداقها ومن نفقتها وسكنها  
 فطلقتها على ما ذكر ولها منه ابنان أحدهما ماضى من عمره نحو أربع سنين والثاني نحو سنة فطلبت الام  
 ان يكون الابنان عندها بنفقة المالكون الحضانه لهما فامتنع الاب من أن يكون الكبير عندها فهل يجبر  
 على ابقائه عندها أم لا وهل يجبر على دفع نفقته أم لا فتونا ((الجواب)) البراء عن السكنى غير صحيح  
 لان حق السكنى لله تعالى وليس هو للمرأة وليس للاب الامتناع من كون الولد الكبير عنده الام فان  
 الحضانه للام حتى يستغنى عنها بان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستجى وحده وقدره  
 العلماء بسبع سنين وجمدا علم انه يجب على الاب نفقة الابنين واجرة الحضانه للام ان لم يسبق البراء منها  
 والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنت فاصرة من زوجها فطلقها وخالها على نفقتها ونفقة  
 بنتها الى البلوغ فراهقت البنت وأرادت الام التزوج برجل أجني من البنت فهل للاب أخذ البنت اذا  
 تزوجت الام وتسقط حضانتها أم ليس له ذلك لكونها تحمات بنفقتها فتونا ((الجواب)) نعم لذلك والله أعلم  
 ((سؤال)) في امرأة أبرأت زوجها من جميع ما يستحق النساء على الرجال وعن عروض معينة فطلقها على  
 ذلك فهل الطلاق صحيح أم لا وهل له مراجعتها بغير رضاها أم لا فتونا ((الجواب)) الطلاق صحيح وهي  
 طليقة بآئنة وليس له مراجعتها بغير رضاها ولا بد من عقد جديد والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة  
 خالعت زوجها على ان تدفع له ما قبضت منه من الصداق فقبل الزوج ذلك وتسلمه منها بحضور شاهدين  
 ثم طلقها بحضورهما ولم يجبرها على ذلك وانما هي كرهت خالعت والحال انهما بالغ وقد بنت لها الشدي  
 والشعر وقد تزوجت بزوجة قبل هذا فهل لها الرجوع فيما خالعت به أم لا فتونا ((الجواب)) الخلع وقع  
 بطلقة بآئنة وليس لها الرجوع في الخلع المذكور ووجب عليها تسليم ما التزمته والحال ما شرح والله أعلم  
 ((سؤال)) في امرأة قالت لزوجها طلقني وانا أبرئك من الصداق المؤخر والنفقة فطلقها على ذلك فبعد  
 تمام العدة أرادت أن تتزوج بغيره فأتاها زوجها وقال لها أأما طلقك فوقع بينهما تشاجر واختلاف شهود  
 الطلاق ثم طلقها ثانيا ثم بعد تمام عدة ثانية أرادت أن تتزوج أيضا فأتاها ثانيا كذلك وادعى انه  
 ما طلقها فهل يقع عليه الطلاق في هذه الحالة أم لا وهل البراء صحيحة في هذه الصورة أم لا واذا لم تصح  
 البراءة فهل ترجع عليه بالصداق والنفقة أم لا ((الجواب)) أما قولها لزوجها طلقني وانا أبرئك فهذا  
 وعد فان طلقها بعد ذلك كانت طليقة رجعية وبعد مضي العدة انقطعت الرجعة ولا عبرة بقوله ما طلقك  
 ولا عبرة بطلاقه الثاني والله أعلم بحقيقة الواقع وبذلك لا يسقط المهر لانه وعد كاذب وقد صرح به في  
 الخبرية وأما النفقة فقد سقطت بمضي العدة والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في امرأة أبرأت زوجها  
 تسحقه النساء على الرجال فقال أنت طالق فهل يسقط المهر ونفقة العدة ومؤنة السكنى ودين واجب عليه  
 بسبب آخر فتونا ((الجواب)) نعم يسقط المهر خاصة ولا تسقط نفقة العدة الا بالذكر وكذا مؤنة السكنى  
 وكذا الدين الاخر وحيث لم يسبق ذكر جميعه ثابت عليه غير المهر كما حررناه والله أعلم ((سؤال))



في رجل تزوج امرأة باهرين ودفع اليها سوارا من الفضة على معنى الرهن ثم أخذها معها ثم أنها أبرأتها من  
 الصداق ومصرف العدة والسكنى فهل يدخل في البراءة الاجران والسوار المأخوذ منها المدفوع اليها  
 كالرهن أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يدخل فيهما الاجران المزبوران لانهما هما الصداق المذكور في  
 البراءة وأما السكنى فانها لا تسقط والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل ذهب زوجته الى القاضي  
 بغير اذنه في ذى القعدة وطلبت من القاضي الخلع بينهما فاحضره القاضي وأجبره على الخلع فقال ان  
 فرغت لي بخلوتهما وحصلت ما فقدت خالعتها والا فالسكاح باق فرضيت المرأة وقالت لي عنده قد رومر برودة ركة  
 ومشط حديد وأعطاهما الزوج الاسباب المذكورة وقال القاضي امير علينا أيا ما حتى تنزل لك الخلووة  
 والخصه فاستمرت المرأة في الخلووة خمسة أيام وذهبت الى شيخ الحرم فآخبرته بصورة الخالعة فأرسل شيخ  
 الحرم الى القاضي وقال لا تنزلوا الخلووة والخصه لغيرها فهل السكاح باق أم لا اقتونا ((الجواب)) بفرأغها  
 عند القاضي وقع الخلع وجرى الطلاق وقول شيخ الحرم لا تنزلوا الخلووة والخصه هذا تقرير آخر من شيخ  
 الحرم لها بعد وقوع الطلاق فلم يبق نكاح والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة طلبت منه  
 أن يطلقها وتبرئه فقال لها طلاقك بعهدة براءة تك فبعد نحو خمسة عشر يوما رجعت فقال لها الزوج أنا لي قيد  
 فمعت فقال الزوج ان كنت رجعت في قيدك فأنا راجع في طلاقك فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) أما  
 الرجوع في البراءة بعد عهدة الطلاق فلا سبيل اليه ولكن هذا ليس منه في تمي لان الطلاق لم يقع فيه حيث  
 لم تبرئه وقد علق طلاقها بعهدة براءتها فوقع طلاق حيث لم تبرئه لان قوله اطلقني وأنا أبرئك وعد وما وقع  
 على الوعد نعليق والله أعلم ((سؤال)) في بنت تزوجت من رجل ثم قال لها اطلقك بالخلع فخالعه على جميع  
 أسبابها وهي قاصرة لا تعقل معنى الخلع ثم طلقها بالخلع فهل لها أن تتخالع وهي مادمة المعرفة لكونها  
 قاصرة أم لا اقتونا ((الجواب)) الطلاق صحيح والخلع غير واقع والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 خالع زوجته على ما هو لها في ذمته من مؤخر صداقها وغيره ومما في ذمته لامها وهي عشرة أحرار ومن  
 نفقة ولده الصغير ولم يعين وقتا كالسنة ونحوه فهل يصح بلا تعيين وقت من نفقة ولده الصغير أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) ان كان الصغير رضيعا فالخلع صحيح وعليها التحمل به الى تمام الحولين وان كان فطيميا فالخلع  
 غير صحيح لعدم بيان المدة قال في الدر المختار وشرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وكسنة صح ولزم والا  
 لم يحز وفيه عن المنتقى وغيره لو كان الولد رضيعا صح وان لم يولد وترضعه حولين بخلاف الفطيم انتهى ثم  
 بعد الحولين يجب على أبيه النفقة والكسوة واجرة الحضانه لأمه الى تمام مدة الحضانه كما أفاده في  
 البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) فيمن تعثر به السوداء اذا طلق أو أعتق أو وقف وقفا أرخا ليعنفه هذه  
 التصرفات أم لا اقتونا ((الجواب)) اتفقت كلمة الاطباء ان مادة الجنون السوداء اذا احترقت استحال  
 اليه تدريجا فاذا غلبت عليه السوداء فدهش أو عته أو تبرم أو جن وطلق لا يقع طلاقه ولا عته ولا  
 وقفه ولا خلعه قال الفاضل الرملي وأعلم انهم أجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان سبب  
 زوال عقله سبب السكر مما هو معصية فانه يقع طلاقه زجرا له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله  
 يجنون أو عته أو برسام أو انغماء أو دهش والجنون داء معروف ثم قال فاذا علمت ذلك علمت التسوية في  
 الحكم بين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في الجنون اذا علم انه جن مرة فطلق وقال عاودني  
 الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون فالقول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كفا في الخائبة  
 والتارخانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه  
 وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الابينة ثابته اذا ثبت بالبينة كالثابت عيانا ماديا فانه يقبل لانه أخبر  
 بنفسه فاغتنم هذا التحرير فانه مفرد انتهى ما ذكره الرملي والله أعلم ((سؤال)) في رجل ضرب امرأته  
 وطلقها كراهية فيها وطلقها في مقابلة فتوان مهرها المتقدم والمتأخر ليكون خلعا وقال لها ارضيت  
 بذلك قالت رضيت وهي لم تعلم معنى الخلع ولا فهمها معنى ذلك فهل يكون هذا خلعا في هذه الصورة ولا  
 يلزم عليه مهرها أم كيف الحال ((الجواب)) حيث طلقها في مقابلة مهرها المتقدم والمتأخر ليكون خلعا  
 الخ فرضيت ولم تعلم معنى الخلع فان الطلاق واقع بالايقاع بصيغته ويكون رجعا لانه لم يسلم له المال ويلزم



عليه المهر لعدم صحة الخلع قال في الفتاوى الهندية والبحر الرائق واللفظه ويشترط في قبولها علمها بعينه  
فلو قال لها اختلي نفسك بكذا ثم لقنها بالعربية حتى قالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح انه لا يصح  
الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك لانه معاوضة كالبيع انتهى اذ لو كان خلعا بغير ايقاع طلاق صريح لموقع شيء  
فلذا قلنا حيث طلقها الخ والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تنازع مع زوجته فطلبت منه أن  
يطلقها فقال لها أبريني من مصرف العدة ومن جميع ما يجب للنساء على الرجال وتعلمين بالاولاد فابراة  
بماد كرو وتعلمت باولاده فقال لها طلاقك صحة براهة فنقض على ذلك مدة يسيرة وهما في المجلس فقالت له  
قل بالثلاث فقال بالثلاث فهل براهة وطلاقها المذكوران صحيحان ويكونان باثنا فلا يلحقها المذكور ثانيا  
أم لا فيلحقها وتبين بينونة كبرى أم كيف الحال ((الجواب)) البراهة والطلاق صحيحان ولا يقع الثلاث قال في  
الفتاوى الهندية قالت لزوجهما الخلعني وقالت ثلاثة أريد فقال ثلاث مرات ثم خالعهما بعد ذلك بتطبيقه  
يقع واحدة لانه لم يقع بقوله ثلاث مرات انتهى المفهوم من قوله لانه لم يقع بقوله ثلاث مرات انه لا يقع  
غير الطلقة الواقعة أولا والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة قالت لزوجهما خالعهني مثل مخالعة  
أهل الشرق فأجابها الرجل بالمخالعة ولم تعلم مخالعة أهل الشرق فهل تطلق عليه بهذا الخلع أم لا وإذا قلتم  
بطلاقها هل له مراجعتها من غير عقد جديد ومهر معين أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم تطلق عليه بواحدة  
بأنه ومعنى المخالعة عند جميع الناس إسقاط مالك من الزوجين على الآخر من حقوق الزوجية وله  
مراجعتها بعقد جديد برضاها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لامرأته ان أبرأيني من كل شيء  
تستحقينه على من مصرف العدة ومؤخر المهر أطلقك فأجابته بان أبرأك من كل شيء ذكرته ومن جميع  
ما استحقه عليك الا الاولاد خذهم أنت قال فان طلبتهم بعد لم أطلقك قالت كذلك فأجابها الرجل بطلاقها  
فخضعتهم جدتهم أم أم الام فرجعت تطلب الاولاد ولها والدة والرجل مديون لا يقدر على المصروف فهل لها  
ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) قال في البحر عن قح القدير لو اختلعت على ان تترك ولدها عند الزوج والخلع  
جائز الشرط باطل لان هذا حق الولد ان يكون عند أمه ما كان اليها محتاجا في الميسر فليس لها ان تبطله  
بالشرط فهذا يدل على ان قول الفقهاء الثلاثة هو جواب ظاهر الرواية انتهى فعلمم هذا ان لها حق  
الطلب بلا توقف والله أعلم ((سؤال)) في انسان له زوجة ومعه بنتان صغيرتان خالعهما على ان تبرهنه بما  
هو لها من مهر وغيره ومن نفقة العدة وعلى امها تعمل بالبنت الى ان تزوجها فابراة من ذلك كله  
فقبلت العمل بالبنت فبعد تزوجها من العدة ظهر للبنت قسط من وقف جدها لا لها فهل هذا القسط  
تأخذه وتصرفه الام لمهمات البنت أو يحفظ لها عند رجل أمين الى ان تبلغ رشدها اقتونا ((الجواب))  
لا تأخذه وتصرفه الام لمهمات البنت حيث التزمت العمل بها يعطى القسط لابيها ان كان أمينا وان  
كان مسرفا لا تبنت له ولاية في المال فيحفظه القاضي عند أمها أو عند رجل أمين والله أعلم ((سؤال))  
في مريضة خالعت زوجها على ما في صداقها ونفقة مؤنة سكنها فماتت وهي في العدة هل يرثها زوجها  
أم لا اقتونا ((الجواب)) قال في البحر الرائق وأما المريضة فقال في جامع الفصولين مريضة اختلعت من  
زوجها بمهرها ثم ماتت بنظر الى ثلاثة أشياء الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث ماله ما يجب الاقل  
لا الزيادة كذا افاده شيخنا قاضي زاده انتهى والله أعلم ((سؤال)) في مريضة اختلعت من زوجها  
بمؤخر مهرها ونفقة مؤنة سكنها فطلقها ثلاثا ثم ماتت بعد خمسة أيام وهي حامل فهل يرثها الزوج أم لا  
اقتونا ((الجواب)) قال في جامع الفصولين مريضة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت بنظر الى ثلاثة  
أشياء الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث ماله ما يجب اقلها لا الزيادة كذا افاده شيخنا قاضي زاده انتهى  
الطحاوي ثم قال ولو دخل بها وماتت بعد مضي العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث اذا اختلعت  
تبرع ولو ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف اذ الزوج لم يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند محمد يعطى الاقل  
من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث ثم قال وحاصل التفاوت بين مضي العدة وعدم مضيتها لا ينظر  
الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم الزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو أكثر من  
ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث

قوله قال في الفتاوى الهندية الخ  
فيه ان مسألة الهندية غير مافی  
السؤال كما لا يخفى فالاولى في  
الجواب أن يقال لا تقع الثلاث  
لان قوله بالثلاث غير متصل بلفظ  
الطلاق فانه شرط في طاقه كما  
حرره في رد المحتار اهـ



المال لو ثلثه أكثر انتهى وقال في الذخيرة وأما نفقة العدة ومؤنة السكنى ان شرط ذلك في الخلع والمبارأة  
 يقع المبارأة عنهما الزوج بلا خلاف انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل نشر زوجته عنه فأثاه فضولي  
 وقال له طلق زوجتك على أربع مائة وأنا زعيم فطلقها وأجازت ذلك وبانت منه فهل يلزمه بما قال أم لا  
 اقتونا ((الجواب)) نعم يلزمه بما قال سواء أجازت أو لم تجز والله أعلم ((سؤال)) في شخص تشاجر مع  
 زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها ان كنت تبرئيني من متاع البيت والمصاغ ومصرف العدة والمسكن  
 والمؤخر وليس لها بذمتي مؤخر فأبرأته من جميع ما ذكر فطلقها واحدة ثم بعد أيام اصطلما وعقد عليها فهل  
 ما ذكر من المتاع والمصاغ وغيره ترجع فيه المرأة أو يكون ملكا من أملاك الزوج لموجب البراءة المذكورة  
 بتصرف فيه كيف شاء وهل ما يأخذ الزوج من متاع المرأة عارية ثم يتلف باهر مماوى يحرق بضمه  
 أم لا لكونه له الاستمتاع بجميع متاعها وهل اذا خلق متاع المرأة بطول المدة يجب على الزوج خلفه مثله  
 أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يصح الا براء في متاع البيت ولا في المصاغ فلا يكون ملكه ولا يجوز له التصرف  
 في شيء منه فان تصرف فهو ضامن لان البراءة لا تكون في الاعيان القائمة وانما تكون فيما يتعلق بالذمة  
 من الديون وضمن المتلفات وغيرها وما يستعيره الرجل من متاع المرأة ثم يتلف بغير صنع فانه لا يضمنه  
 وليس له الاستمتاع بشيء من متاعها بغير رضاها كما صرح به في البحر الرائق وما خلق من متاعها بمرور الزمان  
 لا يضمنه ولا يجب عليه تجديده مثله فان فعله مروة فذلك من قبيل مجازاة الاحسان بالاحسان والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل خالع وكيل زوجته الثابت وكالته عنها على باقي المهر ومصرف العدة وغير ذلك وهل  
 أسباب معينة ثم باعها الزوج من الوكيل المزبور والاسباب في موضع الزوجة لم يستلها الزوج ولا الوكيل  
 فبرزت الحرمة وأبقت متاعها والاسباب من جملته في بيت الزوج ثم بعد مدة جاء الوكيل المزبور وأخذ  
 متاع الحرمة ومن جملتها الاسباب المذكورة والحال ان الزوج لم يستلم الاسباب ولا غيرها مع ان الاسباب  
 بدل الخلع فهل هذا الخلع غير صحيح اقتونا ((الجواب)) الخلع على البذل المعلوم صحيح ويصح الاسباب  
 اذا كانت معلومة لدى المتعاقدين فان بيعها صحيح ويجب على الوكيل المشتري تسليم الثمن الذي التزمه  
 للاسباب التي قبضها وذهب بها والحال ذلك وأما قوله وغير ذلك فان كان المراد به السكنى فانها لا تسقط  
 عن الزوج وان كان ديناً معلوماً كوراسق بالذکر لا بد أن يكون الله أعلم ((سؤال)) في ولي امرأة أذنت  
 له أن يخالها من زوجها بما دفع لها من المهر وخالها على ذلك فلم يدفع له المسمى فهل له الرجوع في زوجته  
 اذا لم يدفع اليه ما سمي له أم لا ((الجواب)) ليس له الرجوع في زوجته وله أخذ المسمى شرعاً والله أعلم  
 ((سؤال)) في امرأة تزوجت برجل وقيل أن تدخل عليه ملكة أخاها جميع ما تملكه من أنثى وأوان  
 وعروض وغير ذلك ثم دخلت عليه ومكنت عنده مدة ثم بعد ذلك ادعى زوجها أنها خالعتة على جميع  
 ما ملكته لا خيال قبل الدخول على زوجها ومع أخيهما البينة على ذلك فهل تسمع دعوى الزوج أم هل تصح  
 الخالعة على ما ليس في ملكها يبنوا وتجرأ ((الجواب)) نعم تسمع دعوى الزوج ويصح الخلع كما لو خالعتة  
 على عبد الغير فالخلع صحيح ولا يضر الشرط الفاسد كما في البحر الرائق وشرح الهداية للعيني فان قدرت  
 على تسليمه سلمته وان عجزت سلمت قيمته وهذا ان صحت الهبة المذكورة بان سلمت الاخت لا خيالها  
 الامتعة المذكورة وقبضها أخوها بالفعل ولا يكفي الهبة بالقول والقبول باللسان فان جرى ذلك كان عليها  
 قيمة الامتعة المذكورة والافهى ملك المرأة ولم تخرج عن ملكها ويجب عليها تسليم الامتعة بعينها  
 والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في امرأة خالعت زوجها في مرض الموت على مؤخر المهر وعلى  
 ما بذمتها لها وتحمل الجنين الذي هي حامل به الى زمن البلوغ فماتت قبل الوضع وليس عليها دين ولا  
 وارث لها ولها وصية بعد الخلع فهل له أن يأخذ قيمة نفقة الحمل من تركتها أم لا وهل هو مقدم  
 على الوصية أم على حد سواء في التثقيص اقتونا ((الجواب)) اعلم ان هذا السؤال مشتمل على  
 عدة مسائل منها خلع المرأة في مرض موتها وهو يوجب سقوط استحقاقه من ميراثها كما في الخائبة  
 والبحر مطولا ومنها انه ينظر الى ثلاثة أمور بدل الخلع تمامه واستحقاقه من ميراثها لو كان وارثا  
 وثالث ما لها فبأخذ الأقل كما في جامع الفصولين مطولا ونقله عنه في البحر ومنها الخلع على تحمل ما في



بطنها ومات قبل الولادة فلا يعلم وجوده من عدمه قال في فتح القدير وفي المحيط ذكر ابن سماعة عن محمد في امرأة اختلعت من زوجها بما لها عليه من المهر ورضاع ولده الذي هي حائل به اذا ولده الى ستين جاز فان مات اولم يكن في بطنها ولد ترد قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة ترد قيمة رضاع سنة وكذا اذا مات هي عليها قيمته انتهى فالحالة المذكورة في السؤال موجودة في مجموع الصور لا الجميع فافهم ومنها قوله الى البلوغ ولكنه لا يجب الا الى غاية مدة الحضنة كافي البحر وهي سبع سنين في الغلام بالاتفاق وفي الجارية الى تسع سنين وعليه الفتوى وحيث لم يظهر يجب ما هو المتيقن وهو الاقل وهي سبع سنين فافهم ومدة البلوغ عند الامام الاعظم بلوغ الغلام والجارية بخمس عشرة سنة ولا بد من ثبوت ضرب المدة بالبينة الشرعية العادلة بالقانون الشرعي وان لم يذكروا مدة فلا شيء له بلهالة المقدار ومنها قوله ولها وصية بعد الخلع قال في التنوير والدرر خلع المريضة وصية ثم قال الشارح لان البضع غير متقوم حالة الخروج فحينئذ لا فرق بينه وبين غيره من الوصايا ويخصصون في الثلث لو كان غنة وارث آخر وحيث قال في السؤال ولا وارث لها انكون الوصية من جميع المال وهو مقدم على بيت المال كافي السراجية والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وقد بلغت ثمانية عشر سنة ولم تر الحيض فهل يحكم ببلاوغها فان قلتم نعم فهل اذا أبرأت زوجها عن باقي صداقها ومصرف العدة من غير اذن وليها وهو لم يرض تصح براءتها أم لا فتونا ((الجواب)) ان كانت عاقلة رشيدة فابراؤها صحيح والا فلا والله اعلم ((سؤال)) في امرأة قالت لزوجها اخلعني بما عندك من المهر ونفقة العدة والسكنى وغيرها فخلع زوجها على ما قالت فهل يجوز لها ان تطلب من الزوج المذكور المهر والنفقة والسكنى أم لا فتونا ((الجواب)) ليس لها طلب ما عند السكني فانها لا تسقط بالاسقاط ويجب عليه ان يسكنها في المنزل المضاف اليها أيام قيام النكاح الى انقضائه عدتها بالاجماع والله اعلم ((سؤال)) في رجل خلع زوجته وجعل بدل المخالعة تحمّلها بولديها بان تكون نفقتهما عليها في مقابلة الطلاق الحاصل بالخلع ثم بعد ذلك عجزت المرأة عن نفقتهما لعدم قدرتها على نفقتهما فضلا عنهما فهل بعد صحة الخلع ووقوع الطلاق تجب النفقة على أبيهما لا لكونهما قاصرين عن الاكتساب بأنفسهما أم كيف يكون الحكم فتونا ((الجواب)) نعم تجب على الاب ويجبر عليها وعليه الاعتماد كافي البحر الرائق نقلا عن فتح القدير والله اعلم ((سؤال)) في رجل له بنت صغيرة فزوجها من زوج بالغ ثم خلعها أبوها من زوجها بشئ معين من مال الصغيرة وسلم أبوها لزوجها المال المذكور من مالها فهل يستحق الزوج المال المقبوض أم لا وهل يجوز للاب ان يسترد المال من الزوج أم لا فتونا ((الجواب)) ولاية الاب على الصغيرة منوطه بالمصلحة ولا تطولها في تسليم مالها ووقعت طلقه بانه ان كان بصيغة الخلع ويسترد الاب المال من الزوج والصورة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل خلع زوجته ثم سئل عن الواقع منه فأجاب بان طلق ثلاثا والحال انه لم يقع منه الا بينونة صغيرة بسبب الخلع فهل يكون اخباره بالثلاث مخالفا للواقع فلا يكون الا ما وقع أولا أم يكون انشاء فيلحق بينهما ((الجواب)) ان نوى الانشاء فهو انشاء فيلحق بغيره كبرى وان لم ينو شيئا فانه لا يقع الا ما وقع في الديانة وله امر اجتهاد بعد جديد برضاها ان لم يسبق منه طلقان والحالة هذه والله اعلم

### باب الظهار والكفارة

((سؤال)) في رجل قال لزوجته حال محاصمتها لها وطالبها منه الطلاق أنت مثل أمي وأختي ثم قبل له أنت مظاهر فقال وما يلزمني في الظهار فقبل له العتق قال لا أطيق ثم قبل له صوم شهرين متتابعين فقال اني ذو أسباب لا أطيق ثم قبل له اطعام ستين مسكينا فبادر فاعطى ستة أمداد بمد المدينة المنورة الكبير لكل عشرة مدا أصبح هذا ويجزئه أم لا فتونا ((الجواب)) قوله أنت مثل أمي ولم يقل على فان لم ينو شيئا لا يلزمه شيء في قوله هم كافي فتاوى قاضيان ففهم منه انه ان نوى يقع الظهار فان نوى الظهار تجب عليه الكفارة وحيث كان عاجزا عن العتق والصيام يجب عليه اطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من بروه وكيلة ونصف شطر بكرة المدينة المنورة كما حرره مولانا وشيخنا القاضي صالح زاده في شرح



المتسك وما أعطاه وهو السنة أمداد غير معتبر لأنه غير موافق للنص ولا بد من استئناف إعطاء على الوصف المذكور ولا يجوز له قربانها حتى يكفروا أو قربانها استغفر الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته إن دخل ولدك قد أمي في بيتي تكوني مثل أمي ما أغليتك فهل إذا دخل في غيبة الزوج يلزم الزوج شيء وهل للزوج أن يأذن له في الدخول بحضرة أو في غيبته أم لا اقتونا ((الجواب)) قوله إن دخل ولدك الخ تعليق للظاهر أن نوى بقوله تكوني مثل أمي الحرمه فإن دخل الولد قد أمه فإنه يكون مظاهرا فيحرم عليه قربانها حتى يكفركا أمره الله تعالى وليس للزوج إبطال التعليق بالأذن وأما إن دخل في غيبته فلا شيء عليه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها تحرمي علي مثل أمي وأختي وباتوا على ذلك وقال لها الخرجي فقالت له هذا طلاق باطل فقال لها الرجل نعم ما يوجبكم إلا الثلاث تكوني طالق فهل يقع عليه شيء أم لا اقتونا ((الجواب)) قوله تحرمي علي مثل أمي وأختي إن نوى ظهارة أو طلاقا أو برا فكذا نوى فإن نوى ظهارة تجب عليه كفارة ظهار وهي تحرير رقبة قبل الميس فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين قبل الميس فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا وإن لم ينو شيئا فإطعامه وقوله تكوني طالق إن نوى الطلاق يقع إذا غلب في الحال والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته أقعدى في بيتك وكلى واشربى وإن عرقست مكاني عرفت أمي ثلاث مرات يكرر هذه الكلمة ويكرر خذنى كلتلك فهل يصح هذا الكلام وتحرم عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) إن أراد به هذه اللفظة الظهار فإراد أن أراد قربانها يجب عليه ثلاث كفارات كل كفارة صتوقبة قبل الميس فان لم يجد ذلك فصيام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان قبل الميس فان لم يستطع ذلك فإطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو بطعمهم غداء وعشاء وإن أراد به الحرمه حرمت عليه بطلقة بائنة وله مراجعتها إن لم يسبق منه طليقتان ولا بد من عقد جديد برضاها وإن أراد به الكذب فكذب وهي زوجته ولا يجب عليه شيء وهو مصدق في ذلك بيمينه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل فحاصم مع زوجته فقال لها الله يحرم علي مجامعتك حرمة البنت علي أيها اقتونا ((الجواب)) إن أراد به الظهار وهو تشبيه الزوجة بالبنت فهو ظهار فإن أراد قربانها تجب عليه كفارة مقدرة في القرآن العظيم وهي صتوقبة قبل الميس فان لم يجد الرقبة في ملكه أو قيمتها يجب عليه صيام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان قبل الميس فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو بطعمهم أكلتين مشبعتين غداء وعشاء فإن لم يرد به الظهار فيقع طلاقه بائنة وله مراجعتها بعقد جديد برضاها إن لم يسبق منه طليقتان فافهم والله أعلم

### باب العنين

((سؤال)) في رجل زوج أخته من ابن خال له منذ أربع سنين ثم ظهرا نه عاجز عن القربان ثم لما رأت المرأة ذلك جعلت تفر منه لاهلها لأنه حيث لم يقدر على ذلك يضربها ويستعين ببعض أهله أن يلزموها له فالآن أبوه قائم يدعي أنها تمنع ولدي وتشرد والولد يقول لأخيه مالي قوة تطرحني حين أقاربها وأنا عاجز فما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) عذره بأنها تطرحه أقبح من ذنبه في عدم قضاء مصلحته ولم يكفه ذلك حتى يستعين عليها بالغير وهذا القائل به وطلب والده لا محصل له وإن الحق للولد لا للأب فإن طلب الولد زوجته وأبت عليه وطلبت حقها من القربان أجله القاضي سنة قربة فإن قضى الوطر منها ولا يفرق القاضي بينهما بعد مضي السنة بطلبها ولا عذره فيما ذكره من شأن الأبقار التمتع والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بكرا أو أزال بعض بكارتها لئلا يدخلها بها ثم ادعى بحضور عدول أنها ليست كالنساء وإنما كالجدار وطلب من أمها شقها وقال أنها رجل مثلي فانت أمها بالقوا بل المعتمدات العارفات بالنساء فم يجسدن بها صبيان قرن ولا رتق بل قلن بإزالة بعض بكارتها فما الحكم فيما ذكرناه بيننا الجواب مفصلا ولكم الثواب ((الجواب)) هذا أمر لا يطلع عليه غير النساء وحيث قلن ليس بها قرن ولا رتق ولا غيره من الموانع الحسية بل قلن أنه قاربها وأزال بعض بكارتها فإن أزالها بغيبوبة الحشفة ليس لها طلب حق



الغيبه وأما لو صح انهما ارتقا أو قرنا أو بهما مانع فغايب ما يترتب عليه من الحكم انه لا يجب على الزوج غير نصف المهر عند الطلاق وتجب عليها العدة احتياطاً والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها مدة واستمرت نحو ثلاثة أعوام ولم تشك من عنته ثم بعد ذلك طلبت منه من غير مرافعة فدفعت لها جارية مملوكة له على ان تصبر على ذلك ولم تطلب منه شيئاً فبعد ان أخذت الجارية صبرت نحو أربع أشهر فادعته الى القاضي وأراد الفرقة فهل له الرجوع عليها بالجارية لكونها ما صبرت أم لا وهل هذه المدة منها رضا أم لا أقتونا ((الجواب)) قبولها للجارية لعدم طلب هذا الامر رضا منها بزواجها ومتى اختارته بطل خيارها كما في جميع المتون فلا تسع لها دعوى في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في بنت بكر في نكاح رجل أكثر من سنة وهي في فراشه ولم يقدر على جماعها وبعد هذه المدة أرادت الزوجة المفارقة هل لها ذلك شرطاً أم لا أقتونا ((الجواب)) حيث لم تقبل زوجها على الجماع المذكورة فلها أن ترفع للحاكم الشرعي فيؤجله سنة قربة خالية عن مرضها المانع للوطء لارمضان وأيام حيضها فإذا مضت السنة ولم يجامعها واختارت الفرقة رفعته للقاضي حتى يفرق بينهما بطلبها طلقه بائنة كما في جميع المتون والله أعلم ((سؤال)) فيمن ادعى عليه انه عنين فبأى شيء يعرف العنين وبماذا يحكم عليه انه عنين أقتونا ((الجواب)) أما معرفة للعنين فانه يحتمل بان يؤتى بطست فيه ماء بارد فيجلس فيه العنين فان نقص ذكره وانزوى علم انه لا عنه به وان لم ينزول امتد علم انه عنين وأما الحكم عليه بأنه عنين فانه يؤجله الحاكم سنة قربة بحسب منهار رمضان وأيام حيضها لا مدة مرضه ومرضها فان لم يصل اليها في المدة المذكورة فرق القاضي بينهما ان طلبته والله أعلم

### باب ثبوت النسب

((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وطلقها ثلاثاً فقاتلت المرأة مضت عدتي بعد مضي مائة يوم فترجعت بزواج آخر فحضت عليها ثلاثة أشهر فجاءت بولد فهل يكون الولد للزوج الاول أم للثاني وإى شيء يكون حكم المرأة أقتونا ((الجواب)) نكاح الزوج الثاني فاسد والولد للزوج الاول كما أفاده قاضيان وبالولادة انقضت عدة المرأة من الطلاق الاول وحيث ادعت انقضاء العدة ثم تزوجت سقط الحد وتجب عليها عدة أخرى للنكاح الفاسد وابتدأ زوجها عقيب التفريق من القاضي أو عزم الزوج الثاني على تركها أو صورة العزم على ترك الوطء أن يقول تركت وطأها أو ما يقوم مقامه من القول وأما مجرد العزم فلا عبرة به وغير المدخول بها يكفي فيه التفريق بالابدان كما أفاده في الجوهرة والله أعلم ((سؤال)) في عبد مأذون اشترى جارية من مال التجارة ووطئها وجات بولد وادماه هل يثبت نسبه منه أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم ثبت نسبه منه لان الاستيلاء لا يقتصر الى حقيقة الملك بل يثبت بتأويل الملك ألا ترى ان العبد المأذون اذا ادعى النسب من الجارية التي من التجارة جازاه كذا في شرح الهداية للعلامة العيني في باب المرتدين والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت ولها من العمر ثمانون سنة وخلفت بتين ومات عرف أحد من أهلها ولا ذوى أرحامها فادعى جماعة من العرب انهم عصبه هل تسع دعواهم بعد هذه المدة واذا كانت المرأة تقول ما أعرف لى أهلاً ولا قرابة تسع البينة على ذلك الاقرار أقتونا ((الجواب)) نعم تسع هذه الدعوى ويحتاج فيها الى البينة العادية التي توصل نسب المرأة الى جد ثم توصل نسب العصبه المدعية الى ذلك الجد فان ثبت على هذا الوجه يحتاج أيضاً الى أن تظهر البينة الجهة الحاجبة من الجهة المحجوبة من العصبه بعلاو الدرجة أو بقوة القرابة ان تساوت الدرجة يعني ان ذا الجهتين مقدم على ذى الجهة فانهم والا فلا تسع ويكون الميراث كله للبتين والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج وله جارية فجاءت الجارية ببنت وهو مريض وهو لم يواقع الجارية فسكت وسمى البنت غيره ونسبت له تخاف من شيعه الانكسار وماتت البنت ثم أقرت الجارية أن سيدها لم يغشها الا أولاً ولاتانياً وانما هو رجل آخر فهل له بيع الجارية المذكورة أم لا أقتونا ((الجواب)) سكوت السيد لا يكون اقراراً بان البنت منه بل لا يثبت نسب ولداً لامة من مولاها الا أن يدعيه كما في جميع المتون وحيث لم يدع لا يثبت بالسكوت نسب البنت وله بيعها باتفاق علمائنا والله أعلم



### باب العدة

((سؤال)) في بنت دون البلوغ تزوجها رجل وطلقها قبل الدخول بها هل له عليها عدة أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) لا عدة عليها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها وهي آيسة كيف تكون  
 عدتها اقتونا ((الجواب)) إذا طلق الرجل امرأته وكانت لا تحيض أكبر أو صغر كانت عدتها ثلاثة أشهر  
 هلالية إن كان طلقها على رأس الشهر والا تعد بالأيام تسعين يوما عند الإمام الأعظم والله أعلم  
 ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها وسنّها خمسون سنة وهي منذ سنين لم تر الدم فهل عدتها بالحيض أم  
 بالأشهر اقتونا ((الجواب)) حيث بلغت خمسين سنة قضى بإياسها وبه يفتى اليوم وفي البحر الرائق وعليه  
 الفتوى والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته فامدة عدتها أي ثلاثة أشهر أم خمسة وأربعون  
 يوما لأن بعض النساء يأتينها طهرها في الشهر مرتين فيوجب ذلك تنقضي عدتها أم يحض عليها ثلاثة أشهر  
 وما يلزم الرجل من نفقة على قدر اليسار أو على قدر العسار اقتونا ((الجواب)) لا بد من ثلاثة حيض  
 كوامل إن كانت حرة من ذوات الحيض وإن كانت آيسة فتلاثة أشهر إن كان الطلاق في غرة الشهر والا  
 فبثنتين يوما تنقضي عدتها وإن كانت حاملا فبوضع الحمل والنفقة تعتبر بحال الرجال يسارا وعسارا أو  
 بحالهما والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته طلاقا رجعيًا فهل تعد له بالأشهر أو بالأقراء حتى تنتهي  
 مدة النفقة وهل له منعها من الخروج وقطع المصروف عنها ((الجواب)) إن كانت من ذوات الحيض وهي  
 حرة يجب عليها أن تعد بثلاث حيض كوامل وإن كانت آيسة أو صغيرة وكان الطلاق في رأس الشهر  
 فتلاثة أهلة والافئتين يومين بموله منها من الخروج وإن خرجت يقطع المصروف وإن مادت إلى بيتها رجع  
 إليها مصرفها ويحرم عليها الخروج ويحرم عليه قطع النفقة وهي في محل طاعته والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل تشاجر مع زوجته واعتزل عنها في موضع آخر فبعد مدة أرسل إليها يطلبها فرجعت إليه فتصالحا وهو  
 في مكانه لم يعدا بينهما ثم مرض فذهبت إليه تَعُوْدُهُ فقال أنت جئت زائرة أم تطلعي مني الطلاق وهو إذ ذاك  
 في غيروعه فقالت له الأمر إليك فقال لها أنا طلقك منذ عشرين يوما فكث عشرة أيام ومات فهل يقع  
 الطلاق وهو على تلك الحالة أم لا اقتونا ((الجواب)) الطلاق الواقع منه وهو غير صاح غير صحيح وعلى كل  
 حال يجب عليها عدة الوفاة وحيث لم تطلب الطلاق فلها الميراث والله أعلم ((سؤال)) في امرأة مطلقة  
 بثلاث وماتت وهي في العدة هل يرثها الرجل أم لا وهل للورثة أن يطالبوا الرجل بما بقي في ذمته من  
 المهر للمرأة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يرث منها شيئا ولهم مطالبة بقية المهر إن حل الأجل فافهم والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل طلق امرأته ثلاثا وأجرى عليها النفقة منذ خمسة أشهر ولم تر الحيض في هذه المدة ثم  
 بعد ذلك توفيت فهل يرث الزوج أم لا ((الجواب)) لا يرث الزوج في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل طلق عليه امرأته ثلاثا فاستوفت العدة ثم تزوجت بصبي مراهن للبلوغ ثم بعد مدة فارقه فهل  
 للصبي عدة كاملة أم لا اقتونا ((الجواب)) طلاق المراهق غير واقع قال علماءنا ورحمهم الله تعالى ولا تصح  
 وصية الصبي وهو الذي راهق الحلم وكذا إذا قال إذا أدركت نقلت مالي وصية لفلان لم يصح لقصور أهليته  
 فلا يملكه تمييزا وتعليقا كالأب لملكه في الطلاق والاعتاق نقل من الحدادي في كتاب الوصايا كذا ذكره  
 العلامة المرشدي والله أعلم ((سؤال)) في رجل عقد على بنت ولا دخل بها فجاء رجل وقال له طلقها في  
 المجلس الذي عقدتها فيه فطلقها في المجلس وعقد بها الآخر في الحال هل يصح عقده عليها وهل لها عدة  
 أم لا اقتونا ((الجواب)) قول السائل ولا دخل عليها أن أراد به أنه لم تقع بينهما خلوة صحيحة نعم النكاح  
 الثاني صحيح ولا عدة عليها في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وهي  
 مرضعة ولم تحض في الرضاعة فهل عدتها بالحيض أم لا عدة الآيسة اقتونا ((الجواب)) عدتها بالحيض  
 وتنقضي بثلاث حيض كوامل إن كانت حرة وإن كانت آيسة كانت آمة بحيضتين والحالة هذه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو مريض وماتت وهي في العدة فهل ترث منه وتعتد عدة  
 الطلاق أو الوفاة ((الجواب)) حيث طلق في مرض يمنعه عن إقامة مصالحة خارج البيت ومات فيسه  
 وهي في العدة ترث منه وتعد بأبعد الأجلين يعني أنها تعد أربعة أشهر وعشرة أيام من يوم مات مشتملة



على ثلاث حيض من يوم طلقها فان مات بعد حيضه لا بد من حيضتين في الشهر والمذكورة وان مات بعد الحيضتين لا بد من حيضة واحدة في المدة المذكورة حتى لو كانت ممتدة الطهر ولم تحض غير حيضة واحدة في المدة وقد مات بعد حيضه ومضت الشهر ولم تحض أو حاضت مرة لا بد من تكميل الحيض الثلاث من يوم مات فافهم فانه مدخل وهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقت ولها سنتان قبله لم تحض ومضى بعد الطلاق ثلاثة أشهر لم تحض وسببه الجوع فهل يكون عدتها بالاشهر أو بالحيض اقتونا ((الجواب)) يجب عليها التريص بالحيض وهو ثلاث حيض فان لم تحض تربيص حتى يبلغ عمرها خمسة وخمسين سنة ثم تعد بالاشهر هذا هو الصحيح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة مات زوجها وهي قريبة العهد من النفاس فاعتدت أربعة أشهر وعشرة أيام ومارات الدم في المدة المذكورة هل تتم عدتها بالرؤية الحيض في هذه المدة أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم تنقضي عدتها برؤية الدم بغض أربعة أشهر وعشرة أيام حيث كان النكاح صحيحا كما أفاده في جميع المنون والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج معتوقة لا آخر وأقام معها مدة ثم قالت له المعتوقة طلقني أنا لا أريدك لأنك شبيهة فوعظها ثم هجرها في المضجع ثم ضربها فلم ترجع فقال لسيدها خذ جاريتك لأنها لا تريدني وقصدي طلاقها فأبى أن يقبلها فقال لها الزوج أنا أعطيتك صداقتي وأصرف عليك بعد الطلاق حتى تنقضي عدتك وتواجسني في بيتك فقالت لا أجلس ولا أقبل منك صداقا ولا مصرفا ولا سكنى وأبرئت من جميع ذلك فهل إذا شهد الزوج على براءتها بما ذكر وخرجت إلى من تريد فهل يأثم الزوج بذلك أم هي الآتمة لما أنها إذا خرجت من بيت العدة كانت عاصية اقتونا ((الجواب)) يجب عليها أن تعد في البيت الذي فارقهافيها أي يضاف إليها وقت الفارقة ويحرم عليها الخروج إلى موضع آخر فان خرجت أثمت وان لم يرض الزوج بذلك لا أثم عليه بل ويجب عليها الإحداد حيث كان الطلاق باثنا بترك الزينة ولبس المزعفر والمعصفر والطيب والدهن والكحل والحناء إلى أن تنقضي عدتها وهذا باتفاق أئمتنا رحمهم الله والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته بعد حيضها فلما تم ثلاثة أشهر ادعت الحبل وما كان قريبا فهل يثبت بعد علمه يقين أنه لم يقربها في ذلك الطهر وادعت عليه باجر باقي صداقتها فكيف قالت ليس من الصداق بل هو قرض فقال ليس لك عندي شيء فهل يثبت لها في جميع ذلك قول أم لا اقتونا ((الجواب)) ان أقرت بانقضاء عدتها لا تسمع دعواها الحبل بعد ذلك والافهي مصدقة بعدم انقضائها بامتداد طهرها ولا عبرة بقوله لم يقربها اذ قيام الزوجية قائم مقام القربان ولا يحكم بانقضاء عدتها إلا باعترافها وان طالت المدة ولا عين عليها كما ذكره في المبسوط مطولا وحيث تناقضت في سبب دعوى الاجرام تمنع سماعها والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تشاجرت مع زوجها فقالت له طلقني فقال لها أي شيء قلت فقالت له أبرأك الله فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فقالت له ثلاثا فقال لها أنت طالق بالثلاث ولها في ذمته ارب وحب ومصرف العدة وكراء البيت والمؤخر فهل يسقط بقولها أبرأك الله جميع ما ذكر أم لا اقتونا ((الجواب)) اما مؤخر المهر فقد سقط واما غيره فلا يسقط ويعتبر وجوب مصرف العدة من يوم التراضي أو التقاضي وتأخذ حنطتها منه وكذا كراء البيت ان لم يسكنها في بيته والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وهي ساكنة في رباط النساء ثم ان المرأة المذكورة قالت في يوم من الايام جاء الرجل الى هذا الرباط فلم يجد أحدا الا هي فحكت عندها يتحدث معها من وقت النضي إلى بين الصلاتين ثم خرج وطلقها بعد فهل تكون هذه خاوة صحيحة وتصدق المرأة بقولها ذلك وتجب على المرأة العدة ويجب على الرجل دفع مهرها المسمى أم كيف الحال ((الجواب)) نعم هذه خاوة صحيحة يجب بها المهر للمرأة على الزوج ان لم يكن من جهتها مانع كحبس ولا من جهته كمنى وتصدق المرأة بقولها وتجب عليها العدة والله أعلم ((سؤال)) في امرأة مات عنها زوجها ووضعت بتا بعد خمسة أيام فهل تكمل العدة بالاشهر الأربعة وعشرة أيام فانه اختلف علينا الاجوبة اقتونا ((الجواب)) بوضع حملها انقضت عدتها وتزوج بمن شاءت بالاجماع والله الموفق ((سؤال)) في رجل حرمت عليه عياله ولا قريب لها ولا بعد يقضيها حوائجها فان كان يقضيها حوائجها هل يلزمه شيء أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كانت في عدته يجب عليه ان يقضيها حوائجها وان خرجت من عدته جاز له ان يقضيها حوائجها بشرط ان لا يحتل بها ولا ينظر



اليها شهوة وكذا في العدة كما ذكره كثير من علماء الله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها وهي  
مرضعة ماذا تكون عدتها هل تعد بالاشهر أم بالاقراء أم توفي زمن الرضاعة أم تزوج بعد ثلاثة اشهر  
وعشر لانها في حال رضاعها لا تحيض فكيف الحكم اقولنا ((الجواب)) تنقضي عدتها بثلاث حيض سواء  
طالت المدة أم قصرت والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها بالثلاث ولم ينفقها الا بعد  
ان اشترت منه عصمتها ودفعته جميع ما اخذته منه من مهر وغيره ثم انها استمرت بعد الطلاق سبعة ايام  
وحاضت ثلاث حيض في هذه المدة المذكورة وأرادت ان تزوج برجل آخر فهل لها ان تزوج قبل مضي  
ثلاثة اشهر وعشرة ايام أم لا والحال انها حرة ضعيفة الحال اقولنا ((الجواب)) حيث حاضت ثلاث  
حيض لها ان تزوج بلا خلاف بين علماءنا ولا يحتاج الى ثلاثة اشهر وعشرة ايام والصورة ما شرح والله  
أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها وهي من ذوات الحيض ونحى من وقت الطلاق ستون يوما  
وحاضت ثلاث حيض وأرادت التزوج فهل لها ان تزوج وهل يسمع منها انها في ستين يوما حاضت ثلاث  
حيض أم لا اقولنا ((الجواب)) نعم تنقضي بذلك عدتها وهي مصدقة بيمينها كما في البصر الرائق والله أعلم  
((سؤال)) في رجل طلق زوجته فادعت انها حامل لدى الحاكم الشرعي ففرض لها القاضي الفقة فهل لها  
ان تخرج ولها من يكفها حاجتها ولم يكن خروجها الا لقبلة وهو نفس أم لا اقولنا ((الجواب)) لا يجوز  
لهذه المرأة الخروج وان خرجت يوما لم تعد فيه البيت تسقط نفقة ذلك اليوم وتعزل لذلك والصورة ما شرح  
والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أبرأت زوجها عما هو لها بذمتها من جميع الحقوق والاموال وهي  
مرضية وطلقها بجمعة براءتها وماتت وهي في العدة هل يرثها والحالة ما شرح أم لا اقولنا ((الجواب))  
لا يرثها عند الامام الاعظم كافي الثانية وقال في البصر الرائق وجزم به في الكافي فكان هو المذهب والحالة  
هذه والله أعلم ((سؤال)) في هند المطلقة الآية اذا قالت قبل تمام عدتها بالاشهر اني قد طرأ علي  
الحيض ثلاث مرات في مدة فحتملها ولكن هي ليست من ذوات الحيض فهل يجوز لاحد ان يصدقها  
ويتزوجها أم لا اقولنا ((الجواب)) نعم هي مصدقة في ذلك وللمخاطب ان يصدقها ويتزوجها بعد مضي  
مدة فحتمل مضي مدة العدة بالحيض والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها وهي  
مرضعة ومنذ طلقها مضي تسعة اشهر لم تحض فهل لها ان تزوج برجل آخر أم لا اقولنا ((الجواب)) ليس  
لها ذلك حتى تحيض ثلاث حيض أو تربص حتى تبلغ سن الاياس فتعد بالشهور ثم تزوج ان أحببت والحالة  
هذه والله أعلم ((سؤال)) في أم الولد اذا توفي سيدها ولم يكن زوجها هل تعتد من مولاها أم تستبرئ  
بحيضه أم لا يجب عليه شيء من ذلك اقولنا ((الجواب)) يجب عليها ان تعتد بثلاث حيض والصورة  
ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فبين تزوج بنتا فاصرة وهي لم تر الحيض وليس لها ثدي وهي ضعيفة الجسم وقد  
بلغت من العمر عشرين سنة وليس لها طائفة على الجماع وقد سلمت اليه في منزله مدة طويلة وكلما أراد  
قربانها مانعته أشد الممانعة وهو لم يقدر عليها بسبب ذلك فهل لوليها ان يدعي على الرجل انه عذير أو لا  
بد من الوكالة من جهتها والاتوجهل الى البلوغ هذا اذا كان عينا ما اذا كان المانع بسبب الممانعة يقع  
له القنور فكيف الحال وقد تكلم الاطباء في ذلك منهم الشيخ داود الخ فبالله يا سيدي اقولنا واطنبوا  
الجواب على التفصيل ولكم الثواب ((الجواب)) اعلم رجل الله تعالى ان ممانعة الزوجة وهي في بيت  
زوجها غير معتبرة سواء كانت بكر أو ثيبا عند الامام الاعظم خلافا للامامين وليس للولي المطالبة بالجماع  
مطلقا وانما هو للزوجة سواء كان عينا أو لا وسواء مانعته أو لا نعم للولي المطالبة بطريق الوكالة عنها  
وحيث كان عمرها عشرين سنة كافي السؤال فلا بلوغ بعد هذه المدة اذ بلوغها كان وعمرها سبعة عشر  
سنة بالاتفاق والتأجيل انما يكون من الحاكم الشرعي بعد دعوى من الزوجة في وجهه سنة قرية خالية  
عن مرضه ومرضها حتى لا يحسب مدة المرض من السنة وأما مدة حيضها ورمضان فيحسبان من المدة  
المضروبة وحصول القنور من الممانعة علامة القنور لانه عذر بارود أي بكر لا تمنع عند أول الميس  
حتى يقضي وطره اذ الممانعة معهودة منهن لا محالة ولا حاجة لنا فيما تكلمه الاطباء لعدم قبولنا العذر  
المذكور في كتبهم بعد مضي المدة المضروبة شرعا والله أعلم ((سؤال)) في رجل عنده جارية مودعة

((سؤال)) في رجل طلق زوجته  
طلقة رجعية وأشهد عليها ان  
لا تخرج من المنزل الذي طلقت  
فيه فخرجت من المنزل الذي طلقت  
فيه الى الجيران هل يجب للزوجة  
نفقة على الزوج فاذا قلتم بعدم  
النفقة قلنا ان يمنعها ثابنا من الخروج  
ايلا كان أو نهارا اقولنا ((الجواب))  
يحرم على المطلقة الخروج من  
منزلها سواء رضى الزوج أو لم يرض  
لان هذا احتساب لحق الشرع  
وبالخروج تسقط نفقتها وان  
عادت الى المنزل عادت اليها نفقتها  
والله أعلم كذا في هامش الاصل

((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثا  
في مرض مسوته من غير رضائها  
بالطلاق ولا طائفة منه ثم بقي ثلاثة  
ونخسب ليله ومات والزوجة من ذوات  
الحيض هل يجب عليها الاحداد  
وتلحق الميراث في زوجها أم لا  
وبيان طلاقه أنت طالق أنت طالق  
أنت طالق اقولنا ((الجواب)) نعم  
تستحق الميراث الشرعي بالاجماع  
في الصورة المذكورة ويجب عليها  
العدة أبعد الاجلين وهو أربعة  
اشهر وعشرة ايام فيها ثلاث حيض  
وان لم تكمل لاجد من اكالها بعد  
الاشهر ولكن يعتبر الاشهر من  
يوم الميت والحيض من يوم الطلاق  
والاحداد هو ترك الزينة والطيب  
والحالة هذه والله أعلم كذا في  
هامش الاصل



وتقول الجارية انهارأت الحيض ثم اشتراها الرجل فهل على الرجل ان يستبرئها لاجل شرائه أو يكفي الذي رآه قبل شرائه اقتونا ((الجواب)) لا بد من الاستبراء بعد الشراء ولا يكفي ما رآه قبل ذلك والله أعلم ((سؤال)) فمن اشترى أمة قاصرة عن درجة البلوغ هل فيمن لم تبلغ استبرأ أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يجب الاستبراء لانه شرع بتجدد الملك على الصحيح دون برائه الرحم والله أعلم

### باب الحضانة

((سؤال)) في رجل طلق امرأته وله معها بنت صغيرة فلما بلغت خمسة أعوام قطع نفقتها فلما بلغت سبعة أعوام وقد أدبتها أمها وعلمتها القرآن ولم يحصل منها تفصيل في حقها أخذها أبوها ومنهها من أمها وحلف عليها بالطلاق من زوجته التي تحته ان لا تذهب لامها فهل له منهها عن أمها وهل للام أخذ البنت جبرا أم لا وهل للام طلب نفقة البنت من أبيها أم كيف الحال ((الجواب)) ليس للاب أخذها من يد أمها حتى تبلغ تسع سنين وعليه الفتوى ويجب على الاب نفقتها وأجرة حضانة أمها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مضى من عمره ثلاث عشرة سنة وله أم وشقيقة فقط والام وصية عليه فتزوجت الام بأجنبي فصار يضربه ويهينه ولم تصنه أمه كما ينبغي فهل للاخت ان تأخذه وتصوره ويحك عندها ولو كانت متزوجة خصوصا والاعلام يختار اخته وزوجها ويقوم به ويصوره أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم انه قد قام بكل من الام والاخت مانع شرعي من استحقاق الحضانة وكان كاذ كذا في السؤال ان زوج الام يضربه ويهينه فهذا أمر لا بدع فيه فقد قال العلماء نفع الله بهم زوج الام ينظر الى الصغير شرزا وينفق عليه قرا وهذا كله في حق من يستحق الحضانة ولا حضانة بعد سبع سنين وهذا امر احق يكون حيث لا ضياع عليه وللقاضي النظر في ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل عن ابنين وبنت من امرأة وابنين وبنت من امرأة أخرى فأخذ الاولاد وضع يده على أخيه وأخته الأشقاء ووضع يده على أخيه وأخته لايه فطلب أخوهم شقيقهم ان يأخذ من أخيه لايه اخوته لآفته بهم لان أخاه لايه لم يقم بهم كقيام شقيقهم فن أحق بهم ((الجواب)) الاخ الشقيق أحق بهم والله أعلم ((سؤال)) في بنتين بالغتين ماتت أمهما وإلهما أخ فطلبنا ان يخرجاني بيت واحد هما فهل لهما ذلك أم لا أخيهما منهما من ذلك وحججه لهما عنده في بيته اقتونا ((الجواب)) ليس لهما ذلك ولا أخيهما منهما من ذلك وضمهما الى نفسه في بيته قال في الفتاوى الهندية وان كانت البالغة بكر افلا ولياء حق الضم وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن كما في المحيط والله أعلم ((سؤال)) في شأن ولدين ابن وبنت مات أبوهما وقد مضى من عمر الابن نحو ثمانية أعوام والبنت نحو عشرة أعوام ولهما جدة أم أمهما وعم فزعهما العم من الجدة ودفع البنت لانا من غير قائمين بها ومهمليتها والابن عنده يمينه ويضربه فهل للجدة تزعهما من العم أم لا وهل اذا قبل الجدة ان أخذتهما بالنفقة والحال ان لهما شيئا يسيرا فخذيهما والا فلا اقتونا ((الجواب)) ليس للعم اسقاط حق الجدة وترك البنت في بيت الاجانب فيرفع أمرها للقاضي فيضعها حيث كان فيه منفعة للبنت ولا يجوز له أيضا قهر اليتم وان رأى القاضي ان يضمهما الى جدتها بالنفقة فعلى الله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها بنت ثم ان الزوجة أم البنت تزوجت برجل أجنبي وسقطت حضانتها وانتقلت الحضانة الى أمها جدة البنت والحال ان الجدة عاجزة عن الحضانة وليس لهما مأوى ترى فيه البنت وهي خادمة في بيت بعض الناس فهل تسقط حضانتها بهذه الاعذار وبأخذ الاب بيته ويخلص من العار ((الجواب)) ان لم يكن معه أحد من أهل الحضانة أخذها أبوها وتسقط حضانة الجدة عما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير وتزوجت بزوج آخر هل لو ائمه تزعه منها أم لا ((الجواب)) ان لم يبق لاه صغيرا حضنة من أقارب الام على القانون الشرعي فله أخذها والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج ابنته القاصرة الصغيرة من آخر فطالب أباهما بأخذها من عنده هل يقضى عليه بتسليمها مع عدم طاقتها على الجماع اقتونا ((الجواب)) لا يقضى بتسليمها مع عدم طاقتها للجماع بالاجماع والله أعلم ((سؤال)) في امرأة مطلقة من زوجها ولها منه بنت وتعملت بها في جميع ما تحتاج البنت اليه من مصرف



وغيره ثم مات الرجل وأرادت المرأة ان تزوج والحال ان أم الرجل موجودة وأم المرأة فهل تتم البنت عند أمها أم عند أم أبيها أم عند أم أمها اقتونا ((الجواب)) أم الام أحق بها ان لم تكن متزوجة بأجنبي من الطفلة والاقام الاب مع رعاية الشرط المتقدم وان عدم الشرط في الجميع فالذي يظهر ان الام أولى فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنت عمرها ست سنين وأم البنت بعد ما طلق تزوجت رجلا أجنبيا فهل للرجل المذكور ان يأخذ البنت من عند أمها أم لا اقتونا ((الجواب)) ان لم يكن للبنت حاضنة فلا لب أخذها والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين وحضنتهم أمهم أربع سنين أو خمساً ثم تزوجت هل تصح حضانه الجدة أم الام للقصر أم لا ((الجواب)) نعم لها ذلك ان كانت غير متزوجة بأجنبي والله أعلم ((سؤال)) في ثلاثة اخوة وأخت أحداً الاخوة كبير والا آخران صغيران أرادت الأخت الصغيرة ان يحضنها أخوها الصغير هل له ذلك أم لا ((الجواب)) الاخ الكبير يحضن أخاه وأخته الصغيرين حيث لم يكن حاض مقدم عليه فكيف يطلب الاخ الصغير الحضانه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن زوجة وابن وبنت قاصرين ولم يكن عليهما في البلد ما كثر عرى يتوكل عليهما فارضعت القاصرين حولين كاملين وحفظتهما هذه المدة فهل يصح لها أجرة في الحضانه والرضاعة أم لا ((الجواب)) لم أر المسئلة صريحة والظاهر انه لا يكون ذلك الا بالتراضي أو التقاضى والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ولد وأمّه وجعل الام وصية على ولدها وكانت الوصية للام قبل الموت بشمانية أشهر وعند الموت أوصى ثانياً الى رجل أجنبي على الولد فهل للوصى نزع الولد من يد أمه أم لا ((الجواب)) ليس للوصى الاجنبى نزع الولد من يد أمه ولا يحل له ذلك والله الموفق ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وتركها في بيتها ومعه منها ولد ثم جاءت الى دكانه وقالت له بحضرة جماعة من المسلمين يا رجل انى أبرأتك من الصداق المؤخر ومن نفقة العدة وان كنت حاملاً فأنا متحيلة به وهذا ولد خذه الله يبارك لك فيه ثم انه طلقها وأشهد عليها الجماعة الحاضرة من عمامهم وامنها ثم بعد مدة توجهت الى القاضى واشتكت عليه مفارقتها الولد فأمرها القاضى بأخذها له ورتب عليه مصرف الولد كل يوم ثلاثة محلقه وحكم عليه بذلك ثم انه بعد الحكم أتى واحد من الشهود عند القاضى وذكر له صورة الواقعة فقال له القاضى لاى شئ ما تكلمت قبل وقوع الحكم عليك وطرده فهل يلزمه ذلك أو يأخذ ولده أو كيف الحال ((الجواب)) شرط ترك الولد عند ابيه باطل ويجب رده على أمه والنفقة عليه لان هذا حق الولد ولا يجوز للاب نزع من يد أمه وهذا ظاهر الرواية كافي البصر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها ولها منه ثلاثة أولاد دفع الرجل الأولاد لوالدهم فأبت تقبلهم فحفظهم والدهم ثم طلبت الأولاد فامتنع والدهم من اعطائها الأولاد فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس له الامتناع عن اعطاء الأولاد مادامت مدة الحضانه قائمة والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها أولاد من رجل قد مات زوجها ولها أخ وبعض أقارب وهم من أهل البادية ومراهم بعد انتقال زوجها ان يأخذوها الى محلهم وهي غير راضية فهل لهم ولاية الجبر والاخذ الى حيث شاؤا أم لا ((الجواب)) ليس لهم ذلك مطلقاً قال في البحر وان كانت ثيباً مخوفاً عليها وليس لها أب ولا جد ولكن لها أخ أو عم ايس لها ولاية الضم الى نفسه بخلاف الاب والجد انتهى فان كانت مأمونه فعدم ولاية الضم بالطريق الاولى كما هو ظاهر والله أعلم ((سؤال)) في بنت غير بالغة لها أم وعمه فن أحق بتربيتها وتعليمها الام أم العمه والام متزوجة أقتونا ((الجواب)) ان كانت الام متزوجة بأجنبي غير ذى رحم محرم للبنت فالعمه أحق بها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة فولدت ثم طلقها وله ثلاث سنين ونصف والوالد فقير وأمّه تأخذ نفقته في كل سنة خمسة أحرار وارب حنطة وعمنه تربيته مجانا مع انه عند أمه يدور في الاسواق طول النهار ويتلقن كلمات خبيثة من الصغار والبنكار فهل تكون حق الحضانه للعمه حتى تحفظه وتربيته أم لا أقتونا ((الجواب)) حيث كان فقيراً الحال ووضيت عنه ان تربيته بغير شئ فالعمه أخذه خصوصاً ان خيف عليه الضياع بما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وفارقها ومعهما منه بنت ثم تزوجت فطلبت جده البنت الحضانه وهي شجعة كلما راحت الى بيت تأخذ البنت معها ولم يرض أبو البنت بذلك فهل لها الحضانه أم لا ((الجواب)) تسقط حضانتها



بما ذكره الاب ان يأخذ بنته منها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن بنت وابن قاصرين  
ولهم أخت متزوجة ولهم خال هل تكون الحضانة للأخت أو للخال أقتونا ((الجواب)) ان لم يكن للاولاد  
أب ولا عصبه فالحضانة لحالهم عند الامام الاعظم فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ابن وبنت  
قاصرين ولهما خالة وعمه فتنازعوا بينهم ليأخذهما الحالة حضانة فقالت عمه القاصرين أنا أحضنهما بلا  
مصرف والا تأخذهما الحالة بلا مصرف فرضيت بذلك حالة القاصرين فايهما أولى بالحضانة خالتهما أم  
عمتهما يجتمع ما يتعلق بهما من المصروف وغيره أقتونا ((الجواب)) الحالة أولى بالحضانة حيث رضيت  
بتحملهما من غير نفقة والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وله بنت وأخ شقيق ثم خلف شيئا من المال عند  
الزوجة وقد سألها الاخ عن مخلف أخيه فأنكرت ما خلفه الاخ وبعد مدة أحضرت جماعة من المسلمين  
وأشهدت الجميع عما خلفه زوجها والد البنت فهل للاخ ان يطلب ارثه بالفريضة الشرعية وهل له أخذ  
بنت أخيه من أمها حيث تزوجت أمها وعمر البنت ثلاث عشرة سنة أقتونا ((الجواب)) نعم له أخذ خاصته  
فتكون المسئلة من ثمانية للزوجة واحد للبنت أربعة وللأخ الباقي وهو ثلاثة وله أخذ بنت أخيه والحالة  
هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وهي حامل ثم ان الزوجة وضعت بنتا ولها مدة خمسة أعوام  
وهي حاضنة بنتها ثم تزوجت الام وللزوج أم فأراد ان يأخذ البنت من والدتها ويعطيها والدته وتذاعوا  
لدى الحاكم الشرعي فأمر القاضي ان تكون الحضانة لبنت عم أمها وأعطوها البنت فهل يكون للزوج  
الرجوع وأخذ البنت من بنت عم أمها بعد حكم الحاكم الشرعي أم لا أقتونا ((الجواب)) الحضانة للبدة  
أم الاب عند عدم أم الام كما هو مصرح به في جميع المتون وبنت عم الام أجنبية والحالة هذه وبالله  
التوفيق ((سؤال)) في رجل له بنت بلغت من العمر ثلاث سنوات وهي في حضنة والدتها وكانت مطلقة  
ثم انها تزوجت فطالب أبو البنت ابنته منها فامتنعت فهل له ان يأخذها أم لا مع ان الام ليس لها والد ولا  
أخت فهل سقطت حضنة والدتها بمجرد دخولها بالزوج أم لا أقتونا ((الجواب)) ان كان الرجل الذي  
تزوجت به ليس بذى رحم محرم للبنت سقطت حضنة الام ويأخذها الاب ان لم يكن لها أحد من النساء  
من أهل الحضنة وان كان الزوج ذارحم محرم من البنت كالام فليس للاب أخذها ((سؤال)) في يتيم  
ليس له أحد من النساء ولا من العصبات حتى يكون أحق بالحضانة وان والدته أي اليتيم بنت أخي السائل  
وان جماعة من العرب يدعون انهم رجاؤه ويقولون ان جدتنا الرابعة تجتمعها في الرحم فهل يكون عم أمه  
أحق أم هذه الجماعة المذكورة أقتونا ((الجواب)) الحضانة عند أبي حنيفة للأقرب فالأقرب  
من الرجال من ذوى الارحام كذا ذكره التقي الشنقي رحمه الله والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي عن  
بنت لها أم وعن أختين أخت شقيقة وأخت لاب والشقيقة ذات قدرة وسعة وليس للبنت مال يثق به  
عليها من جهة أبيها وأمها فقيرة والحال انها عاجزة عن الكسب لتنفق على نفسها وامرأاتها تسافر بها الى  
جدة عند أختها المزوجة وتتعيش في بيت أختها هي وبنتها والعمة الشقيقة تريد البنت بغير نفقة فهل  
للعمة أخذها من يد أمها أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم للعمة أخذها ان لم تكن متزوجة بأجنبي كما هو  
مستطوف في كتب المذهب المعتمدة والحالة ما سرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وصية على ولدها وعليها  
ناظر باعتبارها فقام رجل أجنبي خصم يدعي النظارة على المرأة وولدها من غير رضا منها وأراد تفريق  
الولد من أمه وأخذ أسباب اليتيم قهرا وكل ذلك عداوة وكرهية لام الولد فهل لهذا الرجل الاجنبي الخصم  
النظارة حيث ان النظارة لغيره وهل له أن يفرق بين الام وولدها وهل له ان يبيت اليتيم في بيته وهو خصم  
ويحرمه أمه وهل له أن يأخذ أسباب اليتيم ظملا وهل لهذا الخصم أن يأخذ اليتيم ويقعده في السوق مع أن  
السوق لأم صنعة آباء اليتيم ولا آلهة وهل لهذا الرجل المذكور أن يعلم الولد هجران الام وعصيانها  
وهل له النظارة مع وجود الناظر وهل ثبت له نظارة حيث ان الام لم تكن راضية به فإذا يجب على الرجل  
الاجنبي الخصم أقتونا ((الجواب)) ان أثبت هذا الرجل الاجنبي بيته عادة بطريقها الشرعي عند الحاكم  
الشرعي انه ناظر من جهة أبي اليتيم أو من القاضي فهو ناظر ثان مع الناظر المذكور ولو لم ترض الام ومعنى  
الناظر كما ذكره علماءنا في كتبهم المعتمدة كقاضيان وغيره هو ان ليس للوصي التصرف في مال اليتيم بغير



اطلاعه وأما أخذ اليتيم وإن كان ناظرًا والحالة أنه أجنبي فليس له ذلك ويحرم عليه تعليم الصغير هجران أمه أو أخذ من أمه أو إقاعده في السوق أو تبينه في بيته ورفع الأم اليها كالمشرك ويقتصر به عن الصبي وإن لم يمنع بعزوه الحالك زجره ولا مثاله عن ارتكاب قبيح فعالة ولعدم امتثاله وله الثواب الجزيل وإن لم يكن وصيًا فليس له التكلم مطلقًا والله أعلم ((سؤال)) في جارية عندها من سيدها بنت صغيرة والسيد كان متزوجًا بحرة تركية وبعد وفاة سيدها تزوجت الجارية برجل وبعد سنين قامت زوجة الرجل التركية تريد تأخذ البنت من عند أمها ولا لبنت قريب من الأقارب غير أمها فهل لها ذلك أفتونا ((الجواب)) ليس لها ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وترك ابنا وبنتا وليس لهما من يحضنهما إلا أن الأولادتهما وهي من زوجة وأمرأة تدعى بانها ربت والدهما من قبلهما وتقول تأخذهما من غير مصرف والدة منهما مالها مقدرة أنها تأخذهما بلا مصرف فهل يصح الأخذ لوالدتهما أم للمرأة المدعية أفتونا ((الجواب)) الصحيح أن يقال للام إمامان غسكي الأولاد بغير أجر أو تدفعيهما للأجنبية كما أفاده العلامة شيخ الإسلام العيني في شرح الكفر والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها ثلاث سنين وأراد الزوج أن يأخذ بقتة منها فهل له ذلك أم لا أفتونا ((الجواب)) ليس له ذلك إن لم تزوج الأم والله الموفق ((سؤال)) في امرأة لها ابن صغير يتيم دون التمييز وتزوجت الأم برجل أجنبي وللأبن عمه خلیسة أمينة وطلبت حضانه الابن فهل تجاب إلى ذلك وينزع الابن من أمه أم لا وهل إذا طلبت نفقة الابن مع نزع الأم والحالة هذه يعطى لها النفقة أم لا أفتونا ((الجواب)) الأم المتزوجة ملققة بالأموال حيث كان الزوج أجنبيًا والحضانه للعمه بالنفقة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في بنت سنها ثمانية سنين حضنتها جدتها أمها بعد تزوج أمها وقد تحملت الأم بنتها مدة الحضانه بحجة شرعية فردتها جدتها وأبنتها عند أبيها فكنت خمسة أشهر وقالت له خذ بنتك في بعض الأيام طلبتها جدتها نحو يوم أو يومين من أبيها فأرسلها إليها ثم طلبها منها أبوها فامتنعت من إعطائها له فهل يكون رد جدتها للبنت وإبقاؤها عند أبيها إسقاطًا لحضانتها أم لا وهل لأبيها أخذ البنت منها جبرًا لحرف العار والفساد والحالة هذه أفتونا ((الجواب)) بإبقاء البنت عند أبيها أو قول جدتها له خذ بنتك لا يكون إسقاطًا لحضانتها لأن الحق ليس هو للجدة حتى تلك إسقاطه بل هو للصغيرة وهذا هو جواب ظاهر الرواية كما صرح به في فتح القدير مطولًا وحيث نذر ليس للأب نزاع البنت من يد جدتها جبرًا بل لا بد من انتهاء مدة الحضانه المعيرة شرعًا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها بنات من رجل والرجل قدمات وللبنات ابن عم فقصد الزوج بواحدة منهن وأخذ الباقين من يد والدة والرواح بهن من المدينة المنورة إلى مكة المشرفة حيث أنه مستوطن بها والبنات جميعهن دون البلوغ ولهن جدة حاضنة لهن حيث والدة من متزوجة فهل له أخذ البنات والرواح بهن إلى مكة المشرفة أم كيف الحال أفتونا ((الجواب)) إن كان وطنهن المدينة المنورة فليس لأحد إخراجهن عنه وإن كان وطنهن مكة المشرفة وقد انقضت حضانه جدتهن فلم يذهب بهن وأما ابن العم فليس بمحرم وحيث نذر لا يخرجهن ويعين القاضي لهن من يحفظهن إن كانت الجدة عاجزة عن الحفظ كما ذكر ذلك في البحر مطولًا والله أعلم ((سؤال)) في الأم إذا كانت لها الحضانه ولها أخ يذهب بالولد إلى الطرقات ونحوها والاب من ذوى السيوت لا يرضى بذلك وكذلك الأم إذا لم تكن في بيتها بل تخرج منه وأما ترك الولد أو ذهابه والاب غير راض بذلك كما ذكر فهل ينزع الولد منها ويدفع إلى أبيه أم لا أفتونا ((الجواب)) حيث كان الأمر كذلك استحققت الأم إسقاط الحضانه ولكن لا تسقط بمجرد ذلك منها فتنبه على ما صدر عنهما من التفصيل في شأنه فإن تلاقفت ذلك وطأت إلى ما هو المطالب منها في حفظه فهي باقية على حضانتها ولا ينزع الصبي منها ويدفع إلى من يليها في استحقاق الحضانه إذا كان صالحًا لها كما في إجابة السائلين والله أعلم ((سؤال)) في امرأة معها ولد من زوجها فأرآته من مهرها المؤجل ومن مصرف العدة وتحملت بنفقة الولد سبع سنين فطلقها الزوج على ما ذكر ثم بعد ادعت العجز ودفعت الولد إلى أبيه فهل يقبل منها الرد للولد أم يتم ما تحملت به أم كيف الحال في ذلك أفتونا ((الجواب)) هذه المسئلة مبنيّة على أصل مختلف فيه وهو هل الحضانه حق الولد أو حق الأم فعلى الأول وبه قال كثير من المشايخ يجب على الأب



رده إلى أمه ويجبر على إعطاء الام النفقة وتكون له ديناً عليها يأخذ منها إذا أسرت وعلى الثاني حيث أسقطت حضانتها يأخذ الولد ويرجع عليها بالنفقة إذا أسرت والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها بنت فبلغت من العمر اثنتي عشرة سنة فأراد أبوها أخذها فنع من ذلك فهل يجوز له أخذها أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له أخذها ولا يجوز منعه من ذلك قال في ملتقى الأبحر وعند محمد حتى تشتهي كما عند غيرهما وبه يقتضى لفساد الزمان اهـ ولا شأن ان بنت اثنتي عشرة سنة مشتهة بالاجماع والزمن فاسد والله يلطف ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها وله منها ولد فتزوجت المرأة ولها أم أيضاً متزوجة باجنبي فهل لأبي الولد أخذ ولده أم لا ((الجواب)) نعم للاب أخذ ولده والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها بنت فاتفق عليها مدة ثم أراد جدها السفر بها وبأمتها فامتنع أبو البنت إلا أن يحمل بالنفقة فحمل جدها وسافر فتزوجت الام ثم عادوا بعد مدة ثم طلب الجدة من أبيها نفقة مدة الغيبة فقال هي عليكم جهة انكم تحملتم بالنفقة ثم أخذتها جدتها بأمر القاضي وتحملت بنفقتها ثم جاء بعد مدة يطلب البنت من جدتها ومهرها ست سنوات فهل له أخذها وهل لجدها وجدها أخذ النفقة أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس له أخذ البنت من جدتها وليس للجدة والجدة طلب النفقة بعد التحمل المذكور والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا كان سن هنداً أكثر من تسع سنين وهي نكراه أباه هل لامها اذا تبرعت بنفقتها وكسوتها ان تأخذها من أبيها أم للاب أن يجبرها على السكنى عنده وهل لها أن تختار أحد الوالدين أم لا أقتونا ((الجواب)) قد انتهت حضانه أمها بغض تسع سنين على المفتى به وليس لها أخذها من الاب جبراً ولا خياراً للبنت والله أعلم ((سؤال)) في طفل عمره ثمانية سنوات ليس له مال وله بعض الأقارب ممن يستحق حضانه أقتونا ((الجواب)) انقطعت الحضانه بانتهاء سبع سنين ويتركه القاضي عند من يريه حسيبة والنظر في ذلك للقاضي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في ابن صغير له من العمر اثنا عشر سنة حضنته والدته وعند وفاتها أقامت عليه وكيلاً أجنبياً فاستلم ما يخصه من تركتها ويريد أن يكون الصغير عنده والحال ان لولدهما رشيداً يريد أن يتولى على الصغير وعلى ماله ليؤدبه ويعلم صنعه أييه فهل العم أولى به أم الوكيل أقتونا ((الجواب)) العم أولى بالصغير من الغير والوكيل يحفظ المال ان لم يكن العم وصيه من جهة أييه وان كان فهو أولى بحفظ المال أيضاً فانهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أولاد عند والدته لهم مطلقه فتزوجت المرأة من رجل فأخذ الزوج الأول أولاده منها ومنعهم من زيارتها فهل له ذلك أم لا ينو ((الجواب)) نعم له ذلك كما في اجابة السائين نقلاً عن العلامة ابن نجيم والله أعلم ((سؤال)) في صغيرة بلغت حد الشهوة وهو تسع سنين هل الاب أحق بها أم أمها أم هي تبقى عند أمها أم لا ((الجواب)) حيث بلغت البنت تسع سنين فالاب أحق بها من أمها قال في ملتقى الأبحر والجارية عند الام والجدة حتى تنجس وعند محمد حتى تشتهي كما عند غيرهما وبه يقتضى لفساد الزمن وفي الخلاصة وغياب المفتى والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمن وقال صدر الشريعة وهو المعبر وفي التبيين وبه يقتضى في زماننا لكثرة الفساد وهو في غالب كتب علمائنا صريح والله أعلم ((سؤال)) في بنت بالغة أهاهم وأم فهل للعم جبرها وأخذها من بيت أمها أو تزويجها من غير رضاها أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم للعم أخذها جبراً من بيت أمها حيث لم يكن فاسقاً وليس للعم ولا غيره تزويجها جبراً بغير رضاها والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وأنت منه ولد فسافر الرسل وأرسل بطلاق المرأة ان تحملت بنفقة الولد قبلت ثم تزوجت فراح الوكيل فأخذ الولد ومكث عنده عشرة أشهر فهل الام أحق بالولد أم الوكيل أقتونا ((الجواب)) أما الام فقد قام بها مانع بالتزوج باجنبي وأما الوكيل فلا حضانه له وحيث يرى القاضي الاصلح للولد يضعه فيه والذي يظهر ان الام أرفى به وأرحم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها ولد من معتقها فأت أبوه ومكث عندها ثم تزوجت باجنبي فأخذته عمته العزبة ثم عزمت الام على الذهاب الى مكة المشرفة فأخذت الولد وجاءت وسافر زوجها وبقى الولد الى الآن عندها ورأى وكيله ان بقائه عندها يفسد حاله فهل لو كيله ان يأخذه ويبقيه عنده أو عند عمته أم لا أقتونا ((الجواب)) لاحق للوكيل في الحضانه وانما الحق للعمه حيث لم تكن متزوجة وقد منع حضانه الام التزوج باجنبي فتأخذ العمة بالاتفاق والله أعلم ((سؤال)) في غلام من اهل في حدود



البلوغ ثم رجلا فأخذ حكام السياسة من أبيه مالا فأراد أبوه ان يأخذه ويربيه ويؤدبه فهل لاحد ان يمنعه منه أم لا ((الجواب)) نعم له ان يضمه الى نفسه وله ان يربيه ويؤدبه قال في البحر الرائق عن الظهيرية والقلام اذا عقل واجتمع رأيهما واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأموئنا على نفسه فكان له ان يضمه الى نفسه انتهى وعلى عقل واجتماع رأي مع هذه القبايح وقال أيضا وذكر الاسيماجي ان للاب ان يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء انتهى والله أعلم ((سؤال)) في ابن مرهق مضي من عمره نحو اثنتي عشرة سنة ادعى ان أباه يجبره فهل يترع منه ويوضع عند خاله أم لا والحال ان أباه يدعي عدم ذلك بل وضعه في المكتب ليتعلم القرآن العظيم اقتونا ((الجواب)) لاحق للخال في هذا الصبي المراهق بل ولاية تربيته وتنقيفه الى أبيه ويجب للولد على والده الانفاق عليه بالمعروف وقول السائل بل وضعه في المكتب الخ لا يلزم منه عدم اجاعته اياه فافهم والله أعلم ((سؤال)) في الجدة التي لها الحضانة اذا دفعت الطفل الى أبيه هل لها ان تطلبه منه ويحكم لها القاضي بذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لها ان تطلبه منه ويحكم عليه القاضي بذلك وهو جواب ظاهر الرواية والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في البنت التي تحت حضانة أمها وقد مضى سبع سنين لها والحال انها رجا تبرأ منها من البيت وتدعها في البيت وتخرج البنت للعب أو تأخذها وتدور بها في كل محل تريد بل رجما تذهب بها في محل لا يليق بالبنت لانها من بيت الشرف لفساد الزمان وأهلها فهل لا يبا بعد بلوغها السبع والحال ما شرح من خوف الفتنة انتزاعها من أمها وضمها اليه أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للاب انتزاعها من أمها الموصوفة بما ذكر وضمها الى نفسه ان لم يكن لها أم أم ولا خالة ولا من لها حق الحضانة من قبل الام والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لزوجته وهي حامل ان أبرأيني مما لك علي وتحملت بنفقة الولد بعد الوضع فانت طالق فابراهه مما ذكر فطلقها فوضعت فارسلت الولد لا يسه وامتنعت من ارضاعه فردده هل تجبره أم لا يجبره هو اقتونا ((الجواب)) حيث أرسلت الولد لا يسه وقد تحملت بنفقته ان لم تقبله يقبله ولا تجبر الام على أخذ الولد في ظاهر الرواية وقال السرخسي تجبر وعليه الفتوى كافي منع الغفار موطو لا والله أعلم ((سؤال)) في رجل أقامه القاضي وكبلا على قاصر بن يمين وكان في حجره له ما فلما توفيت طلبتهما الام فقال الوكيل لهما اما ان تأخذنهما بلا شيء أو أدفعنهما ما أنال من يريهما بلا شيء لانهما ليس لهما مال فأخذهما ودفعهما الى غيرهما فهل الام تنتصب خصما للوكيل وتحاسبه على ما لهما لكونه ادعى انهما ليس لهما مال والحال انهما لهما مال من عقار ونقد وغيرهما فاذا احاسبته وظهر ان لهما مالا تكون هي أحق من الغير ويكونان عندها بنفقة من مالهما أم لا تنتصب خصما فيتصرف الوكيل فيهما كما ذكر أم كيف يكون الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) ليس للوكيل ان يعطيها لمن يريهما بغير شيء مع وجود مالهما بل تأخذهما أمهما حيث كانا صغيرين قال في الخبرية ويفرض لها أجرة المشل ولا يدفع أي الصغير لمن لاحق لها في الحضانة ولو تبرعت في حالة تمام الحالات كالأجنبية كما صرح به في البحر الرائق انتهى وأما الوكيل حيث ادعى فقر الاولاد والحال ان لهم مالا وعقارا فان الام ترفع أمره للقاضي فان رأى خيانتة عزله ونصب لهما وصيا أميناً فادرا على حفظ المال اما الام أو غيرها لو رأى في ذلك للقاضي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابن وهي حامل أيضا فادعى ان الابن مضي من عمره نحو ستة أعوام وهي تدعى خمسة فالقول لمن منهما وماذا يترتب عليه من النفقة والكسوة والسكنى اقتونا ((الجواب)) المطلقة الطامل تستحق على زوجها الذي طلقها نفقة العدة والسكنى والكسوة الى وضع حملها ثم تستحق أجرة الحضانة ونفقة الصغير على القانون الشرعي الى انقضاء مدة الحضانة وأما الصغير الذي اختلف في عمره فقد قال في الظهيرية ولو اختلفا فقال الاب ابن سبع وقالت ابن ست لا يحلف القاضي أحدهما ولكن ينظر ان كان يأكل وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده دفع والا فلا كذا في البحر الرائق وحيث ادعى الاب انه ابن ست سنين لا يدفع اليه مقرر بعدم انقضاء مدة الحضانة فيؤمر بالانفاق عليه طعاما وكسوة وسكنى حتى يستغنى عن أمه والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها زوج مريض فاستأذنته بالذهاب الى بيت بعض أهاليها فما أجابها بذلك فذهبت واستمرت مدة وجعل يرسل لها



مصر ولا اجل طفلة له منها ثم صارت لا تجلس في بيت أمها بل تدور بها نهارا وليلا فلما علم بذلك قطع نفقة البنت فهل لها المطالبة بذلك أم لا ((الجواب)) المرأة التي لا تلزم بيتها لا حضانه لها فبأخذ الاب أولاده ولا يرسل لها نفقة لنشوزها ولا لطفله لما ذكرنا فافهم والله أعلم ((سؤال)) في الام اذا كانت لا تحسن القيام بمولودها لعدم اعتنائها بمراعاة ما فيه صلاح بدنه وعدم معرفتها بذلك وكانت مفترطة في حضانتها كل التفريط بحيث ان من شأنها دفع ذلك المولود الى من يحمله من منزل الى منزل بمن يخشى عليه من حمله التلف حتى لاح على المولود بسبب ذلك وأمثاله علامات الهلاك هل يكون للاب تزعه منها وتسقط بذلك حضانتها أم لا اقنونا ((الجواب)) حيث كانت الام مضية للمولود كما شرح فانه تسقط بذلك حضانتها قال في البحر الرائق ولا أى ولا حضانه لمن تخرج كل وقت وتترك البنت ضائعة انتهى جعل حلة سقوط الحضانه ضياع الطفل وهنا حيث كان كذلك فلا شك في سقوط حضانتها وتنقل الى من هي لها وهي أم الام ان كانت ثم الى أم الاب الخ والله أعلم ((سؤال)) في رجل فارق زوجته وله منها بنتان فصملت الام بواحدة وأسقطت حضانتها عن الاخرى ثم بعد مدة ردت الاخرى لابيها وقالت ليس لها قدرة على تربيتها بعد ان كسر لها ضلع من الجانب الايسر فبعد مضي أيام توفيت فاذا بوالدتها تقول لا أبقى له منى نسلا وعنده على ذلك ا شاهد فبعد ذلك طالبت البنت الاخرى ان تتردد عليها كل أسبوع يوما فهل للاب منع البنت عنها بعد الواقع المشروح أعلاه أم لا اقنونا ((الجواب)) الحضانه انما هي لو فور شفقة الام وحيث عدمت كما شرح فلا لب منع البنت والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في بنت كبيرة معنوهة ولها أخ شقيق وكانت عنده ثم أخذها أبوها ثم ان والدها عند موته أقام عبده المعنوق وكيلا عليها بغير رضاها هل يجوز هذا أم لا ((الجواب)) البنت الكبيرة ان كانت كاملة العقل مستجيبة لأمرها ان تسكن حيث أحببت وان كانت بالسوداء محلة فولاية حفظها للولي وهو الاخ دون الوكيل اذ هو أجنبى عنها والله أعلم ((سؤال)) في بنت بالغة بكر ساكنة في بيت رجل أجنبى نحو ستة عشر عاما باختيار نفسها هي ووالدتها ثم انتقلت والدتها وهي في بيتها واستمرت بعد موت والدتها أعواما عندها ولها خال فطلب خالها من الحاكم الشرعي اخراجها من بيته وأمر بابرأ أسبابها فلم ترض البنت وامتنعت من ذلك فهل تجبر وهي بالغة على التزوج والخروج من بيته والحالة هذه أم لا اقنونا ((الجواب)) ان دخلت في السن وكانت مأمونة فليس لغير الاب والجسد ولاية الضم وان لم تكن مأمونة ولا أب ولا جد ولا عصبة لها فللقاضي ان ينظر في حالها فيضعها عند امرأة أمينة ثقة تقدر على الحفظ لانه نصب ناظر المسلمين وان أمر خالها بحفظها فنعما هو والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن بنت وأوصى ابن عمه عليها وخلف لها ستين أجرة وفرض لها القاضي نفقة كل يوم ثلاثة محلقه فطلبت الام للشهر غرشا والام تزوجت والبنت عمرها أربع سنين والدرهم غير نامية من فساد الزمن وعدم الوثوق بالناس فأراد الوصي ان تكون عنده مع أولاده بغير نفقة حتى يحفظ مالها اني بلوغها فهل له ذلك أم لا ((الجواب)) بتزوج الام سقطت حضانتها ان كان الزوج أجنبيا عن البنت فان كان للبنت جدة أو حاضنة شرعية فالحق لها ولا بد من نفقتها مقدار الحاجة وان لم يكن لها حاضنة فالنظر للقاضي فيضعها عند امرأة أمينة والا فالام أرفق من الاجانب والله أعلم ((سؤال)) في يتيم له شيء من المعلوم وأمه متزوجة من شخص وقد فرض لليتيم شيء نفقة وكسوة ثم ان خالة اليتيم طلبت ان تحضنه بنصف ما فرض له حال تزوج أمه فهل يسوغ للمخالة ذلك والحالة ما شرح اذ في ذلك مصلحة ورفق بمعلوم اليتيم اقنونا ((الجواب)) بتزوج الام ألحقت بالاموات في سقوط حضانتها وصارت للمخالة الخالبة عن الزوج فكيف لا والمصلحة ظاهرة في نفس الصبي وماله لان زوج الام ينظر اليه شزرا وينفق عليه قترا وفي المال ظاهر والله أعلم ((سؤال)) في رجل له ولد من مكافئة وحكم على الاب قاض بان يجري عليه في كل يوم عشرة محاليق تحت نفقته وكسوته والحال ان الام تأكل الدراهم ولا تكسوه والولد مهمل عند هاليت حاقطة له بل تركه بدور في الأزقة وخيف على الولد الضياع فهل يجب على الاب أن يسلم عن الكسوة الى الام أم لا واذا خيف عليه الضياع والاهمال ما الحكم في ذلك واذا ادعت العممة بانها تكفله بلا شيء هل لها ذلك أم لا اقنونا ((الجواب)) لا حضانه للام التي تخرج كل وقت وتترك الولد



٣ (سؤال) في رجل طلق امرأته وله من ابنته فاصرة في حضنتها فزوجت الام وليس لها حاضنة غير هاهل لا يها أخذها أم لا اقنونا (الجواب) نعم لذلك بالاتفاق والله أعلم (سؤال) في البنت اذا بلغت هل لها الخيار في جلوسها عند أمها أو أبيها وبصرف عليها أو هاني أي محل شاءت أو له الحتم في كونها عنده اقنونا (الجواب) لا خيار للبنت بل لا يها أخذها جبراً قال في الكفر وتويزر الابصار وملتقى الابحار وغيرها والام والجدة احق مما حتى فحبض قال في منع الغفار للامه العمرناهي لان بعد الاستغناء تحتاج الى آداب النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقوى واهدى ولا خيار للولد عندنا مطلقاً أي ذكرًا كان أو أنثى ثم قال بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكرا ضمها الاب الى نفسه انتهى والله تعالى أعلم (سؤال) في امرأة بالغة ثبت امينة استأجرت داراً وسكنتها بين أناس احرار أخبار ولها اخ طاهر عن النفقة على نفسه خادم للغير يريد ان يجبرها على السكنى عنده ويريد ان يجبرها على التزويج برجل غير كف لها وهي التي تنفق على نفسها ولم يرد اخوها بذلك الا مجتهداً وحصرها فهل له جبرها على التزويج أو على السكنى عنده أو منعها عن الخروج من بيتها اذا احتاجت الى ذلك لفضاء مصالحها أم لا اقنونا (الجواب) ليس للاخ جبر اخيه البالغة على التزويج ولا حق الضم ولها ان تسكن حيث أحببت حيث لا يتعوق عليها حيث لا يضرها من غير ما لها وهي وكانت ذات رأي وعقل والله أعلم كذا جهامش الاصل

ضاماً وتكون حضنته لعنته كما صرح بالمستلزم في البحر الرائق والله أعلم (سؤال) في صبية مضي من عمرها نحو سبعة أعوام ولها جدة وأب وهي عند جدتها بموجب الحضنة الا ان الجدة غير خلية من دخول رجال اجانب عليها فيحشى على البنت بسبب ذلك قربة الاب على الجدة بذلك فلم تحتل فهل له ان يأخذها منها لحفظها وصيانتها أم لا (الجواب) قال في البحر وفي القنية الام احق بالصغير وان كانت سيئة السيرة معروفة بالفجور مالم تفعل ذلك انتهى وينبغي أن يكون المراد بالفسق في كلامهم هنا الزنا المقضى لا اشتغال الام عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه الخ انتهى والذي يظهر من تعليل الخروج وترك البنت ضائعة انه يرفع الاب امره للقاضي اذا ضياع بدخول الاجانب لا يخرج عن قننه والحال ما صرح والله أعلم (سؤال) في رجل طلق امرأته وله منها طفل وهي مجنونة وضعت في الحديدة فتبقى تارة وتجن أخرى فهل هذه الحالة تسقط الحضنة أم لا والحال انها لم تكن بعدها من يستحق الحضنة فاذا كان كذلك فهل الاب أولى بولده والحالة هذه أم لا (الجواب) الحضنة للام القادرة على الحفظ وأما الام التي تخرج في كل وقت وترك البنت ضائعة فلا حضنة لها كما أفاده في البحر الرائق فكيف بالمجنونة اذ عملة الحكم في سقوط الحضنة ضياع الطفل وأي ضياع أعظم من الجنون والذي يظهر ان الاب أولى بولده والحال ما صرح والله أعلم (سؤال) في صغير له جدة متزوجة باجنبي وهما مشفقان عليه وله أب قط غلبط فاراد ان أخذه وامتنع الاب هل يعطى لجده ثمره والحالة هذه اقنونا (الجواب) نعم يقضى للجدة مثل القاضي الامام فخر الدين الكوفي عن صغير له أب غير مشفق وله جدة ذات زوج والجدة وزوجها مشفقان على الصغير الى من يدفع قال ان رأى القاضي ان الدفع الى الجدة أصح دفعه اليها من آخر فضاء جواهر الفتاوى والله أعلم (سؤال) في امرأة بالغة عاقلة موصوفة بالعفة والكمال ساكنة في دار وحدها بين جيران صالحين وعتيق والدها يحيى اليها ويرد عليهم في قضاء مصالحها وما تحتاج اليه فلم يذكر عليها أحد من الجيران ولا من غيرهم فهل يسوغ لآخر المرأة المذكورة المنقطع عنها ولم يصلها أو لاحد غيره منع عتيق والدها عنها ورفعها من خدمتها أم لا اقنونا (الجواب) الثيب لها ان تسكن وحدها وليس لا يهاضجها الى نفسه كما صرح به في البحر الرائق وأما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلت فليس للاولياء عليها حق الضم ولها ان تنزل حيث أحببت حيث لا يتعوق عليها وان كانت ثيباً مخوفاً عليها وليس لها أب ولا جد ولكن لها أخ أو عم ليس له ولاية الضم الى نفسه بخلاف الاب والجد انتهى هذا مع كونهما متعوقاً عليها وأما حيث كانت عفيفة فبالاولى وان لم يخدمها عتيق والدها تحتاج ان تخدم نفسها بالبروز الى السوق وهذا غير منعقل ولكنه كالأجنبي لا يحل له النظر اليها والله أعلم (سؤال) في رجل خلع زوجته على ان تبرئه من كل حق لها عليه قبل الطلاق ومن كل ما نسخقه عليه بعده في عهدتها من مصرف وكسوة وموتة سكنى وان تسقط أيضاً حقها من حضنة ولده وتسقط كل من له حق حضنة حضنته فقبلت وقبل كل من له حق حضنته ذلك فخاها على ذلك جميعاً ثم ارادت استرداد الولد منه فهل لها ذلك أم لا اقنونا (الجواب) نعم لها ذلك قال في البحر الرائق عن الكافي جمع كلام الامام محمد لو اختلفت على ان تترك ولدها عند الخروج فالخلع جائز والشرط باطل لان هذا حق الولد وهو يكون عند أمه ما كان محتاجاً زاد في المبسوط فليس لها ان تبطله بالشرط ثم قال هو جواب ظاهر الرواية انتهى والله أعلم (سؤال) في بنت بنية سنها نحو اثنتي عشرة سنة وليس لها أب ولا أم ولا أحد من الاقارب سوى أخت من الاب وهي بالغة عاقلة رشيدة والبنت القاصرة لها وكيل فطلبت امرأه أجنبية من الوكيل البنت ان تأخذها عندها وترى بها نفقة ولكن لها زوج غير محرم للبنت والبنت بمنعة عن أن تزوج بيت الاجنبية ومختارة الجلوس عند اخنها والوكيل مراده ان يجبرها على الزواج الى بيت الاجنبية وهي غير راضية فهل له ذلك أم ليس له ذلك ونبي عند اختها ترى بها نفقة وكسوة باذن القاضي على قدر متوصلها اقنونا (الجواب) ليس للوكيل على القاصرة تزوجه من الوجوه ولاية بل ولاية الحفظ انما هي بحفظ مالها ولا يجوز ان تكون هذه البنت عند امرأه متزوجة باجنبي بل تكون عند اختها بنفقة من مالها بحسب حالها والله أعلم ٣ (سؤال) في رجل تزوج امرأه ولها بنت من غيره فرباها ستين وجأت المرأة بأولاد من ذلك



الرجل ثم سافرت بأولاده وأودعت تلك البنت التي من غيره ببلد أقامته عند أجنب فهل لذلك الرجل تزعم تلك البنت من يد الأجنب وضعها إليه ويكون أحق بحفظها من غيره أم كيف الحال ((الجواب)) ليس له تزعمها لانه ليس من أهل الحضانة وحيث لم يكن لها حاضن شرعي كما هو مفهوم من السؤال فالرأي فيها للحاكم الشرعي يضعها حيث لا ضياع عليها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في وصي يختار على ابنة وأخيها أقام على وصايتهم إلى أن بلغوا الحلم وصارت البنت بالغة والولد بالغ فاعترض للبنت جماعة يدعون بقرايتها فهل لهم أخذها من الوصي المختار أم الحكم إلى رضاها حيث صارت بالغة فإذا امتنعت ولم يزد إلا الوصي المختار الذي رباها من صغرها إلى كبرها يصح اختيارها أم لا ((الجواب)) إذا بلغت البنت حد الشهوة يجب صيانتها وحفظها وتوضع عند امرأة من أهل حضانتها فإن لم تكن يجب على أخيها أن يحفظها إن كان قادراً أميناً ولا عند غيره من محارمها ولا يجوز تركها عند الوصي الأجني ولا عبدة بكونه رباها من صغرها إلى كبرها بل هذا محرم بالإجماع وإن لم يكن لها من أقاربها النساء ولا من الرجال المحارم قريب إن لم يحفظها أخوها فأمرها إلى الحاكم الشرعي يضعها حيث الأمن والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل من أولاد كور وبنين ابنان وبنت لاب وابنان وبنت لام وأب فأخذ الأولاد ووضع يده على أخيه وأخته لأنهم أشقاه ووضع يده على أخيه وأخته لانيه فطلب أخوهم شقيقهم أن يأخذ من أخيه لانيه وأخته أشقاه لانيه لانيه لأن أخاه لانيه لم يرقم بهم كقيام شقيقهم فمن أحق بهم شقيقهم أم أخوهم لانيه أم أختونا ((الجواب)) إن كان الأخ الشقيق بالغاً فلا قدراً على الحفظ فهو أحق بأخيه وأخته القاصرين من أخيه لانيه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة وتزوجت بزوج آخر هل لوالدها تزعمها منها أم لا أقتونا ((الجواب)) إن لم يكن الزوج ذارحم محرم من الصغيرة أو لم يكن للمرأة أم ولا أخت فارغتين للحضانة فله تزعمها والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي وترك بنتاً وكل عليها رجلاً رشيداً وأصبحت الورثة يقولون نحبذ ما منك ونحن أولى بها هل يسلمها لهم أو يمنعهم عنها أقتونا ((الجواب)) ابن العم أولى بها إن لم يكن فاشقوا إلا بالقاضي بعين من يحفظها حيث كانت بالغة أمها أو غيرها ممن يوثق بهم من النساء كما ذكره في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في امرأة جارية الزوج بالسب والضرب وكل ذلك لأجل البراءة فأبرأته من جميع ما يستحق النساء على الرجال وطلب منها أولادها فأعطته إياهم من الجور الذي رآه منه والأولاد واحدة منها بنت أربع سنين والأخرى بنت ستين ولا صبر لهما عن أمهما ولا صبر لأمهما عنهما فهل لها الرجوع في أولادها لقلّة صبرها وقلّة صبرهم أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم للام أخذ الأولاد المذكورين بل ولا يجوز لها إسقاط حضانتها عند الإمام أبي الليث والهندواني وخواهر راده ولا يجوز لأبيهم أخذهم لأن حق الحضانة للأطفال قال في البحر الرائق ثم أعلم أن الحضانة حق الصغير لا احتياجه إلى من يمسكه فتارة يحتاج إلى من يقوم بمنفعة بدنه في حضنته وتارة إلى من يقوم بعماله حتى لا يلحقه الضرر وجعل كل واحد منهما إلى من هو أقوم به وأبصر فالولاية في المال جعلت إلى الأب والجد لأنهم أقوم وأبصر في التجارة من النساء وحق الحضانة جعلت إلى النساء لأنهن أقوم وأبصر على حفظ الصبيان من الرجال لزيادة شفتهم وملازمتهن للبيوت انتهى وقد تكلم فوائده كثيرة مفيدة في الباب فراجع إن شئت ولها نفقة العدة في الصورة المذكورة قال في البحر عن الظهيرية اختلعت بتطبيقه بأثنية على كل ما يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ثبت نفقتها انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة لها أم وأخ ثم إن المرأة أتت من الرجل بنت وله من امرأة أخرى بنت وابنان ومات الرجل وزوجته أم البنت فهل حضانتها لام أمها أو لأختها أو لأخيها أو أيضاً الرجل أقام على أولاده وصيافه هل للوصي الأمر على البنت وأخذها من جدتها أم لا ينو ((الجواب)) نعم حضانة البنت المدكورة لجدتها إن لم تكن متزوجة أو كانت متزوجة بجدة الصغيرة إلى أن تبلغ تسع سنين على قول محمد وعليه الفتوى ثم يأخذها أخوها إن كان بالغاً وأما الوصي فلا سبيل له عليها بحال من الأحوال ولا يجوز له أخذها من جدتها والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها أولاد وفيهم بنت بالغة ولهم عم وقصده أخذ البنت البالغة من أمها والسفر بها أقتونا ((الجواب)) نعم له أخذ بنت أخيه والسفر بها والصورة هذه والله أعلم



(سؤال) في رجل من السادة توفي وخلف ابنين وبتا بالغة غير شبيدة وهي سفية ويشكو منها  
 جيرانهم غير مرة وهي ساكنة مع أخيها القاصر وأراد أخوها وعمها أن يخرجها من ذلك المنزل فامتنعت  
 ولم سمع لهم قولا هل لوليم أولعها ان يحجرها بموجب الشهود على سفاهتها وقلة رشدها فاذا قلتم يجوز  
 جبرها فهل لوليم ان يزوجه لابن عمها من غير رضاها ام لا فتونا (الجواب) نعم لاخيرها جبرها وضمها الى  
 عياله وحفظها في بيته حيث لم تكن كاملة العقل مستجيبة الرأى ولا يجوز له أن يتركها ورأى الفاسد  
 فان العار منقصة للحرار وأما تزويجها بلا رضاها فلا يجوز باتفاق علمائنا وان كانت مبدرة يحجرها  
 القاضي ويقيم أخاها حاقطاً لما لها ان لم تبلغ خمسة وعشرين سنة بالاتفاق والله أعلم (سؤال) في رجل  
 طلق امرأته وله منها بنت عمرها أربع سنوات ثم تزوجت بزواج آخر وليس للبنت من يحضنها غير خالة لامها  
 متزوجة فهل للاب أن يأخذها أم لا فتونا (الجواب) نعم للاب أخذ البنت المزوجة والصورة ما شرح  
 والله أعلم (سؤال) في قاصر له خال وأم ويريد خاله استخدام قهره عليه وعلى أمه هل له ذلك أم لا فتونا  
 (الجواب) ليس للخال استخدام ابن أخيه القاصر حبراً باتفاق علمائنا رجعهم الله تعالى والله أعلم  
 (سؤال) في رجل مات وخلف أولاداً ذكوراً وانثى ورجل أحد أولاده الذكور وصبا على اخوته فبعد  
 وفاته تزوجت إحدى البنات بابن عم لها فهل لأحدى البنات اذا كانت بالغة وقد تضررت من السكى مع  
 أخيها القاصر عليها ان تسكن مع أختها المتزوجة بابن عمها في مسكن شرعي أم ليس لها ذلك وهل لها  
 أيضاً أن تقيم ابن عمها وكبلا عنها فيما يتعلق بها لكونها بالغة عاقلة أم ليس لها ذلك فتونا (الجواب)  
 ان كانت هذه البنت شابة حديثة السن بكر أيضاً فمما أخوها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد وان  
 طعنت في السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس للأخ حق القسم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يخوف  
 عليها كافي البحر الرائق ولا يجوز للأخ أن يلحق أخته الصرر ولها ان تأخذ مالها من أخيها بوكالة ابن عمها  
 أو غيره ان لم تكن سفية والصورة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل كف بصره وله أولاد كلهم بالغون ومن  
 الأولاد بنت بالغة توفيت أمها فقام الرجل وتزوج امرأة أجنبية وللأخت وصبي من رجل آخر أجنبي  
 فآخذ الزوج ابنته البالغة ووضعها عند زوجته والحال ان أخت المرأة وصبيها يدخلان على البنت بغير دستور  
 والبنت من خوف المرأة ما تقدر تمنع نفسها عنهما بالاستئذان فقام أخو البنت من والدها وقال لو الله هذا  
 الامر ليس بصواب هؤلاء يدخلون على أختي عند زوجتي بغير دستور هذا ما يحل من الله تعالى فقال والده  
 أناراض ورأسه تحت أقدام المرأة كلما تأمره بأمر فعلة فينا فهل للأخ أخذ أخته ومنع من يدخل عليها  
 غيره وضعها عنده أم أمرها الى والدها وهو راض بهذا الفعل هذا هو كفيف البصر وقد سقط عنه  
 الطرج والحياء فينواؤبجروا (الجواب) قول الاب أناراض بدخول الاجانب فسق لا محالة ولا يجوز  
 إبقاؤها عنده قال في البحر الرائق ولا تدفع الى الام التي ليست بمأمونة ولا لاه صبة الفاسق انتهى فان  
 كان للبنت المذكورة أخ شقيق بالغ فهو أحق بها والافياخذها أخوها لا غيرها ويحضرها عنده في بيته  
 والصورة ما شرح والله تعالى أعلم (سؤال) في رجل له أخت وهي متزوجة وزوجها غائب عكة المشرفة  
 و يرسل لها جميع ما يكفيها من القوت وتريد الخروج من البيت الى مثل قبلة أو ثمن لا يعود منه النفع فهل  
 لأخيها ان يحكمها ويمنعها من الخروج فتونا (الجواب) حيث لم يكن في خروجها مصلحة مثل عبادة  
 مريض من محارمها أو زيارة الوالدين فله منعها خصوصاً ان لم تكن مستجيبة الرأى والله أعلم (سؤال)  
 في رجل له بنت من زوجته فماتت ولها أربع سنين وله خالة ولها جدة فمن أحق من هؤلاء الثلاثة الاب  
 أو خالة الاب أو جدة البنت فتونا (الجواب) الاحق بالحضانة جدة البنت دون غيرها والصورة ما شرح  
 والله أعلم (سؤال) في رجل مات فقير وخلف أربع بنات وأخا شقيقاً والبنات المذكورات أم غير  
 متزوجة وجدة أم أم متزوجة بأجنبي فتلاثة بنات عند أمهن والكبرى وعمرها ستة أعوام عند الجدة  
 المذكورة والعلم يدفع نفقة الابيع والجدة لا تأخذ شيئاً وترك نفقة الكبيرة لبنتها والجدة تدخل البنت  
 مداخل لا تليق بها لكونها شريفة ويحشى عليها الضياع بل الفساد بسبب ذلك فهل لعمها أخذها ووضعها  
 عند الام أم لا وهل للام أن يدخلها مكتباً لتعلم الفاتحة وما تصح به الصلاة أم لا وهل له أن يدخلها الى



معلمة لا ثقة بها أم لا اقتونا ((الجواب)) لاحضانة للجدة مع وجود الام اذا كانت غير متزوجة مطلقا ولو كانت الجدة غير متزوجة فكيف يكون للجدة المتزوجة باجنبي حضانة هذا لا يقول به أحد من علمائنا ولا هم زعمها ووردها لا مما شرعنا الى انتها مدة حضانتها والعم أن يدخلها مكيبا مأمورا لتعلم شيئا من القرآن وان يدخلها عند المعلمة اللا ثقة بها لان حق التثقيف والترية الاوليا وهم العصبية كذا ذكره مشايخنا في مطولاتهم وأطال في اجابة السائلين ذلك والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق امرأته وبينهما بنت عمرها ثمان سنين هل تكون عند الام أم عند الاب اقتونا ((الجواب)) تكون عند الام ان لم تكن متزوجة باجنبي والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في الغلام اذا بلغ عمره ثمان سنين هل لا يبه أخذه من أمه ليربيه ويصلحه أم الحضانة لأمه وتطلب النفقة اقتونا ((الجواب)) حيث كان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس الثياب وحده ويستحب وحده فلا حضانة لأمه ولا نفقة باتفاق أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن بنت قاصرة وزوجة هي أمها وأخت للميت من أبيه وله أولادهم ورفاقة فتزوجت أخت الميت بخال بنته وهو أيضا من أولاد العم وتزوجت أم البنت برجل من رفاقته فهل الحضانة للعم أم للام اقتونا ((الجواب)) الحضانة للعم لان زوجها ممنوع من محرم لها والحالة الصغيرة لانه حالها وسقطت حضانة الام لان زوجها أجنبي من البنت وليس بذى رحم محرم لها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وخلف بنتا وابنا عمر البنت ست سنين وشهران والابن سنتان ونصف وترك أبوهما مالا وعمافا أخذ العم مالهما وتركهما على أمهما فقالت أمهما خذهما فامتنع مدة ست سنين فتزوجت أمهما وانفقت هي وزوجها عليهما المدة المذكورة وبعد ذلك جاء عمهما يريد أخذهما فقالت أمهما أعطني مصرف الست سنين فنع فهل يلزم عليه لهما مصرف حيث أخذ مالهما وتركهما على أمهما أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث انفقت أمهما عليهما بغير إذن من القاضي لترجع فلا رجوع لهما على العم وله أخذ أولاد أخيه وان كان العم قد أقامه أخوه وصيا فيها ونعمت والايحرم عليه التعرض لمال أولاد أخيه الا باذن من القاضي والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن بنت عمرها عشر سنوات ولها جدة الحضانة للجدة أم للاب اقتونا ((الجواب)) الحضانة للاب والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن ابنتين أحدهما عمره أربع سنين والاخر عمره سنة ولهما جدة فهل تكون حضانتهم ما لجدتهما أم لا ييهما والمصرف عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) الحضانة للجدة ان لم تكن متزوجة باجنبي وليس لها زوج وعلى أبيهما نفقتهما وهي الطعام والكسوة وأجرة السكنى والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وأعقب أولادا صغارا ولهم والدة وخالة متزوجتان وجدة لا ييهما فالحضانة لمن اقتونا ((الجواب)) ان كان زوج الام والحالة اجنبين عن الصغار فلا حضانة لواحدة منهما وهي للجدة وان كان زوج الام أو الخالة ذارحم محرم من القصر والحضانة للام ثم للحالة والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وخلف بنتا قاصرة فحضنتها جدتها أم أمها فماتت الجدة وبلغت البنت والبنات أخوة لا ييهما ولها أم فهل للبنت الخيار بعد بلوغها تجلس عند أمها ام للاخوين اخذها بالخيار اقتونا ((الجواب)) نعم للاخوين اخذها بالخيار بعد البلوغ كما هو عن محمد وبه يفتي والله أعلم ((سؤال)) في صبية عند أختها فبلغت الصبية والحال ان أخاها جاز عليها غير ملتفت اليها ولها أم تقوم بها مع الشفقة والبنت محتارة لا معها فهل توضع البنت عند أمها للقيام بها مع انضمام خيار البنت لها أم لا اقتونا ((الجواب)) يحرم على الاخ الجور على أخته ويجب عليه رعايتها وعدم ابدائها وان كان عدم الالتفات اليها يؤدي الى ضياعها فلا شك في سقوط حضانتها كما صرحوا به في الام وهذا أولى وتنقل الى الام أو ما يراه الحاكم الشرعي ولا خيار للبنت عندنا بالاتفاق والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن بنت قاصرة وقد جاوز سنها سبع سنين وللبنت أب وجدة لأم فهل للجدة الحضانة بعد سبع سنين أم للاب أخذها منها وبعد ثبوت الحضانة للجدة هل للجدة ان تسافر بها الى غير بلد أم لا وهل للاب جبرها عند السفر أم ليس له ذلك اقتونا ((الجواب)) نعم للاب جبر البنت من الجدة حيث أرادت السفر بها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها بنت قاصرة فتزوجت باجنبي فاخذها أبوها هل لها طلب البنت للنظر اليها وهل على الاب أن يرسلها لأمها أم لا اقتونا ((الجواب))



ليس على الأب ذلك كما أفاده العلامة ابن نجيم في فتاويه والله أعلم ((سؤال)) في ابنة هي في حضانه أمها وبلغت البنت من العمر أحد عشر عاماً وهي في حوش فيه اخلاط الناس وكثرة الاولاد مع فساد الزمان فهل للاب أن يأخذ بنته أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للاب أخذها باتفاق علمائنا رحمهم الله تعالى والصورة ما شرحه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنتان وعمر الابن تسع سنين وواحدى البنتين احدى عشرة سنة لكنهما نحيفتان ضعيفتان فأخذهما منها والحال انها باقية في البيت الذي بنى بها فيه ولم تخرج منه ولم تزوج بغيره فهل يجب عليه ردهما اليها أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يجب عليه ردهما اليها والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها ولها منه بنت فبعد مدة طلب أبوها أن يأخذها وأما خلية من الزوج فهل له أخذها من قبل أن تحيض أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له أخذها ان بلغت من العمر تسع سنين والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أختان من أم لهما أختان من أب فاقامت الام صهرها زوج احدى بنيتهم من الزوج الاول على أختي الرجل وماتت فهل يسوغ له منع الوكيل عن أخته لكونها أجنبية أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يسوغ له ذلك والله أعلم ((سؤال)) في زيد فارق امرأته وله منها بنت تحملت بها وأسقطت عن أبيها مصرفها فهل لها رجوع وهل تستحق مصرفاً من الحضانه وهل اذا تزوجت تسقط حضانتها وهل يجب على أب البنت أخذ بنته لكون أمها اشتغلت بخدمة الزوج الا ترى وهل اذا وجب على أب البنت مصرف لبنته للام ان تدور بها وتخرج من غير اجازة أبي البنت وهل للزوج الجديد أخذ البنت فهران أيها أم يحرم عليها وعلى من يمكنها أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) لاخير في كثرة الكلام بما لا طائل تحته للرجل أخذ بنته فهران أمها وزوجها الا ترى والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل فارق زوجته وله منها أولاد أطفال فعين لهم مصرف نيجز عنه قدرة والدهم وللأولاد جدة من قبل والدهم وهي تطلب حضانه الأطفال من غير مصرف فهل تسقط حضانه الوالدة بقبول الجدة للحضانه من غير جعل أم لا اقتونا ((الجواب)) يقال للام اما ان تسكن الأولاد بغير أجر واما ان تدفعهم الى الجدة هو الصحيح بحروا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له ابن من أم ولد فبات الأب وبقي الولد عند أمه حتى صار عمره اثنتي عشرة سنة ثم تزوجت أمه وله اخوة كبار فهل لهم أخذ أخيه وصيانيته وحفظه من الضيعة أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم يبلغ رشده لاخوته حفظه وصيانيته وتأديبه وانقطعت حضانه أمه بتزوجها وانتقلت لاخوته والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا ترك شخص ولدين فجاء ابن عمه ليأخذهما ويربهما عنده فهل لا يجزي ان يمنعه من أخذهما أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للاجنبي منع ابن عمه ما عساهما والحضانه له حيث لم يكن من هو أحق منه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة له منها بنت وفارقها وهي في بطنها والآن عمر البنت ستان وهي عند أمها ولم تزوج عليها وجاء لها خطيب فاذا تزوجت هل للاب ان يأخذ بنته أم لا وللأم ربوبية تربت أمها من قبلها هل لها الحضانه عليها أم لا اقتونا ((الجواب)) اذا دخلت المرأة بالزوج للاب أن يتزع بنته منها وليس للربويه المذكورة حق الحضانه حيث لم يكن أحد من أهل الحضانه الشرعية من جهة الام والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وتطلبقتين ومعه منها ولد ثم ان هذه المرأة تزوجت بزواج آخر فهل للاب ان يأخذ ولده منها لكونها أسقطت حضانتها بالتزوج أم لا اقتونا ((الجواب)) ان لم يكن للولد حضانه تقدم على الأب شرعاً فالحضانه له وسقطت حضانه الام والأفلا فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وطلقها ومعهامنه بنت عمرها خمس سنين فارادت الام السفر بها فإبى الأب أن تسافر بيته فهل له أخذها أم لا اقتونا ((الجواب)) ان تزوج بها ليس لها ان تسافر بها وله أخذها والا فلها السفر الى حيث تزوجها فيه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة مطلقة لها أخ شقيق يطلبها بالسكنى في منزل أبيها معه ومع أهله وعياله هل له ذلك أم الرأي لها حيث شاءت اقتونا ((الجواب)) الرأي لها حيث تريد تسكن قال في البحر واذا دخلت في السن واستجمعت رأيها وعقلت فليس للأولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يتخوف عليها وان كانت نيباً يتخوف عليها وليس لها أب ولا جد ولكن لها أخ أو عم ليس له ولاية الضم الى نفسه اه والله أعلم ((سؤال)) في ولد كملته أمه بعد موت أبيه طاماً ثم تزوجت الام فكفلته جدته أم أمه الى ان صار عمره



ثمان سنين فاخذه عمه فهل يمكن من أخذه أم إذا نازعته فيه جدته بخير ويقضى القاضي بالكفالة لمن يختاره ذلك الصبي ويثاب القاضي على تمكين جدته منه لو اختارها ويمنع عمه من معارضتها فيه اقتونا ((الجواب)) قال في ملتقى الابحار وشرحه للعلائي ويكون الغلام عند من أي الحاضنات حتى يستغنى عن النساء ويحتاج إلى التخلق بأدب الرجال وفسر القدوري الاستغناء بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستجيب وحده أي يظهر وقيل يزيل النجاسة وحده وقدرا الاستغناء بتسع سنين والمقدرا أبو بكر الرازي أو سبع سنين والمقدرا الخصاف قالوا وعليه الفتوى اعتبارا بالغالب اه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وابنتان وهم في حضانتها إلى أن صار عمر إحدى البنتين عشر سنين والثانية ستة أهوام والابن أربعة سنين وخمسة أشهر ثم انسلخت أمهم عن اهلية الحضانة بسبب المجز عن القيام بما فيه مصالح حالهم وليس لها أم ولا من تنقل إليها الحضانة ولا ب الأولاد أم صالحة للقيام بهم فهل تسقط حضانه الأم بما ذكر وتنقل إلى جدتهم أو عما تم حيث كن صالحات اقتونا ((الجواب)) حيث لم تكن للام كفاه بالقيام بالحضانه بضياح الأولاد تنقل إلى أم الأب كافي البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في بكر بالغة مات أبوها وهي عند أمها المتزوجة هل لأخيها أخذها من أمها والسفر بها إلى أمها وهي أرض منقطعة وهو غير مأمون والام مصونة مأمنة اقتونا ((الجواب)) حيث كانت الأم متزوجة والأخ غير مأمون فقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضانه فأبواؤها عند أمها أولى من إبقائها عند أخيها الكمال شفقها كما فتى به شيخ الإسلام شهاب الدين الحلبي كذا في الخبرية والله أعلم ((سؤال)) في مدة الحضانه للجارية على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فقط إذا كانت عند أمها وجدتها الغير متزوجتين ويريد والدها الذهاب به إلى مكة المشرفة كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) للام حفظها وحضانتها حتى تحيض عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو ظاهر الرواية وعند محمد حتى تشتهي كما عند غيرهما وبه يفتي لفساد الزمان والله أعلم ((سؤال)) في صغير توفي أبوه بمكة وأقام عليه وصيا مختارا وله أولاد معه هم أقرب الناس إليه بها ذهبت به أمه المتزوجة ببن أخى الوصى المختار مع أبيه ومع الوصى المختار إلى المدينة فعاد الوصى إلى مكة وأبقى الصغير مع أمه بالمدينة المنورة فهل لأولاد العمة أن يكفوا الوصى بحمل الصغير إليهم من المدينة أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لأولاد العمة حضانه كافي البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في امرأة سافرت بولدها الصغير الذي مات أبوه مع وصيه المختار عزم زوجها من مكة المشرفة إلى المدينة المنورة وليس حال سفرها بمكة من يستحق الحضانه ثم إن الوصى ترك الصغير مع أمه بالمدينة وماذا إلى مكة الحج فهل إذا قدمت عمه الصغير من بعض الجهات وأرادت حضانه الصغير لمصير الحق إليها تكلف الوصى بحمل الصغير إليها من المدينة المنورة أم لا ((الجواب)) دعوى الرد إلى موضع العقد والدخول ليس هو لغیر الام إذا خرج الأب بالصغير وأما غيرهما فليس له ذلك كما هو مفهوم من كلام البحر الرائق في كلام طويل آخر باب الحضانه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها ولدان صغير وكبير وبنت بالغة ولم تكن الأم حيث تذاثت زوج بل تسكن هي والولد الصغير والبنت البالغة والولد الكبير عنهم بعزل آخر وهو رجل مرضى السيرة وربما خرجت الأم المذكورة من المنزل غالباً وتركت القاصر والبنت البالغة في الدار وأفضى الحال إلى الفساد وهجوم الأجانب على البنت من أهل الفساد من العباد وانصل الخبر بالأم فلم نعبأ بذلك بل زاد الحال وظهر أنها معينة على هذا الويل فهل للاخ الكبير والحالة هذه أن ينزع أخوته من الأم وتكون عنده للصيانة والديانة لظهور الفساد ببقائهم عندها ودرء المقاصد بما يتعين ويطلب أم لا اقتونا ((الجواب)) لاحق للام في حضانه البالغة بل الحق لأخيها للحفاظ فيضجها إلى نفسه وينزعها من أمها باتفاق أئمتنا ولو كانت أمها قادرة على حفظها فكيف بعد ظهور مثل هذه القبايح فيحرم على أخيها تركها عند أمها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل فارق زوجته وهي حامل واحتملت تربية الولد سبع سنين فمات والدته بعد تمام المدة وبقي عند جدته لأمه والحال أراد والده أخذه وحصل بين والده وجدته تنازع وترافعا إلى الحاكم الشرعي وطلب الحاكم شهودا من الوالدان الولد سنه سبع سنين فجاء رجل من أقارب الزوجة وشهد أن الولد عمره سبع سنين ودخل في الثامنة



وعند ذلك حكم الحاكم الشرعي أن يكون عند جدته إلى تمام تسع سنين فهل يجوز الحكم على والده بعد طلب البينة منه أم لا يجوز التعدي عن السبع وهي تمام الحضنة المنصوص عليها عند العلماء (الجواب) هذه المسئلة مشهورة عند العلماء ولا أرى أن الحاكم الشرعي حكم بتسع سنين في حضنة الغلام لأنه من المعلومات الضرورية بين الطلبة فضلا عن العلماء والحكام والله العلام

### كتاب النفقات

(سؤال) في رجل تزوج امرأة جاهلة ثم عاملها معاملة غير صالحة من الضرب في غير مستحقه وطلب ما لا يليق ذكره منها ومنع أمها عنها واتعيبها التعب الشديد ولا يعاشرها بالمعروف مع وجود أمها وأخيهما وخالها في البلد ثم انه طلب السفر بها وحدها وليس معها أحد ممن ذكر من أقاربها والحال أن البنت حامل وقد سبق له أنه سافر عن بلد خمس عشرة سنة وهو شرير جسد وليس لها من يقوم بها معه فهل له جبرها على السفر معه مع وجود هذه الصفات فيه أم ليس له ذلك ويقول لها إن لم تسافر معي والابن يني وأنا أطلقك فما الحكم في ذلك اقتونا (الجواب) لا يليق من الرجل أن يطلب من أهله ما لا يليق وليس له أن يمنع أمها عن الدخول عليها في كل جمعة مرة ولا أن يمنعها من الذهاب إلى أمها في كل جمعة وغيرها من الأهل كل سنة وليس له أن يسافر بها بغير رضاها ولها النفقة أن بقيت في بلدها ولا يجب عليها أن تبرئه والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل طلق زوجته طلاقا رجعا فهل تجب نفقتها والسكنى أم لا وإذا وجبا ومضت مدة من الطلاق ولا طلبت شيئا من النفقة ولا السكنى فهل تسقط نفقة تلك المدة أم تحسب وإذا ادعت الطلب ولا يئنه لها فهل تصدق بيمينها أم لا اقتونا (الجواب) اعلم أن المرأة إذا طلقت فانها تعتد في البيت الذي كانت فيه ساكنة من قبل ويجب على الزوج أن ينفق عليها فان أخرجهما يجب عليه النفقة والسكنى وإن خرجت باختيارها فهي تامة لا تجب لها نفقة وإذا مضت مدة مع عدم النشوز فإن كان بعد تراخ أو تقاض فإنه يجب عليه للمدة الماضية وهي مصدقة بيمينها إلا أن يقم البينة أنه أعطها ما يكفي القضايا الحكيمة وإن لم يسبق شيء من ذلك فلا شيء لما مضى فاقهم والله أعلم (سؤال) في رجل تشاجر مع زوجته وفارقها في شهر شعبان ومعهما بنت وفرض على نفسه مصرفا للبنت خمسة محالق وخمسة محالق للزوجة مصرف العدة وأحال والدها على رجل له بذمة دين يستلم منه للصرف فاستلم منه إلى تمام مدة العدة ومعه البينة عليه بأنه فرض لها وللبنت هذا المقدار فبعد تمام المدة أنكر الزوج أنه فرض على نفسه هذا المقدار فادعى العجز وأنه ليس معه شيء فوجد والده الزوجة أن للزوج جارية ونصفا وله دين بذمة الناس وله معلوم سبعة وخمسون أجرا والدها يطلب الزيادة في المصرف مع أن مع الزوج ثلاثة من الخدم وطلبوا خادمة فتخدم البنت اقتونا (الجواب) إذا أقامت المرأة البينة على رضا الزوج في تعيين النفقة المذكورة فاسكاه لا يعتبر وعدم سماع الدعوى لا يسقطها وإذا كان له من المعلوم ما ذكر فليس بعاجز وليس لو والدها حق طلب الزيادة إلا بطريق الوكالة عنها وإن فرض المقدار المذكور على ظن فقره قطعه غناه فإنه يراد إلى نفقة اليسار وإن احتاجت البنت إلى خادم يلزم الأب ذلك ونفقة عليها والله أعلم (سؤال) في حرمه خرجت من بيت زوجها من غير خلاف منه بغير إذنه وأهلها قائمون عليها سنة فهل يلزم الزوج شيء أم لا وشالت حوائج الرجل مع حوائجها فهل لها أن تملك حوائجها أم لا (الجواب) النهب لا يكون سببا للملك وليس على الزوج شيء ويجب عليها الرجوع إلى محل طاعة الزوج ويجب عليها رد أسبابه ويجبرها الحاكم وله الثواب والله أعلم (سؤال) في رجل تزوج امرأة وهما بمصر فطلع مع العمال إلى المدينة المنورة هو وأهل المرأة جميعا فأراد أن يؤخرها فقال له أبوها عند من يؤخرها ونحن كلنا مسافرون فقال له أبو الزوج أما أنا فلا أخذها فقال أبو المرأة أنا أخاف على هذه البنت من الوحدة وليس لها من ينظر اليها من بعدنا ثم جاءها أبوها معه ومن مدة خروجهما إلى الأنا لم يصرف عليها زوجها ثم مات أبوها وطلبها زوجها فقالت له المرأة هات كرائي من مصر إلى هنا ومصرف سنة وأنا أزوجه وتحت أمر لا فتعزع الزوج عن المصرف وقال لها أنا كاتب على أبيك حجة أنه



لا يستحق من جهتك على مصرفا فقالت له المرأة كتب أبي بغير أمرى وليس لي في ذلك علم فهل تستحق المرأة مصرفها وكراءها أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لها مصرف ولا كراء لما مضى بغير تقاض ولا رضا والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة من بلدها وسافر بها إلى بلد آخرى فتوفي عنها في تلك البلدة فهل تستحق على مخلفه مصرفا للعدة والسكنى أم لا وله مخلف مرصود للورثة اقتونا ((الجواب)) لا تستحق نفقة ولا سكنى وعليها العدة بأربعة أشهر وعشرة أيام والاحداد ولها ان لم يكن له زوجة أخرى ربع الميراث ان لم يكن له أولاد والافالثن والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن مال فهل تجهيزها في مالها أو على زوجها وأخوتها وأوصت بثلاث الخارج فهل الخنوط والكفن وما يلحقها من كلفة على زوجها أو في مالها اقتونا ((الجواب)) الكفن والخنوط وأجرة الفسال وحفر القبر جميعه على الوجه المسنون على الزوج وما عدا ذلك من الصدقات من وصيتها والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق امرأته ثم ادعت انها حامل فحكم القاضي على الزوج بالنفقة فبعد تسعة أشهر مضت من الطلاق لم يصح انها حامل فادخل عليها الله آيات بامر القاضي فهل يرجع الزوج المنفق بما أنفق عليه الدعواها انها حامل أم لا ((الجواب)) لا يرجع عليها بشئ قال في الذخيرة النفقة واجبة للمعنة طالبت المدة أو قصرت ويكون القول قولها في هدم انقضائها مع عيبتها فان أقام الزوج بينة على اقرارها بانقضائها برئ منها وان ادعت حبلا أنفق عليها ما بينا وبين ستين منسذ يوم طلقها فان قالت كنت أظن اني حامل ولم أحض وأنا بمسندة الطهر الى هذه الغاية وأظن ان هذا الذي يريج وأنا أريد النفقة حتى تنقضى عدتي وقال الزوج قد ادعت الحبل وأكثره ستان فالقاضي لا يلتفت الى قوله ويلزمه النفقة ما لم تنقض العدة اما بثلاث حيض أو بدخولها في حد الاياس ومضى ثلاثة أشهر بعده فان حاضت في هذه الاشهر الثلاثة استقبلت العدة بالحليض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء العدة قال في البحر وهكذا في الخلاصة وقال وقد وقعت حادثه في زماننا هي انها ادعت الحبل ولم يصددها فقررها بالنفقة على انها ان لم تكن حاملا ردت ما أخذته ولا يخفى انه بشرط باطل انتهى فاذا قرر هذا علمت ان ادخال القاضي الآيات عليها غير مشروع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ((سؤال)) في رجل تزوج بنت عمه أبوه وأبوها أخوان أشقاء وحصل تشاجر بين الزوج والزوجة وشردت عند والدها فغاب الزوج حولا كاملا وحضر بعد الحول فطلبه والدها بمصرفها هذه المدة فقال الزوج اما ان تعطيني مالي واما ان تعطيني زوجتي فقال والدها خذ زوجتك واحسن عليها وحاسبني على مصرفها اى شئ يثبت عليه مصرف واسألك يا مولانا كيف وقوف الزوج للزوجة ووقوفه على وليها فانه بعد الحول الكامل لم يقف على وليها الا على الحول اقتونا ((الجواب)) حيث لم يسبق تراض على مقدار معين من النفقة ولا حكم به حاكم أيضا لا شئ عليه ويجب على الزوج اما كها بمعروف أو تسريحها باحسان فاذا كانت في بيته فانه يجب عليه أن ينفق عليها بحسب حالهما وأما الوقوف عليها فبناء على النشاط وان طلبت منه ذلك ففي كل أربع ليال ليلة والله أعلم ((سؤال)) في رجل هجر زوجته ست سنين عند أبيها طمعا في انه يأخذ ما أعطاها و يطلقها وحيث لم توافقه على ذلك تركها هذه المدة ولم يلتفت اليها بنفقة ولا منفق اقتونا ((الجواب)) يجب على الزوج أن يعاشر زوجته بمعروف أو يسرها باحسان ويجبره الحاكم سده الله تعالى على ذلك ولا يحل له أن يأخذ شيئا مما أعطاها حيث كان هو الناشز والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة في وطنها الاصلى وأراد أن يسافر بها ويستوطن وطنا آخرى غير راضية بذلك فما القول الاصح الذي عليه الفتوى هل له أن يسافر بها أم لا اقتونا ((الجواب)) مذهب المتقدمين انه يجب على المرأة طاعة زوجها حيث سكن بها بعد تسليم المهر المجل والمتأخرون اقتوا بعدم جواز سفره بها بغير رضاها وان اخرجها من وطنها الفساد الزمان وخوف الضيعة عليها ان طلقها في بلد الغربة وعليه العمل والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة في داره فبرزت من داره من غير اذنه وذهبت الى بيت أهلها من غير سبب فهل لها عليه نفقة وتكون ناشزة مع انها من ذوات الاعراض أم لا اقتونا ((الجواب)) ان أوفاهامهرها المجل فهي ناشزة ولا نفقة لها والا فلها النفقة والله أعلم ((سؤال)) في امرأة خرجت من بيت زوجها وهونا ثم ولم تأخذ منه الاذن



في الخروج فحين أخبر بخروجها أئتمدها عليها رجلين بانها ناشز وليس بينهما خصومة فطلبت منه أسبابها ومصرفها فهل لها أخذ ذلك أم لا ((الجواب)) ليس لاحد منهما من أخذ منها عاها وانما عليها ان ترجع بنفسها الى بيت زوجها ان أوفاهام مهرها المجهل وان لم يوفها ذلك فلها طلب النفقة منه ولا يكون ناشزا الى أن يوفها والا فهو ناشز والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها ابن مات أبوه وهو صغير فريته الى أن بلغ وصار رجلا يبيع ويشتري وحجته ست حجج وجعلت له دكايا ووضعت له من الأسباب بطريق القرض بقدر خمسة وثلاثين أجرة ولحقه أيضا خمسة وثلاثون أجرة ولحقه أيضا نحو خمسين أجرة متفرقة ومن ذلك العهد جعل يعطى والدته كل يوم عشرة محلقه لا كله وشربه وكسوته فهل يحسب ذلك من مال أمه الذي عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يحسب ما أنفقه على نفسه من مال أمه والحال انه قادر على الكسب والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ويريد أن يخرجها من البيت قبل مضي العدة فهل له ذلك أم لا ((الجواب)) ليس له ذلك والله الموفق ((سؤال)) في امرأة أسكنها زوجها في مسكن شرعى على حدة فبعد مدة امتنعت من السكنى في الموضع المذكور وخرجت منه بغير إذنه محتجة عليه بان طبيعتها بالقرب منها فهل لها عليه نفقة وأجرة مسكن وكسوة أم لا وهل يجبره أحدها على طلاقها أم لا يذنا ((الجواب)) حيث كانت في بيت على حدة بغير مشاركة في المنافع فليس لها ان تعال في الخروج عما ذكر فان خرجت تكون ناشزا فاذالم تنه بالموعظة له ضربها ضربا غير مبرح ولا نفقة لها مادامت ناشزا ولا يجبره أحد في الطلاق بالاجاع والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج بنته من آخر فبعد ان دخل عليها ذهب بها الى الجرف وصار يشقيها ويخليها تحش الحشيش وتسقى الماء بالقرب على ظهرها ومعها ذاعرياته وأطلعت أباها على ما لحقها من الخلاف من الزوج ولم يأخذ أبوها بنصرها رعاية للزوج وجبا منه فهل يجوز للزوج استخدام امرأته بما ذكر وهل للاب أن يجبر بنته للزوج بما لا تطيق من الخدمة والصبر مع الزوج وعلى العراء من سوء الخدمة فصبرت البنت على ذلك فزاد عليها الحال حيث كافها الزوج ما لا تطيق فاصدقت البنت ان أخاها طاع من المدينة يزورها فوجدها صريانه تعبانة فقالت له البنت ما عدت أقعد ولا أطيق الصبر أكثر مما صبرت فجاءت البنت مع أخيها الى أبيها وكساها ولم يحج الزوج الى أبي البنت في المدة التي أقامتها عند أبيها فهل للزوجة مصرف على زوجها في هذه المدة وهل للاب قيمة الكسوة التي كساها بنته على الزوج أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم انه لا يجب على المرأة ان تخدم زوجها قهرا وانما ذلك عليها وبإذنه على قدر طاقتها ولا يجوز للزوج ان يشقيها ويكلفها ما لا تطيق وان لم تخدم في غير ضرورات المنزل لا جبر عليها ولا يجوز للزوج أن يدعها عريانة بغير كسوة بل يجب عليه في السنة كسوتين كسوة في الشتاء وكسوة في الصيف وأيضا لا بد من الفراش والغطاء والخصم في هذا هي الزوجة وليس لآبيها ولا لأخيها خصومة مع الزوج الا بطريق الوكالة عنها ولا يجبر الاب ابنته بان بكفها في خدمة الزوج ما لا تطيق وحيث وصلت الى المدينة في بيت أبيها ان ادعت زوجها بنفسها أو وكلت الاخ أو الاب في الدعوى لما ذكر يحكم لها القاضي بما ذكر على الزوج وأما النفقة والسكنى وهي في بيت الاب في الصورة المشروحة فلا تجب على الزوج والله أعلم ((سؤال)) فيمن طلق امرأته وله منها بنت قاصرة لم يفرض لها أبوها نفقة وكفلتها الام ومضى على ذلك سنتان فهل للام ان تطلب نفقة ما مضى من غير فرض منه ولا تقاض أم لا ((الجواب)) ليس لها ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها خالوة وكان زوجها ساكنا معها في تلك الخالوة فحصلت المنازعة بينهما فخرجته فاستكرى بيتا فقالت ما اخرج من خلوتي ولا تسكن معي واعطى المصروف وهرادها الفراق فهل يلزمها الخروج من خلوتها مع انها تخاف من أخذ خلوتها أو يلزمها السكنى في خلوتها وهل يلزمه المصروف ان لم تذهب الى بيته أولا وما قدر المصروف الذي يلزمه اقتونا ((الجواب)) يجب عليها ان تسكن في محل طاعة زوجها في بيته ولا يسكن في خلوتها حيث لم ترد ذلك وان لم تجبه بأمرها القاضي جبراً عليها ولا يلزمه المصروف ما لم تنقل الى محل طاعته والمصروف بقدر حالهما والله أعلم ((سؤال)) في رجل غائب له سنتان وله زوجة وبنت ليس لهما مصرف فرفعوا أمرهما الى الحاكم الشرعي فحكم على الغائب كل يوم عشرة محلقه فالآن نسين ان الغائب عند شخص ستة أشهر ثم رث نفسه وهو مقر بالدين



وبالزوجة وبالبنت فهل يسوغ لهما ان يدعيا على المديون ويأخذامنه الدين الذي للغائب تحت نفقتهما  
واذا أعطاهاهل يرى المديون من الدين أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لهما ذلك فاذا حكم به الحاكم بقانون  
شرعي يبرأ المديون من الدين والله أعلم ((سؤال)) في امرأة هربت من بيت زوجها الى رجل فاستمرت  
عنده مدة ولم يخبر زوجها بذلك هل يثبت لها نفقة في هذه المدة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا نفقة لها والحالة  
هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن زوجة فهل تكون لها نفقة خلاف ما فرض الله في العدة ولو  
كانت حاملا أم لا نفقة لها اقتونا ((الجواب)) ليس لها نفقة العدة وانما لها فرضها الشرعي والله الموفق  
((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وفارقها ومعه منها بنت فأرادت السفر فامتنع الاب ان يسافر بها فحملتها  
أمها الى تمة الحضانه وكتبت له حجة ثم جلست سنة ثم تزوجت ورجعت البنت للمدينة وطلبتها جدها ثم  
طلبت مصرفها فامتنع الاب من المصرف وقال اتم فحملتم بها الى بقية مدة الحضانه وعندي حجة فهل لهم  
طالب المصرف أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للجنة طلب النفقة من أبي البنت وهو يطلب من أمها لانه لم  
يجري بينه وبين جدها عقدا سقط حتى يدفعها عن نفسه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها  
زوجها وهي حامل ما الذي يجب عليه اقتونا ((الجواب)) يجب لها عليه النفقة والسكنى وان طالت المدة  
يجب أيضا عليه لها الكسوة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة هي ابنة عمه بنفق عليها  
بحسب طاقته ثم انها مائة نفقها وطلب أن ينقلها الى مسكن عدالة سكن مثلها ثم انها امتنعت من ذلك  
المنزل وقالت فيه اعداوا الحال انه منزل اختها وبنت أخيها محتجة ان بينها وبينها عداوة هل العداوة بمجرد  
الخصومة أم لا وهل اذا كان بينهم جيران صالحون مأمونون تجاب الى ذلك أم لا ويجري عليها نفقة  
مثله على حسب طاقته لقول الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها فهل لها ان تتبعه أم لا واذا قلنا انها  
تتبعه هل عليه نفقة فرق طاقته أم لا واذا امتنعت هل لها نفقة وكسوة وسكنى أم لا اقتونا ((الجواب))  
لا عبرة بعداوتها مع أهلها وانما العبرة بأهل الزوج وحيث أسكنها بين جيران صالحين يجب عليها طاعته  
والسكنى معه ويجب عليه لها نفقة مثلها بحسب طاقته لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر  
عليه رزقه الى آخر الآية وان امتنعت عن طاعته فهي ناشز ولا يجب لها عليه نفقة ولا سكنى ولا كسوة  
والحالة هذه وتؤمر شرعا باتباعه في محل طاعته والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة عاصية عليه فنعت  
نفسها وذهبت لأهلها فأرسل اليها عدلين من المسلمين انها تعود ويكفي من العصيان فاجابت بلا فصار  
العدلان شاهدين على عصيانها وامتناعها هل للزوجة في هذه الحالة نفقة وكسوة أم لا اقتونا  
((الجواب)) هذه ناشز ليس لها نفقة ولا كسوة ما لم ترجع الى محل طاعة زوجها والحالة هذه والله أعلم  
((سؤال)) في رجل تزوج امرأة ولها عتيقة دخلت عليه بها ثم ماتت الزوجة واستمرت المعنوقة المزبورة  
ببيت الزوج في مدة من الزمان بعد موت مولاتها ولهذه المعنوقة ثمن من الجراية فاستلم الزوج ما يخصها ثم  
باع ما استلمه باتني عشر أحر ثم أقرضه أيضا ثلاثة أحر ثم تزوجت برجل من الناس ثم طابت من زوج  
مولاتها ثمن الحب والقرض فقال اني قد أنفقت عليك وأنت في بيتي والحال انهم تعلم ولونأمره بذلك فهل  
يثبت له ذلك أم يكون متبرعا اقتونا مأجورين ((الجواب)) حيث لم تأمره بالانفاق على نفسه من مالها  
كان متبرعا بما أنفق عليه ويجب عليه ان يرد عليها ما هو بذمته والحال هذه وأمثال هذه المسئلة  
مذكورة في الفتاوى الخيرية وغيرها والله أعلم ((سؤال)) فيمن طلق زوجته ثلاثا هل يستحق عليه  
مصرف العدة والسكنى أم ليس لها ذلك حيث انقضت الزوجة بينهما وفي رجل طلق زوجته ولها منه ولد  
فقرض القاضي لها وله نفقة معلومة فبعد مضي العدة لم يدفع لها من نفقة الولد شيئا ومضت مدة فحوصام  
ونصف فانتقل الزوج الى رجة الله تعالى فطلبت الزوجة من الوصي النفقة عن المدة السابقة فهل لها  
ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للمطلقة ثلاثا نفقة العدة والسكنى اذا اثر الزوجية باق مادامت في العدة  
وتتعلق بها أحكام مذكورة في المطولات واذا فرض القاضي على أبي الولد نفقة فمات الاب قبل دفع  
النفقة فالنفقة ساقطة ولا يرجع على الوصي وان ترك مالا كذا ذكره في نفقات الخصاص والحالة ما شرح  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ولد صغير فقرض القاضي للولد في كل يوم ستة محقة



فاتفق للولد ثلاثة أشهر ففرض والده ولم يصل اليه شيء مدة سنة كاملة وسبعة أشهر ونصف فتوفي وله مخلف وهو مومس فهل يستحق النفقة للولد من مخلف أبيه مما سبق أم لا اقتونا ((الجواب)) الساقط لا يعود ولا يأخذ منها مضي من غير نفقة شيئا وإن كان الأب الميت مومسا كما أفاده في مختصر انفع الوسائل للشيخ عمر بن نجيم والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة ثم خالها والمرأة ولدت من الرجل والرجل فقير الحال وله عشرة أرادب حنطة جارية في مقابلته خدمته والولد عمره عام ونصف فقير الرجل من الدين إلى مصرف فوكل بعض الناس في قبض ما هو له ليصرفه على الدين وما بقي من المتحصل يدفعه لرجل يقوم بإدائه خدمته فلما فر الرجل فرض عليه نفقة الولد فلما وصل الرجل إلى داره طوّل بها فرض للولد من النفقة فهل يصير المفروض عليه ديناً ويؤخذ منه دفعة واحدة أو يدفعه على حسب التيسير أو هل للرجل أن يأخذ ولده وينفق عليه أو للمرأة أن تطالب ما هو للولد من نفقة وهل يكون لها حضنة بعد أن تزوجت بزواج آخر أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) نعم للام طلب نفقة ولدها التي بذمه أبيه إن فرض القاضي له نفقة أماد دفعة واحدة أو على التيسير والتجارب لها وبعد تحقق عمره بطريقه الشرعي يجب إقراره إلى ميسرة كما أفاده في نفقات الخصاص والبحر الرائق في كلام طويل وحيث تزوجت أم الصبي فلا حضنة لها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقها زوجها وهي حامل فبعد مضي مدة وضعت وجاءت بنت في دار والدها فحقت سكتان ونصف ولم يصلها نفقة للطفلة وطلبوا من والدها النفقة عن السكتين والتصف وأجرة المصرف إلى انتهاء مدة الحضنة فلهن ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) إن سبق بينهما تراض أو تنازع على مقدار من النفقة فلهن طلب نفقة ما مضى والا فليس لهن ذلك وأما بعد الطلب فلهن القدر الذي يقع عليه التراضي من نفقة البنت وأجرة الحضنة إلى انتهاء مدتها فلهن والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تبغنت الضرر من زوجها بالانتقال بها إلى وطن غير وطنها ومنعت نفسها من الانتقال واستقر بها حيث شاء من وطنه وغيره فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث تحقق الضرر من الزوج بهذه المرأة ليس له الانتقال بها من الوطن الذي تزوجها به كما اختاره الإمام أبو الليث وعليه فتوى كثير من المشايخ والله أعلم ((سؤال)) في حرة متزوجة برجل من مدة عشرين سنين تكس ونفسها وتسلم كرايتها وهو مفلس ويقطع المصرف بالشهرين أو الثلاثة وهي تطعم نفسها وهي صابرة على ذلك وأخر ما يجازيها بالسبب والخطا والآث هي ما يفة الرجل المذكور وعند هامة ولد وبنت اقتونا ((الجواب)) زرع زوجها للماكم الشرعي وبأمره بالنفقة والكسوة لها ولأولادها وبالسكنى وإن لم يفعل ذلك يقضى عليه بنفقة مقدرة وتؤمر المرأة بالاستدانة على الزوج وإن سبها وشوش عليها وثبت ذلك لدى حاكم الشرع بعزره والواجب عليه أمساك بمعروف أو نسرح بإحسان والله أعلم ((سؤال)) في امرأة توفيت وأخوت أولاداً وله من أخ من الأب وجعلت المتوفاة زوجاً أختهم وصياً مختاراً عليهم وقد أثبت ذلك عند الشرع الشريف ومضت السنة على ذلك فادعى ولد خالته الميراث المتوفاة أنه يرثهم لله تعالى وما يريد المصرف لهم ويقول إن الوصي يجمع مصرفهم لكن ولد خالته فقير الحال وأكثر العيال وأخنتهم ووصيهم يخافون من ضياع الأولاد عنده وعند أختهم ووصيهم لهم مصرف معين من عند قاضي الشرع الشريف لأن لهم شيئاً كفاية قدر حالهم فهل له أن يأخذ الأولاد من عند أخنتهم ووصيهم أم لا وإن رافعا إلى القاضي فهل له أن يحكم لولد خالته بالأجل مصلحة الأولاد أم لا وهل الحضنة تبطل لمصلحة الأولاد أم لا اقتونا ((الجواب)) الأصل أن يذبح ما فيه نظر للقاصر ولا نظر في ضياع نفسه باعطائه للفقير العاجز نظر النماء ماله إذا اجاع على أن صيانة النفس مقدمة على صيانة المال في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل مجاور بمكة المشرفة ثم جاء المدينة المنورة للزيارة والإقامة أياماً فزوج بها امرأة وشرط عليها أن يسافر بها فمن له السفر وامتنعت عن ذلك فهل يلزمه عدم الاتفاق عليها لعدم سفرها أو يلزمه النفقة اقتونا ((الجواب)) ظاهر الرواية أن له السفر بها من بلدها وإن امتنعت لا نفقة لها بعد إيفاء مهرها وقال الإمام الصفاة هذا كان في زمانهم الغالب على الناس فيه الصلاح وأما في زماننا لا يملك الزوج أن يسافر بها كما أفاده في الذخيرة والمستفاد من تعليقه أن هذا فيه نظر للمرأة وحيث أسقطت حقها بالشرط وجب



عليها ان تكون في محل طاعته فاذا امتنعت نشزت ولا نفقة لها عملا بالقولين والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة قاصرة فدهاها الزوج الى فراشه فامتنعت ~~فكر~~ والطلب من اراد ولم يتمكن ثم في آخر الامر قالت للزوج ان لم تكف والا اقيت بنفسى من الطاقه وهى وآبوا فى خدمه الغير وقد أخذوها منه فهرأ على دعوى عدم طاقها الجماع فهل يجب لها نفقة وما يتعلق بها أم هى ساقطة عن الزوج اقتونا ((الجواب)) لا يجب لها النفقة والسكنى والكسوة على الزوج مالم تطلق الجماع وتبوء فى بيت زوجها فان منعها أهلها أو امتنعت وهى فى بيت أهلها لا شئ لها وان كانت فى بيت زوجها وامتنعت وهى تطبق الجماع فلها النفقة عند الامام الاعظم وصند الامامين لا تجب لامتناعها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فى أبوين زوجا بينهما رجل فوضت البنت وليس عند الزوج من يخدمها ويقوم لها فى مرضها وعيها عظيمة حيث يشوههم كل من يدفونها فطلب الوالدان بقتلها الشفقتهم من الزوج ليرضاها ويقوم بخدمتها وما تحتاج اليه ممن يعرف العلة فنع من ذلك ومنعهم من الدخول عليها فهل يسوغ للوالدين ان ينقلوا بينهما الى دارهما ويرضاها ويعالها بالدواء فاذا صحت رداها الى زوجها حيث لم يكن عنده من يقوم بها أم ليس لهما ذلك اقتونا ((الجواب)) اتفقت كلمة علمائنا ان الضرر يزال وقال فى قبح القدر ولو كان أبوها زنا مثلا وهو يحتاج الى خدمتها والزوج يمنعهما من تعاهدها فعليها ان تعصيه مسلما كان الاب أو كافرا انتهى ولا شأن له بالخوف على تلف نفس أيها فاذا كان كذلك فنفسها أيضا مستحقة الصيانة فيقتد ليس للزوج المنع بل ان لم يرض كونهما فى منزله يبعث بهما الى منزل أبويها فاذا برئت رجعت الى محل طاعته ولا ضرر ولا ضرار فى الاسلام والله العلام ((سؤال)) فى رجل تزوج بامرأة وسافر وتركها بغير مصرف والحال انهما حامل منه فهل يلزمه مصرف مادام مسافرا أم لا اقتونا ((الجواب)) ان سبق تقاض أو تراض على نفقة معينة فانها تأخذ لمدة مضت والآن رفع أمرها للقاضى فيفرض لها النفقة على القانون الشرعى والله أعلم ((سؤال)) فى امرأة خرجت من بيت زوجها بغير اذنه ولم ان طلبها بعودها الى بيته امتنعت وقالت له لا أعود الا ان تخرج من بيتك أمثل السوداء مدعيه انه مشيخها عليها فاذا يجب بسبب خروجها وبامتناعها من العود الى البيت وهل تجاب الى ما قالت من اخراج أمته أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للمرأة طلب اخراج أمه الزوج من البيت قال فى ملتقى البحرو لوقالت لا أسكن مع أمسك وأريد بيتا على حدة فليس لها ذلك انتهى وكذا فى الفتاوى الهندية مثل ملتقى البحرو وكذا لوقالت لا أسكن مع أم ولدك كذا فى الظهيرية انتهى ويجب عليها ان ترجع فى محل طاعة زوجها وان امتنعت تستحق التعزير والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فى مطلقة مرضت زوجها بعد استيفاء نفقة العدة بتامها فى بيتها فهل لها ان تطالب الزوج بعد صحتها بنفقة أخرى والحال انه لم يراجع اقتونا ((الجواب)) ليس لها مطالبة بنفقة أخرى فى الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) فى رجل طلق زوجته فذهبت الى دار وليها ووليها ما تاب فبعدها ان ذهبت الى دار وليها بدت لها قضاء حاجه عند الجيران فذهبت اليها من غير علم وليها وهى لم تعلم ان فى بروزها حرجا عليها لجهلها فلما ان حضر وليها وطلب من الزوج مصرف عدنها ومصرف ولده وكراء السكنى فامتنع ان يعطى ذلك كله وقال له انها برزت وليس لها عندى شئ أبدا فهل تسمع دعواه أم يلزمه وما الحكم فى ذلك اقتونا ((الجواب)) حيث رجعت الى بيت عدنها ثبتت نفقتها وخروجها المسقط لذلك هو امتناعها لا خروجها وعودها وأما بروزها مرة فلا يسقط لها به حق وكلام الزوج غير شرعى ويجب عليه ما وقع عليه الاتفاق من النفقة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فى رجل أخبر بدخول أم زوجته وجسدتها فى دارها وكانت سبب افسادها وسوء العشرة فهل يجوز منعها وغلق الباب عليها اذا خرج وهل يجبر على الاذن لهما أو لهما فى وقت ما واذا جاز له غلق الباب بالسبب المذكور هل يجبر على مؤنسة تكون عندها مع عدم قدرته على نفقتها اقتونا ((الجواب)) نعم للزوج غلق الباب عليها ومنع والدتها وجدها عن الدخول ولكن لا يمنعها عن الذهاب الى والدها فى الجمعة مرة والى جدها فى السنة مرة من غير مكث ولا يمنع من المصاحبة من خلف الباب ولا يجبر على مؤنسة اذا كانت بين جيران صالحين ولا على النفقة للمؤنسة وان ثبت افسادها محال المرأة برفع الامر الى القاضى



فبغزرها والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج حرة ولا على بالها ان معه طينة  
وسراوى وقال الزوج لها اذهبي معي الى مكة فامتنعت منه فقال لها ان لم تذهبي معي والايك عندى  
مصرف فقالت ما اريد منك شيئا فطلع في غيبة الحرة الى القاضي وجاء بشاهدين على ذلك واخذ حجة وهى  
حامل منه فهل يلزمه بعد ذلك نفقة أم لا اقتونا ((الجواب)) مسئلة سفر المرأة مع زوجها الى محل طاعته  
ذات خلاف طويل وحيث جرى الاتفاق على بقائها في المدينة المنورة واسقطت نفقتها فنفتها الماضية  
ساقطة وينبغي ان يكون لها بعد ذلك الرجوع في الطلب في المستقبل لانها لم تجب بعدونكون كسئلة اسقاط  
القسم فان غة لها الرجوع والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وله منها أولاد قصر قد أساء عشرتها فطلبت  
منه المصروف لها والأولاد فامتنع وطلب منها ان تدفع له خمسة وعشرين أحر ويطلقها فأبت ذلك فهل  
يجب عليه مصرفها ومصرف الأولاد أم يجبر على الخلع وقد أخذ منها أحد الأولاد وهى بنت قاصرة لم  
تسكمل تمام الحضانة فهل تجب عليه ان يعيدها مصرفها أم لا اقتونا ((الجواب)) يجب عليه نفقة  
زوجته وأولاده بالمعروف ولا يجوز له الامتناع من ذلك وليس عليها ان تخلع نفسها منه ولا تجبر على ذلك  
ولا يجوز له ان يفرق بينها وبين بنتها لقوله عليه الصلاة والسلام ٣ من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه  
وبين أحبته يوم القيامة ويجب عليه ان يعيدها مع مصرفها والله أعلم ((سؤال)) في حرة خرجت من  
بيتها بغير إذن زوجها وذهبت الى بيت والدها وقعدت مدة أيام وطلبها زوجها ولم يعطها له فطلب منه  
المصرف فامتنع الرجل عن اعطاء المصروف لئلا يخرج من غير إذنه هل يستحقوا عليه المصروف أم لا  
اقتونا ((الجواب)) يجب عليهم ارسال المرأة الى بيت زوجها ويحرم عليهم حبسها عنه ولا تجب على الرجل  
نفقة للمدة التي مضت وهى في بيت أهلها لانها ناسرة والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق  
زوجته طلاقا رجعا وهى في حال الحمل ثم راجعها قبل وضع الحمل وأشهد على رجوعه لها ولم يعلمها بانه  
راجعها وقد كان ينفق عليها الى ان وضعت والى بعد الوضع بأيام ثم قطع النفقة ولم تسأله عنها لاي موجب  
قطعها لانها متشاكسة معه وكارهة له والرجل له الشغف بها لاجل أولاده وليس له القسرة على وصولها  
بموجب اخوانها القاطنين عليه من جهتها ومراهم ان يفرقوا بينهما ويرجوها من غيره ولما بلغهم العلم بانه  
راجعها في حال الحمل طلبوا منه النفقة الماضية بعد الوضع فهل لهم نفقة من ذلك الوقت الى حين العلم  
بالرجوع أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم يسبق تعيين مقدار النفقة براض ولا تقاض لا تجب للمدة  
الماضية قال في المتون ولا تجب نفقة لمدة مضت بغير تقاض ولا راض والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل طلق زوجته وله منها بنت وهى في مدة الحضانة وقد كان عين لها من النفقة أربعة محلقه فالآن طلب  
منها البنت والايتركها بلا مصرف والحال انه قادر على دفع الاربعة وأكثر فهل له أخذها وسن البنت  
ثلاث سنين أم يجبر على دفع ما يقوم بها من النفقة الى تمام مدة الحضانة اقتونا ((الجواب)) يجبر على  
الاتفاق على بته بقدر كفايتها الطعامها وكسوتها وأجرة السكنى وأجرة حضانه أمهات اتفاقا امتنا ولا يقدر  
على تركها بلا مصرف الا برضا الام ولا يقدر على أخذها الا ان سقطت حضانه الام بالنكاح باجنبي من  
الطفلة والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق امرأته وخالفها على ما هو لها من الحقوق على يد شهر فبعد مدة  
وكلت لها وكيلها بطلب الزوج بالنفقة هل يلزم الرجل نفقة المرأة المطلقة طلاقا صريحا وخلص حقوق  
بين الزوجين أم لا اقتونا ((الجواب)) النفقة انما تسقط بذكرها ولم تسقط بخلص الحقوق لانها ما ثبتت  
بعد وقت الخلع وانما ثبتت يوما فبوما ولا تسقط الا بالذكر ولكنه لا تثبت النفقة لمدة مضت وانما تثبت  
من يوم التراضي أو التقاضى والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بحرة والزوج له حرة  
قبلها وسراوى فبعد ذلك سمعت الحرة انه متزوج وجاءت منه بنت فطلبها بالذهاب الى مكة فلم تجبه فقال  
لها مالك عندى مصرف فقالت ما اريد منك شيئا فراح فبعد ذلك وضعت البنت وجاءت الى المدينة فقال أنا  
لا أعطى مصرفا لالك ولا لابنتك والمرأة باعت الذي لها فهل يلزمه مصرف أم لا ((الجواب)) نعم لها ان  
تطلب لاستقبال المدة لها ولبنتها وليس عليها ان تتبعه وتترك وطنها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في  
مراهق تحت حجر امه وأبوه غائب وله معلوم وتعلقان بماء يرد لاهل المدينة المنورة تحت يد أخيه عم

٣ وفي المناوى الكبير على الجامع  
الصغير (عن الله من فرق بين  
الوالدة) الامه (وولدها) يبيع  
أو فحوه أى قبل التميز (وبين الاخ  
وأخيه) كذلك وأخرج به الحنفية  
والحنابلة على منع التفريق بالبيع  
بين كل ذى رحم محرم ومذهب  
الشافعية والمالكية اختصاص  
ذلك بالاصول فبحرم التفريق بين  
الامه وولدها بما يزيل الملك بشرط  
كونه عند التميز عند الشافعي وقبل  
البالوغ عند الحنفي وقبل ان يثغر  
عند المالكي وفي رواية عنه كالحنفي  
(هـ عن أبي موسى) الاشعري  
قال الذهبي وفيه ابراهيم بن اسحق  
ضعفه اه كذا بهامش الاصل



المراهق المزبور فهل يفرض للمراهق نفقته بقدر كفايته من مال أبيه أم لا وهل إذا امتنع الم من دفع كفاية المراهق يجبره الحاكم على دفع ما يقدره بقدر حال الوقت أم لا وهل إذا قرر الحاكم على والد المراهق قدر النفقة فيما مضى من الزمن وانقضت عليه الام من مالها ولم يدفعها له بأمر القاضي الم المزبور بدفعها أم لا اقتونا ((الجواب)) صاحب المعالوم والتعلقات من أهل المدينة غني ويجب عليه نفقة ولده الذي لم يحتلم لانه هو الطفل فتقرر له النفقة من مال أبيه الغائب ويجب على الم اجراء النفقة اذا كان ما في يده من جنس النفقة وهو الدراهم والدينار والتبر والكسوة والطعام والم مقربا لانه ابنه ويجبره القاضي على ذلك كما أفاده في البحر موطولا قال في الخانية رجل غاب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا مهم مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل أودع عند رجل جارية ودفع له عشرة أحرقت نفقتها عاما كاملا وانه في كل عام بعد ذلك ينفق عليها في كل عام عشرة دينار أحر فاتفق المودع عاينها العشرة في ذلك العام ثم مضت بعد ذلك ثلاثة أعوام ينفق عليها من ماله ثم ان المودع بالكسر وكل رجل آخر باستلام الجارية ولم يوكله بدفع النفقة فطلب الوكيل الجارية من المودع فرضى المودع بالتسليم ولكن طالب نفقة الأعوام الماضية فامتنع الوكيل عن التسليم وعن أخذ الجارية لكونه غير مأمر بدفع شيء ثم ان الوكيل سافر ثم بعد سنة فر الوكيل مضت أيضا ثلاثة أعوام وهو ينفق عليها ولم يأت من المودع أمر في شيء فهل للمودع أن يبيع الجارية ويأخذ ما أنفق عليه أم يرفع أمره الى حاكم الشريعة ليأمره بشيء في أمرها أم تبقى تحت يده اقتونا ((الجواب)) لا يملك الوكيل بيع الامه لاستيفاء النفقة من غيرها لانه ليس بوكيل في البيع وانما يرفع أمره للقاضي فيأمره ببيع الامه المزبورة وحفظ غيرها حتى يحضر صاحبها فيدعي الوكيل عليه بما شرح فان ثبت عليه ذلك بأحد الحجج الشرعية الثلاث يرجع عليه بجميع ما أمره بانفاقه عليها وليس للقاضي الا امر باستيفاء النفقة من غيرها لانه حكم على الغائب وذلك لا يصح على الصحيح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وعبيد بالغون فسافر الرجل عن بلده وأبقى عبيده وزوجته في بيته فدخل واحد من عبيده بالبل وهو في فراشها وقبلها فزجرته ومنعته فذهب فلما وصل الرجل الى بلده أخبرته الزوجة بما فعل العبد وقالت له لا أسا كنت وعبيدك معك فقال الرجل بل أنت تخرجين وعبيدي لا يخرجون فذهبت الى بيت أبيها ومعهما منه ابنان فلم ينفق عليهم اولا على ابنه فماذا يجب عليه في جميع ما ذكرنا اقتونا ((الجواب)) هذا الرجل عديم العرض والمروءة ومن رضى القبيح لا هـ له فهو الديوث وهو دليل على قلة الدين وقوله أنت تخرجين الخ فان نوى به الطلاق فهو طلاقه بائنة كما صرح به في الذخيرة وان لم ينو طلاقا صدق بيمينه ويجب عليه نفقة زوجته وأولاده ولا يجب عليها أن تكون في محل طاعته لان مسكن العدالة لازم وهو أن يسكنها بين جيران صالحين وأى عالم من علماء المسلمين يوجب عليها مساكنة العبيد الفاسقين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ((سؤال)) في رجل مات عن ثلاثة أولاد منهم واحد بالغ واثنان أحدهما عمره عشرين سنين والاخر عشرين سنين وعن ثلاث بنات اثنتان بالغتان وواحدة رضية وزوجة وعليه دين وخلف تخلا وجعل الوصى على الاولاد القصر والديتهم وأقام أخاه ناظرا وأوصى أن يباع من التخل مقدار ما يقضى الدين والباقي يبقى للأولاد ففعل ذلك فأراد الم أخذ أولاد أخيه فقالت أمهم اتركهم عندى بلا نفقة فتركهم ثم بعد مدة قالت أريد بيع التخل للنفقة فقال لها عنهم لا تبقي التخل وأنا آخذهم وأنفق عليهم تبرطا وأبقى لهم تخلهم فأبت الا لبيع فهل لها ذلك أم لا وهل لها أن تمتنع عن اعطاء الاولاد المذكورين أم لا غير الرضبعة اقتونا ((الجواب)) ولاية الوصى منوطة بالمصلحة وحيث رضى الم بالاتفاق تبرعا لا يجوز لها بيع شيء من مال الاولاد وقد انتهت حضانتها من البالغين ومن عمره عشرين سنين وعثمان سنين ولم يبق لها غير حضانة البنات الرضبعة وهي تبقى في حجرها ولا يجوز لها منعهم عن عيهم باتفاق أئمتنا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له صروحية فسافر من المدينة المنورة وله بها ثلاثة أولاد وزوجة من ذوات الهبات ولها خادمة ولم يعين لهم نفقة ولا سكنى ولم يوكل بذلك وكيفا فاستولى أخوه على ماله وعين لهم كل يوم خمسة عشر محلقا مقصوصا وعشرة أمداد حب وكسا الاولاد دون الزوجة فهل للمرأة المذكورة مطالبة سهرها أكثر من النفقة



والكسوة أم لا **((الجواب))** الاخ لا يملك قبض ما هو لا خيسه بغير فوكيل شرعي من الغائب فإذا ظفرت الزوجة بمال زوجها مما هو من جنس نفقتها من الطعام والدرهم والدنانير لها أن تأخذ منه وتنفق على نفسها وولدها بالمعروف وأما الخمسة عشر ومائة والعشرة امداد حب للشهر فهو قليل جدا والله رقيب ولا بد من قدر الكفاية وإن قصر ماله تستدين عليه بأمر القاضي بطريقه الشرعي ولها طلب كسوتها والله أعلم **((سؤال))** في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها عليه ثلاثة أجر مؤخر صدقاتها ومصرف عدتها وله قدرة على ذلك وأخرجها من بيتها وطردوها ولم يعطها حقها فهل له ذلك وهل يتأب الحاكم على خلاص حقها منه أم كيف الحال **((الجواب))** يجب عليه أن يعطيها مؤخر صدقاتها ومصرف عدتها قدر كفايتها باعتبار وسعه ولا يجوز له مضارعتها بالتضييق عليها وكذا يجب عليه أن لا يخرجها من بيتها إلى انقضاء عدتها قال الله تعالى واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن إلا بإذن من القاضي وبإذن الحاكم على تنفيذ الأحكام الشرعية والله الموفق **((سؤال))** في رجل طلق زوجته وتراضى معها على نفقة العدة بقدره من كل يوم من المالحق ومضى على ذلك أشهر ثم أنها وكلت وكيل لا يرفع الزوج إلى القاضي وادعى عليه بما تراضيا به فأنكر الزوج وعجز الوكيل عن البينة ثم إن الزوجة وجدت شهودا فهل إذا رفعته إلى القاضي يقضى عليه بالبينة ويثبت لها ما تراضيا عليه من حين الرضا ويحكم عليه القاضي بتسليم جميع المدة التي قبل قضاء القاضي أم لا فتونا **((الجواب))** حيث وجدت المرأة البينة على القدر الذي تراضيا عليه لها أن ترفع أمرها للقاضي ويحكم عليه بالمبلغ المذكور للمدة التي مضت قال في الكترو لا تجب نفقة لمدة مضت الا بقضاء أو رضا والله أعلم **((سؤال))** في رجل تشاجر مع زوجته وأرسلها إلى بيت أهلها من غير طلاق والحال أنه قد حل بذمته من مهرها المقسط في كل عام أجرين عشرة أجر عن خمسة أعوام فهل لها أن تمنع نفسها من الذهاب إلى بيته حتى تستوفي ما هو لها من ذلك ثم أن أعطاها ذلك هل يجب عليه أن يسكنها في محل لا تقربها من المحل الذي كانت به فيه مجلس هي فيه ومجلس آخر لا خنته وكلا المجلسين من مطلع واحد والحال أن له اخوة ذكورا ويحصل بذلك التكشف ثم إن السطح للمجلسين واحد والكل من اخوته ينتمون في ذلك السطح الواحد وقد تضررت بذلك ومن أيداء أهله فهل مجموع ذلك يعد هذا ضررا ويجب عليه أن يعزل لها منزلا عنهم أم لا فتونا **((الجواب))** نعم لها الامتناع منه حتى تستوفي ما حل بذمته وإن دخل بها كما أفاده في ملحق الأجر وأما السكنى فقد قال في البحر الرائق وانما ذكر البيت دون الدار لانه لو أسكنها في بيت من الدار مفرد وله غلق كفاها لان المقصود حصل كذا في الهداية ثم قال والذي في شرح المختار ولو كان في الدار بيوت وأبت أن تسكن مع ضررتها أو مع أحد من أهله أن أخلى لها بيتا وجعل له مرافق وغلقا على حدة ليس لها أن تطلب بيتا وهو يفسدانه لا بد للبيت من بيت الخلاء ومن مطبخ وينبغي الاقناء بما في شرح المختار ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من احوال الزوج يؤذيها كما في الحاشية اهـ فإذا علم هذا تبين أن السطح انما يحتاج اليه في الصيف وأما الآن في الشتاء فلا يحتاج اليه والله أعلم بحقيقة الحال **((سؤال))** في رجل تزوج امرأة وأسكنها في بيت أهلها مدة ثم نصر بها السكنى معهم فاستأجر دارا كاملة المنافع صالحة لسكنى مثله ومثلها وأراد نقل الزوجة اليه فهل له ذلك وإن يأخذها من أهلها إلى هذه الدار جبراً يحكم الحاكم والحال أن الدار في داخل البلد التي أهلها فيها أم ليس له ذلك فتونا **((الجواب))** نعم له ذلك والحال ما شرح حيث كانت بين جيران صالحين والله أعلم **((سؤال))** في رجل سافر عن بلاده وطلق زوجته وله منها ولد فحملت بالولد وأبرأته مما في ذمته ومن مصرف الولد فأما الولد لها أخت تألف الولد فأصاب الحالة ذاء المبارك وأصاب الولد أيضا فأخذته أمه إلى أبيه ثم طلبت به خالته وقالت اني حاضنة من أبيه فهل لها حضنة مع وجود الام أم لا فتونا **((الجواب))** الحضنة للام ما لم تزوج والله أعلم **((سؤال))** في رجل تشاجر مع زوجته فأغلظت عليه الكلام ونجرت عن طاعته وعن بيته ولم تسمع له كلاما ولم تطعمه ومنعته أيضا الفراش فأمرها بالطاعة ونهاها عن الخروج وغير ذلك فهل يحرم عليها ولا تجب لها النفقة أم لا وماذا يلزمها في عصيانها في ذلك فتونا **((الجواب))** نعم يحرم عليها الامتناع من فراشه وحيث أصرت على ذلك لم يجب لها النفقة ويضربها على ذلك ضربا غير مبرح والحالة هذه والله أعلم **((سؤال))** في رجل طعن



في السن وعجز عن الكسب وليس عنده ما ينفق به وله ثلاثة أولاد كبار قادرون على الكسب فهل تجب نفقة  
 أيهم عليهم أم لا فتونا ((الجواب)) نعم تجب عليهم نفقة أيهم ونفقة زوجته ان احتاج الى ذلك والله  
 أعلم ((سؤال)) في رجل سافر وترك امرأته حاملا فوضعت بنتا وترك ثلث دار له ونخريت الدار والبنت  
 اعتازت والآن عمرها أربع عشرة سنة هل لها بيع التلث والانتفاع بالمال أم لا فتونا ((الجواب)) ليس  
 للبنت ولاية يبيع عقار أيها الغائب مطلقا والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة في وطنها ثم أراد ان  
 يسافر بها الى وطنه بلا رضاها هل له ذلك أم تجب عليه النفقة والكسوة والسكنى وهي في وطنها أم لا  
 فتونا ((الجواب)) لا جبر عليها في السفر ولها النفقة والسكنى والكسوة والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات  
 عن زوجة وثلاث بنات وأخ وأخت والبنات ثنتان منهن صغيرتان والاخرى مراقة بنت ثلاث عشرة  
 سنة ثم تزوجت المرأة نفسها من أجنبي وأخذت البنتين الصغيرتين عنهما بحق الحضانة ويعطى للحاضنة  
 كل يوم ما فرض لنفقة البنتين وسائر رعايتهما الضرورية والبنت المراهقة مستغنية عن الحضانة لكونها  
 الكبيرة ولكنها غير مشتهة ثم طلبها عمها هل يقدر على تزيج البنت الكبيرة من يد أمها للتربية أم تبقى على  
 الأصح في يد أمها لتعليم آداب النساء الى أن تكون مشتهة والحاضنة المذكورة مع كونها ساكنة في ملك  
 البنات مع البنات هل لها طلب أجر البيت أم لا فتونا ((الجواب)) بنت ثلاث عشرة سنة مشتهة بالآفاق  
 قال في البحر الرائق بنت إحدى عشرة سنة مشتهة في قولهم جميعا وقدره أبو الليث تسع سنين وعليه  
 الفتوى وبه علم ان للعم تزيج البنت المذكورة والام انما لها حق التربية الى البلوغ على ظاهر الرواية الغير  
 معمول بها اذ لم تزوج باجنبي فان تزوجت به فهي كالمتة ولا حضانة لها فينتدب بعد العلم على تزيجها  
 وصيانتها لانه أقدر على ذلك لفساد الزمن واختلاف في طلب الحضانة أجره المسكن الذي تسكن فيه  
 قال في البحر الرائق واختلاف في أجره المسكن الذي تحضن فيه الصبي فقيل تجب في ماله ان كان له مال  
 والا فملى من تجب عليه نفقته وفي التفاريق لا تجب اه والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم رجل  
 غائب وله بنت بالغ أرملة فاستدانت البنت لنفقته وما يتعلق بها ثم تزوجت والدين المزبور بدمتها فهل  
 لها ان تقبض معلوم والدها لتقضى به الدين المذكور أم لا فتونا ((الجواب)) قال في ملتقى الابحار ولو  
 قضى بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا أن يكون القاضى امرأ بالاستدانة عليه  
 اه وهنالما سبق من القاضى الامر بالاستدانة عليه كما هو مفهوم السؤال فليس لها حينئذ اخذ  
 شئ من معلومه هذا ما ظهر للفقير والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وجار عليها بالخدمة  
 وأمرها ترضى الغنم له ثم تخاصم معها وضربها فذهبت الى أهلها تشكوه ومعها منه ولد وهي حامل فقال  
 أهلها للرجل تعال خذ زوجك فقال أجيشكم بخلفت مدة ولم يجئ ثم جاء واحتصم مع أهلها وطلقها وهي  
 على حملها ثم بعد مدة نحو ثلاثة اشهر جاء أهلها واصطلم مع زوجته وجعل لها غنمية حروف صلحة  
 لها ثم ان أهلها طالبوا الرجل بالمصرف الذي أجروه على المرأة والكسوة قبل الطلاق وبصرف العدة  
 بعد الطلاق فامتنع الزوج من ان يعطى المرأة شيئا فهل يسوغ لهم اخذالمصرف والكسوة على  
 ما تقدم ويجب على الزوج الاعطاء أم لا فتونا ((الجواب)) ان سبق تراض على مقدار من النفقة  
 للعدة فلمهم الطلب والا فلا يجب على الزوج اعطاء شئ والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وسكن  
 معها في بيتها المستأجرة له قبل التزوج بها ولم تستأجر عليه أجره المسكن فهل يلزمه الاجرة واذا هلن  
 طلاقها بسفره وسافر فطلعت ثم راجعها بحضرة شاهدين قبل خروجها من العدة ومضى من وقت الرجعة  
 مدة من الزمن هل يلزمه نفقة ماضى من غير فرض قاض ولا تراض أم لا فتونا ((الجواب)) لا يجب  
 عليه أجره بيت استأجرته لنفسه وان سكن معها ولا نفقة ماضى حيث لم يسبق تراض ولا تقاض والحالة  
 هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل ترك زوجته بالمدينة المنورة وذهب الى المغرب وترك لها اثنين وخمسين  
 ديناراً وطاقتي قماش واربعة اللوضه وحناناً كل فيه وسطا لتناول منه وقال لها هذه الدراهم مصرفك  
 الى ان أقدم من السفر ثم انه ذهب الى مصر وتوفي بعد مضي خمسة أشهر وجاء ورثته من المغرب يطالبون  
 الزوجة بما ترك عندها قالوا ان هذا الذي ترك لا يؤكل ولا يشرب في هذه المدة وقالت هي انه أعطاني



اياه نفقة ولا أرد نفقة وصلت يدي فهل ترد النفقة المججلة أولا أقتونا ((الجواب)) ما قبضته المرأة  
 بعد ان سلمها الزوج من جنس نفقتها وهو الدراهم والقماش فقد ملكته ولا سبيل لباقي الورثة بالرجوع  
 عليها به وأما الامتعة الخماس فهي ميراث لها فيها حقها الشرعي الا ان ثبت التملك من الزوج والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل له بنت صغيرة وهو فقير وليس له قدرة على النفقة عليه أو ابواه غنيان فهل يلزمهما  
 النفقة عليه وعلى بنته أم لا أقتونا ((الجواب)) ان كان زما أولا قدرة له على الكسب تجب نفقته على  
 أبيه والا فلا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في الزوج هل يجوز له أن يمنع أبوي زوجته من زيارتها  
 ولو بحضوره وهل يجوز له أن يدخل أحدا من أقاربه النساء على زوجته ممن يطيل لسانه عليها بالشم  
 وغير ذلك من قبيح الكلام أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس للزوج منع الزوجة عن زيارة أبويها في كل جمعة  
 مرة ولا منع أبويها عن زيارتها والدخول عليها في الجمعة مرة ومحارمها في السنة مرة ولا يجوز له أن يسلط  
 على زوجته امرأة تطيل عليها لسانها وتعزرها الفاعلة والله أعلم ((سؤال)) في أبوي الزوجة وجدتها  
 وخالاتها وأقاربها اذا تضرر الزوج منهم هل له منعهم من الدخول عليها أم لا وهل له غلق بابها اذا كان أبوها  
 يأتيها كل يوم أو ترسل أمها اناسا بقصد الفساد أم لا وهل للزوجة التمسك في السكنى وتقول هذا البيت  
 كبير لا أسكنه بعد ان كان بين قوم صالحين أم لا وهل لها ان تطلب مؤنسة أم لا وهل اذا امتنعت من  
 تمكينه من الوطء وادعت ان الوطء يؤلمها وطالت المدة هل له وطؤها جبرا أم لا وهل اذا امتنعت من الطبخ  
 والخبز وأبت ان تأكل من طعام مهيا من بيت أقارب الزوج ما الحكم في ذلك وهل اذا تزوج امرأته هل له  
 أن يسكن أحدهما في الاسفل والاخرى في العلو بعد ان يكون لكل واحد من العلو والسفل منافع  
 ومرافق على حدة وهل اذا رضى الزوج بدخول الابوين في كل جمعة وقال الابوان بل هي تأتينا الى بيوتنا  
 ولم يكن بهما علة ولا مرض وكانت الزوجة شابة يخشى عليها الفتنة تمكن من الخروج اليهما أم لا وهل  
 اذا كساهما الزوج ثوبا مصرى بأحشية حريرة وحلة حريرة وكان ذلك كسوة مثلها هل لها ان تطلب فوق ذلك  
 أم لا أقتونا ((الجواب)) أما الابوان فلا يمنعهما عن الدخول اليها وذهابها اليهما في كل جمعة مرة  
 سواء كان بهما مرض أولا وان خاف الفتنة يذهب ويحجى معها أو يبعث بهما مع من يثق به وأما بقية  
 الأقارب ففي السنة مرة وله غلق الباب عليها وليس لها ان تستهوى عليه بالسكنى حيث أسكنها في بيت  
 كامل المرافق بين جيران صالحين وليس لها طلب المؤنسة وليس لها الامتناع عن أكل الطعام المهيئ  
 حيث لم يباشر العمل وله وطؤها جبرا حيث لم تمكنه وله ان يسكن الاخرى في بيت آخر من الدار حيث  
 لم يشتر كافي المنافع وحيث كان كسوة مثلها ما ذكر ليس لها طلب ارفع منه ولكن لا بد من شايبة مضرية في  
 الشتاء والحفة وهي الخس ومراويل وغير ذلك مما يكتسب به أمثالها في بلدها كما ذكره علماءنا المتأخرون  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة ونفقته جاربه عليها في كل يوم وأسكنها في مسكن شرعي بين مسلمين  
 عدول وهي تأمره أن يأخذها مسكنا آخر فهل لها ذلك أم لا فان قلتم ليس لها ذلك والحال انها تمنعه من  
 الدخول في الدار أصلا فاذا تحقق المنع فماذا يباح له أن يصنع معها أقتونا ((الجواب)) ليس لها ان تطلب  
 غير ذلك حيث أسكنها بغير قوم صالحين واذا تحقق المنع منها عن دخوله عليها يباح له ان يعزرها ويضربها  
 ضربا غير مبرح والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة قام بما يجب عليه من النفقة  
 والكسوة والحال انه استأجر محلا للسكنى وطلب منها ان تسكن في محله الذي استأجره فامتنعت عن ذلك  
 والحال انها في دار استأجرتها هي ومحله الذي استأجره للسكنى في حوش له جيران وبيت عدالة فهل اذا رفع  
 الزوج أمره للقاضي يأمرها ان تسكن مع الزوج وتتبعه وهل تعزم او طلبها للفراق بوجوب تأديتها أم لا أقتونا  
 ((الجواب)) يجب عليها ان تكون في محل طاعة زوجها حيث أسكنها بين جيران صالحين وهو سكن  
 أمثالهما ولا يسكن في بيتها ويجبرها الحاكم على اتباع زوجها واذا تعنت بطلب فراق يعزرها الحاكم  
 حسب آراء والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل يسب زوجته ويسب جدودها بأفحش السب كاللعن  
 والقبح وهي شريفة ثم انه ضربها مبرحا ووسل عليها السيف ليقتلها فاستغاثت فادركها بعض  
 الجيران وأظهرها منه ثم انها هربت من بيتها الى بيت معارفها وتأتى أن تجيء خوفا منه فهل تجبر الى



الذهاب إليه أم لا اقتونا ((الجواب)) يأمره القاضي ان يسكنها بمعرفة أو يسرحها بإحسان ثم يأمرها القاضي ان تكون في محل طاعة زوجها بعد ان يعززه التعزير اللاتقبح بحاله الزاجر له عن قبض فعالة والله أعلم ((سؤال)) في وصي شرعي على اخوته لم ينفق عليهم منذ نصف ملكه ولم يادع عليه قال اني اشتريت بما هو لهم سهمين من دكان وان يدي بدمائة فما الحكم ((الجواب)) يباع عقار الصغير لنفقة كافي قناري فاضحان وان احتاج البقيم الى الاستقراض للرعي ان يستقرض له كافي النفقة والله أعلم ((سؤال)) وهل اذا كان هو أو أحد اخوته قادرين على الكسب ولو باجارة نفسه يجب عليه نفقة أمه واخوانه الفقراء أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كانت الام فقيرة يجب على ابنها القادرين على الكسب ان ينفقا عليها وأما الاخوات فنفقة معلقة بغنى اخوتهم أي ان كان الاخوة أغنياء تجب نفقتهم عليهم والعبرة بغنى وجوب صدقة الفطر لا وجوب الزكاة فانهم والله أعلم ((سؤال)) في الزوج المعسر هل تجب عليه نفقة خادمة زوجته أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يجب على الزوج المعسر نفقة خادمة زوجته ولو كانت الخادمة مملوكة لها وهو الاصح كما أفاده في منح العقار والله أعلم ((سؤال)) في وكيل عن امرأة وصية على حياها الذي في بطنها ظنا ثم ظهر عدم صحة الحمل وقد كان فرض لها القاضي نفقة مقدرة وقبضتها بموجب دفتر القسام الشرعي ثم ماتت المرأة بعد سنين فهل للورثة أن يدعوا على الوكيل بالنفقة المدفوعة أم على مخلف المرأة اقتونا ((الجواب)) ليس للورثة دعوى النفقة على الوكيل ولا على الورثة فيما قبضت حيث ماتت ولم تعترف بانقضاء عدتها فقد قال في الذخيرة البرهانية النفقة واجبة للمعتدة طالت المدة أو قصرت ويكون القول قولها في عدم انقضائها مع عيبتها فان أقام الزوج بينة على اقرارها بانقضائها برئ منها وان ادعت حبلا انفق عليها ما بينها وبين ستين من ذيوهم طلقها فان قالت كنت أظن اني حامل ولم أحض وأنا ممتدة الطهر الى الغاية وأظن ان هذا الذي بي ربح وأنا أريد النفقة حتى تنقضي عدتي وقال الزوج قد ادعت الحبيل وأكثرت ستان فالقاضي لا يلتفت الى قوله ويلزمه بالنفقة ما لم تنقض العدة اما بثلاث حبض أو بدخولها في حد الاياس ومضى ثلاثة أشهر بعده فاذا علم هذا ظهر انه لا تسمع الدعوى من الوارث بعدم موت الرجل بالاولى لان هذه الدعوى لا تسمع منه فلان لا تسمع من وارثه بالاولى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بجمرة مدة نصف سنة ودخل عليها وهي مكسوة فلما شد الحاجة فارقتها وهي حريانة ما عندها شيء وهو قادر على الكسوة ليس بفقر ومعتاد أهل البلاد ان يكسوا حريمهم في الحج فهل يلزمه كسوتها أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث هي في عدته فكسوتها لازمة عليه والله أعلم ((سؤال)) في رجل غائب عن بلده وله زوجة وعقار ولم يبق للزوجة نفقة قضت سبعة أعوام ثم دخلت السنة الثامنة والحال ليس له نفقة وهي فقيرة عاجزة عن الكسب ولا أحد يدينها فما الحكم في شأنها اقتونا ((الجواب)) حيث غاب الزوج وله مال من جنس حنفها وهو أجرة العقار ورفعت أمرها الى القاضي فان القاضي يفرض لها النفقة بعد تحليفها انه لم يترك لها نفقة ولا منفقا ولا كانت ناشزة ويأخذ منها كفيلا لجوازانه قد عمل النفقة لها أو كانت ناشزة أو مطلقة ان علم بالزوجية وان لم يعلم بالزوجية فليس له فرض النفقة على الغائب ولو أقامت البينة على ظاهر الرواية ولكن لو مع البينة وفرضها وأمرها بالاستدانة عليه جاز ونفذ كما هو مذهب زفر وأبي يوسف وعليه العمل وهذه إحدى المسائل الست التي يفتي فيها بقول زفر لحاجة الناس وفي فتح القدير ونقل مثل قول زفر عن أبي يوسف يقوى عمل الفضاة لحاجة الناس الى ذلك كما هو في البحر الرائق في مواضع شتى والله أعلم ((سؤال)) في رجل فارق امرأته فهل له ان يخرجها من الدار التي وقع الفراق بينهما في دار أخرى مسكن عدالة أم ليس له اخراجها حتى توفي عدتها وهل له ان يسكنها بالدار لكونه ليس له قدرة على فراق منزل ونفقة أسبابه أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس له ان يخرجها من الدار المضافة اليه بالسكنى قال الله تعالى واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتنكم كما انه ليس له قدرة على فراق منزله مادة ليس لها قدرة على فراق منزلها شرعا ولا عبرة بالتميلات الباردة والله أعلم ((سؤال)) في رجل له وطن بمحل معلوم فانتقل لبلدة أخرى وأقام بها أعواما فأتاه أهل بطن فوله بنت فقبل موته زوجها من ابن ابن أخيه فأتها فقبل الوصي أهل البيت وولده الى



وطنهم الاصل والى والبنت بقيت في حجر أمها الصغرى لما كبرت طلب الزوج ووليها أخوها أن يحملها  
الى وطنها واورطن أبيها الاصلى فهل له ما ذلك جبراً على أمها أم لا والحال ان الام مريضة بوطنها ثم ان  
الولي اذا اراد ان يقوم بمصرف الام وما يحتاج اليه من مصرف حملها الى وطنه فهل تمنع بنتها وتمنع أم لا  
والحال ان ما يتعلق بعاش البنت اغما هو في وطنهم الاصلى وهذا كله مع قطع النظر عن فساد الزمان اقتونا  
((الجواب)) نعم للولي نقلها الى وطنه الاصلى حيث انتهت حضنته الام ~~ب~~ كبر البنت بل وقد زالت  
حضنتها بتزوجها فليس لها حق المنع ويجب على البنت المذكورة اتباع محل طاعة زوجها او كونها الآن  
تحت ولاية أخيها واما فساد الزمان والله المستعان والله أعلم ((سؤال)) في امرأة عاصية تزوجها الاثم كنه  
من الوطء وتخرج من البيت بغير اذنه ولا تطبخ له الطعام فهل يؤديها القاضي وهل يضربها الزوج اقتونا  
((الجواب)) للزوج ضربها غير مبرح حيث لم تكن من نفسها أو تخرج من البيت بغير اذنه ولا تنفق لها  
ويجب عليها طبخ طعامه ديانه ولا تضرب عليه وبغزرها القاضي حسبما يراه والله أعلم ((سؤال)) في حرمة  
لها اولاد وزوجها غائب وله معلوم فالوكل يصرف على الاولاد وعلى أمهم ولم يعط كراء البيت فهل يلزمه  
شرطاً كما يلزمه النفقة أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يلزمه أجره البيت في مال الزوج اذا تنفقة شرطاً الطعام  
والكسوة والسكنى والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في صبية بكر زوجها أبوها من صبي فبات الاب  
فاذا بلغت هل لها ان تختار نفسها أم لا فاذا قلتم ليس لها ذلك فهل لها ان تطالب زوجها بنفقتها من حين  
تزوجها الى الآن أم لا واذا لم تعلم لها مهر امعين ولم تعلم ان أباهما قبضه من الزوج فاذا يكون مهرها وهل  
يصدق الزوج بانه سلمه لابيهما من غير يذنه أم لا واذا كان وطن الزوج مثلاً بمكة المشرفة ووطنها بالمدينة  
المنورة والحال انه تزوجها من أبيها بمكة فهل له أخذها لوطنه أم لا اقتونا ((الجواب)) هذا السؤال مشتمل  
على مسائل متعددة اما انكاح أبي الصغيرة من صبي فوقوف فان اجاز له وليه صح ثم اذا بلغت لا خيار لها  
ولها ان تطلب نفقتها اذا سلمت نفسها بان تخلى بين نفسها وبين زوجها برفع المانع من وطئها والاستمتاع  
بها اذا كان المانع من قبلها أو من قبل غير الزوج فلو تزوج ببالغة حرة صحيحة سليمة ونقلها الى بيتها فلها  
النفقة وكذا اذا لم ينقلها وهي بحيث لا تمنع نفسها وطلبت النفقة ولم يطالبها هو بالنفقة فلها النفقة  
كذا في البحر الرائق واما مقدار المهر فثبت لم يعلم المسمى فالمرجع الى مبرر المثل وحيث أنكرت ابعاله الى  
أبيها فقد اتفقوا انه لا يقبل قول الزوج الا بينه شرعية لانه دين بذمته يدعي انه أوفاه والبيضة على  
المدعي والقول قول الزوجه لانها منكرة والقول قول المنكر بينه ~~ك~~ كما في الحسبية واما الوطن  
فقد اختلف الاقناء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على ان تسافر معه اذا أوفاها المجل وذكر في جامع  
الفصولين ان الفتوى عليه فهو اثناء بظاهر الرواية وافق أبو القاسم الصغار والفقهاء أبو الليث بان ليس له  
ذلك مطلقاً بغير رضاها وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى وافق بعضهم بانه اذا أوفاه المجل  
والمؤجل وكان مأموئاله ان يسافر بها او الا فلا قال صاحب المجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى شيخنا  
الشهاب الحلبي فاطعاً به وصورة اقنائه حيث لم يكن للمرأة على زوجها مهر حال ولا مؤجل وكان مأموئالا  
عليها وكان الطريق آمناً فله نقلها حيث اراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة  
مدة امتناعها وتكراراً له بذلك كما هو مظهر بقناواه وكذا أفتى غيره من غيره ومن أهل عصرنا به ونحن  
نفقنا به لموافقته لظاهر الرواية وانتفاء المضادة مع كونه مأموئالا عليها وكون الطريق آمناً مع انه عمل بقوله  
تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وهي حامل فوضعت  
حماً ولداً والحال ان الزوج صرف عليها مدة قليلة قبل الوضع وبعد الوضع دفع لها الأيضاً بأقله الا لا  
طلبت منه نفقة لا صغیر فادعي انها قد أبرأته من الجميع وانها تحملت بالولد فعلى فرض صحة البراءة منها  
والحمل فهل لها العود في طلب النفقة الولد أم لا وهل يجرد قوله في دعوى البراءة بثبت له ذلك وهل نفقة  
العدة سقطت عنه بمضيها أم لا اقتونا ((الجواب)) ان أقام بينة على دعواه قبلت بينته ويجب عليها ان  
تنفق على الصبي الى انتهاء مدة الحضنة ولا يعتبر رجوعها نعم ان كانت فقيرة يجب عليه ان ينفق على طفله  
ويكون ديناً عليها الى وقت يسارها فتوفيه وان لم ينفق بينة على ذلك فلا عبرة بمجرد دعواه البراءة ويجب عليه



ان ينفق على طفله الصغير وان يعطى أمه أجره الحضانة ولا تجب نفقة لمدة مضت الا بقضاء أو رضاه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة ومكث معها الى ان وضعت منه فأنشأ سفرها فطلبت منه نفقتها ونفقة ابنه فاشتكى العجز فقالت له لا يمكن تسافر حتى تعين لي النفقة فجاء لها برجل يؤدي عنه مصرف كل يوم عشرة محقة والتزم بها التزاما شرعيا مؤديا لها ما عين كل يوم وأشهد على نفسه طائفة من الناس ذكورا واناثا فأدى الملتزم المذكور مدة معلومة وقطع عنها فطالبته فقال لها مال الزوجك على دين ولا مال واني متبرع فيما أدبت فهل يسقط عنه ما التزمه بهذا القول أم يجب عليه ويحكم عليه بإداء العشرة المحقة للزوجة المذكورة لانه الجاني المنسب لاسقاط حقها من زوجها أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) لا يسقط عنه ما التزمه بهذا القول ويجب عليه اجراء النفقة كما التزم ويحكم عليه بإداء العشرة المذكورة قال في فتاوى قاضيان واذا كفل بنفقة كل شهر كان على الابد استمسانا انتهى ولا فرق بين ذكوره والشهر واليوم والحالة ما شرع والله أعلم ((سؤال)) في امرأة مريضة بمرض السعال يريد أهلها أخذها عندهم ليدأروها وزوجها يقول داووها عندي ولا تخرجوها من بيتي فأبوا فهل اذا أخذوها عندهم بغير إذن الزوج في هذه الحالة يجب عليه نفقتها أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يجب عليه لها نفقة قال في البحر الرائق لانها ناشئة وتعريفه في الشرع كما قال الخصاص الخارجة عن منزل زوجها المانعة نفسها منه والمراد بالخروج كونها في غير منزله بغير إذنه انتهى والله أعلم ((سؤال)) في صبي قاصره أم طلقها أبوه وهو موسر وله عمه وتريد منه ان يحمضه بغير أجر ولا نفقة والام تطلب ذلك هل للعمه أخذه أم لا اقتونا ((الجواب)) قال في البحر الرائق وفي الولو الجلية وغيره رجل طلق زوجته وبينهما صبي وللصبي عمه أرادت ان تربيته وتحمسه من غير أجر من غير ان تمنع الام عنه والام تأبى ذلك وتطالب الاب بالاجر ونفقة الولد فالام أحق بالولد وانما يبطل حق الام اذا تحكمت الام في أجر الارضاع بأكثر من أجر مثلها والصحيح انه يقال للام اما أن ترضع الصبي الولد من غير أجر واما أن تدفعه الى العمه انتهى والله أعلم ((سؤال)) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير إذنه وأرادت تكرار ذلك فخاصها الزوج وأراد أن يحميها عن ذلك ويلزمها محمل طاعته بالمعروف فنعته من الفراش مما اراد ثم بعد ذلك رمت بجوانحه وقالت له ليس لك عندي فراش ولا ميت ومنعته من الدخول عليها في بيتها اصاله فهل والحال ما ذكر يلزم الزوج نفقتها وما يجب لها عليه من حقوق الزوجية أم يسقط جميع ذلك اقتونا ((الجواب)) لا يلزم الزوج نفقتها وهي ناشئة بذلك قال في ملتقى الابحر ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت ناشئة اه ويجب عليها ان تكون في محمل طاعته ولا يجوز لها الخروج بغير إذنه في المواضع المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وطلبت منه الطلاق وألحت على ذلك فقال لها ان أبرأتني من نفقة المعلوم الباقي ومن الحمل والحمل والتحمل برضاعته والقيام به فقالت أبرأتك عن جميع ذلك فأجابها طلاقا بعهدة راءتك فهل لها بعد الخلع المذكور طلب نفقة الولد الرضيع الواقع عليه البراءة أو شيء مما ذكر أم ليس لها ذلك اقتونا ((الجواب)) ان كانت فقيرة لها طلب نفقة الولد من أبيه ويكون ديناء عليها وان كانت غنية ليس لها ذلك ولا أعرف نفقة المعلوم والمسئلة صريحة مطولة في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تزوجها ابن عمها بحضور شاهدين لم تعرفهما فاشتبهت فاشهد رجلين ان الحمل منه والحال ان لها أحالم يعلم بذلك ثم طلقها الزوج ووضعت الزوجة وأنفق على الولد كل يوم ثلاثة محالين وذلك بعد ان عقد ثانيا برضا أخيها قبل صدور الطلاق فطلب زيادة في نفقة الولد فانكره فما الحكم فيما ذكره اقتونا ((الجواب)) نسب الولد ثابت بالاجماع ويجب عليه نفقة ولده ويعزر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في زوجة جلست في بيت أهلها فطلبها زوجها الى الرجوع الى بيتها فقالت لم أرجع الا ان يعطيني كذا وكذا من تمليك من جارية وغيرها فهل يجب على الزوج ان يعطيها ما طلبت ولا يجب عليها العود الى بيت زوجها وان لم تعد فتكون ناشئة وهل يجب على الزوج نفقتها وان كان لها أسباب عنده كالفرش وغيره فهل يجب أن يعيدها حواشيها وهل لوليها أو الحاكم الشرعي أن يجبره بطلاقها أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يجب على الزوج أن يعطيها ما طلبها ويجب عليها الرجوع الى محمل طاعته فان لم تطعه وقد أخذت مهرها المجل



فهي ناشزة ولا يجب على الزوج نفقتها وان لم تأخذ المجل فلها أن تمنع نفسها عند الامام الاعظم وعلى الزوج نفقتها ولا يجب أن يعيدها لأسبابها بل يجب عليها العود الى أسبابها في محل طاعة زوجها حيث ثبت نشوزها فان لم ترجع تعزرو ولا يجبره أحد على طلاقها وعليه امساكها بمعروف أو تسريحها باحسان والله أعلم ((سؤال)) في رجل هو وزوجته من أهل المدينة تزوج بها فيها ويريد أن يذهب بها الى مكة المشرفة وهي لم ترض بذلك لانها لا تأمن نفسها معه لما ترى من الاذى في وطنها فكيف يدار الغربة فقال لا أعطي نفقة حيث لم يذهب معي وعنديها منه طفلة وهي حامل منه هل له أن يذهب بها بغير رضاها وان لم يذهب هل تكون ناشزا وتسقط نفقتها ونفقة الطفلة مع انه ذر قدرة أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كان الامر كما ذكر ليس له أن يسافر بها بغير رضاها ولا تكون ناشزة ويجب لها ولطفلة النفقة وبه يفتي قال في الفتاوى الخيرية اختلاف الاقناع في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على أن تسافر معه اذا أوفاه المجل وذكر في جامع الفصولين ان الفتوى عليه فواقنا بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصغار ونسبه الفقيه أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضاها وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى وأفتى بعضهم انه اذا أوفاه المجل والمؤجل وكان مأمونا له ان يسافر بها والا فلا قال صاحب المجمع في شرحه وبه يفتي وقد أفتى شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي قاطعاه بصورة اقتائه حيث لم يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأمونا عليها وكان الطريق آمنا فله نقلها حيث أراد وليس لها الامتناع حيثئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكرر افتاؤه بذلك كما هو مسطر فتاواه وكذا أفتى غيره من غيره ومن أهل عصرنا به ونحن نفتي به لما وقفه لظاهر الرواية واتقاء المضارة مع كونه مأمونا عليها وكون الطريق آمنا مع انه عمل بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم الآية والله أعلم اه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وأولاد وهي حامل فساقر الرجل من غير اخبار الزوجة وله معلوم وله ربع جارية فهل للقاضي أن يعين لها ولولدها مصرفا أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للقاضي أن يعين لها ولولدها نفقة من صره وجرايته قال في تنوير الابصار وي فرض لزوجة الغائب وطفله وأبويه من مال له من جنس حقه عند أو على من يقر به وبالزوجية والولاد منهما وكذا اذا علم قاض بذلك ويكملها ويحلفها معه ان الغائب لم يعطها النفقة اه والله أعلم ولا شك في ان الصر والجراية من جنس النفقة فيأمرها القاضي بقبضه بعد التكفيل وانه لم يعين لها نفقة ولا منفقا والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة وأجل مهرها كله بأجل بعد الدخول بشهر ونصف يعطيها ثلاثة غروش وأربعة غروش الى عاشر محرم والحال انها عنده ولم يعطها شيئا أبدا فطلبه ولم يرد لها جوابا واليوم لها معه ستة أعوام وله منها بنت عمرها خمسة سنين ولم ينفق عليها ولا على البنت في هذه المدة فهل لها أن تمنع نفسها الى أن يعطيها المهر والنفقة والكسوة أم لا وهل يجبره الحاكم على اعطائها المهر والنفقة والكسوة أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم قد حصل عليه جميع المهر بدخول عاشر محرم من عام الدخول ويجب عليه أن ينفق عليها وعلى بنته بالمعروف ويحكم عليه الحاكم بذلك ولها أن تمنع نفسها منه الى أن يوفيهام مهرها ويجب عليه النفقة للمستقبل للمدة مضت بالرضا والقضاء والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تخرج من بيتها من غير إذن زوجها فتعها عن الخروج بغير إذنه فلم تفعل ثم أشهد عليها رجلين انك اذا خرجت بغير إذني لا تلومين الانفسك فخرجت بغير إذنه فأشهد عليها أيضا في الثالثة صل الباب عنها وقال لها عودي الى الموضع الذي كنت فيه فقامت بعد ثلاثة أيام الى البيت والزوج غائب وفتحت الباب وأخذت ما هو لها وبعض ما هو للزوج وادعت عليه ببعض دراهم لها عنده فنع الزوج عن ذلك وقال لها أنت ناشزة وليس لك عندى حق ولا بعض حق فهل يصح للزوج أن يمنعهما مع البينة التي تشهد على ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) قول الزوج انها ناشزة وهي بهذه الصفة كلام صحيح ولا حق لها في النفقة حتى ترجع الى محل طاعته ويجب عليها أن ترد ما أخذته من الاسباب ولا يلتفت الى دعوى بعض الدراهم حتى تذكر عدتها على الوجه الشرعي وتقيم على ذلك بينة عادلة ان أنكر وله أن يغلق عليها الباب والله أعلم ((سؤال)) في طفلة لها مل من أمها الميتة وأبوها موسر ولها أم أم زوجة جدها ولها أم أب متزوجة بأجنبي فطلبت



أم أمها حضانتها بالنفقة وطلبت أم أبيها بلا شيء أيتهما أحق بها اقتونا ((الجواب)) أم الام أحق في باب الحضانة من أم الاب كما صرحوا به قاطبة وأما أولوية أم ابنتها وان طلبتها أم الاب مجاناً فالمفهوم من كلام الخانية والخلاصة والتطهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة أنه مع يسار الاب أم الام أولى منها لتقريبهم الدفع إلى العمة مجاناً بكون الاب معسراً ففهم منه عدم الدفع اليها إذا كان موسراً وقد ذكر في البحر والعمة ليست بقيد بل المراد بها كل من كان له حق الحضانة في الجملة وقد تقرر أن مفهوم التصانيف يعمل به فعلم بما نقلناه أولوية أم الام على أم الاب حيث لم تطلب زيادة على أجره المثل كافي للخيرية وقال قبله وساقطات الحضانة كالأجنبيات كافي مجمع الفتاوى عن المحيط فتوفر عدم استحقاق أم الاب للحضانة المذكورة والله أعلم ((سؤال)) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير إذنه إلى بيت عمها ومكثت فيه مدة ثم إن عمها جاء للزوج بخاصة في باقي صداقها وترافعا لمجلس الشرع الشريف فقال الزوج إنني قد أوصيتها بجميع ما هو لها وأنكر العلم بذلك فطلبت من الزوج البينة على التسليم فلم يجد غير شاهد واحد وطلب تحليف الزوجة وهي مخدرة فأرسل القاضي أمينه مع الزوج ليحلفها فنكلت عن اليمين فهل نكولها كافي في صدق دعوى الزوج أم لا وهل يجب عليها الرجوع إلى بيت زوجها أم لا وهل لو بعد عرض اليمين عليها ثلاثاً حلفت في الثالثة ولزم الزوج باقي الصداق يجب عليها الرجوع إلى بيت زوجها أم لا وهل أن تمكث في بيت عمها إلى أن تستوفي ذلك اقتونا ((الجواب)) ليس للمرأة أن تخرج من بيتها بغير إذن زوجها العمها إلا في السنة مرة واحدة كافي المتن وإيسر لعمها الخاصة في باقي الصداق بغير وكالة ثابتة منها وحيث عجز الزوج عن إقامه البينة على تسليم المدعى تحلف المرأة وحدها فنكلت كان تصديقها فان حكم القاضي به لا يقبل منها يمين ويجب عليها الرجوع في محل طاعة زوجها ولها منع نفسها حتى تستوفي مهرها المجهل وينفق عليها في بيته وإن لم يسبق بالذكول حكم ثم حلفت لها المهران حالا ولا تمكث في بيت عمها والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج معتقه من معتقه ثم بعد مدة تشاجرت معه فطلقها بعد إقراره ثم إنها ادعت عليه الحمل فأمر سيده بالانفاق عليها فبعد تسعة أشهر تبين أنه لا حمل وأخبرت أنها أسقطت فهل تصدق بدعواها الحمل بغير يمين أم لا وما الحكم في النفقة التي أخذتها بعد الاسقاط وهل إذا قال له سيده أنا أصلي بينكما فأعطاها دملج فضة للصلم بأمر سيده ودفعه لها ثم بعد أخذها قالت لا أصالحك إلا بعشرة أحر فهل له الرجوع في الدملج أم لا اقتونا ((الجواب)) هي مصدقة بلا يمين في الحمل وحيث أقرت بالاسقاط وأخذت النفقة بعده ردت عليه جميع ما أخذته بعد انقضاء عدتها كما أفاده في الهندية عن الذخيرة وحيث لم ترض بالصلم رد الدملج والله أعلم ((سؤال)) في بنت لها أب وهي بالغه ولها قدرة على الكسب وهي الحياطة والاب مديون ولا عنده شيء فهل تجب عليه نفقتها أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يجب عليه نفقتها بل عليها نفقته حيث كانت قادرة على الكسب كاذكره في البحر الرائق بقوله فأفاد بطلانه أنه لا فرق بين الذكر والأنثى وفي الهداية وهي في الذكور والأنثى بالسوية في ظاهر الرواية وهو المصحح لأن المعنى يشملهما اه وفي الخلاصة وبه يفتي والله أعلم ((سؤال)) في أسبأ هي له بعض صروله أم فقيرة فهل يفرض عليه نفقة أمه وأجرة بيتها وبفرض ليس له شيء وهو قادر على الكسب يجب عليه يكسب ويقيم بما له هو وحالها أم لا بينوا ((الجواب)) نعم يجب عليه نفقتها وأجرة بيتها إن كان غنياً وقد رذل ذلك بوجوب الزكاة وإن كان فقيراً مكتسباً ينفق عليها ويضمها إلى عياله والله أعلم ((سؤال)) في رجل وصى مختاراً على ولد ففرض له القاضي نفقة معينة فبعد سنين طلبت أم الولد منه زيادة على ما فرض لأنه لا يكتفي للولد المراهق فهل يجوز للوصي المختار أن يتصرف بغير إذن القاضي ويريد على ما فرضه أم لا أو ينقص عنه لمحصل النقص في الحصول أم لا فإذا بلغ الولد وما حصل له رشده هل يجوز للوصي أن يدفع ماله إليه اطلب الولد ذلك أولاً أم لا أم القاضي للوصي بذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للوصي المختار أن يتصرف ويقبل قوله في كل ما يصدق فيه الظاهر ولا يقبل قوله فيما يكذب فيه الظاهر كما صرح به في الخلاصة والبرازية والخانية وغالب كتب المذهب وعبارة الخلاصة في هذا المثل وإذا أخبر الوصي في الدخول والخروج قبله فيما يحتمل اه ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور منها النفقة قد يراد بها الطعام والشراب فقط وهو



المتبادر الى الافهام الا ان وقد كثر استعماله في كلام الفقهاء فقد قال في الكفر تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى فنفقة السكنى على النفقة اه من الخيرية بل وفي بلدنا في زماننا يختلف النفقات باختلاف الفسلاء والرخاء وكذا الصغير والكبير كما هو ظاهر ولا ريب انه ينقص مصر وفيه ان لم يف بمحصوله به واذا بلغ الولد غير رشيد لا يجوز للوصي ان يدفع اليه ماله قال العلامة ابن الشبي الرشد صلاح التصرف في المال وهو لا يثبت الا بحجة شرعية وهي رجلان أو رجل وامرأتان فان بلغ رشيدا سلم اليه ماله وان لم يبلغ رشيدا فلا يسلم اليه ماله حتى يؤنس منه الرشد اه واما قاضي زماننا حفظه الله تعالى فلا يأمر الوصي بذلك ان لم يظهر منه رشد على القانون الشرعي والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة ولها معه نحو من أربع عشرة سنة لا ينفق عليها ولا يكسوها ولا يكتفي هل يجوز له ذلك أقتونا ((الجواب)) يجب عليه ان ينفق عليها وان يكسوها فان استمر على تفصيله يستحق التعزير اللاتق به ويؤمر شرعا بان يكفيم أمومتها والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأته وسافر وتركها بالانفقة منذ ثلاثة أعوام وهي في كمال الضيق ولا يعرف محله والمرأة تريد التزوج فكيف التخلص من العقد الاول أقتونا ((الجواب)) اما على مذهب الامام الاعظم فلا خلاص لها بل هي امرأة ابتليت فلتصبر واما عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى فانها ترفع أمرها للقاض شافعي يرى ذلك فاذا أقامت بينة عنده ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء عندنا روايتان كذا في الخيرية ثم قال ولم ينقل عن علمائنا أصل في قوى ظاهر بتنتي عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال والذي ينبغي ان يحتمل ويتأمل ويلاحظ المخرج والضرورات فانها تبيح المظهورات فما بالك باجتهاد مجتهد اجتمعت الناس على صحة اجتهاده وزهده وورعه وعلمه وهو محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى ومن قال بالحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم ما لحق النساء من الضرر والمشقة بغيبه أزواجهن كسئلة هذه المرأة فعلى المفتي وان كان خفيا أن يفتي بجواز الفسخ الصادر من القاضي وان كان نائبا لان حكمه حكم الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا شك لانه حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس بموت الغائب (أقول) والذي يظهر انه لا يشترط أن يكون قاضيا بل ولو كان حكاما فانه ينفذ لانه ليس بحد ولا قود ولا دية على المأقلة والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها بنت من زوجها ومضى من عمرها ست سنين فأبرأتها من جميع ما تستحق النساء على أزواجهن ومن مصرف البنت فطلقةا على ذلك فهل يجب عليه نفقة البنت أم لا وهل اذا دفعها لابيها تجب عليه نفقة البنت أم لا أقتونا ((الجواب)) حيث أبرأتها من جميع ما يستحقه النساء على أزواجهن سقط عنه جميع مالها عليه من حقوق الزوجة واما نفقة العدة ومؤنة السكنى فانهما لا يسقطان الا بالتصريح كافي بجميع شروح الكفر واما نفقة البنت فيصح الخلع عليها أيضا وحيث دفعها لابيها فله ان يأخذ نفقة النفقة منها كافي البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في وصي مختار على قاصر فبعد بلوغ القاصر فحاسب مع وصيه فأثبت عليه لنفقة قدر ما عينا بحضرة ناس والحال انه في حجره وداره يأكل ويشرب عنده ثم بعد مدة ادعى الوصي انه أنفق أكثر مما ذكر أو لا فهل يصدق أم الذي رضى به أو لا وهل اذا باشر عنه في طلب علم له أجره حضوره أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس له اذا أطعمه من مرقته وخبره ان يرجع باخذ ثمنه من ماله في القنية والحوى الزاهد وصي ينفق على الصبي من مرقته وخبره حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفقه ليرجع عليه فلو أشهد يرجع والا لا اه من الخيرية وهو من طلب أجره مباشرة طلب العلم أبعدا لانه لا يصلح مباشرة العقد الاتابة والاستنابة به والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل عاقل بالغ في عول أبيه وله خمسة أحرش يضافي دفتر الرومية حصلت له من قبل والدته والحال انه لم يستلها من حين وفاتها الى يوم تاريخه في هذا العام طلب من والده ما استلها من هذا المعلوم في هذه المدة فاجابه والده بان كنت أستلم ذلك وأنفقه عليك فهل يقبل ذلك من والده ولو لم يكن بامر الحاكم الشرعي ولا اذن ولده في ذلك أقتونا ((الجواب)) للاب ولاية اتفاق مال ابنه القاصر عليه بغير اذن القاضي وهو مصدق في ذلك وفي تحليفه خلاف كما افاده في فتاوى قارى الهداية واما بعد بلوغه فلا نفقة له على أبيه سواء كان الابن غنيا أو فقيرا كما صرح به في نفقات الخصاص وغيره فان



علم الابن ان أباه كان ينفق عليه من صره ورضى بذلك فلا رجوع عليه والا فلا بن الرجوع على الاب ان طلب الابن تضمين أبيه هذا مقتضى القوانين الفقهية والله أعلم ((سؤال)) في رجل مكي تزوج بامرأة مدنية بالمدينة المنورة فسكت فيها نحو نصف سنة ثم رحل بها الى مكة المشرفة فكتامة مدة ثم ذهب والدها وعند عوده الى المدينة بعث بها معه وعين لها نفقة من يده منقضى سنة أرسل لابنها كتابا فيه انه يكرى للمرأة ويبعث بها الى مكة المشرفة فامتنعت فقطع المنفق النفقة فهل يجب عليها ان تسافر والا تسقط نفقتها أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يجب عليها ان تسافر والحالة هذه ولا تسقط نفقتها قال في البحر الرائق معزيا الى الخلاصة لو كان الزوج بصرقند والمرأة بنسب فبعث اليها أجنبيا ليحملها الى صهرقند ولم تذهب لعدم المحرم فان لها النفقة اه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وأولاد منها وطلب وتركههم بلا نفقة وله أب غني فهل يجب عليه أن ينفق على زوجة ابنه وأولاده المزبورين حيث انه جدهم وهم عاجزون عن الكسب أم لا أقنونا ((الجواب)) أخبرني السائل ان الاب فقير فبحث كان كذلك فقد قال في البحر لو كان للفقير أولاد صغار وجد موثر قضى بنفقة الصغار على الجد ولا يكون ديناً على ابنه وترفع المرأة أمرها للقاضي ويأمرها بالاستدانة عليه بقانونه الشرعي وعليه الفتوى كما أفاده في تنوير الابصار والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بحرمة ضعيفة وسافر الى بلده وتركها ولدها بلا نفقة وله احدى وعشرون شهراً منذ سافر فهل تبقى على ذمته أم يطلقها عليه القاضي أقنونا ((الجواب)) نعم تبقى على ذمته الى موت أقرانه في بلده على المذهب وبعبءه يحكم بموته فتمت ذمته عدة الوفاة ولا يطلقها عليه الحاكم الشرعي والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل موثر طلق ثلاثاً زوجته المرضعة منه بقنا وقد أعطاها عروضا وقبضته وبذمته مهرها الحال عليه فينبو اما اذا يجب لها ولبناتها من الحقوق الواجبة عليه والمحكم في المهر والعروض وهل يجب عليه أجرة خادم لبنته الرضعية آيا بكم الله تعالى ((الجواب)) يجب لها النفقة وهي الطعام والكسوة والسكنى بقدر حالهما ويجب للبنت أجرة ارضاعها فان أرادت الام ذلك فهي لها والا يأتى برضعة ترضعها عند أمها ولا تسقط حضانه الام بابائها عن الارضاع فاذا قبلت الام ذلك فلها أجرة الارضاع فقط مادامت في العدة فاذا انقضت العدة فلها أجرة الحضانه وإلها أن تطالبه بمسكن فحضرها فيه واما المهر الحال فانه يجب عليه ان يوفى اياه وان امتنع جبره القاضي على ذلك واما العروض فبحث طلقها بعد الهبة والقبض فلا رجوع له فيه ويجب عليه خادم للبنت ان احتاجت لذلك جميع ما ذكر من الدراختار شرح تنوير الابصار من مواضع متفرقة يراها من راجعه والله أعلم ((سؤال)) في كسوة المرأة في أي وقت تلزم الرجل في حين دخولها أو بعد دخولها عدة يسيرة أو كثيرة أقنونا ((الجواب)) قال في البحر الرائق وفي الخلاصة تفرض النفقة لكل سنة أشهر الا اذا تزوجها وبني بها ولم يبعث اليها الكسوة لها ان تطالبه بالكسوة قبل مضي ستة أشهر اه قوله قبل مضي ستة أشهر يشمل المدة القليلة والكثيرة هذا ما يفهم من العبارة والله أعلم ((سؤال)) في رجل حصل منه ضرب ودماء في زوجته ونفرت عنه وأخذت نحو ثمانية أشهر ولم يجئها منه شيء لا نفقة ولا كسوة ما الذي يثبت لها عليه أقنونا ((الجواب)) يستحق الزجر الشديد والتعزير والتهديد ويجب عليه الارش للدماء المذكورة ويجب عليه ان يمسك بمعروف أو يسرح بإحسان واما النفقة فلا تجب للمدة التي مضت ان لم يتعين عليه شيء بالتراضي فان سبق تراخى وجب عليه ذلك والحال ما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة لها بنت على ان مهرها ست سنين والتم نفقة البنت عليه فاذا ابانت مراهقة وكان بها مضارة بالفراش فهل عليه الاتفاق على البنت وهي غنية وتحمل المضارة أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يجبر على الاتفاق على البنت ولا على كونها في بيتها ويجب على المرأة ان تكون في محل طاعة زوجها ولا عبادة بالشرط المذكور والله أعلم ((سؤال)) في رجل التزم لاخته عند تزويجها انه يتبرع بالمصروف عليها والحال ان للاخت ما لا عنده ثم بعدمدة طالبت أخاها بالمال الذي لها عنده فادعى انه كان يصرف عليها منه وهي تذكر وتدعي انه صرف متبرعا بحكم التزامه السابق فهل القول لها أم لا أقنونا ((الجواب)) التزام الاخ بالمصروف غير لازم ولكنه حيث فعله كان متبرعا به وحيث طالبت بها لثمن الذي لها عنده يجب عليه تسليمه وحيث ادعى انه



كان يصرف عليها منه وهي تنكر فوجه انكارها ظاهر لانه غير ما موربان ينفق عليها من مالها في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها شقيقان فزوجها من رجل والتزماله ان ينفقا عليه وعليهما من مالهما تبرعا هذا على فرض وقوعه فبات أحدا الشقيقين فاراد الاخر ان ينفق عليها كما سبق فتذكر حال الزمان ثم امرته ان ينفق عليها وعليه مما هو لها وما يتحصل لها مما يرد لاهالي المدينة المنورة ثم امرته ان ينفق عليها جميع ما تحتاجه وبحسب عليها ذلك فهل اذا انفق عليها مدة أعوام بحسب عليها وان بقي له شيء يرجع به عليها أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث امرت أخاها ان ينفق عليها وعلى زوجها من مالها كما هو شأن كرام النساء فلها بذلك ثواب الصلة والصدقة وحيث امرته ان يجري عليها الخ فلا يظهر منه الاستدانة من ماله الا ان يثبت انها امرته به فحينئذ ان بقي له شيء يرجع به عليها والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وتراضى مع وكيلها بأربعة محاليق كل يوم فهل اذا لم تقبض الزوجة أو وكيلها منه شيأ ومضى نحو أربعة أشهر بسقط عنه ما وقع عليه الرضا أم يلزمه شرعا ويحبسه الحاكم على أداء ماضى من الأشهر المزبورة بينوا ((الجواب)) لا تسقط عنه النفقة التي جرى عليها التراضى وتطلبها منه ولكنه لا يحبس بها قال في منع العفار ولا يحبس لما مضى من نفقة زوجته وولده لانها تسقط بمضى الزمان وان لم تسقط بان حكم بها حكم أو اصطلح الزوجان عليها فانها ليست ببديل عن مال ولا لزمته به قد كذا في الزيلعي انتهى وهذا اذا ادعى الفقر ولم تثبت المرأة يساره وأما ان أثبتت المرأة يساره حبسه القاضي أيضا كما أفاده في منع العفار أيضا مطولا والله أعلم ((سؤال)) في رجل غاب مدة طويلة بارض الهند وله ابنة متزوجة وقد كانت قبل سفره قاصرة فأقام عليها وكيلها بالصرف عليها وأقام عمتها ناظرة على الوكيل ثم مات الوكيل فصارت العمة تصرف عليها ثم ان البنت تزوجت فصار الزوج يستلم ما هو باسم والدها الغائب ورفع يد عمتها كل ذلك لعدمه فهل له ذلك وهل تجب نفقة هذه البنت المتزوجة على أيمها الغائب والحال ان المعلوم الذي له باسمه لم ينزله باسم أولاده فهل للعمة الناظرة اذا طلبت من القاضي اقامة وكيل عن أخيها الغائب في استلام ما هو له وحفظه الى ان يصل أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) نفقة البنت على زوجها وقبضه لانه يوم بغيره مستند شرعي موجب للضمان فحين القاضي سدد الله تعالى قويا أميناعلى حفظ مال الغائب وقبض تعلقاته الى عوده لان ولاية القاضي نظرية في حق من يحضر عن القيام بمصالح نفسه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا منفق منذ خمس عشرة سنة فأقام القاضي نائبا مالكي يكرى التفريق بسبب ذلك ففرق بينهما ثم ان ذلك القاضي حكم بحكم الحكم بالتفريق فاعتدت وتزوجت فهل ذلك صحيح من غير شبهة ولا ريب أم لا اقتونا ((الجواب)) ولاية القاضي مستفادة من مولانا السلطان فان أذن له بأقامة نائب مالي نفذ حكمه وان نفقه هو أيضا بعد دعوى صحيحة تقوى الحكم الاول فلا يقبضه ثالث وان لم يكن مأذونا له ولكنه فعل ذلك ثم رفع الحكم اليه فإنه لا يجوز له امضاؤه لانه رفع اليه حكم حكم لاحكم قاض وكان الواجب عليه ابطاله والحكم بمقتضى مذهبه كما هو مقرر في باب الحكمين والله أعلم ((سؤال)) في شخص له والدة ولها عتيق فرضت والدته في قبالبطلب المعاش ولها مصاغ وحوايج في بيتها فقلها العتيق الى منزله وماتت ولم يخبر اباها بموتها فجهزها العتيق ودفنها فاخبر الولد بعد دفنها فجاء فوجد والدته دفنت فخاصم الولد العبد لدفنه والدته بغير علمه وقبض الولد أسبابا فلم يجد هاتم طلب العبد قيمة الجهاز والمصرف فهل يلزم ولدها ما سلمه العبد في الجهاز أم لا وهل للولد تحليف العبد اذا لم يجد بينه أم لا اقتونا ((الجواب)) ما نفقه العبد بغير أمر سيده لا يرجع به عليه وان كان لها تراث لانه لا ولاية للعبد عليها وهو متبرع والولد تحليف العبد في الأسباب التي يدعي عليه فيها حيث لم تكن له بينه لانه قاضية حكمية والله أعلم ((سؤال)) في رجل ساكن في بيت فانتقل الرجل الى رحمة الله تعالى وبقيت عياله في البيت الى ان اوفت العدة فهل المدة التي جلست الزوجة يكون الكراء من الزوجة أم من مخلف الميت اقتونا ((الجواب)) أجرة البيت على المرأة والحالة ما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في رجل عين لطفه الصغير الرضيع المحضون عند والدته المطلقة كل يوم أربعة محلقة ثم بعد زمان رزيت امرأة أخرى ان تأخذ للنفقة كل يوم ثلاثة محلقة فان لم ترض الام بثلاثة محلقة هل للاب تزعم



الصبي من يده أمه وأعطاه لغيرها أم لا اقتونا ((الجواب)) يعرض الثلاثة محلقة على الأم فإن رزيت فيها ونعمت والآن رعه من يدها وأعطاه للأجنبية كذا كره العيني في شرح الهداية والله أعلم ((سؤال)) في وقف على جماعة بنص الواقف ثم إن شخصاً من المستحقين غاب وكان قاصراً عن درجة البلوغ وكان أبوه يستلم له ما يخصه في كل عام حتى مضى نحو خمس سنين فبعد مضى هذه المدة منع الناظر الأب حصته أي الغائب المزبور والحال أن الأب فقير الحال يستحق شرعاً النفقة من مال ولده لو كان له مال فهل يؤمر الناظر أن يسلم الأب حصته ابنه الغائب وهل للقاضي أن ينصب الأب وكيلاً أو غيره من أقاربه كاخ وأم عن الغائب في استلام ما يخصه أم لا ينو أم جورين ((الجواب)) أن كان الابن الغائب غنياً يعني لا تحمل له الزكاة على الصحيح ورفع الأب أمره للحاكم الشرعي أمر الناظر بتسليم ما يخص الابن لآبيه كما إذا كان المال في يد الوكيل وإن كان فقيراً فلا نفقة لآبيه في ماله إذا الفقير كالميت ويقوم القاضي من يحفظ استحقاق الغائب ولا يجوز للناظر أن يعطى المال لأحد بغير حكم إن سلمه وجاء صاحب الحق ضمنه الناظر والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في حالة حاضنة ولداً أختها قحمت بالولد عند القاضي بـ لا نفقة ووالده رجل غني ثم عجزت عن القيام به بغير شيء فهل لها الرجوع في طلب النفقة أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لها ذلك ويجب على آبيه الاتفاق على ابنه ولا يجوز له ترع الصغير من بدخاته في الصورة المشروحة كافي البصر الرائق مطولاً في باب الخلع والحضانة والنفقات والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وخلف زوجة حاملاً فهل يجب لها النفقة في أيام العدة من ماله أم من مالها وهل يجب لها حضانة الولد بعد الولادة أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لها نفقة العدة بل نفقتها من مالها ولها حضانة ولدها بعد الولادة بالإجماع والله أعلم ((سؤال)) في رجل ماله صنعة إلا الحلة فسكانه تزوجها امرأة ثم طلقها وحكم القاضي كل يوم بخمسة محلقة وهو فقير الحال هل يجبر براء طاء ما حكم القاضي أو يراعى حاله اقتونا ((الجواب)) لا يجبر بتسليم الخمسة محلقة وإنما يجبر بالاتفاق عليها بقدر كفايتها بما يقوم بأودها بحسب حاله وإي أود يقوم بأقل من خمسة محلقة يومها في المدينة المنورة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة نشأت مع زوجها ولم تطعه في الفراش ولا في غيره ولم تقبله وطلبها إلى محل طاعته فأبت فهل يجب لها عليه نفقة أو كسوة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا نفقة لها عليه إن أوفاهما مقدم مهرها بالاتفاق ويجب عليها الرجوع إلى محل طاعته وتعرزان لم توافق والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل يرح زوجته بخبر في نكحها فرفضت من ذلك وذهبت إلى بيت أخيها واستمرت في بيته ستة أشهر ولم ينفق عليها في هذه المدة زوجها فهل يجب عليه أن يعطيها نفقة هذه المدة التي مضت ولم تأخذ منه غير شيء قليل أم لا يجب عليه وهل تستحق في براء لها شيئاً أم لا وإذا أرادت مكننا خاصاً بها لا يشاركها أحد من أهله في ذلك المسكن ولا في منافعه بين جيران صالحين حتى يشهدوا عليه بما يقع منه في حقها هل لها ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث ذهبت إلى بيت أخيها من غير قصد يرفقه من جانب الزوج ولا من جانب القاضي ليس لها شيء ومسألة الجرح كثر كلام علماء فيها وحرر العلامة الترمذاني في منعه أن المرأة تقوم لو كانت أمة وليس فيها أثر الجراحة المذكورة ثم تقوم وبها هذا الأثر وبقدرة التفاوت بين القيمتين يضمن الزوج لها من الدية وفي السكينة قال في الحائصة قالوا الزوج أن يسكنها حيث أحب ولكن بين جيران صالحين والحالة هذه والله أعلم \* ولما وصل هذا الجواب لتائب البلد كتب إلى ورقة فيها ولومر ضمت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت إلى دار أبيها قالوا إن كانت بحال يمكنها النقل إلى بيت زوجها بمحضة أو نحوها فلم تنقل لا نفقة لها وإن كانت لا يمكن نقلها فلها النفقة قاضيان وذكر في الذخيرة إذا تزوج الرجل امرأة كبيرة فطلبت النفقة وهي في بيت الأب بعد فلها ذلك إذا لم يطالبها الزوج بالنقل لأن النفقة حق المرأة والاتصال حق الزوج فإذا لم يطالبها بالنقل فقد ترك حقه وهذا لا يوجب بطلان حقه من فصول الاستروتنى ثم قال فإذا كان كذلك فن كلامهم يذهبهم طلب النفقة سيما من كلام قاضيان والحال أن المرض نشأ من قبل الزوج فأنتم طالعوا كيف يظهر لكم الصواب اكتبوا تحت الورقة \* فككتبت لا يخفى على شريف علمكم أن مسألة قاضيان مفارقة للقضية من وجوه أولها قوله إن كانت بحال لا يمكنها النقل بالمحضة ولم يكن هناء من



ذلك وثانيها قال فلها النفقة وانفقة هي ما يتقوم به في كل يوم وكل يوم عصى بالنفقة تسقط ما لم يكن بالتراضي أو بالقضاء ولم يكن هنالك وثالثها لا شك أنه كان يمكنها المشي برجليها دون المحفة وأما مسئلة الاستر وشئ فهي بعيدة عن البحث وأما قولكم والحال ان المرض نشأ من قبل الزوج هذا لا تعلق له بذلك وانما يترتب عليه القصاص لدى الهلاك أو أورش الجنابة عند السلامة وأنتم اظهروا في حكمكم الله بما يخلصكم بين يديه وثبتكم الله على الصواب ((سؤال)) في رجل له بنت من امرأة مطلقة ففرض على نفسه لنفقة البنت كل يوم خمسة محاليق ثم بعد مضي ثلاثة أعوام وأشهر من عمر البنت قال أبوها لا مما ان قبلتها بثلاثة محاليق والا أخذتها منك وحاله يتحمل أكثر من ذلك فهل له أخذها أم يجبر على الاتفاق بقدر الكفاية أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم تسقط حضنة الام صبر الاب على الاتفاق على بنته بقدر كفايتها باتفاق علمائنا وقول الاب والالا أخذتها جود منه لم يجز والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أخت وابن عم فزوج أخته من ابن عمه فخلست معه سنة كاملة ثم انه تشاجر معها ودفعها الى بيت أخيها فخلست فحوسه أشهر ولم يصرف عليها هذه المدة ولم يطلبوا منه مصرفاً ثم انه تزوج بأمرأة أخرى فبعد ان تزوج سأل بعض الاخوان هل فارقت زوجتك الاولى قال لا فهل يلزمه مصرف الستة أشهر التي لم يصرف عليها أم يسقط عنه حيث انهم لم يسألوه هذه المدة المعلومة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تجب نفقة للمدة الماضية لعدم التراضي وعدم القضاء بمقدار معين والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج امرأة في وطنها ثم ارتحل بها الى زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فبقيت العود الى وطنها فبعد الوصول ونعام الزيارة امتنع الزوج عن السفر بها وعن الاذن لها بالسفر مع أبوها لوجودهما في الزيارة هل له المنع أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس له ذلك في ظاهر الرواية والفتوى على انه لها الرجوع الى وطنها مع أبوها ولها النفقة أيضاً وليس للزوج منها والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل موسر وغنيته له بنت من امرأة مطلقة ففرض على نفسه لنفقة بنته كل يوم خمسة محلقه وهي لا تكفي البنت ثم انه قطع محلقها فصار يعطيها أربعة محلقه فهل يلزمه ما نقص من الخمسة المحاليق وهل يلزمه أيضاً زيادة في المصرف المعين لموجب كبرها وعوجب الغلاء اقتونا ((الجواب)) نعم يلزمه ما نقص من الخمسة المحاليق لقول علمائنا ولا تجب نفقة لمدة مضت الا بقضاء أو رضاهما الرضا سابق كافي السؤال ويلزمه أيضاً زيادة المصرف ان لم تكف الخمسة المذكورة اقله في تنوير الابصار ويختلف في ذلك يساراً وعساراً وحالاً وبلاداً انتهى والرأي في ذلك الحاكم الشريعة بالمعروف قال الله تعالى لا تضارو الامة بولدها ولا مولود له بولده صدق الله العظيم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته من غير علم منها ثم لما علمت بالطلاق طلبت النفقة والسكنى المترتبتين على ذلك والحال انها حامل واخبرها وكيلها انك أبرأته فوجب ذلك طلقاً والحال انها لا علم لها بتلك البراءة هل شهادة وكيلها كافية في ذلك أم لا بد من بينة شرعية تشهد بذلك أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) شهادة الوكيل وحده غير كافية ولا بد من نصاب شهادة الاموال وللزوج تخليفها وأما السكنى فلا تسقط بحال لان العدة في غير بيت الطلاق معصية الا ان أبرأته عن مؤنة السكنى بان تعطى أجرة الدار من مالها أو كانت ساكنة في ملكها والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تبرأت من زوجها وراحت في بيت أهلها ثم ان الزوج لم يرل في طلبها فامتنعت من الرجوع الى بيته ثم لما امتنعت من الرجوع رحل عنها الزوج الى بلد آخر وأقامها في بيت أهلها جلي ثم لما رضى عنها قام بها أبوها وصرف عليها جميع ما تحتاجه بلا أمره هل له الرجوع بما صرفه الاب على الزوج أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم يأمره الزوج بالاتفاق ليرجع به عليه ولم يأمره الحاكم الشرعي ليكون ديناً على الرجل ليس له الرجوع وكان متبرعاً بما فعل والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل نشر عن زوجته ولم ينفق عليها ولا على بنتها منه ثم أخذها منها واحداً بنت سبع سنين والاخرى بنت ستين ونصف وتركها عند ضررتها ما حكم الله فيه اقتونا ((الجواب)) يحرم على الرجل النشر عن زوجته ويجب عليه القسم وهو ان يبيت عند كل من زوجته وليلة وينفق عليهما بحسب حالهما ويرد على المرأة بنتها سواء كانت غاراً أو كباراً ولا يخرجهما الى ضرة أمهما والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة ولها مدة سنة خرجت من عند زوجها وكلا



وقف عليه وإيها يقول له خذ زوجتك أو اصرف عليها فلم يرد له جوابا إلا أنه يصرف عليها ولا أنه يطلقها إلى أن مضت سنة بل زاد عن حولها فان طلق يلزم وليها زوجها بالمصرف لهذه المدة الماضية أم لا اقتونا ((الجواب)) يجب على الرجل أن يسكنها حيث سكن أو يعين لها مسكنا من عنده وكذا يجب عليه لها النفقة والكسوة ويحرم عليه أن يتركها عند أهلها وأما أن يطلقها فلا يجب عليه النفقة لما مضى من المدة والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة فاسكنها مع سرية وجعل طعامها من تحت يد السرية فلم ترض المرأة بذلك وطلبت عزل النفقة والسكنى فامتنع فخرجت من داره بلا اذنه إلى بيت أهلها فطلب منها الرجوع إلى داره فابت إلا بذلك ألها عليه عزل النفقة والسكنى أم لا اقتونا ((الجواب)) إن كانت السرية أم ولده فلمرة الامتناع من مساكنتها في قول قال في الفوهستاني ويجب عليه سكنها في بيت خال من أهلها من الضرة أو ذوى رحم محرم منه كوالدته وأخته وفيه اشعار بان لها أن لا تسكن مع ضررتها وأم ولده كافي المحيط وقال محمد بن سلام إن له الجمع بينهما كافي الزاهدي والامة غير أم الولد إن يسكنها معها كافي الزيلعي والبحر الرائق وأما النفقة فلمرة طلب عزلها من تحت يد السرية باتفاق أئمتنا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وصى على قاصر ويده حجة فرض لنفقه بقدر معين فاذا زاد الوصى على ما فرض له هل له طلبه أم لا ينبغي أن يجزوا ((الجواب)) إن احتاج القاصر إلى زيادة النفقة على القدر المعين يراد له بقدر الحاجة ويحسب في ماله والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل بت زوجته ثلاثا وكانت قد طلبت منه قبل الطلاق تهديم كسوة العام إلا أن يكون له لم يكسها كسوة تامة فقبل ذلك على هذا الوجه واكتست بما قدمه لها جيعه ثم أنه طلقها وقد كان في ذمته مؤخرها فهل له أن يتقاضى بما دفعه لها واكتست به أم لا وإيضالمها طلقها شرط عليها أن تعتد في منزلها فإن خرجت واعتدت في منزل آخر فلا نفقة لها فلما طلقها تعذر عليها المقام في بيته لكونها وحدها في محل والمحل محتوم مغلقه على أولاده وعليه فلوجب ذلك خرجت واعتدت في بيتها فهل فعلها مسقط للنفقة أم لا اقتونا ((الجواب)) الأسباب التي قبضتها المرأة من الزوج قبل الطلاق للسنة المستقبلية صارت ملكا لها بالقبض عند الإمام الأعظم وأبي يوسف وعليه الفتوى وليس للزوج مقام مسكنها عليها وليس لها أن تخرج من الدار التي جرى الطلاق فيها وإن كان الأولاد سرا فالتحشى منهم على مالها يجب على والدهم إخراجهم من منزلها وإن كان الزوج فاسقا يحال بينهما بامرأة ثقة تقدر على الحيولة بينهما وإن تعذر يخرج الزوج وتبقى هي في المنزل ويحرم عليها الخروج بلا عذر شرعي تكرب الدار وخوف اللصوص فإن خرجت كانت حاصبة ولا نفقة لها مادامت في غير منزلها المضاف إليها وقت الطلاق وإن عادت للمنزل عادت نفقتها كما صرح به في البحر الرائق مطولا والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنت صغيرة وقد فارق أمها فوقع بينه وبين أمها مشاجرة على البنت فقام والد البنت وعقد بينهما على رجل بصدق معلوم فجلست البنت أربع عشرة سنة وجاء الرجل يطلب زوجته من أبيها فقل والداهادفع إلى مصرفها في المدة التي مضت وخدزوجتك فهل لا ينها طلب المصرف عن المدة الماضية أم لا وهل عقد الرجل ثابت ولو كانت البنت قاصرة أم لا ينبغي ((الجواب)) ليس لاب البنت طالب النفقة من الزوج للمدة التي مضت بغير قضاء ولا رضاء النكاح صحيح باتفاق أئمتنا رجعهم الله وليس للبنت خيار البسوخ إذا بلغت ويجب على أبيها تسليمها زوجها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة ولها أم تتردد عليها كثيرا وتتصرف في بيت الزوج وتأمّر وتنهى من غير رضا الزوج بذلك وتشكو الضرر منها أمرا أو منعه فلم تنته عن ذلك فهل للزوج منعها خصوصا بعد طوق الضرر منها اقتونا ((الجواب)) ليس لام الزوجة أن تتصرف في بيت الرجل بלא رضاه وله منعها بأمر الحاكم الشرعي فتجوز لزيارة بنتها في كل جمعة مرة وكذا البنت تذهب إليها في كل جمعة مرة والله أعلم ((سؤال)) في الزوجة إذا لم يجهزها أهلها هل للزوج أن يتكلم ويطلبهم في قدر تطبخ فيه ويحمن تأكل فيه وانا تشرب فيه وفراش أم لا اقتونا ((الجواب)) أعلم أن جميع ما تحتاج إليه المرأة من القدر والعكن واللباس والفراش فانه واجب على الزوج ولو كان لها ذلك لا يجوز استعماله إلا برضاها والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وادعت أنها حامل فاتفق عليها مدة ستة أشهر ثم أدخل عليها



القابلة فقالت لا تصرف عليها حتى يتبين الحمل ثم قطع ثم وضعت لعشرة بعد الستة المذكورة فهل النفقة من حين الطلب من الزوجة أو من الحمل أو من الطلاق اقتونا ((الجواب)) ان اتفاقا على مقدار من النفقة أو حكم عليه ما كم بمقدار معين كان عليه ان يوفيهما العشرة ثم ور المنقطة وان لم يسبق تراض ولا قضاء سقطت النفقة بمضي المدة والله اعلم ((سؤال)) قد افدتكم بقولكم ان اتفاقا على مقدار النفقة أو حكم عليه ما كم بمقدار معين الخ فان كان المانع عن الاتفاق هو القاضي لانه لما مضى ستة اشهر رفع الزوج امره للقاضي فادخل القاضي القابلة عليها فقالت القابلة ليس في بطنها شيء فقال القاضي للزوج اقطع عنها النفقة فهل هذا الحكم صحيح والحال ان القاضي هو الذي فرض عليه لها النفقة بينوا توجروا ((الجواب)) الحكم المذكور غير صحيح لانه مخالف لقول علمائنا في كتبهم وكان الواجب على القاضي ان لا يلتفت الى كلامه بعد ستة اشهر لان المدة محتملة الى حولين قال في البحر الرائق وفي الذخيرة النفقة واجبة للمعدة طالبت المدة أو قصرت ويكون القول قولها في عدم انقضائها مع عينها فان اقام الزوج بينة على اقرارها بانقضائها برئ منها وان ادعت حبلا اتفق عليها ما بينها وبين سنتين منذ يوم طلقها فان قالت كنت اظن اني حامل ولم احض وأنا ممتدة الظهر الى هذه الغاية وأظن ان هذا الذي يريج وأنا أريد النفقة حتى تنقضي عدتي وقال الزوج قد ادعت الحمل وأكثر سنتان والقاضي لا يلتفت الى قوله ويلزمه النفقة ما لم تنقض العدة اما بثلاث حيض أو بدخولها في حد الايام ومضى ثلاثة اشهر بعده فان حاضت في هذه الاشهر الثلاثة استقبلت العدة بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء العدة وهكذا في الخلاصة انتهى فاذا علمت هذا اظهر لك بطلان الحكم المذكور وليت شعري لو قيل للقاضي حيث حكمت بقطع النفقة هل تأذن لها بان تزوج فان قال لا قيل له لماذا فيقول لعدم انقضائها فيقال له حيث تدعي يجب لها عليه النفقة مادامت في العدة وان قال نعم لها ان تزوج فيقال له باي دليل انقضت عدتها وكيف تصنع في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ان كانت حاملات بقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن فما نعلم ما يقول ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة في المدينة المنورة وأراد ان يسكن معه في البركة فهل لها ان تمنع أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له ان يسكنها معه في البركة بين جيران صالحين لانها دون مسافة السفر والله اعلم ((سؤال)) في رجل عين نفقة عياله قدر ما علوما وعين أجرة السكنى كل سنة فأدى ذلك عنه والدها بامر له يرجع به عليه وقال ان لم أرسل النفقة المأهولة الى ثلاث سنين فهي طالق فقاب فضت المدة المذكورة ولم يرسل النفقة المذكورة فهل تطلق المرأة وتكون النفقة المذكورة ديناً عليه أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم تطلق المرأة لوجود الشرط ويبقى المال ديناً على الرجل لوجود اذنه بالاستدانة والله اعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته بالبراءة من جميع ما يتعلق للنساء على الرجال من مؤخر ومصرف عدة فهل لها بعد البراءة تعلق بشئ على الرجل أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لها تعلق بشئ سوى السكنى في الدار التي كانت تسكنها قبل الطلاق والله اعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وله زوجة أخرى فخرجت وراحت لبيت وكيلها وطلب الوكيل من الزوج ان يعزل لها مكانا والزواج له بيت كبير وفيه معازل قالو وكيل بامر ان يسكنها في بيت آخر والمعازل المذكورة شرعية بمنافعها فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للوكيل طلب ذلك ويجب عليها ان تتبع زوجها حيث كانت في بيت شرعي بمنافعه من دار كبيرة بين جيران صالحين والله اعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وهي في العدة ويجري عليها النفقة هل لها الخروج من منزلها الغير مصالحها بغير اذنه واذا قلنا ليس لها الخروج بغير اذنه ثم انها خرجت من غير اذنه هل له منعها واذا لم تمنع بمنعها النفقة أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لها الخروج ولو اذن لها لان حبسها امتثالا للامر لا للزوج واذا لم تمنع له ان يسكن عنها النفقة وان عادت للاحتباس يجري عليها نفقة والله اعلم ((سؤال)) في رجل غائب وفي البيت فراش تنفع به الزوجة فأراد عمه تزعم ذلك من يدها وبيعه فهل له ذلك وليس هو بوكيل اقتونا ((الجواب)) ليس للعم التعرض للاسباب بوجه من الوجوه والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل عقد على حرمته وهي بنت بكر بانغ عاقلة حال العقد وتركها بالنفقة مدة قدرها



سبعة أعوام من غير مانع لها وهي مطيعة للزوج هل لها ان تطالب في نفقتها من حين العقد الى تمام المدة المذكورة أم ليس لها وهل نقول انما لها ان تطالب بالنفقة اذا حكم بها حكم شرعي وأما اذا لم يحكم بها حكم فلا أو نقول انما النفقة منوطه بالدخول أودعي ولم تجب وهي البنت أهلية للزوج والمانع له هو نفسه أم لا اقتونا اثابكم الله الجنة ((الجواب)) النفقة انما تجب بأحد امرين اما بالتراضي او بالقضاء وحيث لم يسبق شيء مما ذكر فلا تجب لها النفقة والله أعلم ((سؤال)) حاصله رجل غائب عن زوجته في الطائف منذ اثنتي عشرة سنة ولم يبعث لها نفقة ولم يعين لها من نفقاتها هل لها ان تزوج أو تستدين عليه والشهود تشهد انه لم يرسل لها مصرفا اقتونا ((الجواب)) ليس لها ان تزوج وانما لها ان ترفع أمرها للقاضي فيستخلفها ان الزوج لم يجعل لها النفقة ثم يأخذ منها كفيلا للاستدانة على الزوج الغائب ثم يأمرها بالاستدانة عليه ولا عبرة بالشهود التي تشهد انه لم يرسل لها النفقة والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنت من امرأة مطلقه وقد فرض هو على نفسه لنفقة بنته كل يوم خمسة محاليق فكث مدة من الزمن يعطيها المبلغ المزبور ثم قطع محلقا وصار يعطيها أربعة محاليق والوقت يقتضي ان تكون النفقة أكثر من ذلك لموجب الغلاء والرجل مومر فهل يجب على الرجل ان يتم ويؤخذ منه المحلق المقطوع أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لها طلب المحلق المنقطع بعد صدور التراضي كما يفيد جيع المتون والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة قد منع أهلها من الدخول عليها وجعل يغل الباب عليها والحال ان أهلها محتاجون الى النظر اليها والسؤال عن حالها ولا شأن ان غلق الباب مانع للاول وأيضا ان ذلك يؤدي الى ضررها فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للزوج منع أهل المرأة عن النظر اليها والتحدث معها وانما له منعهم الدخول داخل داره هذا في غير الوالدين وأما ما افلها ان تذهب اليهما في كل جمعة ولهما ان يدخلوا اليها مثل ذلك وبقيّة الأهل في السنة مرة كذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج بامرأة ولها أقارب وأهلية فمنهم من الايمان اليها للزيارة فهل له ذلك وهل له ان يمنعها من الذهاب اليهم اقتونا ((الجواب)) ليس له المنع من النظر اليها والتسكلم معها وله منعها من الذهاب الى الابوين مادون الجمعة واما في الجمعة مرة فليس له منعها من ذلك وتخرج بغير اذنه لذلك ويدخلان اليها في الجمعة مرة كذلك وبقيّة الأهل في السنة مرة لا يمنعها عنهم ولا يمنعهم عنها كما صرح به في كثير من المتون كالتقي الابحرو وتنوير الابصار وغيرهما والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلقت من زوجها وبانت منه بالابراء ثم أتاه رجل وهي في العدة فقال له وكيلها هي محتاجة فانفق عليها الى انقضاء عدتها فاجابه الى ذلك ثم راجعها الزوج الاول بعقد جديد فما الحكم في النفقة هل يرجع بها على الوكيل أم عليها أم تسقط والحال ان المرأة شرطت على زوجها الاول ان يرد على المنفق النفقة اقتونا ((الجواب)) نعم له الرجوع ان أعطاها نفقة ولم يأكل معها والا فلا يرجع بشيء على المعتمد كما في شرح التنوير وله الطلب منها الا من وكيلها ولا من الزوج الاول والتزام الزوج الاول صحيح ويكون كالزيادة على المهر والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة فقرض على نفسه لنفقتها قدرا معينا وعليه ديون متعددة فججز عن القدر المرقوم فحبسه الحاكم الشرعي فما الحكم فيه اقتونا ((الجواب)) نعم للحاكم الشرعي حبسه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل سافر وأبى زوجته في بيت زوجها ولم يجعل لها مصرفا ثم ان زوج بنتها صرف عليها حتى رجع من سفره فهل لزوج بنتها طلب ما صرفه عليها أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لزوج البنت طلب النفقة من زوج المرأة لعدم الرضا والقضاء في تعيين النفقة والله أعلم ((سؤال)) في رجل سكن بزوجته عند أهلها وأراد ان ينزل بها عند أهلها في حوش فيه والدته في بيت على حدة فهل لولي الزوجة المنع من ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لوليها الاعتراض في ذلك بعد ان كانت في مخزن على حدة دون مخزن والدته والله أعلم ((سؤال)) في بنت قاصرة مات أبوها وهي في بطن أمها ثم تزوجت أمها ثم البنت أختا أبيها وهي في بيته ولم يقم أبوها وصيا اقتونا في تقدير مصرفها وحضانتها بالسنة أم بالشهر والبنت غنية ليست فقيرة اقتونا ((الجواب)) نعم للام أخذ أجره الحضانة في مدة الرضاعة ونفقة مصرف البنت والرأي في ذلك للقاضي والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له خال فجاء وجلس عنده مدة هو



وجاريتيه وابنه أربع سنين فعين لهم كل يوم عشرة محالبق وراعاة لاجل والدته فهل له طلب الزيادة في  
المصرف وهل له ان يطلب مصرف الاربعة سنين الماضية وهل له طلب الزيادة التي تستحق على العشرة  
للسنين الماضية أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يبعد ان يكون نفقة ثلاث أشخاص كل يوم عشرة محلبة في هذه  
البلدة الشريفة ولكن حيث رضى ليس له طلب أكثر من العشرة المذكورة للمدة الماضية واما بعد ذلك  
هو مخبر ان شاء أخذ منه نفقة مثلهم وان شاء أخرجهم والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق  
زوجته بعد وضع حملها بسبعة أيام وصرف عليها مدة سنة وشهرين والحيض منقطع عنها هذه المدة فهل  
يجب على الرجل أن يصرف عليها وتكون باقية في عدة الرجل أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم تكون باقية في  
عدته ويجب عليها ان ينفق عليه حتى تحيض ثلاث حيض أو تبلغ سن الاياس ثم تعتد بالشهور والصورة  
ما شرحه الله أعلم ((سؤال)) في رجل فارق زوجته ورفع حوائجها من البيت ولم يعلمها بالمفارقة ثم راحت  
المرأة الى بيت أمها ثم أعلمها بالطلاق فطلبت منه نفقة العدة وأجرة البيت فامتنع وقال لا مصرف لك  
عندي لأنك خرجت من داري بغير إذني وأنت في العدة والحال انهم لم يعلموا بالفراق فهل لها نفقة أم لا  
اقتونا ((الجواب)) يجب عليها السكنى في دار الزوج الا ان خافت على نفسها أو مالها منه فحينئذ تخرج  
ويجب عليه النفقة وأجرة السكنى والاولى أن يخرج هو ويتركها في المنزل ان كان فيه ضيق والا فيجلى  
لها منه موضع وان خرجت منه فلا نفقة ولا أجرة للسكنى ولا تجب النفقة والسكنى لمدة مضت مالم يسبق  
قضاء أو رضاهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير إذنه ومنعته من التمتع بها  
فهل يحكم عليها بالنشوز فاذا قلتم نعم فهل يجب لها نفقة أم لا ثم اذا طفر بها في أي مكان كان فهل له أن  
يستولى عليها ويعيدها الى منزله أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم هي ناشزة ولا نفقة لها مالم ترجع الى محل  
طاعته واذا طفر بها الى الاستيلاء عليها ويعيدها الى منزله ولو بالضرب الغير المبرح والصورة ما شرحه الله  
أعلم ((سؤال)) في رجل موثر طلق زوجته ولها منه بنت عمرها سنة وتراضيا على أن مصرف العدة كل  
يوم عشرة محلبة وهي تظن أن العدة ثلاثة أشهر فلما تبين لها أنها ثلاث حيض وام لا تحيض الا بعد سنة  
حتى تتم مدة الرضاع استقلت المصرف المذكور واستطالت المدة فهل يسوغ لها طلب الزيادة منه أم لا  
اقتونا ((الجواب)) نعم لها طلب نفقة مثلها بالمعروف وكذا كسوتها الى انقضاء عدتها والحالة ما شرحه الله  
أعلم ((سؤال)) في زوجة لها كافل والكافل زوجة أجنبية وينقل على الزوج تكرارهما عليها فهل للزوج أن  
يمنعهما من التردد الكثير أم لا وان كان يقضى لهما فهل لذلك حد معلوم أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كان  
الكافل ذارحم محرم فله الدخول عليها في السنة مرة وزوجته لا دخول لها في الصورة المشروعة والله أعلم  
((سؤال)) في رجل فارق زوجته وله بيت كبير فقال لها انعزلي في طرف من البيت فامتنعت وقالت لي الخيار  
ما أسكن الا في المحل الذي أختاره فهل لها ذلك أم المحل الذي يكفيها اقتونا ((الجواب)) يسكنها في موضع  
من البيت بحيث لا يصيبها من الضيق ضرر ولا خيار لها في ذلك والله أعلم ((سؤال)) حاصلة رجل تزوج  
امرأة وأضر بها ضربا وسببا وجاعا بحيث جرحها الفحش مامعه وصغرها فطلب والداها منه النفقة فقال  
ما يلزمي مصرف فهل يقبل قوله في ذلك أو كيف الحال والا يلزمه المصرف اقتونا ((الجواب)) يجب  
على الزوج نفقة زوجته مالم يصدر منها النشوز باتفاق العلماء والله أعلم ((سؤال)) في رجل طلق زوجته  
الحامل ثلاثا فهل يجب على الرجل سكناها ونفقتها بقدر ما يكفيها من حيث انها حبل أم لا اقتونا  
((الجواب)) نعم يجب جميع ذلك مع الكسوة والله أعلم ((سؤال)) في رجل جاء الى المدينة المنورة مع  
زوجته فماتت عن ثلاثة أولاد قصر ولهم ابن عم فجاء يأخذهم فقال الذين ربوهم نحن مانعطيهم حتى  
تدفع لنا تربيتهم فهل لهم أخذ تربيتهم ومنعهم الأولاد من ابن عمهم اقتونا ((الجواب)) ليس لهم ذلك حيث  
لم تكن النفقة معينة من القاضي فاذا كانت لبس لهم المنع وانما هو دين في ذمة الأولاد حتى يغنيهم الله من  
فصله والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تزوجها رجل وهي قبيحة وأهلها فقراء ثم انه سافر  
وتركها بغير نفقة وأهلها لا يقدرون على شيء هل لها ان تزوج أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لها ان تزوج  
وانما ترفع أمرها للقاضي فيأمرها بالاستئذان على زوجها الغائب بقانونه الشرعي والله أعلم ((سؤال))







والله المتافع والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أولاد بالغون وقاصرون فجمع البالغون بعض دراهم واقترضوا من الغير بعض ثمن ودفعوها لآبائهم وأمره أن يشتري لهم جارية واشترها لهم وتوجهوا بها إلى يبيع فشرتها وأقاموا وكيلها عليها فلزمها فادعت بالعتق وشهد شهودان الرجل عتقها فهل يصح عتق الأب على أولاده وهم بالغون رشدهم أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يصح عتق الأب على أولاده البالغين إلا أن امضوه فإن امضوه نفذوا لا فهي رقيق باتفاق العلماء والله أعلم ((سؤال)) في رجل دبر عبد الله مدة حياته ثم من بعد موته على أولاده فمن بعد أولاده يكون حراً الوجه الله تعالى وإن عشت في رأي فيه وعلى ذلك بينه فمات السيد وولكل وكيل على أولاده فهل يجوز فيه البيع أم لا ((الجواب)) نعم يجوز فيه البيع قال في المبسوط إن قال أنت حر بعد موتى وموت فلان أو بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مدبراً لأنه ما تعلق عتقه بطلاق موت المولى فحسب وانما تعلق بالموتين فإن مات المولى قبل فلان لم يعتق لأن الشرط لم يتم وصار ميراثاً للورثة فكان لهم أن يبيعوه وإن مات فلان قبل المولى فحينئذ يصير مدبراً عندنا وليس له أن يبيعه الخ اه وصدر المسئلة هو الجواب والله أعلم ((سؤال)) في شخص علق عتق مملوكه بأربعين يوماً قبل موته في حال صحته فإذا مات الشخص بعد التعليق بشهرين أو أكثر هل يعتق المملوك من رأس المال أو يحسب من الثلث اقتونا ((الجواب)) يعتق من جميع المال وهو الصحيح لأن العتق يستند إلى وقت التلقظ وحال التلقظ كان صحيحاً كما ذكره فاضلان والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شخص مات وترك عتقا وعين لهم في المراتبة شيئا وما نوا كلهم وبقيت واحدة منهم وترك زوجته رجل وادعت حرية الأصل وثبت ذلك عند القاضي بشهادة شاهدين وبعد ذلك منعوها من استحقاقها وقالوا لها أنت لست منافهل تقبل دعواها في ذلك وتحرم أم لا ((الجواب)) عجرة هذا السؤال ظاهرة ومناقضته غير خفية حيث قال في أوله وما نوا كلهم ثم قال بعد ذلك قالوا لها لست من ألبت شعري من القائل هل هم الأموات أو غيرهم والحاصل من جواب المسئلة أنه رفع مثل هذا السؤال للعلامة الخافوني فأجاب به ولهلم أقف على المسئلة صريحاً والذي يظهر أنه لما ان حكم على السيدة بصدر الاعتاق منها يتضمن ذلك إثبات الولاء لها فلا ينقض الحكم بخروج الولاء لأن الأصل في الأحكام أن تصان عن الإبطال ولما علموا به المسائل في الولاء هو أنهم إن ولوا العتاقة لازم لا يحتمل النقص ولما صرحوا به أيضاً وأقر رجل بأنه معتق فلان فكذبه المقر له في الولاء أصلاً وقال بل والبنى فأقر الغير بالولاء لغيره لا يصح عند أبي حنيفة لأنه أقرب ما لا يحتمل النقص فلا يطل برده المقر له على أنه لا وجه لدعوى ابن العم إمامة الأصل من غير أن يدعى حقاً يمتنع عليه ذلك نعم إن شهد مع غيره على عتقها حسبه كان يقبل لكن يظهر ذلك فيما دام يتضمن إبطال حق الغير الثابت بالقضاء والله أعلم أقول قوله لم أقف على المسئلة صريحاً قد صرح في البرازية في كتاب الدعوى في العاشر في دعوى التسبب بطلان العتق حيث قال باع الحامل وقال جليها ليس مني بل من غيري فولدت عند المشتري لا أقل من نصف عام ترد الجارية والولد يرد إلى البائع ولو ادعاه البائع ثم أعتقها المشتري أو مات لا يصح اعتاقه ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بكل الثمن اه وبه علم أن بطلان العتق مستلزم لبطلان الولاء فتأمل وقال في البحر الرائق من باب العمان وفي شهادات الجامع للصدر الشهيد من باب شهادة ولد المتلا عنه باع أحد التوامين وولد له في ملكه راعته المشتري فشهد لبائعه قبل أن ادعى الثاني ثبت نسبهما وانتقض البيع والعتق والقضاء ويرد ما قبض أو مثله إن ذلك للاستناد إلى ما قبل العقد اه وبهذا أيضاً علم إبطال القضاء حيث وجدت النصوص الصريحة ببطلان القضاء ظهران الصواب خلاف ما أفتى به العلامة المذكور فتأمل ويثبت لها حرية الأصل ولا تستحق مع العتقا في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل عتق عبده وقال له إن شئت تجلس عند سيدي وتكون أماً له أو أملاً له وأعتقه وشهد له شهود فادعى عليه أولاده أم المبت أن لا يستحقون هل لهم رده في الرق أم لا ((الجواب)) حيث كان له بينة يقيمها ولا نسمع لهم عليه بعد ذلك دعوى والله أعلم ((سؤال)) في رجل له عبد مخلف عن والده وتوفي والده وترك الولد وزوجة هي أم الولد ثم دبرت الزوجة العبد فمات وعليها ديون لأربابها ولم تكن خلفت شيأ من الدين وولد لها ليس عنده شيء ثم إن الولد أراد بيع العبد أقضاه

اليها قولاً وفعلًا وخلفاً وقيل أن يعمل معها كما يجب أن يعمل مع نفسه وهي مستحبة من الجانبين وفي المصراع إذا كان له امرأة واحدة يؤمر أن يبيت معها ولا يعطها وفي رواية الحسن لها ليلة من أربع ليل أن كانت حرة وفي ظاهر الرواية لا يتعين حقها في يوم من أربعة أيام لأن القسم عند المراجعة اه ولا يجب لها مؤنة بل الواجب عليه أن يسكن معها في منزل واحد في مسكن عدالة وهو أن يكونا بين جيران صالحين ولا يحكم عليه بالتطليق بل إن صدر منه أمر غير مشروع ترفع أمرها للحاكم الشرعي فيرى فيه رأيه والله أعلم ((سؤال)) في رجل سافر من بلدة وعين زوجته بأمره لها مصراً فاجعل لها في مقابل مصرفها خيرة تكيه فبعد سفره خرج لها رجل ديان زوجها محال على متحصل الخبز المذكور بتسليم شرعي فتراضت هي ورب الدين على نصف متحصل الخبز فهل للزوجة الرجوع على الرجل المستلم أم لها الرجوع على الزوج المفلس ثم إن الزوجة أيضاً سلمت عن زوجها أجره كانه عامين بأمره ولم يدفع لها أجره إلا كان فهل لها الرجوع عليه والاخذ منه أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم ترجع على زوجها بنفسها وكذلك ترجع عليه بما سلمت من أجره إلا كان بأمره والحالة هذه والله أعلم



الدين فتعرض له جماعة وادعوا ان العبد سر معنوق ولم يجز فيه بيع فهل للولد بيع العبد لكونه مختلفا عن والده أم لا ((الجواب)) لا سبيل الى بيع العبد وانما للابن ان يعتق حصته وهي سبعة أعنان العبد أو يدبر أو يكاتب أو يستسي عند الامام الاعظم وعند الامامين ليس له الا السعاية في الصورة المذكورة وأما في حصته أمه التي أعنت فانه يستسي في الاقل من ثمن قيمته ومن الدين الباقي لانها لا تملك غير الثمن والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة في ملكها غلام فعلفت عنقه في حال صحتها وزواج ابن لها ثم ان زوجها أبى الابن فجزعت عنقه فهل بنقد أم لا اقتونا ((الجواب)) عتق الزوج موقوف على تنفيذ مالكة العبد فان امضته عتق والا بطل والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له عبد ملك نصفه بطريق الهبة من شخص ونصفه الاخر لاخته ملكته أيضا بطريق الهبة من الواهب لاختها ثم ان الرجل انتقل بالوفاة الى رجة الله تعالى مديونا مستغرقا ولم يدخل احد من الورثة تحت هذه الدين ومات عن أم وابن وبنت ثم بعد الموت أعنت الام جميع العبد في مرض موتها وهي مديونة مستغرقة أيضا فادعى العبدان العتق الصادر من الام صحيح والحال ان الاخت مالكة النصف لم تجز العتق الصادر من امها فهل يعتق العبدان يعتق منه مقدار ما رث من ولدها ان لو كان غير مديون ام لا يصح عتقها اصلا ام كيف الحكم في ذلك اقتونا على جميع ذلك ((الجواب)) عتق الام غير مصادف لملكها الاستغراق التركة بالدين كما أفاده السائل مشافهة والتركة المستغرقة بالدين تمنع الورثة من الملك فلا يصح حينئذ تصرف الام بالعتق والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي عن زوجة وثلاثة اولاد كوروزك من جملة مختلفاته جارية فأصابها بهض الاولاد خفية عن بقية الورثة وماتت فانت الجارية بولده منه فعلى من ترجع بقية الورثة بحقه من تلك الجارية والحال ان ذلك المستولد لا مال له وولده من تلك الجارية له مال وذلك الولد صغير تحت تصرف وكيله أو ضمو الجواب ولكم الاجر والثواب ((الجواب)) حيث مات المستولد فقير الا يرجع الشركاء على الولد وانما هم يخبرون بين العفوع عن اخيم في حصتهم أو تأخير المطالبة الى يوم القيامة ونسأل الله السلامة والله أعلم ((سؤال)) في عبد اشترته امرأة واستمر عندها مدة من الزمن ثم أعنته بحضرة شهود وولدت وكبلا عنها بكاتب حجة للعبد عند القاضي ثم ادعى أبو بنت بنت المعتقة بأن العبد لبنته لانها باعت جارية بنت بنتها واشترته بثمنها فهل تسمع دعواه ويرجع العبد في الرق ويطلق عتقها أم لا ((الجواب)) لا تسمع الدعوى في رد العبد الى الرق بعد اعاقته وأما ثمن الجارية فانه يرجع عليها لان الدراهم والدنانير لا تنعين بالتعيين الا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم ((سؤال)) في جارية تداولها الايدي حتى اشتراها رجل ثم أعنتها وأعتق معها ثلاثة أخرجهما لهم صرا باهمهم وماتت فبات الثلاثة وتخلفت الجارية بعدهم ثم قامت بينة انها حرة الاصل فهل هذه البينة تقطع استحقاقها من الصرا أم لا وهل يرجع لها نصيب المبتين أم لا اقتونا ((الجواب)) الذي يظهر انه لا يثبت لهذه الحرية الاصلية لانه يتضمن خروج الولاء عن السيد وهو لا يقبل النقص ولا وجه لهذا الثبوت المذكور من غير دعوى حتى يثبت عليه ذلك كما صرح به العلامة الحاتوني في فتاويه وطولا فحينئذ لا تقطع هذه البينة استحقاقها من الصرا المذكور ويرجع لها نصيب المبتين بشرط تقرير رولى التقرير فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي ولا ولد له وله أم وزوجة وأخت لام وولد عم وعنتها وأعتق ثلثي أمه أيضا فترزجت بواحد من العتقاء ولها منه ابن وبنت وماتت فهل للوارث الذي له الثلث منها ان يدعى على اولادها بأن لي في أمكم الثلث رلى ثلث في الميراث أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس كذلك بل اعلم ان هذه الامة كان الواجب عليها أن لا تزوج بغير اذن وليها وحيث وقع وجاءت باولاد كان حكم اولادها مثلها يعني ثلث الاولاد مما لولها فان ماتت عن وفاة ثلث قيمتها وثلث قيمة اولادها وجب أدؤها لورثة سيدها لانه بدل السعاية وان كان لا يبق الا بها فكذلك يكون لورثة سيدها وان زاد على جميع ذلك فالزائد ميراث لورثتها وان ماتت عن غير وفاة بجميع ميراثها لورثة سيدها ويجب على اولادها السعاية بجميع ورثة سيدها يقتسمونها ثلث قيمة الاولاد بالفريضة الشرعية هذا ما فهمته من قولهم معتق البعض كالمكاتب في جميع الاحكام الا في الرد للرق فتدبر والعلم بأمانة الله أعلم ((سؤال)) في رجل أعتق عبده في حال الصحة وأشهد على ذلك ثم عاش أربع سنين ومرض المعتق مرض الموت فجاء اليه ولده



وهو في شدة المرض وأهـ والله فطلب من أبيه العبد المذکور والحال ان الولد لم يعلم بالعتق المذکور فأعطاه العبد وأشهد له على ذلك ومات الرجل المعتق بعد ذلك في الحال فهل العتق الاول صحيح أم لا وهل للولد أن يملك العبد بهذه الصورة أم كيف الحال أقنونا ((الجواب)) العتق الاول نافذ صحيح وليس للولد أن يملك العبد المذکور بعد العتق المسطور باجاء الأئمة بل باجاء الامة بل باجاء الامم والله الموفق ((سؤال)) في هبة اشتراها رجل وعقب الشراء ملكه من زوجته بشهود فادعى العبد على المشتري انه أعتقه وأرخت الشهود وقت العتق فهل تسمع دعوى الزوجة بالملكية وإذا أرخت شهودها وأنه كان التملك لها قبل عتق المعتق فهل يثبت ثلث العبد لها أم لا أقنونا ((الجواب)) العبرة بالتاريخ السابق فان سبق العتق على التملك صح العتق ولا عبرة بالتملك اللاحق وان سبق التملك على العتق بأن قبلته وقبضته صح التملك ولم يصادف العتق محلا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل كبير له جلة من المالك والمعاين فاشترى عبدا فأعطاه لاحد العتقاء ثم ان ذلك المدفوع له العبد ضرب العبد فأسال دمه فعلم المالك ذلك فأخذ العبد منه ودفع له ثمنه ولم يرل عند سيده المشتري له ثم ان الرجل لما أعتق عبده أعتق من جلتهم هذا العبد وكتب له بذلك حجة وكتب اسمه في العساكر التوجيهية فصار عسكريا بموجب ذلك وعين له من الاوقاف الرومية شيئا له بعينه فهل بعدم موت السيد يصح دعوى الملكية فيه لاحد اما الرجل الذي كان السيد دفعه له ثم اشتراه منه أو غيره أم لا أقنونا ((الجواب)) العتق ماض ودعوى الملك غير مسبوقة والحالة ماض والله أعلم ((سؤال)) في مريض مرض الموت وقال لوصيه ان عبدى فلانا هو ابن ناس لا يحل بيعه مريد بذلك العتق وهو من ذمتى الى ذمتك ملعون من يبيعه ثم مات فهل يكون ذلك عتقا له اذا كان يخرج من الثلث والحال ان العبد بينة على ذلك أقنونا ((الجواب)) اعلم ان قوله هو ابن ناس من قبيل المشترك لانه كما ذكره في المناقش والمشارك ما يتناول افراد مختلفة الحدود على سبيل البدل اذ ما من فرد من افراد الا دمين حراً وعبداً الا وهو ابن ناس ثم قال وحكمه التوقف فيه بشرط التأمل ليرجع بعض وجوه العمل به اهـ فترجع في القضية وجه ايراده تحريره بقوله لا يحل بيعه ملعون بانه اذ المحرم انما هو بيع الحر كما ان بائعه ملعون على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فينتد يكون ذلك عتقا له ان كان يخرج من الثلث والا فصاحبه ويستعي فيما يني ان لم يعضه الورثة أو كانوا اصغارا فافهم والله أعلم ((سؤال)) في شخص أوصى في مرض موته بان عبده فلانا مدبر الى عشر سنين بعد موته بخدم ولده وبعد تمام المدة يكون حراً فهل بموته يعتق ويكون من جلة عتقائه ويستحق مع العتقاء وهو كاحدهم أم كيف الحكم أقنونا ((الجواب)) بعد مضي عشر سنين من خدمة ولده يكون حراً ويكون من عتقائه ويكون معهم مما هو باسهم من الوقف ان كان قال قاضيان رجل قال للمملوك اخدم ورثتي بعد موتى سنة ثم أنت حرقا بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعتق اهـ ويستحق مع العتقاء قال في الاسعاف رجل حر الاصل قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على موالى ثم من بعدهم على الساكنين تصح وتكون الغلة لكل من أعتقه الواقف ولكل من أدرك العتق بعد الوقف حتى يدخل فيه المعتق بعد موته من مدبريه وأمهات أولاده والموصى بشرائهم وعتقهم الخ والله أعلم ((سؤال)) في عبد ابق من سيده فأخذه رجل وباعه لرجل فاهتقه ذلك المشتري فجاء سيده العبد الذي ابق منه فقال هذا عبدى يتيته فقال المشتري أنا أعتقته فهل يسرى العتق أم لا أقنونا ((الجواب)) صحة عتق المشتري موقوفة على تنفيذ المالك بيع الغاصب فان أجازه صح واورده بطل وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو باطل كما صرح به علماءنا في باب بيع الفضولي عند قوله وصح عتق مشتري غاصب الخ والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وله عبد فأخذه وارثه على انه مملوك لم يعتقه سيده واستخدمه مدة من السنين في أنواع الخدمة كالسقاية ونحوها وكان يأخذ حصته ونفقه بناء على انه مملوك بطريق الارث ثم تشاجر معه فامر بالذهاب الى الدلال لاجل ان يبيعه فامتنع العبد وقال أنا حر أعتقنى سيدي مورثك فذهب الى القاضي وادعى ذلك وأقام بينة بذلك فحكم القاضي بعتقه فهل يرجع على هذا المستخدم باجرة مثل خدمته في هذه المدة وبمحضته ونفقه أم لا ((الجواب)) لا يرجع على المستخدم باجرة مثل خدمته



في هذه المدة باتفاق أئمتنا ويرجع بحسنه ونقره الثابت باسمه في الفتوى والله أعلم ((سؤال)) في أمه أعتقها  
سيدتها في صحتها ماتت من زوج وأخ فطالب كل منهما أن تكون العتقة تحت يده فهل تخير أم تخبر  
أفتونا ((الجواب)) هي حرة أجنبية لا يحل لواحد منهما الملو بها فكيف تكون عنده نعم يحل لها أن  
تزوج بايمها شاءت وإن كان في المنزل نساء تكون حيث شاءت منهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات  
وخلف جارية وبنتها خبث الرجل وعند الموت أعتق الجارية وبنتها في العصور مات في الصبح ثم له أخ وأم  
هل عتق الجارية وبنتها صحيح أم لا ((الجواب)) العتق صحيح فإن أمضاء الورثة صحت ولا يرجعون عليهم ما  
وإن لم يخرجوا من الثلث وإن خرجوا من الثلث لا يرجعون عليهم ما مطلقا وإن لم ينفذه الورثة يرجعون عليهم ما  
بالاستماع بما بقي من الثلث والله أعلم ((سؤال)) في حرة ماتت عن جارية وعليها بعض من الدين فبعد  
موت الحرة جاء شهود وشهدوا على الميتة أنها أعتقت الجارية في مرض الموت فهل يصح عتق الجارية  
أم لا ((الجواب)) عتق الجارية صحيح فإن لم يوف الدين إلا بقيمة الجارية يجب عليها السعاية لتكميل الدين  
وإن كان أكثر من قيمتها لا يجب عليها إلا قيمتها والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أوصت وهي مريضة بأن  
جاريته بعد وفاتها معتوقة والحال أن ثلث الجارية باقية في ذمة السيدة فأوصت لها ببعض أسباب ثم أنها  
عوفيت من ذلك المرض وهي باقية على تلك الوصية ثم مرضت مرضا آخر وأشهدت أنها باقية على وصيتها ثم  
ماتت كيف الحكم ((الجواب)) نعم الوصية معتبرة وعتق الأمة وتأخذ جميع الأسباب الموصى لها بها إن لم  
يكن وارث أو كان ونفذ وهو كبير وإن كان أكثر من ثلث المال وتقضي قيمة الأمة المذكورة من مخلف  
سيدتها وإن كان هنالك وارث ولم يخرج الجارية من الثلث ولم ينفذ الوصية فكذلك العتق ثابت ويرجع على  
الجارية بعد العتق فيما زاد على الثلث والحالة هذه فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل مرض وأعتق جميع  
مما ليكه ثم طاب وعاش أعواما ومات بعض عتقائه عروضا ثم مرض مرض الموت وأوصى لعتيقه فلان  
بدرهم وبعضهم بعرض ثم قال ثلث مالي لعتقائي أو لكل العتقاء فهل ما خصص به بعض العتقاء يقوم  
ويدخل في الثلث ويكون ما خصص به وما يخصه أيضا في الثلث أم لا أفتونا ((الجواب)) اتفقت كلمة العلماء  
أن المرض الذي لم يتصل به الموت كالهبة والعتق الواقع فيه يكون من جميع المال وكذا التملين المذكور  
من جميع المال وحيث أوصى في مرض موته لعتيقه فلان بدرهم ولا يخرج عرض ثم قال ثلث مالي للعتقاء  
فإن كل من تعينه شيء فهو له ثم يشتركون في باقي الثلث بالسوية على عدد رؤسهم وطريقه أن تقوم جميع  
التركة مع ما عينه للعتقاء فيخرج الثلث كما لا ثم يخرج منه ما خصصه ثم يقسم الباقي بين الجميع على عدد  
رؤسهم فيكون لمن خصصه منهم مزية على غيرهم هذا هو المفهوم من هذه الوصية والله أعلم ((سؤال)) في  
إجازة الورثة عتق مورثهم المبينة على ضيق الثلث إذا ظهر مال آخر للمورث تبطل الإجازة الأولى ويكون  
العتق حتى من ثلث المال الآخر أم تنفذ ويستحق من أعتق ثلث المال الذي ظهر إذا أوصى للعتيق  
بالثلث أفتونا ((الجواب)) الإجازة من الورثة ثابتة وبها يسقط عن ذمة العتقاء باقية المال ويظهر مال  
آخر يأخذون ثلثهم والساقط الأول لا يعود والله أعلم ((سؤال)) في امرأة أعتقت جارية لها في مرض  
موتها ولم يكن لها وارث سوى بنت المال وعليها ثمانية أحمدين من غن الجارية فهل تكون كالوصية من  
ثلث المال أو من الجميع وليس للميت شيء من الأسباب غيرها أو ضوا ((الجواب)) الجارية المذكورة  
حرة ولكم أن تسعي في الدين الذي على سيدتها إلى أن يبلغ قيمتها والافتق القدر المذكور وهو الثمانية  
الأجر المذكورة والمسئلة وتطأ أثرها صريحة في الفتاوى والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها جارية وأعتقها  
وكانت عليها وكبلا وأشهدت على نفسها باني قد أعتقت الجارية الحبشية خضراء اللون واسمها خضراء  
على ما شهدوا بها خضراء وأسمعت الشهود وكتبت لها ورقة من ثلث الساعة من سنة ثمان وثمانين وألف  
إلى تاريخ الآن أفتونا ((الجواب)) العتق الصادر صحيح واقع ثابت باجماع العلماء بلا ريب ولا شك والوكالة  
المذكورة غير لازمة والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت خلفت زوجا وبنتا من رجل  
آخر وأولادهم لها جارية فالرجل يدعي أن الزوجة أعتقت الجارية في حال مرضها ولم يسمع أهلها وأولاد  
عنها بالعتق وهم عندها من حال مرضها إلى الموت فهل تسمع دعوى في أن الجارية معتوقة أم لا وما يخص



كلام من الورثة أقنونا ((الجواب)) حيث أقر الزوج يعتق الامة سقط استحقاقه منها وعتق ربها الذي من جانبه والباقي رزق عند الامام الاعظم ان لم تقم بينة طائلة على العتق وان قامت البينة العادلة على طبق الدعوى ولم يعضه بقية الورثة فهي حرة من ثلث المال وان لم يكن للبينة مال غيرها تسمى في ثلثي استحقاقها وهو الثلثة ارباع ويقسم بين البنت والاخ للبنت ثلثا وللأخ ثلثه واما باقي الميراث قسمته للزوج الربع وللبنات النصف وللأخ الربع فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى أمة مع ابنها فوطئها بخائن منه فولدت فان ابنه فقال بنوعمه لاشئ لأمه ولا لأخيه وأرادوا بيعه كيف الحكم أقنونا بالبيان الشافي ولكم الجنة ((الجواب)) للام الثلث لانها بموت سيدها صارت حرة وورث الاخ أخاه لأمه فعتق عليه بمجرد دخوله في ملكه وحين مات أخوه كان حرا وهو أخوه لأمه فله السدس والباقي وهو النصف للعصبة يقتسمونه حسبما يقتضيه القانون الشرعي والله أعلم ((سؤال)) في امرأة اشترت أمة مع ابنها فماتت الام وبقي الغلام عند سيده فمات وبقي في يدها ثم باعته ابنها لرجل آخر فوالغلام ببعض المسلمين فقالوا له أنت عند هذا الرجل فقال باعني سيدي له فقالوا له أنت حر من أحرار المسلمين ونحن نشهد على سيدي ثلثا أنها اعتقتك فهل له دعوى وتقبل شهادة هؤلاء الناس أم لا أقنونا ((الجواب)) ان ادعى الغلام المذكور ورفع أمره لحاكم الشرع فبطلت شهادته هؤلاء المسلمين ولا يقال انها تعريض شهادة بل أداء مثل هذه الشهادة واجب كما صرح به في فتح القدير والبحر الرائق ونقله عنه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له جارية فرضت فلما أشرقت على الموت قال سيدها ان ماتت جاريتي هذه فهي حرة فبرئت من ذلك المرض الذي صدر فيه تعليقه فهل تعتق الجارية أم يجوز له ان يبيعها بعد ذلك ينو ((الجواب)) ليس هذا تدبير اوله ببيعها لان التدبير تعليق العتق بموت المولى فلو علقه بموت غيره لا يكون مدبرا واما التعليق في هذا محال لان بالموت لا يوصف بحرية ورق والمسئلة شهيرة في بابها والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى جارية من آخر واستلمها وذهب بها الى داره وبعد ان ذهب بها الى داره قالت له الجارية كيف تشتريني وأنا حرة بنت ناس وعند دعواها حضرتها من ودخلوا بينهما وقال المشتري ان كانت حرة أو غير حرة فهي معقوفة فهل يجوز قول المشتري قبل ان تدعى ويثبت عتقه أم لا أقنونا ((الجواب)) فقد عتق المشتري بقوله فهي معقوفة ولا يحتاج الى دعوى والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل أوصى وهو يبيد العتقة والعاقبة على ان من بعد عينه جميع ما يملكه من عبيد عتقاء ولهم الثلث من ماله والعتقاء خمسة منهم أربعة الذين دبرهم من بعد عينه وواحدة معقوفة في حياته قبل وفاته بربع سنين وزوجها ثم توفي الرجل ولم يثبت الورثة عتق المدبرين الا من ثلث ما أوصى به لهم سيدهم ولم ينف قسم ما خصهم من الثلث أنما لهم فهل لهم ان يأخذوا قسم ما خص العتقة من الثلث ليوفي أنماهم من حصصها مع انها معقوفة في حياة سيدها أم لا أقنونا ((الجواب)) قوله ان من بعد عينه جميع ما يملكه من عبيد عتقاء ولهم الثلث من ماله وكان المملوكون عبيدا أربعة وواحدة جارية معقوفة في حياته فانه لا حصص لها في الوصية قطعا لقوله على ان جميع ما يملكه من عبيد عتقاء ولهم الثلث أضاف ثلث الثلث الى من أعتقهم بعونه وهم العبيد المصروح بوصفهم الخاص ولانه لم يصرح بذكرها ولا هنا وصف عام يشمل المذكور والانات كعتقاء حتى تدخل تحت ذلك العموم فتستحق في الوصية المذكورة شيئا فثبتت عتق العبيد الأربعة ثم يقسم الثلث عليهم بعد تقويمهم في الميراث ثم ينظر في حصص قيمته كل واحد منهم والى حصته من الثلث فانقص يسعى فيه للورثة ان لم يخرج وان خرج أو أجازوا وهم كبار فيها ونعمت ولا شئ للامة المذكورة بحال والله أعلم ((سؤال)) في امرأة اشترت جارية من رجل بثمن معلوم وسلمت نصف ثمنها فطلبها البائع بالنصف الباقي فجرت عن تسليمه فجاءت الى جماعة من العبيد المعنوقين وهم من جنسها فقالت لهم أعينوني في ثمن هذه الجارية بالنصف الثاني فقام الجماعة ونشروا في النصف الثاني كل بقدرته وسلموا النصف الثاني ولم يكن على وجه البيع بل هبة ومعونة فبعد مدة ذهب رجل منهم للقاضي وأعتق الجارية بحجة شرعية ولم يدر المرأة بالعتق وادعى المعتق ان الجارية آلت اليه باسراء من الجماعة الذي شاركوها في ثمن النصف وهو غير صحيح

قوله وان لم يكن للبينة مال غيرها  
الح هذا الكلام لم يظهر لنا معناه  
ولعل الصواب ان يقال وان لم يكن  
للبينة مال غيرها تسمى في ثلثي  
قيمتها للورثة ويقسم مال السابعة  
أربعة ارباع ربع للزوج والثلثة  
ارباع قسم أثلاثا ثلثا للبنت  
والثلث لاولاد المقتات مل وراجع  
اه معصه



والحرمة معها مشهور على أصل البيع وعقده أنه لها فينوالها هل العتق صحيح أم فاسد وهل الجارية ترجع  
 لسيدها أم لا والجماعة الذين اشتركو في غن النصف الثاني فلو قسمهم مفرقة سلوها على حساب المحلقة  
 وكان الاجر اذ ذاك صرفه بربعة ذهب عديدية وهي مائة وستون محلقا فحاسبوا على هذا بالحلقة فان  
 لزمتها الذي سلوها تعبد مثل ما سلوا أم على حساب الآتي اقتونا ((الجواب)) حيث اشترت المرأة  
 الجارية ثم طلبت من هؤلاء المعتوقين الا ماله لا يكون لهم فيها ملك بذلك ولا يصح بيعهم للمعتق فلم  
 يصادف العتق محلا ولا اعتاق انما يصح من مالك الا ان يظهر خلاف ذلك فيجوز فيه الحكم الشرعي  
 بمقتضاه فان ثبت عدم هبة الجماعة بل كان قد باعت لهم نصف الجارية ثم اشترى المعتق منهم كافي السؤال  
 بنصف عتق النصف ثم المرأة ان تعتق أو تدبر أو تكتاب أو تنسحق والولاء لهما أو ضمن المعتق لو موسرا  
 وبرجع به المعتق على الجارية والولاء له وهذا عند الامام الاعظم وان صحت منهم هبة الدراهم التي جمعت  
 واستعانت بها على وفاء نصف القيمة فلا كلام وان كان ذلك قرضا يجب عليها ان تعطي شريفة قيمة  
 المحلقة اليوم ولا تعطي محلقة وان كانت هي الواجبة خوف الربا لعدم مماثلة المحلقة وزنا فلذا أمرنا  
 بتسليم الذهب فانهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل معسر وعنده عبد وأخرجه في الدلالة وبعد تعرض له  
 رجل وادعى فيه العتق فوصلوا الى القاضي فعتق عليه عتق جبر فهل يجوز للمدعيون عتق اقتونا  
 ((الجواب)) نعم يعتق عليه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له عبد والعبد مراهون في دين شرعي على سيده  
 وأخرجه الى الدلال وجاءت بينه تشهد على ان العبد معتوق فهل سيده عتقه وهو مدعيون أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) نعم العتق صحيح نافذ قال في القدوري وان أعتق الراهن عبد الرهن نفذ عتقه فان كان  
 الراهن موسرا والدين حالا طوبى باداء الدين وان كان الدين مؤجلا أخذ منه قيمه العبد فجعلت وهنا  
 مكانه حتى يحل الدين وان كان معسرا سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين فقطضي به الدين انتهى والله  
 أعلم ((سؤال)) في امرأة اعتقت أمه لها أعطاه اياها زوجها في حال الصحة والعافية ثم توفيت لا عن مال  
 فلم يجز الزوج العتق والمرأة طفل هل ينفذ العتق أم لا اقتونا ((الجواب)) العتق صحيح نافذ لا يحل لمسلم  
 يؤمن بالله ان يملكها والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل أوصى في مرض موته وأحضر  
 شاهدين عدلين وحضر ثالث اسمه المصري والرجل عبد وجارية فاعتق الجارية دون العبد ثم مات  
 الرجل فجاء المصري الى العبد وقال له أنا شهد بعتقك فدخل العبد على شريف فطلب الشريف الورثة  
 وأمرهم انهم لا يبيعونه فأحضر الورثة العدلين فلم يشهدوا بالعتق فرد الشريف شهادة المصري فتقام به  
 الورثة ثم بعد مدة أحضر العبد شاهدا آخر مع المصري ولم يكن حضر الوصية ودخلوا على شريف آخر فنفى  
 شهادة العدول وقبل شهادة المصري وصاحبه فهل يثبت العتق المذكور مع مخالفتهم شهود الوصية أم لا  
 اقتونا ((الجواب)) العتق مما يشكر لانه من الاقوال فان شهد عدلان من المسلمين عند حاكم شرعي  
 بعد دعوى العبد وشهدا بعتق العبد من سيده تقبل ولا ترد لخالفه شهود الوصية والحالة هذه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل له عبد فقدمه مدة من الاعوام فبعد سأل جماعة من أصحابه عن العبد هل هو معتوق  
 أم لا فقال سيده هذا العبد أخى وأبى وولدى فهل يثبت عتق العبد بهذا القول أم لا اقتونا ((الجواب))  
 نعم يعتق كما صرح به في تنوير الاصار والله أعلم ((سؤال)) في رجل زوج أم ولده من آخر فجات بولدها هل  
 يكون حرا لايه أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) هو كأمه يتصرف فيه سيدها ما اجازة واستخدا ما  
 وعنفار يعتق بموت سيدها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له عند آخر دين فطلب الدائن ماله  
 من عند مدونه فقال المدعيون اشترى هذا العبد مني بكذا فاشتراه ثم استأجر البائع العبد من المشتري ثم بعد  
 مضي مدة الاجارة جاء سيد العبد يطلب عبده وكانت والدته البائع حاضرة فقالت للرجل يعني العبد فباعها  
 اياه واستلمته منه ثم بعد ثلاثة أشهر مات الولد وبعد سنة جات والدته الولد الى البائع وقالت ان العبد  
 الذي بعته اياه معتوق اعنته ابني فهل لها دعوى أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تسمع دعواها العتق لانها  
 ليست بدعوى حربية وايضا فهي تسمى في نقض ما تم من جهتها وان ادعى العبد ذلك لا تسمع دعواه الا اذا  
 أتت ببينة عادلة ان سيده أعنته وان لم يكن شيء من ذلك فالام تؤخذ باقرارها انه معتوق ابنها ويعتق عليها

٣ (سؤال) في رجل أعتق عبدا  
 قبل موته بمدة مدبرة ادعى ابنه في  
 العبد وان عتق ابيه لم يصادف  
 محلا لانه عتق عبدا حتى بعد موته  
 ولم يخرج الى مبرأ تامنه وهي بنت  
 الرجل المعتق فهل تسمع دعواه أو  
 العتق المذكور صحيح اقتونا  
 (الجواب) العتق صحيح نافذ ولا  
 شيء للاخ في مبرأ أخيه والميراث  
 كله لايها في الصورة المذكورة  
 والله اعلم



ولا ترجع على البائع بشئ في الصورة المشروحة والله أعلم

### ﴿باب التدبير﴾

﴿سؤال﴾ في امرأة قالت بحضرة زوجها ورجل آخر دبرت هذه الجارية ثم باعها الرجل آخر ثم أنكز عليها الناس كيف ينبغي جارية دبرتها خافت من الله تعالى وأرادت أن ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعي وتردها فهل تثبت دعواها بشهادة زوجها ورجل آخر أم لا اقتونا ﴿الجواب﴾ البيع المذكور فاسد يجب رده وشهادة الزوج على امرأته مقبولة والحالة هذه والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل دبر أمة في مرض موته وعليها مصاغ وكسوة لها غن كثير هل يكون ذلك تابعا لها بعد موت السيد أم لا وهل التدبير في مرض الموت يكون من الثلث أم كيف الحال ﴿الجواب﴾ بموت السيد تعتق المدبرة ولا غنك غير ثيابها التي عليها والمدبر يكون من ثلث المال سواء كان في الصحة أو في مرض الموت والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل اشترى جارية ثم دبرها فظهرت منها جبانة غير ملائمة للشرع وعصت سيدها فرجع في كلامه وهو تدبيرها فهل له ذلك أم لا اقتونا ﴿الجواب﴾ التدبير نافذ ولا يجوز له بيعها والحالة هذه والله أعلم ﴿سؤال﴾ في مريض قال لرفيقه ان مات من مرضي هذا فهم أحرار وان طافني الله فهم رقيق فما الحكم في ذلك اقتونا ﴿الجواب﴾ أجب) الخطيب محمد بن أبي الغيث المالكي بقوله الحمد لله اذا قال الانسان في مرضه اذا مات من مرضي هذا فريقي حروا فان طافني الله سبحانه وتعالى فليس بحر لم يلزم قائل ذلك اعتقبت ولا تدبير على رفيقه يتصرف فيه بافواج التصرفات من بيع وهبة وغير ذلك من أنواع التصرفات وكتبه أفقر الورى محمد بن أبي الغيث المالكي المدي في لطف الله به ﴿وأجبت﴾ ان مات من مرضه ذلك ورفيقه في ملكه اعتق من ثلث المال وان برئ يتصرف فيهم كيف شامو ينقطع حكم التدبير والله أعلم ﴿سؤال﴾ في امرأة دبرت أمة في مرض موتها بقولها فلانة جارية مدبرة بشرط ان تخدم أمي الى أن تموت أمي ثم بعد موتها تكون الامة معتوقة والحال ان المعتقة انتقلت الى رجة الله تعالى فهل تعتق الامة مادامت الام موجودة أم بعد موت الام اقتونا ﴿الجواب﴾ لا يصح هذا التدبير وتكون الامة من جملة الميراث قال السرخسي في المبسوط واذا قال أنت سر بعد موت فلان لم يكن مدبرا لان موت فلان ليس بسبب للخلافة في حق هذا المولى ووجوب حق المعتق باعتبار معنى الخلافة فاذا لم يوجد ذلك لم يكن تدبرا والى هذا أشار فقال ألا ترى ان فلانا لومات والمولى حتى عتق العبد ولا خلافة قبل موته ولومات المولى وذلك الرجل حتى صار العبد ميراثا للورثة فكيف يكون مدبرا ويجري فيه سهام الورثة والصورة ما شرح والله أعلم ﴿سؤال﴾ في عبد دبره سيده منذ خمس سنين وله شهود على ذلك ثم انه ملكه زوجته خوفا من صاحب الدين فهل يجوز بيعه أم لا اقتونا ﴿الجواب﴾ بيع المدبر باطل باتفاق أئمتنا كما في جميع المتون والتعليك المذكور غير موافق للقوانين الشرعية والحالة مشرح والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل دبر جارية على أولاده وهم ثلاثة ذكور فاصابها واحد من الاخوة بعد موت المدبر خفية من أخويه المشار كين له في التدبير عليهم فخاف بولد منه فباحكم ذلك الولد وكيف صار حكم تلك الجارية وكيف خلاص الاخوين بحقهم من التدبير أروضوا الجواب ولكم الابروا الثواب ﴿الجواب﴾ التدبير المذكور غير معتبر شرعا والامة المذكورة ميراث للورثة كما في المبسوط مطولا وحيث كانت ملكا لاولاد الثلاثة واستولدها أحدهم وادعاه ثبت نسبته منه وصارت أم ولد له وضمن لكل واحد من أخويه ثلث قيمتها وثلث عقرها ويتكرر العقر بتكرار الوطأت ولا يضمن قيمة الولد والحالة هذه والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل أوصى في مرض موته ودبر بعض مماليكه وبعضهم لم يدبرهم وقال بأنهم يباعون ويدبرهم ما بقي في ذمته ثم بعد يوم حرر من المدبرين نفرين وأوصى بثلث ماله للعقلاء ثم بعد موته أورد وكيل العقلاء بان أحد المماليك الذين أوصى سيدهم ببيعهم انها مدبرة والحال ان الشهود مختلفون في أداء الشهادة واحد منهم يقول بانها معتوقة منجزة وواحد منهم يقول بانها مدبرة فما حكم الله فيها هل هي مدبرة أو معتوقة أو مملوكة أو تعتق من رأس المال أو من الثلث اقتونا ﴿الجواب﴾ ليست هي معتوقة ولا مدبرة بل هي مملوكة تباع ويقتضى بثمنها ما بقي من الدين قال في المبسوط واذا شهد انه دبر عبده



وشهد آخرانه اعتقه فالشهادة باطلة لانها اختلفا في المشهود به ولا يتمكن القاضي من القضاء بشئ اذ  
 ليس على واحد من الامرين شهادة شاهدين انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لعبد له مملوك أنت  
 بعد ست سنين حر لله تعالى وأنت مدحال القول على ذلك نخدمه العبد نحو أمره سنة وأشهر ثم ادعى الحرية  
 والعنق بتنا وشهد الشاهد ان باليت فقال السيد بل أنت حر بعد ست سنين فقال العبد بل بعد خمس سنين  
 وصادق سيده على الخمسة فلم تطابق الشهود دعوى العبد بعد الاقرار فهل العدة باقرار العبد ولا عبدة  
 بالشهود فيخدم سيده تمام المدة ثم يعتق أم العبدة بالشهود أم كيف الحكم في ذلك أقنونا ((الجواب))  
 حيث أ كذب المدعي وهو العبد فهو مدع لا تقبل شهادتهم ويكون مدبراً تدبيراً مقيداً الى انتهاء المدة  
 المذكورة والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لعبد له هو وولدي لا أبيعهم هل يعتق عليه أم لا ((الجواب))  
 نعم يعتق عليه عند الامام الاعظم وان كان لا يولد مثله مثله كما هو مشاهد والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 مرض ولم يكن عنده شئ من الذرية وعنده ارقاء فقال يكون ارقائي عتقا قبل موتي بأربعين يوماً فاشفاه  
 الله وقام من مرضه ثم انه رأى في عبده وجاريتته الخيانة والفساد فهاهم ولم ينتهوا ولم يعتلوا أمره وادعوا  
 العنق ولم ينقادوا للسيد بحال فهل يثبت عتقهم بهذه الصورة أم لا وهل للسيد بيعهم والتصرف فيهم  
 والتبديل والاستخدام أم كيف الحكم أقنونا ((الجواب)) هذا تدبير مقيد فلا سيد البيع والاستخدام  
 ولا يثبت عتقهم بالتدبير المذكور وفي المسئلة كلام طويل أحببنا اثباته تكية لافائدة هذا من قبيل  
 التبيين أو الاستناد \* (الاحكام الاربعه) \* قال في المستنصفي الاحكام تثبت بطرق أربعة الاقتصار  
 كما اذا انشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جنة والانقلاب وهو انقلاب ماليس بعلة علة كما اذا علق الطلاق  
 أو العتاق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ماليس بعلة علة والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند  
 وهو ان يبين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات عملاً عند أداء الضمان مستند الى وقت وجود  
 السبب وكأنه صاب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستند الى وقت وجوده وكطهارة المستحاضة  
 والمتميم تنتقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند الى وقت الحدث ولهذا اقلنا لا يجوز المسح لهما  
 والتيسين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتاً من قبل مثل أن يقول في اليوم ان كان زيد في الدار  
 فانت طالق فتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكذا اذا قال لامرأته  
 اذا حضت فانت طالق فرأت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة أيام فاذا تم ثلاثة أيام كمننا  
 بوقوع الطلاق من حين حاضت من الاشياء من الجمع والفرق في الاحكام الاربعه \* صحيح قال لعبد له أنت  
 حر قبل موتي بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله يعني رجل صحيح قال لعبد له هذا الكلام ثم مات بعد  
 شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قول أبي  
 حنيفة يستند الى أول شهر قبل الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت كذا في الحاشية من الدرر والغرر  
 في كتاب التدبير ولو قال أنت حر قبل موتي بشهر فليس مدبراً لانه ما أضاف العتق الى الموت أصلاً بل أضافه  
 الى زمان موصوف بأنه قبل موته بشهر من وقت التسليم وهذا أيضاً يحتمل الوجود والعدم لجواز ان  
 يموت قبل تمام الشهر من وقت الكلام فلا يكون مدبراً للحال وادامضى شهر قبل موت المولى وهو في  
 ملكه ذكر الكرخي في مختصره انه مدبر في قول أبي حنيفة وزفر وعند أبي يوسف ومحمد لا وعلل القدوري  
 لابي حنيفة انه لما مضى الشهر صار كأنه قال قبل مضى الشهر أنت حر بعد موتي وذكر في الجامع انه  
 لا يكون مدبراً ويجوز بيعه ولم يذكر الخلاف وهذا هو الصحيح اما على قول أبي حنيفة فلان المدبر اسم  
 لمن علق عتقه بطلاق موت المولى وههنا ما أضاف العتق الى الموت أصلاً بل أضافه الى أول الشهر وكذا  
 حكمه عند أبي حنيفة يثبت من أول الشهر بطريق الظهور أو مستند اليه والثابت بالتدبير يقتصر  
 على حال الموت ولا يستند وجهان ان ماد كره القدوري لابي حنيفة من التعليل غير سديد وأما على  
 قولهما فقد ذكر في النوادر انه يصير مدبراً مطلقاً ووجهه انه لما مضى الشهر ظهر ان عتقه تعلق بطلاق  
 موت المولى فصار كأنه عند مضيه قال أنت حر بعد موتي فصار مدبراً مطلقاً وأما على ظاهر الرواية  
 عنهما فلا يصير مدبراً لانه ما علق عتقه بالموت بل بشهر متصل بالموت فيصير كأنه قال أنت حر قبل



موتى بساعة من البدائع من كتاب التدبير في الورقة الثانية انتهى من فتاوى المرحوم مصطفى افندي  
مفتي أسكوب وبهذا ظهر عدم صحة التدبير أصلاً وهما باقيا على الرق وله بهما والحالة هذه والله  
أعلم ((سؤال)) في رجل وطئ جارية زوجته فاحبلها ثم اشتراها فهل يثبت نسب الولد أم لا ((الجواب))  
نعم يثبت نسب الولد وتكون الامة أم ولد له والحالة هذه قال في تبيين الكثر ولو استولد جارية أحد  
ابويه أو امرأته وقال ظننت أنها فتحت لي لم يثبت نسبه منه ولا حد عليه وإن ملكه يوم اعتق عليه وإن ملك  
أمه يوم لا نصيرام ولد لعدم ثبوت نسبه انتهى ٣١ أي أن ملك أمه وحدها دون الولد لا نصيرام ولده وأما إن  
ملكها مع ولده نصيرام ولده كما يثبت نسب الولد منه لقول صاحب التبيين قبيل هذا ولو ولدت منه جارية  
غيره وقال أحلها لي مولاها والولد ولي وصدة المولى في الإحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فان ملكها  
يوم يثبت نسبه وصارت أم ولد له وهذا صريح في ما نحن فيه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في حرمة لها ولد  
وبنت من رجل وولد وبنت من رجل آخر ولها جارية فأتت الحرمة وقد برتها على الولد والبنت المتأخرين  
أي على بلوغهما فأتت الجارية وخلفت تركه فهل تركها للذين دبرت عليهم أم أولهما وللأوليين اقترونا  
((الجواب)) المدبرة لا تملك شيأ وهي كالقبة والمال الذي تحت يدها والأولاد سيدها ينقسم على ستة أسهم  
بين جميع الأولاد لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم واحد والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي وله ورثة وخادم  
والحال أن الخادم يدعي العتق من سيده بأنه أعتقه في حال صحته وأقام على ذلك بينة ولكن أحد الشهود  
يشهد بأن سيده الخادم أخبره بأنه ابن ناس فهل يثبت عتق الخادم بشهادة أحد الشاهدين على هذه  
الكيفية أم لا اقترونا ((الجواب)) قوله بأن سيده الخادم أخبره بأنه ابن ناس هذا كقول إنسان جميع أولاد  
آدم وأولاد ناس حرهم ومملوكهم فيكون من المشترك قال في المنار وأما المشترك فأتناول أفراداً مختلفة  
الحدود على سبيل البدل وحكمه التوقف فيه بشرط التأمل ليتخرج بعض وجوهه لأعمل به وقال شارحه  
الفاضل ابن نجيم فلأوصي لمواليه وهم له من الطرفين توقفت إلى بيانه وإن مات بلا بيان بطلت الوصبة  
انتهى وبعوت السيدات البيان فطلت الشهادة وشهادة الواحد العدل كالدعم انتهى والله أعلم ((سؤال))  
في امرأة كانت مريضة فنادت جماعة من المسلمين وقالت هذا العبد وهذه الجارية مدبران ثم أخرجت بعض  
أسباب وسلمتهم مقطوعاً ومبا والباقي من الخواجج قالت شيلوهم للمدبرين ثم أخرجت من المرض فلا تن  
تربطهم بعد التدبير ونسلم الخواجج فهل لها ذلك أم لا اقترونا ((الجواب)) ليس لها بيع المدبرين ولها أخذ  
جميع أسبابها وبيعها والله أعلم ((سؤال)) في امرأة دبرت عبداً وجارية وهي مريضة على أن بعد موتها  
يكونان حريين وإن برئت لها التصرف فيهما ثم ذكر في السؤال الأول ((الجواب)) هذا تدبير مقيد ولها  
التصرف فيهما بالبيع وغيره والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لخادمه أنت مدبر بحضرة رجل كان له عليه  
دين خوفاً من صاحب الدين أن يتعلق بالخادم ثم بعد ذلك احتاج الأمر واضطر إلى البيع أعني الخادم  
فهل يجوز له البيع أم لا اقترونا ((الجواب)) لا يجوز له البيع والتدبير صحيح نافذ يعتق بعد موته يستخدمه  
مادام حياً والله أعلم ((سؤال)) في رجل قبل له وهو في مرض موته وهو مقل غير أن في لسانه ثقل أوص  
فأمر باحضار بيت مالهم وكاتبهم فسموا له ماله كما ليك وقال له مدبرين فقال نعم وبعضهم لم يرض بتدبيره وهو بعد  
المدبرين يسيده واحداً بعد واحد فقبل له هؤلاء بصبروا بعد ذلك فقراء توصى لهم بثلاث مائة فأجاب بنعم  
وأدخل غير مدبر يفي الثلث بقول بعض الحاضرين له فأجاب أيضاً وأوصى كاتب بيت المال بقوله له اجعل  
بالك امرأاً بردها عليه ثم قبل له أي شئ بقى فقال الله يكون عوني وعونكم وبقي في قيد الحياة مدة خمسة  
أيام أو أكثر وسد بعض ديون عليه كانت بذمته واشترى أردين جبالينه ثم انتقل إلى رحمة الله تعالى فما  
الحكم في ذلك اقترونا ((الجواب)) التدبير صحيح لأن قوله نعم في جواب تسجيتهم والسؤال عن تدبيرهم فكان  
تدبيراً لأن السؤال معاد في الجواب والبعض الذي لم يرضه حيث كان معيناً كما أفاده المسائل خرجوا عن  
التدبير وهم مملوكون وقول الحاضرين توصى لهم بثلاث مائة فقال لهم نعم هذا صيغة المضارع وهي وعد  
لا يقع به وصية عند كثير من العلماء وعند بعضهم أن أريد به الحال يكون وصية صحيحة وحيث أدخل غير  
مدبر فيه في الثلث وهناك شهود ففهم الموصي به والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة دبرت جارية لها

٣ وفي الهندية في باب الاستيلاء ولو  
وطئ جارية امرأته أو وطئ جارية  
والده أو جده فولدت وادعاه لا يثبت  
النسب ويندرى عنه الحد فان  
قال أحلها لي المولى لا يثبت النسب  
الا ان يصدقه المولى في إحلالها  
وفي ان الولد منه فان صدقه في  
الامر ين جميعاً يثبت النسب والا  
فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية  
يوم من الدهر يثبت النسب كذا  
في فتاوى قاضيجان انتهى كذا  
بهاش الأصل



تدبير مطلقا والسيدة مريضة ثم عوفيت وباعتها بعد مدة ثم ظهر للمشتري بعد شهر انها مدبرة فطالب  
سيدتها بالثمن فانكرت بانها ما دبرت فأورد عليها المشتري شهودا فهل ترد عليها الجارية أم يصح البيع أم لا  
افتونا (الجواب) حكم المدبر تدبير مطلقا انه يعتق بعوت المدبر ومادام سيدة حيا يستخدمه ويؤجره ويوطأ  
الامة ويرزقها ويملك مهرها وجميع اكسابها وليكفها الاتباع ولا تذهب ولا ترهن ولا تخرج من المالك الا  
بالاعتاق كافي جميع المتون فاذا وجد المشتري شهودا ارد على سيدتها ولا يصح البيع المذكور وبأخذ  
الثن والله اعلم (سؤال) في امرأة تركية قال لها زوجها في مدة مرضها دبري جاريته فقالت ما أعرف  
ما تقول فلحقها اللفظ التدبير فقالت هي كما تقول فبعد ما زالت شدة مرضها قال لها بعض الشهود أنت  
دبرت جاريته فقالت من فقال لها أنت فقالت لا وان قلت فقد رجعت فهل تكون مدبرة في هذه الحالة  
ويصح تدبيرها أم لا افتونا (الجواب) راجعت كثير اجماعا عندى من المطولات فلم أجدها المسئلة  
بهيمن اصرحة منصوبة ولكن الشواهد التي تفيد الحكم الذي يطعن به قلب الفقيه فلا يتوقف في  
انه لا يثبت بذلك التدبير لوحده منها ان المرأة المريضة من الاروام ولسانها غير لسان العرب والصيغة  
عريضة وهي وان كانت لا تستعمل التدبير بغير هذه الصيغة في العريضة والتركية واسكن الغالب  
على حال النساء الجاهل ولا بد من معرفة معنى اللفظ المتكلم به ومنها انها مغلوقة العقل لشدة المرض كما  
أفاده في السؤال وحكم تصرف المدهوش معلوم امامه ان الاول فقد قال في الفتاوى الهندية لو قال لها  
اختلعي نفسك بكذا ثم لقنها بالعريضة حتى قالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك الصحيح انه لا يتم الخلع ما لم تعلم  
المرأة ذلك كذا في محيط السرخسي وامامه ان الثاني فقد ذكر مسألة المدهوش في مواضع متعددة من  
الفتاوى الخيرية فقال في بعضها راعى انهم اجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان طلاقه  
بسبب سكر عاها ومعصية انتهى ولا ريب ان الطلاق والعناق والتدبير من أنواع التصرفات المنوطة  
بالعقل فاذا كانت في حالة لا تفي ما تقول ولا تفهم ما يقال لها كما هو مفهوم من قوله فقال لها أحد الشهود الخ  
ومن جوابها له بقولها من قال ذلك ثم قولها له لا وذلك انما خرج مخرج الانكار والذي يظهر والله الموفق انها  
مصدقة بيمينها لما قال في الخيرية قطهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله  
بيمينه الخ ولا تكون الامة مدبرة وأما قولها وان قلت فقد رجعت فهذا كلام لا فائدة فيه وهذا ما ظهر لي  
والعلم أمانة والله أعلم (سؤال) في رجل قال في وصيته جاريته فلانة مدبرة مطلقا ثم بعد ذلك خالفت  
سيدتها هل يجوز بيعها أحد من أئمة الحنفية أم لا افتونا (الجواب) اتفق علماء مذهب الامام أبي  
حنيفة على عدم جواز بيع المدبر المطلق والله أعلم (سؤال) في رجل قال في مرض موته عبدي فلان  
مدبر الى تمام سبعة عشر سنة ويعتق فهل يكون مدبرا ولا يصح بيعه ويعتق بعد المدة المذكورة أم لا واذا  
صح كونه مدبرا ومات سيده وترك ورثة فهل عليهم نفقته الى مضي المدة واذا كانت عليهم فانفق الوصي  
عليه من مالهم فهل له ذلك أم لا افتونا (الجواب) قال في البحر وليس من التدبير أنت حر بعد موتى بيوم  
أو شهر وهو أيسر بالعنق حتى لا يعتق بعد موت المولى ومضى اليوم ما لم يعتقه الوصي ويجب اعتاقه  
فبعثه الوصي أو وارثه كذا في المجنبى ولبيده بيعه فان مات قبل بيعه فانه يخدم أولاد سيده وينفق عليه  
وصيه من مالهم ويؤجره وتكون أجرته لهم كغيرها من منافعه والحال ماد كروا الله أعلم (سؤال) في  
رجل مات عن ابن وجارية يملوكه أوصى انها بعد بلوغ ولده وخدمته الى البلوغ تكون معتوقة وأوصى  
لها من ماله بشئ وليس مال الا تخل قليل لا غير والجارية لا تنفع للصغير منها بل وكيفية قائم بخدمة وعلى  
الميت ديون فهل تباع الجارية لعدم نفقها أم تعتق حال موت سيدها وكيف حكم مصرفها ومصرف  
القاصر افتونا (الجواب) حيث لم يكن للقاصر من الجارية المذكورة نفق فان الوكيل يؤجرها من  
آخر وأجرها للقاصر ولا يبدل الى يدها حيث تخرج هي وجواز عتقها من الثلث بعد الدين وبصرف عليها  
الوكيل من أجرها ومصرفه من ماله بقدر كفايته حسب اراء الوصي من غير اسراف ولا تقير والحالة  
ما شرحه الله أعلم (سؤال) في رجل أوصى في حياته في كمال صحته وعاقبته ان الذكور والاناث قبل  
موتى باربعين يوما من الخدم يكونون أحرار الوجه الله تعالى ثم بعد اسنتى عنده من الموت بعض



المذكور والانات يباعوا بعد موتى ولا يكونوا من جملة عتقائى وهذا القول الثانى وهو الرجوع صدر منه منذ خمسين يوماً فهل يصير الذين رجع عنهم مملوكاً أم يصيرون عتقاء اقتونا (الجواب) حكم المدبر المقيّد ان لسيده بيعه وهبته وما يوجب انتقاله عن ملك مولاه كفى الشئى وحيث لم يخرجهم عن ملكه ولكنه رجع بالقول فقط فالظاهر انه لا يفيد شيئاً وحيث وجد الشرط وهو الموت قبل يعتق من الثلث وقبل من جميع المال لان على قول أبى حنيفة يستند العتق الى وقت التعليق وهو كان صحيحاً فيعتق من كله وعندهما يصير مدبراً بعد مضى المدة قبل موته هذا كذا فى الدرر والغرر وقبح القدير وحيث رجع فى مرض الموت قبل الموت بخمسين يوماً لاشك انه حين استند العتق كان مريضاً ومقتضاه انهم يعتقون من ثلث المال بالاتفاق والله أعلم (سؤال) فى رجل دبر عبده تديراً مطلقاً ثم باعه وهو ناس للتدبير ومع العبد بينه تشبه له بان سيده دبره فهل يصح التدبير أم كيف الحال بينوا (الجواب) بيع المدبر باطل وتسمع بينه العبد بعد دعواه والتدبير صحيح بالاجماع والصورة ما شرح والله أعلم (سؤال) فى امرأة مرضت وقالت لجارية لها بعد موتى تكونى حرة فبرئت من المرض وعصت الجارية على سيدها بسرقه أسبابها وضربها لسيدها فهل لها ان يديهها وتشتري غيرها أم لا اقتونا (الجواب) ليس لها ذلك والحالة ما شرح والله أعلم (سؤال) فى شخص دبر مملوكاً على أولاده ثم مات المدبر فنجز المدبر عليهم عتقه فهل لهم ذلك أم يشترط وجود المالك من المعتق وقت رجوعه لا اعتاق وهو منتف فى هذه الصورة من المذكورين حيث لم يكن لهم فيه الا الاستخدام لا الرقية لتكون التركة متوفرة لا يحتاج اليهم فى الاجارة والرد أم كيف الحال بينوا (الجواب) التدبير المذكور هو تدبير مقيّد وهو يبطل بموت المدبر ويكون العبد مملوكاً للورثة ولهم عتقه ان أحبوا ذلك وحيث سبق منهم الاعتاق نفذ ولا عبرة بما فى السؤال من الهذيان والله أعلم

### باب الاستيلاء

(سؤال) فى امرأة فى ملكها جارية ولها ولد فكلفت عليه فى قبول وطئها فامتنع فبعد مدة ظهر على الجارية الحمل فسئلت فأقرت عليه واعترف هو أيضاً بأنه منه ثم بعد مضى أربعة أشهر أسقطت الحمل فهل يصير الجارية أم ولد ويمنع بيعها أم لا اقتونا (الجواب) لا يصير الجارية أم ولد ولا يمتنع بيعها كما أفاده فى تبين الحقائق والله أعلم (سؤال) فى امرأة اشترت جارية ولها ابن وبنت وأولاد أخ فمات ابنها فبعد مدة أشهر من وفاة ابنها ظهر بالجارية حمل فسألتها سيدها من أين هذا الحمل فقالت من ابنك وابنها قبل وفاته لم يذكر لوالدته انى وطئت الجارية والحال انها صدقتها فولدت فريت المرأة الولد على ابن ابنها ثم حملت الجارية حملاً آخر وأنت الجارية فولدت آخر من الزنا فى حياة سيدها فهل تصدق فى الولد الاول انه من ابن سيدها دعواها أم لا ثم انها بعد ان وضعت الولد الثانى قبل وفاة سيدها بنحو سنتين سئلت الست هل هذه الجارية معتوقة أم لا فقالت أعنفها بطئها فهل يصح هذا العتق بهذا اللفظ أم لا فماتت سيدها فهل يصير هذه الجارية ملكاً للبنت بعد وفاة أمها وهل يدخل أولاد الاخ مع البنت فى ارث عمتهم أم لا اقتونا (الجواب) اعلم ان هذا السؤال مركب من قضاي عجيبة ونكات غريبة طالما أغضت فيه النظر وأجلت فى مباديه الفكر فخطري بالى قول صاحب الهداية غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع والنوازل يضيق عنها نطاق الموضوع واقتناص الشوارد بالاقباس من الموارد والاعتبار بالامثال من صفة الرجال وبالوقوف على المأخذ بعض عليها بالنواجذ فاستعنت بالله تعالى واخرجته من عويصات القروع والاصول وسألته التوفيق لما أقول أما حمل الجارية الاول الذى قالت عنه حين سئلت انه من ابنك هذا كلام غير معتبر شرعاً بل ولو قال الولد وطئتها لم يثبت النسب وان كانت جارية فكيف بجارية أمه سئل العلامة الشيخ خير الدين الرملى عن أمه اعترف سيدها انه وطئها فأنت بنت بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وترث من تركته مع بقية ورثته أم لا يثبت نسبها ولا ترث أجاب لا يثبت نسب ولد الأمة من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها الا اذا ادعاه لنفسه فاذا مات السيد لا ترث البنت المذكورة من ماله الخ انتهى ولكنه حيث صدقتها سيدها اعتق ذلك الغلام ولا يثبت نسبه ولا ميراث له كما ذكرناه آنفاً وأما الولد



الثاني فهو مملوك ولد زنا والله أعلم به وأما حيث سئلت الست قبل وفاتها عن عتق الجارية فأجابت أعتقها  
 بطنها هذا كلام محتمل باقى لم أعتقها ولا غرض لى بذلك ولكن ولدت لابنى ولدا ثابت النسب على زعمها أى  
 السيدة فاعتقها بطنها ويحتمل انها أم ابن ابني فأعتقها بطنها وعلى كلا الوجهين لا تعتق لانها لم تصرح  
 بالعتق بل هو كناية محتملة وقد قال مولانا فى منح الغفار ولو استولد جارية أحد أبويه أو امرأته وقال ظنت  
 حالها الى فلا حد للشبهة ولا ينتسب أى لم يثبت نسيبه منه وان ملكه أى الولد يوم اعتق عليه وان ملك أمه  
 لا نصير أم ولده لعدم ثبوت نسيبه انتهى وقد أسندت الام عتق الامه الى بطنها والبطن المعتق انما هو  
 بالولد الثابت النسب وحيث لم يثبت لا تعتق الامه بالاولى وتكون الامه وولدها الثانى ملكا لورثته المرأة  
 المذكورة فامادخول اولاد الاخ فان كان أبوهما أخا لآبوين أو لأب كان النصف للبنت والباقي لهما وان  
 كان أخا لام فجميع الميراث للبنت ولا تثنى لهما والله أعلم ((سؤال)) فى أمه لا امرأة ملكتها من ابنها البالغ  
 والجميع فى دار واحدة فوطئ الابن الامه وأنت منه بولد فهل يكون وطؤه ونصرفه فى الامه قائما مقام  
 القبض ويثبت نسب الولد منه أم لا وهل اقرار الام بالتملك يعتبر أم لا اقتونا ((الجواب)) ان صدر من الولد  
 القبول بعد تملك امه الامه وكانت الامه حاضرة فى المجلس كان قبضا وبعد المجلس لا بد من الاذن للقبض  
 فان وجد ذلك صححت الهبة وكانت أم ولده وأما الوطء على الوجه المصور فلا يكون قبضا بغير اذن ولكنه  
 حيث استولد الامه وسيدتها مفرة بالتملك وبالنسب يثبت النسب وان ملك الامه لا نصير أم ولده والحالة  
 هذه فافهم والله أعلم ((سؤال)) فى مملوكة أنت بولد ثم سافر سيدها وانتقل بالوفاة فى السفر ولم يقربان  
 ولدا فلانة ابني فهل يثبت الاستيلاء بقولها أم يبقى الرق على حاله وتكون من جملة المخلف أم يثبت العتق  
 اقتونا ((الجواب)) ان استولدها قبل ذلك ثبت نسب الولد الثانى أيضا وصفت بموته والافهى وولدها رقيق  
 ويكونان من جملة المخلف حيث لم يقرأ السيد بالولد ولا عبرة بقولها والله أعلم ((سؤال)) فى أمه اشترىها  
 رجل فوطئها وأنت منه بولد واعترف بأنه منه لكنه كتمه عن زوجته ثم مات الولد ثم ان الرجل زوج بنته  
 وتبعته الامه البنت الى بيت زوجها فطلب الاب الامه فادعت الامه امها ملكها وعلى فرض انها البنت فما  
 الحكم فيما اذا وطئ الاب مملوكة ابنته وعلى كلتا الحالتين فهل للاب أخذها جبراً أم لا اقتونا ((الجواب))  
 استيلاء الرجل أمته صحيح وتكون أم ولده ان اعترف بالاستيلاء والامه فى ملكه والا فلا وأما اتباع  
 الامه البنت فان كان بطريق التملك فلا يفيد اعترافه بالاستيلاء بعد موت الولد ونزوح الامه عن ملكه  
 بينه والبنت وقول السائل وعلى فرض الخ هذه ذاتعت فى السؤال حيث لم يكن حادثه فاعلم ان وطء الاب  
 أمه ابنته حرام فان حملت منه مملوكها جبراً على بنته وعليه قيمتها والا فلا وليس له أخذها جبراً ما لم  
 يستولدها فافهم والله أعلم ((سؤال)) فى رجل له أم ولدا ملكها أمتعة فى حال صحته وسلامته وجواز  
 نصرفه شرعاً ومكثت عنده مدة ثم تصرفت فى شئ من تلك الامتعة تصرفت اسهتلاك باطلاع سيدها ثم  
 مات وخلف ذرية فهل لهم منازعة ارث أو غيرها فى تلك الامتعة المملوكة لام الولد على ما شرح أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) نعم لهم المنازعة فيما يبدوا من الاسباب ان لم يوص لها بها قال فى البحر الرائق واذا اعتقت  
 بموته يكون ما فى يدها من المال للمولى الا ان أوصى لها به ومثله فى الفتاوى الهندية عنه وفى القبض  
 للكركى بعماء وقال فى البحر أيضاً وفى المجتبى عن محمد اذا مات مولى أم الولد ولها متاع وعروض ليس لها  
 منها شئ الا انى استحسن ان أترك لها المنة وقبضاً ومقتعة انتهى والله أعلم ((سؤال)) فى رجل أقر بان  
 خادمته فلانة حامل منى ثم بعد مدة أنكر الحمل وقال هى مدبرة وما فى بطنها معتوق فهل يثبت القول الثانى  
 أم لا اقتونا ((الجواب)) قوله فلانة خادمته حامل منى اعتراف منه بنسب الحمل ولا عبرة بانكاره بعد ذلك  
 قال الشيخ علاء الدين فى شرح الملتقى وفى البحر عن الذخيرة كل نسب ثبت باقراره أو بطريق الحكم لم  
 ينتف بعد ذلك انتهى وبه علم انها نصير أم ولده ويجرى عليها أحكامهن والحال كما شرح والله أعلم  
 ((سؤال)) فى امرأة ماتت عن زوج وولد ودين وخلا جارية وبعد سنة من وفاتها وطئ الزوج الجارية  
 وولدت منه ولداً وتكرر وطؤه بعد ولادتها فهل يحمل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) هذا قد وطئ أمه  
 مشتركة بده وبغير ابنه فان ادعى الولد يثبت نسيبه منه ويجب عليه ثلاثة أرباع قيمتها وثلاثة أرباع



عقرها لاقية ولدها ووطؤه الاول حرام وبعد العلق وثبوت الضمان لا يحرم لانها ملكه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل اشترى جارية بعض ثمنها من مال أولاده القاصرين بطريق القرض وبقيته الثمن من  
 عين ماله ثم ان الرجل وطئ الجارية المذكورة فولدت منه فهل تعتق الجارية على الرجل المذكور  
 بالولادة أم لا واذا قامت بالعتق هل يجدد النكاح بعقد صحيح أم لا وهل يصح اقدام الرجل على الاستقراض  
 من مال أولاده أم لا اقتونا ((الجواب)) وطئ الرجل الامة المذكورة مباح لانها ملكه وبالولادة  
 منه لا تعتق ولا يحتاج الى تجديد عقد بل يطؤها ملك المين واذا مات سيدها تعتق من جميع ماله وتصرف  
 الرجل في مال ابنه القاصر بالقرض صحيح وهو دين في ذمة أبيه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل اشترى أمة ومكثت عنده نحو شهرين فادعت الامة بانها حامل من سيدها المشتري المزبور فهل  
 تسمع دعواها وتصدق أم لا وهل يثبت على سيدها عين أم لا وهل للحاكم ان يسأل هل وطئها أم لا واذا  
 أنكروا طأها هل عليه شيء أم لا بينوا ((الجواب)) لا تسمع دعوى الامة انها حامل من سيدها ولا عين على  
 البائع ولا يسأله الحاكم ولا يحلف بل ان أقرانه وطئها وهي حبلى منه وصدقه المشتري حيث تكون  
 ولادتها بعد ستة أشهر ثبت النسب وان لاقل من ستة أشهر لا يحتاج الى تصديق المشتري فافهم والله أعلم

### ﴿ كتاب الايمان ﴾

((سؤال)) في رجل قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق ثم اذن لها فخرجت ثم اختصما ثانيا  
 فذكرها بمصدر أو لا منه بان قال لها ما تعلم اني قد حلفت منكم ان لا تخرجي الا باذني والحال اني الآن  
 قد اذنت لك فخرجي ايضا فهل يقع هذا شيء أم لا ((الجواب)) قوله الا باذني مثل قوله بغير اذني فيحتاج  
 لكل خروج اذن وقوله الآن قد اذنت لك لا يفيد غير اذن واحدة واحدة فان خرجت أكثر من مرة  
 بذلك الاذن يقع عليها المصروف وهو الطلاق وان اراد الاذن العام ينسفي ان ياذن لها بما يفيد عموم  
 الافعال بقوله اذنت لك في الخروج كلما أردت فاذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث والله أعلم ((سؤال)) في  
 امرأة يصلها طعام من بعض أهل الخير فقالت الله يحرمه وبعد قالت الله لا يحرمه بقطعة حتى تستريح  
 فهل يثبت عليها شيء من قبل الشرع اذا أكلته أم لا ((الجواب)) لا يترتب عليها شيء من قبل الشرع  
 ويباح لها تناوله لانها لم تضيف الحرمه الى نفسها وانما أضافتها الى الطعام والله هو المبيح والمحرّم وقال في  
 البحر الرائق من الحيل ان أكلت عندك طعاما أبدا فهو حرام فأكله لم يحنث انتهى والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل آلى على نفسه لا يفعل أمرين ففعل أحدهما وترك الآخر وجبت عليه الكفارة أم لا ((الجواب))  
 لا تجب عليه الكفارة كما في فتاوى قاضخان والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لاحدى امرأته حرام  
 على ان قربتك أو أناها ونوى المين في الحرام والوطء في القرب هل يكون مانوى في الفصلين أو غير ذلك  
 اقتونا ((الجواب)) نعم يعتبر مانواه في الفصلين لانه في الاول نوى حقيقة كلامه وفي الثاني نوى محتمل  
 كلامه فتعتبر نيته فيما فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان لم  
 آخذ أسباكية فلما أراد التزوج أخذ أسباكية فحمله ليمينه فهل تحل يمينه بمجرد نزول الفارغ له أم لا تحل  
 حتى يثبت اسمه في دفتر السلطان بمصر وتأنيبه تذكرة اقتونا ((الجواب)) نعم تحل يمينه بمجرد نزول  
 الفارغ له وأخذ الحجة بذلك لانه في عرف أهالي المدينة المنورة ذلك ويترتب القيام بوظائف العسكرية  
 بعد الفراغ قبل ورود اسمه في دفتر مصر وقبل ورود التذكرة له والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لا آثر  
 مستأجر للعمام مادمت في تاجر الحمام لأعمل فيه وحلف بالحرام من زوجته ولم يكن له نية الثلاث  
 فهل اذا عمل فطلقت زوجته طلاقا بائنا فهل تحل المين فاذا عمل بعد ذلك فيه لا يلزمه شيء لكون المين  
 قد انحلت أم كيف يكون الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) نعم تحل المين بالفعل مرة وله من اجعتها  
 بعقد جديد برضاها وان عمل بعد ذلك لا يقع شيء والله أعلم ((سؤال)) في رجل التزم من زوجته بالطلاق  
 انك ما تسدرى الى السوق الا بامرئ ونحوه على ذلك مدة ثم انه قال لها انا قد فسخت لك في أي وقت تريد  
 التدور فادري من غير اذني فاني قد فسخت لك فاذا تدورت بعد ذلك من حيث لا يدري يكون عليها طلاق أم



يجزى رجوعه عن ذلك أفتونا ((الجواب)) حيث قال لها قد فسخت لك في أي وقت تريد ين الدور إلى آخره  
 فخرجت لا يقع شيء لأن مجموع قوله أي وقت في قوة كلما قال في القاموس وأي ككل وقال في شرح المنار  
 للعلامة ابن نجيم في حكم كل عند قوله وإذا وصلت بما أوجبت عموم الأفعال وتكون ما اسم نكرة بمعنى  
 وقت اه وقال في البحر الرائق ولو قال لها أذنت لك في الخروج كلما أردت فخرجت مرة بعد أخرى لا يحنث  
 اه والله أعلم ((سؤال)) في رجل لازوجه له تشاجر هو وآخر فقال في ذلك الحين يلزمني الحرام من كل امرأة  
 أتزوجها ان سافرت مع فلان يعني المتشاجر معه فاتفق انه سافر معه في فور الواقعة في قافلة واحدة والحية  
 تجتمعهم للطعام الا انهم لا يركبان على راحلة واحدة فهل يحنث بسفره معه أم لا وهل تلزمه كفارة يمين  
 لا غير أم لا وما الحكم فيما اذا أراد التزوج بأمرأة وقد صدر منه ما صدر أو ضحو النالجواب ((الجواب))  
 الايمان مبنية على العرف عندنا ولا يجرم حيث جعته خيمة واحدة وكان طعامهم واحد فقد وجد  
 الشرط ولا يلزم كونه بركب معه على بعير واحد ولا يجب عليه كفارة يمين لأن الحرام من الألفاظ المشتركة  
 بين الأيلاء والطهار والكفاية واليمين ولكنه في هذا الموضع تعين لها معنى الطلاق بقوله من امرأة يتزوجها  
 واللفظ المشترك حقيقة في جميع معانيه فثبت لا سبيل إلى إعماله حقيقة في الطلاق مجازا في اليمين لأنه  
 إخراج له عن معناه الوضعي وأيضا اللفظ الواحد لا يكون له حقيقة ومجاز في معنى واحد وأيضا لا يعمل  
 بحقيقة فيه أي في الطلاق واليمين في محل واحد فيترتب الحكمان وهو كفارة اليمين ووقوع الطلاق اذا تزوج  
 بل الواجب عليه شيء واحد وهو وقوع الطلاق اذا تزوج والمخرج منه ان يزوج به فضولي فيميز بالفعل  
 كسليم المهر دون القول كقوله أحسنت وما أشبهه والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال والله  
 لا أستعمل زيدا في أمر من أموري والايكن كافرا فجاءه شفيع عظيم عنده لا يمكنه رده في ذلك فقال الرجل  
 للشفيع قد حلفت بالطلاق والحال انه لم يكن حلف به من قبل ولم يرد الا أن انشاء طلاق ولا فواء وانما أراد  
 بذلك رد الشفيع ثم أراد الرجل استعمال زيد فهل اذا استعمله تجب عليه كفارة واحدة على الحلف بالله  
 والكل أو كفارتان وهل يلزمه الطلاق ظاهرا وباطنا حيث لم يرد ولم ينو أم لا فتونا ((الجواب)) ان  
 استعمله تجب عليه كفارة يمين لقوله والله لا أستعمله الخ وأما قوله والايكن كافرا فان أراد به تأكيده المنع  
 عن استعماله ولم يعتقد انه ان استعماله يكون كافرا فانه يجب عليه كفارة ثانية وأما ان اعتقد انه ان  
 استعماله يصير كافرا فاستعمله فانه يصير مرتدا والعباد بالله تعالى ولا يجب عليه كفارة وتبين منه أمراته  
 فيجب عليه التجديد ان حينئذ يجب عليه ان لا يستعمله أبدا وقوله قد حلفت بالطلاق الخ هذا اخبار عن  
 التعليق بصرح الطلاق والصرح لا يحتاج إلى نية قضاء فيقع اذا وجد الشرط ولا يلتفت القاضي إلى  
 دعواه عدم النية ويحكم عليه بالطلاق وأما فيما بينه وبين الله تعالى فانها لا تطلق والمرأة كالقاضي لا يحل  
 لها ان تمكن نفسها اذا سمعت ذلك منه أو شهادته شاهد عدل كافي التبيين وغيره والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل صانع حلف ان لا يصنع لرجل معين شغلا فجاءه رجل آخر فقال له اصنع لي مثل الصنعة التي تصنعها  
 لفلان وهو المعين ففهم الحالف ان هذا الله لو ف عليه فبعد فهمه ان اشتغل يكون حائثا أم لا فتونا  
 ((الجواب)) حيث لم يأمره ذلك الرجل المعين بالصناعة وانما صنع لرجل آخر فانه لا يحنث كما يفيد المتون  
 المعبرة والله أعلم ((سؤال)) في رجل استأجر دارا وقال لزوجته استأجرن هذه الدار للسكنى فقالت  
 لا أسكن هذه الدار فقال لها ان لم تسكني هذه الدار فأنت على حرام فقالت أسكن فبات ليلة عند أمها  
 ورجعت إلى الدار فهل يقع عليه شيء أم لا فتونا ((الجواب)) لم أر المسئلة صريحة ولكن المفهوم من  
 كلامهم انه ان تأهب للسكنى ينقل أسبابه فبات عند أمها تحرم عليه والا فلا قال في القضية والحاربي  
 الزاهدي ان لم يخرجني معي فكذا فان كان قد تأهب للخروج فهو على الفور والا فلا انتهى والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل تشاجر مع امرأته بسبب جارية فأرادت المرأة إخراجها للدلال فقال الرجل على الحرام  
 ان أعطينها الدلال اطلع عند أي يخرج عن بيتها ولم يعد إليه فخرج فأعطتها الدلال فهل له الدخول في  
 البيت أم لا فتونا ((الجواب)) صرح علماؤنا بأن الحلف بالاثبات لا بد وان يقرن بالتأكيده وهو اللام  
 والنون قال في البحر الرائق لا بد من ذكرهما كافي المحيط والحلف بالعريضة ان يقول في الاثبات والله



لا فعل كذا والله قد فعلت كذا مقررنا بالتأكيّد ثم قال في آخر كتاب الإيمان قد منّا الله لو قال والله أفعل  
 كذا أنّهم عبيد النفي وتكون لا مقدرة وليست للآيات إذ لا يجوز حذف نون التأكيّد ولا منه في الآيات  
 فليحفظ هذا قال الشيخ على المقدسي في شرح نظم الكثر أقول على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون عينا  
 لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بحدوده بعض الناس بأنه بحث بصادم المنقول فلا يعتبر  
 هكذا في الفتاوى الخيرية فإذا علمت ذلك ظهر لك عدم حنث الرجل لمخلفه النون الواجب إثباتها  
 والصورة ما شرح ويكون معنى قوله لا أطلع يعني أكون معن في البيت والله تعالى أعلم (سؤال) في جماعة  
 مجتهدين ظهرت بينهم رائحة كريهة فقال أحدهم هذا فلان فلتريحوا حلف على ذلك ثم قام فلان المحلوف  
 عليه وصلى ولم يتوضأ فهل يحنث ذلك الحالف أم لا اقنونا (الجواب) لا يحنث لأنه موقوف على تحقيق  
 الأمر ولا يسيل إلى ذلك وقام الأمر لئلا يكون سبب الحنث بل ربما كذبه في قيامه والحالة هذه  
 وشواهد الفروع في هذا كثيرة والله تعالى أعلم (سؤال) في امرأة قالت لزوجها ان أحبلت جاريته فبأن الله  
 العظيم ما أقدم معك فوق من الزوج ذلك وماذا يجب عليها بقولها نفسها بعد العين انما تكون يهودية أو  
 نصرانية ان وقع من الزوج الحمل ووضعت منه فماذا يجب عليها في ذلك اقنونا (الجواب) يجب عليها  
 كفارة عين كافي النص مراعى بذلك الترتيب في التعبير بين الاطعام والكسوة بعشرة مساكين والعنق وان  
 لم يجد فصيام ثلاثة أيام متواليات عن كل كفارة والصورة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل له أخت قاصرة  
 من أب وهو وصيها فوقع بينها وبين زوجته خصومة فذهبت الأخت لوالدها فطلبها من أمها لكونها كبيرة  
 أكثر من عشر سنين فلما جدها من والدها عارضة زوجته وقالت ان دخلت الدار وجلست كالاول لله  
 عليها ان تصوم سنة وتخرج بيت الله وتعتق رقبة فان دخلت البنت التي هي أخت الدار فإذا يلزم الزوجة  
 اقنونا (الجواب) ان جلست كالاول يجب على الزوجة كفارة عين ٢ وهي عتق رقبة أو اطعام عشرة  
 مساكين أو كسوتهم ان كانت غنية وان كانت فقيرة تصوم ثلاثة أيام متتابعات ولا يجب عليها الوفا بما  
 نذرت والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل له على آخر دين فقال له المستدين ان لم أوفك في يوم كذا  
 فليزمه الحرام من زوجته ومن جميع النساء فجاء اليوم الموعد ولم يوفه ثم انه في ذلك اليوم جاء إلى رجل  
 وغصب منه سلعة فباعها لرب الدين ليبر فلم يجر البيع رب السلعة فما الحكم في الزوجة اقنونا (الجواب)  
 قال في فتاوى فاضلنا ولو باعه المديون عبد الغير بذلك الدين ثم فارقه الحالف بعد ما قبض العبد ثم ان  
 مولى العبد استحققه ولم يجر البيع لا يحنث الحالف لان المديون ملك ما في ذمته لان غن المستحق بمولوك  
 ملكا فاسد فلا يحنث الحالف اه والله أعلم (سؤال) في سبعة عبيد كلهم مملوكون يجيدون من  
 ما يبر وطاح واحد في البر ومات وجاء سيده لرجل سيد عبد من العبيد وقال ان عبدك هو الذي طرح  
 عبدي في البر وقد مات فهل له ان يحلفه عن عبده أم لا اقنونا (الجواب) نعم له تحليفه كما ذكره في مذكرة  
 العلامة المرشدي ولكن حيث كان تحليفه على فعل الغير يحلفه على العلم كافي جميع المتن والله أعلم  
 (سؤال) في رجل يتعاطى تجارة بن القهوة يجلبها من بندر جده إلى المدينة وبسبب نشوئ حال الحلقة  
 وقع له مع بعض الحكام كلام فقال من غيظه هو بمن يتخذ مع الله الهات آخر ان رجس تعاطى هذه الحرفة فلما  
 راجع نفسه رأى انه لا بد له من ذلك فهل يكفر ان تعاطى ذلك أم لا اقنونا (الجواب) ان تعاطى ذلك  
 يكون حكمه كمن حنث في عينة وتجب عليه كفارة العين بالحنث وهي عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين  
 غدا وعشاء أو كسوتهم فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات كما هي مذكرة ولا يحكم بكفره في الصورة  
 المذكورة والله أعلم

### (باب النذور والكفارات)

(سؤال) في رجل مقام على تربة بعض الاولياء المشهورين نفع الله بهم بإقامة القضاء وغيرهم من الحكام  
 متعبد بخدمة التربة من كنس وإضاءة سرج وغير ذلك ويقبض جميع ما يرد باسم الشيخ من النذور برا  
 وبحرا على ذلك جرى أسلافه أباعن جد وكان عادة البلد ومشايعهم المنصوبون في زوايا الاولياء ان ما يرد

٢ قوله رحمه الله تعالى وتعمده  
 بغفرانه يجب على الزوجة كفارة عين  
 إلى آخر الجواب وفي جملة السؤال  
 يجب عليها ان تصوم سنة مع انهم  
 صرحوا فحين أوجب على نفسه  
 صوم الدهر الوجوب فان عجز عنه  
 يجب عليه الاطعام ولم يجبر  
 عليه كفارة وهل فرق بين نذر صوم  
 السنة والدهر فالظاهر ان لا فرق  
 فقد صرح في البحر الرائق بقوله  
 لو نذر صوم الابد وضاعف عن  
 الصوم لاستغاله بالمعيشة له ان  
 يطعم ويفطر ولانه استيقن أن لا  
 يقدر على قضاؤه وان لم يقدر على  
 الاطعام لعسره يستغفر الله تعالى  
 وان لم يقدر لشدة الحر كان له ان  
 يفطر ويقضى في أيام الشتاء اذا لم  
 يكن نذرا لا بد الخ اه ومشه في  
 الفتاوى الطهريه بتوحاشية الرمي  
 على البحر والفتاوى السراجية  
 اه محمد عباس كذا ما مش الاصل



باسم تربة الشيخ تصرف لخادمة يصرفها في مهمات التربة وما يرد عامال المشايخ البلد يجمع ويفرق على سائر الزوايا ومن جملتها تربة الشيخ فأراد المنصوبون على الزوايا ان ينقضوا هذه القسمة وان يكون جميع ما يرد من النذور ولو خاصا بتربة الشيخ المزبور يضم الى ما يرد عامال ويقسم بالسوية فهل يسوغ ذلك لهم شرعا لكون النذر لم يرد الا باسم الشيخ وخادمه هو القائم بمصالحه وحده من غير مشاركة له في القيام بجميع المهمات أم ليس لهم ذلك وهم معتدون في قبضهم وجعلهم الخاص من جملة العام ولم يساعد هم في ذلك معقول ولا منقول اقتونا ((الجواب)) اعلم ان النذر الذي ينزله العوام لبعض الصالحاء ويضع السترة على رأسه ويقول يا سيدي ان ردغائبى أو شئى مريضى فلك كذا وكذا فهذا النذر باطل بالاجماع لظنه ان الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده كفر الا أن يقال يا الله ان شفيت مريضى فملى أن أطعم فقراء كذا فيجوز اذ مصرف النذر للفقراء ولا يجوز ذلك لغير فقير ولا يجوز لخادم الشيخ أخذه ولا أكله ولا التصرف فيه الا أن يكون فقيرا فباأخذه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذه أيضا مكروه مالم يقصده به الناذر التصرف لله تعالى ويصرفه الى الفقراء ويقطع النظر عن النذر للشيخ فاذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم والشمع وغير ذلك وينقل الى ضرائق الاولياء حرام محض باجماع المسلمين مالم يقصده وابه مصرفها للفقراء الاحياء قول واحد انتهى لمخاض من البحر الرائق فاذا علمت هذا ظهر ان معنى خدمة الشيخ ما المراد به الا احياء الموضع بذكر الله تعالى لا الجلوس على الباب لا مور الله أعلم بهامع التماسد الموجب للدلالة الى الحكماء وأخذ البوابة بالتقارير والرشاوى مع ان له عن جميع ذلك منسوخة ان صحت النية ولا أعلم صحة الصلح الذي جرى بينهم في اقتسامهم أموال الناس بالاثم حتى يجري فيه خاص أو عام ولم أقف هل منقول غير ما ذكرتموه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له مملوك غريب بالغ وقد اعتقه فقال له رجل آخر اعطني هذا المملوك أتخذه ولدا وأريه فقال له سيد المملوك أعطيه لك بهذا الشرط وأخاف أن ترده على بعد مدة فقال ان رددته عليك يكون على نذرا أعطيتك عشرين أحر شرا فبقا فهل اذا رده اليه يلزمه ان يعطيه ما نذر أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يلزمه ذلك لان النذر لا يكون الا لله تعالى كما أطال في بيانه العلامة الشيخ قاسم بن قطلوبغا والله أعلم ((سؤال)) في رجل كتب اسمه واسم آخر الى ملك من ملوك الاسلام وقال للذى كتب اسمه مع اسمه ان أرسل الى السلطان ألف دينار أعطيتك منها ستمائة دينار نذر الله تعالى فأرسل اليه المائة ألف دينار وللمكتوب اسمه ستمائة دينار فأخذها صاحب الالف جميعا ولم يعط الا ثوبيا وهو مقر بالنذر لكن يدعى السوداء فهل يقبل قوله في ذلك فاذا قبل قوله بان كان مرض السوداء ظاهرا به هل تطيب له الستمائة التي أرسلها الملك باسم الاثروا اذا أقام الاثرا بينة على النذر وعلى ان الستمائة خاصة باسمه من هذا الملك هل يجب على ولي الامر ان يجبره على دفع الستمائة المرسله وعلى دفع الستمائة الاخرى من الالف النذر أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) أما ما وصل باسم الرجل من السلطان فانه يأخذه ويحكم له به ولى الامر وأما المندور فان كان المندور له فقيرا صح النذر ولا يتعين ذلك الفقير للاعطاء قال في فتاوى قاضيان ولو قال مالى صدقة على فقراء مكة المشرفة ان فعلت كذا خفت وتصدق على فقراء بلخ أو بلدة أخرى جاز انتهى ولا تسمع على الناذر دعوى لان النذر لا يدخل تحت الحكم والله أعلم ((سؤال)) في رجل نذر نذرا حال كونه غضبان وأيضا لا يعلم مما نذر شيئا فقال ان دخلت بيت زيد فعلى لاحدى المسجدين كذا تخالف فهل يجب عليه ذلك أم لا ((الجواب)) النذر بشئ للمسجد ليس من جنسه واجب فلا يجب عليه شئ والله أعلم ((سؤال)) في رجل صاحب صنعة التزم من عباله بالحرام بلفظ صبيغته يلزمى الحرام انى ما اشتغل في بيت أحد الا ان وضع في حلق زنجير فان وضع في حلقه زنجير ومحب الى دار أحد لاداء صنعته فهل يحل له زوجته بفعل امره واحدة اقتونا ((الجواب)) بوضع الزنجير في حلق الخائف تحل عينه لانه جعل غاية عدم شغله في بيت أحد الا أن يوضع في عنقه الزنجير فاذا وضع انحلت العين ولا يجب عليه كفارة لو اشتغل ولا يحتاج الى محبة الى موضع آخر والله أعلم ((سؤال)) في رجل حلف بأن زيد الا يسافر حتى يحاسبنى وسافر ولم يحاسبه وحلف لم يدخل دارهم وودخلها ما الحكم اقتونا ((الجواب)) حيث سافر ولم يحاسبه حنث لوجود الشرط وكذا حيث



حلف لم يدخل دار زيد فدخلها فإنه يحنث ويجب عليه لكل حنث كفارة كما أمره الله تعالى والله أعلم  
 ((سؤال)) إذا كان بأرض الجواز من ذرية الرسول صلى الله عليه وسلم من يطلب نذر النبي صلى الله  
 عليه وسلم ويقولون نحن أولاده وليس لنا معلوم من الشريف ولا من السلطان هل يصرف لهم أم لا اقتونا  
 ((أجاب)) الشيخ محمد سعيد المنوفي مفتي الشافعية بمكة المكرمة النذر للنبي صلى الله عليه وسلم يصرف  
 لمصالح الجيرة المطهرة لا لذريته صلى الله عليه وسلم وإن كانوا مستحقين والله أعلم ((وكتبت الجواب)) النذر  
 للنبي صلى الله عليه وسلم غير صحيح عندنا والله أعلم ((سؤال)) في رجل كان مع جماعة فتشاجروا معهم ثم حلف  
 وقال لا أجالسكم ولا أدخل بيوتكم فهل تلزمه كفارة واحدة أو كفارتان اقتونا ((الجواب)) هذا حلف  
 على شيئين أحدهما مجالسهم والاخر دخوله بيوتهم فإذا وجد منه أحدهما وجب عليه كفارة واحدة  
 وإذا وجد الأمران وجب كفارتان والله الموفق ((سؤال)) في زيد طلب من عمرو قرضا مؤجلا إلى يوم  
 معلوم ونذر زيد لعمرو وقال له الله على أن صبرن إلى يوم كذا فلك على كذا وكذا هل يصح أو يدخل في قوله  
 صلى الله عليه وسلم كل قرض جرنفعا فهو ربا اقتونا ((الجواب)) اعلم أن هذا المقرض لا يخلو إما  
 أن يكون فقيرا ولا أراه كذلك أو غنيا وهو الحري بذلك فإن كان فقيرا صح النذر ولا يتعين هو للداد بل  
 يدفع التاذر بعد وجود الشرط ما التزمه لمن أحب من الفقراء وإن كان غنيا فالنذر باطل باتفاق أئمتنا  
 الأعلام وقد اتخذوه والمرابون أمثاله ذريعة لاكل أموال الناس بالباطل ليدلوها إلى الحكام وهذه  
 أطماع أشعيبة وخبائث ظهرت بهذه البلدة النبوية منذ قريب استخرجها الرشوة بعض من لا خلاق لهم  
 من المفسدين وابتدعها لاستباحة أموال المسلمين سوداها وجه محائف أعيانهم وقطعوا بها أسباب  
 رجاء آمالهم اللهم أخل منهم البلاد وأرح من شرهم العباد والله أعلم

### كتاب الحدود والتعزير

((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فشتته بلفظ ملعون خنزير يهودي نصراني كافر فهل يلزمها في  
 ذلك شيء من التعزير وغيره وهل تحصل بينهم فرقة بموجب سبها له أو طلاق أم كيف الحال اقتونا  
 ((الجواب)) تستحق هذه المرأة السبنة المطلق التعزير الزاجر لها ولا يقع بذلك فرقة ولا طلاق والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل له بنت عمرها سنة ونصف من زوجته وجاءت بها وهي في عصمته ثم قال لها إن هذه  
 البنت ما هي بنتي فما الحكم فيه وفي البنت والزوجة وما الحكم أيضا فيما إذا خرجت الزوجة لأرضاع  
 البنت إلى جيرانها بغير إذن زوجها ولما ان عادت قال لها مالك عندي دخول اذهبي إلى ما كنت فيه بينوا  
 تؤجروا ((الجواب)) يجب على هذا الرجل حد القذف وإن نوى بقوله اذهبي إلى آخره الطلاق يقع  
 عليها طلاقه بآثنته والحق في دعوى القذف المذكور للمرأة في الصورة المذكورة والله أعلم ((سؤال))  
 في امرأة شتمت الأخرى شتما قبيحا كقصة سارقة هتيمية ملعونة بنت الملعون كافرة يهودية والمقول فيها  
 كنانيسة والقائلة مولدة ولكن أبوها ذوا جاء اقتونا ((الجواب)) تستحق التعزير اللاتق بها الزاجر لها  
 والرأي فيه للقاضي والله أعلم ((سؤال)) في رجل من طلبه العلم ادعى رجلا لذي شيخ الحرم فجاء منهورا  
 وقال بحضرة جمع من المسلمين هذا الرجل حين يخرج أنا أقتله ماذا يجب عليه اقتونا ((الجواب)) يستحق  
 التعزير الزاجر له اللاتق به قال في الاشياء من آذى غيره بقول أو فعل يعزرك في التارخاينة ولو بغمر العين  
 ولو قال لذي يا كافريا ثم ان شق عليه كذا في القنية إذا علم هذاتين أن الوعيد يقتل المؤمن أمر شديد  
 فيعزره الحاكم الشرعي حسب ما يراه والله أعلم ((سؤال)) في رجل عزره الحكم مرارا لاجل ضرب السكة  
 في المدينة المنورة مرارا ولم يتجز ولم يتب والحال ان الحاكم قبض على ذلك السكالك بسبب صربه السكة  
 أيضا فهل يكون هذا السكالك من ماصدقات الآية الكريمة أغما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله  
 ويسعون في الأرض فسادا أم لا فإذا كان فهل يفوض رأيه للقاضي وله أن يعزره بأعلى طبقات التعزير  
 أم لا وإذا لم يجب عليه أعلى طبقات التعزير ماذا يجب عليه ان يصنع به اقتونا ((الجواب)) نعم هذا  
 المارق من الذين يسعون في الأرض فسادا فيستحق التعزير ولكن لا بأعلاه فإنه القتل ولا يستغفه ولكن



يؤيد في السجن الى أن تظهر منه التوبة النصوح أو يموت فيه فيسترج منه البلاد والعباد ومدته مفوضة الى أمر الحاكم الشرعي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) فيمن قال لرجل ينظر الى نساء جيرانه من خروجهن وأراجل وأبكار وأمامه يتجسس على عورات المسلمين ويستوصف عن النساء الاجانب ويذكر فروجهن بكبر وصغر ونحو ذلك ان بابو ج فلان أظهر من عشرة أمثاله وقصد أن الذنوب الحاصلة من ذلك نجاسة وان المتصف بالاوصاف المذكورات المتلوث بنجاسة ذنوب المزبورات البابو ج أظهر منه حيث انه سالم من وبال ذلك لعدم اتصافه به فهل على القائل شيء أم لا وهل على الرجل الناظر في عورات المسلمين المسطور شيء من تعزير ونحوه أم لا ((الجواب)) يستحق كل منهما التعزير اللاتق بحاله اما أحدهما فلتجسسه على الغافلات المؤمنات واتهما كحرمة ما حرمة رب الارضين والسموات وأما الآخر فلاهاتمه المسلم بهذا اللفظ الشنيع الموغر صدر المسلم وان كان موصوفاً بارتكاب الآثام اذ هو باسلامه مطيع فيمزرهما الحاكم بما يقتضيه جرمهما بحسب حالهما والرأي له في ذلك والله أعلم بما هنالك ((سؤال)) في رجل شهر سلاحه على مسلم يقول ربي الله ان يقتله من غير سبب ماذا يترتب عليه من الاحكام اقتونا ((الجواب)) مادام شاهره سلاحه مصر على فعله ولم يمكن دفعه الا بالقتل يقتل وان غمد سلاحه يعززر بحاله عن قبض فعله والله أعلم ((سؤال)) في رجل له بنت فجاء اليه رجل أجنبي وطلب أن تكون البنت عند والدته وجدته وأخته وان مصرفها وتربيتها عليهم وأن لا يطلبها والدها وكتب على والدها بذلك جهة شرعية ان طلب البنت يطلبون منه مصرفها فاسلمها لهم فبعد مدة جاء بعض الناس لوالدها وقالوا له ان البنت صارت امرأة وحال الاستلام هي بنت عذراء ما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) لا يجوز رمي المحصنات الغافلات المؤمنات بهذه الكلمة القبيحة وان رماها به ربح الزنا وقامت بينة على قوله يجب حده شرعاً وأما الناقل فيستحق التعزير والله أعلم ((سؤال)) في رجل خصماني معروف في المدينة المنورة ويقع كل ساعة على غير صحيح اشتهر بالاذى في حق المسلمين وفي أملاكهم أي شيء يصح للحكام ان يتقدموا به منه بموجب أدبته اقتونا ((الجواب)) الحكم يتقدمون من الشرير بالشهير وأنواع التعزير حسب ما يليق بحاله زجره عن قبض فعالة واخلاء الارض من الفساد الصادر من أهل العناد والله أعلم ((سؤال)) في رجل مسلم من قريش ينسب الى بعض الصحابة رضوان الله عليهم قد فقه رجل من المسلمين وقال له يارازوني يادري فيما يجب عليه اقتونا ((الجواب)) يعززر بما يليق به ان لم يرد به هذا كون المسلم كافراً أو أماناً أراد به ا كفار المسلم فهو مرتد يجري عليه أحكامه ويجب عليه تجديد اسلامه والتعزير لازم على كل حال والله أعلم ((سؤال)) في امام من أئمة المسلمين كان جانياً من فحله وهو راكب فاستهزأ به اثنان ممن مر عليهم ثم لقيهم في ثاني يوم فقال لاحدهم لم استهزأت بي أمس قال له تكذب يا اسود الوجه هل يلزمه التعزير أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يلزمه التعزير اللاتق ببقائه لاستطالته على الامام المقدي به والله العلام ((سؤال)) في رجل دخل المسجد بالاعمامة فاعترضه رجل وشتمه ولعنه وقال هذا كفر فهل يقع عليه اللعنة ويكفر أم لا وما يجب على الذي لعنه وكفراه اقتونا ((الجواب)) حاشا لله لا يكفر المسلم بدخوله المسجد بالاعمامة ولا يستحق اللعنة ويجب على هذا القائل التعزير لا يذاته المسلم والرأي فيه للقاضي فينتد تعزيره للقاضي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له لعنة الله عليك وعلى وجهك وهي ممتنعة له عن الفراش ما تستحق بهذا اقتونا ((الجواب)) تستحق التعزير اللاتق بها الزاجر لها حسب إراء الحاكم ومنعها الفراش تكون ناشزاً عند الامامين وعند الامام الاعظم لا تكون ناشزاً ويضربها الزوج لذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبه رجل هو ووالده وهو حر ينتهي نسبه الى عقيل فهل هو من بني هاشم وهل يقع فعله أم لا اقتونا ((الجواب)) يقع سب المسلم مطلقاً ويعززر الساب بما يراه القاضي وآل عقيل من سادات بني هاشم لانه ممن تحرم عليهم الصدقة رتبة لشأهم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث ابن عبد المطلب والحالة هذه والله الهادي ((سؤال)) في رجل يقول لامرأة يا بنت النصرانية والحال ان أمها مسلمة مؤمنة سمعت أمها ذلك وقالت حاشا لله ان أكون كذلك فماذا يلزم الرجل بقوله هذا واذا



كلمته أم امرأته لا تؤذينا يقول اسكتي يا نصرانية وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من كفر مسلماً بغير سب  
قد كفر فاجوابكم أنابكم الله (الجواب) يستحق التعزير اللاتق به الزاجر له والراى فيه للقاضى والحديث  
الذى فى السؤال لا أعرفه والله أعلم (سؤال) فى رجل متزوج بامرأة فجاء رجل من بلد المرأة فادعت أنه  
كان سيدها وصار يتردد عليهم فغضب الزوج من الدخول عليهم الى داره وأدب زوجته فذهب الزوج الى قضاء  
حوائجه فخرجت بغير إذنه وأخذت جميع ما فى البيت من دراهم وتمسكات وجميع أسبابها وذهبت به الى  
بيت رجل أجنبي يدعى أن جاريتته جنسيتها فهل يصدق الزوج إذا ادعى أن التقدم ثمانية أحرار وثمانية  
مشرقا وإذا ادعى على الرجل الذى كان يتردد على بنته وأثبت فسادها أربعة من جيران الزوج أنهم  
شاهدوا منه الضرر هل يمنع شرعاً أم لا اقتونا (الجواب) حيث خرجت من بيت زوجها ناشراً تستحق  
التعزير الشديد بحسب حالها وأما الرجل الذى آراها فقد ارتكب أمراً أو يستحق أيضاً التعزير وأما  
ما أخذته فيجب عليها رده ويجب عليها العود فى محل طاعة زوجها ولا يصدق فى مقدار ما يدعيه بلاينة  
وعليها العين فيه والرجل الأجنبي إذا دخل بيت غيره بالأرض من صاحب الدار يعزى بعد المنع والله أعلم  
(سؤال) فى امرأتين خفيتين تخافان قتال أحدهما من الأخرى بارفضية بأجارية الرافض وأسيادهما  
خفيون ما الحكم اقتونا (الجواب) تستحق التعزير اللاتق بها الزاجر لها والله أعلم (سؤال) فى رجل  
تزوج امرأته من رجل آخر فبعد مدة وقع بينهما خصام فأبرأته فطلقها ثلاثاً بمحضه براءتها فادعى وكيلها أنها  
أمة مملوكة والحال أن الزوج تحت حرة والوكيل عالم بذلك وللزوج بينة أهما حرة فماذا يترتب على الوكيل  
الذى يزعم أنها مملوكة فى تزويجه أياها له بعد علمه بأن تحت حرة اقتونا (الجواب) حيث علم الوكيل أنها  
مملوكة وعلم أن تحت الرجل حرة فإنه يحرم عليه هذا الفعل ويستحق التعزير إن كان قصده به أن يجمع  
حراماً بهذا النكاح الفاسد ودعواه لا تسمع حيث كان للزوج بينة فى أنها حرة والأبراء صحيح والحالة هذه  
والله أعلم (سؤال) فى رجل جاء يطلب حفاضاً عند آخر مودعاً فجاء الرجل الواسطة فتدأها عليه ما أخذ  
منك مجهول فاعطاه لسانه وقال أنت ما تستحقى على عرضك أنت هذا عيب عليك ثم انه يكررها عليه مراراً  
وسط السوق بين جم غفير والناس يسكنون المتكلم وأبى يسكت ثم قال أنت ولد فلان وأنا ولد النصراني  
واليهود بعدان وقع ما وقع فهل لذلك أم لا اقتونا (الجواب) لا يجوز لأحد أن يعتدى على أحد بقول  
ولا فعل وحيث صدر العدوان يترافعان لحاكم الشريعة الشريفة ويعزر المعتدى حسب ما يليق بحاله كما هو  
مذكور فى كتب المذهب المعتمدة والله أعلم (سؤال) فى رجل تشاجر مع أخيه فقام أحدهما ونكلم  
عند رجل آخر من الخارج وقال له انى ربيته وأنه ما يخرج من فرج والدته الا على يدي فياحبب عليه فى قوله  
ما ينزل من فرج والدته الا على يدي اقتونا (الجواب) لا يجب به شئ لان الاخ الكبير أراد به هذا الكلام  
انه ظهر فى الانسابين يدي وأنا موجود وربيته لا حقيقة ذلك الكلام ويضهم هذا كل من له قربة والله  
أعلم (سؤال) فى رجل متزوج بحرمه ولها أم فامر والدتها ما تبنت عندها فاخذتها والدتها وباتت بها فى بيت  
آخر فهل لها ذلك وما تستحق شرعاً اقتونا (الجواب) ليس للام اخراج البنت من بيت زوجها بغير رضاه  
وحيث فعلت ذلك يعزرها القاضى والله أعلم (سؤال) فى رجل تشاجر مع آخر فقال أحدهما يا جاور  
يا يهودى يا كافر يا ملعون ولعن الله والديه وجدوده بين جماعة من المسلمين فماذا يترتب عليه بحكم الله  
تعالى اقتونا (الجواب) هذا المسبوب يرفع الساب لحاكم الشريعة المطهرة ويعزره أشد التعزير ليرتدع  
أمثاله من القول القبيح اذ لا يجوز أكفار المسلم بغير خروجه من الباب الذى دخل منه ويؤجر الحاكم على  
ذلك والله تعالى أعلم (سؤال) فى رجل اشترى أمة فاستولدها فلما أتى بها الحرم من الشريفين نشرت عليه  
ونجست عن طاعته فهل يحل له ضربها وإذا لم يحل ذلك فهل له أن يؤجرها للنفقة على نفسها وولدها  
وعليه أم لا اقتونا (الجواب) نعم له أن يؤجرها ويضربها ويعمل معها كما يعمل بالقن غير البيع والله أعلم  
(سؤال) فى رجل طلب من آخر ماء من قربة لسيق دابته فخرج له ذكره فقال له أعطيك الماء من هذا  
ماذا يلزمه شرعاً اقتونا (الجواب) يلزمه التعزير والصورة ما شرح والله أعلم (سؤال) فى رجل يشتم  
زوجته بالقبح كلما وقع بينهم تشاور ساء هاذلك من باب حظه وعليه شهود بذلك التناظر فالحال هل



تطلق عليه بذلك التلقظ الصحيح أم لا فتونا ((الجواب)) لا تطلق ولكن ترفعه للحاكم الشرعي فيغزوه أشد  
 التعزير لئلا يرتكب هذا القول المنكر والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لرجل أنت تارك الجمعة  
 والجماعات فسئل الرجل عن ترك الجمعة والجماعات فأجاب بأن الجمعة تؤديها وأثبت على ذلك وأجاب  
 عن ترك حضور الجماعة بأن به سلس بول وحرقة ولا يمكنه أن يتوضأ قبل دخول الوقت وإذا توضأ بعد  
 دخول الوقت لا يحصل الجماعة لاستغاله بالوضوء فهل يكون القائل بترك الجمعة والجماعات قاذفا  
 في حق المقول فيه وإذا كان قاذفاً يستحقه بالوجه الشرعي اقتونا ((الجواب)) إنكار المنكر مشروع  
 والمعذر مقبول وإذا المسلم يستحق به التعزير اللاتق به والرأي فيه للقاضي والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل قال لرجل من السادة يا تبس ماذا يلزمه أفيدوا الجواب ولكم الاجر والثواب ((الجواب)) الواجب  
 على المسلمين تعظيم أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة فكيف يسوغ للمتكلم بهذه المقالة توبها يستحق  
 التعزير اللاتق بحاله الزاجر له عن قطيع مقاله حسب إراء الحاكم الشرعي الشريف الخادم لهذا الدين  
 المنيف والله أعلم ((سؤال)) في رجل من زمرة العلماء وله دين على آخر وحين طلبه منه شتمه شتما  
 غليظا حتى قال له يا سارق يا ديوث يا خيبة ثم أخذه حجرا وأراد ضربه بما يجب عليه شرعا اقتونا ((الجواب))  
 يستحق هذا المبطل البعيد التعزير بالتهديد والضرب الشديد حتى ينزجر هو وأمثاله بوقوع مثل هذا  
 الوعيد والله أعلم ((سؤال)) في رجل له حاجة عند رجل سوفي أجره عليها أجرة شرعية وأعطى له الأجرة  
 معها فبقي بماطله فيها شهرين أو أكثر فوقف عليه يوما قال له خف الله أنا أعطيتك حاجتي وأعطيتك  
 أجرتم وأنت منذ شهرين تماطلني بحاجتي وأنا محتاج أو البلد ما فيها أحكام ولم يرد على هذا وإذا برجل  
 فضولي جار للرجل السوفي المذكور يقول للرجل أعني صاحب الحاجة يا قطعة زبدي يا يهودي يا ابن  
 اليهودي يا نصراني وأراد أن يقوم لضربه فهرب وأشهد عليه ولم يكلمه بكلمة قط ولا رد عليه جوابا أصلا  
 والحاصل أن الرجل المتكلم عليه من حفظه القرآن ومن طلبه العلم فإذا على المتكلم وما يترتب عليه وما  
 يستحقه من العقوبة بتسميته الاسلام يهودية ونصرانية اقتونا ((الجواب)) إن أراد بكلامه القبيح ذلك  
 وهو تسمية الاسلام يهودية أو نصرانية فهو كافر يجب تجديده اسلامه ونكاحه والافتعزير الشديد  
 اللاتق به الزاجر له وكتاب الحاكم الشرعي على ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل من الناس  
 رأى رجلا يتيم في المسجد فعارضة بقوله لا يجوز لك هذا فقال المتيم أنا معذور لا أقدر على استعمال الماء  
 فأغلظ عليه القول فقال له رجل من المسلمين هذا معذور لا قدرة له على استعمال الماء فسيبه سبحانه وساءه  
 بلسانه التركي بقوله الدين والايمان وبالذفاق والمقول له من السادة الاشراف فما يستحق هذا المعترض  
 الساب في الصورة المشروحة اقتونا ((الجواب)) هذا المعترض جاهل منغمس في بحر الجهالة اذ لو علم  
 شيئا من مذهب الامام الاعظم لما اعترض وأغلظ بعد اتفاق علماء آلان البحر من استعمال الماء  
 حسي ومعنوي ولو عرف تقاصيل الاصاين لتأدب في مسجد سيد المرسلين ولكن أراد الله هتكه  
 واشاعة جهله بذلك وأما سبه للمسلم الشريف بما ذكرناه يستحق به التعزير الشديد والضرب والتهديد  
 والحبس المديد حسبما يقتضيه النظر الشرعي فإن الله تعالى جعل عرض المسلم كدمه فإن علماءنا  
 اتفقوا أنه لا يجوز ايداء الذمي ويعز من آذاه فكيف بالسادة أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة كما صرح به  
 في الاشياء وكتاب الحاكم سدد الله تعالى على ذلك والله تعالى أعلم ((سؤال)) في رجل استأذنت زوجته  
 منه ان تذهب الى بيت أهلها فاذا نزلها فذهبت ومكثت أياما وهو يتردد عليها وهم يسكرون حالهما ولا  
 يدرون حالهما وإذا سئمت عن الحال قالت لا أريد هذا الزوج فطال مكثها وطلبها زوجها الى بيته فامتنعت  
 فرفع أمره للقاضي فحكم القاضي عليها ان تذهب الى بيت زوجها ولم يعلم ما بينهما فابت ورجعت الى بيت  
 أهلها وقالت ان هذا الرجل يريد مني الايمان من خلف وكلم مانعته من ذلك فلم يمتنع وأنا لا أريده وان  
 دخلت بيته قتلت نفسي فهل تصدق بقولها وإذا صدقت هل يحكم القاضي بينهما بالتفريق بسبب ذلك أم لا  
 اقتونا ((الجواب)) هذه المرأة ادعت عليه أمر اموجا للتعزير ولا سبيل الى اقامة البينة فيه فيترتب  
 عليه البين فان نكل عزراشد التعزير الزاجر له عن هذا الامر الخطير وان حلف لا تعزير لاحد لصدقه



ولم أر من قال يحكم القاضي بينهما بالتفريق والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لرجل مسلم  
يا منافق يا مذبذب يا جبان من غير جنابة ماذا يجب عليه اقتونا ((الجواب)) يستحق التعزير اللاتقي به  
الزاجر له والرأي فيه للقاضي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل شرب واستطال على جيران النبي  
صلى الله عليه وسلم بيده ولسانه وجعل ذلك حرفة له حتى صدر منه أنه أخذ رجلاً شرباً فاعطاه وهو داخل  
المسجد الشريف وجذبه من حبيته في وقت الظهيرة من وسط السوق وادخله بيته واستعان بأهوانه  
وضربوه حتى أشرف إلى الهلاك ثم أخرجه من داره ورماه فسمه المسلمون وذهبوا به لمجلس الشرع  
الشريف فادعى عليه فأرسل له حاكم الشريعة ثلاث مرات فمرد عن الحضور ثم جاء بالتهور فلما عنفه  
القاضي استطال بيده على القاضي وجذبه من حلقه وخنقه ورمى تاج الإسلام من رأسه فخلصه المسلمون  
من يده ما الذي يستحقه شرعاً اقتونا ((الجواب)) قال في قاضيان ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس  
يحبس ويخلد في السجن إلى أن يظهر التوبة قال ابن قيم الجوزية ما علمت أحداً من أئمة المسلمين يقول أن  
هذا المدعى عليه بهذه الدعاوى وما أشبهها يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره وليس تخليفه وإرساله مذهباً  
لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيره ولو حافظنا كل واحد منهم وأطلقناه وخلينا سبيله مع العلم بأشهره  
بالفساد في الأرض وكثرة سرقاته وقتلنا أئمة الأئمة لا بشاهد عدل كان مخالفاً للسياسة الشرعية ومن  
ظن أن الشرع تخليفه وإرساله فقد غلط غلطاً فاحشاً بما لفته لهصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولاجتماع الأئمة اه من رسالة دعه زاده في السياسة الشرعية هذا مع مجرد التهمة فكيف بعد ثبوت  
ما صنع ولم يراع حق الله تعالى في إسلامه ولا شرفه ولا علمه ولا كبر سنه ولا توجهه لبيت ربه لا داء واجب  
حقه ولا راعي حضرة سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم حيث سطا فيه في باب السلام في موضع ترى منه  
المواجهة المشرفة ولا راعي حق السلطنة حيث انتهك حرمتها في موضع ظل أمن السلطنة العلية ورعاية  
حضرة الشريف حفظه الله تعالى بل أزيد وأقول النصوص الواردة في أمره هذا أكثر من أن تحصر  
وسواء بقى هذا الرجل في بلدة النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تذكر فلما ان وصل الخبر إلى مكة المشرفة  
قال القاضي الحبس في باب التعزير قول ضعيف فجمعت من الكتب المعتمدة هذه المسائل ولو أردت أن  
أجمع في مثل هذا لجمعت مائة مسألة قال العلامة مولانا شيخ الإسلام يحيى أفندي بن زكريا مفتي  
السلطنة العلية بالديار الرومية في مجموعه والحبس بنهمة الفساد مشروع لأنه صلى الله عليه وسلم حبس  
رجلاً بتهمة بخلاف دعوى الأموال حيث لا يحبس فيها قبل الثبوت لأنه نهاية عقوبتها فلا يثبت إلا بجمعة  
كالخلفه وكلامهم هنا يدل ظاهراً على أن القاضي يعزِّر المتهم وإن لم يثبت عليه وقد كتبت فيها رسالة  
وحاصلها أن ما كان من التعزير من حقوق الله تعالى فإنه لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل إذا أخبر  
القاضي العدل بما يقتضيه أحضره القاضي وعزَّره لتصر بحكمهم هنا يحبس المتهم بشهادة مستورين أو  
واحد عدل والحبس تعزير وصرحنا بجواز التهم على بيت المقدس ويجوز إخراجه من البيت وجواز نفيه  
عن البلد وتخليد حبسه إلى أن يتوب وإن من ذلك ما إذا سمع صوت غناه في بيته أو أخبر القاضي باجتماعهم  
على الشراب أو كان يؤذي الناس بيده ولسانه وجوز التعزير بالقتل وجوز تعزيره بأخذ المال ومعناه  
على ما في البرازية أمساكه عنه إلى أن يتوب كذا في البحر الرائق في باب الكفالة وفي جواهر الفتاوى قال  
القاضي الإمام ملك الملوك أبو العلاء الناصبي لما سئل عن مفسد يسعى في الأرض بالفساد ويوقع بين الناس  
الشراف إلى السلطان ماذا يجب عليه فأجاب

القتل مشروع عليه واجب \* لفساده والقتل فيه مقنع

شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء \* نظم الجواب لكل من هو يبرع

انتهى وفي الفتاوى الخيرية سئل في شرير يضرب الناس بيده ولسانه بسعيه في الأرض المقدسة بالفساد  
وعوانه و يأخذ منهم لنفسه ما لا وجعل ذلك له وظيفة استطال بها وعليها تعالى هل يسمع من أهل المدينة  
الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العاديين والأئمة المنصفين وإذا سمع قولهم فيه فإذا يجب عليه أجاب نعم  
يسمع الاخبار عنه بكونه شريراً بيده ولسانه سواء كان حاضراً أو غائباً لأن الأمور الموجبة للتعزير ولو بالقتل



المتهم حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا يحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله تعالى لقصد وجهه الكريم ولذا انص علماء ونايان الخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا مختصين بقصد دفع كلمة المتعدى لعامة المسلمين ولما كتم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تقرر فيه انه لا يرجع الا بالقتل انتهى وفي اجابة السائلين مثل ما قولكم اذا شهدت الشهود بانه شرير يؤذى الناس بيده ولسانه فهل يلزم المدعى لذلك والشهود الذين شهدوا بذلك شيء أم لا وهل يعذرون على ذلك أم لا لاعتقادهم على ما ذكره صاحب المعراج في شرح قوله في الهداية ولا نسمع الشهادة على جرح مجرد فان قيل انه عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاجر بما فيه قلة اهو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام وما ذكره في الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به فانه لم يشترط سوى مجرد الاخبار فاجاب بسمع الاخبار بكونه شريرا يضر الناس بيده ولسانه في غيبته ممن أخبر به لان مجرد الاخبار كاف في الامور الموجبة للتعزير المتضمنة حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين ولا حاجة الى الدعوى في ذلك حتى جاز ان يكون الشخص مدعيًا وشاهدًا كما هو شأن شهادة الحسبة وانما يحتاج الى الدعوى في الامر المتعلق بشخص معين لان طلبه شرط وأما فيما اذا كان ضرره عاما فلا لما ذكر في السؤال وغيره ولا يقال ان هذا من الجرح المجرد فلا يقبل لانا نقول الجرح المجرد هو الذي لم يتضمن حقا لله تعالى كالحد والتعزير أو حقا للعبد وما نحن فيه من الاول حيث قالوا بشهادتهم لا يلزمهم شيء من ذلك ولا من ادعى بذلك حيث كانوا مختصين في ذلك فلهم الاجر والثواب الجزيل لدفع ظلمة المتعدى لعامة الناس وللقاضي طلب ذلك الشخص وتعزيره بما ينجمه من اذى الناس من ضرب وجبس قال شيخنا بذلك على مثل هذا وفيه هل اذا ادعى حبة انه شرير يؤذى الناس ولم يدع انه آذاه فهل تسمع فكتبت تصح دعواه وشهادته في ذلك حبة وان مدعيًا وشاهدًا بل لا حاجة الى الدعوى في ذلك والاخبار كاف وانما يحتاج الى الدعوى في الامر المتعلق بشخص معين وأما فيما اذا كان ضرره عاما فلا لما صرحوا به من ان الرجل اذا كان يضر الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به ليزجره وقالوا انه اذا أخبر العدول القاضي بان رجلا يؤذى المسلمين بيده ولسانه وتزويره ان للقاضي ان ينفيه فاكتموا في ذلك بمجرد الاخبار ولا يقال ان هذا من الجرح المجرد فلا يقبل لانا نقول الجرح المجرد هو الذي لم يتضمن حقا لله تعالى كالحد والتعزير وما نحن فيه من المركب انتهى والله أعلم قال في البحر وضع حبة بعد الضرب أي جازلما كتم ان يجبس العاصي بعد الضرب فيجمع بين حبسه وضربه لانه قد صلح تعزير او قد ورد به الشرع في الجملة وكذا في منح الغفار وفي الظهيرية اعلم بأن التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع وتعريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب الخ وكذا في الذخيرة البرهانية وفي الفهريتين وضع للامام حبة أي حبس من عليه التعزير مع الضرب لان الحبس من التعزير فله ضمه مع الضرب قال في الفتاوى الهندية رجل يشتم الناس ان كان مرة يوعظ وان كان مثنى ضرب وجبس حتى يترك كذا في البرازية انتهى وفي الجوهرة وان رأى الامام ان يضم الى الضرب في التعزير الحبس فعل لان التعزير موقوف على رأى الامام لان المقصود منه الردع والزجر فاذا رأى ان الشاتم لا يرتدع بالضرب حبه أيضا الخ انتهى وفي الفتاوى الهندية التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع وتعريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر عبوس كذا في النهاية وفي الهداية وان رأى الامام ان يضم الحبس الى الضرب في التعزير فعل لانه صلح تعزير او قد ورد الشرع به في الجملة حتى جاز ان يكتب به فجاز ان يضم اليه ولهذا لم يشرع في التعزير بالتهمة قبل ثبوته كما شرع في الحد لانه من التعزير انتهى وفي غاية البيان قال وان رأى الامام ان يضم الى الضرب في التعزير الحبس فعل ذلك لان المقصود من التعزير الزجر عن منكر لم يشرع فيه حد وللإمام اذا رأى مصلحة ضمه الى الضرب كما اذا رأى الحبس دون الضرب فله ذلك ولهذا يجوز ان ينقص من الضرب ما شاء قوله ان يكتب به أي بالحبس وقد ورد الشرع به في الجملة أي الحبس وهو ما روى في السنن مسندا الى عمرو بن الشريد عن ابيه عن



رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الواجد يحل عرضه وعقوبته قال ابن المبارك يحل عرضه بفظه  
وعقوبته يحبس له وروى في السنن أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في ثوبه انتهى وكذا  
في فتح القدير والمعنى شرح الهداية وجميع كتب المذهب متونا وشروحا وقناوى مشهورة أكثر من أن  
نحصر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل نهي زوجته عن رفع صوتها لاسمعه أهل الشارع  
فامتنعت عن رفع الصوت فهل لزوجها أن يؤذيها أم لا اقتونا ((الجواب)) يؤذيها بالنصيحة والقول ولا  
يضرها بسبب ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تخرج من بيت زوجها بغير إذنه فنهها امرأ فلم تمتنع  
فهل له تعزيرها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له تعزيرها بغير ضرب مبرح والله أعلم ((سؤال)) عن رجل  
أنه تزوج من رجل بته ولها معه ثمان سنين وبعد أخذوها عليه بالغصب قالوا إن جنتها قتلناك اقتونا  
((الجواب)) لا يجوز لأحد أخذ المرأة على زوجها إلا أخذها برفع لولي الأمر ينتقم منه بما يليق ويثاب  
على ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل شريف صحيح النسب وهو جالس في بيته فتعدى عليه رجل آخر  
وقذفه وقال له يا ولد الزنا أنت ليس ولد فلان أنت زنت بك أمك وحلف بالله أنت ما أنت ولد فلان وقال له  
يا ماعون ثم أنه جذبته هو وعبيده في بيته وضربوه ضربا مبرحا فهل يجوز ذلك أم لا اقتونا ((الجواب))  
يرفعه للقاضي فيقيم البينة أنه رماه بالزنا بقوله يا ولد الزنا فإذا أثبت ذلك جلداه القاضي حد القذف المنصوص  
عليه في كتاب الله تعالى ومن غام الجلدان ترد شهادته إلى الموت ويؤمره لعنه وجذبته وضربه جسميأراه  
ويحبسه إن رأى ذلك والرأي في مثل هذا المارق للقاضي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
منع زوجته أن لا تكشف وجهها على عبده وكررها عليها امرأ ولم تنقه عن ذلك فضرها ماذا يجب عليه  
اقتونا ((الجواب)) نعم يضربها في ذلك لأن العبد أجنبى قال في البحر الرائق عند عدم مواضع اباحة الزوج  
ضرب زوجته فيها ومنه ما إذا كشفت وجهها لغير محرم انتهى والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تخرج من  
بيتها بغير إذن زوجها فنهها فلم تمتنع فبعده صك الباب عليها وعندها من يؤنسها فخلعت باب المنزل وخرجت  
إلى الجيران فإذا يجب عليها أيضا أطالت عليه لسانها بكلام فاحش اقتونا ((الجواب)) تستحق  
التعزير الثلاثين بها الزجر لها وله ضربها بغير مبرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص ناظر على وقف  
مدة مديدة ويبيده حجة شاهدة بأهليته وديانته وعليها امضاء ثلاثة من القضاة المعبرين وامهارهم  
وامضاء شريف مكة المشرفة الشريف بركات فهل والحالة هذه يسوغ القدرح في ذلك الناظر وإذا قلتم  
بعدم المساغ فما حكم القادر فيه حكم الله اقتونا ((الجواب)) اللهم بارك في الاهلية والديانة والجنة  
لا تصلح للشهادة وانما المسلمون هم شهداء الله في أرضه ولا يليق القدرح في عرض المسلم بلامسوخ شرعي  
فإن اعتدى بذلك يستحق التعزير بحسب حاله والرأي فيه للقاضي والله أعلم ((سؤال)) في ولي لامرأة  
يسمى بالمضارة بينها وبين زوجها ويمنعها عن زوجها كرها ولا يتمكن الزوج منها الا بطلب شديد فهل لهذا  
الزوج أخذ امرأته كرها وماذا يستحق الولي المذكور اقتونا ((الجواب)) للزوج أخذ امرأته ولو كرها  
على وليها ويستحق أشد التعزير بضر باوحياتهم ديدا حسبما يراه القاضي سدد الله تعالى والله أعلم  
((سؤال)) في رجل اتهم بسرقة فطلب لأن يأخذها حكم السياسة فلم يقدر عليه فهل لأحد من له الحكم  
بالسياسة أن يأخذ أحدًا ممن يكون بينه وبين الرجل المتهم قرابة نكاح كالصهر والصهرة والزوجة  
وغيرهم في بطوهم أو يضربوه لم يقرروا على الرجل أو ماله قائلين أنه أخفى عنكم ماله من مصاغ أو غيره  
أو يأخذوا ما يكون على الزوجة أن رجدا وشيا أوليس لهم ذلك اقتونا ((الجواب)) كتاب الله أحق  
وشرط الله أو ثق قال الله تعالى ولا تزروا زرة وزرا أخرى واجمع العلماء والحكام أنه لا يجوز أخذ البري في  
المرتب هذا هو دين محمد صلى الله عليه وسلم وقال الله تعالى إن ربك لبالمرصاد والله الموفق ((سؤال)) في  
شخص ثبت فساده عند عامة الخلق بشواهد أحوال بدت منه منها أنه مرق ووجدوا قروا أظهر المال من  
عنده ومنها ما نطق به ألسن العامة أن له استعانة بالجان بحيث لا يمنع باب من الأبواب عما يريد ومنها  
أنه منكم شرب الخمر والزنا وهتك حريم المسلمين ومنها أنه نهجهم على حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأخذ منها بعض المال وأقر بذلك من غير إكراه ولا إجبار فإذا يجب على الحاكم السياسة اقتونا



((الجواب)) الراى فى ذلك للحاكم حسيما يخلصه من الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) فى جماعة جالسين  
 فى المسجد قال رجل منهم لرجل آخر بالوطى وقال الا تخرجوا باله ملعون أنت وحدثك اقتونا ما يستحقان  
 ((الجواب)) يستحق كل منهما التعزير ويبدأ بمن بدأ والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فى رجل دما  
 رجلا مسلما يربع يهودى فقال له تقول لى هذا القول فأعاده بعينه مرة أخرى فاذا يجب عليه شرا اقتونا  
 ((الجواب)) ان أراد بهذا المتكلم تحقير الاسلام بهذه المقالة فهو كافر مرتد يعرض عليه الاسلام  
 ويحبس ثلاثة أيام وقد بانت منه زوجته فان أسلم فيها ونعمت والا ضرب عنقه بالسيف رض الله تعالى  
 ولا يدفن فى مقابر المسلمين واذا أسلم لابد من تجديد الاسلام بالتسبى من كل دين سوى دين الاسلام  
 ولابد من تجديد النكاح وان أراد تحقير المخاطب فالتعزير الشديد والضرب والتهديد والحبس المديد  
 واجب على كل حال والله أعلم ((سؤال)) فى رجل تعرض لاخر بالبهتان ورماء عند الحاكم السياسى  
 بأنه سارق فحبسه الحاكم بغير وجه ثم هدده الراى له انه ان لم يطلق زوجته والا فاعل الحاكم معه أنواع  
 التهاويل فطلق الرجل زوجته خوفا من ذلك فلما عرض على الحاكم بعد حبسه ظهر له انه لم يثبت عليه مرقعة  
 فاطلقه ويرى الى الله تعالى مما هدده به الرجل الراى من البهتان فاذا يجب ويلزم ذلك الفاعل بهذه  
 السكتة اقتونا ((الجواب)) اللائق بالحكام التأني والتفحص عن حقائق الاشياء والجملة مذمومة  
 شرعا قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا سمي الله تعالى التمام فاسقا وبعد ظهور  
 كذب التمام الخبيث يجب على الحاكم السياسى تعزير ذلك المتعرض لديه ليعزج امثاله عن ارتكاب الافعال  
 القبيحة والجراة على عباد الله بالفضيحة والله أعلم ((سؤال)) فى رجل طلق زوجته وله منها بنت فالتزمت  
 الام مؤنتها فلما بلغت البنت خمس سنين ظهر فى ألتهاد مل فداوتها الام ببعض الادوية فبلغ أباها ذلك  
 فادعى أبوها بان الام قودت على البنت وازيلت بكارتها فاحضرت القابلات واجمعوا على سلامة البنت  
 من ذلك فما استحق الاب فى رعى الام والبنت اقتونا ((الجواب)) ظهور الدمل من العوارض البشرية  
 ولا قدر لها فى رفعه والمطلوب من الام صيانة بنتها وحيث كانت سالمة مما ذكر يستحق الاب التعزير  
 اللائق به والله أعلم ((سؤال)) فى رجل اتهم زوجته بالقبیح فضر بها ضربا متلفا فجاء أخوها وسأله عن سبب  
 ذلك فقال الزوج سمعت عنها اخبار اسودت وجوهكم فسأل أخوها الجيران عنها فقالوا هو المعتدى  
 عليها بيده ولسانه فما يلزمه فى ذلك اقتونا ((الجواب)) ليس للزوج ان يضرب زوجته ضربا مبرحا ولكنه  
 ان وابه منها شئ ففسر بحسب ما يحسن ونهى الشرع عن العدوان وان ثبت عدوانه يستحق التعزير والله أعلم  
 بحقيقة الحال ((سؤال)) فى رجل بالغ عاقل متزوج وله بيت آخر خلونه له فيه أسباب فهدم أولاده  
 على البيت الذى خلونه وأخذوا العروض التى فيه وقصدتهم يجبرونه على الخروج من البلاد التى هو بها  
 ويشغلونه بخدمتهم ويضربونه أيضا فهل لهم ذلك أم لا وماذا يجب عليهم بدخولهم فى بيته من غير اذنه  
 وبأخذهم لعروضه اقتونا ((الجواب)) ليس فى دين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجبر شخص على  
 الخروج من بلد اختارها سكا بغير وجه شرعى ولا استباحة ماله باخذ ونهب من ارتكب هذه المنكرات  
 الغظيمة المخالفة للسيرة النبوية والشرعية المصطفوية ففسد ذراع عن الهدى وركب متن الهوى فيستحق  
 التعزير اللائق به الزاجر له والله أعلم ((سؤال)) فبين رفع صوته فى الحضرة النبوية وأخذ يجرا الامام فقال  
 له رجل من طلبة العلم ما نسحق من النبى صلى الله عليه وسلم قصر به بتعله على موضع مجوده فاشهد عليه  
 ماذا يستحق اقتونا ((الجواب)) هذا حديث طريد يستحق الضرب الشديد والتعزير والحبس المديد لينزجر  
 عن قبيح فعله وسوء مقاله ويثاب الحاكم سده الله تعالى على ذلك رعاية الجانب النبى صلى الله عليه وسلم  
 والله أعلم ((سؤال)) فى رجل لعن رجلا مؤمنا وعن والده ووالده عالم من علماء المسلمين فما يستحق هذا  
 اللاعن شرعا اقتونا ((الجواب)) يستحق التعزير اللائق به لينزجر عن قبيح مقاله كيف لا والعلماء ورثة  
 الانبياء والراى فى ذلك للقاضى أصلحه الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) فى رجل مكتوب هو واخوته  
 وأولاده فى دفتر الدثيشة وهو عانى الاصل ومن أهل السنة والجماعة ومتولد فى المدينة المنورة ولا بانه  
 واجداده منذ مائتى سنة مجاورين فى المدينة المنورة فطعن فيهم شخص بانهم خوارج ووقفت حصصهم



في الديوان مع ان معهم اليينة يابهم من أهل السنة والجماعة وشافعيوا المذهب فماذا يجب على الطاعن فيهم مع انه كان لهم أخ مات ورمى سابقا بمثله فأثبت انه سني وقبدا اسمه في الدفاتر اقتونا ((الجواب)) المسلمون مأمونون على أديانهم فمن كان سنيا لا يجوز ان يرمى بالبدعة ومن هداه الله تعالى عن البدعة فهو منا فكيف يجوز ان يرمى السني قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم فاللائق بالحكام سدودهم الله تعالى عدم الالتفات الى مثل هذا الكلام وتعزيز المستكلم بما يليق به واعطاء السني من خيرات الدنيئة الجارية في صحائف اصحاب الخيرات والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا منعت المرأة زوجها عن الفراش وهجرت محله ما يلزمها شرعا اقتونا ((الجواب)) يلزمها الرجوع الى محل طاعة زوجها والزوج تعزيزا بضرب غير مبرح والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل منهم بتم وهو دلال واصحاب الحق يقولون أنت دلت بها وهو جاحد وقبضه ما كم السياسة وهو طالب للوجه الشرعي فهل للها كم ان يلزمه أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث كان الدلال متم ما ينهم وطلب الشريعة فان الشريعة تمحظ بالسياسة صيانة عن تعرض أهل الشرور والعدوان كما نقله في احكام دده افندي في مجموعته وصره الى التجريد عن أبي حنيفة والله أعلم ((سؤال)) في رجلين قال الرجل أنت تذهب باليسل للقوا حش ما يترتب عليهم شرعا اقتونا ((الجواب)) يستحقان التعزيز الشديد اللائق بهما الزاجر لهما عن خش المقال والرأي فيه للها كم الشرعي سده الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في ما كم ضرب شخص ضربا شديدا أفضى به الى الموت ثم جسه ولم يكن ذلك الضرب حدا من حدود الله تعالى ولا تعزيرا شرعيا بل كان ذلك تعديا من الحاكم لكون المصروب تشاجر مع شخص آخر فلما سمع أخوه المصروب جاء ليخلصه من الحبس فابي الا أن يأخذ منه جريعة فاخذ منه سبعة أمنان بن وخلي سبيله فهل اذا ادعى دافع الجريمة على الحاكم بعد عزله بالقدر المذكور ثبت دعواه ويجب على ولي الامر خلاص حقه منه أم كيف الحال واذا لم يبرأ المصروب من ذلك الضرب ومات وكان سببا لموته فهل يجب على الضارب المذكر كوردية أم وكيف الحال اقتونا ((الجواب)) أما الجريمة المذكورة فهي رشوة محرمة سمحت يجب رد مثلها ولا تحلل وأما الضرب فان لم يكن عن تعزير موجب لذلك بل كان ظلما وعدوانا فلا شك في وجوب الكفارة والدية على عاقلته ان كان له عاقلة والا فني بيت المال وان كان عن تعزير قدمه هدر حيث مات بسببه والله أعلم ((سؤال)) في رجل سب أمه وآذاها ولعنهما ماذا يستحق شرعا اقتونا ((الجواب)) يستحق هذا الخبيث السحق التعزير الشديد والضرب والتهديد وهذا الجاهل أظنه ما فهم معنى قوله تعالى ولا تقبل لهما آف ولا تنهرهما الا آياتان وهل هذا الفعل من هذا المارق دعاء بالرحمة لأمه التي الجنة تحت قدمها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نعوذ بالله من ظلة الجهل وتسلط الهوى والله الهادي ((سؤال)) في رجل متزوج بامرأة من أولاد الحسين بن ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعنها ويشتمها ويقول لها قبيحة ويضربها ويشهر عليها السلاح ثم انه أراد ان يطيب خاطرها فغضبت فقال كفرن وجدوت اسلامي وأقول لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما الحكم في جميع ذلك اقتونا ((الجواب)) يستحق التعزير الشديد والزجر والتهديد وفي كفره خلاف ولا أفتي به وان جدد العقاب ضاها خروجا عن الخلاف فحسن وأنا أستغفر الله العظيم ((سؤال)) في رجل يسرف في الماء فقال له رجل من أهل العلم والشرف لا تسرف يا كلب يا خنزير يا حمار يا شيطان فردم هذه الالفاظ على ذلك الرجل الذي هو من أهل العلم والشرف والعرض فهل يجب التعزير على من تكلم في أهل العلم والشرف أم لا اقتونا ((الجواب)) السرف في الماء ممنوع شرعا ولكل من رآه حق المنع والتعزير بحيث لا يجاوز في تعزيره أما قوله يا كلب الخ فان كان المقول له ممن يلحقه الشين بذلك فهو تجاوز في تعزيره وجبت رد عليه وكان المقول له من الاشراف فقد استحق التعزير في تجاوز كل منهما على الآخر وان لم يلحق المسرف الشين بذلك ورد على المنكر عليه يعزرج حيث كان من العلماء الاشراف كما في السؤال والرأي فيه للقاضي بحيث لا يجاوز في التعزير والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) فبين سل سيفا على رجل فقال له كف عني ان كان لك دعوى فالشرع موجود فقال له ما أعلم شرعا وتكلم الرجل فقال له يا كافر احضري حق والاقبلي هذا الخنجر اقتونا ((الجواب)) يستحق



سأل السلاح التعزير اللاتق به الزاجر له ويجب على الآخر أن كان بذمته له مال أن يوفيه والا فالبينة على المدعي واليمين على المنكرو ومن لا يعلم الشرع يعلم والله أعلم ((سؤال)) في حادثة هي أن شخصين حصل بينهما خصام أوجب التجاذب بالأيدي فقام شخص من أهل العلم ليخلص ما بينهما بما فرض الله سبحانه على عباده من مضمون آية كنتم خير أمة أخرجت للناس وآية ولتكن منكم أمة وقوله صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان وقوله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً فليل يا رسول الله هذا إذا كان مظلوماً فكيف إذا كان ظالماً فقال تنعه من الظلم فإن ذلك نصره أو كما قال صلى الله عليه وسلم ثم إن أحد الشخصين انتدب لمنكر المنكر فأنكر أنكاره وقال أنت كاذب تدخل بيننا لو كان لك أصل ما فعلت فماذا يجب عليه اقتونا مأجورين ((الجواب)) أما قوله أنت كاذب في مقام الإنكار عليه فهو أمر قبيح قال في البصر الرائق ويخاف الكفر على من قال للآخر بالمعروف غوغاء على وجه الرد والإنكار انتهى قال في القاموس الغوغاء شئ يشبه البعوض ولا يعرض لضعفه وبه يسمى الغوغاء من الناس وهذا المتكلم استعار الذباب عنه إذا المراد منه تحفيره واستخفافه وقوله لو كان لك أصل الخ كلام شنيع يستحق به التعزير اللاتق بأمثاله الزاجر له عن قبيح أفعاله والرأي فيه للهاكم رفق الله تعالى وتجب استتابته عن الكلام الأول وزجره عن مثله والله أعلم ((سؤال)) في رجل تكرر منه شهادة الزور عند حاكم الشرع عدة وأقر بذلك لدى العدول وضاعت شهادته أموال أيتام وصدر منه أيضاً غش للمسلمين في أشياء فهل للقاضي أن يسمه بعلامة ويشهره بتعزير قطيع أو ينفيه من المدينة المنورة أم ما الحكم اقتونا ((الجواب)) من ارتكب هذه القبائح وتكرر منه ارتكاب الفضائح وتجاهر بالافرار بذلك ولم يخش من الجبار المالك فإن القاضي سدد الله تعالى أحكامه يرى فيه رأياً يحسب ما يليق به من تشهير أو تعزير أو حبس أو غير ذلك والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) ما قولكم في شريف حسبي بدت له حاجة بين صلاة المغرب والعشاء فخرج من داره وجلس في الشارع الأعظم بالقرب من دار آخر فجاء إلى الشريف بعض أصحابه وجلس عنده فجاء صاحب الدار فشم وسب من سبابه قال لذلك الشريف يا ابن الزانية ولعنه ولعن أباه ولعن جميع بني حسين ودفعه وجذبه من يده والرجل من العساكر فماذا يجب عليه اقتونا ((الجواب)) جميع المسلمين في ذمة الله تعالى ولا يجوز لأحد الاعتداء على أحد بل الواجب على الحكام صيانة أعراض المسلمين خصوصاً أهل بيت النبوة فثبت صدر من صاحب الدار شتم الشريف ولعنه كما شرح فإنه يستحق التعزير الشديد والضرب والتهديد والرأي فيه للهاكم الشريعة وأما رمي أمه بالزنا فإن كانت موجودة فحق الدعوى لها من طلب حد البتة والافهول أنها فسد عي فإن أثبت ذلك بطريقه الشرعي لدى القاضي فإنه يجب على الراي القاذف حد القذف وهو ثمانون جلدة ومن تمام الحد أن لا تقبل له شهادة أبداً والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجلين اختصما فقال أحدهما للآخر أنت ادريسي ونحن بالله العظيم نقتل الادريسين ولا نطالب بدمهم عندنا إقامة والادريسيون أشرف معلومون فما يترتب على القاتل أن المسلمين يقتلون ولا نطالب بدمهم اقتونا ((الجواب)) هذا كلام قبيح ليس له في الشرع مسوغ مبيع فإن أراد به أنه يقتل الخ اباحة دمهم فهذا كفر حكمه معلوم وإن أراد التهاون بهم وهو الظاهر من قوله إقامة حاشا لله فالواجب التعزير الشديد ولو بالحبس والضرب حسب إراء الحاكم الشرعي زجره عن هذا الكلام الذي نجه الامماعة ونكرهه الطباع والله الموفق ((سؤال)) في رجل يطبل لسانه على أعيان الدولة العلوية ويشهر بـ شيخ الاسلام ويقول ليس بالمدينة علماء ولا مسلمون وأهل مصر كفر ليس فيهم مسلم الا شخص واحد يطبل لسانه أيضاً على حكم هذه البلدة الشريفة ويتكلم فيهم بما لا يليق في المجالس حتى أنه حضر مجلس الشريعة المطهرة وادعى على خصمه فقضى عليه مولانا القاضي بهد سماع الدعوى الصحيحة وإقامة البينة المستقيمة فردده وقال لا أقبل ذلك ماذا يترتب عليه شرعاً ((الجواب)) هذه الدولة العثمانية بمجد الله دولة عزيزة واجتهادها في جهادها بالفتوح والنصر لها طبيعة وغيرة وحضرة مولانا شيخ الاسلام أصلح علماء ذلك المقام على ما اشتهر على السن الخالص والعام وعلماء هذه الدولة هم صدور



العلماء ورؤس الرؤساء وقوله ليس بالمدينة الخ هذا كلام باطل لا يصدر الا عن قلب محتال الاعتقاد كيف يقول ذلك والاسلام ظهر منها واليه المعاد كاثبت معناه عن أشرف العباد صلى الله عليه وسلم وأمام مصر فكيف يقول ذلك وهي قلعة الاسلام ناطق بذلك السن العلماء الاعلام ما أرى هذا المتكلم الا مجنوناً أو مجاز فاني الدين فان كان الاول فيقر في بيته حتى لا يجتمع في مجالس ولا يتنقل عنه كلام وان كان الثاني فامرء الى الحاكم الشرعي سدد الله تعالى في الاحكام فيعامله بتجديدن وتعزير وجس حتى يستريح ويستراح منه ولا حول ولا قوة الا بالله الملك العلام ((سؤال)) في حادثة وهي ان شخصاً له حق عند آخر فتطاوت مدة استيلائه على ذلك الحق ثم سعى في اصلاح حقه فبلغ من عنده الحق ذلك فجاء الجسد الى مجلس حافل فيه حكام الوقت فقال لاكم صاحب الحق كيف تعطون عرضاً لفلان فقال لاكم ومن فلان فقال بكي كخبة معناه الكيخة الجديده ثم أعفها بقوله واذا تولى سعى والحال ان المقول له من حلة كتاب الله تعالى فالذي يترتب على القائل شرعاً اقنونا ((الجواب)) لا لوم على من سعى في اصلاح حقه قال العقلاء على المرء ان يسعى لما فيه نفعه وقوله واذا تولى سعى هذا تعريض بالقرآن العظيم لما في الآية من ذكر الفساد قال في البرازية اذا قال عند الوزن أو الكيل واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون أو في جمع الجماعة في موضع فجمعتهم جمعاً وحشراً هم فلم تغادر منهم أحداً قبل كفر وقال الامام أبو بكر محمد بن اسحق الكلاباذي بكفر العالم دون الجاهل اه مع ما في كلام هذا من ابداء المسلم وذلك موجب للتعزير والرأي في ذلك الى القاضي سدد الله أحكامه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لا آخذ ثمن خروما ما الذي يستحقه اقنونا ((الجواب)) يستحق التعزير اللائق به وبأمثاله الزاجر له عن قبيح أقواله والرأي فيه للقاضي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل محصن من أعيان الناس قدق في عرضه رجل محصن وسامه باللعنة وولاديه الزنا والفسق والفجور وانه منكور الاب وانه يبيت في بيته امرأة محصنة على وجه الحيانة ولم يقدر على الاثبات فيما قاله في حق الرجل المؤمن المحصن فما يترتب على القاذف اقنونا ((الجواب)) عرض المؤمن كدمه واجب الصيانة وحيث رماه بما ذكر وأمه حرة مسلمة فعليه الحد قال في البحر الرائق وان قال لرجل يا ولد الزنا أو يا ابن الزنا أو لست لا يملك وأمه حرة مسلمة فعليه الحد اه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل شريف له دين على آخر معتوق أخيه فطلبه فقال ان كان لك حق خذ على البابوج فقال المعتوق البابوج هو الذي يقول فهل يجب عليه شيء اقنونا ((الجواب)) يستحق التعزير اللائق به الزاجر له والرأي فيه للقاضي سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في معتوق علوي له بذمة علوي آخر دين فطلبه دينه فقال له العلوي هو كناية عن المعتوق عن البابوج وبأخذ حقه على البابوج فأجاب المعتوق بأنه هو البابوج فماذا يلزم كلامهما اقنونا ((الجواب)) يستحق كل منهما التعزير بحسب حاله ومقامه والرأي للقاضي وفقه الله تعالى وليبدأ بالبادي والله أعلم ((سؤال)) في رجل ضرب زوجته وأدماها ونفرت عنه وجلست عند أهلها ثمانية أشهر فهل لها نفقة وما يستحق لفعلة اقنونا ((الجواب)) يستحق التعزير الشديد والزجر والتهديد ويجب عليه الارش في الدماء ويجب عليه ان يملك بمعروف أو يسرح بإحسان والله أعلم ((سؤال)) في معتوق من العساكر كثر منه المفاسد منها اذا مرت امرأة ولو من زوجه يدخلها بيته خطفاً وقد وقع منه امرار وشكى الى أعانه فضر به ومنعه فلم ينزجر فرت بكر من ذوى الاعراض والسلف الصالح فسحبوا وأدخلها بيته ليلا وأشهر عليها السلاح ان لا تصيح وجسها عنده ساعة بعد ان أغلق الباب فعلم بذلك عتيق لعها فجمع اناساً من المسلمين ودخلوا من كوة فشهر عليهم السلاح وأرادوا القتل بهم فضر به عتيق عها بمصافاة ماء وأخرج البنت بحضرة الشهود فماذا يجب عليه اقنونا ((الجواب)) جزاء هذا الساحب الفاسق المتجاهر بهذه المعصية العظيمة الضرب الشديد والحبس الشديد والمبالغة في العقوبة الى ان تظهر منه التوبة ويجوز ان يترقى في عقوبته الى القتل لغلظ ما ارتكبه من معصية الله تعالى وهذه طريقة يخشى على أهل الاقليم الذي يشيع فيه ولا ينكرونه وينهاون فيه ان ينزل الله عليهم عذاباً من عنده وسخطاً فان مرتكب ذلك والساكت عليه كمن ينقر السفينة ليغرق أهلها وهم عنه معرضون والمفروض على حكام المسلمين التقييد في قطع هذه الطريقة



القيحة وحسم مادة هذه الفعلة القطيعة ولو بالتفصل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه من لفظ  
الخبرية هذا اذا كان قبيحا في دار الاسلام فكيف بهبط الوحي الامين في بلاد سيد المرسلين محمد صلى  
الله عليه وسلم اللهم اهلك القاسقين وسلط عليهم الحكام الناصحين الذين لا يخافون في الله لومة لائم  
وأجرهم على الله يوم لا يضيع أجر المحسنين والدخول في زمرة العساكر لا يباح به ما حرم الله بل هم أولى  
من يسهى في اقامة حدود الله والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ((سؤال)) في رجل مدلساته على رجل  
من حفظه كتاب الله تعالى ومن طلبه العلم بقوله امرغ لحيتك وأعرفك قدر نفسك ثم ختم بقوله في كلامه  
عليه وأنت حار فعد ذلك أشهد عليه بما يستحق وما يجب عليه في هذا الكلام اقتونا ((الجواب))  
يستحق التعزير اللائق بحاله الزاجر له عن قبيح أقواله والرأي في ذلك للحاكم الشرعي سدد الله تعالى والله  
أعلم ((سؤال)) في شخص أقرطائعا في مجلس الشرع الشريف بأن قال دلتني واحد على بيت نصف الليل  
فدخلت أنا وأياه معه مرة وهو مرتين فقال لي مثل هذا وشل هذا فقلنا هل اذا كان الموضع المأخوذ منه  
حرزا يجب فيه القطع والحال ما شرح أم لا ((الجواب)) حيث أقرانه شاله ولم يقربانه سرق فلا قطع ولا كنه  
يعززال تعزير اللائق بحاله الزاجر له عن قبيح فعاله والله الموفق ((سؤال)) في شخص من العلماء المعبرين  
ذی حسب ونسب شريف وخطيب وامام ومدرس جيده رجل جاهل من العوام من ثيابه حتى مرقها قاصدا  
بذلك أذيتة واهاتته بحضرة ملا من الناس وهو يقول له شرع الله لي عليك دعوى والحال انه كاذب في  
دعواه كان عليه بعض دراهم واختصاصها بحضرة شهود عدول وليس له عليه تباعة أصلا بوجه من الوجوه  
الاحض اذاية واذا ثبت ذلك عليه فماذا يترتب عليه من الاحكام الشرعية في اهانة العلم الشريف في دينه  
وزوجته وتأديبه اقتونا ((الجواب)) قال في البحر يخاف عليه الكفر اذا شتم عالما أو فقها من غير سبب  
انتهى ويستحق هذا المؤذي التعزير اللائق بحاله الزاجر له عن قبيح فعاله والرأي في ذلك للحاكم الشرعي  
والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا تخاصم مسلم مع مسلم فقال أحدهما للآخر مالك دين ولا مذهب ونفاه عن  
طريق الحق هل يلزمه الا رندا والرضا بالكفر أم لا وهل يجب عليه التعزير أم لا اقتونا ((الجواب)) ان  
أراد بقوله مالك دين ولا مذهب نفي الصلاح والتقوى لا يكفروا ان أراد به عدم الايمان وهو بعيد فانه يكفر  
والعياذ بالله تعالى وعلى كل حال يستحق التعزير اللائق به الزاجر له والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال))  
في رجل قال لام زوجته أنت تأكلين من حصلة بناتك ومعنى هذه الكلمة عندهؤلاء ان البنات تربي وتطم  
أمهات أعطيت في مقابلة الزنا بها اقتونا ((الجواب)) هذه الكلمة كناية عن زنا بناتها وانهم يطعمونها  
من محصول ذلك وهو كلام قبيح يصدر من وبش ويستحق التعزير اللائق به الزاجر له والرأي فيه للحاكم  
الشرعي وفقه الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل وكيل من طرف زوجته تخاصم مع رجل آخر على  
قسمة معلوم بين يدي حاكم غير حاكم الشريعة فأمر الحاكم ان يصطليا ويضمها المعلوم بينهما بالسوية فقال  
الوكيل من طرف الزوجة أنا وكيل بالدعوى لا في الصلح من غير اذن منها فمشى فلان معي من طرفكم  
ويخبرها بما اختاره الحاكم والحاضرون من المسلمين في المجلس المذكور بحيث ان الرجل الذي من طرف  
الحاكم ممن يعرفها المعرفة الشرعية وهو ممن كان جارها فقال الخصم لا يجوز للحرمة ان تكلم رجلا  
أجنبيا وكل من رضى بهذا فهو ديوث فهل يعتبر قول الخصم في ذلك أم لا واذا قلتم بعدم الاعتبار بقول  
الخصم فما قولكم في قوله من رضى بهذا فهو ديوث اقتونا ((الجواب)) قول الخصم لا يجوز للحرمة ان تكلم  
رجلا الخ كلام صحيح الا انه مباح للحاجة كواقعة الحال قال العلامة شمس الائمة السرخسي في مبسوطه  
لا بأس للانسان ان يتكلم مع النساء والاماء بما يحتاج اليه انتهى ولا شيء عليه بقوله كل من رضى  
الخ لانه من المعارض ومعارض القصد في توجب التعزير كما نقله علاء الدين في شرحه على التنوير عن  
الحاوي لضعفه عنه ولا شيء أضعف من التعزير فيجب في معارضة التعزير والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
تزوج بنتا ودخل بها فوطئها فوجدها بكر او شهد بذلك جميع النساء فاصبح وقبل رأس والدها فبعد مدة  
شهر أو أكثر وقع بينهما وبينه خصومة ففارقها وقال انه وجدها ثيبا وانه سترها فاذا يلزمه بهذا القول  
شرعا اقتونا ((الجواب)) يلزمه التعزير والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تكلم مع آخر فسيبه فقالت



له المسلمون هذا رئيس الحرم والنبي صلى الله عليه وسلم فقال أي شيء النبي فهل بعد ذلك نقصا في حقه  
 صلى الله عليه وسلم واستهزاء أم كيف الحال وماذا يترتب عليه من الأحكام أو ضحوا ((الجواب)) لا شك  
 في استحقاق هذا الشق التعزير الشديد الزاجر له ولا مثاله من التعرض للحضرة النبوية وأما كفره فإن  
 قصد الاستحقاق فلا ريب في كفره لأنه أجعت الأمة على أن المستحق بالنبي صلى الله عليه وسلم فهو كافر  
 ويجب عليه تجديد الإسلام والتسكاح والحج ويناب الحاكم على ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة نسب  
 ولها المعصوم المسمى محمدا بلفظ ملعون يهودي نصراني عفریت ولم يتسه بالكلام اللين ولا بالكلام  
 العنيف ولا تفعل ذلك الامنافسة مع زوجها فهل للزوج ضربها على أن تمتنع عن ذلك أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) ليس هذا من المواضع التي تضرب به المرأة وإنما لا يجوز لها شتم الولد الذي اسمه محمد لنهي  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال صلى الله عليه وسلم إذا سمعتم محمدا فلا تضربوه ولا تحرموه وقال صلى  
 الله عليه وسلم إذا سمعتم الولد محمدا فأكرموه وأوسعوا له في المجلس ولا تقبضوا له وجهها قال العلماء وتقيح  
 الوجه يكون بالكلام الذي يغير لونه وخلقه وأي تقيح أشد من قولها كافر ملعون الخ ولا حول ولا قوة  
 إلا بالله العلي العظيم وأما أن أرادت به حقيقة الكفر فهي كفرة يجب تجديد إسلامها لأنها اعتقدت  
 الإسلام كفرا فافهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة قالت لزوجها يا شبيه جهنم يا خرفان أنت مثل عزرائيل  
 هل تطلق عليه أو هل تجب عليها التوبة والاستغفار أم كيف الحال ((الجواب)) تعزر هذه المرأة أشد  
 التعزير اللائق بحالها الزاجر لها ولا مثالا وأما تشبيه زوجها بسيدنا عزرائيل أن أرادت به القبح أو  
 ما يدل على التنقيص فلا شك في كفرها ويرتب عليه البتة بالضح ولا ينقص عدد الطلاق والأفلا  
 والله أعلم ((سؤال)) في رجل تزوج بامرأة وهي ثيب برضاها ورضا أخوتها فبعد أن تم العقد عليها دخل  
 بها وجلس عنده فحوش شهرين فبعد الشهرين صارت تنفر منه وتهرب إلى أهلها فيروح الزوج إلى  
 أهلها ويطلبها منهم فمرة يهطونه وتارة يمنعونه عنها ومع هذا أن معه زوجة أخرى والمصرف بينهما على  
 السوية وهي تدعي أنه غير قائم بواجبها وكلما جاء إليها بالمصرف تأخذ منه وتطيسه للغير وتقول ما جاءني  
 بشيء وأنه ما هو قائم بواجبي ومع ذلك أن الزوجة الأخرى تقسم لها وتعطيها ما هو لها بالزوائد والفراش ليستة  
 لها ولية للأخرى ومع هذا ما تجيء إلى زوجها إلا بالضرب فما يجب عليها اقتونا ((الجواب)) يجب على  
 المرأة طاعة زوجها حيث كان كافيا لها ولا يجوز له المخالفة في فراشه وتعزر لذلك التعزير الزاجر لها اللائق  
 بحالها ولا يجوز لها أن تبذر في مال زوجها بل يجب عليها حفظه والمصرف بقدر الحاجة والضرورة هذه  
 والله أعلم ((سؤال)) في امرأة طلبت زوجها للفراش فامتنعت ثم أنه ضربها كفاؤدت يدها وشقت قبضه  
 فما يجب عليها في امتناعها له وما يجب لها عليه في ضربه لها اقتونا ((الجواب)) حيث امتنعت من الفراش  
 له ضربها بلا تبريح وتعزر هي في شق ثوبه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في حادثة جرت لدى قاضي  
 المدينة المنورة فبعث ترجمانه يسأل عنها صورتها أمة تسببت من خلاف دلال وجاءت إلى القاضي وفي  
 يدها طفلة تدعي أنها من ابن سيدها فبعث القاضي إلى السيد وسأله عن القضية فأجابته بقوله أنه من  
 الأمة المذكورة وقال لابنه احذر فرباها فاني وطنتها وقال الابن اني قربتها طائفا أنها تحل لي وظننت  
 أن أبي قال ذلك لاجل المنع لاجل أنه قريبا أفيدوا أحكام القضية أنا بكم الله الجنة ((الجواب)) حضرة  
 مولانا أعز الله ذاتكم وعمر بالطاعات أوقاتكم لا يخفى على حضرتكم أنه إن كان المقصود من السؤال  
 حكم وطء الابن فهو شبهة في الفعل وهو ظن غير الدليل دليل لا خفي ظن الولد الحل فلا حد ولا تعزير وأما  
 البنت فإن ادعاه سيده الأمة فهي بنته وأما أم ولد لا يجوز بيعها ولا بيع أمها وإن لم يدع فلا نسب  
 ويبيعها مع أمها وإن ادعاه الابن وصدقه أبوه فالبنت ثبتت نسبها للولد كما في تنوير الأبصار ولا تباع لأنه  
 ملك بنت ابنه عتقت عليه وأمها رقيق كما هي للسيد يبيعها وإن لم يصدق الأب فالبنت تباع لامها تباع معها  
 أن أحب السيد والأمة محرمة عليهم باتفاق أئمتنا رحمهم الله والله أعلم ((سؤال)) في رجل تجبر ونسلط  
 على رجل من العلماء الاشراف بالاذى والسب وسأومه بالاهانة والضرب مرات مع علمه بشرفه وعلمه  
 لأحق له عليه ولا لمطالبة ولا معاملة بينهما بل لحض حفظ النفس ليعزم من أذل الله ويذل من أعز الله



وقال لرجل له على شخص دين وقد ادعاه الى الشرع اى شئ وصلت ان تدعى آبا عننا الى الشرع واتباعنا لا بدعون الى الشرع ولا حكم للشرع عليهم وعزرا المدعى التعزير باللسان وهو من أعيان العلماء فما الحكم في هذا الرجل وما يترتب عليه شرعا اقتونا ((الجواب)) يعزرها هذا المتعدى التعزير الشديد اللائق بمقامه المؤذن بتأديبه وانتقامه وللمعاليكم الشرعي أعز الله به الاسلام وقع به المتجبرين على الانام النظر في ذلك بعد ان يظهر له ما هنالك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة خرجت من غير اذن زوجها وكبها وأمهان من اظهر الى المغرب فجاء الزوج وخصها فقامت وضربت زوجها وطرده من البيت اقتونا ((الجواب)) تعزير التعزير الشديد الزاجر لها عن قبيح الفعل ولو بالضرب بشرط ان لا يكون مبرحا والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تشاجر مع زوجته وخرج من البيت لانه وجاء فيما بعد فغلقت دونه الباب فراح الزوج لامها ووكبها فقالوا لها افهى الباب لزوجك فغلقت زوجها وسبته وهو رجل شريف وقالت ماله عندي حاجة يقاب وجهه عنى ما يترتب عليها اقتونا ((الجواب)) هذه امرأة عصت الله تعالى واذن زوجها فتستحق التعزير الزاجر لها عن ذلك ولو بالضرب بشرط ان لا يكون مبرحا والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تجرأ على رجل شريف فصح النسب وقال له مفسد فاسق يبايئ النداء ماذا يجب عليه شرعا اقتونا ((الجواب)) هذا رجل عصي الله في عدم حفظ وصية النبي صلى الله عليه وسلم في أهل بيته ولشدة جهله لم يفهم معنى قوله تعالى قل لا أسئلكم عليه أبرار الا المودة في القربى فيجب أن يعزرا أشد التعزير اللائق بحاله الزاجر له عن قبيح فعله والرأى في ذلك لحاكم الشرع الشريف المعظم الحامى لحوزة دين النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم ((سؤال)) قال رجل من العوام لرجل من طلبة العلم بل هو من العلماء ومجود القرآن أن واجب القتل وأنت أشد من القتل هل يكفر فأنلها أم لا وهل يعزرا أم لا كذبته بغيره ولحنه ((الجواب)) لا يكفر المسلم الا اذا خرج من الباب الذي دخل منه وقول السائل من العلماء الخ ما ظن هذا سؤال أطفال المكتب فكيف يكون من العلماء وان شتم رجل رجلا عدوا نابعرا الشاتم بحسب حاله وذلك بعد الثبوت بالبينة الشرعية والرأى في ذلك لحاكم الشرع الشريف والله أعلم ((سؤال)) في رجل لعن آخر بقوله ياملعون الشيب ما الحكم اقتونا ((الجواب)) لم أر لعنا ثنائى هذه اللفظة حكما ولكم هم فالواو يجب التعزير بكل ما يحصل به الايذاء لكل مسلم أو ذمى ولا يبعد ان يقال يجب بها التعزير والله أعلم ((سؤال)) في امرأة مطلقة ولها بنت قاصرة عمرها عشر سنين وأمه عزبة فأخذها أبوها وبقيت البنت عنده فجاءت اليه أمها وقالت له ما هو حق الله عليك تطلم بنتى ساوى بينها وبين أولادك الباقين فقام وضرب البنت وقذف أمها بالزنا وسبها وقال لها اخذى بنتك وماهى لى بنت وهى بنت زنا وأعطها البنت وطردها فأخذتها الام فهل وقت حضانه البنت وهى لم تبلغ وهل له الرجوع فى البنت وماذا يجب عليه فى قذف الحرمة وانما منه بالزنا من غير اثبات اقتونا ((الجواب)) حضانه البنت قد انتهت بنسب سنين وعليه الفتوى وللأب أخذها ولا سبيل لنى نسب البنت وأما قذف الرجل المرأة بالزنا فلا بد فيه من إقامة البينة على صدق مدعاه على القانون الشرعى وهو أربعة شهود ويجرى على الوجه الشرعى وان عجز يحد حد القذف كما نطق به النص وهو عتافون جلدة وعدم قبول شهادته أبدا ونعوذ بالله من الخبث والخبائث والله أعلم ((سؤال)) في رجل له على رجل آخر دين شرعى فطلب حقه من خصمه فقام الخصم وشتم صاحب الحق وقال له يا كافر يا يهودى يا نصرانى ان لم ترج عنى والاقتلتك وميتك فى البحر فهل يستحق عند ذلك التعزير الشديد فى ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) يستحق هذا الظالم البعيد التعزير الشديد ولو مع الحبس المديد الزاجر له عن قبيح الفعل وسبى المقال ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وينابولى الامر سدد الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) فى مملوك وجده رجل فى داره من غير اذنه واطلاعه ولم تكن معه سرقة ولا وجده مع حرمة ما يترتب عليه من الاحكام من جلد ومجن ونفى وغير ذلك وهل على المملوك نفى وجب برسيده بالبيع بوجدانه فى دار ذلك الرجل أم لا واذا قلدنا يجبر سيده بالبيع هل يبيع مملوكه عنه أم لا واذا أراد سيده بيعه هل لمن وجده فى داره ان يمنعه عن سيده أم لا ولا يصير للسيد تصرف فى رقه الا باذن ذلك الرجل أم لا وهل لذلك الرجل ان يضع يده على المملوك ويتركه فى السجن من غير نفقة ويصير



ما حال سيده أم لا وهل لذلك الرجل ان يقول لا أسلم لك مما لو كان هذا الا بحضرة حاكم السياسية أم لا وهل  
 للسيد مطالبة ذلك الرجل وتزعج مما لو كان منه وتصرفه في ملكه كيف شاء من غير منازع له في ذلك ولا مشارك  
 أم لا وهل بمجرد التهمة يثبت الحكم أم لا بد من البينة العادلة وهل ان وجدته في داره له ان يقول لا يصل  
 اليك حتى تأتينا بمن يشتره منك بحضرتنا وهل له ذلك التعجير أم لا اقتونا ((الجواب)) ان أقام الرجل المدعي  
 البينة انه وجد العبد في داره دفعه لسيده فبعززه بالضرب الزاجر له اللاتق به ولا يجب شيء غير ذلك مما  
 ذكره الصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تكلم مع زيد كلاما مباحا فقال زيد للرجل يا بعيد  
 كل خراء مستهزئا به فاذا يلزمه شرعا اقتونا ((الجواب)) يلزمه التعجير اللاتق به الزاجر له والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل شتم رجلا شريفا بالكلام الخبيث ما يلزمه شرعا اقتونا ((الجواب)) يلزمه التعجير  
 اللاتق به الزاجر له والله أعلم ((سؤال)) في رجل صالح من جملة القرآن العظيم والعلم الشريف يرني شعر  
 رأسه عملا بأحاديث الشمايل الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يرني شعر  
 رأسه الشريف حتى يبلغ الى شحمتي أذنيه وفي رواية الى منكبيه ثم ان الرجل المذكور صلى يقوم اماماني  
 مسجد وبعض القوم قطع الصلاة خلفه فقال لا تجوز الصلاة خلفه لانه يرني شعر رأسه ماذا يترتب على هذا  
 القائل وأمثاله مع ثبوت ارخاء النبي صلى الله عليه وسلم شعر رأسه حتى صار فعل ذلك من السنة افيدوا  
 ((الجواب)) هذا الجاهل القائل لا تجوز الصلاة خلفه كذب وافتري على المذاهب الاربعة وتكلم  
 فيما لا يعلم واستحق التعجير الشديد اللاتق به الزاجر له فكيف ينكره والنقل مستفيض في الكتب الحديثية  
 والسنة النبوية ومما من كتاب يتعلق بهذا الفن الا وقد عقد بابا في شعر النبي صلى الله عليه وسلم حتى  
 وقف عليه كثير من العوام فضلا عن الخواص والمنكر لمثل ذلك يستدل بانكاره على قلة اطلاعه وقصور  
 همته عن مطالعة الكتب المتعاقبة بشمايله صلى الله عليه وسلم الذي هو سبب وجوده مع كثرتها وكثرة حاملها  
 والمعتنين بها هم الله بهم الوجود وحفظهم الكون وعم سائر الكون ببركتهم والله الهادي ((سؤال)) في  
 رجل قاتل بالغ مختار لهذا الكلام شائب شاب في الاسلام قذف جماعة مخصوصة من أهل السنة وقال  
 فيهم انهم أولاد زمان الزيدية وصار مقتضاه هذا اللفظ في المسجد بين أمة الاسلام هل يجوز له هذا  
 الطعن في أعراض المذكورين وقذفهم فاذا قلتم لا يجوز هل يحرم عليه أم لا واذا قلتم يحرم عليه هل  
 يصبر من الكبار لانه قاصد الازية وهل ان ثبت عليه بينة بعزته نزيه القذف ليكون ردعاه ولا مثاله  
 واذا قلتم بعزته نزيه القذف فاذا احده وما الذي يجب عليه اقتونا ((الجواب)) لا يجوز التعرض لأعراض  
 المسلمين وأنسابهم ومن تعرض لذلك كان هرا كبا للكبيرة المحرمة شرعا ويحدد القذف لقوله هم أولاد  
 زنا فاذا رفع المقتذوفون دعواهم للحاكم الشرعي وأقاموا بينة عادلة من الذكور اثنان ولا تقبل شهادة  
 النساء بحدها كما القاذف ثمانية سوطا بسوط لاثرة له ضرر باخفيفا مفرقا على بدنه الا الرأس والفرج  
 والوجه ويضرب قائما بلا مسدود ينزع ثيابه الا الازار ولا يشترط حضور الجميع للدعوى بل يكفي دعوى  
 أحدهم فاذا احده داخل ولا تسمع دعوى بقية المقتذوفين والله أعلم ((سؤال)) في رجل تخاصم مع رجل  
 شريف في مجلس فبعد خصمته ما قال لذلك الشريف يا كافر يا يهودي فما الذي يجب عليه شرعا اقتونا  
 ((الجواب)) يستحق التعجير الشديد والضرب والتهديد اللاتق بمحاله الزاجر له عن فيج فعالة حيث لم يرع  
 جانب النبي صلى الله عليه وسلم في آله والراي في ذلك للحاكم الشرعي والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل تشاجر مع آخر فقال أحدهم للآخر أنت قليل الايمان من بين فاشهد عليه شهودا فهل يجب على  
 القائل شيء أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يجب على قائل هذا الكلام التعجير والراي في ذلك للحاكم الشرعي  
 والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا جعل رجل نفسه مجنونا وأخذ بسب المسلمين ويؤذيهم بالسب الذي يوجب  
 الحد ويدخل بيوت الناس بغير اذنهم ورضاهم فهل على الحاكم منعه واجب أم لا اقتونا ((الجواب)) ان  
 كان هذا الرجل في نفس الامر مجنونا فيجب على الحاكم صان الله بهم بيضة الاسلام حبسه في تيمارستان  
 المجانين ليخلصوا فسادهم عن الارض وان كان قافلا وجعل يتفعل الجنون لاستباحة أعراض المسلمين  
 فيجب اجراء الحدود الشرعية عليه ولا يترك في الناس سهلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة وهو  
 ساكن في حوش مع جيران كثيرين عريضة الاصل ولها جار أجني ملاصق بيتهما فدخل على الحرمة بالنهار



جارها بحضرة رجال أجنبيا حاضرين وطالب من الحرمه حاجه فاربه على قواعد الجار لجاره فاعطته  
والحرمه منغطيه متستره فينما الرجل خارج من الدار واذا بزواج الحرمه دخل على الحرمه فقام الزوج على  
حرمته فقال لها أنت قبيحة وزيت مع هذا الرجل واتهمها عدوانا وظلما فقالت له هذا جاري ومحله مقابل  
محلى ولم يكن هذا اقام أيضا وخرج من البيت ولقي رجلا أجنبيا وقال له اني لقيت على حرمتي رجلا يرتقي بها  
وأنا أقتنه عنها بالزور والبهتان كلامه فصارت الحرمه تعبانه بحيث وقع القذف في عرضها فقالت المرأة  
لا يدخل على هذا الرجل حتى أرفع أمرى الى الوجه الشرعى اما ثبت على جميع ما قاله بالوجه الشرعى وهل  
تحل له بعد هذا أم لا اذا عجز عن البيعة افتونا ((الجواب)) اذا قام الزوج أربعة شهداء من الرجال انها  
زنت وشهدوا انهم رأوه كالليل في المكحلة وثبت ذلك عند الحاكم يجب عليها الرجم بالجارة فخرج في فضاء  
وتدفن الى نصفها ويبدأ بالشهود ثم القاضي ثم العامة حتى تموت وان عجز عن ذلك وكانا من أهل الشهادة  
يجب اللعان وهو ان يشهد الزوج أربع مرات فيقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتك به من الزنا  
ويشير في كل مرة الى الزوجه وفي الخامسة يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين بياء المنسكلم وحده  
ثم تشهد المرأة أيضا أربع مرات فتقول أشهد بالله انك لمن الكاذبين فيما رويتك به من الزنا وتشير في كل  
مرة الى الزوج وفي الخامسة تقول غضب الله عليهما ان كان من الصادقين بياء المنسكلم وحده أيضا فاذا  
نالا عن فرق القاضي بينهما ومن امتنع منهما عن الملاحة حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه  
فيجزي حكمه فيقوم اللعان مقام حد الزنا في حقها ومقام حد القذف في حقه فلا تقبل شهادته بعد ذلك أبدا  
ولا تحل له أبدا حتى يكذب نفسه فيحد وعند أبي يوسف لا تحل له ولو أكل كذب نفسه والحالة هذه والله أعلم  
((سؤال)) في شخص من النامس سب رجلا شريفا وقال له فرخ زوجه وبعد ان فرخ له وزنا له سطا فيه السيد  
بجنيته وعند السيد شهود في خطاء الرجل له اقتونا ((الجواب)) يجب على الساب الحد وهو ثمانون جلدة  
ولا تقبل له شهادة أبدا وليس للسيد ضربه ومتولى الحد الحاكم الشرعى بعد الثبوت لا المقذوف والحالة  
هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجه ثم جاء أحد اخوتها فخرج زوجه الرجل من بيت زوجها من غير  
اذن زوجها هل لزوجها طلبها وأخذها واذا قتلها طلبها وأخذها ماذا يترتب على من يدخل بيت رجل بغير  
إذنه وبأخذ زوجته قهر من الأحكام اقتونا ((الجواب)) لا ضرر ولا ضرار في الاسلام يترفعان الى القاضي  
فيعزرا الباغي بحسب حاله والله العلام ((سؤال)) في رجل شتم آخر بقوله ملهون بحرف النداء هندی جنس  
شرا موسامه بضرب البابوج والحال انهما عسكريان فما يجب على الساب اقتونا ((الجواب)) يجب عليه  
التعزير اللاتق بحاله الزاجر له عن شنيع أقواله ولا فرق بين العسكري وغيره من عباده الله تعالى والله أعلم  
((سؤال)) في رجل قال لرجل مسلم يا ولد الزنا فاذا يترتب عليه بالوجه الشرعى اقتونا ((الجواب)) قال في  
البحرنا قلا من الكافي للماكم الشهيد وان قال لرجل يا ولد الزنا أو يا ابن الزنا أو لست لا يبيك وأمه حرة مسلمة  
فعليه الحد وقال ناقلا عن فتح القدير بانه اذا قال يا ولد الزنا أو يا ابن الزنا لا يبيك فيه تفصيل بل يحسد البتة  
انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتسب الى الحضرة النبوية وادعى انه شريف وليس له في الشرف  
عرق لا من الاب ولا من الام ونهى عن ذلك فلم يفتته وأصر على الدعوى فما يستحق شرعا فان سوغ له  
مسوغ مطلقا وقال يجوز دعوى الشرف والانتساب الى النبي صلى الله عليه وسلم ولو من غير ضرورة  
اصيانة دم أو عرض أو مال أو انه أمر باح ولا اثم فيه فهل على هذا المسوغ تعزير أو جرم شرعا أم لا اقتونا  
((الجواب)) يستحق هذا العتل الزنيم الخبيث اللئيم الزجر الشديد والتعزير والوعيد قال صلى الله عليه وسلم  
من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم فالجنة عليه حرام وقال صلى الله عليه وسلم من ادعى الى غير أبيه أو انتهى  
الى غير مواليه فعليه لعنة الله المتتابعة الى يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم ان من الغربة ان يعزى  
الرجل لغرب أبيه ويكنى هذا المدعى كذبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فله ما ورد على ذلك من الوعيد  
والتهديد الشديد وضم لذلك قذف أمه ضمنا فبأنه بغضب من الله فيشتد على من له ولاية الامر نهيته عن  
فعله الفبيح ويقرر له الحكم كما نص فان امتثل والاعومل بما اقتضاه الشرع الشريف من التعزير الرادع  
له ولا مثاله فلا بارك الله فيه ويجب أيضا على ولي الامر أيده الله تعالى المبادرة الى ترع العنوان عن رأسه



الموهم لتشریفه ان كان ثمة وكذب والله واقتري وتعدي وطفني في قوله يجوز دعوى الشرف والانتساب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو من غير ضرورة الخبل ولا ضرورة وأى ضرورة لهذا الكذاب القبيح وقد عصم الله دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم بالاسلام ولله الحمد بل وعصم أهل الذمة بل والمعاهدين بل والمستأمنين ماداموا في دارنا في مدة الامان ما هذا الاجهول مظلم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم بل ذكر العلامة شيخ الاسلام العيني انه لا يحل للرجل ان يلحق بنسبه من لم يكن منه فكيف بالتسبب الاظهر النبوي الانور والله أعلم ((سؤال)) في رجل من أهل البدع رفع يده بالضرب على امام المسجد النبوي في المحراب وقت الدعاء ولم يكن لذلك موجب والحال ان الامام المذكور من العلماء والقراء فهل يجرى على الرجل المبتدع من قطع اليد ما يجرى على الذين يسعون في الارض فسادا بهذا الفعل المذكور الناشئ عنه اهانة أهل السنة والجماعة واهانة العلم والقرآن واهانة المسجد النبوي وأذية رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبرانه لاظهار مذهبه اقتونا ((الجواب)) الا لا تقبهم هذا المبتدع البعيد الشقي الطريد ان يعزوا شد التعزير المناسب لحاله الزاجر له عن قبيح فعله ولقد أتى امرأ امرأ أبدا من شنيع البدعة شيئا نكرا باستحقاقه لعلماء الدين وأئمة المحراب سيد المرسلين ويترقى تعزير مثل هذا الفاسق المجاهر بالفساد المناهض لأهل السنة بسوء العناد ان ينفي من الارض بالحبس المديد بعد الضرب الشديد حتى تظهر توبته أو يفعل الله به ما يريد ولا يترقى تعزيره لقطع اليد لانه قد شرع للسرقة بالنص وقد قال صلى الله عليه وسلم من أتى حدا في غير حد فهو من المعتدين والراي في ذلك للحاكم الشرعي سدد الله أحكامه وبلغه على ما رضى الله تعالى ورسوله مما آمين والله أعلم ((سؤال)) في رجل من العوام تشاجر مع رجل من العساكر جاوز نجي قد العا على يده على الرجل العسكري وخرق ثيابه وقال له أصليق يعني هو خرج الصليب وكل ذلك بحضور بيته شرعية تشهد على فعل العاى بالعسكري فاذا يجب على العاى في فعله وقوله اقتونا ((الجواب)) برفع العسكري أمره الى القاضي فيعززه التعزير اللائق به الزاجر له حيث تجرأ عليه بيده ولسانه ويضمنه ما أتلف من أسبابه والحال ما شرع والله أعلم

### ﴿ كتاب السرقة ﴾

((سؤال)) في رجل له بستان مشتمل على غنم وغيره استأجر أجيرا سنة أشهر ليخدم في البستان المزبور فبعد مضي مدة سرق الاجير شيئا من غنم البستان المسطور فهل تقطع يده اذا بلغ قيمة الغنم نصاب السرقة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يقطع في سرقة الثمر القائمة على الشجر باتفاق أئمتنا والله أعلم ((سؤال)) في رجل سرق من حرز والحال انه لم يؤذن له بالدخول فيه وأنكر السرقة ثم ادعى ان السرقة عند آخره وهو يعلم بالسارق هل ذلك تهمة أم لا وهل اذا قامت عليه بينة شرعية باقراره انه يعلم بالسارق هل يلزمه رد السرقة ويترتب عليه أحكام السارق أم لا ((الجواب)) اقراره على غيره غير معتبر شرعا ولا يجب عليه رد السرقة ولا يترتب عليه أحكام السارق بالقانون الشرعي لان البينة على المدعى واليمين على من أنكر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في مملوك سرق من حاوئ مقفل مبلغا وأتلفه فهل يضمن سيد العبد ما سرقه عبده أم لا وهل ادا لم يضمن سيد العبد يضيع مال الموقوف منه أم يباع العبد فيما أتلفه اقتونا ((الجواب)) لا يضمن السيد ولا العبد بل تقطع عين السارق حيث كان الموقوف نصابا شرعا باقراره ولا يجمع بين قطع وضمان وينبغي للعبد ان يقر بالاخذ دون السرقة فينقروا عليه الصمان بعد عتقه فانهم والله أعلم

### ﴿ كتاب السير ﴾

((سؤال)) في شقي شرب الخمر يوم الخميس مع زمرة وفي يوم الجمعة بعد صلاة العصر سب النبي صلى الله عليه وسلم في السوق على رؤس الاشهاد بطريق التمويه بعد سب المدينة المنورة وسكانها ماذا يترتب عليه شرعا اقتونا ((الجواب)) يجلد أولا حد الشرب ثمانين سوطا مفرقة على يده ثم يقتل حدا ولا توبة له أصلا قال في البزازية اما اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم لم أو واحد من الانبياء صلوات الله وسلامه



عليهم أجمعين فإنه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تابا من قبل نفسه كالزندق فإنه حد واجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لأنه حق تعلق به حق الغير فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الأديمين وحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما إذا سب الله تعالى ثم تاب لأنه حق الله تعالى ولأن النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس فلهم المعرفة الامن أكرمهم الله تعالى والباري تعالى مستز عن جميع المعائب وبخلاف الارتداد لأنه معنى يتفرد به المرئ لا حق فيه لغيره من الأديمين ولكونه بشر اقلنا إذا شتمه عليه الصلاة والسلام سواء وان لا يعنى عنه ويقتل حدا وهو مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والثوري ومذهب أهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال معنون المالكي أجمع العلماء على ان شتمه كافرو حكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين عن حسين بن علي عن أبيه أنه عليه الصلاة والسلام قال من سب نبيا فقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الأشرف بلا ارتداد وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل بن خطل بهذا وكان معلقا بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف من كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول والحاصل وجوب قتل مثل هذا الشتم في فور ابلا تأخير والله أعلم ((سؤال)) في رجل ادعته زوجته للشرية وكان الوقت بعد الزوال فقال لها الآن القاضي ما هو جالس فإذا جلس القاضي رحمت معك فهل اذا كان هذا عذره يكون عاصيا للشرع وتطلق عبالة أم لا ((الجواب)) حيث كان متأولا بهذا العذر لا شيء عليه ولا تطلق امرأته وليس هو بعاص للشرع الشريف والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل رقع بينه وبين زوجته كلام من جهة ضيق المعيشة فقال لها لا تهنطي خزان الله ملائ فقال له أبيت فإذا يلزم اقتونا ((الجواب)) ان قالت له هذا الجواب وأرادت به اليأس من خزان الله تعالى وقضه له فهي كافرة ويجب تجديد اسلامها وقد وقعت الفرقة ويحتاج الى تجديد عقد نكاح بينه وبين امرأته وان أرادت بذلك أبيت منك ومما يخصك منك فلا يقع شيء والله أعلم ((سؤال)) في رجل ادعى رجلا للشرية المطهرة فطرده وقال له يا عرض يا قوادما الذي يلزمه شرعا اقتونا ((الجواب)) يلزمه التعزير بسببه اياه وحيث دعاه للشرع الشريف ولم يجب فقد كفر كما في الفتاوى المعسرة ويجب تجديد اسلامه ونكاحه ويجب عليه الحج ان كان مستطيعا والصورة ما ذكره الله أعلم ((سؤال)) في رجل ذي سافر من دار الاسلام الى دار الحرب للتجارة فآخذ أهل الحرب ماله بالغصب والتهب ثم جاءت جماعة من أهل الحرب الذين آخذوا مال الذي الى دار الاسلام للتجارة ثم قام الرجل الذي آخذ ماله في دار الحرب فتملك بهذه الجماعة الذين جاؤا للتجارة الى دار الاسلام فحبسهم لاخذ ماله الذي نهب في دار الحرب ثم جاء رجل من المسلمين أخرج هذه الجماعة عن حبس الذي دخل سييلهم بانهم أهل التجارة والامانة لا يجوز حبسهم بلا اثبات حق وتقصير فهل يجب على هذا المسلم ضمان مال الذي حبس أهل الحرب لماله بتخليتهم أم لا اقتونا ((الجواب)) ما حازه أهل الحرب من ماله ما ذكره كافي جميع المتون ولا يجوز للمسلمين اعتراض الحربي الذي دخل علينا بأمان وحيث حبسوه كان فعلهم خطأ وأصاب المسلم الذي دخل سييلهم وله الثواب الجزيل ولا يجب عليه ضمان مال الذي باجتماع العلماء لا به فعل جليل وماعلى الحسنين من سييل والله أعلم ((سؤال)) في المحتسب اذا تعمده فعل المنكر يقرب باب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كضرب الطبل والزي فقال له رجل من المسلمين فعلك هذا منكرا لا يجوز فقال يجوز ويرضى به النبي صلى الله عليه وسلم فهل بفعله المنكر عمدا يعزل شرعا أم لا وهل بقوله هذا يجوز ويرضى به النبي صلى الله عليه وسلم يكفر أم لا اقتونا ((الجواب)) كل من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم يرضى بفعل محرم أو مكروه فهو كافر يجب تجديد اسلامه وتجديد نكاحه ان كان متزوجا ويستحق العزل بالارب وكتب علمائنا مشهورة بذلك أعادنا الله من المفت ويجب على الحاكم ايده الله تعالى انكار المنكر وتغييره



وله بذلك الثواب الجزيل والذي كرا بالجميل ولا عبرة بانه كاره مع البينة كما في البحر الرائق والله الهادي  
 ((سؤال)) في رجل ثبت عليه الحكم بالبينة الشرعية في دين شرعي وأمر بالاداء فجزع عن التسليم وأمر  
 بحبسه بطلب الخصم وجلس فصار يلغو بلسانه ويقول لا أرضى بهذا الشرع وهذا الحكم باطل وهو محصن  
 فما الحكم بعدم رضاه بالشرعية والحكم الشرعي أفتونا ((الجواب)) عدم الرضا بالشرع الشريف ردة  
 ويجب بها تجديد الاسلام وتجديد نكاح امرأته والحالة ما شرع والله أعلم ((سؤال)) في رجل وطئ أمته  
 فقالت زوجته هذا حرام عليك فزجرها وحذرها ونهاها فلم تنته وكررت افظها انه حرام فهل يجب عليها في  
 دينها شي كفسخ نكاحها واسقاط مؤثرها ليكون الفرقه جاءت من جهتها وهل يجب تجديد نكاحها وهل  
 يحسب على الزوج طلاق أم لا أفتونا ((الجواب)) لا يلحقها في دينها شي انما ذلك من غير النساء ولا ينسخ  
 نكاحها واما سقوط مؤثر المهر بعد الدخول فذلك بعيد من العلم وانما يسقط المؤثر اذا جاءت من جهتها  
 ان كان ذلك قبل الدخول وبالدخول يبقى المهر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شقي عجمي جاء الى  
 المواجهة الشريفة وسب أبابكر وعمر رضي الله عنهما أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جهارا بعد العصر  
 بين ملا من أهل السنة والجماعة فزجروه ومحبوه الى باب السلام فيتملص من بين أيديهم ثم يرجع الى  
 المواجهة الشريفة ويسب فيه ل ذلك ثلاث مرات ثم أحضره الى مجلس القاضي وأثبتوا ذلك عليه  
 ماذا يترتب عليه شرعا أفتونا ((الجواب)) هذا الشقي المجاهر بعد ان قامت عليه البينة يقتل حدا بلا تأخير  
 ولا تقبل نوبته كما أفتى بمثل ذلك على ائندى مفتي الدولة العثمانية والله أعلم

### ❦ كتاب اللقطة ❦

((سؤال)) في رجل له ناقة وآتى بها من البر الى المدينة فلما وصل المدينة آتاها في محل معروف بين الناس  
 وقبدها بغير رضى يديها الاثنين لئلا تقوم من محلها وراح ليقتضى له حاجة في السوق فرجع الى الناقة  
 محل مناخها فاجدها وسأل عنها بهض الناس فقالوا له ان ناقتك رأيناها في يد فلان فاصاحب الناقة  
 للرجل الذي عنده فسأله فقال له في الجواب ان ناقتك صحيح حفظتها من الصبح الى الظهر في محل وعند  
 الظهر فانت على فوت عرصي ولا أدري عنها فقال صاحب الناقة ناقتي عندك ولا أعرف الا الناقة بعد انك  
 حفظتها فهل تلزمه الناقة حيث اعترف بالناقة أم لا تلزمه أفتونا ((الجواب)) ان أشهد الا اخذ عند  
 الاخذانه أخذها ليردها على صاحبها يصدق بيمينه انها ضاعت وان لم يشهد على ذلك عند الاخذ يكون  
 ضامنا وان ادعى انه أخذ ليرد لا يقبل قوله ويضمن عند الامام الاعظم ومحمد والحالة هذه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل وجد لقطة في السفينة فدفعها لصاحبها في مكة المشرفة فادعى عليه أكثر مما وجد  
 وهدده بان يريه في يد كرام السياسة فاعطى له خوفامنه ستة أحر فهل له أن يسئرها أم لا بينوا  
 ((الجواب)) دفع اللقطة لصاحبها فعل جيل وما على المحسنين من سبيل وجبت ادعى عليه أكثر مما وجد  
 ليس له عليه غير العين وأما أخذ الدراهم في مقابلة سكوتة بعد تمديد بحكام السياسة فهو رشوة محرمة  
 شرعا يجب عليه ردها على صاحبها والحالة ما شرع والله أعلم ((سؤال)) في رجل كان صاحب سفينة فغرق  
 منه تلك السفينة وأعرض عنها وذهب فبعد مدة مر على المكان الذي غرقت فيه تلك السفينة فبعض  
 أصحاب السفن فوجدوا منها خشبا فآخذوه ثم علم بذلك صاحب السفينة التي غرقت فهل له المطالبة بهم أولا  
 وهل يلزمهم رده أولا واذا قلتم يلزمهم رده فهل يلزمه للاخذين لذلك الخشب أجرة المثل أم لا أم كيف  
 الحال أفتونا ((الجواب)) نعم له مطالبتهم بالخشابه ويجب عليهم رده حيث اعترفوا له ولا شيء للاخذ من  
 الجعل أصلا كما صرح به في تنوير الابصار والحالة ما شرع والله أعلم ((سؤال)) في رجل ضاع منه غرض ربال  
 وفي الغرض علامة يعرف بها وعنده شهود يعرفون هذا الغرض ويعرفون علامته فوجدته مع غرض  
 كثيرة فعرفه من بينهم فهل يصح له اذا ادعاه على الذي وجدته عنده أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم يصح له  
 ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل ضاعت عليه ذاهبة وهي دراهم في خربة فوجدها ناس وأقروا بها  
 في أول الوقت فلما طلبها منهم قالوا أعطيناها رجلا لا يد ويأودر اهل عندنا ولكن اصبر علينا حتى نرى



البدوي وان لم نجد فدراهمك نحن نعطيك اياها فاجاس فمعيومين فلم يظهر منهم خبر فلما جاء يطالبها قالوا  
 اورد علينا بينة فادعاهم للقاضي فحكم القاضي بالبينة والخبرة غيبوها والبينة ترد على غائب أو على حاضر  
 افتونا (الجواب) حيث أقر الملتقط باللقطة وأنه أعطاها البدوي فقد دخلت في ضمانه فان أتى بها للمقر  
 له برئ من الضمان والا فلا بينة على صاحب الضمانة بعد اعتراف الملتقط الا ان يسكر الا فراو فينتدع  
 والملتقط مصدق بيمينه في مقدار الدراهم لانها قضية حكيمية والملتقط منكر للمقدار الذي يدعي عليه  
 صاحب الضمانة فيصدق بيمينه والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في امرأة وقع منها دراهم على فراشها  
 فجاءت امرأته أخرى وأخذتها وهما في بيت امرأته أخرى فجاءت تفتش دراهمها فقالت لها هذه دراهمك  
 ولكن لي عليك حق الفهورة فقالت نعم أعطيتك ثلث قرش فذهبت وجاءت به اليها فقالت لا أعطيتك الا ان  
 نعطيك ثلث الضمانة كيف الحكم في ذلك افتونا (الجواب) يجب على الملتقطه ردها درهم الاخرى  
 ولا يجب عليها ان تعطيهما شيئا وان تبرعت بالثلث فيهما ونعمت ولا يجب وامافولها ثلث المبلغ ظلم صرف  
 وجهل محض وان أصرت تستحق التعزير والله أعلم (سؤال) في جارية وجدت شيئا فدفعته لرجل يبيعه  
 فعرفه بعض الناس وادعى انه سرق له ومعه شيء أيضا وسيد الجارية لم يعلم بذلك وليس عند المدعي بينة  
 والجارية لم تبلغ افتونا (الجواب) للمدعي لو كذب صحبه وان كانت دون البلوغ والتعريف الى وليها كما هو  
 مفهوم من كلام البحري كلام طويل وفي ملحق الاجور ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا بينة وبحل ان  
 بين علامتها من غير سرق وقال شارحه وكذا يحل ان صدقه وان لم يبين على الارجح وله اخذ الكفيل الا مع  
 البينة على الاصح اه وقوله وسرق معه شيء بلا مدعي عليه ولا دليل والله أعلم (سؤال) في رجل التقط  
 لقطة عنده ثم بعد مدة طالبه رجل في ذلك انها الى فامتنع من التسليم فقال له هي عندي محفوظة حتى تقيم  
 البينة وتحلف ثم أسلم لك فهل عليه الابتن واليمين أم لا (الجواب) قول الملتقط هي عندي محفوظة  
 كلام صحيح قال في شرح التنوير للعلاءي ولا يدفعها الى مدعيها جبر عليه بلا بينة فان بين علامة حل الدفع  
 بلا جبر وكذا يحل ارسدقه مطلقا بين أولا اه أي ولا يحتاج الى اليمين كما هو ظاهر والله أعلم (سؤال)  
 في الملتقط اذا ادعى على من أثبتها بينة انما له به يتصرف فيها بخير وبعه وبه وأنه يستحقها وطلب عينه  
 بذلك فهل له ذلك أم لا وهل اذا طلب تركه شهود المدعي له ذلك أم لا افتونا (الجواب) لم أر من صرح  
 بان الملتقط عليه تحليف انه ما باعه ولا وهبه الخ ومدعي الاباق ما باعه ولا وهبه الخ وليد كرمسنة اللقطة  
 وهي قريبة من الاباق ولكن العلم امانة في أعناق العلماء وله طلب تركه الشهود مر او علانية عندهما  
 وبه يفتي كافي التنوير والله أعلم

قوله ومدعي الاباق الخ هكذا العبارة  
 في الاصل ولعل الصواب ان يقال  
 بل المذكور في كتب المذهب ان  
 مدعي الاباق يحلف انه ما باعه ولا  
 وهبه الخ اه معصيه

### ﴿ كتاب الاباق ﴾

(سؤال) في رجل جعل رجل في رد ابني يجعل معلوم ثم ان المجاعل جاء بالا بيق وادعى انه سرق عليه  
 أكثر مما جعل هل له طلب الزيادة على جعله أم له جعله فقط كما هو المخصوص أم لا افتونا (الجواب) ان  
 رده من مسافة سفرا كثر فله أربعون درهما وان رده لاقل من ذلك فله الرضخ والراي في ذلك للقاضي  
 على الصحيح كافي الجوهره والحر والظهير به ولا عبرة بما جعله للراد ان كان لا يعلم ان الصدر الشرعي  
 أربعون درهما وكان المجهول له أكثر من ذلك كما ذكره في الظهير به أيضا ولا عبرة بما صرفه عليه الا ان  
 صرف باهر صاحبه أو باهر القاضي فانه حيث يضر فافهم والله أعلم (سؤال) في جارية أثبت من  
 مولاهما فذهبت الى البر فأخذها البدو فباعوها من بدو مثلهم مرات فجاءت باولاد ثم ان المشتري الاخير  
 اعتقها ثم أراد بيعها فلما أحست بذلك هربت الى مولاهما الاصل والمدة احدى عشرة سنة وهناك شهود  
 تشهد ان هذه جارية هذا السيد فهل تسمع دعواه وبنته واذا سمعت هل يكون اولادها ملكا أم لا  
 افتونا (الجواب) البيوع الجارية على الآفة غير صحيحة وكذا العتق من المشتري الاخير غير صحيح  
 اد السيد رد جميع ذلك في الصورة المشروحة ودعوى صاحبها فيها مسهوعة وبنته العادلة مقبولة فاذا  
 ثبت كونهما ملكا لجميع اولادها تابع لها ملكا كما ذكره القهوري في مختصره قال وولد المصنوعة



ونماؤها وثمرتها المستان المغصوب أمانة في يد الغاصب الخ والله أعلم

﴿ كتاب المفقود ﴾

﴿سؤال﴾ في رجل مسافر له مدة خمس سنين ولم يعلم له موضع وله ابن بالغ رشده وله هذا الرجل عسكري بمشقة عثمانية وقد حو رجل واضع يده عليها مدة سفره مدع بأن علي أبيه الغائب لزوجه دينا عشرة أحر فادعى ابن المسافر على الواضع يده باني أحق بوضع اليد على مال والذي منكر وأيضا والذي أخذ مني خمسة وثلاثين أحر على أنه يفرغ لي بالقدح والعشرة العثمانية وأثبت ذلك بالشهود فهل له هذه العشرة عثمانية والقدح حيث أن أباه قبض المبلغ المذكور بشرط الفراغ أم يكون من جملة الدين الذي عليه وهل لرفع يد الواضع ومحابته على مدة الوضع لكونه أحق بوضع اليد منه حيث لم يكن وضع يده عن وكالة الغائب أفتونا ﴿الجواب﴾ وضع الرجل يده على محصول العسكرية غير مشروع حيث لم يكن وكيل عن الغائب ولا تعتبر دعوى المرأة بالمرحان المذكورة مع غيبة الرجل وليس لابن الرجل وضع يده على ما هو لآبيه في الصورة المشروحة وينصب القاضي وكيلًا يأخذ حقه ويحفظ ماله ولا بدعه في يد هذا الرجل المتعدي ولا تسمع دعوى الولد أيضا في الفراغ وما يتعلق به وما قبضه أبوه من الخمسة وثلاثين أحر دين على أبيه وإذا نصب القاضي وكيلًا عن الغائب يأخذ منه جميع ما قبضه للغائب من أول المدة إلى انتهائها ولا تسمع منه دعوى قضاء الدين لأنه غير مأمو به فافهم والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل هربت زوجته وهي معتوقة لرجل مغربي موجود وادعى الرجل أن عسل حوائجها حتى ظهر لها خبر بحياة أو موت هل له ذلك أم لا وهل للسيد قبضه أم لا أفتونا ﴿الجواب﴾ لا يملك زوجها ولا سيدها ذلك وانما يرجع الأمر إلى القاضي فيقيم الأمين منهما وكيلًا على حفظ متاعها إلى حضورها أو ظهور موتها فيجري فيه الإرث على القانون الشرعي والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل مات عام سبع وستين وألف وترك عقارات وسنة أبناء ثلاث بنات فحكم أولاده واحد في قسمة التركة قسمها وأعطى كل ذي حق حقه وفرز بين أحدهما عامر والآخر داهر لا أحد الأولاد وهو غائب وصار يكرى البيت ويحفظ الأجرة للغائب فبات الرجل المحكم وصار أولاده يؤجرون البيت يأخذون الأجرة والحال أن الرجل الغائب سافر في عام اثنين وستين وألف وكان اذذاك عمره خمسين سنة فهل يجري عليه أحكام المفقود ولم يبق من أخوته سوى رجلين وبنت فاما الحكم في ذلك أفتونا ﴿الجواب﴾ نعم يجري عليه أحكام المفقود ويحكم بموته أيضا لأنه جاوز المائة لأن الآت سنة خمسة عشر ومائة وألف وأي أقران له بقوا حتى يترك ماله بل يقسم بين أخويه وأخته بالفريضة الشرعية والحالة ما شرح والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل له أخ شقيق مفقود وله مدة من الزمن وله أخوة لاب والحال أن بينهما ما مرتبات في الدفاتر السلطانية باسماء أولاد فلان والمفقود منهم ثم إن الأخ الشقيق رفع أمره للحاكم الشرعي وأثبت موت أخيه الشقيق المفقود بينة عادلة سنة سبع وتسعين وألف وشهود الموت يشهدون أنه مات سنة إحدى وتسعين وألف هل للأخوة لاب في معلوم سنة إحدى وتسعين وألف إلى سنة سبع وتسعين وألف استحقاق وهو يوم الرفع إلى الحاكم الشرعي والحكم لأن المعلوم باسم أولاد أم لا يثبت الموت والاستحقاق إلا بعد حكم الحاكم أفتونا ﴿الجواب﴾ لا يثبت الموت والاستحقاق بعد الحكم لأن الموت لا يدخل تحت الحكم كما في الدرر وجامع الفصولين وغيرهما بل هذا شهادة وأخبار بموته في عام إحدى وتسعين والمتحصل من المرتبات للمدة المذكورة لا يستحقه أحد من الأخوة وهو مردود في محله لأن بموته انحلت نصيبه وأخذهم له بغير مسوغ كما صرح بذلك كثير من متأخري علماءنا والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل وأبيه غائبين مفقودين لا يصح موتهما ولا حياتهما وعلى الولدين فهل يجوز أن يسددين الابن بمال أبيه والولد قصير أم لا أفتونا ﴿الجواب﴾ لا يقضى دين الولد بمال أبيه ولا يتعرض لمال الابن حتى يتحقق أنه حي عوده يتوقع أم ميت أودع القبر البلق ثم يجري فيه الحكم الشرعي والله أعلم ﴿سؤال﴾ في رجل كان في واقعه الحرية وفقد منها ولم يعلم حاله فعامله بيت المال بعام إلى الاموات في ختميته وبيع تركته وصرف جميع ماله من العلوقة



والوظائف ثم بعد ذلك تبين ان الرجل موجود فطوب بيت المال بعمال الرجل فامتنع ان يعطى شيئا الا ان يأخذ الخدمة المعتادة في ذلك المصروف معتاد وخدمة الدلال ونحو ذلك فهل له ذلك أولا حد غيره ان يستحق خدمة وهل لهذا الرجل اذا وجد شيئا من أسبابه في يد أحد ان يسترده منه أم لا وهل يرد جميع ما صرف عنه من عاقبة ووظيفة ويستحق جميع ما ورد من عاقبة أم لا أقنونا ((الجواب)) المفقود غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقه مما لا وكيل له فيه وهو حي في حق نفسه فلا تنكح زوجته ولا يقسم ماله الى آخر ما ذكره أصحاب المتون وقد عمل بيت المال في بيع أسبابه حيث لم يترى على القانون الشرعي فالواجب رد جميع ماله اليه وكذا يجب رد عاقبة ووظائفه ويستحق جميع ما ورد له في أيام غيبته ولا وجه لامتناع بيت المال من ذلك ولا وجه له في طلب الخدمة من المصارف لانه غير جار على وجه شرعي وهو يبيع فضولي فاذا وجد شيئا من أمتعته في يد أحد له أخذه منه حيث لم ينفذه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) استأجر وقفا موقفا على جماعة مخصوصين من بعض المستحقين وبعضهم غائب مدة مخصوصة ثم حوت سنين عقدين وقبض المستحق المذكور الأجرة مقدمة ثم بعد انقضاءها مات المؤجر والمستأجر ثم ان ولد المستأجر خاف ان ينزع الوقف من يده فذهب الى القاضي وطلب منه ان ينظر على الوقف ليحفظه للغياب فأقامه منوليا ووضع يده عليه من غير اجارة فبعد ان مضى ثلاث سنين جاء بعض المستحقين وانحصر فيه الوقف فطلب من وارث المستأجر الحق الذي في ذمة أبيه وطالبه بالثلاث سنين التي عنده فقال في جوابه أمين بيت المال ادعاني وطلب مني عند القاضي ما طلبته وهي أجرة الثلاث سنين وحكم على القاضي فسلمته اليه ويؤدي حجة شرعية بذلك فهل للقاضي ان يحكم في وقف الغير الموجودين ويتصرف بمثل ما ذكر من الامر على واضع اليد بتسليم ما يستحقه الموقوف عليهم الى بيت المال أم ليس له ذلك ويلزم واضع اليد التسليم للمستحق ويرجع هو على من سلمه أم لا أقنونا ((الجواب)) اتضح له الولاية العامة وحيث كان المستحق للعملة غائبا ولا وكيل له ينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه كافي جميع المتون المعتمدة لانه نصب ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه واطلاق الحق في قول العلماء من يأخذ حقه شامل للاعيان والديون من الغلات وغيرها ولا شك ان هذا المدعي يدعي غلة في الوقف المذكور وحيث سلم ذلك بأمر القاضي والحالة ما شرح فلا يسيل الى المتولى المسطور وكافي البحر الرائق والزيلعي وغيرهما من كتب المذهب والله أعلم ((سؤال)) في رجلين استأجرا من شخص أحدهما استأجر منه جلا من مكة الى الشام ركوبه وأكله وشربه بسبعة عشر غرضا أسديا والآخر استأجر عليه حصانه وأكل نفسه وشربه من مكة الى الشام ركوبه وأكله وشربه بسبعة عشر غرضا أسديا فعند الذهاب من مكة المشرفة فقد الشخص المستأجران منه فترافع الرجلان الى أمير الحاج وأثبتا بالبينه ان الشخص المفقود تسلم منهما المبلغ المذكور فعند ذلك تفحص أمير الحاج باعطاء جلين في تطير المبلغ المذكور فهل لهما التصرف في بيعهما ليكثر يامع غيره خوفا من هلاكهما لئلا يصير ضرر ولعلبة الرجلين في الطريق افتونا ولكم الجنة ((الجواب)) التصرف في ذلك لحاكم الشرع الشريف فان أذن لهما ذلك كان لهما ما التصرف والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجة في بلد ثم انه سافر وزر كهافي تلك البلدة ولم يعرف أين ذهب ومضت له الآن سبعة أعوام وهو غائب عنها فهل يجوز لها ان تتزوج بزواج آخر أم لا أقنونا ((الجواب)) ليس لها ذلك الا ان يكون مات أقرانه فينتدع وتزوج والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن زوج وبتين وابن منه وعن بنت قاصرة مفقودة فهل لابي المفقودة طلب استحقاق ابنته أم كيف الحال أقنونا ((الجواب)) يعطى للزوج فرضه وهو الربع ويقسم الباقي خمسة أجزاء يعطى لكل من البنتين الموجودتين وأخيهما أقل المصيبين وهو النصف لكل بنت وللابن جزآن ويوقف الجزء الباقي عند من في يده المال ولو كان وارثا ولا ينزع من يده الا بخيانته ولو لم تكن البنت المفقودة لكان لكل من الموجودتين ربع الباقي وللابن نصفه وبالمفقودة حجب نقصان ولا يبقى على ملك المفقودة ولا على ملك بقية الورثة بل على ملك المينة وليس لابي المفقودة طلبه لانها لم تملكه بعد فان تبين حياتها يعطى لها وان تبين موتها بعد



أما يعطى لورثتها والإعطى لبقية الأولاد دون أبيهم لأنه استكمل ميراثه من قبل كما صرح به في فتح  
 القدير مطولا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له ابن أخ غائب منذ أربع سنين ولم يعلم له  
 جهة من الجهات ونولي جميع أموره وجهاته ومصرف بيته وزوجته وعمله وصار يصرف هذه المصاريف  
 المذكورة جميعا ولم تظهر منه خيانة في ذلك فهل لرجل أجنبي أن يقبضه القاضي وكبلا عن الغائب  
 المذكور مع وجود عهده المزبور وإذا صار الأجنبي وكيلًا فهل له أن يتصرف في مال الغائب ببيع ودي  
 وغيره من غير حاجة داعية في ذلك وإن كان يجوز وكالته فأقدامه على بيع هذه الأمور هل تكون خيانة  
 موجبة للعزل أم لا ينو ((الجواب)) أن لم يكن لهذا المفقود وكيل معين من جهته ينصب القاضي  
 وكيلًا تقيًا عدلًا يحفظ ماله وينفق على زوجته وأولاده وإذا صدر من الوكيل ما يوجب خيانتة عزله  
 الحاكم ونصب غيره وبيع متاع المفقود ولو ديا خيانة هذا كله في حق من لم يكن له وكيل معين وأما من  
 كان له وكيل معين فلا وجب كان العلم قادرا على الحفظ فهو أولى من غيره والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 مفقود له أم فوضعت يدها على ماله من الخلف ~~ككون~~ الملاحق في الارث وتحررت في ذلك فوصل من  
 الشريف حفظه الله ثم بعد مدة أتى رجل من البادية وادعى أنه قريب المفقود نسبا فهل تسمع دعواه  
 ويمكن من وضع اليد على ماله من الخلف أم تكون والدة المفقود أحق بذلك لما يدها من التمسك أقتونا  
 ((الجواب)) لا تسمع دعوى النسب لأنها تستدعي استحقاق ميراث المفقود وقد اتفق أئمتنا رحمهم الله  
 أن المفقود حي في حق نفسه فلا يقسم ماله وحيث كانت يد الأم صحيحة على ماله من جهة ولي الأمر سدد  
 الله تعالى فلا تزال عنه ولا تكون يد ملك بل يبقى أمانته في يدها حتى يستبين أمره أو يحكم بموته بموت  
 أقرانه ثم تقسم تركته وحيث تدعي البدوى النسب فإن أثبتته على القانون الشرعي صح والا فلا والله أعلم

### ﴿ كتاب الشركة ﴾

((سؤال)) في رجلين اشتركا في شراء بضاعة وأراد أحدهما بيعها في البلدة التي هما فيها والاخر بيعها  
 في بلدة أخرى ثم سافرا بها بعد أن اتفقا على أن يبيعها بالحاظر لا بالنسيئة ويجمع ثمنها ولا يصرف منه شيئا  
 ولا يقرض أحدا ولا يودع ثم جاء بعد مدة وذكر أنه أودعها ووجد المودع فهل يضمن لشريكه نصيبه أم لا  
 أقتونا ((الجواب)) نعم يضمن حصه شريكه للمخالفة كما صرح به علماءنا فاطبة والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل له ملك مع شريك نجاء شريكه وهو غائب وأخذ من الملك عشرة دنانير وعودا ثلث من جلة عبيداته  
 وأشهد على أنه ما تصرف من البلاد إلا بمأذرك وقال للشهود إذا جاء شريكى يأخذ مثل ما أخذت فصح  
 اليوم ما هو راض بمثل ما أخذ شريكه فإذا يلزمه أقتونا ((الجواب)) يلزمه نصف قيمة ما أخذه  
 لشريكه أو يمكن شريكه من مقدار قيمة ما أخذ وما عدد الودي فلا عبرة به لأنه يتفاوت تفاوتًا وحاشا والحالة  
 هذه والله أعلم ((سؤال)) في ثلاثة انفار خرجوا في دارهم شركة في بيع وشراء وهي سنة آلاف اشترى  
 اثنان من الانفار لهم خمسة آلاف وواحد له ألف فهل يحصل لصاحب الألف الثلث من المكسب  
 أم بقدر حصته أقتونا ((الجواب)) ليس له غير حصه السدس في المكسب قال في مبسوط شيخ  
 الاسلام السرخسي والشركة نوعان شركة الملك وشركة العقد فشركة الملك أن يشترك رجلان في ملك  
 مال فذلك نوعان ثابت بغير فعلهما كالميراث وثابت بفعلهما وذلك بقبول الشراء أو الصدقة أو الوصية  
 والملك واحد وهو أن ما يتولد من الزيادة يكون مشتركين ما بقدر الملك وكل واحد منهما بمنزلة الأجنبي  
 في التصرف في نصيب صاحبه اه والله أعلم ((سؤال)) في حذيفة مشتركة بين اثنين ملكا شاة ثوبا جرها  
 أحدهما كل عام ويقبض الاجرة ويقسمها بينهما وبين شريكه ومضى على ذلك نحو أربعة أعوام وفي  
 هذا العام أصبر المستأجر فهل يلزم المؤجر حصه شريكه من الاجرة أم لا حيث لم يقبض منه شيئا  
 أقتونا ((الجواب)) اجارة الحذيفة فاسدة ولو كانت صحيحة لا يستحق الشريك على المؤجر شيئا  
 والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل بينه وبين أولاده أملاك بالسوية وبعض أولاده رشيد  
 وبعضهم قصور والاهم ليس برشيد وكل ما باع من الاملاك شيئا أهلكه وصرفه في غير محله هل يجوز له



البيع من غير اطلاعهم وهل ينفذ البيع فيما باعه من الاملاك أم لا أقتونا ((الجواب)) يبيع الوالد المذكور حصته نفسه صحيح وأما في حصته أولاده البالغين فهو فضولي إن أجازوه نفد وإن رددوه بطل وأما في حصته القصر فولاية الوالد منوطة بالمصلحة والظن ولا تطرق في بيع عقار القاصر وأهلا كه في غير محله ويجب رده والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في قطعة نخل محتوية على ثمرة وهي محتوية بين الساقى وبين صاحب الملك فبان صلاحها فأبروها لبيع ثمها فدفعت رجل سبعة حروف فباع الساقى بعد مضي الشريك فضى المشتري لتسدادك الثمن فبعد الشراء جاء رجل أجني وزاد نصف حروف فباعه صاحب الملك بعد البيع الأول فهل يصح البيع الأول أو الثاني أقتونا ((الجواب)) كل من الساقى وصاحب النخل لا يملك إلا حصته من الثمرة وهو أجني في حصته الآخر وقل صاحب النخل للساقى رضيت لا يدل على الوكالة ببيع حصته فاذن كل منهما فضولي في بيع حصته شريكه وحيث لم يعض كل منهما ببيع الآخر فإنه لا ينفذ ببيعة الآخر الذي له وكلا المشتريين بالخيار إن شاء أمضيا العقد وكانا شريكين وإن شاء أردا البيع والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مشترك بين جماعة فقبضه أحد الشركاء سنين وفي كل عام يدفع إلى شركائه حصصهم فهل إذا أنكر أحد الشركاء القابض يكون القابض مصداقاً بيمينه والقول له أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يكون الشريك القابض مصداقاً بيمينه في التسليم إذا هو مأذون له في القبض شرعاً لوجود الشركة والقول له في ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى سلعة من الحج بثلثين معلوم ودفع ثمنها لصاحبها ثم إن أرباب حرفة الرجل الذي اشترى السلعة المذكورة وشيخهم طلب منه القاسمة فيها بالثمن الذي اشترى بها فامتنع أن يعطيهم وقال لهم اشترى وأمنى وأنا أبيعكم فقالوا له نأخذ منك حكم ما اشترى به بلا زيادة ولا نقصان فإني أن يقاسمهم فهل يغصب على المقاسمة بينهم وأنهم يدعوا بأن هذه قواعد بينهم يقاسمهم فهل يعمل بالقواعد خصوصاً مخالفة الشرع أم لا وهل يترك الشرع ويعمل بالقواعد في هذه المسئلة أم لا أم كيف الحال أقتونا ((الجواب)) إن سبق بينهم عقد شركة إن كل من يشتري منهم شيئاً يكون بينهم فهو عقد صحيح شرعي معتبر وإن لم يسبق ذلك فلا عبرة بعقالاتهم وهو لمن اشترى والله أعلم بحقيقته الحال ((سؤال)) في رجلين اشترى بضاعة من رجل وأخذها إلى العام وجاء إلى المدينة وطالب واحداً منهم وسلمه منه مقداراً ثلاثين أجراً فالباقى هل يلزم عليهما جميعاً أم على الواحد الذي سلمه له الثلاثين الآخر أقتونا ((الجواب)) هذه شركة وجوه وهي إن عقداها مفاوضة فله مطالبه كل من الشريكين وإن عقداها عتداً فليس له مطالبته ماعلى الآخر لأنها في الأولى تتضمن الكفالة وفي الثانية لا تتضمنها فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل يملك من البضائع والطبوب فجاء إلى رجل وقال له خذ ما تحت يدي من المال وبعه على أن يكون الربح بيننا فقبل الرجل ذلك فصار صاحب الطبوب يرسل له وهو يبيع ومعلوم أن مثل الطبوب بالمدينة إذا جاء بها الجلاب يفرقها المحتسب على الجبابة بعرفة شيخهم فلم ير إلا كذلك حتى باع جميع ذلك وحصل ربح ولكن انكسر عند شيخ الجبابة ففجوا ثمانين أجراً وأخبر الشريك بأن المال بذلك فتركه حتى توجه الشريك إلى يبيع فأنزله وقال له إن لم تكتب على نفسك الخمسة وعشرين أجراً تكون ديناً عليك فحتم المنكسر من المال المذكور والأذهب بك إلى وإلى البلد والحاكم وادعيت عليك بالثمانين وأخذها جميعاً ففعل الشريك خوفاً من الغدر وكتب له كاذراً فهل يصح ذلك لأنه قسمة دين في الذمة فيصح الزامه أم لا يصح ذلك ويكون اللازم عليه السعي في اقتضاء الثمانين فكما قبض شيئاً اقتسمها أم كيف يكون الحكم أقتونا ((الجواب)) الكتابة المذكورة المشتملة على تحمل الخمسة وعشرين أجراً متضمنة لعقد باطل مخالف للكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجماع الأئمة بل واجماع الامة بل واجماع الامم لأنه محتو على عقود كلها رباح محرم معلوم من الدين بالضرورة بكفر مستحله منها كون الخمسة وعشرين أجراً في غير مقابلة مال وهو عين الربا ومنها تضمين الشريك وهو مخالف للقانون الشرعي ومنها تضمين مال يضمن وهو مخالف للسنة المطهرة ومنها بيع الكالئ بالكالئ إن أراد به مقاصد الشريك ثم أخذ الشريك من المديون وذلك ممنوع بالسنة فإذا علم هذا ظهر فساد التمسك المذكور وحرم العمل به فالواجب على جميع حكام المسلمين حياية الدين المتين بالاضرب على يد المفسدين وقهر المعتدين عن مباشرة ما يغضب الله ورسوله صيانة لهذه الامة قال الله تعالى واتقوا



فتنه لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة فان التساهل في الريا من أعظم أسباب سخط الله تعالى اذ حرمة المال كحرمة الدم نعم عليه تحصيل الدين لانه من تمام عمله وتقسيمه بينهما حسابا تراضيا عليه والله الهادي ((سؤال)) في رجلين عند أحدهما مائة غرش وعند الآخر مائة أجر واتفقا على أن يتجرا في المدينة المنورة ويكون الربح بينهما ما ينفق على نفسه من ماله دون مال رفيقه ومال كل منهما عنده لم يدفعه لصاحبه فبعد مدة طلب صاحب المائة الآخر من صاحب المائة الغرش الربح فهل يسوغ له ذلك شرعا أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لكل منهما أن يطالب الآخر بالربح فيكون الربح بينهما على ما شرطا ولا يشترط خلط المالين في الشركة المذكورة بل العقد كاف ولا كونهما من جنس واحد أي من الذهب أو من الفضة وكل منهما مصدق بيمينه في عدم الربح وان خسر أحدهما فالحسارة على قدر رأس مالهما ويكمل من ربح الآخر والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لا شريك لي كذا وكذا من الدراهم وأنا أسافر وأشتري بها إلى ذلك والله على ما نقول وكيل ثم أشهد على أنه أيئناهم شركة ثم وكاله صاحبه وأشهد عليه بذلك ثم اشترى السلعة المعينة المذكورة ثم جحد الشركة بينه وبين شريكه فهل تثبت الشركة بينهم أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث كان للمدعي الشركة بينه وبين غيره فهو مقبولة ويثبت بها الشركة بينهم باتفاق علمائنا والله أعلم ((سؤال)) في شريكين اشتركا في بضاعة ففرض أحدهما مرض الموت وأوصى لورثته بقدر البضاعة وقد در رأس المال فيها وبفقد الشريك الصحيح وأوصى أن لا يبيع البضاعة الا شريكه الصحيح ثم مات فأراد الورثة يبيع البضاعة واعطاء الشريك دراهم فامتنع الشريك أن يأخذ خاصة من البضاعة فتعدى الورثة وباعوا البضاعة بغير إذن الشريك في زمن الكساد فخرج بعض البضاعة فاسدا فهل تلزمهم في حصة شريكهم مثل قيمتها رابحة أم يلزمهم حينها وهل يلزم الشريك أخذ خاصة من الفاسد أم لا اقتونا ((الجواب)) بموت الشريك بطلت الشركة وكان الواجب على الورث عدم التعرض لحصة الشريك الا تخروجه ببيع ما رغبوا به من البضاعة فانه لا يبيع فاما للشريك رد حصته ويرجع المشتري بثمنها على البايع وان هلك يضمن الورث للشريك مثل حصته ان مثليا وقيمتها يوم الغصب ان قيمها والفاسد يقسم بينهما فتكون حصة الميت لورثته وحصة الشريك له والله أعلم ((سؤال)) في ماء مشترك بين جماعة فهل لاحد من الشركاء يسقي بماء أرض له أرضا أخرى أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس له أن يسوق شربه إلى أرض له أخرى ليس له أن يشرب فان رضى البقية جاز كما صرح به في التنوير والمتقى وغيرهما والله أعلم ((سؤال)) في شخصين مشتركين في حوش كبير أحدهما له ربعه وهو الموجود ولا آخر الباقي وهو الغائب فطلب صاحب الربع قسمته ليعرف حصته فيقوم بعمارة وتعبيد المستأجرين لينوجه طلبه منهم الاجرة فامتنع وكيل شريكه الغائب بأن موكله شريكه لم يوكله في القسمة فهل يجاب طالب القسمة ويجبر الوكيل أو يقيم القاضي عن الغائب وكيله أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) نعم يقسم الحوش ان كان الشريك غائبا ان كان العقار موروثا لهم عن مورثهم وينصب القاضي وكيله ليقبض حصة الغائب وان كان مشتري لا يقسم مع غيبة الشريك كما أفاده في جميع المتنون وأما الوكيل فانه لا جبر عليه لانه متبرع بعمله الا في رد الوديعة كما في الفتاوى الهندية وأما إقامة القاضي وكيله عن الغائب فهي راجعة إلى مسألة الوكيل المسخروهي معروفة ان فعل وقصى نفذ كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم ((سؤال)) في جماعة مشتركين في دار ملك مشتملة على أبواب ومساكن وحدود علوية وسفلية جهة منها لها طاقات مطلية على حوش بالجهة الاخرى من الدار المذكورة فقسمت الدار بين الشركاء واستقل كل منهم بجهة معينة مفرزة في مقابل حصته المملوكة ثم باع بعض الشركاء من زيد الاجنبي حصته المعينة المفرزة التي بها الطاقات المذكورة وباع الشركاء الآخرون من عمرو الاجنبي حصتهم المعينة المفرزة ومن جلتها الحوش المذكورة ثم ان عمر باع تلك الجهة المزبورة من رجل آخر وتداولت الايدي والطاقات على قدمها سنين كثيرة ثم ان صاحب الحوش حفر أساسا مما يلي جهة زيد الذي فيه الطاقات يريد بناء جدارا عذجا يكون بينه وبين الطاقات ومنع الضوء الذي هو من الطوائج الاصلية التي سبها بسقط كثير من الكراء وقد روى عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم قال



لا ضرر ولا ضرار اقتونا ((الجواب)) نعم لصاحب الحوش ان يبني في ملكه ما شاء ولا يمنع من ذلك شرعا لانه تصرف في خاص ملكه سفلوا وعلوا من الشئ الى عنان السماء كما عرج به علما وناقال في الفتاوى البرازية اصابه ساحه في القصة فأراد ان يبني عليها ويرفع البناء ومنعه الآخر وقال يفسد على الرمح والشمس له الرفع كما شاء وله ان يتخذ حماما أو تنورا وان كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد جاء في الحديث الشريف عنه صلى الله عليه وسلم من آذى جاره أودته الله داره وقد جرب فوجد ذلك وقال نصير والصفار له المنع ولو فتح صاحب البناء في عداوبنا بابه أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له ان يبني ما يسترجه منه انتهى وقال في البحر الرائق واختار في السادة المسع اذا كان الضرر بينا وظاهر الرواية خلافه وذكر العلامة ابن الشحنة ان في حفظه ان المقول عن أئمتنا الخمسة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى انه لا يمنع من التصرف في ملكه وان أضر بجاره وهو الذي أحسب اليه واعتمده وأفتى به تبحر والدي شيخ الاسلام انتهى ورجح في فتح القدير أيضا جواب ظاهر الرواية وقال انه ظاهر المذهب انتهى والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا كان شريكان ترابنا شخصا باا اعتادا على شراء بعض الاشياء منه تارة كلاهما وتارة أحدهما ولكن اذا اشترى أحدهما مثلا قد يعطى الثمن عن الآخر وتكرر مثل هذا منهما بحيث اعتمد ذلك الشخص عليهما سواء حضرا أو حضرا أحدهما فاذا باع أحدهما شيئا ثم أنكر فهل له ان يحلفهما أو يحلف المشتري فقط اقتونا ((الجواب)) ليس له تحليفهما وانما له تحليف المشتري فقط سواء كان عقد الشركة التي بينهما مقارضة أو عانا فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل توجده على رجل ان يأخذ له وشريكة نصف كورجة قماش من تاجر بعشرة أجر فأخذ له ما وسلم للتاجر عشرة أجر وسلمه للمتوجه عليه فالمتوجه عليه سلم لشريكه في التجارة ما أخذ له ثم فبعد مدة طلب صاحب الفلوس فلو من المتوجه عليه فانكره وقال ما أخذت منك الا أربعة أجر وشريكى أخذ منك ستة أجر فشريكى سافر الى بلاد بعيدة فجاء بيده تشهد على الاثنين انهما شريكان وانهما اتفقا منه والحاضر هو المستلم منه والمتوجه عليه لا يأخذ له ما فهل لصاحب الفلوس ان يطلب من الحاضر جملة الدراهم أم يصبر حتى يأتي المسافر شريكه اقتونا ((الجواب)) ليس له دعوى على الغائب وانما حقه ثابت على الحاضر وهو الخصم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجلين تراضيا على ان يشتريا بلادا أو راضا ونحلا فاعطى أحدهما الآخر شيئا من الدراهم فسارا الاخر الى المالك على نية المشتري فبعد ان وصل الى المالك استخار الله عن شركة صاحبه الذي أعطاه الدراهم وشري لنفسه من صاحب المالك ومضى البائع والمشتري الى المحكمة الشرعية بمكة المشرفة وكتب الحاكم الشرعي بينهما ما حجه المبيع وتوجه الى بلده فطلب صاحب الدراهم الشركة منه فنع وقال انما اشتريت لنفسى ودراهمك خذها فهل تصح شركة لصاحب الدراهم وينقض حكم الحاكم أم لا ((الجواب)) اشركة المذكورة صحيحة والبلاد بينهما مشتركة ولا يملك اشراء لنفسه حيث اشترى بالبلغ الذي وقع عليه عقد الشركة وقال في الكنز ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشترى به الوكيل لنفسه قال الفخر الزيلعي معناه لا يتصور ان يشترى بنفسه بل لو اشترى بنوى با شرا لنفسه أو ناذر بذلك يكون للموكل لانه فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه انتهى وكتابة الحجة عند القاضي ليس بحكم بل هو شهادة ولا يسعى حكما الا بعد اجتماع الاطراف الستة المعروفة عند العلماء ولم يكن منها شيء هنا ولا عبرة بقوله دراهمك خذها بل هو شريكه شرعا والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترك مع آخر في شئ معلوم بينهما من القدر واحد الشراكا بمصر والاخر بمكة المشرفة فاستمر مدة من الزمن بمصر يرسل لشريكه الذي بمكة المشرفة بضاعة يتصرف فيها ويأخذ بضاعة ويرسلها ثم بعد مدة الذي بمصر أرسل لشريكه الذي بمكة بضاعة غير بضاعة الشركة به ودخول مال الشركة الى من كان بمكة فامتنع عن قبولها وأبقاها فهل يجب عليه قبولها ويتصرف فيها كمال الشركة أم لا وهل يكون هذا كمال الشركة بينهما أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس على الشريك الذي بمكة بيع البضاعة الواصلة اليه من غير مال الشركة كما يتصرف بمال الشركة لان هذا ودية وهو متبرع ولا حبر على المتبرع ولا يكون هذا كمال الشركة والله أعلم ((سؤال)) في رجلين فأراد أحدهما ان يبيع



زرعه منها بدينين في يوم ويترك لشرىكه يومين لكونه ليس له غير دابة فغضه عن ذلك وقال ليس لك ان  
تسقى الابدابة في يوم ويلزم من هذا اضرار لصاحب الدابتين لكون المزدرع بعيدا عن البئر فالحكم في  
ذلك افتونا ((الجواب)) ليس لاحد الشرىكين ان يفعل ذلك بغير رضا شرىكه فان رضى بالمهاياة فعلى  
ذلك والا يكون وضع السانية كما كان من قبل والله اعلم ((سؤال)) في دار مشتركة بين ثلاثة نفر  
مستحقين لها اثنان من المستحقين ساكنان في بعض الدار والثالث معير لبعضه من اجنبي واحد المستحقين  
قاصر وحصل من المستعير ضرر من ربط غنم على السقف وتربية دجاج ايضا على السقف وهدم الدرج  
وكثرة كب الماء لغير حاجة وقد حصل الضرر بالدار من اجل ذلك والدار قابلة للقسمة فهل لولى القاصر  
طلب القسمة من الدار ومنع الضرر من الساكن أم لا ولا اجنبي المستعير دار ملاصقة للدار المذكورة  
فهل له فتح باب في الجدار المشترك بينهما أم لا افتونا ((الجواب)) ليس للشرىك الاضرار بالدار المشتركة  
كما في القوم سنانى والمستعير بالاولى ان لا يجاب للضرر وللشرىك منعه باتفاق اعتنا قال صلى الله عليه  
وسلم لا ضرر ولا ضرار ويجاب لولى القاصر على قسمة الدار حيث يتوقع بقسطه وليس للشرىك في الجدار  
فتح الباب ويجب عليه سده والحالة ما شرح والله اعلم ((سؤال)) في رجل مات عن أرض فيها نخيل ولها  
شرب وله اثنان فمات أحد الابنين عن ابن ققام هو وعمه على الأرض وجعل كل منهما يغرس فطاب  
غرس العم فأراد ابن أخيه المقامعة بالسوية في جميع النخل الاول والذي غرساه فهل له ذلك أم لا افتونا  
((الجواب)) ليس لابن الاخ ذلك بل كل من غرس شيئا فهو ملكه لا يشاركه فيه الا آخر والأرض والنخل  
القديم شركة بينهما بالسوية وان أراد اقسمة المال المذكور ينبغي ان يقسم بينهما قاسم عدل عالم بالقسمة  
فاذا سوى بين النصيبين ينبغي ان يقرع بينهما بعد تقيب النصيبين بالاول والثاني ثم من خرج من غرسه  
في نصيبه فهو له وان خرج في نصيب صاحبه أمر بقلعه وفرغ أرض صاحبه ويقسم الماء بحسب العرف  
عندهم والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجلين مشتركين في دار ولهما خادمة وعبد والمصروف  
بالسوية بحسب الاتفاق بينهما ينفق أحدهما كل السنة من ماله ثم يتحاسبان وهما على ذلك منذ خمسة  
أعوام بحيث لا يتحاسبان الا بعد مضي سنة على يد جماعة من المسلمين فوقع بينهما شاجر فذكر أحدهما  
الاتفاق في المصروف وادعى ان الاتفاق تبرع وبني الآخر له مصروف سنة كاملة فهل يصح له ذلك أم  
اتفاقهما على الحالة المذكورة مدة أعوام يقتضى انه ليس المنفق متبرعا وله المطالبة على جارى العادة  
افتونا ((الجواب)) ان قامت بينة على الاتفاق المذكور فلا ريب في صحته وعليه النفقة للسنة  
المذكورة بحسب ماله ما وان أقر الشرىك بالاتفاق السابق فالظاهر ان النفقة عليهم أيضا لان العادة  
محكمة وان لم يسبق شيء من ذلك فنفقة الشرىك على مال الشركة بغير اذن الشرىك تبرع والله اعلم  
((سؤال)) في شرىكين اشترى كافي جلين بضاعة من الشام ثم وصلا بالجلين الى مكة ووزنا الجلين سعر مكة  
وأدخلا معهما شرىكا ثالثا ودفع الثالث بعض ثمن البضاعة فباعوا الجلين واشتروا حولا آخر شركة ثم ان  
الشرىك الثالث أجرة نفسه من آخر بأجر معلوم رضا الشرىكين ودفع الأجرة للشرىكين مع شركتهم ثم ان  
أحد الشرىكين أراد منع الثالث من الشركة بعد بيع جميع البضاعة وحرمانه من الربح فهل له ذلك أم  
يأخذ حصته اسوئهما افتونا ((الجواب)) الشركة الواقعة بين الثلاثة صحيحة عند جميع العلماء وهذه شركة  
أموال وجميع الربح يقسم بينهم اثلاثا وليس لاحد الشرىكين منع الثالث وحيث أجرة الثالث نفسه صح  
ذلك وعملت أجرة نفسه اذ ليس بينهم شركة أعمال ويرجع عليهم بما أعطاه من أجرة نفسه والحال ما شرح  
والله اعلم

### ((كتاب الوقف))

((سؤال)) في رجل وقف نخلا على أولاده وأولاد أولاده ماتوا وقفا صحح ما شرعى لا يباع ولا يشترى ولا  
يتصرف فيه بشئ أبدا ثم بعد من ذكر على الحرمين الشرعيين وشهد على ذلك جماعة من المسلمين والآن  
مات الشهود وبقاعه الواقف ومات نخصمه الموقوف عليه فيه فهل يصح لوقفه ويطل البيع أو لا وهل



يصح شهادة أناس آخر بالتسامع مع وجود الجهة الشرعية أم لا اقتونا ((الجواب)) يبيع الوقف باطل وقول الواقف بموت الشهود بطل الوقف كلام باطل ولا يدل الى عليك بعد الحكم بوقفه وحيث مات شهود الوقفية وهنا شهود آخرون يشهدون بالتسامع انه وقف تقبل شهادتهم ويكون الخصم هو المشروط له النظر في الوقفية والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف عقارا على بنيه وعلى أولادهما من البدنة لا غير فماتت واحدة منهما ولم يبق الا واحدة والتي ماتت لها اخوة فطلبوا الارث من ذلك وقد أبدت الجهة وهي جهة الى غير جهة ولا حكم بها كما فهمل يصح ذلك اقتونا ((الجواب)) ليس للاخوة طلب ميراث في الوقف وان كانت الى غير جهة أو لم يحكم بها كما فهمل لان هذا جائز عند الامام أبي يوسف ويكون بعد أولادهما للفقراء وعليه الفتوى والله أعلم ((سؤال)) في وقف لم يحكم بلزومه كما فهمل وأطلق القاضي لو ارث الواقف يبعه فهل يصح له ذلك وينتقض الوقف أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يصح ويبطل الوقف قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لو ارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لا لال الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف ويبيع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة والبرازية وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام ظهير الدين انه لو أطلق لو ارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اه ومثله في كثير من كتب علمائنا والمراد بقولهم اذا لم يكن مسجلا أي محكوما على وجهه وأصله ظاهر وهو انه قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب المتن والله أعلم اه من الفتاوى الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم على أولاده ثم على ذريتهم ثم مات الواقف واستولى عليه أولاده البكار وباعوه من غير اطلاع على الوقفية قبل مدة ظهر من أولاده من كان قاصرا حين البيع وأظهر جهة الوقفية الا ان الكاتب والشهود ما توافقوا فهل تسمع دعواه أم لا اقتونا ((الجواب)) حجج الشرع ثلاثة البينة والنكول والاقرار وحيث لم يكن شيء من ذلك فلا عبرة بالجهة المقطوعة الثبوت والاصل هو الملك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وقفت وقفا على نفسها مدة حياتها تنتفع به سكا واسكنا ثم من بعدها على أولادها لطنها وهم محمد رضا ومحمد صفا ومحمد أمين وعرفه وعائشة ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسائهم وعقبهم وذريتهم أبدا ما ناسلوا بطنا بعد بطن على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وان أسفل ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولا أسفل منه انتقل نصيبه لذوي طبقته مضاعفا الى ما يستحقونه من أصل الوقف المذكور ثم عند انقراض ذرية الواقفة المدكورة يكون ذلك وقفا على من يوجد من أقارب الواقفة الى آخرهم ثم الى الفقراء فماتت الواقفة ومات قبلها محمد رضا وهو أحد الاولاد وبقي محمد صفا ومحمد أمين وعرفه وعائشة فاستغلوا الوقف ثم ماتوا كلهم عن أولاد وقد كان لمحمد رضا المتوفى في حياة الواقفة ولد يدعى حسنا فهل اذا انقرض أولاد الواقفة وكانت عائشة آخر الطبقة التي هي طبقة أولاد الواقفة يدخل حسن المتوفى والده في حياة الواقفة مع أولاد عمه بموت عائشة عملا بقول الواقفة ثم على أولادهم واذا دخل مع أولاد عمه بموت عائشة فلم يعطوه شيئا حتى مات هل لا ولادته ان يطالبوا من يستغل الوقف بما كان لو الادهم منذ استحقاقه وهل اذا كان لهم الطلب يطالب من الناظر أو من جميع المستحقين وهل اذا توفي حسن قبل انقراض أهل طبقته وخلف أولاد يأخذون نصيب والدهم عملا بقول الواقفة على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولا يستحق نصيب والده وهل اذا دخلوا فيما كان لا ييهم فلم يعطوا مدة لهم المطالبة من الناظر أو المستحقين فيما يستحقون من قبل أبيهم في السنين الماضية وهل اذا ثبت أحد ذلك وحكم به القاضي بأخذون ما كان لا ييهم بطريق الارث عنه لانه ار لا ييهم منذ دخل لا ييهم وهل لهم أخذ غلة السنين الماضية من حين لم يعطوا أم من حين حكم القاضي مستمدا الى وقت الدخول وهو مدة السنين الماضية اقتونا ((الجواب)) بموت عائشة ينتقض القسمة التي كانت بين أولاد الواقفة ويكون ريع الوقف لجميع أولاد أولاد الواقفة وحسن من جلتهم بمقتضى الترتيب الواقع ثم كاد كفي الاسعاف وحيث لم يعط حسن شيئا من ريع الوقف حتى مات



فانه يورث عنه كافي أنفع الوسائل وللورثة الخيار ان شاؤا واطلبوا المتولى وان شاؤا واطلبوا المستحقين كافي  
 البحر الرائق لان بموت حسن انتقل نصيبه في الوقف لا ولاده عملا بقول الواقفة على ان من مات منهم عن  
 ولد أو ولد له أو أسفل منه انتقل نصيبه لولده الخ وحيث لم يعطوا شيئا كان لهم طلب الاستحقاقين أحدهما  
 استحقاقهم المشروط لهم والاخر استحقاقهم الموروث لهم من جهة أبيهم كذا كرنا من يوم استحقاقه لا من  
 يوم الحكم لان القاضي انما يحكم لهم شيء هو ثابت لا يبعثهم شرطا من قبل ومستند الى شرط الواقفة المشروح  
 في كتاب وقفها والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وقفت وقفا على نفسها مدة حياتها تنتفع به سكا واسكنا  
 ثم من بعدها على أولادها بالطنها وهم محمد رضا ومحمد صفا ومحمد أمين وعرفة وعائشة ثم من بعدهم على  
 أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم وذريتهم أبدا ما تناسلوا بطنا بعد بطن على ان من  
 مات منهم عن ولد أو ولد له أو أسفل منه انتقل نصيبه لولده أو ولد له وان أسفل ومن مات منهم عن غير  
 ولد ولا ولد له أو أسفل منه انتقل نصيبه لذوي طبقته مضافا الى ما يستحقونه من أصل الوقف المذكور  
 ثم ان عند انقراض ذرية الواقفة المذكورة يكون ذلك وقفا على من يوجد من أقارب الواقفة الى آخرهم ثم  
 الى الفقراء فمات الواقفة ومات قبلها محمد رضا هو أحد الأولاد وبقي محمد صفا ومحمد أمين وعرفة وعائشة  
 فاستغلو الوقف ثم ماتوا كلهم عن أولاد وقد كان لمحمد رضا المتوفى في حياة الواقفة وليد هي حسنا فهل اذا  
 انقرض أولاد الواقفة وكانت عائشة آخر الطبقة التي هي طبقة أولاد الواقفة يدخل حسن المتوفى والده  
 في حياة الواقفة مع أولاد عمه بموت عائشة عملا بقول الواقفة ثم على أولادهم أم لا واذا دخل مع أولاد عمه  
 بموت عائشة فلم يعطوه بناء على عدم نقض القسمة بموت عائشة آخر الطبقة بافتاء مفتي الاسلام وانفاقهم  
 على ذلك واستمرار الحال على ذلك مدة ثم أفتى مفتي آخر بالنقض وحكم بما شرع به فهل لحسن الذي لم  
 يعط بناء على ما تقدم طلب ماضى من الغلة قبل الحكم في السنين الماضية أم ليس له ذلك ولا يستحق الامس  
 بعد الحكم أم كيف الحال اقتونا مباحين ((الجواب)) قدرع البنا فيما مضى هذا السؤال فاجبنا حيث لم  
 يعط حسن شيئا من ريع الوقف حتى مات فانه يورث عنه ولسكنهم لم يبينوا في سؤالهم ان قسمتهم كانت  
 بمقتضى قنوى مفت لا يرى نقض القسمة فاجبناهم بذلك والذي تقتضيه القواعد الفقهية انه حيث كان  
 في فصل مجتهد فيه وتراضوا على ذلك بفتوى عالم من علماء المسلمين ثم رجعوا عن ذلك الى قنوى مفت آخر  
 بحكم شرعي انهم اى ورثة حسن لا يرجعون في شيء مما مضى من المدة السابقة وشواهد الفروع في الباب  
 كثيرة قال العلامة عبد القادر أفندي في كتابه واقعات المفتين في كتاب الوقف ما نصه وفي القضية عن  
 (ع) قضي القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الأولاد بعد مضى سنين لا يظهر حكمه الا  
 في غلة المستقبل دون ماضى وغلات تلك السنين معدومة كما لا يظهر الحكم بفساد النكاح بغيرولى في  
 الوطئات الماضية والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق أولاد البنات حصتهم منها وعن  
 (عج) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالك في الكبرى اخوان عليها دار وموقفه غاب  
 أحدهما وقبض الآخر غلتها ثم حضر الغائب وقدمات الحاضر فأراد الغائب ان يرجع نصيبه في تركته فان  
 كان الحاضر قريبا كان له ان يرجع لانه اذا استغل والغلة لهما وان لم يكن قريبا ليس له ان يرجع لانه ان استغل  
 فالغلة له وان استغل القيم كان نصيبه على المستأجر من الكراي يسي في آخر الباب الحادى والعشرين والله  
 أعلم ((سؤال)) فيما اذا وقف الرجل على أولاده ثم على أولاد أولاده فيما القول المفتى به والذي عليه  
 ظاهر الرواية هل يدخل أولاد البنات أم لا اقتونا ((الجواب)) هذه المسئلة مشهورة في غالب  
 كتب الاوقاف مذكورة وفيما روايتان فرواية هلال والخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر  
 الرواية لا يدخلون وكثيرا فتى بظاهر الرواية وكثيرا حذر رواية هلال والخصاف قال عبد البر في شرح  
 الوهبانية في لفظ الذرية ويندخى ترجيح الرواية القائلة بالدخول في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا  
 يعرفون غيره ولا يسرى الى أذهانهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ الأولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن  
 شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان دخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي  
 السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن



أصحابنا ونقله عن محمد قال واحتج بذلك في كتاب الحجفة على مالك وهذا عندنا أحسن والله أعلم (قلت) وينبغي أن نصح رواية الدخول قطعاً لأن فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يفهمون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد فنحج إلى ما اختاره الحنفية من الدخول قلت له إن الفتوى بخلاف ما اختاره كإص عليه في أنفع الوسائل وغيره وقد تمت المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي إن عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الحنفية فينبغي الإبقاء بما اختاره مع التخصيص على اختياره والله الموفق وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها ولده الشيخ أحمد من خط والده المزبور أن أولاد البنات من الذرية على القول الرابع اه وقد جزم في الإسماعيل بأن النسل الولد وولد الولد أبا ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثاً فإذا علمت وتحقق قوة رواية هلال والحنفية فلا شبهة أنه إذا قضى قاض براهما غير مقلد بدخول أولاد البنات فقد ارتفع الخلاف وهذا كله عبارة الشيخ خير الدين الرملي في فتاويه والله أعلم ((سؤال)) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وذريته وعقبه الذكور من أولاد الظهور خاصة طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى في ذلك وعلى أن كل من مات عن ولده أو ولد ولده انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده الخ ولم يذ كر من مات عن غير ولد أن يعود نصيبه لذوي طبقاته ولا لأصل الوقف حتى يستحقه جميع من له استحقاق فهل والحالة هذه إذا مات أحد من الموقوف عليهم من غير عقب يكون نصيبه لمن في درجته وطبقته أو يعود إلى أصل الوقف ويقسم بين جميع المستحقين كما هو المتبادر من سكوت الواقف إذ لو رأى التخصيص وامتياز البعض لصرح به كما هو الواقع في شروط الواقفين أو كيف الحال وقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى إذ كل أصل يحجب فرعه لا فرع غيره أو يحجب فرعه وفرع غيره اقتونا ((الجواب)) نعم رأى الواقف التخصيص والامتياز بقوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فيكون حصه من مات عن غير ولد للطبقة العليا خاصة من غير مشارك وكل أصل يحجب أصله وأصل غيره مادام أصل ذلك الغير حياً فإذا مات انتقل نصيب ذلك الأصل لفرعه كما حرره العلامة الحنفية والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ورثة وعقار فقال في مرض موته ليس هولي بل هو وقف وسيل على أولادي للذ كر مثل حظ الاثنين ومات فهل قوله في العقار بل هو وقف بصير وقفاً أم يتوقف على إجازة الورثة اقتونا ((الجواب)) أعلم أن الوقف في مرض الموت نافذ من الثلث فإن كان يخرج من الثلث بعد الديون إن كانت فهو وقف نافذ وإن لم يخرج ونفذ الورثة وهم كبار نفذ أيضاً والافتقار وقف إن لم يكن له مال غيره وإن كان معهم صغار أرضى بعض البكاردون بعض نفذ في حصه من رضى فيما زاد على الثلث دون حصه الصغار وحصه من لم يرض ويقسم بينهم كما شرطه الواقف كما في البحر المختار والله أعلم ((سؤال)) في بيوت ومخازن متجاورات وغير متجاورات وقفها رجل وشروطها شروط الوقف على أولاده الذكور والإناث وعلى أخيه وأخواته وزوجته ومن الشروط إذا مات أحد من الأولاد الذكور نزل أولاده من نسله وإن تعددوا وإذا ماتت واحدة من البنات رجع نصيبها لأخواتها فإذا لم يبق منهن واحدة من البنات نزل أولادهن من نسلهن وللواقف وقف آخر على نكاح الشروط غير أنه أخرج واحداً من أولاده وذريته ووجد في المواضع المذكورة ثلاث مواضع مجاورات لمعظم الوقف وموضعان ونصف ليس بمجاورين كشيء منهن في الوقف فبعد موت الواقف ترفع أخو الواقف وأحد أولاده في كونه ملكاً أو وقفاً شهد شاهدان أن الواقف قال جميع ما في ملكي ملحق بوقفي فحكم القاضي بوقفها ثم أجرى أولاد الواقف ومن كان وكبلاً من جهة الناظر على تقسيم الغلة على شروط معظم الوقف تسعة عشر عاماً فتنازع أحد أولاد البنات قائلاً بأن له نصيباً مع أهل الاستحقاق في الثلث وإن ينقض ما مشى عليه الأولاد والناظر في دفتر الوقف المسطر عندهم في القصة المذكورة والمواضع المذكورة وإن كانت وقفاً فأنزل منزلة والدتي أو ملكاً فأنزلت فهل لأولاد البنات دخول مع وجود



الحالات أم لا وهل يمشي المستحقون على ما مشى عليه أولاد الواقف والتاظر بما ذكر في سائر المواضع  
 أم لا اقتونا ((الجواب)) لا سبيل إلى رد المواضع المذكورة إلى الملك بعد الحكم بوقفيتها بالبينّة الشرعية  
 ولا شيء لأولاد البنت مع وجود خالاتهم ويجب أن يعملوا ما كانوا يعملون في الوقف طبق ما سبق في  
 الدفاتر المطابقة لشرط الواقف المحكي في السؤال رعاية لشرط الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع لأن  
 معنى قوله ملحق بوقفي انه يجري عليه شرائط وقفي هذا هو الظاهر والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف  
 وقفاً صحيحاً شرعياً ثم باع الرجل ذلك الوقف بحجة على يد حاكم شرعي بشهودها فبات الرجل الواقف فطالب  
 ورثته ذلك المشتري للوقف المذكور في مجلس الشرع الشريف فوجدوا شهوداً بحجة الوقف  
 فقال الحاكم الشرعي يجب عليكم أنكم تأتون بشهود يشهدون بأن هذه البلاد وقف ذلك الرجل فما  
 وجدوا الا شهوداً يشهدون على نطق لسانه بأن ماله كله وقف وهذه البلاد من ذلك المال الموقوف فهل  
 تجوز شهادتهم أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم تجوز شهادتهم حيث كان هذا الوقف من جهة المال وكان  
 الوقف في صحة الواقف والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن بنتين وثلاثة أخوة وأوصى بماله وعليه  
 وله قطع نخيل كثيرة في كل خيف رأسه هذا أخواه بان بلاده المشهورة المذكورة بيد المسماه الخنجرية  
 وما يكون لها من الماء في ليلة السبت سبيل على الفقراء والمساكين والوكيل عليها أخوه مصلح أحد  
 أخوته فوضع يده على السبيل سنة سبع وسبعين وألف وعلى المايبة والملكية وأخذ كل من الأخوة  
 استخفاؤه بعد موت الموصي ووضع الوكيل يده على البنات مع السبيل وبعد بلوغهن رشدهن سلمهن  
 مالهن وعقدن بوكالة منهن بحضرة أعمامهن فبات واحد من أخوته وهو الكبير الذي كتب الوصية  
 الذي مع ولده أحد بنات الواقف وهو غير رشيد فادعى عند الشرع من غير حضور الوكيل بما يوجب  
 وكالته على السبيل وكتب له وكالة والوكيل راضع يده عليها فطالب فيه باني وكيل من الشرع على السبيل  
 فنهى الوكيل وشهد أخوة الواقف بأن مصلحها هو وكيل صلاح الواقف على السبيل وانه على الفقراء  
 والمساكين يريد وشهدت الكبيرة من بناته باني صالح وكل محمي مصلحاً على السبيل وانه على الفقراء  
 والمساكين وبعد ان رفع عن السبيل ادعى بملكه بعد ان أقرت زوجته وهو عند الشرع ووضع الوكيل  
 هذه المدة يده على السبيل هل تسمع دعواه بانه ملك والعصبة والبنت الكبيرة شاهدون على تسييله على  
 ما ذكرنا قرار بينته الثانية عند الشرع وكالته المدعى اها أم لا تصح ويثبت السبيل بعد شهادتهما  
 على انه سبيل على الفقراء والمساكين اقتونا ((الجواب)) الوقف صحيح ولا تسمع دعوى هذا الرجل  
 لتناقضه في الدعوى لانه أولاً تقرر في تولية الوقف من القاضي ولم يصادف التقرب بمحلاً لوجود متولي  
 الواقف الكافي لحفظ الوقف ثم دعواه ثانياً الملك وقد صرح في جامع الفصولين فقال ولو ادعى الوقف أولاً  
 ثم ادعى انه له لا تسمع كالدعوى لغيره ثم لنفسه فكيف هو وليس بحصم لانه ان كان أبوه حياً فلاحق له وان  
 كان ميتاً فقد سقط استخفاؤه بسكوته عند تصرف الغير فيه كاذكره في الخيرية مطولاً عن جواهر الفتاوى  
 والله أعلم ((سؤال)) في حرمة أوصت وهي عيلة الجسم بحجة العقل ولها ماله كثيرة وسبيلت ثلث بلاد  
 تخصها على الفقراء والمساكين وأعطت رداً تحتها ناصفة بلاد هبة نغلية لوجه الله الكريم ثم أذن الله لها  
 بالعاقة ومن غير ذلك أوصت بصدقات ذبايح مفهومة وسمي وحب للفقراء وركلت وكيلاً على ذلك وهي  
 طيبة إلى الآن ووضعت يدها على ماله على ما كانت سابقاً ولا صرفته فأرادت تبيع قطعة التخل الذي  
 سبيلته وركلت عليه سابقاً هل يمنعها الوكيل الذي وكلته من البيع ويلزمها بالصدقة أم لا وما أعطت  
 الولد على ما ذكر لوجه الله تعالى وشهود ذلك موجودون فهل يصح ما سبيلت والصدقة والعطاء على ما ذكر  
 بعد ما قالت على ماله بالهبة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يصح بيعه الا باطلاق القاضي حيث لم يكن مسجلاً  
 كما في الصورة المذكورة قال في الخلاصة وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب  
 نقض الوقف أجاب الشيخ الامام ظهير الدين انه لو أطلق يجوز ويكون حكماً بنقض الوقف وان أطلق لغير  
 الوارث فلا يتم وقوله لم يكن مسجلاً أي محكوماً على وجهه كما في الخيرية وأما ناصفة التخل التي أعطتها  
 لولدها فانه ذاهبة مشاع وهي غير حجة وأما السمن والذبايح والحب فان كان عيناً أي قائماً فصرفت



فيه بطلت الوصية وان كان مقدارا يؤخذ من مالها للفقراء ولم ترجع عنه فالوصية فيه صحيحة والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل مات عن أولاده فخل في خيف بنى عمرو وقفه على أولاده وأولاده وحجسه  
 عليهم لا يباع ولا يشري وأقام عليهم عهدهم وصيا ثم باعه العلم بعد مدة ولا علم لهم بذلك البيع والشراء  
 والمشتري باق والعم توفي فهل يجوز له ذلك البيع أم لا اقتونا ((الجواب)) الوقف المذكور صحيح على مذهب  
 الامام أبي يوسف وعليه الفتوى والبيع المذكور غير صحيح ويجب على المشتري رده شرعا والله أعلم  
 ((سؤال)) في ناظر وقف عين له في مقابل توليه شيء فاحتاج الامر الى التعمير فأمر القاضي بإصدار المال  
 وعدم اعطاء أرباب الوظائف شيء فقام المتولى بتعميره هل يعطى له تعيينه على جاري العمارة أم لا  
 ((الجواب)) يعطى له أجره بقدر عمله لا غير كما ذكره في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف  
 دارا على أولاده وأولاده فسكنوها بأجمعهم ثم بعد مدة من الزمن مات من مات وبقى من بقي فبعض  
 السكان استمر في مسكنه الذي هو بالتوارث والبعض خرج رغبة عن سكناه فبعد مضي مدة من الزمن  
 طلب من كان خرج منها ان يجعل له مسكنا في الناظر المتولى له مسكناه مسكنه وأولاده عامما أو عامين ثم  
 خرجوا عنها ولم يهودوا إليها زمانا طويلا ثم تحركوا على ساكن الجانب الآخر من الدار فقامت الطائفة  
 الذين خرجوا والذين لم يخرجوا أصلا ما ان تسكنوا مسكننا الذي سكنناه أو تسلموا لنا أجره المثل في مقابلة  
 سكنناكم مع ان راعى الوقف عين لجميع هذه الدار أجره يستغلها طائفة من الناس فهل يسوغ لهؤلاء  
 الناس ما أرادوه من الساكنين والمستحقين وأيضا في نفس هذه الدار بقعة أرض سبعة بيضاء فقام  
 الساكن الذي لم يبرح عن مسكنه وانفق ماله في نظيفها وشراء الودي وغرسه وشراء الدواب والصبيان  
 في كل عام تكليف لا يخفى على من يشر صنعة السواقى من أهل المدينة ولم يتعرض هذا المباشر المستحق  
 لهذه البقعة الا بعد أخذ الاذن من الشرع الشريف فهل يصح لهؤلاء المنازعين أخذ أجره المثل عن  
 بائرها وغرسها ونخلها وما مع ان أجره هذه البقعة في نفس أجره الدار بعشرين دينارا اقتونا ((الجواب))  
 حيث كانت السكينة بأجرة معينة وقد عين الواقف صرفها لطائفة من الناس ليس ببقية أولاد الواقف  
 منازعة لان المنازع وانحصر للوقف هو الناظر نعم للناظر طلب أجره المثل ولا عبرة بقول بقية الأولاد  
 أو تسلموا لنا أجره المثل حيث لم يجعل لهم الواقف في الغلة استحقاقا ولو كان لهم استحقاق الناظر وانحصر  
 دونهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى دارا أرضها وقف وانقاضها ملك واستأجر أرضا من ناظر  
 الوقف في هذا الزمان بأجرة المثل ثم باعها المشتري لرجل آخر وهو باعها أيضا لآخر والحاصل تكرار  
 البيع والاجارة والأجرة في السكل مثل الاولى ولم تتغير وبعد ادعى واحد من الموقوف عليهم ان هذه  
 الأجرة قليلة وأنا أطلب أكثر من هذه الأجرة ولم أخد هذه الأجرة المعينة المكتوبة في الحجج والسجلات هل له  
 ان ينقض اجارة الناظر ويؤجر كيف يشتهي هو أم لا وهل له ان يطلب الزيادة عن المكتوب أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) ليس للمستحق عقد الاجارة ولا نقضها ولا قبض الأجرة من المستأجر وانما ذلك للناظر فان  
 أجرها الناظر بأجرة المثل أو بما يتخاين الناس في مثله فالأجرة صحيحة وان أجرها بأجرة المثل ثم زادت أجرة  
 المثل بعد مضي مدة للناظر طلب أجره المثل في اختيار قاضيان واختار صاحب التجنيس انه لا تقسخ  
 الاجارة وان زادت الأجرة يعتبر وقت العقد وقت العقد المسمى كان أجر المثل كما صرح به في جامع  
 الفصولين والاول أفق به كثير من العلماء والله أعلم ((سؤال)) في حرمة سارت الى رحمة الله تعالى وسبلت  
 ثلث ماله على رجل فقعد الرجل بعد هامة يسيرة ومات قبل ان يحرف ويصرف في السبيل الذي عليه  
 فهل يصح السبيل راجع الى وارث الحرمة أو الى وارث الرجل المسبيل عليه أم لا اقتونا ((الجواب))  
 لا يكون لوارث الحرمة ولا لوارث الرجل المسبيل عليه بل يكون للفقراء ويقوم على اصلاحه وارث الحرمة  
 المسبلة فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج على سندواته وجاءت منه بنت ولهم وقف فماتت الزوجة  
 ثم ماتت البنت فهل لاب البنت أخذ قسط بنته في الوقف أم لا اقتونا ((الجواب)) يتبع في ذلك شرط الواقف  
 منما أوعاها والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف نخلا على أولاده وأولاده الدكور في طبقة واحدة  
 في الاستحقاق والناظر عليه الا من أولاد الواقف وهو غير ناظر للوقف بل هو مخرب له لكون النخل



كان عامر المحصن فطاح جداره وخرب ولم يعمره من غلته ولا من غيره بل كل ما أجره أكل أجرته ولم يعمره  
بها وأولاده كبار بلغ فهل له ان يؤجره بغير اذنهم ورضاهم أم للقاضي النظر في ذلك واقامة ناظر عليه من  
المستحقين أم لا ينو (الجواب) ليس لاحد من المستحقين مشاركة الناظر في الايجار ولا يحتاج الى رضاهم  
وان كان الناظر ضيعا كما ذكر في السؤال فالقاضي يعزله ويقيم غيره من ذرية الواقف ناظرا على الوقف  
يقوم باصلاحه والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل وقف داره عليه وعلى أولاده أجيالا متساويا  
ولم يزد على ذلك وجعل الناظر الارشد من المستحقين وصار الوقف خرايا لم ينتفع به ولم يرغب أحد  
في استئجاره نحو عشرين سنة وليس به نقض ينتفع به وانما هو لبن هالك وأولاد الواقف فقراء لا يقدر  
على تعمره هل يجوز بيعه أم لا اقنونا (الجواب) قال في قنارى قاضيان وقف على مسلمين خرب  
ولا ينتفع به ولا يستأجر أصله يطل الوقف ويجوز بيعه اتمى فعلى هذا يجوز للأولاد بيعه حيث لم يرغب  
أحد في استئجار أصله والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل وقف دارا على بناته وأولادهن الى  
الانقراض ثم من بعدهن على عتقائه وأولادهن الى الانقراض ثم من بعدهن على مصالح الحرم النبوي  
ثم ماتت إحدى البنات وخلفت بنتا ثم ماتت أخرى وبقيت واحدة وتوالت على الوقف ولم تعط لبنات اختها  
شيا فهل لها استحقاق تأخذ من خالتها أم لا (الجواب) نعم تستحق بنت البنت من ريع الوقف النصف  
فيكون لكل واحدة منهم ما نصف الربع والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل متول على وقف ولم يعط  
المستحقين ما يخصهم من ريع الوقف ما شرط لهم الواقف واذا طلبوه يقول لهم باقى في ذم الناس وقد  
مضى الحول بزيادة أشهر عديدة فهل على المستحقين ان يصبروا الى مضي السنة الثانية ولا يضمن  
المتولى أم لا اقنونا (الجواب) يجب على المتولى تحصيل ريع مال الوقف بعد مضي الحول بمن هو  
في ذمهم ولا يجوز له التفسير في جميع الربع وقوله المال بذم الناس ليس بعذر مسقط لطلب المستحقين  
ما شرط لهم وليس عليهم ان يصبروا الى السنة الثانية ويضمن المتولى ان فرط والله أعلم (سؤال) في  
امرأة وقفت وقفا على انفقرا والمساكين واقامت زوجها وادعمها ناظرا على هذا الوقف ماتت ولدها  
واقام ناظرا آخر في البلد الذي فيه الوقف قاض يقول ان تصرف هذا الوقف لي ليس لناظر فيه  
تصرف فهل لناظر تصرف بموجب الناظر الاول الذي أقامه أم لا اقنونا (الجواب) كلام القاضي  
خطأ غير موافق للصواب قال في جامع الفصولين من الثالث عشر القاضي لا يملك نصب وصي وقسم مع  
بقاء وصي الميت وقبضه الا عند ظهور الحياثة منه ما انتهى والله أعلم (سؤال) فيمن وقف على أولاده  
وأولاد أولاده هل يستحق أولاد البنات مع أولاد الذكور أم لا يستحقون اكونهم أولاد الاجانب  
اقنونا (الجواب) المسئلة ذات خلاف واختار في قاضيان والاسعاف الدخول وكذا في الدرر وكال باشا  
زاده والمولى أبو السعود والشهاب الحلبي والشيخ الرملي وغيرهم والله أعلم (سؤال) في وقف صورته  
على نفسه ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسبه وعقبه الذكور من أولاد الظهور خاصة  
طبقة بعد طبقة ونسب لا بعد نسل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى في ذلك وعلى ان من مات عن ولده  
أو ولادته الخ ولم يذ كر من مات عن غير ولدان يعود نصيبه لذوى طبقة ولا لاصل الوقف حتى يستحقه  
جميع من له استحقاق فهل والحالة هذه اذا مات واحد من الموقوف عليهم من غير عقب يكون نصيبه لمن  
في درجته وطبقته أو يعود الى اصل الوقف ويقسم بين جميع المستحقين كما هو المتبادر من سكوت الواقف  
اذ لو أراد التخصيص وامتنياز البعض لصرح به كما هو الواقع في شروط الواقفين او كيف الحال (الجواب)  
حيث رتب استحقاق ولد الولد بعد الولد علم ان الواقف خصص من كان أقرب اليه بقرينه قوله طبقة  
بعد طبقة لانه يفيد ان غرض الواقف ان لا يعطى الطبقة السفلى مع وجود الطبقة العليا واذا مات أحد  
عن غير ولد تنتقل حصته للطبقة العليا من أولاد الواقف لانه وقف وقفه أولا على أولاده ثم على أولاده  
وذريتهم ونسبهم وعقبهم طبقة بعد طبقة فيدخل فيه من مات عن ولدا وعن غير ولد كما ذكره الحنفى  
لكنه يخرج عنه من مات عن ولد بشرط الواقف واما من مات عن غير ولد فيبقى على شرط الواقف والله  
أعلم (سؤال) في رجل له حديقتان وقفهما على ولده مدة حياته ومن بعده على أولاده فآل الوقف



الى اولاد الولد وهم ثلاثة ذكور وست اناث فبات أحد الاولاد عن ولد فوضع أحد الاولاد يده على الحديقة وقام بها فبأخذ خاصيته من الضمان ويدفع ما بقي لاهل الاستحقاق مضى على ذلك برضا أهل الاستحقاق واخوه واضع يده على الحديقة الثانية مثل أخيه ويسلم ما عليه فأجر أحدهما حديقة أخيه عامين باربعين ديناراً من غير اطلاع أخيه سائقها مع ان الاجرة دون ما هي على سائق الحديقة فهل تصح الاجارة من غير اطلاع واضع اليد الذي هو سائقها هذه المدة ام لا وهل اذا أجرة بدون اجرة المثل له ذلك ام لا فتونا ((الجواب)) وضع اليد على الحديقة بغير مسوغ شرعي غير صحيح ولا يفيد حل الانتفاع بها وهذا المؤجر ان أجرة بطريق النظر فاجارته صحيحة ان كانت باجر المثل ولا عبرة بيد أخيه وان لم يكن ناظراً وكان الناظر أخاه ولم يعض الاجارة فهي باطلة وان امضاها فهي صحيحة وان لم يكن للوقف ناظر معين من جهة الواقف لا يجوز لواحد من المستحقين التصرف في الوقف وينصب القاضي له ناظراً والله أعلم ((سؤال)) في دار موقوفة على رجلين فوضع أحدهما يده على الدار مدة اعوام والدار محتاجة الى عمارة وترميم فاذا جاء من يستأجر امتنع من الاجارة لكونه يتنفع بها ويضع اسبابه فيها فهل لشريكه الطلب فيما يستحقه من اجرة الدار حيث وضع اليد والانتفاع بها ((الجواب)) نعم للشريك طلب استحقاقه من اجرة الدار فاذا خربت بيد أمن الغلة بتعميرها ان كانت معدة للاستعمال والافعل من له السكنى وان ابى أو عجز عمرها طالما كم باجرتها ثم ردها على من له السكنى كما هو مذهب كور في عامة كتب المذهب متوناً وشروحا وقتاوى والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف دارا على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده الذكر والاثني على حد سواء ثم مات الواقف وخلف ذكورا واناثا ثم تزوج البنات فولدن فهل يدخل أولادهن في الوقف والحال ان اباؤ أولادهن أجاب فتونا ((الجواب)) نعم يشارك في غلة الوقف جميع الاولاد وأولادهم سواء كانوا من أولاد الظهور أو الباطون والمسئلة مذكورة في كثير من كتب الفتاوى قال فقيه النفس مولانا قاضي خان رجل وقف ضيعة على ابن له وأولاده وأولاد أولاده ابداء ما تناسلوا قال أبو القاسم تقسم الغلة بينهم على من كان ولداً منه على عدد الرؤس يستوي فيه الذكر والاثني فقبل له أولاد البنت قال رحمه الله يدخلون لانهم أولاد أولاده انتهى ويؤيد دخولهم قول الواقف الذكور والاثني على حد سواء فانه ذكرها تأكيدها المسبق من كلامه وهذا هو الذي يسبق اليه فهم الواقفين كما ذكره العلامة الشهاب الحلبي كما نقله عنه في الفتاوى الخيرية والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً وشرط في وقفه النظر لنفسه ثم من بعده يكون الناظر رجلاً رومياً من أهل الدين والصلاح بشرط ان يقيه القاضي على ذلك فهل لاحد من الناس من ليس رومياً ان يأخذ نظر الوقف بالفراغ يدفع المال في مقابل الفراغ ويتصرف فيه ويغير الوقف وهل اذا رأى القاضي شرط الواقف بذلك له ان يعين ناظراً موصوفاً بالصفة التي شرطها ويغير ذلك الناظر المستفرغ للنظر ام لا فتونا ((الجواب)) ليس للناظر ان يغير معالم الوقف وقد اتفقت كلمة علمائنا ان شرط الواقف كص الشارع وحيث اختار الواقف رجلاً موصوفاً بما ذكر ليس لغيره من وصف الاستفراغ فينتدب يعين القاضي مدده الله تعالى رجلاً موصوفاً بشرطه الواقف ويثاب على ذلك والله أعلم ((سؤال)) في وقف فحلات معلومة من عقار ونخيل وغير ذلك على يدى حاكم شرعي محكوم بحجة الوقف وأنشأ في وقفه منقول من حجة وصورته هي هذه ان فلان بن فلان وقف وجس وسبل وابدوا كد ونصدق وحرم محرمان الله تعالى الا كبدة محلاته المعلومة على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده اصلبه ذكورا واناثا على مقتضى الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد أولاد أولادهم ابداء ما تناسلوا ودانما تعاقبوا والدرجة العليا تحجب الطبقة السفلى وان من مات من أولاده المذكورين وترك أولاداً فنصيبه لأولاده ذكورا واناثا ثم بعد انقراض جميع ذريته بحيث لم يبق منهم أحد والعيان بالله يعود منافع الوقف لجهة عينها لا تنقطع فعلى هذا الوضع والترتيب صار الواقف المذكور الى رحمة الله تعالى وترك ولدين وثلاث بنات اصلبه واستحقوا منافع الوقف المذكور بعد أبيهم ماشاء الله فبات بعد ذلك أحد بنات الواقف المذكور اصلبه واستمر وامدة من الزمن يقتسمون ريع الوقف المذكور على الوجه



المستورفات بعد ذلك أحد أولاد الواقف وترك ذرية له صلبه ذكورا وإناثا فالزلهم ولد الواقف وبتاه منزلة أيهم وقف هو أهم استحقاق أيهم من جميع ريع الوقف المذكور فخرج أولاد البنت المتوفية مقدما وطلبوا استحقاق أمهم في الوقف المذكور ولم يمكنوا من ذلك فهل يدخلون في الأوقاف ويتزولون منزلة أمهم كما دخل أولاد الابن المذكور وما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) نعم يدخل أولاد البنت في هذا الوقف ويأخذون استحقاق أمهم عملا بقول الواقف وإن من مات من أولاده المذكورين وترك أولادا فنصيبه لأولاده ذكورا وإناثا وهذا صريح في ادخالهم ويحرم على كل من يمنعهم وينسب الحاكم سده الله تعالى على إجراء الحكم على القوانين الشرعية والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف عقارا وغيره على نفسه مدة حياته ثم على أولاده وأولاد أولاده وهكذا كمثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على جهة معينة وشرط شروطا منها أن الدرجة العليا تحجب الدرجة السفلى ومنها إذا مات أحد أولاد الصلب وخلف أولاد فنصيبه لورثته فهل والحالة هذه إذا مات أحد من أولاد الصلب وخلف أولاد اهل يستحقون نصيب مورثهم عملا بشرط الواقف وذلك مع وجود أولاد الصلب وهل إذا مكث أولاد الأولاد مدة بعد موت آبائهم ولم يأخذوا شيئا من ريع الوقف مع جهاتهم بالحكم الشرعي يمنعون بعد علمهم أم لا وإذا قلتم لا يمنعون هل يطالبون أولاد الصلب بما أخذوه من ريع الوقف في الزمن المتقدم أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث شرط الواقف أنه إذا مات أحد من الورثة الذكور أو الإناث فنصيبه لورثته لا ريب في أنهم يدخلون في غلة الوقف ويأخذ كل فرع استحقاق أصله كما شرطه الواقف ويأخذون أيضا من أولاد الصلب استحقاقهم المتقدم من بعد مورثهم كما صرح به في الفتاوى الخيرية وأما قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فإنه لا يظهر إلا عند موت بعض مستحق الوقف عن غير وارث فإنه يعود نصيبه لأهل الطبقة العليا كما صرح به العلامة الحافوقي في فتاويه فافهم والله أعلم ((سؤال)) في شخص نص في وثيقة وقفه من مات من ذرية الواقف عن ذرية فنصيبه لهم ثم شرط فيها كون الدرجة العليا تحجب الدرجة السفلى فانت أشي من بناته عن ذرية فهل تقوم ذريتها قامها مع وجود أولاد صلبه وبناته الذين هم الدرجة العليا أم الدرجة العليا تحجب ذرية البنت المذكرة كونهما هو شرط الواقف اقتونا ((الجواب)) أعلم أن قول الواقف أولا من مات من ذرية الواقف عن ذرية ونصيبه لهم فيسد أن استحقاق بنت الواقف المبينة لذريتها ثم قول الواقف بعد ذلك أن الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى نسخ له فيكون جميع ريع الوقف لأهل الطبقة العليا ولا شيء لذرية البنت المبينة وعلى كل حال لا بد من النظر إلى شرط الواقف والتأمل فيه وإجراء الحقوق بمقتضى شرطه لينال الساعي في إيصال الحق لأهله الثواب الجزيل والله أعلم ((سؤال)) في رجل جعل رابعة قرآن لا بتغاء وجه الله تعالى تكون لا تنفع الفقراء في المدينة المنورة وكتب عليها وقف وفي أكثر أوقافها وقف ثم بدله ببيعها هل يخلص من الله تعالى أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم يحكم بها القاضي نعم له بيعها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فممن وقف على أقاربه الفقراء الضعفاء المحتاجين لذلك الوقف ولم يبق من أهل الوقف فقير ولا محتاج وبقى مولى لهم ضعيف محتاج فقير الحال هل يبقى على مصالح الوقف وهو أحق به من الأجانب أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس هو أحق به من الفقراء الأجانب والرأي فيه للقاضي وحيث كان فقيرا محتاجا واختار الحاكم الشرعي أن يقبضه على مصالحه والانتفاع به فله بذلك الثواب الجزيل بالذكر الجليل والله أعلم ((سؤال)) في امرأة في حال حياتها وصحتها وقفت قطعتين من الأرض مشتملة على نخيل وصنوان وعين القطعتين بان أحدهما الجنيدية والثانية القطعة الداخلة عليها بالمستوى الشرعي من السيد على الفضلي فشمرت القطعتين بهذا الاسم وجعلت إماما من الماء خمس ساعات وأربعة قراريط لسقي القطعتين المذكورتين من العين الجارية بخيفهن فوقفت ذلك وجبت لوجه الله تعالى أولا على نفسها مدة حياتها ثم على بنتي بنتها عليا وفاطمة بنات السيد على الفضلي ثم على ذريتهن ما تناسلا ذكورا وإناثا إلى الانقراض فإذا انقرضوا عاد الوقف لعصبة الواقفة ثم من بعد العصبة على الفقراء والمساكين وحكم لها الحاكم الشرعي بهذه وقفها قولات وقفة هامة من الزمان وانتقلت ثم تولى الوقف



بنات بناتها المشروطات تم انتقلن هن وامهن في مدة أربعين عاما خلفت ذرية وأخامن أبيهن ابن السيد  
على المذكور ثم ان الاخ المذكور ادعى على ورثة البنتين المذكورتين بان احدي القطعتين المذكورتين  
مشتري للبنتين من أبيهن السيد على المذكور وان معها حجة مشتري وشهود كانت بأيديهن وان الموقفة  
أوقفت مالا تملك ودعوا به هذا الحال حيث انه استوهب من البنتين اخواته المذكورات نصف القطعة  
المذكورة واشترى النصف الثاني فهل تسمع له دعوى وتقبل شهوده بهذه المدة المذكورة وبعد حكم  
الحاكم الشرعي بحجة الوقف أم لا اقتونا ((الجواب)) لا تسمع هذه الدعوى ولا تقبل البيعة والوقف  
المذكور صحيح ليس لاحد تملكه بعد المدة المذكورة وقد منع مولانا السلطان أيده الله عن ممانع دعوى  
بعد مضي خمس عشرة سنة ويجب ابقاؤه على حاله الاصلية كما شرطه لواقف والهبة والبيع الصادران  
غير موافق للقانون الشرعي والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل أوصى الى رجل آخر بجزء من ماله  
يبيعه ويشتري بثمنه فخلا بوقفه عنه على الضعيف فامتنل الوصي قول الموصي وباع الجزء المذكور  
وشري به خمس فخلات فبات الموصي ثم مات الوصي فمن الاولى بمصرف الوقف ضعيف الواقف أم ضعيف  
الاجانب وأي أكثر وبالله احب الوقف بمصرف وقفه على الضعفاء من عصبته المتقين أم الضعفاء من  
الاجانب اقتونا ((الجواب)) الضعيف من الاقارب أحق راولي من ضعيف الاجانب قال الله تعالى  
والاقربين بالمعروف حقا على المتقين والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا قطعة أرض بفخل ومزدورع  
على نفسه وأولاده ثم على أخيه وأولاده الى الانقراض ثم على الفقراء والمساكين ببلده واشترط  
الواقف أن يكون لوقفه ناظر اذا آل للفقراء فانقرض الموقوف عليهم وآل الوقف للفقراء فنصب  
الحاكم الشرعي ناظرا ابن ابن أخيه وأقامه أيضا ولي الامر على النظارة الشرعية فبعد ان كان ثلثا منغل  
الوقف تحت يد بعض المستحقين رفع يده ناظر الوقف لغناء الشرعي عن الوقف فطلب من ولي الامر تقريره  
في الوقف من غير اطلاع الناظر فقرره ولي الامر في ذلك فنازعه الناظر ورفعته الى ولي الامر ودفعهم  
ولي الامر الى حاكم شرعي فحكم برفع يده عن الوقف بسبب انه صار غنيا وسعى في قطع شروط الواقف  
وحكم له أيضا ولي الامر بامضاء ما حكم به الحاكم الشرعي فعاد المستحق المذكور الى ولي الامر مرة أخرى  
فأبقاه على التقرير من غير حضور الناظر واستخرج بالتقرير حجة شرعية بغير حضور الناظر ولا اظهار  
خيانته عليه فهل له ذلك أم لا وهل ينقض حكم الحاكم بغير حضوره ولا ظهور خيانته عليه أم لا وهل  
يستحق وهل ما تكلفه الناظر من الخسارة في الدعوى على الوقف هل تكون على الوقف أم على الناظر  
من ماله اقتونا ((الجواب)) المفهوم من السؤال حيث كان الناظر ابن ابن أخي الواقف فهو المستحق  
لوقف بشرط الواقف كما في السؤال ولا شيء للفقراء فيه فاذا علم هذا فلا يحتاج الى جواب باقي السؤال  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل متولى على وقف من قبل الواقف ولم يفرض اليه فهل له ان يقيم غيره مقام  
نفسه في حياته وصحته أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له ان يقيم غيره مقام نفسه بالوكالة عنه فاذا مات  
الموكل انزل وكيله وله أيضا ان يفرغ لغيره فاذا مات الفارغ أقام الحاكم من شاء والله أعلم ((سؤال)) في  
امرأة قالت ربيع بلاذي هذه سبيل بغير ندر يج هل يصح تسييلها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم السبيل صحيح  
عند الامام أبي يوسف ويكون للفقراء والله أعلم ((سؤال)) في وقف أنشاء الواقف على نفسه مدة  
حياته ثم من بعده على أولاده للذ كرم مثل حظ الانثيين فان انتقل أحد أولاده فنصيبه لولده ثم من بعدهم  
على أولادهم وأولاد أولادهم ثم من بعدهم على كذا وكذا الى آخره ثم قال وشروط شروطا أكدا العمل  
بها منها كذا وكذا ومنها ان يدفع لأولاد البنات نصف سهم مدة حياتهم ولم يكن من البنات حال الوقف  
شيء وايس الابنت بنت فهل تستحق مع وجود أولاد الواقف شيئا أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم ان قول  
الواقف أولا ثم من بعده على أولاده للذ كرم مثل حظ الانثيين الى قوله ثم من بعدهم على أولادهم فيفسد  
عدم دخول بنت الابنت وقوله آخر وان يدفع لأولاد البنات نصف سهم فيفسد الدخول وقال أئمتنا رحمهم  
الله تعالى اذا تناقض كلام الواقف بعمل بالكلام الاخير منه لانه ناسخ الاول فيعطى لبنت الابنت المقدار  
المعين بشرط الواقف وليس لأولاد الواقف قصر يدعا عنه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف



وقفاً أولاً على نفسه مدة حياته ينتفع به سائر الأنتفاعات الشرعية ثم من بعده على أولاده ذكورا وإناثاً ثم على أولادهم وأولاد أولادهم الخ وله بنت استولت على جميع الوقف تسكن في بعضه وتؤجر بعضه وقصرت يد والدها عنه فهل إلهما أم لا ما الحكم الشرعي فيه أفتونا ((الجواب)) الحق في الانتفاع بالوقف للرجل ولا شيء لهما مدة حياته ولا تزعمها منه شرعاً ويقتصر يداهما عن تصرفها الباطل ولا يحل لها ذلك وهي مرتكبة للكبيرة بعقوق والدها وتؤدب لبيع فعلها ويتصرف الواقف في الوقف بالسكنى والايجار من غير منازع للاجماع بان شرط الواقف كص الشارع والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في غلة وقف لطائفة من الأفغان المقيمين بالمدينة المنورة لم يوقف على شرط الواقف فيها شيء مما سبذ كرهل يقدم في الاستحقاق منها من أقام منهم بالمدينة المنورة على من ولد بها منهم بعد ذلك أم بالعكس وكذا هل يقدم في ذلك من دخلها منهم وأقام بها بعد خروج من كان مقيماً باسمه عاد بعد إقامة من دخلها وأقام بها أم بالعكس أفتونا ((الجواب)) حيث تنازع أهله فيه وليس له رسم في ديوان القاضي ليعمل به يستحسن تنفيذ وقسمه غلته بينهم ولا يصرف على الفقراء لانه بمنزلة اللقطة لانه قد عذرا بإصالة الى مستحقه كما في الاسعاف والله أعلم ((سؤال)) في دور موقوفه زاد ربهما على مصارفها التي عينها الواقف وصار الربع مرصوداً بيد المتولى فاذا أراد المتولى الذي هو من ذرية الواقف ان يدفع الى المستحقين حقوقهم يقولون له أعطنا حقنا من ربع الوقف المرصود واجعل الاجرة للعمارة وهذا قولهم كل عام وينسبون المتولى الى أمور غير لا ثقة بحاله مع ان الدور المزبورة محتاجة الى التعمير وشرط الواقف تقديم العمارة عليهم فما الحكم فيما ذكر وهل يمنعون من التعرض له ويرجرون مع ان المتولى قائم بما عليه من غير تقصير يبنوا جميع ما ذكرنا بكم الله تعالى ((الجواب)) ليس للمستحقين طلب الغلة المذكورة المرصودة للعمارة كما ذكره في البحر الرائق مطولاً ويمنعون من التعرض للمتولى ويمنعهم الحاكم الشرعي عن ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف ماله على أولاده وأولاد أولاده ذكورا وإناثاً ما عدا أولاد البنات ليس لهم استحقاق في بعض الذكور أولاد الموقوف جاب إناثاً فهل يدخلون في الوقف أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم يدخل بنات الاولاد الذكور ولا يدخل أولاد من مطلقاً هذا هو المفهوم من السؤال والحالة ما طرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف داراً وشرط الواقف في وقفته بان يأخذ الناظر من الساكن في هذه الدار المزبورة عشرة قروش في كل سنة فطالبهم الناظر بعشرة قروش على شرط الواقف وامتنعوا وان يعطوا للناظر عشرة قروش فقالوا ما نعطي الا عشرة حروف وأيضاً قالوا في الزمن الاول كل فرش باربعين محلاً فهل يلزم عليهم ان يسلموا عشرة قروش بشرط الواقف أم على قولهم أفتونا ((الجواب)) يجب على الساكن ان يسلم اجرة المثل وان كانت أضعاف ما شرطه الواقف ولا عبرة بشرطه لتحسين مقدار الاجرة كما صرح به في الاشياء والنظائر وغيرها وعلى الناظر طلب ذلك فان قصر يكون ذلك قد حاصراً وجباً للعزل والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف داراً على عتقائه الخمسة وعدداً سماءهم في وقفته ولم يعين وقف الدار لجهة بعد عتقائه بل حصر الوقف فيهم فقط فبات أربعة من المتقاهم بقي منهم واحد فهل الوقف صحيح من أصله حيث انه منقطع أم لا وان قلتم بحكمته فهل يستقل به الواحد الباقي من المتقاهم أم لا يستحق غير الخمسة واذ لم يصح له غير الخمسة فهل لذوي أرحام الواقف دخول في بقية الوقف أم ما الحكم في ذلك أفتونا ((الجواب)) اذ لم يعين الواقف لجهة لا تنقطع الفتوى على حكمته على قول أبي يوسف ويكون آخره للفقراء وان حكم بحكمته حاكم شرعي صح بالاتفاق وحيث سمي الخمسة تكون غلة الوقف لهم ومن مات منهم يكون نصيبه للمساكين وان كان الباقي فقيراً ينبغي للقاضي ان يصرف له أولاد ذوى أرحامه اب كافوا فقراء والتعيين لهم لفقرهم لا لقربائهم والحالة هذه كما أفاده في الاسعاف في مواضع متفرقة والله أعلم ((سؤال)) في وقف تاريخه عام سنة وعشرين ألف ووجرت تسلك عليه مهر الواقف بتعيين دوارق بيته والاجرة من عين كرا البيت وتاريخ التسلك من سبع وعشرين هل يعمل بهذا التسلك أم لا أفتونا ((الجواب)) ان كان الواقف شرط لنفسه في التسلك الاول التبديل والتغيير يعمل بموجب التسلك الثاني وان لم يشترط ذلك يعمل بالتسلك الاول والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل استأذن



مولانا القاضي بان يريد يغرس في وقف المرحوم مصطفى آغا شيخ الحرم المنور فخلا والمستأذن له هذا من أهل الاستحقاق فاذن مولانا الحاكم الشرعي محمد بن داود ان يدي بانه يغرس ويرزع ثم ان الغارس كتب حجة شرعية بأن جميع ما غرسه في وقف المرحوم مصطفى آغا شيخ الحرم المنور يكون ملكا على أولاده ماداموا موجودين ثم من بعدهم ملحق بالوقف المذكور فقات الغارس للنخل فاهل الاستحقاق في البيت مدعون بان اهم فيه قسطنطين يصح لهم هذا أم لا اقتونا ((الجواب)) الغرس المذكور ملك لا ولاد الغارس وليس فيه لمستحق الوقف استحقاق مطلقا والوقفية المذكورة على الوجه المسطور غير موافقة للقانون الشرعي لانهم لم توافق قولنا صحيحا ولا ضعيفا في المذهب والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل أنشأ وجلس دارا ونصه وأنشأ الوقف المذكور وقف الدار المحدودة المسطرة أولا على نفسه مدة حياته ثم على أولاده الذكور وأولادهم وأولادهم إلى الانقراض ثم من بعدهم على أولاد بنات الوقف المزبور وأولادهم وأولادهم إلى الانقراض ثم على اخوة الوقف الذين هم من أولاد فلان ابن فلان وأولادهم وأولادهم إلى الانقراض سواء حضر واجتمع أو بعضا بالمدينة المنورة أو غابوا عنها ثم من بعدهم على أولاد فلان بنى عم الوقف سواء حضر وبالمدينة أو غابوا أيضا ثم من بعدهم على عموم طائفة كذا بالمدينة المنورة أبدا لا يدين وشرط الوقف المرقوم شروطا كذا عليها وجعل المصير اليها ان النظر في الوقف للواقف المذكور مدة حياته ثم من يليه للارشد من المستحقين ثم لمن يكون شيئا على طائفة كذا ومنها انه اذا حضر واحد من المستحقين الموقوف عليهم المذكورين بالمدينة المنورة فيقبض استحقاقه واستحقاق غيره انتهى بجملة أهل الاستحقاق خمس طبقات فهل الذي حضر بالمدينة المنورة من الطبقات الموقوف عليهم مهم ما عابت التي فوقها عن المدينة المنورة أن تكون هي المستحقة لتوليها والناظر عليها أولا لان الوقف جعل من جملة شروطه انه من حضر بالمدينة المنورة فيقبض استحقاقه واستحقاق غيره اقتونا ((الجواب)) اعلم ان الوقف اعتبر نفسه خاصة طبقة أولى ثم أولاده الذكور الخ طبقة ثانية ثم أولاد بناته طبقة ثالثة ثم اخوته وأولادهم الخ طبقة رابعة ثم أولاد فلان بنو عم الوقف الخ طبقة خامسة ثم عموم طائفة كذا طبقة سادسة هذا في استحقاق ريع الوقف وأما النظر والتولية فقد اعتبر نفسه طبقة واعتبر من يليه طبقة ثانية وهم أولاده من جهة الذكور والانات وأولاد أخيه وأولاد عمه واعتبر شيخ طائفة كذا طبقة ثالثة هذا معنى قول الوقف ان النظر في الوقف للواقف المذكور مدة حياته ثم من يليه للارشد من المستحقين ثم لمن يكون شيئا على طائفة كذا الخ فاذا علم هذا يكون النظر بعد الوقف للارشد من المستحقين سواء كان من طبقة أصحاب الاستحقاق أو من طبقة دونهم لانه من المستحقين في الجملة ولا يكون لشيخ طائفة كذا التكامل على الوقف لان الوقف آخر نظره كذا كرناه من قبل واذا لم يكن الارشد حاضرا بالمدينة المنورة بقيم وكيله ليتكامل على الوقف المذكور ثم اذا حضر من أهل الاستحقاق واحد يقبض استحقاقه واستحقاق غيره من يد المتكامل على الوقف ثم من بعد هذه الطبقات كلها وآل الوقف لطائفة كذا تعين شيخ الطائفة للتولية على الوقف المسطور والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في دار موقوفة على فقراء زاوية من الزوايا وقد عين الوقف أجرتها في كل عام ألف مطلق وان الساكن لا يخرج منها فالحال ان الساكن الاصل به المدة عشرين أو أكثر ساكن في خدوة بر باطباء والمحل خال معد للكراء فطلب شيخ الزاوية الموقوف عليها الدار المزبورة ان تكون الدار عليه باجرة قدرها عشرة أحر في كل عام والتزم بجميع ما يحدث من العمارة في الدار ان يكون خارجا عن أجرتها ولمحقا بالوقف فهل يسوغ له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) على القول بحجة الوقف على فقراء الزاوية لا يعتبر بشرط الوقف في تعيين الاجرة بل لو اعتبرنا من الوقف لوجدنا الالف محقق تساوي خمسة وعشرين أجرة اذا العبرة بوقت الوقف لا بغيره وعلى كل حال لا بد في مسقطات الوقف من أجرة المثل حتى لو عقد بدون ذلك يطلب المتولى أجرة المثل لجميع المدة فافهم وان لم يسلم الاجرة لما يأتي يجب ترعه بحكم القاضي سدد الله تعالى ويستأجرها من في سكناه مصلحة للفقراء والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف وقفا معينين ريعه على جهات معلومة ومنها ان يصرف الناظر من الريع المذكور خمسة وعشرين دينارا الخمسة اعلاوات من جماعة



السلطان ادریس برؤه وعینهم اتباعهم الخدام بالحرم الشريف النبوی علی ساکنه افضل الصلاة والسلام علی ان یقرأ کل واحد منهم جزءا من کلام الله العظیم فی الحرم النبوی ویدعی ثوابه لروح النبی صلی الله علیه وسلم ولجميعه ابي بکروم ورضی الله عنهم ولروح الواقف رحمه الله تعالى ویكون لكل واحد منهم خمسة دنانیر ثم بعد انتهاء تعیین المصاريف شرط الواقف النظر لنفسه مدة حياته ولشخص عینه ثم من بعده لا یتخرج من بعده لا یتوالد الا من جاعه السلطان ادریس القائمين بقراءة الاجزاء الخدام بالحرم النبوی ثم من بعده انقضت اوقافهم یكون لشخص معين بذاته موصوف بصفة معلومة فبان الناظر الواقف من عینه من بعده وآلت وظيفة النظر للارشد من جماعة السلطان ادریس ولم یوجد من اتباعه وجماعته معینا فی قراءة الاجزاء من خدام الحرم النبوی الا اتباع ابناء السلطان ادریس المزبور وقد وضعوا یدیهما وباشروا النظر مدة أعوام فعارضهم فی النظر شخص آلت اليه الصفة المعلومه التي يستحقها النظر بعد اتباع السلطان ادریس مدعیان ان هؤلاء یلصقوا مقدمین علیه لكونهم من اتباع ابناء السلطان ادریس فهل یسوغ له الطلب والدعوی فی النظر ویكون له أم وصف الجماعة والتبعية تشمل جماعة الانساب لكون الجميع منتمین الی السلطان ادریس فی نفس الامر ویكون النظر لهم بنوا ((الجواب)) نعم یكون النظر للرجل الموصوف بالصفة التي فیها الواقف به ولا یكون لاتباع اولاد السلطان ادریس حق النظر فی الوقف المذكور لان الواقف لما شرط النظر بعد نفسه وبعد الرجلین المعینین للارشد من جماعة السلطان ادریس القائمين بقراءة المذکورة وكان الخمسة منعیین كان الاستحقاق فی النظر المزبور لهم خاصة دون غیرهم بشرط الارشاد به لان شرط الواقف كنص الشارع وجبت ما قاله یمیق لا یتباع اولاد السلطان ادریس استحقاق فی النظر لان الواقف قصر استحقاق النظر للارشد من جماعة السلطان ادریس الخمسة القائمين بالتلاوة لانهم هم اتباعه حقيقة واتباع ابناءه اتباعه مجازا والمجاز لا عموم له فلم یدخلوا فی استحقاق النظر المذکور والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فی رجل وقف دارین له وقفا خالصا لوجه الله تعالى علی الحرم المنور النبوی علی صاحبه افضل الصلاة والسلام علی ان الناظر علیهما یؤجر کل واحدة منهما باجرة معينة رهوی فی کل عام عشرون دینارا یسلها کل من یستأجرها من المستحقین للاغوات خدام الحضرة النبویة ویصرفها علی عدد رؤسهم وشرط الواقف فی جميع وقفه شروطا منها ان السکی لنفسه فی جميع اوقافه مدة حياته ثم من بعده یسكنهما اولاده وأولاد اولاده بالاجرة المذکورة من غیر زیادة ولا نقصان ومنها انه شرط النظر فی وقفه المذکور لنفسه مدة حياته ثم من بعده لا یصلح الا صلح من اولاده فاذا انقضت ولم یبق منهم أحد یكون النظر علی ماذکر لكل من یكون ناظرا علی اوقاف الاغوات المذکورین یؤجرهما باجرة مثلهما ویصرف ما عین الاجرة الی عمارة الوقف ان احتج بها وما فضل یصرفه علی ماذکر من الاغوات علی الحكم المشروح الی آخره ثم ان الواقف المذکور لم یختلف سوى ولد ذکرو بنات وان الولد رج الی رحمة الله تعالى عقیما من غیر ولد ولم یبق للواقف سوى اولاد اولاد اولاد البنات فهل لا اولاد البنات سکی تلك الدور بالاجرة المعينة من الواقف من غیر زیادة ولا نقصان وهل یكون لهم نظر علی تلك الدور لكونهم اولاد بنات الواقف أم یولی الوقف والنظر الی خدام الحضرة النبویة ویتولی علیه من یكون ناظرا علی اوقاف الاغوات المذکورین اقنونا ((الجواب)) امام مسئله سکی اولاد اولاد البنات فلهم ذلك لقول الواقف ثم من بعده یسكنها اولاده وأولاد اولاده بتكرار الاولاد ولكنه باجرة مثل ولا یعتبر شرط الواقف فی تعیین الاجرة كما صرح به فی الاشياء والنظار واما مسئله النظارة هل يستحقها الاولاد المذکورون أم ناظر اوقاف الاغوات فی مسئله خلاف ذکره فاضحان ولیست هی كالمسئلة الاولى لانه لم یکرر ذکرا الاولاد ههنا ورجح هلال الرازی عدم استحقاقهم وقال هو ظاهر الروایة فثبت كان كذلك لا یعدل عنها كما صرح به العلامة الرملي والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فی دار موقوفة علی ثلاثة اجزاء من القرآن العظیم وعلى سیل بشرط الواقف وعین الواقف النظر علی وقفه کائنا من كان ائما لاسباهیة فاجر من له ولاية النظر حال الولاية من رجل عقدا كاملا علی ثلاثة أعوام وقبض اجرة عام مجلف قبل تمام العام عزل

قوله هلال الرازی کذا وقع فی بعض الكتب كالمسوط والذخيرة وغيرهما قال فی المغرب وهو تحریف لان الرازی نسبة الی الری ولم یکن هلال منه بل كان من البصرة والصواب هلال الرازی وانما قبل له ذلك لانه كان علی مذهب الکوفیین ورأیهم اه

ملخصا من رد المحتار



من التولية وقولي غيره وآل النظر له فاستأجر المستأجر المزبور من المتولي الثاني حولا كاملا بأجرة مجملة بيد الناظر قبل مضي العقد الاول وعزل من التولية وقولي غيره قبل تمام الحول من العقد الاول فهل للمتولي الثالث فسخ الاجارين وطلب الاجرة من المستأجر عن الاجارة الثانية من المتولي الثاني المؤجر حولا كاملا مستقبلا لعزله قبل تمام الحول من العقد الاول ما الحكم في ذلك افتونا ((الجواب)) ان أجاز الواقف للناظر اجارة ثلاث سنوات صحت اجارة الاغا الاول والا صحت للسنة الاولى على أحد القولين كما في فتاوى ابن الشلبي وحيث أجز الاغا الثاني للسنة الثانية اجارة مضافة فهي صحيحة بالاتفاق ولا تفسخ بعزله لانه أجز للوقف لانفسه كما في البحر والاسعاف وانفع الوسائل وللأغا الثالث أخذ الاجرة منهما ليصرفها مصارفها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) عن وقف لجديت على نسله الذكور دون الاناث نسلا بعد نسل وبعد انقراض الذكور يكون للحر من السعيدين وللوقف المذكور مغل فيقول أولاد الواقف بعد مامات أخونا العقيم مغل الوقف لنا تقول الام والاخ لام نرث مغل الوقف الذي خلفه الولد هل لهم ذلك أم لا افتونا ((الجواب)) ان استحق الولد الغلة قبل موته ثم مات فهي ميراث يجري فيها القربضة الشرعية وان مات قبل استحقاقه فلا شيء للام وولدها يجري فيها شرط الواقف والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل الى رحمة الله تعالى وله مال ووقف يقال انه أوقفه على أولاده الذكور دون الاناث وفي الأولاد الذكور من هو بالغ ومن هو قاصر وهذا الواقف كان راضع اليه عليه ولم يسلمهم شيئا في مدة حياته وباع الموقوف من الوقف المذكور في حياته فبعد انتهائه أخذ أولاده المال المذكور فطالبهم الاناث حقهن مما أخر أبوهن فقال الذكور هذا وقف علينا ومع الذكور كتاب وقفية تقول الاناث هذه الوقفية ما وضعت عليها يد في حياة أبينا وأبونا ان كان أوقف هذا الوقف ما ملككم اياه في حياته وتصرف فيها بالبيع وهذه الجهة التي قتم بها علينا بعد موته لو تكون صحيحة ما تصرف في الوقف الذي باعه وملككم اياه هل يصح هذا الوقف وهل تستحق البنات شيئا أم لا افتونا ((الجواب)) هذه قضية حكيمه لا بد فيها للأولاد من بينة عادلة تشهد لهم على صدق دعواهم في كونه وقفاً في ان أباهم شرطه للذكور دون الاناث فان لم يقيموا بينة على ذلك فهو ملك يجري فيه القسمة الشرعية بين الورثة لان البنات متمسكات بالأصل وهو المال والأولاد الذكور يدعون أمراء ارضاء وهو الوقف فلا بد من تنوير دعواهم وهذا المدعى ملك في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل أوقف قربة ماء سيلا للعطشان في سوق المسلمين وأوقف ثلاث مخلات ودكاً على هذا السيل للقائم به والمعمر له دائماً ثابت هذا ثلاث سنين مدة حياته وبعد هذا انتقل الى رحمة الله تعالى وله وكيل على السيل ثم ادعى الورثة بان هذا السيل باطل وانه ارث يقتسمونه بينهم هل يجوز لهم ذلك أم لا افتونا ((الجواب)) الوقف على مذهب الامام أبي يوسف رحمه الله تعالى صحيح ورجحه العلماء فلا تسمع دعوى الورثة ولا يروثونه وقولهم هو الباطل والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف داراً على الحرم الشريف على ان الناظر يؤجرها من أولاده وأولاد أولاده بأجرة سماها الواقف ثم لما ذكر الشروط في وقفه شرط ان يكون السكنى له مدة حياته ثم لأولاده وأولاد أولاده بالأجرة التي سماها في وقفه وشرط ان النظر له مدة حياته ثم من بعده للأصلح فالأصلح من أولاده ولم يرد على ذكر أولاده بل ذكر فاذا انقضى اولم يبق منهم أحد يكون النظر لكل من كان ناظراً على أوقاف الاخوات فهل يقتصر النظر على الأولاد فقط ولا يكون لأولادهم ويكون الضمير في قوله فاذا انقضى راجعاً للأولاد فقط فينتقل للمشروط له النظر من بعدهم أم ينسحب الحكم في النظر الى أولاد الأولاد بمعونة قوله فاذا انقضى اولم يبق منهم أحد فيكون الضمير راجعاً الى الأولاد وأولاد الأولاد حيث انه لم يذكر الانقراض في استحقاق السكنى للأولاد وأولاد الأولاد بل ذكر الانقراض عند ذكر النظر فيكون شرط الانقراض راجعاً للأميرين ولموجب ذلك قدوات السكنى والنظر لأولاد الأولاد الى أربع طبقات وحيث انه لم يعين للنظر شيئاً من الغلة قد يدل على انه ما أراد الا أن يكون النظر كالاستحقاق أم كيف يكون الحكم افتونا ((الجواب)) صيغة ذكر الأولاد من غير تكرار هل ينسحب على البطون كلها أو على البعض الاول فيه اختلاف مشهور بين العلماء وهذا الوجه الثالث من تفصيل العلامة ابن كمال باشا في رسالته



الخاصة بهذه المسئلة فخاصة ان صاحب الاسعاف اختار دخولهم واختار هلال الرازي عدمه وقال  
في قاضيخان وهو ظاهر الرواية فاذا كان ظاهر الرواية فلا صدول عنه كما في الخيريه واما قول الواقف  
فاذا انقرضوا الظاهر انه أرجع الضمير الى أقرب مذكور وهو ذكر الاولاد عنه دهرير النظر ولا تعلق له  
بما سبق لان قوله بعد ذلك فاذا انقرضوا ولم يبق منهم أحد يكون النظر لكل من كان ناظرا على أوقاف  
الانغوات صريح في انه ليس له مراد في غير ذلك كرمادة النظر ويكون ضميرا انقرضوا واجعا للاولاد خاصة  
لانه أقرب مذكور ولم يكن في سياق الكلام ما يفيد عوده الى الموضوعين لانه قد انقضى ذكر السكنى  
وفهم من قبل وانما بقي الكلام في النظر وتوالي الطبقات في النظر لا يستدل به على عدم الاستحقاق بل  
لهم اعمالا بقول الخصاصف أو بسبب آخر وكذا كونها بغير أجرة لا يفيد ذلك وهذا ما ظهر للفقير والحالة هذه  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف دورا ودكاكين وحوشا وشرط في وقفه في دار من الدور ان يكون وقفا  
على أربعة من أولاده وسماهم وعلى زوجته فلانة وعين لكل منهم مسكنا على ان يسكنوا فيه مدة حياتهم  
وسكت عماء عداه فانقرض الاولاد الأربعة وبقي أولادهم في البيوت المذكورة فانهم وأمرهم الى الحاكم  
الشرعي فنظر في جهة الوقف المحكوم بصحتها فرأى ان الدار الموزعة للسكنى على أولاده فقط فرأى ان  
الوقف منقطع حيث لم يذكروا الوقف جهة لا تنقطع وفي هذه الصورة يكون الوقف بعد الاولاد المذكورين  
للفقراء ثم رأى أولاد الاولاد أحق لفقرهم فقرروا أولاد كل شخص في الوقف الذي كان سكنى أبيهم بشرط  
الواقف وكتب لكل منهم حصة تقرير يده وصاروا على ذلك التقرير بنحو من خمس وعشرين سنة فهل  
بعد هذا التقرير لحاكم آخر ان ينقض ذلك ويقرر فيه آخرين أم لا فتونا ((الجواب)) قال العلامة محمد  
جار الله التقرير الاول هو المعمول به وقال السعدي في فتاواه معزيا الى رسالة الامام أبي يوسف الى هرون  
الرشيد ليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشيأ ذكره في سياق النفي فيعم  
الاموال والحقوق وهذا من جهة الحقوق فاذا كان هذا في الامام فما بالك في غيره والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل وقف دارا بالمدينة المنورة على أولاده وأولاد أولاده القاطنين بالمدينة المنورة فهل اذا رحل  
البعض منهم الى غير المدينة المنورة من البلدان واستوطنها ولد له بها يستحق شيئا من غلة الدور  
الموقوفة وبلغى شرط الواقف الذي هو كنص الشارع أم يجب الوقوف عنده ولا حظ للمتحول عنها الى  
غيرها فتونا ((الجواب)) المتحول عن المدينة المنورة من الاولاد الى سكنى غيرها لا يستحق شيئا من ريع  
الوقف وان عاد يعود استحقاقه كما أفاده في الاسعاف مطولا والله أعلم ((سؤال)) في وقف محصور على ايات  
وذكر وقفه الواقف على الذرية وشرط ان يقسم منافعه على رأس الحول وان كل من مات من الورثة مات  
نصيبه من المنافع ولم يورث منافعه فهل يجوز لادم من الورثة بيع نصيبه من الاصل أو التصرف فيه  
بشي من التصرفات أو يمنع من ذلك فتونا ((الجواب)) لا يجوز بيع الوقف بعد الحكم بحكمته ولا التصرف  
فيه ولا في شيء منه الا كما شرطه الواقف والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف دارا على ثلاثة رجال ولم يذكروا  
لمن يكون الوقف من بعدهم ولم يذكروا جهة لا تنقطع فادعى ورثة الواقف ان هذا الوقف غير صحيح لكونه  
لم يذكروا جهة غير منقطعة فهل تسمع دعواهم ويبطل الوقف ويكون ميراثا في الحال أم يستحق الثلاثة  
الموقوف عليهم الوقف المذكور وتكون من بعدهم للفقراء أم كيف يكون الحكم فتونا ((الجواب))  
ان حكم بعمه الوقف حاكم فلا سبيل الى نقضه أبدا ويكون للثلاثة الموقوف عليهم ومن مات منهم يكون  
نصيبه للفقراء وان كان غير محكوم به فحكم حاكم بعدم لزومه نفذ قوله لانه فصل مجتهد فيه ويكون ملكا  
لورثة الواقف لا للموقوف عليهم ان لم يكونوا ورثته وان كانوا ورثته فهو لهم والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل مات وخلف خلفا وسبل بثلثة على رجل من أسباده وفي أسباده من هو أقرب منه وأكله سنين ثم  
استغنى المسبل عليه وأخرجه عن العبد بنظره مدة حياته ثم مات الرجل وخلف ولدا وهو يخرج به بعد  
أبيه عن العبد فمن أسباده أقرب الى العبد وهم محتاجون الى السبل فهل يصرف اليهم لانهم أقرب من  
المسبل عليه أو لا وهم محتاجون ثانيا أم لا فتونا ((الجواب)) نعم يصرف الى الأقرب فالأقرب من الميت  
قال الله تعالى والاقربين بالمعروف والله أعلم ((سؤال)) في امرأة اصابتها الصرع منذ عرفت نفسها



حتى ماتت وعمرها سبع عشرة سنة وفي عاقلها الخلل وكانت عند اخيها الايبها هذه المدة ولها اخت من الام فاتفق ان الاخ من الاب عمدا الى بعض القضاة وجاء بشهودانها وقفت مالها على اخوتها من الاب واخواتهم وقفا محجبا وكتب له القاضي بذلك وثيقه والمال مشاع غير مقسوم ولم تجز الاخت من الام ولا علمت الا بعد موت اخنها فطلبت ميراثها من اختها من اخوة الها لكه فاجابوا بانها اوقفت مالها على ساقا لت اختها من امها المال مشاع وانا غير محجزة لذلك الوقف وناقضه له فهل ذلك الوقف صحيح مع الذرع له ومع الاختلال والشيوع وهل حكم الحاكم بعينه مع ان الوارثة لم تجز ولا حضرت ولا علمت وهل لها عين على الاخ اذا صح ذلك انك ما قصدت حرمانى والحال ما ذكرنا ((الجواب)) وقف مختل العقل غير صحيح باتفاق ائمتنا ولا ينفذ فيه حكم الحاكم والله اعلم ((سؤال)) في رجل اقام وصيا ودفع له كتابا وقال تكون وقفا وانت متولى عليها والحال انه لم يحكم بهذا الوقف ما حكم شرعى ولم يرض عليها فهل تصح وقفته لهذه الكتب وهل يكون متوليا عليها أم لا تصح وتكون موروثه لانه مات والحال هكذا من غير حكم وامضاء ائمتنا ((الجواب)) نعم تصح عند الامام محمد وعليه الفتوى لان عنده يتم الوقف بالتسليم الى المتولى وقد وجد وكذا وقف المنقولات عنده وعليه عمل المسلمين فليس لاحد التعرض ولا يحتاج الى حكم والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في وقفية لفظها وقف فلان على اولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا وادائما ما تعاقبوا الذكور دون الاناث فهل الذكور من اولاد البنات يدخلون في عموم ذلك حيث كانوا من اولاد الاولاد أم لا ((الجواب)) نعم يدخل الذكور من اولاد البنات ويستوى الطبقة العليا والسفلى في الاستحقاق والله اعلم ((سؤال)) في زارية وقفها واقفها على نفسه مدة حياته يتقرب بها سائر الانتفاعات الشرعية ثم من بعده تكون على خليفة الواقف المزبور وخليفة خليفته الخ فبات الواقف ثم خليفته عن ابن ابن دون البالوغ غير صالح للمشيمة فقررولى الامر رجلا صالحا للمشيمة فزارعه وصى ابن ابن الميت مدعيان جده الذى هو خليفة الواقف اقامه ونصسه في حياته شيئا هل تصح الاقامة ويطلب تقريرولى الامر أم لا ائمتنا ((الجواب)) ان كان الشيخ المقام من أهل طريقة ذلك الشيخ كما شرطه الواقف وكان واصلا قادرا على زينة المرادين وارشاد المسترشدين وموصلا لساكنين فهو الشيخ المنصوب والا فلا بد من رعاية شرط الواقف والله اعلم به معنى يتبع والله اعلم ((سؤال)) في غلة عقارات موقوفة على طائفة التكاثر بالمدينة المنورة فبعضها على احرار الاصل وبعضها على فقرائهم وعقائهم من التكرور وبعضها على فقرائهم الواردين الى المدينة المنورة فهل يستحق كل واردها لورقة في الحال أو عتق بعده ائمتنا ((الجواب)) اعلم ان شرط الواقف كنص الشارع فلا بد من رعاية اتباع معنى كلام الواقف فالوقوف على احرار الاصل فهو لهم يستوى فيه غنيمهم وفقيرهم والموقوف على فقرائهم وعقائهم فهو لهم على عدد رؤسهم لما قال في التظهير ولو قال لقرايتى وجيرانى وموالى والمساكين يضرب كل واحد من القرايتى وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم لانهم معينون والمساكين بامرهم بسهم واحد اهـ والموقوف على فقرائهم الواردين انما يستحقه الفقير الوارده ولا يستحقه العتقاء ولا المملوكون لانه لم يسهم ولو ارادهم لسهامهم والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا وشرط في وقفته فقال وقتت مثلا على التكاثر الا احرار وقال في وقف آخر له على كل من يرد من التكاثر يستحق من هذا الوقف فهل من أعتق في التكرور ثم جاء يستحق من الوقف الثانى لكونه مطلقا غير مقيد بالاحرار بل لمن يرد أم كيف يكون الحكم ائمتنا ((الجواب)) هؤلاء من موالى من يرد من التكرور فلا يستحقون والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل أعتق عبدا وأعطاه مخزنا تبرع الله تعالى ثم بعد ذلك جاء العبد لسببه وقال له أنت رجل ليس مملوك ذرية ولا وريثة وربما يحدث عليك شئ من أمور الدنيا وروح لبيت المال فعسى توقفه على وعلى ذريتي فاوقف المسكن على العبد المذكور وذريته ثم بعد ذلك افتقر السيد وعفى فاراد السيد ان يسكن في مسكنه أو يوجره منه بعد سنة ليتقرب به مدة حياته ففعله العبد فهل للعبد منع على سببه أم لا وهل الواقف اذا افتقر يبيع الوقف أم لا ائمتنا ((الجواب)) قال في الخلاصة والزيارة وفي فتاوى شمس الاسلام اذا افتقر أى الواقف واحتاج الى الوقف رفع أمره الى القاضي حتى



يفسخ ان لم يكن مسجلا اه وامان كان مسجلا فلا سبيل الى بيعه وامام امتناع العبد عن الانتفاع به  
فذلك لغاية ثلثه وهو ماصدق قولهم اتقوا من أحسن اليه هل لا يراقب ان حرره وأكرمه بنسمة  
الحرية بعد ان كان رقيقا بشؤم رائحة الكفر وأنعم عليه بما ذكر بعد ان كان لا يقدر على شيء لا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم ((سؤال)) في رجل وقف ماله على أولاده من بعده فبعد ذلك الورثة كلهم  
يشتهون القسمة ولا يجبرهم غير واحد وتنا كد الورثة وقعد المال فاسد الاجل ذلك الواحد هل يقسم  
الوقف أم يفسد أقتونا ((الجواب)) يقسم الوقف بنراضي المستحقين ولا تكون تلك القسمة قسمة تلك بل  
هي لاجل الحفظ والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف دارا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على جماعة  
منهم وشرط النظر لنفسه ثم لشخص معين من جملة المستحقين ثم للارشد فالارشد من المستحقين وجعل  
آخره الى جهة لا تنقطع وحكم بحكمته ولزومه حاكم شرعي فبات الواقف قبيل تسليم المتولى المستحق للوقف  
بأمره من آخر فهل البيع صحيح أو باطل فاذا قلتم بطلانه فنطالب المشتري برد الوقف واجرائه على شرطه  
فاذا قلتم بطالب بذلك المتولى والمتولى هو البائع فهل تنتقل المطالبة برده على ما كان عليه للقاضي  
المنصوب بتلك البلدة فاذا قلتم به فهل أولا ينصب قبال الوقف حتى ينزعه من يده من هو في يده ويثبت خيانة  
القسم الاول باقدامه على بيع الوقف ان لم يظهر له عذر يبرزه عن الخيانة أم تسوغ الدعوى على من  
وضع يده على الوقف من -- بصيرته الاستحقاق والظر على ما شرطه الواقف أقتونا ((الجواب)) قال  
مولانا في بحره وقد صرح في البرازية ان عزل القاضي للخائن واجب عليه ومقتضاء الاثم تركه والاثم  
بتولية الخائن ولا شئ فيه اه وقال في موضع آخر قبله قال في القنية متولى الوقف باع شيئا منه  
أو أرضه فهو خيانة فينزل اه فاذا علم ان بيع الوقف خيانة موجب للعزل ولو كان مشروطا له من قبل  
الواقف بل ولو كان الواقف بنفسه كافي الاكثر فيرفع الارشد الامر للقاضي لانه هو المشروط له بالتولية  
فيثبت خيانة المتولى الاول فاذا عزل القاضي المتولى الاول وأقام هذا ناظرا بشرط الواقف فبدعي على  
ذی البدو هو المشتري فاذا ثبت ان المبيع المذكور وقف بطريقه الشرعي حكم القاضي ببطء لان البيع  
وأمر المشتري برد البيع وتسليمه لتوليته فيجبره على قوائين شرط الواقف والحالة ما شرح والله أعلم  
((سؤال)) في رجل مات وله أولاد فئات واحد من الاولاد وخلف ولده سبيل عليه جده سبيلا والسبيل  
جل وله ثلاث سنين سبيل عليه فبعد ذلك ارتحل السبيل وأعطى كراهه لولد له فانتقل الى رحمة الله تعالى  
في هذه السنة فادعى الورثة في السبيل المذكور بعد هذه المدة أقتونا ((الجواب)) ينبغي صحة هذا الوقف  
ولا تسمع دعوى الورثة في البعير المذكور والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن أخت لاب وأولاد أخ  
أبضا لا بقالت ان كان لأولاد أخي شئ في الميراث فيكون ثلث مالي وقفا عليهم فهل يصح الوقف بمـ هذه  
الصفة أم لا أقتونا ((الجواب)) نصف الميراث للأخت لاب والنصف الآخر للذكور من أولاد الاخ  
خاصة والوقف المذكور غير صحيح لانه لا يصح تعاليقه والله أعلم ((سؤال)) في ناظر على وقف غير في وقفه  
وبدل وزاد فيه بخلاف شرط الواقف وبخلاف ما هو مسجل بالسجل المحفوظ وظهرت منه خيانة في دينه  
بان خطب امرأة قبل مضي عدتها وعقد النكاح عليها عالما بذلك وثبت جميع ذلك لدى الحاكم الشرعي فهل  
يؤمن رجل خا ن دينه على أموال المسلمين وأوقافهم وهل يستحق العزل بهذه الخيانة الظاهرة أم لا أقتونا  
((الجواب)) نعم يستحق العزل ويثاب على ذلك قال في البحر الرائق عن البرازية ان عزل القاضي  
للخائن واجب عليه ومقتضاء الاثم تركه والاثم بتولية الخائن ولا شئ فيه اه وقال في فتح القدير  
الصالح لا ظر من ليس فيه فسق يعرف وصرح بانه مما يخرج به الماظر اذا ظهر به فسق ولا شئ ان عقد  
النكاح في العدة فسق اجاءا لانه منابذ لقوله تعالى لا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله  
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقال في البحر عن القنية قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق  
خائن اه واستفيد منه اه اذا تصرف فيما لا يجوز كان خائنا يستحق العزل وليس مالم يقل ولا شئ ان تغير  
شرط الواقف من أفعج الجنائيات وأفضح الجنائيات ويستحق به العزل والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف  
وقفا على أولاده وأولاد أولاده قطهر لربع الاولاد وأولاد منهم من عاش من العمر ستين ومهم من عاش



سنة ونصف ولم يقسم لهم الناظر شيئاً فطالب والدهم استحقاقهم فهل له ذلك ويورث عنهم أم لا أقول  
 ((الجواب)) نعم يستحق أولاد الأولاد المسطورون ويستحقون من غلة الوقف أسوة بغيرهم وبموتهم بقي  
 استحقاقهم ميراثاً بطلبه والدهم ولا يجوز للمتولي منع الوارث ويستحق العزل بمنع المستحق والله أعلم  
 ((سؤال)) في امرأة عتقت عبداً وأمة حبلى وسببت سيلاً نافذاً على أناس معينين مستحقين للسبيل  
 وعادت في أثناء حياتهم الصحيحة وأكلت بعض ذلك السيد ولعاشت ثمان سنين ومرضت مرض الموت  
 وسببت ثلث مائتة على رجل معين ومات وبعد أن ماتت ادعى أهل السبيل الأول الذي سبب عليهم  
 سابقا فيه هل نسمع لهم دعوى وكيف الحكم في جميع ذلك أقولنا ((الجواب)) العتق والسبيل الأول  
 نافذان من جميع المال لأن المرض الذي لم يتصل بالموت حكمه حكم الصحة كافي الخانية وغيرها فيكون  
 كتصرف الصحيح وأكلها من السبيل لا يكون رجوعاً ولا يضر وتبيل الثلث صحيح أيضاً ويخرج من الثلث  
 عند الإمام أبي يوسف وعليه الفتوى والله أعلم ((سؤال)) وقف واقف على المسافة ثم من بعدهم على  
 التكرور ثم من بعدهم على المغاربة فقام متقدم من التكرور على المسافة فقال اجعلوا لي معكم قسمة أو أنا  
 أدعي عليكم أنكم لستم أنتم المسافة وإنما المسافة قد انقرضوا وأخذ الوقف كله لجماعة تكرر مع أن  
 المسافة جم غفيرة وفيهم أيتام وأرامل ومساكين حوامل وليس أحد منهم إلا ومعه حجة شرعية على  
 الأيتام وقادر الآن على الإثبات أن طلب منه فهل يجوز لأحد من مصالح أو غيره ناظراً كان أو غيره  
 من أعيان القوم أن يعطيه شيئاً على هذا الوجه حتى يثبت دعواه أو تفيظ لأن فيه حق المساكين أقولنا  
 ((الجواب)) قول الخصم اجعلوا لي معكم قسمة الخ ناشئ عن أمر يعلمه الله تعالى في قلبه فإنه لا يجوز إعطاء  
 مال شيء من الوقف لمن لم يكن مشروطاً لاتفاقهم أن شرط الواقف كتص الشارع وكيف يقول أنكم لستم  
 مسافة مع اتفاقهم بأن الشهادة على التي غير مقبولة إلا في مواضع معلومة ولا يجوز للناظر الصلح  
 على الوجه المسطور ولا لأحد من أعيان المستحقين بل ولو اتفقوا على إعطائه لا يجوز لهم لأنه تغيير لشرط  
 الواقف ومن أعطاه شيئاً من ريع الوقف ضمنه باتفاق أئمتنا رحمه الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في  
 امرأة مريضة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بوصايا من جلتها أنها وقفت بعض أملاك وأشهدت على ذلك  
 رجلاً وثلاث نسوة ثم إن هذا الرجل الشاهد ألقى كتاباً لم يسمع منها ما أوصت به فكتب الوصية بأملاكه من  
 غير حضورها وممها بالأملاك والحال أن الوقف المذكور في الوصية لم يكتب به حجة ولم يحكم به حاكم  
 شرعي فهل تثبت هذه الوصية المكتوبة بأملاك هذا الشاهد وهذا الوقف الذي لم يحكم به حاكم أم لا أقولنا  
 ((الجواب)) إن لم يكن لها وارث أو كان وهذه الوصية تخرج من الثلث فالوقف صحيح على قول الإمام  
 أبي يوسف الصحيح الذي عليه الفتوى ولا يحتاج إلى حكم حاكم حيث رافق أخبار الشاهد وطبق ما هو  
 مكتوب والشهادة على الوقف من قبيل الشهادة على الأموال فتقبل فيه شهادة النساء مع الرجال وأما  
 إن كان لها وارث والوصية لا تخرج من الثلث ففيه تفصيل وحيث لم يفصل صورة الواقع في السؤال  
 لا يحتاج إلى ذكره في الجواب والله أعلم ((سؤال)) في عقارين وقفهما مالاً لكه ما في مرض موته على جهة  
 معينة بدعوى شخص وشهادة رجل وامرأتين رادعا بعد موت الشاهد الأصل وأخباره لرجلين  
 بالشهادة ومضى نحو عام من موت الواقف والحال أنه خلف عروضا والعقارين المذكورين وبذمتهم دين  
 لشخص لا يني به عن العروض فهل يصح أم لا يبينوا ((الجواب)) الشخص المدعى أن كان هو الموقوف عليه  
 أو ناظر أسمع دعواه وإن كان أجنبياً لا تسمع دعواه ولا مانع من قبول شهادة الفرع في باب الوقف وكذا  
 شهادة النساء مع الرجال مقبولة وتأخير الدعوى سنة لا تفسد الحق وحيث لا يني عن العروض بالدين  
 يستوفي من العقار مقدار ما يستوفي به الدين والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شخص مات عن ابن  
 وبنت وعليه دين مستغرق لتركنه وله بيت وحوش رقة في مرض موته على ولد وله المتوفى وعلى ولده  
 فلان وعلى ابنته فلانة فهل الوقف صحيح أم لا أقولنا ((الجواب)) قال في أنفع الوسائل وأما الجواب عن  
 السؤال السابع وهو ما إذا مات الرهن الوقف معسر أو ليس له شيء سوى ما رقفه من المرهون هل يبيعه  
 الحاكم في وفاة دين المرتهن أم لا الظاهر أن الحاكم لا يبيعه الحاكم في وفاة دين المرتهن لأنه تعذر



افتسكا كه وأيس منه وحق المرنن تعلق به بعد الموت وصار كما اذا وقف ما يملكه في مرض موته وعليه ديون مستغرة فانه يبطل الوقف ويبيع في الدين انتهى وهذا صريح في ان القاضى يبطل الوقف ويحكم ببيعه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في حديقه وقفها مالكمها ثم مات عن أبناء وبنات وكانت تقسم غلتها بينهم وكل مات ابن أو بنت قبض أبناء كل منهم حصه أبيه أو أمه الى ان بقي بنت واحدة من بنات الواقف استولى أولاد أختها عليها وصاروا يعطونها القدر اليسير من الغلة فطلبت منهم شرط الواقف فقالوا ضاع فما الحكم في قسمة الغلة وهل اذ مات من أولاد الواقف من لا فرع له هل تعود حصته الى أصل الوقف أم الى من في طبقته وهل بنت الواقف أولى بالنظر من هو أبعد أم لا وهل اذا كانوا يتصرفون فيها بدون أجر المثل يكون خيانة يستحقون العزل أم لا وهل يحاسبون للسنين الماضية ويجبرهم الحاكم على دفعها وهل يدخل في الوقف كل من ولد من أولاد الأولاد وان سفل أم لا فتونا ((الجواب)) اعلم أولاً انه يطلب شرط الواقف ليسلكوا في القسمة على شرطه فان أنكروا وطلبت بينهم حلقهم القاضى لانها قضية حكيمية وحيث كانوا من قبل يعطونها مقدار معين فليس لهم تنقيصه بغير مستند شرعى لان الظاهر ان الواقف شرط لها ذلك القدر وحيث مات من لا فرع له ترجع حصته في أصل الوقف لا في أهل طبقته خاصة كما أفاده في الاسعاف وبنت الواقف الرشيدة أولى بالنظر من غيرها من المستحقين ولا يجوز لهم التصرف بغير أجر المثل ويكون ذلك خيانة توجب العزل ويحاسب المتصرف على أجر المثل للسنين الماضية كل سنة باعتبارها ويجبرهم الحاكم سدد الله تعالى عليه ويدخل في الوقف كل من ولد من أولاد الواقف وان سفل كما أفاده في الاسعاف أيضاً والله أعلم ((سؤال)) في وقف صورته وقف جميع الحديقتين على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون ثلاثة أرباعها وقفاً على أولاده الذكور والبنات بالسوية بينهم وزوجته فاطمة تكون كاحد أولاده داخله في الوقف مدة حياتها فقط ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم أباداً ما تناسلوا والربع الباقي يكون نصفه وقفاً على قراء أجزاء ذكرت في أعلى الصفحة ويكون ربه وقفاً على مصالح الزاوية المذكورة أعلاه والربع الآخر المكمل للربع يكون وقفاً على أولاد فلان وشرط الواقف شروطاً منها النظر على الوقف للواقف مدة حياته ثم من بعده لزوجه فاطمة مدة حياتها فيما هو وقف على الأولاد وعليها ثم من بعدهم للأرشد فالأرشد من الأولاد وشرط أن يكون النظر على الأجزاء لفلان مدة حياته ثم من بعده لمن يكون شيخاً بالزاوية وشرط انه أول ما يبدأ من الغلة بالعمارة ولو أدى الى صرف الجميع وان يكون كل من كان نائب الشرع الشريف ناظراً على جميع أوقافه وله في مقابلة نظره ثلاثة دنائير فهل للنائب الشرعى يبطل بالنظر الناظرة في الثلاثة الأرباع المبوطة بها وبارلادها ويقيم رجلاً أجنبياً يتولى العمارة والصرف عليها وهل له ان يبطل اجارتها ويؤجرهم أم لا وهل اذا حصل بالوقف المذكور خراب الناظرة حبس الغلة وتعمد في الوقف أم ليس لها ذلك وهل اذا حبست غلة عام وعمرت ببعضه في الوقف وبقى له بقية وضمت اليه غلة عام آخر لعمارة الوقف فهل لنائب الشرع الشريف ان يجبرها على قسمة غلة عام وما بقى تصرفه للعمارة أم ليس له ذلك وشرط الواقف المذكور أعلاه وهل له ان يستلم جميع الغلة أعلاه ويبيعها ويختتم على الثمن ويودعه لرجل أجنبى ويولى على العمارة رجلاً آخر يتولى الصرف ويجعل له من مال الوقف قدر معين أم ليس له ذلك لكون الناظر لم يقيم لمراعاة الموقوف واملاح خرابه وهل اذا أبرت على نخله بقدر معين وعجز الربع عن دفع الربع من الأجرة هل للمستحقين ان يصحوا والناظرة ويأخذوها بما شرطت افتونا ((الجواب)) رفع البناء هذا السؤال ومعه صورة شرط الواقف فتأملته ورأيت فيه مانعه وشرط لنفسه في وقفه التبديل والتغيير والادخال والاخراج والبيع بالدرهم وقت الحاجة الى ذلك ثم ذكر في آخره ما يفيد لزوم الحكم على قول الامام أبى يوسف ولم يلزم الحكم على قول يوسف بن خالد السبتي فقد قال في الاسعاف في باب الوقف الباطل ولو قال على ان لي ابطاله أو رده على سبيل الوقف أو هبته أو رهته أو قال على ان اغسلان أو لورتى ان يطلوه أو يبيعوه أو ما أشبه ذلك كان الوقف باطلاً على قول هلال والحشاف وجائزاً على قول يوسف بن خالد السبتي لا بطله الشرط وقال في تنوير الابصار في باب ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه البيع والقسمة الى



ان قال والوقف والتحكيم فاذا علم هذا ظهر ان شرط الواقف البيع مبطل للوقف المذكور وهذا صريح  
كلام علمائنا رحمهم الله قال الله تعالى وقل الحق من ربكم والله يمدي من يشاء الى صراط مستقيم ((سؤال))  
في رجل توفي وتحت يده سبيل جده وله أم هي بنت الواقف وله أخ لابوين فيقول الاخ لابوين أنا أحق  
بسبيل جدي ويقول الاخ من الاب أنا أحق به منسك فمن يستحق النظر من هؤلاء أقنونا ((الجواب))  
بنت الواقف أحق بالنظر والتصرف في سبيل أبيها ولا شيء لغيرها ولا حق لاخته الظاهر الا بشرط الواقف  
والله أعلم ((سؤال)) في وقف شرط واقفه ان الوقف على طائفة المسافة المقيمين بالمدينة المنورة رجالهم  
ونسائهم وأطفالهم كبيرهم وصغيرهم ذكرهم وأنثاهم أبادا متناسلا وداثما ماتا أقبوا الخ فهل يستحق  
في الوقف من كانت أمه من المسوقين وأبوه من غيرهم أم يكون خاصا بمن يكون أبوه من المسوقين فقط  
أقنونا ((الجواب)) في دخول أولاد البنات خلاف قال في شرح المنظومة انه لو وقف على نسله في  
دخول أولاد البنات روايتان وبخزم الحصاف بالدخول في مسألة الموالى فكان ترجيحاً لأحدى الروايتين  
ولو وقف على ذريته في دخوله من روايتان وينبغي ترجيح الدخول في هذه الامصار لان عرفهم عليه  
لا يفهمون غيره ولا يسرى الى أذهانهم غالباً سواء انتهى من رسالة العلامة ابن نجيم الخاصة بحكم أولاد  
البنات والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف دارا على عياله صفيحة بنت عبد الله تسكن فيها مدة حياتها  
وبعد موت عياله الى العتقاء وهي ساكنة فيها مع زوجها فهل تسكنها مع زوجها بغير شرط الواقف في  
وقفته غير قوله على عياله المزبورة مادامت في الحياة أم لا أقنونا ((الجواب)) حيث كان سكى الدار  
للزوجة لها أن تسكن مع زوجها ولا تسمع لهم دعوى في الدار مادامت حية قال في البحر الرائق ولو كانوا  
ذكورا واناثا ان كان فيها مهر ومقاصير كان للذكور أن يسكنوا نساءهم معهم وللنساء أن يسكن  
أزواجهن معهن انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل استأجر دارا موقوفة على جهة معينة وأحدث  
فيها عمارة ووقف ما أحدثه فيها من العمارة على أولاده وأولاد أولاده ثم بعد ذلك يصير ملحقا بالوقف  
فهل يصح ذلك أم لا أقنونا ((الجواب)) أما وقف البناء القائم على الارض الوقف على غير جهة الاصل  
مثل قوله على أولاده الخ فظاهر الرواية عدم الجواز ولكن أجاب في السراجية أن الفتوى على صحة ذلك  
وأما وقفه على جهة أصل الوقف بخائز اتفاقا كما أفاده في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال  
في مرض موته وكتب في وصيته بان الثلاث القطع النخل المسجيات باسمهن والبقع وماله من سقى الماء  
وكذلك البيت السكائن بقرية بدر كاه وقف على ولده وأولاد ولده الذكور دون الاناث وبعد ما تم منه اللفظ  
المذكور بلا زيادة ولا نقص لفظ بقطعة نخل ثمانية على الفقراء سبيل ووصل بقوله المحتاجة من بناتي  
تأكل مع أخيها غلة الوقفية المذكورة ولم يذكر الموصي بقوله في لفظه وقف وحبست على ولده وأولاد  
ولده القطع المذكورة فهل تصح القطع المذكورة وقفا بما تقدم من لفظ الموصي المذکور أم لا  
وكذلك مات الولد المذكور ولم يعقب أولاد الا ذكورا ولا اناثا وعقب زوجتين وأختين ومولى فنع المولى  
الزوجتين عن الارث بسبب ما تقدم وبشيوع ولد الموصي ان القطع المذكورة وقف مع اخفاء المولى رسم  
الوصية ثم انكشف رسم الوصية بهذا اللفظ بعد مضي نحو عشرين سنة فهل تصح القطع المذكورة وقفا  
باللفظ المتقدم أو تكون ارثا بعد انقطاع ولد الموصي وذريته وللزوجات نصيب من الارث أقنونا  
((الجواب)) حيث مات ولد الواقف استحق ريع الوقف الفقراء ولا يجوز أن يكون لاحد فيه ارث على  
قول الامام أبي يوسف وعليه الفتوى في باب الوقف والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف جميع أرض  
داره أو نخله أو حوشه على عتقائه وموجود الا من أولاد أولاد عتقائه بنت بنت أمها من عتقاء  
الواقف فهل تدخل بنت البنت التي أمها من العتقاء في وقف سيدها سواء ذكر في مكتوب الوقف ان بعد  
العتقاء يكون الوقف على أولاد أولاد العتقاء أو لم يذكر ذلك في مكتوب الوقف والحالة هذه أقنونا  
((الجواب)) بذلك العتقاء لا يدخل أولادهم وأولاد أولادهم وأعمادهم اذ اذكرهم في كتاب وقفه  
وحيث لم يذكرهم يكون الوقف للفقراء عند أبي يوسف وعليه الفتوى والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
وقف ثلاثة كتب فقهيية على جماعة معينين وشرط النظر فيها لزيد وأولاده من بعده فاودع أولا كتابا



واحد او هو من الرجل ليس له للناظر قبله ثم اودع رجلا آخر الكتابين ليسلهم للناظر فلم يسلمهما بل  
وضعهما في خزانة أخرى فهل اذا رفع زيد وأولاده أمرهم في ذلك للعلماء اتم اشترعى فوقف على شرط الواقف  
وعلم ان الحق لهم لا ثباتهم فحكم باعادة ماخرج عنهم وسلمهما لهم وقررهم في ذلك تأييد الله بهم يفض حكمه  
وتأييده أم لا وهل للقائمين بأمر الخزانة المزبورة بعد التقرير المذكور أن يطالبوهم بالكتابين المذكورين  
أم لا فتونا ((الجواب)) اجتمعت الائمة بل الامة ان شرط الواقف كص الشارح وجبت بحرى الوقف  
على أصله واتصل بحله لا يجوز لاحد تغييره بتزاع ولا انتزاع بعد قولهم شرط الواقف واجب الاتباع والله  
أعلم ((سؤال)) في الشرب من البركة من مفيض العين الزرقاء هل يجوز وقفه وحده أم لا فتونا ((الجواب))  
لا يصح وقف الماء وحده بدون الارض باتفاق أئمتنا رحمهم الله تعالى لانه وقف المعدوم وهو لا يصح  
فانهم والله أعلم ((سؤال)) في عامر بن عويمر المسبل على عائدين كليب وأولاده عودة فماتوا وماتت عائدة عن  
أم وأخ لام وزوجتين وأخ وأخت لاب وأحد بن كليب عصبه لعمام الواقف وهو أكبر الورثة وأرشدهم  
ولبعض الموقوف عليهم ذرية أغنياء فكيف السبل على استيلاء هذا الوقف وقسمته أفتونا ((الجواب))  
ولاية النظر للأرشد من قرابته وهو أحد بن كليب وهو ينفق غلة الوقف على الفقراء من قبيلة الواقف  
وعلى غيرهم من الفقراء والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف حديقة وحوشا مستعلا على  
سبعة مخازن على أولاده وأولاد أولاده وليس لأولاد الاناث مع أولاد الذكور دخل مات الواقف في عام  
سنة وسبعين وألف وزك ابنين وثلاث بنات فجمعوا غلة الوقف وقسموها بالسوية ثم ماتت بنت ثم ماتت  
بنت أخرى وزكنا أولاد اطلب أولاد البنات استحقاق أمهاتهم فدفعهم أولاد الواقف وقالوا ليس لأولاد  
الاناث شئ كما شرط الواقف فطلب أولاد البنات مكتوب الوقف وقد ضاع مكتوب الوقف من يد أولاد  
الواقف ومعهم بينة تشهد على اقرار الواقف بأنه اشترط في وقفه ليس لأولاد البنات شئ في وقفه فهل  
تسمع هذه البينة أم لا بد من احضار مكتوب الوقف أو تخريجه من السجل أفتونا ((الجواب)) نعم سمع  
دعوى أولاد الواقف وتقبل بينتهم بأنه ليس لأولاد البنات شئ في الوقف ولا يلتفت الى أولاد البنات  
في طلبهم لكتاب الوقف لانه لو احضر كتاب الوقف وكان غلة ذكر استحقاق أولاد البنات ولأولاد الواقف  
بينه تشهد بتخصيص أولاد الذكور لا يعمل بمجرد الجحمة لما صرح علماءنا من عدم الاعتماد على الخط  
وعدم العمل به كمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين وانما العمل في ذلك بالبينة الشرعية  
فيكون الوقف لأولاد الذكور خاصة ولا شئ لأولاد البنات وقال مولانا قاضيان جميع الشرع ثلاثة  
البينة والاقرار والتكول اتمى فاذا علم هذا فالق أحق ان ينسج والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل ادعى على ورثة رجل ان مورثهم وقف فخلتين واحدة على المحتاجين وماهون واحدة تؤكل في وقته  
والأخرى للأفطار في رمضان وادعى النظر له عن الميت والشاهد رجل أعشى والورثة محتاجون للصدقة  
فهل قبل دعواه بنظره بشهادة الواحد الاعشى ولم يكن للوقف أصل في نفسه بغير شهادة الاعشى أفتونا  
هل للورثة الاكل من وقف مورثهم أم لا ((الجواب)) شهادة الواحد كالعدم ولا يثبت بها شئ والتخلتان  
ماتت الورثة ولا يلتفت الى دعوى الناظر المذكور والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وقد  
وقف فخلتين واحدة تقسم في أيام الصيف وواحدة ترصد لايام رمضان وقف للأفطار وله من الورثة أخ  
وأختان وأصبحوا فقراء فهل يصرف الوقف لغيرهم أم يصرف لهم بنظر الوكيل أفتونا ((الجواب)) أقرباء  
الواقف أحق بغلة الوقف من جميع الناس سواء كان في رمضان أو في غيره والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
وقف وقفاً على سبيل ماء وحمل النظر عليه أولاد له ثم من بعده يكون المظر لأولاد أخيه وانتقل ولد الاخ  
الى رحمة الله تعالى وخلف ثلاثة أولاد بالغين رثتهم فهل الولد الكبير يختص بالنظر أم يكون بينهم  
بالسوية أم لا ((الجواب)) يكون النظر للأرشد وهو الحافظ للمال القادر على التصرف فان استنوا  
فاكبرهم أحق والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً على ذريته وهم ثلاثة رجال وست  
بنات وزوجة وقسموا الوقف على حصة النظر ومات وتزوج واحد من الأولاد ومات عن ابن ومات الابن  
ونفبت الزوجة تطلب في الوقف ارثاً فهل لها في ذلك وكذلك تزوجت بنت برجل أجنبي وماتت فهل يصح



له في الوقف ارض أم لا اقتونا ((الجواب)) الوقف لا يورث ويقسم ريع الوقف على الاولاد الباقين الذكور  
والاناث بالسوية والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في الناظر على وقف من أوقاف المسلمين هل يجوز  
عزله من غير ظهور خيانه منه في الوقف والحال ان الحاكم الذي عزله بلا ظهور خيانه منه في الوقف أحال  
عزله على ثبوت خيانه اقتونا ((الجواب)) حيث أحال الحاكم عزله على ثبوت خيانه لا ينزع الا بالثبوت  
الشرعي لان المعلق بالشروط يتجزع عند وجوده واذا عدم بقي الحكم على حاله الاول كما هو مقرر في الاصول  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبل على رجل سيلا ودرج ذلك السيل من المسبل عليه على أولاده وبعد  
أولاده على أولاد أولاده نسلا بعد نسل فبعد ذلك مات المسبل عليه واستمر عليه أولاده فمات أحد  
أولاده فقال وارث الذي مات أخذ حق أبي فنع أولاد المسبل عليه أن ما يدخل معهم من الطبقة السفلى  
أحد الا بعد انقراض الطبقة العليا اقتونا ((الجواب)) ليس لاهل الطبقة السفلى شيء قبل انقضاء  
الطبقة العليا باجماع العلماء والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف أرضا ونخل على أولاده  
الذكور وهم ثلاثة أولاد وجعل الوقف عليهم طنا بعد بطن فمات اثنان من الذكور وخلف أحدهما  
ولدا وزوجة فمات الولد بعد مدة فطلبت الزوجة أم الولد الميراث من زوجها ومن ولدها فهل لها ميراث  
في الوقف من حصة ولدها وزوجها أيضا أم لا وبأن الوقف اذا لم يكن له آخر يستقر فيه اذا انقرض جميع  
الموقوف عليهم يعود الوقف ملكا لبيت المال ويبيع أم لا اقتونا ((الجواب)) الوقف لا يورث بالاجماع فلا  
شيء للزوجة من جهة زوجها ولا من جهة ابنها وكذلك لا شيء للاخوات من اخوته بل يجري على شرط  
الواقف فاذا انقضوا عاد وقفا على الفقراء عند الامام أبي يوسف وعليه الفتوى والله أعلم ((سؤال))  
في رجل وقف أرضا مشتملة على دور ونخل وكانت تؤجر الدور والنخل جلة وتقسم على المستحقين ثم انه عزل  
النخل من الدور وصار يساقى على حدته ثم ان أحد المستحقين مات وقد طلع النخل وصار بحيث ينتفع به فهل  
الميت يستحق من الغلة اذا بيعت الثمار لكونه أدرك الغلة المنتفع بها في الجملة أم لا وهل يستحق أجرة نصف  
السنة من أجرة الدور لكونه مات في نصف السنة أم لا يستحق من أجرة الدور شيئا اقتونا ((الجواب)) قال  
في البحر الرائق معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القواين وفي قول يورث ولم أر ترجيحاً وينبغي أن  
يفصل فان مات بعد خروج الغلة وأحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيب المستحق لتأكد الحق فيها وان  
مات قبل الاحراز في يد الناظر لا يورث نصيبه قياساً على مسألة الغنمة وسبأ في ان من مات من أهل  
الديوان قبل خروج العطاء لا يورث نصيبه سواء مات في نصف السنة أو في آخرها اه والله أعلم ((سؤال))  
في رجل وقف بستانا على رجل فأخذ ذلك الرجل وعمر فيه وسكنه وأكله مدة ثلاث سنين وله ثمود  
بالوقفية عليه ثم ادعى صاحب البستان انه ما جعل عند القاضي في الاصل وأراد أن يرجع عن وقفه الاول  
ويخرج ذلك الرجل من البستان ويبيعه ماله كالغير ويدعي أيضا انما وقفه على نفسه وعلى أولاده من  
بعده ثم على ذلك الرجل المذكور وعند ذلك الرجل شهود بتقدم الوقف المطلق عليه فهل يسوغ لهذا  
الواقف ما رام أم لا اقتونا ((الجواب)) الوقف المذكور صحيح ثابت عند الامام أبي يوسف وعليه الفتوى  
ولا يلتفت الى رجوعه بعد الوقف ان لم يشترط التبديل والتغيير عند الوقف فانهم والله أعلم ((سؤال))  
في خمس حجج مبينة ان الوقف على مدرّس المالكية وطلبتهم المطالب بيان وجه القسمة بينهم هل للعلماء  
النصف يشتركون فيه والطلبة كذلك يشتركون في النصف الثاني أو يقسم بين الطلبة والعلماء على  
السوية من غير مفاضلة ونص احدى الحجج بصرف على المدرسين والطلبة المالكيين بالمسجد الشريف  
ونص الجهة الثانية وقفا على السادة المالكية وطلبتهم والثالثة وقفا على السادة المالكية المدرسين  
وطلبتهم المباشرين الملازمين والرابعة على جميع المدرسين المالكيين القاطنين بالمدينة المنورة وعلى  
طلبتهم الملازمين لهم والخامسة على المدرسين المالكيين المباشرين بالمسجد الشريف مع طلبتهم  
الملازمين للقراءة والتدريس فهل من دروس خارجة يستحق أم لا وهل العوام الجالسون في الدرس  
يستحقون مما وقف على العلماء وطلبتهم أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم ان هذا السؤال يشتمل على مسائل  
متعددة أما الاولى وهي طريق قسمة الغلة بين العلماء وطلبتهم فالمفهوم من الظهيرة انها تقسم بينهم



بالسوية وأما الحجج التي لم يذكر فيها الحرم الشريف فلا شك أن جميع مدرسي السادة المالكية وطلبتهم يشتركون فيه وأما المذكور فيها الحرم الشريف فإنه أيضا يدخل فيها من يدرس في بيته لأنه لم يذكر على سبيل الشرط بل على سبيل الاتفاق والعادة فيستدبر حتى كل مدرس مالكي وطلبة وان درس في بيته كما يستفاد من مسائل في البحر الرائق كسئلة قراءة المحقق في المسجد القلاني وأما الطلبة فهم الذين ينصبون أنفسهم لتحصيل العلم من المشايخ ويجهدون بالتعليم من المشايخ وأما العوام الجالسون في حلقة الدرس بحيث لا يعتبر حضورهم ولا غيابهم فلا استحقاق لهم لأن الظاهر أنما كان التعيين لهم لحبس النفس ومساعدتها على التحصيل والله أعلم ((سؤال)) في وقف على طائفة معينة مخصوصة بنجعة شرعية لما ان تقدم الأمر زعم بعضهم من قطر من ناحية أهل تلك النجعة أن الوقف يجري عليهم جميعا بسبب كونهم في قطر واحد والنجعة تقع بخلاف ذلك وكل من يعرف تلك النجعة ينسب كل قبيلة إلى غير من انتسب إليها الأخرى وهل يعطون بقولهم نحن قطر واحد أو يعطون بما في النجعة من شرط الواقف على أناس مخصوصين منسوبين إلى غير ما نسب إليه الآخرون اقتونا ((الجواب)) أعلم أن هذا الزاعم لا يلزم من أنه من ذلك القطر أنه يستحق شيئا مما هو موقوف على قبيلة أخرى ولا يعطى بدعواه قال صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن العين على المدعى عليه رواه البخاري ومسلم وأحد وهو من جوامع الحكم ولا يعتبر كونه من القطر والعمل بما في شرط الواقف حيث كان قائم الشهود أو تصادقوا عليه لأن شرط الواقف كص الشارع وهذا مجمع عليه والله أعلم ((سؤال)) في طائفة من أهل الخبر وقفا على طائفة المسافرة الساكنين بالمدينة المنورة ومسوف إقليم معلوم مشتمل على مدن متعددة فهل يستحق جميع من كان من أهل تلك المدن أم يختص به أهل بلدة واحدة والحال أنه قد مضت الأزمان ونواردت العصور على استحقاق أهل تلك المدن من ذلك الإقليم وعليه قسمة مشايخ أهل تلك الطائفة حقا بعد عقب وثبت استحقاقهم لدى القضاة السابقين بعد الدعاوى الصحيحة بأن تلك المدن المبيّن أسماءها في الحجج الشرعية وأنها من إقليم مسوف وهل لأحد منهم وقصر يد عن استحقاقهم أم لا اقتونا ((الجواب)) الحق أحق أن يتبع حيث كان الوقف مشروطا على النسق المستطوره وثبت لدى القضاة وجرى عليه القسمة فالظاهر أن فعلهم جار على السداد ولا سبيل إلى نقضه قال في الاسعاف إذا تقدم أصل الوقف ومات شهوده فما كان في أيدي القضاة وله رسوم في دواوينهم وتنازع أهله فإنه يجري على الرسوم الموجودة فيه استحسانا اه فيه علم أن الحق لما ثبت أنهم من أهل مدن ذلك الإقليم ولا يختص به أهل بلدة دون أخرى والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) عن وقف قديم كان له حجة شرعية وأدركها الضياع ولا منازع لوقفته والوقف المذكور على الذكور من القرابة قضى عليه ثلاث طبقات تأكل مغلته ومصالحه فجاء في الطبقة الرابعة أربعة أخوة لأم وأب ولهم أخ خامس من الأب فمات أحد الأخوة وخلف ثلاثة أخوة لآبيه وأمه وأخامن الأب يدعى الاستحقاق من الوقف وان لفظه القرابة تعمه وأنه يدخل معهم في الوقف المذكور فأجابوه بأنك تسقط من الوقف كما تسقط من الميراث فهل يستحق من الوقف شيئا أم لا اقتونا ((الجواب)) قال في الاسعاف إذا تقدم أصل الوقف ومات شهوده فما كان في أيدي القضاة وله رسوم في دواوينهم وتنازع أهله فإنه يجري على الرسوم الموجودة فيه استحسانا وما ليس برسوم في دواوينهم وتنازع أهله فيه جلاوى القياس على التثبت من برهن على شيء حكم له به وإذا جلاوى على التثبت بصير حشر ياتى بغير غلته في يد القاضي اه فهذا يفيد أنه لا عبرة بقوله أن القرابة تعمه بل لابد من بينة عادلة تشهد باستحقاق كل مدعى طبق دعواه فن أقامها أخذ استحقاقه والآلة في الغلة في يد القاضي حتى يظهر أهله والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) عن وقف قديم كان له حجة شرعية وأدركها الضياع ولا منازع لوقفته والوقف المذكور على الذكور من القرابة قضى عليه ثلاث طبقات تأكل مغلته ومصالحه فجاء في الطبقة الرابعة أربعة أخوة لأم وأب ولهم أخ خامس من الأب فمات أحد الأخوة وخلف ثلاثة أخوة لآبيه وأمه وأخامن الأب يدعى الاستحقاق من الوقف وان لفظه القرابة تعمه وأنه يدخل معهم في الوقف المذكور فأجابوه بأنك تسقط من الارث ولا تستحق من الوقف فهل يستحق من الوقف مع أخوته

٣ (سؤال) في الوقف المسجل إذا انقطع نبوته وأراد ابن الواقف أن يستأذن القاضي في بيعه فهل يسوغ له ذلك شرعا أم لا اقتونا (الجواب) لا يسوغ للقاضي الاذن ببيعه بل القضاة معزولون عن سماع هذه الدعوى من الحضرة السلطانية أيدها الله تعالى قال الفاضل علاء الدين الدمشقي في شرحه ملقى الأبحر والتنوير واللفظ له في كتاب الوقف قلت وأما المسجل إذا انقطع نبوته وأراد الواقف إبطاله فقال المفتي أبو السعود في معروضاته قد منع السلطان القضاة عن سماع هذه الدعوى فليحفظ اه ولا ريب في أن الولايات منوطة بالسلطان زمانا ومكانا وقضاياها وأحكامها هذه من القضايا المخصصة والله أعلم



شيأ أم لا أقنونا ((الجواب)) يشار إلى الآخر من الأب الاشفاء لانه قريب والقراءة تعينه والله سبحانه وتعالى أعلم وكتبه الفقير إلى الله سبحانه وتعالى عبد الله عتاق زاد الحق مفتي مكة المكرمة ثم رفع إلى فكتبت عليه جوابي كذلك وقد صرح به في الاسعاف والخيرية والله أعلم ((سؤال)) عن رجل سبيل حوض فخل بأرضه وحصنته من الماء على الذكور دون الاناث من أولاده فصار إلى واحد منهم فأفسد السيل وباع ماءه وأبقاه بغير ماء وبعد مدة من الزمان سار إلى رحمة الله تعالى فتبى واحد من الاولاد لاصلاح السيل فوجد الماء مبيعاً والحجوة ذهبت والشهود قد توفوا ولم يبق الا شياخ بأنه سبيل فلان فينبوا النامايصح لاهله اقنونا ((الجواب)) بيع الماء بغير أرض غير صحيح وان كان ملكاً ويجب رده وبيع الوقف لا يصح وقبيل بينه التسماع في أصل الوقف بشرط أن لا يحكوا أنهم يشهدون بالتسماع بل يشهدون انه وقف فلان وهو شرب أرضه الوقف المعهودة بينهم حسماً يجري في الدعوى فانهم والله أعلم ((سؤال)) في أما كن معلومة معينة يدجاعة بتعاطون قسمها بينهم بجهة الوقف من شخص معين نحو ثمانية وعشرين عاماً ووقفينها شائعة بينهم يقتسمونها بينهم على الوقفية وعليهم ناظر يقسمها عليهم وكلهم يعترفون بذلك ثم ان رجلاً منهم ادعى على بعضهم بان هذه الاما كن لم نجد لها في كتاب الوقف فتكون ملكاً يجري فيها أحكام الملك فلم يأت المدعى عليه بشهود تشهد بوقفيتها لتواطى بينهم على ذلك فأبى الحاكم الشرعي على الملكية لكونها الأصل ولم يأت ما يخالفها ثم في العام الثاني ادعى بعض المستحقين للاما كن المزبورة على المدعى أنها المنكر للوقفية بأن الاما كن المذكورة وقف فلان على أولاده وأولادهم ما تنا سلاوا وأنتم ممن كان يستلم ذلك بجهة الوقف ويعترف به فأنكر ذلك فأتى البعض بشهود شهدوا بحضرة المدعى عليه عن الدعوى بوقف الاما كن المذكورة المعدودة المعنية بمحدودها وشهدوا أيضاً بمحضرة الخصم باعتراقه بوقفية الاما كن المزبورة فلما سمع الحاكم شهادتهم حكم بوقف الاما كن المزبورة معتمداً على قول الامام أبي يوسف المفتي به من انه يكتب في سند في الزوم بلفظ الوقف والشاهد حتى انه لا يحتاج عنده الى تعيين الاختلاف لانه لم يعين الواقف جهة صرف الى الفقراء فهل هذه الدعوى والحكم صحيح أم لا وهل عدم وجود الاما كن في كتاب الوقف حجة في عدم كونها وقفاً مع وجود البينة العادلة العارفة بها وبواقفها أم لا أقنونا ((الجواب)) ان برزت الدعوى مستجمة لاطرافها وشهدت البينة العادلة على اقرار الاولاد بالوقفية بقيس الحدود اللازمة شرعاً وحكم بذلك الحاكم الشرعي نفذ حكمه ولا يحتاج الى كونه في كتاب الوقف والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في رجل ادعى ملكية اما كن مخصوصة معينة بمحدودة بعد ان كانت شائعة بينه وبين مستحقها انها وقف وكانت تقسم بينهم بجهة الوقف وبأخذ كل حصته بهذه الجهة على يد الناظر مدة مديدة فلما ادعى ملكيتها أثبت بعض المستحقين عليه بالبينة العادلة انه مقر بالوقفية في الاما كن المزبورة قبل ادماائه الملكية فهل دعواه هذه صحيحة بعد اخذ جهة الوقف وبعد اقامة البينة أم لا أقنونا ((الجواب)) ان ثبت ان مدعى الملكية اقر أنه وقف فلا سبيل الى دعوى الملكية بعد ذلك وقول السائل أثبت بعض المستحقين بعض المستحقين ليس بخصم وانما الخصومة للناظر ولا يعتبر اثبات غير الخصم والله أعلم ((سؤال)) فيمن وقف أرضاً مع ما تشتمل عليه من التخييل والاشجار الى غير ذلك وشرط ان يكون أولاً على نفسه ثم من بعده على فلانة ثم من بعده فلانة على الشيخ فلان وأولاده وأولاد أولاده فاذا انقرضوا كان وقفاً على الخطيب فلان وأولاده وأولاد أولاده ثم من بعدهم الى جهة لا تنقطع فاتفق بقضاء الله ان مات الواقف وآل الوقف الى فلانة من بعده بمقتضى الشرط ولما ماتت فلانة المذكورة وضع الخطيب فلان وبنوه أيديهم على الوقف وكان القياس أن يكون الوقف للشيخ فلان ومن بعده بمقتضى الشرط ولكن الواقع هذا والله أعلم بحقيقة الحال ثم بعد الوضع بمدة انهم بعض أبناء الخطيب الى الحاكم الشرعي اذ ذاك بأن الوقف لحقه الدمار وصار لا ينتفع به وطلب الاذن بالاستبدال فأذن له الحاكم الشرعي بالاستبدال واستبدله بمالك فلان الفلاني ولا يزال أبناء الخطيب وبنوهم راضين بأيديهم على المحل المستبدل سنيماً وأعواماً وشرط الواقف تحت أيديهم أيضاً ناطق بالوقفية المشروحة آنفاً فهل اذا ادعى بعض الناس ممن يجتمع وذلك الشيخ الملقب بعدمضي تلك السنين



النسبة الى الشيخ وانه من ذريته فانه جد له وشهد بذلك من يوفق لهم بالعقد بأن لا نعرف ولا نسمع بأن  
للشيخ فلان عقبا غير هذا المدعى ومن في طبقته من أقاربه وانه جده تقبل دعواه بذلك وثبت نسبه اليه  
أم لا واذ اثبتت نسبه اليه والحال ان الشرط مصرح بتقديم الشيخ وذريته في الاستحقاق على الخطيب  
وأبناؤه هل يبطل ذلك الاستبدال الصادر عن بعض أبناء الخطيب ويرجع الوصف لاصله والمالك لاهله  
حيث لم يصادف محلا لكون المستبدل ليس ناظرا ولا مستحقا ولا وكيلا وكون وضع اليد من الاصل كان  
تعديا بعد ثبوت النسب والوقوف على شرط الواقف أم يبقى ما كان على ما كان أفتونا ((الجواب)) اعلم  
أنه قد اتفقت كلمة علمائنا ان شرط الواقف كنص الشارع وحيث كان من ذرية الشيخ فلان من هو موجود  
فالحق له ولكنه لا بد للمشهود من اتصال الشهود بنسب هذا المشهود له بذكر عمود النسب الى ذلك الشيخ  
المشروط له ولا يكفي لذلك اتفاق اللقب مع لقب الشيخ المذكور كما حرره هذا المقام صاحب جامع الفصولين  
وأما الاستبدال فان صدر من قاض ماذون له شرعا بان كان قاضى الجنية فلا سبيل الى نقضه ويجرى في  
هذا الاستبدال شرط الواقف فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل أوقف موصفا وكتب بنفسه في خلف  
المصحف الوقفية واسم الناظر بشهود وبأقرار لسانه عند القاضي وأمضى عليها القاضي بوقفه وختم  
عليها ومجملها فالآن ادعى عليها وضبطها مستلم الحرم فأبى ان لا يعطى للناظر الذي هو موقوف عليه  
أم لا أفتونا ((الجواب)) وقف المصاحف من قبيل وقف المنقول وهو صحيح على قول الامام محمد ولكنه  
لا بد فيه من الحكم بعد دعوى شرعية بأن يسلمه للناظر ثم يرجع عن الوقف فيدعى عليه الناظر لدى  
الحاكم الشرعي فيحكم القاضي بحقه الوقف وأما الكتابة على ظهر المصحف بالوقفية ورفعها للقاضي وامضاء  
القاضي بغير دعوى فهو شهادة وليس بحكم ولم يخرج عن ملك صاحبها وأما ان جرى الحكم بعد الدعوى  
فالمصحف يبقى تحت يد الناظر وليس للمستلم ولا غيره فيها تعرض والحالة ما مرح والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل أوقف سيلا للمسلمين وجعل له من مصر المحروسة جارية وقد شرط في حقه وقفته النظر له ولرجل من  
المسلمين وما بقي بعد ملء السيل يكون للرجل في مقابل نظره ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد  
أولادهما وذرية كل منهما ثم ان ولد الواقف انتهى الى حضرة باشا مصر خلافا لشرط الواقف وأخرج  
بيورديا باشا يمنع شركائهم في النظر والتصرف في الجراية ويكون النظر والتصرف في الجراية له خاصة  
والجراية في الدفتر باسم السيل فهل لذلك أم كيف الحكم في ذلك أفتونا ((الجواب)) لا يملك حاقط مصر  
ابطال شرط الواقف ويجرى النظر على ما شرط واقفه وكذا يقسم ربيع الغلة والمصنوع لاجماع الأئمة بل  
اجماع الامة ان شرط الواقف كنص الشارع والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف عقارين على نفسه مدة  
حياته ثم من بعده على ذريته ثم على أولاد ذريته ما نأقبا وارتنا - لو اثنان من بعدهما فقرأه المدينة  
المنورة وانقرضت الذرية ووجدت عصبتهم وذو وأرحامهم وهم فقراء هل هم أحق أم لا وهل اذا قرر الناظر  
غيرهم وهم غير فقراء يبطل تقريره ويؤخذ من المقرر ما قبضه من الغلة أم لا واذا امتنع من اعطاء الغلة  
والوقف ينزع منه شرعا أم لا أفتونا ((الجواب)) الموقوف على الفقراء لا يجوز للناظر ان يقرر فيه الغنى  
وبقبضه لا يملكه وحيث كان في قرابة الميت وعصبته فقراء فهم أولى بالمعروف من غيرهم ولكنه لا يكون  
اعطاء القاضي حكما منه قال في جامع الفصولين وقف على فقراء فاحتاج بعض قرابته فرفع الامر الى  
القاضي فأعطاهم منه لا يكون حكما ولكنه بمنزلة الفتوى فله ان يرجع في المستقبل بان يعطى غيرهم من  
الفقراء جميع الغلة وأما لو قال حكمت ان لا يعطى غير قرابته قيل نفذ حكمه وقيل لا انتهى وللقاضي أخذ  
ما قبضه الغنى وصرفه على القريب أو غيره حسبما يراه وينزع الوقف من يده شرعا والحالة ما شرح والله  
أعلم ((سؤال)) في دار موقوفة على جماعة ولها ساحة فاستأجر بعض المستحقين الدار والساحة واستأذن  
من القاضي أنه يفرس في الساحة وكتب على نفسه حجة شرعية بأن ما يفرسه يكون ملكا له ولولاده  
ماداموا موجودين ثم من بعدهم يكون واجعا الى أصل الوقف فبات الغار من فهل لأولاده التصرف فيه  
بالبيع ونحوه وهل للناظر على الدار منهم من التصرف فيها بأي وجه كان أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم  
لأولاده التصرف فيه بالبيع وغيره وليس للناظر معارضتهم في بيع الغراس لان الوقف المذكور غير صحيح



لان قول المستأجر ملكه ثم قوله من بعدهم راجع الى أصل الوقف تعليق والوقف لا يقبل التعليق كما في  
الكنز والمفتي والتنوير والله أعلم ((سؤال)) في نخل موقوف على جماعة الطبقة العليا تحجب الطبقة  
السفلى قال الوقف الى ثلاثة أنفس والنظر للاكبر من المستحقين فأجر الناظر الوقف عاما كاملا على رجل  
بأجرة معينة بعضها مجمل وبعضها مؤجل الى تمام المدة المذكورة وشرط الواقف انه اذا مات أحد  
المستحقين وعليه ديون تؤخذ خاصة الى أربع سنين ليقضى بها دينه فمات المؤجر المذكور مديونا بعد  
مضي خمسة أشهر وقد أطلع النخل فطلب الوارث ما يخص المنتقل بعد تمام الاجرة فنع كل من المستحقين انه  
ليس له استحقاق بعد الموت في السنة المذكورة فهل يجوز للوارث طلب في خاصة المتوفى أم لا ينو  
((الجواب)) حيث مات الناظر المستحق بعد ظهور الطاع ثبت استحقاقه في الوقف فيقضى دينه ولو لم يكن  
عليه دين يكون لورثته كما أفاده في أنفع الوسائل والبحر الرائق وحيث مات المستحق مديونا وقد شرط  
الواقف أنه اذا مات أحد المستحقين وعليه دين الخ يجب العمل بشرط الواقف لا اتفاق العلماء ان شرط  
الواقف كنص الشارع وهذا النزاع فيه لانه ليس من المسائل المستثناة بمخالفة الشرط كما هو معلوم والله  
أعلم ((سؤال)) في حديقته وقفها مالكة على رجل بعينه ثم على أولاده وأولاد أولاده الى الانقراض ثم  
على مصالح المسجد المدين فهل لغيره ان الحديقة الدعوى على الموقوف عليه بأنه ما فعل ذلك الاحيلة وهل  
لهم عليه عين وهل على ولاية الامور منهم وزجرهم من التعرض عن ذلك اقتصونا ((الجواب)) الوقف صحيح  
ولا تسمع دعوى في ذلك ولا عبرة بقول الجار انها حيلة والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل شافى  
المذهب انتقل بالوفاة وخلف أولاد او كان ناظرا على خزانة كتب موقوفة وكان فيها كتابان موقوفان على  
أئمة الحنفية ليسا من الكتب التي وقفها صاحب الخزانة بل هما الوقف آخر بعد وفاته طلب بعض الأئمة  
الحنفية من الحاكم الشرعي ان يقرره فيهما وان يقيمه ناظرا عليهما حيث كان من الأئمة الحنفية فقرره  
وأقامه ناظرا وحكم بتسليمهما له فقبضهما ثم ان هذا المقرر المذكور أظهر مكتوبا شرعا يتضمن شرط واقف  
الكاتبين المذكورين وان النظره شروط له من قبل الواقفة بين به للقاضي ان بقاء الكاتبين المذكورين  
قبل ذلك في الخزانة المزبورة كان على خلاف شرط الواقف فأيد الحكم الشرعي حيثذا المقرر المزبور ثانيا  
ثم قرر أولاد ذلك المتوفى في حفظ الخزانة كما قرر ذلك المقرر أولاد الكاتبين المذكورين فهل اذا ادعى بعد  
ذلك أولاد ذلك المتوفى المقررين على الخزانة المذكورة على هذا المقرر من الحكم الشرعي المشروط له  
النظر من قبل الواقف كما تقدم بأن هذين الكاتبين شرط واقفهما أن يكون مقرهما بالخزانة المذكورة  
وان هذا الشرط مكتوب وثابت على ظهر الكاتبين وعليهما امضاء حاكم شرعي وان لدينا شهودا يشهدون  
بأن هذا الشرط مكتوب على ظهر الكاتبين وأنهم اذ كانا الى وكلاء السلطان أيده الله تعالى فبرز بموجب  
ذلك أمر السلطاني لعود الكاتبين الى الخزانة هل تقبل هذه الشهادة مع كونها من قبيل الشهادة على الخط  
وهو غير معمول به والحال ان ظهر الكاتبين خال من الشرط الذي بدعونه وهل للمدعى عليه تخرج هؤلاء  
الشهود وتممهم على فرض صحة الدعوى وهل يعمل الحاكم الشرعي بذلك الامر السلطاني والحال ما ذكر  
من عدم صحة الانها والواقع في نفس الامر من المدعين أم لا وهل تلك الاقامة الصادرة من الحاكم الشرعي  
الجارية على شرط الواقف صحيحة أم لا اقتصونا ((الجواب)) التقرير المبني على الانهاء الباطل باطل  
والامر السلطاني ان صدر على وجه شرعي فهو واجب الاتباع وان كان مبني على فاسد فماذا الله ان  
السلطنة العلية ترضى بمخالفة شرط الواقف الذي اتفقت الأئمة بل الامة على ان شرط الواقف كنص  
الشارع وخص وصا قد سبق التقرير فأيد بالحكم الشرعي بموجب ما شرطه الواقف وقد اتفقت كلمة العلماء انه  
اذا رفع الى القاضي حكم القاضي وقد اختلف فيه الصادر الاول امضاء حيث كان موافقا للكتاب أو السنة  
أو الاجماع فالواجب على القاضي سداد الله تعالى اجراء الحق لاهله ويناب على ذلك الثواب الجزيل  
وأما الشهادة على الخط فانها غير معتبرة سواء كان مكتوبا على ظهر الكاتبين أو لم يكن والتجريح الجاري  
على وفق القوانين الشرعية مقبول والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف جميع ماله على  
ورثته ثم على العتقاء فاذا انقرضوا كان ذلك وقفا على الفقراء وكان ذلك الوقف منه في مرض الموت فهل



ينفذ ذلك الوقف ويكون من رأس المال ولا يكون من الثلث اقتونا ((الجواب)) ان أجازته الورثة  
صح ولا يبطل فيما زاد على الثلث وان أجازته البعض ورد البعض جاز في حصصة المجهيز وبطل في حصصة  
الزاد والله أعلم ((سؤال)) في وقفية اشترط واقفها ان يبدأ الناظر من عين غلته بتعميره واسلحه ومنها  
ان يشتري الناظر المزبور خمس رؤس من الغنم الضأن من أكبر ما يكون ويجعل معها طعاما يصرفه للفقراء  
ياكلون مع جماعة من الفقراء يحضرون ويقرؤون خمس ختمات تمدي روح الواقف واصوله وفروعه وختمتان  
لروح أبويه واصولهم وفروعههم ومنها ان يعلل الزير الذي يباب الحوش بقرب تسخين ماء في الصبح ومثلها  
في العصر من الماء الحلو والعذب ومنها ان من المغل خمسة وعشرين دينارا كل دينار أربعون محلقا منها خمسة  
للمصلين على النبي المكرم صلى الله عليه وسلم بمسجد قباء وهم أهل الراتب وعشرون دينارا يشترى بها  
قربا صغارا ونعالا جديدة وعشرين مداما من الدقيق أو التمر يسعر الوقت لجماعة من المسافرين للحج من  
أبناء السبيل من المشاء الذين يحجون ويدفع لهم الطعام والقرب الماء الصغار والنعال الجديدة يلبسونها  
في أرجلهم لكل واحد قربة ماء ومدا من الدقيق أو التمر وما فضل من المبلغ المزبور يوزع على مستحقه  
الذين عينهم الواقف فهل العشرون المدد الدقيق أو التمر من عين العشرين الدينار أم من غلة الوقف فما  
الحكم فيما ذكرنا ((الجواب)) المفهوم من كلام الواقف ان الدقيق أو التمر انما يشتري من العشرين  
الدينار المذكورة لا من غيرها من غلة الوقف والمراد منها عشرون دينارا يراعى فيها من شرط الواقف  
من المعاملة وهذا الفصل أغفله كثير من مباشرى الأوقاف فينبغي التنبيه له فانه لازم منه عين على من أراد  
إجراء الوقف على شرطه فانه مهم والله الموفق ((سؤال)) في رجل وقف دارا على عتقائه وأولادهم وأولاد  
أولادهم ثم ان أحد العتقاء فرغ بحجة بخاصته من البيت لعتقائه فهل هذا الفراغ مخالف لشرط الواقف  
صح أم ليس بصحيح فلا يستحق عتقاؤه من البيت شيئا ويكون ذلك لأولاد عتقاء الواقف اقتونا ((الجواب))  
الفراغ المذكور مخالف لشرط الواقف غير معتبر باتفاق أئمتنا رحمهم الله فلا يستحق عتقاؤه الفراغ في  
الوقف المذكور شيئا والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على أولاده الذكور دون  
الاناث بأكلم في بطونهم مدة حياتهم ولا يورثون وبعد ذلك وضع الأولاد أيديهم على المال بقسوم  
وحدود ومات واحد من الأولاد وخلف ولدا ذكر أو استلم الولد حق والده ومات الولد وخلف امرأة  
وأرادت غنما من ذلك المال ومنعوا وقالوا مالك شيء والوقفية شهودها ما تواروا عليها مهر قاض فهل تجوز  
الوقفية من غير امضاء القاضي ومهره اقتونا ((الجواب)) الوقف المذكور صحيح بقاءه تراف الأولاد  
وأولادهم وتجري القسمة فيه كما سبق ولا تبطل بموت الشهود ولا يحتاج الى مهر القاضي ولا ترث المرأة  
منه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على أولاده الذكور منهم والاناث التي لا زوج لها  
تأخذ قسمتها من عرضهم فبقي أولاد الرجل مدة من الزمان ثم ماتت الدرجة الاولى من الأولاد وجاء  
أولادهم والوقف استبد به من الأولاد اثنان الى أن ماتوا فقال أولاد الاثنين نحن أحق به منكم ما بنى أولاد  
الأولاد لكون آبائنا ما تواراهم واضعوا اليد على ذلك الوقف فهل يكون بينهم في الدرجة الثانية على الرؤس  
بينهم أو يستحقه أولاد الاثنين اقتونا ((الجواب)) الوقف على الأولاد يستحق به جميع طبقات الواقف  
لا تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى بل يقسم الربع على عدد رؤسهم فيعطى لكل واحد منهم حصته  
بلا خلاف في المسئلة المذكورة كما صرح به في الاسعاف وغيره والله أعلم ((سؤال)) في أرض وقف استأجرها  
رجل من ناظرها وبني فيها وقف ما بناه على أولاده ثم على أولاد أولاده واذا انقضى ابول الى الجهة  
الموقوفة الأرض عليها ثم مات وآل وقف البناء الى أولاده وهم متعددون ثم انهدم بعض البناء المزبور  
فبني بعض الأولاد بوجود بعض اخوته أبنية منها إعادة ما انهدم ومنها أبنية محدثة لم تكن قبل موجودة  
ممنزجما أعاده وأحدثه بنقض الوقف المذكور ثم بنى أيضا إعادة واحدة في حال انحصار الوقف فيه بعد  
موت اخوته ثم عين الجميع بالوقف على جهة ما من الجهات بالشروط المعتبرة شرعا فهل يكون ما بناه  
ملكالة فتصح وقفيته على الجهة التي وقفه عليها ولا يؤل الى الطبقة الثانية الموقوف عليها أصل الوقف  
ويضمن ما بنى به من نقض الوقف أم يؤل اليها ويبطل وقفه على الجهة التي وقفه عليها لكونه بنقض



الوقف اقتونا ((الجواب)) حيث بناء بنقض نفسه موزجاً بنقض الوقف ملكه بعد ان لم يمكن تمييزه وضمن قيمته ليؤخذ بنقض الوقف وما بناه بماله فهو ملكه وصح وقفه على ما شرط ولا يؤول الى أهل الطبقة الثانية نعم لو بني بنقض الوقف بحيث لو هدم النقص لا يكون لغيره قيمة لكان ملحقاً بأصل الوقف ولما صح ملكه ووقفه فافهم والله أعلم ((سؤال)) في صدقة جعلت لفقراء آخر الحرم النبوي وفي بعض حججهم لفقراء الحرم المنقطعين الملازمين فهل ينقطع هذا القيد على الاطلاق الاول للعرف أم يجعل كل بحاله وهل مؤخر الحرم بالعرف بينهم على مكان مخصوص عندهم أم له حد وهل ضابط الملازم بالعرف بينهم هو الذي يأتي شيخهم ويأخذ اللوح ويقرأ أم يتم ذلك ومن يأتي لطلب العلم ساعة ثم لا يعود الى مثلها وهكذا ومن يأتي لا كل أو شرب مثلاً من غير قراءة أو اقراء ويجلس أو يكتب كذلك باجرة أو غيرها ثم يأخذ الملازم ومن كان ملازماً ثم زل طرفة أو غير ما إذا مضمع بصدقة أتى طالب بحصته ثم لا يعود الا الى مثلها ويقول أنا من فقراء المؤخر فهل يسوغ لذلك ومن أتى بشاهدين منهم وأتى شيخ الفقراء بشاهدين انه غير ملازم وفي هؤلاء من هو أوثق وأبعد عن التهمة من أولئك فما المقدم منهم ما ومن أتى لزيارة مثلاً وجلس بآخر الحرم منخرجا من الوقف فهل يراحم ومن أتى جديداً بالملازم هل هو بالعرف بينهم على نصف حصته القديم ومن غاب من الملازمين عن المدينة لزيارة أوج ونحوهما هل تبقى حصته الى رجوعه وهل يسوغ لاحد من الملازمين ان يطلب الشيخ بحصته قبل القسمة اذا أراد الملازم السفر وهل يسوغ للشيخ أخذ شيء من الدراهم لاصلاح نحو كتبهم وما يحتاجون اليه ضرورة اقتونا ((الجواب)) نعم الثاني كالاول لان الظاهر انما أراد به تأكيدهم فقراء آخر الحرم وما سمى آخر الحرم فهو موضع معروف عند الفقراء وأما الملازم فهو للراتب فيه المتقيد بقراءة القرآن العظيم أو المشتغل بتحصيل العلم فيه سواء قرأ على شيخهم أو لا اذ قد يكون فيهم من هو أفضل منه وأما من يأتي لطلب العلم ساعة ثم لا يعود فليس منهم والضابط فيه ان من يعد من ملازمي آخر الحرم فانه يرزق معهم والا فلا وأما من يأتي لا كل وشرب أو لكاتبه لاجره فليس منهم وأما من زل بحرفة بحيث لا يعد من الملازمين عرفاً فانه يحرم من صدقاتهم وأما من أتى بشاهدين انه ملازم فلا بد من العدالة وأما الشهادة على النفي فغير مسموعة وأما من أتى للزيارة من غير قصد إقامة فلا يعد منهم ولا حظ له معهم وأما الملازم الجديد فلا عرف عاداتهم وأما من غاب لحج ان قصد العود تبقى حصته والا فلا وأما مطالبة الشيخ بالقسمة فان اجتمع المحصول فلهم الطلب والا فلا وأما الاخذ من ذلك لاصلاح كتبهم فلا يسوغ الا برضاهم والله أعلم ((سؤال)) في وقف موقوف على أناس مخصوصين من ذرية الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى والحال ان الوقف انحصر في امرأة من ذرية الواقف ولها بنت ولاخيه بنت والاثنان محجوبان مع وجودها ثم انما أجرت زوجها أيضاً من الممتلكات الموقوف وأجرت ابنتها كذلك وضربوا من أرض الوقف لبناء وجعت مال الوقف وعمرت مخازن تغل في كل سنة ثلثمائة وأربعين ديناراً وجعلت للوقف عليهم مائة وعشرين محلاً حكراً ثم ان المؤجرة ماتت وآل الوقف الى بنت أخيه ابنتها والنظر لبنت الاخ على حكم شرط الواقف فهل له ما طلب أجرة المثل من المذكورين وهل لهم ان يمنعاهم من تركيب وقف على وقف وهل للحاكم الشرعي ان يفعل ذلك أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) نعم للنظر طالب أجرة المثل للوقف المذكور وأما الوقف فان وقف البناء لجهة الوقف الاول أيضاً فهو صحيح وعلى غير جهة الوقف فيه اختلاف وأما تغييره فلا يصح والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات رسل سيلاً فتخلل على الفقراء والمساكين ومارة الطريق الى النبي صلى الله عليه وسلم والحجاج والغارمين وسبل قدرا من حنطة على أهل البلد واذا خرب القدر والحنطة يصلح من السيل واخذوا المسبل وكبلا يصرف السيل على المعينين فصرفه الوكيل على تدبير الميت وخلف الميت بنتا كسحانة تحت مرض طويل وادعى واحد من قرابتها على الوكيل ان هذه البنت تستحق من سيبل أبيها شيئاً كله فقال الوكيل لها مال به والسيل لخاص معينين ولا أصرفه لغير من عين عليه والميت قرابة وادعوا انهم فقراء ويطلبون الوكيل من هذا السيل شيئاً باكلونه فأجاب الوكيل اني لا أصرف السيل الا لمن عين عليه اقتونا هل يصح للبنت والقرابة شيء أم لا أنا بكم الله ((الجواب)) أما البنت فان كان لها



مال يكفيها فإنه لا يعطى لها شيء وأما القرابة فإن ثبت أنهم فقراء فالأفضل أن يرزقهم من السبيل المذكور  
قال في تناوي قاضيان رجل وقف في محنته وقفاً على الفقراء فالصرف إلى أي فقير أفضل ذكر الناطقي أن  
الصرف إلى ولد الواقف أفضل ثم إلى قرابة الواقف ثم إلى موال الواقف ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل المصر من  
كان أقرب إلى الواقف منزلاً انتهى وهذا بشرط فقرهم كما هو مفهوم من أول كلام المؤلف والحالة هذه  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل كان متولياً على وقف وليس له تعيين من الوقف فاذا وقع في الوقف عمارة  
أو زعيم فعمره باذن الشرع وبأمر عليه هو بنفسه وعين عليه أحد يكون مباشراً على فعالين ومعمداً على  
ما صرف على الشغالة فهل يستحق ذلك المتولى أو نائبه شيئاً من مال الوقف لأجل العمارة والمباشرة كأحد  
المعلمين أم لا اقتونا ((الجواب)) المفهوم من تعليل كلام البحر الرائق أنه يستحق أجره لعمله حيث لم يكن له  
شيء معين من الوقف في مقابلة قولته ونصه التاسع عشر إذا عمل القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل  
الاجير لا يستحق أجره لأنه لا يجتمع له أجر القوامه وأجر العمل انتهى والله أعلم ((سؤال)) فيمن وقف  
وقفاً على جهات معينة وشروط فيه شروطاً معينة فن الجهات تدرس للمدرس في علوم مخصوصة عينها  
بالتوحيد والفرائض والحديث ومن الشروط أن يكون المدرس فلاناً المالكي ثم من بعده لمن يكون  
مالكياً في تلك العلوم بعينها ومن الشروط أيضاً أن يكون التقرير للمدرس المذكور لمن كان ناظرًا يومئذ  
ومنها أن يكون النظر للدارشد فالارشد من أولاد الواقف واستمر الوقف جارياً على شروطه من غير مخالفة  
لها إلى أن توفي من كان مباشر التدريس من المالكية بمقتضى شرط الواقف المثبت مع جملة الشروط  
المذكورة في أصل وقفه المتصلة بالثبوت فقررت بنت الواقف بمقتضى نظرها الثابت لها في أصل الوقف  
مدرساً مالكيًا بما لا شرط الواقف المرفوع واذن قاضي يومئذ باقراره لتقريره بين يدي علماء وقته ثم  
أعقبه بتقريره لغير مالكي فهل والحالة هذه تجب مراعاة شروط الواقف كلها لا سيما أن كانت جارية على  
سنن الشريعة أم لا وهل شرط الواقف كنص الشارع أم لا وهل تقرير الناظرة بنت الواقف معمول به  
لا يرد بوجه أم لا وهل للقاضي تقرير بعد مستحقه المالكي لا سيما وشرط الواقف صريح بأن الحق للمالكي  
أم لا اقتونا ((الجواب)) أجمع العلماء أن شرط الواقف كنص الشارع فيما وافق الشرع وتعيين المذهب  
من ذلك قال في البحر الرائق ولو عين الواقف مذهباً من المذاهب وشرط أنه أن انتقل عنه خرج فيما اعتبر  
شرطه انتهى فيهم من هذا اعتبار شرط الواقف في تعيين المدرس المالكي ويجب مراعاة شرطه  
وتقرير بنت الواقف أن كان التقرير مشروطاً لها فهو معتبر قال في البحر الرائق ولاية القاضي متأخرة عن  
المشروط له ووصيه فيستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الاوقاف إذا كان الواقف شرط  
التقرير للمتولى انتهى ومفهومه أنه إن لم يشترط الواقف التقرير للمتولى فإنه لا يعمل به ويكون  
التقرير للقاضي مراعيًا لشرط الواقف في وصف المدرس بأن يكون مالكيًا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))  
في رجل بنى في هرصة وقف بناء ولم يكن متولياً فهل يكون هذا البناء ملكاً له أو لمحقاً بالوقف لكونه أجنبياً  
عنه اقتونا ((الجواب)) حيث كان الباني غير المتولى بنى بغير مسوغ شرعي فإن كان باذن المتولى أجمع  
فهو وقف وإن لم يكن باذن المتولى فإن بنى للوقف فهو وقف وإن كان لنفسه أو أطلق فهو له وله رفعه  
ولم يضر بأرض الوقف فإن أضر بالوقف فهو المضيع لماله لأنه لا يعمل برفع لماله من ضرر الوقف ولا  
الاتفااع لماله من التصرف معه بأرض الوقف فقد ضيع ماله كذا في الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في  
عقار وقفه مالكة بشروطه المعينة وله ابن ابن رجل رشيد فهل هو أحق بالنظر أم لا وهل إذا أجره ناظر من  
أجنبي وأراد ابن الابن المزبور استجاره بمثل ما استؤجر أو بزيادة شيء ماله ذلك أم لا وهل إذا كان الوقف  
عاهراً وهو حوش يصح اجارته أكثر من سنة أم لا اقتونا ((الجواب)) أن لم يكن للوقف متول من جهة  
الواقف فأقارب الواقف أحق من الأجنبي كما صرح به في جامع الفصولين ولم أر من صرح بأن المستحق للغة  
أحق من الغير بالسكنى بل المصريح به أن من له السكنى لا يعمل الاستغلال ومن له الاستغلال لا يعمل  
السكنى كما في البحر الرائق وأما اجارته فقد قال في ملتقى البحري في الوقف ينبع شرط الواقف فإن لم بشرط  
فالتقوى أن لا يراد في الأرض على ثلاث سنين وفي غيرها سنة والله أعلم ((سؤال)) في حديقته ادعى



عتقا رجل على ابن سيدهم الواضع يده عليها ان سيدهم أوقفها عليهم وأثبتوا بشاهدين انهما معهما  
من سيدهم وشهدا على ذلك ولم يشهدا بان الواقف مجمل وسلم الى المتولى فهل تقبل شهادتهما أم لا اقتونا  
((الجواب)) نعم تقبل شهادتهما ولا يحتاج الى الشهادة بكونه مسجلا على القول الصحيح المفتى به وأما  
مذهب الامام الاعظم فهو مرجوح كما صرح به في البحر الرائق عند قوله ولا يملك والله أعلم ((سؤال))  
في رجل له أخوان وسبل على أولادهم نحو أربع فخلات فواحد منهم ممة ولدان وواحد ممة بنت يوم  
تاريخ السيل فماتت البنت بعده وكل منهم جاب عيالا والاخوان غير حاضرين يوم التسييل فاقفونا هل  
يملك السيل على العيال الذين حضروا ذلك اليوم أم هو ماض عليهم وعلى أولادهم وعلى من جاء بعدهم  
اقتونا ((الجواب)) انما يسقط هذا السيل أولاد أخويه خاصة من كان موجودا وقت التسييل  
ومن ولد لهما بعد ذلك الذكور والانات على السواء فاذا انقرض أولاد الاخ يضرى الى الف قرأ ولا يصير  
لأولاد أولاد الاخوة شيء كما أفاده في الظهيرية والبرازية والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا  
وبني بركة كبيرة وحوضا ورتب للبركة والحوض من الوقف المذكور ما يقوم عليهما من شراء بغلة وما يحتاج  
اليه من مصروف وخادم ومهمات والحال ان ماء البئر التي يملأ منها الحوض والبركة مالح لا يتفع به  
لشرب دواب ولا غيرها وقد مضى على ذلك مدة طويلة وبطل ماء الحوض والبركة لموجب عدم الانتفاع  
لملوحه الماء ثم جاء ناظر متبهم وأشرف على الوقف والبركة والحوض فوجد هما لا يتفع بهما من ملوحتهما  
وليس في الوقف محل مأوى حلوقا راد ابطال البركة والحوض والبئر وان يبنى سيلا يوضع فيه من ماء العين  
الحلوقا وان يبنى في محل البئر مخازن للملء السيل من كراثها وان نقص الكراث عن ملء السيل يكمل من  
الوقف ويريد بيع الوقف ويحصل أجر السيل للواقف الاصلى ويتوفر ما كان يصرفه على البركة والحوض  
وغير ذلك فهل يجوز لهذا الناظر تغيير ما لا نفع فيه بما فيه نفع للناس وثواب الواقف مع ان البركة والحوض  
المذكورين أخذان جانبا ككبر من الارض فاب أزيلت انتفع بمحلها الحاج وغيرهم أم تبقى البركة  
والحوض ولولم يحصل منهما انتفاع ولا بمحلها أم ما الحكم في جميع ما ذكرناه اقتونا ((الجواب)) حيث  
كان الوقف الاول غير منتفع به لشرب دواب ولا غيرها كما ذكر في السؤال فالوقف المذكور غير صحيح  
قال في ملتي الا بحر كتاب الوقف هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة انتهى وقال في تنوير  
الابصار هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة عنده وعندهما هو حبسها على ملك الله  
تعالى وصرف منفعتها على من أحب انتهى فاذا عدت المنفعة عدت العين حكما فلا يبنى عوضه سبل من  
مال الوقف فيما يظهر بل يرصد ما يبنى به لمصالح الوقف وأما رفع البركة فان كانت على أرض الوقف فلا تترك  
للمحتاج بل تؤجر وان كانت في مناخ الحاج فإما واجبة الازالة لكونها وضعت على حكم الغصب والله أعلم  
بحقيقه الحال ((سؤال)) في بلاد نخل موقوفة على جماعة فادعى بعض الموقوف عليهم ان اسهما منها معينة  
موقوفة عليه خاصة مع دخوله في غير تلك الاسهم واثبت رقية ما ادعاه عليه وكتب له به حجة ثم بعد مدة  
ادعى ان تلك الاسهم ملك آبيه فعارضه في ذلك ناظر الوقف الاصلى ونازعه بانك ادعيت أولا وقفه تلك  
الاسهم وكتب لك بذلك حجة قطاب القاضي تلك الجهة واطلع عليها وقال لا عمل بعقضاءها وطالب البيعة من  
المدعى بالملكية فحضرت وشهدت بالملكية فخك بها وكتب بها حجة فهل حكمه بالملكية صحيح في هذه  
الصورة أولا فيكون لقاض آخر ان ينقض ما حكم به عملا بشهادة من يشهد عنده بالوقفية أم كيف الحال  
اقتونا ((الجواب)) رفع سؤال يشبه هذا العلامة الشيخ خير الدين الرملى فأجاب بقوله بعد ان حكم بالزوم  
على وجهه حاكم شرعى لا سبل الى ابطاله ونقضه لان ملك الوقف زال عنه بالقضاء لا الى مالك وهو بعده  
لازم نافذ ماض لا يرد عليه الانتفاض فلو نقضه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم بالزوم ثم تبين انه  
وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان لغا الحكم فيه بالبطالان وحال الوقف الى ما كان كما كان الخ والله أعلم  
((سؤال)) في حمام وقفه بعض وزراء آل عثمان ونفعه عام وجعل مأواه من العين وجعل بدل الماء الذي  
يؤخذ له يترابص مأواه في مجرى العين زيادة واما داد العين المزبورة ومضى من الزمان نحو مائة وخمسين  
سنة فتولى أحد النظار على العين فسد المجرى الواصل الى الحمام من العين من غير ضرورة داعية فوجب



ذلك فهل يجوز أم لا وهل يمنع الناظر من سد المجرى المزبور أم لا فتونا ((الجواب)) لا يجوز له ذلك  
ويمنع من سد المجرى المذكور لأن هذا حق ثابت بوضع اليد فلا يجوز رفعها قال القاضي الإمام علي  
السعدي في فتاواه وفي رسالة الإمام أبي يوسف لهرون الرشيد ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا  
بحق ثابت معروف وشيئا نكروا في سياق النقي قتم الاموال والحقوق والشرب من الحقوق الشرعية  
والإمام هو السلطان فإذا كان السلطان ممنوعا شرعا من اخراج الحقوق من أيدي أربابها فغيره كذلك  
وقال في الفتاوى الخيرية وقسارى احابة السائلين اليد أقصى ما يستدل به على الملك ولا فرق بين الملك  
والوقف والله أعلم ((سؤال)) في عفار موقوف على رجل ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ثم على جهة  
معينة فماتت إحدى بنات الرجل عن أولاد وهو موجود ثم مات الرجل المزبور عن أولاد متعديين ثم  
ماتت وله بنات أيضا عن أولاد فصارت أحد أولاده يدفع لأولاد من ماتت بعد أبيها ويمنع أولاد من ماتوا  
وأبوه موجود فالحكم اقتونا ((الجواب)) تقسم الغلة على أولاد من مات قبل أبيه وعلى أولاد من  
مات بعد أبيه لا فرق فيه بين من مات قبله أو بعده لأن أولاد من مات قبله هم أولاد أولاده حقيقة  
واتفقت الأئمة على أن شرط الواقف كنص الشارع ولا فرق بين الطبقة العليا والسفلى في الاشتراك كما  
أفاده في الفتاوى الهندية وغيرها والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف شيئا من الثمار على طائفة  
السود وشرط النظر لأولاده الا كما كبر ثم ان الأولاد انقرضوا فلم يبق الا ولد الولد فهل لناظر  
الطائفة العام أخذ ذلك والاستيلاء عليه والحالة ما ذكر أم يكون تحت يد الولد السافل اقتونا ((الجواب))  
لفظ الأولاد غير مكرول يشمل أولاد الأولاد فهمهم لا يتقبل النظر لأولاد الأولاد كما أفاده في الفتاوى  
الطهيرية والبرازية ثم يكون النظر لمن شرطه الواقف بعد أولاده والافلن عينه القاضي والحالة ما شرح  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على أولاده وأولاد أولاده وأولاد  
أولاده ونسله وعقبه فإذا ماتوا عن آخرهم ولم يبق منهم أحد كان على الطائفة الفلانية فهل تستحق تلك  
الطائفة شيئا إذا لم يبق من نسل الواقف الا أولاد البطون أم لا فتونا ((الجواب)) مادام أحد من ذرية  
الواقف من أولاد الظهور والبطون موجودا لا تدخل الطائفة الفلانية قال شيخ الاسلام عبد البر بن  
الشحنة في شرح الوهبانية في لفظ الذرية ينبغي ترجيح رواية الدخول في هذه الأعصار لأن عرفهم عليه  
ولا يعرفون غيره ولا يسرى غالبها إلى أذهانهم سواء وقال في لفظ الأولاد قلت نقل صاحب الذخيرة  
عن السرخسي إذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم قال  
قلت وينبغي أن تصح رواية الدخول قطعا لأن فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا  
أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى وفي فتاوى الشيخ زين بن نجيم ان أولاد البنات من  
الذرية وفي رسالة خاصة بالمسئلة أنه لو وقف على نسله في دخول أولاد البنات روايتان وبزم الحصاف  
بالدخول ثم قال لو وقف على ذريته في دخولهم روايتان وينبغي ترجيح الدخول في هذه الأعصار لأن  
عرفهم عليه ولا يفهمون غيره ولا يسرى إلى أذهانهم غالبها انتهى وقال في أول الرسالة وقال أي  
الحصاف في الباب الأول إذا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده وعلى ولد ولده وأولادهم ونسلهم  
وعقبهم ثم من بعدهم على المساكين هل يدخل ولد البنات مع البنين قال نعم يدخل ولد البنات في ذلك  
وان سفلوا انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على أولاده وأولاد  
أولاده وزوجته فلانة مدة حياتها ونسله وعقبه فمات الواقف وانقرض أولاده وأولاد أولاده وزوجته  
فآخر من مات من أولاده امرأة وترك بنتا وولدا من أجنبي فهل يصدق عليهم ما انهما من نسل  
الواقف وعقبه أم لا يصدق عليهم ما انهما من نسل الواقف وعقبه ويرجع الوقف إلى من بعد الأولاد من  
المستحقين اقتونا ((الجواب)) قال العلامة ابن نجيم في رسالته الخاصة بالمسئلة أنه لو وقف على نسله في  
دخول أولاد البنات روايتان وبزم الحصاف بالدخول وقال إذا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده وولد  
ولده وأولادهم ونسلهم وعقبهم ثم من بعدهم على المساكين هل يدخل ولد البنات مع البنين قال نعم يدخل  
ولد البنات في ذلك وان سفلوا انتهى علنا ما ذكره علماؤنا ان في المسئلة روايتين وقال العلامة ان الشحنة



ينبغي ترجيح رواية الدخول والله أعلم ((سؤال)) في رجل استأجر دارا وقفا خربة ساقطة البناء لا يتقعر بها  
 بوجه من الوجوه من ناظرها الشرعي بالأذن الشرعي مدة طويلة لا جعل له مارة حتى تعود سالحة  
 للاستغلال بأجرة معلومة هي أجرة مثلها اذ ذلك واستأذن من الناظر الخاص والعام في البناء على ان  
 ما ينييه يكون ملكا له فاذن كل منهما له ثم بعد مدة من العمارة وقف المستأجر المذکور البناء المسطور على  
 غير جهة الوقف المزبور وحكم به الحاكم الشرعي بما اقتضاه نظره السيد المرعي ثم ان الناظر المذکور  
 انتقل بالوفاة الى رحمة الله تعالى وأقيم على الوقف ناظر بده ينظر في الوقف كالناظر الاول ويعمل عمله  
 فطلب الناظر الثاني من المستأجر المزبور الزيادة في أجرة الوقف المذکور وادعى عدم صحة الوقف حيث  
 لم يكن بلجهة الوقف فهل يلتفت الى طلبه الزيادة في الأجرة وتسمع دعواه في عدم صحة الوقف بعد حكم  
 الحاكم به ونصريح أئمة المذهب كما نفيدونه بان القاضي اذا حكم بالقول الضعيف يتقوى بجته اذا كان  
 القاضي أو غيره وان لا يسوغ لاحد بعده نقضه وهل على فرض عدم صحة الوقف حيث لم يكن آجره بلجهة  
 الوقف الاول على ما هو الصحيح من المذهب من غير نظر لحكم الحاكم في الوقف يعود البناء الموقوف وبصير  
 ملكا لملكه كما كان قبل وقفه أم لا اقتونا ((الجواب)) الوقف المذکور صحيح كما صرح به قاضي الهداية  
 والعلامة ابن نجيم في بحره وفي فتاويه وقال في فتاويه وعلى الواقف أجرة الأرض الحاملة للبناء انتهى وحيث  
 توفي الواقف فعلى مستحق وقفه الأجرة وللناظر طلب أجرة المثل منهم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال))  
 في قطعة أرض ومخل كانت يجزع العوالي ظاهرا المدينة المنورة من غير حدود ولكنها معلومة بين العالم جميعا  
 في محلها موقوفة من جهة رجل مقبلة في السجل المحفوظ تحت يد الحاكم الشرعي مؤرخة بعام اثنين  
 وسبعين وتسعمائة والحالة ان بعض جماعة واضعون أيديهم عليها يدعون بانها وقف بدهم فما الحكم في ذلك  
 هل ينظر الى تاريخ من هو أسبق بوقف المحل المزبور أم الى تاريخ المتأخر هذا على فرض ان لهم مجلاني  
 ذلك محفوظا بالحكمة المطهرة كالسجل السابق المذکور واذ لم يكن تحت أيديهم حجة تشهد لهم بالوقف  
 أو شروطه أو سجل هل يكون وضع أيديهم غير سند تشهد لهم بذلك وهل لهم منع من كان له سجل في  
 المحكمة المطهرة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا بد من ذكر الحدود وقال في ملتقى البحر ولا بد فيه من ذكر  
 البلد والمحلة والحدود الأربعة في الدعوى والشهادة وأسماء أصحابها ونسبهم الى الجدا انتهى ولا بد أيضا  
 من بينة تشهد له بالمدعى فيه ولا يكفي السجل قال في الخبرة عن فتاوى قاضيان جميع الشرع ثلاثة البينة  
 والاقرار والنكول انتهى وأما الخط فهو علامة لا يبنى عليها أحكام والله العلام ((سؤال)) في رجل تصرف  
 في جميع ماله في مرض موته وجهل جزأ منه وقفا وجزأ سبيلا وجزأ لزوجاته تحت ميراثهن من الثمن وصرف  
 الوقف والسبيل على بناته وذريتهن وقطع العصبة من الميراث فهل ينفذ وصع هذه الوصية أم لا  
 ((الجواب)) للمريض التصرف في ثلث ماله شرطا فان وقف جميع ماله على الوجوه المذكورة في مرض موته  
 ورضي به الزوجات والبنات ولم يرخص به العصبة فإنه يبطل في حقهم فيما زاد على الثلث من خاصتهم لان  
 المسئلة المذكورة من أربعة وعشرين للزوجات الثلث ثلاثة وللبنات الثلثان ستة عشر والباقي خمسة  
 للعصبات خرج منها الثلث الذي تنفذ فيه الوصية ضرب المسئلة في ثلاثة بلغ الخارج اثنين وسبعة عشر  
 للعصبة خمسة عشر خرج منها ثلثها خمسة تنفذ الوصية وبقى لهم عشرة أجزاء من اثنين وسبعين جزأ من  
 جميع العقار المذکور على ملك العصبة حيث لم يعضوا الوقف المذکور والله أعلم ((سؤال)) في رجل ادعى  
 لدى الحاكم الشرعي بان القطعة القلانية وقف جدى وأثبت ذلك بشهادة شاهدين وكتب حجة بذلك ثم بعد  
 مدة ادعى ذلك الرجل ان هذه القطعة ملك وليست بوقف فهل والحالة هذه تسمع دعواه أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) اقراره بالوقف صحيح ولا تسمع بعد ذلك دعوى الملكية لانه متناقض لا يقبل التوفيق قال في  
 الاسعاف ولو أقر أنها وقف من جهة أبيه وأبوه ميت فصح اقراره انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل له  
 بعض شيء من التخل وكذلك بقاع مزارع وبيت ومعه خمس بنات فرض الرجل المذکور وأوصى على يد  
 جماعة من المسلمين بان بعض التخل سبيل على بناته ثم من بعدهن على الفقراء والمساكين وبعض التخل  
 والمزارع وقفه على بناته وأولادهن ثم على الأقرب فالأقرب من الرفاقه ومع الرجل المذکور زوجتان



واعطاهن حوض نخل وقبلن ذلك وأخر البيت والدواب وما يشبه ذلك للورثة ثم حكم عليها الوجه الشرعي  
فسار الواقف المذكور إلى رجة الله تعالى فأنكر أولادهم فقالوا نحن عصبه ولا نرضى بما فعله ولو كان حجة  
وقف المتوفى بحكم مولانا القاضي الخنفي وقد أمضى عليهم مهرين أفيدونا مأجورين ((الجواب)) ان  
برئ بعد هذا المرض الذي وقف فيه صح من جميع ماله ولا شيء للعصبه وان مات من ذلك المرض من غير  
رجوع عنه بنفذ من الثلث فاذا وقف المريض أرضه أو داره في مرض موته يصح في كلها ان يخرج من  
ثلث ماله فان لم يخرج واجازته الورثة فكذلك ولا يبطل فيما زاد على الثلث وان اجازته البعض ورد به البعض  
جاز في حصه المجزؤ يبطل في حصه الراد الا أن يظهر له مال آخر كذا في الاسعاف والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل وقف نخلا على الفقراء والمساكين من رفقائه ثم بعد ذلك مرض الرجل وأخرجته إلى أناس آخرين  
ومات الرجل الواقف فهل يصح للاولين أو للآخرين ينو ((الجواب)) ان شرط هذا الواقف ان له حق  
الادخال والاخراج يصح للآخرين دون الاولين وان لم يشترط ذلك فهو الاولين دون الآخرين والله أعلم  
((سؤال)) في وقف على رجل وذريته المذكور وهو أراض واسعة وبعض نخل وغير ذلك من المال فقال  
لرجل من أولاده وهو كبير منفصل عن أبيه أنت أغرس وانتفع بغرسك ومن عادتهم انهم لا يعرفون اجارة  
الاراضي بل يتنفع بها المستحقون على الوجه المشروح فغرس الولد أكل في زمن أبيه مدة طويلة وأعطاه  
أيضا أبوه حين زوجه نخلات من ماله فأكلاهما نحو ثلاثين سنة مدة حياة أبيه ثم مات الأب وقد غرس كل من  
الاولاد شيئا من النخل لنفسه في الارض المذكورة فأراد الا أن بعض الاولاد قسمة مال أبيهم وقسمة النخل  
الذي غرسه أخوهم لنفسه ويلحقونه بغيراث أبيهم هل لهم ذلك أم لا أقنونا ((الجواب)) حيث غرس  
الولد باذن أبيه المتكلم على الوقف ولم تكن اجارة الاراضي عندهم معهودة فالغرس ملك للغارس وليس  
لباق الورثة دعوى فيه ولا فيما وهبه أبوه له لان العادة محكمة والعرف قاض والحال ما شرح والله أعلم  
((سؤال)) فيمن وقف دارا على ذريته وشرط النظر للأكبر والارشد وآل الوقف إلى جماعة منهم رجل  
كبير أعمى وامرأة من أولى وأحق بالنظر أقنونا ((الجواب)) قال في الاسعاف لا يولى الا أمين قادر بنفسه  
أو بنائيه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا تولية  
العاجز لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيها الذكور والانثى وكذا الأعمى والبصير وكذلك المحدث في  
قدق اذا تاب لانه أمين انتهى وقال في البحر الرائق اظاهر ان الرشد صلاح الحال وهو حسن التصرف  
انتهى فينظر القاضي في المنتصف فيهما بما ذكر فيقضي متوليا على الوقف المذكور والله أعلم ((سؤال)) فيما  
اذا كان لوقف مدرسة حانوت بموجب كتاب وقفها الثابت المضمون من يوم تاريخه إلى اليوم ويدهي رجل  
انه وازع اليد عليها بان بناء هاهنا له ولشقيقته ارث من أيهما اليهما من مدة تزيد على ثلاثين سنة وان  
أرضها لوقف المدرسة بناء على انه في كل شهر يأخذ منهما ناظر الوقف عن حكر الارض مبلغا معلوما وان  
ذلك المبلغ أجرة المنزل لها وان مدة الاستحكار باقية وتولى على الوقف ناظر جديد ولم يصدقهما الناظر في  
ذلك فهل يسوغ للناظر المزبور مطالبتهم بالتسليم لشهد لهما بذلك وان لم يكن معهما تمسك بشهد بذلك هل  
على الحاكم ان يقضي بالخانوت أرضا وبناء لوقف المدرسة حيث ان الاقرار بان الارض للوقف اقرار  
بان البناء أيضا كما صرح به العلامة الشيخ خير الدين في فتاويه في كتاب الاقرار وغيره من العلماء أم لا أقنونا  
((الجواب)) لا يسوغ للناظر المذكور المطالبة بالتسليم اذ هو كاغد عليه رسم لا يشهد بشئ نعم بحكم الحاكم  
الشرعي بالخانوت للوقف أرضا وبناء حيث أقربان الارض وقف قال العلائي في شرح تنوير الابصار وصح  
استثناء البيت من الدار لا استثناء البناء منها الدخوله بعباق كان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز وان قال  
بناؤه على وعرضها لك فكما قال لان العرصة هي البقية لا البناء حتى لو قال أرضها لك كان له أيضا انتهى  
والله أعلم ((سؤال)) وفي هذه الصورة المذكورة أهلاه اذا شهد شاهدان بانها وضعا اليد على ذلك البناء  
مدة كذا وحكم القاضي بالبناء لهما بناء على ان وازع اليد لا يطالب باخراج التمسكات هل لا يكون ذلك  
الحكم صحيحا ويجب على القاضي الجديد نقضه ميانة للوقف ودفع الضرر عليه والزامهما بدفع تمام أجر  
المثل للوقف مدة وضع اليد حيث لا يثبت ملك البناء لهما بل يثبت البناء بتبعيه الاصل وهو الارض للوقف



اذ ليس من لازم وضع اليد الملك لانها متنوعة الى يد استجار ويد استعارة ويد استبداع ويد ارتمان ويد  
غصب ويد ملك وغير ذلك كما صرح به الشيخ خير الدين المشار اليه في فتاويه في كتاب الشهادات وقال بعد ذلك  
فلا يحكم القاضي بمجرد وضع اليد والله اعلم والحالة هذه اقتونا ((الجواب)) لا ريب ان في وضع اليد من غير  
اقرار بوقف الارض دلالة على الملك ولا تحتاج الى شاهدين لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد قال  
الشيخ خير الدين الرملي في كتاب الوقف ومن القواعد الفقهية ان أقصى ما يستدل به على الملك البدل ولا فرق  
في ذلك بين الملك والوقف ويجب عليه اجر المثل للمدة الماضية والله اعلم فاذا علم هذا اظهر انه لا حاجة الى  
جميع ما في هذا السؤال والحال ما شرحه الله اعلم ((سؤال)) في رجل وقف أولا على نفسه وأولاده الاقلنا  
من أولاده يعني من أولاد الوقف نفسه وعلى اخوته واخواته مدة حياتهم فاذا مات أحد الأولاد ينزل  
أولاده في منزله واذا مات واحد من الاخوة والاخوان يكون راجعا على الأولاد فهل يدخل أولاد الولد  
الذي أخرجه الواقف أولاده في أصل الوقف ويدخلون في لفظ الأولاد ويشملهم حيث كانوا أولاد  
الأولاد أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يدخل ولد الولد الذي أخرجه الواقف في لفظ الأولاد ولا يشملهم وان  
كانوا أولاد الأولاد لان قول الواقف واذا مات واحد من الأولاد ينزل أولاده نزله ومعلوم ان اللف  
واللام في قوله من الأولاد للعهد لا للجنس لان خارج بعض افراد الجنس منه بالاستثناء وهو الولد المستثنى  
فصار للعهد وهو معرفة وحيث أعادها عند قوله واذا مات أحد من الاخوة والاخوان يكون راجعا على  
الأولاد أي المستحقين كان غير ذلك المذكور أولا كافي علم الاصول ان المعرفة اذا أعيدت لا تعدد سواء  
كانت للعهد أو للجنس والله اعلم ((سؤال)) في وقف على فقراء آخر الحرم شرط واقفه ان لا ينفق منه  
الامن لازم آخر المسجد أكثر النهار من الفقراء وبعض الناس لهم شره فحين يسمعون بنفقة غلة الوقف  
يختمون ويطلبون من شيخ الفقراء ان يمتنع آذوه بالاستئذان وتهددهم بالشكاية الى المحاكم  
فيقسم لهم اتقاء شرهم فهل اذا طلب شخص غير ملازم للمكث في المسجد ان يقسم له يجب على الشيخ ان  
لا يعطيه وان ألح عليه في ذلك هل يرفعه الى المحاكم فيقصر عنه عن ايداء الفقراء وعدم مشاركتهم أم كيف  
الحال ((الجواب)) أهل الشر يقصر يد المحاكم ولا يجوز لهم أخذ شيء من الوقف المتعين للفقراء  
الموصوفين بما ذكرنا من شرط الواقف كنص الشارع وحيث منعهم شيخ الفقراء عن تناول ولم يرضوا  
بالحق واتبعوا سيل الضلال برفع أمرهم للمحاكم فيزجروهم عن مزاحمة الفقراء ومشاركتهم ولهم بذلك  
التواب الجزيل والله اعلم ((سؤال)) في بناء على أرض وقف أوصى مالكة بان يوقف على جهة معينة ولم يرد  
آخره لجهة وقف الارض ومات عن غير ذلك فهل يجب تنفيذ هذه الوصية واجراء هذا الوقف أم لا اقتونا  
((الجواب)) لا يجب تنفيذ هذه الوصية وهذا الوقف مختلف في صحته قال المولى الجليل السيد  
عثمان خواجه زاده في مجموعته وقف بناء بدون الارض قال هلال لا يجوز ذلك كافي الظهيرية والنوع الثاني  
من الفصل الثالث من وقف ثمة الفتاوى وفيه هو الصحيح انتهى وقبل ان كان البناء في أرض وقف جاز  
وفي أواخر القسم الثاني من الفصل الاول من الظهيرية وان كان أصل البقعة وقفا على وجه القرية وبني  
عليها او وقف بناء على جهة قرية أخرى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز  
انتهى هذا وقد صححوا قول هلال أولا وقد مواعد الجواز ثانيا به تبين أرجحية عدم الجواز في الصورة  
المذكورة والله اعلم ((سؤال)) في غلة وقف جعلها الواقف أولا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على  
أولاده للذكر مثل حظ الانثيين فان انتقل أحد أولاده عن ولد نصيبه لولده ثم على أولادهم وأولاد  
أولادهم ابداننا سألوا ودائماتنا قبوا الى آخر ما ذكره الواقف فان الواقف عن ثلاثة أبناء ثم مات  
أحدهم عن أولاد ثم مات الثاني عن ابن وبنت فلاشك في كون حصه كل منهما لأولادها بنص الواقف  
فهل اذا مات ابن الابن عن أخيه وعمه تكون حصته لعمه حيث انها تعود الى أصل الوقف لسكون الواقف  
عنها أم الى أخته اقتونا ((الجواب)) حيث مات الواقف عن ثلاثة أبناء كان حصه كل واحد منهم ثلث غلة  
الوقف المذكور وحيث مات أحد أبناء الواقف عن أولاد انتقل نصيبه اليهم يستوي فيه الذكور والانثى  
لان الواقف انما شرط للذكر مثل حظ الانثيين في أولاده خاصة وأما في أولاد أولاده فقد قال فان انتقل

قال العلامة الشيخ محمد قنوي  
أفتدى ومن خطه نقلت وفي البحر  
ناقله من الفتاوى البرهانية الجواز  
وعدمه والقولان معهما فيجوز  
الاقتناء والقضاء باحدهما فتأمل  
وراجعه انتهى أقول وفي شرح  
التنوير للعلاء الفتوى على الصحة  
وعبارته بنى على أرض ثم وقف  
البناء قصد ابدونها ان الارض  
مملوكة لا يبيع وقبل يبيع وعليه  
الفتوى سئل قارئ الهداية عن  
وقف البناء والقرى بلا أرض  
فأجاب الفتوى على صحة ذلك  
ورجحه شارح الوهبانية وأقره  
المصنف معللا بأنه منقول فيه  
نعامل فتبين به الاقتناء في اجابة  
السائلين جواب فصل فراجعه  
((أقول)) هذا السؤال المذكور  
وجوابه كتب لمصلحة رآها الولد  
رحمه الله وكان في دار اشتراها  
محمد أغا بايونان أحد أغوات  
السلطنة العلية على أرض حوش  
قريش خارج السور السلطاني  
والسيد عثمان خواجه زاده يومئذ  
قاضي المدينة المنورة وكان  
اقتضى الاقتناء بهذا القول بعد ان  
اتفق القاضي المزبور والوالد رحمه  
الله على ان المصلحة والخير في  
الفتوى على هذا الوجه فلهذا  
رجح الوالد نعمه الله برجحه قول  
هلال وقد صرح الخير الرملي بأن  
المفتى يفتي بما يقع عنده من  
المصلحة كما هو مبسوط في  
الخبر به فراجعه انتهى محمد أسعد  
كذاها مش الاصل



أحد أولاده عن ولد نصيبه لولده والولد يشمل الذكر والأنثى وحيث مات الابن عن أخت وعن همة فان نصيبه ينتقل الى عمه دون أخته قال في اجابة السائلين فاذا مات أحد منهم عن غير ولد تنتقل حصته للطبقة العليا من أولاد الواقف انتهى والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف أسيا بمنقولة في حال صحته ولم تسجل ولم يستلمها المتولى على الوقف ثم مرض الواقف ومات وقد أوصى بشئ من النقصد يخرج من ثلث ماله فهل يصح الوقف أم لا وإذا لم يصح فهل يخرج الاسباب من الثلث وتكون وصية أيضا أم لا اقتونا ((الجواب)) وقف المنقول انما يصح عند محمد والشرط عنده تسليم الوقف الى المتولى بحيث لم يوجد ذلك لا يصح الوقف ولا يلحق بالثلث بل يكون من جلة الخلف والله أعلم ((سؤال)) في دار موقوفة على جماعة الطبقة العليا فحجب الطبقة السفلى أجراها الناظر عاماه لاليا بأجرة معلومة ووجهة فأت بعض المستحقين قبل مضي المدة بأشهر وبعض أيام فما الحكم في الغلة هل يستحق الورثة نصيب مورثهم كالأأم لا يستحقون شيئا اقتونا ((الجواب)) حيث مات بعض المستحقين قبل مضي المدة بأشهر وبعضهم بأيام يكون ما وجب من الأجرة الى يوم موته ميراثا لورثته بقسم بينهم بالفريضة الشرعية قال في الاسعاف ولومات بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الأجرة يكون ما وجب من الغلة الى ان مات لورثته وما وجب منها بعد الموت لجهات الوقف انتهى وقال في أنفع الوسائل حصة من مات منهم بعد حجب الغلة ميراث لورثته على كتاب الله اقضى من ذلك دينه وأنقذه منه وصاياه وأورث زوجته منه لانه مال قد ملكه قبل ان يموت وأما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من هلك منهم فهي لمن بقي منهم دون من هلك انتهى وكتب المذهب بهذا طائفة وليس في المسئلة اختلاف بين علمائنا رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) فيمن وقف رباطا للسكنى وشرط الواقف ان يقرأ فيه كل يوم جمعة دلائل الخيرات وفي شهر رمضان شمائل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد النبوي بالدرس فهل لهم ان يتوجهوا الى الحج في شعبان من غير ضرورة وهل اذا توجهوا يستحقون الخلاوى أم لا اقتونا ((الجواب)) اما ان شرط الواقف ان من غاب سقط حقه من السكنى والغلة فانه يراعى شرطه والا فان غاب ثلاثة أشهر سقط حقه من السكنى والغلة وان كان لمدة ذهابه وايابه لا داء فرض الحج فانه لا يأخذ المعالوم للمدة ولا يسقط استحقاقه من السكنى كما أفاده في البحر الرائق مطولا والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وقفت دارا لها من جلة ما شرطته ما فضل من الغلة يصرف لأولادها بعد خيرات عيبتها بحري ثوابها لها وكان لها أولاد ذكور وإناث ولم يسبق الاثن الأولاد الاولاد فهل الفاضل يستحقه الفقراء والمساكين دون أولاد الاولاد لعدم ذكرهم أم يستحقه أولاد الاولاد لصيغة الجمع وهل يجوز لأولاد الذكور ان يختصوا بما فضل دون أولاد البنات وهل هو قول صحيح في مذهب الامام الاعظم يجوز العمل به وكذا الاقتناء به وينفذ حكم الحاكم لو حكم به اقتونا ((الجواب)) هذه المسئلة مشهورة وفي غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان في رواية هلال والخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فقي بظاهر الرواية وأخذ كثير برواية هلال والخصاف قال الشيخ عبد البر بن الشحنة في شرح الوهبانية في لفظ الذرية ينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه الاوصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى اذهاهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على اولاد أو اولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السغدري والشيخ الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الرويتين وكذا نقل الخصاف رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد قال واحتج بذلك في كتاب الحجج على مالك وهذا عندنا أحسن والله سبحانه وتعالى أعلم فأتى ينبغي ان تصحح رواية الدخول قطعاً لان فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو خيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قد مناه الله أعلم انتهى وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخرج الى ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوراة فيه بيننا في الدروس



فقال له ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القسدية والحديثة على دنواهم كما اختاره الحصاص فينبغي  
 الافتاء بما اختاره مع التخصيص على اختياره والله الموفق وفي فتاوى الشيخ زين الدين التي التقطها ولده  
 الشيخ أحمد من خط والده المزبور ان اولاد البنات من الذرية على القول الرابع انتهى وبجزمه في الاسعاف  
 بان النسب لولد وولد الولد ابدامتنا سلواذكورا كانوا وانما فاذا علمت ذلك وتحققت قوة روايته هلال  
 والحصاص فلا شبهة انه اذا قضى قاض يراها غير مقاد بدخول اولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث  
 تهررت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهدي في الحاروي والقبية وهو جار على القواعد فقد صرحوا  
 بان قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعده نفيه كذا في الحسرية  
 والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وقعت دارها ومن جملة ما شرطته ان ما فضل من الغلة يصرف لاولادها  
 بعد خبرات عينها يجري ثوابها وكان لها اولاد ذكور واثلاث والا آن موجود اولاد كل منها فهل الفاضل  
 يستحقه الاولاد واولادهم بصيغة الجمع ام للفقراء والمساكين وهل يجوز لاولاد الذكور ان يختصوا  
 بما فضل دون اولاد البنات وهو قول صحيح في مذهب الامام الاعظم يجوز العمل به وكذا الاقام وينفذ  
 حكم الحاكم اذا حكم به ام لا فتونا ((الجواب)) الفاضل من المصنف المعين يصرف على جميع اولاد  
 اولادها عملا بعموم المجاز عند عدم تكرار الاولاد كما صرح به الاصوليون في بحث المجاز ولا يصرف على  
 الفقراء والمساكين ولا يقال ما ذكره الاصوليون في الوصية وهي غير الوقف فان مسائل الوقف  
 مأخوذة من الوصايا واستثمان الكفار كما لا يخفى على الفقيه الماهر ولا يختص به اولاد الذكور لان  
 اصولهم ليسوا باولاد ظهور بل كلهم اولادها كما شرحناه في جواب سابق ومسائل الوقف لا يقضى بها  
 على قول الامام الاعظم قال الشيخ الفاضل قاسم في صحيح القديري قال في منية المفتي ان الفتوى  
 في الوقف على قول الامام ابي يوسف ومحمد ثم ان مشايخ بلخ اختاروا قول ابي يوسف ومشايخ بخارا  
 قول محمد قال في المحيط ومشايخنا اخذوا بقول ابي يوسف نزعيا للناس وقال صاحب الهداية في  
 التبيين ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابي يوسف ومشايخ بخارا اخذوا بقول محمد وبه يفتي ثم قال وقول محمد  
 هو المختار لا فتوى انتهى واما ما ذكره مولانا شيخ الاسلام يحيى افندي بن زكريا في فتاويه بقوله قال  
 شيخ الاسلام سلمه الله تعالى ما ذكره في المحيط الرصوي وفي الوجيز وفي فتح القدير وفي الدرر في تناول لفظ  
 الاولاد غير مكرر لولد الولد غلط صريح ولا بد للتناول من ذكره مكررا كما ذكره في البرازية والخانية تعليق  
 بالمراجعة الى الكتب المعينة والتأمل في الفرق كذا في مجموعة داود زاده انتهى فجاوبه ان صاحب  
 المحيط الرصوي ومن معه اخذوا بقول الاماميين المختار للفتوى في الوقف وان صاحب البرازية ومن معه  
 اخذوا بقول الامام الاعظم فكان لكل وجهة فيما اختاره فعلم ان هذا قول الاماميين المفتي به في الوقف  
 فلا عدول عنه ولا ريب في نفوذ حكم الحاكم به والاقضاء به بل يكون حكما بالقول المفتي به في مذهب الامام  
 الاعظم هذا ما ظهر للفقير بعد التأمل والله الهادي ((سؤال)) في شخص وقف فخلل دارا على نفسه  
 ثم على اولاده ابدامتنا سلواثم على الفقراء وللواقف قرابة عصبية فقراء فهل ينفردون به دون غيرهم  
 من الفقراء فتونا ((الجواب)) في المسئلة تحرير ذكره فخر الدين قاضيان في الفتاوى قال رجل وقف في  
 في صحته أرضا على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف والواي يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر  
 الفقراء باحد شرطين أحدهما ان يصرف البعض اليهم والبعض الى الجانب أو الكل الى ورثة الواقف في  
 بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام يظن الناس انهم وقف عليهم ويرى ان يخذونه ملكا انتهى  
 وبهذا علم انه لا يستحقها القرابة بل هم أولى من غيرهم في صرف البعض اليهم الخ والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل وقف محلا معلوما على نفسه وأولاده ثم بعد ان قرأهم يكون وقفا على الفقراء فانقرض الموقوف  
 عليهم وآل الوقف للفقراء حسبما شرطه الواقف المذكور فهل اذا قرر الحاكم الشرعي شخصا انصرف  
 بتلك الصفة في الحل المذكور بانفراده فقط ينفذ تقريره ويلزم أم يقال انه غير نافذ لانه على جماعة فكيف  
 يختص به واحد فتونا ((الجواب)) حيث قرره نفذ تقريره بخلاف ما اذا اعطاء سنة فان له ان يعطى لغيره  
 في السنة الاخرى كما أفاده في الحاشية البيرية على الاشباه وتقرير الواحد صحيح لان لام التعريف اذا



دخلت على الجمع سلبته معنى الجمعية والبسته معنى الجنسية وقال القاضي أبو زيد ونفر الاسلام اللام اذا دخلت على الفرد والجمع بصير للجنس لانه يتناول الكل بطريق الحقيقة ثم قال مثل يا أيها الذين آمنوا وأطال في شرح المسار وفي هذا كفاية والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف عين مال قدر أربعة آلاف قرش وحكم القاضي بحقه وقفه وشرط ان يستغل المبلغ المعدود ويعامل به على الوجه الشرعي فما حصل من الارباح على الوجه المشروع المباح يصرف الى وظائف قراء أجزاء وغيرهم على ان يعطى لكل واحد من قراء الأجزاء كل يوم قطعة واحدة فاذهب بعض المتولين المأضين غالب المال وبقي منه القدر اليسير فهل يستحق أهل الأجزاء وغيرهم من مريحة هذا المال الباقي اليسير أم يتم به أصل المال تكرب الوقف لا يستحقون الا بعد عمارته ورجوعه الى أصله أم يدفع اليهم ولو أدى الى نقصه أيضا اقتونا مأجورين ((الجواب)) أعلم اني تتبعت هذه المسئلة فلم أر من تعرض لها الا المرحوم المولى أبو السعود بن محمد العمادى مفتى السلطنة العلية العثمانية في فتاويه التركبة على سؤال متضمن معنى هذا السؤال بما معناه انهم لا يستحقون شيئا ولا يعطى لهم حتى تكمل رتبة الوقف وهى أربعة آلاف قرش ويعطى لكل واحد من القراء قطعة من معاملة زمن الواقف بحسابه ولا يعطى له قطعة من هذه القطع التى بايدى الناس اليوم من المعاملة كما أفتى به العلامة الخافى المصرى والخير الرملى وولى الله شيخنا محمد صالح قاضى زاده والقاضى أحمد الخرنجى المديان الخفيون والعلامة الشيخ ياسين الخليلي ثم المدنى الشافعى رحمهم الله تعالى ((سؤال)) في رجل متول على وقف فعزل من غير خيانة فطلب مستحقو الوقف محاسبته فرضى بان يكون ذلك بين يدي القاضى فنصبوا وكيلًا محاسبًا ومعهما كاتب من جانب القاضى فظهر للناظر نحو أربعين قرشا بعضها للعمارة وبعضها للمستحقين فهل للناظر والمستحقين ان يقبلا واقول البنائين اذا اخبروا بذلك أم لا بد من الكشف اقتونا ((الجواب)) الاتفاق على الوقف للسمرة من مال المتولى لا يكون من قبيل الاستدانة وله الرجوع بما انفق على الوقف وكذا ما أنفقه على المستحقين له الرجوع به كما صرح به فى البحر الرائق فاذا كان مأذونا له شرعا كيف لا يقبلونه ويحتاج الى النظر فى البناء والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبل أى وقف مالىة له ووكل اخاه على ذلك السيل والمسبل المذكور بنتان فهلكت واحدة منهما وسبلت لها سبيلا كذلك ووكلت عليها عمها وكيل سبل أيها ثم هلك العم المذكور وادعى ولده ان أباه نصبه وصيا للسيل المذكور من غير بينة معه على ذلك فإرادت بنت الواقف المذكور منعه عن وقف أبيها ووقف أختها فهل تسمع دعواها ولها منعه أم لا اقتونا ((الجواب)) ان أقام الابن المذكور بيدة ان أباه أقامه متوليا على الوقفين قبلت ولا عبرة بكلامه المجرد عن البينة العادلة والارفع الامر للحاكم الشرعى فيقيم القوي الامين على الوقف والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فى امرأة لها أخت حرة وماتت وأختها عمال نخل وبيوتها وصراؤها وقفت ذلك المال على اخوتها حرمانا لا ختمان الصروهى عقيم محتلة العقل اقتونا ((الجواب)) ان ثبت كونها وقفت وهى محتلة العقل لانهم ما تقول فتصرفها غير صحيح والوقف باطل واذا وقفت حال افاقم او هى نفهم ما تقول فالوقف صحيح حيث لم تكن فى مرض الموت والله أعلم ((سؤال)) فى الصورة المشروحة وأوقفت ذلك المال على اخوتها فباعوا من الوقف فهل يصح لا ختمان أمها استحقاق فيما عهده اقتونا ((الجواب)) ان لم يحكم بحقه الوقف فباعت اخوتها ونفذ البيع قاض صح ولاخت لام السادس والا فالباع فاسد عند الامام أبي يوسف وعليه الفتوى وان كان الوقف محكوما به لا يجوز بيعه بالاجماع ويجب رده والله أعلم ((سؤال)) فى رجل وقف ماله على نفسه ثم على أولاده ذكرًا وانثى كذلك كرم مثل حظ الاثني عشر ذكرا ونثية المنتسبة الى صلب الواقف وليس لذرية الاجانب شئ فترج وولد أخى الواقف بنت الواقف فأتى بالولد فهل يدخلون فى الوقف قبل انقراض من ذكر وهل ينسبون الى صلب الواقف أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يدخل أولاد ابن أخى الواقف فى الوقف ولا ينسبون الى صلب الواقف وأما دخولهم بعد انقراض من ذكر فذلك موقوف على العلم بشرائط الواقف ولم نعلم ذلك مما استلنا عنه والحال ما ذكر والله أعلم ((سؤال))



في رجل وقف وعمر ما هو داخل في حكم الاستحقاق القطعتين المذكورتين من حدود رسوم ومساكن  
ومرافق وغير ذلك وقف جميع ما ذكر وبين وفصل وعين أعلاه على أولاده الأشقاء وهم شهاب الدين أحمد  
والسراج ومحمد ثم على أولادهم وأولاد أولادهم المذكورين أماداموا وتناسوا والذكور دون الإناث  
الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فمن مات عن ولد ذكر كان نصيبه له ومن مات عن غير ولد كان نصيبه  
للمستحقين المذكورين على الحكم المشروح فإذا انقرض المذكورون بغير أولادهم المذكورين  
آخروهم وأبادهم الموت ولم يبق منهم أحد والعياذ بالله تعالى كان الوقف المذكور على من سـ يوجد من  
أولاد البنات من نسل الواقف والموقوف عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن تعذر وجود أحد ممن ذكر  
من نسل الإناث وأبادهم الموت كان الوقف راجعا على من سـ يوجد من عتقاء الواقف أو من عتقاء  
الموقوف عليهم فهل والحالة هذه إذا انقرض الأولاد المذكورون وأولادهم ولم يبق الأولاد الإناث رهم  
في طبقة واحدة كيف يقسم بينهم ((الجواب)) اعلم أن شرط الواقف كنص الشارع في مفاهيم الشروط  
وقوله فإذا انقرض المذكورون بغير أولادهم المذكورين كان الوقف المذكور راجعا على من سـ يوجد  
من أولاد الإناث من نسل الواقف والموقوف عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين الخ فيبدأن أولاد الإناث  
لا يعتبر فيهم قرب الدرجة إلى الميت بل انما يعتبر بعد الانتساب إلى الميت من جهة الإناث ووصف  
الذكورة والاثوثة فيستحق كل ذكر ضعف ما تستحقه الأنثى منهم سواء اتحدت طبقتهم أو اختلفت وحيث  
اتحدت طبقتهم كما شرح فانه يقسم بينهم ربع الوقف للذكر مثل حظ الأنثيين والحال ما شرح والله أعلم  
((سؤال)) في امرأة وقفت فرنا لها بهذا اللفظ الآتي وهو أشأت الواقفة المذكورة وقفها هذا أولا على  
نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على ما يفضل فيه فالنصف من القرن وقف على كل من الأخوين الشقيقين  
هما محمد وأحمد ابنا المرحوم عبد المعطي القديمي على أن يقررا على قبرها في كل يوم ما يسر من القرآن  
العظيم وذلك سوية بينهما ومن مات منهما عن غير ولد ولا ولد انتقل نصيبه لأخيه ثم من بعدهما على  
أولادهما وذريتهما ونسلهما على الدوام والاستمرار وعلى أن النصف الثاني وقف على كل من بنتي أختها  
صالحة وسعيدة بنتي حسن الخانوقى بالسوية بينهما ثم من بعدهما على أولادهما ثم على أولاد أولادهما  
وذريتهم ونسلهم على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد  
ولده وإن أسفل ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته وهكذا  
يجرى الحال على الدوام والاستمرار فإذا ماتوا أجمعون عن آخرهم يكون القرن وقفًا على مصالح المسجد  
الحرام وعلى أن النظر في ذلك لا يرشد فالأرشد من الموقوف عليهم إلى آخر الشروط المعتادة فانتقل أحد  
المذكورين عن غير أولاد ثم انتقل كل من صالحة وسعيدة عن أولاده ثم مات محمد القديمي عن غير أولاد  
فتقرر ابن أخيه من أبيه في قراءة الحزب المذكور على القبر من ولى الأصل أيده الله تعالى والحال أن  
النظر لأحد أولاد صالحة المذكورة لثبوت ريشته على غيره من المستحقين وقد عين الناظر المذكور  
للقراءة المزبورة بعض المستحقين للوقف وقرره أيضا في ذلك وهو من المستحقين ذلك حسا ومعنى فهل يصح  
تقرير ولى الأمر لابن أخى الميت ويصادف محلا أولا يصح لكونه لا يصح تقرير الناظر العام مع وجود الناظر  
الخاص الذى هو من الموقوف عليهم ولكون ابن أخى الميت المذكور أجنبيا عن الوقف والحالة ما ذكر  
اقتونا ((الجواب)) نعم يصح تقرير ولى التقرير لابن أخى الميت ويصادف محلا لأن تقرير الوظائف  
للقاضى لا للمتولى الذى لم شرط له الواقف قال فى البحر فى الصغرى إذا مات المتولى والواقف حى فالرأى  
فى نصب قيم آخر إلى الواقف لا إلى القاضى فإذا كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضى فإن لم يكن  
أوصى إلى أحد فالرأى فى ذلك إلى القاضى انتهى أفاد أن ولاية القاضى متأخرة عن الشروط له ووصيه كما  
في الخبرية ثم قال وأفتى الشيخ قاسم أنه لو شرط التقرير للناظر ليس لغيره ولاية ذلك ولو كان قاضيا انتهى  
وهذا يفيد أن قولهم الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة مفيد بما إذا شرط الواقف التقرير للناظر  
وأما عند عدمه كفى هذا السؤال فالتقرير للقاضى ولى الأمر المأذون له من مولانا السلطان أيده الله  
تعالى كلقاضى والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فى الوقف إذا كان على أولاد الواقف وهم فلاق



وفلان وفلان ثم على أولادهم الذكور أبدا ما تناسلوا الذكور دون الإناث الطبقة العليا تحجب الطبقة  
السفلى من مات عن ولد ذكور كان نصيبه له ومن مات عن غير ولد ذكور كان نصيبه للمستحقين المذكورين  
على الحكم المشروح فإذا انقرض المذكورون بغير أولادهم الذكور كان الوقف راجعا إلى من سيوجد  
من أولاد الإناث من نسل الواقف الموقوف عليهم للذكور مثل حظ الانثيين إلى آخر ما ذكره الواقف  
فهل إذا آل الوقف إلى أولاد الإناث وكان ذكوران وانثيان في طبقة واحدة وثلاثة ذكور وثلاث  
إناث في طبقة تلي هذه ما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) حيث لم يبق من ذكور أولاد الواقف أحد  
وآل الوقف إلى أولاد الإناث وقد شرط في وقفه بقوله كان الوقف على من سيوجد من أولاد الإناث من  
نسل الواقف الموقوف عليهم للذكور مثل حظ الانثيين من غير ذكر طبقات ولا ترتيب بطون ودرجات كان  
استحقاق الوقف لجميع من ينسب إلى الواقف من أولاد الإناث من غير نظر إلى ترتيب الدرجات وعمل  
الطبقات فيكون كأنهم في رتبة واحدة للذكور مثل حظ الانثيين فتصح المسئلة من سبعة عشر سهما لكل  
ذكر منهم جزآن ولكل أنثى جزء واحد لا تناعدناهم في تعيين الرجال فريقتهم ستة لهم اثنا عشر جزآن  
والإناث خمسة لهن خمسة وذلك من غير خلاف بين العلماء رحمهم الله تعالى لأن شرط الواقف كنص الشارع  
والله أعلم ((سؤال)) في غلة وقف صورة صكة أنشأ الواقف وقفه المذكور أولا على نفسه مدة حياته ثم من  
بعده على أولاده للذكور مثل حظ الانثيين فإن انتقل أحد أولاده عن ولد فنصيبه لولده ثم من بعدهم  
على أولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا وادعائهم ما تعاقبوا ثم من بعدهم على كذا وكذا انتهى فبات  
الوقف عن ثلاثة أبناء أحدهم مصطفى ومحمد فلا شئان غلته تكون أثلاثا بينهم ثم مات أحد عن ابن وبنت  
فهل إذا مات هذا الابن من غير ولد ترجع حصته إلى أصل الوقف وإن سكنت الواقف عنها أم إلى أخته  
ويفرض أن أحد لم يمت إلا عن بنته المزبورة حيث أن الولد يشمل الذكور والأنثى والجمع والأفراد ولعدم  
تصريح الواقف عن حصة من مات عن غير ولد يبنوا ((الجواب)) تنتقل حصة ابن أحد لأصحاب الطبقة  
العليا ولا ترجع إلى أصل الوقف ولا إلى أخته ولا يقال أنه يفرض أن أحد لم يمت إلا عن بنت لأن وجوده  
كان وقوعيا فكيف يفرض عدمه لأن الواقف جعل وقفه لأهل الطبقة العليا وانما جعل لبنت الابن  
حصة من استحقاق أبيها المبت لم يجعل لها حصة من جهة أخرى قال في إجابة السائلين وسئل عن العلامة  
الحافوني عن وقف وقف على أولاده ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد  
نسل على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولدا وان سفل انتقل نصيبه إليه وسكت عن حصة من مات عن  
غير ولد فهل إذا مات أحد عن غير ولد انتقل حصته للطبقة العليا من أولاد الواقف عملا بقوله طبقة بعد  
طبقة الخ فاجاب عنه بقوله فإذا مات أحد عن غير ولد تنتقل حصته للطبقة العليا من أولاد الواقف لأنه  
وقف وقفه على أولاده ثم على أولادهم الخ وسئل أيضا الملا محمد عاشق بن عمر المدني رحمه الله ما قولكم في  
رجل وقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده فإن انتقل أحد أولاده عن ولد فنصيبه لولده  
ثم من بعدهم على أولادهم وعقبهم ونسلهم فبات الواقف عن ثلاثة أولاد من الذكور وبنتين فبات  
من الذكور وبنت واحدة عن أولاد فهل إذا مات أحد أولاد الأولاد عن غير ولد تكون حصته لمن في  
درجته أم إلى الطبقة العليا لسكون الواقف عنها أم لا اقتونا فاجاب حيث مات الواقف عن خمسة أولاد  
كانت غلة الوقف بينهم سويًا وحيث مات بعض أولاد الواقف عن أولاد انتقل حصة أبيهم إليهم عملا بقول  
الواقف من مات عن ولد تنتقل حصته لولده وحيث مات بعض أولاد أولاد الواقف عن غير ولد فخسته  
تعود إلى الطبقة العليا لمن في درجته لسكون الواقف عنها والله أعلم وهذا شاهدان عدلان لا انتقال  
حصة ابن أحد لأهل الطبقة العليا وقد تأملت السؤال مليا وكذلك بطون الكتب المعتمدة كالاسعاف  
وأنفع الوسائل وشرح التنوير للعلائي وغيرها وقد سبق مني فيما مضى مطالبات وتأمل في ذلك وبالله  
أحسنسب فيما كتبت وهو حسبي ونعم الوكيل ((سؤال)) في غلة وقف جعلها الواقف أولا على نفسه  
مدة حياته ثم من بعده على أولاده للذكور مثل حظ الانثيين فإن انتقل أحد أولاده عن ولد فنصيبه لولده  
ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا وادعائهم ما تعاقبوا ثم من بعدهم يرجع الوقف



المذكور الى اولاد أخوته وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا وادعائهم ما تقبوا فإذا انقضوا وأبادهم الموت عن آخرهم رجع الوقف الى عماره العين الزرقاء من قبالة المدينة وشرط الواقف شروطا أكد العمل بها منها ان يكون النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده للارشاد فالارشاد منهم فإذا انتقل الوقف الى عماره العين الزرقاء كان النظر لناظر العين المذكورة ومنها ان ناظر وقفه المذكور يصرف الى مستولدة الواقف المذكور حليمة بنت عبد الله الحبشية من مغل الوقف المذكور في كل عام ستمائة محاق مدة حياتها وان يصرف الى أولاد فاطمة بنته في كل عام من مغل الوقف المذكور نصف - هم مدة حياتهم وان ناظر وقفه لا يصرفه من مغل الحوش ونصف مغل الدوار الا بعد عماره الحوش المذكور فإذا تمت العماره يصرفه على المستحقين للذكر مثل حظ الانثيين هذه عبارة الواقف فوات الواقف عن ثلاثة أبناء من الذكور ثم مات أحدهم عن ابن وبنت ثم مات أحدهم عن ستة أولاد فلا شئ ان حصه كل منهما لا ولادته نص الواقف فهل اذا مات أحد من أولاد الانثيين تكون حصته لعمه لقول الواقف ثم من بعدهم فهل يفهم من ذلك ترتيب الطبقات أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم أولا ان كلمة العلماء اتفقت على ان شرط الواقف كنص الشارع وعلى انه لا بد من المطابقة بين السؤال ومسئلة الكتاب المسندل بها للجواب اذا علم هذا بقول هذا الواقف جعل نفسه طبقة وجعل أولاده طبقة وجعل أولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا بالسوية وشرط في خصوص أولاده شرطين أحدهما ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين والثاني ان من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ثم قال في آخره تقريرا لقوله ثم من بعده على أولاده للذكر مثل حظ الانثيين انهم لا يستحقون شيئا مما ذكر الا بعد نعيم - ير الحوش المذكور بقوله وان ناظر وقفه لا يصرف من مغل الحوش ونصف مغل الدوار وهو اسم بستان الا بعد عماره الحوش المذكور فإذا تمت العماره يصرف للمستحقين أي وهم أولاده للذكر مثل حظ الانثيين فكان شرطنا ثالثا في أولادهم بانهم لا يستحقون من الغلة المذكورة الا بعد نعيم الحوش فثبت مات أحد أولاده عن ابن وبنت تصرف حصته لهما بالسوية ثم يموت الآخر عن ستة أولاد تصرف حصته لأولاده أيضا بالسوية ويموت أحد أولاد الأولاد تنتقل حصته للطبقة العليا وهو العلم دون اخوة الميت لان الواقف اغنا جعل وقفه بعد ولادته خاصة وانما جعل حصه من مات منهم لا ولادته فتقسم حصته على عدد رؤسهم ولا يعطى لهم غير ذلك لانه لم يجعل لهم حصه من مات منهم بل سكت عنه فيصرف للطبقة العليا قال في اجابة السائلين وسئل يعني العلامة الحافقي فيمن وقف وقفا على أولاده ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا ولدا وان سفل ينتقل نصيبه اليه وسكت عن حصه من يموت عن غير ولد هل اذا مات أحد عن غير ولد تنتقل حصته للطبقة العليا من أولاد الواقف عملا بقوله طبقة بعد طبقة أو للطبقتين جميعا الخ احاب عنه بقوله واذا مات أحد عن غير ولد تنتقل حصته للطبقة العليا من أولاد الواقف لانه وقف وقفه أولا على أولاده ثم على أولادهم الخ وسئل العلامة محمد عاشق بن هرا المدي بما صورته ما قولكم في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده فان انتقل أحد أولاده عن ولد فنصيبه لولده ثم من بعدهم على أولادهم وعقبهم ونسلهم فوات الواقف عن ثلاثة أولاد من الذكور وبنتين فوات اثنان من الذكور وبنت واحدة عن أولاد فهل اذا مات أحد أولاد الأولاد عن غير ولد تكون حصته لمن في درجته أم الى الطبقة العليا لسكون الواقف عنها أم لا اقتونا أجاب حيث مات الواقف عن خمسة أولاد كانت غلة الوقف بينهم سويًا وحيث مات به نص أولاد الواقف عن أولاد انتقل حصه إليهم - هم اليهم عملا بقول الواقف من مات عن ولد تنتقل حصته لولده وحيث مات بعض أولاد الأولاد عن غير ولد فنصيبه يعود الى الطبقة العليا لمن في درجته لسكون الواقف عنها والله أعلم وهذا شاهدان عدلان أفصحاً بأنه اذا مات أحد أولاد البنين تكون حصته لعمه لانه هو الطبقة العليا ولا شئ في ان لا فرق بين الواحد والجمع وكذا يعتبر ترتيب الطبقات كما يفهم من الخبرية أيضا ويشهد له ما في الاسعاف وافيح الوسائل وغيرها عند التأمل لمن اراد توضيح الحق في المسئلة وبالله احتسبت فيما كتبت وبه استعنت فيما أنبت وهو حسبي ونعم الوكيل ((سؤال)) رفع من النائب



صورته ما قولكم في غلة وقف جعلها الواقف اولاد على نفسه ثم من بعده على اولاد كرمثل حظ الاثنين فان انتقل احد اولاده عن ولد فنصيبه لولده ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ابداماتنا سلوا الخ فهل اذا مات أحد أولاد أولاده يرجع نصيبه الى اخوته حصرا نصيب والده في الباقي ولو واحد الصدقة عليه أم يعود الى الطبقة العليا اقنونا ((الجواب)) حيث شرط الواقف ريع وقفه لنفسه ثم على أولاده جعل أولاده طبقة مستقلة ثم بقوله على ان من مات منهم من ولد تنتقل حصته لولده فان أحد أولاده عن ولد ين انتقلت حصته اليهما ولم يبق له حصه بنص الواقف على انتقالها الى أولاد الميت ثم اذا مات احد ولدى الولد من غير ولد تنتقل حصته للطبقة العليا الى اخيه لان الواقف لم يجعل له حصه من غير جهة أبيه وقد علم ان يموت الاب لم يبق له حصه لان حصته قد عادت لولديه فاعطاه الاخ الحصه المستقلة اليه من أبيه لاخيه زيادة على شرط الواقف وذلك لوجه له والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم على أولاده على ان من مات منهم ينتقل نصيبه لولده ثم على أولادهم وأولاد أولادهم الخ مات أحد الأولاد من أولاد فانتقلت حصته لولاده ثم مات أحد أولاد الأولاد وقد أفدت ثم يرجع حصته للطبقة العليا ولم تردوه لاخوته مع قولكم ان من مات من أهل الطبقة العليا من غير ولد يرجع نصيبه لاخوته وما وجه الفرق اقنونا ((الجواب)) انما يرجع نصيب من مات من أهل الطبقة العليا من غير ولد لاخوته لانه موقوف عليهم فلا يتعداهم وأما نصيب من مات من أولاد الأولاد فانه لو أعطى نصيبه لاخوته طردا للباب لكان ذلك مخالفا للشرع فانه قد صرح في التلويح ونقله عنه العلامة ابن نجيم في شرح المنار بقوله وما أجمع عليه أهل النظر من ان دوران الشيء مع الشيء ان يكون المدار علة للدائر فانما هو في الاحكام العقلية لانها لا تختلف باختلاف الاحوال بخلاف الاحكام الشرعية المبينة على المصالح فلا بد من بيان علمها من مناسبة أو اعتبار من الشارع اذ في القول بالطرد فتح لباب الجهل والتصرف في الشرع انتهى وأما رد لاهل الطبقة العليا فانه لا يوجب الحكم بالطرد الممنوع بل يعطى للموقوف عليهم واولاد الاولاد قد استوفوا حصتهم من آباءهم ولم يشترط لهم الواقف شيئا من اخوتهم أو من ذوى طبقتهم فلذا لا يعطون من ذلك وليس في شرط الواقف الذي هو كنص الشارع مناسبة واعتبار نصا ولا اشارة ولا دلالة ولا اقتضاء لرد عليهم بل بطريق الطرد وقد علم ان الحكم الطرد مطرود في الاحكام الشرعية دون العقلية فلهذا تساق الرافضة دمرهم الله تعالى بمسئلة الطرد العقلي فقالوا ينقل الاموات من موضع الى موضع حتى اعتقد كثير من ضعفاء الطلبة لقصور فهمهم عن خباياهم المدسوسة فيها لان قصدهم بذلك نقل الشيخين الاكبرين من الجرة المطهرة وحاشا لله تعالى ان يعتقد سني صحيح العقيدة ذلك نعوذ بالله منه لانه لم يثبت فيه سمع وقد قال صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا أي في ديننا ما ليس منه أي من الكتاب والسنة ما هو عاضده فهو رد أي مردود على فاعله ومعتقده لبطالانه فلذا قال الامام أحمد هذا الحديث ثلاث العلم والله الهادي الى الطريق المستقيم ((سؤال)) في وقفية صورة سكها انشا الواقف المذكور وقفه أولا على أولاده الذكور والاناثا للذكور مثل حظ الاثنين والطبقة العليا لا تحجب الطبقة السفلى وليس لاولاد الاناث دخول في الوقف الا ان يكون ليس لهم ما يقتاتون به فيعين لهم ما كان لو اذنتهم الى مدة الاكتساب وعلى ان الناظر على الوقف الا ان يذكره يوجب الوقف المذكور في كل عام باجرة المثل وسعر الوقت ويصرفه الناظر على الوجه المشروح ويصرفه على أولاده وأولاد أولاده ابداماتنا سلوا ودائما ما تعاقبوا نسله بعد نسل وفرع بعد أصل وعقب بعد عقب ويطنا بعد بطن بالشرط المذكور ثم ان الواقف شرط شروطا منها ان نصف الدار التي من جملة الاوقاف المذكورة تكون سكالا اسكانا لولده محمد صالح الناظر ولو الله المدعوة خديجة مدة حياتهما لا تؤخذ منهما أجرة فهل قوله في الاثناء نسل بعد نسل وفرعا بعد أصل وعقب بعد عقب ويطنا بعد بطن يكون شرطا آخر من الواقف نامخا للاول وهو قوله الطبقة العليا لا تحجب الطبقة السفلى ويكون الوقف حينئذ مباحا لاوهل يموت خديجة والدة الناظر الخ المشروط لها سكن ربع الدار ينقطع استحقاقها من السكن ويرجع الى الوقف أم لا وفي قوله وليس لاولاد الاناث دخول في الوقف الا ان يكون ليس لهم ما يقتاتون به فيعطى لهم ما كان لو اذنتهم الى مدة



الاكتساب هل اعطاء اولاد الاناث ما كان لو الدتمهم مع القيد المذكور يكون مع الطبقة العليا أم لا  
 يأخذون ما كان لو الدتمهم الا بعد انقراض الطبقة العليا ولا يستحقون الا بالقيد المذكور اقتونا  
 ((الجواب)) قول الواقفين نسلا بعد نسل الخ ليس مرادهم منه ترتيب الطبقات بل مرادهم استمرار  
 الوقف ودوامه زمنا بعد زمن مادام نسله موجودا يرشد الى ذلك قوله بالشرط المذكور أي اولا فلا يكون  
 حينئذ تامخالا للاول وانما اراد به ما ذكرناه ويموت خديجة تعود حصتها للوقف لانه لم يشترط بان من مات  
 منهم ما يكون حصته للاخر بل سكت فيعود للوقف لانه شارك الطبقات ويستحق الفقير العاجز من اولاد  
 البنات حصته أمه مطلقا من غير قيد بطبقة اذ الواقف لم يقيد به ولم يشاركه اهل الطبقة العليا بل المفهوم  
 انه مقيد بموت امه فيعطى له حصتها وهذا هو المفهوم من شرط الواقف الذي يجب اتباع مفاهيمه كنص  
 الشارع والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف وقفا وعين صرف غلته الى جهة معينة بعد تعيين شيء للناظر  
 معين ثم انه تعذر صرف غلته الى الجهة المذكورة اما لانقراض مستحقها او سبب آخر فهل هذه الغلة  
 تصرف للفقراء وهل للمساكين الشرعي ان يعين بعض الفقراء لصرف تلك الغلة أم كيف الحال اقتونا  
 ((الجواب)) نعم تصرف الغلة المذكورة للفقراء فاذا أعطى القاضي فقيرا من الفقراء لا يكون ذلك حكما  
 له بالحق حتى كان له ان يعطيها لغيره كما صرح به في جامع الفصولين ونقله أيضا عنه في الاشباه وقال شيخنا  
 ابراهيم يري في حاشيته وهو مقيد بغير ما اذا جعله القاضي رتبة له أو كان من فقراء القرابة وحكم له به انتهى  
 وبه علم انه ان قرره القاضي في شيء من الغلة يكون حقه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له مال وقفه بحجة  
 ناطقة على اولاده ثم اولادهم أبدا ما تناسلوا وادعاء ما تعاقبوا قضى على هذا مدة من الزمان فادعى رجل  
 ان الوقف لجده وانه أحق به وله ابن عم فادعى الاخر انه واضع اليد على بعض من الوقف المذكور في  
 الجسة فادعى من يسهه أكثر الوقف انه له وانه من اولاد الواقف وعدا أجسادهم حتى وصل الى الواقف  
 فطلب منه بينة على ذلك فلم يجد قبل منه اليمين ان هذا حق فحلف له بالله العظيم ان عدى على  
 جدي لا تجبه ولا لك ارض فيه وبعد هذا أراد المطالب ان يضع يده على الوقف فرفعه الى رجل من المسلمين  
 فحضر عنده وجعل له ما حكما فادعى ولد العم الذي لم يعد انه ثابت اليد على الربع في بلاد من الموقوفة  
 مدة من الزمان وأقام على هذا بينة بوضع اليد فهل تجوز تلك البينة ويحكم بوضع اليد على الوقف  
 المذكور في الجسة المزبورة أو بعد قبول يمينه من المدرج الى جده بالجسة المذكورة وهل يستحق من حلف  
 العم المذكور في بلاد من الموقوفة انه اشترى نصفها من حرمة من ذرية الواقف فطالبه صاحب الوقف  
 بالجسة التي في يده فطلب منه شهودا فلم يجد فوجب له يمين على الشركة المشتريين فحلف منهم ثلاثة وبقي  
 سبعة عشر نكلوا عن اليمين فهل يستحق حقهم المدرج الى جده بالجسة المذكورة وهل يستحق من حلف  
 حصته من المشتري أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم أولا ان قول الواقف على اولاده أولا ثم على اولادهم  
 أبدا ما تناسلوا الخ صريح في أن الطبقة العليا من اولاد الواقف يختصون بربع الوقف لا يشاركهم  
 فيه أحد وامان بعدها من الطبقات فانهم يشاركون في ربع الوقف بالسوية وان بلغ اولادهم مائة  
 أو أكثر لا فرق فيهم بين صغير وكبير وليس لاحد منهم ان يقول لي الربع أو غير ذلك اذا علم هذا نقول  
 ان كل من أثبت ان الواقف جده استحق في الوقف سهما واحدا كما ذكرنا ووضع اليد على بعض الوقف  
 بلا وجه شرعي ظلم بل المتولى عليه وهو الناظر هو الذي يتولى أمر الوقف واصلاحه ويقسم الغلة بعدد  
 رؤس المستحقين وأيضا وضع اليد على أكثر الوقف بغير وجه شرعي ظلم والله أعلم ((سؤال)) في دار  
 موقوفة على سكنى جماعة معينين طبقة بعد طبقة فهل اذا سكنها أجنبي من غير من له السكنى سنين  
 عديدة يجب عليه أن يسلم أجرة المثل أم لا وهل اذا أخذت منه ترصد لعمارة الوقف ان لم يكن خرابا وان  
 كان خرابا يعمر به في الحال أم لا اقتونا ((الجواب)) الساكن في دار الوقف بغير وجه شرعي يجب عليه  
 أجر المثل لجميع المدة التي سكنها ويحرم عليه أن يسكنها ويجب عليه شرعا ان يخرج منها اذا سكنها  
 غصب محرم باجتماع الأئمة بل باجتماع الامة بل باجتماع الامم ولا يجوز لمستحق الوقف أخذ شيء من هذه  
 الاجرة بل ترصد له عميره في ثاني حال ان كان عامرا وتعمر به حال ان كان مستريلا ان حقه في السكنى



لا في الغلة وهذا حكم ضمان الغصب بل صرح علماؤنا انه لا يصح ابراء المستحقين من أجرة المثل اذ هي ثابتة في ذمة الساكن ولا يملك أحد ما في ذمته حتى يصح ابرأؤه ولان الوقف قد يطرأ عليه ما هو مقدم عليه كإعمارة فابراؤه باطل كافي الخيرية وقوله لانه قد يطرأ عليه الخ هذا يفرض كونه يستحق الغلة وفي مسكننا ليس لهم الغلة بل استحقاقهم في السكنى وهذا ابراء العنان والافلايكة أحد ما بذمة الآخر لان ما في الذمة وصف كما هو معلوم وبه علم ان جزاء الضمان لا يملكه المستحقون وان شرط اهم الغلة بل يجب صرفه على احياء الوقف فقط والله أعلم ((سؤال)) في وقف وقفه الشيخ محمد أن الله من قبيلة القويين قبيلة ادبكرات شيخ بلاد تنبكت من بلاد المسوفيين جعل مصرفه لمعينين فاذا انقرضوا سار ذلك موقوفاً على الفقراء والمساكين الواردين من قبيلة الواقف المذكور المقيمين بالطرمين الشريفين وواقف ثان يدعى تناقش بن عثمان المسوفي جعل مصرفه لطائفة المسافة المقيمين بالمدينة المنورة الرجال والنساء والصغير والكبير في ذلك بالسوية ثم على فقراء التكاثر ثم على فقراء المغاربة ثم على الفقراء والمساكين المجاورين بالمدينة المنورة وواقف ثالث يدعى عبد الرحمن بن أبي القاسم التكروري جعل مصرف ثلثه على شخص معين وأولاده وباقيه على المسافة وأولادهم الذكر والانثى بالسوية وقال اذا مات المعين وأولاده ولم يبق منهم أحد ما الى المسافة كذلك وقد انقرض المعين وأولاده جميعا وعاد للمسافة وقال الواقف فاذا لم يوجد أحد من المسافة عاد للتكاثر كذلك ثم على الفقراء المقيمين بالمدينة المنورة وواقفة رابعة يدعى حفصة بنت الشيخ محمد التكروري وقفت بعضه على المسافة وأولادهم وبعضه على معينين وقد انقرضوا عاد الجميع للمسافة وأولادهم ثم على التكاثر المجاورين بالمدينة المنورة وأولادهم ثم على فقراء المدينة وواقفة خامسة يدعى خديجة بنت محمد بن عمر المسوفية وجعلت مصرفه لطائفة المسوفيين قلوا أو أكثر وامن مات منهم عن ولد أو ولد ولد فخصته لولده أو ولد ولده والا عاد الى أهل الوقف فهل اذا وجد أحد ممن ولد بمسوف وقدم المدينة وآخر ممن ولد بالمدينة وقد جاء آبائهم من مسوف هل يشتركون بالسوية أم لا وهل للفلايين والتكاثر دخل مع وجود المسوفيين أم لا أقولنا ((الجواب)) اعلم هذا الله تعالى ان ههنا أوقاف اختلفت شروطها كما سأبينه لك بتوفيق الله تعالى فاني قد نظرت الى الجهة الجامعة لصور الاوقاف الخمسة فتأملتها واحدة بعد واحدة فاذا شرطها كما هو مشروح في السؤال ذكر أو لاجبة وقف الشيخ محمد أن الله من قبيلة القويين قبيلة ادبكرات شيخ بلاد تنبكت من بلاد المسوفيين جعل مصرفه لآناس معينين الى آخره وقد انقرضوا ثم آل الوقف الى الفقراء والمساكين الواردين من قبيلة الواقف المقيمين بالطرمين الشريفين ولم يذكر غير ذلك فان وجد أحد في الحرم الشريفين من القبيلة المذكورة فهو لهم والافهول الفقراء مطلقا على قول أبي يوسف المفتي به في الوقف لا يختص بنوع من الفقراء ثم ذكر ثانيا وقف تناقش ابن عثمان المسوفي عين مصرفه لطائفة المسوفيين المقيمين بالمدينة المنورة الرجال والنساء الخ ثم على الفقراء والمساكين المجاورين بالمدينة المنورة فهذا يصرف على المسوفيين كما ذكر ولا شيء للتكاثر حيث لم يذكرهم ثم ذكر ثالثا وقف عبد الرحمن بن أبي القاسم التكروري وجعل مصرف ثلثه على رجل معين وأولاده وباقيه على المسافة وقدمات المعين فيرد جميع الوقف على المسافة وأولادهم كما شرط الواقف وحيث وجد في المدينة المنورة أحد من المسافة وأولادهم فانه لا يصرف منه للتكاثر شيء لانه لم يذكرهم أيضا ثم ذكر رابعا وقف حفصة بنت الشيخ محمد التكروري وقفت بعضه على المسافة وأولادهم وبعضه على معينين وقد انقرضوا عاد جميع الوقف على المسافة وأولادهم كما شرطت الواقفة ثم قالت على التكاثر وحيث كانت المسافة وأولادهم موجودين لا شيء للتكاثر ثم ذكر واقفة خامسة هي خديجة بنت محمد بن عمر المسوفية وشرطت وقفها للمسوفيين قلوا أو أكثر وامن مات واحد منهم عن ولد أو ولد ولد فخصته لولده أو ولد ولده اذا علم هذا فلا بد من رعاية شرطها في وقفها انه يعطى الفروع حصصا أصولهم ان وجد عدد منهم ولا يكون الوقف بعد درؤس الجميع أعني المسافة وأولاد المسافة وان كان الولد واحدا أخذ حصصه إليه ولا يأخذ الولد مع أبيه شيئا من هذا الوقف وقول السائل فهل اذا وجد أحد ممن ولد بمسوف وقدم المدينة



وآخر من أولاد المدينة يشتركون بالسوية أم لا بخوابه كما شرحه من قبل ان وقف الشيخ محمد بن محمد بن  
لا يستحقه الا من كان من قبيلة الفوتيين قبيلة ادبكرات فان لم يوجد أحد منهم في الحرم من هذه القبيلة  
فهو وقف على الفقراء مطلقا ولا يتوقف على نوع معين وأما وقف تضافت بن عثمان فانه يصرف على  
المسوفين المقيمين بالمدينة المنورة كما ذكرنا واما دخول من ولد بالمدينة من أولاد المسافة فلم أره الا ان  
وعمل أهل المدينة في سائر الاوقاف على انهم من آباءهم فيأخذون والمفهوم من صريح حجة الشيخ محمد بن  
الله من قوله شيخ بلاد تنبكت من بلاد المسافة ان أهل تنبكت من المسافة وأما الفلاتيين فانهم من  
التكاثرية هكذا أخبرني من أثق به وأما التكاثرية والمسافة فهما اقليان مختلفان هذا ما فهمته من  
الوقفية والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في عقارات بعضها دور وبعضها نخل موقوفة على اناس  
عدتهم سبعة فكانوا يقسمون غلتها بينهم ثم ان القاضي أقام واحدا منهم ناظرا فكان يفعل فيها بما يرضى  
الله تعالى فأتى فوضع يده عليها وزج واحدة من المستحقين زاعما ان زوجته النظر والا امر ليس كذلك وله  
منها أولاد قاصرون ومستحقون فن الدور والموقوفة دار أجرتها كل عام اثنا عشر أجرا فطلب أربعة عشر فلم  
يستأجرها أحد فطلبت فأغارها في أثناء السنة لأناس وسكنوها مدة بلا أجر وباع ثمرة نخله وأجل بعض  
ثمرة وأجر دارا من رجل كالمغلب بحيث ما أخذت الأجرة منه الا بالتي واللة او تركها بعد مضي نحو شهر  
ولم تؤخذ منه أجرة هذه المدة فطلبت الدار عن اجارتها وأجرتها نحو ثمانية وعشرين أجرا وجس  
على وصي المستحقين غير أولاده ما يخصهم واذا طلب منه يقول ادفعوا الى سكوك الوقف واكتبوا الى  
نمسا كما بوصول حقوق القاصرين والحال انه لم يوصل الوصي شيئا فالحاكم في هذا على فرض  
انه أوزوجه وأولاده القاصرون ناظرينوا يسأنا شافيا واذا كانت يده سكوك بعض الوقف هل تنزع  
منه لكون حاله ما ذكرنا لا اقتونا ((الجواب)) وضع يد هذا الزوج على رقبته الوقف ورعيه بغيره مستند  
شرعي غصب وظلم وان كانت زوجته من أرباب الاستحقاق وأما مجرد دعوى كونه لها النظر فلا بد من  
ثبوتها لدى حاكم شرعي أو بآثار في هيئة المستحقين يقتضي شرط الواقف وكون أولاده القاصرين  
يستحقون في الوقف لا يثبت له ولا لزوجته نظرا حينئذ كل نقص حصل بأصل الوقف أو بغلته بما شرته  
يجب عليه صماته واذا أسكنها أناسا بلا أجر يجب على الساكن أجرة المثل للمدة المتفع بها ولا يصح  
بهم الثمرة ولا تأجيله بثمنها لانه فضولي وباع في وقت لا يجبر له فيه فيبطل تصرفه فان كان الثمن قائما يجب  
رده على أصحابه والا فمثله ان هلك أو استهلكه أو قيمته يوم الخصومة ولا يحل له قبض ريع الوقف وكذا  
حبسه أو حبس شيء منه وهو به غاصب ظالم وقوله ادفعوا الى سكوك الوقف كلام باطل وقوله واكتبوا الى  
صكاك الحشر من الكلام الاول فاذا ثبت لدى الحاكم الشرعي كون النظر للزوجة فان لم تباشر توكل القوي  
الامين والاطفال لبسوا من أهل النظر على الصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم ((سؤال)) فيما اذا كان لوقف  
مدرسة حائز بموجب كتاب وقفها الثابت المضمون من يوم تاريخه الى اليوم ويدهي رجل انه وازع البد  
عليه ايان بناء هاهنا له ولشقيقته ارث من أيهما من مدة تزيد على ثلاثين سنة وان أرضه الوقف المدرسة  
بناء على انه في كل شهر يأخذ منهما ناظر الوقف حكر الأرض مبلغا معلوما وان ذلك المبلغ أجزا المثل لها  
وان مدة الاستحكار باقية وتولى على الوقف ناظر جديد ولم يصدقهم الناظر في ذلك فهل يسوع للناظر  
المزبور مطالبتهما بتسليم شهد لهما بذلك واذا لم يكن معهما تسليح يشهد بذلك هل على الحاكم ان يقضى  
بالحائز أرضا وبناء لوقف المدرسة حيث ان الاقرار بان الأرض للوقف اقرار بان البناء أيضا كما صرح  
به العلامة الشيخ خير الدين في فتاويه في كتاب الاقرار وغيره من العلماء أم لا اقتونا ((الجواب)) للعلامة  
الشيخ عبد القادر بن أبي بكر الصديقي الحمصي فتى مكة المشرفة نعم يقضى الحاكم الشرعي أيده الله تعالى  
وسدده بالخائز أرضا وبناء لوقف المدرسة حيث الاقرار بالمدكور لان البناء وان فرض كونه مما لو كان  
للمقر لكانه لما أقرب بالأرض لغيره تبعه البناء لان اقراره مقبول في حق نفسه فقلت دعواه ملكية  
البناء كافي الزيلعي وغيره من كتب المذهب وهذا مما لا شبهة فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (وقلت في  
جواب هذا السؤال) لا يسوع للناظر المذكور المطالبة بالتمسك لانه كاعدم رسوم لا يشهد بشئ ولا يبنى



عليه حكم نعم قضى القاضي بحقه المقر في بناء الوقف بغير الأرض دون حصة شقيقته  
 الساكنة ولا يسري إقراره عليها قال في التنوير ووضح استثناء البيت من الدار لا استثناء البناء منها لدخوله  
 تبعاً فكان وصفاً قال العلائي شارحه واستثناء الوصف لا يجوز وإن قال بناؤها إلى وعرضها لك فكذلك  
 لأن العروة هي البقية لا البناء حتى لو قال أرضها لك كان له أيضاً انتهى وهذه المسئلة في أكثر المتون  
 والله أعلم ((سؤال)) وفي هذه الصورة إذا شهد شاهدان بأنهما أوصيا البتة على ذلك البناء مدة كذا  
 وحكم القاضي بالبناء له معاً على أن واضع اليد لا يبطأ بالخارج التمسكات هل لا يكون ذلك الحكم صحيحاً  
 ويجب على القاضي الجديد نقضه صيانة للوقف ودفعاً للعدو عليه والزامهما بدفع تمام أجر المثل للوقف  
 مدة وضع اليد حيث لا يثبت ملك البناء لهما بل يثبت البناء بتبعه الأصل وهو الأرض للوقف إذ ليس من  
 لازم وضع اليد الملك لأنها متنوعة إلى يد استجار ويد استعارة ويد استئجار ويد ارتفاق ويد غصب ويد ملك  
 كما صرح به الشيخ خير الدين المشار إليه في فتاويه في كتاب الشهادات وقال بعد ذلك ولا يحكم القاضي  
 بمجرد وضع اليد والله أعلم انتهى والحالة هذه أم لا أقنونا ((الجواب)) العلامة الشيخ عبد القادر مفتي  
 مكة المشرفة حيث بين بالجواب عن السؤال المتقدم وأخذة المقر بإقراره وتبعه البناء لأرض وقف  
 المدونة فلا يكون الحكم بملك البناء للمقر بناء على مجرد وضع اليد مع ما بقى ذلك الإقرار صحيحاً ولا  
 توقف في وجوب نقضه صيانة للوقف عن الضياع وبطال واضع اليد عليه بدفع تمام أجر المثل وأما قول  
 السائل وقتنا الله وإياه لسلك جادة الصواب إذ ليس من لازم وضع اليد الملك إلى آخره فكلامه في غاية  
 الحسن إلا أنا نقول بهذا أنه قد صرح العلامة الحنفية في شيخ العلامة خير الدين صاحب الفتاوى بأن واضع  
 اليد لا يطالب بإثبات لأن وضع اليد دليل الملك وبأن الأصل كون وضع اليد بحق فلا يرفع يده إلا بحجة  
 شرعية وصرف الخارج ٣ بأنه لو طلب كل من يكون واضع اليد يثبت ملكاً وانما هي يد استجار مثلاً  
 قبل برهانه وانزع العين المدعى من يد واضع اليد عليها على توالي الزمان فحينئذ فيه لو لم يضر مدعى  
 البناء بكون الأرض للوقف لكان وضع يده كالبال في دفع الخارج وانما توجهت عليه المؤاخذه بإقراره  
 وكان سيالاً لما كان البناء بأرض الوقف وهذا مما أحاط به علم القاضي والله سبحانه وتعالى أعلم (وقلت في  
 جواب هذا السؤال) حكم القاضي في الصورة المذكورة لم يصادف مخالفاً في حصة المقر ولا ريب في أن وضع  
 يد صاحب البناء معتبرة غير أنه انما أخذ بإقراره قال في الخبرية في كتاب الدعوى وصرحوا فاطمة بأن  
 صاحب البناء والشجر في الأرض ذوي يد انتهى ويقضى القاضي الجديد بنقض الحكم في حصة المقر دون  
 حصة أخته كما في الجواب الأول وكذا بالزامة بأجرة المثل صيانة للوقف على قنوى المتأخرين مدة وضع  
 يده عليه وقوله إذ ليس من لازم وضع اليد الملك الخ هذا إذا لم تكن اليد معتبرة ويد هذا معتبرة كما سبق  
 لولا الإقرار قال الشيخ خير الدين في كتاب الوقف ومن القواعد الفقهية أن أقصى ما يستدل به على الملك  
 البدو لا فرق في ذلك بين الملك والوقف انتهى وقال شيخه الحنفية في كتاب الدعوى واضع اليد لا يطالب  
 بإثبات لأن وضع يده دليل الملك لأن الأصل أن وضع يده بحق الخ والحاصل أن وضع اليد يثبت استصحاب  
 الحال وحكمه عند كثير من الأصوليين كالإمام الديلمي وممنس الأئمة ونحو الإسلام أنه ليس بحجة  
 للاستحقاق وجه للدفع حتى لو مارس مدعى بإثبات سمع دعواه وقبل يمينه ولا يبق في يده يد البدل لا بطريق  
 الحكم بل استصحاباً للحال وهذا لا إقراره ببقية يده على البناء المذكور لكونها صالحة للدفع والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل استأجر أرض وقف من المتكلم عليها ربي فيها حقنا وكان يعطى أجرة الأرض  
 حسبما رفع عليه الاتفاق فمات ربي أولاده على ذلك والمتولون يأخذون الأجرة على ما سبق فناء الآن  
 متول جديد وادعى فيه أرضاً بناها فقال أصحابه البناء لنا والعروة للوقف فهل يثبت البناء للوقف أم  
 يكون ملكاً لأولاد المذكورين أقنونا ((الجواب)) لا يثبت البناء للوقف بل يكون ملكاً لهم قال في تنوير  
 الأبصار وإن قال بناؤها إلى وعرضها لك فكذلك انتهى والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة  
 وقت بسنا على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على زيد وعمرو وشرطت النظر لها مدة حياتها فأجرته  
 من زيد وأخيه عمرو والموقوف عليها خمسة عشر عاماً بأجرة معلومة وسلمتها وقفه البستان المزبور

٣ قوله وبأنه لو طلب كل الخ هكذا  
 العبارة بالأصل فأنظرها بتأمل  
 اه



المحكوم بهما ثم بعد مضي خمسة أعوام مثلاً توجه الموقوف عليهما للبيع الشريف فقي غيبتهما باعت  
الستان المزبور من بكر فهل لا يصح هذا البيع حيث الحكم بعهدة الوقف أم لا أفقونا ((الجواب)) بيع  
الموقوف المحكوم به غير جائز فإذا ثبت أنه وقف محكوم بعهدة مسجل بوجه الشرع يرد الوقف إلى جهته  
ورفعت يد المشتري عنه بإجماع العلماء ولو كانت الدعوى من الواقعة البائنة حيث كان محكوماً به قال في  
فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم برهن أنه وقف محكوم بلزومه تقبيل انتهى قال في فتح الغفار  
بعد نقله لما في فتح القدير وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه إلى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن يقول  
عليه في الافتاء والقضاء انتهى هكذا في الفتاوى الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في رجلين لهما سبيل  
وبركة وحوض وقف للمساكين ووقف كل منهما عقارات مملوكة يصرف غلتها لملء السبيل والبركة والحوض  
ثم إن أحدهما الواقفين بعد كتابة وقفتهما وانتقال شريكه في النظر والوقف نظر إلى الوقف فرأى الغلة  
لا تنكفي ملء السبيل والبركة والحوض فسمى وجعل من مصر المحروسة جارية وعثماناً وكتبها في الدفتر  
مرتب سبيل فلان ولهم كراماً ثم شريكه ولم يكتبها في حجة وقفتهما وقد شرط في حجة وقفتهما أن النظر لهما  
مدة حياتهما ثم من بعدهما الأولادهم أو أولاد أولادهم فما هو المرتب السبيل هل يختص بالتصرف فيه  
ولد من سعى أم تصرف فيه كلاهما لكون كل منهما شرط النظر لأولاده وأولاد شريكه أم كيف الحكم  
في هذه الحالة أفقونا ((الجواب)) الذي يقتضيه القوانين الشرعية أن ولاية قبض المرتب المذكور  
للساكنين ولا يختص به أحدهما وهو ابن الجاعل لأنه كما ينسب السبيل إلى أحدهما بطريق الكمال ينسب  
إلى الآخر بطريق الكمال لأنه لا يقبل التجزئ فلا يختص به أحدهما دون الآخر هذا ما ظهر لي والعلم أمانة  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبل على أولاده وأولاد أولاده فلم يبق من ذرية المسبل إلا امرأة هي بنت ولد  
المسبل وله جماعة رفاقة ولكن بينهم وبينه خمسة جدود فيقولون نحن أحق بهذا السبيل والمرأة تقول هذا  
جدي وأنا أحق منكم به فهل يصح أن الرفاقة يمنعون بنت ولد المسبل أم هي أحق به أفقونا ((الجواب)) الحق  
في السبيل المذكور لبنت ابن الواقف ولا يشاركها فيه الجماعة المذكورون ثم من بعدها يكون سبيلاً على  
الفقراء فإن كان في الجماعة المذكورين فقير فإنه ينبغي أن يرق منه وما دامت موجودة فالحق لها خاصة  
وإطال ما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في شخص حبس داراً له كبيرة ذات مساكن عديدة بهذا اللفظ المذكور  
على بنته وعلى ولدي ولده ثم على أولادهم وشم وشم الخ على أن من مات منهم م ورث ولداً أو ولدان أسفل  
انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل من ذلك ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك  
ينتقل نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته وعلى أن النظر للأرشد فالأرشد منهم فأت أحد ولدي الولد عن  
غير أولاد فانتقلت حصته لأخيه وحمته بنت الواقف المذكور فصار الوقف بينهما مناصفة ثم ماتت البنت  
المذكورة من أولاد فانتقلت حصتها لأولادها فمكن كل منهم في جهة من الوقف بالمهاياة مدة ثم حصل  
بينهم مشاجرة في السكنى بسبب اختلاف المساكن في الصغرى والكبرى وغير ذلك فحضرهم جماعة من أهل  
الخير وأصلحوا بينهم على أن يقوم كل بعمل بما يستحقه وكل من سكن منهم جهة تكون عليه بالاجرة  
المذكورة ويقامص بها من تحت ما يخصه من الوقف وتكاتب على ذلك مكتابة شرعية مع تقويم الهلات  
بما يستحقه من الكراء فسكن ولد الواقف في جهة من الوقف المذكور وسكن أولاد البنت في الجهة  
الأخرى على ما اتفقوا عليه من التقويم المذكور واستمر على ذلك مدة أيضاً من السنين ثم إن أولاد  
البنت اختاروا سكنى غيره وخرجوا منه فهل يستحقون غلال الجهة التي خرجوا منها من تحت ما يخصهم  
من ذلك بعد المكتابة المذكورة أو لا يستحقون من الغلال المذكورة أن لم يسكنوا مع أفقونا ((الجواب))  
ليعلم أولاً أن المستحق لغلة الوقف صنفان أحدهما ابن ابن الواقف والآخر أولاد بنته ولكل صنف نصف  
جميع الغلة فإذا علم هذا فإنه لا يستحق أولاد البنت غلة الجهة التي كانوا فيها لأنها لم تخصهم إذ  
لا يجوز قسمة الوقف بين المستحقين للاستغلال بل غلة جمع الوقف بين الصنفين مناصفة لأنه لا حق لأحد  
منهم في السكنى والاستغلال معاً ولا في السكنى خاصة بل حقهم في الاستغلال خاصة وهم وغيرهم في السكنى



باجرة المثل سواء في نظر الى اجرة المثل وفي مسكن ابن الابن وفي الموضع الذي خرج منه اولاد البنت فان  
استوت الاجرتان يأخذ حينئذ اجرة الدار والمؤجرة والا فن عنده زيادة على نصف جميع الغلة برده على  
الاخر والصورة ما شرح والله اعلم ((سؤال)) في شخص مات عن بنتين وبنت وود كين وقفها عليهما ثم الى  
جهة لا تنقطع ثم تزوجت احدهما بابن عم لها فوضع يده على خلعت الوقف ثم تزوجت الاخرى بابن عم لها ثم  
طلبت خاسمتها من مغل الوقف والحال ان والدها لم يترك لها غير الوقف ونحاس وقليل من البقدخين  
بلت عليه قال ان والدها كان يستلم لنا شيئا من صدقات الجعم ونحن قصر ولم يدفع لنا منه شيئا ووقفه غير  
صحيح فهل يمثل قول هذا بلائنه واذ اثبت ذلك كيف يكون الحكم اقتونا ((الجواب)) قول القابض لغلة  
الوقف ان والدها كما الخ دعوى بلا دليل ولم يترك كركية وهو غير مفيد اذ قبض والدهم غير معلوم وبتسليم  
قبضه لا يعلم هل بنى في ذمته او سلمه لهم وبعد الثبوت بشروطه حيث لم يمس الدعوى خمس عشرة سنة يجب  
لهم في مخالفه لا فيما وقفه في صحته لانه نافذ ولها طلب جميع خاسمتها واخذها لما قبضه لها من وقف ايها  
والحال ما شرح والله اعلم ((سؤال)) في دار موقوفة على جهة معينة ونحاس وقدور وصحون ونحو ذلك  
موقوف للانتفاع به والواقف لها واحد ثم ان الدار مع تهادم العهد آلت الى الخراب وصارت غير صالحة  
للسكنى والاستغلال ولم يكن هناك شيء تعمربه وكذلك غالب النحاس تكسر وتخرق وصار غير منفع به  
فأراد الناظر ان يبيع النحاس المكسور ويعمر بتمنه الدار لتصير مستغلة ثم يشتري من غلتها نحاسا جديدا  
عوض المكسر المبيع والمستحقون راضون بذلك فهل لهم ذلك أم لا ((الجواب)) الذي صرح به علماءنا  
ان المنقول من تعلقات الوقف اذا صار لا يتنفع به يبيعها المتولى باذن القاضي ويشترى بدلها ولا يصرفها  
للبناء ويؤجر القاضي الوقف مدة باجرة مجله للتعمير حسبما تقتضيه الحاجة وأما شراء نحاس من الاجرة  
فلا والله اعلم ((سؤال)) في شخص ناظر على وقف بدقتر مختوم بختم القاضي مبلغا قدره تسعمائة ذهب  
وأربعون ذهبا فبات الناظر وآل النظر لا ولاده والحال ان الموجود من مال الوقف مقدار سبعمائة  
وخمسين ذهبا والمفقود مقدار مائة وتسعين ذهبا والاولاد قاصرون فهل يرجع على التركة في المال المفقود  
أم لا اقتونا ((الجواب)) مال الوقف امانة في يد الناظر ان هلك بسبب ظاهر لا صمان فيه والافه مضمون  
في مال الميت وأما غلة الوقف فهي غير مضمونة ان مات مجهلا وأما الخصومة فهي للناظر والقاصرون ليسوا  
أهلا للنظارة حالا والوصي لا يصلح ان يكون خصما اذ هو مخصوم وينصب القاضي ناظر هذه الدعوى  
فيدعى بالوجه الشرعي ويحصل المال من التركة ثم يسلمه للوصي بعد عزل القاضي اياه والله اعلم ((سؤال))  
في بنت وقوف على طائفة من المسلمين وسكنت فيه سرمة من المستحقين بكرائه فهل لبعض مستحق الوقف  
اخراجها منه بعد ان كانت مكرية بأجرة المثل وسكناء هو فيه أم لا اقتونا ((الجواب)) الساكنة فيه باجرة  
المثل أحق من غيرها وان كان من المستحقين والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل وقف دارا على  
اولاده واولاد اولاده أبدا ما تناسلوا ثم ان بعض المستحقين باع الدار المذكورة بمسوغ شرعي وأعطى أخته  
شيئا من عوض الدار وله بنت أخ فلم يوطها شيئا فهل تستحق معه ومع أخته من العوض المذكور شيئا أم لا  
وكذلك لهم بعض شيء من الصدقات والصر باسم اولاد فلان فهل يختص هو وأخته بذلك دون بنت أخيه  
أم تستحقه وتكون في منزلة آيها اقتونا ((الجواب)) البيع المذكور باطل ولا تحل قسمة ثمنه قال في البحر  
وفي القنية وقف قديم لا يعرف صحته ولا فساد باعه الموقوف عليهم لضرورة وقضى القاضي بعهه البيع  
ينفذ اذا كان وارث الواقف ثم رقم باعه الوارث لضرورة فالبيع باطل ولو قضى القاضي بعهته ولا ينقض  
هذا الباب انتهى (قلت) انه في وقف لم يحكم بعهته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مسجلا  
أي محكوما به مع ذلك الحل فهو على قول الامام المرحوم رد على قوالهم الرابع المفتي به لا يجوز بيعه قبل  
الحكم لزومه للوارث ولا غيره ولو قضى قاض بعهه يبعه فان كان حنفيا مقلدا لحكمه باطل فانه لا يحكم  
الا بالصحيح المفتي به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تقر بعا على الصحيح فالبيع  
باطل ولو قضى القاضي بعهته وبه أفق العلامة قاسم انتهى ما في البحر وأما الصر الذي باسم اولاد فان بنت  
الاخ تستحق ما هو لا يبيها الصدور الامر السلطاني بذلك والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في رجل وقف أرضه



على أولاده الذكور أبدا ما تناسلوا وبيع رجل من ذريته قطعة من هذه الأرض الموقوفة فطلب البنات ميراثهن منها بعد البيع فهل يصح جميع ذلك أم لا ((الجواب)) هذا البيع باطل يجب على كل من المتبايعين رده والغلة لمن شرط لهم الواقف والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً على نفسه وعلى أولاده وأولاد أولاده إلى الانتفاض وبعد مدة باع جهة من الوقف ولم يكن للأولاد علم فلما علموا تشاجروا مع والدهم فراح والدهم وتشاجروا مع من باع عليه فدخل بينهم جماعة من المسلمين وأصلحوا بينهم بأن الذين اشتروا الوقف يصلحون الأولاد بشئ معلوم عما تحت أيديهم من المشتريات فكتبوا بينهم جهة ولم يحضر غير واحد من الأولاد وباقي الأولاد خمسة غائبون لم يعلموا شيئاً مما عمل والدهم مع الذين اشتروا فهل يجوز فعل والدهم أم لا وهل ينفسد البيع فيما باع أم لا فتونا ((الجواب)) لا يجوز بيع الوقف وكذا الصلح المذكور غير معتبر ويجب على المشتري رد ما اشتراه وكذا رد ريعه إن حصل في يده منه ريع كذا ذكره مشايخنا رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في عقار في يد رجل من المسلمين يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم فبات الرجل عن ابن فقال للابن المرقوم من كان يخدم في العقار المزبور حياة أبيه إن هذا العقار لك أبلغت وإنه غير وليس بشئ فبعه لي فقال الابن سمعت من أبي أنه وقف من أوقاف جدي فقال الرجل المزبور بل هو ملك فباعه منه بثمن يسير جداً بحيث أنه ريع قيمته والمال ابن لم ير العقار لأنه بالمدينة المنورة والعقار بقرب الصفراء فهل البيع غير صحيح وينسخ أم لا وهل إذا وجد شهودا تشهد على إقرار أبيه أنه وقف تثبت وقفته أم لا فتونا ((الجواب)) بيع الوقف غير صحيح باتفاق أئمتنا رحمهم الله تعالى وإقرار أبيه أنه وقف معتبر والشهادة فيه مسموعة كما صرح بها في الاسعاف وغيره والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبل على ولده وولد ولده ثم أقبعد أن سبل البثرمان المسبل والذي سبل عليه فملكها أبو الولد الذي هو ابن المسبل وجاب أولاداً وملكها خمسة عشر سنة ومات وبيع أولاده وبعد باع أولاده ملك الشارع خمس سنين فبعد هذه المدة جاء بنات المسبل يطلبن من الشارع حقا بعد هذه المدة افتونا هل يلحقون شيئاً أم لا ((الجواب)) بيع الوقف غير صحيح وإن وجد في بنات الواقف من هي رشيدة فلها طلب النظارة ثم الدعوى في وقف والدها فتجرب به على الفقراء بعد رده إلى الوقفية والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في أرض وقف عليها بناء ملك آل بعد موت مالكه لطائفة فوجيان قديم وضبطه أمين بيت مالهم كما هو عادتهم وبيع ذلك لرجل وقبض ثمنه ثم ادعى المتولى على الوقف أن البناء وقف مع العروة ولم يقم لذلك بينة ثم طلب من القاضي أن يشتره للوقف فحكم القاضي على المشتري أن يقبل البائع البيع وأنه بعد الحكم عليه بذلك فباعه أمين بيت المال من متولى الوقف فهل هذا الحكم بالإقالة صحيح وينسخ البيع أو هو في معنى الإكراه فلا ينسخ به افتونا ((الجواب)) اعلم أن طالب المتولى من القاضي شراء الانتقاض للوقف مشروع لولم يسبق فيه بيع وأما بعد بيعه من الغير صح ذلك البيع ولا جبر على فسخه إذ ليس للوقف شفعة حتى يكون به والإقالة فسخ في حق المتعاقدين وحيث جرى ذلك بالإكراه عليه وهو الحكم بالإقالة حيث لم يسلم المبيع اختياراً ولا قبض الثمن طوعاً كان ذلك الإكراه فاسداً وهو مخير بين الامضاء والفسخ ولكن هل يتحقق الإكراه في مجلس القاضي أفاد في مجموعة دده أفندي البرسوى عن البرازية ومجمع الفتاوى والمنتقى والوجيز ومقطعات الظهيرية أن الإكراه لا يتحقق في مجلس القاضي وعن قاضيان إشارة إلى تحققه في مجلس القاضي الآن يقال أنه انعزل بذلك وإطلاق القاضي مجاز على ما صرح به في مواضع من جواهر الفتاوى وإن القاضي إذا حكم ببطل بئزول ولا يكون حكمه شبهة إلى آخر ما ذكره هنالك والله أعلم ((سؤال)) في عاتدين كليب الموقوف عليه أرض وماء فغرس فيهما غراساً ثم مات عن ورثة فهل يلحق هذا الغراس مال الوقف أم يكون ميراثاً افتونا ((الجواب)) إن غرسه لأجل الوقف فهو وقف والأفوه لك ويجوز فيسه الأرض ويجب على الورثة أجرة المثل لأرض الوقف والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في وقف مشروط على أجزاء وناظر وكاتب وجاب لهم شئ معين فأحاط ما استدين له لأجل عمارته بجميع الغلة فهل يستحق أحد من أهل الأجزاء والخدعة قبل سداد الدين أم لا افتونا ((الجواب)) لا يستحق أحد من أهل الأجزاء وغيرهم قبل إيفاء العماره قال في فتح القدير وتقطع الجهات



الموقوف عليهم العمارة ان لم يخف ضرورين فان خيف قدم اه كذا في البحر ثم قال فليس المباشر والشاهد  
والجاني والشاد وخازن الكتب من الشعائر اه في كلام طويل والله اعلم ((سؤال)) في وقف بأيدي  
جماعة تلقوه عن آباءهم وآبائهم عن أجدادهم وللوقف ناظر معين من جهة الواقف يؤجر الوقف المذكور  
ويأخذ غلته ويجري مصالحه كما شرط الواقف ثم ان قاضيا من قضاء الشرع عزل الناظر المذكور وأقام  
غيره مكانه فهل يصح عزل الناظر المقام من جهة الواقف من غير جهة شرعية مثبتة بينه عادلة في  
وجهه أم لا وهل والحالة هذه اذا أمر الرجل المقام من القاضي رجلا أن يضع يده على الوقف ويأخذ غلته  
فجعل ذلك وبني في الوقف للوقف فهل يصح ذلك ولا يكون متعديا أو يكون متعديا وما أخذه من غلة الوقف  
يجب عليه اعادتها للناظر المقام من جهة الواقف حيث لم يصادف العزل ووضع اليد محلا وما بذاه في الوقف  
ما حكمه اقتونا ((الجواب)) أما عزل الناظر فقد قال في البحر الرائق وأما عزل القاضي له فشرطه أن يكون  
بجبهة واستدل عليه بما في الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أفاد حرمه غيره بلا خيانة وعدم محبتها  
لوفعل كذا في الخبرية وأما اذا بني في الوقف للوقف فان كان ضروريا يقوم للوقف بقيمته ولا يكون متعديا  
لوجود اذن القاضي بل متبرعا بالخدمة وأما ما أخذه من غلة الوقف الى آخره فقد حكى الشيخ زين بن نجيم انه  
اذا كان بيد شخص وظيفة ومنع من مباشرتها يستحق المعلوم وان لم يباشرها لانه مباشرها كما يجب على  
ولي الامر أي الله الدين وقع به المعتدين تخليص المعلوم وإيصاله لمستحقه اه والله اعلم ((سؤال))  
في خدمة بوقف لم يوجد شرط واقفه ولها في مقابلة العمل قرن يؤجر ويقبض غلة القرن الخادم المزبور  
واستمر هذا الحال تسعين عاما أو أكثر ثم بعد مدة وضع يده وال عليه وأقام رجلا من طرفه لقبض غلة القرن  
ثم ان قاضيا رفع الوالي وأجرى الحال كما كان سابقا فهل اذا طلب من المقام غلة المدة الماضية وادعى انه  
عمر به والحال ان المشاهدة تكذبه يصدق أم لا وهل اذا ادعى أيضا انه سلم الخادم غلة اشهر والحال ان  
الخادم مات يصدق أم لا بد من بينه اقتونا ((الجواب)) هذا وقف حشري يضمه القاضي الى أوقاف  
الفقراء فيكون تحت تصرف ناظر أوقافهم اذ لم يهد وقف بغير ناظر ويعطى من أجرته ما هو المعهود لصاحب  
الخدمة ووضع الوالي المذكور عليه يده ظم فيجب رفعها ويده من أقامه كبداه أيضا والقاضي الذي رفع يده  
الوالي مصيب في رفعه غير مصيب في أجرائه كما كان بل كان الواجب عليه أن يضمه الى أوقاف الفقراء  
حيث كان حشريا كما ذكرنا أفاد هذه الفروع في الاسعاف مطولا وقول السائل فهل اذا طلب الخ لا أعلم  
من الطالب لذلك فان المدعى في الأوقاف وغلاتها هم الناظرون المستحقين ولا ناظر له كما في السؤال وقد  
صرح بها في البحر الرائق وغيره وأما المستحق المزبور فليس له ولاية قبض الاجرة من المستفيع بالقرن لان  
ساكنه غاصب للوقف ومنافع الوقف مضمونة عند المتأخرين وعليه الفتوى وليس له أيضا ولاية الايجار  
فكان الساكن غاصبا كما ذكرنا وقوله وهل اذا ادعى أيضا الخ كيف يدعى وقد صرح بأنه قد مات هذا  
كلام غير مفهوم المعنى والله اعلم ((سؤال)) في شيخ على رباط ويحببه حوائت موقوفة ومعد لمصالح  
الرباط أكثر مما يرفع قسامة ونحوهما فهل اذا قبض الشيخ المزبور غلة الحوائت ومات مجهولا ولم يوجد من  
ذلك شيء ضمن ويكون ذلك دينافي تركته أم ليس عليه ضمان وهل اذا كان زديرة مكتوب عليها فقراء  
سكان فلان والعادة المستمرة ان الصرة ترصد مع ما برز كما ذكره قسم على السكان أم تكون كذلك حيث  
لم يعلم شرط من واقفها ومثلها اقتونا ((الجواب)) نص علماءنا ان المتولى اذا مات مجهولا لعلات الوقف  
لا يضمن كافي الخبرية وغيره فلا يكون ذلك دينافي تركته وأما الصرة المدكورة فلا يظهر وجه ارسادها  
لمصالح الرباط الا برضا فقراء السكان والحال ما شرح والله اعلم ((سؤال)) في الوقف اذا قال واقفه وقفا  
على أولاده ثم على أولادهم أبا ماتنا - لو اودعنا ماتنا - طبقه العليا منهم تحجب الطبقة السفلى  
فن مات عن ولد عاد نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد عاد نصيبه لا خوته هل يدخل أولاد البنات في قوله  
ثم على أولاد أولادهم واذا مات عن غير ولد هل يختص اخوته دون بقية أهل طبقته وان لم يكن له اخوة  
هل يكون نصيبه لأهل الطبقة العليا بقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى أولاد أهل طبقته  
اقتونا ((الجواب)) هذا السؤال مشتمل على ثلاث مسائل الاولى وقفا على أولاده ثم على أولادهم



أبدا ما تناهوا الخ يدخل أولاد البنات في الصورة المذكورة قال فقيه النفس عالم المذهب مولانا قاضي خان  
 في فتاواه ولو قال على أولادى وأولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح كما قال  
 هلال ان اسم ولد الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات فانه ذكر في السير الكبير اذا قال أهل  
 الحرب آمنونا على أولادنا يدخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قال شمس الائمة السرخسى لان ولد  
 الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده ومن ولده ابنته حقيقة له اهـ ومثله في الطهيرية والثانية من مات  
 منهم عن غير ولد عاد نصيبه لاختوته نعم تختص به اختوته دون أهل طبقته لتصریح الواقف بقوله عاد نصيبه  
 لاختوته ولم يذكر معهم غيرهم ولا ريب ان شرط الواقف كص الشارع والثالثة ان لم يكن له اختوة الخ  
 نعم يعود نصيب الميت لأهل الطبقة العليا دون أهل طبقته اذا الواقف لم يشترط لهم استحقاقا فيه بل رتب  
 الاستحقاق في وقفه بتم التي تفيد الترتيب فيكون لأهل الطبقة العليا القول الواقف الطبقة العليا منهم  
 تحجب الطبقة السفلى والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في متول على وقف من أبيه وجده من قبله  
 كذلك هل لا حدزعه من ذلك بلا حجة أم هو يكون بذلك أحق من غيره ليس لاحدزعه لان القديم  
 يبقى على قدمه اقتونا ((الجواب)) اختار المتأخرون من علماء ان كل ذى وظيفة واستحقاق  
 لا يجوز عزله بغير حجة سد الباب التعادى والفساد هكذا أفتى مولانا القاضي على بن جابر الله الخنى  
 القرشى ولا ريب ان التولية من جملة الحقوق والوظائف المحترمة والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف  
 أرضا وتخل على مسجد الغمامة ومحصوله مقدار ستة وثلاثين حرفا كل سنة ثم اختل التخل سنة وتحصل  
 منه مقدار ثمانية وعشرين حرفا وتحتها خسارة على الوقفية فهل يصح للمسجد أن تكون تحت الخسارة  
 فاذا قلتم انها تحت الخسارة هل للمسجد ثمن في هذه السنة ويكون في السنة الآتية أم يهون اقتونا  
 ((الجواب)) أول ما يبدأ من غلة الوقف بتعميره وما فيه بقاء عينه كما في جميع المتون ثم ما بقى يصرف  
 على مصارفه المشروطة ولكون الخسارة على المصروف ولا يوفى من محصول السنة الآتية ويهون قال  
 في البحر الرائق فان قلت هل لاقيم ان يصرف غلة سنة عن سنة قبلها قلت لا لما في الحاوى الطمبرى وغيره  
 سئل أبو جعفر الخ والى الله أعلم ((سؤال)) في غلة أوقاف بالمدينة المنورة بعضها موقوف على المسافة  
 وبعضها موقوف على التكاثر والمسافة نوع من التكاثر فهل ما هو موقوف عليهم يكون خاصا بهم  
 وما هو على التكاثر يدخلون فيه معهم لدخول النوع تحت الجنس والعادة القديمة المستمرة سندقرون  
 على ذلك اقتونا ((الجواب)) حيث كان المسافة نوعا من التكاثر كان المسافة من قبيل الخاص مع  
 العام فيصدق عليه ما ذكره في المنار بقوله اما الخاص فكل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد انتهى  
 فيكون وقف المسافة خاصا بهم على الانفراد حيث كان التكاثر جنسا يعم المسافة والتكاثر كان من  
 قبيل العام فيصدق عليه ما ذكره في المنار أيضا بقوله واما العام يتناول افراد آحاده متفقد الحدود على  
 سبيل الشمول انتهى فلما كان كل مسوفى تكرر ويادخل في شمول التكاثر فكان الوقف عليهم اى على  
 التكاثر وقفا على سبيل الشمول اشترك فيه المسافة والتكاثر ولا ريب ان النوع داخل تحت  
 الجنس في علم الميزان وعاداتهم القديمة جارية على قانون شرعى لا يجوز تبدلها ولا تفسير حكم الله فيها  
 والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فبين مات في سلخ ذى القعدة الحرام هل يستحق من غلة السنة التى مات  
 فيها اقتونا ((الجواب)) نعم يستحق جميع غلة الثمار لتلك السنة لانه مات وهو بلغ على رأس التخل ويستحق  
 من غلة الدور بحسابه ويورث الاستحقاق منه على الفريضة الشرعية والله الموفق ((سؤال)) مجرى  
 من بعض المتشدين صورته في وقف له متول معروف بين أهل المحلة وأيضا اقره على ذلك قاضى الشرع  
 الشريف بحجة شرعية فأجره لرجل باجرة عينها القاضي فدفع الرجل بعض الاجرة للمتولى ليرصدها  
 للعمارة ودفع بعضها للجباة صدقة مشروطة له اجرة من هذه الاجرة فقت أربعة أعوام ثم ادعى رجل  
 وكالة عن ورثة ذلك الجباة بعد موته على المستأجر ان الجباة آلت لبائل الوقف علينا والنظر لنا ولم يكن  
 له برهان في ذلك فبمجرد عوا قبل المشاركة خشي فيه المستأجر واسترد ما دفعه من الاجرة من يد المتولى  
 ودفعه له والحال ان المتولى قد انزل لان ولايته مشروطة بمنصب مكان وقد انفصل عنه ومعلوم ان



المنفصل يكون خفيض الجناح ولم يدع المتولي الجديد لافي الولاية ولا في الاجرة ثم تفحص المستأجر قسبين  
له انه لم يزوم بذلك في حياته وبعد مماته حيث استرد من المتولي وهو أهل وأطاعه ولو كبل الجبادة وهو غير  
أهل فهل له ان يدعي ويخلص ماسلمه للعباد ليرصده للمتولي اذا طالبه به أم يكفيه في التسليم مجرد دعوى  
الجبادة بالولاية أفيدوا ما خفي من منطوق السؤال ومفهومه فما يترتب من المسائل على النظر والمستأجر  
وفساد حال الوقف من تراخيهم في ذلك أنابكم الله أجرا عظيما ((الجواب)) هذا السؤال فيه كلام غير  
مفهوم المعنى لان قوله للعباد ما صدقة مشروطة هذه لفظة ليس لها معنى في هذا الموضع غير القسدين  
وليس لورثة الجبادة دعوى على المستأجر بل ولا حق الطلب بل قوله الوقف لتأديته بل لا دليل حيث لم  
يكن برهان ويضمن المستأجر ماسلمه له وقوله خشى لا يكون عذرا لمخلصه من الضمان بل يرجع عليه بما  
سلمه حيث لم يكن متوليا واسترداد المستأجر من يد المتولي خطأ حيث اعطاه قبل عزله لان ولاية الاخذ  
للمتولي الاخر فان فرط المتولي الاخر فهو والمؤاخذ وليس في السؤال منطوق ولا مفهوم غير ما ذكرناه والله  
أعلم ((سؤال)) في رجل ادعى على مدبر أبيه انه ليس له مع عتقا أبيه حصة وقد أقر على يديه ان أبيه  
أدخله مع عتقائه في جميع ما جعله للعتقاء واستلم حصة المدبر فهل للمدبر طالب ما سلمه أم ليس له شيء اقنونا  
((الجواب)) نعم بموت سيده يكون شركا للعتقاء في الموقوف عليهم -م كافي الاسعاف وليس لسيده ولاية  
استلام نصيبه ولا عبرة بقوله انه أنفق عليه نعم ان أعطاه عين نقد فانه يعتبر والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
متول على حديقة وقف غرس فيها وبني وبقي على ذلك مدة من الزمان ولم يشهد حين الغرس والبناء بانه  
ملك له أو وقف بل أطلق ثم مات عن ابن قتل ولده منزله في الولاية على الوقف فغرس كذلك وبني وصنع  
ما صنعه والده من عدم الاذن والاشهاد فيما بني وغرس وقبل وفاته أشهد جماعة من المسلمين بان هذا البناء  
والغرس ملك لفلان يعني به أجيرا خاصا له والحال ان هذا الاجير المقر له مات قبله فجاء وصي ابن المقر له  
أعنى الاجير ووضع يده على المكان مدة من الزمان فعارضه متولي الوقف حيثئذ بان هذا وقف فدفعه بينة  
الاقرار بالملك السابق من ذلك المتولي وصار بينهما شاجر وزراع كبير فدخل بينهما جماعة من المسلمين في  
الصلح على غير الغرس الحادث من القديم فما كان قد عايناه وقف من الاصل وما كان حاديا يقضي به النظر  
فهو ملك لابن المقر له لاقرار الغارس بذلك حين وفاته كما تقدم فاصطالحا على ذلك وكتبت بينهما حجة شرعية  
على ذلك فهل ماذ كرم من الاقرار بالملك المقر له صحيح أم ان هذا الاقرار من أصله باطل لكون هذا المتولي  
الغارس أطلق حين الغرس واذا أطلق كان الغرس وقفا كما يفيدونه واذا كان وقفا فهو لا يملك فضلا عن ان  
يملكه لاحد ويقر به له وهل هذا الصلح المذكور صحيح والحال ماذ كرام انه باطل لكون المبنى على الباطل  
باطل لانه انما جرى على فرض صحة ثبوت ملك الغرس الحادث للمقر له واذا آل أمر هذا الغرس الى انه  
وقف بسبب الاطلاق فكيف هذا الصلح فهل يجب على حكام الشريعة المطهرة ابطال هذا الصلح والحكم  
بان ذلك الغرس والبناء الحادثين وقف أيضا ولو مضت بعد الصلح سنون وهل اذا ثبت ان الغرس والبناء  
الحادثين وقف بسبب الاطلاق المتقدم ذكره وقضى به الحاكم الشرعي يرجع الوقف على ذلك الوصي بثمن  
ثمرة ذلك التخل في المدة الى غير ذلك مما تصرف فيه أم لا اقنونا ((الجواب)) اتفقت كلمة علمائنا ان المتولي  
ان بني على أرض الوقف أو غرس فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو  
وقفا أيضا وحيث بني المتوليان وأطلقا اذ لم يشهدا من بنيهما لانهما كانا البناء للوقف والاقرار  
الجاري للاجيرا الخاص بان البناء والغرس المذكور ان ملكه لم يصادف مخالفا كان الاقرار باطلا والصلح  
الجاري على الوجه المستطور غير صحيح وكذا ما تضمنه من البراء الواقعة من المتولي كما حرره في البرازيه في  
السابع من كتاب الدعوى وحكى انه المختار فثبت للمتولي المصالح الدعوى وزرع الوقف شرطا وعلى  
الحاكم الشرعي -سدد الله أحكامه ان ينصر الحق ويوصله لاهله وطول المدة لا تبطل الحقوق كما صرح به  
العلامة الرملة في خصوص باب الوقف فاذا قضى بالبناء والغرس للوقف يرجع المتولي على من استولى  
على غلة الوقف بجميع ما قبضه من العسلة المذكورة على قول علمائنا المتأخرين حيث أقنوا بوجوب  
ضمان غصب الوقف وأما ان جرى التصرف في شيء من أعيان الوقف كالخشب والنقص فضمانه بالاتفاق



والله أعلم ((سؤال)) في دار موقوفة على الفقراء في يد رجل وله بعض تعمير فأنهى أنها غير صحيح إلى قاض  
ولبس عليه بأنها موقوفة على صالح التيمارستان على أن ما أحدثه وما يحدنه من البناء والترميم يكون  
ملحقا بالوقف فكتب القاضي له بذلك صكا فهل يجوز ذلك فإذا قلتم بعدم جوازها فهل يبطل ما فعله وتعود  
الدار إلى أوقاف الفقراء أم لا اقتونا ((الجواب)) ما أحدثه للوقف من ماله فهو وقف سواء كان من أوقاف  
الفقراء والتيمارستان لأن الواجب عليه للوقف أجرة المثل حيث كان ساكنا والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل أوصى بأن جميع ما يملكه من نخاس وآلة حلواني وحجر طاحون وقف على بنته وأمها وابن معتقه  
وعتقائه ثم من بعدهم على طائفة التوجيه وكذلك عقاراته في أصلها من أوقاف قاييناي وقفها كذا كرفا  
المحكم في جميع ذلك بينوا ((الجواب)) أما القدور وما جرى التعامل بوقفه فإن حكم به حاكم بعد دعوى  
صحيحة مع المتولي فالوقف صحيح عند الإمام محمد والأقلا وكذلك حكم حجر الطاحون لأنه منقول بل هو في  
المدنية غير متعارف فلم يلحق به حكم الوقف فيثبت جميعه ميراث تجري فيه القرينة الشرعية وأما  
بيوت قاييناي فلا يجوز لأحد أن يحد عليها وقفية أخرى بل هي جارية على شرط واقفها الأول والله أعلم  
((سؤال)) في حجة عليها مهر قاض وروحه صورتها حضر فلان وفلان وشهدا بأن فلانا قال في حال حياته  
القطعة الفلانية من هونة عند فلان في قدر من الماء وإذا خلص فهي وقف على بناتي وأولادهن ما تناسلوا  
ثم قال لفلان على كذا وفلان على كذا دين ثم قال القطعة الفلانية والثانية من غير تحديد لهما من  
الجواب الأربعة وقف على زوجته وبناته وأولادهن ما تناسلوا ومن بعدهم على الفقراء فهذه البنات من  
غير عقب فتولى المال بنو أخي الواقف ونصرفوا فيه تصرف الملاك بل ادعوا أن المال لجدهم وحمهم وقف  
وهم في غيبة منقطعة ولا ييهم منه ارث ولهم مع البنات تعقيب ولا تركوهن يأكلن المال الاضـعفهن  
وقرا بنهن ثم وهبوا قطعة تولد لهم فهل تصح القطعة وقفا مع الدين ومع عدم تحديد القطعتين ولم يذكر  
في الجـدة دعوى متول بانكاره ولا اثبات عليه ولا ذكر حكم وقع خلاف أو يكون ملكا تصح فيه الهبة  
والتصرف اقتونا ((الجواب)) الوقف الأول غير صحيح لأن الوقف لا يصح تعليقه بخلاصه من الرهنية  
واقاراره بما في ذمته صحيح حيث كان غير مريض مرض الموت وقوله القطعة الفلانية والثانية إن كان كل  
منهما معروفة في محلها باسمها والحدود عندهم معلومة فإنه يكفي تسميتها والأقلا يصح الوقف الآخر أيضا  
وحيث مات البنات لا عن عقب فإن ثبت الوقف فعصبية الواقف أحق بالتولية ولا يجوز لهم التصرف  
فيه تصرف الملاك وإن لم يتم الوقف على ما شرحناه فهو ميراث لهم وإن ثبت وقفه لا تسمع دعواهم أن المال  
لجدهم ولا تسمع دعواهم أن حمهم وقف ذلك في غيبتهم ولا تسمع دعواهم أن لا ييهم فيه ارثا وهم ينظرون  
تصرف حمهم بطريق الوقف ولا تسمع دعواهم أنهم تركوه للبنات الاضعفهن بل حيث ادعوا الملكية في  
القطعة الثانية فإنهم يعزلون عنها وتزعم من يدهم وتبقى في يد غيرهم يعمرها ويعطي الربيع للفقراء بشرط  
الواقف وأما القطعة الأولى فهي ملك لهم لعدم صحة الوقف كذا كرنا أنه لا يقبل التعليق وأما الحكم  
وقولية المتولي ففيه اختلاف بين أئمتنا فعند أبي يوسف يصح الوقف بقوله وقف ولكن لورفع الحاكم  
وحكم بعدم ثبوته يرجع جميعه ملك العصبية وتصح هبة القطعة منهم لابن حمهم والحال ما شرح والله أعلم  
((سؤال)) في رجل حنق مات عن أم وعصبية فأوصى لأمه بثلاث أوقاف محبسا ثم ماتت الأم هل يكون وقفا  
على عصبية الأم أم لعصبية الواقف اقتونا ((الجواب)) يكون وقفا على الفقراء نعم يعطى لعصبية الواقف  
إن كانوا فقراء أو على الفقراء منهم إن كان فيهم والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف شيا ثم عقبه على  
الذرية فقام بعض العاقب بعده وبنى وغرس بعد أن دثره وشرط لنفسه البناء والغرس لا للوقف ثم قرب  
وفاته وهبته لبعض ذرية أخلائه وأجرة الحكر تصرف لمن بقي من أهل الاستحقاق البراح هل يصح أم لا  
وهكذا حكم أهل البلاد اليوم بشرطون الانقراض لهم اقتونا ((الجواب)) قال في الفتاوى الخيرية إن كان  
البناء هو المتولي وشرط البناء لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر فإن أضر فهو  
المضيع لماله لأنه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف  
فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولي ويستحق العزل تعديبهـ إذا التصرف وأفتى كثير بأنه يملك



للوقف بأقل القيمتين منزوعاً وغير منزوع بحال الوقف في صورة الضرورة اهـ وأما ما عليه أهل البلد من  
 اشتراط الانقراض لهم انما هو بعد الاستتجار بطريقه الشرعي وتبيين أجرة الأرض المعروفة عند العلماء  
 بالاستحكار وهذا ليس كذلك والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في ناظر على أوقاف منها حديقه يؤجرها  
 بأربعين صاعاً ثمراً وأجرة مثلها نحو المائة ويدفع لأهلها كل عام سبعمائة وعشرين محلقاً سلمياً في أربعين  
 صاعاً ثم من التمر مقلداً في ذلك أباه ومعلوم أن الصاع قيمته ما تتاحق فهل فعله هذا خيانة يعزل بها  
 ويخرج من المستحقين ان شرط الواقف ذلك ويضمن جميع ما قبضه هو وأبوه في السنين الماضية من حيث  
 النظر والاستحقاق اقتونا ((الجواب)) في معاملة زماننا السبعمائة وعشرين محلقاً صرف أربعة غروش  
 وقيمة الأربعين صاعاً أكثر من أربعين غرشاً ولا ريب انما يفعل ذلك بالفلاح وله فيه مصلحة والمنولى  
 المزبور انما يفعل هذه حيلة صورية يأكل بها مال الوقف بطريق حرام محض ويحرم المستحقين وهذا  
 خيانة عظيمة ومثلها ايجار ما يساوي مائة صاع بأربعين صاعاً وكل منهما خيانة موجبة لعزله عن التولية  
 وموجبة لاستحقاقه ان شرط الواقف ذلك والضمان واجب فيما أخذ من مال الوقف بغير حق  
 ويثاب الحاكم في ابطال الحق لاهله والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في بساتين وأراض موقوفة  
 من جهة رجل على أولاده وأولاد أولاده الى الانقراض واشترط الواقف ان أول ما يبدأ به بعمارتها  
 وما فيه بقاء عينها وجعل للناظر قدر ما عينا تحت نظره وان وجد من الناظر خيانة فلا يستحق شيئاً مما جعل  
 له وليس له استحقاق في الوقف فهل اذا تواطأ الاولاد على ان تكون بعض العقارات المزبورة بيد اناس  
 منهم لا يشاركون بعض المستحقين والبعض الآخر يبدع عقارات أيضاً محتص بها ومضت تلك الطبقة وجاءت  
 طبقة أخرى ومضوا على ذلك والناظر ساكت يكون خيانة منه أم لا وهل اذا اشترى الناظر غرساً وانقاضا  
 من بستان من نفسه أو أولاده واستمر هو وأولاده من بعده يأكلون ما اشتروه والحال ان غلة الأوقاف  
 تبقى وترتد على ما اشتراه به يكون شراؤه خيانة يستحق بها ما ذكر أم لا اقتونا ((الجواب)) هذا سؤال مشتمل  
 على قضيتين احدهما قسمة العقار بحيث تواطأ أولاد الواقف على القسمة المذكورة فان كانت قسمة حفظ  
 وعمارة فلهم ذلك قال في القسمة ضيمه موقوفة على الموالى فلهم قسمتها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك اهـ  
 وأما ان كانت قسمة تلك فلا يجوز بالاجماع كما صرح به في شرح التنوير وحيث كانت قسمة تلك لكل  
 منهم نقضها بغير رضا الآخرين ولا شأن ان قسمة تلك خيانة موجبة للعزل شرعاً وموجبة لسقوط الحق  
 من الوقف بشرط الواقف والقضية الثانية اشترى المتولى البناء المذكور لنفسه فحيث كان الباقي غير  
 المتولى وقد بناه الباقي باذن المتولى لنفسه كما هو الظاهر أو أطلق وجب رفعه لولم يضر بأرض الوقف فان  
 أضرف قد أفتى كبرانه يملك للوقف بأقل القيمتين منزوعاً وغير منزوع بحال الوقف في صورة الضرر فاذا علم  
 هذا تبين انه كان يجب على المتولى ان يشتريه للوقف لنفسه وحيث اشتراه لنفسه كان مخالفاً للامر  
 الشرعي فيستحق به العزل خصوصاً في غلة الوقف وفاءً بشئنه فهذا خيانة فيه عزل بشرط الشارع ولا يستحق  
 أجرة النظر بشرط الواقف كما لا يستحق شيئاً في الوقف مع المستحقين وهذه الفروع أخذتها من مواضع  
 متفرقة في الفتاوى الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في انقراض قاعة على أرض الوقف صارت دار الرجل مات  
 عن ابنين وبنت وأمهم وصية عليهم ثم ماتت الام بعد ان جعلت ثمنها وصية على الولدين فوكلت الاخت  
 عتيق زوجها ببيع ثمنها واشترى الزوج الثلث عن القاصر وليس في شراء الانقراض مصلحة للقاصر فهل اذا  
 بلغ القاصر ومضت عشرة أعوام له رد البيع حيث لم يكن له فيه مصلحة وهل اذا عمر ورعهم يكون رضاً أم لا  
 وهل له الرجوع بما عمر وهل اذا لم يرض بالعمارة يكون كذلك اقتونا ((الجواب)) أقصى ما يستدل به على  
 الرضا التصرف بالتعمير والترميم فحيث صدر منه ذلك خصوصاً مع طول المدة فلا سبيل الى الرد والله أعلم  
 ((سؤال)) في امرأة سبلت ملكها على أخيه اثم ماتت ومات الاخ ولكل منهما أولاد فمن يستحقه اقتونا  
 ((الجواب)) لا يستحقه أولاد المسبل عليه ولا أولاد صاحب السبيل بل يقوم باصلاحه أولاد صاحب  
 السبيل ويعطون للفقراء وان كانوا هم فقراء فهم أولى من غيرهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف بلداً  
 لها ما وبها نخيل على اناس معلومين فالآن يأكل الوقف من لا يستحقه من الجماعة بسبب عدم متول



عليه والوقف له هل يجوز له أن يتولى عليه ويصرفه على شرط الواقف ويتعين له الاكل بسبب خدمته  
 ولبعض الاغنياء ذرية صغار ومنعهم آباؤهم ماله لم يأكلوا من الوقف فهل يجوز ذلك أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) شرط الواقف كنص الشارع وجبت شرط ووضع وقفه على المستحقين من الناس المعلومين  
 يحرم على الاغنياء أخذ ثمنه ويتولى حفظه وصرفه على مصارفة ولد الواقف ولا يجوز غيره معارضة  
 حيث لم يشترط الواقف متوليا معيناً ولياً كل منه بالمعروف عند الحاجة وان كان للثمن ولد صغير لا يجوز له  
 منعه عن اكل ماله لئلا يخدم من الوقف بل نفقته على آبيه بالايجاع والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف بلداً  
 على اناس معينين على المستحقين منهم والمستحق منهم فرقان فرقة تقدر على تحصيل معاشها بالكسب  
 وأخرى عاجزة هل يقسم بينهم بالسوية أم لا اقتونا ((الجواب)) النظر في ذلك للمتولى فيعطى كل أحد  
 بحسب ما يرى ولا يجب عليه أن يعطيهم بالسوية بل يراعى فيه حاجة المحتاج فن كان عاجزاً عن الكسب  
 يعطى أكثر من له قدرة عليه بحسب حاجته والله أعلم ((سؤال)) في رجل كتب وصية في مرض موته بأن  
 القدر والهوند والخطافة والزير والمهراسين والرحا والمدشنة وقف على أولادى على قول أبي يوسف  
 ويكون مقرهم في بيت سكنى والحال ان البيت الذى هو سكنه لبعض أولاده وهو ساكنه عارية وبعد موته  
 يرجع لصاحبه فهل يصح هذا الوقف حيث لم يؤده ولم يحكم به حاكم ويبقى في البيت أم كيف الحكم اقتونا  
 ((الجواب)) الامام أبو يوسف لا يرى وقف المنقول مستقلاً والامام محمد يرى ما يتعارفه الناس من  
 المنقولات بشرط تسليمه ليد المتولى وكونه بجهة لا تنقطع ولم يوجد ذلك فلم يصح الوقف المذكور والله أعلم  
 ((سؤال)) في كتب لرجل قال في مرض موته بأن كتب الخصة المعلومه وقف على أولادى فهل يصح هذا  
 الوقف مع عدم التأيسد ولم يحكم به حاكم الشرع وانما هذا الوقف وجد بخطه في ورقة الوصية أم لا يصح  
 اقتونا ((الجواب)) ان سلم الكتب للمتولى فقبضها وهى تخرج من ثلث المال يصح ذلك وان جعل آخره  
 لجهة لا تنقطع عند محمد والافلا والله أعلم ((سؤال)) في وقف صحيح على جماعة مستحقين معينين وهو مخازن  
 وغبرها وكان أجرة كل مخزن ديناراً أجرة بأربعين محلقاً وجعل الواقف سيلاً وعين لسقاء السيل لكل  
 دورق ما دى ناراً أربعين محلقاً وان يعطى السقاء من غلة الوقف ثم زادت أجرة المخازن فبلغ قيمة كل مخزن  
 أجرة بن ذهاب والمتولى لم يعط السقاء الا لكل دورق أربعين محلقاً كما كان شرط الواقف فهل للسقاء  
 المذكور أن يأخذ من المتولى بقية الديار السلطاني الا أن أم لا اقتونا ((الجواب)) يستحق السقاء  
 المذكور بقية الدراهم المصطلح عليها في زمن الواقف ولا عسيرة بدراهم وقتنا هذا كما أفتى به العلامة  
 الحافوني والرملي الحنفيتان ورأيت بخط الشيخ ياسين الشافعي المدني والشيخ أحمد الخرنجى الحنفى المدني  
 وشيخنا الولي الصالح محمد صالح قاضي زاده المدينى رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف ماله  
 على ذرية وزرية ذرية فعاش مدة سنين وانتقل وأخذ كوراً وانا فصاروا يقسمونه مدة سنين وانتقل  
 واحد من أولاده من المذكور وأخر بنتاً والبنت عم وعمه أشقاء ولها عمه من الاب فهل يقسمون للبنت والاخ  
 الاشقاء ويسقط سهم الميت ويضاف على القيد جميعاً ويقسمونه الورثة جميعاً أم لا اقتونا ((الجواب))  
 ان مات بعد ظهور الغلة فانها تقسم على جميع الذرية بعد دروسهم ويخرج للميت حصه معهم ثم تقسم  
 حصته ستة أسهم فيعطى منها النصف ثلاثة لبنته واثنان لاخته شقيقه وواحد لاخته شقيقته ولا يعطى  
 للاخت من الاب من الميراث شيئاً وان مات قبل ظهور الغلة يسقط من عددهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة  
 اشترت انقاض دار كائنة على أرض وقف بطريق الاجارة للأرض وتدفع أجر مثلها في كل عام للناظر ثم  
 وقفت الانقاض وشرطت أن يعطى من غلتها أجرة الأرض ثم ما بقى يسبيل منه دورق ما لروح الواقفة في  
 المسجد الشريف والباقي بعد ذلك يصرف لمن يقرأ القرآن ويهدى ثوابه للخدمة النبوية ثم للواقف وحكم  
 الحاكم الشرعى بجهة الوقف ولزومه بعد تسليمه للمتولى ثم ان الواقفة توفيت بعد ثمانية أعوام من صدور  
 الوقف فادعى ناظر الوقف ان الانقاض حيث لم تكن جهة مصرفها وجهه الوقف متعده لا يصح ويضم الى  
 جهة الوقف فهل يعتبر قول الناظر أم يعتبر الشرط على حاله اقتونا ((الجواب)) هذه المسئلة اختلف فيها  
 المتأخرون من علمائنا وحيث اتصل الحكم بأحد الاقوال لا يسيل الى نقضه بل الواجب على القاضي

فسره للبنت والاخ الاشقاء الخ  
 هكذا في الاصل



المرفوع اليه امضاؤه قال الولي الجليل السيد عثمان خواجه زاده في مجموعته وفي كتاب القاضي الى القاضي من الزيلعي في شرح قول المصنف واذا رفع اليه الخ اذا رفع اليه حكم قاض امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع لانه لا فريضة لاحد الاجتهادين على الآخر وقد ترجع الاول باتصال القضاء به فلا يتنقض اهـ ولا ريب في ان هذا ليس من مخالف الكتاب والسنة والاجماع بل فيه اختلاف ترجيح بين العلماء وحيث حكم به حاكم لا سييل الى تنقضه ويبقى الحكم بوقف الاتقاض على حاله ويجرى فيه شرائطه الثابتة شرعا والحال ما شرح والله اعلم ((سؤال)) في وقف ضاع صدقة وقفه ولم يعلم شرط الواقف غير ان جماعة من الناس كلهم قرابة الواقف الا كبيرا قالوا كبر هو الناظر ويقسمه على اناس معينين فهل لمن آل اليه النظر يعمل بما كان يعمل قبله أم لا اقتونا ((الجواب)) ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام قبله فيصرف ريع الوقف على الوجه السابق جلالا لهم على الصلاح والله اعلم ((سؤال)) في امرأة وقفت وقفا وصورتها في حجة المحكوم بعنتها وقفت فلانة جميع ما في ملكها من الارض والتعلل والماء بوادي الصفراء المشهور بخيف الحسينية وذكر حدوده فيه من الماء الجاري ثلاثة قراريط من لبلة السبت وكذلك وقفت جميع ما تملكه من الرياض العثري المشهورة بالرجع والتدي بديره صبح وكذلك اوقفت جميع ما يخصها مع أخيها في غياطيه وهو السدس مشاع غير مقسوم وما يخصها في دواره السفلى وما يخصها في الجب بالرجع جعلت جميع ذلك وقفا عليها مدة حياتها ثم من بعدها على أخيها عمرو بن محمد ثم على أولاده ما تناسلوا واذا انقرضوا فعلى ذرية محمد بن شايق واذا انقرضوا كان على الاقرب فالاقرب واذا انقرضوا كان على الحرم بين الشريفين فهل يبطل جميع هذا الوقف أم يبطل في المشاع فقط أم يصح في الجميع واذا صح على الوجه المشروح فهل لاخت الواقفة من أمها دخل مع وجود الموقوف عليهم المذكورين أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يبطل هذا الوقف ولا المشاع منه بل يصح الجميع ولا يضر كونه مشاعا حيث لحق به حكم شرعي قال في شرح تنوير الابصار للشيخ علاء الدين صبح وقف مشاع قضى بجوازه لانه مجتهد فيه وقال المولى الجليل المرحوم السيد عثمان أفندي خواجه زاده رجل وقف مشاعا لم يجز في قول محمد وبه يفتي كافي الخلاصة والجنس الثاني من اجارة الخلاصة مكررا فان رفع الى القاضي فقضى بجوازه جاز في حق الكل كافي الجنس الثاني من الفصل الثالث من الخلاصة لانه مختلف فيه فيصير متفقاعليه باتصال القضاء انتهى وليس لاخت الواقفة من أمها دخل في الوقف المستطور والحال ما شرح والله اعلم ((سؤال)) في رجل وقف أولا على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا سوية بينهم فكان البيت عمارة اقام الناظر وهدم بعضها وبناه على ما يشتهي خاطره وأعاد حجره ونشبهه وأضاف عليه حجرا وحشبا من الخارج وكتب حجة على ان جميع ما أحدثه ملك من أملاكه فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث كتب بذلك حجة الظاهر ان ذلك عرف على قانون شرعي فإلّا أحكام القضاء تصان عن الابطال ما أمكن نعم ان ظهر لقاض آخر وجه بطلان حكم الاول فانه لا يجوز له تقريره ويجب اجراؤه على وجه شرعي حسبما يظهر له والله اعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في علة وقف جعلها الواقف أولا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده للذكر مثل حظ الانثيين فان انتقل أحد أولاده عن ولد فنصيبه لولده ثم على أولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا وادعانا ما تعاقبوا هذه عبارة الواقف الى آخر ما ذكره فمات الواقف عن ثلاثة أبناء ثم مات أحدهم عن ستة أولاد أربعة من الذكور وبنين ثم مات ثان عن بنت وابن فلا شئ ان حصة كل منهما لا ولادة فهل اذا مات أحد من أولاد البنين يكون حصته لعمه أم لباقي أخويه وبفرض ان أباه مات الا عن بقى من أخوته بينوا ((الجواب)) بموت الواقف انتقل الوقف لأولاده الثلاثة بالسوية ثم بموت أحدهم عن ستة أولاد انتقلت حصته أبيهم اليهم سوية عملا بقول الواقف فان انتقل أحد أولاده عن ولد انتقل نصيبه لولده وهو انما شرط أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين في أولاده خاصة ثم بموت الولد الثاني عن ابن وبنت انتقلت حصته أبيهما بالسوية لما ذكرنا وبموت أحدهم انتقلت حصته لعمه دون أخوته لان الواقف لم يجعل حصته من مات من أولاد أولاده لأخوته بل سكنت عنه ولا سييل الى فرض خلاف الامر الوقوعي وقد فهم ترتيب



الطبقات بقوله ثم على أولادهم فترجع حصته من مات إلى الطبقة العليا أخذاً من قوله في إجابة السائلين فإذا مات أحد منهم عن غير ولد تنتقل حصته للطبقة العليا من أولاد الواقف انتهى وهذا هو الذي يقتضيه النظر الفقهي وشرط الواقف كنص الشارع والمفهوم لا يذهب لغيره والله أعلم ((سؤال)) في رجل أوقف داراً على أولاده وأولاد أولاده فهل يدخل أولاد الإناث مع وجود أولاد الواقف في الربيع أم لا فإذا طلبوا أهل الاستحقاق أجرة المثل من الساكن لأنه يستحق الزيادة والساكن ممنوع من الزيادة هل يلزمه أجر المثل أم لا فتونا ((الجواب)) نعم يدخل تحت هذه الصيغة أولاد البنات كما صرح به قاضيان وقض القدير والدور والساكن لا يمنع عن تسليم أجرة المثل فإن امتنع أخرج شرعاً وعرضاً على الغير ولا يجوز الغبن الفاحش في الوقف والله أعلم ((سؤال)) في سرة أخرجت على رجل ثلث ماله وقال لها الرجل أوقفه على ولدي الذكور وله بنات وأراد سراً من فوقته كذلك ولم يكن ذلك بين يدي حاكم شرعي وانما هو على يد رجل من الزيدية فصار الرجل مستولياً على ذلك مدة حياته نحو ثلاثين سنة وأولاده سكوت فحين الوفاة أوصى لبعض بناته بشئ من ذلك التخل الموقوف وقدمات الأولاد الذكور في حياة أبيهم عن أولاد واستمرت بنته على الوصية بعد موت الرجل مدة ثم إن بعض أولاد الأولاد منع البنت من وصية أبيها هل يصح له ذلك أم لا فتونا ((الجواب)) الوقف على الوجه المذكور صحيح على مذهب الإمام أبي يوسف الذي عليه الفتوى في باب الوقف ولا يضر كتابة من كتبه سواء كان زيدياً أو سنياً وأكل الأب ربيع الوقف برضا أولاده لا يضر ووصية الأب بالوقف المعين مصارفة لا تجوز والبنت معترفة بذلك واعترافها حجة عليها وانكار أحد الأولاد ليس هو بانكار في الحقيقة بل هو مؤاخذ لها باعتبارها طلب حقهم إذا الوصية المذكورة غير مصادفة بمحلا مشروعا والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف بيتاً وجعل غلة ثلاث بيوت معينة منها لثلاثة أشخاص في مقابلة وظائف وشرط في آخر وقفته أن يبدأ الناظر من ربيع الوقف بمسيرة أوقافه فهل إذا حدثت عمارة فباعدت البيوت الثلاث بيوت تضاف غلة الثلاثة بيوت إلى بقية الغلة ويعمر بالجميع أم لا وهل إذا وقع في البيوت الثلاثة عمارة يعمر من غلتها أم من جلة الغلة أم لا فتونا ((الجواب)) نعم إذا حدث تعمير فباعدت البيوت الثلاثة تجمع غلة جميع البيوت وتعمرها ما استمر من البيوت لأن قول الواقف أن يبدأ الناظر من ربيع الوقف بمسيرة أوقافه صريح في ذلك قال في المناظر إذا دخلت لام المعرفة فيما لا يحتل التعريف بمعنى العهد أوجب العموم انتهى قال أكثر شارحيه أي عموم الجنس وهو مختار صاحب التقويم ونحوه الإسلام لأن لام المعرفة تفيد عموم الاستغراق سواء كانت داخلية على المفرد كما في كلام الواقف أو الجمع إلى آخر ما ذكره وأما قول الواقف بمسيرة أوقافه فانه صريح فيما ذكرنا لأنه أوقف لغرضه إذ غرض الواقف إحياء وقفه وفي منع ذلك إمامته كما لا يخفى والله أعلم ((سؤال)) في فخل وقفه رجل ومات وضاع صل الوقف وكان أولاده يقسمونه بينهم ويعطون لابن واحد منهم معهم فأتى أبو الابن المزبور فغرم فلاح التخل غرساً فدفع الابن قيمة الغرس من ماله برضا عمه بناء على أن يكون الغرس له فالآن دفعه عمه عنه وعن الاستحقاق فما الحكم فيما ذكرنا فتونا ((الجواب)) الواجب على العم اعطاء ابن أخيه ما كان يعطيه له من قبل في حياة أبيه ولا يجوز حبسه عنه وفي حكم الأوقاف المتقدمة أن يعمل فيها كما كافوا يعملون من قبل جلالاً لهم على الصواب كما صرح به كثير من علمائنا وشراء الرجل الغراس حيث لم يشتره الناظر لأجل الوقف صحيح ويكون ملكاً للمشتري ولكنه يجب عليه أجر الأرض لقيام الغرس عليها كما هو مفهوم من جامع الفصولين لأنه ذكر المسئلة في البناء والغراس والبناء حكمهما سواء في كثير من الأحكام والله أعلم ((سؤال)) في وقف موقوف على جماعة وشرط الواقف أن يؤجر الوقف ويعمره الربيع يقسم على المستحقين فالحال أن القاضي عين جابياً للغلة ومثداً هو الرجل واحد فاستلم غلة عام أحد عشر ومائة وألف وعمر بها في سنة اثنتي عشرة ومائة وألف وقبض غلة اثنتي عشرة ومائة وألف ولم يعمر سنة ثلاثة عشر ومائة وألف فجاء بعض المستحقين وقالوا ما إن تعمروا ولا فاقسم علينا فامتنع وقال أعمر في العام القابل وفصده يبقى تحت يده غلة هذا العام والبيت فيه بعض أماكن خربة وقد كشف عليه القاضي سابقاً وأيضاً اشترى الجاني بعض المؤن في سنة اثنتي عشرة ومائة وألف ولم



بعمريها وأدخلها في منصرفات العمارة وعجز عن جميع الأجرة في أجرة حديقة حتى فرط المستأجر في  
الأجرة وأرسل له مرمي من خلفها والبعض باق وحسبت أجرة المرمي على الوقف فهل يجوز ذلك  
أم لا وهل المستحقين طلب القسمة أو يأمر القاضي بالعمارة اقتونا ((الجواب)) أن كان الناظر قصد جيل  
بقوله أعمر في العام القابل خوفا من قبح الهدم وتداعيه قبل تعميره أن لم يكن بالنفقة كفاية فيها ونعمت  
وأن كان قصده استعماله غلة الوقف إلى العام القابل فهذا حرام عليه ويستحق العزل لأنه خائن ويعلم ذلك  
ببقاء الغلة والجاني يصلح أن يكون مشددا على العمارة ولا شك أن المستحقين إنما يستحقون الغلة بعد  
تعمير الوقف على الوصف الذي كان زمس الواقف وما اشتراه الجاني من المؤنة للوقف بحسب عليه وأجرة  
المرمي من ريع الوقف لا من مال الناظر وإن كان بفتح العمارة لا يلحق البناء موهن يأمر القاضي الناظر  
بالتعمير ولو للبعض جلبا للمصلحة حيث لم يلحق ضرر والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في عقار موقوف  
على جماعة فانتقل واحد منهم إلى رحمة الله تعالى بعد مضي شهرين من السنة فطلب وارث المنتقل حصة  
مورثه من أجرة الوقف المزبور عن السنة المذكورة فهل يستحق الوارث شيئا من ذلك أم لا اقتونا  
((الجواب)) كلام علمائنا يدل على أنه ليس للورثة طلب أجرة سنة كاملة وإنما لهم استحقاق أجرة الشهرين  
من أول السنة حيث كان حيا والحال ما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في شخص استأجر دكانا وقفا من جهة  
دكاكين بغير الوقت بخمسة عشر دينارا وكل دينار أربعون محلقا بمبارمة في كل يوم يعضى من تاريخه محلق  
وعثمانى وفي آخر السنة يوفى الستين المحلق فاشترط الجاني المتولى على الوقف على المستأجر أن لا يبيع الدكاكين كل  
من طابت نفسه من دكانه بحسب مفتاحها التال لا يؤجرها من باطنه فقام أحد المستأجرين وأجر الدكان من  
تحت يده لشخص من الناس من غير اطلاع المتولى فهل له ذلك أم يمنع عن فعله وتعيده بعد علمه بشرط  
الواقف أم ما حكم الله فيه ((الجواب)) ليس لغیر المتولى إيجار دكاكين الوقف وإيجار الأجنبي فضولى أن  
أجاز له المتولى فلهذا رد بطل والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي عن ابنين وعن خمس بنات  
وزوجتين وله نخل وثلاثة دكاكين ومزرعة وثلاثة بيوت فقال في مرض موته ما هو لي مما ذكره ووقف  
وسيل على أولادى للذكر مثل حظ الأنثيين ومات فهل كل المعدود من الأملاك المفهومة تصير  
وقفا لما ذكر أو تنوقف على إجازة الورثة اقتونا ((الجواب)) أعلم أن الوقف في مرض الموت نافذ من  
الثلاث فإن كان العقار المذكور يخرج من الثلث بعد أداء الديون فهو وقف نافذ وإن لم يخرج من الثلث  
ونفذته الورثة كلهم وهم كبار نفذ أيضا والاقلته وقف أن لم يكن له مال غيره وإن كان معهم سفار ورضى  
بعض الكبار ومنع البعض نفذ في حصة من بقي دون حصة السفار وحصة من لم يرض ويقسم بينهم كذا كره  
الواقف في صفة القسمة والحال ما شرح كما أفاده العلامة في البحر الرائق عن عدة كتب معتبرة والله أعلم  
((سؤال)) في رجل توفي عن ثلاثة أولاد ذكر وورثت من نخلتين أحدهما وقفه على أولاده وأولاد أولاده إلى  
الأقراض والثانية ملك فوضع الأولاد أيديهم على المال واقتسموه قسمة شرعية وعلى الوقف فأتى أحد  
الأولاد عن بنتين وابن ومات الثاني عن ابنين وبنت فأتى ولد البنت عن أخت لهم شقيقة فهل لأولاد العلم  
أن يشركوا هذه البنت في مخلف أخوتها أم ليس لهم ذلك اقتونا ((الجواب)) تقسم غلة الوقف بين  
المذكورين بعدد الرؤس فيكون لكل واحد من المذكورين الربع لا يميز أحد منهم شيء دون الآخر ولا  
فرق بين الذكر والأنثى ومن مات بعد ظهور الثمرة يستحقها الميت وتقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم  
((سؤال)) في رجل أوصى في مرض موته ووقف بلا دأ على أولاده ومن بعد أولاده وأولاد أولاده ولا صرف  
غير هذا القول ومقدار مرضه سبعة أيام ولا عينها من ثلث ماله بل على هذا القول المذكور فهل يكون  
للخصوص من أولاده دون الآخرين اقتونا ((الجواب)) أن كان الأولاد كلهم كبارا وأمضوا وقف  
والدهم فإنه ينفذ من جميع المال ولا يستحق أولاد الأولاد شيئا من غلة الوقف مع وجود الأولاد والحالة  
هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة سبلت لها بقعة أرض فيها نخل ونصرفت فيها مدة حياتها وبعد ها على  
المستحقين من القرابة غير الورثة ثم لما ماتت ادعى ورثتها بأن هذا حكم البريرة للغير والحرمات للورثة فهل  
تصح دعواهم أو يصح تسهيل البقعة على من ذكراقتونا ((الجواب)) حيث سبلت وهي في حالة الصحة



لا تصح للورثة دعوى وان استغرق جميع المال والوقف المذكور صحيح وبأخذ الغلة المستحقون من قرابتها ولا يأخذ الورثة منها شيئاً والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف ثلاث قطع أرض وتخلأ على الفقراء وزوار النبي صلى الله عليه وسلم وأقام ناظر على الوقف وجعل له في مقابلة نظره على الوقف جزأ من الوقف المذكور ومات الناظر المذكور وله أولاد فهل يستحق الأولاد بعد موت والدهم النظر على الوقف المزبور أو يقيم القاضي ناظر على الوقف المزبور اقتونا ((الجواب)) ان كان النظر مشروطاً من الواقف للناظر الميت ثم لا ولاده لا يجوز اخراجه عنهم ان كانوا كباراً وان كانوا صغاراً يقيم القاضي ناظراً الى ان يبلغ المشروط له وان لم يشترط الواقف ذلك فالقاضي يقيم ناظراً على الوقف المذكور ولا يتعين لأولاد الناظر الميت والحالة هذه والله تعالى أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً وعين له ناظر وجعل له في مقابل نظره شيئاً مما لو من الغلة وما بقي فهو للفقراء والمساكين بموجب شرطه فمات الناظر وخلف أولاد قصر أو آخر أخاً ولم يعين الواقف ناظراً بعد المعين سابقاً للحكم في النظر هل يكون لأولاد الناظر المتوفى أم لا خيه اقتونا ((الجواب)) حيث لم يعين الواقف ناظراً والنظر لا يورث يعين أهل القرية رجلاً ينصبه حاكم الشرع الشريف والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) من بعض المتعنتين صورته رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وذريته وعقبه الذكور من أولاد الظهور خاصة وعلى من سجدته الله تعالى من الأولاد طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى في ذلك وعلى ان كل من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وان سفل وكل من مات منهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه شيئاً منه وآل إليه الاستحقاق ان لو كان حياً انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده الى آخره شرطه الواقف المذكور فاستحق الوقف ستة من الذرية وهم أحمد ومحمد وأبو السرور وأبو الغيث وعبد الرحمن وأحمد الكل في طبقة واحدة فمات أبو الغيث عن ابنين فانتقل نصيبه لهما بنص الواقف ثم محمد عن غير أولاد ثم أبو السرور عن غير ولد ثم أحمد كذلك ثم أحمد عن ابنين فانتقل نصيبه لابنيه ولم يبق من الطبقة الاولى غير عبد الرحمن فهل حصه من مات منهم عن غير ذكور يختص بهامان هو في طبقته فقط وهو عبد الرحمن وليس لابني أبي الغيث الا السدس والباقي مناصفة بين عبد الرحمن وابني أحمد أم تكون القسمة ثلاثية لأولاد أبي الغيث الثلث ولعبد الرحمن الثلث ولابني أحمد الثلث بيننا الثلث الحكم في ذلك واعزوا النقل الى كتاب أو كتب أنابكم الله فانها حادثة حال والحكم متوقف على الجواب ((الجواب)) قدرع الينا مثل هذا السؤال غير ماهرة غير تعيين الاسماء وسبق منا الجواب مبيناً ومن كان له أدنى ادراك يفهم الحكم من ذلك الجواب والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً وكان يتولاه مدة ثم توفي فأراد ابنه الاستيلاء عليه وانحصار غلته فيه وللواقف أيضاً ابن ابن أبوه توفي من قبل فطلب عمه من غلة وقف جده فلم يمكنه عمه من ذلك وليس هناك كتاب وقف يرجع إليه فما الحكم في ذلك أفيدونا مأجورين ((الجواب)) حيث لم يكن ثمة كتاب وقف يؤخذ منه مصارف الوقف فانه يقسم الغلة بين ابن الواقف وابن ابنه مناصفة بالسوية كما أفاده في الاسعاف والحالة ما سطره الله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي عن بنت وأخ وعن مالية وأخرج منها شيئاً على البنت وسبل ثلث ماله بعد زوال عينه وأظهر من المال قبل موته بثلاثة أيام سيلاً ثانياً فيقول العم هذا التيسيل والاعطاء للبنت بريرة ولا يصح الا من انثلث المذكور والبنت تقول هذا العطاء تام والسييل الاول تام والثاني تام كذلك اقتونا في اعطاء البنت لموجب انها وارثة والسييل الذي بعد زوال عينه والسييل الثاني ماذا يصح بينهم وماذا يلحق العم مع بنت أخيه وكذلك السييل الاول ما صرف على شخص معين بل قال سييل والسييل الثاني معين على شخص بعينه اقتونا ((الجواب)) اعلم ان هذا السؤال مشتمل على أربع مسائل الاولى ما أخرجه الميت على البنت في مرض موته فهو ميراث ان لم يعضه عمها وان أمضاه فهو لها كما في عامة المتون الثانية قسمة الميراث فالمال بينهما وبين عمها مناصفة والثالثة الوقف الاول حيث سبل ولم يعين له مصرفاً فهو وقف على الفقراء وبه أفتى مشايخ بلخ وعليه الفتوى كما في الاسعاف والرابع الوقف الثاني الذي وقفه على بنته ولم يخرج من الثلث فان أجاز أخوه فهو نافذ وتستحقه البنت وان لم يجزه يقسم بينهما كالميراث وكل من



مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه الى ورثته فان انقرضوا تكون الغلة للمساكين كما أفاده في الاسعاف والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبل عقاراً على أولاد بنته فقط وانقرضوا جميعاً ولم يكن لهم ذورحم ولم يسبل ثلاث بنات وولدولداً وأولاد بنت له أخرى فانقرضوا النالجواب في السبل لمن يصرف عليه والحالة هذه البنات واحدة منهن باقية واثنان كذلك موجودتان ولهما أولاد وبنات فالوقف يصرف لمن اقتونا ((الجواب)) حيث مات الواقف والموقوف عليهم فالسبل للفقراء والمساكين وان كان بنات الواقف فقراء فهن أحق به ويتساوين مع الورثة وان لم يكن ففقراء وكان البعض منهم فقيراً فهو أولى به من الأجانب وان كانوا كلهم أغنياء فلا يجوز لهم أخذ شيء من غلة الوقف المذكور كما أفاده في الذخيرة البرهانية وكذا في الاسعاف والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف بلاداً من والده وعن والدته وعن أخيه ومات السبل فجاءه مصعب يطلب ارثه في الاخ فهل يجوز له ابطال الوقف الذي مسبل ثوابه لأخيه أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث جعل ثواب سيده لأخيه فالوقف جائز والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي عن أم وأخت وعم اقتونا أي شيء تكون القسمة فيما ذكر بينهم وكذلك المنتقل المذكور سبل ثلث ماله وكل وكيل على السبل المذكور وعلى أخته بان السبل المذكور ينصرف بالتدبير فيما لا تخت المذكورة حتى تبلغ حد التصرف ولفظ السبل المذكور بان سبلت ثلث ماله على ضعفاء قبيلتي فالعم يقول هذا من القبيلة لعم له أعمى وأصرف سبل ابن أخيه ويقول الوكيل عمك ولو كان أعمى فهو معه بعض شيء من المال وفي القبيلة منهم ضعف ويقول العم كذلك التسيل يدفع لضعفاء القبيلة وهذا أعمى دفعة واحدة ويقول الوكيل هذا طرش وإذا صح فيه لبن منفعة وقته على الضعفاء من القبيلة وباقيه أخيه وأرعاها وأصلحه على هذا التدرج وكذلك صاحب السبل ما أعطى الوكيل شيئاً على مقامه على مصلحة السبل اقتونا ما يصح له مقابل مقامه وهل يدفع المال السبل دفعة واحدة أو ما يخرج الا مصالحه حيث يقع فيه نفع للعم وهل للعم منع الوكيل المذكور وكذلك المتوفي المذكور وهب لأمه عشر رؤس غنم وأربع فحلات وجماراً فيقول العم هذا بيرة وأنت وارثه وتقول ان ولدي طلب مني النخلة فيما وقع علي منه وأوهبني هذا المذكور فيقول العم لا يصح لك ذلك وأنت وارثه اقتونا هل يصح لها شيء مما ذكر أو من ثلث السبل المذكور اقتونا أثابكم الله الجنة ((الجواب)) للام الثلث وللأخت النصف والباقي وهو السدس للعم وحيث كان رقف المواشي متعارفاً عند العرب فالوقف صحيح كافي الاسعاف وفتاوى فاضلخان والوكيل المنسوب من جهة الميت يجب عليه حفظ مال القاصرة الى أن تبلغ رشدها وكذلك يتصرف في الوقف بالحفظ والرعاية وليس للعم معارضته والاعمى ان كان فقيراً فهو أولى من غيره وله ان يعطى جميع ما يتحصل من اللبن والخبز وغيره للاعمى أو لغيره ويبقى منه ما يصلح به الطرش ولا يجوز له ان يتصدق بشيء من الطرش وأولاده غير الزكاة والوكيل في مقابلة عمله في حفظ الغنم واصلاحها ورعايتها أجزء من سعيه كافي البحر الرائق والاشباه والنظائر وان وهب الميت لأمه ماذكروه وقبل أن يمرض مرض الموت والهبة صحيحة والافهسي من جملة الميراث والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) وفي الصورة المشروحة اذا سبل الميت ثلث ماله وأعطى أمه بعض شيء من المال فهل يكون من الثلث أم من باقي المال وهل اذا وكل وكيل على السبل المذكور بانه يصرفه على قبيلته التي تليها يعني رفاقته وفي رفاقته قريبة رجل يصير ضعيف فيقول الورثة اعط السبل لهذا الاعمى الضعيف فيقول الوكيل أنا أدبره حيث أريد هل يتم له ذلك أم يصرف الى هذا الاعمى الضعيف اقتونا ((الجواب)) ان كان أعطى المال لأمه قبل مرض موته صحت عطيته وان كان في مرض موته وأجاز له الورثة نفذوا الا يؤخذ من يدها ويكون من جملة الميراث ولا تأخذ من السبل شيئاً في مقابلته وحيث كان الاعمى من قبيلته التي تليها لا يجوز لقيم الوقف حرمانه وقوله أنا أدبره حيث أريد لا عبرة به والحال ماذكروا الله أعلم ((سؤال)) في وقف في يد طائفتين يقسمانه مناصفة مدة تنوف على سبعين سنة فادعت إحدى الطائفتين نفوذ القسمة بموجب مكتوب يدعون انه شرط الواقف فهل يثبت مدعاهم بموجب المكتوب أم لا بد في شروط الوقف من بينة تشهد على الواقف ولا عبرة بالمكتوب بينوا أثابكم الله الجنة ((الجواب)) حجج الشرع ثلاثة البينة والاقرار والنكول لا مجرد الخط



فانه علامة لا يبنى عليها أحكام كذا في الفتاوى الخيرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أرض محتوية على  
أربع قطع والقطع محتوية على عيبدان نخل تشرب من عين له فوق الاربع القطع المذ كورة لله تعالى  
وجعل من محصل غمرتها ستة وثلاثين ديناراً لخدام مسجد الغمامة بيدرو بعض المتحصل لجهة أخرى  
وبعض المتحصل للعمال في خدمة القطع المذ كورة وأقام على الوقف ناظر اربعة مدة ضعف الوقف ونخل  
غمره لا يقطع ماء العين حتى صار لا يتحصل منه شيء فرغ الناظر على الوقف أمره الى وكيل السلطان وهو  
شريف مكة المشرفة حيث ان له في الوقف خاصة وعرفه ان الوقف قد ضعف لقلة السقاية ولم يتحصل منه  
شيء فأمره الحاكم المذ كور أن يقسم نصف الوقف المذ كور ويجعله لخدام المسجد ونحن الذين يخصنا تركه  
ويعطوا العمال خدمة منهم مما يخصهم من الناصفة فعرض الناظر الأمر على خدام المسجد ورضوا بطيب  
نفس فكتب امام المسجد بذلك مكتوباً بحضور شهود فلم يزل امام المسجد واضعاً يده على ذلك مدة ستة  
وأربعين سنة فمات وعمر المسجد بما يتحصل من الناصفة التي تخصه لان العين زاد غمرها وزاد غمر الوقف  
وصلح النخل فأراد الوكيل رفع أيدي الخدام للمسجد لما رأى من زيادة المتحصل في خاصة نصف المتحصل  
للمسجد فهل للوكيل الرجوع عما أجراه في الوقف ورفع أيدي خدام المسجد بعد ان حكم عليه وكيل  
السلطان بالقسمه أعلاه أم ليس له ذلك ويبنى كل شيء على حاله أقنونا ((الجواب)) اتفقت كلمة علمائنا ان  
شرط الواقف كنه الشارع وقالوا ليس لاحد أن يغير شرط الواقفين الا في مسائل مستثناة ذكرت في  
البحر الرائق والاشباه والنظائر وأنفع الوسائل وجامع الفصولين وغيرها من الكتب المعتمدة وليس هذه  
المسئلة منها واتفق علمائنا ان الناظر يتبع ما هو الانفع للوقف لا ما هو الانفع للمستحقين وحيث كان  
شرط الواقف معلوماً يجب اتباعه ولا يجوز العُدول عنه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف  
وقفاً على أولاده وأولاد أولاده الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى غير ان من مات وترك ولداً فنصيبه  
لولده فقسم المستحقون الوقف بينهم هل تصح القسمة في الارواق لانه تغيير أصل الوقف أم لا أقيدونا  
((الجواب)) ان كانت قسمة تلك فهي باطلة وان كانت قسمة حفظ فهي جائزة كذا في الفتاوى الخيرية  
نقلاً عن الفتاوى الخيرية والاسعاف وقال في البحر الرائق ان أرض الوقف لو كانت بين اثنين لواقسمها  
فلا حدهما ابطالها وانه لو أبرأ أحدهما فالأجر بينهما وقيل للمؤجر والمسلتان في القسمة اه والله أعلم  
((سؤال)) في رجل له استحقاق في وقف نخل وله مدة قدرها خمس سنين يستأجره في كل عام باجرة قدرها  
ثلاثون صاعاً من التمر وثماناً وخمسون ديناراً فقام عليه بعض المستحقين وادعى انه ناظر ولم يكن ناظر أو أبر  
ذلك النخل من رجل لم يكن له استحقاق في ذلك باجرة أقل مما كان على المستأجر المذ كور عشرين ديناراً  
فهل له ذلك أم لا أقنونا ((الجواب)) اعلم انه لا يجوز لاحد من مستحق الوقف التصرف فيه بالاجارة من  
غير ان يكون ناظراً اما بشرط الواقف واما بتولية من قاضي الشرع الشريف فان كان الناظر الشرعي  
موجوداً فانه لا يجوز له ان يؤجره من نفسه لنفسه باجرة المثل بل لابد وان تكون أكثر من أجرة المثل لتنفى  
التمسمة كافي البحر الرائق وغيره واما أخذ المستحق النخل بغير عقد شرعي من ناظره فذلك غير جائز ويضمن  
أجرة المثل وأما المدعى انه ناظر للوقف فان أثبت مدعاه بطريقة الشرعي بان أثبت النظر لنفسه بشرط  
الواقف أو باقامة القاضي اياه ان لم يكن له ناظر من قبل الواقف فتصرفه متوقف على مصلحة الوقف  
ولا يجوز له أن يؤجره باقية مما تنهى رغبات الناس فيه ولا بشرط أن يؤجر الوقف لمستحقه الا بشرط من  
الواقف فان لم يشترط الواقف ذلك جاز للمتولى أن يؤجره لكل من رغب في اصلاحه مستحقاً كان أو غير  
مستحق ولا بد في اجارة أرض النخل من تهدم المساواة ثم الاجارة بالوجه الشرعي ومن لم يعلم يجب عليه  
التعلم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وأولاد  
أولاده وذريته وعقبه الذكور من أولاد الظهور خاصة طبقة بعد طبقة ونسل الطبقة العليا  
تحجب الطبقة السفلى في ذلك وعلى أن من مات عن ولده أو ولد ولده الخ ولم يذ كر من مات عن غير ولد ان  
يعود نصيبه لذوي طبقته ولا لأصل الوقف حتى يستحقه جميع من له استحقاق فهل والحالة هذه اذا مات  
واحد من الموقوف عليهم من غير عقب يكون نصيبه لمن في درجته وطبقته أو يعود الى أصل الوقف



وبقسم بين جميع المستحقين أقتونا ((الجواب)) رفع البنا هذا السؤال وأجيبنا عليه مرتين بمفهوم الاسعاف على أن من مات عن غير ولد ولا ولد لرجع نصيبه لأصل غلة الوقف ويكون لجميع المستحقين ثم اتى أكثر مراجع المسئلة في كتب علمائنا فوجدتم إجماع الله صريحة في فتاوى الشيخ مراج الدين الحافقي ولفظه وإذا مات أحد عن غير ولد انتقل حصته للطبقة العليا من أولاد الواقف عملاً بقوله طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل اهـ والحق أحق أن يتبع وحيث وجد للعلماء كلام فلا عدول عنه والواجب اقتفاء آثارهم ومن اتبع علمائنا الله سأل الله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً على أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد الذكور من أولاده فإذا انقرضوا صار ذلك وقفاً على أولاد البنات من أولاد الواقف الخ فافترض الأولاد ابني أولاد الأولاد وأولاد الأولاد فهل يستحق أولاد الأولاد مع وجود أولاد الأولاد شيئاً أم لا وهل ينتقل الوقف إلى أولاد الإناث بعد أولاد الذكور من أولاده أم ينتقل لأهل البطن الثالث والرابع وهل يبرأ أقتونا ((الجواب)) لا شيء لأولاد الأولاد مع وجود أولاد الأولاد وحيث كان أحد من أولاد الذكور موجوداً من أي طبقة كان واحداً كان أو أكثر فهم أحق بريع الوقف من أولاد الإناث ولو كان طبقتهم دون طبقة أولاد الإناث عملاً بشرط الواقف المقيد بالانقراض والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف ملكه على ابنته وولد له وابنة بنته غير الأولى وجعل لكل جزاً معلوماً على أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا فإن انقرضوا رجع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ثم ماتت ابنة الهالك المذكور وترك بنتاً وزوجاً ثم ماتت بنت البنت المذكورة وترك أباً وزوجاً فهل لهم ما دخل في غلة الوقف على مذهب النعمان بن ثابت رضي الله عنه أم لا أقتونا ((الجواب)) لا دخل لأبي بنت البنت ولا لزوجها لأنهم سلبوا من أعقاب الواقف بل هما أجنيان وهذا واضح والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل كان مريضاً بالطاعون ومات به وفي مرضه دخل عليه بعض الناس فقال لهم أشهدوا هلي يا هؤلاء إني جعلت ملكي حبساً على ابنتي وولد لها وبنت بنتي جنان وما ورثت من أمها فهو صدقة عليها وإن قدر الله عليها بالموت فهو للورثة على حسب الفرائض وأما دارسكأي فهي في فداء أخي الذي بيلد الكفار ما سوره وإذا لم يخرج فهي على حسب الفرائض وأما الحبس فهو على أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا فإذا انقرضوا رجع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ثم ماتت بنت الهالك المذكور وترك بنتاً وزوجاً وولد أخيهما ثم ماتت بنتها وترك أباً وزوجاً فهل لهم ما دخل في غلة الواقف على مذهب الإمام الأعظم النعمان رضي الله عنه أم لا أقتونا توأما توأماً ((الجواب)) أعلم بأنه اتفقت كلمة علمائنا أن الوارث لو أسقط استحقاقه من الميراث أو وهبه لبقية الورثة فإنه لا يصح ولا يخرج ذلك من ملكه وحيث استحقاقه في مخلف بنته أم جنان باق على ملكه وحيث مات فهو ميراث عنه لبقية الورثة وهما ابن ابنة وبنته وأما مسئلة الدار التي أوصى بها لأخيه فقد أنه فشرطه مراعى وترصد له أن يخرج أخوه من بلد الكفار أعطيت للفداء والارث على الورثة وأما الوقف المذكور فقال في الاسعاف ولو قال أوصى هذه موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلي أبداً ثم من بعدهم على المساكين وليس له مال غير هذا ولم يحجز الورثة يكون ثلثها للورثة على قدر ميراثهم وثلاثها وقفاً على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر إلى عدد الفريقتين يوم البيان الغلة إلى آخر ما ذكر في قسم ثلث الغلة بين ابن الابن والبنت والثلث لجنان وبنت البنت وابن الابن ولا شيء لبنت الصاب وحيث ماتت بنت الصاب بقي ميراثها لورثتها والوقف لأهلها وكذا إن ماتت بنتها لا شيء للاب والزوج في الوقف وانما هما الاستحقاق في الميراث خاصة ثم إن تخلص الأخ من أيدي الكفرة والثلث لا يبق بالوقف والوصية يضرب أصاحب الوصية في ثلث التركة بقدر قيمة الدار ويضرب للوقف أيضاً بقدر قيمته فما أصابهم الوصية فهو للأخ وما أصاب الوقف أفرد بقدر منها وكان وقفاً على ما سئل فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً قبل موته بثلاث سنين وهو صحيح صحيح ثم زاد في مرض موته وقفاً آخر وشرط بأن تصرف غلته لأولاد ابنه القاصرين فإذا بلغوا رجع لفقراء الحرميين الشريفين فمات أحد بنى الواقف بعد مدة طويلة من حين الوقف عن زوج وأولاد قصر فالأولاد زوجها يدعي عدم نفاذ الحكم الذاتي ما الحكم فيه أقتونا ((الجواب)) حيث أقرت بنت الواقف الوقف فلم يسأل الزوج المنع ولو لم



يخرج من الثالث كما أفاده علماؤنا في كتبهم المعتمدة والحالة هذه وشرط الواقف معتبر ولا يجوز تغييره في الصورة المذكورة والله تعالى أعلم ((سؤال)) في وقف على مستحقين آجره الناظر مدة سنين وقبضوا أجرة المدة المذكورة على وجه التقديم ثم بعد انقضاء مدة الاجارة ادعى بعض المستحقين على المستأجر ان استحقاقه من الوقف لم يصل اليه من يد الناظر وحيث انك كنت ساكتا في الوقف رجوعي عليك باستحقاق من الاجرة ويطلب منه دفعه اليه فهل له ذلك أم لا يثبت وجوب ((الجواب)) لا يسمع قول هذا المستحق وليس له حق المطالبة من المستأجر في الصورة المشروحة قال في البحر الرائق والدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يقتضي كذا في جامع الفصولين اهـ والله أعلم ((سؤال)) ورد من يوسف سرى بالتركي معناه ما قولكم فيما هو متعارف بديارنا ومعروف فيما بيننا وشهور بين خاصنا وعامنا وهو ان الرجل يوقف مالا له صورة من الدراهم ويجعل ريعه أولا على نفسه ثم من بعده على ذريته حسبما شرطه ثم يكون وقفا على الحرمين الشريفين أو على بيت من بيوت الله تعالى ويحكم بحجة ذلك ما حكم خفي المذهب هل يصح هذا أم لا اقتونا ((الجواب)) قد سئل مثل هذا السؤال العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن يونس الشهير بابن الشلبي فاجاب بما فيه مقنع وصورة جوابه اعلم ان وقف الدراهم لم يعزه أحد من مشايخنا فيما أعلم للامام أبي حنيفة ولا اصحابيه وانما وقفته على عزوه في كتب عديدة للامام زفر رجهـم الله تعالى أجمعين قال الامام ظهير الدين المرغيناني في فتاواه مانعه وعن زفر رجل وقف دراهم أو طعاما أو ما يكال أو ما يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال تدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو ما يوزن يباع ويدفع ثمنه بضاعة أو مضاربة كالدراهم انتهى وقال الامام قاضي خان في فتاواه مانعه قال زفر رجل وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو ما يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال تدفع الدراهم مضاربة ويتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه والطعام يباع ويدفع الدراهم مضاربة ويتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال وما يوزن يباع ويدفع ثمنه بضاعة أو مضاربة كالدراهم انتهى واعلم ان هلالا البصري رحمه الله ذهب في أوقافه الى أن الوقف على النفس لا يجوز وأطال الكلام فيه ورده الخصاص وذهب الى الجواز وذكر انه لا يحفظ عن أصحابنا المتقدمين فيه شيئا الا ما روى عن أبي يوسف فانه قال اذا استثنى الواقف نفسه ان ينفق غلة ما وقفه على نفسه وولده وحشمة مادام حيا جاز وقال ذلك على ما استثنى من ابن الخطاب رضي الله عنه مما استثناه لوالى صدقة أن يأكل منها ويؤكل صديقه فقال ذلك قياسا على ما فعله عمر رضي الله عنه وكان عمر رضي الله عنه والى تلك الصدقة قال الخصاص فقلنا والله نؤيقنا ان استثناء اتفاق الغلة على نفسه وولده وحشمة هو بمنزلة قوله وقف هذه الارض على نفسي ثم من بعدي على المساكين ألا ترى أن له أن ينفق الغلة كلها على نفسه وولده وحشمة أبدا ما كان حيا اذا استثنى انتهى فاذا قوله لا يحفظ عن أصحابنا المتقدمين فيه شيئا الا ما روى عن أبي يوسف انه لم يرو مثله عن أبي حنيفة ولا عن محمد ولا عن زفر ولا عن الحسن بن زياد ولا غيرهم من الاصحاب المتقدمين فاذا كان وقف الدراهم لم يرو الا عن زفر ولم يرو عنه في وقف النفس شي فلا يتأتى وقفها على النفس حيث تدعى قوله لكن لو فرضنا ان حاكما خفيا حكم بحجة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فنقول النفاذ مبني على انقول بحكم الملقوق بيان التلقيق ان الوقف على النفس لا يقول به الا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقول به الا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما ملققا من قولين كما ترى وقدمشي شيخ مشايخنا العلامة زين الدين قاسم في ديباجة صحيح القدوري على عدم نفاذه ونقل فيها عن كتاب توقيف الحكام على غوامض الاحكام ان الحكم الملقق باطل باجماع المسلمين ومشى الطرسوسي في كتاب أنفع الوسائل على النفاذ ذكر ذلك في الوقف في باب من حجر عليه مستندا في ذلك لما رآه في منية المفتي فليتنظره من اراده الى آخر ما ذكره قال كاتبه وبه علم أن حكم الحاكم بالقول الملقق صحيح على ما ذكره في منية المفتي وحكم القضاء به نافذ صحيح خصوصا وقد دعت الحاجة الى ذلك في تلك الامصار وجرأ عليه مع تقدم الاعصار وهو حري بالقبول والله تعالى أعلم وكان الجواب لمخضمان هذا لا بطوله والله تعالى أعلم



(( سؤال )) في امر آة لها منذ خمسة أعوام تأخذ من محصول وقف طائفة الاندلسيين وكانت في عام أخذت من الوقف شهد شاهدان من بلادهم انهما من الاندلس وفي هذا العام امتنع الشيخ ان يعطيها من المحصول وقال لها انت من الاندلس وقدمات الشهود الذين شهدوا لها فهل تستحق شيئا من الوقف بموجب أنها أثبتت نفسها من الاندلس بالدينة المتقدمة أم لا اقتونا (( الجواب )) نعم تستحق مع الاندلسيين وليس لناظر فيها الا بوجه شرعي والحالة هذه والله أعلم (( سؤال )) في رجل وقف بيته على عتقائه بعد وفاته وبعد انقراض العتقاء يرجع البيت لطائفة أهل الجزائر المجاورين بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ثم توفي الواقف للبيت المذكور وقامت المعتوقة التي وجدت من عتقاء المذكور فطلبت البيت وقام طائفة الجزائر المذكورين قالوا للمعتوقة لست من معاتيقه ونحيا كموال الشرع وطالبها مولانا الاقندي بالاثبات بانها معتوقة المذكور فأتت بالشهود ووقرا الاقندي الجلة فلما وقف على لفظ عتقائه في الجلة قال لم يبق قول الواقف في الجلة معتوقتي ولا يسمع من الشهود الذين طلبوا واقفها صاحب الدعوى أيلزم تأنيث الضمير أو التذكير في الجملج جوابكم الشافي اقتونا (( الجواب )) قال في جمع الجوامع والجمع المعرف باللام أو الاضافة للعموم ما لم يتحقق عهد لتبادره الى الذهن خلافا لابي هاشم مطلقا ولا امام الحرمين اذا احتمل معهود انتهى فاذا كان كذلك فيكون العموم استغراقيا فيتناول الذكور والاناث وليستأنس لذلك بما ذكره في فتاوى فاضيلان فيما لو وقف على مواليه قال ولو كان له مولى كان الغلة لهما ولو لم يكن له الا مولى واحد كان نصف الغلة لمولاه والنصف للفقراء ولو كان له موالى ومواليات ليس معهن رجل كان للمواليات كل الغلة انتهى فعلى هذا العنيفة المذكورة نصف الغلة والنصف للفقراء فاذا مات عاد الى الموقوف عليهم والله أعلم (( سؤال )) في سكان حوش لهم فيه مدة مديدة ثم انه أوقف نصف الحوش أهل الحيرة على قراءة القرآن ليقرأ لهم رجل وأجرهم العام الماضي بأجرة قدرها ستة حروف ونصف والآن يطلب منهم أجرين في كل مخزن وهم يقولون له أجرة المثل ويعنون نصف الحوش المذكور الملك لان المؤجر كل مخزن منه بثلاثة ريال فهل له الزيادة عليهم من أجرة المثل التي ذكرناها أم يؤجرهم كأجرة الحوش المملوك حالا اقتونا (( الجواب )) يؤجر الواقف بأجرة المثل وهي ما ينتهي بها رغبات الطالبين ولا عبرة بأجرة الملك ولا تعتبر زيادة المتعنت فافهم والله أعلم (( سؤال )) في وقف أهلي وقد دعت الحاجة الى تعميره وناظره غائب وأسكن الوكيل أهل الناظر في البيت فهل يجوز الاسكان مع الحاجة الضرورية الى التعمير اقتونا (( الجواب )) رفع أمره للحاكم الشرعي فيأمر وكييل الناظر بالتعمير بالغلة والا يؤجره الحاكم بقدر حاجة التعمير كما ذكره علماءنا في متونهم المعتمدة والله أعلم (( سؤال )) في رجل وقف دارا ودكا كبير الى آخر ما ذكر من الشروط واللوازم وجعل من جملة المصارف عشرة دنانير لبنت أخت الواقف بعمارة دارها التي هي من جملة وقفه الموقوف عليها وشرط بعد وفاته بنت أخته العشرة الدنانير تحت يد الناظر لعمارة الوقف فهل تكون اعمارة الدور والدكا كين حيث قال لعمارة الوقف أم لدار بنت أخته اقتونا (( الجواب )) مقتضى قواعد الاصول تقيدان الناظر بصرف العشرة الدنانير لعمارة الدور والدكا كين ومن جلتها الدار المذكورة بعدم دليل التخصيص قال صاحب تنوير الابصار في فتاويه نقلا عن جمع الجوامع والجمع المعرف باللام أو الاضافة للعموم ما لم يتحقق عهد لتبادره الى الذهن انتهى فاذا علمت ذلك ظهرت ما قررناه والله أعلم (( سؤال )) في رجل له أربع بنات وواحدة من البنات لها اولاد ووقف الجدة على اولاد بنته أرضا واستمر عليها في حياة الواقف ومات الواقف وهي في يدهم وماتوا ولم يوجد أحد غير إحدى بنات الواقف وهي فقيرة مستحقة هل يصرف الوقف عليها لعدم الموقوف عليهم أم لا بينوا (( الجواب )) نعم هي أحق بربع وقف أبيها حيث كانت فقيرة وليس لاحد معارضتها والحالة هذه والله أعلم (( سؤال )) في رجل وقف دارا ونحلا على اولاده وأولاد أولاده الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فهل لا اولاد البنات الدخول في هذا الوقف مع وجود اولاد الواقف أم لا وهل للقاضي أن يصدقهم بمجرد دعواهم انهم من ذرية اولاد البنات أم يطلب منهم بينة تشهد لهم بذلك اقتونا (( الجواب )) لعلمنا المتقدمين والمتأخرين اختلاف في دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد



وأولاد الأولاد الذي حرره مفتي الثماني العلامة ابن كمال باشا في رسالة له في خصوص المسئلة دخول أولاد البنات فقال فلا خلاف في دخول ولد البنت في الموقوف عليه على تلك الصورة على ما دل عليه عبارة الامام قاضيان في فتاويه حيث ذكر مسائل الصور على الخلاف وذكرها بالخلاف الى آخر ما قال وأما قول السائل فهل للقاضي ان يصدقهم بمجرد دعواهم القاضي ليس بحصم حتى يطلب البينة وانما يجب عليه طلب البينة اذا طلب الخصم ذلك منه وانكر النسب فينشد يطلب البينة الشرعية حتى يقعها على الوجه الشرعي والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبل أرضا على أولاد بنت له وانقرض السبل عليهم والسبل ثلاث بنات أخرت واحدة أخرت بنتا واحدة أخرت ابنين وواحدة أخرت ابنا وهي بالحياة وأخرت البنت بنتا لها متزوجة وواحد من الأولاد المذكورين فقير لا يعمل شيئا من الدنيا فهل يصح صرف السبل على ولد البنت الفقير المذكور أو لبنت البنت المتزوجة المذكورة أو للولدين وهما غنيان أو ضحوا الجواب ((الجواب)) أولاد الأولاد الواقف وهم الذرية مطلقا اذا كانوا فقراء فهم أحق من غيرهم من الفقراء ولا فرق بين المتزوج والاعزب ولا يعطى للغير شيء والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل تبرع من عين ماله بقدر معلوم بان يعمر به هذا الوقف المعين وشرط على نفسه وقت التبرع ان جميع ما يعمره بهذا القدر و بما زاد عليه يكون ملحقا بالوقف ثم انه عمر بذلك القدر وزيادة وألحقها بالوقف كما ذكر أولافهل له بعد ذلك التعبير واللاحق بعد الثبوت والارزوم ان يدعي الملك في ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث بنى للوقف فهو وقف وليس له بعد ذلك دعوى الملك كما أفاده في الفتاوى الحريية والله أعلم ((سؤال)) في قطعة أرض تخل من درج موقفة على الضعفاء المستحقين من هؤلاء الجماعة كسائر أرقاف البلد المحبسة ثم ان أرقاف البلد المحبسة هي على المستحقين من القرابة يعني عصبه الواقف فاذا كان نص شرط الواقف على ما ذكر وأوقاف البلد على ما عين وشهر فهل تكون بذلك القرابة الأقرب فالأقرب أو هل يصح الاشتراك فيها بين الأقرب والابعد واذا كانت تحت يد واحد من المستحقين ثم صار له ملك تحت يده ما قيمته مائتا دينار ومن الفضة خمسون دينارا فهل بذلك يكون غنيا عن الوقف أم لا اقتونا ((الجواب)) من ملك من القرابة ما يساوي قيمته مائتي درهم فهو غني ولا يجوز له أخذ شيء من هذا السبل وامان بملك أربعين درهما فضة فهو من جملة الفقراء لانه يستحق الزكاة والحالة هذه فيستحق من هذه الصدقة كافي الاسعاف والله أعلم ((سؤال)) في رجل استأجر وقفا مدة وبني فيه بالاذن بماله ومات ولم يبين انه ألحقه بالوقف ولم توجد حجة تشهد لاحد الطرفين فهل لورثته ان يدعوا ان البناء ملكهم لانهم ذواليد ولان الاصل عدم اخراجه من ملكه وعلى ناظر الوقف اذا ادعى الاطلاق بالوقف البيئته أم لا يبنوا ((الجواب)) حيث كان البناء باذن الناظر كان مابناء المحتاج ملكا له كما صرح به في الفقيه وأشار اليه في التجنيس والمزيد وان ادعى الناظر غير ذلك لا بد له من بيئته تثبت مدعاه والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف على أولاده ذكورا وإناثا ومات فبني الوقف في يد الأولاد الذكور والإناث وليس مذكور في الوقفية القسمة للذكور مثل حظ الإناثين ولا التسوية بين الذكور والإناث كيف القسمة اقتونا ((الجواب)) الاطلاق يفيد التسوية بين الذكور والإناث من غير تمييز لذكور على أنثى ولا درجة على درجة كما ذكره علم وناقطة في كتبهم والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ناظر على فحل وقف منحصر على ثمانية نفر فهدمه السبل وشال ما كان فيه من مسكن وجدار فاقام الناظر بعض شيء من المساكن وشي من الجدار فواحد من المستحقين امتنع عن ذلك بوجوده أصل فهل له اقامة ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يعتبر امتناع الممتنع بل ولا يستحق شيئا من ريع الوقف حتى يعمر ويصير مثل الحالة التي كانت قبل ذلك بل ولا يجوز للمتولي صرف الغلة الى المستحقين مع وجود المواضع المحتاجة للمبارة فلو صرف اليهم شيئا يضمنه والمسئلة في البحر الرائق وغيره مشهورة وفي غالب المتون مذكورة والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً على أولاده وعتقائه ثم بعد انقراض الأولاد والعتقاء يكون على خمس جهات أحدها المصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بباب السلام وزاوية القشاشي وزاوية الشيخ عبيد القادر الجيلي في الكائنة بباب النساء وزاوية الشيخ ربحان وزاوية الشيخ أحمد بن علوان ثم بعد وفاة الواقف



أظهر الوكيل من طرف أولاد الواقف وقفية وادعى ان الواقف يرجع عن الوقفية الأولى لموجب ما شرط فيها من التبديل والتغيير ثم ان الجلبة التي بيد الوكيل لم يذكروا فيها بعد انقراض الأولاد والعقلاء ان يكون الوقف المذكور الى جهة لا تنقطع كاذ كوفي وقفته الأولى فهل تصح هذه الوقفية أم الوقفية الأولى اقتونا ((الجواب)) حيث شرط الواقف لنفسه التبديل والتغيير فله ذلك فان ثبت صحة الجلبة الثانية بها فونها الشرعية فالجبة الثانية هي المعتبرة حيث اتصل بها حكم حاكم بالاجماع لان حكم الحاكم يرفع الخلاف وبعد انقراض الأولاد والعقلاء يرجع الى الفقهاء على مذهب الامام أبي يوسف والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبل على زوجته في مرض موته وماتت واكملت زوجته ربيع الوقف مدة حياتها ثم ماتت هل يرجع الوقف لورثة الواقف أم الى ورثة المرأة اقتونا ((الجواب)) ان كان الواقف شروط اتبع شروطه والا فورثة الزوج الواقف أحق ان كانوا فقراء والافقهاء المساكين لا لورثة الزوج ولا لورثة المرأة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف على ذريته أولاً وبعد ذريته على المساكين ثم مات وخلف ثلاث بنات لا غير فتزوج رجل على واحدة منهن وماتت عن الاختين والزوجة وأم بجاء الزوج يطلب ارثه من الوقف من خاصة زوجته وقدره ثلث ما هو موجود فنعوه عن ذلك فهل له دخول أم لا وهل يجب على الموجودين ان يقسموا له خاصته أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث كان الوقف مشروطاً على الذرية طلب الزوج فيه الارث دليل على الاطماع الاشعبية وهو خاصة للاختين بلاشك باجماع علماء الثقلين والله الموفق ((سؤال)) ورد من مكة المشرفة في رجل وقف على نفسه مدة حياته لا يشارك فيه مشارك يتفقد بذلك بمفرده عن غير شريلت معه في ذلك ثم من بعده على أولاده لصلبه الذكور والبنات الموجودين يومئذ ومن سجدته الله تعالى له من الأولاد الذكور والبنات على حكم الفريضة الشرعية بينهم للذكور مثل حظ الانثيين ومن توفي من أولاده البنات يرجع نصيبها الى اخوتها الذكور والبنات وليس لأولاد البنات الدخول والاستحقاق في هذا الوقف الا بعد انقراض ذرية الواقف ونسله من جهة الاصلا ب ثم من بعد أولاد الواقف المشار اليه الذكور على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ثم على نسلهم وعقبهم الذكور دون البنات نسلاً بعد نسل وبطناً بعد بطن وعقباً بعد عقب رقرنا بعد آخر بالفريضة الشرعية بينهم الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه الى ولده أو ولده وان سفل ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته مضافاً الى ما يستحقونه من أصل الوقف ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف ولا استحق شيئاً منه وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك وآل الوقف الى حال لو كان المتوفي حياً باقياً لاستحق شيئاً منه قام ولده مقامه وان سفل واستحق ما كان يستحقه أصله من ذلك ان لو كان حياً باقياً يتداولونه بينهم كذلك ذرية الواقف ونسله وعقبه من أولاد الظهور دون أولاد البطون ويشتركون كلهم على الحكم والترتيب أعلاه فهل اذا انتقضت القسمة بانقراض الطبقة العليا وآل الى الطبقة الثانية واستحقوا الوقف بأنفسهم وكان هناك واحد من أهل الطبقة الثانية ويده شيء الى به بالاولاد يزرع من يده ويكون جميع ربيع الوقف لأهل هذه الطبقة الذين يستحقون الوقف بأنفسهم أو يستمر من تلقى شيئاً من أبيه على ما هو عليه ولو انتقضت القسمة بآخر كل طبقة اقتونا ((الجواب)) اعلم ان في هذه المسئلة اختلافاً كثيراً بين غول العلماء حسب ما فهموه من شروط الواقفين فمنهم من حكم بحرمان أهل الطبقة السفلى ولم يلتفت الى قول الواقف على ان من مات منهم وترك ولداً الخ ولا يخفى ما فيه من الافراط ومنهم من أعطى نصيب كل ميت لوارثه من غير نقض القسمة في حقه وفيه تقييد لا يخفى كإرداء كثير من غول المتأخرين والاولى اتباع الطريقة المثلى التي حكاها الامام الخفاف وسلكها العلامة الخاص في الاسعاف وتابع عليها الزين الشيخ قاسم في العصمة وقررها العلامة نور الدين الشيخ على المقدسي في نقض القسمة وأطال الكلام عليها في حاشية الاشياء والنظار وهي ان انتقضت القسمة بموت آخر من مات من أهل الطبقة العليا ونعد رؤس أهل الطبقة الثانية ونجعل الميت واحداً منهم ونعطى نصيبه لولده ولا نبقى ما كان بيده الذي تلقاه عن أصله باقياً كما هو قال في الاسعاف يقسم على عدد الاحياء



والاموات في اخذ الاحياء سهامهم وسهام الاموات تعطى لاولادهم الخ ولم يجعل علما وناغير العلامة ابن نجيم فرقا بين الواو وثم ولم يتابعوه على ذلك لان ما نقلناه اقرب الى الفهم من مرادات اصحاب الاوقاف لانه يبعد ان يريدوا ان يكون استحقاق اهل الطبقة السفلى اكثر من اهل الطبقة العليا كما انه يبعد ان يكون مرادهم حرمان اهل الطبقة السفلى لانهم ارادوا بهذا كونه من اهل الطبقة العليا كما حيث قالوا على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولي يكون استحقاقه لولده او ولد ولده الخ وهذا ما ظهر بعد تتبع كلام علمائنا في كتبهم ومراجعتها بحسب الطاقة والله اعلم ((سؤال)) في رجل وقف رقفا او لا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاد او اولاد اولاده الموجودين وهم ابراهيم ومحيي الدين وعائشة ومن سجدته الله تعالى له من الاولاد ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على انسابه واعقابه على ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم من غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقاته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى فمات اولاد الواقف جميعهم فصار الوقف الى اولادهم وهم اهل الطبقة الثانية فصار الوقف الى اولادهم وهم اهل الطبقة الثالثة فمات واحد منهم عن غير ولد وله بنوع من اهل طبقاته واولاد ائمه اهل الطبقة الرابعة والمنتقل بنوعه الذين في طبقاته هم اهل الطبقة الثالثة فهل يكون نصيب المنتقل الى بني عمه الذين هم في درجته لقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى او الى اولاد ائمه الذين هم اهل الطبقة الرابعة افتونا ((الجواب)) اجاب على مثله العلامة الشيخ خير الدين الرملی وأطال في ذلك ولم يخلصه كما في الاسعاف انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذور الرحم المحرم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لانه رحمه غير محرم وابن الاخت رحمه محرم فلا يدخل ويصرف اليه بصريح كلام الواقف انتهى وهذا ظاهر لانه آخر كلامه وعادة كلام الواقفين انه يتبع آخره ان لم يمكن الجمع والتوفيق والله اعلم ((سؤال)) في وقف على جماعة انقرضت اهل الطبقة الاولى فصار الوقف الى اهل الطبقة الثانية فطلبوا من الحاكم الشرعي نقض القسمة بينهم وتكون على الرأس فحكم لهم بذلك وكان واحد من اهل الطبقة الثانية يأخذ مع اهل الطبقة الاولى ما يخصه من والده فمات مع وجود الجماعة واخذ اولاده عنه الى ان انقرض اهل الطبقة الاولى فبعد ان صار الوقف الى اهل الطبقة الثانية وانتقضت القسمة على اهل الطبقة الثانية طلب اهل الطبقة الثالثة ما يخص والدهم مع اهل الطبقة الثانية فهل لهم ذلك اوليس لهم الا اذا صار الوقف الى اهل الطبقة الثالثة افتونا ((الجواب)) ان كان في شرط الواقف على ان من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه لهم ذلك على ما حققه في الاسعاف والادلاء والله اعلم ((سؤال)) فممن وقف وقفا وصورة وقف على نفسه ثم على اولاده ثم على اولادهم وهكذا الى آخره وجعل آخره لجهة بوشروط وشروط ومنها انتقال نصيب من مات لولده وان سفل فهل اذا انتقضت القسمة آخر طبقة ما و آل الى طبقة يستحقون الوقف بانفسهم وكان هناك احد من اهل طبقة دون طبقاتهم ويده شيء آل اليه من العلاوة يتزع من يده ويكون ربع الوقف لاهل هذه الطبقة الذين استحقوا الوقف بانفسهم أم يستمر من تلقى شيئا عن أبيه على ما هو عليه ولو انتقضت القسمة بآخر كل طبقة افتونا ((الجواب)) نعم تنتقض القسمة ويكون الميت كواحد من اهل الطبقة التي آل اليها الوقف ويعطى نصيبه لولده ويكون ولده كواحد من اهل الطبقة العليا كما حرره علمائنا نقلنا عن الاسعاف وغيره والصورة ما شرح والله اعلم ((سؤال)) في رجل توفي وخلف أربعة اولاد ذكورا ووقف عليهم في حال صحته نحو خمسة أو ستة أراض وفيها عيبدان بنخل وحال ان وقف وقف على اولاده واولاد اولاده ما تناسلوا من ذكور واناث فانتقل اثنان من اولاده وخلف واحد منهم ما ولد من واحد منهم ما خلف ولدا فظهر في الوقف خراب فتوافق الثلاث الاولاد واعمالهم الاثنان على ان تصلح الوقف لنا ولمن يأتي من بعدنا ففرض اثنان من المذكورين ولد الواقف وواحد من اولاد الولد الى الثلاثة فقسموه بينهم على ان يغرس ونسقي والعلة بيننا فواحد منهم قسموا له تحت يده ستين ودية وواحد نحو ثلاثين ودية وواحد تحت يده بلادان سبعون ودية فصاحب الستين أكل الغلة ولم يعط المستحقين ما يخصهم



وصاحب الثلاثين أكل أول الغلة والثانية زاد عليه الماء فرجع وقال إن لم تدفعوا عني الماء الزائد والافلا  
أغرم ولا أسقى وقد وقع بينهم التراضي وكتب بينهم وثيقة على ذلك ولو زاد الماء أو لم يزد فهو عليه ورضي  
به فهل له أن يأكل حق المستحقين وهل يلزمه ما رضى به أم لا أقنونا ((الجواب)) لا بد للوقف من ناظر  
إما من الواقف بشرطه أو من القاضي فإن كان له ناظر وقسم هذه القسمة باتفاق المستحقين فإن أريد بها  
الحفظ فهي صحيحة ولكل واحد منهم نقضها متى أراد كافي الأسعاف والبصر الرائق وغيرهما ولا عسيرة  
بالمكاتبة وإن أريد بها قسمة تلك القسمة بطلان باتفاق علمائنا رجعهم الله وقولهم والغلة بينهما يمنع ذلك  
فالحاصل أنه لا عبرة بقوله في الوثيقة أن زاد الماء أو لم يزد فهو عليه ولا برضاه بذلك لأن هذا يفيد التملك  
وقد علمت بطلان قسمة التملك وأما أكل مال المستحقين فلا يجوز بلامسوغ شرعي بل لا بد فيه من سبقة  
عقد مساقاة من الناظر بالقانون الشرعي حتى يطيب تناوله كما فهم والله تعالى أعلم ((سؤال)) في رجل  
وقف وقفا على ذريته وعتقائه ثم من بعدهم يكون على جهات خمسة عينها الواقف بأسمائها وهي زوايا  
مشهورة بالمدينة المستورة فتوفي الواقف وأظهر الوكيل من جهة أولاد الواقف وقفية وادعى أن الواقف  
رجع عن وقفته الأولى بموجب ما شرط فيها من التبديل والتغيير فهل العبرة بالوقفية الأولى أم الثانية  
وهل يكفي ثبوت الجهة الثانية وإن لم يذ كر الرجوع عن الوقفية الأولى أم لا وإن لم يثبت رجوعه عن  
الوقفية الأولى وثبتت أيضا هذه الجهة الثانية كيف يكون الحكم في ذلك أروحموالتا ((الجواب)) أن  
إنشأ الواقف الوقفية الثانية بعد رجوعه عن الوقفية الأولى وثبت ذلك بالقانون الشرعي فالمعتبرة هي  
الوقفية الثانية وإن لم يذ كر لا آخر الوقف جهة لا تنقطع كان الوقف بعد ذلك للمساكين على إحدى  
الروايتين عن أبي يوسف وقد تأيدت بالحكم وإن لم يثبت رجوعه عن الوقفية الأولى فالحكم فيه أن تقسم  
الغلة بين الجهتين انصافا فإذا انقرضت الجهة المنقطعة رجع نصيبها للمساكين كما أفاده العلامة الخافزي  
والصنف الآخر يصرف على شرط الواقف والمال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل يسهده وقف  
كان بلده ثم لا يسهده ثم لا يسهده من بعده فآل الوقف لأولاده فقاموا عليه سنين من بعده فخار رجل  
وقال أريد أبيع هذا الوقف وأعطى أهله بدله هذا وعين مكانا ولم يستأذن أهله ولم يخبرهم ببيعاه  
بثمانمائة أشرفى وأكل الثمن ولا بدل فبعد مدة خاصمه رجل من أهل الوقف ومستحقه فقال الذي باع  
الوقف أنا أعطى ما عينته فقام مع جماعة وأعطى مشترى له بأربعين مائة غير ما عينته للوقف ولم يرض أهل  
الوقف إلا بحقوقهم فهل يجوز ذلك أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يملك استبدال الوقف غير القاضي أو  
الناظر المشروط له الاستبدال وبيع الاجنبي فاسد يجب رده على مستحقه ويأخذ المشتري ما سلمه للبائع  
من الثمن ويأخذ المستحقون ربع الوقف الذي أخذته المشتري من الوقف باتفاق أئمتنا رجعهم الله تعالى  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات يسهى ملاقام وله بعض نحاس موقوف على أولاد ملاقام وكان له  
ولد اسمه محمد مكي وكان تحت يده فمات وخلف ولدا اسمه محمد تقي فمات عن ثلاث أولاد بنين وبنت وكان  
النحاس تحت يد إحدى الولدين والبنت منذ خمسة وعشرين سنة وكان أحدا الأولاد محروما من الانتفاع  
بهذا الوقف ثم ماتت البنت عن بنت من الغير فهل لها الانتفاع به أم لا وهل يحرم الولد أم لا والنحاس  
المذكور ليس له ناظر ولم يحكم بجهة وقفه حاكم أقنونا في ذلك ((الجواب)) أعلم أن وقف المنقول بانفراد  
لا يصح عند علمائنا الثلاثة وإنما صححه الإمام زفر لتمامه لئلا يفسد ولكن شرط صحة الوقف عنده حكم  
الحاكم أو تعيينه بالموت كافي أنفع الوسائل ولم يوجد ذلك في السؤال المذكور وإنما قال بجهة الوقف  
بمجرد قول الواقف وقفت على رأي الإمام أبي يوسف وهو لم يرو وقف المنقولات إلا بالتبعية كالأصالة  
للضبيعة ولا سبيل إلى التلقيق لتصح الوقف المذكور لأن العلامة الشيخ قام بن فطو بنغافى ديباجة  
تصح القدوري حكى الاجماع على بطلان الحكم الملق فكيف يقال بجهة الوقف المذكور مع عدم الحكم  
بالكلية وإذا علم هذا ظهر أن النحاس المذكور باق على حاله الأول وتجري فيه القسمة الشرعية بين  
ورثة محمد تقي على القانون الشرعي والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف فخا من الغنم  
للضرب فهل يصح هذا الوقف أم لا فإن قلتم صح فن ابن ينفق عليه أقنونا ((الجواب)) لا يصح هذا



الوقف والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل جاني وقف من طرف الناظر وتحت يده دكاكين ويدفع كراههم بجانب الوقف فموجب ذلك كتب في الدفتر اسمه ولم يكن يسهه ايجار شرعي ولا خلو شرعي فساقر الجاني المزبور فعند سفره فرغ بالدكاكين وبالجباية لولده من غير اطلاع الناظر فبعده سفره آجر الناظر الدكاكين المذكورة بزيادة الاجرة وعين في الجباية من يليق اياها فبعد ذلك مات الرجل المذکور فهل لوصيه ان يدعي في الدكاكين والجباية أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للوصي دعوى في الدكاكين ولا في الجباية المذكورة لانه بمجرد الكتابة في الدفتر لا يفيد ملكة خلو في الدكاكين المذكورة حتى يفرغها لولده وقد فرغ مما لا يستحق ولا عبرة به وأما الجباية وان كانت له فيفراغه لولده سقط استحقاقه والناظر مخير في أن يقيم ابنه مقامه أو يصرفها لغيره كما صرح به العلامة الشيخ قاسم بن قطلوبغا والله تعالى أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على أولاده وأولاد أولاده فهل يدخل أولاد البنات أم يختص الذكور واقتونا ((الجواب)) نعم يدخل فيه أولاد البنات كذا ذكره هلال في قاضيجان والدرر وابن كمال باشا والمولى أبو السعود وغيرهم والله أعلم ((سؤال)) فيمن وقف بيتا على أولاده وسكت ثم مات بعض الأولاد فهل ينزل أولاد من مات منهم منزلة آبائهم مع وجود أولاد الصلب أو يخصر في أولاد الصلب ماداموا أحياء اقتونا ((الجواب)) نعم يصرف غلة الوقف المذکور لأولاد أولاد الأولاد سواء كان آباؤهم أحياء أو ماتوا والاقرب والابعد في الغلة سواء والحالة ما شرح كما صرح به في الاسماء والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على عتقائه الذكور والانات وأولادهم بينهم بالسوية ثم انه انقضى العتق فدخل أولاد العتقاء بموجب شرط الواقف ثم ان واحدا من أولاد العتقاء الاناث أنى بولد لا يسهه ان يأخذ قسط ولده بموجب شرط الواقف حيث شرط على عتقائه وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا اقتونا ((الجواب)) للاب قبض استحقاق ابنه القاصر للبقاء للتمول وان كان الابن كبيرا فليس لايه القبض الا بطريق الوكالة والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وخلف بنتين وعمار زوجة وكان في حياته وقف ماله على بناته هل يصح الوقف وكيف يكون تقسيم التركة والحال ما ذكرنا السائل كم يصح للعم من العصبه اثابكم الله الجنة ((الجواب)) حيث كان الوقف في الصحة فهو نافذ من جميع المال للبنتين من غير مشاركة في الوقف المذکور والميراث يقسم بالقرينة الشرعية فتصح القسمة من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة عشر وللعم الباقي وهو خمسة من أربعة وعشرين المذكورة والله الهادي ((سؤال)) في رجل مريض له أربعة عشر ولدا ذكرًا وأنثى وله نخيل كثيرة فخصص حمادا ومباركا وبريكا ومحمدا وجودا بقطعتين من النخيل المذكورة جعلهما وقفًا على الخمسة المذكورين ثم من بعد مدة شفاه الله تعالى وعاش خمسة عشر سنة وأكل ثمره القطعتين في المدة المذكورة ثم مات ولم يسلم الأولاد الوقف فبعد موته طلبوا من بقية الورثة ان والدنا وضع يده على غلة النخيل من غير علمنا وانه لا يستحق من الغلة شيئا حيث وقفها علينا فهل يصح هذا الوقف حيث انه في المرض وتخصيصهم به من بين بقية الاخوة أم لا وان صح فهل لهم ان يرجعوا بالغلة على مخلف والدم أم لا بينوا ((الجواب)) الوقف المذکور صحيح من جميع المال باتفاق أئمتنا والمرض الذي لم يقاربه الموت كالصحة وأما الرجوع بالغلة في الميراث فيعتبر فيه شرط الواقف فان شرط الغلة أو لانتفسه مدة حياته فلا مطالبة والا فماتوا وله فهو دين في ميراثه والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت وسببت سبيلا وأبقت ولدا على السبيل يديره مات ولداها وعقب ولدا ومات الولد يصح السبيل على ذرية المسبلة أو ذرية الولد اقتونا ((الجواب)) ان كان للواقفة شرط فيجب اتباعه والا فهو للفقراء فان كان ذريتها فقراء فهم أحق من غيرهم والا فالاقرب فالاقرب للواقفة وان لم يكن فهو للفقراء المسلمين والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف عقارات متعددة بشرطه المعتبر وجعل بعضها على جهة والبعض على أخرى فماتت بعض العقارات فعمرو الناظر من غلة الجهة الأخرى معتمد اتحاد الواقف وان اختلفت الجهة فهل يسوغ له ذلك أم لا وهل اذا ادعى الناظر دفع الغلة للمستحقين وهم يتكروا يصدق بيمينه أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم ان صرف الناظر غلة أحد الوقفين على الآخر غير جائز حيث كان جهات الوقفين مختلفة وان كان الواقف واحدا قال في البحر الرائق نقلنا عن البرازية أما اذا اختلف



الواقف أو اتحد الواقف واختلفت الجهة بان بنى مدرسة ومسجدا وعين لكل وقفه وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف الخ والقول قول الناظر في الصرف على المستحقين لأنه أمين يدعي إيصال الأمانة إلى مستحقها واختلف في تحليفه واعتمد الشيخ زين في فوائده أنه لا يحلف وقيمة لا يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى كما في الخبرية والله أعلم ((سؤال)) في الأوقاف العامة التي وقفها أربابها للاستغلال وتعارف الناس فيها بالفراغ والخلو وقد حكم بذلك وكتب بها الصكوك اعتمادا على ما نقله الفقهاء من عرف أهل الأمصار بحكمة النزول والمفروغ له يستحق الانتفاع به بدون غيره وليس لأحد تزعمها من يده فهل هذا النزول وامضاء القضاة على ذلك صحيح يستند إلى حكم الصحة للعرف بذلك بعد تسليم أجرة المثل للوقف لطريق مصرفه أم لا اقتونا ((الجواب)) رفع مثل هذا السؤال للعلامة خير الدين الرملي رحمه الله تعالى فأجاب بقوله ذكر في الأشباه والنظائر في القاعدة السادسة في العرف الخاص أنه أفتى كثير من المشايخ باعتبار فعل القول باعتبار ما ينبغي أن يبقى بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوات الحوانيت لازم ويصير الخلوات في الحانوت - فلهذا صاحب الحانوت أخرجه منها ولا أجارته غيره ولو كانت وقفها وقد وقع في حوانيت الجبلون بالغورية أن السلطان الغوري لما بناها وأسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت مقدارا أخذ منهم وكتب ذلك في مكتوب الوقف اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلوات رسالة مستقلة واستدل بأشياء وأوضحها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضريري وهو ما ذكره بقوله وفي واقعات الضريري عن رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره إلى القاضي فأمره القاضي بفتحها وأجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وإن كان له خلوة فهو أولى بخلوة وله الخيار في ذلك إن شاء فسخ الإجارة وسكن في دكانه وإن شاء أجاز الإجارة ورجع بخلوة على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك إن رضى به ولا يؤمر بالخروج من الدكان ويسلم الدكان إليه انتهى كلام صاحب واقعات الضريري قال صاحب منخ الغفار بعد نقله لما قال في رسالة له والمسئلة نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارة واقعات الضريري ربما تدل على المدعى والله أعلم وقد صرح علماؤنا بأن لصاحب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع أو المستأجر في الأرض بناء أو غراسا أو كبسا بالتراب بأذن الواقف أو بأذن الناظر فتبقى في يده قال في البحر ومنخ الغفار نقل عن القنية وهي في الحاوي الزاهدي أيضا استأجر أرضا وقفها فخرس فيها أو بنى ثم مضت مدة الإجارة فلهما - تأجر أن يستبقها بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم إلا الإزالة ليس لهم ذلك اه قال في البحر ومنخ الغفار وهذا تعلم - مسألة الأرض المكتورة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص وصورة ما في أوقاف الخصاص حانوت أصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا إن كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الأصل بأكثر مما استأجر صاحب البناء بكلف رفعه ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الأجر اه وقد ذكر في الحانية مسألة يبيع سكنى الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر نقلها عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوى الكبرى وفي الخلاصة والبرازية وأغلب كتب الفتاوى وهي شري سكنى دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له بالسكنى وأمره بالدفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بقصاصة اه وفي جامع الفصولين والقنية والخلاصة وغيرها بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء بأجر المثل اه أقول ليس الغرض بإيراده - له الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه باجتماع الأطراف الست التي هي الأركان في كل حادثة وهي المنظومة في هذا البيت

أطراف كل قضية حكيمية \* ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكم كوم به وله ومحكم كوم عليه وحكم وطريق

فإذا انصب الحكم بعد استيفائه شرائطه لصحته ولزومه من مالكي يراه أو غيره صح ولزم وارتفع الخلاف كما في مثله علم لأنه لم يكن مخالفا للحكم ولا للسنة المشهورة ولا للاجتماع خصوصا فيما للناس إليه ضرورة لاسيما في المعامل والمدن المشهورة كصرو ومدينة الملك فأنهم يتعاطونهم ولهم فيه نفع كل وبضرهم نقضه



واهدامه بل وبما فعله الناس في كثير من الاوقاف ألا ترى الى ما فعله الغوري بأخذ من كل تاجر قدرا معلوما بحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه أينما دار بحيث لو أراد أن يحمليه لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار وبما بلغني ان بعض المولك عمر مثل ذلك بأموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار فقار بالقربة وفاز بالمنفعة للتجار وكار صلى الله عليه وسلم بحب ما خفف على أمته والدين يسروا لمفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله أعلم انتهى ما نقلته عن الفتاوى الخيرية ورأيت في فتاوى أساتذتنا آخرين الشيخ أحمد بن بونس الشهير بابن الشلبي ناقلا عن الامام أحمد بن محمد الحنابلة قلت فما تقول في حوائت السوق لو ان رجلا وقف حوائت من حوائت السوق قال ان كانت الارض في أيدي القوم الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها فالوقف فيها جائز من قبل ان اقدر أينما هادوتها الخلف ومضى عليها الدهور يتبايعونها ويؤجرونها وتجزئ فيها وصاياهم ويمدحون بناءها ويفسرونه وينون غيره فلذلك الوقف فيها جائز اهـ فهذه النصوص تفيد انه ليس لاحد نزاعها من يد آر بلبها وأيديهم على ذلك صحيحة لهم فيها يسع الخلو والوصاية والوقف وغير ذلك من سائر التصرفات وحكم الحاكم في ذلك صحيح يرفع الخلاف باتفاق الأئمة رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف على ذريته واشترط كون الدرجة العليا تحجب السفلى وذكر في الوثيقة ان من مات من أولاد الواقف عاذه من الوقف لذريته فماتت أنثى عن ذريتها وأخوتها الذين هم في درجتها بالنسبة الى الواقف فهل يعود حظها لذريتها أم لا أخوتها الذين هم الدرجة العليا كما نص عليه الواقف بشرطه المذکور اقتونا ((الجواب)) نعم يعود حظ المرأة الميتة لأولادها ولا يعود لذوي طبقتها لان قوله على ان من مات من أولاد الواقف عاذه من الوقف لذريته متأخر عن قوله الدرجة العليا فتحجب الطبقة السفلى وهو ناخذ الاول وكلام الواقفين يعتبر فيه آخر كلامهم كما صرح به علماءنا والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على ثلاثة أنفس ذكرين وأنثى ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم وأولادهم ان الواقف موجود فهل له أن يصرف من غلة الوقف المذکور لأولاد الاناث مع وجود أولاد الذكور أم لا وعلى فرض انه لم يكن موجودا فهل يدخل أولاد الاناث مع المذکورين أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للواقف صرف الغلة على الأولاد مع وجود الثلاثة أنفس حتى لو مات واحد منهم يصرف استحقاقه للفقراء وكذا اذا مات الثاني يصرف استحقاقه للفقراء فاذا ماتت الثالث تصرف الغلة على أولاد الثلاثة أنفس وأولادهم يشترك فيها أولاد الذكور وأولاد الاناث كما صرح به في فتاوى قاضيان واختاره مفتي الثقلين ابن كمال باشا والمولى أبو السعود العمادى وذكر العلامة الرملى في كلام كثير ما لفظه قلت وينبغي أن يصح رواية الدخول قطعا لان فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ وأطال في ذلك والله أعلم ((سؤال)) في وقف على طائفة مخصوصة فأقاموا على وقفهم رجلا من الناس على انه يقوم في أمر الوقف من اجارته وعمارته فباشر الوقف وجمع غلته وأكلها على المستحقين فطالبوا منه الغلة ليفرقها عليهم فادعى انه أكلها وادعى بالادلاس فقال بعض المستحقين ان هذا مفلس ونحن نسامحه فهل يجزى السماح على جميع المستحقين أم على من سامح في حصته اقتونا ((الجواب)) لا يجزى السماح على من سامح ولا على غيره ويجب عزل هذا الناظر لانه خائن ولا يجوز بقاؤه ناظرا على الوقف بل إنهم هو وكل من يعين على بقائه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف ماله على أولاده ذكوراً وإناثاً وهم أربعة عشر نفرا وقام على الوقف أحدهم هو أو شدة هم في خدمته واصلاح ما يحتاج اليه من شغل دمار ودفع خصام وتجديد غرس وسقاية ولا بد ما ينقص من مغل الوقف شيء قليل بل بكسامة يعرض عليهم رطباً أو تمر أو لباد أن ينقص من صنوانه شيء بنحو يسع أو اعطاء ويتصرف في الوقفية بتسديره ولا يصرف على باقى الجماعة المذکورين الا ما تحصل منه بعد أنوابه ولا بد ما يدخل بطن الناظر شيء زائد على استحقاقه ولو تركه خوف المآثم لم يحم مقامه أحد من الجماعة ويخشى المضايغ على الوقف فهل يلحق القائم عليها شيء من المآثم أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم ان شرط الواقف



كنص الشارع يعني في اتباعه والعمل بمقتضاه فالسلامة عدم تناول ما زاد على استحقاق الناطران عين له الواقف قدرا معيناً ولا يأخذ بما لم يعرف غير متأثر مالا كأي كتاب عمر رضي الله تعالى عنه وأما صرف الباقي على المستحقين بعد أن واهب ومافيه صلاح عبته فشرعي وليس لهم قبل ذلك استحقاق والله أعلم

((سؤال)) في رجل له ابنان وثلاث بنات وزوجة وله مال خاص منفرد ومال شركة وهو مريض في نفسه وهو بمشي بمرضه فأوقف ماله الخاص على الولدين فقط ولم يعلم البنات والزوجة بشيء أي بالوقف وبعد مدة زاد عليه المرض ومات ولم يقبض الولدان على شيء من المال في حياة والدهما فبعد موته طلب البنات والزوجة ما يخصهم في المال جميعه فظهر الولدان ورقة فيها الوقفية ولم يعلم بها أحد فقالوا ما نعلم بوقفته شيئا ولأنكم تختصون دوننا ونحن طالبون حقا فهل تصح الوقفية على الولدين فقط ويدخلون فيما بقي من المال أم لا وهل يحرم البنات والزوجة نصيبهم من ذلك أم لا ينوون حروا ((الجواب)) ان لم يكن للولدين بينة عادلة تشهد لهما على وقف والدهما فلا عبرة بالورقة المكتوبة المنقطة الثبوت وان كان ثمة شهود عدولي وكان الأب يخرج إلى سوقه ومسجده ويقضي مصالحه ولكنه يشتكي فالوقف صحيح ويختص به من عينهم الواقف فيه ويجري فيه شروطه والله أعلم ((سؤال)) في مالبة وقفتها رجل على ولده ثم من بعده ولده على أولاد الولد أبدا ما تناسلوا نسلا بعد نسل وعقباً بعد عقب ومات بعض الأولاد وخلف أولاد فهل يصح لهم مع الدرجة العليا أم لا وبنت لولد الواقف ماتت ولها زوج وأولاد يرطلبون في الوقف فهل يصح لهم شيء من ذرية الواقف أم لا وهل يفضل الذكر على الأنثى أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث رتب الواقف البطون بتم وبغول نسلا بعد نسل وعقباً بعد عقب لا يستحق أحد من أهل الطبقة السفلى مادام من أهل الطبقة العليا ولو تمخصا واحدا سواء كان من الذكور أو الإناث فبئس ذلك لا أولاد الولد الميت ولا أولاد الميت الميتة استحقاق مع الطبقة العليا أما الزوج فلا دخل له ويستوي الذكور والإناث في استحقاق ربيع الوقف إذا كانوا طبقة واحدة فافهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وقفت دارا ونصف حوش وشرطت أن يؤجر نصف الحوش والمنزل ويقسم غلتها اثلاثا ثلث للمتولى عليه وثلثان لمن يقرأ في مصحفين والمتولى هو على ابن محمد الديري والقارئان الشيخ محمد الديري وولده عبد الرحمن الديري ماداموا حيين ثم على أولادهم وأولاد أولادهم إلى الانقراض فمات القارئ الشيخ محمد الديري وصرف المتولى الخاص لولده الصغير وهو فقير وصرف المتولى العام لرجل آخر فهل يتقدم صرف المتولى الخاص على العام أم لا اقتونا ((الجواب)) تقرير الناظر الخاص مقدم على تقرير المتولى العام كما صرح به أستاذ المتأخرين الشيخ قاسم بن قطلوبغا وابن السبكي وغيرهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على ولده محمد بن سليمان وعلى أخوته ذكورا وإناثا لذكر مثل حظ الأنثيين وأمم الواقف سليمان بن عقال فمات وترك الوقفية وهي مكتوبة في بلاده وعليها ختم شرعي من قاضي المدينة المنورة فغيرها ابنه محمد بن سليمان في المدينة المنورة وجعلها لأولاده الذكور وقطع الإناث بعد حجة سليمان بن عقال الذي هو والده فبعد انقراض الذكور أظهرت حجة الولد بعد مدة سنين أظهرت حجة والده فطالب بها ولدا للإناث وكل من الوقفتين ذهب شهودها ولم يبق منهم أحد فأى أثبت حجة الوالد أم حجة الولد اقتونا ((الجواب)) اتفق علماءنا ان حجج الشرع ثلاثة لبينة أو الأقرار أو النكول فلا يعمل بالحجة المنقطة الثبوت سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الابن فان لم يوقف على شرط الواقف يعمل في الوقف بما كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام أيضا وعلم أصل المصروف على الذرية يصرف الربع إلى الكل من غير تمييز ذكر على أنثى ولا بطن على بطن سفل كذا كره العلامة الرمي والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً شرط فيها ستة وثلاثين حرفاً لمسجد الغمامة وكل وكسلا فمات الوكيل ولا أرض على الوقف أحدا وخلف أولاد وأخوة فهل لأخوة الوكيل يعزلون أولاد الوكيل أم لا اقتونا ((الجواب)) ان شرط الواقف الولاية لأولاد الميت فهي لأولاده وإلا فالقاضي ينصب قیماً عدلاً رشيداً ولا يقيم من الجانب أحد مادام في ذرية الواقف من يصلح لذلك قال في الذخيرة وان مات القيم بعد مات الواقف فان كان القيم قد أوصى إلى غيره فوصبه بمنزله وان كان لم يوص إلى غيره فولايته تنصب القيم للقاضي ولا يجعل القيم من الجانب مادام يوجد من ولد



الواقف وأهل بيته من هو أهل ذلك لانه أشفق على الوقف من الاجنبي فان لم يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك جعل القيم من الاجانب ثم اذا جعل القيم من الاجانب في هذه الصورة وصار في أولاده وأهله من يصلح لذلك صرفه اليه ذكره من الأئمة السرخسي في شرح كتاب الوقف وبعض مشايخنا ذكروا في شروحه انه لا يصرف اليه الا اذا كان الواقف شرط ذلك في الوقف انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف بخلا أو لا على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده الى الانقراض وشرط النظر لشخص منهم بصفة معينة وانحصر الوقف في أولاد أولاد الواقف فهل تدخل طبقة من بعدهم الذين هم أولاد أولاد أولاده بحكم الواو أم ينصب حكم ثم الى آخر البطون وهل تقسم الثمرة بينهم أم يبيعها الناظر ويقسم ثمنها وهل اذا رضى البعض بالبيع وامتنع البعض اضراؤه ذلك أم لا وهل لاحد منهم ان يملك فيه نحو شهر والثاني كذلك على سبيل المهاياة أم لا وهل للناظر ان يعمر جدار التخل المزبور مع احتياج المستحقين أم لا اقتونا ((الجواب)) الذي يظهر من كلام العلماء رجحهم الله تعالى ان بعد موت الواقف تسترل الاولاد وأولادهم وأولاد أولادهم من غير حجب في الوقف ولا ينصب حكم ثم في طبقات الاولاد ودفعهم في الثمن دون الثمرة وان امتنع البعض من بيع الثمرة لا يلتفت اليه وليس للمستحقين شيء مع احتياج الوقف الى التعمير حتى يصير بحالته الاصلية والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفه مائة سنة ورمث سنين فصار الوقف في يد جماعة منحصر فيهم يأكلونه وصارت المملكية لورثته يستحقونها عن يأكل الوقف وله عصبية في مملكيته فوضع يده من هو مستحق الوقف مدة أربعين سنة على مملكيته في جانب الوقف اذا جدد الوقف خرجت من الوقف فهل يصح ان يصير وقفًا وبطل الدعوى في المملكية التي وضعوا عليها أيديهم هذه المدة ولا يخرج من الوقف ويرجع الى الورثة اقتونا ((الجواب)) لا تسمع هذه الدعوى ولا تخرج الى الملك بعد هذه المدة وقد جرى عليها التصرف على قوانين الوقف والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفه على الذكور من ذريته فانقرض الذكور من ذريته فلم يبق له الابنتان هل يلحقهن شيء مع العصبية أم لا اقتونا ((الجواب)) لا شيء للعصبية في الوقف المذكور وانما هو للفقراء وان كانت البنات فقيرتين فهما أحق وأولى من غيرهما لانه أقرب الى غرض الواقف والله أعلم ((سؤال)) في شخص ناظر على وقف فعن له السفر لقضاء غرض ديني فهل له ان يوكل وكيلًا من قبله على الوقف المذكور بالقيام على مصالحه واجراء شرط الواقف الى حين عوده أم لا اقتونا ((الجواب)) قال في البحرو من أحكام المتولي من القاضي ما في القضية للمتولي ان يوكل فيما فوض اليه ان عم القاضي التفويض اليه والا فلا انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل متول على وقف راجح فيه بالمراجعة الشرعية برهن ثم ان المتولي فرط في بعض المال حيث دفعه مراجعة ولم يتقيد في تحصيله ممن هو في ذمته ونقص المال الموقوف فهل يضمن فيما فرط ونقص بسبب ذلك أم لا وهل اذا نزل عن التولية لرجل آخر وسلمه القضية والمال ناقصا مع علمه بأصل المال يكون خيانة في حق المتولي الثاني حيث فوطا معه على استلام المال ناقصا ولم يخبر القاضي وينعزل بها أم لا اقتونا ((الجواب)) أما قول السائل بالمراجعة الشرعية الله أعلم بوجودها من تظار زماننا وأما التفريط من المتولي في بعض المال فان كان عن عدم تقيد في تحصيله كما في السؤال فهو خيانة ويضمن وان كان عن موت المدينون مفلسا فلا خيانة ولا ضمان وأما النزول عن التولية فان كان الواقف فوض للمتولي ذلك يصح ولكن ان ثبت بالبينه العادلة انه فوطا مع المتولي الثاني على الاضاعة كما هو المفهوم من السؤال فانه يجب على القاضي عزاهما وتعيين ناظر عدل قادر أمين مستجمع للشرائط الشرعية وان لم تكن التولية مشروطة له من الواقف فليس له ذلك بل لا بد فيها من تقرير رولي التقرير ولا يكفي تسليم القضية والمال للنزول له والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفه على ذريته ثم من بعدهم على ذرياتهم أبدا ما تأسسوا ثم على الأقرب فالأقرب من عصبته ثم على معاتيقه ثم على الحرمين الشريفين ثم ان أحدهم الذرية آجر ما خصه من ذلك الوقف مدة معلومة من رجل تأجر له ولأولاده من صلبه ثم مات الا آجر قبل وفاء المدة ومات المستأجر أيضا وأجر كل منهما ذرية فهل لذرية المستأجر بقية المدة المذكورة أو ضحوالنا ((الجواب)) اجارة الوقف من المستحق ان لم يكن ناظرا باطلا ويجب على



المستأجر في المدة التي مضت أجرة المثل ويجب رد الوقف لأهله والأجارة لا تورث لو كانت صحيحة فكيف  
بالفاسدة والفاصة يجب إزالته على الفور كغيره من المنكرات والله أعلم ((سؤال)) في وقف من سنة  
أربعة وعشرين بعد الألف بأكله الذكور من الذرية وهو وقف عليهم ثم الآن ظهرت بنت تدعى فيه  
حقا فهل نسمع لها دعوى أم لا اقتونا ((الجواب)) لا نسمع لها دعوى لأن الحال شاهد بان الحق الذي اليد  
مع طول المدة كما أفاده في الاسعاف مطولا والله أعلم ((سؤال)) في رجل يدعى به من طائفة الاندلس  
والحال انه ليس منهم واستمر مدة يستلم من مغللات الوقف لها ونظر السابقين حيث لم يطلبوا منه ان  
ان يثبت نسبه انه من طائفة الاندلس مطلقا لشرط الواقف فهل عليه ان يثبت نسبه انه من طائفة  
الاندلس حتى يستحق معهم أم يكفي مجرد استلامه مدة والحالة هذه اقتونا ((الجواب)) حيث لم يثبت  
سابقا انه من طائفة الاندلس لا يكفي مجرد التناول ولا بد من اقامة البينة انه من أهل البلاد المزبورة والله  
أعلم ((سؤال)) في رجل وقف عقارا على أولاده ثم على أولادهم وشرط لنفسه التبديل والتغيير  
والادخال والاخراج والزيادة والنقصان وشرط ذلك أيضا لأحد أولاده من بعده واقامه ناظرا على وقفه  
فانتقل الواقف الى رحمة الله تعالى وبقي الوقف في يد الناظر فهل يجوز للناظر المقام من قبل الواقف  
المشروط له التبديل والتغيير والادخال والاخراج كالواقف اخرج بعض المستحقين أو زيادة بعض على  
بعض أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للناظر المشروط له جميع ذلك قال في فتح القدير لو شرط لنفسه ان ينقص  
من المعاليم اذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره الا ان يجعل له واذا أدخل  
وأخرج مرة ليس له ثانيا الا بشرطه وذكر في البحر عن الخصاف اذا شرط الزيادة والنقصان والادخال  
والاخراج كلما بدله كان ذلك مطلقا غير محظور عليه ويستقر الوقف على الحال الذي كان عليه يوم  
موته وما شرطه لغيره من ذلك فهو له انتهى والفرق فيما ان في الثانية كلما التي تفيد عموم الافعال فافهم  
دون الاولى والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف داره على ان يقرأ الساكن في كل يوم بعد صلاة الصبح  
ثلاث مرات سورة الاخلاص والفاخرة مرة واحدة وكان ساكنه رجلا قائما بالوظيفة المذكورة باذن  
ابن الواقف ثم ان ابن الواقف فرغ بالدار لشخص آخر وبقي الساكن الاول فيها سنة بعد الفراغ فطلب  
المستفرغ من الساكن أجرة السنة المذكورة هل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث فرغ ابن  
الواقف بالدار لشخص آخر انتقل الحق للمفروغ له وبقي الساكن في دار الوقف بلا مسوغ شرعي حيث لم  
يكن باذن المستفرغ وحيث تدلل الفراغ بطلب الأجرة لان منافع الوقف مضمونة على كل حال فافهم والله أعلم  
((سؤال)) في رجل سكن بخلاوة وقف على الفقراء ثم انه بنى بها وعلا وجعل فيها رواشن وخزائن ودرابزين  
وزخرف ثم مات فسكنها رجل آخر فطالب ورثة الميت بما فعله أبوه مما ذكره من الزخرف وأخذ الخزائن  
المسيرة المبينة وكلما زاده أبوه فهل لهم ذلك أم يصير تبعا للوقف أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) ان  
كان هذا الرجل الذي بنى في الخلاوة وعمر الرواشن والخزائن الحق ما زاده بالوقف كان جميع ذلك وقفا  
ان قامت على ذلك بينة مادية من خصم وهو المتولى والافهوه لك يجري فيه التوارث وللورثة طلب ما فعله  
أبوه كما صرح به في المطولات والله أعلم ((سؤال)) في وقف موقوف على جماعة وتصادق الموقوف  
عليهم على شروطه وعلى ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في طبقته ثم  
ادعى بعضهم بان الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى وان أولاد الاولاد لا يدخلون مع وجود الاولاد فهل  
له ذلك والحال انه ليس له بينة على دعواه اقتونا ((الجواب)) التصديق المذكور في حق المتصادقين صحيح  
ومن ادعى غير ذلك وهو ان الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فلا بد له من بينة عادلة يثبت بها دعواه والا  
فلا عبرة بالدعوى الحالية عن البينة كما أفاده العلامة الحافوتى في موضعين من فتاويه والله أعلم ((سؤال))  
في رجل وقف وقفا على نفسه ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده الذكور والاثني بالسوية الطبقة العليا  
تحجب الطبقة السفلى ومن مات وله ولد فنصيبه لولده فكان اصحاب الوقف ولدوا وبنت فماتت البنت قبل  
والدها ولها أولاد فمات بعد ما قبل يصح لأولاد البنت على شرط الواقف الذي سبق شئ أم لا اقتونا  
((الجواب)) لا يستحق أولاد البنت التي ماتت قبل الواقف لان استحقاقها مغاير بغاية وهي موت الواقف



وعند حضور الغاية كانت معدومة والمعدوم لا يوصف بالاستحقاق واستحقاق الفرع مرتب على استحقاق أصله كما حرره علماؤنا والله أعلم ((سؤال)) في أرض موقوفه بما فيها من الثقل من أصحاب السيد آدم النقيشبندي وجماعته القاطنين بالمدينة المنورة والوافدين إليها وشرط النظر لأصلهم ثم على طائفة الافغان بما ارجح الحال ان السيد آدم رحمه الله المذکور شيخ مسلک صاحب طريقة فهل يستحق الارض المزبورة من أخذ طريقته عن خلفائه بواسطة وبغيرها أم يقتصر على أصحابه الذين يحبوه وأخذوا عنه بلا واسطة وهل يجب أو يجوز للحاكم الشرعي ان يعزل من ادعى انه من أصحاب السيد آدم المذکور وار الاستحقاق والنظر انحصر فيه اذا أهلك الثقل ولم يبق عليه بما يصلحه من غلته ولا يعرفه الا عند أخذ الثمرة وبيعها وبولي عليه من أهل طريقة السيد المزبور الا تخذين عن خلفائه أو طائفة الافغان المذکورين من رآه خيرا منه أم لا فتونا ((الجواب)) اعلم ان قوله أصحاب السيد آدم الخ لا شك ان المراد منهم هو من أخذ طريقته بواسطة أو بغير واسطة لانه قد شاع بين علمائنا ان يذكروا المسئلة فيقولون عند أصحابنا ولا يريدون غير أبي خنيفة وصاحبيه وصرح بذلك الامام الحنفى في أوقافه ومن علم هذا ظهر له ان الحصر عن محبة خطأ محض وبه تبين انه يستحق الثقل جميعا من أخذ من السيد آدم بواسطة أو بغير واسطة والناظر الذي يدعى انه من أصحاب الشيخ المتلف للوقف يجب عزله لان غاية غرض الواقف تقسيم ريع الوقف بين المستحقين مع بقاء عينه قال في الملتقى ويبدأ بارتفاع الوقف بعبارته وان لم شرطها الواقف انتهى فاب وجد من الطائفة المذكورة رجل بالوصف المذکور وهو الصلاح اقامه الحاكم الشرعي اجراء لشرط الواقف ويثاب على ذلك والا فبن طائفة الافغانية وان لم يكن من أهل الاستحقاق الا ان لانه يصدد ان يصير اليه كما أشار اليه في الاشياء والنظائر والله تعالى أعلم (ورفع اليه هذا السؤال) بعينه مرة أخرى (فأجاب) بقوله نعم يستحق ريع الوقف المذکور من أخذ الطريقة النقيشبندي منه أو من خلفائه أو من خلفاء خلفائه ولو بواسطة كثيرة ويسترون في الاستحقاق من غير تغيير شخص على آخر بما ذكر ويثاب على ذلك الثواب الجزيل بالصنيع الجليل وينصب منهم عدلا أميناً قادراً على تعبيره واحيائه ولا يلتفت لقول مدعى انحصاره فيه لاجل اجتماعه بالسيد آدم المذکور وأخذ الطريقة منه في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في ناظر وقف أقام رجلاً من تحت يده ناظراً على الوقف ثم عزله بعد مضي أربعة أشهر من السنة وأقام رجلاً آخر وكان المقام المعزول آجر الدور والداكاكين من حين اقامته فالمقام الثاني ضبط الوقف ببقية السنة فهل للمقام المعزول ضبطه المغل وأخذه من المستأجرين أم للمقام الثاني ضبطه وأخذه من المستأجرين ومن منهما يستحق لما عينه الواقف للناظرينوا ((الجواب)) جمع المغل لو كبل الناظر الثاني لا الاول لان وكيل الناظر كاصله وحكم الناظر هكذا قال في القنية ولو أجاز القيم ثم عزل ونصب آخر فقبل أخذ الاجرة للمعزول والاصح انه للمعزول لان المعزول آجرها للوقف لان نفسه انتهى والمستحق لما عينه الواقف المتعين من جهة الواقف بعد القيام باداء حق النظارة من الخدمة كما صرح به في البحر في مواضع والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وقفت نخلا عليها وعلى اخواتها وبعد اخواتها على جارية لها عتيقة وانقرض الكل ولم يبق غير الجارية والواقفة أولادهم عصبية للواقفة فهل يدخلون في الوقف أم لا فتونا ((الجواب)) ريع الوقف انما هو للجارية المعتوقة وليس لأولاد العمة ثم لعدم ادخال الواقفة اياهم والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف نصف دار على أولاده وشرط النظر لصاحب منصب كذا وكان الولد غائباً مدة من الزمن فناء الولد وأراد ان يسكن في وقف أبيه فوجده مسكوناً فقال الساكن هذه الدار لي فيها حق وأريد السكنى في حصتي والوقف المذکور كور شاع مع وقف رجل آخر فقال الساكن قد استأجرت من الناظر فصادق الناظر على الاجارة ثلاثين سنة على أن يعطى أجرة كل سنة لدى الحلول وعلى ان لا يقبل عليه الزيادة وعلى ان كلما استمر الوقف يرمه الساكن من الاجرة فكيف الحكم في جميع ما ذكر افتونا ((الجواب)) أما شرط الواقف النظر لصاحب منصب كذا فصح وشرط الواقف كص الشارع وأما ارادة الولد في حصته من الدار فان شرط له السكنى فلا ذلك بالمهاياة وأول المدة من وقت الخصومة وأما القسمة فليست الا للناظر وان أطلق الواقف الوقف



على الاولاد وهو اظاهر فليس للولد غير الغلة وان اسـ تأجر من الناظر بأجرة المثل صح واما اجارة الناظر دار الوقف أكثر من سنة فهي باطلة كما جزم به في المتنون المعتبرة واما شرط عدم قبول الزيادة فلا ضرورة به بل المصريح به في الشروح والقناري ان الناظر لو آجر الوقف بدون أجرة المثل يجب على المستأجر تسليم أجرة المثل الا اذا كان الغبن يسيرا واما ان استمر وبشاه الساكن فلا بد من دخول أهل البصارة بالبناء وتقويم ذلك البناء ويؤخذ بقول أهلهم مصرفا تضر الوقف ولا يلتفت الى دفتر الساكن فيما صرفه كما صرح به في الخيرية وقد أقام القيامة في هذه المسئلة ومن أراد الوقوف عليها فليراجع في مظنته وقد أفتيت بذلك مرة وفصلت جميع كلامه والله أعلم ((سؤال)) في رجل انحصر فيه وقف أبيه وأرض يتخلها ومائها فغرس فيها بلا حجة شرعية ومات عن ابن وبنت ومات الابن والبنت عن أولاد فادعى أولاد الابن ان الحق لهم خاصة وادعى أولاد البنت ان لهم في الغراس المذكور استحقاق واللهنهم وهو ملك فكيف الحكم افتونا ((الجواب)) ان كان ابن الواقف هو المتولي على الوقف فان كان الغرس من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له فيكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولم يضر وان أضرف فهو المضيق لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من الضرر على الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف وبذلك للوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وان كان الغراس غير المتولي فان كان بأذن المتولي فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر بارض الوقف فان أضرفا الحكم ما تقدم كما أفاده في الخيرية واما الاحكام بين أولاد الابن والبنت فيكون أولاد الابن المدعى لانهم يدعون الوقف وهو خلاف الاصل لان الاصل في الاموال هو الملك والوقف طارو أولاد البنت مدعى عليهم لانهم يدعون الملك الذي هو الاصل فتكون البيعة على المدعى وهم أولاد الابن في أن الغراس المذكور وقف من الغراس واليمين على أولاد البنت على عدم علمهم بوقف الغراس المذكور من جدهم لانه عين على فعل الغير ثم بعد ذلك يكون الثلث ملكا لأولاد البنت والثلثان وقفاريه لأولاد الابن والاحكام علمت مما سبق والله أعلم ((سؤال)) في وقف بلد الميت على نسله الذكور دون الاناث نسل بعد نسل وبعد الذكور فهو على الحرم من الشرعيين وللوقف المذكور مغل فيقول أولاد الواقف لنا بعد موت ابن أخينا العقيم وقول الام والاخ من الضررة نحن نرث مغل الوقف الذي خلفه الولد افتونا ((الجواب)) ان استحق الميراث المغل المذكور قبل موته ثم مات فهو ميراث عنه تجرى فيه القرينة الشرعية وان مات قبل الاستحقاق فلا شيء للام والاخ من الضررة فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ثلاث بنات وابن فوق دار عليه ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده الى الاقراض فبات بستان من الثلاث البنات وبني ولد وبنت فخاصة الولد من الدار الموقوفة وما خاصة البنت افتونا ((الجواب)) غلة الدار تقسم بين أولاد الواقف وأولاد أولاده وان وجدوا على عدد رؤسهم لا تفضل طبقة عليا على سفلى ولا ذكر على أنثى والله أعلم ((سؤال)) في أرض وتخل موقوفة على أربع طوائف من المسلمين القاطنين بالمدينة المنورة وهم الهنود والسنود والافغان والملاطان فاستأجر رجل من أهل الاستحقاق من تظار هذا الوقف فتداولت على هذا الوقف تظار بعد تظار وكل منهم أبقى الايجار على حاله يأخذون الاجرة منه في كل سنة اكل طائفة منهم ستون محققا فطلبوا في هذا العام الزيادة فامتنع فقال ليس لكم عندي شيء والذي كان يعطيكم والذي وأنا انما أعطيكم صدقة من عندنا ومنعنا عليه الاقرار منه أن هذا الوقف على الاربع الطوائف افتونا ((الجواب)) نعم للظار طلب أجرة المثل في الاراضي والتخل ولا عبرة بما صنعه الظار السابقون من الايجار بدون أجرة المثل وقول المستأجر والذي نعطيكم انما هو صدقة كلام لغو لا عبرة به فالخاص ان منافع الوقف مضمونة بأجرة المثل ولا يلتفت الى العقد اذا كان بغبن فاحش والله أعلم ((سؤال)) في حجة وقف مضمونها ان السيد علي بن سليمان بن سعد الحسيني المهندي وقف الخوض المسمى بغياضة بيدرا المحروسة المحدودة المعلومة على نفسه مدة حياته ثم على أولاده من بعده الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يكن له أولاد فعلى الاناث بالسوية وان كان نسل الاناث من العصاة فهم على حالهم يدخلون في الوقف المذكور على الشرط المزبور والافلا ثم قال



فان هلك الجميع من نسل الواقف فعلى نسل محمود وهجار بالسوية بينهم فان هلك أحدهم فعلى الباقي والطبقة العليا منهم تحجب السفلى كذلك فان هلك الجميع فعلى كذا وكذا الى ان جعله للفقراء وانقرض ذرية الواقف ولم يبق أحد منهم وانقرض هجار ونسله وبقى من نسل محمود ثلاثة من أولاد محمد بن محمود ذكران وبنت ومن أولاد بنت محمد بن محمود ذكران وبنت فهل المذكورون في طبقة واحدة ويكون الوقف خاصا بالمذكورين والقبلة بينهم بالسوية أم غير ذلك وهل يدخل أولاد بنت محمد مع وجود المذكورين أم لا يدخلون مادام أحد من المذكورين موجودا الموجب قول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى اقتونا وصرحوا لنا كيف تقسم غلة الوقف على المذكورين ومن يستحق ومن لا يستحق أثابكم الله الجنة ((الجواب)) حيث مات ذرية الواقف وهجار وذريته ولم يبق الا ذرية محمود فربيع الوقف انحصر فيهم حسب شرطه الواقف في الصورة المشروحة يستحق أولاد محمد بن محمود الثلاثة بالسوية لا فرق بين الذكور والاثني ان لم يكن في طبقتهم غيرهم والافيشر كونهم بالمساواة ولا شيء لأولاد بنت محمد بن محمود مادام أحد من أهل الطبقة العليا موجودا لقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى والحالة ما شرحه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات في اثناء السنة فهل تستحق ورثته حصة ما عاش في تلك السنة من غلة العقارات الموقوفة على طائفة الجبرت أم لا وهل يستحق أيضا حصته من معلوم الاجزاء المعمولة للجبرت المشروطة لحلة القرآن والحال ان الرجل كان أميا لا يحسن قراءة القرآن فضلا عن الحفظ وهل اذا ثبت شراؤه كان كذلك يكون جميع ما قبضه في السنين الماضية ديناً عليه فيؤخذ من مخلفه وهل اذا لم يكن له وارث وانحصر مخلفه يستحق ما ذكر أم لا يبنوا ((الجواب)) نعم يستحق ورثته الميت حصة ما عاش من ريع محصول العقارات كما أفاده في أنفع الوسائل وان كان يستنيب في الاجزاء المذكورة له أخذ المعلوم وعليه المتأخرون وقوله وهل اذا لم يكن له وارث الخ يشبهه أن يكون امتحانا فلا يجيب عنه والله أعلم ((سؤال)) في وقف منحصر مستحق ناظر عليه فوكل رجلا في قبض غلة الوقف فأجره الوكيل لرجل بغير اذن الناظر واطلاعه تخرب الوقف فبني المستأجر بناء وبركة ما حفر بئرا وحصل بسبب ذلك الخرب في جدار الوقف بكثرة الماء فهل تصح هذه الاجارة بغير اذن الناظر واطلاعه وهل يضمن المستأجر ما خرب من الوقف بسبب فعله والحالة هذه اقتونا ((الجواب)) الاجارة المذكورة موقوفة على اجازة الناظر لانها من فضولى فان أجاز صحت والا بطلت وجميع ما خرب من بركة الماء فهو مضمون على صانع البركة في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في دارين موقوفتين على ثلاثة أنفس زيد وعمر وبكر من أولاد الواقف انحصرتا فيهم وشرط الواقف في وقفه ان تؤجر بأجرة معينة ولم يبين قدرها ولا أجرة مثلها سكن زيد في دار وعمر في دار ما عدا بكر التعذر دار ثالثة لكن اتفقوا جميعا الثلاثة المزبورين على اجارة الدارين المزبورين بأجرة معينة لاخراج الثلثين منهما للبكر أجرة دار زيد بأربعين دينارا وأجرة دار عمر وبشلاثين دينارا ومضت مدة من الزمن مقدار عشرة أعوام وكلهم راضون بذلك وأوانهم أيضا مضت أعوام بينهم على ذلك بل أقل من الاجرة المذكورة ثم في هذا العام طلب أحد الثلاثة المذكورين أجرة المثل في الدارين المذكورتين هل له ذلك أم لا وأيضا وقع تراض واشهاد بين ساكني الدارين على ان ثلث غلة دار كل واحد منهما في مقابلة ثلث غلة دار الثاني لاستحقاق كل واحد منهما ثلث غلة دار شريكه مع علم صاحب الدار التي بشلاثين دينارا ان الدار الاخرى تزيد عليها ثلثمائة وثلاثة وثلاثين محققا ثم طلب الزيادة المذكورة في الحال وان يكون في كل عام كذلك هل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم ان الارفاق لا تصح اجارتها بدون أجرة المثل وان شرط الواقف فكيف وقد قال بأجرة معينة والمراد بها أجرة المثل تعجبا لكلامه ولا يلي عقد الاجارة غير الناظر المتولى من جهة الواقف وان لم يكن فالقاضي أو من يوليه القاضي ناظر اعليه وأما المستحق فليس له ذلك وحيث سكن زيد وعمر والدارين يجب على كل منهما أجرة المثل ويقسم المسحقون الثلاثة الاجرة اثلاثا ولا عبرة بالتراضى الواقع بين زيد وعمر وفي اسقاط بعض الاجرة قبل قبضها والمسائل بعضها مخرج به في البحر الرائق وبعضها في الخيرية وغيرهما من الفتاوى والكتب المعتمدة وفي السؤال عجرفات مخالفة للقواعد العربية كقوله لاخراج الثلثين فانه لا يجوز باتفاق



أهل العربية أرضها لأنها ليست من صدد ما نحن فيه ولم أذكر هذا إلا لأن السؤال بخط بعض  
 المدعيين والله لطيف بعباده والله أعلم (سؤال) في رجل وقف وقفا وهو بتدبير بنت له سالحة وشيدة ودبرت  
 بما أوصى به والدها واستمرت في تدبيره ثم ماتت وأراد الزوج بتدبير الوقف ففسخ الورثة فكيف الحكم أقنونا  
 (الجواب) إن شرط الواقف شخصاً للنظر على الوقف المذكور يجب اتباع شرطه وإلا فليس ذلك للزوج  
 وإنما عين القاضي وينصب على الوقف المذكور ناظراً من أهل بيت الواقف والله أعلم (سؤال)  
 في صورة وقف أو وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده لأولاده الذكور والثلاثة أرباع والربع لبناته  
 من صلبه وليس لأولادهن شيء فإذا انقرضن رجع ذلك الربع لأولاده المذكور ثم من بعدهم لأولادهم  
 وأولاد أولادهم هل أولاد الأولاد يستحقون مع أعمامهم شيئاً مع ثم المؤونة بالترتيب في المرتبة الأولى  
 أم لا ترتيب بينهم بينوا (الجواب) ليس لأولاد الأولاد استحقاق مع وجود أعمامهم الذين هم أولاد الواقف  
 إجماعاً لا يحكم ثم مقتضية للترتيب في البطن الأول كما هو ظاهر اللفظ والحالة هذه والله أعلم (أقول) وأما فمن  
 بعدهم من أولاد أولاد الأولاد فلا ترتيب بينهم لأنه جعل نفسه طبقة ثم أولاده طبقة ثانية ثم أولاد  
 أولاده ومن أسفل منهم طبقة لا يتقدم فيها بطن على بطن بل يترك الجميع فيها كما يعلم في أما كن من  
 هذا الكلب فلا تفعل اهـ (سؤال) في رجل وقف وقفا وجعل نظره لزيد وأولاده مدة حياته ثم من  
 بعدهم على جماعة مخصوصين فهل لأولاد زيد أن ينزلوا عن النظر لمن يستحقه من الجماعة المخصوصين  
 أم لا أقنونا (الجواب) نعم لهم ذلك والله أعلم (سؤال) فبين وجد قدراً مكتوباً عليه وقف زاوية فلان  
 وأدعى متولى الزاوية على ذي اليد فقال اني اشتريته من فلان فهل للمتولى الأخذ من يده بمجرد الكتابة  
 أم لا أقنونا (الجواب) ليس له الأخذ بمجرد الكتابة والكتابة على الأواني وأبواب الدور والدكاكين  
 وظهور الكتب والمصاحف أنه وقف فلان على موضع كذا لا يفيد شيئاً ولا يحكم به حاكم والجمع الشرعية  
 ثلاثة البينة والإقرار والنكول وله تخليفه والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل وقف وقفا  
 سبيل يسير منه وتطر عليه ناظر حال حياته وكان الناظر عليه مدة ثلاثين عاماً فمضت واحدة من  
 جماعة الواقف على الناظر فأعطاه لواحد آخر فهل ليس هو ناظراً من قبل صاحب الوقف ولا من القاضي  
 هل لذلك أم لا أقنونا (الجواب) ليس للرجل الذي هو من جماعة الواقف عزل الناظر المتعين من  
 جهة الواقف وليس لهذا الرجل الذي أعطى النظر العمل في الوقف المذكور ويحرم على كل واحد  
 منهما الإقدام على هذا الفعل ظمناً وعدواً والله أعلم (سؤال) في امرأة سبكت ثلث ماله وأوصت من  
 الثلث المذكور بنتاً على بنت ابنها وأوصت بتصرف السبيل بدبره ولها ما مكنت نحو سبع سنين السبيل  
 تصرفه المسبلة المذكورة ثم مرضت بعد ذلك وقالت قطعة هذه الدار الموقوفة سبيل على بنت ولدي بتدبير  
 فلانة عن تدبير غيرها وماتت المرأة وأخرت أولاداً ورثاها تقول أولادها تقام القطعة من ثلث المال  
 والبنت تقول هذا السبيل من جدي أفنونا هل يمنعون البنت أم ثبت لها السبيل المذكور وبينوا  
 (الجواب) حيث صدر السبيل الأول في الصحة وهو مقسوم فهو نافذ من جميع المال وأما قطعة الدار فهي  
 إن كانت تخرج من ثلث ما بقي بعد الوقف الأول فهي أيضاً وقف والأخى الثلث والحالة هذه والله أعلم  
 (سؤال) في امرأة قتل زوجها ثم تزوجت بآخر فسبب الآخر ثلث ماله على جهة ثمانية زوجته فهل لها  
 من دية زوجها المقبول إرث أم لا وهل تقدم الورثة أم السبيل أقنونا (الجواب) نعم رث المرأة من دية  
 زوجها وإن قسم ثلث ماله ثم وقفه صح وإن كان شاة فالوقف صحيح عند أبي يوسف خلافاً للمحمد قالوا  
 والفتوى على قول محمد في وقف المشاع والله أعلم (سؤال) في رجل صاحى العقل والذهن وقف فخلاً على  
 أولاده والحماجة من بناته وبعد هذا أخرج من الوقف فخلاً بعد ما وقف وجلس وله خمس بنات ثنتان  
 محتاجتان وثلاث غير محتاجات هل يدخلن معهن أم لا وأبصاره وقسم ماله على أحد من أولاده وأحرم  
 أحدهم هل لذلك أم لا وأبصاره عبيداً وهو عادم العقل هل يستحقون أم لا وهل أولاد الأولاد  
 يدخلون في الميراث مع أعمامهم أم لا أقنونا (الجواب) الوقف المذكور صحيح وأخراجه غيره معتبر بعد  
 الوقف وليس للفتيات استحقاق في الوقف بموجب شرط الواقف وأما إعطاء المال للبعض من الأولاد

قوله أقول وأما الخ هذه العبارة  
 بها مشي الأصل وبها خرصاص  
 علامة على إلحاقها بالصليب ولعلها  
 من المرتبة لله اهـ



وحومان البعض فان كان في مرض الموت فهو ميراث ان لم يحضه بقية الورثة وان أمضوه نفذ وان كان في الصحة وسلمه لولده وقبضه الولد صحت الهبة والا فلا وعق العبيد في الحالة المذكورة غير صحيح وأولاد الأولاد لا يرثون مع أعمامهم بل هم محجوبون والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وقفت دارها لنفسها مدة حياتها ثم من بعد مماتها على قراءة جزء شريف وسلمته للمتولى وشرطت التبديل والتغيير فيه ثم بعد ما صح الوقف أرادت أن توقفه على عتقها فهل يصح الوقف الثاني أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس هذا وقفاً ثانياً بل تغيير شرط ولهذا ذلك كما يفيد الكتب المعتمدة والله أعلم ((سؤال)) في امرأة وقفت داراً على بنت ابنها بحقها وجبى ما ينسب اليها ثم على ذرية ذريتها أدامت اسمها لو وداً ما تعاقبوا ثم بعد الانقراض يكون للعمر من الشريفة على يد جماعة من المسلمين فبعد مدة طلبت الواقعة البيع وحدث الوقف فنعها الموقوف عليها قسداً عوا إلى الوجه الشرعي فأحوج المدعية إلى البيعة وأوردت عليها شاهدين عدلين بانها وقفت فلما وردت البيعة قالت أنا راجعة فيما وقفت فهل يصح لها الرجوع بعد ورود البيعة بعد الجود أم لا أقتونا ((الجواب)) عندنا لا ما أم أبي يوسف ثبت الوقف وعندنا لا ما من لا رأى هذه القاضى نفذ في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل له قطعة أرض يواروقف منها الثلثين ومالك ابنه الثلث على أن يقوم بثلثي الأرض الموقوفة كغرسها وسقيتها وعمارتها فهل إذا قامت البيعة على إقرار المملك الواقف للثلثين يتدفع الخصم المنازع أو قامت البيعة على إقرار الخصم المنازع على مصادقة أخوته وقبضه لما يخصه من ذلك مستعين بتدفع دعواه والحالة هذه أقتونا ((الجواب)) هبة المشاع فيما يحتمل القسمة كالأراضي والدور غير صحيحة بالاتفاق ووقف المشاع مختلف في صحته والفتوى على عدمها إلا أن يحكم به كما ينبغي فبما قرره علم أن الخصم لا يتدفع بما ذكره والله أعلم ((سؤال)) في امرأة تصدقت بثلاث من نخل وبيوت على الفقراء مائة يزن منه نخلة لبنت ابنها الذي أقامته ناظر أو عاشت ست سنين وفي السنة التي ماتت فيها تصدقت على البنت بيت من المال المذكور فهل ينفذ سبيلها في البيت للبنت المذكورة أم لا أقتونا ((الجواب)) أن صدرت هذه الصدقة في صحة المرأة نفذت من جميع المال وإن كانت مريضة مرض الموت فينفذ من الثلث والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل هلك وترك أملاً كك أو خلف من الورثة أبناء وثلاث بنات فوضع الابن يده على الأملاك ولم يدفع للبنات شيئاً وشيع بأن هذه الأملاك وقف ثم بعد مدة هلك الابن المذكور ووضع نوحه يدهم على الأملاك فشكا اثنين من البنات للحكام فجلسوا لهما النصف من الأملاك صلحا وبقية البنت الثالثة لم يحصل لهما شيء لعدم شكواها كيف الحكم فيما ذكرنا أقتونا ((الجواب)) حيث أشاع الابن وقضية الأملاك ولم يوافق على ذلك البنات فقصيه وقف ونصيب البنات لهن بعد التام ونصيبه الخسان ونصيب كل بنت خمس واحد ولا عبرة بالصالح المذكور مع أبناء العم لأنهم أجانب لا دخل لهم بوجه من الوجوه بل يقيم القاضي من يتولى أمر الوقف ويصرفه على الفقراء والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً على جماعة معينين وأقام عليه ناظر أو جابا فهل الناظر أو الجابي أن يستأجر لنفسه من دور الوقف الموقوف شيئاً أم لا وهل إذا استأجر كل واحد منهما بدون أجر المثل ومضى على ذلك سنون تجب أجر المثل في السنين الماضية أم لا وهل يكون ذلك منهما غدر أو خيانة يستحقان العزل به أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يجوز للناظر ولا للجابي إيجار الوقف من أنفسهما بأجر المثل كما صرح به علماءنا وأما إذا استأجرا بدون أجر المثل فذلك خيانة وغدر للوقف ويجب عليهما أجره كاملة ويستحق الناظر العزل بذلك إذا هو المتولى على إيجاره فان أجره للجابي بغن يسير صح والافاد كراهه آتفاً والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل متول وقفاً وخرب الوقف فاستدان المتولى دراهم يرجع لأجل عمارة الوقف وتصرف غلة الوقف إلى الدين إلى أن تم فهل تصح الاستدانة المذكورة والصرف المزبور أم لا أقتونا ((الجواب)) الاستدانة على الوقف لا تجوز إلا بثلاثة شرائط أحدها أن يكون ضرورة كنعيم أو شراء بذور والثاني أن يذن القاضي الثالث أن لا يتيسر إجارة العين والصرف من أجرها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل وإذا وجدت الشروط واستدان العشرة باثني عشر مثلاً أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقداً شرعياً فقد صرح في التنازل خاتبة



والقنية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه كما في الخيرية والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل وقف قطعة أرض فخل أولاد على نفسه مدة حياته سواء كان مقبلاً بالمدينة المنورة أو غائباً  
 عنها ثم من بعده على أبيه وأخوته بشرط اقامتهم في المدينة ثم من بعدهم على أولاد الواقف المرقوم وأولاد  
 أولاده إلى الانقراض ثم من بعدهم على أولاد أخيه الواقف المزبور وأولادهم إلى الانقراض بالشرط  
 المذكور فهل يدخل أولاد الواقف تحت الشرط أم لا أقتونا ((الجواب)) المفهوم من عبارة الواقف ان  
 استحقاق الأولاد لا يتوقف على كونهم مقيمين في المدينة المنورة لعدم تقييده عند ذكرهم بالشرط المذكور  
 عند ذكر الاب والاخته ويستدل لما ذكرناه تقييده عند ذكر أولاد أخيه بقوله بالشرط المذكور أي عند  
 ذكر آبائهم في عدم استحقاقهم عند عدم كونهم بالمدينة المنورة ولم يشترط عند ذكر نفسه والظاهر ان  
 الانسان يوسع على أولاده كما يوسع على نفسه دون غيرهم والحالة ما سطره والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 وقف وقفاً على ذريته وجعل النظر لأكبر من المستحقين فتوات امرأة على الوقف وركت رجلاً أجنبياً  
 على الوقف فوقه فقصر في الوقف ثم ان رجلاً من المستحقين ادعى الباطرة عند القاضي فعزلها القاضي  
 وأقام رجلاً من المستحقين وأكبر من يكون من المذكور إقامة شرعية لكونه أكبرهم وأرشدتهم فهل يصح  
 إقامة القاضي له أم لا وهل يصح للمرأة ان تتولى النظر أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم إقامة الرجل الكبير  
 الارشد صحيحة باتفاق العلماء ونصح تطارة المرأة ان كانت رشيدة والرشد صلاح الحال وحسن التصرف كما  
 في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف بخلاً مئراً وغير مئراً وماء وأرضه على ذريته للذكر  
 مثل حظ الانثيين نسلاً بعد نسل فاذا انقضى الاناث يعود الوقف إلى الذكور فاذا انقضى الكل ذكورا  
 واناثاً يكون الوقف عائداً إلى الحرم من الشريفين وقد شرط الواقف انه لا يباع ولا يشترى ولا يوهب وقد باع  
 أحد الذكور الوقف جميعه وصار ملكاً وقد ظهر من المال الموقوف بمضاهيه وادعى فيه الوارث انه وقف  
 وجنته بيده وبجده المالك فهل يجوز دعوى الوارث انه وقف أو لله الملك انه ملك أقتونا ((الجواب)) دعوى  
 الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق كما صرح به في الظهيرية وغيرها وقال في البرازية في كتاب السكاح  
 في الفصل التاسع من نكاح البكر باع شيئاً وزوجته أو بعض أقال به حاضر ساكت ثم ادعاه لا يسمع ثم قال  
 قطعاً لا طماع الفاسدة انتهى وان كان غائباً أو غيباً وقت البيع تسمع وفي دعوى الوقف ان كان محكوماً  
 به قال في البحر الصحيح انه تسمع ان كان محكوماً ببعثته وذلك بالبينة العادلة لا بالجهة التي هي الورقة المقطوعة  
 الثبوت لان حجج الشرع ثلاثة الاقرار والبينة والتكول كما في الاشياء ولا بد ان يكون هذا المدعى هو متولى  
 الوقف ولا تسمع الدعوى في الوقف من غير المتولى كما في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف  
 داراً على أولاده الذكور وأولادهم وأولاد أولادهم إلى الانقراض ثم من بعدهم على أولاد بناته سواء  
 حضر المستحقون في المدينة المنورة جميعاً أو بعضاً أو غابوا عنها وشرط في وقفته انه اذا حضر واحد من  
 المستحقين الموقوف عليهم قبض استحقاقه واستحقاق غيره ولم يحضرها بالمدينة الا ابنة ابن الاب هل لها  
 قبض الجميع أم لا أقتونا ((الجواب)) ان كانت من المستحقين نعم لها القبض لجميع المستحقين الغائبين  
 والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل استدان من مال الوقف المعلوم بالمدينة المنورة ودفع رهنها للمتولى  
 واستمر على ذلك مدة ثم ان المدين وكل المتولى ببيع بعض الرهن وان يستد ببقاؤه ففعل المتولى وباع ذلك  
 من آخر بمبلغ معلوم واسترهن من المشتري رهنه في مقابل الثمن وصار المدين يدفع ربح ما بقي من أصل الدين  
 فهل هذا البيع صحيح وبرأت ذمة المدين من مقدار ثمن المبيع وليس للمتولى مطالبة في ذلك أم لا أقتونا  
 ((الجواب)) حيث وكل الراهن المتولى في بيع بعض الرهن صح البيع ولكن لا يبرأ المدين من ذلك المقدار  
 من الدين حتى يقبض المتولى الثمن من المشتري ولا يشترط ان يكون المقبوض من جنس الدين بل له  
 القبض وان كان من خلاف جنسه ويصرفه إلى جنس الدين ووجه عدم البراءة ان الوكيل بالبيع لا يجبر  
 على التقاضي وكذا الرسول والسماك كما في البحر الرائق لكن ذكر الزيلعي انه يجبر على ان يحصيل الموكلي  
 انهم فاذا علم هذا فكيف يكون مستوفياً بشئ هو في ذمة الغير نعم ان سلم المشتري المبلغ واتصل بيد  
 المتولى فانه يبرأ المدين عن المقدار المسلم والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف بخلاً على أولاده وأولاد



أولاده المذكور وشرط النظر للارشد فالارشد من المستحقين والحال ان من أولاد الواقف رجلا موجودا وهو ناظر على الوقف وهو خراب مستحق للعمارة فأجر التخل من رجل أجنبي بدون أجره المشل وأكل الاجرة ولم يوزعها على المستحقين وهم بالغون فهل له التصرف في حصة أولاده البكار بغير رضاهم وهل تصح الاجارة منه على هذا الوجه ينو (الجواب) الاجارة المذكورة غير صحيحة لوجوه منها ان اجارة الثمرة باطلة لاستهلاك الاعيان وان أجر التخل فهي فاسدة والاجارة ان كانت على الارض فهي فاسدة لعدم سبق المساقاة على التخل لانها مشغولة بحق الغير وان كانت الاجارة بغبن فاحش فهي أيضا فاسدة ولا يستحق الموقوف عليهم قبل تعبير الوقف على حاله الاصلية وليس للاب التصرف في استحقاق ابنه الكبير بغير رضاه والصورة هذه والله أعلم (سؤال) في رجل وقف على ولده وقفا ولم يملكه الولد الموقوف عليه وباعه ولد الواقف فهل يتصرف فيه الموقوف عليه وبعده مدة نحو سنتين عاماتام الموقوف عليه يدعي على المشتري فهل تسمع دعواه بعد المدة المعلومه أم لا اقنونا (الجواب) ان كان الابن حاضرا يعلم بالبيع لا تسمع دعواه حسم المادة للتليس والفساد والله أعلم (سؤال) في رجل وقف وقفا على أولاده المذكور والانات وشرط ان يكون للأكبر من المستحقين فالأكبر مطلقا وان تقسم الغلة للذكر مثل حظ الانثيين فكان الناظر رهة من الزمن أحد الأولاد المذكور وكان تقسم الغلة على المستحقين كما شرط الواقف ثم بعد وفاته آل النظر الى أكبر أولاد الاناث فأراد ان يفعل كما كان يفعله الاول فلم يسلم المستحقون من أولاد المذكور على ذلك بل قال ان الغلة تقسم بالسوية ولم يعترف بما كان يفعله من قبله من الذرية والحال ان شرط الواقف المذكور قد فقد على طول الزمان ولا يبيد لكل من المانعين فيما يدعيه والعلم بما تقدم من شرط الواقف انما كان بطريق السماع من آباءهم فطال بينهم النزاع الى ان أوجب كشف السجلات عن العام الواقع فيه الوقف مع العلم بالطريق المذكور فلم يجدوا في سجل ذلك العام أثر ذلك اقنونا (الجواب) اعلم انه اذا اشتبهت مصارف الوقف ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل في ريعه ما كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام أيضا وعلم أصل المصروف على الذرية يصرف الى كل من غير تمييز ذكر على أنثى ولا تهم بطن على بطن أسفل منه كما ذكره في الخبر به وأقاده في الاسعاف والله أعلم (سؤال) في شخص وقف وقفا على ذرية واشترط كون الدرجة العليا نجب الدرجة السفلى وذكري آخر الوثيقة ان من مات منهم عا د حظه لأولاده فمات الواقف وانفق ذريته ثم مات أحد أولاده عن ذرية فهل تقوم ذريته مقامه مع الدرجة العليا اقنونا (الجواب) نعم تقوم ذرية الميت مقام والدهم في حصته مع الدرجة العليا بقول الواقف ان من مات من أولاد الواقف عا د حظه من الوقف لأولاده والله أعلم (سؤال) في رجل وقف يثنين أجره كل واحد منهما ثلاثون حرفا وشرط ان يكون ثلاثون منها تسلاوة ستة أجزاء من القرآن العظيم وثلاثون منها مائة صدقة للتعمير فتقرر المتولى في عشرين حرفا من الغلة بحجة شرعية هل له ذلك أم لا اقنونا (الجواب) لا يسوغ له أخذ ذلك كإلى البحر الرائق والله أعلم (سؤال) في رجلين له ماسيل وبركة وحوض وقف للمسلمين وجعل كل منهما عقارات مما لو كفو وقفا يصرف غلتها للماسيل والبركة والحوض ثم ان أحد الواقفين سعى رجلا من مصر المحروسة جامكية وجرانية ومضاف في الدفتر الى سبيل الساعي فقط صورته مرتب سبيل فلان وقد شرط في حجة وفقيهما ان النظر له جامدة حياتهما ومن بعدهما يكون النظر لأولادهما فخاها ولم ترتب السبيل هل يختص بالتصرف فيه ولان أضيف في الدفتر أبوه أم يتصرف فيه كلاهما لكون كل منهما شرط النظر لأولاد الآخر ولا ولاده أم كيف الحال اقنونا (الجواب) نعم يتصرف في جميع ما يتعلق بالوقفين أولاد الواقفين انباعا لشرط الواقفين ولا يختص أحد الناظرين بشئ دون الآخر والحالة ما شرح والله أعلم (سؤال) في رجل استدان من بعض أموال الوقف بمعاودة متوليه مبلغا معلوما بربح معلوم بهون معلومة فصار المتولى يقبض كل عام جهات ومتعلقات المديون كجرانية ومعلوم وعن داروستان يعاوم بحاسب عليهم ولم يعاقد المديون كل عام على الربح بل يقبض ما ذكر ويجعل برأيه بعضه عن أصل الدين والبعض عن الربح فهل يجبر المتولى على الحاسبة أم لا وهل يحسبه كل سنة ربح المال من غير معاودة في كل عام أم لا بل في

الوقف الذي تقدم أمر ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين اما أن يكون له رسوم في دواوين القضاة المعتمد عليها أولم يكن في الوجه الاول اذا وقع النزاع فيه أجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم لان ذلك دليل ظاهر وليس ههنا دليل فوقه وفي الوجه الثاني يجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به لانه لا دليل ههنا أصلا فتعذر القضاء أصلا هذا كله اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فان أقروا بشئ يؤخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام الواقف فكان الرجوع الى ورثة الواقف أولى فان تعذر الرجوع الى الرسوم فان تعذر جعل موقوفة الى قيام الدليل من وقف واقعات حسابية بعلامة الواو من مجموعة الاقروى اه من هامش الاصل



السنة الأولى فقط حيث عاقده فيها وهل ما قبضه من حنطة جارية وأرز بحسب سعره يوم القبض أم وقت المحاسبة أم ليس له ذلك حيث أنه مثلي أم ما لحاقه وهل إذا فرغ له بجهات فيما بينهما من غير كتابة حجة ولا زول واستمر المفروغ له على زعمهما بحسبته بقبض المفروغ بحسب عليه أم لا ينو ذلك أنابكم الله الجنة (الجواب) نعم يجبر المتولى على محاسبة جميع ما قبضه ولا يجب على المدينون الرجوع لكل سنة غير السنة الأولى اذ هو رباح محرم عند عدم العقد الشرعي فلا يحل جعل بعض المقبوض عن أصل الدين والبعض ربحا بل يكون جميع ما قبضه عن أصل الدين وحنطة الجارية قيمته لأنها ربح مخلوط بشعير يجب قيمتها يوم القبض والارز مثلي يجب رده ان كان باقيا أو مثله ان هلك أو قيمته يوم الخصومة وأما الفراغ المذكور فبمجرد الفراغ سقط حق الفارغ ولم يبق له فيه تعلق ولكن المفروغ له ان قرره ولى التقرير فهو له والا فلن يقرره والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في حكم مال الوقف الذي راجح فيه فمين أخذ منه شيئا واستمر في ذمة الاخذ مدة سنين وهو يدفع ربح ذلك وقد عاقده أول سني الاخذ ولم يعاقده في غيرها فإراد الاخذ ان يدفع ما عليه ويقاصص بما أعطى في الماضي فهل له ذلك واذا قلتم به فهل يقاصصه بما أعطى في جميع السنين حتى في التي عاقده فيها أم لا تصح المقاصصة الا في السنين التي لم يعاقده فيها افتونا (الجواب) نعم يقاصصه بما أعطى عن الربح لماعد السنة التي عاقده فيها وليس للمتولى الوقف أخذ ذلك عن الربح اذ هو رباح محرم بالكاتب والسنة واجماع الامة سوا فيه الوقف واليتيم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الانتم وقبيح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بمقد وفيه عن ابن عباس رضي الله عنه قال تعالى لا تأكل الرباخذ سلاحا للحرب ولا عبرة لمن أضله الله فقاسه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المباهنة بحيث لا راحة فيه للمساواة لعدم صدق الحد في الرباها ولهذا قال الشافعي رحمه الله بضمائنها في الملك أيضا ونحن انما منعناه في الملك لكونها اعراضا لا تنقوم الا بالعقد وأما أخذ العشرة باثني عشر بلاوجه لثبوت الحال عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم كذا في الخبرية وقال في موضع آخر منها وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو رباح محرم مطلقا سواء كان في مال اليتيم أو غيره لا طلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لفاعله ولا عبرة بمن شذفأ خالف النصوص مردود حتما ولو تعلق فانه باكتاف السماء والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا على خيرات ولم يعين للناظر أجرة وحيث كان الوقف يحتاج الى خدمة عين القاضى له مقدار من الربح فبقى على ذلك سنين متعددة وهو قائم بأداء الخدمة ثم نجد دلالا وقف ناظرا آخر فقال ليس للمتولى من الواقف شيء وأراد استرجاع ما قبضه المتولى من الوظيفة التي عينها له القاضى هل له ذلك أم لا افتونا (الجواب) ان كانت الأجرة المعينة مقدار أجر مثله ليس للمتولى طلب شيء قال في البحر الرائق فان كان منصوب القاضى فله أجر مثله اه والله أعلم ((سؤال)) في الناظر على الوقف اذا خالف شرط الواقف في مصاريفه على مسخى الوقف وزاد بعض المستحقين بغير شرط الواقف ونقص بعضهم فهل يضمن ما نقصه على البعض وهل يكون فعله ذلك خيانة يوجب عزله عن النظر أم لا افتونا (الجواب) ان قدر الواقف لكل شخص استحقاقا معينيا ليس للناظر تغيير ويضمن لمخالفته شرط الواقف ويستحق العزل والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في دار موقوفة على طائفة معينة أجرها ناظرها من رجل بأجرة معينة فبات المستأجر فادعى الناظر ان أجرة الدار عشرة وهي أجرة مثلها وأقام بينة من الطائفة المستحقة للغلة فهل تقبل شهادتهم أم لا افتونا (الجواب) لا تقبل كافي الخاوية والبحر الرائق وغيرهما والله أعلم ((سؤال)) في رجل سبل سبلا على رجل في مرض موته وأشهد على السيد رجلا وامرأتين وبعد ذلك مكث مقدار يوم أو يومين ومات هل يصح هذا السبيل أم لا ولو كان أكثر من ثلث ماله وكذلك أعطى زوجته روضة من روضة على انها تحمد له فهل تصح لها هذه الروضة حيث انها وارثة وهل تصح لها عطية أم لا افتونا (الجواب) ان كان السبيل يخرج من الثلث فهو صحيح فإزاد على الثلث ان أمضى الورثة صح والابطل وكذا الوصية للزوجة ان امضاها الورثة صحت والابطات والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل بذمته من مال الوقف مبلغ بمراجعة ثم انه دأب رجلا مبلغا مقدار مال الوقف وفي نيته أن يحيل مال الوقف



بذمته ولكن ما قابل بينه وبين متولى الوقف والزعم رب الدين ان أوفيتى مال الوقف في الاجل المذكور  
بينهما يكون ربح مال الوقف على وفي أثناء السنة قابل بينه وبين متولى الوقف فهل ربح تلك السنة عليه أم  
على من قبل المال والحال انه ما أوفى جميع المال في الاجل المذكور أم كيف الحال اقتونا (الجواب) ربح  
المال يلزم على من جرى بينه وبين المتولى عقد صحيح وأما بعض السنة كما هو المفهوم من السؤال فلا يلزم  
على واحد منهما وليس هذا رجاء بل هو ربح محض محرم بالكاتب والسنة والاجماع يكفر مستحله والحالة هذه  
والله الهادي (سؤال) في رجل له دار وقف عليه وعلى أولاده وهم كبار فاذن لزوجته بان تعمر الدار من  
مالها وتسكن فيها هي وأولادها المستحقون فاصرفت في الدار نحو ثمانين ديناراً وأخذت منها مقصرة وباعها  
مع بعض مصاغ وأسباب وسدت عنه بعض ديون قدام واحد من أولادها وأمرها بالخروج من الدار فهل له  
اخراجها وهل لها الرجوع فيما أصرفت على الدار اقتونا (الجواب) ليس للولد اخراج والدته من الدار  
وما أنفقته عليها بأمر زوجها ترجع به عليه وكذلك بقية المصاغ ان لم تكن ملكته ذلك ولا ترجع عليه بما  
سدته عنه من الدين ان كان بغير أمره وان كان بأمره فلها الرجوع والله أعلم (سؤال) في رجل وقف  
أمواله على أولاده أي ممتلكات متناهية على أولاد أخيه طبقة بعد طبقة فمات الواقف للمال وخلف  
ولدين فبلغوا الرشد وماتوا وخلف أحدهما أولاداً فاقام على الوقف والأولاد أماله وكيلة فهل يصح للطبقة  
الثانية النظر على وكيلة القصار والضبط عليها الموجب انهم ممن يستحق الوقف أم لا وكذلك اقامت الموكلة  
على المال والاقاف والأولاد وكيلة من طائفتها ولم يستأمنه عصبه الأولاد المستحقين للوقف فهل لهم  
عليه النظر أم لا اقتونا (الجواب) ان عين الواقف ناظر من الذرية أو غيرهم كقوله الارشد فالارشد من  
أولادي فلا يصح اقامة أمه ناظرة على الوقف والا فهو صحيح ولها ان وكيل من شاءت وليس لهم النظر على  
الوكيل ولا يعتبر عدم استئمانهم حيث استأمنها والدهم الا باقامة القاضي ناظر ان خيف الضياع  
والحالة هذه والله أعلم (سؤال) في وقف على حافري القبور هل يختص به واحد دون الآخر فهل له  
مطالبة للمدة السابقة أم لا اقتونا (الجواب) حافرو القبور معروفون وهم الذين يتعاطون حفر قبور  
موتى المسلمين ومن كان منهم يتعاطى هذه الحرفة مع غيره ولم يأخذ شياً أو يأخذ ذلك غيره من المباشرين له  
المطالبة للمدة الماضية والله أعلم (سؤال) في رجل ترك أربعة أولاد ذكر ومال فخل وقف وجعل النظر  
فيه للارشد فالارشد منهم ومنه الربع لعمارة الوقف فاخذ واحد منهم برضاهم ولم يحصل منه عمارة في  
الوقف فاخذ آخر منهم فحصل منه عمارة والوقف يستحق العمارة والوقف فخل وأرض خالصة ويستحق  
الفرس فهل يستحق لمن يستحق النظر اخراجهم أم لا وشرط الواقف ان الغلة تقسم بالمكيل بعد اخراج  
الربع وما بقي من العمارة يقسم على المستحقين يصح له ذلك أم لا اقتونا (الجواب) نعم له جميع ذلك بل  
عليه وان لم يفعل يكون مضيعاً للوقف ويستحق بذلك العزل والله أعلم (سؤال) في دار وقف كانت  
مستأجرة مدة أعوام والى جانبها دار ملك فلما مضت مدة الاجارة وتسلم الناظر الوقف وجد مصب بالوعة  
لدار الملك في أرض الدار الوقف فاراد ناظر الوقف منع صاحب الدار الملك من مصب البالوعة ثبوت  
ضرره فادعى صاحب الدار ان هذا المصب قديم وليس بمحدث وأحضر شاهداً على ان هذا المصب نعلمه من  
مدة عشرين سنة فهل على سبيل الفرض لو أحضر شاهداً آخر مطابقاً لشهادته ثبت القدم أم لا بد من  
ثبوت تاريخ أقدم وللناظر منعه لثبوت الضرر على الوقف ليكون الضرر يزال اقتونا (الجواب) ان  
صدرت الدعوى في وقت جريان المساء في البالوعة الى مقرها في أرض الوقف فالقول لصاحب الملك ان  
جرى الماء من تصرفه واذا صح انه متصرف فيما ادعاه كان القول قوله بيمينه ولا يحتاج الى بينة وان لم  
يكن جارياً فعلبه البينة ان مسيله قديم أو مسيل آية أو مسيل بانه اشتراه بذلك المسيل وان جهل حاله  
ولم يعرف قدمه ولا حديثه ان لم يحفظ جيرانه ورأوه في هذا الوقت كيف كان يجعل قد عاين على حاله كما  
صرح بصدور الجواب المرجح الذي وبأحيرة الشيخ خير الدين الرملي والله أعلم (سؤال) في ناظرين على  
وقف وكل أحدهما عنه وكيلان في النظر فصار الوكيل وشريك موكله يتصرفان في الوقف تصرف الناظر  
ويقبض كل منهما ما هو له أصالة ووكالة مدة أعوام ثم مات الوكيل مجهولاً ما يخص موكله ولما تصرف مع



شريكة في عمارة الوقف وملاحه من حيث الحساب فهل يجبر الشريك الاصيل على بيان ما تصرف فيه الوكيل وما قبضه لموكله أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يجبر على بيان ما تصرف فيه الوكيل ولا على بيان ما قبضه الوكيل لموكله وليس له على شريكه في النظر دعوى في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في انقضاء الوقف التي لا يمكن عودها فيه هل تباع ويعطى ثمنها المستحق الربع أو لورثة الواقف أقتونا ((الجواب)) إذا كان الأمر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشتري بثمنه وقف مكانه فإن لم يكن رده لورثة الواقف ان وجدوا ولا يصرف الى الفقراء والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وأصيب أربعة صبيان وأوقف عليهم بخلاف أصغر الصبيان غير رشيد ووضع خاله يده على ما يستحق فهل للكبير من الأخوة ان يرفع يده خال الصبي لموجب أنه غير رشيد ويصلح ما يستحق الاخ الكبير وصى على الجميع أقتونا ((الجواب)) ان كان الاخ الكبير وصيا من جهة والده على الأخوة القصر فليس للحال التعرض في شيء وان لم يكن وصيا من الاب فليس للاخ ولا لخال قبض مال غير الرشيد ويقيم له القاضي وصيا وهذا ظاهر والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى حوشا وجعله رباطا مشتملا على حجرومرا فق عاوية وسفلية وقفه على جماعة من الفقراء والمساكين وجعل حجرة من تلك الحجر مكتبا لتعليم الاطفال وحجرة لفقيه الاطفال يسكنها وحجرة لرجل صالح معها وعينه يسكنها مدة حياته وما بقي من الحجر يسكنها المستحقون الفقراء ثم جاء رجل من أهل الخير ووقف على مكان هذا الوقف المذكور يوتا وحوانيت وقطعة أرض ويخل وشرط أن يبدأ بتعمير غير الارفاق المذكورة من غلته وما فضل يقسم على سكان الرباط السابق ذكره بالسوية بينهم فهل يكون المكتب المذكور سكن قبة الاطفال وحجرة الرجل الصالح داخلين منتظمين في سكن الحجر الباقية المعينة للمستحقين الفقراء وهل يستحق سكانهم ما يستحق سكان تلك الحجر الباقية أم لا ينبغي ((الجواب)) حيث يصدق عليهم ما من سكان رباط فلان فلا ريب في انهما يستحقان مثل ما يستحقه بقبة السكان وأما المكتب فلا يستحق لان الاطفال ليسوا بسكان والله أعلم ((سؤال)) في وقفية صورتها وقف فلان الحوش الزام البناء المشتمل على حجرة على يسار الداخل من الباب ومجلس كبير عداوا الحجرة ومجلس صغير متصل بالمجلس المذكور ثم على عشرين حاصلا سفلية وعاوية وأما الحجرة التي على يسار الداخل فقد وقفها مكتبا لتعليم الاطفال وأما المجلس الذي هو عداوا المكتب فقد وقفه على من كان مؤدبا بالمكتب وأما المجلس الملاصق للمجلس الكبير فقد وقفه على رجل صالح عينه له ولاولاده الى الانقراض وباقي الحجر وقفها رباطا على طائفة المغاربة فان تعذر التصرف من المكتب المذكور ومن المجلسين المذكورين على الصفة المشروحة حكم جميع المواضع الثلاثة فحكم باقي الحوش وان يكون من جملة الرباط ثم وقف بعض أهل الخير وقفا وشرط ان يتعمر من الوقف بنفسه وان بقي شيء بعد العمارة يقسم على سكان الرباط المذكور فهل يدخل المكتب ومجلس الفقيه فيما يقسم على سكان الرباط أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يستحق محل قبة المكتب المذكور ولا مكتب الاطفال شيئا مما يقسم لان الواقف شرط ان يلحق بالرباط بعد تعذر كون الحجرة مكتبا والمجلس مسكنا المؤدب وحيث وجد الوصفان لم يدخل تحت مسمى رباط فلان وشرط الواقف كنص الشارع والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف عدة دور مع دويرة ودكان وصورة وقفيته انشأ الواقف الوقف أولا على نفسه مدة حياته الخ ثم من بعده تقسم الدار الكبرى المشتملة على قاعتين ومجالس وغبر ذلك أقساما منها جعل سكنى القاعة الكبيرة لزوجه فلانة مع ولدها فلان مادامت في قيد الحياة فقط ثم من بعدها تصير لولدها المذكور وسائر اخوته وهم أولاده المستحقون للوقف وجعل سكنى القاعة الصغيرة منها لولده فلان وجعل سكنى المجلس المركب على القاعتين المذكورين لولده فلان وجعل المجلس المركب على البئر والمطبخ لولده فلان وهكذا خصص بقية مساكن الدار سكنى بقية أولاده وجعل أيضا دارا معروفة بكدامع الدكان الملاصق لها لولده فلان وعين عليه في كل عام خمسة دنانير لبقايا المستحقين في مقابل سكناء في الدكان المذكور ولم يقيّد عند تخصيص كل ولد من المذكورين بسكنى الا ما كن المذكورة بقيد حياة ولا موت بل أطلق لكل منهم السكنى في المحل المخصوص به وسكت عما بعد الموت ثم قال وأما الدار الفلانية والدار الفلانية الى ان استوفى بقية وقفه وقفه على



أولاده الذكور والانات بالسوية بينهم وأولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم وعقب عقبهم إلى الانقراض ثم على كذا ثم على كذا إلى الانتهاء ثم شرط شروطا ومنها ان الناظر أول ما يبدأ من غلة الوقف بعمارتها وما فيه بقاء عينه ولو أدى إلى صرف جميع الغلة فهل تعيينه لسكنى الأماكن المذكورة في الدار المزبورة المبدوءة بذكرها على الوجه المشروح يقطع استحقاق المستحقين للوقف بعد وفاة المعينين ويصير أمر الأماكن المعينة لسكنائهم موقوفًا للنظر الحاكم الشرعي ويعين لمن يصرفها له أم يرجع للمستحقين الموقوف من بعدهم نظرًا لتقييده سكنى الزوجة بمدة حياتها ثم يصير لبقية المستحقين لعطفهم بالتخصيص على ما خصصها به وبصبر حكمهم بحكمها في انتقال الأماكن من بعدهم إلى جميع المستحقين سيما وقد صرح بتعيين الأجرة في الدكان لبقية المستحقين حال حياة المخصص به فهل إذا خربت الأماكن المخصصة في حياة المخصصين بها أو بعدهم ووضع غيرهم يده عليها بوجه مسوغ أو غير مسوغ يلزم الناظر بعمارتها من غلة بقية الدور المطلقة أم عمارتها على مستحق سكنائها لكون الغرم بالغرم اقتونا ((الجواب)) اعلم أنه إذا ماتت المرأة تنقل القاعة الكبيرة إلى جميع أولاد الواقف مع ولدها فلان وأولادهم ونسلهم أبدًا كما ذكره في فتح القدير ونقله عنه في الأشباه والنظائر وأما المسكن المعينة بسكنى بقية الأولاد فلكل منهم الانتفاع إلى الموت وهذا حكم الاطلاق ولا ثمرة في تقييده في الزوجة بمدة حياتها ومن مات منهم يرجع نصيبه للمساكين لاقتصاره عليهم ولا يرجع لأولاد الواقف ولا استحقاق بدون شرط كما صرح به في الاستيعاف ولا يستفاد رجوع الوقف لذرية الواقف من تعيين أجرة الدكان للمستحقين كما لا يستفاد أن تؤخذ لهم من غير ولده بعد موته لأنها مشروطة عليه فقط فكيف يجري الحكم بالعموم لهم على بقية المساكن والقضية خاصة في أجرة الدكان على الوجه الذي بينا والخاص لا عموم له بالاتفاق وأما الدار الفلانية والدار الفلانية إلى قوله ان الناظر أول ما يبدأ من غلة الوقف بعمارتها فهذا صريح في أنه انما يصرف غلة مأمنه الاستغلال في دور الاستغلال ولا يدخل فيها المواضع الاخر لان الضمير يضاف إلى أقرب مذكور وهو دور الغلة وأما الدور المتقدم ذكرها فليست دور استغلال بل هي دور سكنى وتعميرها على أهل السكنى بالقانون الشرعي فان أبوا أو كانوا فقراء أجراها الحاكم وعمرها من أجرها ثم ردها إليهم كافي المتون وأما وضع اليد على الوقف بغير مسوغ شرعي فحرام ويجب أجرة المثل للمدة ويجب دفعها شرعا لدفع فساد أهل العناد مما بين العباد والله الهادي إلى الرشاد ((سؤال)) في رجل وقف مائة على أولاده وأولاد أولاده ومن بعدهم على الحرمين الشريفين وصار فقيرا بعد ذلك وباعه في حياته وهو الموقوف هل يجوز له أم لا اقتونا ((الجواب)) ان لم يحكم بحصة الوقف حاكم ونفذيته حاكم صريح والأقلا والله أعلم

### باب الاستبدال

((سؤال)) في عقار موقوف آل إلى شخص هو ناظره بشرط واقفه فاستبدله رجل من الحاكم وقت قصور المستحق بمخازن أقل غلة منه ودفع أيضا مبلغا من الدراهم لم تبلغ ثمن العقار ثم بعد مدة استأجر من المستحق القاصر أذرة معلومة من عرصة تابعة للعقار المستبدل ليتوصل بها إليه مدة قدرها تسعة وتسعون سنة أجرة كل سنة خمسة محاليق ودفع له أيضا ثلاثين دينارا قيمة القبض القائم على الأرض المستأجرة وعمر فيها بشئ يسير فهل يستحق الاستبدال والاجارة المذكورة أم لا وهل تجب أجرة المثل في السنين الماضية ويحاسب عليها أم لا وهل يقوم ما بهاء مقولوا أو فائما بينوا ((الجواب)) شرط صحة استبدال الوقف العام أن يرغب انسان فيه ببدل أكثر من غلته وأحسن صفعا وحيث لم يكن كذلك فالاستبدال غير صحيح وإيجار القاصرو بيعه للنقض غير معتبر لانه محجور على الأقوال كلها الكافي الأشباه والنظائر وما عمره المستأجر في الوقف حيث كان بغير قانون شرعي يقوم للوقف بما هو أنفع له كما ذكره العلامة الرملي ويجب أجر المثل للسنين الماضية ويقاصص عليها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفًا بمكة المشرفة على ذريته وذرية ذريته إلى الانقراض ثم من بعدهم للحرم النبوي ثم ان رجلا تعرض لبعضهم في استبداله



بموضع آخر فأبوا فأنخذ قهر اعلهم ثم ان بعضهم رضى وبعضهم لم يرض وقد شرط الواقف انه لا يباع ولا  
ينقل في شروط ذكرها الخ فهل يصح الاستبدال المذكور أم لا اقتونا ((الجواب)) الاستبدال المذكور  
باطل لان الواقف لو لم يشترط الاستبدال فأنما يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية وأن  
لا يكون هناك ريع للوقف بعمره وان لا يكون البيع بغبن فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل  
قاضي اللجنة المفسر بذي العلم والعمل لتلاي يحصل التطرق الى ابطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا  
هـ ثم قال وان كان للوقف ريع ولكن يرغب شخص في استبداله ان أعطى مكانه بدلاً أكثر ريعاً منه  
في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز انتهي من البصر  
الرائق والله أعلم ((سؤال)) في أرض حوش وقف استبدل الناظر بدله المخازن ملك وحكم الحاكم بعهدة  
الاستبدال فهل للناظر أن يفعل ميازيب على المخازن المستبدلة على الحوش الملك ويكون مصب  
الماء فيه أم يكون صبه في حوش الوقف وهل للناظر أن يخرج بحدار الوقف مقدار نصف ذراع الى أرض  
الملك والحال ان جميع ذلك لم يكن في جهة الاستبدال اقتونا ((الجواب)) ليس للناظر أن يحدث ميازيب  
لم يكن مصبها من قبل في الحوش المذكور ولا اخراج الجدار عن حده الاصل فان ادعى ان له حقاً في صب  
الماء فلا بد من بينة عادة تشهد له بذلك وكذا ان ادعى حق اخراج الجدار فافهم والله أعلم ((سؤال)) في  
وقف على الذرية وذرية الذرية ثم من بعدهم على الحرمين الشريفين قال هذا البيت الى السقوط ولم يكن  
بأيدي الذرية ما يعمرونه به فهل لهم بيعه وشراء بيت مكانه وتوقيفه على ما كان الاول أم لا اقتونا  
((الجواب)) ولاية الاستبدال للقاضي للمستحقين فيرفعون الامر اليه فيستبدل به حسبما تقتضيه  
المصلحة للوقف والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى داراً فيها تسعة أسهم وقف فآخذ المشتري مخزناً وناقل  
مستحق الوقف فيه فبعد مدة طويلة أشرف المستحقون على ما نقل لهم فاشتكوا الغبن فهل لهم ذلك أم لا  
اقتونا ((الجواب)) ليس للمستحق ولا للناظر استبدال الوقف الا ان شرطه الواقف وانما الاستبدال  
للقاضي بشرط المصلحة لجهة الوقف والله أعلم ((سؤال)) في دار موقوفة على جماعة معينين فآلت الدار  
الى الخراب بحيث نقصت غلظتها فهل يجوز استبدالها بداري أحسن صقع منها أو أكثر غلظتها أم لا وهل اذا  
امتنع بعض المستحقين من ذلك فلا ناظر والقاضي الاستبدال مع وجود ما ذكر جبراً على الممتنع أم لا اقتونا  
((الجواب)) ليس للمستحقين ولا للمولى حق التكلم في الاستبدال بل كما قال مولانا الشيخ خير الدين الرملی  
نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدرهم كما هو مقتضى كلام الحائصة  
والتسارخانية وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم  
المصلحة فاذا خشى على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقار يتفقد به المصلحة  
حينئذ متعينة في الاستبدال بالدرهم والدنانير والذي يصرح بهذا ما توارد نقلهم به عن فواد هشام اذا  
صار الوقف بحيث لا يتفقد به المساكن فلا يقاضى أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر ولا يجوز بيعه للقاضي  
اللجنة اهـ ولا بد من اذن السلطان للفضاء في استبدال الاوقاف كما صرح به مولانا أبو السعود في معروضاته  
والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً ثم وجد محلاً أحسن منه وأكثر دخلاً ورعيماً الذي  
وقفه وقصد بتبدل ما وقفه بوقف المحل المذكور لكونه أكثر منه نفعاً فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب))  
ان شرط الواقف الاستبدال في أصل وقفه فله ذلك والا فلا ولكنه يرفع الامر لحاكم الشريعة المطهرة  
فيستبدله بما هو أكثر ريعاً وأعم نفعاً قال في البحر الرائق وأجمعوا انه اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل  
الوقف ان الوقف والشرط صحيحان وبذلك الاستبدال اما بدون الشرط فأشار في السير انه لا يملك الاستبدال  
الا القاضي اذا رأى المصلحة في ذلك اهـ والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً على أولاده وله أملاك كثيرة  
ثم احتاج الى بيعه فرفع امره الى القاضي واستبدله بما هو أحسن منه بحضرة أولاده وحكم القاضي بعهدة  
الاستبدال ثم باعه ومضى على ذلك نحو اثنتي عشرة سنة وقدمت البائع وبعض أولاده فادعى الآن بعض  
الأولاد ان والدهم باع الوقف هل تسمع دعواهم ويطلب الاستبدال المحكوم به أم لا اقتونا ((الجواب))  
البيع المذكور صحيح والاحكام نصان عن الابطال مهما أمكن ولا يتقضى حكم الحاكم الشرعي بعد



وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به كما كرهه  
لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع الخلاف والحال ما شرح والله أعلم

### باب في المتفرقات

((سؤال)) في رجل استأجر دارا خربة معدومة النفع مدة معينة بأجرة معينة بعد ان حكم الحاكم الشرعي عليها وشهد أربعين من المهندسين بأن هذه الأجرة أجرة أمثاله فطلب المستأجر من الحاكم الشرعي ومن المتولي ادنا بالعمارة وكل ما يعمره يكون ملكا من أملاكه غير ملحق بالوقف وبعد مدة انتقل النظر الى متول آخر فطلب كل من المتولي والمستأجر الاستبدال فاجله المستأجر دارا أخرى خربة أمثال داره مع زيادة ثمانين شريفا أجرة استبدال الاعلى الوجه المشرح وحكم الحاكم الشرعي بحصة الاستبدال فبعد مضي عامين طلب المتولي من المستأجر أجرة المثل فيما مضى زمن المتولي المتقدم عليه فهل يصح له هذا الطلب أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم له ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى دارا انقضاء على الارض وعمرها واستمرت تحت يده خمس عشرة سنة ثم باعها من شخص آخر فعمرها عمارة كبيرة واستمرت الدار تحت يده وتصرفه نحو ست وثلاثين سنة ثم ادعى شخص بأن هذا المثل وقف لبعض أجدادى ثم ظهر بيد البائع الاول ان هذه الدار كانت خرابا لا يتفعل بها وضاعت انقضاءها لخرابها ولا تستأجر بشئ فحصل فيها الاستبدال بمعرفة كبار العلماء الذين كانوا أعمدة الدين وتسلط ما حكم شرعي وتكون المدة من ذلك الى الآن مدة قدرها مائة وخمس عشرة سنة فهل تسمع هذه الدعوى بعد مضي هذه المدة مع ان الشائع بين العلماء ان الدعوى لا تسمع بعد خمس عشرة سنة أمر اسلاطنا بما مع ان المذهب لاثمة الحنفية بعد ثلاث وثلاثين سنة أقنونا ((الجواب)) دعوى الرجل ان هذا وقف لبعض أجداده غير مسموعة حيث لم يكن ناظرا لان الدعوى من غير المتولي غير مسموعة وان كان مستحقا وأما ان أثبت النظر لنفسه فينتد تسمع دعواه وأما مسألة دعوى الاستبدال والتلق من جهة الواقف فهذه قضية حكيمه وانقلبت الدعوى لان دعوى ذي اليد التلق من الوقف المدعى له اقرار بأنه وقف ودعوى الاستبدال بعد ذلك تحتاج الى بينة وصار المدعى عليه مدعىا وكل مدع يحتاج بينة بنور بهاد دعواه ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المؤاخضة بالاقرار ومن أقرب شئ لغيره أخذ بأقراره ولو كان بيده أحقابا كثيرة كما أناده في الخبرية وأما مسألة عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة فقد استثنى مولانا السلطان دام نصره ثلاث مسائل الغائب والوقف والقاصر فان الدعوى فيها مسموعة والله أعلم ((سؤال)) في الوقف اذا كان على أشخاص معلومين ثم ان الجاني له فرط في قدر من ريع الوقف فسمح بعض المستحقين بحصته فهل ينفذ ويسرى مما حقه على بقية المستحقين أم لا ((الجواب)) صرح في الفتاوى الخبرية ان ابراء المستحق قبل وصول الحق ليس له غير معتبر لانه لا يملكه قبل القبض فكيف يصح ابرأؤه له والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في وقف على جماعة استولى عليه بعض المستحقين فطلب منهم ان يتركوا له غلة عام فقط فتركوا له ذلك صلة منهم وكتب لهم عسكاث شهود على انهم يستحقون في الوقف المزبور ثم في العام الثاني قسم ريعه بينهم وأعطى كل ما يستحقه ثم في العام الثالث صلح أمور اى جهة الوقف وادعى ان بعض المستحقين الذين طلب منهم في العام الثاني انهم لا يستحقون منه حصة غير وبدل في جهة الوقف فهل يجوز ذلك ولا يستحقون أم يستحقون أقنونا ((الجواب)) ترك المستحق الغلة ببراءة المتولي على الوقف باطل ولا يجوز تعسير جهة الوقف فان كانوا يستحقون في نفس الامر بشرط الواقف فانهم يستحقون ولا يبطل استحقاقهم بتغيير لا تعلق له بالاستحقاق وان كان التغيير يعلق باستحقاق من لم يستحق لا يعطى والله أعلم بحقيقته ((سؤال)) في غلة وقف يستحقها جماعة معينون فبعد ان قسمت سافر أحدهم ومات في سفره بعد مضي نصف السنة فهل يستحق من الغلة المستقبلية بقدر ما مضى من السنة أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم يستحق من غلة نصف السنة ويكون من جملة الميراث كما صرح العلامة الطرسوسى في أنفع الوسائل والله أعلم ((سؤال)) في أرض موقوفة فهل للموقوف عليهم ان ينقلوا من



أخشاب وأحجار وتراب إلى دار موقوفة غير هاعلى أناس غيرهم أم لا اقتونا ((الجواب)) صرح علماؤنا قاطبة بأنه لا يجوز نقل أخشاب الوقف وجارته سواء كان المنقول إليه لجهة الموقوف عليهم أم لا إلا بالقصة أن كان الوقف لا يحتاج إليه لاحالا ولا مالا واخراج تراب الوقف بلا مصلحة لا يجوز والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل في يده بيت من الأوقاف متلقيه بالفراغ الشرعي والتقرير من ولي الأمر ثم أنه خرب وصار بحيث لا ينتفع به فأنهى إلى الحاكم الشرعي ذلك وتطلب الإذن منه بالعمارة وإن يكون جميع ما يحدته ويعمره من صلب ماله ملكا من أملاكه فادن له الحاكم الشرعي بذلك وبما طاب فهل هذا يكون حكمه حكم الأوقاف التي يدفع أربابها حكر الوقف وتكون العمارة ملكا له كما هو في غيره من الأوقاف أم كيف يكون الحكم الشرعي في ذلك مع الإذن الشرعي بذلك وكيف حكم الإذن اقتونا ((الجواب)) نعم يجب عليه حكر الأرض والبناء ملكا للباني في الصورة المشروحة قال الامام الخصاصي قلت فما تقول في حوائت السوق قال ان كانت الأرض في أيدي القوم الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها فالوقف فيها جائز من قبل أنا قدر أربابها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها وتقسيم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يرجعهم عنها وانما له عليهم غلة يأخذها منهم قديما ولتها الخفاف ومضى عليها الدهور يتبايعونها ويؤجرونها وتجوز فيها وصاياهم ويمدمون بناءها ويغيرونه وينون غيره الخ وبه ظهر أن البناء ملك صاحبه وغلة الأرض وهي أجرة المثل يأخذها المتولى في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف دارا على أن تؤجر ثلاثين ديارا لسلطان بياوعين فرامة خمسة أجزاء وشرط الواقف أنه يؤجرها الناظر في كل عام ويوزعها على خمسة أشخاص من صلحاء الأروام وباقي ما فضل من الأجرة المربورة سهم واحد من الثلاثين تحت يد الناظر برسم العمارة والترميم هل تقسيم الأجرة بينهم لو حصل ثلاثون أحرا يعطى كل واحد منهم من الثلاثين خمسة شريفة أو يعطى أقل من ذلك بخلاف شرط الواقف أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث شرط الواقف كما ذكر في السؤال يعطى لكل واحد من القراء خمسة حمران ويرصد تحت يد المتولى سدس المحصول سهم واحد من ستة أسهم من الثلاثين أحرا ومقداره خمسة حمران ولا يعطى أقل من ذلك لأنه هو المفهوم من قول الواقف ويوزعها على خمسة أشخاص إلى قوله سهم واحد والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص تزوج بأمرأة أمها من عتقاء شخص والشخص وقف وقفاً على عتقائه وأولادهم وأولاد أولادهم داراً ورزق الشخص المتزوج بها منها أولاداً وخوستان فكث الزوج مدة طويلة مع زوجته فنوفت إلى رحمة الله تعالى ولم يعلم الزوج الوقف المذكور في طول هذه المدة فبعد موتها علم أن الوقف المذكور على العتقاء وأولادهم وأولاد أولادهم بهذه الصيغة المذكورة فهل لفظ الواقف في وقفيته أولاد العتقاء وأولادهم وأولاد أولادهم يفيد الاشتراك الدرجة العليا والسفلى بالسوية حيث كان بالواقف إذا قلتم بالاشتراك هل هذه المدة التي مضت في حياة الزوجة وحياة بعض أولادها وأموالهم ما تحصل بحاسب الناظر عليها ويؤمر بالدفع فيما كانت تستحقه أم الأولاد حيث أنما من بنات العتقاء وأولادها الذين عاشوا مدة في حياتهم بحسب مدة حياتهم وإلى الحاضر بحاسب الناظر فيما هو له ويدفع الجميع لا يهمل لولايته على أولاده ولما يستحقون من ارث زوجته فإذا قلتم كذلك إذا صالح من هو واضح البطل على الوقف الزوج فيما استحقته زوجته وأولاده بشئ هو لا يعلم قدره ما هو ولا كميته وكون الصلح من الزوج انما هو مصانعة لثبوت حق أولاده في الوقف وتبسين حال الوقف وشروطه هل يصح الصلح المزبور من الوالد على ما هو لأولاده ولزوجه على شئ يسير فيه غبن على القصار المزبورين أم لا يصح الصلح لكونه من صلح عشرة على خمسة اقتونا ((الجواب)) اعلم أن صبغة الوقف على العتقاء وأولادهم وأولاد أولادهم الخ تفيد الاشتراك بين جميع البطون من العتقاء وذريتهم بالسوية لا يختص به بطن دون بطن ويجب على الناظر اعطاء حصته من لم يأخذ من المستحقين حصته للمدة التي مضت وإن وزع الغلة على بقية المستحقين يرجع به عليهم ويرده على أهله وإن كان تحت يده يؤخذ منه ومن مات من المستحقين قبل أخذ حصته يستحق حصته وورثته بالقانون الشرعي كما أولاده في الخبرة ولا يصح صلح الأب في استحقاق أولاده القاصرين لأن ولايته منوطة بالمصلحة باتفاق أئمتنا وأما



الصلح لاجل الاثبات فجازوله الرجوع كما أفاده في الخاتبة بقيسدان الاب بملك الرجوع وليست هذه منها  
فان في هذا المقام الصلح غير صحيح كما ذكرنا آنفا فافهم والله أعلم ((سؤال)) في مبيعات وقف مشتملة على  
فسقية للوضوء ومرحاض لقضاء الحاجة وبئر لماء الفسقية وفساق المرحاض وعين الواقف رحمه  
الله تعالى جبا دين لماء الفساق المزبورة فعلمناظر الوقف يتناجح لولا بشرط الواقف ومنع الماء من  
الفساق وجعله لبناء البيت المزبور وصار يأخذ من الجبا دين قدرا من الدراهم في مدة البطالة قدر ما كان  
يأخذ من منهم في مقابلة لماء الفساق فهل يجوز له ذلك أم لا وهل اذا أخذ يسترد منه أم لا اقتونا ((الجواب))  
أرباب خدمة الجباية مأمورون بعمل الفساق للطهارة لا لصب الماء لاصلاح طين بناء دار الناظر وحيث  
أخذ الناظر أجرة الجباين من عند أرباب الوظائف وأنفقها في مصالح نفسه وعطل المبيعة ففسد خان  
الوقف واستحق من الله ما يستحقه لان شرط الواقف كنص الشارع ويوجب عليه ضمان ما أخذ من  
أرباب الوظائف المذكورين والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف عقارا على عياله ثم  
من بعد عياله على عتقائه ثم أحدى العتقاء تزوجت من رجل أجنبي فأتت بابتنتين منه فأت البتتان هل  
لوالدهما ارث من سهمهما المتحصل لهما من كراء العقار هل يثبت له ان يأخذ من والدتهما مدة حياتهما  
ويقسموه بينهما بطريق الارثية ومن بعد ذلك يأخذ الرجل سهم أولاده الموجودين المتحصل لهم من كراء  
العقار المذكور أم لو ألتهم اقتونا ((الجواب)) استحقاق البنتين الميتين من الكراء المجتمع عند والدتهما  
هو ميراث بين أبيهما وأمههما تجري فيه القسمة الشرعية واستحقاق الأولاد الموجودين ولاية حفظه  
لوالدهم وان صرفه لمصلحة نفسه فهو ضامن له وانما له ولاية الحفظ لهم والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))  
في وقف جعل واقفه ريعه لنام بقدر معين فاجتهد المتولي عليه الذي هو من ذرية الواقف في زيادة ريعه  
فواد الريع على المصارف ومن ذرية الواقف رجل فقير محتاج كاد ان تحل له المينة فهل يجوز له أكل  
الريع أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للابن الفقير أكل الريع الزائد على المصارف الفاضل عن العمارة  
باتفاق أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في ناظر وقف أراد تعمير الوقف بعد انشائه على  
الهلاك والخراب فهل لاهل استحقاق ذلك الوقف ان يمنعه عن التعمير ويأخذوا غلة الوقف كلها مع  
احتياج الوقف الى التعمير على الوجه المذكور أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لهم ذلك قال مولانا حامل  
لواء المذهب السكالي بن الهمام في فتحه ولا تؤخر العمارة ان احتج اليها وفي الخاتبة اذا اجتمع من غلة  
الوقف في يد القيم قطهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة ويخاف القيم انه لو  
صرف الغلة الى العمارة يفوت ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخيرها اصلاح الارض ومرمته الى الغلة  
الثانية ضرر بين يخاف منه خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر وتؤخر المرمة الى الغلة الثانية فان  
كان في تأخير المرمة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المرمة وان فضل شيء يصرف الى ذلك البر والمراد من  
وجه البر ههنا وجه فيه تصدق على نوع من الفقراء مخوفين الاسارى المسلمين الخ ثم قال لو صرف المتولي  
على المستحقين ربحا عمارة لا يجوز تأخيرها فانه يكون ضامنا انتهى والله أعلم ((سؤال)) في أرض ونخل  
وقفه مالكة على أولاده وأولاد أولاده وشرط ان يكون النظر للارشد فالارشد من المستحقين ولم يرل  
ذلك الشرط متبعا الى ان آل النظر الى شخص من جملتهم ثم مات وقد بنى فيه وغرس ولم يؤجر الارض ولم  
يدفع للمستحقين شيئا بل كان يتصرف بغير اذن القاضي فلما منه ان الوقف منصرفه ثم من بعده لغيره  
مع ان الوقفية تحت يده ثم أقر هذا الابن في محنته بان يجيع الغرس ملكا لخادمه فلان وهو رجل حوالا اصل  
وكان يتصرف في المكان كيف شاء وهو مفرغ على ذلك وأعاد ذلك الاقرار في مرض موته فهل قوله جميع  
الغرس ملكا للخادم يراد به غرسه فقط بقريته الحال أو يدخل ما بذره وغرسه أبوه ومن قبله ممن سلف  
من النظار كما رجمه الخصم والحال ان بعض القديم يشبه بالحادث فهل لاهل الخبرة دخول في تمييز القديم  
من الحادث ويعتبر قولهم في ذلك أم لا وهل غرسه وبنائه وبذره الذي ثبت يلحق بالوقف حيث لم يستأذن  
الحاكم الشرعي ولم يدفع للمستحقين شيئا أم لا وهل يكون هذا الاقرار مع مولا به في غرسه دون بذره أم ملغي  
لا يثبت اليه اقتونا ((الجواب)) المفهوم من كلام علمائنا انه ان كان تصرف الاب والابن يستند الى



دليل شرعي في الجملة بحسب ظنهم ان الوقف منحصر فيها لجميع بناتهم ما ورثه ما ملك لهما وتصرفهما  
 صحيح أخذنا من قول العلامة عبد القادر افندي في واقعات المفتين ما نصه قال في القضية قضى القاضي  
 بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الأولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون  
 ماصي وغلات تلك السنين معدومة كما لا يظهر الحكم بفساد النكاح بغيرولي في الوطآت الماضية  
 والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق أولاد البنات حصتهم منها انتهى وصرحوا بان من  
 من انحصر فيه الاستحقاق والنظر لا يستأجر من القاضي لانه انما يصار اليه عند عدم ناظر الوقف فاذا  
 صح ذلك علم ان جميع ما وضعه الاب من البناء والغرس ملك للابن وكذا ما وضعه هو واقرار الصحيح لوارثه  
 وللأجنبي صحيح بالاخلاف كما ان اقرار المريض للأجنبي صحيح والغرس الحادث ملك لراضعه والقديم  
 الظاهر وقف والمشتبه يضاف الى أقرب الاوقات فاذا صح ذلك بأخذ الناظر من الخادم المقر له أجرة المثل  
 للأرض لان الوضع لم يكن فيه عرق ظلم وأما ان لم يستند تصرفهما الى دليل شرعي فانه اذا بنى الناظر وغرس  
 في أرض الوقف فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه  
 فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر فان أضر فهو المضيع لماله وأفتى كثير بأنه يتملك للوقف  
 بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر كما في الخير به والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 كان ناظرا على وقف مدة مديدة فوق عشرين سنة ولم يراع مصلحة الوقف ولم يحدد الاجارة مع زيادة  
 أجرة المثل هذه المدة زيادة كثيرة فاستفتى المستحقون في ذلك وادعوا الضرر عليهم وطلبوا زيادة الاجرة  
 فافتوا بذلك وحكم به القاضي فهل يكون هذا الإهمال والتقصير هذه المدة من الناظر المذكور خيانة أم لا  
 فان قلتم بأنه خيانة ترفع عن النظر بتلك الخيانة فهل يجوز اعادته الى النظر المذكور بعد ثبوت هذه الخيانة  
 العظيمة أم لا فتونا ((الجواب)) ليس من النظر اعادة الخائن الى النظر ولا يصلح ان يكون ناظرا والحالة  
 هذه والله أعلم ((سؤال)) في ناظر على وقف اذا دفع شيئا لولاية الامور كالقضاة ونحوهم لتأديته عليه  
 غير من هو موقوف عليه ولو لم يدفع لهم لذهب عليهم فهل يضمن أم هو يستوفيه من غلة الوقف يصدق في  
 قدر ما دفع أم لا فتونا ((الجواب)) أما أخذ القضاة والولاة شيئا من الناظر فهو غير مشروع وصدق القائل  
 أي انصاف وعدل في الامم \* اذا ولي ذئب على رعي الغنم

والله حسيم - وأما ناظر الوقف فهو كوصي اليتيم تصرفاته منوطة بالمصلحة قال مولانا قاضيان في باب  
 تصرفات الوصي لو طمع السلطان الجائر أو المتغلب في مال اليتيم فأخذ الوصي وهدده ليأخذ بعض مال  
 اليتيم قال نصير لا ينبغي للوصي ان يعطى فان أعطى كان ضامنا وقال الفقيه أبو البث ان خاف الوصي  
 القتل على نفسه أو اتلاف عضو من أعضائه أو خاف ان يأخذ كل مال اليتيم فدفع اليه شيئا من مال اليتيم  
 لا يضمن وان خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم انه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى له من المال ما يكفيه  
 لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا الخ وأما تصديقه فقد قال في البحر الرائق وهو أي المتولى انما  
 قبل قوله فيما في يده انتهى والظاهر من السؤال ان هذا المتولى ليس في يده شيء من غلة الوقف لقوله وهو  
 يستوفيه من غلة الوقف الخ وهذا علم انه انما لا يضمن اذا خاف هلاك الوقف وخاف على نفسه أو عضو  
 من أعضائه وقد أعطى من مال الوقف وأما اذا دفع من مال نفسه لا يقبل قوله في قدر ما دفع كما نقلناه عن  
 البحر الرائق والظاهر انه لو أعطى من مال الواقف يقبل قوله لانه تخلص لكل مال الوقف عن استيلاء غير  
 المستحق عليه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي ابنه في سؤال ويطلب حقه في الوقف والوقف  
 يسع عمره في شعبان هل له فيه شيء فتونا ((الجواب)) نعم يرث الاب استحقاق ابنه في غلة الوقف في الصورة  
 المذكورة بل يستحق بمجرد ظهور الثمرة ولو قبل البيع لان المراد بطاوع الغلة أو خروجها أو مجيئها في كلامهم  
 صيرورتها ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل ناظر على وقف  
 وقسم محصوله على مستحقه وكل استلم حقه ما عدا رجلا من المستحقين أنكر وقال ما وصلني شيء من الناظر  
 المذكور والناظر أسله حقه فهل يصدق الناظر بقوله اني استلمت حقه أم لا فتونا ((الجواب)) نعم القول  
 للناظر في الصرف على الموقوف عليهم - لانه أمين يدعي اتصال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه



واعتمد الشيخ زين بن نجيم في فوائده انه لا يحلف رقبيل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل وقف وقفاً عام خمس وثلاثين بعد الالف وجعل للناظر في مقابلة نظره خمسة دنانير ومات  
 من غير تعيين هل يصرف الدنانير المذكورة للذهب أم للفضة اقتونا ((الجواب)) في عرف الفقهاء المراد  
 من الدينار الذهب وفي عرف أهل المدينة المنورة قديماً وحديثاً المراد منه أربعون محلقا فضة فإدعاء هذا  
 فالواجب خمسة دنانير عدتها من الفضة مائتان من الحلقة الدويانية لأن المراد من الدينار أربعون محلقا  
 بوزن زمن الواقف ولا ينظر إلى ما تجدد من الوزن ولا إلى قيمة الدراهم الآن في هذه البلاد كما صرح به  
 العلامة صلاح الدين الطرابلسي في فتاوى العلامة ابن السليبي والله أعلم ((سؤال)) في رجل استدان من  
 مال الوقف فطلب منه الناظر رهنه فرفضه قطعه فخل فقال الناظر نجعله يبيع وفاء للوقف وتستأجره مني  
 بأجرة معلومة لأجل الحل إلى الوفاء فهل له ولاية الفسخ بعد أن اشتراه من مال الوقف للوقف أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) نعم له ذلك ولو اشتراه ببيعاً بائناً على الصحيح فيبيع الوفاء أولى قال في الاسعاف ولو اشتري المتولى  
 بما فضل من غلة وقف المسجد حاقوناً أو مستغلاً أو خرجاً لأن هذا من مصالح المسجد فلو باعه اختلفوا فيه  
 والصحيح انه يجوز لأن المشتري لم يذ كر شيئاً من شرائط الوقف فلا يكون من جملة أوقاف المسجد انتهى وهذا  
 بالاولى والله أعلم ((سؤال)) في رجل نصبه الحاكم الشرعي ناظر الوقف عم أبيه بشرط الواقف والوقف  
 على فقراء البلد وأقامه أيضاً ولي الأمر على النظارة الشرعية فبعد أن كان ثلثاً مغل الوقف تحت يد بعض  
 المستحقين رفع يده ناظر الوقف فنازعه المستحق المذكور ورفع يده إلى ولي الأمر ودفعهم إلى الحاكم  
 شرعي فنهى الحاكم الشرعي وحكم عليه برفع يده عن الوقف لسبب انه صار غنياً وسعى في فساد شروط الواقف  
 وبحكم متقدم عليه من حاكم شرعي بفصل دعواه فعاد المستحق المذكور لولي الأمر وطلب منه تقريراً  
 في الوقف من غير اطلاع الناظر واستخرج بالتقرير حجة شرعية من غير حضور الناظر ولا اظهار خيانه  
 عليه فهل يصح له ذلك الحكيم بتقرير ولي الأمر في الوقف بعد أن حكم عليه الحاكم الشرعي برفع يده أم لا وهل  
 ينقض ما حكم به الحاكم للناظر أم لا وكذلك ما تكلفه الناظر من الخسارة في الدعاوى على الوقف هل يكون  
 على الوقف أم على الناظر من ماله اقتونا ((الجواب)) اتفقت كلمة علمائنا أن شرط الواقف كنص الشارع  
 وحيث أغناه الله تعالى بفضل له لا يحل له اقتطاع حق الفقراء والتمسكات التي من ولي التقرير انما صدرت  
 بسبب انها خلاف الواقع وما كان كذلك فإهداره متعين وما يفسقه الناظر من خدمة الفتوى والدعاوى  
 لاظهار حق الوقف يكون على غلته لا على الناظر والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في وقف حوش  
 خرب داهم لا يحصل منه غلة نحو أعوام كثيرة والمستحقون ثلاثون نفساً وهم عاجزون عن مؤن معاشهم  
 وفيه جدار خرب سقط على طريق جار للعوش واستأذن الجار بعض المستحقين في إزالة الضرر عنه بنقل  
 النقص فأذن له بذلك ظاناً انه يتم بأربعمائة محلق فأحضر الجار العمال وهدم الجدار إلى آخر أساسه  
 ونقض جميع حجارة الأساس وأخرجها وجعلها كالبناء لأجل صلاح محله وصرف من ماله نحو سبعة دنانير  
 أربع جمع في دفتر والحال ان إزالة الضرر يتم في ثلاثة أيام أو جمعة والجار مدع بذلك ويلزم المستحقين  
 بطلب ما صرفه من ماله وهم عاجزون عن معاشهم ولا غلة للوقف وعرض عليه بعض المستحقين استئجار  
 الوقف مدة طويلة ليأخذ مقدار ما يزيل الضرر والباقي يعمر به فامتنع عن ذلك الجار فالحكم الشرعي في  
 هذه الواقعة هل يباع النقص الذي تعدى الجار بأخراجه ويدفع له من غنمه بمقدار ما كان خرباً لا لضرره  
 عن طريقه ويرحم بباقيه ويحتاج إلى احضار أرباب الخبرة والمعرفة لبيان ذلك أم كيف الحال في ذلك  
 اقتونا ((الجواب)) الاستدانة للوقف لا تكون إلا بأذن الحاكم وحيث صرف الجار ولم يستأذن من  
 الحاكم كان صرفه تبرعاً ولا يرجع بشيء على المستحقين ولا يباع النقص بذلك والحالة هذه والله أعلم  
 ((سؤال)) في ناظر على أوقاف ادعى ملكية بعض الأوقاف فادعى بعض المستحقين عليه بأذن من  
 القاضي في دعواه وأثبت ان الناظر المذكور كان مقرراً بالوقفية قبل دعواه الملكية فحكم الحاكم  
 الشرعي غلب الدعوى الصحيحة بالوقفية وأنفذ حكمه فهل تكون دعوى الناظر الملكية في بعض الأوقاف  
 الثابتة بالوقفية موجهة بخيانه وعزله عن النظر أم لا سيما وقد رفعه ولي الأمر مولانا الشريف بموجب



٣ (سؤال) فمن وقف بستانه وداره

على جهة معينة وفي البستان  
مواضع معدة للسكنى فمهرور الازمنة  
تخرب تلك المواضع وصارت الجبهة  
غير قابلة للسكنى لخربها والدار  
ايضا حصل بها خراب وليس في الوقف  
ما يعمر به الدار المزبورة فهل اذا  
استأذن منسولي الوقف الحاكم  
الشريعي في بيع النقص وصرف  
ثمنه في تعمير الدار يجوز ان يأذن له  
في ذلك أم لا اقنونا (الجواب) نعم  
ذلك اذا غرض الواقف احيا موقعه  
وفي منع ذلك امامته وقد صرح  
بذلك صاحب البرازية تقيلا عن  
القنوي الخوارزمية كذا في  
القنوي الخيرية والله أعلم (سؤال)  
في رجل عمر على اساس وقف بناء  
جدد اثم مات الباقي فادعى المتولي  
ان ما عمر على اساس الوقف كان  
بغير اذن المتولي عمره تبرأ الجبهة  
الوقف فاجاب الورثة بان جميع  
ما عمره المتوفى كان باذن المتولي  
وهو ملك من املاكه فهل يصح  
دعوى الورثة بمجرد قولهم أم لا بد  
من اقامة بينة على الاذن بالعمارة  
وكونه ملكا له اقنونا (الجواب)  
البناء المذكور ملك الورثة من  
مورثهم سواء اذن المتولي أم لا يذن  
قال في الحاوي الزاهدي والقبية  
برهان الدين صاحب المحيط  
متولي وقف بني في عرصة الوقف فهو  
لوقف ان بناءه من مال الوقف أو  
من مال نفسه وفواه للوقف أو لم ينو  
شيا وان لنفسه وأشهد عليه كان  
له والاجنبى اذا بنى ولم ينو فله ذلك  
وكذا الغرس على هذا وفيهما برهان  
شيخ الاسلام خواهرزاده ويجوز  
للمستأجر بن غرس الاشجار  
والكروم في الرعايا الموقوفة اذا لم  
تضر الارض بدون صريح الاذن  
من المتولي دون خسر =

ذلك وقرر غيره فيها فهل ينفذ تقريرولي الامر بذلك وهل يصح رفع حكم ولي الامر المذكور من حاكم  
آخر أم لا اقنونا (الجواب) حيث أقر الناظر أولا به وقف ثم ادعى الملكية لا شمع دعواه وهذه  
الدعوى خيانية في الوقف ويستحق بذلك العزل وحيث عزله ولي الامر صح عزله ولا يصح تقريره من حاكم  
آخر بعد ذلك في النظر الا ان ظهر منه الصلاح وليس ذلك رفع الحكم بل هو عزل وتقرير آخر والحالة  
هذه والله أعلم (سؤال) في ناظر على أوقاف خراب فعمرها بأمر القاضي ففضل من غلة الوقف أجرة  
فأمر القاضي الناظر أن يعطيه للذين كشفوا على الوقف هل يلزم الناظر ذلك أم لا اقنونا (الجواب)  
حيث كان الأجر أجرة مثل ذلك المكشوف فانه يكون من مال الوقف ولا يلزم الناظر ذلك كما يفيد  
كلام البحر الرائق والله أعلم (سؤال) في حوائط وقف على جماعة معلومين ولها ناظر خاص يؤثرها  
باجر مثلها فأت أحد مستأجرى الحوائط عن أخ فطلب الأخ من الناظر أن يؤثر الحوائط بالأجرة  
السابقة وطلب بعض مستحق الوقف الحائط المذكور فهل يقدم الاجنبى على مستحق الوقف مع  
تسليمه أجرة المثل أم يرجع جانب المستحق اقنونا (الجواب) لم أر من صرح بتزجيح جانب المستحق  
للعلة على غيره في السكنى لما قال في البحر الرائق وقع القدير والبرازية من له الاستغلال لا يملك السكنى  
ومن له السكنى لا يملك الاستغلال ثم قال في البحر ويدل عليه قولهم اجارة الوقف للموقوف عليه  
صححة وهذا يفيد انه لا فرق بينه وبين غيره وأما طلب الأخ فان ظن انه بطريق الارث فباطل كما صرح به  
في الهداية وان اجارة مبنداة فهو وغيره سواء والحالة ما شرح والله أعلم (سؤال) في وقف لم يعين له  
الواقف كتابا فهل للناظر ان يعين الكتاب ويصرف له شيئا من الغلة لخدمته أم لا ولو فرضنا انه له ذلك هل  
لناظر آخر أن يعزله من خدمة الكتاب ويعين آخر حسب اقتضاه نظره اقنونا (الجواب) ليس للناظر  
تعيين كاتب للوقف حيث لم يشرطه الواقف قال في البحر قال في النخبة وغيرها القاضي اذا قرر فراشا في  
المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما فانه لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم انتهى  
(فان قلت) في تقرير الفراش مصلحة (قلت) يمكن خدمة المسجد بدون تقريره بان يستأجر المتولي فراشا  
والممنوع تقريره في وظيفة تكون حقا له انتهى هذا المنع في القاضي والناظر أولى بالمنع والحالة ما شرح والله  
أعلم (سؤال) في رجل وقف وقف فخللا وجعل منه أربعين حرفا تصرف لخدام مسجد معين والباقي يصرف  
الى الفقراء والمساكين ثم ان المسجد تعطل سنة بسبب ارتفاع أهله عنه ثم انهم رجعوا اليه فطلب القيم  
على المسجد من القيم على التخل معلوم السنة المعطاة فهل له ذلك أم لا (الجواب) نعم للقيم ان يطلب  
للخدام ما هو معين لهم لانهم بارفعهم لم يخرجوا عن كونهم خدام المسجد المذكور والله أعلم (سؤال)  
في رجل استولى على أرض وقف ومخازن وبني بها دارا وصار يدفع كل عام أجرة معينة ولكن لم يسلم هل هو  
مستأجر أم غاصب فأت الرجل عن ابن فصار كآبيه ثم مات الابن فطلب المتولي من الورثة سند اشهد  
لهم باستئجار اب الميت فلم يوجد فالحكم وهل اذا ادعى المتولي بان الباقي غير بني باقاص الوقف وكان له  
بينه بذلك فما الحكم ايضا اقنونا (الجواب) ان ثبت انه استولى على أرض الوقف ومخازنه بقانون شرعي  
وهو الظاهر حيث يدفع في كل عام أجرة معينة ثم ان علم انه غاصب اشترى للوقف بأقل القيمتين مفلوعا وغير  
مفلوع والافهم ملك لاهله ولا بد من البرهان بالسند الشرعي واذا ادعى المتولي ان الباقي غير بني باقاص  
الوقف من غير تقرير على الباقي فان الباقي يملكه وعليه قيمته وقف والله أعلم بحقيقة الحل (سؤال)  
في جدار وقف فحضره شخص ثم بني دارا بنقص مملوك له ومخلوط بنقص الجدار المذكور بحيث لم يكن يتميز  
نقص الوقف عن نقصه المملوك والحال ان نقصه المملوك أكثر من الوقف بكثير فهل يملك نقص الوقف  
بهذا الخلط لتعذر تمييزه على الوجه المشروع ويضمن قيمته تخمينا للوقف أم كيف الحكم اقنونا (الجواب)  
لا يملك متولي الوقف نقص الجدار من البناء حيث استهلكها الباقي بالبناء واختلط باجاره فيزومه قيمتها لان  
النقص قيمى فان أقام المتولي بينة على قدر القيمة وجب ذلك القدر والا فالباقي مصدق في مقدار القيمة  
ببينه وهذا حكم ضمان المستهلكات القيمة والله أعلم (سؤال) في رجل استأجر أرضا من وقف وبني  
عليها انقاضا ثم من المستأجر وبقى الانقاض ملكا لورثته فأرادوا بيع الانقاض ثم ان المتولي الناظر



الحياض وانما يحل المتولى  
الاذن فيما يزيد الوقف به خبر اقلت  
وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار  
العمارة فيها فاما اذا كان يجوز  
الحفر والغرس والحائط بترابها  
لوجود الاذن في مثل ذلك انتهى  
والله اعلم

على الوقف قصده يشتري الانقراض المزبورة لجهة الوقف من مال الوقف هل يسوغ له ذلك أم لا اقتونا  
((الجواب)) شراء الناظر الانقراض المذكورة لجهة الوقف صحيح ولكن الكلام انما هو هل يصير ملحقا  
بالوقف أم لا قال في تنوير الابصار اشتري المتولى بمال الوقف دارا لا يلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها  
في الاصح وقال في المتعوز كرتهم الدين التسي في قناره متولى الوقف اذا اشتري بمال الوقف دارا للوقف  
اختلف المشايخ في هذه الدار هل تلحق بالمنازل الموقوفة حتى لا يجوز بيعها قال بعضهم لا يجوز. قال بعضهم  
لا يجوز بيعها أي لا يلحق بالوقف ويجوز بيعها وهو الاصح لان في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها  
الوقف لازما كلاما كبيرا ولم يوجد ههنا كذا في الفصول العبادية انتهى وهذا كما ترى فيما اذا كان عقارا  
مستقلا ولم يكن البناء على أرض الوقف وأما حيث كان عليها فللناظر شراؤه والحاقه بجملة الوقف  
واجراؤه على شرط الواقف حيث كان فيه نفع ظاهر للوقف وكان ذلك برأي الحاكم الشرعي كما أفاده  
العلامة الشيخ خير الدين الرمي وغيره والله اعلم ((سؤال)) في رجل يباشر وظيفة له ولم يمكن التخلي عنها  
بوجه ما كالطبخانة وغيرها وأدى ما عليه من الخدمة فهل يستحق جميع ما عين له في مقابلة عمله ولو كان  
الوارد الثلثين وهل يقدم هو ومن يعناه من أهل الخدمة على غيرهم كما يسد أبا العمارة بلا شرط الواقف ثم  
ما هو أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة وهو طحن الدقيق من عموم المصلحة اقتونا ((الجواب)) الذي  
يظهر أنه يعطى له ما هو مشروط لخدمته كلالان أرباب الشعائر يطحنون كذلك قال في الخبرية وأرباب  
الشعائر الامام والخطيب والمؤذن والمدرس والمدرسة وما لا بد منه للمسجد انتهى ولا شك في أن الطحان  
ومن يعناه ممن لو ترك عمله تعطلت أم العمارة العامة ويتقرب مطلب الواقف فيكون من أرباب الشعائر  
والله اعلم ((سؤال)) في رجل وقف وقفا ولم يعين على عمارة وقفه اذا حدثت مشداهل للناظر ان يعين  
مشدا على العمارة أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للناظر أن يعين مشدا باستحقاق مرتب في الوقف في كل  
عام ولكن يستأجر رجلا مشدا في أيام العمارة فيعطيه أجرة كغيره من العمال كما أفاده في البحر الرائق  
والله اعلم ((سؤال)) في رجل استأجر دارا من متولى وقف فامام سكن سنيها من غير عقد من متول غير  
الاول والاحرة التي سكن بها دون أجرة المثل ولم يدفعها منذ ثلاث سنين للمتولى والى كيسه حين غيابه  
فهل للمستأجر حفظ الاجرة ولم يدفعها للمتولى فهل يجبر على التعمير أم لا اقتونا ((الجواب)) يجب على  
السالك لمدة الانتفاع أجرة المثل وليس له حفظ الاجرة للتعمير بل يجب على المتولى حفظ الاجرة وصرفها  
للعامة ولا يجوز صرفها لأهل الوقف قبل تمام التعمير ويستحق العزل بتأخير العمارة ان تعينت الحاجة  
اليها والله اعلم ((سؤال)) في دار بالمدينة المنورة وقف على أناس بعضهم قاطن بالمدينة المنورة وبعضهم  
قاطن بغيرهم يقسمون ربع الدار المذكورة جميعا على عدد الرؤس على حسب ما شرط الواقف الآن  
القاطنين بالمدينة استحقاقهم في الوقف رتبهم إلى الواقف معلوم ظاهر وأما الذين يسدرون سبب  
استحقاقهم أنهم جاؤا فيما مضى من السنين وادعوا أنهم يستحقون في الوقف وينواسب استحقاقهم في  
الوقف وأنبتوا ذلك لدى حاكم شرعي وكتب لهم حجة بذلك فصاروا يماسمون من بالمدينة ومضى على ذلك  
مدة من السنين لكرمهم كانوا قليلين نحو خمسة أو ستة وأما الآن فانه يأتي كل سنة شخص من المستحقين  
بيدرو يدعي غالب ربع الوقف ولم يبق لمن بالمدينة الا نحو العشر والحال أن القاطنين بالمدينة المنورة لم  
يعلموا كيفية من يبدرون المستحقين الآن ولا كيف انتسابهم إلى الذين جاؤا وادعوا أنبتوا استحقاقهم  
فهل للقاطنين بالمدينة المنورة أن يمنعوا هذا الوكيل من أخذ أسهم الذين يبدرون حتى يحضروا ويعلم عددهم  
وكيفية انتسابهم إلى هؤلاء الذين يستحقون بنسبهم على زعم هذا المستحق الحاضر أم ليس لهم أن يمنعوه  
ويعطى لهم بمجرد كلامه وتعداد هؤلاء الناس أفيدوا الجواب ولكم الاجروا الثواب ((الجواب)) نعم  
للذين بالمدينة المنورة طلب ذلك ومنهم من ذرية المنتسبين الذين أنبتوا نسبهم واستحقاقهم وأما  
الانتساب إلى الواقف فلا لانه يكون استثناء للدعوى وذلك لا يجوز فاذا أنبتوا نسبهم إلى الذين جاؤا  
وادعوا ولم يكن ثمة مانع شرعي من جهة شرط الواقف لهم أن يأخذوا بعدد رؤسهم وليس على الذين  
بالمدينة المنورة أن يعطوهم بمجرد دعواهم بانهم كذا عدد حتى يثبتوا ذلك كذا كراهه والحال ما شرح والله



أعلم ((سؤال)) في دراهم موقوف ربحها على مصالح عينها الواقف ووقف الواقف أيضا دراهم أخرى على مصالح عينها لأناس غير ما في الوقف الأول والمتولى واحد فهل له أن يخاطب دراهم الوقفين أو أن يصرف من ريع هذا الوقف إلى الوقف الثاني أم لا وهل إذا فعل ما الحكم فيه ((الجواب)) لم أر من تعرض لهذا في وقف النقود على قول من يراه ولكن على مقتضى وقف السققات أنه ليس له ذلك ويستحق به العزل والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف مالا معيناً من النقود على أن يربح فيها ويكون الربح على جهات ذكرها في وقفه وسلم للمتولى الذي عينه وشرط لنفسه التبديل والتغيير مدة حياته ثم إن الواقف المزمور وقف مالا آخر من النقود غير المال الأول وكتب وقفته وعين بعض ربحه على بعض جهات الوقف الأول وبعضها على جهات آخر ذكرها في وقفته الثانية وعين متولى الوقف الأول متولياً على الوقف الثاني ثم إن المتولى ضم المالين معا وتصرف فيهما مدة يربح فيهما ثم جرى على سنته متول ثان إلى متول خامس فهل يكون الوقف الثاني ملحقاً بالأول بشرط الواقف التبديل والتغيير لنفسه ويكون وقفاً واحداً أم كل واحد وقف على حدة فإذا كان على حدة فهل إذا أراد بعض المستحقين إقرار كل وقف من الوقفين يكون له ذلك أم لا وهل إذا ضاعت حجة الوقفية الثانية وماله باق تحت يد المتولى ثبت مضمونها بمدول رأوها في أيدي المتولين الأول ويعمل بموجب دفاترهم في صرف الربح على المستحقين أم لا وهل يخلف مريد إفراد حصة كل من الوقفين على أنه ما يعلم أن الوقف الثاني ملحق بالأول اقتونا ((الجواب)) الوقف الثاني لا يكون ملحقاً بالوقف الأول لأنه لم يصدر من الواقف ما يفيد ذلك بل كل وقف جار على شرطه والمستحق لا يملك الخاصة في الوقف إلا لاجل أخذ حصته وأما ولاية إفراد كل وقف على حدة فذلك إلى القاضي ويتعين ذلك على المتولى ورؤيته الحجة لا تكفي للشهادة بمضمونها بل يعمل بالدفتري الذي يعمل به سابقاً يصرف على موجبته لأن الظاهر أن النظار السابقين أغيا يعملون بشرط الواقف حملاً لا مراًهم على السداد ولا يخلف مريد الإفراد لأنه ليس يخصم في ذلك كما سبق والله أعلم ((سؤال)) في رباط وقف له ستائة سنة وكسور باق على عمارته ورسومه وأبوابه وجميع ما حواه صحيح البناء والأبواب إلى الآن قوام رجل من الناس وغيره في الباب وجعل له خوذة وأمر بفتحها ليلاً ونهاراً وأمر السكان أن لا يفتح الباب ليلاً ولا نهاراً إلا بفتح مع كل ساكن وذلك الفعل المعتاد منه مخالف لما أراد الواقف من كون أن فيه بئراً ومنفعة لمن أراد الوضوء وقضاء الحاجة لا سيما أن يكونه مجاوراً للمسجد النبوي لحادث حصل في المزمور لا حرازه لفضيلة الجماعة والمسجد والحال أن الفاعل لذلك لم يستأذن قاضياً ولا شيخ حرم في ذلك ولا ناظر أو لا من له التكلم في ذلك فهل يجوز تغيير مريد الواقف عما أراد من تغييره في الباب بفتح خوذة وغلق الباب ليلاً ونهاراً إلا ساكن معه مفتاحه أم لا ويجب عليه أن يعيد ما كان على ما كان من مريد الواقف بفتح الباب بالنهار على ما جرت عادته عليه قديماً وإذا نقص الباب بفتح الخوذة ووهن هل يجب عليه رباط الرباط صحيحاً كما كان الأول اقتونا ((الجواب)) لا يجوز تغيير ما صنع الواقف فإن حصل به ووهن بهاد كما كان فكيف يغير مريد خصوصاً بعد مضي هذه الأعصار المتطاولة ويجب على من غير الباب عن موضوعه أن يرده على أصل كيفيته ولا يعتبر أمره لاهل الرباط بفتح الباب عند الدخول والخروج بل يبقى الخبز جارياً مع فتح الباب لمن أراد الوضوء للصلاة في المسجد كما جرت به الدهور والأعصار وأقرامه على هذا الفعل من غير اطلاع للحكام سددهم الله تعالى سوء أدب وجراة عليهم يستحق بها التعزير اللائق به الزاجر له وقد أخبرني بعضهم أنه سرق منه مناع وهذا لا يسبب ما صنع بل الواجب عليه حفظ حجرته من غير تعرض للباب لأن كل حجرة بيت مستقل كما هو معلوم في موضعه والله أعلم ((سؤال)) في أهل رباط متضررين بدخول الغير في الرباط ويحصل لهم أذية بسبب الماء المعد للشرب يستعمله للوضوء ووضع مغراف الزير في محل الوضوء في الأرض ثم يرد هافي الزير وهو بتلك الحالة والحال أن أهل الرباط أغلقوا الباب وأكل واحد منهم مفتاحاً وأراد بعض السكان منع غلق الباب فهل إذا رفع أمره للحاكم الشرعي يقرر مريدي غلق الباب أم يقرر مريدي فتح الباب على مريده اقتونا ((الجواب)) لا يحل لأحد أن يتوضأ بالماء المعد للشرب ولا تجب مغراف الزير إن كانت الأرض نجسة وإن كانت طاهرة ينفر منه الطبع السليم حيث يداس بالتعل ويحفظ لاهل الرباط أمتعتهم



ويمنع من يريد استعمالها الا باذن من مالئها وان كان من الوقف راعى شرط الواقف ان وجدوا لا فيجوز  
جميع احوال الوقف على ما سبق وان تراخى الى الحاكم الشرعي أجرى شرط الواقف والا فكما سبق ويحمل  
أمر المسلمين على الإصلاح كما صرح به علماء ونازحهم الله والله أعلم ((سؤال)) في ناظر على تكيه يصل  
اليها في كل عام من مصر المحروسة غلالها وما جرت به العادة فحين الوصول لم يكن في الوقف ما يحمل به  
الغلال من بندر ينسحب الى المدينة المنورة فرفع الناظر الامر للحاكم الشرعي فأحضر الحاكم وصبا على الايتام  
وأمره أن يدفع للناظر كل ما يحتاج اليه من الدراهم بربحها فأخذ منه مقدار الكفاية وهو ٣٠ ٣٣٧ سكة  
وكان ربح ذلك نحو خمسة وأربعين اجرا فعزل الناظر وامتنع الناظر الثاني عن دفع الربح فهل يجبره الحاكم  
الشرعي على دفع الربح من الوقف أم لا وأيضا استأجر الناظر بعض مواعين لنقل زيت التكية من ينسحب  
الى المدينة المنورة فضاعت عند الجالين وطلب أربابها قيمتها على من يكون ضمانها هل على الناظر أم على  
الوقف اقتونا ((الجواب)) نعم يحكم بالربح على الوقف ولا يضمنه الناظر الاول بدليل ما قال في شرح التنوير  
للفاضل الهلاقي هل يجوز للمتولي شراء متاع فوق قيمته ثم يبيعه للعمارة ويكون الربح على الوقف الجواب  
نعم ومعلوم ان حمل الغلال في ديارنا أهم من العمارة واذا ضاعت المواعين المستأجرة لزيت الوقف فضاها  
على الوقف أيضا بدليل ما ذكر في الشرح المذكور الناظر اذا آجر انسانا وهرّب ومال الوقف عليه لم يضمن  
اه والله أعلم ((سؤال)) في بيت موقوف على بعض أجزاء تقرأ في المسجد الشريف فتحرب البيت وتضر به  
الجيران وتحتيد المتولى شيء من غلته يريد تعميره فطلب منه أصحاب الأجزاء توزيع ذلك عليهم وترك  
العمارة فهل يجوز له أن يوزعه عليهم ويترك العمارة أم يجب عليه تقديم العمارة ولا يستحق أصحاب  
الأجزاء شيئا الا بعد التعمير وهل اذا ترك أحد من أهل الأجزاء المباشرة وأقام المتولى شخصا غيره وبأمر  
من يستحق منهما المعلوم اقتونا ((الجواب)) حيث بلغ البيت هذه المرتبة من الخراب لا يجوز للمتولى أن  
يوزع على القراء المذكورين شيئا مما بيده من الغلة الا بعد تمام التعمير على الوضع الذي كان في زمن  
الواقف ومن ترك المباشرة والاستنابة يسقط استحقاقه من معلوم ذلك العام ويصرف للمباشرة والحق  
في الجزء لصاحبه اذا مباشر أو آت باب بعد ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل من أهل الخبر بنى مسجدا في قرية  
من قرى الخيول ووقف عليه خيرات وبعد وفاته قام عليه أولاده بخير واحسان وبعدهم أولادهم كذلك  
قائمون عليه بخير واحسان وجميع صالحى أهل القرية يشهدون بذلك فهل لاحد من الجانب الاعتراض  
على ورثة الواقف أم يترك الوقف والقيام بالمسجد بأيديهم ولا ينازعهم في ذلك أحد اقتونا ((الجواب)) انما  
يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش الا الله فعسى أولئك أن  
يكونوا من المهتدين نعم الخلف من حفظ حق السلف وحيث كان في ذرية الواقف رشيد حافظ لحقوق  
المسجد معمر للوقف فهو أحق بالولاية من جميع الناس كما صرح به في البحر الرائق وغيره وجامع الفصولين  
وغيرهما من معتبرات الفتاوى ولا يجوز لاحد الاعتراض عليه ويجب على ولاية الامور تأييده والاخذ  
بيده ولهم بذلك الثواب الجزيل والله أعلم ((سؤال)) في ناظر على الوقف اذا احتاج الوقف الى العمارة ولم  
يوجد ربح يعمر به فاستدان من الغير أو ادان هو وعمره هل يحسب له أم لا اقتونا ((الجواب)) الصحيح في  
المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم يأذن له القاضي لان شرط الواقف كنص  
الشارع وان لم يشرط الواقف يجوز بأمر القاضي أو بأذنه وان لم يوجد أحد الامرين فالاستحسان جوازه  
للضرورة اذا القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد من المذهب كما صرح به في البحر الرائق كذا في  
الخيرية اذا علم هذا فانه حينئذ يحسب له في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) وفي الصورة المشروحة  
واذا حسب له هل يحسب له من عين الغلة أم من غيرها اقتونا ((الجواب)) نعم يحسب له من الغلة لا من  
غيرها اذا قصد الواقف بقاء عين الوقف وبقاؤه بتعميره من غلته قبل كل شيء كما صرح به في المتون والشروح  
والفتاوى والله أعلم ((سؤال)) في شخص وقف وقفا وآل الوقف بشرط الواقف الى شخص وأخته الا انه  
اختص به هو وأخته وخالته ومنع جماعة من المستحقين بشرط الواقف اجترأ منه على الله تعالى وعدم  
مبالاة منه والكل أجنيون من الواقف ويؤل الوقف بعد انقراض المذكورين الى اناس آخرين



أجنبيين منه بشرط الواقف ثم إلى الفقراء وهذا الشخص المذكور الذي لا تنال الوقف بيده ناظر على الوقف بعد وفاة أمه الناظرة عليه قبله ولم يرزل هو وأمّه من قبل يأكلان غلة الوقف حتى آل إلى الخراب وانهدم بعض الجدران منه فادخل عليه نائب الشرع الشريف وبعض المهندسين وباع الانتقاض من نفسه أو من أخته بما تبي أجر وكتب بمعاملات يدها صكاه ويجعل الوقف أرضا واستحكرها بعد أن كان مشغلا على بيوت ومساكن وقاعة ذات شبابيك حديد ثم أدخل العملة والفعلة وهدم الوقف وجعله أرضا بيضاء وأجرها من أخته على وجه الاستحكار بمجرد تصوير وبنى عليها بماله أو بمال أخته بيوتا مشغلة على حمام وبركة وزخارف ويرغم الآن أنها ملكه وملك أخته وأنه لم يصير لجهة الوقف جنتا إلا الأرض ذات حكر والحال أنه كان على الصفة التي شرحت أعلاه فهل يضمن هو وأمّه ما أكله من غلة الوقف حيث استغلها وهو محتاج إلى العمارة وهل مافعله هذا الشخص من هدم بناء الوقف واستحكار أرضه ويسع الانتقاض من نفسه ووضع بيده على قيمتها سائغ شرعا أم لا وهل يجب على ولي الأمر أيّد الله به الدين وقطع به جولة المفسدين عزله ورفع بيده عن الوقف وهل ماصدر منه من هذه الأفعال الصبيحة خيانة توجب مثل ذلك وهل يجب عليه هدم ما بناه وإعادة الوقف على ما كان عليه زمن الواقف أو يتملك ولي الأمر ما بناه لجهة الوقف بقيمته مقلوبا إن رأى في ذلك مصلحة وهل كان يجب على هذا الشخص وأخته ومن معهم من أهل الاستحقاق أن يعمر وهذا الوقف من مال أنفسهم حيث كانوا مصرفا معيننا كما في الدرر وغيره ومعلوم أن مافعله هذا الشخص غير طريق شرعي من وجوه شتى ولأنه كان الواجب عليه أن يؤجره بما يفي بعمارته إن لم يكن له غلة بيده أو يستبدله بخدمته أو يستدين لعمارته باذن القاضي لأن كل واحد منهم ما طريق شرعي موصل لغرض الواقف من بقاء الوقف والانتفاع به وأما مافعله هذا الشخص فأمر خالف فيه إجماع المسلمين وأتمم خط الرجال اقتونا ((الجواب)) هذه أمور كلها جارية على غير قانون شرعي وكل ما كان كذلك يجب إزالته رعاية لخلق الشرع الشريف ونظرا لأجراء مطلب الواقف في تحصيل غرضه وهو تقرير الصدقة الجارية ولا بد من جانب الحكم أيّد الله بهم الدين النظر بنور الله تعالى فيمن غيره ما ليم الوقف بل إزاله بعد أن كان قابل الترميم والإصلاح بما استهلكه هو وأمّه من الغلة إذ الموقوف عليه لا يستحق شيئا منها إلا بعد تمام تعمير الوقف على الكيفية التي كانت زمن الواقف فإذا علم مقداره يجب على ولي الأمر وقفه الله تعالى تضييقه وجب مافعله من هدم البناء مضمون عليه فأنما حيث كان قابل الإصلاح ولا ريب في أنه يستحق العزل لخيانته الظاهرة في الوقف واستهلاكه أولاو بتبديل معاملة واستهلاكه ثانيا وبتأبى على الأمر سد الله تعالى أحكامه على ذلك ويهدم ما بناه إن كان غير محتاج إليه أو لم يكن في نزعه ضرر بالوقف ولا يشتري للوقف بأقل القيمتين مقلوعا وغير مقادير وان لم يررض فليتر بص فكلما سقط من نقضه شيء أخذته والحاصل أنه يراعى جانب الوقف اعتبارا بالمصلحة وإن لم يكن له غلة تعميره فتعميره على من له السكنى أو الاستغلال فإن فعل والا أجره الحاكم مدة حسبا تدعوا إليه حاجة التجديد للتعمير بالاجرة فإذا انقضت المدة دفعه لأرباب السكنى أو الاستغلال أو يستأذن المتولى من القاضي بالاستدانة بالتعمير ثم يؤجره حتى يقضى الدين من غلته وحيث لم يفعل شيئا من هذه المسوغات الشرعية كان مخالفا للقوانين الشرعية وسلك طريقة غير مرضية والله تعالى أعلم ((سؤال)) في أما كن موقوفة على جماعة معلومين وعليه متول من جهة الواقف ولم يعين الواقف للناظر أجرة ولم يكن مقصرا فيما هو لازم عليه بل زاد سنة ريع الوقف وزاد عمارة فهل للقاضي أن يعين له مقدار يقوم به ريع الوقف يبلغ مالا كثيرا وما مقدار ما يجعل له من الغلة وهل نص العلماء على ذلك وهل إذا لم يعين الواقف المذكور جاييا للوقف لجمع غلته للقاضي أن ينصب جاييا ويعين له مقدارا كاسوة أمثاله أفيدوا عن جميع ذلك اقتونا ((الجواب)) لم أقف الآن على نص صريح ولكن في باب الوصى صرح في القضية والحاوي الزاهد ي بقوله وصي اليتيم امتنع عن القيام بأموره الأباجرة فللقاضي أن يفرض له أجرا اه ولا يخفى أن مسائل الوقف إنما تؤخذ من الوصايا والاستيذان وبه علم أن للقاضي أن يعين للناظر أجرة بقدر عمله ولا ينصب القاضي جاييا للوقف بمعلوم مرتب من الوقف بل يستأجر المتولى جاييا بأجرة المثل كما صرح به في البحر



الرائق والله أعلم ((سؤال)) في بستان ودور وقفها مال الكها على عقاقنه وزياتهم فخر البستان وهاك  
شجره وتسايط من نقضه واستولت عليه أيدي المتهمين وما بقي من بنيانه لا يتقنع به لجهة الوقف بشئ وبني  
دوره الآخر بها خرب وليس لها جهة أخرى يعمر منها فهل للناظر ان يرفع أمره للحاكم الشرعي فيأذن له  
ببيع نقض البستان وعمره فيمنه لتعمير البيوت أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) حيث تعذر  
اعادته حيث كان وحيداً ضياعه يجوز بيعه قال في الخبرية سئل عن بيع انقاض الوقف من حجر وطوب  
وخشب هل يجوز أم لا أجاب لا يجوز الا في موضعين عند تعذر اعادته لمصلحة وعند خوف هلاك صرح به في  
البحر والله أعلم انتهى قال الشيخ علاء الدين في شرح التنوير وصرف الحاكم أو المتولى نقضه أو غنمه  
ان تعذر اعادته عينه الى عمارته ان احتاج والا حفظه لاحتاج الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسك غنمه  
لاحتاج ولا يقسم النقض أو غنمه بين مستحق الوقف لان حقهم بالمنافع لا بالعين انتهى وحيث اتحدت جهة  
الوقف للحاكم الشرعي سدد الله تعالى ان يأذن للناظر بصرف قيمة نقض البناء القديم بالبستان لتعمير  
الدور الخربة كما أفاده في الخبرية مع الإلزام غرض الواقف احياء وقفه وفي منع ذلك امامتته ونقل ذلك  
البرازي ولكن لا يبيعه الناظر الا بعد قلعه لما في فتاوى مؤيد زاده واقطعه وفي فتاوى قاضي ظهير الدين  
بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعده وكذلك الاشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل  
القطع ويجوز بعده وان كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعده من فصول العمادي انتهى  
والله أعلم ((سؤال)) في بيت وقف بالقرب من المسجد الحرام مما يلي المبل ورأس زقاق الحجر من جهة  
دكا كين باعة الحجر خرب أكثر جدره وتحت وقفه ربعه ان لم يعمره فرغب شخص في استبداله ببيت  
عمر جديد البناء بول رأس زقاق الحجر مما يلي دكا كين الصاغه ذي ربع كامل وقيمة وافرة ومحللته  
عامرة ممر غوب فيها بالقرب من دار السيدة خديجة الكبرى رضى الله تعالى عنها ومولد السيدة فاطمة  
الزهراء رضى الله تعالى عنهم فكشف الحاكم الشرعي وبعض البصراء أهل الخبرة والمعرفة الموقوف بهم على  
كل من البيتين وبعد اطباق كلمتهم على ظهور النفع والمصلحة لجهة الوقف والاستبدال اذن الحاكم  
الشرعي المتكلم على الوقف في ابداله بالبيت المثل وأمره بذلك فإبداله بذلك البيت ونتم أمر الاستبدال وحكم  
الحاكم الشرعي بحكمته ولزومه على الوجه الشرعي والطريق المرمي وكتب على ملك الاستبدال ولى الأمر  
أبد الله تعالى العبارة المألوفة فهل يسوغ الاعتراض على المتكلم على الوقف بان هذا الاستبدال باطل  
لان الصقع متفاوت لعدم وقوف المعارض على المعنى الذي قرره صاحب الخبرية وعين في معنى أحسنه  
الصقع بل ظن عموم اشتراط أحسنه الصقع في الاستبدال مطلقاً وليس كما زعم كما يفيد مولانا وهل  
يجوز للحاكم الشرعي نقض حكمه المذكور للنصوص الصريحة في جواز الموافقة للكاتب والسنة  
والاجماع أم لا يكون لما كم آخر نقض هذا الحكم والحالة هذه اقتونا ((الجواب)) لا يسوغ الاعتراض  
على الوقف والدعوى في شأنه الامن متول ولا تسمع من مستحق وأما الفضولي فهو بمنزل عن ذلك وحيث  
استجمعت شرائط صحة الاستبدال على القانون الشرعي وحكم به حاكم وكان ذلك باذن حاكم الحرمين  
الشرعيين مولانا الشريف حفظه الله تعالى وأما ما في الاستبدال صحيح وأما دعوى الصقع فقد حرره هذه  
المسئلة شيخ شيوخنا العلامة خير الدين الرمي وقررها في ستة مواضع من فتاويه بما روى الغليل ويبري  
الغليل وحيث جرى الحكم وانبرم لا يجوز للقاضي نقض حكمه ولا لقاض آخر نقضه بل يجب عليه ان  
يمضيه ويؤيده اذ هو حكم صدر في فصل مجتهد فيه ليس فيه مخالفة للكاتب والسنة المشهورة والاجماع  
وكان الحكم رافعا لتزاع كل منازع ودافعاً لكل مدافع والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في وقف شرط  
واقفه بان يكون له كاتبان متعبدان وهما في اداء خدمتهما مدة تجاوز مائة سنة ولا يحتاج الوقف الى كاتب  
ثالث فان خرج رجل أمر اسطانبان وقع محلول في الوقف لو طيفه بعين فيها فهل له ان يتعرض لبعض  
الكاتبين القائمين في المدة المذكورة أم لا وهل للمتولى الوقف مخالفة شرط الواقف بزيادة كتابة ثالثة  
وقطع بعض استحقاق الكاتبين واذا فصل ذلك هل يأخذ الكاتب الاول استحقاقه من المتولى أم لا اقتونا  
((الجواب)) لا يجوز زيادة وظيفة على شرط الواقف مطلقاً سواء كان الوقف محتاجاً اليها أو لم يكن محتاجاً

ومثله في فتاوى يحيى أفندي بن  
زكريا ناقل عن الذخيرة ثم قال  
بعده والوجه بقضي اذا تعين البيع  
جوازه قبل الهدم دفعا لزيادة مؤنة  
الهدم الا ان تزيد القيمة بالهدم ابن  
الهمام ثم قال وفي زيادة أبي بكر  
ابن حامد أجمع العلماء على جواز  
بيع بناء الوقف وحصره اذا استغنى  
عنه ابن الهمام انتهى تبصر وفي  
شجر الوقف قصص بل فلو مثرا  
لا يجوز الا بعد القطع ولو غير مثمر  
جاز قبل القطع وبعده كما في الذخيرة  
من فتاوى الفضلي والعماديه  
من الظهيرية وخالف في الثاني  
فانضمان مع الإلزام قبل القطع  
تكون بغير الارض فلا يجوز وفي  
حاشية يبري زاده وان كانت غير  
مثمرة جاز بيعها لانها بمنزلة الغلة  
وشدد فيها في السابع من وقف المحيط  
في موضعين كذا في هامش الدر  
المختار بخط الجليل عبد الله أسعد



اليها ولا يحل للكتاب المحدث تناول المعلوم كما صرح به في البحر من الذخيرة وقاضيان مطولا وبأخذ  
الكتاب الاول معلومه ممن قبضه بغير وجه شرعي والله أعلم

### باب القراءات والتقريرات والمباشرات والوظائف والجرايات والخدم وغيرها

((سؤال)) في رجل فرغ لزوجته وأولاده بعثامنة على عادة أهل البلد فهل يستحق المفروغ لهم مع وجود  
الفارغ وهو زوج المرأة وأبوه أم لا اقتونا ((الجواب)) سقط استحقاق الفارغ عن المفروغ به شرطا وصار  
حق التصرف للمفروغ لهم والله أعلم ((سؤال)) في معاليم واردة في الدفاتر السلطانية مطلعها مرتب زاوية  
الشيخ أحمد بن علوان فحصل في الزاوية خراب فهل للشيخ المقام التصرف في المرتب وانفاقه في تعمير  
الزاوية أم يرصده لأحياء الليالي الفاضلة اقتونا ((الجواب)) يقدم الأهم فالأهم ولا شأنان تعمير الزاوية  
أهم من أحياء الليالي الفاضلة فثبت للشيخ المقام التصرف في المرتب وانفاقه في تعمير الزاوية المذكورة  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بدار موقوفة عليه لرجل ثم استأجرها من المستفرغ بأجرة معلومة  
ومضت المدة المزبورة وأوفاه الأجرة المذكورة فهل له اخراجها منها أم لا اقتونا ((الجواب)) صرح  
علمائنا أن الحق في مثل هذه القضية للمستفرغ بغيرها أو يسكنها من غيره نازع ولا يجري فيها معاملة  
الأوقاف والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي في أثناء السنة وله بعض معاليم من الصدقات السلطانية  
فهل هذه المعاليم الناطقة باسمه تدخل الخلف لأجل العيال أم يختص بها أولاده اقتونا ((الجواب))  
محصول المعلوم يدخل في الخلف ويقسم بين الورثة بأجمعهم المرأة وغيرها على الفريضة الشرعية والله  
أعلم ((سؤال)) في رجل استفرغ دكانا باسمه واسم أولاده وله من الذرية بنتان فماتت إحداهما في  
حياة والدها عن ولد وبنت فبعد مدة مات والدها عن البنت الثانية فانتدب ولد البنت الميتة وادعى أن  
لوالده أختما ثالثا انتقلت قبل وأخذ خاصتها من الدكان بتقرير الشريف فصحت دعواه على غير حق ولم  
يؤخر والد البنات الاهما فاذا أثبتت أولاد الا ولادان جدهم لم يكن له غير بنتين يزعم منه مآقره الشريف  
ويؤخذ منه ما تقر فيه شرعا أم كيف الحكم ((الجواب)) حيث لم يكن للميت غير بنتين تبين أن انتهاء ابن  
البنت غير مصادف للحل ولم يصادف التقرير محلا ولكن البينة عليه لأعلى البنت الموجودة لأنها شهادة  
على النفي وهي غير معتبرة فيرتب عليه حكمه والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لعتيقه أجدو غزال  
وعتقائه بعثامنة في الجوالي وهو في الدفاتر السلطانية كذلك ولم يكن له عتيق غيرهما ثم إن الرجل أعتق في  
مرض موته عبيدا واماؤه فهل يستحق جميع العتقاء هذه العثامنة أم من كان موجودا حين الفراغ اقتونا  
((الجواب)) انما يستحق العثامنة المذكورة من كان موجودا وقت الفراغ دون غيره والله أعلم ((سؤال))  
في امرأة ماتت ولها استحقاق من جلة العتقاء وعليها دين فماتت في عشرين من عاشوراء فهل تستحق شيئا  
مع العتقاء أولا تستحق وهل يقضى من ذلك دينونها كونها توفيت بعد تمام السنة أم لا اقتونا ((الجواب))  
نعم تستحق ويقضى من استحقاقها دينونها وتنفذ وصاياها والباقي لورثتها والله أعلم ((سؤال)) في معلوم  
لرجل كتبه باسم أولاده وتقرر في الدفاتر السلطانية واستلموا المعلوم مدة أعوام فمات والدهم وهم على  
ذلك ثم مات أحد الأولاد عن ذرية صغار وأخ والدهم يستلم المعلوم مدة ولم يستلم الأولاد أخيه خاصة والدهم  
فانتقل الولد الثاني عن ذرية فصاروا يستلمون المعلوم ولم يسلموا الأولاد معهم شيئا حيث أنهم ليس لهم اطلاع  
فاطلعوا على ذلك فهل لهم أن يحاسبوا أولادهم على ما قبض والدهم وعلى ما قبضوه بعد والدهم اقتونا  
((الجواب)) بموت الولد الاول انحلت حصته وكذا بموت الولد الثاني انحلت حصته فمن يقرره ولي التقرير  
فالمعلوم له وينبغي للأولاد أن يلتمسوا ذلك من ولي الأمر والا فجميع ما ذكر محلول والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل جعل باسم عتقائه معلوما وكتب في الدفاتر فلان وفلانة يأخذان مع عتقائه فهل يشتركان في ذلك العتقاء  
القدماء والحادثون أم لا اقتونا ((الجواب)) يستحق المعلوم من كان متصفا بالعتق وقت الفراغ دون  
غيرهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل تراكن مع آخر في فراغ مخزن بعوض بحضرة شاهدين واستلم بعض  
العوض ثم بعد مدة أراد المقر له بالفراغ الرجوع عن ذلك فهل له ذلك أم لا وإذا كان له أيضا أن يترد



ما سلم من بعض العوض في الحال أم يهل في ذلك أياما أقنونا ((الجواب)) حيث لم يعض الفراغ ولي التقرير  
 فلكل منهما الرجوع عنه وعلى القابض رد ما استلمه فإن أراد رب المال الامهال فذلك احسان والا فله  
 أخذه فورا والله أعلم ((سؤال)) في رجل من محاورى المدينة المنورة حج بيت الله الحرام وقصده العود  
 مع القافلة المعهودة وله بها خلوقة قرر الشرع فيها فهو من تسع سنين فغعه عن العود الى المدينة المنورة مانع  
 شرعى واستمر الى السنة الثانية فهل يبقى استحقاقه في الخلوقة لكون تخلفه بغير اختياره أو يوجب ذلك عدم  
 استحقاق أقنونا ((الجواب)) المصرح به في كتب علمائنا ان الخروج للحج لا يسقط الاستحقاق من سكى  
 الخلوقة وقدره بثلاثة أشهر أو أربعة أشهر نعم ان شرط الواقف ان من بقى بمكة لا يسقط استحقاقه فإنه  
 يجب اتباعه والا فولى التقرير النظر في ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل له عتقا موكب باسمهم صرة في  
 الرومية الجديدة وغيره ومطلعه عتقا فلاق وانتقل أحدا العتقا وخلف ولدا من صلبه فانهم الولد الى  
 ولى الامر قصته وطلب فيها خاصة والده من هذا الاسم فقرره ولى الامر في خاصة والده ونزل في الدفاتر  
 السلطانية باسمه فهل لبقية العتقا في ذلك شئ أم لا أقنونا ((الجواب)) التقرير صحيح موافق للقانون  
 الشرعى وليس لهم منازعته في خاصة والده المقرر فيها والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في الدفاتر  
 السلطانية مطلع بعضه عتقا وأولادهم وبعضه خاصة بعتقا النساء وبعضه عتقا مطا فماتت عتيقة  
 من النساء ولها ولد فهل له دخول في هذه الاقلام الثلاثة أم لا لكون العتقا موجودين الذكور والاناث  
 أقنونا ((الجواب)) الامماء التي فيها عتقا وأولادهم يستحق منه من الاولاد من كان موجودا وقت التقرير  
 وفيه وفي غيره كل من مات انحل استحقاقه ومن كان له أولاد فهو لهم بموجب الامر السلطاني الوارد في  
 هذه الخصوص بية فانهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أولاد وعتقا وجعل لهم من الجراية وغيرها ما هو  
 ناطق باسمائهم فمات عن عتقائه ثم مات بعض العتقا وبقي بعضهم فهل يستحقه من بقى منهم أقنونا  
 ((الجواب)) من مات منهم انحل نصيبه وهو لمن قرر ولى التقرير ولا يستحقه من بقى منهم الا بالتقرير والله  
 أعلم ((سؤال)) في جراية وعتامنة من التسكية التي وقفها المرحوم المبرور مولانا السلطان مراد خان طاب  
 ثراه على فقراء أهالى المدينة المنورة باسم أولاد فلان وكفو ثلاثة فتوفى منهم اثنان وبقي واحد وقد شرط  
 الواقف رحمه الله تعالى أن لا يصرف عن الوارث شئ مما انحل عن مورثه فهل للناظر المجهول له شئ معين  
 بمقابل نظره من الوقف ان يجعل ما انحل لنفسه وأولاده مع وجود الوارث المذكور أم لا ثم اذا رضى  
 الوارث بان تكون الجراية والعتامنة المذكورة للناظر بشرط أن يعوضه عنها مبلغا من السكة هل يصح  
 ذلك ويلزم أم لا واذا ثبت ان ما انحل يكون للوارث بموجب شرط الواقف فبسه الناظر عنه هل يطالبه  
 الوارث بجميع ما انكسر في السنين الماضية أم لا واذا كان الناظر غنيا هل يجوز له ان يصرف ما انحل  
 لنفسه وأولاده أم لا أقنونا ((الجواب)) ان كان شرط الواقف انه اذا انحل شئ يكون للوارث فلا بد من  
 مراعاة شرطه لان العلماء اتفقت كلمتهم ان شرط الواقف كنص الشارع وحيث رضى الوارث بان تكون  
 الجراية والعتامنة المذكورة للناظر بشرط ان يعوضه عنها مبلغا من السكة والفراغ صحيح واذا طلب  
 العوض وكان الطلب بعد تصحيح الدعوى فيه ببيان قدره وفوعه وثبت ذلك لزم الناظر دفع ما وقع عليه  
 الاتفاق كما عليه المتأخرون واذا صح الفراغ لا وجه لطالب المنكسر للسنين الماضية وليس للناظر الغنى  
 أخذه ما هو للفقراء والله أعلم ((سؤال)) في وقف وقفه السلطان مراد نعمة الله برحمته على فقراء المدينة  
 وذلك حنطة ودرهم تصرف عليهم منه في كل سنة قدر ما معلوما بشرط ان من تقرر منهم اسم في الدفتر  
 ومات وله وارث يعود نصيبه الى وارثه ففي هذا الزمان مات رجل منهم وله وارث وكان قد عين له شئ من ذلك  
 بموجب الدفتر وذكر اسمه فيه فطلب ناظر الوقف المزبور ذلك من وارثه لنفسه ويدفع له في مقابلته قدرا  
 معلوما من الدراهم بحضور جماعة من الناس ثم أجابه الى ذلك في المجلس بحضور من ذكر ووعده الناظر  
 باعطاء القدر المذكور من الدراهم فلم يدفعها له بعد والا ان مات الوارث المذكور وله أيضا وارث والناظر  
 يمنع من اعطاء ذلك اليه متعللا بموت مورثه والحال انه قرر اسم الناظر في الدفتر وتناول المعلوم بسبب  
 أخذه ذلك من مورثه بذلك المقدار المزبور فهل يؤمر بامر باعطاء القدر الميعن ولا عبرة بموت مورثه وليس



له ان يتعلل بشئ آخر أم كيف الحكم ونحته جوابه من مفتي مكة المشرفة الشيخ العالم الفاضل عبد الله  
 عتاق زاده الحمد لله رب العالمين رب زدني علما نعم يؤمر تسليم القدر المعين كما أفتى بذلك شيخ مشايخنا مفتي  
 بلد الله الحرام العلامة الهمام الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي العمري الحنفي والله أعلم وكتب  
 فتحه ((الجواب)) جوابي كذلك والله أعلم ((سؤال)) في جناية بأم زيد بن عمرو فحصل من كاتب الدفتر  
 سهو وغلط فكتبها باسم عتقاء عمرو المزبور فقبض العتقاء المرقومون بمحصول الجناية في المدة التي هي  
 باسمهم ثم أتى زيد إلى ولي الأمر أيده الله تعالى غلط الكاتب سهو وفردوها كما كانت أولا فهل لزيد المذكور  
 الرجوع على العتقاء المسطورين بما قبضوه في المدة المذكورة أم لا ((الجواب)) الغلط المذكور والسهو  
 لا يكونان سببا للاستحقاق فلهذا قال في التنقيح وليس بعذر في حقوق العباد حتى يجب ضمان العدوان لانه  
 ضمان مال لا جزاء فعل اه ولا شئ ان المرتبات السلطانية من جملة الحقوق فيجب على العتقاء رد  
 ما قبضوه في المدة المذكورة والله أعلم ((سؤال)) في رجل باسمه في دفتر الجناية شئ معلوم معين ثم بعد مدة  
 تحرف اسمه باسم رجل آخر شبيه باسمه ثم مات لغيره باسمه فأنخذ عنه رجل محولا فهل يستحق الرجل  
 ما أخذ أو لا يستحق حيث لم يصادف أخذه محلا في الحقيقة وهل لولي الأمر نزع ما يبيده من الأوامر  
 وتمكين صاحب الحق من حقه وهل له بعد تمكينه أخذ ما استلمه من تحصيل الاسم وهل يثاب لولي الأمر على  
 ذلك أم لا أم لا أم لا أم لا ((الجواب)) تحريف الاسم من قبيل الخطأ وهو لا يصلح سببا لسقوط حق صاحب الاسم  
 لما صرح به في التنقيح والمناوشر للعلامة ابن نجيم قال فيه ولم يجعل عذرا في حقوق العباد حتى وجب  
 عليه ضمان العدوان كما لورمى إلى شاة أو بقرة ظاننا أنها صيد فأنقله أو أكل مال إنسان ظاننا أنه ماله لانه  
 ضمان مال وهو يعمد عصمة المملوك وكونه مخطئا لا ينافي عصمته اه والمرتبات السلطانية من جملة الحقوق  
 فحينئذ الانهاء المذكور فاسد والمبنى عليه أيضا فاسد فلم يصادف محلا وينزعه ولي الأمر سدد الله أحكامه  
 من يده ويعيده لصاحب الحق ويثاب على ذلك ويأخذ ما استلمه من محصول الاسم والحالة هذه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل مات عن ستة أولاد وخلف لهم بيتا بمنافع الأرض للسلطنة والاتقاض ملكه فاستعاره  
 منهم رجل ثم خرج منه فجاء رجل ووضع يده عليه فادعاه الأولاد فقال أنا استفرغته من أولاد فلان  
 وعندى منهم غسل وشهود وهم أهل الاستحقاق فقالوا ان شهد علينا أحد فثبت بيتك فحضر الشهود عند  
 القاضي فسألهم عن الفراغ فقالوا ما نشهد ولا حضرنا كتابة هذا الوصل وليس في الوصل مذكور أسماء  
 الأولاد الستة فهل يجوز كتابة وصل على جماعة من غير أسماءهم أم لا ((الجواب)) هذه قضية حكمية لا بد  
 أن يراعى فيها ما يراهي في غيرها من القضايا وحيث لم يكن للمدعي بينه وبينه توجع اليقين على الأولاد المذكورين  
 بعدم فراغهم فان حلفوا حكم لهم وان نكلوا أو نكل بعضهم قضى عليه بنكوله في حصته والله أعلم بحقيقة  
 الحال ((سؤال)) في رجل ساكن مع زوجته في خلوة ثمان سنين ثم ماتت زوجته فهل لأحد إخراجه من تلك  
 الخلوة مع كونه متصفا بصفات الاستحقاق كلها على شرط الواقف واعطاؤها لا تنال ذلك بل غير  
 محتاج إلى سكناها أم لا وهل إذا أعطيت لأحد ردها أم لا أم لا ((الجواب)) الساكن المستحق أحق من  
 غيره وأما المستغنى عنها خصوصا مع مخالفة شرط الواقف فلا استحقاق له وان قرر والناظر لولي التقرير في  
 ذلك عند ازدحام المستحقين والساكن المستحق أحق والله أعلم ((سؤال)) فيمن فرغ شئ من معاليه أو أعذر  
 بماله لا آخر في مرض موته وهو مخوف عند الأطباء وطالت مدة المرض لكنه اتصل بالموت فهل يصح هذا  
 التصرف فيما يريد على الثالث وهو يتوقف على اذن بقية الورثة إذا كان لوارث وهل إذا فرغ لأحد ولم  
 يقرر لولي الأمر ذلك المفروغ له في ذلك يملكه المفروغ له أم الأمر موقوف على تقرير لولي التقرير له في ذلك  
 حتى أنه إذا قرر غير المفروغ له يملكه المقرر فيه من دون المفروغ له أم لا ((الجواب)) الاعتذار صحيح كما صرح  
 به في الأشباه والنظائر والباقي في شرح ملتقى الأبحر ولم يزل قنوى علماء الحرميين على ذلك وبالفراغ  
 المذكور قبل تقرير لولي التقرير لا يستحقه المفروغ له ولو تقر فيه غير المفروغ له صح التقرير كما صرح به  
 العلامة زين الدين بن قلوبغا والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن خدم وتعلقات مختصة بالرجال قبل  
 قبض جرياتها ثم تفرق فيها ابنة فهل للابن أخذ من تب الخدمة الماضية أم يكون ميراثا بين جميع الورثة هذا



ملخص سؤال طويل أقونا ((الجواب)) يجري في ذلك التوارث الشرعي ولا يختص به وارث دون وارث والله أعلم ((سؤال)) فيم ليس على ولي الأمر وكتب له عرضا عن محلول شخص بوفاته والحال ان المأخوذ عنه لم تقطع المنية اسباب حياته فرفع الحال لولي الأمر على الاثر فاسل بموجب ذلك عرضا لسلطنة انعلبة ينصع عن تلك الحقيقة بالخبر قبين ان الامر لم يصادف محله وان الانهاء فاسد يجب أن يزيله ولي الأمر ويحله فهل ينفذ التقرير المذكور مع ما ذكرناه ويؤل المعلوم مستحقه ويرجع عليه بحساب السنين الماضية أم لا أقونا ((الجواب)) التقرير المبني على الانهاء الفاسد فاسد بالاتفاق وحيث رد عليه ولي التقرير الاستحقاق له طلب ما قبضه بغير طريق شرعي وقانون محرر شرعي والله أعلم ((سؤال)) في قراءة جزء من مصحف باسم ابراهيم ورد معلومه جملة بعد أعوام وقد باشرها ابراهيم بنفسه مدة ثم مرض فوصى وصيه بالقراءة نيابة عنه ومات عن ابن حاضر وابن غائب وبنت وزوجة والنائب يقرأ ثم بعد مدة مات الابن الحاضر ولا يدري عن الغائب والنائب يقرأ على حاله ثم بعد مدة قررت باسم آخر فينبوا مدة استحقاق الورثة أقونا ((الجواب)) الورثة يستحقون حصة مباشرة والدم لا يرأجهم فيها أحدوا الصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلعه في الدفاتر السلطانية أولاد مريم بنت علي بن سعد الدين فهل اذا مات أحد أولاد أولاد مريم المزبورة عن غير ولد بل عن أخ لاب ليس هو من أولاد أولاد مريم المذكورة يستحق شراعا كان يستحق أخوه لا يسه في المعلوم المزبور أم لا أقونا ((الجواب)) لا يستحقه والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم عتقاء فلان فأت بعض العتقاء عن أولاد قطن الأولاد ان حصة والدم لا تؤل اليهم وانه منحصر في بقية العتقاء بموجب الامر السلطاني فهل ينقص مما فرغ به البعض لا ولاده ويؤخذ من حصة المفروغ له ويقسم على عدد العتقاء أم لا أقونا ((الجواب)) المفهوم من الامر السلطاني ان حصة كل عتق تكون لا ولاده ومن فرغ منهم زائد اصاله لا ولاده يؤخذ من حصته ويقسم الجميع على عدد العتقاء يعطى حصة الميت من العتقاء لا ولاده والله أعلم ((سؤال)) في جناية مكتوبه باسم أولاد وعتقاء هل يستحق الأولاد النصف أو يقسم رؤسبه أقونا ((الجواب)) يقسم رؤسبه كما صرح به في الظهيرة والله أعلم ((سؤال)) في رجل له اسم في صندوق يجي من الشام ووصلت الى المدينة المنورة واستلمها الناظر الذي عليها وقسمها على أهلها وبنى واحد من المستحقين وهو مجاور في مكة وقال أبو المستحق أنت راجع الى مكة اسلمها الولدي واجتمع المستحق بالناظر وقال له حتى تنزل الى مكة فعند ذلك مات المستحق فهل يجوز للناظر أن يسلمها لوالد المستحق أو يتصرف فيها الناظر أقونا ((الجواب)) لا يجوز للناظر أن يتصرف فيها ويجب عليه أن يسلمها لابي المستحق ان لم يكن له وارث غيره والا فهي ميراث بينهم بالفقون الشرعي كما صرح به في البرازية والله أعلم ((سؤال)) في رجل استفرغ داره ولا ولاده ثم بعد مدة من الزمن فرغ بالدار بغير اطلاع أولاده وهم بالغون ثم توفي فهل ينفذ الفراغ من حصة أولاده أم لا أقونا ((الجواب)) الفراغ في حصة الأولاد موقوف على تنفيذهم فان أجازوه نفذوا ورددوه بطل وينفذ في حصته بلا توقف والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلعه في دفتر السلطاني باسم زيد بن عمرو ومثلاول زيد أخ قاصر في حجر قيم القاضي فصار القيم يقبض القلم المرقوم ويقسمه انصافا بين زيد وأخيه القاصر ثم مات القيم المذكور وقد بلغ المحجور من العمر خمسة وعشرين سنة فأرأه وصيه من جميع ما هو له ثم بعد موت القيم المذكور ظهر لزيد ان القلم خاص به فهل لزيد المزبور الرجوع على أخيه بما قبضه القيم عليه لكونه أبرأه الوصي أم على زكاة القابض أقونا ((الجواب)) لا يعتبر أبراء الاخ في حق الغير لانه أبرأه عن جميع ما هو له وليس هذا له والاخ مخير بين أخذه حقه من أخيه أو من زكاة القابض والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل جعل معلوما بالمدينة المنورة مطلعه أولاد فلان ومنهم من هو موطن ببلد الجاهل المذكور بأهله وأصوله قبل الجعل وبعده الى الآن فهل يستحق ما هو مصروف لاهل المدينة من الصرور ونحوها أم كيف الحكم أقونا ((الجواب)) لا يستحق من ليس هو من أهل المدينة المنورة شيئا من الصرور وهو أوقاف عليهم وما كن غيرها ليس هو منهم وقد صرح بمثله في الاسعاف والله أعلم ((سؤال)) في قضية أحد الأيادي في أخذه في سفره الى الروم عشرة أحرار التي أخذها أولاد الشيخ علي الحفيان الثانية لهم

فوله موقوف على تنفيذهم الخ قد صرح العلامة الشيخ عيسى الصفقي البصري الحنفي في مؤلفه عطية الرحمن ان من كتب باسم أولاده معلوما ثم فرغ به لا تخرم غير اطلاع أولاده فله ذلك لان الاب يعك التصرف فيما كتبه باسم أولاده مدة حياته بلا معارض واذا مات وهو كذلك انقطع حقه وبقي لأولاده وعليه عمل الحرمين ومصر اه من هاشم الاصل



قوله فاذا فرغ المستقبل الخ هكذا  
السؤال بهذه الالفاظ في الاصل  
فتأمل في تراكيبه وقد جرت عادة  
المؤلف تسميته الله برحمته ذكر  
الفاظ الاسئلة المرفوعة اليه بعينها  
بدون تصرف فيها كما هو دأب  
كثير من المفتين اه معصيه

في الدقة والخط المورثة في عام ثلاث وسبعين وألف عن سليمان سلكاري بطريق الفراغ زمن جوازه  
وزعم هذا الاخذانه وجدته باسم سليمان المذكور وان أولاد الشيخ على المذكور لم يكن لهم بالدقة الذي  
بالروم اسم فاذا فرغ المستقبل من فعله هذا اسم الشيخ المذكور وأولاده واردة الى الآن ولفظه في الدقة  
السلطاني في دقة يافى الشيخ على الحفيان وأولاده وعبد الواحد المصري وأولاد أحمد الايساري  
الثلاث عن سليمان سلكاري لو فاته سكة خمسة عشر وكان هذا الامر في نحو ختم الثمانين وقسمت في نحو  
عام أربع وتسعين اثلا نال كل اسم ثلث وأعطى للشيخ عبد الله الروواني وكيل محمد بن علي الحفيان  
خمس أجرة وكان ذلك باجتهاد الكتبة في قسمة القلم المذكور لوروده على اللفظ المذكور وقام عليه  
أولاد أحمد الايساري بالبراءة التي أخذها والدهم فطلب القاضي الحجة من وكيل الشيخ محمد المذكور  
فلم يجدها فغيبته بها والآن حضر أقنونا ((الجواب)) لم أقف لهذه المسئلة على جواب صريح ولكني  
وقفت على ما يقاربه وصورته سئل عالم مكة المشرفة ومفتيها الشيخ حنيف الدين المرشدي عن رجل له  
وظيفة فرغها الاخر وقرر المفروغ له فيها من له ولاية التقرير ثم بعد مدة مات الفارغ فظن رجل آخر ان  
الوظيفة باقية عليه فطلبها من حضرة مولانا السلطان نصره الرحمن وقرره فيها عن محلول فلان الفارغ  
المفروم بناء على انها شاعرة فهل والحالة هذه صح التقرير أم لا يصح لكونه الوظيفة لم تحمل بموجب  
الفراغ والتقرير السابق من له ولاية ذلك فأجاب حيث كان تقرير مولانا السلطان أيد الله تعالى  
مبنيها على الانتهاء المذكور ولم يصادف مخالفاً المستحق للوظيفة المذكورة انما هو المفروغ له بها ان يكن  
قرره فيها بعد الفراغ من له ولاية التقرير في ذلك والله أعلم وأنت خير بان في سنة ثلاث وسبعين انما كان  
التقرير لولاية الحرمين الشريفين ثم في حدود الثمانين قصرت يدهم من جانب السلطنة العلية وحيث  
كان التقرير الاول مصادفاً للقانون الشرعي والتقرير الثاني غير مصادف فليتنا مل بنور الله تعالى والله أعلم  
((سؤال)) في نائب فراشه بالبراءة السلطانية وبالوكالة من صاحبها الاصيل فشايع ان الاصيل مات وعين  
شيخ الفراسين رجلاً آخر للخدمة بناء على صحة ما شاع ووكّل الاصيل الاخر وكيلاً وجعل الوكيل بأخذ  
المعلوم فظهر كذب ذلك الشائع وأكده صاحب الوظيفة الاول فراشته بتجديد براءة وأبني نائبه الاول فهل  
ما أخذه نائب المقرر من شيخ الفراسين من معلوم الوظيفة يكون له أول نائب الاول أقنونا ((الجواب))  
ان لم يقصر النائب الاول في أداء خدمة الفراشة فالمعلوم له وأما الثاني فلا نبي له قصر او لم يقصر والله أعلم  
((سؤال)) في حوش موقوف مخنوع على مخازن علوية ووفلية وباسم امرأة مخزن من الوقف المذكور  
فماتت عن ثلاث بنات فقررهن الحاكم الشرعي فيه فماتت احدى البنات فصار المخزن للثنتين بالتقرير  
فماتت احدهما عن بنت فباخصها من مخلف والدتها أقنونا ((الجواب)) للبنات نصف مخلف والدتها  
وان قررهما الحاكم مع خالتهما فلها الربع والباقي لخالتهما والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وترك أولاداً  
وخص الاناث بشئ من الجراية في حال صحته وكال عقه وله باسم أولاده شئ من الجراية هل تدخل  
الاناث معهم أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم تدخل البنات في الجراية التي باسم الاولاد والله أعلم ((سؤال))  
في رجل له معلوم في بعض الجهات باسم أولاد وعمال فاطال انتقلت عياله وأخذ أخرى وانتقل هو بعد  
ذلك فهل ما كان للدولى يكون للثانية أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يكون للثانية بل يكون لأولاد الاولى  
ان كانوا الاقل من قرره ولي التقرير والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلع في الدفاتر السلطانية أولاد  
زيد ويحصر المعلوم المذكور في أربعة من أولاد زيد المزبور فمات أحدهم عن ابن فصار اعمامه يعطونه  
حصة أبيه ثم مات واحد أبصاع غير أولاد فهل لابن الابن الذي مات أبوه أو لا يستحق مع اعمامه في  
حصة عمه الذي مات بعد أم لا أقنونا ((الجواب)) حصة من مات انخلت بموته وهي لمن يقرره ولي  
التقرير كما أفتى به أكثر المتأخرين والله أعلم ((سؤال)) في رجل له مباشرة أجزاء وسج في مصر المصري  
ومات في ثاني يوم من شهر ذي الحجة فهل يستحقه الميت ويكون ميراثاً لورثته ويقسم بين المذكور والاناث  
أم لا ((الجواب)) نعم يكون من جملة الميراث ويقسم بين الورثة بالقانون الشرعي كما صرح به في  
البرازية وأنفع الوسائل والله أعلم ((سؤال)) في وظيفة وهي قراءة جزء من القرآن العظيم المحسولة



من جهة سلطان الهند انجلى بموت من هي له قهر مولا الشريفة رجلا فباشر الرجل المقرر عما كاملا  
وفي أثناء العام أخبر الرجل المقرر وكيل سلطان الهند فلم يمنعه ثم ان وكيل السلطان أعطى المعلوم رجلا  
آخر لم يباشر مدعيان حضرة الشريفة قررته فهل العبرة بالمقرر الاول أو المقرر الثاني اقتونا ((الجواب))  
التقرير في اجزاء سلطان الهند لو كسبه الذي أقامه فكل من قررته فالمعلوم له ومجرد المباشرة بلا تقرير  
لا يستحق به ما معلوما والله أعلم ((سؤال)) في مخزن أرضه وقف وبناءه هل يجوز الفراغ والنزول بأرضه  
لشخص ويبيع بناءه أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل له سبع أراد بجرابة  
قتل عنها الرجل بعوض مجهول وهو ان يقوم المنزل له للدار بطعامه ما يكفيه الى أن يموت أحدهما ووقع  
بينهما التراضي على ذلك ثم قام المنزل له بطعام الازل مدة تسعة أشهر وبعد طرده وأبى ان يقوم بطعامه  
وبعد ذلك تفرغ المنزل له بتلك الجرابة لاهله وهو يقول هي ليست باسمي بل باسم أهلي فهل نزوله هذا فاسد  
لجهاالة العوض ويرجع الى عن المسئل كالجعالة الفاسدة بفساد الجمل أم لا اقتونا ((الجواب)) الفراغ  
والتقرير صحيح حيث كان رضا الفراغ وشرط الرضا باطل وهو الاطعام الى موت أحدهما ولا رجوع  
للفراغ على المفروغ له بشئ لانه بفراغه أسقط حقه والساقط لا يعود بتقريره الى التقرير ثبت الحق للمفروغ  
له سواء كان هو أو زوجته وليس هذا من باب الجعالة ولا يشبهه عند التأمل ولكن خلاف الوعد والحالة هذه  
والله أعلم ((سؤال)) في قاضي المدينة المنورة اذا عزل في نصف السنة قبل مجي الغلة فهل له في مقابلة مدة  
مباشرة منه شئ أم يكون جميعه للمنصوب اقتونا ((الجواب)) يقسط المعلوم بين القاضيين وينظر كم  
يكون منه للمنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته كما أفاده في أنفع الوسائل ونقله عنه في البحر الرائق فعلى  
هذا يكون نصف المعلوم للمعزول حيث عزل في نصف السنة وقد أفتى بمثله مولا نا شيخ مشايخ الاسلام  
أبو السعود العمادي رحمه الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل استفرغ من وقف مخازن وجعلها باسم  
أولاده فانقرضوا جميعهم فلم يبق من أولاده غير بنت واحدة وأولادها فهل تختص بهذه المخازن وحدها  
وهل للاب التصرف في المخازن من نفع وهبة ورقف من غير اجازة البنت وهل للاب منازعتها في ذلك  
واخراجها عن السكنى وطلب الكرامتها وهل لفظ التنزيل باسم الاولاد يشمل البنت أم لا اقتونا  
((الجواب)) نعم لفظ الاولاد يشمل البنت بالاجماع وحيث مات الاولاد ولم يبق الابنت واحدة فكل من  
مات من الاولاد انتقل نصيبه لايه قسبي حصة البنت لها وهذه مسألة اختلفوا لا تتفاجع وهي معروفة عند  
العلماء رحمهم الله تعالى ومنع الله عن بقى منهم آمين والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل وخلف ثلاثة أولاد  
ذكور وبنتين وله دكان في الشارع وقف لا يملك وتصرفها يبدأ أعانت القلعة فكنتها أعانت القلعة لواحد من  
أولاد الميت المذكور فهل لبقية الورثة أن يشركوه بقدر حصصهم من الارث أم لا وهل تسمع لهم دعوى  
أم لا اقتونا ((الجواب)) الدكان لمن قررته ولي التقرير خاصة وليس لبقية الاولاد دعوى ولا حصة لهم في  
ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل استفرغ من عين ماله في الرومية الجديدة سبعة أحرار وثلاثا وجعلها باسم  
أولاد العتقاء وله بنت من جارية له عتقت بموته فهل للبنت استحقاق مع أولاد العتقاء أم لا اقتونا ((الجواب))  
ليس لها استحقاق في الصورة المشروحة لانها ليست من أولاد العتقاء وقت التقرير وبأضاهي من أولاد  
المعتق بالكسرو وهو الاعلى وهذا هو الظاهر والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلع في دفتر السلطاني  
عتقاء زيد وأولادهم فهل اذا مات أحد العتقاء عن أولاد هل يستحق الاولاد قسمين ما هو لهم من الاصل  
وحصة والدهم الميت حيث ان الامر السلطاني ورد بان من مات عن أولاد وله من المعاليم حصته لهم أم لا  
اقتونا ((الجواب)) ان كان الاولاد وجودين في وقت تقرير الصرا المزبور فلهم استحقاقهم بموجب التقرير  
الاول ولهم أيضا استحقاق أصولهم بموجب الامر السلطاني والافلهم استحقاق أصولهم خاصة والله أعلم  
((سؤال)) في معلوم رجل سافر من المدينة المنورة وخاف بها اختا شقيقة وبنتا قاصرة وله بعض أقلام  
فيما يرد لاهل المدينة المنورة فكانت الاخت الشقيقة تنفق على بنته وكالة عنه الى ان بلغت البنت  
وترزجت برجل ثم مات شهود الوكالة بحيث لو ادعت الاخت الوكالة ليجزى عن اثباتها بموت الشهود فصار  
زوج البنت يقبض تملقات الغائب من غير وكالة منه فهل له ذلك أم يمنع وهل اذا ادعى بانه يسلمه لزوجته التي



هي بنت الغائب يجوز له ذلك ويسوغ شرعاً أم لا وهل للبنت أن تقبض ما هو لا يها من غير وكالة عنه أم لا وهل للقاضي أن يقيم وكيلاً عن الغائب لحفظ ما هو له أم لا وهل إذا أقام وكيلاً عنه هل للوكيل أن يطلب ويقبض من زوج البنت جميع ما قبضه واستلمه فيما مضى أم لا اقتونا ((الجواب)) اعلم ان الصرر الواردة الى الحرم الشريفين انما هي من أوقاف مرصودة لسكانهما من الفقراء فان تركهما وانخذل غيرهما سكتاً لا يستحق من الصر شيئاً كما لا يستحق منه غيرهم فان ترك هذا الرجل استيطان المدينة المنورة واستبدل عماء غيره فلا حق له ويكون كمن مات ويكون الصر لبنته كما ورد به الامر السلطاني والاقله الدعوى فان أنكر التوكيل يترتب عليه اليمين حيث لا يینه لها وليس لزوج بنته ولا غيره قبض الصر ويقيم القاضي وكيلاً قوياً أميناً لحفظ ما هو له حيث لا وكيل له والحالة ما ذكر وليس للوكيل اطلب من زوج البنت الا بتسليط القاضي والله أعلم ((سؤال)) في رجل غريب استوطن المدينة المنورة وترجع من أهلها وجاءه أولاد فاشترى لهم معلوماً يستعينون به على القوت وله أولاد في وطنه الاصلى ثم مات الرجل فهل لأولاده الغائبين شيء مع الذين كانوا في المدينة أم لا اقتونا ((الجواب)) المعلوم المرتب خاص بسكان الحرم من الشريفين ولا حق فيه لسكان غيرهما من الآفاق كما شاهدنا ذلك من ولى التقرير هذا في الاموال المتعلقة ببيت المال وأما الاوقاف فبشرط الواقف وهو كص الشارع والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلع بالدفتر السلطاني عبد اللطيف ولم يدر من هو فقرر السلطان أبده الله تعالى رجلاً من سكان المدينة المنورة عن محلوله وقبضها المعطى له مدة أعوام ثم ان رجلاً بعصر اسمه عبد اللطيف وكل رجلاً يدعى بأن هذا الاسم له والحال ان الرجل ليس من سكان المدينة المنورة فهل يستحق المعلوم من هو ساكن بالمدينة أم يستحق من يكون ساكناً بغيرها اقتونا ((الجواب)) الاوقاف المتعلقة بالحرمين الشريفين الواردة معلومها من السلطنة العلية لا يستحقها غير ساكن الحرمين الشريفين وقد ورد بذلك أمر سلطاني سنة اثنتين وثمانين وألف وعليه استقرار العمل وذلك حسبما يقتضيه القانون الشرعي والله أعلم ((سؤال)) في رجل من أهل المدينة المنورة جعل لأولاده معلوماً بها ثم في سنة ١١١٣ توجه استانبول وسكنها فجاءته بنت كما يسمع ثم جاءها بنت ثم جاءت الثانية بنت بطن ثالث كما يسمع هل لهذه البنت القاطنة في استانبول حصة في صر معلوم أهل المدينة أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يستحق من المعلوم الوارد لأهل المدينة المنورة الا من كان من سكانها فمن استبدل عنها وطنها سقط استحقاقه كما صرح به في الاسماء وفتاوى قاضيان والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل الى رحمة الله تعالى عن أخ وأخت وللمرحوم بعض أسماء في الدفاتر والصدقات ومن بعضها صرة شركة بينه وبين ناس وقد تقرر واجميع ما هو له من الاسماء فهل تدخل فيها هذه الشركة أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يستحق الاخ والأخت جميع ما هو باسم الميت من شركة وغيرها حيث قررنا ولى التقرير في جميع ما هو له من الاسماء في الصورة المذكورة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له عتقاء بعضهم غائبون وبعضهم حاضرون في بلدة سيدهم فأوصى السيد لعتقائه الحاضرين وسماهم فلانا وفلانة الى آخرهم وترك الغائب لعدم حضوره وقد عين الحاضرين شيئاً معلوماً مقداره والسيد مرتب في الدفاتر السلطانية باسم عتقاء فلان ثم ان الغائب حضر في حياة سيده وبقي السيد مدة ثم انتقل الى رحمة الله تعالى فهل يستحق العتيق الغائب شيئاً مما هو ثابت في الدفاتر باسم العتقاء أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يستحق كل عتيق كان منصفاً بالعتق حين فراغ المرتب باسم عتقاء وكان المعتق من سكان المدينة المنورة والغيبه التي لم يتركها استيطان المدينة المنورة لا يسقط استحقاقه والله أعلم وأرسل الى السؤال وجوابه قاضي البلدة فقال ليكتب من أين المأخذ فكُتبت في حاشية الجواب قال العلامة تقي الدين بن فهم القهرشي لا يدخل الحادث اذا فائدة التقرير بالتصرف للمقرر له ولا يتصور ذلك في المعدوم انتهى وأما مسألة سكنى المدينة المنورة في قاضيان وغيره وهي مطولة في كتاب الوقف فراجع ان شئت والله أعلم ((سؤال)) في رجل قد قرر على أولاده وعباله عاقبة من التقاعد والجو الى مثلاً ثم مات وترك الأولاد والازواج وكانوا متصرفين فيها مدة على الاطلاق ثم مات واحدة



من الأزواج وقد تزوجت برجل آخر وتركت بنتا من الزوج الآخر ثم ماتت البنت وتركت بنتا هل تأخذ  
 البنت بعد موت أمها وكذا بنت البنت بعد موت أمها من هذه العلوقة مع كونها مطلقة وغير متعينة باسمهم  
 على حدة بحكم السلطانية أم لا اقتونا ((الجواب)) بموت الزوجة انحلت استحقاقنا ويكون الحق لمن قرره  
 ولي التقرير فان قرر لبنت بنتها فهو لها والا فلن يقرره ولي التقرير والله أعلم ((سؤال)) في رجل ساكن في  
 دكان هو والده وجده من قبله ويسلم أجرة المثل والوقف عام فهل يخرج أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يخرج  
 ساكن الوقف حيث يعطى أجرة المثل والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لا ولادة في حال صحته وقرره  
 المتولى ثم مات بعض الأولاد وترك ولدا هل يصير استحقاق أبيه له أم لا وإذا قلنا لا يستحق ولد الولد لأنه لم  
 يقرره صاحب التقرير يكون المعلوم للأولاد الموجودين دون أولاد أخوانهم أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم  
 يستحق ولد الولد حصه أبيه لأنه صدر الأمر السلطاني بان من مات وله أولاد فتصيبه من المعلوم لأولاده  
 فكان هذا الأمر تقريراً من مولانا السلطان وهو ولي التقرير في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال))  
 في رجل له أولاد ثم بعد موت أحد الأولاد بنحو عشرين سنين فرغ لا ولادة الموجودين وقرره المتولى ثم ان  
 ذلك الولد الذي مات قبل الفراغ والتقرير عقب أولاد اهل يدخل أولاد ذلك الولد الذي لم يكن أبوه موجوداً  
 وقت الفراغ والتقرير أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يدخل الولد الذي مات أبوه قبل فراغ المعلوم للأولاد لان  
 أباه لا حق له فيه ويختص الاستحقاق في ولد الفراغ في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في صرة  
 بين شركاء نصفها الطائفة في الشام ترسل اليهم ونصفها الآخر بين شخصين في المدينة المنورة يقسمانها  
 مناصفة فمات أحد الشريكين المدينين عن بنت قاصرة فقال الشريك الآخر جيع الصرة يكون لي خاصة  
 فهل له ذلك أم يكون للبنت القاصرة أم لا اقتونا ((الجواب)) يكون للبنت القاصرة ولا شيء للشريك فيه  
 بحال والله أعلم ((سؤال)) في رجل كتب صرة باسم الأولاد والعقلاء وشرط الاستحقاق بعد موته فقبل  
 وصول الصرة إلى المدينة المنورة بعشرة أيام توفي الرجل إلى رحمة الله تعالى فهل هذا الصر يستحقه الرجل  
 المتوفى ويصرف إلى الورثة دون العقلاء والاستحقاق الورثة والعقلاء معا اقتونا ((الجواب)) الشرط  
 المذكور غير معتبر ويستحق العقلاء محصول الصرة خاصة ولا يستحق منه شيئاً والصورة ما شرح والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل كتب بعض معلوم باسم أولاد وعبال فمات العبال التي فتحته ثم بعد ذلك تزوج بأخرى  
 فهل يصح إلى الولد خاصة أم أم تدخل الزوجة الثانية اقتونا ((الجواب)) استحقاق العبال لولدها بموجب  
 التقرير السلطاني ولا شيء للزوجة الثانية في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في صر مكتوب من  
 جملتها اسم مطلق أولاد وعبال فلان فبعد موت فلان استقل باسم ولد فلان الميت ولم يعط شيئاً للعبال ثم انما  
 بعد مدة أعوام كشفت في دفتر الصدقة المزبورة فوجدت اسم العبال موجوداً مع أولاد فلان وبعد  
 الكشف شرع يعطيها كل عام بعامة فهل لها مطالبة فيما مضى من الأعوام التي قبضها أم لا اقتونا  
 ((الجواب)) حيث اعترف الابن ان هذه العبال هي المستحقة لهذه الصدقة وسلمها في كل عام حصتها فانه  
 يجب عليه ان يسلمها خاصة ما مضى من الأعوام التي قبضها الابن والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 له عتقاء وجعل لهم صرافاً رومية الجديدة وغيره ففرج من العتقاء فرغ خاصته لأولاده بحجة شرعية  
 وعليها امضاء الشريفة فهل يدخلون مع العتقاء فيما فرغ لهم أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يدخلون مع العتقاء  
 بعد وجود الفراغ اذا وجد التقرير بمن له ولاية التقرير والله أعلم ((سؤال)) في امرأة جعلت لأولادها  
 معلوماً ومطلعه أولاد فلانة ثم انما انتقلت إلى رحمة الله تعالى ولها ولد قد مات قبل والده وله أولاد فهل  
 يشتركون مع الأولاد أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يدخل أولاد الولد الميت مع أولاد فلانة في خاصة أبيهم  
 لتقرير مولانا السلطان خاصة والدهم لهم كما صدر به الأمر السلطاني والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل  
 وله معلوم مكتوب باسمه ونحو النصف من معلومه معلوم أجزاء وطلب علم وخلف ابنين وابنتين كيف  
 القسمة فيه اقتونا ((الجواب)) كل ما ورد باسم الميت من الوظائف والمربيات يقسم بين ورثته بالقانون  
 الشرعي للذكر مثل حظ الأنثيين بلا خلاف بين علماءنا رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في معلوم  
 لرجل خاص ومشارك وبعضه في مقابل خدم وبعضه بخلاف ذلك ومنه ما يأتي في سنة تسع وتسعين عن



سنة سبع وتسعين فهل اذا مات الرجل المزبور في نصف سنة سبع وتسعين وورد المعلوم في سنة تسع وتسعين كخطة الجراية مثلا يكون نصف ما كان في مقابل الخدم للورثة بالفرضية الشرعية أم لا اقتونا

((الجواب)) نعم يكون الوارد في مقابل خدمته لنصف السنة لورثته يقسم بينهم بالفرضية الشرعية لان لها شبيها بالاجرة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امر آمنة ماتت وقد فرغت بجميع جهاتها رجل أجنبي من غير عوض ولها أخت شقيقة فهل يسوغ لها طلب العوض وهل لها استلام ما كان باسم أولاد فلان التي هي وأختها من بناتها بالدقتر الرومي أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يسوغ لها طلب العوض لانهم يعين وقد أسقطت الفارغة حقها بغير شيء فلا رجوع على المفروغ له بشئ من العوض نعم لها استلام خاصتها مما يراد في الدقتر السلطاني دون خاصة أختها سواء فرغت به أختها أو لم تفرغ به لانه يموت أختها صار محلولا هذا هو الحكم الشرعي الذي عليه كلام المتأخرين لان الصريح بالايورث والله أعلم ((سؤال)) في جراية وعثمانة وأقلام في الرومية وعقارات بعضهما مفروغ بها كوقف قايتباي التي بالمدينة المنورة وبعضها ملك فهل اذا استفرغ واشترها رجل فكتب بحجها باسمه وأسم أولاده هل يختص من كان موجودا وقت الاستفراغ والشراء أم يدخل من حدث من الأولاد بعد سنين اقتونا ((الجواب)) أما الجراية والعثمانة والرومية الجديدة والقديمة والحلوى الانتفاع من وقف المرحوم السلطان قايتباي فقد اختلف فيه المتأخرون من علماء الحرمين الشرعيين فمنهم من خصه بمن كان موجودا وقت الفراغ فلا يأخذ من حدث من الأولاد وعليه أكثرهم ومنهم من شارك فيه جميع الأولاد وعليه عمل أهل الحرمين الشرعيين وأما العقار الملك فهو مشترك بين الأب وبين من كان موجودا من أولاده وقت الشراء بالسوية ولا يستحق من حدث من الأولاد فيه شيئا وإطالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في أقلام في الرومية الجديدة مشتركة كلها ظنا بين أختين وكان يقسم جميعها انصافا بينهما سنين متعددة ثم بعد مضي سنين روجعت الدفاتر السلطانية فظهر بان بعض الأقلام خاص باسم واحدة منهما فهل ترجع على الأخرى بما قبضت في السنين الماضية أم لا وهل يكون ما قبضته حالا أم مؤجلا اقتونا ((الجواب)) نعم ترجع على الأخرى بما قبضت في السنين الماضية والله أعلم ((سؤال)) في شخص تقرر في دار من أوقاف المرحوم السلطان قايتباي من رجل ميت فقرره شريف مكة المشرفة وقاضيا وناظر الوقت المزبور ووزل اسمه في الدقتر وكتب له الناظر التمسك بذلك وأجره على العادة التي كان يستأجر بها صاحب المحل المذكور ثم ان هذا الشخص له أخ فطلب منه ان يصله بشئ من الاجرة في كل سنة لوجه الله تعالى ففعل ثم ان هذا الشخص بعد مدة نزل بهذه الدار لرجل وأعطاه عوضا في مقابل النزول فجاء الأخ يطلب نصف ما نزل به على انه حقه والحال انه ليس له مشاركة مع أخيه لاني التقرير ولا في الدقتر وليس له ذكر أصلا غير ما كان يأخذه صلة فهل يثبت له شئ بهذه الدعوى أم يختص صاحب التقرير بحقه أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) انما يختص به من كان التقرير باسمه والتمسك بسنده كما أفق بمثله المولى أبو السعود والعمادى مفتى الديار الرومية رحمه الله تعالى ولا شئ لأخيه والحال ما شرح ((سؤال)) استفرغ جامع مكة على ان لها أربعة عثمانة قطهران لها عثمانين فقط وأخذ منه عوض أكثر من أربعة وقد اعترف بذلك فهل له الرجوع على الفارغ أم لا اقتونا ((الجواب)) يرجع المستفرغ على الفارغ بعوض عثمانين والصورة المذكورة والله أعلم ((سؤال)) في رجل كان له فراشة بالمسجد النبوي فمات الرجل الذي كان له الفراشة ثم ان باشة مصر صرف الفراشة لرجل آخر من ديار الروم وأرسل باشة مصر ونيب عنه نائبه بخدمة الفراشة وله تحت خدمته جراية وقيد اسمه في دقتر المحاسبة السلطانية بمصر ثم ان الرجل الذي بالروم أرسل لرجل آخر ونيب عنه خلاف ما عينه باشة مصر فهل العبارة عن أقامه الباشة الذي هو ولي التقرير أم صاحب الفراشة آفيد والناس الجواب ولكم الاجروا الثواب ((الجواب)) اما خدمة الفراشة فتقرير والى مصر فيها صحح وهي لمن قرره والوكيل هو من وكله الرجل الذي بالروم وأما قبض الجراية فينظر فيها أولا هل هي من حقة الأوقاف المرصدة لأهل الحرمين الشرعيين أولا فان كانت منها فتقرير الرجل الرومي غير معتبر ويكون حق القبض لمن قرره والى مصر في ولاية القبض وهو ساكن بالمدينة المنورة وان كانت من غلة مال بيت المال فلا بد من معرفة كونهم امن



أي بيت من بيوت المال الأربعة فيراعى فيها المصرف فيصح بمقتضاه ويجرى فيه حكمه والحالة ما شرح  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل له خدمة معينة وخدم فيها طول سته وشيأت عنه وأعطيت غيره والخدمة  
المذكورة حب معين فلما جاء الحب نازعه الرجل فيه فهل الحب للاول أم للثاني اقتونا ((الجواب)) ينظر  
الى محصول الحب فان كان عن واجب سنة الرجل الاول ان كان اسمه مقبدا في دفتر الجراية فهو له وان  
كان عن واجب سنة الرجل الثاني ان كان اسمه في الدفتر فهو له والله أعلم ((سؤال)) في رجل كتب معلومه  
باسم عتقائه وهم فلان وفلان وعدد جماعة ومما هم بأسمائهم فبات أكثرهم ولم يبق من المسمين  
غير واحد واشترى خداما غيرهم ومسمى البعض بأسماء من مات وعتقهم فهل يستحق المعلوم جماعة العتقاء  
الآخرين ليكون اسم العتقاء يشملهم أم يختص من بقى منهم من الاولين بحصته وينحل حصة من مات  
منهم ولا يكون للعتقاء الآخرين شيء من ذلك اقتونا ((الجواب)) اسم العتقاء لا يشملهم بل يختص من بقى  
من الاولين بحصته وتكمل حصة من مات منهم ولا يكون للعتقاء الآخرين الذين اشتراهم ومما هم بأسماء  
المبتين وأعتقهم والتصرف في المحلول المذكور لولي التقدير والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في  
جراية معينة مقيدة بمباشرة وظيفة فاذا وجهت الوظيفة المذكورة في أصل الدفتر من شخص الى شخص  
آخر فهل تقسم الجراية المذكورة بينهم ما على حسب مدة مباشرتها أم يحكم بجميع الغلة للموجه اليه  
بمجرد ناطقة الدفتر اقتونا ((الجواب)) لا بد من مراعاة محصول الخطة الواردة فان كانت عن واجب  
السنة التي كان اسم الرجل الاول مثبتا في دفتر الجراية فهو له وان كان عن واجب السنة التي تجدد  
اسم الشخص الآخر فهو له ولا عبرة بمدة الخدمة لان هذا ليس من قبيل ريع الوقف فافهم والله أعلم  
((سؤال)) في صدقة من الصدقات المرتبة فطلع في الدفتر عتقاء فلان وفلان له عتيقتان احدهما باقية  
بعين الحياة والاخرى ماتت عن ولد فهل اسم العتقاء يشمل الولد مع وجود الاخرى ويستحق خاصة أمه  
أو يكون ذلك للباقية الموجودة اقتونا ((الجواب)) بموت احدي العتقاء انحل نصيبها واستحق ولدها  
بموجب التقرير السلطاني في عدم انراج الاستحقاق عن ولده فبموجب ذلك أعاد الاستحقاق لولدها والحالة  
هذه والله أعلم ((سؤال)) في المعاليم التي باسم عتقاء فلان مثلا من جراية وعثمانية كانت العتقاء تقسمها  
بينهم فغاب أحدهم غيبة معلومة وهو محقق الوجود غير مفقود فهل المعلوم المذكور يقسم بين الحاضر  
ويمنع من غاب ولا يستحقوا جميعا ذلك على ما كان ذلك والحال ان من غاب أقام وكيله في قبض ذلك اقتونا  
((الجواب)) ان كان الغائب ذهب على عزيمة العود للمدينة المنورة فهو باق على حقه ويعطى استحقاقه  
لو كسبه يحفظه وان غاب وترك استيطان المدينة فانه ينحل استحقاقه ويصرفه ولي التقرير لمستحقه  
ولا يأخذه الحاضرون من العتقاء والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها ابنان وبنات فانقل  
الابنان ونخلفوا أولاد اقامت البنت وقالت لوالدها افرغني من جميع المعاليم بناء على حرمان أولاد الابنين  
ففرغت جميع ما هو لها باسم أولاد فلانة وقصدها ان لا يحرم أولاد الابنين فبعد فراغ والدها بالجميع  
لحققت بالمجمل وفرغت جميع ذلك المعلوم باسم أولادها لان لا يدخل أولاد الابنين فهل للأولاد المحرومين  
الدخول في جميع المعاليم أم لا اقتونا ((الجواب)) أولاد الاولاد المحرومين في جميع المعاليم وهو للبنت  
الموجودة خاصة حيث جرى الفراغ لأولادها ولم يكن ثمة غيرها وليس لأولاد الاولاد حصة في الصورة  
المذكورة لانه لم يتصل لا بآبائهم المتوفين حق وحيث فرغت البنت الموجودة لأولادها فالفراغ صحيح  
والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل باشر خدمة الفراشة في المسجد النبوي نيابة عن شخص آخر  
وفي مقابلة الخدمة عينت جراية من بيت المال لمن يتعاطى الخدمة فتعاطى المذكور المباشر سنة الا  
شهر واحدا ثم قبل تمام السنة جاء وكيل آخر ومن عادة الكتاب انهم يطون بموجب الدفتر فن وجسده  
مسطورا أعطوه ولا يلتفتون الى من باشر قبله ويعتبرون وقت محجي الغلة لا مدة المباشرة فهل والحالة  
هذه العبرة بمحجي الغلة أو بالمباشرة في حق الفراش اقتونا ((الجواب)) خنطة الجراية التي تكون في  
مقابلة الخدمة فهي في معنى الاجرة كما ذكره بعض المتأخرين وهو جار على مذهب الامام محمد الذي يتبر  
العرف الخاص فعليه يكون الاستحقاق بالمخاصة يسطر المحصول بين المدتين فيعطى كل منهما بحسب



مقدار خدمته وكثير من المتأخرين أفتى بذهب الامام محمد لعموم البلوى والله أعلم ((سؤال)) في شخص  
فرغ لا أثر باستحقاق له في الدقة السلطاني فراجعنا بمعية شرعية تضمنت الحكم بانتقال ما يستحقه  
الفراغ الى ملاك المفروغ له فهل صار للفراغ حق في ذلك الاستحقاق واذا قلتم بان لا رضى ساع في أخذ ذلك  
الاستحقاق عن ذلك الفراغ بموجب موته هل يصادف أخذه محلا ويمكن من ذلك أم يمنع عن هذه الصيغة  
أفيدونا ((الجواب)) حيث كان التقرير للساعي مبنيا على الانهاء المذكور ولم يصادف محلا للاستحقاق  
بذلك لاستحقاق انما هو المفروغ له بها ان يكن قرره فيها بسد الفراغ من له ولاية التقرير في ذلك كما ذكره  
العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشدي الحنفى العمري والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها ابن وبنت ولها  
صرة كتبها باسم أولادها فانتقل الابن وخلف ابنا فهل له أن يأخذ خاصة أبيه أم لا اقتونا ((الجواب))  
نعم يأخذ الولد خاصة أبيه لو ردد الامر السلطاني بذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت ولها جارية  
معينة ترد في كل عام كاسوة أمثالها فاخذها شخص عن مصلحتها ثم ورد بعد الاخذ مستغل ثلاث سنوات  
متقدمة من سنى المرأة كانت في السويس فهل يكون هذا المستغل لورثة المرأة أم لا اقتونا  
((الجواب)) الحق في المستغل للورثة كما صرح بمثله في البرازية وصرح به العلامة ابن نجيم ولا شيء للاخذ  
من المحلول في المستغل والله أعلم ((سؤال)) في جارية استفرغها رجل منذ عام بالمستغل وسلم عوضا فهل  
اذا ورد لها دراهم تكون للمستفرغ أم للفراغ بنوا ((الجواب)) تكون للفراغ لا للمستفرغ والله أعلم  
((سؤال)) فيما تعارف الناس به من أمر الراغب بالجرايات وذكر المستغل للفراغ ويريدون بذلك ما قبله  
بسنة أو سنتين على حسب المتعارف في الوارد فاحكم هذا المال الواسل لاهل الحرمين في هذا العام  
من جهة الجرايات الذي هو من محاسبة نصف تسعة وثمانين وعام تسعين فممن فرغ بشئ من ذلك عام  
أربعة وتسعين وسبعة وتسعين هل يستحق ذلك الفراغ حيث كان يستحقه قبل الفراغ وعذريته أم يستحقه  
المستفرغ ويدخل في عموم المستغل اقتونا ((الجواب)) اعلم ان هذا المال الوارد عن ثمن حنطة الجراية  
المحسوبة عن عام تسع وثمانين وعن عام تسعين انما يستحقه الفارضون وليس هو من قبيل المستغل لان  
المستغل هو الحنطة التي لم ترد المدينة بعد وكانت في شون الغلال سواء كانت للعام الذي جرى فيه الفراغ  
أو للعام الذي قبله هذا هو عرف أهل المدينة المدونة والمعروف عرفا كالمشروط شرطا والعادة محكمة  
والعرف قاض وأما هذا المال فانه ثمن حنطة بيعت في عام حصولها وهو عام تسع وثمانين وعام تسعين  
وقد باعها محاقط مصر وكان ذلك البيع منه بطريق العدوان على أرباب الاستحقاق وصارت هذه الحنطة  
دينامهم في ذمته ثم حاسبه عنها بعد عزله المحاقط الذي بعده باعتبار ولايته العامة بالقيمة وقبضها منه  
وتم وثم الى تاريخ عام الوصول فاذا علم هذا تبين ان هذا المال ليس هو من باب المستغل في شئ ولا يدخل  
تحت ذكر المستغل لانه دين والدين لا يصح فراغه قطعا حتى لو سمي لا يصح وكان فراغه باطلا فكيف يثبت  
للمستفرغ والحال انه لم يخطر للمستفرغ وقت الفراغ ببال بخلاف النزول عن الوظائف فانه يجري فيها  
العرف الخاص المعتبر عند الامام محمد وعليه عمل الناس وأفتى بحكمته العلماء بما قررناه تبين ان هذا  
المال للفراغ حتى لو مات صاحب الجراية قبل وصول هذا المال وانحل استحقاقه من الجراية وتقرر  
فيه آخر كان هذا المال الوارد لورثة الميت يقتضيه ونه على الفريضة الشرعية لانه دين مورثهم ظهر  
الاتان لهم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في دكان موقوفه وعمارته على من هي باسمه وغلتها تصرف  
في قراءة شئ معين ففرغ بها كلها من يستحق بعضها بعوض معين لرجل من الناس ثم ان الفراغ استفرغ  
بعد اشهر البعض الذي ليس له وقد كان فرغ للرجل المزبور واستمر سنين ثم بعد ذلك ادعى ان ثلث  
الدكان له بموجب استقراغه وادعى ان حصة المستفرغ غلط وان الكاتب غلط في كتابته كلها فاخذ  
القاضي حصة الرجل ومن قضاها وضرب على سبيلها والشهود العدول يشهدون بانه فرغ بجميعها للرجل المزبور  
فماذا حكم الله تعالى في ذلك هل يثبت له الخيار وهل يحاسب باجر السنين الماضية اقتونا ((الجواب))  
حيث كان الفراغ انما يستحق البعض وفرغ بالكل عن نفسه ولم يذ كر الشريك خرج هذا عن فراغ  
الفضولي لان فراغ الفضولي انما يكون اذا فرغ به عن صاحبه لا عن نفسه فحينئذ يصح فراغه في حصته



و بطل في حصة شريكه ثم انه لما استفرغ حصة شريكه صار فراغا مستأنفا بعد وصف تصرفه بالبطلان فلا ينقلب صحيحا ليرجع المستفرغ الاول ولكن المستفرغ الاول يخير بين الشركة والرد والرجوع في العوض وأما ضمان أجرة حصة الغير فلا يثبت عند المتقدمين من علمائنا وعند المتأخرين يجب الضمان في الوقف والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها جارية في سنة تسع وعشرين وتسعين ثم ماتت بعد ذلك بمدة ثم ورد مال الجارية هل لزوجه اطلب استحقاقها من المال أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم له الطلب بقدر استحقاقه من الميراث والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل الى رحمة الله تعالى وخلف زوجة وابن أخ لاب وأم وأختا لاب وأولاد عم وأوصى لأولاد العم ثلث ماله فأخذ أولاد العم الثلث الموصى به وللميت معالم سلطانية مباشرة وجرايات فأعطى من له ولاية الامر على الجرايات للاخت ولابن الاخ الجرايات فهل لأولاد العم من الجرايات استحقاق أم لا وأما المعالم السلطانية فقد قرر من له التقرير لولد الاخ وأولاد العم فجاء حاكم آخر ونقض حكم الاول وقرر ابن الاخت وولد الاخ وأحرم أولاد العم فهل له النقض والتغيير والتبديل من الحاكم الاخر أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لأولاد العم ثلث الوارد من محصول الجرايات والثلاثان يقسمان بين الورثة وأما التقرير المذكور فالتقرير الاول هو المعمول به كأفتى به العلامة الشيخ محمد جبار الله بن ظهيرة القرشي الحنفي والله أعلم ((سؤال)) في رجل عين للخدمة الحوالية بأجرة معلومة فباشرها مدة ثم عزل عنها وبقي له مما يستحقه في مقابلة الخدمة ثم لم يخدم ثم بقي حصوله في تلك المدة فعين للحوالة المذكورة رجلا آخر فحصل في مدته أي الرجل الاخر ما هو من مباشرة الرجل الاول على ما اقتضته العادة في عرفهم بأن الحوالة الثاني يباشرها هو من مباشرة الاول لتدخل ما هو للسنة هذه مثلا في التي بعدها فمن منهما يستحق الاجرة على ذلك المتحصل الاول أم الثاني اقتونا ((الجواب)) الذي تقتضيه القوانين الفقهية ان هذا مثل غيره من المباشرات كالامامة والدرس وغیرهما قال صاحب البحر الرائق فاذا مات المدرس في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها من الارض وقد باشروا مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قبضة الغلة الى مدة مباشرةه والى مباشرة من جاء بعده ويقسط المعلوم على المدرسين و ينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته انتهى فعلى هذا ينبغي ان يكون حال الحوالبين كالمدرسين يعتبر في حقهما بقسط المحصول للمدين والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لاخر بالخلاوة الانتفاع باربعة عشر سهما من أربعة وعشرين سهما والعشرة الباقية ملكا من أملاك الغير ووقع سهوه عند كتابة الحجة ما يعلم هل هو من كشف كاتب الوقف أو من غيره فذكر في الحجة ان الفراغ بجميع ما ذكر من الاربعة والعشرين سهما الجاري ثوابها في صمات فلان الواقف ولم يكن الموقوف الا ما ذكر أعلاه وشرط الواقف ناطق بذلك ومن زمن الفراغ الى العام الماضي يسلم المفروغ له حكر الوقف وكراء الملك الجاني الوقف فطلب أهل الملك أجرة المثل ومنعوا الجاني عن التعرض لملكهم فظهر المستفرغ الحجة المشار اليها أعلاه فأحكم الله في القضية هل يبطل الفراغ رأسا واذا بطل فن يستحق الكراء في هذه المدة الفارغ أم المفروغ له اقتونا ((الجواب)) العبرة بما جرى عليه الفراغ عند القاضي وهو السهام الاربعة عشر ولا عبرة بما ذكر في الحجة من فراغ الجميع وحيث سلم المفروغ له الحكر والكراء للجاني رجع عليه بالكراء لانه ليس له ولاية قبضه والمفهوم من السؤال انه لم يجز بين المستفرغ وأرباب الملك عقد اجارة فانه ان لم يجز عقد لا يجب عند المتقدمين من علمائنا عليه لهم أجر وعند المتأخرين حيث كان معدلا مستغلا لا يجب عليه أجرة المثل وأفتى به كثير من العلماء وبه علمت انه يأخذ كراء الملك من الجاني ويسلمه لاربابه والفراغ المذكور صحيح بلا نزاع والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له وظيفة في دفتر السلطان تزل عنها الاولاده وعياله وعتقائه ثم مات وانقطعت الوظيفة مدة من الاعوام ثم وردت على موجب الدفتر الذي كان حين انقطاعها والحال ان الرجل لم يكن له اولاد وقت تاريخ الدفتر الذي وردت الوظيفة فيه وليس له حينئذ عيال وعتقائه ثم ان عياله بعد موته تزوجت برجل وأتت باولاد وماتت عنهم ثم ماتوا بعد ها ثم بعد موتها وموت اولادها بمدة وردت الوظيفة المذكورة فطلب زوجها خاصة الاولاد المذكورين في الوظيفة ارضا لاولاده حيث انهم اخوتهم



لا يهيم وطلب خاصة العيال أو نالوا ولادها وله بالزوجية فهل له ما طلب من الجهتين أو من جهة واحدة  
أولا يستحق شيئا فإذا قلتم بعدم استحقاقه شيئا مما طلب فهل العتقاء المذكورون يستحقون الثلث لكون  
الوظيفة باسم أولاد وعيال وعتقاء أو النصف حيث أنه لم يكن للرجل حينئذ أولاد يستحقون الجميع حيث  
أنه لم يبق غيرهم وقت وصولها وإذا كانوا لا يستحقون إلا بعضها فهل يصرف الباقي لبيت المال أو يصرف  
من له ولاية التقرير لمن شاء اقتونا ((الجواب)) قال علماءنا الوظائف لا تورث وإنما يقررها ولي التقرير  
لمن شاء وحيث وردت الوظيفة باسم أولاد وعيال وعتقاء وليس له أولاد ينبغي أن يعتبر الأولاد رأسا  
واحدا الآن هذا حكمه في الوقف وإن كان بصيغة الجمع والعيال وهي الزوجة في عرفنا رأسا واحدا  
والعتقاء بعد دروسهم يوم تقرير الوظيفة فيقسط المعلوم على عدد رؤسهم ويعطى لكل واحد منهم سهم  
كالعيال والمعدوم كالأولاد ينحل استحقاقهم وكذا إن مات بعض العتقاء انحل نصيبه فيقرر فيه ولي  
التقرير من شاء ولا يعتبر بالثلث باعتبار التسمية في أولاد وعيال وعتقاء بل يعتبر بالتقسيم كما ذكرنا قال  
في الظهيرية ولو قال لقرايتي وجيراني وموالي والمساكين يضرب لكل واحد من القرابة وكل واحد من  
الجيران وكل واحد من الموالى بسهم لأنهم معينون والمساكين يضرب لكل واحد من القرابة وكل واحد من  
أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلعه في الدفتر أولاد بنات يحجي ولجحي بنتان فتوفيت أحدهما عن ابن  
والأخرى عن بنت ثم ماتت هذه البنت أيضا عن أب فهل يستحق أبوها شيئا في المعلوم مع وجود ابن البنت  
الأخرى أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يستحق أبو البنت شيئا في معلوم بنته إلا أن يقرره فيه ولي التقرير  
لأن موت ابنته انحل نصيبها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات سنة أربع وتسعين وألف  
عن زوجة وعم لاب وابن عم شقيق فورثه الزوجة والعم ثم مات العم سنة تسعة وتسعين وألف عن زوجة  
وابن وبنت ثم في سنة مائة وألف أتت من مصر دراهم ثمن جوب كانت لأبى سنة تسعين وألف ومن  
جملتهم الميت الأول الذي مات عن الزوجة والعم فهل يستحق ابن العم الشقيق فيها شيئا أم ورثه العم المستحق  
لميراث ابن أخيه إن لو كان حيا اقتونا ((الجواب)) المستحق لهذا المتحصل من ثمن الخنطة الجراية الواردة  
عن سنة تسعين إنما هو الزوجة والعم إن كان حيا ورثته بعد موته لأنه مال مورثه ولا يستحقه ابن أخيه  
الشقيق والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل قال لا آخرا يريد أن أبيع عشرين عثمانيا فهل  
نشرها فقال نعم فراضيا بثمن معين وحصل الأيجاب والقبول وما بقي الألف الدراهم ثم جاء رجل آخر  
واشترها منه وكتب بذلك جهة والحال أن الرجل الذي وقع معه التراضي والأيجاب والقبول مع البائع  
ولم يكن له علم بذلك فهل له أن يدعي المشتري أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث جرى التراضي بين الفارغ  
والمستفرغ اعتراض الرجل الآخر واستفراغه مكروه ويستحق التعزير للثقة به الزاجر والله أعلم  
((سؤال)) في امرأة ماتت عن أم وعن أخت من الصرة ولها خمسة عشر غنما من العمارة المراد به  
فطلبنا من الناظر أن يقررهما فيما انحل عنها فامتنع وصرفها لمن أراد فهل لهما عليه دعوى بالوجه  
الشرعي أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لهما عليه دعوى بالوجه الشرعي وإنما المروءة أن لا يحررهما والله  
أعلم ((سؤال)) في رجل يستحق من وقف وقد مات هذا الرجل والحال أن الغلة جمعت وخرجت وللميت ورثة  
ولم يبق إلا القسمة فهل يستحق هذا الميت شيئا ويكون لورثته أم لا اقتونا ((الجواب)) قال العلامة ابن نجيم  
في بيان قسمة الغنائم ومصرحوا في كتاب الوقف أن معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القولين وفي  
قول يورث ولم أر ترجيحاً وينبغي أن يفصل فإن مات بعد خروج الغلة وأحراز الناظر لها قبل القسمة  
يورث نصيب المستحق لتأكل الحق فيه فإن الغنمة بعد الأحراز بدارتا كذا الحق فيها للغنمين ولا ملك  
لواحد بعينه في شيء قبل القسمة مع أن النصيب موروث فكذا في الوظيفة وإن مات قبل خروج الغلة وأحراز  
الناظر لها قبل القسمة لا يورث نصيب المستحق انتهى والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات في أثناء ذي القعدة  
الحرام وله من المعاليمة جديدة وقديمة وجراية ودراهم الواردة في هذا العام ورثته ذوالأرحام وفيهم زوجة  
وتقرر ذوالأرحام في الصر والجراية ولم يعطوا للزوجة استحقاقها فهل يكون المعلوم المذكور من جملة  
المخلف أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم الوارد في هذا العام من الصر والجراية يكون من جملة الميراث في



الصورة المشروحة ويكون فيه الربع للزوجة والباقي لبقية الورثة بالقانون الشرعي ولا يظهر أثر التقرير في هذا المتصل وإنما يظهر في الوارد بعد الآن والله أعلم ((سؤال)) في اسم في الجوالي وقع فيه شبهة قبضه بمكة رجل فلما حضر القابض المدينة المنورة ادعى عليه صاحبه وأظهر براءته فأمر القاضي القابض بأعطائه نصفه وإن يكون النصف الباقي موقوفاً للدولة فمن أيده فهو له ورجع على الآخر بما عنده فأيدت السلطنة من هوله براءة ثانية ورفعت الشبهة فهل له الرجوع على القابض بما بقي عنده أم لا وهل إذا ادعى القابض أن القاضي أصح بينهم بما دفعه يصدق ويسقط عنه الباقي أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لصاحب الامم الرجوع على القابض بالنصف الآخر من محصول الجوالي ولا يسمع من القابض دعوى الصلح من القاضي لأنه لا يملك أن يصلح جبراً والله أعلم ((سؤال)) في دكان من أرقاف المرحوم داود باشا باسم رجل وأمه فنزل به الرجل عنه وعن أمه لدى ناظر الوقف بعد أن أخرجت بيد الدلال فبلغ الام نزوله فلم تجزئه فهل يصح النزول لدى الناظر من غير أن يكون عند القاضي أم لا وهل نزوله في حصته صحيح أم لا وهل للمستفرغ أن يحلف الام على عدم الاجازة والاذن أم لا يبنوا ((الجواب)) حيث لم تجز الام النزول في حصتها لا يصح في خاصتها ويصح النزول في خاصته إن كان الناظر مشروطاً به بشرط الواقف والأقارب من التقرير من ولي التقرير وهو القاضي وليس للمستفرغ استخلاف الام لأن الوكالة لا تدخل تحت الحكم فكيف تسمع فيه الدعوى والاستخلاف فرع صحة الدعوى والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في خدم وجبايات لأوقاف متعددة وكذا ذكابين من أوقاف كلها باسم رجل فقصرغ بها من هي باسمه لأولاده بمحجج شرعية ونسكات من النظارة على الوقف يومئذ فهل يجوز لأحد أن يتصرف فيها غير أولاد المزبور اقتونا ((الجواب)) ليس لأحد التصرف فيها بغير قانون شرعي قال مولانا القاضي أبو يوسف في رسالته إلى هرون الرشيد وليس للامام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف انتهى وشئ نكرة في سياق النفي قعم فلا يجوز أخذ وظيفة أحد من غير سبب يقتضي ذلك شرعاً والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وله ورثة وترك معلوماً سلطانياً فأمر بيت المال رجلاً بقبض المعلوم من غير اطلاع الورثة فهل يجوز له ذلك أم لا الصلح منه على ما سبق عليه القواعد وهل له أن ينزل في المعلوم غير الورثة ان شرعية وهل يسوغ له أن يرجع على القابض أو على من أمره باقتونا ((الجواب)) إن مات الرجل قبل قبض أمين الصرة المعلوم فلا حق للورثة فيه وإن مات بعد قبضه فالحق لهم يأخذونه من القابض أو من أمره هذا إن لم يكن الورثة أولاداً أو أماً أو أولاداً فالحق لهم لأن مولانا السلطان أيده الله تعالى قرره في معلوم والدهم كما ورد بذلك الأمر السلطاني ولا أعلم قول السائل أم لا الصلح منه الخ وأيضاً إن كان الوارث ولداً فليس لولي التقرير صرف المعلوم لغير ولد الميت وإن لم يكن ولداً فالمرءة إن لا يحرم الوارث المستحق والله أعلم ((سؤال)) في رجل جعل باسمه عتقائه من المعلوم وغيره من بيوت ونخل ثم إن أحد العتقاء غاب عن البلد نحو سنتين أو ثلاث فلما جاء طلب خاصته فقالوا له إن السيد أوصى أن الغائب لا يستحق ما دام غائباً والحال أن في مكاتب الوقف ما باسم العتقاء وكذلك في الدفاتر فهل ذلك القول منهم بالوصية التالية تكون نافذة لمن غاب أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) لا تسمع دعوى الوصية ويأخذ المستحق جميع ما هو من المعلوم والبيوت والنخل والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في كاتب الصرا إذا تصرف في حق بعض الناس هل يضمن ذلك شرعاً أم لا ((الجواب)) نعم يضمن ذلك بالاجماع والله أعلم ((سؤال)) في رجل له معاتيق وجعل لهم شيئاً في الدفاتر السلطانية وكتبه باسمه عتقاء فلان ثم بعد مدة غضب على واحد من عتقائه وقال ليس لفلان استحقاق مع عتقائي فيما هو ناطق باسم العتقاء في سائر الدفاتر من قليل ولا كثير وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك توفي المعتق وأوصى لعتقائه بالثلث فهل هذا الماتق الذي أخرج من العتقاء بالجهة الشرعية يستحق شيئاً فيما هو ناطق باسم العتقاء وهل يستحق شيئاً من الثلث أم لا اقتونا ((الجواب)) استحقاقه مما في الدفاتر ثابت وأخرجه بالجهة غير معتبر شرعاً لأن هذا من الحق فوق المجردة وبفراغ السيد للعتقاء سقط حقه ولا يملك الرجوع بعد ذلك باتفاق علمائنا المتأخرين ويستحق من الثلث حصته من عدد رؤس جميع العتقاء حيث لم يخرج الموصى بالتسمية والله أعلم ((سؤال)) في رقيقة أعتقها سيدها ثم أنها



خرجت في بعض الاعوام مائة فرضت وأوصت بان لا وارث لي غير فلان لشخص غير سيدها ثم ان السيد اشترى معاليه وكتبها باسم عتقاء بعد ان نفي المربورة فهل بعد موت السيد تدخل فيما هو للعتقاء والحالة هذه اقتونا ((الجواب)) وصيتها بان لا وارث لها غير فلان لشخص غير سيدها وصية باطلة خارجة عن القوانين الشرعية ولا يخرجها ذلك عن ولا سيدها وجميع ميراثها للسيد بما جاع المسلمين وحيث كتب باسم عتقاء بعد ان نفي بان استثنى الاقلانية في محمل التقرير فلا شيء لها وأما ان نفي بقوله فلانة ليست من عتقائي أو غير ذلك فلا عبرة به لان لجهة القرابة السيية كحمة القرابة النسبية فلا تنفي بالنفي بالاجماع والله أعلم ((سؤال)) في رجل كانت له وظائف ومعاليه من الرومية والمصرية ثم فرغ به الرجل فيكتب به حجج وموانيق فارسل المفروغ له بالتمسك كان اتقى في محلها قبل وصوله مات القارغ فبعد وصول اعلام موته قرر لها السلطان لرجل غير المفروغ له وهل للمفروغ له التعرض على المفروغ له أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كان التقرير مفوضا للقضاء فالتقرير الاول نافذ والا فالتقرير لمولانا السلطان نصره الله تعالى وليس لاحد التعرض وان أخذ القارغ عوضا يرجع المفروغ له في تركته في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل عينه تدرى في الحرم النبوي وشرط ان يكون المدرس حنفيا عالما بذهب أبي حنيفة فتعرض بعض الشافعية لأخذه فهل لو كلاً مولى الامر منعه بموجب شرط الواقف أم كيف الحكم (أجاب) عن عين السؤال مولانا وشيخنا الشيخ عبدالحق الشرنبلالي ليس للشافعي المذكور أخذ ما هو مشروط للحنفية ولا يحل له ذلك وعلى ولاية الامور ضاعف الله لنا ولهم الاجور الاخذ بيد الحنفي وتقريرهم فيما هو مشروط له ويتأبون بذلك الثواب الجزيل والله أعلم وكتب من الجانب الايسر نعم حيث ان التدريس المذكور مشروط ان يكون لمدرس حنفي المذهب لا يصح ان يتلبس به شافعي المذهب لوجود المخالفة لما شرطه الواقف ويمنع الشخص المذكور من المعارضة لأخذه كما صرح بذلك العلامة الاردبيلي في متن الانوار والاسنوي في شرحه على المنهاج وغيرهما والله أعلم وكتبه محمد المرحوم الشافعي غفر له ((الجواب)) كما أجاب به الامامان الجليلان متع الله بهما والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي وله أخوات لاب وأخ لاب وله بعض العطايا السلطانية فهل يستحق ابن الاخ من خاصة عمه المتوفي من العطايا السلطانية التي مطلعها باسم أولاد فلان الذي هو والد المتوفي أم يستحقه أخوات المتوفي دون ابن أخيه بينوا ((الجواب)) أما الصر الوارد في هذا العام فحيث مات المتوفي المذكور بعد قبض الامين الاموال فهو في حكم الميراث الثلثان للأخوات والثلث لابن الاخ كما أفاده في البرازية وأما المعلوم فموت المتوفي صارت حصته محلولا وهو لمن يقرره ولي التقرير والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل أقامه الحاكم في خدمة وظيفة اقرا وعرض له فيها الى الابواب العلية فأخذها آخر من الابواب وقد خدم الرجل المقام فيها سنة ثم بعد آتى الاخذ فهل يستحق الرجل المقام فيها معلوم تلك السنة ويتأب على الامر على تخليص حقه ثواب الواجب أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) الولايات مستفادة من مولانا السلطان أبيه الله تعالى فان أذن السلطان نصره الله تعالى للحاكم في اقامة من يقوم بالخدمة الشاغرة حتى يظهر توجبه التقرير لمن يكون فلا شك انه يستحق معلوم الخدمة الى وقت العلم باخذ الثاني للمدرسة ومن وقت العلم ان عزل وبعد عزله لا يستحق شيئا من المعلوم وان باشر وأما المدرس الثاني فمقتضى ما ذكره الطرسوسي استنباطا من كلام الخصافي فخريجا لا نقلا عن أصحاب المذهب انه لا يستحق شيئا من المعلوم الا بالمباشرة كذا في الحنفية وأفاد العلامة أبو السعود المفتي روح الله روحه ان حصته تكون في بيت المال والله أعلم ((سؤال)) في رجل أقام نائبا عنه في وظيفة يعمل فيها ويأخذ ما يتحصل منها من غير مرتبها السلطاني وتراضوا على ذلك وتشارطوا عليه وأقام النائب على ذلك مدة ثم طمعت نفسه في أخذ شيء من مرتبها السلطاني زائدا على ما عين له فتقوى النائب ببعض الحكام على ذلك فصار يأخذ في كل سنة قدرا معلوما من ذلك المرتب بالقهر على صاحب الوظيفة ثم تحيل ذلك النائب أيضا على تلك الوظيفة وانزعها من أهلها فهل لهم مطالبة بما أخذ زائدا على ما عين له عند اقامته نائبا أم لا اقتونا ((الجواب)) هذه اجارة فاسدة لجهة الاجرة فيستحق اجرة المثل فان أخذ از يد من ذلك رده وان ساواه برى وان نقص يستوفي والحالة هذه والله أعلم



((سؤال)) في رجل تولى وظيفة عمل بفراغ والده له وقرره فيها جع من الموالى المتعبرين ثم ان ذلك المقرر لم يكن فيه أهلية لعمل تلك الوظيفة فاقام فيها نائبا عنه كفوالها اقام بها النائب مدة والموالى مطلعون على ذلك مفروطين عليه فهل لاحد ان يرفع تلك الوظيفة عن المقرر فيها لعدم أهليته وان لم يرفع ذلك ضياع ماله المدفوع في مقابلتها أم يكون تقرير أولئك الموالى معتبرا شرعا فيبقى صاحب الوظيفة على الحالة المشروحة أو يؤمر بالفراغ لمن فيه أهلية ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) قال مولانا علامة الخاقين أبو السعود اقتدى المفسر لا مبالغ فيه من نصب الى من لا يستحقه كائنا من كان كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا وسد الامر لغير أهله وانتظروا الساعة انتهى وأما لزوم ضياع ماله فهو المقرط والله أعلم ((سؤال)) في امر أعمات في أوائل ذي القعدة عام مائة وألف وبأسمها شي من الصرة وحين وصل الحج أنت الصرة ناطقة باسمها فهل يستحق المعلوم أرباب الديون وورثة الميتة أم يستحقه بيت المال اقتونا ((الجواب)) نعم يقضى من الصرة المذكورة دين المرأة وما فضل منه يجرى فيه حكم الارث الشرعى كما صرح به في البرازية والبحر الرائق وأنفع الوسائل والله أعلم ((سؤال)) في شخص له صرة فمات وانحلت عنه فقررولى التقرير رجلا وزل اسمه في الدفتر فوردت الصرة وقبضها المقرر هل تقريرولى الامر نافذ فتكون الصرة للمقرر أم تكون ميراثا عن الميت وقدمات من غير قبض فتكون من جثة العطاء فلا تلحق الا بالقبض وقدمات وانحلت عنه أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) ان مات بعد استلام الصر ليدأ مين الصرة فقد ماتت الصرة للميت وتورث عنه ويقضى منها ديونه وان مات قبل ذلك فهي محلول لمن قرر له التقرير وأما المرنب فهو للمقرر على كل حال والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شخص جعل من الصرة والجراية شيئا لاولاده وعياله ثم ان اعيال ماتت وصارت اولادها تقبض ذلك عن والدهم وهم اولاد الشخص ثم قبل موته تزوج بعتيقة ومات عنها فهل ينتقل ما كان للعيال الاولى الى الثانية وتكون هي العيال أم لا ينتقل ذلك والعبرة بالاولى لكونها حال الجعل وقد قبضته وبعد ما قبضه عنها اولادها أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) لا ينتقل الحق في الصرة والجراية الى العيال الثانية والحق للعيال التي كانت في زمن التقرير وبموتها انتقل الحق لاولادها بموجب الامر السلطاني ولا شيء للزوجة الثانية على كل حال والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن معلوم وله ورثة ذكور ولهم أخت والمعلوم مباشرة وقررولى التقرير اولاد الاخت في المباشرة فهل يجوز ذلك أم لا وزوجها مدهى في الخمس لاولاد الاخت وهي بالحياة فهل يسوغ له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ولي التقرير انما يقرر في المباشرات الرجال خاصة ولا يصح تقرير النساء فيما يتعلق بالرجال من المباشرات وأما ان صدر التقرير لاولاد النساء وهم ذكور فالتقرير صحيح والله أعلم ((سؤال)) في خلوة في مدرسة سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه قررا القاضي فيها رجلا مستحقا من طلبة العلم الشريف وسكنها طامها فهل لولادة الامور صرفها عنه بعد ذلك الى غيره أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يجوز ذلك فان الخلوة في المدرسة من جملة الحقوق الشرعية فقد قال مولانا خاتمة المحققين الشيخ زين الدين بن نجيم ان الوظائف من الحقوق الثابتة فمن أخذها بغير وجه شرعى استحق الوعيد الوارد في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من أراك انتهى الحديث الشريف وقال رحمه الله تعالى وقال الامام السعدي في فتاواه معزيا الى رسالة الامام أبي يوسف الى هرون الرشيد ليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشيئا نكرة في سياق النفي فبعم الاموال والحقوق فاذا كان هذا في الامام فما بالك بغيره انتهى فهذا تبين ان التقرير المذكور غير صحيح ويجب على ولاية الامور من المسلمين النظر بمقتضى شريعة سيد المرسلين والله الموفق ((سؤال)) في مستحق أقلام من الرومية بعضها باسم العتقاء الرجال وبعضها باسم العتقاء النساء وبعضها باسم العتقاء واولادهم ثم ان احدى النساء ماتت عن ولد فأخذ الولد خاصة أمه ثم مات الولد عن ولد فهل يقوم مقام أبيه لانه ولد ولد العتقة أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يستحق ولد الولد ما كان يأخذه أبوه لصددور الامر



السلطاني بان من مات عن أولاد والاصل استحقاق من الصراف استحقاقه لولده والله أعلم ((سؤال)) في  
 معلوم مطلعته بالدفا تر السلطانية الرئيس عبد اللطيف وللريس عبد اللطيف المذكور ابنان وبنت  
 مات أحدهما الابن في حياة والده عن أولاد ثم بعد مدة مات عبد اللطيف عن ابن وبنت ثم ماتت البنت عن  
 أولاد ولم يبق غير ابن واحد لعبد اللطيف فهل يستحق أولاد الابن الميت في حياة والده شيئاً من المعلوم  
 أولاً وكذلك أولاد البنت هل يدخلون في المعلوم أم لا اقتونا ((الجواب)) بموت الرئيس عبد اللطيف انحل  
 المعلوم المذكور وقد صدر الامر السلطاني بان من مات عن أولاد فاستحقاقه لأولاده وهذا تقرير من  
 مولانا السلطان أيده الله تعالى للابن والبنت خاصة ولا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة أبيه لان  
 الأولاد حقيقة في أولاد الصلب مجاز في أولاد الأولاد كما صرح به علماءنا في كتاب الوقف قال في المنار  
 ومتى أمكن العمل بها أي بالحقيقة سقط المجاز انتهى فيكون المعلوم بين الابن والبنت خاصة مناصفة لان  
 الجمع اذا قبل بما قبل التجزى انقسم أجزاءه على الجمع فخص كل فرد من أفرادها جزءاً من ذلك الكل  
 فلما ماتت البنت أيضاً انحل نصيبها لأولادها بموجب الامر السلطاني والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))  
 وفي الصورة المشروحة اذا ثبت ان المعلوم باسم أولاد الرئيس عبد اللطيف فهل يستحق أولاد الرئيس  
 عبد اللطيف المتوفى أبوه في حياة والده المذكور أم لا وهل اذا ادعى ابن الرئيس عبد اللطيف الموجود  
 بان المعلوم ماتل باسم أولاد الابن المتوفى يصدق في ذلك أم عليه البيان اقتونا ((الجواب))  
 نعم يدخل أولاد ابن عبد اللطيف المتوفى والدهم في حياة والده ولهم الثلث منه في الصورة المذكورة وان  
 ادعى الابن انه كان باسم أبيه ثم نزل باسم أولاد بعد موت أخيه المتوفى في حياة أبيه وأقام على ذلك بينة  
 تسمع منه ولا يصدق بيمينه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أولاد ورجال فجعل معلومه باسم أولاده  
 وعياله ثم طلق عياله وتزوج أخرى هل يكون الاستحقاق للزوجة الاولى أو الأخرى أو لهما اقتونا  
 ((الجواب)) أما اختصاص الأخرى به فلم يقل به أحد من علماءنا في الصورة المشروحة وأكثر العلماء  
 انه لا أولى لان التقرير انما وقع لمن كان موجوداً وقت وقوع التقرير لا لمن حدث بعده وهو المفهوم من  
 كلام العلامة ابن قنبل وبنا والمفهوم من كلام العلامة القاضي علي بن جابر الله الاشتراك بين القديعة  
 والحديثة والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لأخيه بمشقة زارية راقامه ونصبه بمحض جمع من المسلمين  
 فبعد مضي شهرين توفي القارغ فاعرض شيخ الحرم النبوي للمفروغ له الى وكيل السلطان من له ولاية  
 التقرير فقرره ولي الامر بتدكيره بأشوية عن محلول أخيه المتوفى وتاريخها ثالث عشر صفر الخير سنة  
 تسع وتسعين وألف ثم ان رجلاً آخر تقرر في المشقة عن محلول المتوفى المذكور بأمر سلطاني مؤرخ  
 ثامن شعبان سنة تسع وتسعين وألف فادعى المقرر الثاني على صاحب التقرير الاول وعرف صاحب  
 التقرير السابق على يد قاضي الشرع فحكم قاضي الشرع لصاحب التقرير الاول وعرف صاحب التقرير  
 الثاني بأنه سبق التقرير الاول في المشقة المذكورة وأنه ليس له حق في الطلب وأمره بعدم العرض له  
 وكتب عليه بجهة شرعية فهل يسوغ له دعوى أخرى وهل تسمع دعواه بعده مضي سنين وقد باشر في المحل  
 المذكور أم لا اقتونا ((الجواب)) حضرة مولانا السلطان أيده الله تعالى اذا فوض لحاظ مصر التصرف  
 في شيء صاروكيلا عنه مالكا للتصرف في ذلك الشيء فاذا حصل من كل منهما ما يطر الى السابق من التصرفين  
 فيكون العمل به ومن البين المتعارف ان حضرة السلطان أيده الله تعالى فوض الى وزير مصر التقرير في  
 الجراية وجو الى مصر وجو الى جدة كما أفتى به مولانا السيد صادق مير بادشاه مفتي البلاد الحرام والله أعلم  
 ((سؤال)) في السلطان اذا جعل له على ولاية وكيلين متصرفين فأنحلت فيها وظيفة عن رجل عقيم فقرر  
 فيها أحد الوكيلين المتصرفين من له أهلية القيام بتلك الوظيفة ثم بعد مدة قرر فيها الوكيل الآخر شخصاً  
 آخر وواقفه على ذلك الوكيل الاول ورجع عن ذلك التقرير السابق من غير موجب لعزل الاول عنها  
 فهل التقرير الثاني صحيح أم باطل اقتونا ((الجواب)) التقرير الثاني صحيح لان ولي الامر لما قرر أولاً  
 الرجل الذي له الأهلية ثم قرر ولي الامر الآخر الرجل الآخر في الوظيفة المسطورة ثم واقفه ولي الامر  
 المقرر الاول على التقرير الثاني كان تقريره الثاني عزلاً للرجل الاول عن التقرير الصادر منه وقد قال



مولانا القاضي علي بن جبار الله الحنفي ولولي الامر ايد الله تعالى ان يعزل من ارباب الوظائف من اراد  
 بخصه وبغير خجته انتهى والله اعلم ((سؤال)) في دفتر الرومية الجديدة بالمدينة المنورة وطواقيها فن  
 جلة طواقيها طائفة جماعة الفراشين ثم ان اسماء المستحقين لذلك بعضهم رجال وبعضهم نساء  
 وبعضهم نساء فقط وذلك قد يم في الدفاتر وقد جرى عرف المدينة بمن ذكر والصرف على الوجه المستطور  
 فن ذلك اسم مطلقه اولاد فلان وهم ابن وبنت فماتت البنت عن بنت فقررها ولي الامر فيما انحس عن  
 والدتها ومن جلة ذلك هذا الاسم فهل يكون حكمها كغيرها من الاناث الموجودات في هذه الطائفة  
 تأخذ ما قررت نفسه عن والدها اسوة امثالها من النساء أم منع أم كيف يكون الحكم في ذلك اقتونا  
 ((الجواب)) حيث جرى العرف الخاص بذلك فلا شك في صحة التفرير وقد أفتى به تفرير الفراشة  
 للنساء مولانا الشيخ محمد حسين بن علي الطوري صاحب تكملة البحر الرائق ونحن نشاهد تفرير مولانا  
 السلطان في الفراشة لوالدته المكرمة ولغيرها من النساء ويرد اسماءهن في دفتر السادة الفراشين فلا  
 يعدل عنه ويجري اهذه ما يجري لامثالها من النساء والحالة هذه والله اعلم ((سؤال)) في وظيفة باشر  
 فيها صاحبها نصف السنة وسافر الى مكة المشرفة وأقام فيها غيره فباشر الى تمام السنة فهل يستحق مقدار  
 ما باشر من المدة أم لا اقتونا ((الجواب)) يقسط المعلوم بين الماشرين لمدة الاشهر فيعطى لكل منهما  
 بحسب ما باشر من المدة كما أفاده في البحر الرائق وأفتى بمثله مولانا شيخ مشايخ الاسلام أبو السعود العمادي رحمه الله  
 تعالى والله اعلم ((سؤال)) في رجل منصوب من طرف السلطان في خدمة فوكل المنصوب وكسلا في  
 الخدمة المذكورة فمات الموكل فهل يستحق الوكيل شيئا في مقابلة خدمته بعد ان عزاله بموت موكله وهل  
 ينعزل الوكيل من حين الموت أو السماع اقتونا ((الجواب)) جميع المعلوم لصاحب الوظيفة  
 وليس للنائب الا الامر الذي استأجره عليه وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى كفاي  
 الخبرية وينعزل الوكيل من حين الموت لا من حين السماع كفاي ملتي الاجرو غيره والله اعلم  
 ((سؤال)) في عفار وقفه مالكة على عتقائه وقرع اهرم أيضا جارية ونحوها فادعى رجل رباها الواقف  
 الفارغ فقط وليس من عتقائه بان الواقف أدخله في الوقف وكذا في الجارية ونحوها ما طلعها في الدفاتر  
 عتقا فلان فهل يستحق المدعي المزبور في الوقف والجارية أم لا اقتونا ((الجواب)) أما الجارية فلا  
 يستحق منها شيئا حيث لم يكن من العتقاء وأما لوقف فان كان له بينة مادية ان الواقف أدخله معهم فله فيه  
 حصة لان العبرة بما نشهد به البينة لا بما هو مكتوب في الكاغد كما صرح به علماءنا لان حجج الشرع ثلاثة  
 البينة والنسكول والافرار كافي قاضيان والله اعلم ((سؤال)) في صدقة وقفا لاغة المسجد النبوي وخطبائه  
 ولم يخص الواقف شخصا منهم دون شخص باسم بل قال هذه صدقة تقسم على سادة الائمة والخطباء بالمسجد  
 النبوي فهل يدخل فيها كل امام وخطيب سواء تقدم على غيره أو تأخر عنه وهل يمنع عنها الحادث الذي  
 جاء بعدهم أم يقسم بين قديم وحادث اقتونا ((الجواب)) رفع مثل هذا الـ وال للامه الشيخ خير الدين  
 الرملي الحنفي والشيخ حنيف الدين الحنفي والشيخ عبد العزيز الزمزمي الشافعي والقاضي تاج الدين  
 المالكي فأجابوا كلهم بالدخول والاشتراك وعبارة جواب الاول حيث لم يبين الواقف جماعة معينين ولا  
 عدد انخصوصا بل أطلق وقال على خطباء المسجد النبوي وأئنته يدخل من انصف بهذا الوصف ممن  
 حدث بتولية السلطان كابدل عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال على ولدي زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة  
 لم يدخل فيهم سائر اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفي الدخول بالتعيين والعدد المنتهين في واقعة الحال  
 وفي اوقاف هلال قالت رأيت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحديث له بعد ذلك موالى فالغلة لهم جميعا  
 اه والله اعلم ((سؤال)) في رجل باع جامكية بثمن معلوم على رجل معلوم رقبض من الثمن شيئا وبقي عند  
 المشتري من الثمن شيء ومات الفارغ بعد مدة وخرجت يد كرهة الجامكية للمشتري وورد اسمه في دفتر فهل  
 لزوجه الميت فيما بقي عند المشتري ميراث ولم يكن على الميت دين اقتونا ((الجواب)) نعم للزوجة ميراثها  
 فيما بقي من عوض الجامكية وعليه المتأخرون من علماءنا والله اعلم ((سؤال)) في ابن قاصر مات أمه  
 وانحل عهدها من الصرى فنجوا جرين من الرومية ورغيف من الحنفي في احدي العمارتين ونفروا والده من

قال الشيخ عبد الله بن حسن العفيف  
 الكازروني وأما جواز عزل ذي  
 الوظيفة عن وظيفته بخصه وبغير  
 خصه وجواز الاستنابة والذي  
 ينبغي في ذلك ان يعتمد عليه فيما  
 هنالك هو ما أفتى به خاتمة المحققين  
 ببلد الله الامين مولانا القاضي  
 علي بن جبار الله بن ظهيرة القرشي  
 الحنفي رحمه الله حين سئل بما حاصله  
 هل يجوز لالامام عزل صاحب  
 الوظيفة بخصه وبغير خصه فأجاب  
 بما نصه اختار المتأخرون من  
 علمائنا ان كل ذي وظيفة واستحقاق  
 لا يجوز عزله بغير خجته سد الباب  
 التعدي والفساد واذا مرض  
 صاحب الوظيفة مرضا يمنعه عن  
 مباشرتها فاستناب من يقوم  
 بخدمة من غير اخلال جاز ذلك  
 ولا يكون بخصه يستحق بها العزل  
 لان المرض عذر شرعي والاصل  
 في الوقف ان يعمل فيه بشرط  
 الواقف مهما أمكن ولا يجوز  
 التفرير فيه اذا استلزم خلاف شرط  
 الواقف من غير ضرورة والله تعالى  
 اعلم من قوة عين الفقيه العزير  
 بمسائل الفراغ والتفرير



التفرقة السلطانية فهل يكون الولد أحق بذلك كله أم لا اقتونا ((الجواب)) أما الصبر والرغيف فانه يستحقهما الصدور الأمر السلطاني بذلك وأما التفرقة لم يكن له حصه فهو أحق بها والا فلا يراد للشخص الواحد على نفر واحد كما هو معهود والله أعلم ((سؤال)) في رجل له وظيفة معلومة في المسجد في قراءة القرآن وله طلبه يقرؤن عليه ومن جلتهم طالب حصل له دما مل فلم يحضر أياماً فقاموا غيره مكانه ثم حصل له شفاء فهل والحالة هذه يرجع الى مكانه أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) نعم يرجع الى مكانه ولا يحل لاحد صرف وظيفته كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في رسالة له خاصة في هذا الحكم والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ عثمانه لطائفة النقشبندية ولاولاده وعباله فبات الابن فهل تستحق الزوجة النصف أو هي كاحد الطائفة وهم قوم معلومون اقتونا ((الجواب)) يقسم المعلوم على عدد رؤس الجميع وتكون العيال كاحد الطائفة وبموت الابن انحل نصيبه والادليل لما قلناه ما في الظهيرية ولو قال لقرابتي وجيراني وموالي والمساكين يضرب لكل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى سهم لانهم معينون والمساكين بأسرهم بسهم واحد انتهى والله أعلم ((سؤال)) في الجارية التي بالمدينة المنورة اسم مطلقه أولاد زيد وأولاد زيد بنتان فباتت احدي البنتين عن بنت فهل البنت تستحق مالا لها قبل ان تقر بالبنت كالباشوية على ما هو المعلوم في ذلك فاذا كان ليس لها استحقاق من غير تقرير فهل لها ان تفرغ بجميع القلم لاجنبي أم ليس لها ذلك لوجود بنت زيد فلو صدر منها فراغ بذلك فهل لبنت زيد منع ذلك واعادة الفراغ ورد الاسم كما كان أولاد زيد أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) بموت احدي بنتي زيد انحل نصيبها وعليه الاكترون من علمائنا المتأخرين ولا يتقل الاستحقاق الى بنتها الا بشئ كرهه باشوية كما هو المعهود اللهم الا أن يكون صدر أمر سلطاني في الجارية كما صدر في الرومية الجديدة وخبر ذلك لدى ولاية الامور واستحقاق بنت زيد هو لها وحيث فرغت بنت البنت بالجميع ففعلها خطأ ولبنت زيد رد خاصتها وخاصة المينة محلل لمن يقرره ولي التقرير فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بخاصته في وظيفة تدريس حنفي بالحرم النبوي وسجل الفراغ ولم يقرر الحاكم الشرعي المقروغ له بحجة شرعية واسم الفراغ ثابت في الدفتر فهل الحق للفارغ أم للمقروغ له اقتونا ((الجواب)) الذي اختاره في شرح منتهى الارادات أن النزول اذا كان متوقفاً على الامضاء اشترط واقف أو غيره والنزول حينئذ لم ينبرم ولم يتم انتهى فاذا علم هذا ظهر انه لا بد لتمام الفراغ من الجبة الشرعية والتنزيل في الدفتر فحيث لم يتم الفراغ على الوجه المستطور فالحق للفارغ والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بمعلوم بخاصته من أقلام متعددة وسجل فاستلم العوض ولم يكتب له حجة بذلك ولا نزل في الدفاتر وللبائع شريك فادعى شريكه بأنه أحق بهذه الأقلام من المشتري فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) الفراغ لا يتم الا بتقرير ولي التقرير وهو يكون بالجبة الشرعية وبالتنزيل في الدفاتر السلطانية كما هو المعروف وأما قول الشريك أنا أحق به لا يعتبر وحيث كان الاسم في الدفتر باقياً على اسم الفارغ فهو له وللمستفرغ الرجوع بعوضه في الصورة المشروعة والله أعلم ((سؤال)) فيمن قرره وكيل الشريف في خلوة محلل عن شخص وثبت اسمه عند شيخ الرباط حال التقرير فقام عليه شخص آخر وادعى أن القاضي قرره بها ولم يثبت اسمه عند شيخ الرباط ثم بعد مدة عزم المقرر الاول للشريف وجاء منه بوصول مخاطب الى شيخ الرباط وامضاء ما أمضاه وكيله فعرض الوصول المدكور على قاض آخر بعد نزول القاضي فأمر القاضي بإثبات اسمه وثبت وشيخ الرباط مدع عن ان ما عنده الاسم المقرر الاول والمقرر الآخر استلم ما يخص الخلوة من المحصول فهل المقرر الاول أحق بالخلوة والمحصول أم الآخر اقتونا ((الجواب)) الاعتبار هو التقرير الاول فكل من سبق منه التقرير فالاستحقاق لمن قرره والمحصول له والله أعلم ((سؤال)) في رجل من عسكر أهل ديوان وله وظيفة وسافر الرجل الى الحج فأراد الذهاب الى بلدة أخرى فوكل رجلاً بفراغ وظيفته لرجل معين وأقر باستلام العوض فلما أراد الوكيل أن يفرغ بمحضرة القاضي مع حاكمهم ذلك ومنع عن الفراغ وصرف الوظيفة عن صاحبها جبراً عليه وتعدياً على أن القانون ذلك ولم يرض أهل الديوان ذلك الا جبراً وخوفاً هل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) الوكالة لا تدخل تحت الحكم كافي جامع الفصولين فاذا كان كذلك



فكيف يفرغ الوكيل على رجل غائب وكيف ثبتت الوكالة عليه فيكون الحكم على الغائب نعم المعروف ان صاحب الوظيفة له الفراغ وولي الامر له النظر حسيما كان مولى عليهم من السلطان كما افاده في السؤال وليس لاهل الديوان تعلق بذلك بل الولايات مطلقا منوطة بالسلطان حفظه الله تعالى وأيد به الدين وقع به شوكة المفسدين والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ابن وبنت ثم ان للميت خدمة وظيفة رجالية فرغ بها اللذكري في حال حياته والحال أنه لم يكن للميت شيء سوى تلك الوظيفة فهل للابن استحقاق مع الذكري في تلك الوظيفة عرفا خصوصا اذا كان عرف بالبلاد جارا على مثل ذلك واذا ظلموا وفهروا عن اخراج تلك الوظيفة عنهم هل يكون لها المدافعة مع أخيها لانها شريكة له أم لا اقتونا ((الجواب)) بفراغ الاب للابن بالوظيفة سقط حق الاب المزبور وبتقرير رولى التقرير بصرار الحق للابن خاصة ولا شيء لاخته مطلقا وأما اذا ظلمهم ظالم في اخراج الوظيفة المذكورة يحرم عليه ذلك وان دافعت عن الظلم مع أخيها فذلك مطلوب المؤمنون كالبنيان يشدد بعضهم بعضا والله أعلم ((سؤال)) في نائب عمين في نيابته خدمة الفراشة بالحرم النبوي وله وظيفة معلومة في مقابلة الخدمة فاذا مات من أتائه فهل ينزل بموت المنيب النائب أم يبألوغ الخبر وهل يستحق المباشر الوظيفة مدة مباشرته أم كيف يكون الحال اقتونا ((الجواب)) لم أر للمسئلة جوابا صريحا ان بموت المنيب ينزل النائب والذي يظهر ان هذا ليس من باب الوكالة بل من باب النيابة في العمل وما يأخذ النائب أجرة عمله فيجوز فيه المحاسبة بالقسط باعتبار مدة العمل وعلى القول بأنه وكيل وموت موكله انزل لا يستحق النائب الثاني من حين الموت بل من حين مباشرته الخدمة فيكون قسط ما بين المدين لبيت المال كما افاده العلامة أبو السعود العمادى والله أعلم ((سؤال)) في مدرس ليس له طلبة معينون بعضهم يحضر وبعضهم نبه عليه فلم يحضر ولم ينب ولا عذر به فهل يستحق شيئا من المعلوم أم لا وهل للمدرس أن يعين في محله أحدا أم لا وان قلتم بالمنع فهل يكون له التعيين اقتونا ((الجواب)) قال في البحر الرائق الواقف اذا شرط على المدرسين والطلبة حضور الدرس في المدرسة أياما معلومة في كل جمعة فإنه لا يستحق المعلوم الا من باشر خصوصا اذا قال الواقف ان من غاب عن المدرسة يقطع معلومه فإنه يجب اتباعه ولا يجوز لناظر الصرف اليه زمن غيبته وعلى هذا الوشرط الواقف ان من زادت غيبته على كذا أخرجه الناظر وقرر غيره ليتبع شرطه اهـ وحيث كان المعتمد هو شرط الواقف فولاية التقرير لمن شرط له الواقف فان كان للمدرس فهو له والا فهو للناظر لان له ولاية الاخراج مع الجنة كما صرح به علماؤنا والعلامة ابن نجيم في ذلك رسالة والله أعلم ((سؤال)) في خدمة وعسكرية باسم رجل وله مام معلوم معين فباشره من هماله في العسكرية وأتاب في الخدمة غيره وأعطى النائب ما عينه له ثم ان ولى الامر دفع الخدمة والعسكرية وأعطاهما لغيره فوردت دراهم عما هو له ما عين السنين الماضية من الرجل الاول فهل يستحق الدراهم كلها الاول حيث انها كالأجرة أم للثاني اقتونا أنا بكم الله تعالى ((الجواب)) نعم يكون جميع الدراهم الواردة الاول اذ هي كالأجرة له وقد صرح به العلامة الطرسوسى في أنفع الوسائل وعليه عمل علماؤنا المتأخرين والله أعلم ((سؤال)) في مرتب من الجراية مطلقه مرتب زاوية شيخ فلان وأولاد وفقراء فهل يدخل في لفظ الاولاد البنات لكونه في مقابلة مباشرة وأفعال المباشرة في ذلك معلوم لا يباشره البنات أم كيف الحال اقتونا ((الجواب)) أما المرتب المتعلق بالرجال فلا شيء للنساء فيه وأما في الصورة المشروحة فالذي يظهر ان ثلث الحصول للزاوية وثلثه الثاني للأولاد وثلثه الثالث للفقراء ولكن يجعل رؤس الاولاد لكل واحد منهم والفقراء منهم واحد ويدخل فيه البنات لان هذا ليس لزاوية أولاد ولان حتى يكون للذكور فإنه بالهطف غاير استحقاق الاولاد عن استحقاق الزاوية والفقراء فكان البنات من معنى الاولاد هذا ما ظهر لى والعلم أمانة والله أعلم ((سؤال)) في معقبة تزوجت وأتت بولد وللعقلاء جراية وعثمانه باسم عتقاء فلان ثم انهم ماتت هي وولدها فهل يستحق الزوج مع العتقاء شيئا غير الوارد في البحر أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يستحق من التوزيع الوارد للسنين الماضية الى سنة موت الولد فانهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل تولى منصب أغاوية اسباهية في رجب سنة ثمان وتسعين وألف وعزل الاقا



السابق ومكث في المنصب عشرة أشهر فعزل وتولى المنصب الاثنا الاول ومكث فيه وفي سنة مائة وواحد  
ورد محصول العشرة الشهور المذكورة فهل هي لمن خدم فيها أم للآخر الذي هو صاحب المنصب في  
طرفي المدة أفتونا ((الجواب)) يستحق وظيفة خدمة العشرة الشهور المذكورة الاثنا الذي باشر الخدمة  
في المدة المذكورة لان هذا هو طريق القسط في الاستحقاق الذي شاعت به فتوى خاتمة العلماء مولانا  
أبي السعد عودا فندي مفتي السلطنة العلية بالديار الرومية وكذا صرح به في أنفع الوسائل ومشى عليه  
صاحب البصر والفتاوى الخيرية والعلامة المرشدي ولم يختلف أحد من علمائنا المتأخرين في ذلك والله  
أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بدار موقوفة عليه لاولاده وتوفي فهل لاحد الاولاد أن يفرغ بمصنعه  
لاخيه أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم له ذلك حيث لم يكن فيه مخالفه شرط الواقف والله أعلم ((سؤال)) في  
رجل له خدمة لها وظيفة توقف نزل بها لآخر في بعضها وبمكتوب في الأخرى ولم يكن في ذلك حجة شرعية  
فلم يزل المنزل له يقبض ما للخدمة من المعلوم فحوسبعة أعوام وبيأشر الخدمة ثم ان الفارغ ادعى عدم  
صحته ذلك التصديق لكونه لم يحكم به حاكم شرعي فكيف الحكم في ذلك فهل يرجع بجميع المعلوم ويرجع  
الاخر بجميع ما دفع أم يكون المعلوم تحت المباشرة ويرد العوض أم كيف الحكم أفتونا ((الجواب))  
الفراغ انما يتم بتقرير رولى التقرير وحيث لم يصدر ذلك وقد خدم المستفرغ بما على انما له فلما قل أن  
يقول ان المعلوم تحت المباشرة ولا يرد غير العوض خاصة وعليه فتوى مولانا شيخ الاسلام أبي السعد  
العمادى ولما قل أن يقول انما يأخذ المستفرغ أجره مثله في ذلك العمل ويحاسبه على الزائد ويسترده  
منه وهو ظاهر كما يسترد العوض ولكن الصلح خير والله أعلم ((سؤال)) في وقف عين الواقف مصرف غلة  
وقفه وهو أربعة عشر سهما من جلة ثلاثة حوانيت وبسط يباع فيه الاسباب في السوق على وظائف  
قراءة وغيرها وعين الواقف أجره كل دكان واستحقاق كل وظيفة ثم انه صار من يسهه حانوت منها من  
المستحقين للوظائف وغيرها يؤثرها بأكثر مما عين ويدفع للوقف ما عين ثم ان رجلا من المستحقين يسهه  
حانوت ووظيفته تلقاها بالفراغ ففرغ بها لآخر وصار المستفرغ يؤثر الدكان وبيأشر الوظيفة لغيره  
من وقت الفراغ الى الاخر فحوسبعة أعوام ثم الحاكم الشرعي أبطل هذا الفراغ وأمر الفارغ برد العوض  
على المستفرغ فهل اذا بطل الفراغ يرجع الفارغ بما قبضه المستفرغ في المدة ويقاصصه من العوض  
عن ذلك في الأعوام الماضية لكون الحاكم الشرعي أبطل الفراغ من أصله فكان ما بينه وله غير مصادف  
مخلاف يرجع عليه بموجب ذلك أم كيف يكون الحكم في الفراغ والرد والمقاصص أفتونا ((الجواب))  
هذه المسئلة راجعة الى مسئلة قسمة الوقف بين المستحقين وانما لا تلزم لانه عسى أن يتعطل بعض المستحقين  
فتسقط أجرة الباقي على أرباب الوظائف فينتد فراغ الحانوت لم يصادف محلا وحيث أجرها المستفرغ  
بأكثر مما عين الواقف يجب عليه أجر المثل للوقف وما زاد يملكه ملكا خبيثا وأما المقاصص فلم أرها  
لعلمائنا وأما ما بينا له فقد صادف المحل من حيث انه باشر الوظيفة فكان المتعين الذي يتناوله في مقابلة  
عمله وما زاد عليه الى أجر المثل يرد الى المولى وما زاد على ذلك فهو خبيث كذا كرناه وأما الرجوع بعوض  
الفراغ عند عدم صحته فقد قال به المتأخرون من علماء الحرمين والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
فرغ بدار كان وقف من وقف أروج أعال رجل واستلم الفارغ العوض والحال ان شرط الواقف ان الغلة  
لاربعة أجزاء وسيلين ولنظاره فطلب مستحق الوقف أجر المثل وترافعوا الى القاضي فحكم بأجر المثل  
وعدم صحة الفراغ وأمر الناظر باستلام الدكان وان يؤثر جميع الدكانين بأجر المثل فهل يرجع  
المفروغ له بجميع العوض على الفارغ أم لا فان الفارغ يطلب محاسبته في أجرة السنة الماضية فهل  
يستحقها هو أو يستحقها مستحق الغلة أو يستحقها المفروغ لهم والمفروغ لهم أيتام فهل لوصيهم طلب  
مراجعة العوض من الفارغ أم ليس له ذلك أفتونا ((الجواب)) أجر المثل تسلم للناظر وما زاد يملكه المؤجر  
ملكا خبيثا ولا يظهر وجه مقاصصه الفارغ بها أي الزيادة وليس للوصى طلب مراجعة العوض لانه ربا  
حيث لم يحرفه عقد شرعي والله أعلم ((سؤال)) في رجل أعطى آغاوية لاسباهية بالمدينة المنورة  
بموجب براءة سلطانية وتذكرة باشوية وتصرف في المنصب المذكور فحوسبعة أشهر فعزل وأعطى



المنصب للأغا السابق فور داسم الاغا المعزول في دفتر ببيان جديد مشاهرة على قدر ما خدم ونصرف في المنصب فعارضه الاغا المتولي في قبض ذلك ومنع الكاتب أن يدفعه له فترافعا للحاكم الشرعي فحكم له بقض ما ورد بإساره في دفتر الجراية بموجب الفتوى الشريفة والقانون السلطاني وعرف البلد قبضه ونصرف فيه فهل للنخبة المعارض الرجوع عليه بعد ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) حكم القاضي سدد الله تعالى صحيح جاز على القانون الشرعي وليس للنخبة الرجوع بعد ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل نزل لرجل عن وظيفة من وظائف الخيرات كالآذان مثلاً وشرط له وقت النزول أن جميع ما يرد للوظيفة من بعده ضمان للمفروغ له ومن قبله فالفارغ فور قبض رمضان غلة الوظيفة فهل هي للفارغ أم للمفروغ له وكان المفروغ له يفهم أن ذلك الشرط انما هو في الحب الوارد فقط ثم هل هذا الشرط صحيح ويستحق به الفارغ ما يرد للوظيفة ولو كان بعد النزول أم ليس بصحيح لكونه بعد النزول وقد صار الحق لغيره أقتونا ((الجواب)) حيث ورد شيء قبل رمضان فإنه يكون للفارغ إذا ورد انما هو للمدة الماضية التي باشرفها الفارغ بمقابلة عمله من بيت المال والشرط صحيح وعليه عمل كثير من علمائنا المتأخرين والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ جراية لعقائه ومما هم وهم عبد الكريم وسعيد وعبد الله وسعد ومبر وكه فوردت بامماتهم ثم مات سعيد وعبد الله فاشترى الرجل بدلهم عبيدين ومما هما سعيدا وعبد الله ومات الفارغ والعقلاء الأولون فهل يستحق سعيد وعبد الله الموجودان شيأ من الجراية أم لا وهل للعقلاء الغير المسلمين في التذكرة استحقاق حيث انتقل المسمون أقتونا ((الجواب)) الذي تحرر عنده علمائنا المتأخرين أن جميع الجراية المذكورة محلول وليس لمن حدث شيء من ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في عاتمة مطلعة أولاد زيد وهم معدودون فإذا مات أحدهم عن أولاد يستحق أولاده ما كان يستحقه والدهم بموجب الأمر السلطاني أن من مات عن أولاد فلا يخرج عنهم وهل إذا قبض الموجود منهم جميع العاتمة سنين عديدة يرجع عليهم بحصة الأولاد في السنين أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم ينحل نصيب الميت ويكون استحقاقه لأولاده بموجب الأمر السلطاني ويرجع ولد الولد على القابض في حصته للسنين التي قبضها منذ مات أبوه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في وظائف الأجزاء الواردة من الديار الرومية إذا انحلت منها شيء فقرر نائب السلطة العلية وهو شريف مكة المشرفة شخصاً فلم يزل الشخص يباشر سنته كما هم ثم ورد ذلك الجزء باسم شخص آخر قبض المباشرة المعلوم بحكم المباشرة بحضرة ولاية الأمور ثم بعد نحو أشهر سبعة جاء يطلب المقرر ثانياً معلوم الوظيفة فهل بعد القبض والمباشرة يرجع جانب الأجرة فيعاد ما قبضه المباشرة ويؤخذ منه ويدفع الثاني أم لا يؤخذ منه لأجل ما ذكرنا أقتونا ((الجواب)) ولاية التقرير منوطة بمولانا السلطان أبيه الله ونصره فإن أذن لشريف مكة حفظه الله تعالى بالتعيين للمحاسبين ثم عرصها على الباب العالي فالحق للمباشرة لانه في مقابل خدمته الواقعة بالآذان العالي والأفلا يستحقها أحد وترد للوقف لعدم اعتبار مباشرة الأول ولعدم استحقاق الثاني لعدم مباشرته أصلاً وقد أفتى بمثل هذا مولانا أبو العود العمادي مفتي السلطنة العلية والله أعلم ((سؤال)) في رجل من عساكر القلعة السلطانية فرغ بجامكته لولده وكتب عرضه فأرسله إلى مصر المحروسة فمات الفارغ وتقرر في الجامكية رجل آخر من محلول الفارغ وفي يد عساكر القلعة أمر سلطاني بخط شريف مضمونه أن من مات منهم عن ولد يكون جامكته لولده فهل يصادف هذا التقرير محلاً أم لا أقتونا ((الجواب)) حيث صدر الأمر السلطاني المتوج بالخط الشريف الخافاني بأن من مات عن ولد يكون جامكته لولده فالتقرير صحيح وهذا التعليق معتبر شرعاً وقد أفتى به ماله مكة المشرفة ومفتيها مولانا الشيخ محمد جار الله بن ظهيرة القرشي الحنفي وبه علم أن التقرير المذكور لم يصادف محلاً لسبقه تقرير مولانا السلطان أبيه الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في طائفة بأمههم عشرون أردب حب جراية فوجد بعضهم مولود بعد أن وصل الحب إلى ينبع ووزعه ولم يستلم الجماعة جميع الحب إلا البعض منه فهل يستحق هذا المولود معهم شيئاً لانه وجد قبل الاستلام جميع الحب أو لا يستحق أقتونا ((الجواب)) لا يستحق معهم شيئاً والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في مرتب كجراية مطلعة في الدفتر مرتب زاوية الشيخ ابن علوان وأيضاً بتركية مطلعة زاوية الشيخ ابن علوان



وأيضاً عقارات موقوفة بعضها على مصالح زاوية الشيخ ابن علوان وبعضها على مولد سيدي الشيخ ابن علوان وبعضها على الفقراء الملازمين لراتب الشيخ ابن علوان فينبوالتا من يستحق كلاهما ذكر ومن هو مصرفه ومن هو المتصرف في ذلك هل هو الشيخ المنصوب من جانب الخليفة والشريف والقاضي أم غيره وهل إذا غاب أحد من الجماعة ولم يحضر الراتب من غير عذر يستحق شيئاً من المعلوم أم لا وهل للشيخ أن يقرر فيه غيره أم لا وينبوا العذر أيضاً الذي يغتفر فيه في عدم الحضور ومدة الغيبة التي يسامح في مثلها وتجوزها لا يعذر فيه وهل إذا مات أحد من الفقراء يقرر الشيخ المنصوب غيره أم لا وهل للفقراء أن ينصبوا باختيارهم لقبض ما يخصهم من غير صدور خيانة من الشيخ المذكور أم لا ينبوا لنا حكم الله في ذلك اقتونا ((الجواب)) أعلم هداك الله تعالى إلى الصواب أنك طلبت حكم الله في الجواب وهذا أمر لم يكن في آية محكمة ولا في سنة قائمة وانما فيه آثار ليل العلماء المتأخرين اجتهدوا بتفقهاتهم حسبما ظهر لهم فجزاهم الله عنا وعن الاسلام خيراً أما مرتب الجراية التي مطلعها مرتب زاوية الشيخ ابن علوان فهذا وقف على وقف وفيه ما فيه لكن الله أعلم المراد منه مهمات الزاوية وخبر التكية لطعامية الفقراء إذا المراد منه ذلك وأما مسألة العقارات الموقوفة فإن علم شرط واقفها فحينئذ يجب اتباعه ويجوز الوقف على وقف مراد الواقف وأما مفاهيم الالفاظ فالمراد من المصالح ما يقوم بها شعار الزاوية كشمع وقنديل وزيت ودلو وباريق وكس وغير ذلك من اللوازم وأما ما هو على مولد الشيخ ابن علوان فالمراد منه والله أعلم المولد السنوي بعمل منه طعامية وشمع ومخرج وغير ذلك مما هو معروف عادة وأما ما هو على الفقراء الملازمين لراتب الشيخ ابن علوان فالمراد من لا يشارك الراتب إلا لعذر شرعي فان غاب أحد من الجماعة ولم يحضر الراتب فان خرج من المدينة لطلب رزق أو علم ان كانت غيبته أقل من خمسة عشر يوماً فهو عفوياً بأخذ مرتبه وان غاب شهر إلى ثلاثة أشهر وان زاد كان لغيره أخذ وظيفته وأما ان كان في البلد ولا يحضر فان اشتغل بشئ من تحصيل العلم الشرعي تحل له الوظيفة وان اشتغل بشئ آخر لا تحل له ويجوز ان تؤخذ وظيفته انتهى التقطته من البحر الرائق وأما التقرير فان شرط الواقف ان التقرير للشيخ كان له ذلك والا فهو للقاضي وأما القبض والحفظ والتوزيع فجزت عادة مشايخ الزوايا في المدينة المنورة ان ذلك للمشايخ والمعروف عرفاً كالمشروط شرعاً وليس للفقراء التعنت على شيخهم بل هو قبض ويقسم بينهم من غير اضرار وليس لهم ان ينصبوا باختيارهم رجلاً لقبض ما يخصهم الا ان شرط الواقف ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل استفرع بيوتاً وجعلها بامم أولاده ولم يكن له ابنت واحدة فهل تستحق السكى في هذه البيوت وهل تستحق من غلتها شيئاً وهل لا يباخر اجها من المسكن ومنعها من الغلول أم يحرم عليه والحال ان البيوت وقف رصده بامم أولاده وهل للاب ان يفرغ من غير اذن البنت والحالة انها رشيدة اقتونا ((الجواب)) نعم تستحق السكى وتستحق الغلة وليس لابيها منعها عن السكى والغلة ولكن لو علم السائل الجاهل معنى الغلول لما كتبه ولو علم مراد العلماء بقولهم فرصده ومعنى الارصاد لما تشدق به وأى رشد لا مرأة تنازع من كان سبباً لوجودها وفي خير كان وصوله اليها منه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن ولدين وخلفت لهما ما نصف جراية ومعلومات أحد الولدين عن أخ شقيق وأب فبايخص الاخ الشقيق من ذلك وما يخص الاب اقتونا ((الجواب)) خاصة الميت محاولة فينبغي للورثة ان يقرروا فيها من له ولاية التقرير والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف داراً على فلان وأولاده وأولاد أولاده على ان يقرأ الموقوف عليه في كل يوم جزءاً من القرآن وسورة الاخلاص ثم ان الوقف انحصر في رجل من أولاد الموقوف عليه ولم يكن له ولد وقتئذ والى الآن فنزل عن الدار بطريق الفراغ المعروف بالحلول والانتفاع والسكى سكنوا وسكانا وغير ذلك وبانظر المشروط له ثم بعد النزول بالفراغ المذكور أراد المفروغ له ان يسكن الدار ولم يمكنه ذلك لخبرها وعدم قابلية الانتفاع بها ولم يكن للوقف جهة للعمارة فصارت بذلك خرابية فطلب من الحاكم الشرعي الكشف عليها والنظر اليها فكشف عليها ونظر اليها فوآها كاذم المفروغ له لا يمكن السكى بها فطالب المفروغ له ان يهرها من صلب ماله وان ما يعمرها بها يكون ملكاً لأولاده غير ملحق بالوقف يتصرفون فيها تصرف



الملاك فاذن له وكتب له حجة بموجب ذلك واذن له بالعمارة على الوجه المشرى وحق فعمر الدار من صلب ماله ونعمها ثم طلب ثانيا من الحاكم الشرعي ان يكشف عليها بعد العمارة فكشف ونظر ووجدها قد عمرها كما أخبر بمجده بانقضاء من صلب ماله وكتب جميع ما عمره مجددا بالمشاهدة والمعاينة وحكم له ان ذلك ملك لاولاده كما طلب اولا وحكم له ايضا اولا وكتب له ايضا حجة شرعية مؤيدة لادلى يتصرفون فيها تصرف الملاك يبيع وسكنى واسكان ثم ان المستحقين لها سكنوا الدار فحوام عشرة أعوام واطعوا بن السيد بالملاك المحكوم به ثم أرادوا التصرف فيها ببيع الانتقاض وفراغ الخلو كما هو المعلوم في ذلك فعارضهم الرجل الفارغ للدار بانى ما فرغت بالنظر وان النظر باق لى والحال أنه فرغ بالنظر والتزول كما تقدم ولم يكن له تعلق بها بوجه من الوجوه فهل تسمع دعواه عليهم وتعتبر المعارضة المذكورة أم ليس له عليهم تعرض بوجه من الوجوه ويمنع من ذلك وعن كل ما يشوش عليه اقتونا ((الجواب)) اذا ثبت ان الرجل الموقوف عليه كما فرغ بالخلو والانتقاض فرغ ايضا بالنظر للرجل المعمر للدار المذكورة فلا يسمع له بعد ذلك دعوى في النظر المستور وقد أشار الى مثله في الاشياء والنظائر وحيث بنى من ماله لنفسه فله بيع الانتقاض بالاتفاق ولا يجوز التشويش عليه بمنعه عن التصرف في خالص ملكه وهذه المسئلة عند الفقهاء مشهورة وفي كثير من المطولات المذكورة لا تخفى على لبيب ما من كتب المذهب فقد قال العلامة ابن الشلبي عن أوقاف الخصاص فما تقول في حوائث السوق لو ان رجلا وقف حائثا من حوائث السوق قال ان كانت في أيدي القوم الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها فالوقف فيها جائز من قبيل ان اقدروا بناها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها وتقسم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يزججهم عنها واعماله عليهم غلة يأخذها منهم قد اوتيتها الخلف ومضى عليها الدهور يتبايعونها ويتاجرونها ويجوز فيها وصاياهم ويهدمون بناءها ويغيرونه وينون غيره فكذلك الوقف فيها جائز انتهى فاذا لم يمنع السلطان والصاعول أولى بعدم المنع والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا جعل الواقف السكى لرجل وشرط عليه المرمية والتعمير وقراءة سورة الاخلاص والفاتحة وجزء شريف قرآنى في كل يوم وجعله ناظرا حسييا ثم بعده لاصح اولاده وأولاد اولاده الى الانقراض ثم بعدهم على رجل عالم عامل وصالح كامل قال الوقف الى ولد الموقوف عليه بمفرده هل يجوز له الفراغ بعرض لشخص آخر واذا اجاز الفراغ بوجه قاهل اذا شرط الفراغ على المفروغ له جميع شروط الوقف من عمارة وترميم وقراءة على ما شرط الواقف عليه وقبل ذلك حال الفراغ من الفراغ المستحق الناظر الحسبي المفروغ له وكتب الشروط المذكورة في حجة الفراغ ثم ان المفروغ له بعد مضي عام طلب من الحاكم الشرعي اذا شرعيا بالعمارة والدار قائمة البناء وما يعمره يكون باقيا على ملكه على خلاف شرط الواقف وشرط الفراغ المستحق بعد قبوله لساير الشروط فهل يجوز للقاضى ان يعمل بخلاف شرط الواقف وبأذن بالتعمير على خلاف شرط الواقف بحيث يصير الوقف ملكا ثم ان الرجل المفروغ له أراد بيع الانتقاض فتعرض الفراغ المذكور ويبيعه حجة شرعية في النظر الحسبي بموجب شرط الواقف مؤيدة له ولم يكن عنده خبر من حجة الاذن فنع المشتري من غير موافقة عن الشراء فادعى المفروغ له الفراغ المذكور ووزر افعال الدي خليفة الحاكم العزيز صانه الله تعالى بانى استفرغت منه دارا واسقط حقه من السكنى والنظر واني عمرت بعض الدار بالاذن الشرعى وما عمرته يكون ملكا لاولادى وقصدت بيع الانتقاض التى عمرتها بالاذن وهو متعرض له في ذلك فغيب الدعوى والسؤال اجاب الفراغ بانى أسقطت حتى من السكنى والنظر لاولاده الى الانقراض وشرطت عليه جميع ما شرط الواقف من ترميم وعمارة وقراءة وقبل ذلك لاولاده فلا يمكنه من بيع الانتقاض وان اراجع في استحقاق حيث غدر بالوقف بعد قبول الشروط فاحضر شرط الواقف وقرئ فوجدت الشروط المذكورة صحيحة وفي شرط العمارة بما صورته بالتركي وهو لازم كلان مر منى فوبنده اولادى لم يبرأه لى فانكر القاضى هذا اللفظ وقال ان الواقف لم يشترط العمارة وانما اشترط الترميم ولم يفرق ثم قرأ حجة الفراغ ووجد بها مصرحا بشرط العمارة والترميم اسوة من قبلهم وقد عمر المستحقون السابقون أكثر من نصف الدار ما عدا القاعة وما عمره بالحق بالوقف عملا بشرط الواقف يعمل ايضا بقوله ليس لك ولاية لشرط



ثم انه امر المدعي عليه بدفع ما خسروه على العماره لانك غررتهم فطلب منه التسجيل في ذلك فصاح  
المفروغ لهم وقالوا له ما هو هكذا فراجع في الحال في مجلس واحد واخذ يسده حجة الاذن التي لم يثبت  
مضمونها وقال حكمت بموجب هذه فأى الحكمين أصح بالحق والحالة هذه ما حكم الله تعالى في ذلك اقتونا  
((الجواب)) اعلم ان هذا السؤال مشتمل على مسائل متعددة سأبين لك تفصيل أجوبتها مستمدا من الله  
العون في ذلك اما صحة فراغ من آل اليه الوقف بعوض فهذا انما قضى به المتأخرون من علمائنا اعتمادا على  
قول الامام محمد القائل باعتبار العرف الخاص وقد تلقته الامة بالقبول في هذه الامصار مما يقارب  
اربعمائة سنة في كثير من الامصار كالحرمين المحترمين ومصر وكثير من مملكة الروم مسع وفرة العلماء  
واتفاقهم عليه واما شرط الفراغ على المفروغ له والزامه بذلك حيث لم يحكم بلزومه بقانون شرعي  
لا عبرة بالترام المذكور لانه الزام مالا يلزم واما القراءة يكون في مقابلتها السكى أو الاجرة من الدراهم  
فقد عمل بها المتأخرون أيضا من زمن الامام أبي الليث السمرقندي الى يومنا هذا وقوله وقبل ذلك من  
الفارغ المستحق الناظر الحسبي يفهم منه انه فرغ بالاستحقاق وبالنظر الحسبي للمفروغ كما يصريح به  
فان كتب بعد الترام وحكم بقانون شرعي يثبت البناء للوقف وان لم يصح الالتزام فالاذن الشرعي في تلك  
البناء صحيح ولا عبرة بزعم من فهم من قولهم ان العماره على من له السكى انما تكون عمارته ملحقة بالوقف  
هذا فهم فاسد بل يكون التعبير ملكا للباني قال في الظهيرية فان كان المشروط له السكى رم حيطان الدار  
الموقوفة بالآب وجدها اذا أدخل فيها جذوعا ثم مات ولا يمكن زرع شئ من ذلك الا بتضرر بالبناء فليس  
للورثة أخذ شئ من ذلك ولكن يقال للمشرط له السكى بعده ضمن لورثته قيمة البناء ولك السكى فان أبي  
أوجرت الدار وصرفت الغلة الى ورثة الميت بقدر قيمة البناء الخ فان ذلك الفهم المخالف للعلم وبهذا علم ان  
القاضي لم يخالف في الاذن بل ولو بنى بغير اذن من القاضي فالبناء ملك للباني ان لم ينفه للوقف وللباني يسع  
بنائه لا خلاف وقوله ويده حجة شرعية في النظر الحسبي الخ كيف يكون بيد الفارغ للنظر الحسبي حجة  
تطرح حسبي بعد ان فرغ بنظره الحسبي أولا فانه بفراغه الاول سقط نظره والساقط لا يعود فكيف تقرر  
في نظر بغير مستند شرعي ولم أر من قال من علمائنا ان صاحب النظر الحسبي على وقف اذا فرغ به انه يملك  
ان يتقرر في نظر حسبي آخر على ذلك الوقف ومن ادعى ذلك فعليه البيان وعلينا القبول والعجب منه قوله  
بموجب شرط الواقف بعد فراغه بنظره المتصل بشرط الواقف في زعمه مع انه صدر في السؤال المستحق  
الناظر الحسبي ولا شأن ان الحسبي من يقيم القاضي حجة ان لم يكن للوقف متول فافهم ولا يحتاج الى خبر  
الناظر المذكور بحجة الاذن ولا يملك الفارغ المنع بالمستند المذكور وجب مع ما رفعه المستفرغ بخليفة  
الحكم لا يحتاج اليه لان الفارغ ليس بخصم فلا دعوى ولا خصومة حيث يدق قوله وأما راجع في الاستحقاق  
أى رجوع في الاستحقاق الساقط بالاختيار المؤيد للغير بالقانون الشرعي وقوله بالتركي ولازم كل من مرمتي  
فوتبذره أولا نلر تعبير ايده ل لم يذكر فيه ان التعبير يلحق بالوقف بل بشرط التعبير على الساكن وذلك غير  
محتاج اليه كما هو في صريح المتن وقوله بشرط العماره والترميم اسوة من قبلهم لا يفهم منه التزام الخاق  
العمارة والترميم بأصل الوقف بل المفهوم ان ترميم الدار كيلا يتداعى الى الهلاك ولا مانع في ان يكون على  
الارض الوقف بناء بعضه وقف وبعضه ملك وقد أفاد ذلك مسألة الظهيرية فافهم وحيث رضى المستحقون  
السابقون بالخاق عمارتهم بالوقف تبرعا لا يجب على غيرهم اتباعهم وقوله عملا بشرط الواقف سوء فهم كما  
بيناه آتفا وقول الخليفة ليس لك ولاية الشرط صحيح وقوله ثم امر المدعي عليه الخ لا عذر ههنا ولا يسوغ  
الامر المذكور وقوله فأى الحكمين أصح هذا عجب منه وهل حكم الا بعد دعوى شرعية من خصم على  
خصم جامعة للطراف الستة المعروفة عند العلماء وحيث لم يكن خصم لم يصدر حكم واحد فكيف يقال أى  
الحكمين أصح بصيغة افعل التفضيل هذا لا قائل به والحالة ما سطر والله أعلم ((سؤال)) في محل موقوف  
على المزوجين وفيه نساء أرا مل وبعضهن منوجات والحال ان فيه خلوتين لاثنين اخوة ورثوا ذلك عن أبيهم  
وأمرهم لاستحقاقهم وكانوا في الصغر تاركين الوصول الى محلهم الى ان بلغوا رشدهم وجاءوا يسكنون بين  
الارامل المزوجين من حيث انه لم يكن لهم في المحل أم ولا أخت ولا عم ولا خالة لا من النسب ولا من الرضاع



مع اتحاد محل المنافع كالبنو والكثيف كيف ومن حام حول الحى يوشك ان يقع فيه فهل يجوز والحال  
ما ذكر سكتناهم في هذا المحل أم يجب على حاكم الشرع الشريف منعهم أو صرف ما هو لهم ان لم يتموا  
أقنونا ((الجواب)) حكم الخلاوى الواقعة في الاربطة ان ينبع فيها شرط الواقف فان وقفه على المزوجين  
لا يحل سكتناهم للعزبان رجالا ونساء وان وقفه على الجميع يجري الاستحقاق للكل والخطرا المذكور ان من  
حام حول الحى يوشك ان يقع فيه جار على الكل الا من حفظه الله تعالى فالواجب على ولاية الامور اجراء  
الوقف على شرط واقفه فان لم يعلم يبقى كل شئ على حاله والواجب على الجميع غض البصر وتقوى الله تعالى  
خصوصا في حق الجوارثم اذا تبين ضرورة العذر زال والله اعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) فيما اذا قبض المدرس  
المعلوم مجلا وعزل قبل تمام السنة هل يسترد منه شئ أم لا يسترد منه شئ لما صرح به العلماء الاعلام في  
مؤلفاتهم انه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل لا يسترد منه شئ حصه ما بقي من السنة بينوا لنا  
الجواب ((الجواب)) صرح في الاشباه والنظائر والبحر الرائق ناقلا عن اتفق الوسائل ان المدرس اذا قبض  
معلومه ومات أو عزل فانه لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة اه والله اعلم ((سؤال)) في شريكين تفررا  
في دار وقف من ولى التقرير على ان يدفع الناظرها أجر مثلها في كل عام وكانا بعد التقرير بها على ذلك مدة ثم  
مات أحدهما في أوائل جمادى الاول وقد استلم الناظر جميع أجرها تلك السنة منها فقرر شخص من ولى  
التقرير في جميع الدار واستولى عليها فهل هذا التقرير المذكور صحيح أم لا وهل لورثة الشريك المتوفى  
الرجوع على الناظر بحساب ما بقي من أجر السنة أم لا أقنونا ((الجواب)) بموت أحدهما انضمت حصته  
من حق الانتفاع بهما من الوقف وتقرير الشخص في جميع الدار لم يصادف محلا بل انما يكون له حق النصف  
واستيفاءه عليه ظلم نعم ان اتفق مع شريكه بالمهاياة أو رضى باسقاط حقه فلا كلام ولورثة الميت الرجوع  
على الناظر فيما أسلمه مورثهم من باقى الاجرة بحسابه من بقية السنة لانفساخها بموته والحال ما شرح والله  
أعلم ((سؤال)) وفي الصورة المذكورة اذا بنى في الدار المذكورة بعض الجدران الخيرية وأصلها فيها ووضعها  
بعض الدواب والابواب والرفوف وغير ذلك مما يتعلق بالاشباب وكل ذلك باذن الناظر ولم يعطه ما من  
عن ذلك شيئا وتقرر الشخص المزبور في الدار فمن تؤخذ قيمة ما ذكر وهل لورثة المتوفى وللشريك الآخر  
ان يرفعاما كان قائما من الاشباب أم لا وهل اذا قال الناظر اما ان تعطيهم ما أنفقوه وتسكن أو تتركهم ما  
على تقريرهم السابق بسوغ هذا القول أم لا أقنونا ((الجواب)) ما بنى في الدار المذكورة من  
الترميم باذن الناظر للوقف ابرجعا بما أنفق بموجب الرجوع باتفاق اصحابنا وان لم يشترط الرجوع في جامع  
الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولان وعمارة من دونه كعمارته فيقع الخلاف فيها ولكن جزم في الفينة  
والحاوى الزاهدى بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف واما الدواب  
والرفوف وسائر المحسات التي لا يرجع للوقف منها منفعة عمارة ولا يلحق بقلعها ضرر فانها ملك الواضع  
ويقوم الوارث مقام مورثه وقول الناظر للمقرر اما ان تعطيهم ما أنفقوه الخ ان كان منفعة ظاهرة للوقف  
نعم له ذلك لان أجرة المثل واجبة على ساكن الوقف سواء كان بتقرير أو لا والله اعلم ((سؤال)) في رجل  
يأثر وظيفة له ولم يمكن التحلف عنها بوجه ما كالطحانة وغيرها أو في ما عليه من الخدمة فهل يستحق  
جميع ما عين له في مقابلة عمله ولو كان الوارد الثلثين وهل يقدم هو ومن بعناه من أهل الخدم على غيرهم كما  
يبدأ بالعمارة بلا شرط الواقف ثم ما هو أقرب الى العمارة وأعم للمصلحة وهل طعن الدقيق من عموم  
المصلحة أقنونا ((الجواب)) الذى يظهر انه يعطى له ما هو مشروط لخدمته كملالان أرباب الشعائر يعطون  
كذلك قال في الخيرية وأرباب الشعائر الامام والخطيب والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد عنه للمسجد  
اه ولا شك في ان الطحان ومن بعناه ممن اذترك عمله تطل أمر العمارة العامة ويتخزم مطلب الواقف  
فيكون من أرباب الشعائر والله اعلم ((سؤال)) في وظيفة مباشرة صرفها الناظر عن مستحقها بغير حق  
فهل له ذلك أم لا وهل اذا ادعى الناظر على صاحب الوظيفة بانك مقصر في الوظيفة فتبقيته بغيره أن  
يصرفها أم لا واذا صرفها يكون غاصبا أم كيف الحال أقنونا ((الجواب)) ليس للناظر ان يصرف الوظيفة  
بتفويضه عن المباشرة ولكن له أن لا يعطيه من تب الوظيفة كما صرح به في البحر والله اعلم ((سؤال)) في قوله



صلى الله عليه وسلم من أقطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فهل  
اقتطاعه بلا يمين ولا يمين أو انما هو قوة جبهة وكذب فهل يجب على ولي الأمر زجر هذا المقترى وردعه  
أم لا وهل الوظائف من الحقوق المحرمة بهذا الحديث أم لا وهل هذا المقنع إذا قال أعطاني ولي الأمر  
تندفع عنه خصومة أم لا وهل لولي الأمر أن يخرج شيئاً من يده مستحقه بغير حق ينشأ ((الجواب)) أعلم أنا  
نبين لك معنى ما ذكرته من الحديث ثم نبين لك معناه ثم نبين لك الحكم أما المعنى فالمراد من الاقتطاع هو  
الاخذ بالباطل سواء كان بيمينه أي بيده الجارحة بطريق الغصب والقهر أو كان بالحلف باليمين الصابرة  
أو بشهود الزور والكذب وإن حكم به حاكم فإن الحكم لا يحمل ما حرم الله تعالى روى السنة ومالك وأحمد عن  
أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انما أنا بشر وانكم تحتصمون إلى فاعلم بضعكم  
الحن يحبته من بعض فاقضى له على نحو ما أمعق فن قضيت له بحق مسلم وانما هي قطعة من النار فليأخذها  
أولئك كما خفيت إذا ظهر لحاكم الشرع الشريف سد الله تعالى أحكامه كذبه واقترأه عزره حسبما يليق  
به وإمامنا الحديث فلم أقف له على أصل نعم روى مسلم وأحمد عن وائل بن حجر رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال من أقطع أرضاً لله وهو عليه غضبان وروى السنة وأحمد عن الأشعث بن قيس  
وابن مسعود رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عين صبر يقطع به مال  
امرئ مسلم هو فيها فاجرتي لله وهو عليه غضبان وأما الحكم فاعلم أن الوظائف من الحقوق المحرمة شرعاً  
وقول المعطى له أعطاني ولي الأمر فإن كان ولي الأمر زعمها من يده الأول بموجب شرعي فالحق للمعطى له  
وإن كان لا عن موجب شرعي فالحق لصاحبه الأول وعليه أكثر المتأخرين والمعطى له معذور بظواهر أقوال  
الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يده أحد إلا بحق ظاهر معروف اهـ وشباً  
نكرة في سياق النفي فتم الأموال والحقوق المجردة والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في مدرستنا  
في شهر رمضان وله بنت هل تستحق جميع الوارد إلى المدرسة أم لا وفي وقف مرتبة لجامعة منهم المدرس  
المذكور كيف الحكم في حصته أقنونا ((الجواب)) المعلوم الوارد للمدرسة في مقابلة عمل بسيط ويعطى  
لبنته حصته ثمانية أشهر ولها جميع حصته أيها في المرتبة لو ردد الأمر السلطاني بذلك والله أعلم ((سؤال))  
في خدمة بالسكينة المرادية استقر غها رجل عن رجل آخر من ماله له ولا ولاده وباشرفها أمالة عن نفسه  
وعن أولاده مدة من الزمن ثم بعد مدة تصرف فيها الناظر لبعض الناس يده التعدي ولم يكن صاحب  
الخدمة مقصراً في أداء الخدمة فهل للقاضي أن يعيدها كما كانت له ولا ولاده ويمنع من صرفه له وكتبت  
باسمه أم لا أقنونا ((الجواب)) ليس للناظر أن يخرج الخدمة عن المباشرة القائمة بحفظها بغير جنة حيث لم  
يكن مقصراً في أدائها قال الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يده أحد إلا  
بحق ثابت معروف اهـ وشباً نكرة في سياق النفي فتم الأموال والحقوق وهذا في الإمام فكيف يسوغ  
لغيره ذلك فينبأ الحاكم الشرعي وقعه الله تعالى على إعادة الحق لاهله وله بذلك الثواب الجزيل والله أعلم  
((سؤال)) في وظيفة في المرادية خدمة باسم أولاد فلان في هاديوان بمقابلة الوظيفة وشئ من الحب هل  
يدخل البنات مع الذكور أم هو خاص بالذكور فإذا فرغ أحد الذكور بخاصته من الديوانيين وبقي الديواني  
الثاني ومات أحد الذكور الباقي له الخدمة المذكورة والحال أنه باسم أولاد يختص به الذكور الباقي لكونه  
باسم أولاد أم يكون محلولاً أقنونا ((الجواب)) الخدمة المتعلقة بالرجال لا يدخل فيها نساء وحيث مات  
صاحب الديواني والوظيفة باسم أولاد فلان ينتقل الحق للآخر الباقي باسم مولانا السلطان أيده الله تعالى  
ولا يكون محلولاً والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في فراشة لرجل عين لها جارية وقيدها باسم زيد فمات  
زيد في أول سنة التقرير وذلك سنة ١١١١ فالتمس وارثه من شيخ القراشين أن ينزله منزلة مورثه وبقيده  
اسمه في دفتر القراشين فقيد اسمه بالدفتر المذكور في نصف السنة قرر والى مصر شخصاً في الجارية المرقومة  
عن محلول زيد وورد اسم المقر بالدفتر الوارد عن واجب سنة ١١١١ والخطة وردت عن السنة  
المزبورة فهل يستحق الخطة الواردة من قرره ولي التقرير وورد اسمه أم يستحقها من عينه شيخ القراشين  
مدعيان هذه يستحقها في مقابلة المباشرة أقنونا ((الجواب)) يأخذ الوارث من جارية سنة مباشرة لمدة

قوله فلم أقف له على أصل قال الشيخ  
زين بن نجيم الحديث الشريف  
رواه مسلم في صحيحه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من أقطع  
حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب  
الله تعالى له النار وحرم عليه الجنة  
فقال له رجل وإن كان شيئاً يسيراً  
يا رسول الله قال وإن كان قضياً  
من أراك اهـ الحديث من فرة  
عن الفقيه الصبر بمسائل الفراغ  
والتقرير وكذلك فهل هذا  
الحديث في أول رسالته المسماة  
بالقول النقي في الرد على المقترى  
النقي



مباشرة ومباشرة مورثة الى حين وصول تذكرة المقرر من والى مصر ومباشرة لامن وقت التقرير وهذا حكم الجهات والمباشرات والمناسبات في هذه الدولة العلية والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بعثامة جريته لاولاد ولديه ابراهيم واسماعيل فمات ابراهيم عن ولد واسماعيل عن ولدين ثم مات أحد أولاد اسماعيل عن غير ولد فهل ينتقل استحقاقه لاختيه أم يقتسمه ولد ابراهيم واسماعيل مناصفة أم لا أقنونا ((الجواب)) ينتقل حصته ولد اسماعيل المتوفى لاخته ولد لاخته لورود الامر السلطاني بذلك والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلقه في الدفتر الرومي أولاد زيد وهم ثلاثة فمات أحدهم عن ولد فلا شئ في استحقاق الولد فيما يخص أباه بموجب الامر السلطاني ثم مات الولد عن أم فقط والمعلوم باق على أصله فهل حصته تعود الى أولاد زيد الباقين أم تحصل فيصير لها ولي الامر لمن شاء أقنونا ((الجواب)) المفهوم من اطلاق الامر السلطاني الذي وقفت عليه في خصوص هذه المادة انه لا ينحل مادام أحد من الاولاد باقيا ويكون ذلك تقرير اجد يد من مولانا السلطان أيده الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل ناظر على أرض وقرر فيها أولاد فلان ويدهم منه تقرير بخط كاتبه وبمهره بان الأرض المذكورة لهم خاصة ثم انه تزعمها من يدهم وادعى بانهم مشبوتة في دفتره باسم أولاد وعيال والحال ان العيال توفيت وليس لها ذك في تقريرهم فهل يصح صرفها منهم بموجب دفتره ويترك التقرير الذي هو بخطه وهو حجتهم أم لا أقنونا ((الجواب)) الذي اتفقت عليه كلمة علمائنا ان العبرة بتقرير ولي التقرير واما الدفتر فانه لا عبرة به كما في الخبرية وبفرض ذكر العيال لا يجوز اخراج الاولاد بموته فقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج وليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشيئا نكرا في سياق النفي فتم الاموال والحقوق فالماصل ان هذه الأرض يستحقها الاولاد بموجب التقرير المذكور والله أعلم ((سؤال)) في علوفة وجريته باسم عتقا زيدا وهم ثمانية أشخاص ذكورا وأنثا فتزوج أحد الذكور على أحد الاناث فولد لهم أولاد فمات الاب ثم ماتت الام فهل يأخذ الاولاد قسمين قسم عن استحقاق والدهم وقسم عن استحقاق والدتهم أم كيف الحكم أقنونا ((الجواب)) نعم يأخذون جميع خاصة أيهم وجميع خاصة أمهم بذلك صدر الامر السلطاني والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) باسم أولاد محمد تاج وهم ابن وبتان فتزوجت إحدى البنيتين بعد موت أبيها وأنت بابتين ثم طلقها الرجل فتزوجت برجل آخر وأنت منه بنت ثم ماتت عن ابن وبنت ثم بعد سنين ماتت البنت عن أبيها وأختها من أمها فهل يكون جميع ما يخص البنت التي هي بنت محمد تاج لابنها وليس لابی بنتها شئ أم لا أقنونا ((الجواب)) بموت ابنة محمد تاج عن ابن وبنت تنتقل حصتها لهما ثم لما ماتت البنت عن أخ وأب فالأخ يستحق حصته وأخته بموجب الامر العالي ولا شئ للاب والله أعلم ((سؤال)) في شخص جعل صرة وجريته باسم أولاد الحاج عمر بن حسين وهم ابراهيم ومصطفى واسماعيل وخليل وبنت فمات منهم ابراهيم واسماعيل عن أولاد ثم ان الاب أفرز ما يخصهما وجعله باسم أولاد ابراهيم وأولاد اسماعيل ثم مات الاب فادعى أولاد ابراهيم واسماعيل على أعمامهم فيما كان باسم أولاد الحاج عمر فاجابهم الأعمام بان والدنا قد أفرز لكم حصصكم من أصل أممنا ثلثا وبذلك بينة فهل اذا أقام أولاد الحاج عمر بينة على مدعاهم يمنع الحاكم الشرعي أولاد ابراهيم واسماعيل عن مخاصمة أعمامهم أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم يمنعهم الحاكم الشرعي عن مخاصمة أعمامهم لان الحاج عمر المذكور سلك صواب الجهد ومنعهم وليس لهم فيما بقي من الصر والجريته دعوى بالكلية قال في تذكرة المرشد قاضي محمد بن اليمان أبو جعفر من أصحاب محمد بن شعاع قال أبو العباس التاطي رجل جعل لأحد بنيه دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت أبيه ميراث جاز واقفي به أبو جعفر محمد بن اليمان انتهى فهذا التقسيم اذا كان جائزا في ميراث شرعي بين أولاد الصلب فالأب بالكم عر في بين الاولاد وأولاد الاولاد منوط بتقرير السلطان أيده الله تعالى ان شاء أشركهم وان شاء أخرجهم بخلاف الميراث فان مورد فريضة الله تعالى ومع ذلك جاز فيها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شأن نازلة وهي ان أخوين أحدهما محمد سعيد والاخر محمد مؤذنان تعلقاتهم من جريته وصرا اذا كان لمحمد سعيد لابد من تقييد اسمه بمحمد سعيد والبيئة الشرعية تشهد بانها اذا أريد محمد سعيد لابد وان يقيد كذلك واذا أريد الاول يكنى اسم محمد فهل اذا ظهرت جريته باسم محمد المؤذن تكون محتصة بالاول أم لا وهل اذا فرغ



أولاد محمد سعيدهم ابصم فراغهم أم لا اقتونا ((الجواب)) الانسان وغيره يجوز ان يكون له اسمان فاكثر ولا مانع من ان يكون بعض الصر والجراية باسم محمد سعيد والاخر باسم محمد حيث كان معلوما انه له وقوله قطهر الخ يفهم منه ان محمد لم يقبضه فان كان يقبضه محمد سعيد فالحق له لعدم المزاحم نعم ان لم يكن يقبضه أحد أو تجدد فالظاهر ان الحق لمجددون محمد سعيد وشهادة البينة اجمالا لا تقيد لان الشهادة كالمها اخبار عن المشاهدة والعيان والاجال من باب التخمين وهو ممنوع في باب الشهادة وحكم الفراغ مبنى على ما قررناه والله أعلم ((سؤال)) في رجل ساكن في دار وقف الفقراء فالتمس من ولي التقرير تقرير الاولاد فاجابه ثم مات بعض الاولاد عن اولاده له حصه أبيه أم لمن بقى منهم اقتونا ((الجواب)) حقيقة التقرير في السكنى انما هو للمتقدم على الغير في السكنى باجرة المثل ولا يجوز ان يعطى أقل من ذلك وليس هذا التقرير كتقرير الصر الصادر من مولانا السلطان فلا يطرد حكم الصر في السكنى والله أعلم ((سؤال)) في وظيفة المدرسة المحولة في البلد فتقرر فيها زيدا بالبراءة السلطانية في رجب وتقرر فيها عمرو السنة الثانية لموانع في الطريق فهل يكون لعمرو ان يأخذ وظيفة السنة الاولى الى تاريخ فرمان زيد أم الى يوم وصوله اليه أم لكل واحد منهما ما يباشره بحسابه أم كيف الحكم الشرعي اقتونا ((الجواب)) يسطر المعلومات من عينه والى ذلك البلد وبين من قرره مولانا السلطان أيده الله تعالى فيعطى لصاحب البراءة حصته لانه مدرس المدرسة المذكورة ويرد الباقي في غلة الوقف لان الواقف انما شرط العطاء للمدرس وشرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل بمقتضاه والاخر ليس بمدرس بل معروض له ووالى بلدنا صاحب عرض وتعيين وليس بصاحب تقرير والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم اولاد فلانة ولها أربعة اولادات ثلاثة واحدا بعدوا واحد كلهم عن اولادهم موجودة ثم ماتت الام قبضت البنت الباقية المعلوم جري النزاع بينها وبين اولاد اخوتها فترافعوا لدى الحاكم الشرعي فحكم باختصاصها به دونهم ثم جرى النزاع بينهم بين بدى ثلاثة من قضاة المسلمين فحكم كل منهم باختصاصها لما فرضت به لاولادها بحجة شرعية فتقرر اسم الاولاد في الدفتر السلطاني وصدر لهم بموجب ذلك براءة سلطانية وذلك قبل ورود الامر السلطاني على ان من له شيء في الصدقات السلطانية من الصر والجراية باسم اولاد فلان ومات عن اولاد يكون نصيبه لاولاده وان لم يكن له اولاد يكون لباقي اخوته ولو واحد فهل يعمل هذا الامر في ابطال التقرير السابق وتسمع الدعوى بموجبه فاذا سمعه وحكم بموجبه هل يرجع على اولاد القارعة بما قبضوه أو قبضته منذ ماتت أمهم صاحبة المعلوم المذكور أو ضموا الجواب ولكم من الله الثواب ((الجواب)) اعلم ان استحقاق المعلوم الذي مطلعه اولاد فلان اذ ماتت أحدهم لم يكن فيه عن علمائنا المتقدمين رواية لانه لم يكن من قبل وانما حدث بعد فكان للمناخرين اختلاف يرجع الى ثلاثة أجوبة أحدها ما أفتى به الشيخ عبد الرحمن المرشدي الحنفي العمري مفتي مكة المشرفة ان من مات من الاولاد تحمل حصته ولا يكون لاولاده ولا لمن بقى من اخوته فيصرفها الى التقرير لمن يريد وبه أفتى الشيخ خفيف الدين المرشدي الحنفي والشيخ تقي الدين بن فهر القرشي الحنفي الثاني لا تحمل حصته بل تكون لباقي اخوته كالوقف على الاولاد ولا تكون لاولاد الميت وبه أفتى العلامة جوي زاده مفتي السلطنة العلية والقاضي علي بن جار الله بن ظهيرة القرشي الحنفي والملا محمد بن عبد العظيم بن المنلا فروخ الحنفي وبه حكم القضاة المذكورون في السؤال الثالث قال في فرة عين الفقيه التحرير قال بعض العلماء رجل له وظيفة تقبل اليه كل سنة لو مات ذلك الرجل لا يأخذها السلطان بعد موته ولا يعطىها لغيره بل تصرف لورثته جبرا لقلوبهم ووقف لثمة عن خزانة الروايات اذا علم هذا وقد تأيد أحد الأقوال بحكم حاكم شرعي تقوى لانه فصل مجتهد فيه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع فاذا رفع لقاض آخر وجب عليه امضاؤه ولو لم يسبق فيه حكم وقد قبض المعلوم بقبض الاخوة ثم حكم حاكم شرعي باستحقاق الاولاد عملا بما في خزانة الروايات يظهر حكمه في المستقبل ولا يظهر فيما هلك من المعلوم أخذ من قول مولانا عبد القادر أفندي قاضي العسكر المنصور في واقعات المفتين قضى القاضي في الوقف بدخول اولاد البنات على اولاد



الاولاد بعده في سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضى وغلات تلك السنين معدومة  
 كما لا يظهر الحكم بفساد النكاح بغيرولى في الوطئات الماضية والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية  
 قائمة يستحق اولاد البنات حصتهم منها وعن عجم وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه  
 انتهى ومثله في شرح التنوير للشيخ علاء الدين والحاوى الزاهدى والفتية ثم لما اتهم مولانا السلطان ابيه  
 الله تعالى في سنة مائة وألف على فقراء المدينة المنورة بامر سلطاني بان من مات وله شئ من المعلوم  
 والجراية يكون نصيبه لا ولاده وان لم يكن له اولاد وكان الاسم بار اولاد فلان يكون لمن بقي منهم ولو واحدا  
 لاشك انه انما يظهر حكمه في المستقبل ولا ينقض حكمه السابق فيما اتهم به من التقرير فلا تسمع الدعوى  
 حينئذ في أصل المعلوم ولا فيما قبض منه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم لشخص يقبضه مدة  
 أعوام ثم صار يقبضه ولده فحصل في الاسم اشتباه فادعى فيه آخره قبضه فامين وفي العام الثالث صالح  
 بينهما المسلمون وقسم بينهما وفي هذا العام قبضه كله فما الحكم في ذلك بينوا ((الجواب)) حيث جرى الصلح  
 بين المدعى وبين ابن الميت صح ان كان عاقلا وان لم يكن بالغالا انه يرفع النزاع ان خلى عن المفسد فلا يملك  
 قبض جميعه لنفسه ويجب أن يرد النصف المصالح وهذا بحسب العرف بين أهل الحرمين والافق قد نص  
 الفقهاء انه لا يجوز الصلح في العطاء وهو لمن قرره مولانا السلطان ابيه الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في  
 قاضٍ منصوب من طرف السلطنة العلية فاناب شخصاً قتل بعض المستحقين بما هو ناطق باسمه في الدفتر  
 السلطاني لا ترق قتل اسمه في الدفتر واستلم ما يخصه من المعلوم وسلم العوض للفارغ فنجحه القاضي  
 الكبير بتسليمه العوض ونحى اسمه من الدفتر وقرر في ذلك امرأة عنه والحال ما ذكر فهل يصح تقرير المرأة  
 بعد النزول وتقرير اسم المستفرغ واستلامه المعلوم أم لا اقتونا ((الجواب)) تسليم العوض ليس بجنحة  
 يستحق بها محو اسمه من الدفتر بل جرى عرف أهل الحرمين الشرقيين ومصر والشام وكثير من الممالك  
 العثمانية على تسليم ما يتفقون عليه من العوض من غير تكبير فيكون فعل القاضي الكبير عذرا بالاستفرغ  
 المذكور ولا يصح تقرير المرأة والحق للمستفرغ والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل أخذ خدمة  
 غريبة من المرادبة بماله من الارغفة وأخذ أيضاً أرغفة من غير خدمة وكتبها باسم اولاد وله ذكور  
 واثاث فهل يختص الذكور بذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) خدمة مباشرة الغريبة من الوظائف التي يشترك  
 فيها الرجال والنساء فلا تختص بها الذكور بل تكون بينهم بالسوية والله أعلم ((سؤال)) في صدقة تأتي باسم  
 المؤذنين والمكبرين فهل اذا أطلق المؤذنون والمكبرون يراد بذلك الاصلاح أم النواب ومن المستحق لهذه  
 الصدقة من الفريقين اقتونا ((الجواب)) يستحقها المباشر من أصحاب الوظائف بالسوية دون من  
 لا وظيفة له ودون صاحب العذر كما أفتى به شيخ شيوخنا القاضي علي بن جارا الله بن ظهيرة الحنفي مفتي مكة  
 المشرفة قال الشيخ عبد الله العفيف وقد يؤخذ من جوابه رضى الله عنه حكم من له أكثر من وظيفة وكان  
 يباشر من كل منها والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ طائعا لكرميته القاصرة بين جميع خاصته من شركته  
 التي معها من الصر والجراية واستلم العوض ثم بعد مدة فرغ وكيلهما اجبرا عليهما الفارغ الاول بما اشتراه  
 بعوض يبلغ ربع ثمن المفروغ به حال الفراغ وكتب عليهما حجة بذلك والحال ان الاخ مقر باجبارهما فهل  
 الفراغ صحيح لكونه صدر من وكيلهما ويرجعان عليه بثلاثة أرباع ثمن المفروغ به أم لا يصح من أصله  
 ويردان ما استلما منه اقتونا ((الجواب)) حيث فرغ طائعا وامضاه ولي التقرير انقطع حقه وصار لاختيه  
 وليس لو كيل القاصرتين ولا به الجبر بالفراغ وان كان بعوض المشل فكيف بالاقل والفراغ المذكور  
 غير صحيح بل أفتى شيخ الاسلام مفتي السلطنة العلية جوى زاده بان ليس للاب فراغ ما هو لا ولاده  
 القاصرتين لان ولايته نظرية ولا تطر في هذا الفراغ فكيف بالوكيل فينبذ رد الاخ جميع ذلك وبأخذ  
 ماسله وان تعذر ضمن تمام العوض الكامل والله أعلم ((سؤال)) في شئ من الجراية والمعاليم لشخص  
 فرغ به لشقيقته ولم يزل اسمها بالدفتر السلطانية ثم بعد سنين ادعى أحدهما اني فرغت لكافرا فاعادها  
 فدخل بينهما جماعة من المسلمين بان يعيدوا عليه ما فرغ به ويسلم العوض ثم فرغ الوكيل من جهتهما ثم  
 فرغ لناس آخرين بحجة ووزلت أمماؤهم براءة ثم بعد سنين ادعيا بانهما مكرهتان على الفراغ هل يقبل



منهم ما ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) قول الاخ فرغت لك فراغ معاد كلام عامي غير شرعي ولكن حيث  
رضينا وهما من أهل التصرف صح فراغهما له وحيث سلم العوض وقبلناه منه لا تسمع منهم ما دعوى  
الا كراه كما يفيد كثير من المتون وفراغه للغير صحيح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة فرغت ببعض المعاليم  
على اسم زوجها مثل الصر والجراية ثم بعد الفراغ ورد اسم الزوج بالدقار السلطانية زائدة الى عشر سنين  
وطاشت معه ثم انتقلت الى رحمة الله تعالى وليس لها وارث آخر غير الزوج وبيت المال فهل لبيت المال  
وغيره وجه للدعوى على الزوج في عوض الفراغ المذكور أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لو كبيل بيت  
المال بدول ولولدها لو كان حيا للدعوى في عوض الفراغ على الصورة المشروحة كما أفتى به جميع محققى  
المتأخرين من علماء الامصار والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بطريق الوكالة بنصف جراية لشخص  
على ان المفروغ له لا يستحق الا من سنة خمسة عشر ومائة وألف فرضى بذلك فوصل الى المدينة من  
الجراية ما هو من بقية سنة اتى عشر وثلاثة عشر فهل يستحقه الفارغ حيث كان الفراغ على ما ذكر أم  
يستحق المفروغ ولو كان غير حيا كذلك ما الحكم في ذلك ((الجواب)) لا يستحق المفروغ له الا من الوارد  
للدقار بعد تاريخ تقييد اسمه وأما ما ورد على اسم الفارغ فهو له خصوصا وقد سبق الشرط وتقاطع الحقوق  
عند مواقع الشروط والمؤمنون عند شروطهم والله أعلم ((سؤال)) في شخص ناظر متول على وقف  
الحسكية القديمة بالمدينة والوقف له خدمة ومن جلة الخدم تعين جمال يجب الحطب والجمال في مقابلة  
يجب الحطب في كل يوم واحد وثلاثون رغيفا وأربعة محاليق ديوانية ثم ان الاعراب تسلطوا على جمال  
الوقف وصاروا يأخذوا منها مرة بعد مرة لفساد الوقف ثم ان الناظر رأى في ذلك ضررا على الوقف ورأى  
ان ما يصرفه على الجمل من العلف مع الاربعة الديوانية هو كاف لشراء الحطب مع الزيادة فاكتفى بذلك  
فصرف الارغفة المذكورة وجعلها مرتبة من جلة مرتبات الوقف وجعلها لاربعة أشخاص ثم عزل الناظر  
وتولى بعده ناظر جديد والامر على حاله مدة مدبرة من الزمان ثم تولى ناظر آخر وقطع الارغفة عن قرره  
الناظر والحال انه لم يتبع شرط الواقف فيه من شراء الجمل وصرفه للجمالين فهل له ان يصرفه للوقف  
أم لشخص آخر أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للناظر قطعه عن يده وصرفه لرجل آخر بل يجب عليه  
اجراء الوقف بمقتضى شرط واقفه والافلاقرق بين المأخوذ منه والمعطى له والصورة ما شرح والله أعلم  
((سؤال)) في رجل له خدمة الطبخ والدواب ومختل دقيق في التكية وله شيء معين في مقابلة الخدمة وباشر  
الخدمة فهل له ان يأخذ ما عين ولو كان الوارد من الحب ثلاثين باعتبار ان خدمة الطبخين ملحقة  
بالعمارة اقتونا ((الجواب)) هذا الرجل الطبخان وسائس الدواب وخادم مختل دقيق حيث كان متبها  
ومباشرا للخدمة وكان المعين مشروطا له في الوقف فانه يستحق المعين له بشرط الواقف قال في الحاوى  
القدمى فان كان الوقف معيناً على شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء والله أعلم ((سؤال)) في جامكية من  
جوامك أهالى القلعة المحروسة السلطانية المدينة فرغ بها من هي له ولولده وقيد اسم الولد بدقار مصر  
والمدينة ومضى على ذلك نحو ثلاثة عشر عاما ثم غاب الولد المزبور عن المدينة ففرغ أبوه من الرجل وقبض  
عوضها فهل للابن مطالبة أبيه بالعوض المزبور على فرض صحة الفراغ أم لا وهل للاب ان يحتج عليه بعدم  
تعويضه لما ان فرغ له بها أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم للابن طلب ما قبضه أبوه من العوض وليس له  
الاحتجاج بعدم تعويضه اياه لعدم سبقه شرط العوض على ابنه به والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))  
فمن استحقوا وظائف المدينة دون اخوتهم لظنونهم بالمدينة واستيطان اخوتهم غيرها حسب قنوى  
سابقة وجهة نافذة هل لمستوطى المدينة ان يفرغوا عما هو باسم اولادهم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لهم  
ذلك حيث جرى به العرف والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في جماعة لهم صرة في الدقار السلطاني وهم  
موجودون بقاء الحياة وأنهى رجل الى من بيده ولاية النقيب بان الجماعة المذكورة ان تقلوا الى رحمة  
الله تعالى وتقرر عنهم في الصرة المذكورة وجعلها باسم اولاده عن الجماعة الموجودين بقاء الحياة وأخذ  
براءة سلطانية بذلك وقبض معلوم الصرة المزبورة عاما كاملا بموجب البراءة التي بيده عن الجماعة المزبورين  
ثم بعد صى العام علم الجماعة بذلك وردوا صرتهم اليهم وقيدوها في الدقار وخرجوا براءة سلطانية نافذة



الاول حيث ان التقرير الاول لم يصادف محلا وبراءة الجماعة مصرحة بان اولاد الاخذ تقرروا في الصرة  
 الناطقة باسم الجماعة المذكورين بانها مخالفة فهل للجماعة المأخوذ عنهم أن يحكم لهم الحلة كم الشرعي  
 بغير بينة شرعية بمجرد ذكر الاخذ منهم في البراءة وكشف الكاتب المعمول به أولاقتونا ((الجواب))  
 التقرير المبني على الاماء الباطل باطل فلا يملك الاولاد المقررون قبض المعلوم فينتد بحكم عليهم الحلة كم  
 الشرعي بأخذ الجلب الشرعية وهي النكول أو الاقرار أو البيعة وكشف الكاتب ليس منها والله أعلم  
 ((سؤال)) في شخص توفي في العام الماضي وكان له استحقاق في جراية باسم الانصار فورد في هذا العام ثمن  
 حبوب الجراية المنكسرة نحو ثلاث سنوات وكان المتوفى اذذاك موجودا فهل يستحق ورثته خاصته أم  
 يستحقه الموجودون اقتونا ((الجواب)) يستحق خاصة الميت ورثته دون غيرهم كما أفتى به المتأخرون من  
 علمائنا والله أعلم ((سؤال)) في بستان يجلب الشهباء رقة من هوله وجعل ريعه على قراء أجزاء بالمدينة  
 المنورة وحكم القاضي بذلك واستمر سنين عديدة والناظر يرسل الريع اقراء الاجزاء ثم مات الناظر واستولى  
 عليه أخو الواقف وأرسل الريع سنين متعددة ثم ادعى ملكيته وباعه فهل يبطل البيع وينزع من المشتري  
 ويعود على ما شرطه أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث أرسل أخو الواقف الريع لا يملك بعد ذلك دعوى الملك  
 والبيع الجارى على الوقف باطل وينزع من يد المشتري ويضمن ما أنلفه من غلة الوقف ويعود على ما شرط  
 الواقف والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ماعى قد نزلت له والدته عن خاصتها من الصدقة الرومية  
 بحجة شرعية ونصف جراية من الحب وجاءت التذكرة باسمه في الدفتر الوارد لاهل المدينة فأراد ان يفرغ  
 بالجراية لتكون باسمه من غير شريكه فيها فهل لا حد يمنع من الفراغ وان يؤخذ منه وتؤخذ الصدقة  
 الرومية وتجعل لا آخر فاذا تم الاخذ وجاء باسم آخر تعديا فهل له ان ينزعها من يده من هي في يده وبأخذ  
 ما هوله من الحب والصرة أم ليس لاحد التعرض لمن يبيده شيء من ذلك ولو كان غنيا أو محتوها أو سفيها  
 لا على طريق التجربيل أخذه تعديا اقتونا ((الجواب)) نعم التصرف فيه بعد نزوله باسمه وليس لاحد منعه ولا  
 يحل لاحد اخذ ما هوله فان أخذها أحد بانها مخالفة للواقع لا يصح التقرير لان التقرير المبني على الانتهاء  
 الباطل باطل فبأخذه صاحبه الاول وان لم يكن المقر فيه من المباشرات الدينية كالامامة والتدريس  
 لا ينزع عنه وان كان معتوها والله أعلم ((سؤال)) في رجل تقرر من ولى التقرير في محلول عن رجل مات  
 عن غير اولاد وله أجزاء متعددة في وقف له ثلاثة رباع ولم يكن لها مفردات في الدفاتر السلطانية الواردة  
 من الديار الرومية ونزل اسم المقرر تحت يكون الوقف المذكور من غير تعيين عدد ما يخص كل جزء وأعطى  
 براءة سلطانية في يده بجميع ما انحل عن الميت المذكور في الثلاثة رباع من الوقف المزبور وقيد اسمه  
 في جميع دفاتر المدينة بموجب البراءة السلطانية والقصة الشريفة في جميع ما ذكر ولم يبق للميت اسم  
 مفتوح في دفاتر المدينة وقد تصرف وباشر من بيده هذه التقارير ثم جاء رجل آخر بعد ذلك بعبدة بتقرير  
 ثان وأخذ من تلك الأجزاء ثلاثة أجزاء وببيده في كل جزء براءة عن الميت المتقرر عنه وأثبت اسمه تحت  
 يكون الوقف المذكور وظننا منه ببقاء شيء من المحلول على اسم الميت في دفاتر المدينة والحال انه لم يبق شيء  
 باسم الميت في الوقف المذكور فهل يكون التقرير الثاني ناقضا للاول في الثلاثة الامماء المذكورة  
 أو باطلا لكونه لم يصادف محلا ويكون الرجل الاول مقدما في الاعطاء وصادف محلا أم كيف يكون الحال  
 اقتونا ((الجواب)) التقرير الثاني خاص والاول عام فيستحق حيث تد في التقرير الخاص ما هو معين  
 بتقريره دون مشاركة ذي العام له فيه هذا ما ظهر من الجواب كما أفاده العلامة الشيخ حنيف الدين  
 المرشدي رحمه الله والله أعلم ((سؤال)) في وقف بالرومية في وقف منها يكون في مقابلة الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وفيه قلم مطلعه أولاد فلان فهل يكون ذلك خاصا بالذكور أم الذكور والاناث فيه  
 سواء اقتونا ((الجواب)) يشترك فيه الذكور والاناث بالسوية والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في  
 جراية وعثمانه لرجل فقرغ بها اولاده وقيدت اسمها وهم في الدفاتر السلطانية ومضى على ذلك سنون  
 والاب يقبض باسم اولاده ثم مات الاب ووجد عين الحنطة وقبضت العثمانه فهل تكون ميراثا أم خاصا  
 بالاولاد وهل يكون ما قبضه باسم الاولاد في السنين الماضية دينام لا اقتونا ((الجواب)) حيث كان عين



ما قبضه من حنطة أولاده قائما فهو لهم ولا يدخل في الميراث وما استلبه من الصر الذي باسمهم ولم يسلمه لهم فلم يأخذ صهرهم من تركته لأنه صار من جملة الديون كما صرح به العلامة القاضى على بن جابر الله القرشى الحنفى رحمه الله والله أعلم ((سؤال)) فى امين تاتين فى دفتر جوالى الشام مطلعها أولاد الشيخ أحمد جبريل قدرهما خمسة وثلاثون عثمانيا وهى منحصرة فى أربع نسوة فانتقلت احداهن بالوفاء الى رجة الله عن ابنين أحدهما أحمد والآخر حسن فطلب وليهما حصصهما من الخمسة والثلاثين العثمانى من ولى التقرير فأخرج لهما ولى التقرير تسعة عثمانية منها وكتب لهما بموجب ذلك براءة سلطانية فموجبها نزل اسم أحمد وحسن المذكورين فى دفتر الشام المزبور وتناول وليهما معلوم التسعة العثمانية المقررة لهما فورد الاسمان المذكوران أعلاه بالخمسة والثلاثين المذكورة بكالها ووردت التسعة العثمانية المقررة فى دفتر المزبور باسم أحمد وحسن على خمسة بكالها ما أضافه ل يستحقان بعد فى الخمسة والثلاثين شيئا أم لا وإذا تناول وليهما بعد ذلك من معلوم الامين المذكورين أعلاه شيئا مدعىا أنه لم يخرج منهما إلا أحمد وحسن شئ هل يغرم للباقيات من النسوة ما أخذته منهن عن السنين الماضية أم لا فتونا ((الجواب)) باختصاص ابني الميتة خاصة أمهما بالعثمانية التسعة انقطع استحقاقهما عن باقى الامين حتى لو سقطت الاسماء من الدفتر لا يرجع البنات على أحمد وحسن فى خاصتهما حيث كان كذلك لا دخل لأحمد وحسن فى الامين المستورين بعد الاختصاص المستور وحيث تناول وليهما من معلوم الامين شيئا فإنه يضمنه للنسوة المذكورات والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فى رجل تقرر فى معلوم مباشر من حضرة الشريف الذى هو وكيل السلطان عن محلول رجل ونزل اسمه فى الدفاتر الموجودة تحت أيدي الكتبة بالمدينة المنورة ثم بعد مضي عام كامل جاء رجل من الديار الرومية ببراءة سلطانية فى عين المحلول الذى تهرقه الأول وادعى ان المعلوم له والحال ان المعلوم فى مقابلة المباشرة عن السنة الماضية فهل يكون مستحقا لذلك أو يكون للمتفرق الأول مباشرة فتونا ((الجواب)) الولايات منوطة بمولا نال السلطان نصره الله تعالى وأيده فان أذن لحضرة الشريف حفظه الله تعالى بتعيين المحلولات فتعيينه معتبر ويستحق المنعين معلوم المباشرة والا فلا يستحقه والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فى رجل تقرر عن امرأة وأولادها يدعى موتهم ووكيلهم مناكر فى ذلك وهم غائبون عن بلاد المتفرق والوكيل فالبينة تطلب من الوكيل أم من المتفرق فتونا ((الجواب)) من لم يكن ساكنا فى هذه البلدة لاحق له فى أوقافها والحق للمقرر الساكن هنا ولا حاجة الى يئنه الموت والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) فى مشدبة المنبر الشريف ولها فى مقابلتها جارية باسم رجل من أهالى الديار الرومية فاقام من هى له نائباعنه فيها وورد اسمه فى الدفتر ثم مات المنيب وأخذها رجل آخر وأرسل مكنوبا وأقام رجلا نائباعنه فى الخدمة ولم يرد اسمه فى دفتر الجارية ثم ان صاحب الخدمة رفع ذلك الرجل وقرر النائب الاول واسمه باقى فى الدفتر لم يرفع فهل يستحق من كان اسمه واردا فى الدفتر أم لا فتونا ((الجواب)) بموت الرجل انحلت الخدمة والجارية وبتقرير الثانى انتقل له الاستحقاق وحيث وكل رجلا فى الخدمة وأذن له فى قبض حنطة الجارية فعزله قبل قبضها ليس للوكيل القبض بعد ذلك لأنه متضمن الرجوع فى هبة حنطة الجارية قبل القبض وهى لا تتم الا به وحيث أذن للوكيل الثانى بالقبض فإنه يملك به وليس للأول معارضته والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فى رجل له وظيفة وفرغ بها أولاده وصباله وبعد الانقراض جعل التبعين لشيخ طائفة النقشبندية ر مشروط عليهم كل يوم قراءة سورة الاخلاص عشرا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم خمسا ثم مات الفارغ لا عن أولاد وله عيال فاقول مولانا هل لهذه العيال ان تنفرد بجميع الوظيفة أم ليس لها ذلك وهل لشيخ الطائفة المذكورة شئ من هذه الوظيفة أم لا أو ينفرد بها وبقية الشرط المذكور وإذا قرر سببنا للشيخ شئ فهل له ان يطالب العيال المذكورة أو وكيلها بما قبضه من حقه أم لا فتونا ((الجواب)) الذى تقتضيه القوانين الفقهية ان للعيال نصف المعلوم والنصف الآخر للمساكين فان رأى الحاكم سدد الله تعالى صرفه لشيخ الطائفة المذكورة أعطاه أباه وبعد وفاة العيال يستحق الجميع وحكم المقبوض السابق جار على ما ذكرناه والله أعلم ((سؤال)) فى رجل له وظيفة وأقام رجلا مقامه ليؤدى الوظيفة عنه وعين له دراهم فى قبل الوظيفة ثم بعد ذلك وكل



صاحب الوظيفة وكيلًا مطلقًا في عزل الرجل القائم مقامه وإقامة شخص آخر ليؤدي الوظيفة على ما كان ذلك عليه وتعيين الدراهم للثاني وإقام الوكيل شخصًا آخر وأعطاهم الدراهم المعينة ثم بعد ذلك ادعى النائب الأول أن المعلوم المعطى للثاني له ويستحقه قبل مباشرة فهل المعلوم له ويستحقه أم لا أفتونا ((الجواب)) ليس للمقام الأول طلب الدراهم من المقام الثاني لأن الدراهم والدنانير لا تعين بالتعيين وأما أجرة الخدمة فله أجرة المثل من المستأجر لأنها اجارة فاسدة فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بمعلوم من دفتر المصرية في شهر ذي الحجة ولم يذكر أن مقبوض هذا العام للقارغ أو المستفرغ ثم إن المستفرغ سافر من البلد وكل وكيلًا له في مصالحه وذكر له أن يقبض معلوم هذا القارغ ثم إنه طلع هذا الاسم على اسم القارغ ولم ينزل اسم المفروغ له فاستلمه الوكيل وقال إن موكلني أوصاني بذلك فخلف المستفرغ أن مقبوض هذا العام لي يقبض ولم أشرطه لموكلني ولكن ليس لي بينه تشهد بذلك فامتنع الوكيل من التسليم فهل يكون ذلك أم يرجع عليه المستفرغ بما قبضه لكونه طلع على اسمه وإن لم يشترطه للقارغ وبصدق بيمينه على ذلك أفتونا ((الجواب)) لا يكون المعلوم لواحد منهما أما القارغ فقد أسقط حقه بحكم نزوله كما حرره العلامة ابن قطلوبغا وأما المستفرغ فلا يثبت له الحق بالقبض بل يروى التقرير ولم يوجد بعد فاذا علم هذا فهو باق على أصله ويصرف في مصارفه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له فتاحة وربعة في المسجد الشريف ثم انتقل إلى رحمة الله عن غير أولاد ذكور بل ترك أانا فاقام الناظر على هذه الربعة بنات المتوفى مقامه وأقام للبنات نياينوب عنهن في ذلك ومضى الأمر على ذلك مدة سنتين من الزمن ثم قولى الناظر رجل آخر وأراد صرف الفتاحة عنهن فهل له ذلك وإذا كان كذلك فهل يستحقوا ما ورد بأصنامهم في هذا العام من المعلوم في مقابل المباشرة أم لا منعهم أفتونا ((الجواب)) الذي صرح به علماءنا المتأخرون أن الوظائف المختصة بالرجال لا يصح تقرير النساء فيها ولم أفق على حكم استحقاق الأجرة بعد عمل من لا يصح تقريره والله أعلم ((سؤال)) في أم في الدفتر السلطاني مطلعه أولاد زيد وله ابن وثلاث بنات البنت عن أولاد فهل يستحق الأولاد خاصة أم هم أم لا وما مقدار أفتونا ((الجواب)) استحقاق البنات المينة لأولادها وهو النصف والنصف الآخر للابن والحالة هذه كما صدر بذلك الأمر السلطاني والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لأولاده من وقف السلطان فابتدأ بد كان ومات عن أولاد فوضعوا أيديهم فيه ثم مات منهم واحد عن أولاد فهل لهم أن يشاركوا أعمامهم وتحتل حصه أيهم اليهم أم تحتل حصته لأخوته أفتونا ((الجواب)) بموت الوالد انحلت نصيبه ولا يكون لأخوته ولا يبعد أن يكون لأولاده أخذ من عمومهم تقرير مولانا السلطان أيده الله تعالى بأن من مات عن أولاد يكون استحقاقه لأولاده والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شخص ذاهل أقام له القاضي وكيلًا وأقام عليه ناظرًا كي لا يتصرف الوكيل المذكور في أمر من الأمور إلا بأذنه وكتب له بذلك تمسكًا شرعيًا فاذا فرغ الوكيل بشئ من مال الذاهل وقرر اسم المستفرغ في الدفتر بموجب به بغير اطلاع الناظر ومات الذاهل ثم الوكيل فهل لورثة الذاهل أن يضمنوا المستفرغ عوض الفراغ أم يرجعوا فيما خلف الوكيل أفتونا ((الجواب)) حيث تقرر المفروغ له في الاسم وورد اسمه في الدفتر فلا ورثة مطالبة المستفرغ في المبلغ الذي جرى عليه التراضي من العوض وهذا عند المتأخرين من علماءنا رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في خدمة بالتسكية وهي جملة الخبز إذا أخرجه الناظر عن هي له بغير وجه شرعي ومن غير أعلام أهل الخبز هل يصح الإخراج أم لا وهل للقاضي أن يعيدها لأربابها أم لا أفتونا ((الجواب)) إن كان خدمة الجملة من مرتبات الواقف المعينة في أصل وقفه فليس للناظر رفعه بغير جحفة كما حرره العلامة ابن نجيم في رسالة خاصة في ذلك وإن كانت خدمة لا تعلق لها بأصل الوقف فله أن يستخدم من شاء ويصرف عن شاء والله أعلم ((سؤال)) في معلوم انحلت عن رجل فقر في المعلوم الوكيل من جانب الشريف في المدينة المنورة أشخاص ثم رفع بعض الأقرباء قصته لشريف مكة المشرفة يومئذ فقر آخر في المقرر من جانب الشريف إلى المدينة فدفع ما بيده للوكيل المزبور فرأى الوكيل القصة فامضاها ورفع الأشخاص عن المعلوم وأيد القصة فقبض الرجل المعلوم فحوا من فلما تغير شريف مكة أظهر الأشخاص تلك السابقة وكذلك الوكيل يرجع



في تأييد ما قبل يسوغ ذلك بعد الامضاء الاول وتقضه نفسه على ما فعله ثم رجوعه الى تأييده ذلك  
المقبوض أم لا يكون ذلك سابقا ويكون للمقرر من جانب الشريف أقتونا ((الجواب)) حيث أمضى  
الوكيل تقرير حضرة الشريف وأبطل تقرير نفسه بطل تقريره وتقدير الشريف فلا يسوغ له بعد  
ذلك امضاء ما أبطله والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في خدمة بالنكية استنفر غهار رجل من هي له  
لاولاده وباشرفها عنهم مدة من الزمان ثم بعد تصرف الناظر في بعض الناس فهل للقاضي أن يعيدها  
للاولاد المزبورين ويمنع من جعلت له أولا أقتونا ((الجواب)) نعم للقاضي سدده الله تعالى ان يعيدها لهم  
وله بذلك الثواب الجزيل والخدمة من الوظائف قال العلامة ابن نجيم الوظائف من الحقوق الثابتة فن  
أخذها بغير وجه شرعي استحق الوعيد الوارد في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه  
مسلم في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه أوجب الله له النار  
وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من أراك اه الحديث  
الشريف وقال رحمه الله تعالى وذكر الامام السخدي في فتاواه معزيا الى رسالة الامام أبي يوسف الى هرون  
الرشيد ليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشيئا نكرة في سياق النفي قتم  
الاموال والحقوق فاذا كان هذا في الامام فما بالك بغيره اه قبين بهذا ان اخراج الخدمة عن  
المذكورين غير صحيح وكذا ما ترتب عليه من التقرير اذ المبني على الباطل باطل والحالة هذه والله أعلم  
((سؤال)) في رجل قرر القاضي في خلوة في قباء وجلس في الخلوة مدة فحصل بينه وبين الناظر مشاجرة  
فأخرجته الناظر من الخلوة وقررها لرجل آخر هل له ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) ان أخرجه الناظر بوجه  
جازاخرجه وتقرير الغير في الخلوة وان كان من غير وجه لا يجوز اخراجه ويرد الى موضعه والله أعلم  
((سؤال)) في جناية مطلعها أولاد على أعمامها بقتل فانتقل الى رجة الله تعالى فقررولي التقرير خاصة  
احداهما لبنت بتمها وصارت تستلها سنة أعوام ثم ادعى أولاد ابن أخي المنتقلة المقررة خاصتها لبنت بتمها  
ان الجناية ميراث لا يهيم من عمتها من جلة الميراث فهل يثبت للاولاد المدعين أم لبنت البنت التي  
قررها ولي التقرير في ذلك ونزل اسمها في الدفاتر أقتونا ((الجواب)) التقرير المذكور صحيح بالاجماع ودعوى  
الميراث في الجناية غير معتبرة فلا تسمع دعواهم في الحالة المسطورة والله أعلم ((سؤال)) هل يجوز لشخص  
الرباط حبس معلوم الخلاوى عن أربابها ليعلم بذلك الرباط والحال ان الرباط قوى البناء ليس فيه  
ضرورة الى التعمير وأرباب الخلاوى أوجب لشدة ضرورتهم لكونهم لم يملكو غير ذلك المهام وهل يثاب  
ولي الامر على تخليص معلومهم منه أم لا أقتونا ((الجواب)) ان لم يكن بالرباط المزبور ضرورة الى  
التعمير فالفقراء أحق بالصرف اليهم ويثاب ولي الامر في إيصال المعلوم اليهم والافتعير الضروري متعين  
والله أعلم ((سؤال)) في وظيفة رجل بالديار الرومية ولها معلوم من مصر فأناب من له الوظيفة رجلا  
بمعلومها المقرر فيها نائب مدة ثم مات فقبض وصيه المعلوم لورثته فأناب من له الوظيفة رجلا آخر  
وأمره ان يقبض المعلوم من حين مات النائب الاول والحال ان المعلوم الوارد في سنة موت النائب المزبور  
انما هو من العام الذي قبل موته فهل للنائب الاخذ من الوصي القابض بقول صاحب الوظيفة أم ليس  
له ذلك حيث انه أجره أقتونا ((الجواب)) الخطة للرجل الذي في الديار الرومية وایس هو أجرة قطعاً وشبهة  
الأجرة انما يتعلق بالاقاف باعتبار شرط الواقفين وهذا مال من بيوت المال الاربعة وليس لصاحب  
الوظيفة ولاية جعله أجرة معينة للخدمة المذكورة والكلام في هذا طويل فالحاصل ان كل من أذن له  
صاحب الخطة بالقبض والتصرف فهو له وحيث لم يقبض النائب الثاني وقد قبضه وصي النائب الاول  
فان أمضى صاحب الوظيفة قبضه فهو له لانه اتصل بالقبض وان لم يقضه له بل استمر الاذن من صاحب  
الوظيفة للنائب الثاني فله حيث شاء انتزاعه من يد الوصي المزبور فافهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل بامره  
وظيفة فراشه وله نائب يخدم فيها فتوفي النائب المذكور فجاء رجل وأنهى الى الحاكم موت النائب  
المذكور وقرر الحاكم في الوظيفة المذكورة بغير اذن صاحبها الاصلى فهل يجوز له ذلك أم الحق في  
الفراشة لصاحبها الاصلى ولا عبرة بانتهاء الرجل ولا بتقرير الحاكم وهل يثاب الحاكم على تمكين صاحب



الفراشة الاصلى وعلى منع الرجل من معارضته أم لا أقونا ((الجواب)) ان جرت العادة انه ان مات نائب الفراشة ينصب الحاكم نائبا آخر يعتبر نصبه الى تعيين صاحب الوظيفة وان لم تجر العادة بذلك لا عبرة بتعيينه وولاية التعيين لصاحبها الاصلى ويثاب على الامر ثبته الله تعالى على تمكن صاحب الفراشة الاصلى وقصريد المعارض والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في وظيفة رجل بالديار الرومية ولها جراية من مصر فاناب من له الوظيفة رجلا بعلومها المقرر فباشر النائب مدة ومات قبض وصيه المعلوم فاناب من له الوظيفة رجلا آخر وأمره ان يقبض المعلوم من حين موت النائب الاول فهل للنائب الاخذ من الوصى القابض بقول صاحب الوظيفة أم ليس له ذلك أقونا ((الجواب)) ولاية قبض خنطة الجراية للرجل الذي في الروم حيث وكل نائبه في المدينة المنورة بالقبض كان له القبض وبعونه بطلت الوكالة فلا يملك وصيه قبض الخنطة وحيث وكل نائبه الا آخر في قبض الخنطة فله انتزاع ما أخذ الوصى المزبور والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له خدمة فراشة وله جراية فأقام نائبا مقامه وعين معلوم جرايته في مقابلة الخدمة الشريفة فأقام النائب مقامه وباشر الخدمة الشريفة مدة وقبض معلوم الجراية ثم بعد هذا النائب عين نائبا آخر لوفاة النائب الاول فعين معلوم الجراية في مقابلة الخدمة الشريفة مثل ما عين الاول فهل للنائب الثاني ان يطلب شيئا من معلوم الجراية من النائب الاول يظن ان معلوم الجراية يكون له من وقت ما عين له بلا مباشرة الخدمة الشريفة أم لا أقونا ((الجواب)) ليس للنائب الثاني ان يطلب ما قبضه النائب الاول بتسليط صاحب الوظيفة في مدة مباشرة وقد ملك النائب الاول جميع ما قبضه بالانتزاع والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بخدمته الاولاد فلان في حياة والدهم وصيتهم وانتقلت الى رحمة الله تعالى ولم تعطه العوض وقد عين وطلب العوض من الاولاد فلا أعطوه وقال واحد منهم ليس له عندى عوض والا آخر معترف انما ما أعطيناك ولا أعلم من والدنا انما أعطيتك فهل يطلب العوض وهل له بالوجه الشرعى أم لا يثبت له ذلك أقونا ((الجواب)) حيث سبق تعيين العوض وجب ايضاؤه شرعا على ما اختاره المتأخرون من علمائنا والله أعلم ((سؤال)) في رجل وكل رجلا بشهادة رجلين في فراغ عشرة أراد جراية وعثمانين وثلاثة نفر بجميع مستغلاها الزوجية ثم ان الموكل مات وأقام وصيا فهل للوصى ان يقبض ما يخص الجراية والعثمانية أم يكون للزوجة المفروغ لها وهل اذا قبض شيئا ترجع عليه الزوجة بما قبضه أم لا أقونا ((الجواب)) جرى العرف ان من فرغ بصرة أو جراية بالمستغل يسقط استحقاق الفارغ عما برذل ذلك الامم ويستحقه المفروغ له فلا يملك الوصى قبض شي من الوارد وان جاء باسم الفارغ فاذا قبض الوصى شيئا يجب عليه رده للزوجة المفروغ لها والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل كتب ما في الرومية باسم أولاده وبنته فلانة والحال ان هذا المعلوم جاء وبنته من أمها فكيف تكون القسمة بينهم هل النصف للبنث والنصف للأولاد أم البنث مع أولاده تعد واحدة منهم أقونا ((الجواب)) يقسم المعلوم بين أولاده وبين بنته فيعطى لها سهمان سهم بحكم العطف المقضى للمغايرة وسهم بحكم البنوة لانهم من جلة الاولاد ولكل من الاولاد سهم واحد في الصورة المذكورة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ثلاثة أولاد ذكر وبنتين وخلف ثلاث مجالس من الاوقاف المنتفع بها سكا واسكانا ثم ان كلا من الاولاد نزل في مجلس وأراد أحدهم فراغ حصته والنزول عنها والحال ان المجالس مفرقة في الاصل كانت لناس متغابرين فهل تكون قسمة مشاعة أو يختص كل واحد منهم أقونا ((الجواب)) ان كان المجالس مبنية بمال الواقفين وقدمات الرجل فقد انحلت المجالس وولاية التقرير لوليها في السكنى خاصة وأجرة المثل لازمة وان كانت مبنية بغير مال الواقفين وجرى عليها الفراغ فان كان المجالس باسم الميت وهو المفهوم من صدر السؤال فالأولاد أحق بالتقرير من غيرهم فكل من قرر من الاولاد في مجلس منها فله حق فراغه وان كانت باسم الاولاد وهو المفهوم من قوله في السؤال وأراد أحدهم فراغ حصته وانفقت منافعتها وما جرت به العادة من دراهم فراغها فلكل واحد منهم مجلس بالتراضى والا يقرع بينهم قطعا للانتزاع وان اختلفت فلا بد من التقويم والتراضى فافهم والله أعلم ((سؤال)) في جراية باسم رجل فرغ بها في مرض موته لزوجته بلا عوض في مقابلتها ثم مات الفارغ



قبل أن ينزل اسم المفروغ لها تصرف فيها ولي الأمر أيده الله تعالى لغير الزوجة ولم يصح الفراغ ثم ورد  
حب السنة السابقة وأمر القاضي أن يقسم بين الورثة لعدم صحة الفراغ فأخذ كل مستحق حصته ثم بعد  
ذلك ادعى وكيل المفروغ لها بأخذ الحب المنقسم بين الورثة فهل يقدر أن ينزع من الوصي ما قبضه ووزعه  
أم لا أقنونا ((الجواب)) حيث تصرف ولي التقرير بالجراية لغير زوجة الفراغ فستغل الخطة الواردة  
لورثة الفراغ في سنين الاستغلال هذا إذا لم يفرغ بها مع المستغل وإن فرغ بها معه كما هو عرف هذه البلدة  
المطهرة لاحق للورثة فيه لاسقاط مورثهم ذلك ولا يقال لعدم صحة الفراغ بل يصرف ولي التقرير للغير  
ولا تسمع دعوى وكيل الزوجة في المستغل ولا ينزع من يد المستحق حيث تقرر في الجراية أجنبي آخر  
كما هو المفهوم من السؤال فانهم والله أعلم ((سؤال)) في رجل أعطاه نائب الشريف معلوماً فحل عن  
حتمته ففرغ به لانيان نظراً لخلول اسمه في الدفاتر المدنية والحال أن اسمه لم يرد في الدفاتر السلطانية  
الرومية فهل يكون الفراغ صحيحاً أم فاسداً ويرجع المشتري بمادفعه من الدراهم أم كيف الحال أقنونا  
((الجواب)) ولاية التقرير في الرومية الجديدة للسلطنة العلية وحيث لم ينزل اسم الفراغ في الدفاتر الرومي  
لا يملك الفراغ ويرجع المستفرغ على الفاعر بمادفعه من الدراهم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال))  
في صر من الصندوق وبعض أقلام من الأوقاف الواردة المدينة المورة مطلعها بالدفاتر وأولاد عارف  
ولم يبق من أولاد عارف أحد سوى أولاد الأولاد وعا عارف بن محمود وفاطمة بنت خديجة بنت عارف  
فهل هذا الصر الذي مطلع به أولاد أولاد عارف يكون بين المذكورين أم يكون كله لعارف بن  
محمود وتحرم فاطمة بنت خديجة بنت عارف من حق أمها وقد ورد الأمر السلطاني أن الولد للصلب يأخذ  
ما كان لأصله وكذلك فلم الجراية من الحب ستة أرادب مطلعها فاطمة وخديجة أم فاطمة وقدمات  
خديجة فهل تستحق خاصة أمها الثلاثة الأرادب بموجب الأمر أو يكون ذلك ميراثاً بينهما وبين ابن الأخ  
وهو عارف المزبور فياً أخذ من الثلاثة الأرادب المنحلة عن خديجة نصفها أرادباً ونصفاً وتأخذ فاطمة  
أردياً ونصفاً ويكون حكم الميراث أم لا يكون كذلك لأن هذه الأشياء المذكورة حكمها حكم  
العطاء منوط أمرها بالسلطان أم كيف يكون الحكم في ذلك كله أقنونا ((الجواب)) أما الصر الوارد في  
الصندوق وغيره من الأقلام التي بأمم أولاد عارف فهو مقسوم بين عارف بن محمود بن عارف وبين فاطمة  
بنت خديجة بنت عارف مناصفة لصدور الأمر السلطاني بأن الفرع يأخذ حصته أصله وأما الخطة التي  
باسم خديجة فهي لبنتها فاطمة ولا يجري في الجراية حكم الميراث إلا في أول سني موت خديجة أن ورد شيء  
من الحب بعد موتها وقد كان في يد الحوالة الذي هو وكيل أهل المدينة المورة وأما في غيرها من السنين  
فهو لبنتها خاصة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في عقار أصله من أوقاف المرحوم قاينباي مقدر  
بأجرة معينة على ما هو له ثم إن بعض النظار جعل عمارته على من هو له وجعل عليه شيئاً معيناً من الدراهم  
يدفع لجهة الوقف كل عام على طريق الحكرفال العقار المزبور إلى أولاد رجل وهم ثلاثة ولداً وبنت  
فماتت البنت عن بنت وأم والأخوين السابقين فهل تكون حصته الميثة ميراثاً أم للأخوين لكونه  
بأمم أولاد الرجل المزبور وليس للميثة اسم في دفتر الوقف المذكور وجه الفراغ أقنونا ((الجواب))  
حيث جعل بعض النظار العمارة على سكان المنازل وقبلوا ذلك أي لأجل الوقف وهو الظاهر صح  
ولا توارث في الوقف حيث آل المسلمو الانتفاع للأولاد وأما العقار فلأرب في كونه وقفاً لا يؤل إلا بحسب  
سبب لا وحيث ماتت البنت كانت خاصتها محلوها فليأخذها الأخوان من ولي التقرير والحالة هذه والله  
أعلم ((سؤال)) في رجل له قراءة جزر بعه شخص أوقفها على جماعة متعددين والشخص المذكور  
السابق له وظيفة قراءة جزر بماله من المعلوم المرتب من الوقف وفي تمسكه الذي صرف له بتقرير الناظر  
الأول بان يباشر الوظيفة هو أو نائبه والحال أن الشخص المذكور وقع بينه وبين حكام البلدة  
منافسة فأخرجوه من البلدة وأقام نائباً عنه في الوظيفة وسافر إلى جهة من الجهات فأمر الناظر على  
الوقف الكاتب بأن يصرف الجزر لولد الناظر وكتب في تمسكه صرفت الوظيفة عن فلان لغيبته وفساده  
وخروجه عن البلدة فهل يسوغ للناظر أن يصرف وظيفة عن مستحق له نائب في الوظيفة غير مقصر فيها



وهل لناظر صرف الوظائف بما ذكر من غير شرط من الواقف في ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) الناظر انما يملك ولاية العزل والتقرير بحكم الشغور وحيث لم يترك الوظيفة شاغرة ليس له عزله وتقرير غيره والتائب كالأصيل وعليه المتأخرون من علمائنا ولناظر صرف الوظائف الشاغرة بغير شرط الواقف لانه مما عرف عادة والمعروف عرفا كالمشروط شرعا والعادة محكمة والعرف قاض والله أعلم ((سؤال)) في خدم ومهر نيات بالعمارة المرادية طاب ثرى واقفها وكلها باسم أولاد رجل فبات بعض الأولاد فقروا نحو الميت من ولى الامر لولده أى ابن أخى الميت ونزل اسمه في دفتر الوقف ثم حضر ناظر ثان ومنع من هـى له من الخدم والمربيات فصارى كل ما هو لها فهل يجب ردها الى من هـى له وبمحرم على الناظر أكلها أم لا أقتونا ((الجواب)) لا يحل للناظر الثاني منع من له الخدمة والمرتب لان هذا حق من الحقوق قال القاضي الامام أبو على السفدى عن رسالة الامام أبى يوسف للخليفة هرون الرشيد ليس للامام أن يخرج شيأ من يد أحد الابحى ثابت معروف اهـ وشيأ نكرة في سياق النفي فتم الاموال والحقوق وهذا من جملة الحقوق وهذا المنع في حق السلطان فكيف بالناظر والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وترك شيأ من المعلوم وترك أختا وابن أخ وابن أخت وابن عم فقروا وكيل الشريف بالمدينة ابني العم وابن الاخ في يده بسنده قبل استلام المعلوم وتفرقه ثم اتى الشريف يومئذ انفصل عن الشرافة ولم يقع فيه تقرير لاحد ثم تولى الشريف آخر فقامت الاخت وابن الاخ الى المتولى فقروا الاخت في خمسة جمران مرتبا لكونه أليق بها وما بقي من المباشر قرر ابن الاخ في الثلثين وابن الاخت في الثلث ونزل ذلك في الدفاتر وقبض المعلوم عامين من غير منازع بمعرفة وكيل الشريف المذكور وهو الوكيل السابق الذي صدر منه ذلك التقرير الذي بطل حكمه ثم بعد ذلك تغير ولى التقرير وهو الشريف وتولى الشريف آخر فقروا ابن الاخ والبنات وأولاد العم في النصف عن الميت المذكور فهل التقرير المنزل في الدفاتر وقبضه عامين ينقض بسبب انها ثم ان المعلوم ينحل عن الميت ولم ينزل فيه ولم يقرر فيه أحد أم كيف يكون الحال أقتونا ((الجواب)) انها ابن الاخ بان المعلوم ينحل عن الميت غير مطابق للواقع لانه انها فاسد والتقرير المبني على الانهاء الباطل باطل اذ لو أخبر ولى التقرير بالواقع لما قرره وتقرير ولى الامر السابق معتبر شرعا والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم عتق نازيد مثلاً فماتت واحدة من العتقاء عن ولد فهل يستحق الولد المذبور حصة أمه من المعلوم وقد ورد الامر السلطاني بذلك أم لا بينوا ((الجواب)) نعم يستحق جميع ذلك ويكون في مقام أمه والله أعلم ((سؤال)) في كاتب على طائفة معينين أحدث عليهم حوادث لم يسبق عليها وأسقط من جراياتهم قلدا معلوما لم يعلم به جميع الطائفة ولم يوفهم جميع استحقاقهم ولم يحاسبهم في التضمن كما قطعه على الجملة فهل اذا ظهر عليه زيادة للطائفة يكون ذلك خيانة في حقه ويستحق العزل به أم لا وهل اذا ثبت عليه شيء للطائفة يجبر بتسليمه لهم أم لا وهل لهم محاسبته في جميع تعاقباتهم أم لا أقتونا ((الجواب)) الكاتب للطائفة أمين في حفظ أموالهم وعليه حياطة جراياتهم بكل ما فيه نفعهم فاذا علم هذا ظهر ان اسقاط القدر منها بغير قانون شرعى وقطع بعض استحقاقهم خيانة توجب عزله اذ الواجب عليه المساواة بينهم بحسب استحقاقهم وأخذ التضمن بدون محاسبته خيانة أيضا فاذا ظهر ان عنده للطائفة شيأ بعد كتمه عليهم فانه يستحق العزل وضمان الاتلاف وقد أنصف بعض الموالى العظام حيث كتب لوزير ولاية يشكون عمال ولايته قوله

أى انصاف وعدل في الامم \* اذولى ذئب على رعى الغنم

ولاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ((سؤال)) في أمين بنسدر ينبع على استلام حبوب أهالى المدينة المنورة من المجاورين والعساكر في بنسدر ينبع الواصل بحجة السفانين فوصل في بعض السفائن مقدار من الخنطة القديمة المغشوشة بالتبن وغيره بحيث ان الارذب لا يصفى على ثلثي اردب نخص جماعة من العساكر خاصتهم من تلك السفينة مائة وسبعة وعشرون اردبا فوصلهم من المدينة من كتاب المجاورين ستون اردبا ولم يرسل لهم الامين من تلك الخنطة لعدم ارسالهم له عربوناً يجهز به جهم وأرسل لهم بقية ما هو لهم من الحب الجديد الطيب وبقي لهم جهة الامين أقل مما يخصهم من جهة الامين من الحب القديم المذكور فطلبوا من الامين بقية ما هو لهم من الحب الجديد مع ان المنكسر لهم من



القديم يسع بنصف ثمن الجديده هل يسوغ لهم ذلك ويأخذوا منه من الحب الجديده مع غلوسعه أم  
 يحسب لهم بسع وقت ذلك الحب القديم الى المدينة يتنوا ((الجواب)) اعلم ان الحنطة الواردة في  
 السفن لاهل المدينة المنورة يتعين توزيع حنطة كل سفينة على جميع ارباب الاستحقاق بالحصه  
 ولا يجوز تخصيص بعضهم بالحنطة الجديده وبعضهم بالحنطة الرديئه فاذا علم هذا فلا يجوز للعساكر  
 المذكورين طلب غير تلك الحنطة الرديئه أو ثمنها حيث باعها الامين فاذا باعها المصلحة اقتضت ذلك فلا نزاع  
 والا فالضمان عليه قيمتها يوم قبضها اعتبارا بالنصب والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل نزل من  
 وظيفة من وظائف المسجد الآخر وأخذ العوض فلم يزل المفروغ له يباشر الوظيفة ثم بعد مضي خمسة عشر  
 سنة جاء الفارغ وطلب أن يعود في الفراغ وادعى انه ما فرغ الا انه وقت ما يأتي بالعوض يكون الوظيفة له  
 وطلب معلوم الوظيفة للخمسة عشر سنة وأن يأخذ المفروغ له العوض وما زاد فهو له فهل بعد النزول عند  
 القاضي وكتب الحجة بينهم ما والحال انه لم يكن هناك هذا الشرط المذكور هل يصح له الدعوى في ذلك  
 ويكون كما زعم انه فراغ وفاء وهل يسوغ ذلك النزول بعد مضي المدة المذكورة وليس مراده الا تحليف  
 المستنزل لعله بعدم اقامه على الجين وانه يقتدي عينه بشئ يدفع له وهل هذا الا مجرد نزول واسقاط  
 فكيف والحالة هذه يكون له ذلك أقفونا ((الجواب)) لا تسمع دعوى الفارغ لان يسع الوفاء لا يتأتى في  
 الوظائف والمرتبات والمنقولات بل لا يتأتى الا في العقارات وحيث صدر النزول وقرروا ليسه لا يسوغ  
 التحليف اذبالا سقاط لدى القاضي سقط حقه فلا رجوع له عليه سواء في رقبه هذا المفروغ له أو غيره فكيف  
 بعد التقرير وطول المدة هذا الا قائل به فافهم والله أعلم ((سؤال)) في معلوم الحصص اذا كانت لانا  
 فائدين عن المدينة الشريفة ولهم وكيل يقبضها فأمر ولي الامر وهو مولانا الشريف حفظه الله تعالى  
 وكيله قبضها وعدم دفعها للوكيل المزبور فامتل ما أمر به فنازعه وكيلهم فهل تسمع الدعوى على الأمور  
 أم على الناظر وهل يستحقون على وجودهم لغيبهم عن المدينة أم لا وهل أمر ولي الامر نافذ أم لا أقفونا  
 ((الجواب)) الغائبون عن المدينة المنورة ان تركوا سكنها وباعوا مسكنهم واتخذوا مسكنا آخر فولي  
 الامر سدد الله تعالى التصرف في حصصهم وصرفها للمستحقين وان لم يبيعوا مسكنهم ولم يتخذوا سكنها  
 آخر فهم من سكان المدينة المنورة فلا يبطل وظائفهم ولا وطنهم ولا كان زرع حصصهم من يدوكلاهم  
 وحاشا لله أن يأمر مولانا الشريف بما يخالف الشرع المنيف وهو من عين الشريعة صادر واليه اوارد  
 والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في فتاحة ربعة ودعاجية كتاهما الرجل وهو يباشر فيهما الفتاحة  
 بفعله أولا والدعاء بقوله آخر اخرج الناظر الفتاحة لرجل آخر فهل يصح أم لا أقفونا ((الجواب)) ان كان  
 الفاتح المذكور مقصرا في خدمته فاخراج الناظر معتبرا والا فغير معتبر شرعا والخدمة المذكورة لصاحبها  
 والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ابتاع دكانا بطريق الفراغ من الوقف الذي عليه الحكم  
 وكتب صورة حجة البيع لى ولولدى ولمن بعدى من الورثة ثم مات وخلف ابنا وزوجتين فادعت الزوجتان  
 ان لهما الربع وقال الابن لا الا الاثنان فما لكل بطريق الشرع أقفونا ((الجواب)) قوله لى ولولدى بهذا  
 التقرير يستحق الاب نصف الدكان ويستحق الابن النصف الآخر ثم قوله ولمن بعده من الورثة هذا تقرير  
 مضاف وهو صحيح وعمومه الحمل نصيبه وهو النصف وتقرر فيه الورثة وهو الولد والزوجتان بالسوية  
 لانه مقتضى اوال التشرية فيكون للابن الثلثان ولكل من الزوجتين السدس والحالة هذه والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل استفرغ دكانا بالحد او بالاتفاق على ما هو المعلوم في الفرائعات له ولولاده ولمن  
 يصير وارثا له بعد وفاته كافي حجة الفراغ فأتى الرجل عن ابن ذكر وزوجتين فهل هذا الدكان قبل  
 موته يكون له ولولده فقط ولا تدخل الزوجتان في حباته أم يدخلان في حباته في الفراغ فان لم يدخل  
 فاذا مات فكيف تكون حصه الميت هل تكون محلول لا انحلال عنه لكونه من الاوقاف التي لا تكون الا  
 بالتقارير من ارباب الحكم فيقرر الولد والزوجتين فيما هو له أم تكون الدكان بعد موته لورثته  
 وتكون بينهم على حكم التشرية لكونه وقفا لا يقسم على طريق الميراث أم كيف الحكم أقفونا  
 ((الجواب)) حيث استفرغ الدكان المذكور له ولا ولاده وله ابن يكون نصف الدكان له ونصفها لابنه



وقوله ولمن يكون وارثه بعد وفاته هذا تقرير مضاف صحيح ومجوده يكون النصف مشتركا بين ابنه وزوجتيه بالسوية فيكون الثلثان للابن ولكل من الزوجتين السدس والحالة ما شرح والله أعلم

((سؤال)) في شخص مات عن ولد صلي وله جزء شريف برهة المرحوم السلطان مراد خان فقرو وكيل بيت المال الشرقي أولاده فيه وقبض المعلوم أربع سنين وفي السنة الرابعة ورد اسم الولد فهل يرجع عليه بما قبضه من المعلوم وقد ورد من السلطنة العلية أمر شريف بتقرير الولد دون غيره فهل الحق لأولاد بيت المال أم ولد الميت اقتونا ((الجواب)) أعلم ان الولايات منوطة بمولانا السلطان أبيه الله تعالى وتقيدها بالزمان والمكان والقضايا والأشخاص وقد قيد مولانا السلطان ان قضية تقرير الرومية الجديدة انما يتصرف فيه وكلاؤه بالديار الرومية خاصة وورد أيضا أمر سلطاني في ان الولد الصلي لا يحرم حتى لو تقريره في اجنبي من الديار الرومية وكان للميت ولد صلي يسلم المعلوم للولد ويعرض الى السلطنة فيقرر الولد في ذلك فاذا علم هذا فالجزء لولد الميت بلا منازع ومعلومه له منذ موت أبيه ويتزع من يده من قبضه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في معلوم الذي هو ناطق باسم عتقاء فلان فأت أحد العتقاء عن بنت فهل البنت تقوم مقام أبيها وتأخذ ما كان أبوه يأخذه معهم أولا تأخذ ويكون ذلك للعتقاء اقتونا ((الجواب)) نعم تأخذ البنت خاصة أيها من الصرا المذكور ولا يكون خاصة الميت منهم لباقي العتقاء حيث لم يكن له ولد بل يكون محاولا يتصرف فيه ولي التقرير فافهم والله أعلم ((سؤال)) في قلم محلول به فقر الجوالي مطلعه أحد وعبد الرحيم وسعيد ورقية أولاد فلان فأت سعيد عن ابن وماتت ورقية عن بنت فتقرر ابن سعيد في الكل براءة سلطانية مغالطاهل تستحق البنت حصه والدتها وهل يرجع عليه بما قبضه من المعلوم اقتونا ((الجواب)) صدر الأمر السلطاني ان من مات عن أولاد وله شيء من الصرة لا يحرم ولده ولو تقريره غيره لا يعطى لذلك الغير ويعطى لولد الميت المعلوم ويعرف فاذا علم هذا حق البنت للناطق باسمها البتة وتقرير ابن الابن غير معتبر بالأمر السلطاني والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في بيت من بيوت الوقف الجارية في وقف بعض السلاطين أرضه وبعض بنائه وقف وبعض بنائه ملك فرغ المستحق له بالخلو والاتقاع وباع البناء لرجل ولم يجر ذلك بتقرير شرعي وقد أخذ عوضه ثم بعد ذلك فرغ به وباع الانتقاض لرجل آخر بمجلس الشريعة وقرره الخاصكم الشرعي لمن يكون الحق منهما اقتونا ((الجواب)) الذي جرى عليه العرف الخاص وأفتى به المتأخرون ان الخلو والاتقاع من الحقوق اللازمة فيتصرف فيها أربابها تصرف الملاك فاذا كان كذلك فالبيع الواقع أولا هو المعتبر ولم يصادف التصرف الثاني محلا والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تولى مناصبا من المناصب الواقعة بالمدينة المنورة من طرف ديوان مصر المحروسة نحو أغاوية القلعة على ما جرت به العادة كما هو مشاهد الآن من حيث ان الخدمة المزبورة صارت محاولة معطلة فصرفه اليه والى مصر المحروسة من حيث ان الأمر مفروض اليه فتصرف الرجل في الخدمة وما يتعلق بتلك الخدمة مدة طويلة ثم قبل وصول خبر التوجيه لذلك الرجل من طرف الدولة العلية صرف السلطان الخدمة المذكورة بخطه الشريف الى آخر غير هذا الرجل عن المحلول أيضا فهل التقرير بتقرير الوكيل من حيث انه وكيل مطلق أم يفسخ تقرير الوكيل بمجرد تقرير السلطان الى غيره من حيث انه أصيل فلا يعتبر بتقرير الوكيل أصلا وهل يستحق المتولى الاول من الاجرة المعينة للخدمة أيام تعاطيه أم تكون الاجرة كلها للثاني من وقت التوجيه قبل وصوله الى موضع الخدمة أم بعد وصوله اقتونا ((الجواب)) تقرير حائط مصر معتبر فيسقط المرتب فيأخذ الاغا المنصوب من جانبه للمدة التي باشرها و يأخذ الاغا المنصوب من جانب السلطنة العلية للمدة التي باشرها بطريق الخاصة ولا يعتبر بالاستحقاق من وقت التوجيه بل من وقت مباشرة الخدمة على هذا فتحررت المسئلة في أنفع الوسائل والبحر وبه كان يفتي مولانا أبو السعود مفتي الممالك العثمانية رحمه الله والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى لأولاده وفيهم الذكور والانات وظيفة قراءة جزء شريف ووظيفة قراءة سورة تبارك بماله من المعلوم المرتب من غلة جهات موقوفة عليهم فانتقل بالوفاة وخلف ابنين وثلاث بنات ولا يرال الذكور والانات متفقين وقائمين بالوظيفة عملا بعموم لفظ الاولاد الذكور والانات



مدة من الزمن ويقتسمون الغلة بينهم بالسوية الى ان مات الابن وان خلف أحدهما ذكرا والآخر أنثى فلم يرزل ذلك الحال من القيام بالوظيفتين وقسم الغلة بينهم ما بين العمت الى ان انتقلت العمت وخلفن أولاد وخلف أولادهن أولاد وانتقل ابن أخيهن المذكور أيضا وخلف ابنه أيضا ولا يزال الحال المتقدم كذلك مستمرا بينهم جميعا وكل في محل من قبله فعلى الفرض اذا ادعى أبناء ابن الأخ المذكور على الموجودين من أولاد أولاد عمت أبيهما في ان الوظيفتين المزبورين لا يستحقهما غيرهما حيث انهما من المباشرات وهوشن لا يدخل فيه الاثنا لعرف أهل البلد والحال انه ليس بأيديهما تقرير في ذلك من ولى الامر بعد وفاة أبيهما وليس بيدهما تقرير كذلك بعد أبيه هل اذا ادعى كل منهما ذلك يسوغ لهما بعد شرح الحال المسطور والاستحقاق لغيرهما أم يجب ابقاها مكان على ما كان من قيام الجميع بالوظيفتين وقسمه الغلة بالسوية كما كان من قبلهم من حيث العدل وعدم الحرمان اقتونا ((الجواب)) حيث لم يقرأ الجزء الشريف وسورة تبارك بالمسجد الشريف فانه يشترك فيه الرجال والنساء ولا يختص به الرجال دون النساء بل يبقى على حالته السابقة والله أعلم ((سؤال)) في رجل جعل معلوما من صروج راية وعثمانه في الدفاتر السلطانية باسم عتقائه ناطقة في الدفاتر المزبورة ومضى على ذلك نحو عشرة أعوام وأسماءهم ناطقة في الدفاتر السلطانية التي عليها العلامة السلطانية والامهار الباشوية ثم انه لما مات الرجل الذي جعل ماذ كر لعتقائه جاء بيت المال ووضع يده على جميع ذلك وقبضه وطلب من العتقاء المذكورين ما قبضوه في حياة سيدهم فهل له ذلك ويحرم العتقاء مما جعله لهم سيدهم أم ما الحكم في ذلك اقتونا ((الجواب)) حيث قرر ولى التقرير العتقاء المزبورين فيما ذكر بجميع ما به من المصروف والمنظرة بأسمائهم فهو لهم وقبضهم له قد وقع بقانون شرعي وهم على كونه في حياة سيدهم وبعد وفاته ولا يحصل لبيت المال التعرض لهم فيما هو لهم باتفاق علمائنا رحمه الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في بعض أوقاف الرومية قراءة سورة الاخلاص فهل يدخل في ذلك الرجال والنساء فهل تستحق البنت مع أخيها وتشاركه أم لا اقتونا ((الجواب)) ان كان مشروطا بان يقرأ في المسجد الشريف عقيب الصلوات الخمس لا يدخل فيه النساء وان كان بشرط القراءة مطلقا يدخلن ولهن الاستحقاق فيه والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ مصر من الرومية الجديدة بمستغلا بمحجة شرعية وقبض اسم المفروغ له في الدفاتر فاستلم المفروغ له المصرة لما وردت بخاء رجل آخر وقال أنا محال على هذا الاسم من جهة الفارغ بدين لي عليه قبل فراغه فله ترع ما قبضه المفروغ له شرعا أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للمحال ترع ما قبضه المفروغ له وهذه الطواله المذكورة غير صحيحة لان تعريف الحوالة شرعا نقل الدين من ذمة الى ذمة برضا المجهل والحال عليه والحال ولا ذمة للمحال عليه لان الاسم في الدفاتر لا يصلح لذلك وحيث فرغ به وقرر ولى التقرير المفروغ له صار الحق له في ذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل له أولاد وجعل لهم معلوما باسم أولاده فمات أحد الأولاد في حياة والده وآخر ولد انتم توفي الرجل والمعلوم بان فهل لولد الولد ان يعطى مع الأولاد شي أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يستحق الولد حصه أبيه المتوفى اذ بفراغ الجد لأولاده سقط حقه وبقي الحق للأولاد وبعون الولد تقر واستحقاقه لولده لان مولانا السلطان اذ ذاك صدر منه الامر العالي بان من مات عن أولاد يكون استحقاقه لأولاده والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت وخلفت ولدا ذكرا ورجلا وقد كان بامهها في دفتر السلطان بعض معلوم وعيش نكية بالعمارة المرادية وحصه حب فتعصب جماعة وكتبوا جميع ما كان باسمها الخالة لهما من عند من له الولاية على ذلك وأحرموا الولد فهل يجوز ذلك ويصح لام الولد أولهما كان باسم أمه والحال ان السلطان قد أمر سابقا بان من مات وخلف ولدا لا يصرف معلومه لغير ولده اقتونا ((الجواب)) نعم صدر الامر العالي من حضرة السلطان السابق فان قرر سلطان زماننا ذلك أيضا فالحق لولدها والا فالحق للخالة بالتقرير المذكور والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في معلوم باسم أولاد فمات أحد الأولاد عن غير ولد فهل ينحل استحقاقه أم يكون لبقية اخوته اقتونا ((الجواب)) قال مولانا أني زاده رحمه الله تعالى اذا ثبت ان المصرة المذكورة خاصة في الدفاتر باسم الأولاد فن مات يبقى نصيبه لمن بقي من الأولاد فقد قال بعض علمائنا رجل له وظيفة تصل اليه كل سنة لو مات ذلك الرجل لا يأخذها



السلطان بخدمته ولا يعطيها لغيره بل يصير لورثته انتهى والله أعلم ((سؤال)) فبمن له خلوة كاسوة أهل المدينة في الخلاوي فأخذت وصرفت كما فعل بالخلاوي ثم ان الشخص جاء بأمر السلطان في خصوص خلوته ان تعادله فأعيدت له بموجب الأمر فهل بعد ذلك تؤخذ منه ثانيا وتعاد لمن كان أخذها أولا أم لا اقتونا ((الجواب)) خلاوي الرباطات الكائنة بالمدينة المنورة يتبع فيها شرط الواقف فمن كان موصوفا بالاستحقاق لا يحل اخراجه وان أخرج لا يسقط استحقاقه ومن لم يكن موصوفا بالاستحقاق بشرط الواقف لا يحل له أخذها وان كان بيده أمر سلطاني وان لم يعلم للواقف شرط فهو لكل ساكن ولا يحل رفع يده على اليد والله أعلم ((سؤال)) في رجل ذى مال وعقار وأملاك من الأغنياء غير مستحق تعدي على خلوة رجل فقير من المستحقين قررته في خلوته الحاكم الشرعي ليس له ملك من الأملاك الا هذه الخلوة فبقيت تحت يده الا خدمة من السنين يقبض معلومها كل سنة فتوفي ثم ان الفقير المذكور ادعى ورثته المتوفى الى الحاكم الشرعي وانهم بين يدي الحاكم ما جرى عليه من المتوفى في شأن الخلوة فحكم الحاكم للفقير بدخولته اليه بموجب استحقاقه وحكم على الآخر بالتعدي وعدم الاستحقاق وحيث قد قيل لهذا الفقير ان يطلب من الورثة ما قبضه مورثهم من معلوم الخلوة فيما مضى من السنين لكون الخلوة في عهده ولكون ما قبضه الا أخذ ديناً في ذمته يجب على الوارث فضاؤه وذلك لتفاسد قبضه وعدم صحته أم لا يطلب اقتونا ((الجواب)) تقرير الحاكم لهذا الفقير في الخلوة ليس هو حكماً اذا الخلوة لا تورث حتى يكون الوارث مدعي عليه وانما هو تقرير محض لان حكم الخلاوي انه اذا عرف شرط الواقف فيها فانه يجب اتباعه والا فلا فرق فيه بين الفقير والغني في السكنى وكذا الخان كما صرح به في القضية وأما المعلوم الماضي فانه ان كان مشروطا بالسكنى الفقراء وكان الساكن غنيا كما ذكر في السؤال فانه لا يملكه هو ولا المأخوذ عنه حيث أخرجه القاضي وان كان القاضي آثماً بذلك فيرد على الوقف فانهم والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا ورد أمر السلطان بأن من مات عن أولاد وله شيء من الصغر فنصيبه لأولاده ثم طلب السادة الاغوات من السلطنة العلية أن من مات منهم أو من أتباعهم وله معالم أو جارية لا يدخلهم أجني فبعت لهم مولانا السلطان أمر اموالهم فطلبهم فترجعت جارية من الاتباع برجل أجني فجات منه بمولود ثم ماتت الجارية فطلب أبو الولد ما هو باسم أم ولده فهل يعطى ذلك للولد اعتمادا على الأمر السلطاني الاول أم يمنع بأمر السلطان الثاني اقتونا ((الجواب)) أجمع الاصوليون أن الخاص يقضى على العام فيخصه فاذا علم هذا كان الأمر المتأخر الذي يد السادة الاغوات مخصصا للأمر المتقدم المتضمن أن من مات عن أولاد فنصيبه من الصغر لأولاده فيكون تقريره لا تباع الاغوات اذا كان أولادهم أجانب فانه لا يعطى لهم شيء ويكون ذلك الصغر للسادة الاغوات فانهم والله أعلم ((سؤال)) في جارية باسم عتقاء زيد واستمرت سنين عديدة ثم مات زيد فأخرج ولي الأمر الجارية عن العتقاء فبعد مضي أربعة أشهر أعادها عليهم كما كانت سابقا فهل يستحق العتقاء المزبورون في هذه المدة المأخوذة عنهم أم لا وهل اذا سكنها أمين بيت المال محققا بأن اسماءهم له ترد في دفتر هل يسوغ له ذلك أم يجب على ولاية الامور دفعه اليهم وهل الاستحقاق مقيد بورد اسمهم في الدفتر ولو استمرت سنين عديدة أم لا اقتونا ((الجواب)) اخراج ولي الأمر الجارية عن العتقاء غير موافق للقول الرابع من المذهب وحيث أعادها اليهم فقد وفق للصواب قال العلامة الزين بن نجيم في رسالة له في التقرير برود ذكر الامام السعدي في فتاواه مزيلا الى رسالة الامام أبي يوسف الى هرون الرشيد ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشيئا أنكره في سياق النقي فتم الاموال والحقوق انتهى وهذا من جملة الحقوق فالمفهوم منه أن الحق فيه للعتقاء وان رفعت اسماءهم فانه يرد عليهم ويعطى ما هو لهم ولا يجوز حبسه عنهم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فيما هو وظيفة باسم عتقاء فلان وقد كان العتقاء جماعة يأكلون خاتوا الا واحدا منهم ثم ان الواحد فرغ بذلك لعتقائه والحال أن بعض العتقاء ممن مات مات عن أولاد هل يصح فراغ هذا العتقاء ويختصون بذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس للعقيق أن يفرغ ما هو باسم عتقاء فلان لعتقائه فان كان من مات من العتقاء انحل نصيبه فمن مات منهم عن أولاد كان نصيبه للأولاد كما صدر التقرير السلطاني بذلك ولا ينفذ الفراغ في غير



خاصته لعقائه والاولاد يأخذون خاصة أسلافهم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في وظيفة لها معلوم معين قفرغ بها من هي له لرجل بعوض معين تراضياعليه وقبض المفروغ له معلومها المعين فهل اذا أسقط من معلومها المعين بعض الولاية له أن يرجع على الفارغ أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس له أن يرجع على الفارغ بشئ من العوض لان العوض انما هو في مقابلة الفراغ وهو الذي في وسعه وقد صدر منه وأما التفرير والاسقاط انما هو بيد ولاية الامور لانه ليس عليه ضمان عهدتهم وهذا باتفاق المتأخرين من علماء الله أعلم ((سؤال)) في رجل سكن رباطا خمسة أشهر ثم تزوج فخرج وللرباط جارية وأخذ الرجل بعض حصته وبقى البعض فطلب الباقي فأجابوه الذي أخذته لك والباقي للساكن فهل له شئ بالتقسيم على الأشهر أم لا أقتونا ((الجواب)) يقسم المصنوع بين الساكن الاول والثاني فيعطى لكل واحد منهما حصة ما سكن من السنة والله أعلم ((سؤال)) في الوالد اذا قبض ما هو باسم اولاده البكار صرا وجارية قهرا عليهم ثم توفي هل يرجعون في ذلك على تركته أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يرجعون في تركه أبيهم بجميع ما قبضه لهم لانه دين في ذمته والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي عن جارية باسم عياله وعقائه ثم مات فأخذت المرأة خاصتها من الجارية وبقى حق العتقاء فمات واحد من العتقاء عن غير وارث فوضع أمين بيت المال يده في حصة المتوفى فهل لبيت المال ذلك أم يصير للعتقاء أقتونا ((الجواب)) حيث لم يكن للميت وارث فخاصته الواردة المتحصلة في ينسب أو السويس لبيت المال والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل فقير محتاج له خلوة وليس له شئ سواها وكان متزوجا ثم انه فارقها ويحبسه جاره متزوج فلما ان فارق زوجته استعارها منه الجار ثم بعد مدة تزوج فطلبها منه فامتنع من ردها فذهب الى القاضي وانهى اليه انهاء فاسد فصرها القاضي له فهل يسوغ للقاضي صرفها ويحل للجار أخذها أم تؤخذ منه وزد للفقير ثانيا أقتونا ((الجواب)) أحكام هذه الاربطة مبنية على مراعاة شرط الواقفين فان كان موقوفا على المزوجين يسقط الاستحقاق اذا عدم هذا الوصف وللقاضي ولاية التصرف وان كان موقوفا مطلقا فالحق للرجل وقد قال الامام أبو يوسف في رسالته لهريرة الرشيد ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشيئا نكرا في سياق النقي قطع الاموال والحقوق وهذا اذا كان في حق الامام فغيره أولى كما صرح به العلامة المرشدي وغيره والصرف المبنى على الانهاء الفاسد فاسد والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل باسمه معلوم يرد في الدفاتر فمات خلف ثمانية ذكور وانا ثانيا فاستمروا يقبضون عن اسم أبيهم ويقسمونه اثنا ثم مات أربعة من الاولاد منهم بنت خلقت ولدا فهل يقسم ذلك المعلوم بين اولاد من هو بأممه وبين ابن بنته بالسوية أم لا يستحق ابن البنت الا الثمن الذي كان يخص أمه حين كانوا ثمانية أقتونا ((الجواب)) حيث مات الرجل والصرا انما هو بأممه فلا شك انه يقسم على عدد رؤسهم يوم موته لورود الامر السلطاني بذلك ولا يستحق ولد البنت في الصورة المذكورة غير الثمن والله أعلم ((سؤال)) في شخص مات وله صرة في الدفتر السلطاني وكان موته في أول القعدة بعد خروج الصرة فهل يكون ما انحل عنه من الدراهم موروثا لورثته أم يكون لمن تقرر في أسمائه أقتونا ((الجواب)) قال في البحر الرائق صرحوا في كتاب الوقف أن معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القواين وفي قول يورث ولم أر ترجيحاً وينبغي أن يفصل فان مات بعد خروج الغلة وأحراز الناظرها قبل القسمة يورث نصيب المستحق لتأكد الحق فيه فان القسمة بعد الاحراز يارنا يتأكد كد الحق فيها للغائبين ولا ملك لواحد بعينه في شئ قبل القسمة مع ان النصيب يورث فكذا في الوظيفة اه علم بهذا التحرير من مولانا العلامة ابن نجيم ان يكون لورثته حيث مات في الوقت المذكور ولا يكون لمن تقرر فيه والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص تولى من حضرة مولانا السلطان نصره الله تعالى منصبا بالمدينة المنورة فضبط المنصب المذكور الرجل المذكور ثم بعد مدة رفعه حضرة حافظ مصر المحروسة وقلد المنصب المذكور شخصا آخر فضبط المنصب مدة فهل تقليد حافظ مصر المحروسة حيث كان وكيل بلا مطلقا من حضرة السلطنة العلية صحيح أم لا أقتونا ((الجواب)) تصرف الوكيل كتصرف موكله وحيث كان أمر الحرمين منوطا بحافظ مصر فنصيبه صحيح اذ لو لم ينفذ لما أمضاء بالحكام بالمدينة المنورة والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لرجل



بعثامنه على ان كل جملتها احد وعشرون أجراً بالمستغل والحال ان غن كل محلق من زمن الفراغ الواقع  
 ستة وعشرون أجراً فهل يسوغ للبائع دعوى الغبن فيما فرغ لكون الغبن فاحشاً وهل يراد بالمستغل ما هو في  
 حصة الركب المصري الا في هذا العام أم الا في المستقبل بقرينه الحال لان الفراغ انما وقع في  
 سلخ ذي القعدة الحرام من هذا العام ولدعواه ان ما أراد بالمستغل الا ما هو مستقبل أفتونا في الجميع  
 لا زلت في كنف الشفيع ((الجواب)) المعهود عند الناس ان المستغل انما هو الوارد باسم الفارغ وهو  
 ما ورد في عام الفراغ لا ما ورد بعد تقييد اسم المستفرغ في الدفتر والمعهود في الفراغ في أيامنا ان المحلق  
 بستة وعشرين أجراً ولكن حيث فرغ الفارغ بطيب نفس منه بالمبلغ المزبور فلا يظهر له ما غ في دعوى  
 الغبن لان دعوى الغبن انما تسمع بعد سبق الغرر من المستفرغ هذا ان تلتناه منزلة البيع ومسئلة الغرر  
 حررها كما ذكرنا في جامع الفصولين والعلامة العيني في شرح الكنز وغيرهما والله أعلم ((سؤال)) في  
 شخص توفي وله كذا وكان يباشرفا نقل بعد وصول المعلوم الى مكة المشرفة في عاشر ذي الحجة وله وارث  
 فهل يستحق وارثه ما كان يستحقه المورث لكونه مباشرة وعلاوة جده وصلت بعد موته عن الاشهر  
 الماضية في حياة المورث أم لا يستحق أفتونا ((الجواب)) نعم يستحق الوارث ما كان يستحقه مورثه في  
 الصورة المذكورة كما حرره العلامة ابن نجيم والله أعلم ((سؤال)) في رجل له قرص في التكية وسافر ستة  
 شهور ولا أوصى به الى غيره والناظر يصرف للمستحق فهل يقدر بطلب شيئاً من الماضي متى رجع أم لا  
 أفتونا ((الجواب)) ان خرج من المدينة المنورة لآبنة العود اليها انقطع حقه والناظر الصرف ثم اذا جاء  
 ليس له حق الطلب والا فله ذلك والله أعلم ((سؤال)) فيمن كتب باسم أولاده صرة وجرية فمات بعض  
 الاولاد فهل ينحل نصيبه أم يبقى لمن بقي من اخوته واذا صالح رجل ورثة الميت بناء على ان حصته انحللت  
 بموته على قدر معين من الدراهم ان يدفعها لهم ان قرره ولي الامر فيها بخاء التقرير منه فهل يلزمه القدر  
 المفروض أم لا واذا تناول منها شيئاً قبل مجيء التقرير يستحقه هو أم الورثة أفتونا ((الجواب)) يختلف  
 المتأخرون في انحلال نصيب الميت من الاولاد فن قال بالانحلال لا يصح الصلح المذكور والمتحصل من  
 الصر والجارية في يد الناظر قبل موت الميت يكون لورثته وما تحصل بعده يرد على الوقف لا يملكه الورثة  
 ولا المفروغ له كذا أفتى مولانا أبو السعود العمادى في مثله ومن قال بعدم الانحلال يجعله عوض فراغ  
 عن بعض حصته وجميع الواردة بل مجيء التقرير لباقي الاولاد والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل توفي الى رحمة الله تعالى قرره صاحب مكة المشرفة والمدينة المنورة وناظر وقف المرحوم جده له والى  
 آخر ذريته وعتقائه في مسكنين فتوفي المرحوم الناظر المزبور فقرو الناظر الا ان فيما انحل من احدى  
 ذرية المتوفى مسكناً واحداً من ذرية الواقف المذكور فهل يصح تقريره له أو يصح تقرير الناظر المرحوم  
 المتوفى وتبقى المساكن كلها لواحدة من ذريته ويكره الى الاجنبي والمقرر الا ان من الناظر مستحق  
 السكنى أفتونا ((الجواب)) تقرير ولاية الامور انما يكون في أصل السكنى والتقديم على الغير لا في نقص  
 الاجرة عن أجرة المثل حتى لو كان الساكن من ذرية الواقف ولم يكن مشروطاً له السكنى مستأجراً بدون  
 أجرة المثل وجاء ساكن آخر وطلبه بأجرة المثل كان على الناظر اخراج الاول وان كان يده تقديم اذالم  
 قبل لذلك القدر ويؤجرها على الثاني الذي دفع القدر الزائد الذي هو أجرة المثل فان كانت البنت  
 المذكورة تعطى أجرة المثل للمسكنين فهي أحق به والا فهو لمن يعطى أجرة المثل ولا عبرة بالتقرير الذي  
 في يدها كما أفاده العلامة المرشدى والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى لاولاده وعتقائه عتامة ومات  
 فبعد مدة عزلوا الاولاد خاصتهم مناصفة النصف للاولاد والنصف للعتقاء فانتقلت من العتقاء واحدة  
 فهل يستحق اولادها خاصتها أم العتقاء أفتونا ((الجواب)) نعم يستحقه اولادها الصدد والامر السلطاني  
 بذلك والله أعلم ((سؤال)) في معلوم في مقابل قراءة جزء باسم رجل فسافر الرجل وأقام عنه وكيله قبضه  
 وقضاء دين عليه قبضه الوكيل عامين وقضى دينه ثم أرسل رجل آخر الى شخص مكتوباً يتضمن انحلال  
 الجزء وأخذه بموت من هو له فاما مكن القاضي ولا شيخ الحرم ثم أتى الرجل المقدر بالبراءة السلطانية  
 المتضمنة لما ذكر فالحكم أفتونا ((الجواب)) ان ثبت موت الغائب والتقرير صحيح والحق للمقرر والا



فالتقرير المبني على الانهاء الفاسد فاسد كما صرح به العلامة المرشدي وغيره والله أعلم ((سؤال)) وفي الصورة المشروحة اذا قبض الوكيل معلوم الجز وقضى دين موكله وانحل عنه الجز وتقرر فيه آخر وجاء اسمه في الدفتر فهل ما قبضه الوكيل وقضى به الدين بعد تاريخ التقرير يطالب به الوكيل المتصرف فيه وهل احتماؤه بشيخ الحرم بحديه نصيباً أم لا أقتونا ((الجواب)) اذا مات صاحب الجز وتقرر فيه آخر انتقل الحق للمقرر ولا يملك الوكيل قبضه لان بموت موكله عزل عن الوكالة فكان متصرفاً في حق الغير فيطالب والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في معلوم انحل عن رجل بموته فقر رخصة مولانا الشريف ابن أخت الميت في مبلغ معين منه وباقيه لابن أخيه ورتل في الدفاتر المدنية ثم بعد مضي عامين رفع قصة ابن الاخ أي الشريف غير الاول وقرره في الجميع وصار يقبل الكل فما الحكم في ذلك أقتونا ((الجواب)) التقرير الاول هو المعتبر كما صرح به عامة علمائنا المتأخرين والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل الى رجة الله تعالى وخلف ابنا وبتا وزوجة وله بالدفاتر السلطانية بعض معلوم فهل للزوجة المشاركة والدخول في المعلوم مع الاولاد حيث انه انتقل في شعبان عام خمسة ومائة وألف وورد المعلوم في اقتراح سنة ست ومائة وألف أقتونا ((الجواب)) نعم لها المشاركة فيما اتصل بيد الامين قبل وفاة المورث كما هو مفهوم كلام ابن نجيم في بخره والله أعلم ((سؤال)) في رجل استفرغ موضع خلوتين د امرتين خاليتين عن البناء والنقص طول مدة اللمار من رباط موقوف على أهالي المدينة واستأذن من الحاكم الشرعي اذ ذاك في ان ما يحسنه من البناء موضع الخلوتين يكون باقياً على ملكه ليس ملحقاً باصل الوقف فأذن له في ذلك فبنى وانتقل بالوفاة الى رجة الله تعالى فالت الخلوتان الى ورثته بالتقرير فبعد مدة ورد الامر السلطاني بان ترفع الخلوى عن أهلها وتعطى لمن يستحقها من الفقراء فرفضت الخلوتان المزبورتان عن الورثة وقرر فيهما بعض الغرباء ثم ان الورثة ادعوا على ذلك المقرر بين يدي الحاكم الشرعي بان البناء ملك للمورثين و برهنوا على ذلك فحكم الحاكم الشرعي بثبوت ملك البناء للورثة وبعود الاستحقاق اليهم في الخلوتين وحكم على المقرر بالخروج منهما وتخليتهما وادفعهما للورثة فسلمتا لهم لكون الرفع لم يصادف محلاً ولكون الامر السلطاني انما ينفذ اذا وافق الشرع الشريف فهل ما شرح من الحكم بثبوت ملك البناء للورثة وعود الاستحقاق في الخلوتين والحكم بتخليتهما وتسليمهما صحيح أم لا وهل والحال ما شرح اذا قرر بعض الولاة شخصاً أجنبياً في الخلوتين المذكورتين وسكنهما ما ينفذ تقريره أم يجب على من نور الله بصيرته من الولاة وكان ممن أحبا الله به الحق وادحض به الباطل وأمانته اخراج هذا الساكن ودفع الخلوتين الى الورثة وتأنيدهم ونصرهم لم يابدهم من الوجوه الشرعية المأمول الجواب الثاني أقتونا ((الجواب)) اما البناء القائم على الارض المذكورة فهو ملك ورثة الباقي حيث بناء على الوجه المستطور بالا جاع واما الانتفاع بالرباط فانه يستوى فيه الفقير والغني فقد قال في كتاب فنية الفتاوى باب فيما يكون للاغنياء حق في الوقف مانعه في وقف هلال الوقف على ثلاثة أوجه وجه يختص به الفقراء ووجه يكون للاغنياء ثم الفقراء ووجه يستوى فيه الاغنياء والفقراء كالرباطات والحانات والمقابر والمساجد والسقايان والقطر لان الغني يحتاج الى هذه الاشياء كالفقير اه فاذا علم هذا تبين ان الحكم قد جرى على وجه صحيح شرعي يجب اتباعه والحق للورثة المذكورين والتقرير للرجل الاجنبي لم يصادف محلاً فقد قال الامام أبو يوسف في رسالته التي ارسلها لهرون الرشيد ليس للسلطان ان يخرج شيئاً من يد أحد الا بحق معروف كما في البرازية وشياً نكرة في سياق النفي فتم الاموال والحقوق وهذا من جملة الحقوق المحترمة كما ذكره العلامة عبد الرحمن المرشدي وحيث صدر الامر السلطاني بما ذكر فاتباعه واجب فيما وافق الشرع كما في فاضحان فان شرط الواقف ان يكون السكى للفقراء فيجب على صاحب البناء أجرة المثل لتلك الارض وان أطلق فلا أجر عليه والله أعلم ((سؤال)) في مخازن قايتباي الموقوفة بالمدينة المنورة فيسلم من هي له المتولى كل عام حكر الارض فهل اذا مات من هي له تورث عنه أم لا أقتونا ((الجواب)) الذي حرره مولانا الشيخ خير الدين الرملی انه لا يورث عنه وان حكم به قاض يرى صحة التورث بنفذه ويورث والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن جارية مطلها وأولاد وعمال ومات عن أولاد وزوجة فهل يستحقه من مات



عنها أم من كانت في زمن الفراغ وهل نصيب العيال النصف أم كيف الحال أقتونا ((الجواب))  
 الاستحقاق في الصر والجراية منوط بتقرير من له ولاية التقرير وفي آخر سنة ألف ومائة وواحد ووردني  
 المدينة المنورة أمر سلطان مضمونه من مات وله صر وجراية عن أولاد يكون استحقاقه لأولاده إذا علم  
 هذا نقول ان ماتت العيال التي كانت زمن الفراغ بعد التاريخ المذكور فالحق يتقل عنها الأولادها  
 بالتقرير السلطاني وان ماتت قبل ذلك لا يستحقونه بل يضع المستفرغ يده عليه في عرف أهل المدينة  
 المنورة فاذا تزوج بالآخرى ومات عنها اتصل الحق بها والواجب في القسمة المذكورة قسمة الجراية على  
 صدر رؤس الأولاد والعيال بالسوية بينهم ولا يكون نصيب العيال النصف بل بل ما في الظهيرية  
 ولو قال لقرابتي وجيراني وموالي والمساكين يضرب لكل واحد من القرابة ولكل واحد من الجيران ولكل  
 واحد من الموالى بسهم لانهم معينون والمساكين باسهم بسهم واحد اه والله أعلم ((سؤال)) في جماعة  
 لهم بالدفترا السلطاني جراية وعثمانة جعلها لهم رجل من الناس وكان يأكلها في مدة حياته ولم يكن لهم علم  
 بذلك ثم انتقل الرجل بالوفاة الى رحمة الله تعالى وله أولاد فقام الأولاد وانها الى ولي الامر بمن له  
 التصرف في ذلك بخلاف الانها وجعلوها باسمهم ولم يكن للجماعة علم الا بعد ان ثبت اسم الأولاد في  
 الدفاتر فهل لهم ان يطالبوهم بالمستغل الذي ورد في المدة الماضية أم لا وهل يجبرهم حاكم الشرع الشريف  
 بالفراغ أم لا أقتونا ((الجواب)) اما ما استغله من عملها لهم فانهم يرجعون عليهم به وان استغلها أولاده  
 أيضا فانهم يرجعون بما استغلوه عنهم واما التقرير الصادر للأولاد فان أنهبوا بان الجماعة فرغوا لهم به  
 بخلاف الواقع فالتقرير المرتب بالانتهاء الفاسد فاسد ويجبرهم ولي الامر بالفراغ وان أنهبوا انتهاء ابتداء  
 وطلبوا منه ذلك فقررهم بالتقرير صحيح لان لولي التقرير هذا التصرف كما صرح به المولى محمد بن عبد العظيم  
 ابن المنسلا فروخ عالم مكة المشرفة وابن عالمي في رسالة خاصة مماها القول الجهر في أحكام الحب والصر  
 والله أعلم ((سؤال)) في جامكية باسم رجل وكل رجلا بفراغها لا تخرف فرغ الوكيل للأمر المزبور وأسلم  
 عوضها لام صاحبها بحضوره وحضرة وكيله برضا كل منهم ما ثم ماتت الام ومضت أعوام فادعى صاحبها بانه  
 كان مجنونا والوكيل والمستفرغ يدعى كل منهما بانه كان عاقلا وقت التوكيل بالفراغ وأقام كل من صاحبها  
 والوكيل المستفرغ بينة طبق دعواه بينة من مقدمة بينوا توجبوا ((الجواب)) بينة الوكيل ان  
 الموكل كان عاقلا مقدمة على بينة الموكل انه كان مجنونا لان هذه بينة تفي وبينه الوكيل بينة اثبات وهي  
 مقدمة كما أفاده في الاشياء والله أعلم ((سؤال)) في قلم من الرومية الجديدة النخل بموت من هو له تعرض شيخ  
 الحرم لرجل فيه وكتب اسم المعروف له في دفاتر المدينة المنورة قبل ان يعلم حال تقرير المعروض له فرغ به  
 الرجل المعروض له فهل يصح الفراغ أم لا بينوا ((الجواب)) الذي يظهر ان الفراغ موقوف فان قرره  
 ولي التقرير في الديار الرومية وجاء اسمه في الدفاتر السلطانية صح فراغه ان كان الفراغ بعد تاريخ التقرير  
 والا فلا والله أعلم ((سؤال)) في مدرس مدرسة ماتت ووجهت المدرسة المذكورة من طرف الدولة العلية  
 لمدرس آخر هل يستحق المدرس الثاني الوظيفة المعينة للمدرسة المزبورة من تاريخ التوجيه ويطلبها  
 من متولى الوقف أم لا والحال ان الحصاد حصل بعد التوجيه للمدرس الثاني بسبعة أشهر أقتونا  
 ((الجواب)) نعم يستحق المدرس الثاني محصل الوظيفة المذكورة ويطلب من متولى الوقف وهو الذي  
 مشى عليه في أنفع الوسائل وأفتى به علماء زماننا وقالوا انه يستحق عن أول حجة توليته من مغل السنة التي  
 تقر فيها وباشرها تظر الى شائبة الاجرة وقد أطل في ذلك وعلى هذا اذا تقرر المدرس الثاني في الوظيفة  
 في أثناء السنة فانه يستحق العاقبة من وقت تعيينه للمدرسة المذكورة وقد أفتى بمثله أيضا شيخ  
 شيوخنا العلامة الطائفي والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ثبت فساد عند حكام بلدته  
 وعرض في اخراجه منها بعض حكامها بالانتهاء الى ولي الامر بمصر المحروسة فانخرج لفساده ورفعت عنه  
 جامكته لفساده وأعطيت لا تخرف باشر فيها مدة واستلم ما هو له ثم فرغ بها لا تخرف باشر فيها مدة واستلم  
 ما هو له ثم أعادها الى أمر آخر الى المفسد الاول من غير حجة وقعت من المستفرغ فهل اخراجها عنه  
 أولا صحيح ويستحق معلومها المستفرغ أم غير صحيح ويستعاد منه المعلوم أقتونا ((الجواب)) نعم اخراجها



عن صاحب الفساد صحيح جاز على وجه شرعي ويستحق جميع معلومها من اعطيت له أولا للمدة التي باشر فيها ثم يستحق المعلوم المستفرد القائم باداء الخدمة للمدة التي باشرها ايضا ولا يسترد منه من المعلوم شيء وانما النظر في رد المفسدان لم تصدر منه توبة نصوح والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في جناية باسم اولاد فلان مثلا وهم ذكور واثاث فهل اذا ماتوا كلهم من اولاد يستحق اولاد كل حصه ابيه حتى الاثني يستحق ولدها حصتها أم لا يبنوا وهل اذا كان اولاد زيد خمسة ثلاثة ذكور وبنات فهل يستحق كل الخمسة أم لا وهل اذا فرع فروعهما فيستحق كل فرع ما استحقه أصله أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يستحق اولاد كل ولد حصه أصله حتى يستوفي الاستحقاق الذكور والاثني وكذا اولادها يستحق حصه أمه وأما الفروع فالمفهوم من الامر السلطاني انه يعطى للولد حصه أصله ففهم منه ان الأصل المستحق يستحق فرعه حصته دون اولاد من مات قبل استحقاقه عن اولاد فانه لا يستحق اولاده شيئا صورته كان باسم اولاد زيد معلوم مثلا وله ولدان ولكل منهما اولاد مات أحد الاولاد في حياة أصله عن اولاد فانه لا يستحق هؤلاء الاولاد شيئا لأن أصلهم ما استحق شيئا حتى ينتقل الى فرعه فانهم والله أعلم ((سؤال)) في مختلف رجل مات وأوصى بثلاث ماله لعقائه ومن مخالفه أما كن عن وقف قايماي سلطان مصر فهل هذه الاما كن وماضاهاها كالمثل وتورث بعد اعطاء الموصى لهم يبنوا ((الجواب)) هذه الاما كن ليست من ماله وانما كان له فيها استحقاق الانتفاع وبموته انحل عنه وبقررها ولبه من اراد ان لم يكن له اولاد وليس للموصى لهم فيها حصه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لا تحريم مكبة أربعة عشر عثمانيا بكتف كاتبه فلما أراد المفروغ له ان يستلم ذلك المبلغ أسلم له أربع عتامة وادعى ذلك الكاتب انه كان سبق قلم في ذلك القدر المذكور وان الفارغ ليس له في الدفتر غير الاربعة المذكورة فترافع المفروغ له مع الفارغ الى القاضي فاصلى بينهما ان يرد الفارغ على المفروغ له عشرين أجرا فاعطاه ثم مات الكاتب وقام في الخدمة غيره فظهر في الدفتر أربعة عشر عثمانيا باسم المفروغ له من تاريخ الفراغ فصار يستلم الاربعة عشر المذكورة فهل للفارغ الرجوع بالعشرين الاجر التي دفعها في الصلح وهل للمفروغ له رجوع فيما تركه ذلك الكاتب الذي ظهر في دفتره انه كان يستلم تلك العشرة خيانة والحال انه معلوم مباشرة والمفروغ له قائم بمباشرة الخدمة المذكورة اقتونا ((الجواب)) نعم للفارغ الرجوع بالعشرين الاجر المذكور على المفروغ له كما اذا اشترى وادعى انه معيب وصالحه على العيب ثم ظهر عدم العيب فانه يرجع عليه كما صرح به في البحر الرائق وغيره وهذا حيث كان الاسم صحيحا كامل العدد الرجوع بالاربعة والعشرين ايضا في تركه من كان يقبض العشرة المذكورة للمدة التي قبضها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له كدك مع أهالي القلعة فأكراهه حاكمهم على فراغها وجبه وتوعده باذهاها عنه ان لم يفرغ بها ففرغ مكرها فهل يصح فراغه أم لا وهل له الرجوع على كدك والمفروغ له ما سلمه من العوض أم لا يبنوا ((الجواب)) الاكراه على فراغ الكد ان كان عن ظلم من الحاكم فالفراغ موقوف ان شاء أمضى وان شاء فسخ كالبيع فباخذ المستفرد دواهمه ويرجع الكد للمكره وان كان عن سبب موجب فالحق للمفروغ له ولا دعوى للفارغ والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم رجل فرغ به لا تحريم اسم المستفرد بدفتر المدينة المنورة وكان ذلك الوقف لم يرد دفتره من الروم بل يكتب بدفتر المدينة وقبضه فهو عثمانية أعوام وباقي في الدفتر الرومي اسم الفارغ وقدمات ثم بعد سنين من موته أخذ رجل بانها غير مخبر بفراغ الميت وقبضه أعواما عديدة ثم ادعى المستفرد عليه وأثبت حقه في الاسم المذكور ففرغ به الاخذ له اصحاب الاسم أولا في مجلس القاضي ثم اراد الا ان يدعى انه مكره في ذلك الفراغ فهل يسمع قوله في دعوى الاكراه أم لا اقتونا ((الجواب)) مولانا السلطان نصره الله وأيده الدين انما أرسل حكام الشريعة الشريفة لاظهار الحق وابطال الباطل فكيف يسوغ ان يقال فرغ بمجلس الشرع الشريف بطوع واختيار ثم يدعى انه كان باكراه واجبار هذا كلام لا وجه له وامام من فرغ حيث كان التقرير مأذونا فبه لحكام الحرمين الشريفين ثم مات الفارغ الخ فقد رفع شبهة هذا السؤال لعالم مكة المشرفة ومفتيها مولانا الشيخ عبد الرحمن المرشدي وصورته وسئل عن رجل له وظيفة فرغ بها لا تحريم المفروغ له فيها من له



ولاية التقرير ثم مات الفارغ المذكور فظن رجل آخر ان الوظيفة باقية عليه فطلبها من حضرة مولانا السلطان نصره الرحمن وقرره فيها من محلول الفارغ المرقوم بناء على انها شاعرة فهل والحالة هذه يصح التقرير أولا يصح لكون الوظيفة لم تحل بموجب الفراغ والتقرير السابق ممن له ولاية التقرير فأجاب حيث كان تقريره ولانا السلطان مبنيا على الانهاء المذكور ولم يصادف محلا لمستحق الوظيفة المذكورة انما هو المفروغ له بها أن يكون قروء فيها بعد الفراغ من له ولاية التقرير في ذلك كذا في قرة عين الفقيه التقرير بمسائل الفراغ والتقرير والله أعلم ((سؤال)) في ستة دنائير من الرومية الجديدة أصلها باسم أولاد محمد الشراي ثم ان ولي الامر الشريف زيد بن محسن في عام خمسين وألف جعله خاسا لعائشة بنت محمد المزبور وتزل في الدفاتر باسم عائشة لموجب ان لكل شخص من أخويها ثلاثة أجزاء واستمر ذلك الى عام اثنين وثمانين وألف ثم ان علي بن محمد الشراي أظهر عسكا قديما الكتاب الديوان يتضمن ان الستة دنائير فرغ بها محمد البغدادى سنة ١٠٤٥ لا ولاد محمد الشراي ولم يذكروا أمر به ولي الامر من ان يكون لعائشة خاصة فجعلها الكتاب باسم أولاد محمد الشراي ولم تشعر أخته بذلك بل كان يقبض الستة الدناير ويسلمها لها وخذها وأخذت بر الشريف من يد ها وأتى لاحد أولادها وقال له اسقط حقل من معلوم أمك بعد موتها فوافقه وماتت عائشة في عام اثنين ومائة وترك أولادها قبض خالهم الستة دنائير محجبا بأن مطلع الامم أولاد محمد الشراي وان أولاد عائشة أسقطوا حقهم من معلوم أمهم في سنة ١٠٨٣ فما الحكم في ذلك أفتونا ((الجواب)) ليس لا كتاب تغيير اسم مستحق الا بتقرير صحيح من وليه لانهم أمناء فلا يجوز لهم الخيانة فيها ولا يجوز العمل بالتمسكات المقطوعة الثبوت لانها خارجة عن الحجج الشرعية ولا برة بقول علي بن محمد لاحد أولاد عائشة أسقط حقل وموافقة الولد بذلك لان المعلوم من الحقوق المجردة ولم يثبت للولد حق فيه الا بعد موت الام وذلك الثبوت حدث له بموت أمه بتقرير السلطان أيده الله تعالى وهو مما يقبل التعليق وأما اسقاط الحقوق المجردة فهو مما لا يقبل التعليق كما اذا قال ان اشريت الدار التي في شفعتي فأننا أسقطت شفعتي فإنه لا نسقط به شفعتي لانه اسقاط حق لم يثبت بعد وكسئلة الشفعة مسئلتنا والحق ثابت لأولاد عائشة والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في جماعة من أهالي القلعة السلطانية بالمدينة المنورة صدرت منهم قلة فوب فشكاهم شيخ الحرم لوالى مصر فصرف جوامكهم جرايات وعالوفة في مقابلة جوامكهم وقد ورد اسمهم في الدفتر عن السنين الماضية فهل يستحقون ما ورد أو يستحقه أولادهم أو أعاتهم أفتونا ((الجواب)) أما التفرد المزبورون فقد أصابوا أجزاءهم وأما الوارد لهم في مقابلة الخدمة للسنين السابقة فلعلما فيه اختلاف منهم من قال ان العطاء انما يملك بالتبض وحيث لم يقبضوا حطة الجراية والله الوفا فلاحق لهم فيها أو كثر المتأخرين على ان الحطة الواردة والعالوفة الواردة مدة خدمتهم تكون لهم والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص زل بوظيفة لا تحريمه وض واستلم التازل العوض فلم يقرر ولي الامر المفروغ له وهو بياض الخدمة الى سنة ونصف فلما تحقق عدم تقريره رجع فيما للفارغ وكان المفروغ له يستلم معلوم الوظيفة أيام خدمته فهل يسلم هذا المعلوم للنازل أم للمنزل له في مقابلة مباشرة أم يعطى للمنزل له أسوة أمثاله في مقابلة الخدمة أفتونا ((الجواب)) جميع المعلوم اصحاب الاسم لانه وادامه الا ان أباح له تناوله وهو الظاهر فلا رجوع له عليه والله أعلم ((سؤال)) في رجل خلف أولاد اولهم عالوفة باسم أولاد فاحتاج واحد منهم وأراد أن يفرغ بخاسته فتعصب عليه اخوته فادعاهم للشرع فضعه القاضي عن الفراغ بقوله الذي باسم أولاد لا يفرغ به فهل يفرغ به أم لا أفتونا ((الجواب)) جرت عادة أهل الحرم من الشريفين ان كل من أراد أن يفرغ بخاسته التي في اسم أولاد لا يمنع عنه فيتصرف بالفراغ والله أعلم ((سؤال)) في رجل مديون ليس له شيء في الدنيا الا جامكية عسكرية فهل يعد مظلما فلا يكون لديانه تسلط على جامكته أم لا أفتونا ((الجواب)) ليس لأرباب الديون تسلط عليه في فراغ جامكته وانما لهم أخذ ما زاد على حاجته الاصلية ان ورد له شيء من العطاء والله أعلم ((سؤال)) في جماعة فرغوا باستحقاقهم في وظيفة قراء لرجل وحكم الحاكم الشرعى بعقوبته وكتب له حقه شرعية فكث المفروغ له واضع ايده على ذلك الاستحقاق بمقتضى ذلك الفراغ مدة اثنين وثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى أحد الفارغين انه لم يفرغ



بمحضه وتعذر البينة على الفراغ لموت بعض الشركاء وسفر بعض الشهود وموت بعضهم فهل تسمع هذه الدعوى على هذا الرجل وهو مقيم بالغ صحيح غير مجبور عليه مطلع على تصرف المفروغ له متمكن من منازعته ولم ينارعه أم لا تسمع أقنونا ((الجواب)) حيث جرى تقرير القاضي بعد فراغ المستحقين وقبلت الوظيفة للمفروغ له فلا تسمع هذه الدعوى خصوصا وتطول المدة دليل عدم الاستحقاق والحال ان المدعى يشاهد التصرف ليس هذا الا تزوير وليس من اجناد ابليس والله أعلم ((سؤال)) في رجل ليس له معرفة بالمبيعات والاعيان عرض خمسة أحرار اثنين في الجديدة وثلاثة في القديعة للبيع فبيعت له من سعر الاحرار أربعة أحرار شريفي وأجاز البيع جاهلا بالسوق ثم ظهر له بالاطلاع من أهل المعرفة انه مفروغ مغبون فهل قبل دعواه الغبن ويحكم له الحاكم بمقتضاه أم لا أقنونا ((الجواب)) لم أر من صرح بحجة دعوى الغبن في الفراغ والله أعلم ((سؤال)) فيمن كان مقررا في وظيفة تدريس في علوم معينة وبقى مدة كذلك ثم فرغ عن الوظيفة المذكورة لشخص آخر مما يجعل أو غيره فهل فراغه صحيح أم لا فان قلتم بحجة الفراغ فهل يستحقها المفروغ له بمجرد الفراغ أم لا بد من تقرير الناظر الذي له ولاية التقرير وهل لنفس الفارغ ان يقرر المفروغ له أو تحمل الوظيفة بمجرد الفراغ ويبقى أمرها موقوفا على تقرير الناظر من شاء وإذا قرر الناظر غير المفروغ له فهل تقريره صحيح أم لا وإذا عين الواقف في وقفه المدرس أو الزاوية أو الرباط اختصاصها بطائفة كالشافعية أو المالكية مثلا فهل يختص بهم وليس للناظر تقرير غيرهم أم لا وإذا قرر الناظر غير المستحق المشروط في مكتوب الوقف والحال ان الواقف شرط في وقفه الاستحقاق هل ينفذ تقريره أم لا أقنونا ((الجواب)) قد سقط بالتزول حق التنازل عن الوظيفة المذكورة سواء كان بعوض أو بغير عوض وسواء كان المنزل له أهلا أو غير أهل ولا ينعين الحق للمفروغ له الا بتقرير من له ولاية التقرير ان شاء قرره أو غيره برعاية شرط الواقف لان عقاد الاجماع على ان شرط الواقف كص الشارح قوله وسقوط حق التنازل الخ ذكره الشيخ قاسم والله أعلم ((سؤال)) في وظيفة الاذان بمسجده صلى الله عليه وسلم وصاحبها المستحق لها لا يعلم قدرها ولا قدر مالها من المعلوم لا اعتقاده في القيام بها وفي قبض معلومها أو كبله ثم ان وكيله طلب منه ان يفرغ له بذلك الاسهم وأخبره عنها وعن معلومها بقدر ففرغ له معتمدا اخباره بذلك القدر ثم تبين للفارغ ان اسمه الذي فرغ به له ومعلومه فوق ذلك القدر الذي وقع عليه الفراغ بما يحصل بمثل التنازل فهل يكون ذلك عذرا مفسدا للفراغ بحيث لو رفع الامر فيه للحاكم الشرعي لحكم بعدم صحته ويمكن صاحب الاسم الفارغ به منه أم كيف الحال أقنونا ((الجواب)) التقرير يكون سببا لدعوى الغبن فيسمع الحاكم الشرعي دعواه كما أفتى به مولانا عبد الرحمن المرشدي والله أعلم ((سؤال)) في رجل باع حصصا من رجل وذهب معه الى الكاتب وقال أنا آتيتك بأربع حصص محاليل لهذا الرجل فان لم تأتني بأربع فاعطيك أربعة من حصصى والبائع عشرة حصص فلما أن حضروا وقت الاخذ والبائع لم يأت بما قال فاعطى الكاتب للرجل المشتري أربعة وبقيت للبائع سنة وغاب البائع والحال ان للبائع أولادا كبارا وصغارا وقام الآن أحدهم على المشتري وقال له ان أبانا باع لك من حقنا ونحن لم نرض هذا وهم كلهم في حجره وتحت ولايته تطره وليس لواحد منهم التصرف فهل يبيع الاب على الاولاد في هذه المسئلة ماض أم لا أقنونا ((الجواب)) ان لم يكن الحصص باسم الاولاد فلا بولاية التصرف والا فليس لهم غير عودهم والزيادة يتصرف فيه والدهم وولاية والدهم فيه ماضية والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل متول من طرف السلطنة العلية بالمدينة المدورة وله نظارات متعددة لكل من كان متوليا ذلك المنصب فعزل بعد مضي ثلثي السنة وتولى منصبه رجل آخر فلما جاء أول السنة استلم المتولى جميع النظارات فهل يسوغ له اخذ جميعها أم يستحق الثلث والمعزول يستحق الثلثين أقنونا ((الجواب)) لا يستحق المتولى الجديد غير ثلث محصول الناظر المذكور والثلثان المنفصل كما أفتى به مولانا شيخ الاسلام بالديار الرومية أبو السعود العمادي والشيخ زين بن نجيم والشيخ محمد الحافوني رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل له وظيفة خطابة بالحرم الشريف النبوي ولها من المداوم خمسون عثمانيا من عاولة جده المعصومة وافرغ منها بعشرين عثمانيا ليكون ترقية على جامكته التي في طائفة فوجيان فديم وافرغ منها بعشرين عثمانيا للرجل

فدوله لم أرض صرح الخ سبأني له  
فريا الثقل عن الشيخ عبدالرحمن  
المرشدي ان الحاكم معام  
الدعوى بالغبن في الفراغ فتنبه

ا



آخر ليكون ترقية على جامكته من طائفة توبيحان قديم ثم فرغ بالخطابة تمامها وكالها بما لها من المعلوم وهي العشرة الباقية من العثمانيات بمجلس الشرع الشريف بحجة شرعية على ما جرت به عادة أهالي الحرمين فأرسل المستقرغان الختمين والعرضين الى مصر وردهما حاقط مصر ولم يعض الفراغ المذكور ثم أراد المستقرغان أولاً أن يفرغاً بالاربعين المذكورة فهل لهما أن يفرغاً بذلك قبل ورود التقرير لهما من ولي الامر الذي له ولاية التقرير أم كيف الحال وإذا لم يقررهما ولي الامر وأبقى الوظيفة بكالها باسم الفارغ فهل يستحقها الفارغ أم لا اقتونا ((الجواب)) الذي اتفق عليه علماء الحرمين الشريفين ان التقاعد والجراية والجلو الى وجامكية بنדרجدة منوطة بحاقط مصر وولاية تقريرها اليه وحيث لم يقررهما في الجامكية المذكورة وأبقاها على صاحبها الاول ان كان لهما عليه حق الرجوع فيما قبضه منهما من العوض ولا يملك ان فراغ ذلك لان تصرفهما فرغ استحقاقهما فلم يكن وأما الجهة المكتوبة بالمدينة المنورة للفراغ فانها ليست بتقرير بل علامة تؤذن بنزول صاحب الحق مما هو له للمفروغ له كما هو معلوم والله أعلم ((سؤال)) في جراية باسم أولاد وعبال زيد مثلاً فانهم رجل بخلاف الواقع الى ولي الامر أيده الله تعالى بان العبال ماتت فقرر له ولي الامر بناء على انها له فهل يستحق المقرر ما قرر فيه وهل تعاد الى ما كانت عليه أم لا ((الجواب)) التقرير المبني على الانهاء الفاسد فاسد ولا يستحق المقرر ما قرر فيه وبإعاد لاهله كما صرح به في قرعة عين التحرير والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لا تجرب وظيفة وقرر المفروغ له ولي التقرير وبأشهرامدة سبع سنين ثم ان شخصاً أسمى لولي الامر بان المفروغ له وضع يده فضولياً على الوظيفة المذكورة وطلب تقريره فيها فقرر بأمر سلاطاني والحال ان الانهاء غير صحيح لوضع يده بالفراغ وتقرير ولي الامر فهل التقرير الثاني بحسب انما هو الذي هو غير واقع صحيح أم لا فاد اقلتم بحسبه فهل يجوز رفع صاحب الوظيفة عن وظيفته من غير جنحة أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث كان مقرر ابعاد الفراغ ممن له ولاية التقرير فقول المنهى انه واصل اليه فضولياً انهاء فاسد والتقرير المبني على الانهاء الفاسد فاسد وقد صنف مولانا الشيخ زين ابن نجيم رسالة في عدم صحة التقرير لمن أخذ وظيفة بغير جنحة وأطال فيها بنقول المذهب وهي بأيدي العلماء والله أعلم ((سؤال)) في رجل له كدك في أوجاق القلعة بالمدينة المنورة فرفعه بأمر مصر مع جماعة وقرر آخر بسبب شئ شاع عنهم ثم ان هذا المقرر فرغها لا آخر ثم ان بأمر مصر عفا عنهم أجمعين وأعاد للرجل كده مع جماعته فباشر خدمته منذ أربعة أعوام فجاء متول آخر على القلعة بالحيلة رجل لم يكن له اسم في ديوان مصر فلم يعطه الرجل على أغراضه الفاسدة فعرض فرفعه وردت على المفروغ له الاول بانه هو صاحب الوظيفة بتذكره وانه مغرور فيها فعند ذلك وجهه الى ولي الامر ورفع الاول فساد شاع عنه ما شاع أولاً فهل رفعه صحيح حيث كان بخلاف الانهاء اقتونا ((الجواب)) حيث رفع الكدك المذكور للمستقرغ تعلق الحق به اذ لولي الامر رفع من شاء وتقرير من شاء ولمن شاع عنه أن يسمي في اصلاح اسمه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في بوابة من أبواب السور السلطاني انخلت عن هي له بموته في أوائل سنة ١١١١ فقرر فيها قريسه من ولي الامر ثم فرغها الرجل في أوائل سنة ١١١٣ فهل يكون ما يرد لها من حنطة وجامكية وغير ذلك لورثة الميت أم للمفروغ له وهل الدراهم الواردة عن سنة ١١١٠ لهم أم له بينوا ((الجواب)) كلما يرد للخدمة عن مدة باشرها الرجل قبل موته من حنطة وجامكية وغير ذلك فانه يكون لورثة الميت بحسب الفريضة الشرعية والمفروغ له من أول مدة فراغه ومباشرة وكذا ذلك عن الحنطة الواردة عن سنة ١١١٠ فانها لورثة ذلك الميت الذي باشرتك السنة في الخدمة المذكورة والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل من المجاورين توجه الى البلاد الرومية فوجد رجلاً من أهل الخبر يريد جعل خير البئر الحرم فقال له أنا القائم بها فكتب له خمسة عشر أجراً وجعل مطلقهم مرتب بتر حاضرة على سيدوني ووضع يده على المعلوم المعين لأقامة البئر وملء البركة من سنة ١١٠٧ الى عام ١١١٣ فهل للعاكم الشرعي رد المعلوم على البئر المعينة وبجانبه ويدفع لمن هو قائم عمل البركة والخوض أم لا ويكون انهاء الواضع اليه فاسد أم لا اقتونا ((الجواب)) قول المجاور أنا القائم بها انهاء فاسد والتقرير المبني على الانهاء الفاسد فاسد لكن قد ورد اسمه صريحاً في الدقتر والقائم بالخدمة ليس له اسم ومقصود الفاعل اجراء الخبر



في البئر للنفع فقام بكل من القاشم والمجاور مانع من ولاية القبض فيرجع إلى أي فيه إلى ولي الأمر سدده الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لعقائه المقيمين بالمدينة المنورة بعثامته من مصر المعمورة وإن كل من غاب عن المدينة لا يستحق شيئاً من ذلك وورد خط سلطاني في حصصهم بأن كل من غاب لا يستحق شيئاً والحال أن بعض العققاء غاب عن المدينة واستلم الخوالة العثمانية المذكورة ودفع منها للمقيمين هناك فهل يستحق من كان مقيماً بمصر في ذلك شيئاً أم لا وهل إذا مات الخوالة المزبورة يرجع بما استلمه من تركته أم لا اقتونا ((الجواب)) رأيت الخط السلطاني الصادر في خصوص هذه القضية ولا ريب في أن السلطان أيده الله تعالى له ولاية التخصيص والتعميم وجبت خصص هنا فإن سكان مصر من العققاء لا يستحقون شيئاً من العثمانية المذكورة وإذا ثبت أن الخوالة قبض العثمانية وسلم شيئاً منها لبعض الساكنين بمصر فإنه يكون خاصاً بالعققاء الساكنون بالمدينة المنورة إن شاءوا ضمنوا العققاء ما أخذوه وإن شاءوا رجعوا في تركته الخوالة ثم يرجع ورثته على العققاء لتقرر الضمان عليهم والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مشترك بين جماعة وفيهم الكبار والقاصرون وكان على قاصرهم وصى فمات الوصي وتولى على أمر القاصر كبير الجماعة وتصرف في بعض المعاليم بالفراغ فهل على المنزول له رد حصصه الشركاء والقاصرين بطلان الفراغ وما حكم الوارد الذي قبضه المفروغ له وإذا دفع المنزول له الشركاء فيما يدعون به بأن هذه الدعوى مضى لها أكثر من عشرين سنة هل يلتفت إلى قوله أم تسمع وإن طالبت المدة لعدم علمهم اقتونا ((الجواب)) حيث اعترف المدعي أن الفراغ مضى من وقت وقوعه عشرين عاماً وهما في بلدة واحدة كان مقصراً في عدم دعواه من قبل وهو المضيع لحقه لأن مولانا السلطان منع فضاة المسلمين عن سماع الدعوى بعدم مضى خمس عشرة سنة والجهل ليس بعذر نعم لمن هو قاصر له حق الدعوى أن لم يرض من وقت البلوغ خمس عشرة سنة والأفلا والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لا تحربك ذلك عسكرياً بعوض معلوم فأرسل عرض الفراغ إلى مصر ثم بعد مدة أظهر أن عرض الفراغ لم ينفذ ولم ينزل الكدك باسم المفروغ له لما نفع فأرسل عرض آخر بفعل جناية الكدك وعثمانية في دفتر المتقاعدين على أن يكون ذلك باسم الفراغ فصح كذلك وقد كان المفروغ له استلم من محصول الكدك من جناية وعالوفة وغير ذلك فهل للفراغ الرجوع على المفروغ له فيما استلمه من محصول الكدك في تلك المدة حيث لم ينفذ عرض الفراغ ولم ينزل الكدك باسمه وتكون مباشرة في الكدك تبرأ حيث علم أن الكدك قد أرسل عرض آخر في شأنه لينقل في دفتر المجاورين أم كيف الحكم بينوا ((الجواب)) الذي يقتضيه النظر الفقهي أن يكون المحصول مقسوماً بالخاصة بين الفراغ والمفروغ له فيما استلمه من المحصول فإذا كان لمدة ترك الفراغ فيها الخدمة يكون للمستفرغ لأنه في مقابلة عمله بأذنه والباقي يكون للفراغ لأنه وإن أذن له بالقبض فإنه إنما كان ذلك اعتماداً على تنفيذ الفراغ فلم ينفذه إلى ولي الأمر فلم ينقطع حق الفراغ عنه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) عن امرأة ماتت عن بنت ولها حصص وخلاوة فتقر وفيها أبوها من ولي التقرير وقد ورد الأمر السلطاني أن من مات عن ولد يكون استحقاقه لولده هل تنزع الخلاوة والحصص ممن تقر وفيهم ما يعطيان للبنت أم لا اقتونا ((الجواب)) صدر الأمر السلطاني في شأن من مات عن ولده شيء من الصدقات يعطى لولده وقد سبق تقرير السلطان للبنت على تقرير الغير والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلعته صالح وفاطمة وزينب أولاد فلان فماتت فاطمة عن زوج وبنتين وابن من آخر ثم ماتت إحدى البننتين عن أبيها وأخيها فصار الزوج يأخذ ثلثي ما يخص فاطمة ويعطى للابن الثلث واستمر على ذلك أربع سنين فهل له ذلك من غير تقرير ولي الأمر أم يكون المعلوم نصفان بين البنت وأخيها الموجب الأمر السلطاني وإيضاً في المرادية خبر مطلعته أولاد فلان يأخذ منه الزوج ثلثيه ويعطى الابن الثلث كما فعله في المعلوم فهل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) ليس لزوج فاطمة أن يأخذ ثلثي ما يخصها بالبنت ويعطى الثلث الابن الذي من غيره صدر الأمر السلطاني أن يقسم بين من بقي من الأولاد بعد رؤسهم فيأخذ لبنته النصف ويعطى لولي بيتته النصف في الحال المشروح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم في مقابل مباشرة لرجل مات بعد ثلثي السنة عن زوجة وأولاد فهل يكون ميراثاً بالفريضة الشرعية أم لا اقتونا ((الجواب)) استحقاق الميت ثلثي السنة



من المعلوم يراث بين الورثة تجري فيه الفريضة الشرعية والباقي للذكور من الاولاد ان كان من مباشراتهم والله أعلم ((سؤال)) في امر آة لها معلوم شركة مع خالاتها فهل اذا أبرأهم من ذلك المعلوم يصح ابرأؤها أم لا وهل اذا كان بين الاقارب دعوى في معلوم فأخر بعضهم دعواه خمس عشرة سنة تسمع أم لا تسمع أو يكون طول المدة معفو عنه اقتونا ((الجواب)) البراءة عما يتحصل من المعلوم بعد التصرف في عينه صحيحة ولا تسمع لها فيه دعوى لان البراءة انما تكون فيما يتعلق بالذمة لا بالاعيان وأما نفس استحقاق الصنف فلا يتحول الحق للخالات الا بالفراغ منها وتقرير رولى التقرير كما أفتى به الشيخ عبد الرحمن المرشدي وبعد مضي خمس عشرة سنة لا تسمع الدعوى الا في ثلاثة مواضع ليست هذه منها والله أعلم ((سؤال)) في معاليم صر وجراية مطالعها أولاد فلان مات أحد الاولاد عن أولاد فهل يستحقه اخوته أم أولاده لانه حصه أبيهم وهل اذا استلم المعاليم الاولاد الباقون ولم يعط أولاد الميت نصيب والدهم مدة سنين يرجع عليهم فيما استلموه في تلك المدة أم لا اقتونا ((الجواب)) صدر الامر السلطاني مرة بعد أخرى على أن من له استحقاق في شيء من المعلوم وكان له أولاد يستحقون استحقاقه لأولاده فاذا علم هذا تبين ان الاخوة لا يستحقون حصه الميت ويجب عليهم رد ما قبضوه بغير تسليط من الاولاد المذكورين والله أعلم ((سؤال)) في رجل له معاتيق ذكور واناث قد فرغ لعقائه بعثامنة وجراية معلومة فترجحت اثنى من العقاء فجاءت بأولاد فأرادت أن تفرغ بخاصتها من العقاء لأولادها فنهها سناد يلهها وقالوا انما هي باسم عتقاء فهل يصح هذا الفراغ اذا وقع عند القاضي أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم لها ان تفرغ خاصتها لأولادها وليس لاحد منها وقد جرى مثل هذا في المدينة المنورة خلفا عن سلف من غير منع والعادة محكمة والعرف قاض والله أعلم ((سؤال)) في أولاد الحرم من الشريفين اذا انتقل أب أحدهم وكان له معلوم في الدفاتر السلطانية فهل من سعى في أخذه يدخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام من قطع رزق امرئ مسلم قطعه الله وهل تقرير رولى الامر لغيرهم صحيح أم باطل ومع ذلك الامر السلطاني جار على عدم القطع وعدم تقرير الغير اقتونا ((الجواب)) أما هؤلاء الذرية الضعفاء فخرمانهم غير صواب لان حضرة مولانا السلطان أبده الله تعالى ونصره عامل فقراء المدينة المنورة بالرحمة مرة بعد أخرى وأرسل أوامر سلطانية يؤيد بعضها بعضا أن الاولاد لا يحرمون ويناب رولى الامر لطف الله به في سعي رده على أربابه والتقرير المذكور ان صدر عن انهاء انهم مات لاعتن أولاد فالتقرير غير صحيح لان التقرير المبني على الانهاء الفاسد فاسد وان أنى أن له أولاد فقد علم من صدر الجواب وأما الحديث الذي اورد السائل فاني لم أقف عليه فيما عندي من الكتب والله أعلم بعلمته والله أعلم ((سؤال)) في شخص استفرغ من آخر جامكية عسكرية وعوضه بدله بجراية فرغ لها وبعضها من الدراهم فورد اسم الفارغ الاول في دفتر الجرايات ولم يرد اسم المفروغ لها في دفتر العساكر واستمر الحال على ذلك ثلاث سنوات والفارغ الاول يستلم ما يرد في دفتر الجراية والمفروغ له بالكذلك يستلم ما يرد باسم الفارغ بموجب الجلة ثم مات المفروغ له بالكذلك فهل لورثته أن يطالبوا بالفارغ بالعوض جميعه حيث اسمهم لم يرد في الدفتر أم لا واذا كان لهم الطلب هل يقاوص كل منهم صاحبه بما استلمه من الحب ويعود الكذلك لصاحبه أم لا اقتونا ((الجواب)) الفراغ انما يتم بتقرير رولى التقرير وهو حافظ مصر وحيث انه قرر كل شيء على حاله ولم ينفذ الفراغ المذكور بقي كل اسم لصاحبه وما استلمه كل منهما باذن صاحبه لا سبيل الى الرجوع فيه بعد تسليطه عليه واستهلاك عينه ويرجع صاحب الدراهم بالبعوض الذي سلمه هذا ما يقتضيه القواعد الفقهية والقوانين العرفية بالمدينة المنورة والله أعلم ((سؤال)) في معلوم وارد في الدفتر السلطاني باسم أولاد فلان عن قراءة سورة الاخلاص هل يستحق المعلوم ذكور أولاد فلان وانا انهم أم هو خاص بالذكور اقتونا ((الجواب)) يستحق المعلوم المذكور جميع أولاد فلان ذكورهم وانا انهم بشرط أهلية قراءة سورة الاخلاص والقراءة كما أفتى به الشيخ العلامة عبد الرحمن المرشدي والله أعلم ((سؤال)) في صدقة جعلها رولى الامر لأولاد زيد والحال انه ليس له أولاد اصله بل أولاد أولاده فهل يستحقونها أم لا يستحقونها ويصح اخذ عنهم اقتونا ((الجواب)) لا يتوقف أحد من العلماء ان أولاد أولاد الرجل من أولاده لانه يقال للأشرف أولاد محمد صلى الله عليه وسلم مع ان بينهم وبينه



وبينه فحوم ثلاثين كرسيا وكذلك لجمع البشر أولاد آدم والله أعلم كم بينهم والنسبة اليه حقيقة وكذلك  
 الاوامر السلطانية الواردة في خصوص ذلك بانه لا يحرم الاولاد بل وان أخذ الغير لا يقيد له اسم فنصر  
 الله مولانا السلطان وأيده يعامل جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم باللفظ فكيف يمكن الانخذ  
 بغيره مرسومه واذا علم هذا فلا ريب ان الاستحقاق لاولاد الاولاد ولا يصح الانخذ عنهم والحال  
 ما سطر والله أعلم ((سؤال)) في أقلام بالدقتر السلطاني مثبتة بفراشة فلان مناب فيها أولاد فلان  
 ولم تكن في دقتر الفراشين التي هي وظائف يباشرها الذكور بل يستلها الذكور والانات حيث لم تكن  
 في مقابل خدمة والجريان العرف على ذلك حيث ان بنات السلاطين وأمهاتهم لهن فراشات وبين  
 غيرهن فهل والحالة هذه يختص بها ذكور أولاد فلان أم يشترك الذكور مع الاناث واستحقاقها لعدم  
 كونها في مقابل خدمة أفيدوا ((الجواب)) أفنى العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشدي فقال ما هو  
 في مقابل الوظائف العملية المختصة بالرجال كالقيادة والفراشة ونحوها لا يصح الفراغ به للنساء اه  
 وأما فراشات بنات السلاطين فذلك انما هو في أصل الفراشة لا في النيابة ومقتضى كلام المرشدي  
 عدم صحته ولكن العمل اليوم على تقرير النساء في أصل الخدمة لا في النيابة فلذا كان لا بد لكل  
 صاحبة فراشة من نائب يباشر الخدمة كما في السؤال من قوله وبين غيرهن أي رجل اذ لم يبلغنا ان النيابة  
 للنساء والمسؤول عنه انما هو النيابة وهي من خواص الرجال والمفهوم من غرض صاحب الخبر انما  
 أراد أن من يتناول هذا المعلوم يخدم في الفراشة في المسجد النبوي ويكون له الثواب وذلك لا يتوقف  
 على دقتر الفراشين كما يفعل درسا معلوم في المسجد النبوي ولم يكن له ذلك في الدقتر السلطاني فانه يعتبر كذا  
 هذا ولا يظهر معنى لقوله لعدم كونها في مقابل خدمة مع تصريحه في صدر السؤال فراشة نيابة أولاد  
 فلان اذ عدم الخدمة تقصير من النائب والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات أخوه عن  
 كذا في أهالي القلعة السلطانية فأخذ أختاه منه مبلغا من الدراهم لاجل أن يعرض له ويكون الكدك  
 له فعرض ولم يجئ له بعرضه شيء وعزل الاغا المزبور فهل للرجل أن يرجع عليه بما أخذه منه أم لا وهل  
 اذ لم يرسل بالعرض له الرجوع عليه أيضا أم لا أقنونا ((الجواب)) أخذ الدراهم لاجل العرض رشوة  
 لا يجوز تساوله وله أن يرجع عليه بما أعطاه أرسل العرض أو لم يرسله والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 استفرغ من آخر سبع عثمانية وأربعة نفر فلما وردت تذكرة المفروغ له ما وجد فيها الا العثمانية فقط  
 والنفر ساقط وقد ضمن بالفراغ للمستفرغ الكدك في جميع ذلك فهل يضمن للفراغ عوض النفر وبديل  
 معلومها أو الذي يلزمه السعي في تصحيح ما فرغ له به واذا أراد المستفرغ أخذ العوض بحاجب الى ذلك أم لا  
 أقنونا ((الجواب)) القاعدة المعروفة عند أهل المدينة المنورة في مثل هذا ان يكتب المستفرغ صورة  
 التذكرة ويختتم عليها القاضي ويعتقها الى الخوالة بمصر فيجمع الاسم وكذلك يرسل الفراغ كتابا للخوالة  
 بقيد بوقوع الفراغ منه بالعثمانية والنفر فان صح فيها ونعمت والارجع المستفرغ على الفراغ بمحصة  
 عوض النفر المذكور ولا يحجب المستفرغ الى أخذ عوض النفر المذكور قبل ارسال صورة التذكرة  
 لانه مخالف لما اصطلح عليه أهل المدينة المنورة والعادة محكمة والعرف قاض والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل كتب باسم عتقائه أجزاء فبات أحدهم أي العتقاء وبقي اثنان ثم باع أحدهما نصيبه ثم مات الذي  
 لم يبع وبقي الذي باع حصته وأراد ان يستلم معلوم الأجزاء لكون الدقتر ناطقا باسم عتقاء فلان وليس فيه  
 تعين أحد بعينه فنهى الناظر فهل يستحق معلوم نصف الأجزاء حيث انه هو الباقي أم لا أقنونا ((الجواب))  
 ليس للناظر منه اذ هو المستحق لنصف هذه الأجزاء التي باسم عتقاء لصدر الامر السلطاني المتوج  
 بخط الشريف الخاقاني ان من مات من الاولاد والعتقاء لا يخل نصيبه بل يأخذه من بقي منهم والحال  
 ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في أقلام واردة في الدقتر السلطانية باسم أولاد أولاد فلانة والحال ان  
 لفلان أولاد أو أولاد أولاد فهل تستحق الاولاد مع أولاد الاولاد وهل لأولاد الاولاد منع من سفل  
 عنهم في ذلك والحال ان أحد أولاد الاولاد مات وخلف ولدا فقرر من له ولاية التقرب فيما انفصل عن  
 أبيه وورداً في الدقتر السلطاني فما الحكم فيه أقنونا ((الجواب)) صريح الصيغة يفيد ان لاحق



للأولاد انما هو مختص بأولاد الأولاد ولا يمنعون من سفل حيث مات أبوه لان مولانا السلطان قرر في نصيب آية والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل ناظر على وقف من الاوقاف يصل اليه في كل سنة غلة الوقف مع رجل من بلاد بعيدة لمصر المحروسة وفي أثناء الطريق وجد بعض من أهل الوظيفة ممن له استحقاق في الوقف وقبض معلوم الوظيفة من الرجل الامين قبل وصولها الى يد الناظر ثم توفي الرجل القابض وتمكن رجل آخر في وظيفة وطلب من الناظر ما قبضه المتوفى المذكور من معلوم الوظيفة المذكورة هل تسمع دعواه أم لا أقتونا ((الجواب)) الحق في معلوم الوظيفة المذكورة للقابض لا للمتمكن وقد كثر ذكر هذه المسئلة في البحر الرائق وفي قرعة عين الفقيه التحرير والله أعلم ((سؤال)) في عتامة جد اوية باسم رجل فرغ بها الاخر بكشف من دفتر المدينة فارسل المستفرغ عرضه الى مصر مرات فلم يوجد للفارغ اسم وقد استلم ما يخصها عامين بموجب دفتر المدينة المنورة فهل اذا رجع المستفرغ على الفارغ له أن يحاسبه بما قبض في العامين أم لا وهل له أيضا الرجوع بعد وجود اسم الفارغ بدفتر مصر أم لا ينو ((الجواب)) حيث تقرروا اسم المستفرغ وهو يأخذ المعلوم صار الحق له ولا رجوع لواحد منهما على الاخر في الصورة المشروحة هذا ما عليه أهل المدينة المنورة والله أعلم ((سؤال)) في عتامة من جوال الشام باسم عبد الغفار فجعلها ولي الامر أيده الله تعالى لرجل اسمه محمد سعيد وقبضها أربعة أعوام فانتهى رجل الى ولي الامر انما الابن عبد الوهاب وان هذا تحريف وانها في الاصل لانيه أبي بكر فاعطى ولي الامر لابنه عبد الوهاب وحرف الاسم بعبد الغفار وأعان به بعض الناس فاكره بعض ولاية الامر محمد سعيد ففرغ له ثم بعد فراغه جات براءة من ولي الامر باسمه أي محمد سعيد وقيد اسمه في الدفتر أيضا فهل تكون العتامة لمحمد سعيد حيث ان ولي الامر قرر وأيده بدفتر براءة وفراغه المبني على الفاسد فاسد وعلى الفرض فهل لولي الامر أن يجعل ما هو لزيد لعمره وأم لا وهل اذا قبض أبو عبد الوهاب سنين والحال انها باسم محمد سعيد له الرجوع عليه أم لا أقتونا ((الجواب)) الحق لمحمد سعيد وفراغه الواقع عن اكرامه غير معتبر ويرجع محمد سعيد على ابن عبد الوهاب بجميع ما قبضه بغير دليل شرعي والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في دكان وقف في يد رجل بشئ معين فمات الرجل عن ابن وبنت فقررهما الناظر فيه عن أبيهما ثم عزل الناظر وأقيم غيره فهل للناظر الثاني أن يخصص البنت فقط ويبتل تقرير الاول من غير جنحة أم لا أقتونا ((الجواب)) أفتى العلامة الشيخ محمد جبار الله المكي الحنفي بان التقرير الاول هو المعمول به دون الثاني والله أعلم ((سؤال)) في أجزاء صلوات بدفتر الرومية باسم أولاد وكانوا ذكورا واناثا فهل تكون الصلوات تابعة للأجزاء في المباشرة يختص بها الرجال أو يشترك فيها الذكور والاناث أقتونا ((الجواب)) الصلوات والسج التي تباشر في المسجد الشريف النبوي عقب الصلوات هي من خواص مباشرات الرجال دون النساء والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في وظيفة انحلت عن شخص بموته فقرر فيها وكيل ولي الامر شخصا آخر ثم طلبها رجل آخر من ولي الامر فاجابه ولي الامر الى سؤاله وكتب له صكبا بالتقرير وعدم المعارضة والمنازعة فهل يعتبر تقرير ولي الامر أم تقرير وكيله أقتونا ((الجواب)) ولي الامر هو مولانا السلطان أيده الله تعالى ونصره وفي زماننا أذن لو كلائه في التعيين فاذا رفع اليه ان شاء قرر من عينه الوكيل وان شاء قرر غيره فالعبرة حينئذ الا بتقريره خاصة والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي في ذي الحجة الحرام وخلف زوجة وأولاد اوله ثمن من المعلوم باسمه وبعد وفاته تقرر الاولاد في ذلك وفي السنة التي توفي فيها ورد الاسم للميت فهل يقسم بين الزوجة والاولاد قسمة ميراث أو يختص به الاولاد أقتونا ((الجواب)) المعلوم الذي ورد عام وفاته يقسم بين ورثته قسمة الميراث بحسب الفريضة الشرعية والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في ميت خلف بنتا وزوجة وأخا لاب والميت دكان ومخازن من الوقف آلت اليه بالفراغ على عرف البلاد فهل يشترك الورثة المذكورون في الوقف المذكور شيوخا أو يختص به وارث منهم دون الاخرين أقتونا ((الجواب)) أما الميراث فهو جار بين الورثة على القانون الشرعي فتكون المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد للبنت النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة للأخ لاب وأما الدكان والمخازن الوقف فلا يجري فيها حكم الارث بل يدخل تحت عموم تقرير



مولانا السلطان للبننت خاصة والحال ماشرح والله أعلم ((سؤال)) فمن قرره ولي الامر في وظيفة مباشرة عن محلول شخص قباشر المقرر مدة ثم فرغ من او باشرها المفروغ له سنتين ثم ذهب رجل الى الروم وطلب الوظيفة وانما محلول عن الميت وليس لهذه الوظيفة مفردات في دفتر الروى فأعطى على انها براءة سلطانية فالحق لمن منهما أقتونا ((الجواب)) أما الأسماء الصريحة في الدفاتر السلطانية المتعلقة بصداقات أهالى المدينة المنورة النبوية فلا ريب ان التصرف فيها للدولة العلية وأما ما ليس له مفردات والعرف الجارى أن ولاية التقرب لمن فوض له مولانا السلطان ولاية ذلك ان سبق فاذا قرر رجلا كان له الحق وحيث أنهى هذا الرجل بان اسم فلان محلول وأعطى له لم يصادف هذا الاعطاء محلا والحال ماشرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له خلوة قرر فيها الحاكم الشرعى وجلس فيها مدة من الزمان ثم توفى الى رحمة الله تعالى في سادس عشر محرم الحرام فهل تستحق ورتته المعلوم من الخلوة المذكورة وغيرها أم لا أم كيف الحال ((الجواب)) نعم يستحقه الورثة سواء كان مالا معلوما أو مال خلوة كما أفتى به الشيخ عبد الرحمن المرشدى والله أعلم ((سؤال)) في دفتر الكاتب اذا أخرج كشفا في مادة يراد بها الى المدينة المنورة يتضمن قدرها واسم رجل ومن عادت من ان الرجل يكون قابضا للنفوس المزبور فهل يلزم الرجل به أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس كشف الكاتب من حجج الشرع الثلاثة في شئ من كتب العلماء ولا يجوز الحاقه بدفتار السماسر وما ألحق به لانه اقرار للغير على نفسه وهذا اقرار للغير على الغير نعم ثبت اذا شهد كاتبان عدلان والحال ماشرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة توفيت في النصف من رمضان وخلفت زوجا وبنات وأما ولها شئ من العلوقة قرر الاولاد فيها ثم طلعت العلوقة على اسم المتوفية في ستها فهل تقسم بينهم قسمة ميراث أو تكون للاولاد خاصة وتكون بينهم بالسوية أقتونا ((الجواب)) العلوقة المصرية انما تخرج من الديوان وتسلم لبدء الامين في شوال وحيث توفيت قبل ذلك لم يتعلق حق الورثة بها وصار الحق لمن يقرر فيها وقد سبق التقرير السلطاني للاولاد من وقت موت أمهم والحال ماشرح والله أعلم ((سؤال)) في اسم مطلعه بدفتار التقاعد اولاد وعبال فلان أربعين عثمانيا فأنهى شخص لولى الامر ان هذه العنامنة قد انحلت لعدم الاولاد والعبال يوفاتهم فقرر في نصفها والحال ان العبال موجودة فهل تأخذ نصف ما في يد المنهى أم تطلب النصف الاخر بنجامة ممن أخذها أقتونا ((الجواب)) المطلع لفظ اولاد وعبال وصيغة اولاد في باب الوقف يصدق على الواحد والجمع وكان هنا اولاد وعبال بمعنى التثنية فاذا قبل الجمع أو التثنية بما يقبل التجزى انقسم أجزاءه عليه فخص كل فرد من أفراد جزءه من ذلك الكل كما هو مقرر في الاصول فاذا علم هذا وقد أنهى هذا الرجل عدم الاولاد والعبال فأعطى له من جميع الحصصتين نصف المبلغ فصا في الاعطاء في النصف الذى هو خاصة الاولاد ولم يصادف في النصف الذى هو خاصة العبال فترجع العبال عليه في خاصتها منه هذا ما تقتضيه القواعد الفقهية والحال ماشرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ ما هو باسم اولاده لا آخر وفي الاولاد كبار وفيهم صغار بوظيفة من غير علم للكبار ومن غير مصلحة للصغار فهل يصح الفراغ أم لا واذا قلتم بعدم الصحة هل يقاوص المستفرغ فيما قبضه عن العوض ما عدا أجره الخدمة أقتونا ((الجواب)) اذ لم يعلم الاولاد الكبار فراغ أبيهم فلهم الدعوى ويقاوصون المستفرغ بجميع ما قبضه وأما الصغار فولاية أبيهم منوطة بالمصلحة بالاجماع وحيث لم يكن في ذلك مصلحة لم يصح فراغه ويقاوص المستفرغ بجميع ما قبضه كما أفتى به الشيخ خيف الدين المرشدى غير ما جرت به عادة أجره الخدمة فانه يسقط منه اسوة أمثاله والله أعلم ((سؤال)) في جارية ومعلوم من الروميتين باسم امرأة فماتت في شهر رمضان سنة عشر ومائة وألف عن زوج وأم وبنت تكون الحبوب التي وردت بعد موت المرأة عن السنين التي كانت المرأة موجودة فيها ميراثا وكذا معلوم ذلك العام أم لا ينو ((الجواب)) أفتى الشيخ محمد حسين بن على الطورى بقوله ان مات بعد احرار المال في يد الناظر يورث نصيبه قياسا على القسمة كما صرح بذلك في البحر الرائق في كتاب السير حيث قال قد صرحوا في كتاب القسمة ان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القولين وفي قول يورث ولم أر ترجيحاً وينبغي ان يفصل فان مات قبل خروج الغلة واحراز الناظر لها بعد القسمة يورث نصيب المستحق لتأكد الحق فيها فان القسمة



بعد الاحراز بارتاناً كذا الحق للغايم فيها ولا ملك لواحده بعينه قبل القسمة مع ان التصيب يورث فكذا في  
الوظيفة وان مات قبل الاحراز في يد المتولي لا يورث نصيبه قياساً على القسمة اهـ والله أعلم ((سؤال))  
في رجل مات عن مورثه وهو فقير وله جامكية في تلك الانكسارية فهل اذا ورثها بالخصوص وما هو من  
جدة وقلباشر وكان موته في أول سنة إحدى عشرة بجهز منه ويقضى منه ديونه ويورث عنه ان بقي شيء  
أم لا ينشأ ((الجواب)) نعم يستحق جميع الوارد له سنة عشر يقضى منه ديونه وما زاد يورث عنه والله أعلم  
((سؤال)) في معلوم من الرومية والمصرية وبعضه في مقابل خدمة باسم عتقاء فلان فاقترضوا جميعاً  
ولم يبق الا ابن عتيق منهم وهو باق في الدقتر باسم عتقاء فهل يستحق حصة أبيه أم لا ينشأ ((الجواب))  
نعم يستحق ذلك بتقرير مولانا السلطان أيده الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في معلوم لرجل فرغ به اولاده  
ثم أدخل معهم بنت أخيه فهل اذا مرضت بنت الاخ وفرغت به اولاد الرجل وصحت ومضت أعوام لها  
الرجوع فيما فرغت أو طلب العوض والحال أنه ما أخذ منها عوضاً لما أدخلها مع أولاده أقتونا ((الجواب))  
ليس لها الرجوع فيما فرغت به اذ بقراغها سقط استحقاقها ولا طلب العوض لانه لم يتعين من قبل والله أعلم  
((سؤال)) في رجل مات عن أولاد منهم غائب في الروم ومنهم في المدينة المنورة وله في الدفاتر أجزاء وجراية  
وخبر تنكية ومكاتب فهل يدخل الغائب مع الموجودين أم لا أقتونا ((الجواب)) الصواب الجراية لاهالي  
المدينة المنورة انما يختص به الاولاد الساكنون بالمدينة المنورة دون غيرهم من وطنة الروم وكذا خبر  
العمارة والمكاتب ان ورد باسم أولاد فلان بالمدينة المنورة وان ورد باسم الرجل ثم مات والدراهم في يده  
فهو ميراث بين جميع الورثة وصرح بالمسئلة الاولى في فتاوى قاضيان والاسعاف بقوله وان كانوا لا يحصون  
ولا يحتاط بهم فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقبلاً بها  
اهـ فكيف يعطى لهؤلاء الاولاد الذين لم يردوا بالمدينة المنورة فضلاً عن انتقالهم عنها والله أعلم ((سؤال))  
في رجل باسم أولاده وظيفة مقبلة في الدفاتر فمات الرجل وأخذت الوظيفة عنه والحال انها باسم أولاده  
فهل يصح الاخذ أم لا أقتونا ((الجواب)) التقرير المبني على انها غير مصادف لمحل والحق للاولاد  
والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلع عتقاء فلان وكذا جارية وهم متعددون فهل اذا مات واحد عن  
غير أولاد تكون حصته لباقي العتقاء بموجب الامر الشريف السلطاني أم تكون لغيرهم أقتونا  
((الجواب)) تكون حصة من مات عن غير ولد لباقي العتقاء بصدد الامر السلطاني المتوج بالخط  
الشريف الخاقاني بذلك والله أعلم ((سؤال)) في رجل له جامكية بالقلعة فانهم بعض ولاية الامور انما غير  
يخرج الى ولي الامر بان الرجل مفسد فآخر عنه الجامكية وأعطاهم الاخر بناء على ذلك الانهاء ومنع من  
المباشرة للخدمة مع تقييدها وعدم تقصيره فيها ثم ظهر لذلك البعض وولي الامر بان الانهاء باطل فاعادها  
ولي الامر لمن كانت له أولاً فهل ما قبضه الثاني من معلوم الجامكية يستحقه الاول وله أخذه من الثاني أم لا  
أقتونا ((الجواب)) حيث لم يكن الاخر هو المنهي وقد قرر له ولي التقرير فلا رجوع عليه لانه كان مأموراً  
بالقيام بالخدمة والمعلوم والخطة في مقابلتها وحيث ورد اسمه في دفتر الطائفة المذكورين تعيين له الحق  
وعليه عملهم سابقاً ولا حقاً ولا إعادة الا بتقرير جديد والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا علم  
وتقرر أن من هلك وترك في الدقتر من العطايا السلطانية أو الصدقات على اسمه شيئاً أن الارث وعدمه  
في محصلها باعتبار حرز الغلة في يد الامين قبل موته وبعد موته فالرومية الجديدة ما المعتمد فيها حرزها  
باعتبار الاصل في رجب باسنة تلامه ولزوم حرزها بعد الاحالة على باشة مصر في شهر شوال أقتونا  
((الجواب)) المال الذي يأخذه امين مصر من جهة حائط مصر انما يأخذه بمكة المشرفة في ذي الحجة في يد  
امير الركب المصري وقد تعين لجل الصرة في زمن رجب وفيه قبض بعض المصريين هناك وبعضه قبضه  
بمكة المشرفة فهو وكيل القبض من شهر رجب وانما أحيل على القبض من مصر من سنة ثمان وتسعين  
وألف بعوارض حظر الطريق والمال بيد المتولين بالروم فالعبرة حينئذ بوقت القبض في الروم لا بوقت  
قبضه الاخر لانه سقجة ذلك المال الموجود في الروم هذا هو المتبادر والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال))  
في معلوم باسم عتقاء فلان وهم رجال فقط فمات واحد منهم عن بنت ثم البنت عن ابن وبنتين فهل حصة



جدهم مع العتقاء يكون لهم أم لا أفتونا ((الجواب)) حيث كان الجدي بأخذ حصته ثم أخذتم ابنته من بعده فان يموتها ينتقل الحق لاولادها الصدا والامر السلطاني ان من مات عن اولاد يكون حقه لاولاده والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في شخص له والدي يقال له فلان وله عم يقال له فلان وله أخوان يقال لهما فلان وفلان فمات الوالد المزبور عن المذكورين وترك معلوماً بالدقار السلطانية باسمه ومات أحد الاخوة عن معلوم خاص باسمه وصار الامر كذلك لا يعلم كيف عمل الاخوة في المعلوم ثم انتقل الشخص المذكور في أول السؤال عن اولاد ذكور واثاث وانتقل أخواه أحدهما عن اولاد ذكور وصار المذكورون يستلمون جميع ما هو لجد وما هو لهم دون اولاد الشخص المذكور في السؤال فلما استيقظ اولاد الشخص المذكور في أول السؤال سألو اولادهم هل لنا شيء من المعلوم فقالوا نعم لكم أحجروا حدود دفعوه مستعين بخاء من آخر اولاد الشخص المذكور بان لجدكم القدر والفلا في ولعكم القدر الفلاني والحال ان الدقار ناطق باسمائهم فتقرر اولاد الشخص المذكور في الامماء المذكورة فلما علم اولاد الشخص الذين كانوا يقبضون في المدة الطويلة عن نبي عمهم ان من له ولاية التقرير قررهم ترافعوا الى القاضي وادعوا بان آباهم فرغ لآخيه والذنام من غير حجة شرعية ومن غير عوض معلوم بل بمجرد دعوى وان لنا بينه تشهد بالفراغ من الشخص والدكم وعادة الحرميين ان الفراغ بالجهة والتسزيل ولم يكن في ذلك شيء فاحد الشهود رجل جاهل يبول في مجلسه في القهوة والشاهد الآخر فقيه الاولاد المدعين بالفراغ في بيتهم وتقدمت له شهادة الزور فهل قبل شهادتهما بالفراغ من غير ما ذكر أعلاه ولا تنزيل ولا عوض لمن فرغ على مدعاهم أم لا تقبل واذا كتبت لهم حجة بشهادة من ذكر بعمل بالجهة أم لا يعمل لفقد شروطها المعتبرة واذا قلتم بعدم العمل هل يضمنون جميع ما استلموه قبل تقرير ولي الامر أو من تاريخ التقرير الصادر من ولي الامر لا اولاد الشخص المذكور واذا ثبت الفراغ هل يلزم الاولاد العوض أم لا أفتونا ((الجواب)) دعوى الفراغ يحتاج فيها الى ان يكون ذلك الفراغ وقع من الشخص المذكور لآخيه في مجلس الشرع ثم تقر ولي الامر فيه وحيث لم يوجد ذلك لم يثبت اللام ولا اولاده الحق وان فرض وجود الفراغ لهم لعدم التقرير وما بمجرد الدعوى فلا يثبت لهم شيء وأما طلب اولاد الشخص المذكور من ولي التقرير ما هو لجدهم ولعهم فما كان لجدهم فهو لهم ولا ولد لهم أجعين بموجب الامر السلطاني ان من مات عن اولاده صرف نصيبه لاولاده قتلقاء آباؤهم عن جدهم وهم عن آباؤهم فأولاد الشخص يأخذون حصة أبيهم النصف واولاد الاخر يأخذون حصة أبيهم النصف وما أخذه هؤلاء ولم يعطوه لاولادهم فهو في ضمانهم وما كان باسم العم فيتقرير اولاد الشخص انتقل الحق لهم من تقريرهم يأخذونه وما قبضه اولادهم قبل التقرير فانه ينزع ممن قبضه ويرد في أصل الوقف لانه مال لا مستحق له فيرد لآصله ولا تقبل شهادة المغفل الذي لا يعي بنفسه وهو ذاهل يبول في ثيابه وشهادة معلمهم في بيتهم غير مقبولة بفرض صحة الفراغ لا يلزم العوض لانه لا بد فيه من ذكر قدر جنس ووقوع وصفة فلم يوجد هذه أجوبة السؤال والله أعلم بحقيقة الحال ((سؤال)) في معلوم مكتوب باسم اولاد وعبال فلان وكان له ولدان وزوجتان فكانوا يتقاسمون جميع هذا المعلوم نصفين نصف للولدين والنصف الاخر للزوجتين فماتت احدى الزوجتين عن ولد وبنت فهل يكون خاصتها من اسم العبال لاولادها أم لضررتها الاخرى أفتونا ((الجواب)) خاصتها تكون لاولادها بتقرير مولانا السلطان أيده الله تعالى ان من مات عن ولد يكون استحقاقه لولده ولا يرجع ذلك لضررتها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن ابن وبنتين وبنت مفقودة ولها بالدقار السلطانية معلوم فقرره ولي الامر للابن والبنتين فيما انفصل عن والدتهم من المعلوم دونها المفقودة قطهرت البنت المفقودة وطلبت لها حصة معهم فيه وليس يدها تقرير ولا اسم بالدقار السلطانية وهم يقولون ان هذه صدقة بيد قاضها فهل لها الطلب في الماضي والحال أم لا أفتونا ((الجواب)) لتقرير انما صدر للابن والبنتين بناء على فقد ما وحيث ظهرت تبين ان الحق ثابت لها لان مولانا السلطان أيده الله ونصره صدر امره مرة بعد أخرى ان من مات عن اولاد يكون نصيبه لاولاده وهي تشاركهم في الحال دون الماضي حيث لم تكن حيث تدعى المدينة المدورة قال مولانا قاضيان وان كانوا لا يحصون ولا يحاط



بهم فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان فقيرا بها ثم قال فان رجعوا الى البلدة واقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل انتهى ومثله في الاسعاف والله أعلم ((سؤال)) في رجل نزل عن جارية فمما اذا ثبت النزول عند القاضي أم بحضور شاهدين اقتونا ((الجواب)) المفهوم من كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا انه لا يحتاج الى مجلس القاضي وأما عمل أهل المدينة المنورة فانهم انما يعتبرون النزول عند القاضي وعاليه عملهم وبه عرفهم والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها صر فرغت به لبنت بنتها وتقررت فيه والحال انها تفيض المحصول ثم انتمت الى القاضي حاجتها والرجوع عن الفراغ فهل لها ذلك وهل لاحدا عانتها باخراج كشف لذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث فرغت بطيب نفس منها لا سبيل لها الى الرجوع من فراغها ولا اعانة لاحد على اخراج كشف بلا وجه شرعي والله أعلم ((سؤال)) في رجل مرض بالحصى فوكل رجلا بفراغ شيء من معلوم ففرغ بطريق الوكالة لرجل آخر فالمفروغ له قيد اسمه في الدفاتر بموجب الجهة الشرعية ثم بعد مضي خمسين يوما مات الفارغ فهل يكون ذلك المعلوم محولا لبنت المال أم ليس له وقد تم الفراغ اقتونا ((الجواب)) أفق العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشدي بان الحق للمفروغ له ولم يبق للفارغ شيء فلا محلول حيثئذ والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وله ابن عم قهره - حضرة الشريف في معلوم له ولم يقيد في دفتر الروم فتقرر في ذلك بعض الناس من الروم وقيد اسمه في دفتر السلطاني بموجب البراءة السلطانية عن محلول الميت ثم ان من قهره - حضرة الشريف أتى ببراءة سلطانية أيضا بعرض الشريف وقيد اسمه في دفتر الروم ثم فرغ عنه لبعض الناس قوجه الشخص المقرر أولا للروم وتقرر فيه ثانيا بانها فاسد واتى ببراءة سلطانية فهل يصح الفراغ ويكون الحق للمفروغ أم لا اقتونا ((الجواب)) اتفقت المتأخرون ان التقرير المبنى على الانهاء الفاسد فاسد والحق لابن العم المقرر بالبراءة ثانيا للمفروغ له عنه ولا حق لمن انهى بخلاف الواقع والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم أولاد فلان وهم - م ابنا وبنت فمات جميع الاولاد وبقي من ابن واحد وأولاد أولاده ومن نسل البنت أولاد أولادها والامر السلطاني ورد بعدموت الاصول فما الحكم بينهم ((الجواب)) حيث خفي علينا من مات أولا من أولاد فلان فالنصف لذرية الابن والنصف لذرية البنت والله أعلم ((سؤال)) في رجل له خلوة برباط تزوج فانترعها القاضي من يده وقال له أنت تزوجت لا حاجة لك في الخلوة ولا استحقاق فباعها القاضي من آخر متزوج فهل بعد عزل ذلك القاضي له حق الدعوى في الخلوة على ذي اليد أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث لم يعلم شرط الواقف فالحق له وان شرط سكنى العزبان لا حق له ولا للآخر والله أعلم ((سؤال)) في شخص اشترى من آخر ثلاث جريات باسم شخص معين وبرز الكشف باسمه واشترى الشخص المزبور ثلث الجارية بشئ معين بحجة شرعية وسلم العوض بالمجلس وشرط الوكيل الفارغ للمفروغ له بان ما وصل البندر من مستغلا يكون للفارغ ورضي المفروغ له بذلك ثم مضت تلك السنة وجاء مستغل السنة الثانية فاستلم المفروغ بحسب التوزيع ما يخص ذلك الثلث في تلك السنة ثم انتقل الوكيل الفارغ فجاء في السنة التي بعدها الشخص آخر فهل ما استلمه المشتري في مدة فراغه يستحق المستغل من فرغ له به أو يستحقه من جاءت التذكرة باسمه ولو كان المستغل ورد قبل نزول اسمه أو يستحقه المفروغ له لكون الوارد في مدة فراغه وهو باق على اسم المفروغ والمفروغ له قد نزل عن ثلث الجارية وعن مستغلا أم كيف الحال ((الجواب)) حيث سلط الفارغ المستغفرغ على قبض الخنطة الواردة واسم الفارغ ثابت في الدفاتر حيثئذ فلا سبيل للآخر عليه في الخنطة المذكورة والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في جارية مات عنها من هي له وله ورثة صالحون لها فهل اذا أخذها رجل مع وجودهم تنزع منه حيث شاع بورود الامر الشريف السلطاني ان الوارث مطلقا لا يخرج عنه شيء أم لا اقتونا ((الجواب)) الذي رأيته في الاوامر السلطانية المتعددة ان الولد الصلي لا يحرم وأما الوارث مطلقا فلم أره فان صح ذلك فانه ينزع عن أخذه ويرد على الوارث الكف مباشرة خدمة الجارية المذكورة والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) فيمن له جارية فرغ بها الاولاد وعياله فماتت العيال وقد كان للفارغ زوجه قبل الفراغ وطلقها فهل قسط العيال تسحقه الزوجة الاولى أم أولاد الثانية أم كيف الحال ((الجواب)) حيث كان الفراغ في زمن كانت



الثانية في عصمته تعلق الحق بها وبموتها يستحق حصتها أولادها ولا شيء للاولى والحال ما شرح والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل كتب لأولاده عثمانة وجراية وهم ذكور واثان فتزوجت منهم بنت وماتت عن بنت  
 لها وماتت البنت عن أب أجنبي فهل لا يباها أن يدخل معهم فيما هو مكتوب في الدفتر السلطانية باسم أولاد  
 فلان أم لا ((الجواب)) ليس لا يباها أن يدخل معهم فيما هو مكتوب باسم أولاد فلان لان الامر السلطاني  
 انما ورد فيه من كتب صرة باسم أولاده فبات أولاده فانه يبقى على حقه لانه يأخذ حق الغير والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل له كدنة مع أهالي القلعة فجعل ولي الامر عثمانة الكدنة مع ارباب الشعائر والجراية مع  
 المجاورين ففرغ الرجل المزبور بالعثمانية وبيع بعض اراد من الجراية لبعض ناس وقبض معلوم كل  
 أعوام ثم ان ولي الامر أيده الله تعالى أعاد كدنا من العثمانة والجراية المفروغ بهم مع ما بقي لصاحبها الى حالها  
 الاصل فهل للمفروغ لهم ان يرجعوا بالعوض الذي دفعوه للفارغ أم لا وعلى القرض هل له ان يحاسبهم  
 بما قبضوه أم لا اقتونا ((الجواب)) لا يرجعون عليه بالعوض الذي دفعوه للفارغ ولا يحاسبهم بما قبضوه  
 من غلال الخنطة ومحصول العثمانة والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم أولاد فلان  
 فاحدهم مات عن بنت قاصرة ولم تطلع على هذا المعلوم الا بعد ثلاثين سنة والمعلوم مطلقه في الدفتر باسم  
 أولاد فلان الى الآن فهل لها ان تطالب في خاصة أمها الموجب الامر السلطاني ان من مات عن أولاد  
 فنصيبه لأولاده اقتونا ((الجواب)) حيث كان الاسم في الدفتر السلطانية باسم أولاد فلان فلها ان  
 تطالب باستحقاق أمها لتقرير مولانا السلطان أيده الله تعالى ونصره بذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))  
 في جماعة أنهم بالباشة مهران أولاد فلان ماتوا وانحل نصيبهم من العلائق فقررهم فيها بناء على انهم  
 الفاسد فأكلوها مدة ثم ذهب بعض الاولاد لمصر وأثبت وجودهم فرد عليهم جميع ما هو لهم فهل لهم ان  
 يطالبوا ما قبضه المنهون باطلا أم لا اقتونا ((الجواب)) التقرير المبني على انهم الفاسد فاسد وحيث  
 رد الحق لأهله فلهم الرجوع فيما قبضوه على مقتضى انهم الفاسد كما أفتى به العلامة الشيخ عبدالرحمن  
 المرشدي والله أعلم ((سؤال)) في رجلين فرغ أحدهما الآخر بمعلوم من دفتر قاعد الجراية المصرية  
 واستلم الفارغ بدل الفراغ ولم يتفقا على المستغل بل قاما من مجلس الفراغ ساكتين فلما ورد الصر  
 استلم الفارغ لورود الصر باسمه فكيف يكون الحكم اقتونا ((الجواب)) المفهوم من فتاوى العلامة  
 الشيخ محمد بن حسين بن علي الطوري انه يبسط المعلوم على المدين وينظر كم يكون منه للفارغ والمفروغ له  
 فيعطى بحساب مدته والله أعلم ((سؤال)) في عتقاء ذكور واثان رجل مات وترك لهم جراية باسم عتقاء  
 فلان ثم تزوج أجنبي بأحدى العتقاء فأت منه ولد ثم مات ثم مات ولدها فهل يستحق الاب حصته من تلك  
 الغلة أم لا اقتونا ((الجواب)) نعم يستحق الاب حصته ابنة من الغلة الواردة والحال ما شرح والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل قرر في الدفتر المصري مباشرة خدمة ولم يقرر في الدفتر المدني ولم يباشر الوظيفة فهل  
 له ما يتحصل منها أم لا اقتونا ((الجواب)) العبرة بالدفتر المصري حيث قرر حافظ مصر ولا عبرة بالدفتر  
 المدني كما أفاده العلامة العيني والشيخ حنيف الدين المرشدي والحاصل له وعدم مباشرته لا يسقط حقه  
 لانه تقصير غير مسقط للحق والله أعلم ((سؤال)) في رجل قرر الناظر في مبسط أرض وقف باجرة  
 معلومة فدفع لطايب الوقف أسوة أمثالها ثم جعلت الأرض طريقا للمسلمين سعة لهم ثم ردت كما كانت  
 فقررها الناظر من آخر فهل يسوغ له ذلك أم الاول أولى اقتونا ((الجواب)) المستأجر الاول أحق من  
 غيره والله أعلم ((سؤال)) في عثمانة لرجل فاستفرغها آخر منه لأولاده وعياله وأقبض الفارغ عوضها  
 ثم مات المستفرغ فوقع فيها خبط من بعض الناس بكونها محلولاً ثم جعلت باسم الوصي الذي أقيم على أولاد  
 المستفرغ وقرر ولي الامر بالفراغ الثاني فهل يلزم الوصي ان يعيدها للمفروغ لهم الذين هم أولاد وعيال  
 المزبورون أم يلزمه عوضها الذي قبضه الفارغ من المستفرغ ينو ((الجواب)) لا يظهر وجه اللزوم على  
 الوصي بالعادة بالفراغ لأولاد المستفرغ وعياله حيث لم يصدر منه انها فاسد وان وقع اتفاق على كيفية  
 تصحيح الاسم فالمسلمون عند شروطهم فيرد على الصورة الاولى والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في  
 رجل مات وله وظيفة قراءة في مصحف من مصاحف سلطان الهند المقروءة في الحرم الشريف في الروضة



المطهرة بمحضرة الناظر فكتب الناظر المأذون له بالتقرير من جهة السلطان ثم كما بموجب التزول بمحضرة  
جمع من المسلمين ثم مات الفارغ قبل أن يقرر ولي الأمر المستقرغ فبقيت الوظيفة على أصلها باسم الفارغ  
فهل عديم تقرير ولي الأمر يمنع صحة التزول السابق أم لا وهل إذا ادعى الوارث عوض الوظيفة من  
المستقرغ يسوغ له ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) بالفراغ والتقرير من الناظر المأذون له بالتقرير من  
السلطان أيده الله تعالى سقط حق الفارغ من الوظيفة وتعلق بالحق للمفروغ له ولا يضر بقاء اسم الفارغ  
في الدفتر لأنه تقصير من كاتبه والسلطان أيده الله تعالى قد أذن للناظر بالتقرير فلا يقال قبل أن يقرر ولي  
الأمر وأما معلوم الوظيفة فإنه يسقط بين مدة الفارغ ومدة المستقرغ فما أصاب مدة مباشرة الفارغ يكون  
مباشراً وما أصاب مدة مباشرة المفروغ له يكون له ودعوى العوض غير مسبوقة فإنه قد صدر الأمر من  
صاحب الخير في الفراغ بعوض كما أخبرنا بذلك المباشرون من قبل السلطان أيده الله تعالى والله أعلم  
((سؤال)) في رجل أمر وكيله أن يفرغ جرابته بالقيمة المعروفة بين الناس مع مستغلهما فأفرغ لرجل بأقل  
من عوضها العادي سنين أجرة فقال الموكل لو وكيله لم فعلت وهذا ضرر علينا فقال فعلت وأخذت العوض  
فهل للأمر الرجوع بمباني من العوض العادي أم كيف الحكم أقتونا ((الجواب)) جرى العرف في  
الحرمين الشريفين بوقوع الفراغ وباعتبار عوضه ولم يرزل العلماء يقتنون به فثبت وكله على الوجه المشروع  
ففرغ الوكيل بالغبن الفاحش فالفراغ مردود والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن كذا  
وله أخت وبنت وعليه دين وله عم شقيق أبيه فطلب الكدك من ولي التقرير فلم يعطه وأعطاه لا أخ وأمر  
مولانا السلطان صريح أن الوارث لا يحرم والعلم واثبت فكيف يحرم أقتونا ((الجواب)) قد اطلعت على  
الأمر السلطاني فقرأته فأرأيت فيه أن الوارث لا يحرم ولكن رأيت أن الولد الصلي لا يحرم فإن مات عن  
ابن صلي يعطى له والأفلن قررته ولي التقرير والله أعلم ((سؤال)) في وصي مختار على قاصرين ولهم شيء من  
ممتلكات المرادية من جارية وعثمانة مطاهها أولاد فلان مات أحد القاصرين فقرر الوصي في حصته فهل  
له ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) الاستحقاق لمن بقي من الأولاد كما صدرت بذلك الأوامر السلطانية مرة بعد  
أخرى ويستحق هذا الوصي العزل حيث طمع فيها ولو لزيد ضعفاء تحت يده والله أعلم ((سؤال)) في نائب  
القاضي إذا قبض ما هو معين للقاضي من الأوقاف والصرف هل يملكه بالقبض أو هو لمن أنابه ويسترده منه  
أقتونا ((الجواب)) اتفقت كلمة الأئمة أن شرط الواقف كص الشارع فإمكانه باسم القاضي من  
الأوقاف لا يملكه النائب بالقبض فإن تناوله كان للقاضي أن يسترده منه والحال ما شرح والله أعلم  
((سؤال)) في امرأة ماتت عن بنتين وأخ عصبة وإلها جارية باسمها فبقي الاسم بعد موتها سنتين وأشهرها  
فطلب العصبة أرثه من الحب الوارد فقالوا له ليس لك منها شيء فهل يصح لهم ذلك مع وجود العصبة ويختص  
به البنات أم لا أقتونا ((الجواب)) صدر الأمر السلطاني بتقرير الأولاد دون غيرهم فالحق للأولاد خاصة  
فيما ورد للبنتين المذكورتين والله أعلم ((سؤال)) في رجل قررته الناظر في أرض وقف بأجرة معلومة يدفعها  
لجاني الوقف في كل شهر ثم جعلت الأرض طريقاً ثم بعد مدة ردت كما كانت وتقرر فيها رجل آخر من ناظر  
غير الناظر الأول فهل يسوغ هذا التقرير أم ترد لصاحبها الأول أقتونا ((الجواب)) المعروف عرفاً  
كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض وقد جرت عادة هؤلاء أنه يرد للمقرر الأول ولا يعطى لغيره  
والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم جامكية من أهالي القلعة انحلت الجامكية في سنة ثمان  
ومائة وألف فصرها ولي الأمر لرجل وجاء اسمه في الدفتر في أول سنة تسعة ومائة وألف فهل يستحق  
المجمول له جميع ما ورد من جارية وخصوص وجامكية في جميع سنة تسع أم لا وهل العبرة بالدفتر أم لا أقتونا  
((الجواب)) الوارد من الخصوص والجامكية في سنة تسع للمقرر والوارد من الخنطة في سنة تسع لتلك  
السنة له والوارد لما قبل تقريره ليس له فيه شيء والله أعلم ((سؤال)) في عبد دبره سيده وقال بخدم ابني عشر  
سنتين وبعدها يكون معتوقاً وقد جعل السيد للعقلاء جارية وصراً فهل يستحق هذا العبد ما كان يرد في هذه  
المدة يعاد على العتقاء ولو بعد فراغ بعضهم بما هو له الغير أقتونا ((الجواب)) إذا أخذ المذبر بما هو باسم  
عتقاء يعاد عليهم ويعطى أيضاً لمن فرغ بحصته للسنتين الماضية والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال))



ما قولكم في شأن خمسة أرادب أصلها كذلك في أهالي القلعة مدبرة مع جارية المجاورين بآباء الله تعالى أعلم به على أنهم صاحب الكدك ففرغهم أو بعضها الرجل وجلته التذكرة وقبض ما يخصها ثم بعد سنين أعادها ولي الأمر لا تخبر على ما كانت عليه مع أهالي القلعة باسم الفارغ الذي كانت له فهل للمستفرغ ان يرجع عليه بالعوض أم لا وهل للفارغ ان يحاسبه بما قبضه من الارادب أم لا ((الجواب)) ليس للمستفرغ ان يرجع على الفارغ بالعوض ولا للفارغ ان يحاسبه فيما قبض فان العرف المتوارث عند أهل المدينة المسورة انه اذا أورد اسم المفروغ له في الدفتر بالمفروغ به انقطع النزاع بينهما حتى لو سقط ذلك الاسم من الدفتر أو جاء التقرير فيه لغيره لا يرجع على الفارغ وهنا الفارغ لم يسع في استرداده لنفسه بل كان هذا من ولي التقرير عطاء مبتدأ بعد علمه انه باسم غيره والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في طائفة التوبيخيان قديم عين لهم مولانا السلطان بالرومية الجديدة صرة مطلعها بالدفتر السلطاني طائفة توبيخيان قديم فقلت اليهم أسماء من طائفة القلعة والاسباهية وأرباب الشعائر وألقوا باسم بتقرير من له ولاية التقرير وقانونهم فادعى ان كل من دخل منهم بادخال من له ولاية الادخال من وكلاء مولانا السلطان أيده الله تعالى أن يأخذ معهم وللمقيم الوارد على عدد رؤسهم فهل اذا اتفقوا على انهم يمنعون الدخول ولا يعطونه شيئا يصح اتفاقهم ويحرمون الحوادث فيهم أم لا يصح اتفاقهم ويدخل معهم كل من نسب الى طائفتهم بتقرير ولي التقرير ليكون مولانا السلطان لم يحصر الجماعة في عدد مخصوص بل ككل من يشمله الاسم يدخل في العموم أقنونا ((الجواب)) التخصيص والتشريك في ذلك انما هو لولي الأمر ولا عبرة باتفاق الطائفة أن يختصوا بالخصوص المذكور دون من يدخل في زميرتهم لان القاعدة الشرعية المقررة ان العبرة بعموم اللفظ ولا ريب في ان من أدخله ولي الأمر في زمرة الطائفة المذكورين صار من أرباب ديوانهم له مالهم وعليه ما عليهم بحسب القانون السلطاني فحينئذ يأخذ استحقاقا من الخصوص المذكور معهم أسوة أمثاله أخذ من ظاهر ما يرد في دفتر السلطاني بعموم اسم طائفة كذا هذا مما لا يظهر لي انه يجري فيه اختلاف بحسب القواعد الفقهية المقررة في كتاب الوقف والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لرجل آخر عمادة عند القاضي وأقام وكيلًا يخرج كشفها ويعطيه للمستفرغ ثم سافر قنًا خراج الكشف الى شهر أو أكثر فلما جاء الوكيل بالكشف للمستفرغ أتى به المستفرغ الى القاضي ليكتب له حجة فقال القاضي عزب عن فكري هذا الفراغ فهل تقبل شهادة من كان حاضرا عند القاضي وقت الفراغ وممع اقراره في الخارج اني قد فرغت لفلان بكذا وشهودا سلامه العوض والحال ان الفارغ غائب أم لا أقنونا ((الجواب)) لا تقبل شهادة من كان حاضرا عند القاضي الخ اذا المشهود عليه غائب ولا بد من حضور المشهود عليه قال في تنوير الابصار لا يقضى على الغائب ولاله الا بحضور نائبه حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقف الخ ولا شك ان المفروغ به من الحقوق المتعبرة شرعا فلا سبيل الى القضاء عليه بالفراغ المذكور والمسئلة مشهورة والله أعلم ((سؤال)) في شخص نزل لا تخبر بالفراغ عن وظيفة في حال صحته ونفاذ اقراره ثم ان الفارغ المزبور فرغ بالوظيفة الى قومه بعد مضي مدة أعوام من فراغه الاول لشخص آخر فهل بفراغه الاول يسقط حقه أم يعتبر الفراغ الثاني أقنونا ((الجواب)) بفراغه الاول يسقط استحقاقه وبتقرير ولي التقرير تعلق الحق للمفروغ له وسبب فرغ مرة ثانية لا تخبر كان فراغه غير مصادف لحل فلم يبق للمفروغ له شيء والحق للاول والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له كدك في طائفة التوبيخية ولوله كدك في طائفة الاسباهية فان الولد فطلب والده الكدك من آغا الاسباهية انه يقرره في خدمة ولده فامتنع لكونه توبيخيا فاحضر والد الميت رجلا وجعله واسطة وأقرضه مائة أجرة وعشرين أجرة فعملها صلحه لاغا الاسباهية واذا جاء الكدك باسم الواسطة يفرغ به لمن اراده والد الميت فجاء الكدك باسم الواسطة وقد فرغ والد الميت بكدك الذي في التوبيخية وطلب من الواسطة انه يفرغ له بكدك الاسباهية كما سبق الوعد بينهما ففرغ له به ولم يأخذ منه عوضا وباشروا والد الميت في الخدمة سنة كاملة وقبض الجارية والجامكية والخصوص ومات في آخر السنة قبل أن يثبت اسمه في دفتر مصر ثم ان الواسطة طلب من آغا الاسباهية أن يقرره في الكدك فقرره بمصلحة جديدة ثم طلب بنات الميت وباقي وراثته من الواسطة المائة



أجر وعشرين آخر فهل لهم ذلك أم يرتب ذمته بنزوله بالكذلك لمورثهم أفتونا ((الجواب)) المعروف عرفاً كالمشروط بشرط أو العادة محكمة والعرف قاض وحيث سبق الاتفاق بين أبي الميت وبين الواسطة أنه إذا جاء الكذلك باسم الواسطة يفرغ به أبو الميت لمن أراد به ويحوز عوض الفراغ بتلك المائة وعشرين أجرة اتى أعطيت لتعجج الاسم ثم لما جاء الاسم للواسطة وطلب من الواسطة أن يفرغ به له كما سبق الوعد بينهم من غير عوض بذاء على أن الحق له وفرغ الواسطة له به فقد برئ من عهده ما التزمه ولم يبق عليه للآب طلب المبلغ المذكور ألا ترى أنه لو كان حياً لما كان له حق المطالبة فكذلك ليس لورثته ذلك وأما التقرير الثاني من أن الغال للواسطة فإنه تقرير غير الأول هذا ما يقتضيه القوانين الشرعية والله أعلم ((سؤال)) في امرأة خدعت في حال مرضها حتى فرغت بمعاومها البنت بنتها ثم برئت وهي كبيرة عاجزة فقيرة فهل لها أن تباع باذن الحاكم الشرعي من ذلك شيئاً أو للحاكم الشرعي إبطال الفراغ وردها لها أو تمكن الفارغة من قبضه مدة حياتها لتكونها لم تأخذ عوضه أو تجبر بنت البنت على نفقة جدتها بالغة ما بلغت أو بقدر حاجتها من خادم ومسكن وغير ذلك وإذا أجبرت البنت وقصرت فهل لها المطالبة بعوض الفراغ أفتونا ((الجواب)) أن ثبت عند الحاكم أنها خدعت فللحاكم الشرعي إبطاله كالبيع بالغبن مع الغرر بل هذا أولى حيث لم يكن ثمة عوض كما جرت عادة أهل الحرمين الشريفين وأما قبضها للمعاوم المذكور فهذا أمر عليه أهل المدينة المذكورة فإنهم يفرغون بوظائفهم باسم أولادهم ويقبضون ذلك من غير تكبير صيانة للمعاوم عند موت الآباء وأما جبر بنت البنت بالاتفاق على جدتها فهو مشروط بفقر الجدة وغنى بنت البنت فإن كانت غنية فإنها حينئذ تضمها إلى عيالها كما صرح به في البحر الرائق وأما عوض الفراغ فإنه لا يلزم إلا بتقدير التزام سابقين وإن لم يسبق شيء فلا يجب هذا ما عليه المتأخرون من علماء الحرمين الشريفين وأما البرازي وابن قطو بنغا وابن نجيم والرملي وآخرون فلم يروا صحة العوض كما هو مصرح به في فتاوىهم والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل وكل رجلاً أن يفرغ عنه بكذلك فاستفرغ منه رجل فقام بالخدمة نحو عشرة أشهر فأتى الموكل وصرف ما حفظ مصر الكذلك لا تحرف طلب المستفرغ العوض من الوكيل فأعطاه أباه ثم طلب الوكيل المستفرغ ما تحصل في المدة المذكورة فأجابته المستفرغ بأنه ما استلمه دينه في تحت المباشرة وقد جرت العادة في مثل هذه أنه لم يؤخذ منه ما تحصل له فهل يجبر المستفرغ على تسليم ما تحصل أم لا أفتونا ((الجواب)) ليس للوكيل مطالبة المستفرغ بما قبضه في مقابلة خدمته للمدة المذكورة ولا يجبر على تسليم ذلك خصوصاً عرفهم جرى على ذلك والعادة محكمة والعرف قاض والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لأولاده معلوماً وجرية ثم أنه في حال حياته توفت بنت من أولاده وأخوة المتوفية أولاد ثم توفي الرجل فطلب أولاد المتوفية فهل لهم الدخول مع أخوالهم أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم لهم الدخول في خاصة أمهم صدر بذلك الأمر السلطاني وعليه عمل أهل المدينة والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلقه في الدفاتر عتقاء فلان فأت العتقاء عن أولاد فاستحقه أولادهم بموجب الأمر الشريف السلطاني فهل إذا مات بعض أولاد العتقاء عن أولاد يستحقه أيضاً أولاده أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم يأخذ المفروغ ما كان يأخذ أصولهم بهذا صدر الأمر السلطاني والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في دراهم كذا من أهالي القلعة مات من هوله في سنة ١١١١ والدرهم الواصلة عن سنة عشرومئة وألف فهل يكون لورثته بالفريضة الشرعية أم لا وإذا أسقطت الزوجة عن قبضها بغير إسقاطها على أولاده أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم يكون لورثته بالفريضة الشرعية وإسقاطها غير معتبر لأنه لا يكون إلا عماف في الذمة وأما الأعيان فلا خيبتد لها أن تطلب حصتها بالفريضة الشرعية وعدم سقوط حق الأولاد أولى والله أعلم ((سؤال)) في رجل له كذا في القلعة له اثنان وعشرون عثمانياً ففرغ بعشرة عثمانية في أوجاق التوجيه بسيف وفرغ بالباقي لأرباب الشعائر ونقل الخنطة للمجاورين فأت المفروغ له الاثنى عشر عثمانياً وجاءت العشرة في أوجاق التوجيه باسم المفروغ له ثم نقل الخنطة للقلعة على اسم الفارغ مع ثمانية عثمانية هل يقال هذه الثمانية من العشرة التابسة في الدفتر باسم صاحبها أم يأخذ صاحب العشرة ما ورد باسمه أفتونا ((الجواب)) من ورد اسمه في الدفتر يأخذ ما ورد ذلك الاسم من المحصول



وليس لاحد معارضته بعد تقرير حائط مصر له في ذلك والعشرة العنامنة المسطورة لمن وردت باسمه والحال  
 ماشرح والله اعلم ((سؤال)) في رجل مات عن وظيفة طلب درس في المسجد الشريف ولم يكن له وارث  
 وليس للاسم مفردات في دفتر الروم فقررولى التقرير حضرة مولانا رجلا مستحقا لذلك ثم نزل اسمه في الدفاتر  
 ثم ان الرجل فرغ بالاسم لرجل آخر ونزل باسمه في الدفاتر ثم ان الرجل المفروغ له سمع ان التقرير رفع من  
 مولانا الشريف وصار لحضرة شيخ الحرم ولم يثبت ذلك فأراد الرجل المفروغ له الرجوع في العوض فهل له  
 ذلك أم الفراغ صحيح أفتونا ((الجواب)) اذا صح التقرير للمفروغ له ليس له الرجوع في العوض والله اعلم  
 ((سؤال)) في شخص من الفقراء قرره ولي الامر في خلوة في رباط فسكنها مدة ثم أخرج منها بلا جنة وأسكن  
 غيره واسمه في الدفاتر فهل يستحق الخلوة صاحبها الاول أم الساكن فيها بعد أفتونا ((الجواب)) ان أخرج  
 الفقير بغير جنة فالحق له حيث كان اسمه ثابتا في الدفاتر والحال ماشرح والله اعلم ((سؤال)) في رجل له صر  
 وجراية ود كان بالفراغ ومات وخلف أولاد اذا كوروا انا ثا فهل يحصل هذه الاشياء يقسم بينهم بالسوية  
 أم يحسب كالارث للذكر مثل حظ الانثيين أفتونا ((الجواب)) يقسم بينهم على عدد رؤسهم لا فرق فيه بين  
 الذكور والانثى وذلك باتفاق المتأخرين من علماء الحرم الشريفين والحال ماشرح والله اعلم ((سؤال))  
 قيم مات في شوال سنة ١١١١ وله جراية وردت دراهم حنطة سنة ١١١٠ فهل يكون لورثته  
 بالفريضة الشرعية أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم تكون دراهم الحنطة لورثته الميت المذكور ويقسم بينهم  
 بالفريضة الشرعية والله اعلم ((سؤال)) في معلوم مطلقه أولاد آمنة وأولاد درويش حسين فهل اذا  
 ماتت فاطمة بنت محمد أمين بن آمنة ودرويش حسين عن أولاد في حياة أبيها محمد أمين المزبور ثم مات  
 المذكور عن أولاد يدخل أولاد فاطمة في المعلوم المزبور أم لا أفتونا ((الجواب)) لا يدخل أولاد فاطمة  
 بنت محمد أمين فيما هو باسم أولاد آمنة وأولاد درويش حسين لان الامر السلطاني صدر في ان الولد يأخذ  
 ما كان لآبيه أو لأمه وفاطمة ما استحققت في حياة أبيها شيئا حتى يستحقه عنها أولادها والحال ماشرح والله  
 اعلم ((سؤال)) في شأن ناظر على غلة مجعولة على قراءة أجزاء شرط الواقف ان يكون التصرف اذا انحل  
 جزء للناظر فهل اذا انحل قراءة جزء وتقرر فيه الناظر وباشرقراءة الجزء ثم عزل يكون ما يخص الجزء  
 وليس للناظر الثاني منه وأخذ الجزء منه أم لا أفتونا ((الجواب)) مسائل الوقف مأخوذة من مسائل  
 الوصايا ومسائل السير وقد قال في الفتاوى الهندية أوصى الى رجل ان يضع ثلث ماله حيث أحب ان  
 يجعله جاز ان يجعله في وقفه كذا في محيط السرخسي انتهى فاذا علم هذا ظهر ان تقرير الناظر الاول نفسه  
 صحيح وان ما يخص الجزء يكون له ولا يملك الناظر أخذ الجزء منه والحال ما ذكر والله اعلم ((سؤال)) في  
 شأن قلين من الرومية الجديدة أحدهما ثلاثون باسم عيال وعتقاء فلان والثاني عشرين باسم عتقاء فلان  
 المزبور فماتت العيال فتقرر في الثلاثين كلها رجل يسمى محمد اثم فرغ بعشرة صلحا ثم مات محمد المزبور  
 وتقرر فيه أناس آخرون ثم تقرر في العشرة المذكورة رجل والعتقاء متعددون وموجودون فما  
 الحكم فيما ذكر أفتونا ((الجواب)) سئل عن مثل هذا مولانا حنيف الدين المرشدي مفتي مكة فأجاب  
 بقوله حيث كان تقرير مولانا السلطان أيده الله تعالى ونصره مبنيا على الانتهاء المذكور ولم يصادف  
 محلا فالمستحق للوظيفة المذكورة انما هو المفروغ له بما ان يكون قرره فيها بعد الفراغ من له ولاية  
 التقرير في ذلك والله اعلم انتهى والله اعلم ((سؤال)) في معلوم وجراية وعنائة باسم أولاد فلان تزوجت  
 واحدة من الاولاد برجل فماتت وخلفت بنتا ولم يقرر ولي الامر البنت في خاصة أمها ثم ماتت البنت أيضا  
 ثم ان أبا البنت نازع الاولاد وأراد أخذ خاصة زوجته فترافعوا الى الحاكم الشرعي فنعاه الحاكم الشرعي  
 وكتب لهم حجة بالمنع فهل اذا ادعى الزوج وأراد أخذ خاصة زوجته تسمع دعواه أولا تسمع ويكون  
 المعلوم للأولاد الموجودين أفتونا ((الجواب)) العطايا السلطانية لا تورث باتفاق الأئمة والسلطان أيده  
 الله تعالى ولاية التقرير وحيث صدر التقرير من السلطان لمن بقي من الاولاد كما شاهدنا ذلك ليس  
 للزوج التعرض فيما هو باسم أولاد بعد موت البنت ويبقى الاسم لمن بقي من الاولاد والحكم الصادر من  
 القاضي صحيح وكذا اللمحة صحيحة ولا تسمع دعوى الزوج في ذلك والله اعلم ((سؤال)) في معلوم مطلقه أولاد



زيدوهم أبناء ثلاثة فبات كل واحد منهم عن أولاد فالت حصه كل الى أولاده بموجب الامر السلطاني فهل  
 اذا مات بنت من الاولاد عن غير أولاد تكون حصتها لمن في طبقته بموجب الامر السلطاني في الاولاد أو  
 من مات عن غير أولاد تحصر حصته فمن بقي ولو واحدا أم لا فتونا ((الجواب)) حيث ماتت البنت  
 المذكورة لا عن ولد فان كان لها اخوة فحصةها لهم والافهى لمن بقي من أولاد خالتها وخالتها ولو واحدا  
 والله أعلم ((سؤال)) في معاليم الاجزاء والسج اذا كان باسم عتقاء فلان وهم ذكور وانا هل تدخل الاناث  
 أم لا وهل وقف مصطفى أفادار السعادة اذا كان أصله سيج مطلق وفيه الاناث أيضا وترد الدفاتر من دار  
 السلطنة العلية كذلك يستحق الاناث أم لا يفتونا ((الجواب)) يشترك الذكور والاناث في الميراث وأما  
 السج والاجزاء التي تتلى في المسجد الشريف فانها للذكور خاصة وأما السج المطلق الذي هو ذكر الله تعالى  
 بلا تعيين في المسجد فانه يشترك فيه الذكور والاناث كما أفتى به مولانا القاضي علي بن جبار الله الخنق رحمه  
 الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في زيد توفي عن وظيفة قراءة في المسجد الشريف وله ولد فقير وجاني الوقف  
 شخص آخر مدعي انه ناظر ومقبوض له ولاية التقرير فلما كبر ابن زيد المتوفى ادعى جاني الوقف انه يستحق  
 ما كان لوالده من الوظيفة ورفعها الامر الى الحاكم الشرعي في شهر ربيع الاول سنة ١١١١ فامر الحاكم  
 الشرعي الشخص المقرر ان يفرغ بالوظيفة لابن زيد المتوفى ففرغ بحضور الحاكم الشرعي وباتم المرفوع  
 له القراءة الى اثناء شعبان فعن له سفر الى مكة المشرفة وأقام شخصا مكانه بطريق النيابة عنه فلما آن اعطاء  
 الاجرة طلب ابن المتوفى من الجاني ما هو له في مقابل القراءة فأجاب بان لم يباشر وانكر وضع النائب فهل  
 اذا شهد ببقية مستحق الوظيفة بملازمة المقرر والنائب يستحق المقرر المعلوم أم لا ((الجواب)) اتفق  
 المتأخرون من علماء الاربعة على جواز الاستابة في الوظيفة ويستحق صاحب الوظيفة المعلوم المعين لها  
 وحيث أنكر الجاني مباشرة النائب وشهد ببقية مستحق الوظيفة حضوره فان صاحب الوظيفة يستحق  
 المعلوم للذكور وليس هذا من قبيل الشهادة فيما هو من شركهما بل كل صاحب وظيفة مستقل بوظيفته  
 فتقبل شهادة بعضهم لبعض والحال ما سطر والله أعلم ((سؤال)) في شأن كذا في أهالي القلعة باسم رجل  
 فاستفرغ الرجل أيضا قد حين وعثمانه بعوض للفارغين ورقاية الكدك ثم أنهى رجل انها باطلا بان الرجل  
 المزبور اتخذ ذلك ثمارا لرفع الباشا الكل عن رجل وجعله باسمه على انها الباطل فهل يجب على الرجل  
 املاها لصاحبها ولو يفرغه أم لا وهل يستحق صاحب الكدك المعلوم من الخطة والجامكية وغيرها  
 للمدة التي باشرها أم لا فتونا ((الجواب)) العادة مستمرة بان عساكر القلعة يرقون جرايتهم وثمانتهم  
 من غير توقف وليس هذا الفعل جنسية توجب نزع الكدك عنه وانها الرجل ظلم وعدوان منه على  
 صاحب الكدك المذكور والتقرير المبني على الانهاء الفاسد فاسد فيجب على ولي الامر وفقه الله تعالى  
 رد الكدك على صاحبه وله به الثواب الجزيل وأما المعلوم الوارد للمدة مباشرة فانه يستحقه في مقابلة  
 حصته والله أعلم ((سؤال)) في رجل باع من آخر جارية ثم ان المشتري سافر وأبقى الجارية عند أهله  
 فبعد مضي عامين من سفر المذكور أخذ البائع المزبور الجارية من أهل المشتري من غير رضا ولا اطلاع  
 من المشتري ولما عاد المشتري من سفره استعاد الجارية منه بعد ان البائع المزبور نزل للجارية بالفراغ  
 الشرعي بأربعة أرادب من جارية المرادية في مقابل خدمتها له في مدة اقامتها عنده وورد اسمها في دفتر  
 والتفكرة الباشوية فبات صاحب الفراغ فهل للورثة أو لوصيهم الرجوع في الفراغ على المرفوع له أم لا  
 أفتونا ((الجواب)) اذا ثبت تقرير من له ولاية التقرير في الجارية المذكورة باذن الفارغ في حال رفقها  
 فالتقرير صحيح كما أفتى به مولانا جوي زاده وحيث كان كذلك فليس للورثة ولا لوصيهم الرجوع في الفراغ  
 على المرفوع لها والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى جارية ثم دبرها واستفرغ على  
 اسمها بعض المعاليم من الجارية وغيرها على عادة أهل البلد ثم المولى نزل عن اسمها المعاليم المذكورة  
 باسم أولاده ثم استحق الجارية قبطل التدبير فهل للجارية أو غيرها ان تدعى المعاليم التي نزل عنها المولى  
 أم لا أفتونا ((الجواب)) المعاليم التي فرغ بها الرجل على اسمها مدبره له ولاية التصرف فيها لان الحق له في  
 ذلك فاذا فرغ من الاولاد فقررهم ولي التقرير فيهما انتقل الحق لهم وليس لها بعد ذلك حق الدعوى ولا



غيرها بغير بوجه شرعي والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل استفرغ جرابه من آخر وفرغ بنصفها  
 لأولاده وعيال وعتقاء وثبت اسم المفروغ لهم في الدفتر فطلق زوجته المقصودة بلفظ عيال ومات بعد  
 الطلاق بمدة لا من زوجة فهل للزوجة المطلقة الثلث من النصف لكونها كانت زوجة له حين التقرير أم لا  
 تستحق شيئا والحالة هذه أقتونا ((الجواب)) الحق في الجرابية المذكورة للزوجة المقصودة بلفظ عيال ولا  
 يسقط استحقاقها بالتطليق كما هو مفهوم من مواضع في قرعة عين الفقيه التحرير والله أعلم ((سؤال)) في رجل له  
 أولاد بلغ ولهم في الدفاتر السلطانية أسماء معلومة بتقرير وفراغات شرعية ثم إن والدهم فرغ ببعض  
 الجهات عنهم من غير علم ولا عوض للبالغين فهل يصح الفراغ أم لا أقتونا ((الجواب)) ليس للاب ولأبيه  
 التصرف فيما هو باسم أولاده بغير رضاهم بعد فعله أو بوكالة سابقة منهم فإذا لم يكن شيء من ذلك فالفراغ  
 المذكور غير صحيح والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم أولاد زيد وهم ثمانية ذكور كل  
 أربعة منهم أشقاء فمات واحد منهم لا عن ولد فأخذ أحد الأخوة لاب تقريراً من حضرة الشريف بأن  
 تكون حصته لجميع الأخوة ثم مات واحد عن ولد ثم مات اثنان لا عن ولد ثم فرغ ابن الميت بالسدس من المعلوم  
 لعمه شقيق أبيه فهل له ذلك أم ليس له غير حصته أبيه وهو اثنان حيث إن التقرير لم يكن من السلطان  
 أم ليس له إلا السبع وهل إذا مات بعد بعض أولاد زيد عن غير ولد لهذا الابن الذي هو ابن ابن زيد في حصته  
 أعمامه الميتين والحال أن المعلوم باسم أولاد زيد أقتونا ((الجواب)) بموت الولد الأول لا عن ولد انتقل  
 نصيبه إلى أخوته السبعة كما صدر في ذلك الأمر السلطاني وتأنى كد بتقرير حضرة الشريف وبموت الولد  
 الثاني عن ولد انتقل نصيب أبيه وهو سبعة المعلوم له وبموت الابن لا عن ولد انتقل نصيبهما الباقي  
 الأولاد وهم الأربعة الباقون لا يشاركونهم ابن أخيهم وكذلك إذا مات بعض هؤلاء لا يشارك  
 أعمامه لأن حضرة السلطان انما قرره في حصته أبيه السبع خاصة هذا الأمر السلطاني الوارد في  
 خصوص هذا الشأن وفراغ ابن الميت بالسدس لأوجه له إلا أن يسمح له باقي أعمامه وباب الكرم  
 أوسع والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم أولاد فلان وفلان غاب عن المدينة نحو أربعة عشر عاماً وله  
 اذذاك بنت بالغة وابن قاصر والآل صار بالغاً وهو من أعيان الناس وأرباب المروآت وليس له قدرة على  
 الكسب وفلان المزبور لما غاب وكل وكبلاً قبض المعلوم الذي مطلعته أولاد فلان المذكور فهل للابن  
 والبنت المزبورين قبض المعلوم وأخذ ما قبضه الوكيل في السنين الماضية لكونه باسمهما أقتونا  
 ((الجواب)) يجب على الوكيل أن ينفق على أولاد الغائب ذكرهم وأنثاهم وإن كانوا كباراً حيث كانوا  
 من ذوى الهيئات بقدر كفايتهم وأما المعلوم الذي مطلعته أولاد فلان فقد جرى عرف أهل المدينة  
 المنورة أن والدهم يقبضه مادام حياً وأما مثل هذا الغائب فإني لم أر من أفتى فيه بشيء وينبغي للقاضي  
 سده الله تعالى أن يحكم للأولاد بقبضه بالوقوف حيث كان باسم أولاد والله أعلم ((سؤال)) في شخص  
 توفي عن ستة أولاد وعن جزأين مستويين في الحصول فاصطلموا على أن كل جزء يستقل به ثلاثة منهم  
 ومضوا على ذلك زماناً فتصرف ثلاثة منهم فيما هو لهم والثلاثة الآخرين مات واحد منهم عن ذكر فهل قسمته  
 ترد على الخمسة جميعاً أم حيث أسقطوا حقهم منه لا يعود إلا على شريكه أقتونا ((الجواب)) صلحهم لا يغير  
 تقرير السلطان أيده الله تعالى وقد صدر الأمر السلطاني أن بعض الأولاد إذا مات تكون حصته لأخوته  
 الباقيين والله أعلم ((سؤال)) في جريات باسم عتقاء زيد أراد أحدهم أن يفرغ بعض حصته هل له ذلك  
 أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك والله أعلم ((سؤال)) في معلوم جعله رجل لأولاده فبعد الجعل بمدة  
 حدث له أولاد آخر فهل يدخلون في المعلوم ويشاركون أخوتهم أم لا وهل إذا مات أحد الأولاد الحادتين  
 عن أولاد متلا يستحقون حصته أيهم أم لا أقتونا ((الجواب)) من ظهر من الأولاد بعد الفراغ لا استحقاق  
 لهم ولا يشاركونهم بل جميعه لمن كان موجوداً حال الفراغ ولو حلاً محققاً وحيث كان كذلك فلا حق  
 لأولادهم أيضاً لعدم التلقي فيهم كما أفتى به العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشدي رحمه الله تعالى والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل له معلوم في الدفاتر السلطانية باسم أولاده فمات بعض الأولاد في حياته وله أولاد فهل  
 من مات من الأولاد يستحقون أولاده ما يخص والدهم من المعلوم أم لا والحال أن الفراع الأصلي أيضاً



توفي أقتونا ((الجواب)) نعم يستحق الولد حصه أبيه المتوفى اذ يفرغ الاب لا ولاده سقط حقه وبقي الحق لا ولاده وبموت الولد تقرر استحقاقه لولده لان مولانا السلطان صدر منه الامر العالي بان من مات عن أولاد يكون استحقاقه لا ولاده والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في امرأة توفيت ولها شيء من الصرة باسمها وترك ولدا وولدت فهل الصرة تنحصر في الولد فقط أو يشاركه ولد البنت أقتونا ((الجواب)) حيث ماتت والصرة باسمها فهي لولدها ولا شيء لولد بنتها لانه انما يتلقى عن أمه وهي حين موتها لم تستحق شيئا والله أعلم ((سؤال)) في قلم في دفتر جوالي الشام باسم أولاد حاجي خضر بن حاجي حسين ويبد صاحب الامر براءة شريفة تشهد له بذلك فسقط من الدفتر لفظه أولادهم من كاتبه فهل لامين الصر منع غلة الاسم المذكور أم ليس له ذلك أقتونا ((الجواب)) اذا ثبت ان هذا الاسم الساقط منه لفظ أولادهم لصاحب البراءة وانه انما سقط على سبيل السهو فانه يستحق ذلك وليس لامين الصر منعه والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في أخوين يدعي أحدهما بمحمد كبير والاخر بمحمد صغير ولمحمد صغير حراية مطلعها أولاد محمد المؤذن فمات عن ابنين عبد الرحمن وحسن فمات حسن عن أولاد ثم مات عبد الرحمن عن غير أولاد فطلب أولاد أولاد محمد كبير ان يقرروا في ذلك لضعف أولاد حسن ثم يقامهم في ذلك خوف الضياع فعرض لولي مصر ان يجعلها باسم أولاد أولاد محمد المؤذن فامضى ذلك وبعد الورود طلب الورثة الوعد فاجابوهم بان هذه الحراية بلدة ناو انما كان استلام عبد الرحمن لها عن تعد منه فهل قولهم هذا مع قولهم قبل ذلك اننا لم نفعل ذلك الا خوف الضياع وكون عبد الرحمن قبض ذلك مدة تفي على خمسة من اموالهم وأصولهم في بلدة واحدة ~~سكت~~ يمنع دعواهم ويرد جميعه لا ولاد حسن أم لا أقتونا ((الجواب)) الغدر ليس من شيم الكرام خصوصا مع ذرية ضعفاء من عصبتهم والقراية قريبة وحيث كان كلهم في بلدة واحدة وعبد الرحمن هو الذي يستلم لنفسه ولا ولاد أخيه مع تطاول المدة ووجود الحكم هذا أوفى دليل على ان الحق لا ولاد محمد صغير ولا ريب في ان ذلك يمنع دعوى أولاد محمد كبير ويرد جميع الحراية المذكورة لا ولاد حسن حيث مات عبد الرحمن لا عن أولاد وذلك بتقرير مولانا السلطان أبيه الله تعالى ونصره في ذلك بالاوامر السلطانية الصادرة في هذا الشأن والله أعلم ((سؤال)) في رجل قرره ولي الامر وهو مولانا الشريف شريف مكة المشرفة من قبل السلطنة العلية في شيء من المعاليم بمقتضى تصريح الاوامر السلطانية القديمة لا بانه كافر الشريف حسن ثم ادريس والاوامر الحادثة لكل متول من اوامر شئ بانهم على ما عليه آباؤهم وأسلافهم ثم ان العمل أعني تقريرهم مستمر عليه الناس الى الآن كما هو معلوم فادعي رجل آخر ان الشريف ليس له ولاية التقرير فهل يسمع كلامه بمجرد دعواه أم لا ثم هو قد تقرر أعني هذا المدعي من السلطنة في شيء قد قرر الشريف فيه غيره فهل يرفع ذلك الامر الذي بيده تقرير الشريف أولا فان قلتم يرفع فهل يستحق معلوم سنة التقرير من الشريف على انه مباشر وظيفه بأمرها من قرره الشريف أولا يستحق معلوم تلك السنة المذكورة بل يستحقها المقرر من الشريف المباشر للوظيفة أقتونا ((الجواب)) اعلم أرشدك الله تعالى وهذا الى سبيل الحق ان الولايات بأسرها منوطة بحضرة مولانا السلطان أبيه الله تعالى فله الاطلاق والتقييد مكانا وزمانا وقضايا وأشخاصا وله ان يعزل ولاه ويجنحه وبغير جنحه وكذلك له ان يعزل قضائه ويجنحه وبغير جنحه وله ان يقرر المتصرف في جميع الاشياء وفي بعض الاشياء فاذا أذن بالتقرير لبعض ولاه ثم أمره ان يعين ويعرض فالتحيار للسلطنة في التقرير ان شاء وقرر واذك الشخص أو غيره ويرد اسم المقرر في الدفتر السلطاني ولا يعارض بان هذا قرره ولي الامر كما هو شاهد ولا يقال لذلك الوالي ولي تقرير بل يقال له ولي عرض وتعين اما اذن السلاطين السابقين للمرحوم الشريف حسن والشريف ادريس فانه لا يتشبه على غيره الا باذن جديد من سلطان الوقت بالتقرير كغيره من الاحكام وأما قول السلطنة العلية على ما عليه آباؤهم وأسلافهم فالمراد منه الحكومة العامة على الحرمين دون ما خصص وهذا لا يخفى على من صبح أغمته في العلم وأما قول القائل مجرد دعوى فهذا كلام ساقط لا جواب له لانه يخالف للمشهد المحسوس اذ لو فهم لما قال ذلك وأما معلوم سنة التعيين فانه يرد الى أصل الوقف ولا يستحقه المعين لانه ليس بمقرر ولا المقرر لانه



لم يباشر كما صرح به في كتاب الوقف من مطولات المذهب وأفتى بمثله المولى الجليل أبو السعود العمادى  
لكن الدولة العلية يشاسخون لاهل المدينة فيعطون المرتب الوارد للوارث والله يقول الحق وهو يهتدى  
السييل ((سؤال)) في صدقة من جزائر الغرب على دقتر كل عام بأنون بهويهمون عليه ويردوه معهم فان  
مات أحد أو قرر في مكانه أو ولده أو أحد من أقاربه في المدينة فاذا ذهب الدقتر اليهم فميرادهم ان شاؤا  
صرفوه وان شاؤا أعطوه ليس كالصبر الذي ورد فيه الامر السلطاني وترتيب الدفاتر الرومية في المهلول فلنا  
اهم أولاد فلان لذكرو بنت فماتت البنت وأخرت بنتين وماتت إحدى البنات وأخرت أولاد فطلبوا من  
خالهم نصف الاسم فأبى ان يدفع لهم وقال هذه صدقة باسم أولاد فلان ولا أحد يشاركني في اسمي فهل  
يصح لهم ما طلبوا من خالهم أم لا أقتونا ((الجواب)) الذي صرح به علمناؤنا ان صيغة أولاد تشمل البطون  
كلها ولا يكون لاهل الطبقة الاولى خاصة فكيف يقول ولا أحد يشاركني في اسمي فهل له اسم انما اسمه  
الصريح له وأما الوارد فلان فلانه يشمل الطبقات كلها كما ذكرنا والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم أولاد  
فلان فمات أحدهم في أوائل شهر شوال سنة ١٩١ فهل يستحق جميع الوارد من المعلوم المباشرة أم  
يستحق بقدر حياته منه أقتونا ((الجواب)) نعم يستحق الوارث حصته شهرين من عشرة اذ شهر ذى الحجة  
ومحرم جرت العادة على عدم القراءة فيهما والمعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى لعقائه خمس جريات ثم انه بعد مدة اشترى دارا له واحتاج الى دراهم  
يدفعها في ثمنها فأخذ جريتين من جريات العتقاء وفرغ بها صاحب الدار والتزم لعقائه بان يعوضهم عن  
الجريتين بثمانها ثم انه أرسل لوكيله بمصر بانه يأخذ للعتقاء المذكورين جريتين كما وعدهم فلم يوجد من  
الجريات للبيع فمات الرجل في أثناء تلك المدة وحضرت دراهم الجريتين الى المدينة المنورة واستلمها  
العتقاء على انهم لهم ليشتروا بها جريتين فادعى عليهم ورثة الرجل الميت بان هذه الدراهم ميراث لنا فما  
الحكم في ذلك أقتونا ((الجواب)) الالتزام المذكور صحيح وحيث مات قبل تعويضهم للجريتين  
المذكورتين تعلق حقهم ببذلها وحيث استلموا ليس للورثة فيه دعوى الميراث لانهم ادبوا على الميت وهو  
مقدم على الميراث على ذلك جرى تعامل المسلمين في الحرم من الشريفين وغيرهما من البلاد الاسلامية  
والممالك العثمانية والله أعلم ((سؤال)) في رجل قبض معلوم أبيه وأنفق عليه وعلى عائلته أبيه باذنه دلالة  
واستدان الولد أيضا من شقيقه ما كولا ونحوه وأنفقه على الجميع ثمن مؤجل بناء على انه يقبض معلوم  
أبيه ويقضى منه ما استدان فنع الاب الولد المزبور من قبض المعلوم فهل للشقيق أخذ دينه من أخيه  
أم على أبيهما وأخوته وهل اذا اتهم الاب ولده القابض في قدر ما أنفقه ضمن أم يقبل قوله بيمينه أقتونا  
((الجواب)) ان استدان من شقيقه ما كولا بان قال اشترى لابي فأجابه الشقيق بقوله فان أجاز الاب  
ذلك صح والابطال البيع وان لم يقل اشترى لابي بل أضاف الشراء لنفسه فالثمن لازم على مباشر العقد  
لنفسه واذا اتهم الاب ولده في قدر ما أنفقه فالقول للاب بيمينه لانه أمين فيما أنفقه على أبيه وعلى  
عائلته والله أعلم ((سؤال)) في شخص جعل سبعة ألف حبة وعين ستة وعشرين رجلا يسجون بها كل يوم  
وعين لكل واحد منهم سبعة حمران وأقام عليهم ناظرا ونحويل الدار لها وجعل التصرف للناظر بمشورة  
الفاخ ثم قرأ آخر كتاب الوقف قال ولا يكون التقرير بالتحويل الدار فمات الناظر المسمى في كتاب الوقف  
وتقرر في مكانه ناظر آخر وصار ينفرد بالتصرف فهل له ذلك أم كيف الحكم أقتونا ((الجواب)) يجوز  
الناظر انقطع تقريره والعمل على ما في آخر كتاب الوقف وهو قوله ولا يكون التقرير بالتحويل دار  
فيكون التقرير له ولا يهتد به قبض الدراهم وتقسيمها على أصحاب الاستحقاق الى الناظر والحال ما صرح والله  
أعلم ((سؤال)) في شخص له معاليم فرغ بها الأولاد واستفرغ لهم أيضا من غيره فصار مطلع كل ذلك في  
الدقتر أولاد فلان ثم مات أحد أولاده في حياته وترك أولاد صلب فهل يستحق أحفاده أولاد ولد الميت في  
حياته شيأ مع أولاد صلبه من المعاليم المذكورة أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يستحق أحفاده أولاد ولد  
حصه أبيهم الذي مات في حياة أبيه لانه بفراغ الشخص المذكور باسم أولاد فلان تقر الحق لهم وهو انما  
يقبض بطريق الولاية ويموت أحدهم انتقلت حصته لأولاده لتقرير مولانا السلطان أبيه الله تعالى



ونصره بالامر الخافاني ان من مات عن اولاد يكون نصيبه لا ولاده والله أعلم ((سؤال)) في قلم خبير في  
المرادية نجسة اقراص مطالعة اولاد فلان واخوته وفلان وفلانة وعتقاء فلانة فمات فلانة وترك  
ولدا فاستولى بقبه المستحقين على محصول القلم كله لعدم علمهم بثبوته فبعد مدة علم ولد الميت ان لاه  
امها فخرج كشف وطلب من المستحقين حصة امه في تلك المدة الماضية فنعموه بان مال والدته قد انحل  
ولم يقرر له ولي الامر واهل السلطان بان الولد مالا صله انما كان بعد موت والدته فلم يشملها الامر فهل  
منعهم له بذلك صحيح أم سمع دعواه بمجرد كون اسم امه في الدفتر من غير يده على ذلك أم يكافى بينه  
على استحقاق امه واذا قلتم يعطى فما الذي لاه من القلم المذكور مطالعة اعداء وهل يخصه تحليفه  
انه وامه لم يأخذ احدهما عوضا عن ذلك اقولنا ((الجواب)) استيلاء بقية المستحقين على حصة الميت  
غير جار على قانون شرعي وللولد طلب حصة امه لتقرير مولانا بالسلطان ايده الله ونصره اولاد  
من مات في استحقاق اصله ودفعهم بقوله بان والدته قد انحل الخ فاسد بسبق التقرير السلطاني ولانه  
لم يقررهم فيه احد فكان اخذ ابله مستند شرعي ولان هذا تقرير ثان مؤيد لتقرير سابق وقد رأت  
الامر ينبل ولولم يكن الا الثاني يكفي وبأخذ حصة امه من تاريخ التقرير الثاني ويسترجع ما قبضوه  
لوقف لعدم باخذ ما ليس لهم اذ لم يسبق لهم منه تقرير والذي يعطى للاولاد حصة امهم اذ لو كانت  
موجودة وان ادعوا ان الام فرغت لهم واولادها فرغوا به لهم بعوض وقبضوه لهم التحليف ان عجزوا  
عن البيعة والتحليف في قبض الام بعدم العلم بالابيات والله أعلم ((سؤال)) حاصله في شخص مات  
والده وهو قاصر فخصه جده ابوايه وقد فرغ الجد بجمع صره وجرأيته وعنامته لا ولاده قبل  
موت ابنه ثم بعد موت الابن فرغ بالمعلوم وخصص اولاده وقدموا واخذوا الجد ولده الى القاضي  
وكتب عليه حجة بآراء جده واهله وبعده موت الجد نظر ولد الولد الى المعلوم فرأى الجد خصص به البعض  
دون اولاد الولد فهل لولد الولد دعوى بعد الحج والابراء من الدعاوى أم لا اقولنا ((الجواب)) لو خصص  
الجد وجه لولد ولده ما يخص اياه لو كان حيا كان فعله جيب لا وحيث كان تخصص به لا ولاده دون اولاد  
ابنه كان تصرفه عليه جاريا على وجه حسن اذ ولايته منوطة بالمصلحة ولا مصلحة فيما ذكر ولا عبرة بالحجة  
المذكورة لوجوه منها ان ولاية الاب منوطة بالمصلحة كما ذكر العلامة جوى زاده والجد أولى ومنها  
ان الابراء انما يكون من الاموال المتعلقة بالذمم ومنها ان القاصر لا يملك الابراء والواجب ان يكون لابن  
الابن جميع ما كان يخص اياه لو كان حيا اذ بفراغ الجد سقط حقه وتعلق بالاولاد بتقرير رولى التقرير لهم  
ومن مات منهم عن اولاد استحق اولاده حصته بالتقرير السلطاني والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال))  
في جناية جعلها رجل لعقائه منذ اعوام وصار يقبضها سنين ثم مات ووجد في مخلفه حنطة فهل للعتقاء  
ان يأخذوا ما هو لهم من عين الحنطة الموجودة أم تكون ديناً في الخلف وهل ما هو عند الكاتب للعتقاء  
لهم أم للورثة بينوا ((الجواب)) ليس للعتقاء اخذ ما وجد من الحنطة الا ان اقاموا بينة انهم عين  
الجرأية وحلفوا أنهم لم يأذوا السيدهم في قبضها والتصرف فيها صريحاً ولا دلالة كالتمكن من ذلك فلهم  
الرجوع بالقيمة في تركته لان الحنطة المخلوطة بالشعير قيمة اجماعاً ما ان اذنوا له بالقبض ليس لهم رجوع  
والحالة هذه واما ما هو عند الكاتب فلا ريب في أنه للعتقاء وليس للورثة فيه منازعة والله أعلم ((سؤال))  
في رجل فرغ لرجل بمعلوم وأحال الفارغ على المستفرغ رجلاً لا يأخذ منه ثمن المعلوم وقبل المستفرغ  
الا حلة فدفع له الثمن وأخذ قطره بعد ذلك تنازع في المعلوم فطلب المستفرغ الرجوع بالثمن فهل يطالب  
القابض أو الفارغ اقولنا ((الجواب)) يطالب القابض ببطلان الحوالة قال في الفتاوى الهندية ولو  
استحق العبد المبيع أو استحق الدين الذي قيده بالحوالة من جهة الغرماء أو ظهر أن العبد المبيع كان حراً  
تبطل الحوالة بالاجماع كذا في الذخيرة اهـ والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شخص مات وكان  
مستقلاً من منصب الافتاء الشريف من جانب السلطنة العلية ثم بعد موته أظهر أخ له حجة فراغ له من أخيه  
الميت المذكور والحال ان المفروغ له على حالة غير مرضية بل ليس أهلاً لذلك وقرر له ولي الامر ايده الله  
تعالى فيما هنالك وهو غير عالم بحاله ذلك بقوله ليحب الى سؤاله على الوجه الشرعي والقانون المحرر المرعي



أيضا كذلك والخال أن الاخ المفروغ له بالاقضاء المذكور ليس أهلا لها لا مورثتها أنه جاهل بأسماء الشروح  
بل والمتون ولم يتقن ربيع العبادات الدينية ولم يحفظ شيئا من النحو كالمقدمة الجرومية بل لا يفرق بين  
أعراب جازييد وضرب عمرو بالكسبية وشاهد حاله ينبي عن سؤاله اذهونا كرفي هذه القضية خصوصا  
إذا حضر بين السادة الأعيان وليس الخبر كالبيان والحالة هذه فهل إذا فرغ له أخوه بمنصب الاقضاء  
الشريف المذكور وقرره من له ولاية التقرير فيها بشرطه المتقدم وهو غير عالم بحاله المستطور يجوز هذا  
التقرير له شرطا ويصح الفراغ له أيضا بالاقضاء أم لا وإذا قلتم لا يحل ولا يصح تقريره فيها شرطا ولا عقلا  
فهل يجب على ولي الأمر أيد الله به الدين وقع به العتاة والضلال والجهال والمعتدين على شريعة سيد  
المرسلين صلى الله عليه وسلم وسلك بنا أجمعين أحسن المسالك أن يعزله من منصب الاقضاء الشريف  
المذكور بعد علمه بما هنالك ويقرر فيها غيره ممن هو أهل لذلك ويتاب على ذلك الثواب الجزيل حفظا  
وعزا عن امتناع شريعة صاحب الشفاعة صلى الله عليه وسلم ولا يجوز اجتازة في المنصب بعد علمه بحاله  
ولو ساعة أولا يجب عزله بل يبق في المنصب وينيب في ذلك وهو متلبس بما ذكر من الشناعة أفتونا  
وأوضحوا لنا الجواب أثابكم الله بدارجنة ما تب فان المفتي أسير السؤال في الخطاب ووقفنا أجمعين لصالح  
الاعمال بحمد محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه والآل ((الجواب)) قال في البحر الرائق وينبغي للإمام  
أن يسأل أهل العلم المشهورين في عصره ممن يصلح للفتوى وليمنع من لا يصلح ويتوعد بالعبودية بالعود  
وليكن المفتي منزها عن خوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والاستنباط وقال في  
قاضيخان في رسم المفتي وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من سئل عن عشر مسائل مثلا فيصيب في الثمانية  
ويخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة الدامخ والمنسوخ  
والمحكم والمؤول والعلم بعبارات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ظاهرات الروايات ان كانت توافق  
أصول أصحابنا يعمل بها وان لم يوجد لها رواية عن أصحابنا وافق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان  
اختلفوا اجتهد وبقى بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقول من هو أفقه الناس  
عنده ويضيف الجواب اليه فان كان أفقه الناس في عصر آخر يرجع اليه بالكتاب ويتثبت في الجواب  
ولا يجازف خوفا من الاقتراء على الله تعالى كتحريم الحلال وضده وقال في البحر الرائق وبشترط نيقظ  
وقوة ضبط وأهلية اجتهاد فن عرف مسألة أو مسائل بأدلتهم تجزئوا بها ولا تقلبده ثم قال فعلى هذا  
ان عرف مذهب مجتهد وتعرفه جاز أن يفتي بقول ذلك المجتهد وليضيف الى المذهب ان لم يعلم أنه يفتي  
عليه فلا يجوز لغير المتبحر الا في مسائل معلومة في المذهب وحيث علم هذا وقد قرره ولي الأمر أيد الله ليحجب  
الى سؤاله على الوجه الشرعي خرج عن هذه التقرير ان لم يكن متبحرا في مذهبه اذ لا بد من مراعاة  
القوانين الشرعية خصوصا في شأن المفتي وانظر الى قوله من لا يصلح الخ والى قوله فقيه النفس الخ ومن  
عرف مسألة أو مسائل الخ كل ذلك يفيد أن التقرير مشروط بمن له قدرة على استخراج المسائل من  
بطون الكتب وفهم معاني ألفاظ السؤال والجواب ليطابق بينهما حتى يجب بالصواب وان لم يكن كذلك  
تعين تقليد من له استحقاق في المنصب اذ منصب الفتوى من أعلى المناصب وأسمى المطالب وعلم الفقه  
لا يدرك بعسى ولعل ولا يتوصل اليه الا بجد من العمل ولا يتحصل الا بسهر الجفون واعمال المطالعة  
والمراجعة بنقد نور العيون ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجد وثمر وهجر الالهل ولذيد الكرى وشد  
المثزر وخاض بحار الدليل الداج وركب سفينة التقى مع صدق التوكل على تحمل تلاطم الامواج وركب  
من السفاج في الدياجي وابتهل الى الله سبحانه وتعالى ليكون من الفريق الناجي ولازم الدروس بكرة  
وأصيلا ونصب نفسه الفقيه بالنصب لتبيل منصب العلم الشريف ليكون كاسباً تحصيلا والله أعلم  
((سؤال)) في خدمة بالتكية بين أخوين أحدهما قاصر فاقام وصي القاصر أخاه نائباً عنه فيها بأجرة  
معينة ثم باع القاصر وسافر ومات الوصي فصار ما يتحصل له يوضع عند أمين بحفظه له وأخوه يباشر عنه  
سنتين عديدة ودفع له الوصي ستة أرادب حيا من بعض أجرة المباشرة وخط الوصي المذكور بشم د بما ذكر  
فهل له المطالبة بباقي أجرة النيابة وللقاضى أن يدفع له من عين ما يتحصل لآخيه أم لا أفتونا ((الجواب))



نائب الخدمة يأخذ الاجرة من وكيل أخيه الغائب والقاضي يأمر الوكيل بالتسليم بعد الدهوى ولا يدفع القاضي له من عين ما تحصل لأخيه حيث لم يكن وكيلاً لأنه حكم على غائب فلا عليك كقاي المتون والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في عتقاء لهم أجزاء في الحرم الشريف وعليهم كبير منهم يقبض معلوم هذه الأجزاء ويفرقها على جماعة فادخل في النساء وأعطاهن من الدراهم فهل هذا المتصرف يفرم ما أعطاه للنساء بغير رضا جماعته أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم ضمن ما أعطاهن لأن وظائف الرجال لاتعلق فيها للنساء والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في جماعة مخصوصين عين لهم أهل الخير بعض معلوم في كل عام بشرط أن يجتنبه عواهم وشيخهم المقام عليهم ويقرؤن ما يدر من القرآن العظيم مع التهليل والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فهل إذا انتقص من الجماعة لم يلزم ولا يتقدم معهم فهل يستحق من ذلك المعلوم شيئاً أم لا وهل للشيخ الذي هو ناظر عليهم أن يصرف حق من لم يكن ملازماً لمن هو متقيد وملازم أم كيف الحكم في ذلك أقتونا ((الجواب)) المعلوم المعين من أهل الخير إن كان من الوارد من الديار الرومية والمصرية يستحقه كل من كان من الجماعة المخصوصين سواء حضر الراتب أولاً لأنه لا يوضع شرط على شرط الواقف الأول انما وقفه لأهل المدينة المنورة بغير تقييد فليس لغيره التقييد وإن كان المعلوم المعين من الأوقاف التي بالمدينة المنورة فيراعى فيها شرطه فن غاب عن المعتاد تحسب غيبته ويقطع من معلومه بمقدار غيبته بعد الأيام التي جرت العادة بشغورها فان قطع مدة أكثر من شهر فلا ناظر أن يعينه غيره وليس ذلك للشيخ إلا أن جرت به العادة والله أعلم ((سؤال)) فمن استفرغ جامكية من رجل ثم أن أخته المستفرغ أقر في غيبة أخيه بأن له بذمة أخيه المستفرغ عوض فراضها فهل يسرى إقراره عليه ويثبت على المستفرغ العوض بإقرار أخيه أم لا أقتونا ((الجواب)) إقرار الإنسان على غيره غير معتبر شرعاً والله أعلم ((سؤال)) في اسم مكتوب في صدقة الكويرى لمطلعه أولاد فلان واسم في صدقة الجزائر لمطلعه بنات فلانة والحال أنه لم يبق من أولاد فلان لصلبه غير بنت واحدة ومن بنات فلانة غير البنت أيضاً والبنات المذكورة أيضاً بنات أخوات فهل البنات الموجودة تستحق الاسمين بمفردها أم يستحق معها بنات أخواتها أقتونا ((الجواب)) لاحق لأولاد من مات من البنات في الصدقتين المذكورتين ومن مات انحل اسمها وهو لمن يقرره ولي التقرير ولا يجري فيه الأمر السلطاني فانه خاص بالصدقات السلطانية فافهم والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلعه في الدفاتر السلطانية أولاد محمد جلبي التوبجي ففرغ به الأولاد المزبورة لشخص ومضى من حين الفراغ سنون متعددة فاسم الفارغ على حاله في الدفاتر وهي ثم مات رجل آخر اسمه محمد جلبي أيضاً فظن من لا معرفته له بالناس أن أولاد محمد جلبي التوبجي الموجودين هم وأولادهم أيضاً أولاد محمد جلبي المبنيين فتقرر في المعلوم المزبور بناء على ما ذكر من أن الثاني عين الأول والحال ليس كذلك فهل يصح التقرير أم لا حيث أنه لم يقع في محله إذا المبني على الفاسد فاسد وحيث ورد الأمر السلطاني أيضاً بان من مات وله أولاد فضلاء عن من كان موجوداً فلا يخرج عنه شيء وهل إذا قبض الرجل المقرر المعلوم ينزع منه ويعاد على أهله أم لا أقتونا ((الجواب)) حيث صدر الانهاء على خلاف الواقع والتقرير المبني عليه غير معتبر إذا التقرير المبني على الانهاء الباطل باطل ولا يحمل للمقرر أكل المعلوم وحيث قبضه يجب عليه رده فإن امتنع ينزعه منه الحاكم كما جبراً ويرده لأهله وينتاب على ذلك التواب الجزيل كما أفتى به العلامة عبد الكريم القطبي والعلامة عبد الرحمن المرشدي وقال الشيخ زين بن نجيم الوظائف من الحقوق الثابتة فن أخذها بغير وجه شرعي استحق الوعيد الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله قال وإن كان قضيباً من أراك انتهى وقال وذكر الامام السعدي في فتاواه معزياً إلى رسالة الامام أبي يوسف إلى هرون الرشيد ليس للامام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشيئاً نكرة في سياق النفي فتعم الاموال والحقوق انتهى هذا مع علمه بالانحراج عن أهله فكيف إذا صدر الانحراج من انهاء فاسد والله أعلم ((سؤال)) في عتامة وجرابة لرجل يفرغ بها العتقائه وتزلت في الدفاتر ومضى على ذلك سنين ثم عند وفاته قيل له اشرك مع العتقاء في العتامة



والجراية فلا ناؤقلا لا أربعة أشخاص سبهم فقال كذلك ومات فهل يصح انخال الجماعة مع العتقاء أم لا حيث أنه انقطع حق الفارغ فيهما بقراعه وتقرير رولى الامر للعتقاء المذكورين اقتونا ((الجواب)) الوصية المذكورة بالعتاقمة والجراية المزبورين غير صحيحة لسقوط حقها بالقراغ والتقرير من رولى التقرير للعتقاء المذكورين والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف مالا ونصب ناظر اعليه ووصاه ان يراعى فيه بالمراعاة الشرعية ويصرف الربع لثلاثة رجال كل منهم مائة جزء من كتاب الله المجيد وحدى ثوابه لروح الواقف وكذا أوصى الواقف الناظر المزبور بان لا يفرغ أحد من المستحقين بوظيفته قراءته بخزته بل اذا انحلت عنه فخر الناظر في الحصول من يستحقه فأراد بعض القراء ان يفرغ بوظيفته فنعاه الناظر فهل له المنع وبصدق بقوله لموجب وصية الواقف له أم لا اقتونا ((الجواب)) أما القراغ فليس له أصل بعد عليه كذا كره شيخ الاسلام العيني والشيخ قاسم بن قطلوبغا وأما شرط الواقف في منع ذلك بلائنه فقد قال في البحر الرائق ثم اعلم ان الاعتبار في الشروط لما تكلم به الواقف لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو أقيمت بينه بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في المكتوب هل به لما في البرازية وقد أشرنا ان الوقف على ما تكلم به لا على ما كتب المكتوب فيدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصلأ أعني ما تكلم به انتهى والله أعلم ٣ ((سؤال)) فيها اذاع ابن مولانا السلطان نصره الله تعالى عطاء من جراية بيت المال لقاضي المدينة المنورة فمات القاضي بعد مباشرة ثمانية أيام وقد قبضها قبل ذلك هل بكل قبض يملكها أم يسلط بينه وبين المنصوب بعده اقتونا ((الجواب)) لا يستحقها بالقبض بل يسلط حسب الجراية المذكور بين مدة المتوفى والمتولى قال في الهداية ولو استوفى أى القاضي رزق سنة ثم عزل قبل استكمالها قبل هو على الاختلاف المعروف في نفقة المرأة اذا مات الزوج حيث يجب رد ما بقي من السنة عند محمد خلا فالأبي يوسف واليه أشار الخصاف في نفقاته وكذلك يجب على القاضي رد ما بقي عند محمد خلا فالأبي يوسف وكذا الكلام في موت القاضي في أثناء السنة والاصح انه يجب الرد كذا ذكره الصدر الشهيد وغيره الذين قاضيان انتهى كذا في شرحها للعلاء العيني والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا كان لناظر المغاربة كأننا من كان أربعة أحمر في دفن الجزائر فاذا وزعت من يستحقها اقتونا ((الجواب)) يستحقها ناظر المغاربة كأننا من كان لا ينارعه فيها أحد والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي في شهر شعبان سنة ١١١٠ عن ابن وبنت وزوجة هي أم البنت فبعد وفاته توفي الابن والابن جده وللرجل وظائف قبض معلوم الوظائف المباشرة في محرم سنة ١١١١ وجمع تحت يد شخص فاحكم الله في ذلك اقتونا ((الجواب)) يقسم المعلوم بين الزوجة والابن والبنت فيعطى للزوجة الثمن وللأبن ثلثا الباقي وثلثه للبنت ثم تقسم حصصه الابن بين أخته لايه وجدته فترضاوردافيعطى للاثنت ثلاثة أرباعه وللجدة ربعه والحالة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل نصبه القاضي ناظرا ومتكهما على أوقاف المغاربة وأقره مولانا الشريف كذلك فلم يزل يجتهدا في تعمير الوقف والترميم والغرس وأظهر بعض تخيل كانت بأيدي الغير مغموصة ثم جاء شخص بوصل من حضرة الشريف بعزله وفي السنة الثانية جاء الناظر الاول بوصل وتقرير من مولانا الشريف في وظيفة الناظر المذكور فتهصب عليه بعض المستحقين ومنعوه عن مباشرة الوقف والحال ان بدقصدقة الجزائر ثمانية دنانير مطلعها شيخ المغاربة وناظر الوقف مناصفة فاذا وزعت من يستحق نصيب الناظر هل المباشر أو المنصوب من طرف القاضي ومولانا الشريف اقتونا ((الجواب)) الناظر على الوقف هو من أقامه وكلاء مولانا السلطان نصره الله تعالى وهو مولانا الشريف وقاضى الشرع الشريف وليس لاحد منعه بغير مسوغ شرعى والمباشر فضولى لا يستحق والحق في قبض الصدقة للناظر الذى أقامه أحكام السلطة العلية دون الآخر والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لاولاده بمعلومه وجرايته وبتناوله مدة حياته كما جرى به عادة أهل المدينة فهل اذا مات الاب الفارغ وترك شيا من الحب يكون تركه أم يأخذه الاولاد فاذا أخذوه هل لهم الدعوى فيما قبضه من قبل ويكون دينافى ذمته أم كيف الحكم اقتونا ((الجواب)) نعم يكون الحب تركه بين الورثة لانه قبضه بملكه وعليه عرف أهل هذه البلدة الشريفة وبعد موته قبضه الاولاد ولا رجوع لهم فيما قبضه في حياته والحال ما شرح

٣ ((سؤال)) في رجل قرر في خلوة من رباط وقف في مدة فخرج رجل آخر وادعى وأثبت أن بناء تلك الخلوة ملك له مأذون له فيه من أحكام الشريعة وأنه مقرر في تلك الخلوة فثبت ذلك له وكتب له بجهة ورود له أمر سلطان بذلك وقبض ذلك الموضع وسكنه فهل اذا ادعى المقرر الذى انتزع منه المكان بالوجه الشرعى وطلب منه مالك البناء بينه على الاذن في البناء تسمع دعواه ويصلح أن يكون خصما في ذلك أم الدعوى في هذا أمثاله لا تكون الا من المتولى على ذلك الوقف اقتونا ((الجواب)) دعوى الوقف لا تسمع الا من المتولى قال في البحر الرائق ولا تسمع الدعوى من غير المتولى وعليه الفتوى انتهى وعزاه للبرازية والله أعلم اه منه



والله أعلم ((سؤال)) في رجل متول على وقف ثم عزله الحاكم في خيانة ظهرت منه في رجب المفرد فهل يستحق الماضي من أول السنة إلى وقت عزله فيما عينه له صاحب الوقف أم يذهب عليه الاستحقاق بموجب العزل وظهور الخيانة ويستحقه المتولي بعده كل السنة إلى آخرها أقنونا ((الجواب)) نعم يستحق المتول معلوم نصف السنة مباشرة للخدمة ثم إن كانت الخيانة عن تناول شيء من مال الوقف موجب لضمان بقا ص عنه من معلوم خدمته والإعطى له ويستحق المتولي لمدة خدمته خاصة ولا يأخذ أجره خدمة غيره والحال ما ذكر والله أعلم ((سؤال)) في رجل ذاهل العقل وله بالدفاتر السلطانية الواردة لأهل المدينة أسماء متعددة فقرغ وكبه عنه بسائر ما هو له في الدفاتر لشخص آخر فهل فراغه بما ذكر صحيح أم لا أقنونا ((الجواب)) لو كبل ذاهل العقل غير معتبر وفراغ الوكيل لم يصادف محلا إذ هو في الحقيقة فضولي وحيث لم يكن له مجيز كان ساقط الاعتبار والله أعلم ((سؤال)) في رجل وقف ثلاثة دكاكين على قراءة ثلاثة أجزاء وشرط للناظر على ذلك الوقف أن يؤجر الدكاكين ويصرف أجرها لثلاثة رجال من حقة كتاب الله تعالى يعينهم الناظر لقراءة تلك الأجزاء فعين الناظر ثلاثة على ما هو مشروط له ثم مات أحد الثلاثة وخلف ولدا فعين الناظر رجلا بدل ذلك الميت في وظيفته ثم لما صار الولد أهلا لأن يتعاطى مثل هذه الخدمة طلب من الناظر أن يعينه مكان أبيه فهل يجبر على أن يعزل من عينه بدل الميت ويقيم ولد الميت مكانه أم لا يجبر على ذلك أم كيف الحال ((الجواب)) حيث شرط الواقف تعيين الحفاظ الثلاثة للناظر فإنه يكون له ولاية تعيين ولا يقاس على المرتبات السلطانية حيث قرر مولانا السلطان الفرع في موضع أصله لاتفاق كلمة العلماء أن الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة فإذا علم هذا ظهر أنه لا جبر على الناظر في رفع من عينه وإقامه الولد مكانه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل له جامكية مع جماعة التوجيه فسافر الرجل ووكّل آخر فراغ جامكته وأن يكون عوضها أربعين أجرة فقرغ بها الوكيل لابنه بثلاثين أجرة فهل الفراغ صحيح أم لا حيث أنه لابن الوكيل وهل له أن يستردها إذا جاء ووجد الوكيل مات وما قبض من معلومها أيضا أم لا أقنونا ((الجواب)) الوكيل لا يملك الفراغ لابنه فيستردها من الابن أو ينفذ الفراغ ويأخذ ما عين له من عين الفراغ بعد الثبوت عليه والوصى في مجمع الدعوى كالميت فيقوم مقامه والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم أولاد فلان وهم ثلاثة أثنان قاصران وواحد بالغ هو وصى مختار على أخويه القاصرين فقرغ ببعض أقدام مطلعهما وأولاد فلان من غير حاجة موجهة لفراغه بحصة القاصرين فهل يصح فراغه بحصتهما أم لا وهل إذا باع أبو الوصي ينزع ما يخص القاصرين ممن هو منزل عليه بالاستفراغ أم لا وهل ينزع من المستفرغ ما قبضه فيما مضى من السنين أم لا ((الجواب)) إن كان الصر كالعقار لا يجوز للوصى التصرف فيه إلا بشرائط معلومة فإذا فرغ من غير حاجة يرد ويحاسب على ما قبضه والأفلولم آتف عليه فيما عدى من قنوى المتأخرين والله أعلم ((سؤال)) فمن له خدمة مباشرة بتكليف المرحوم السلطان جعفر في مقابلته الخدمة أربعة عتامة من محصول جده مات الرجل في آخر السنة عن ثلاثة أخوة فهل ما يرد من العاقبة يكون ميراثا لأخوته أم لا أقنونا ((الجواب)) نعم جميع ما يرد من العاقبة في مقابلته الخدمة يكون لورثته سواء بأمر بنفسه أو بنائبه كما صرح به في القنوى التبرية والله أعلم ((سؤال)) في رجل له معلوم جزء شريف مقرر باسمه بدقم مولانا السلطان واستمر مدة قبضه ثم أنه صار غائبا فأنهى أخواته توفي وقرر عوضا عنه لو فاته فصار يقبض مدة ستة سنوات ثم حضر الآن صاحب الجزء الأول وأخرج به كشفا من كتبه الديوان فهل والحالة هذه له الطلب على الذي يتعاطى الستة سنوات بما قبضه أم لا أم كيف الحال ((الجواب)) التقرير المبني على الانتهاء الفاسد فاسد والحق لصاحبه الأول وله مطالبة ذلك المقرر بالانتهاء الفاسد فيما قبضه والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في معلوم باسم بنات فلان وهن ثلاثة ماتت إحداهن في حياة أبيها عن أولاد ثم ماتت عن البنتين القاصرتين فصار وصى البنتين يستلم المعلوم ويقسمه بينهما مناصفة لأن الجدة عند وفاة أمهم لم يعطهم شيئا قبضه الوصي ثم ماتت إحدى البنتين فقرر أولادها الحاكم الشرعي في حصة أمها فهل لأولاد الميتة الأولى في المعلوم المزبور شيء أو لا وإن ثبت هل لهم الطلب

٣ ((سؤال)) في ربة موقوفة على زاوية وقد شرطوا قفها أن تكون لجماعة الزاوية الأقدم فالأقدم وفي بعض الجماعات القدماء من لا يعرف القراءة فهل له أن ينب في قراءة الجزء أم لا أقنونا ((الجواب)) إن شرط الواقف أن يقرأ بنفسه لا يستحق إلا فالأقدم فقرروهم فاباعه والحال ما شرح والله أعلم اه منه



## ٣ (سؤال) في رجل وكبل على

شخصين آخرين مدة سنين ونولي على  
مخلفات والدهما وعلى جميع ما كان  
منعقاجهما من حرة وحرابة وغيره  
وأخذلها بعض عثامته بالفراغ  
المتعارف في التقاض المصري  
وورد باسمهما سنين متعددة فبعد  
ذلك الزمهما بالفراغ لأولاده  
فقرعاهما لهم فاحكم المستغل الذي  
ورد باسم الشخصين في تلك السنين  
المذكورة يستحقه الوكيل أم  
الشخصان المذكوران اقتونا  
(الجواب) المستغل الوارد في مدة  
ثبوت اسمهما في دفتر هو حق  
شرعي لهما لا يملكه الوكيل ويحرم  
عليه أخذ غير طريق شرعي ويجب  
عليه رده لهما شرعا والحالة هذه  
والله أعلم (سؤال) في رجل فرغ  
آخر عثامته مصرية وخطة  
جراية واستلم عوض الفراغ فراغ  
مواطاة إذا أعاد العوض برده عليه  
ما فرغه فطلب المستقرغ من  
الفراغ أن يكتب له حجة شرعية  
بذلك فامتنع من ذلك فهل له أن  
يجبره الحاكم الشرعي بكتابة الحجة أم لا  
وهل تعتبر المواطاة أولا والفراغ  
الذي صار بينهما بوصول وشهود  
اقتونا (الجواب) حيث أخذ  
الفراغ من المقرغ له العوض  
يجب عليه أن يفرغ بحجة كما هو  
عرف أهل الحرم من الشرعيين  
وليس له الامتناع ويجبره الحاكم  
بالفراغ حيث لم رد العوض ولا  
تعتبر المواطاة فإذا ورد اسم المقرغ  
له بعد تقرير رولى التقرير وأخضر  
الفراغ العوض لا يلزم فراغه  
للفراغ الأول فافهم والله أعلم  
(سؤال) في دكان باسم أولاد زيد  
وله أولاد متعددون فبات البعض  
وبني البعض فظهر أولاد بعض من  
مات حجة شرعية تتضمن فراغ  
أولاد زيد لأولاد بعض أولاده

من حين موت الجد أم من حين موت الأم في المعلوم المقبوض والمحاسبه اقتونا (الجواب) جرت عادة أهل  
المدينة أنهم يكتبون صرهم باسم أولادهم وهم يتفقون به والحق قد تعلق بجميع الأولاد بموت البنت في  
حياة أبيها لا ينقطع حقها بل يرجع لأولادها كما قرر ذلك مولانا السلطان فإن كان للجد المينة أولاد يقسم  
المعلوم بين بنت الميت وبين أولاد الميتين أم لا فافهم أن للمينة الثالثة أولاد فافهم أن المعلوم  
يقسم أم لا والله أعلم (سؤال) في رجل عين له خدمة بمعلوم معين براءة السلطان وصنع واستحق الاجرة  
وقبضها هل يقدر أحدان يتزع الاجرة المأخوذة في مقابلة الخدمة بلا سبب شرعي أم لا اقتونا  
(الجواب) ان أخذ بسبب شرعي ليس لأحدان يتزع بغير سبب شرعي والله أعلم (سؤال) في قضية هي  
ان رجلا جعل لعقائه مبلغا من الدنانير وأرسلها الى مصر لعوض جراتين باسم عتقاء ثم مات الرجل فأعاد  
الدراهم من أرسلت اليه فهل يستحقها العتقاء أم لا وهل اذا مات أحد العتقاء تكون حصه من الورثة  
بالفريضة الشرعية أم لا (الجواب) ان سلم الدراهم وقسمها على العتقاء ثم هم أرسلوا الى مصر فان  
الدراهم تكون ملكهم ومن مات منهم يكون استحقاقه لورثته بالفريضة والا فهو ميراث لورثته سبدهم  
والحال ما شرح والله أعلم (سؤال) في شخص له أولاد فرغ لهم بمعلوم ثم مات أحد بناته عن أولاد في حياته ثم  
مات ومضى من وفاته فوق ثلاثين سنة في هذه السنة طلب أولاد البنت المتوفية في حياة أبيها حصه أمهم في  
المعلوم فهل لهم ذلك أم لا وهل ما قبضه أخوالهم من المعلوم من السنين الماضية يستحقون فيه شيئا أم ليس  
لهم ذلك لما ان الفرمان الوارد باعطاء حصه الأولاد متأخر عن موته اقتونا (الجواب) حيث كان الاسم  
باقيا بصيغته أولاد فلان ثم صدر الامر السلطاني بان الأولاد يأخذون ما كان لأصولهم تعلق استحقاق  
الأولاد بما كان لا ييم الا ان سبق التقرير من وليه لباقي أولاد فلانة فحينئذ لا شيء لأولاد البنت وأما ان لم  
يسبق تقرير تحقيق لهم التقرير من حين صدر الامر سنة واحدة ومائة وألف فكيف لهم مطالبة أخوالهم  
بمصول ثلاثين سنة هذا الا قائل به والله أعلم (سؤال) في رجل مات عن ابنين وله خدمة في عبيد العين  
تقرر فيها الولد الكبير فبعد مضي مدة فرغهم الاخيه ثم بعد خمسة أعوام أراد الرجوع في العوض هل  
للكبير طلب العوض أم لا وقد انتفع بها الكبير اثني عشر سنة اقتونا (الجواب) ليس له طلب العوض لانه  
لا يثبت الا بالترام فلم يوجد وليس له الرجوع في الخدمة أيضا لانه بفراغه أسقط حقه وتقرير رولى التقرير  
نعين الحق لا آخر والله أعلم (سؤال) في رجل استفرغ دكانا باسم بناته مثال ذلك هذا الدكان باسم بنات  
يوسف ومات الاب وبقي الدكان تحت يد البنات بكونه كل سنة بتسعة حروف وثلاثة حروف تحت حكر  
الارض وستة حروف يقسم بين مريم وفاطمة كل واحدة ثلاثة حروف فماتت فاطمة بعد مدة من الزمان  
وخلفت بنات بنات وورثة فماتت وورثة فاطمة وقالوا فخرج بهذا النصف مخلف فاطمة فماتت البنت المسماة  
مريم وقالت الدكان باسم بنات وأنا باقية وأنا أستكمل بالشرع ولا لورثة أخي شيء اذا مات أنا خذوه أنتم  
باورثة أخي هل يقبل قول الاخت وتستكمل أم يفرغ النصف حق المينة ويهبط بين وورثتها أم تفوز به  
الاخت كلا بموجب انه مرصد باسم بنات يوسف اقتونا (الجواب) قول الاخت التي هي مريم انها  
تستكمل بالشرع هذا كلام مخالف لقول علماء الشريعة المحجة المصونة عن الزينغ بل ميراث فاطمة  
يقسم بين وورثتها بالقسم الشرعية ان شاؤا فرغوا بحصنهم وان شاؤا تركوها وكتب علمائنا المتأخرين  
طائفة بمثل هذه المسئلة كالتاوي الخيرية وغيرها والاصل ثابت في الاشياء والظاهر والله أعلم (سؤال)  
في رجل زوج ابنته ولها أربعة أعوام مع الزوج ولها من جهة أمها بعض من المعلوم المرتب لاهالي المدينة  
الدورة وقبضه والدها في المدة ونصرف فيه ثم توفيت عن أيمها وزوجها وبنت قاصرة فطلب الزوج من أبيها  
حساب وظيفة المعلوم الذي باسم امرأته فهل له وجه في هذا الطلب أم لا اقتونا (الجواب) أجاب العلامة  
المرحوم القاضي علي بن جارا الله بن ظهيرة الحنفي والشيخ عبد الرحمن المرشدي المكياني والقاضي محمد  
عاشق بن عمر المدني والشيخ سراج الدين محمد الحانفي المصري بان الاب لا يملك ميراث ولد الذي يقبضه  
بإمه من الدفاتر السلطانية بل هو ملك الولد سواء كان الولد صغيرا أو كبيرا ولا عدول عن المنقول عن  
هؤلاء الفصول وحيث علم ذلك وماتت البنت قبل استلام ما هو لها من يد أبيها فإن الزوج له طلب دراهم



== وشهود الوكاله ما نوا وكذلك  
شهود الجعة بعضهم مات وبعضهم  
أنكر الشهادة فهل يعمل بهذه  
الجعة المزبورة أم تكون الدكان  
على أصلها لا ولاد زيد أقنونا  
(الجواب) لا عبرة بالجعة المنقطعة  
الثبوت وأما الفراغ بالخلو والانتفاع  
بالدكان فإن كان من الأوقاف  
الكائنة بالمدينة المنورة كوقف  
السلطان قايتباي وأمثاله المبنية  
من مثل الواقف فلا يصح فيها فراغ  
شرعاً أصلاً ويجب أجرة المثل لجعة  
الوقف تماماً وإن كان مثل حوائث  
الغورية بمصر القائمة بأموال  
التجار فإنه يصح فيها الفراغ بل  
صرح بعض العلماء بأنه يجري فيها  
قيمة الموارث ويقضى منها الدين  
ومن هذا يعلم جواب قول السائل أو  
يكون الدكان على أصلها فافهم  
والله أعلم (سؤال) في صدقة  
مولانا السلطان الواسلة في الدفاتر  
السلطانية إذا كان باسم أولاد  
وعيال انتقلت العيال وتصرف  
الأولاد فيها هو باسمهم وكانوا كباراً  
متزوجين محتاجين ورادهم غنى  
ليس هو محتاجاً فهل لو أدهم أن  
يمنعهم مما هو باسمهم وهل له أن  
يطالبهم بما تصرفوا فيه أم لا  
أقنونا (الجواب) ليس لو أدهم  
أخذت مما هو باسمهم ولا مطالبتهم  
فيما قبضوه وتصرفوا فيه باتفاق  
علمائنا رحمهم الله والله أعلم اهـ  
منه

المعلوم المذكور ويكون من جملة الميراث وينقسم بين الورثة المذكورين بالطريق الشرعي والحالة ما شرح  
والله أعلم (سؤال) في شأن عثمانة استقر غها رجل من الناس لولده بعوض من الدنانير السلطانية  
فوردت في دفتر السلطان باسم الولد المزبور وخرجت التذكرة بالاشوية بذلك ثم إن رجلاً من الناس أنهى  
انها فاسداً وكذا باصراً حالاً باشة مصر بان الولد المفروغ له ليس بقصد الحياة وقد توفى إلى رحمة الله تعالى  
فاعطاه الباشا المتولى العثمانة المزبورة حسب انها الكذب معتمداً صدقه على أن الولد ليس له وجود  
فهل يصح الاعطاء أم لا حيث الانها فاسد والمبنى على الفاسد فاسد وهل يجوز له أن يملك ذلك مستحلاً له  
والحال أن الولد موجود ولم يحصل له ذلك إلا بعوض كثير دفعه والده للفراغ أم لا أقنونا (الجواب) سئل  
العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشدي عن مثل هذا السؤال فأجاب بقوله حيث لم يصادف الانها المذكور  
فالتقرير المبني عليه غير صحيح فلم يفروغ له بذلك مطالبة المتقرر المذكور فيما استولى عليه من استحقاقهم  
اهـ وبه يتحقق أنه لا يجوز له أن يملك ذلك مستحلاً له والله تعالى أعلم وكتب تحت السؤال مولانا السيد عمر  
الامين الحمد لله لا يجوز أخذ مال الغير بغير إذن صاحبه والانها الفاسد فاسد والله أعلم (سؤال) في رجل  
مات وخلفه كذا بطريق الانتفاع استقر اطفالان وخلف بتين فاطمة ومريم قداموا وأكروا الدكان  
بثلاثة حروف ثلاثة حكر الدكان وسنة تقسم بين فاطمة ومريم فماتت فاطمة وخلفت بتين حليمة وسعيدة  
وزوجا وأما فهل ينقسم الثلاثة حصص فاطمة بين البنتين والزوج والام أم تأخذ الثلاثة الحروف البنتان  
فقط ويحرم الزوج والام أم يشتركون في حصص المبنية البنتان والزوج والام ينتفعون به وتكون الغلة  
بينهم بالفريضة الشرعية وكيف ينقسم على الفريضة فصلوا لنا الجواب بما فيه الصواب (الجواب)  
تقسم نصف أجرة الدكان بعد اعطاء الحكر على الزوج والبنتين والام الذين هم ورثة فاطمة بالفريضة  
الشرعية فيعطى للام السدس من مائة من ثلاثة عشر مائة والبنتين الثلثان غمايه أسهم وللزوج  
ثلاثة أسهم مما ذكر لأن أصل المسئلة من اثني عشر وعالت إلى ثلاثة عشر فافهم والله أعلم (سؤال) وفي  
الصورة المشروحة إذا قرر الناظر بنتي المبنية فيما انحل عن أمهما وأدهت أخت المبنية أن المصنف المنحل  
من أختها لكونه بينها وبين بنتي أختها المبنية على حكم الإرث الشرعي فهل له ذلك أم لا أقنونا (الجواب)  
أفتى المتأخرون من علماءنا بان الدكان كين المحكرات تورث وتقسم بين الورثة في الصورة المذكورة أن  
لم يكن للأخت من يقدم عليها من أصحاب الفرائض فلها ما ذكر ولا ينقسم غلة نصف الدكان على أصحاب  
الفرائض على الوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سؤال) في رجل له في دفتر السلطان نصره الله تعالى اسم  
من سنة ثلاثين سنة فقرر فيه فجاء رجل من الناس وأنهى إلى ولي الأمر أن صاحب هذا الاسم مات فقرر  
ولي الأمر بموجب انها ورد اسمها في دفتر السلطان وقبض المعلوم بموجب انها الفاسد والحال  
أن صاحب هذا الاسم وجود فهل لصاحب الاسم الأصلي المطالبة أم لا أقنونا (الجواب) حيث  
لم يصادف الانها المذكور الواقع فالتقرير المبني عليه غير صحيح فاصحاب الاسم مطالبة المقرر المذكور  
فيما استولى عليه من استحقاقه كذا كره العلامة الشيخ عبد الرحمن المرشدي والله أعلم (سؤال) في شخص توفي وله بعض معلوم فطلب بعض أقاربه ممن له ولاية التقرير بقرره في ذلك ثم طلب منه قريب  
آخر تقرير بقرره أيضاً فهل يعمل بالتقرير الأول أم بالثاني أقنونا (الجواب) سئل شيخ شيوخ مشايخنا  
العلامة زمانه القاضي علي بن جارا الله بن ظهيرة الحنفي القرشي عن مثل هذا السؤال فأجاب بقوله التقرير  
الأول هو المعمول به دون الثاني والله أعلم (سؤال) في وظيفة خطابة عينت للعبد من الشرعيين  
لشخص وأخرجت له بموجب التعيين تذكرة باشوية فباشرفها العبد ثم آلت لشخص آخر وجاءته تذكرة  
باشوية ثم بعد ذلك تجدد بعض صدقات وأوقاف عقار على أناس من جلالتهم الخطباء فهل تستحق هذه  
الوظيفة الآن في الصدقات والأوقاف معهم لكون تاريخ حدوثها قبل وجود هذه الصدقات  
والأوقاف وبموجب التذكرة الباشوية أم لا تستحق معهم لكون صاحبها لم يباشرفها أقنونا (الجواب)  
رفع مثل هذا السؤال مع زيادات أخر شيخ شيوخ مشايخنا العلامة زمانه وفريد عصره وأوانه القاضي  
علي بن جارا الله ابن العلامة الشيخ محمد بن ظهيرة القرشي الحنفي فأجاب بأنه ينقسم الصدقة والأوقاف



على اصحاب التذاكر المباشرين دون من لم يباشرو كذلك سئل عن مثل هذا السؤال الشيخ خفيف الدين  
المرشدي العمري الحنفي والشيخ عبد العزيز محمد الزمعي الشافعي والقاضي تاج الدين المالكي وأجابوا  
بأجوبة مطولة مضمونها ما أجاب به شيخ شيوخهم القاضي على المذكي وروجا في ما أجاب به شيخ  
شيوخ مشايخنا رحمهم الله تعالى والله أعلم ((سؤال)) في شخص قررره حضرة مولانا السلطان في زاوية  
بامر سلطان وقررره أيضا حضرة مولانا الشريف بتقرير يعرب مضمونه قررر شيخ الزاوية في الزاوية  
وماهولها من المعلوم المرتب في الرومية الجديدة ومن الاوقاف وخبر التكية وماهون من متعلقاتها ثم أنهي  
الى حضرة مولانا الشريف جماعة بطلب تقريرهم فأعطاهم بذلك وصلا فهل يعمل بالتقرير الاول أم  
بالثاني أقونا ((الجواب)) التقرير الاول هو المعمول به دون الثاني كاذ كره العلامة القاضي على  
ابن جارا الله بن ظهيرة والله أعلم ((سؤال)) في رجل جعل لعقائه جريتين وهم فائدة وعناية وناصرة  
ومريم وجوهرة وبخيسة فانتقلت فائدة وخلفت ولدا وانتقلت بخيسة وخلفت بتسا فهل لاولاد  
المتوفيتين استحقاق مع بقية العتقاء أم لا أقونا ((الجواب)) حصت فائدة وبخيسة انضمت وهي لمن يقررره  
فيها ولي التقرير والموجودات يختص من بماهولهن دون جميع محصول الجريتين كما أفتى به كثير من  
فقهاءنا المتأخرين والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وخلف ذكورا وانثى فاعتقاه وجعل لهم في دفاتر مولانا  
السلطان معلوما من جارية وصرفا تنقل أحد الذكور وأحد الاناث وخلف أولادا فهل الاولاد أن ينزلوا  
منزلة والدتهم مع العتقاء في الجارية والصرا أم لا أقونا ((الجواب)) من مات من العتقاء انحل نصيبه  
فان تقر فيه أولادهم من ولي التقرير فهو لهم والافهوان يقررره ولا يستحقه بقية العتقاء بل لا تقرير جديد  
كما ذكره شيوخ مشايخنا كلقاضي على بن جارا الله والعلامة المرشدي وغيرهما من الفحول وكتب  
المتأخرين طائفة بالنقول والله أعلم ((سؤال)) في رجل من أهل الامانة والعفة والدين له وظيفة كتابة  
معينة ومن نوابها وتعلقاتها مباشرة على عمارة معينة ولها ثمن معين في مقابل المباشرة على العمارة  
المزبورة فجاء شخص أجنبي عن الوظيفة والمباشرة وليس من أهل العفة والعدالة وباشر على العمارة  
من غير اذن من صاحب الوظيفة واستلم المعين الذي في مقابل المباشرة ثم مات فهل لصاحب الوظيفة  
الاسيل الرجوع في خلف الرجل المباشر تعديا وظلما الموصوف بما ذكرنا لا وهل تعيين الحاكم له صحيح  
أم لا حيث ان المباشرة المزبورة من تعلقات وظيفته مع انصافه بما ذكرنا فسدوا وبينوا توحيروا ولكم  
الجنة ((الجواب)) حيث لم يكن هذا الرجل لا تقال هذه الخدمة انكونه ليس من أهل العدالة الشرعية  
لا يعتبر تعيين الحاكم له كاذ كره علماءنا في كثير من المواضع كالعلامة الشيخ قاسم بن قطاوبغا والقاضي محمد  
جارا الله بن ظهيرة وابنه القاضي على والشيخ عبد الرحمن المرشدي والمذكي فروخ وغيرهم وأما طلب  
التعيين مع عدم المباشرة فلا وجه له لان الاستحقاق لا يكون الا بالتصرف والنصب المعتبر شرعا وقد سئل  
غير ماهرة شيخ الاسلام العلامة أبو السعد عود آقندي العمادي مفتي السلطنة العلية عما يشبه هذه  
المسئلة فأجاب بقوله الغلة تلك السنة تكون لبيت المال ولا دخل لكل واحد منهما ما اذا استحقاق الغلة  
لا يحصل الا بالتصريف والتصرف جميعا اه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له زوجتان وله من كل واحدة  
بنت وتوفي ولا مال له ولكن له أجران صرة في صدقة العزيز باسم بنات السيد حسن فتوفيت إحدى  
البنتين عن أختها وأما فهل يكون الأجر للاخت أم لا أم لا أقونا ((الجواب)) الأجر المذكي كور محمول  
وهو لمن قررره فيه ولي التقرير والله أعلم ((سؤال)) في رجل انتقل وخلف عتقاء وجعل لهم بعض معالم  
وجارية وعنايته فواحد من العتقاء تزوج وجاء بأولاد ثم انه فرغ لاولاده بما يخصه من قسمه مع العتقاء  
في حال صحته بحجة شرعية ولم ينزل أسماء الاولاد المفروغ لهم في الدفتر فهل بعد وفاة والدهم يدخلون مع  
العتقاء فيما فرغ لهم أم لا أقونا ((الجواب)) الذي أفاده العلامة أنخي زاده - بين سئل عن مثل هذا  
فأجاب بقوله ان كان المتوفي قد فرغ باستحقاقه لاولاده وبايديهم تقرير من له ولاية التقرير فيستحقون  
مألا بهم اه والا فصيبي أبيهم محمول يتقرررون فيه ممن له ولاية التقرير كاذ كره العلامة القاضي على  
ابن جارا الله القرشي الظهيري رحمه الله والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بماله من الجارية وهو خمسة



أراد بزوجته وابنته منها وابنه من غيرها وسجل ذلك عند القاضي وقرر في دفتر شيخ الحرم ثم انتقل  
الابن بعد موت أبيه بثلاثة أرادب ثم غاب فأعطت الزوجة حصتها وهو أربعة عشر مدا في غيبته فلما حضر  
ادعى عليها فيما أخذت زاعماً أن ليس لها وإن ذلك ميراثه من أبيه حتى تأتي التذكرة فهل تصح دعواه  
أم يستحق من خفيها المذكور شيئاً مما أخذته وغيره يبنوا (الجواب) أعلم أن هذا الغلال المتحصل إن كان  
أحرز في يد الناظر قبل موت القارغ وقبل فراغه فهو ميراث بين جميع الورثة للزوجة ثمه والباقي بين الابن  
والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين وإن أحرز بعد القارغ والتقرير فهو بين الزوجة والابن والبنت أثلاثاً  
بالسوية واختصاص الابن بثلاثة أرادب بعد موت الأب لم يصادف محلاً لأن التقرير هو الأول كما صرح به  
شيخ شيوخ مشايخنا الشيخ محمد جار الله بن ظهيرة القرشي الحنفي وغيره من المشايخ الكرام والله أعلم  
(سؤال) في أخوة لهم معاليم باسم أولاد فلان ولهم أخت انتقلت ولم يصدر منها فراغ لأولادها وليس  
لها اسم في دفتر السلطاني فهل يستحق أولادها شيئاً أم يستحقون بقية الأولاد الموجودين أفقونا  
(الجواب) هذه المسئلة تختلف فيها علماءنا المتأخرون فمنهم من جعل حصصة الميت من الأولاد محولة  
يتصرف فيها ولي التقرير لمن شاء وعليه جمهورهم ومنهم من جعلها لأولاد ذلك الميت ومنهم من جعلها لبقية  
الأولاد وهذا كله إن لم يصدر من ولي الأمر وهو مولانا السلطان أبيه الله بنصره المبين تقرير أما إن صدر  
منه تقرير فتقريره واجب الاتباع فإن قال من مات عن ولد فما كان لوالده لولده كان له ذلك ولا معارضة  
لأحد أرقال لبقية الأولاد فكذلك يكون لهم لما صرح علماءنا بالولايات قبل التعليق فكذلك التقرير  
بالأولى والله أعلم (سؤال) في معلوم مطلع في الدفتر باسم أولاد زيد مثلاً ولزيد أولاد أولاد فهل  
لأولاد الأولاد دخول فيه مع وجود الأولاد أم لا أفقونا (الجواب) إن كان أولاد زيد باجمعهم  
موجودين فلا دخل لأولادهم معهم وأما إن مات أحد منهم ولو عن أولاد فخصته محولة يصرفها ولي  
التقرير لمن شاء كما صرح به الظهيريان والحنفيان والمرشدان وغيرهما من العلماء المتأخرين الأعيان  
والله تعالى أعلم (سؤال) في معلوم ورد في دفتر السلطاني باسم أولاد فلان وهم ولدان وبنات فمات  
أحد البنات عن ولدين والمخت حصتها فقرروا مولانا الشريف أولادها في حصتها التي كانت لها من  
المعلوم كما جرت به عادة أهل المدينة المنورة فهل يثبت لولدي المتوفية ما كان لوالدهم أم ليس لهم ذلك  
أفقونا (الجواب) حيث كان ولي التقرير هو مولانا الشريف فتقريره صحيح ومعلوم المتوفية لأولادها  
باتفاق المتأخرين من علماءنا والله أعلم (سؤال) في رجل توفي عن عدة أولاد وترك مالا وصرا باسم أولاد  
فقسم الوصي المال والصبر بعد جدهما بين الأولاد بغيبة أحدهم فهل يستحق الغائب من المقسوم شيئاً  
أم لا أفقونا (الجواب) نعم يستحق الغائب من المعلوم أسوة أخوته وبغيته لا يسقط استحقاقه والحالة  
ما صرح والله أعلم (سؤال) في شخص تقرر في وظيفة بتذكرة باشوية عن سنة ثمان وثمانين مثلاً عن  
فلان واستمر يباشري خدمته جميع السنة المذكورة ثم بعد تمام السنة وردت إليه براءة سلطانية  
مؤرخة بيوم معين من سنة مباشريته عن فلان المأخوذة عنه بالتذكرة السابقة تأييداً لما بيده ثم ظهرت  
براءة أيضاً للشخص آخر مؤرخة في يوم معين بعد تاريخ البراءة الأولى بإيام قليلة بتقرير الوظيفة لذلك  
الشخص ولكن ورودها لم يكن إلا في السنة التي بعد سنة المباشرة فتعجب المتقرر الثاني على معلوم الوظيفة  
المعين لها بمقابل المباشرة وقبضه فهل له ذلك أم لا وإذا لم يكن له ذلك فهل للمباشرة أخذه منه شرطاً  
لاستحقاقه له مباشرة وتقرير أم لا أفقونا (الجواب) المستحق لمرتب الوظيفة هو من بيده براءة سلطانية  
وباشري خدمته وأما من خدم بالاعتقار أو بيده تقرير ولم يباشر الخدمة فلا يستحق شيئاً ويكون المرتب لبيت  
مال المسلمين كما أفاده العلامة المولى أبو السعود والعمادى وأما قول السائل بتذكرة باشوية فلا يخلو ما أن  
تكون الخدمة المذكورة من الوظائف التي يتصرف فيها ولاية مصر المحروسة بالتقرير فتقريره نافذ  
أو تكون منوطة بالبواب العالي ليس غير فلا عبرة بالتقرير بالتذكرة الباشوية ويتمشى على ذلك استحقاق  
المرتب والله أعلم (سؤال) في رجل استفرغ بعثاً من آخر لولده فوردت باسم الولد ثم إن رجلاً أنهى  
لباشا مدر بان الولد مات فأعطاه الباشا عن محلول فلان فهل يصح الإعطاء أم لا حيث إن الانتهاء فاسد



وهل يجوز أكل ذلك مستحلاً أم لا أقتونا ((الجواب)) حيث كان تقرير باشا مصر المحروسة مبني على  
 الانهاء المذكور ولم يصادف مخالفاً للمستحق للوظيفة المذكورة انما هو الولد حيث سبق التقرير بمن له  
 ولاية التقرير ولا ينفذ التقرير الثاني كما صرح به العلامة المرشدي والله أعلم ((سؤال)) في رجل متزوج  
 على جارية معقوفة ولها سند ايل وللجميع جارية باسم عتقاء وقد وزعت وهي محررة في بند ربيع ولم  
 تصل للمدينة المنورة ووزعت في حياتها فهل هي مستحقة للذي وزع ولم يصل وهل يستحق زوج المينة  
 نصيده من خاصتها أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يستحق من ذلك والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
 استفرغ الاولاده داراً من مستحق وقف مدة طويلة على الخلق والانتفاع بالسكنى والاسكان وانه يسلم  
 المستفرغ للكركشياً معيناً في كل سنة فهل الاولاد الابناء اذا مات آباؤهم حق أم ليس لهم حق وانما يستحقه  
 الاولاد الموجودون والثاني ان مسئلة أخرى استأجر له ولولده فمات أحد الاولاد عن ولد هل تنتقل  
 حصته الى أولاده أم تقتصر في الباقي أقتونا ((الجواب)) اعلم انه قد ابطال المتأخرون من علمائنا الكلام  
 في مسئلة الخلو والانتفاع والذي انتهى فيه تقريرهم انه يجري فيه التوارث الشرعي فيكون نصيب من  
 مات لورثته لا لمن بنى من الاولاد في الصورة المذكورة واما الاجارة فكل من مات من المستأجرين أي  
 اولاد المستأجر له ولولاده انقضت حصته ولا تنتقل لورثته ولا لمن بنى من الاولاد والله أعلم ((سؤال))  
 في عتقاء لهم معلوم من سيدهم وكان واحد منهم يأكل معهم من ذلك المعلوم ثم طلب استحقاقاً من وقت  
 التناجر فاعده فقالوا له أنت عبد معتوق ولا يأكل معك الا من كان حراً الاصل فادعى انه حراً الاصل  
 فترافعه والقاضي واثبت مدعاه وكتب له القاضي حجة بانه حراً الاصل فهل له بعد ان اثبت ذلك ان يأخذ مع  
 عتقائه فلان أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم له الاخذ مع عتقائه فلان واما الدعوى المذكورة فهي غير صحيحة  
 ولا عبرة بهذه الحجة المكتوبة لانها جرت على غير قانون شرعي لانها تضمنت نقض ولاء العتاقة وهو لازم  
 لا يقبل النقض باتفاق ائمتنا لان في اثبات كونه حراً الاصل ابطال حق الارث لمولى العتاقة وتحويله بلهجة  
 أخرى وقد تم المقصد من قبل وهو الحرية وهذا لا يخفى على قبيح نبيه والمتون والشروح مشحونة  
 بالمسئلة والله أعلم ((سؤال)) في صر و جد في الدتر السلطاني باسم اولاد زيد مثلاً فادعى أحد الاولاد انه  
 اشتراه بفلوسه أو فقه صاحبه باسم اولاد زيد المذكور هل يختص به بدعواه أو يكون للجميع أقتونا  
 ((الجواب)) يكون للجميع ولا يلتفت الى دعواه والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في شخص له وظيفة في  
 مقابلها شيء من المعلوم فقصد السفر لغرض ديني فهل له ان ينسب نائباً يقوم باداء الوظيفة المذكورة أم لا  
 أقتونا ((الجواب)) نعم له ذلك قال في أنفع الوسائل بعد كلام طويل والذي نخرج جواز الاستنابة في الوظائف  
 وكذا نقل ذلك عنه في البحر الرائق والله أعلم ((سؤال)) في رجلين استفرغا من مالهما لانفسهما جارية  
 واحدة وكتب الحجة باسم اولاد فهل تستحق اختمها بلامال ولا استفرغ أم لا أقتونا ((الجواب)) حيث  
 ورد اسماءهم تستحق بلامال ولا استفرغ كما افاده العلامة الخاتوني والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ في  
 حياته الاولاده وعياله بهمه هل يستحقون ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يستحقون ذلك والله أعلم  
 ((سؤال)) في شخص مات وترك اولاداً كوراً وانا وترك لهم معاليهم بعضها مرتبة وبعضها مباشرة  
 كقراءة الفاتحة وسورة الاخلاص وآية الكرسي عشر مرات في كل يوم بالروضة المطهرة والحال ان  
 الواقف قد عين ناظر او مشد الحضور هم بالروضة في كل يوم وقراءتهم فهل للانات دخل في هذا المعلوم  
 أم هو خاص بالذكور منهم وهل اذا وجد بعض الاناث من غيرهم في مثل ذلك من غير منازع بينهم يكون  
 حجة في حقهم أم لا أقتونا ((الجواب)) الذي حرره المتأخرون من علمائنا ان الوظائف المتعلقة  
 بالمباشرة انما تكون للرجال دون النساء فلو قرر ولي التقرير امره في شيء من المباشرات لم ينفذ  
 تقريره لانه لم يصادف محلاً وبه علم ان قوله اذا وجد بعض الاناث لا عبرة بما وجد حيث كان مخالفاً  
 للقانون الشرعي والله أعلم ((سؤال)) في مرتب وظيفة من الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم  
 باسم أخ وأخت مسطرة في الدفاتر باسمهما من جملة وظائف صرفها بعض الحكام لغير أهلها من غير وجه  
 شرعي فبعد مدة أعيدت لاهلها كما كانت فطلب من الرجل المتقرر في هذه الوظيفة الاعادة لصاحبها



فتزل بالنسافة للآخ وتوقف عن ناسفة الاخت فهل تستحق الرجوع في خاصتها فيما هو لها من أبيها أم لا  
اقتونا ((الجواب)) حيث لم تكن الوظيفة مختصة بالرجال كان تصرف الحاكم في حق المرأة غير  
مصادف للقانون الشرعي قال الشيخ زين في رسالته القول النقي وذكر الامام السعدي في قساواه معزيا  
الى رسالة أبي يوسف الى هرون الرشيد ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشيئا  
نكروه في سياق النقي فيم الاموال والحقوق انتهى وبه علم أن الاخت تستحق الرجوع في خاصتها فيما هو لها  
من الوظيفة ولا وجه لتوقف الرجل عن التزول في استحقاق المرأة المذكورة والحالة ما مخرج والله  
أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لولاده بخدمة مباشرة في المسجد الشريف النبوي بحجة شرعية  
وانتقل والدهم الى رحمة الله تعالى فوجد أولاده الحجج ووجدوا الغير واضع يده على تلك الخدمة  
فسألوه فقالوا نحن بأيدينا حجة عن والدكم والحال ان الاولاد بلغ حال فراغ والدهم للغير ولم يرغبوا  
بأنفسهم فهل يصح فراغ والدهم عنهم أم لا اقتونا ((الجواب)) هذا السؤال فيه تناقض لانه قال فقالوا  
نحن بأيدينا حجة عن والدكم فان كان تاريخ جنتهم مقدما فهم أحق من الاولاد والافه والاولاد ولم  
يصادف فراغ والدهم وقوله فهل يصح فراغ والدهم عنهم ان صح أن الفراغ للاجنبي بعد الفراغ  
للأولاد فليس للاب التصرف فيما هو لولاده السكبار والوظيفة للأولاد دون الاجنبي الا أن ينضوا فراغ  
والدهم والله أعلم ((سؤال)) في أب فرغ بعض معلومه باسم أولاده مطلقا وبعضه باسم ولده محمد  
هل يستحق محمد في حياة أبيه ويستلم المعلوم المصرح باسمه بغير رضا أبيه أم لا اقتونا ((الجواب))  
نعم يستحق محمد ما هو باسمه ولو بغير رضا والده كما صرح به العلامة جارا لله القرشي وغيره من قول  
العلماء والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لرجل آخر بحرية أو وظيفة أو صر هل يجري في الفراغ  
حين أم لا وهل يجوز للفراغ أو للمفروغ له أن يدعي الغبن الفاحش ويفسخ العقد أم لا اقتونا ((الجواب))  
الاصل ان الفراغ لا يكون في مقابلة عوض لانه من الحقوق المجردة ويحرم أخذها كما حرره في الاشياء  
والخيرية واختار كثير من المتأخرين كالعلامة المرشدي وغيره اعتبار العرف الخاص من أخذ العوض  
وعليه عمل الناس اليوم فعلى هذا يعتبر الغبن ولا بد في الغبن الفاحش من سبقه الفرر كما صرح به العلامة  
العيني ويكون فيه خیار الرد والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ لولده أخيه طائعا مختارا من غير  
اكرام بثلاث وظيفة اذان في عام خمس وستين وألف ورتل اسمهما في الدفائر ثم في عام احدى وسبعين وألف  
فرغ أحدهما لاجنبي بخاصته وعاش الفارغ الاول الى عام اثنين وتسعين وألف ومات ثم في سنة أربع  
وتسعين وألف ادعى أولاد الفارغ الاول على المفروغ لهما بعوض الوظيفة وادعوا ان والدهم لم يستلم  
عوض ثلث الوظيفة في عام خمس وستين وألف فهل العوض شرط في الفراغ وهل تسمع لهم دعوى بعد  
مضي تسعة وعشرين عاما أم يكون من باب الهبة للقريب اقتونا ((الجواب)) حيث كان الفارغ  
موجودا هذه المدة المتطاولة ولم يطالب أولاد أخيه بعوض الفراغ ولم يكن وقت الفراغ ذكر عوض  
مذكورا الظاهر أنه لم يرد بذلك الاصلتهم والاصل أن عوض الفراغ ليس بمشروع لانه من الحقوق  
المجردة فلا تسمع لأولاد الميت هذه الدعوى والله أعلم ((سؤال)) في رجل تلقى أبوه وعمه عن جده  
وظيفة تدريس للبخاري لا يسه ربعا ولعمه ثلاثة أرباعها والوظيفة معلوم معين في كل عام منه  
ما يرد من الروم ومن حلب ومنه ما يجمع من غلال عقار بالمدينة ومكة موقوف على ذلك وغيره من وجوه  
الخبرات فآل اليه ريع التدريس بعد والده ثم استفرغ من عمه الثلاثة الارباع من تسع وستين وألف  
بحجة مذكور فيها ان معلوم الثلاثة الارباع احدى وسبعون غرشا فاستمر الناظر يعطيه فضة محالين  
وكان يقبها لما كان التفاوت بينها وبين الغرش يسيرا فلما وصل اليوم الى ما وصل اليه امتنع المدرس  
من قبضها الا غر وشا تمسك بما في حنته اذ هي لم تكتب الا عن ثبت فأجاب الناظر بأن ما في حنتك  
لا يلزم من العمل بمقتضاه وانما يلزم من ما هو مذكور في صل الوقفية ونصه لمدرس البخاري فضة ٣٧٦  
ولكل طالب فضة ٤٥ واكدوا لكذا الخ فقال المدرس هذه المعاملة المطرزة لم تكن في زمن الواقف  
بل كانت سالمة يعدل منها الاربعون الغرش بل دون الاربعين ولهذا رتب عليها ذكر الغرش في الحجة



المذكورة ولم يحصل لها هذا الفساد والغش القاحش الا منذ ستين أو ثلاث فهل يامولانا يجبر المدرس على أخذ هذه المقاصب الفاسدة الحادثة أم يجبر الناظر على إعطائه الفضة السائلة التي كانت حال انشاء الواقف وقفه وحال تعيينها المستحقين أفتونا ((الجواب)) لا يجبر المدرس على أخذ المقاصب الفاسدة ولا على غيرها بل اللائق بشأن العلم أن يدرس لله وابتغاء رضوانه وانما ان أراد أخذ مثل الدراهم التي كانت زمن الواقف لذلك لان العبرة بما كان في زمن الواقف من المحالين وزنا لا بما تجدد الآن كما أفاده في فتاويه العلامة ابن الشلبي نقلا عن العلامة شيخ الشيوخ الشيخ صلاح الدين الطرابلسي أي تليد ابن الهمام في كلام يطول ذكره وقال في آخره وقال هكذا أفتى به شيخنا العلامة علم الدين صالح البلقيني فأنلاه ~~كذا~~ كان يقضي به شيخنا شيخ الاسلام الاخ رحمه الله تعالى انتهى وكفى بهم حجة والله أعلم وعبارة فتاوى ابن الشلبي ورفعت نسخة من هذا السؤال للعلامة شيخ الشيوخ الشيخ صلاح الدين الطرابلسي سعى الله صورته في شخص وقف وقفا شرعيا على جهات بر وقربات منصل الابتداء والانتها وشرط أن يصرف لكل جهة كذا كذا درهما نقرة فالمراد بالدراهم النقرة الآن فأجاب بما نصه ومن خطه نقلت الحمد لله ما فتح الصواب رب زدني علما يصرف لكل جهة قدر معلوم من الفلوس بوزن زمن الواقف ولا ينظر الى ما تجدد من الوزن ولا الى قيمة الدراهم الآن في هذه البلاد المصرية فان الدرهم كان مساويا لما عدته أربعة وعشرون فلسا كل فلس منها درهم ورابع وغن يكون بالوزن ثلاثة وثلاثين درهما من الخماس المضروب هكذا أفتى به شيخنا شيخ الاسلام علم الدين صالح البلقيني فأنلاه هكذا كان يقضي به شيخنا شيخ الاسلام الاخ رحمه الله تعالى الموفق قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطرابلسي الحنفى ((سؤال)) في رجل فرغ لعقائه بمعايير رادى رجل أجنبي أن الفارغ أدخله مع العتق له بينة على دعواه فهل يدخل الأجنبي في المعايير مع العتق والحالة هذه أم لا أفتونا ((الجواب)) ان ورد اسم الأجنبي في الدفاتر السلطانية مع العتق استحق معهم والا فالمعايير لم يردت باسمهم ولا عبرة لقول الفارغ فرغت لعقائي ولفلان لانه بمجرد قوله فرغت سقط استحقاقه من المعايير وبقي التصرف فيه لمن بيده التصرف وحيث قرر العتق لا يدخل للأجنبي المزبور وان ورد اسمه معهم شاركهم والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له ثلاثة أولاد ذكر واثني عشر بنت بالمدينة المنورة وجعل والدهم لهم ثلاثين عثمانيا باسمهم فتصرف الولد والبنت اللذان بمصر في العثمانية جميعا مدة قدرها ثمانية أعوام يزعمون أنها مصرف للولاد فهل للبنت أختمهم الكاتبة بالمدينة المنورة أن تطالب اخوتها بما يخصها أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم للاخت التي في المدينة المنورة أن تطالب اخوتها في ثلث محصول العثمانية المذكورة للسنين المستورة ولا عبرة بزعمهم أنها مصرف للولاد كما صرح به جميع علمائنا المتأخرين والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في مدرس أخذ محمول وظيفته في أول السنة من متولى الوقف على جاري العادة ثم عزل في أثناء السنة وأقيم شخص آخر هل يسترجع المتولى حصته بقية السنة ويسلمه للمدرس الآخر أم لا أفتونا ((الجواب)) لا يسترجع المتولى من المدرس الأول الحصص المزبورة قال في أنفع الوسائل الجامكية في الاوقاف لها شبهة بالاجرة والصلوة والصدقة فاعتبرنا شائبة الاجرة في اعتبار زمن المباهمة وما يقابلها من المعايير واعتبرنا شائبة الصلة بالنظر الى المدرس اذا قبض معلومه ومات أو عزل في أنه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وأعملنا شائبة الصدقة في تعميم أصل الوقف فان الوقف لا يصح على الأغنياء ابتداء لانه لا بد فيه من ابتداء قربة الخ كافي البحر والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن بنتين وابن وترك لهم من المعلوم شيئا وشيئا من الاجزاء وفراشة فاخص الولد بالمعلوم الرجالي وبالفراشة ثم مات الولد عن بنتين وابن وخلف لهم من المعلوم شيئا وشيئا رجاليا الذي اخص به من قبل فما الحكم تكون الفراشة بين البنتين أم يختص بها الولد كما اختص بها أبوه من قبل أفتونا ((الجواب)) الوظائف المتعلقة بالرجال كالفراشة والاجزاء والاذان وأمثاله لا تدخل للنساء فيه وهو المذكور خاصة والمربيات يشتركون فيها المذكور والانات بالسوية كما صدر التقرير السلطاني والله أعلم ((سؤال)) فيما اذا عين لعقائه صرافات بعضها عن أولاد فهل يستحق الأولاد



ما هو لو ادهم كما أن أولاد الأولاد يأخذون حصة والدهم مع أمهاتهم على قاعدة البلاد المعمول بها لم لا بد من تقرير ولي الأمر في ذلك أفقونا ((الجواب)) صدر الأمر السلطاني المطاع الواجب الامتثال والاتباع أن من مات عن ولد فاستحقاقه لولده وهذا تقرير من مولانا السلطان الأولاد فيكون لهم استحقاق والدهم والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل اشترى نصف خدمة للعتقاء وهم ثلاثة فمات منهم اثنان من أولاد فهل للأولاد أخذ ما كان لو ادهم يأخذونه في حياته أم لا أفقونا ((الجواب)) بموت من مات انحل نصيبه فان قرر ولي التقرير الأولاد فاستحقاقهم للأولاد والأقارب لمن يعينه ولي التقرير والله أعلم ((سؤال)) في رجل قرر في خلوة وسكنها ثم ان الناظر قرر غيره في آخر السنة بعد ورود المعلوم المرتب للخلوة فهل يستحق المرتب الساكن الأول أو الثاني أفقونا ((الجواب)) يستحقه الساكن الأول دون الثاني كما هو مستفاد من أنفع الوسائل والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات وله أولاد وله معلوم ناطق باسم أولاد ثم توفي أحد الأولاد عن أولاد فهل للأولاد دخل فيما كان باسم أولاد من حصة أبيهم أم لا أفقونا ((الجواب)) صدر الأمر السلطاني أن من مات عن أولاد له صري صرف استحقاقه لأولاده والله أعلم ((سؤال)) في عشرة حرم من الرومية المستجدة بين حسن بن أحمد وامرأة تسمى نور الصباح ومن آل حسن بن أحمد إلى يوم تاريخه فمحو واحد وخمسين سنة فالت حصة نور الصباح إلى عتقاء امرأة فقرغ العتقاء لأولاد رجل وبرز للمفروغ له أمر سلطاني في حصة العتقاء بموجب فراغهم له بحيث صدر في أول الأمر اسم حسن بن أحمد والعتقاء المزبورين لفظ عثمانية فهل يكون لحسن ابن أحمد اثنان أم الخمسة الأصلية حيث ان الفارغ تجاوز عن حصته فبطل المتضمن لبطان المتضمن والمبني على الفساد فاسد والأمر السلطاني قد ورد أن لا يؤخذ عن له أولاد أصلاً وكتبة الديوان السلطاني يشهدون بما ذكر أفقونا ((الجواب)) حيث آل استحقاق نور الصباح وهو الخمسة أحرر لعتقاء المرأة ثم فرغ العتقاء لأولاد فلان وكتب البراءة السلطانية باسم أولاد فلان عن فراغ عتقاء فلانة الظاهر أن ولي التقرير انما قرر خاصة عتقاء فلانة ومعلوم أن مقدار خمسة أحرر الزائد لم يصادف محلاً فكيف وقد صدر الأمر السلطاني بعدم الأخذ عن له أولاد كما فهمناه من أحكام البلاد والله أعلم ((سؤال)) في صبي كانت له خلوة قطع علاقته وأعطى لرجل ثم احتاج إلى هذه الخلوة هل له ولاية الرجوع بناء على عدم صحة قطع علاقته لصغره أفقونا ((الجواب)) ان علم شرط هذه الخلوة من جهة الواقف فلا يحبس من أتباعه والأقارب ما منوط بولي التقرير وأما نصرف الصغير فان كان باطلاً وليه الساكن فلا شك في نفوذه باتفاق أئمتنا والأفلا والله أعلم ((سؤال)) في شخص كتب صرة باسم أولاد وهيال وبعض الأولاد من المرأة وبعضهم من سراي فمات الشخص ثم المرأة عن أولادها فمات مقدار استحقاق المرأة وكيف يعمل به أفقونا ((الجواب)) يقسم المعلوم على عدد رؤس الأولاد والعيال كواحد منهم لا تستحق أكثر مما لهم قال في الظهيرية ولو قال لقرايتي وجيراني وموالي والمساكين يضرب لكل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم لانهم معينون والمساكين بأمرهم واحد اه هذا هو المأخذ في القضية والله أعلم ((سؤال)) في الاب اذا عمل باسم أولاده شيئاً في الدفاتر السلطانية وهم أولاد كبار محتاجون مزوجون ووالدهم غني فتصرف الأولاد فيما هو باسمهم وأكلوه فهل لو ادهم أن يحاسبهم ويضمنهم وهل لو ادهم أن يمنعهم مما هو باسمهم أن يأخذوا منه كل عام لدفقتهم ونفقة عيالهم لوجب ما عندهم شيء أفقونا ((الجواب)) حيث أسقط الاب حقه من الأمور المذكورة وقرراً أولاده فيها صار الحق لمن قرر لان هذه الأمور انما يتعين الحق فيها بالتقرير وولاية القبض والتصرف لهم وليس لو ادهم محاسبتهم ولا تضمينهم ولا منعهم عن قبضه وقتاوى المتأخرين من علماء ناطقة بهذا الحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل حاكم على جماعة من العسكر السلطانية والحال ان في العسكر نفر منهم مفسد وظهر فساد امرار ابنه عليه الحاكم أن يترك ما هو فيه فما سمع ولا انتهى من ذلك فقام الحاكم وأصرف عسكريته لغيره بموجب الفساد فهل له أن يطالب عسكريته بعد هزل الحاكم أو موته أم لا وهل تسمع دعواه أم لا أفقونا ((الجواب)) ان ثبت شرعاً انه مفسد وكان من



القوانين السلطانية رفع من ثبت فساد من العسكرية فلا ريب في جواز صرف الحاكم العسكرية لان المعروف عرفا كالمشروط شرطا والا فالحقوق يجب حفظها والله أعلم ((سؤال)) في رجل من ديوان السلطان وله وظيفة من عرضهم وولى عليهم رجلا يحكم بينهم قواينهم القديمة الموافقة للشرع وبعد سافر الرجل المذكور للبحر ثم عثر له الذهاب الى بلدة أخرى فقبل ذهابه وكل رجلا بفراغ وظيفته لرجل معين وأقر باستلام العوض فحين أراد الوكيل الفراغ بحضرة القاضي سمع المتولى بالفراغ فأباه وصرف الوظيفة لمن شاء جبرا عن مستحقها وتعدى على العرف بالفراغ الجارى عليه غالب أحوال الناس هل له ذلك أم لا اقتونا ((الجواب)) حيث فرغ صاحب الوظيفة بغير حضرة القاضي فلا عبرة به كما صرح به العلامة ابن نجيم وليس للحاكم أن يتصرف في وظيفة آخر كما صرح بذلك أيضا الشيخ زين بن نجيم في رسالة خاصة له والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مطلع في الدفاتر السلطانية أولاد زيد مثلا ولزيد أربعة أولاد اثنان من أم واثنان من أم أخرى فمات واحد منهم فهل حصته من المعلوم لشقيقه أم للجميع اقتونا ((الجواب)) يستحق حصته جميع أخوته أولاد زيد لصدر الأمر السلطاني بأن من مات عن ولد يكون نصيبه لبقية أخوته والحال ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في مدرس متصرف في مدرسة بالتقرير من ولى الأمر ثم قبل مضي السنة أخذ عنه شخص آخر والحال ان المدرس الاول قد قبض المعلوم فهل للمدرس الثاني أخذ شئ من المعلوم من المدرس الاول اقتونا ((الجواب)) ليس للمدرس الثاني أخذ شئ من المعلوم من المدرس الاول كما صرح به في البحر نقلا عن أنفع الوسائل والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في جماعة معينين بالمدينة المنورة ولهم بعض شئ من المعلوم والجراية مطالعها في الدفاتر الجماعية القاطنون بالمدينة هل للغائب عن المدينة استحقاق مع الحاضرين وان لم تطل غيبته دون العامين أو الثلاث أم لا اقتونا ((الجواب)) من غاب ولم يبيع مسكنه ولم يتخذ سكا آخر فهو من أهل المدينة المنورة ولا تبطل وظيفته كما أفاده في الاسعاف وقاضيان ولم يقبضه بسنتين ولا أكثر من ذلك والصورة ما شرح والله أعلم ((سؤال)) في رجل تولى أخوه تعلقاته ووجهاته وما خصه من مخلف والده مدة من الزمن واستفرغ له فراغات ووظائف متعددة ثم بعد ذلك كتب بينهما حجة بالبراءة العامة من كل منهما واشترط الاخ الذي كان تولى على أخيه انه لا يقبض من المعلوم الذي أسسه له أخوه المزبور الا قدر ما عينا وان تجاوز عن المقدار المعلوم يكون فلان لرجل من الناس ضامنا ضمان غرم وأداء فهل للاخ المرقوم قبض ما هو له بالدفاتر السلطانية أم لا وهل اذا قبض يكون الرجل ضامنا أم لا اقتونا ((الجواب)) اذا ورد شئ في الدفاتر السلطانية من الصدقات باسم شخص بفراغ أو محمول فهو لذلك الشخص وليس لغيره أخذه الا بحواله أو وكالة في القبض وأما الكهالة المزبورة فلا تظهر صحتها لانه لا بد وان تكون عن دين صحيح ولم يذكر هنا دين على الاخ فاذا علم هذا ظهر ان الضمانة المذكورة غير صحيحة ولرب الاسماء قبض ما هو باسمه في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ بصيرة لعقائه وهم ثلاثة رجل وامرأتان فقرغت إحدى المرأتين بقسطها البنت فبقيت البنت تأخذه مدة مديدة بعد موت أمها ثم مات الرجل ولم يعقب وارثا غير سندولته وبنت سندولته فهل تستحق البنت من قسطه شيئا أم لا اقتونا ((الجواب)) استحقاق الميت محلول وليس لاحد التصرف فيه الا بالتقرير من ولى التقرير والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له معاتيق وله تعلقات في الدفاتر المصرية السلطانية وقرر معاتيقه في تعلقاته من غير تعيين أسماء العتقاء وصارت أسماءهم ناطقة في الدفاتر السلطانية غير أنهم لم يذكروا بأسمائهم وانما في التقرير عتقاء فلان والحال ان للمعتق أولاد ومات بعضهم أي العتقاء هل استحقاق الميت من العتقاء يكون لمن بقي منهم لان الدفاتر ناطقة بأسمائهم ولو انقرده واحد أو يكون استحقاق الميت من العتقاء لأولاد المعتق ويكون حكمه حكم الميراث اقتونا ((الجواب)) من مات من العتقاء انحل نصيبه فان كان له ولد عاد نصيبه لولده لو ورد الأمر السلطاني بذلك وان لم يكن له ولد فنصيب الميت لمن يقرره ولى التقرير وليس لولد المعتق فيه تصرف وليس هو كالميراث والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في امرأة عتيقة لرجل ولها بعض معلوم مشترك بينها وبين أولاد سيدها ومطلعها أولاد وعتقاء فقرغت بنحاصتها من الاسم لزوجها بحضرة شـهـود ولم يكتب للزوج حجة فيما فرغت له به فبعد الفراغ بشهر



ماتت المفارقة قبعد وصول المعلوم وقسمته طلب الزوج خاصته التي فرغت لها بها فادعى ابن سيد هانان  
 الفراغ غير صحيح ولا يستحق الزوج المفروغ له شيئا فهل ثبت له ما ادعاه ويحرم الزوج ما فرغت له به زوجته  
 أم ما الحكم أفتونا ((الجواب)) ان ماتت المرأة في أول السنة تخافها محلول لعدم صحة الفراغ لانه لا يصح  
 الابتقير بولي التقرير وان ماتت بعد خروج المعلوم فخاصتها يجري فيه الارث الشرعي بين الزوج وابن السيد  
 وخاصتها محلول وهو لمن يقرره ولي التقرير والله أعلم ((سؤال)) في رجل تقرر في حق امرأة نصف جارية من  
 الجارية المصرية والمرأة باقية وهي تسأل عما هو لها ثم مات الذي تقرر وجعله ولي الامر لا ولادة فطلبت  
 المرأة من الاولاد بعد التحقيق بان حقها عندهم فهل لهم الاخذ عن الحرمة وهي موجودة حيث لم يصادف  
 الانهاء في حقها أفتونا ((الجواب)) التقرير المبني على الانهاء الفاسد فاسد والحق للمرأة المذكورة ولها  
 أن تحاسبهم في جميع ما قبضوه كما صرح به العلامة عبد الرحمن المرشدي والله أعلم ((سؤال)) فيمن فرغ  
 بقدر في القلعة السلطانية بثمن معين مؤجل الى وقت معلوم فمات المفروغ له قبل الاجل وقبل مجيء  
 التذكرة بالاشوية فهل يحل العوض ويكون قبل مجيء التذكرة أم لا يبنوا توبجروا ((الجواب)) نعم  
 بموت المستقرغ يحل الاجل لان العوض في مقابلة النزول من الوظيفة لانه الذي في وسعه وأما التقرير  
 فيها فهو الى من له ولاية التقرير فان شاء قرر المفروغ له وان شاء قرر غيره فان قرر غيره لارجوع له على الفراغ  
 شيء لما تقرر من ان المال في مقابلة نزوله عنها لانه الذي في وسعه كتبه الفقير محمد صادق بادشاه الحسيني  
 الحنفي وأجاب به عبد المحسن القاهي الحنفي المكي وأجاب بمثله وزيادة محمد بن محمد المنوفي الشافعي والله أعلم  
 ((سؤال)) في رجل مات من اولاد وآخر وظيفة في مسجد بشرط الواقف وليس لهم قدرة على القيام  
 بالوظيفة ولهم وصي فقام بالمسجد هل يستحق استحقاق الوظيفة أم لا يستحق الانابة أفتونا ((الجواب))  
 لا يستحق شيئا ومحصل الوظيفة للابن في الصورة المشروحة والله أعلم ((سؤال)) في امرأة لها جاريان  
 عتقا فماتت السيدة وتركتهما صرا وجارية فتزوجت احدي الجوارى برجل فمات عند الزوج وخلفت  
 عتيقتهما وزوجها فهل تستحق المعتوفة ميراث سند ولها أو يستحقها الزوج أفتونا ((الجواب)) بموت  
 العتيقة تحصل حصتها من الصر والجارية ويستحق الزوج من خلفها النصف والنصف لعصبية المعتقة  
 ان كانوا اقلية المال ولا تستحق السند وله شيئا والله أعلم ((سؤال)) في رجل باع خاصته من  
 وطائف في المسجد اذا نام من غير اطلاع الشريك في الوظائف فهل للشريك رجوع عليه أم لا أفتونا  
 ((الجواب)) لا شفعة في الوظائف ولا رجوع والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن اولاد وبنات وزوجة  
 حامل فوضعت ابنها وله عيش في التكية باسم اولاد فلان فيوم قسمة الميراث دون قسمة العيش مات  
 الولد فهل لام الولد مدخل في عيش التكية أم لا أفتونا ((الجواب)) عيش التكية لا يدخل تحت  
 الميراث وهو محلول ان كتب باسم اولاد بعد موت الاب فقد انحل وهو لمن يقرره ولي التقرير والا فلا  
 دخل فيه والله أعلم ((سؤال)) في أغاوية قلعة المدينة المنورة انحلت عن رجل وتقرر فيها رجل من ديوان  
 مصر والحال انه لم يصل اليها ولم يباشر فيها ثم ان حضرة مولانا السلطان أبيه الله أنعم به على رجل من  
 خاص حرمه وقرره فيها من أول السنة ثم جاء الى مصر فقرره باشا مصر أيضا تايدا للتقرير السلطاني فهل  
 للمقرر من ديوان مصر فقط استحقاق مع الذي قرره ولا نا السلطان في جميع ما تحصل للأغاوية من  
 نظارات ومعاليه وعوائد وغيرها كذلك هل لمن أقيم عن الاغا المتوفى مدخل في التحصيل المذكور أم كيف  
 الحال أفتونا ((الجواب)) ان كان تقرير الاغا المنعم عليه به من قبل مولانا السلطان سابقا على تقرير  
 باشا مصر فلا شك في أنه هو المعتبر ولا عبرة بالثاني لقوله سم ان الموكل اذا تصرف فيما وكل فيه قبل تصرف  
 الوكيل كان ذلك عزلا لا وكيل عن التصرف في ذلك الشيء وباشا مصر هو الوكيل ومولانا السلطان  
 هو الموكل وقد سبق التقرير من مولانا السلطان وان كان تقرير باشا مصر سابقا على التقرير السلطاني فهو  
 صحيح ويعتبر من يوم وصول خبره للمدينة واقامة شخص آخر مقامه ولكنه حيث جاء المنصوب من قبل  
 مولانا السلطان واقامة حافظ مصر أيضا فقرر الماني يده كان ذلك التقرير عزلا لمن نصبه أولا ويتخاصون  
 في المحصول بحسب المادة كما هو عادتهم وأما من أقيم في المدينة المنورة قائما قام الاغا الميت فانه لا مدخل له



في الحصول لان المتحصل للاغاوية من المتعلقات المذكورة انما شرط لاغاوة القلعة لا لقائم مقام آغاة  
القلعة وشرط الواقف كمن الشارع هكذا أفق به المولى رضوان مفتي المدينة المنورة والمتحصل في  
المدة التي لم يتعين فيها آغاها وليت مال المسلمين لا يستحقه أحد من هؤلاء كما صرح به المولى أبو السعود  
مفتي القسطنطينية السلطنة العلية والله أعلم ((سؤال)) في رجل توفي في آخر السنة وله معاليم من  
التدريس والاجزاء وغيرهما هل للورثة استحقاق ذلك أم لا أقتونا ((الجواب)) نعم يستحقون ذلك  
والله أعلم ((سؤال)) في رجل جعل معاليه لاولاده وكتبها في الدفاتر وأولاد وبعض الاولاد قاطنون بالروم  
فهل يستحقون مع الاولاد الساكنين بالمدينة شيئا والمكاتب التي ترد من أهل الخير هل يستحقون فيها  
واذا فرغ من كان بالروم بما يخصه من وارد المكاتب وأخذ عوضا في ذلك هل يصح فراغه بذلك  
وللمستفرغ الرجوع عليه بالعوض أم لا أقتونا ((الجواب)) المعلوم لا يكون لغير الاولاد القاطنين  
بالمدينة المنورة حيث كان الاولاد الاخرين قاطنين بالروم وكذلك حكم المكاتب لان اظهار ان أرباب  
المكاتب يرجعون الدماء في هذه الاماكن الشريفة فيكون هذا صلة منهم واما الفراغ الوارد من المكاتب  
فأمر عجيب وعن الصواب بعيد غير قريب لم يعهد وللمستفرغ الرجوع بالعوض والحال ما صرح والله أعلم  
((سؤال)) في رجل فرغ لا شيء من المعلوم المباشر وكان الفراغ قد تقرر من هنا والاسم هناك في  
الدفتر مفتوح تقرر عنه الفراغ فوردي هذا العام الاسم وعليه تنزيل بموجب أمر سلطاني مؤرخ بعام  
واحد وتسعين وال حال ان المستفرغ لم يقبض الاسم الا العام الماضي لان الفراغ كان فيه فما الحكم في  
ذلك هل يرجع المستفرغ بالعوض حيث لم يصادف الفراغ محلا أم لا أقتونا ((الجواب)) التقرير في  
الرومية الجديدة للسلطنة العلية وانما التعريف لحكام المدينة المنورة وحيث ورد الاسم لشخص آخر  
فالحق له ومقبوض العام الماضي له أيضا لما ذكرناه تقرر فيه من عام أحد وتسعين ويرجع المستفرغ على  
الفراغ بالمال الذي سلمه حيث لم يصادف الفراغ محلا والله أعلم ((سؤال)) في المراتب الواردة من الديار  
الرومية والمصرية وغير ذلك اذا كانت باسم أولاد زيد مثلا ولزيد ابن وبنت وابن مات أبوه في زمن والده  
زيد ومضى من حين موته مدة أعوام ثم بعد سنين مات زيد عن الابن والبنت وابن الابن المزبورين فهل  
يدخل ابن الابن في المعلوم أم لا حيث ان أباه مات في زمن والده وهو الفراغ لهم بالمعلوم المزبور أقتونا  
((الجواب)) لا عبرة بموت الاب بعد ابنه أو قبله لان بفراغ الاب لاولاده انقطع استحقاقه من الصر  
والجارية وحيث مات الاب انحل نصيبه وهولمن يقرره ولي التقرير وهو مولانا السلطان نصره الله وقد  
صدر الامر السلطاني ان من مات عن أولاد فاستحقاقه لاولاده وهذا تقرير منه لاولاد الاولاد في حصص  
والدهم فيكون الحق لهم والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل فرغ شيء لاولاد رجل آخر وكتب  
حجة هي فرغ فلان لاولاد فلان وهما فلان وفلان ولم يذكر أختيهما وللرجل المفروغ لاولاده أربع أولاد  
ذكران وبنتان ولفظ الاولاد شامل للجميع فهل هذا التخصيص أعني هما فلان وفلان الواقع بعد  
التعميم المستفاد من لفظ أولاد معتبر ويختص به الابن دون أختيهما أم للجميع أقتونا ((الجواب))  
التخصيص بعد التعميم شائع سائغ والمفروغ به للمفروغ لهما دون أختيهما والحالة هذه والله أعلم ((سؤال))  
في رجل مات عن أولاد وله في وقف السلطان قلاون مخازن وله عيش تكية باسم أولاد فمات واحدة من  
البنات فأخوت بتنين فهل يدخلان مع اخوالهما وخالاتهما أم يكون لاولاد الرجل الميت أقتونا  
((الجواب)) بموت البنت انحل نصيبها وهولمن يقرره ولي التقرير وقد صدر الامر السلطاني ان من مات  
من الاولاد فاستحقاقه لاولاده فينتد يكون حصص الام لاولادها والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل  
له شركة في عثامنة مصرية متفاعة مع شركائه مطلعها عتقاء فلان فمات في شهر جادى الثانية قبل بروز  
الصرة فهل يستحق ذلك الميت قبل بروزها من محلها ووصولها للمدينة المنورة بمنزلة مستحق الوقف في الغلال  
اذا مات قبل الصلاح لا يستحق شيئا أم لا أقتونا ((الجواب)) من مات قبل البروز لا يستحق شيئا ولا يستحق  
نصيبه بقبه العتقاء بل هو محلول لمن يقرره ولي التقرير وليس أحكام الصر كالوقف من جميع الوجوه ومن  
أراد الوقوف على تحقيق ذلك فليراجع ما جعناه من كلام العلماء المتأخرين يتضح له ذلك بتوفيق الله والله



أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن أخ وبنت وجارية وضيعة فاقسم الميراث كل بفرضه وترضوا على ان الجارية من قسم أخي الميتة والضيعة من قسم بنت الميتة والجارية حصصة حب من جلة الصدقة بسعاية سيدها الاخذلها من فرضه فازعت البنت في الحصص فهل للبنت مطالبة بالحصص أم تكون ثابتة للجارية أفتونا ((الجواب)) الحصص المذكورة للجارية يأخذها سيدها وليس للبنت فيها شيء والله أعلم ((سؤال)) في معلوم لابن رجل قبضه أبوه بخمسة عشر سنة ثم مات الأب فبلغ الابن الذي له المعلوم فهل يكون جميع المعلوم ديناً في تركه الأب أم لا أفتونا ((الجواب)) ان أشهد الأب انه أوفى المعلوم الذي قبضه على ابنه صح ولا شيء له والا فهو دين في تركه أبيه والله أعلم ((سؤال)) في رجل غائب وله شركه مع اخوته وجارية فهم يقبضونها على سيدل الامانة فجاء صاحب الدين يطلب الاخ من مال الغائب وقد أرسل الغائب ورقة لاخته يقول له ما حصل لي معكم من الشركة ادفعوه لفلان وعين رجلا غير الطالب الاول فهل للاخ دفع الدين له أم للرجل الذي عينه وأمر ان ماله يدفع له أفتونا ((الجواب)) يدفع لمن عينه دون الآخر ولا تسمع دعواه على الغائب ولا يجوز للاخ الدفع له فان دفع كان متبرعا والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن أربعة أبناء وبنين وله خدمة مراحه أي وقادة ثلثان باسم ابنين وثلاث باسم الوالد الميت فطلب البنتان القسمة في ذلك هل لهما ذلك أم لا أفتونا ((الجواب)) ليس للبنات حق في تعلقات الرجال من المباشرات وهو محلول لمن يقرره ولي التقرير والله أعلم ((سؤال)) في رجل قبض معلوم شخص وليس بيد القابض سند في فعله فهل لصاحب المعلوم الرجوع عليه فيما قبضه ويثاب ولي الامر على تخليص ذلك له منه أم كيف الحال أفتونا ((الجواب)) نعم له الرجوع عليه بذلك ويثاب ولي الامر بسدده الله تعالى على تخليص ما هنالك والله أعلم ((سؤال)) في جماعة لهم معين من المصدقات السلطانية من عثمانة وجارية ومطاميرها عتقاء فلان فأت بعض العتقاء عن أولادهم وجود بقية العتقاء فهل يستحق الأولاد بقدر حصص والدهم أم يستحقه بقية العتقاء الموجودون فان كان يستحق الأولاد حصص والدهم فما قولكم في حصص من مات من العتقاء ولم يعقب ولداً قبل موت من عقب أو بعده فهل يستحق أولاد من مات أو يستحقه من بقي من العتقاء أفتونا ((الجواب)) من مات من العتقاء عن ولد استحق ولده نصيب والده لانه صدر الامر السلطاني في ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد فنصيبه محلول وهو لمن قرره ولي التقرير والصورة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل مات عن ابن وبنين ومات الابن عن ابن وبنين والاب الاول معلوم باسم أولاده فهل يدخل أولاد الابن في ذلك ويستحقون حصص أبيهم أم لا أفتونا ((الجواب)) نعم يستحقون خاصة أبيهم بمقتضى الامر السلطاني الوارد في مثل ذلك والله أعلم ((سؤال)) في امرأة ماتت عن ثلاث بنات وابن ولها معلوم فأت الولد عن ابن وبنين ومات واحدة من البنات وخلفت بنتا وماتت البنت وخلفت ابنين فهل للابنين مدخل في معلوم أمهما أم لا أفتونا ((الجواب)) صدر الامر السلطاني ان من مات عن أولاد وله معلوم لا يحرم أولاده والله أعلم ((سؤال)) في عثمانة وجارية باسم عتقاء زيد فهل اذا مات بعض العتقاء عن أولاد تكون حصص الميت لمن بقي من العتقاء أم تحصل بعونه واذا قلتم بانحلالها فهل تكون لأولاده حيث صدر من ولي الامر ان من مات عن أولاد فلا يخرج ما كان له عنهم أم لا أفتونا ((الجواب)) من مات من العتقاء انحلت نصيبه فان كان له أولاد فهو لهم لصدر الامر السلطاني ان من مات عن أولاد وله صرفه ولهم والله أعلم ((سؤال)) في بيت من بيوت القلعة السلطانية لا خوة فرغ أحدهم نصيبه لاخته فبعد مضي مدة مات الفارغ فادعى ابنه في الحصص المذكورة فثبتت من هي في يده بينة على الفراغ وعلى قوله وعلى قول الفارغ ليس لي دعوى ولا حق في البيت فهل تنفي دعوى ابن الميت وتثبت الحصص لمن هي في يده أم لا وهل اذا ادعى عدم اصال العوض لا يسه تسوغ دعواه أم لا وعلى سوغها فاذ اثبت له أفتونا ((الجواب)) حيث فرغ لاخته بحصته وقرره ولي التقرير فيها ليس للابن دعوى في الحصص المذكورة وأما عوض الفراغ فلا مانع من طلبه اذ قول الاب ليس لي دعوى ولا حق في البيت المرقوم لا يستلزم اسقاط عوضه الذي تراضى عليه اذا ذكر عوض معين والا فلا فانهم والله تعالى أعلم ((سؤال)) في رجل جعل شيأ من



صرة لعشرة أنفس يقرؤون القرآن مطلعها قراء فلان ثم ان رجلا ذهب لاسلان بول وأخذ شيئا منها عن وفاة قراء فلان فلم يصادف أخذه محلا فاعيد ما يسده وجعلوا يقتسمون على جاري عادتهم ثم ان بعض القراء اختاروا أن يكون أسماءهم مقيمة بدفتر المدينة المنورة فخصوا أنفسهم بشئ من الدفتر يعرفونه وجعلوا الباقي وهم ثلاثة أنفس تحت المأخوذ واسم الآخذ عن الاصل باق بالدفتر الرومي ثم انه توفي فأخذ عنه ما أخذه من قراء فلان لبقاء اسمه في الدفتر الرومي ناطق فرفع ما يسد الثلاثة أشخاص ولم يكن لهم اطلاع في حال تخصيصهم فهل لهم مدخل فيما كان مطلع به بالدفتر الوارد من الروم قراء فلان أم لا وعليه العمل الآن أم يحرمون بموجب دفتر المدينة المنورة أقنونا ((الجواب)) العمل اليوم على الدفتر الوارد من الديار الرومية ولا عبرة بتخصيص البعض ببعض الشئ فان نقص ينقص على الجميع لا على البعض دون البعض والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في معلوم مشترك بين ثلاثة أخوة مات أحدهم عن أولاد ووجد الثاني فهل توضع حصته عند أخيه الحاضر أم عند أولاد أخيه الميت والحال أنه لم يبق وكلا وهل اذا فرغ الحاضر للاخ الميت فيما بينه وبينه من غير أن يوقعه عند قاض أو ناظر يصح الفراغ ويسقط حقه أم لا ينبغي ((الجواب)) يقيم القاضي ويكيل عن انغائب لحفظ ما هو له ولا يد في صحة الفراغ من تقرير رولى التقرير للمفروغ له وحيث لم يوجد لا يصح الفراغ على القول المعمول به والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في رجل له على رجل دين مؤجل الى وقت معلوم وطلبه الدائن قبل مجيئ الوقت فترافعا الى الشرع فحكم عليه القاضي بان ليس له الطلب الا بعد مجيئ الوقت فراح الى حاكم المستدين فخبره الحاكم على اعطاء جامكته لشخص آخر من الناس وأمره بمقابلة الدائن جبراً من غير رضا من صاحب الجامكية المستدين وكل هذا قبل حلول الدين والحال ان مقداره ستة وثلاثون أجرة وثنى الجامكية ستون شريفا فهل هذا الاعطاء صحيح أم لصاحب الجامكية الرجوع على المعطى وان يقاصصه بمقدار ما أخذه جاهلا له في مقابلة المباشرة شيئا أم لا أقنونا ((الجواب)) الفراغ المذكور غير صحيح ولا يحمل للمفروغ له قبض شئ من محصول الجامكية وما قبضه يقاصص عليه وليس في مقابلة المباشرة شئ لعدم سبق ما يوجب ذلك بالقانون الشرعي والحالة هذه والله أعلم ((سؤال)) في ولد قاصره وصى وللولد جزء ولم يحضر هو ولا وصيه للقراءة والناظر يقيم المعلوم على المواظبين هل يصح له من المعلوم شئ أم لا أقنونا ((الجواب)) لا يستحق من المعلوم شيئا حيث لم يحضر هو ولا وصيه ولا نائبه والله أعلم

تم الجزء الاول من الفتاوى الاسعديه ويليه الجزء الثانى أوله كتاب اليسوع



﴿فهرست الجزء الاول من الفتاوى الاسعديه﴾

صفحة	صفحة
٩٧ باب العنين	٣ مقدمة
٩٨ باب ثبوت التسبب	٤ كتاب الطهارة
٩٩ باب العدة	٧ كتاب الصلاة
١٠٢ باب الحضانة	١١ باب أحكام المسجد
١١٥ كتاب النفقات	١٤ باب الجنائز
١٤٠ كتاب العتق	١٤ كتاب الزكاة
١٤٧ باب التدبير	١٧ كتاب الصوم
١٥١ باب الاستيلاء	١٨ كتاب الاعتكاف
١٥٣ كتاب الامعان	١٩ كتاب الحج
١٥٥ باب التذود والكفارات	٢٢ باب الحج عن الغير
١٥٧ كتاب الحدود والعزير	٢٥ كتاب النكاح
١٧٣ كتاب السرقة	٤٠ باب الاولياء والا كفاه
١٧٣ كتاب السر	٤٣ باب المهر
١٧٥ كتاب اللقطة	٥٠ باب القسم والنشوز
١٧٦ كتاب الآبق	٥٠ باب الرضاع
١٧٧ كتاب المفقود	٥٣ كتاب الطلاق
١٧٩ كتاب الشركة	٨٣ باب التعليق في الطلاق
١٨٣ كتاب الوقف	٨٦ باب الرجعة
٢٦٦ باب الاستبدال	٩٠ باب الابلاء
٢٦٨ باب في المتفرقات	٩٠ باب الخلع
٢٧٩ باب في الفراغات والتقارير والمباشرات الخ	٩٦ باب الطهارة والكفارة







3995



